نمره ٥

ج ـ ١٨

١٨٠٤ مكرر

يا كبيكج يا حفيظ

نومره

١٨٠٤ مكرر

ولي الدين افندينك
فاتحه كائن كتابخانه
وقفيدر

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ
V. Carullah Ef.
1802 m.
YEN. YAZMA No.
TASNİF No.

الحمد لله على كل حال كما ينبغي لمزايا الافضال ويستجلب خواص الاجلال ويتسبب للافتتاح
به حتم كل امر ذي بال والشكر لمسدي النعم المنزه عن المثال على حسب ما يقتضيه شواهد النوال والصلوة
والسلام على من بيده مفتاح المجد ان وكشف طرق المحق باوضح بيان اللسن الذي بلسانه يلخص خبر
الاديان وببيانه افضل مثل الانسان محمد المبعوث من اشرف قبايل بني عدنان وعلى اله
واصحابه الذين كانوا المدد عند هم احضر من كل مخضر وكانوا ما كانوا اغرباء بل كالمحتضر فوصلوا
بالفصل عن لذاتها الى عيشة ادبية اطيب وفاز والكمال الانقطاع عنها بكمال الاتصال الى
حيوة سرمدية اعذب اللهم اجعلها وجزصلوة عليهم اطول من كل مطنب واجعلهم في قلوب
المومنين محبوبين لا يساوي جهم حب كل احب وبعد يقول المفتقر الى الله الغني ابو هيم بن محمد
بن عربساه الاسفرايني ان افضل ما يتمسك به في تحصيل الكمال واشمل ما يتوسل به الى نيل خير الاما
واعزما يغتنم به الى درجة الجلال الفوز على الدائمي خير الا تنظر الى من قال وانظر الى ما قال
وكيف لا وهو قاطع ربقة التقليد الذي ابتلى صاحبه باضيق تقييد وبعد عن الحق الصريح غاية البعد
ولولا التقليد لما حرم عن معرفة الحق واحد من الجاهلين ولما سمع عنهم ما سمعنا هذا في ابائنا الاولين
من شاء به ان يكون العالم المحقق وفقه بفقه الحكمة ضاله المومن وجعله ملتزما ان ياخذ ما صفا
ويدع ما كدر ولا يفرق في مقام الانتفاع بين البحر والجدول والنهر وعرفه ان الحظ من لوازم البشر
وانه لا يكون لغير الوحي في معتقد محض الصدق مستقر ولا اظنك مرتابا في البديهي ان كنت بصيرا عارفا بالكونين
لو كان من عند غير الله لوجد وافيه اختلافا كثيرا الحمد لله الذي هدا في لهذا في عفوان وانى حتى ما رضيت
بالتقليد احدا وما قنعت الا بالتحقيق معتمدا الى الان من هذه الجهة ما جئت لجمع كثير منه في شرح الا
التلخيص منه اسعيت وباوضح تقرير وامتع تحرير املت ولسالكي صحاح الحق بعين التحقيق اهديت
ولم اخف ان اشرح كتابا اقصر فيه غاية تمنده في شرح كل باب شيء من الابواب جم غفير من فحول اصحاب
المعقول وقوم عظيم من ارباب الالباب سيما العالم الرباني استاد الفضلاء العلامة التفتازاني

لحظته براءة من
نوع ازل كلا منها متزلا من منازل
بل لها رفقة في اثنائها
مستزدة
رعاية لبراعة الاستهلال كرست
لفظ مرايا وخواص
عليه ينتظم بقية
جيد انارة الى الراعة
الاستهلال
الانتظام الاول والثاني والثالث
المنتظم الثالث
فيها

للترقي

جنيت

عظماء



مواهبه في هذا الكتاب ما يكاد يتحير فيه ناظر بصاير اربابا لذكا حيث زاد اي زيادة على ما امتلا به انها
المتاخرين واجلا لقدما فجا بحمد الله عقدا مشتملا على فرايد اللالي لكل لفظ درر المعاني الغوالي
في ارد ان اذهان اذكيا الفضلا الاعالي وفي كل حرف منه للقلب العالي نج في اصطياد اصناف المعا
وكل نقطة منه نفيسة لارباب الهمم العوالي ظواهره مظاهر ازهار التحقيق وبواطنه مواطن اثمار
المتدقيق فلا عزوان يجتهد في اكتسابها بفكر عميق يا ناظرا الى قله بضاعتي وقصور باعتي لا تكن مستبعد
لهذا النشو والنما فذلك فضل الله يوتيه من يشا ونسالك ربه ان يجعله معينا للطلبة في فهم دقايق
كتابه وظهيرا للاجلة في علم حقايق خطابه وذخرا لهذا العاجز الذليل يوم لا ينفع مال ولا بنون وعملا
مبرورا له اجرغير ممنون انه المنعم لكافة البرايا بعامة العطايا وخاصة الصفايا قال المصنف رحمه الله
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الحمد هو الثنا على الجميل الصادر بالاختيار على ماله الاسهار او الصادر
عن المختار نعمة كانت او غيرها والشكر هو الاتيان بما يفيد التعظيم لمنعم على النعمة سوا كان ثنا او غيره فبينهما
عموم من وجه حيث تجتمعان في ثنا للنعمة ويفارق الاول الثاني في ثنا على الفضيلة ويفارقه الثاني
في ما سوى الثنا مما يفعل بالاركان والجنان لافادة التعظيم للمنان اذا تمهد هذا فيقول افتتح كتابه
هذا بالبسملة التي الافتتاح بها اجل افتتاح باسم الله المتعال ثم بالحمد البالغ اعلى درجات الكمال من
القول الدال على انه تعالى مالك لجميع المحامد بالاستقلال لحمد ذاته كالعارية على نحو موجباته من
الفضايل والافضال اذ الكل منه واليه وليس لغيره الا مظاهرية لما بين يديه اقتدا بالكلام المجيد الملا
الحميد وبما جا به السنة المشهورة لتاركها من الوعيد واذا الحق شيء من النعم التي يذكرها هذا المختصر
استبقا للعتيد واستيفا للمزيد واختار قوله الحمد لله موافقا للمنزل على قوله الشكر لله تحسينا
للبيان ببديع الاقتباس وتبيينا لاختصاصها بربنا الناس اذ اختصاص الحمد لاختصاص موجبه يوجب
اختصاص الشكر من غير انعكاس واختاره على المدح تنبيها على انه تعالى هو الفاعل المختار على ما عليه
ارباب الملل الاخيار ولا يشكل الحمد على صفاته لانها مستندة الى المختار وان ليست بالاختيار او منزله
منزله الاختياري لاستقلال الذات فيها من غير مدخلية شيء من الاغيار ونصب الكتابة علامة على افتتاحه
باقية على مديد من صفحة الدهر الغير المتناهي اذ التيمن باسم الله والافتتاح بحمده اجل منقبة يباهي بها الرجل
يباهي وباحلة ايمة الدين واليقين رضايي ومع كون تلك الكتابة تلك للعظام العلامة على الحمد الحميد
شكر عظيم لا يخفى على شاكر رشيد لانه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم وتمجيد الكريم اللهم وجعلها
جزءا من الكتاب الذي هو العبارات المفيدة للمقاصد المكتوبة بين الدفتين على ما هو المختار
او هو نقوش الكتابة على احد اجزاء اما تماما للاقتدا بالكلام واما للتزكي الافهام ان الحمد والبسملة
ايضا كسايرما بين الدفتين في ايجاب الحمد بنحو كاذي منة عن ادا محامده بل شمة ولا يريبك

العتيد

احكام



قوله اقتدا وعلم افتتح باعتبار رفعه
الى الى باب البسملة قوله لم الحمد
علة ايضا لكن ما اختاره
وصوله واو واو لا يعتد
تعالى
جعله علة للافتتاح
الاولى عدم
ما حصل بالافتتاح
بالحمد اذ ولا يعتد
بغير الافتتاح
اهيك

في ما الفيت مما الفيت عليك انه مبني على جعل اللام في الحمد للاستغراق وقد جعله العلامة الزمخشري علامة تعريف الجنس فلا يوثق به لانه صرح بان في النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا يتحاشى عن افاده الاختصاص وان يتحاش فبناء على قاعدة الاعتزال من ان العباد هم الخالقون لافعالهم فالحمد على افعالهم ليس حمدا له تعالى ونحن معاشر اهل السنة نخالفهم بنا على ان لا مؤثر الا الله فالحامد يرجع اليه ولا يتعلق في الحقيقة بما سواه على انه قيل انما جعل اللام للجنس دون الاستغراق اما البيان ان مدلول اللام هو الجنس والاستغراق من موجبات القرائن كما سيحقق في بحث التعريف واما الاحتياج باثبات اختصاص الافراد بجعل اختصاص الجنس كناية عنه لانه ابلغ وما قدمناه لك من ان جملة الحمد تدل على ما لكيته تعالى لجميع المحامد لا ينافي سلوك طريق الكناية وليس الصريح في التصريح والله كالرحمن مختص بواجب الوجود لم يطلقا على غيره فيما بين المسلمين وغيرهم اذ ان الله اسم هو قسم من العلم والرحمن صفة وقد اشتهر الذات في ضمن اسم الله بالاضافة بجميع صفات الكمال كالحاكم بالجود في ضمن هذا الاسم فهو يدل على جميع الصفات على سبيل الاجمال ففي ذكره للحمد مزيد الاكمال فلذا اختير من الاسماء الحسنى الماثوره فان شيا منها لا دلالة له عليه والمتصف بجميع صفات الكمال ومالك من النقايص والامثال ليست من الاسماء الماثوره على انه لو قيل الحمد للخالق او الرزاق الى غير ذلك لكان وهم ان علة يثبوت جميع المحامد له هي الصفة المخصوصه قال الشارح المحقق قال الحمد لله تنبيها على الاستحقاق الذاتي اي الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم تعرض للانعام بعد للدلالة على الاستحقاق الذاتي لاجل استحقاق الذات تنبيها على الاحقق الاستحقاق وفيه نظر لان التنبيه على الاستحقاق الذاتي لاجل بتعليق الحمد باسم العلم لانه لا يدل على علية الوصف ولو سلم فاستحقاق جميع المحامد واختصاص جنس الحمد به لا يكون باعتبار كل وصف حتى لا يخص الاستحقاق بوصف دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع الاوصاف وانما الاستحقاق الذاتي لثبوت جنس الحمد فانه ثابت بالنظر الى اي وصف كان على ان تعليق الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتي انما يفيده لان كل وصف له يوجب استحقاق الحمد فبقيد الاستحقاق الوصفي ايضا فلا يستدعي التنبيه عليه ذكر الوصف الخاص وايضا ليس تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام على ما يدل عليه كلامه فان العلية المستفاده من التعليق باسم الذات هو علية الوصف لثبوت الحمد لله والعلية المستفادة من التعليق بالانعام عليه الانعام لانشا الحمد اذ لو كان علة لثبوت الحمد له تعالى لكان المعنى ان جميع المحامد ثابتة لله تعالى لاجل الانعام ولا يخفى عدم صحته وتحقيق ذلك ان العلل المذكورة بعد الانشاءات قد تكون علة للانشاء وقد تكون علة لما تعلق به الانشاء فعلى الاول انشاء معلل وعلى الثاني انشاء معلل وعلى

الاول

هذا

اختاره المتدينين



الاول قوله على ما انعم من جملة المحمودية وعلى الثاني خارج عنه محمود عليه وهذا ظاهر انه لا ينافي بين جعل الانعام علة للحمد وجعله غير مختص بوصف دون وصف فنقول نعم لكن الداعي الى الحمد تاليف هذا المختصر الذي هو من اثار الانعام وقدم الحمد لانه مسندا اليه في الحال وعامل في قوله لله في الاصل ان اصله حمد الله وهو من المصادر السادة مسد الافعال عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات فرتبته التقدم حالا ومالا وليكون افتتاحا على ما هو اوانا خر الله في الكلام القديم فليتصل ما ذكر بعده مما يتعلق به قال الشارح وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه واورد عليه ان الحمد مجموع قوله القايل الحمد لله ولا اختصاص للحمد لكلمة الحمد بل الجزء الجملة متساوية بالنسبة الى الحمد ويمكن ان يدفع بان للحمد اختصاصا غير الجزيية باعتبار صدق مفهومه على هذا الحمد على ما انعم تعليل لانشا الحمد وعلى تعليليه كما في قوله تعالى وليكبروا الله على ما هداكم اي لما هداكم وما حرفية مصدرية لا اسمية موصولة او موصوفة اما لفقدان احتياج الاسمية الى تقدير العايد في المعطوف يتكلف اي علم به من البيان ما لم يعلم فيكون من البيان ما لم يعلم فيكون من البيان بيان ما لم يعلم ويكون ما علم به عيانا مما يتوقف عليه التعليم من المشهود وغيره او وعلم من البيان وقت عدم العلم بان يكون ما لم يعلم مصدرا حينيا لا للاحتياج في العطوف هو عليه الى التقدير كما ذكره الشارح المحقق لان احتياج انما هو الى التقدير والتاويل منزلة اللام لا يدفع بجعل ما مصدرية وما ذكره الشارح ايضا ان التقدير في المعطوف صعقد يكون ما لم يعلم مفعوله وجعله بدلا من الضمير تعسف وكذا جعله خبر مبتدا محذوف او مفعوله اعني قد هو ذكرناه واما معنى فلان الحمد على القيام بالمنعم اكمل من الحمد على ما يتعلق به ما قام به من نفس النعمة اما الان دعوة النعمة الى حمد المنعم لارتباطه به بواسطه الانعام بخلاف الانعام فانه مرتبط به بنفسه واما الانه ادخل في الاخلاص لان النظر في النعمة على وصوله الى العبد بخلاف الانعام فان النظر فيه على احضار كمال المحمود وليجرد النظر عن مثوب الالتفات الى ما يصل اليه والمبالغة في قصر النظر على الكمال لم يتعرض للمنعم به ثم بعد الحمد على الانعام اراد الحمد على ما هو مدار الحمد من البيان تنبيها على ان الحمد ايضا مما يوجب الحمد لما اشتمل عليه من جلايل النعم فلا يكون الخروج عن عهدته مقدورا نعطف على ما انعم ما اندرج تحته فقال وعلم من البيان ما لم يعلم بطريق عطف الخاص على العام تنبيها على فضله على ما عداه من الانعام واراد بما لم يعلم ما لم يعلم بوجه من الوجوه وذلك التعليم لا يتاتى الا من الله فان المعلم انما يعلم بوجه ما ما يعلم بوجه اخر فلا يكون ذكره تطويلا وقيل المراد ما لم يكن يعلم اخذا من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم اي ما لم يريف قوانا بالعلم به ودفع التطويل لا يتم بمجرد اثبات فايده رعاية السجع كما قيل او فايدة صنعة الطباق ورعاية تناسب الاشتقاق لان هذه محسنات بديعية ولا بد لدفع التطويل مما يدخل في اصل

البلاغة وقوله من البيان بيان لما لا تعلم قدم عليه لرعاية السجع وفيه ترك رعاية جانب المعنى لرعاية
جانب اللفظ اذ حق البيان ان يتاخر عن المبهم ليتمكن بالبيان في النفس فضل تمكن ولا يردان رعاية
السجع لا تقتضي تقديم البيان اذ يمكن بان يقال وما لم تعلم من البيان علم لان فيه ايضا تاخيرا لفعل
على خلاف الاصل وايهاما ان ما لم تعلم هو المحمود عليه ولا يخفى حسن البيان وما فيه من براعة الاستهلال
ثم اتى بالصلوة تكميلا للشكر اذ ورد في الشرع من لم يشكر الناس لم يشكر الله واقتفاء لما علمنا الله
من جعل ذكره مقارنا لذكر نبيه في كلمة التوحيد فقارن بين حمد الله وصلوة نبيه واظهار الحاجة
النبي اليه مع انه افضل المخلوقات ومظهر خوارق العادات صيانة عن وقوع هذه الامة فيما وقع فيه
النصارى فقال والصلوة وهو من الله الرحمة وكلمة على متعلقه بالنزول اي الرحمة نازلة على سيدنا
اي سيد خير الامم او البشر او المخلوقات وعلى كل تقدير يفيد سيادته لجميع المخلوقات محمد اي من حمد
كثيرا اشتق له من الحمد اسمان احدهما يفيد المبالغة في المحمودية والاخر المبالغة في الحامدية وهو احمد
واشهر من بين الاسمين الاول اكثر اشتهارا وخص به كلمة التوحيد لانه مآله من مقام المحبوبية ووصفه
بقوله خير من نطق بالصواب على المذهب الراجح من تفضيل خواص البشر على خواص الملك والمراد بالصواب
ضد الخطا فاما ان يراد به الصواب في التكلم وعدم الخطا فيه فصاحة وبلاغة وهو انسب بالمقام واما ان
يراد به مطابقة النطق وبراءته عن الكذب وفيه مسئلة عصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن الكذب واختيار
الوصف به لانه مما وصف الله تعالى به الملئكة المقربين حيث قال وقال صوابا ثم وضله ثانيا على الانبيا
صريحا بقوله وافضل من اوتي الحكمة وفصل الخطاب يحتمل العطف على اوتي الحكمة فتكون جملة فعلية كما
يحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد وهو الحكمة ولم يتعاش عن حديث لا تفضلوني على يونس ومن حديث
لا تفضلوني على يونس بن متى لان المذهب انا افضل الانبيا وكل نبي ورد في الاحاديث عن تفضيله ما وله
تطلب تاويله في شروح كتب الحديث واختار الايتا على من له الحكمة ومن جا بالحكمة تنبيها على انه من عند الله
لا من عند نفسه وترك الفاعل لانه متعين والحكمة العدل والعلم والنبوة على ما في القاموس وغيرها الكشاف
بعلم الشرايع وفصل الخطاب بمعنى الخطاب الفاصل بين ما قصد به وغيره بكمال وضوحه في ما قصد به
او الخطاب المفصول المتميز عن غيره لذلك او الخطاب الفاصل بين الحق والباطل او الخطاب المفصول المتميز
عن غيره بحيث لا يشتبه بكلام البشر لاعجازه فتكون اشارة الى المعجزة الباقية بعد الاشارة الى النبوة في
وجه وجمعا بين المدلول والدليل في وجه وبين العلم وحسن التعليم والتبليغ في وجه وعلى اعادة
كلمة على ردا على الشيعة ان جمع الآل مع الرسول في الصلوة بكلمة على لا يجوز وجب ترك الفصل بينهما وآله
اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر معنى انه لا يستعمل الا في من هو اهل
للاشراف حسا الدين والدنيا قال صاحب الكشف بنا في تصغيره اختصاصه بالاشراف وكانه يريد انه بعد



الاختصاص لم يصغر لمنافاته بحسب الوضع للتحقير وما روى عن الكسائي انه سمع اعرابيا يقول اهل واهيل
والد واو بل كان قبل التخصيص فاهيل ليس تصغير الا لا هل لا للال فاعترض به من ان الشرف بحسب
ما اضيف اليه لا ينافي التحقير بحسب نفسه وان التصغير يكون للتعظيم وما يمكن ان يورد من ان التصغير
المنقول يجب ان يكون قبل التخصيص مندفع لانه تنبيه على عدم تصغير الا بعد التخصيص وبيان سره
على ان التصغير يكون لتحقير الشيء في مفهوم ما صغر فالرجيل تحقير في الرجولية فصغير الا يكون لتحقير في
الاليه فلا يناسب في لفظ يقصد به شرف الالية وبجي الآل بمعنى الاتباع فلو حمل على اهل بيت النبي صلى الله
عليه وسلم فالصلوة عليه وعلى الاصحاب اذ احق فهم علينا لانهم وسايط بيننا وبين الرسول كما ان الرسول
واسطة بيننا وبين الله تعالى ولو اريد به الاتباع يكون اقتدا به عليه الصلاة والسلام في الدنيا للامة
فان امر امته كان جل همته ويكون ذكر الاصحاب المشتمل على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم لشرفهم الاظهر
في الجوهري كون الاهل جمع فاعل فلذا قال المثل المشهور من قولهم اجناها اباها اي جماعة جنوا على
الدار تهدمها هم الذين بنوها اظنه تحريف جنانها بانها فلذا قيل جمع ظهر مصدرا مستعملا في الظاهر
مبالغة لكن يجتمع عليه انه ينافي ما في الكشاف ان الحرض في قوله تعالى تكون حرضا او تكون من الهالكين
يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمونث لكونه مصدرا وفي القاموس طهر كنصر وكرم فهو طاهر وظهر
وطهير والجمع اطهار وصحابته هو في الاصل مصدر كالصحابة بالكسر ليستعمل في الرفقا والمراد
اصحاب الرسول وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي صلى الله عليه وسلم مسلمين وقيل بشرط الرواية وقيل
هم مسلمون راوا النبي صلى الله عليه وسلم الاخبار في القاموس جمع خير مخففا او مشددا على وزن سيد
بمعنى كثير الخير وجمع خير مشددا بمعنى كثير الخير في الدين والصلاح والمخفف في الجمال واثر الحسن وكانه
بهذا الاعتبار قال الشارح جمع خير بالتشديد فان المناسب هو المدح بالدين والصلاح لا بالحسن والجمال
وليس جمع خير اسم تفضيل وان كان يلايم وصف الاصحاب به ما روى عنه صلى الله عليه وسلم خيرامتي
قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم لان خير لا يتغير في التانيث والجمع والتثنية على ما في الصحاح وفي
القاموس اذا اردت التفصيل تقول فلان خيرة الناس وفلان خير الناس اما التفصيل بحسب سابق مع
التاكيد لمضمون الجزا وقد يستعمل لمجرد التاكيد كذا في الرضي فهي هنا للتاكيد وتصح التفصيلية ايضا
في التقدير بحال عن التحصيل بعد اي بعد الحمد والصلوة هذا هو المشهور في هذا المقام وظاهره الحض
بعد البسملة والحمد والصلوة والمقصود منه تذكير ابتدا تاليفه هذه الامور المتبركة ليكون مع التبرك علم
والتيمن ان الشروع غير داهل عنها فربما في التيمن والتبرك والفضل لان ما سبق ايشارات وما ياتي
اخبار وتحقيق كلمة اما بعد اغنا عن قطع مسالك معرفتها واعراب لم احر عنه فلا يناسب وقد غفر هنا
فلما كان لما لو قوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معنة المسبب مع السبب اقتضى فيلزم

بلغ

من ذلك اتحاد زمانهما وهل الزمان مدلوله فيكون اسما كمتى ذهب اليه ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة
ورده ابن خروف لصحته لما اسلم دخل الجنه واجيب بانه مبني على المبالغه وكلام سيبويه محتمل حيث قال
لما وقع لوقوع امر لوقع غيره وانما يكون مثل لو فانه يحتمل القصد الى انه مثل لو في المضي او في عدم التعلق
والقصد الى انه حرف وهذا مسلك يصعب فيه القطع وان جزم الشارح بكونه اسما وجعل كونه حرفا
وهما وبالجمله يليه ماض محقق او مقدر لفظا او معنى وجوابه ايضا يكون ماضيا زمانا يكون مقرونا بالفا
بالاتفاق واختلف في وقوعه جملة اسمية مقرونة بالفا واذا الفجائيه وفعلا مضارعا وان شهد
بالكل القرآن علم البلاغة اي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغه وهو علم المعاني الذي الغرض منه
تحصيل ملكه تاديه المعاني الزائيه على اصل المراد على وجه الصواب وعلم البيان الذي الغرض منه
ملكه تاديه المعنى الواحد بطرق مختلفه على وجه الصواب واما ما سواهما مما يتوقف عليه البلاغه فالغرض
من تدوينها تاديه اصل المعنى على وجه الصواب وهذا يستوي فيه الخواص والعوام وكذا المراد بعلم
توابعها علم دون لمعرفه توابع البلاغة فلا يرد انه لو اريد بعلم البلاغه العلم كان عطف وتوابعها عطفا
على جزء العلم ويكون ضمير توابعها راجعا الى جزء العلم وان اريد المركب الاضافي فان جعل معنى علم يتعلق بالبلاغه
دخل فيه النحو والصرف ومتن اللغة وان اريد علم له مزيد اختصاص بالبلاغة فليس له ضابطه تقتضي دخول
المعاني والبيان وخروج البواقي من اجزاء العلوم قدرا وتمييزا اما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون اصله
من اجل قدر العلوم واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها
من قدر اجزاء العلوم وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف في علم البلاغة ومن تقدير معطوف عليه
اي لما كان قدر علم البلاغة وسره من اجل قدر العلوم وادق سرها او القدر كائنا من الخيل المقدار
وادقها سرا هو ما يكتم او لب الشيء وانما جعل علم البلاغة وتوابعها من اجزاء العلوم قدرا لانه اراد
تفصيل كل واحد من افراد علم البلاغه وعلم توابعها وهي ثلاثة علم المعاني والبيان والبديع فلا يصح
جعل كل اجزاء جميع العلوم والا لزم تفضيل الشيء على نفسه بل لا بد من اعتبار الثلاثة طائفة هي اجل
العلوم وجعل كل واحد منها فيستفاد جعل كل اجل مما سوى الثلاثة وحينئذ يتجه ان كلا منها
ليس اجل من شيء من اصول الشرع وفروعه فيجاب بان المراد بالمفصل عليه العلوم العربيه كما يتبادر
من اطلاقها في كتب العربيه وهذا هو الجواب الحق واما ما قاله الشارح المحقق من انه لا حاجة
الى التخصيص لانه لم يجعله اجل العلوم بل من طائفه هي اجل العلوم ولا يلزم منه كونه اجل من
جميع ما سواه ففيه انه حينئذ لا فضل لهذا العلم درجه يعتد بها مزيدا عتداد به مما بين العلوم العربيه
لانه يجوز ان لا يكون اجل من شيء منها ولا يكون اجل الا من واحد منها وكذا ما قاله ان هذا ادعاء
منه وكل حزب بما لديهم فرحون فللمرء به يدعى مخالفه الواقع فيه ان اهل الملة لا يفرحون بشيء بحيث

يدعون

يدعون تفصيله على علم الدين على ان قوله لا حاجة الى التخصيص يشعر بان الظاهر الاطلاق وقد عرفت
ان الظاهر من اطلاق ارباب العربية التخصيص وان الاستدلال عليه يشعر بانه ليس ادعاء الا ان يقال
انه صورة استدلال تنزيلا للادعاء وحينئذ لا يناسب لمنازعه في مقدمات الدليل ولا عمل مونه
التوجيه لدفعها اذ به يعرف مباشر مكتسبي السليقه فلا يرد ان العرب يعرف بالسليقه فمن غير علم
البلاغه وتوابعها وقال الشارح اراد بالحصر الاضافي اي به يعرف لا بغيره من العلوم وقد ابق العربيه
اي اللغة العربيه والعلوم العربية واسرارها او ادق الدقائق والاسرار فيكون ادقها سرا وانما قدم
بيان كونه ادق العلوم سرا الان ما ذكره في بيان كونه اجل العلوم قدرا انما ينكشف لما ذكره في بيان
كونه ادق العلوم سرا ويكشف على صيغة المجهول معطوف على يعرف على صيغة المجهول مشارك له في
الظرف المقدم اي به يكشف ولا يصح ان يكون على صيغة المعلوم مسندا الى ضمير علم البلاغة فيكون في
تقدير اذ يكشف علم البلاغة عن وجوه الاعجاز اسرارها لانه وان يغنيك عن صحيح الحصر المنتقض بالكشف
بالسليقه وبالكشف بعلم الكلام فانه اثبت فيه اعجازه بالبلاغه لكنه منع عنه وجوب نصب المنار
حينئذ لتوقف مصلحة السمع عليه وح تصح الحصر اما بالنسبة الى السليقه فقد عرفت واما بالنسبه
الى الكلام فاولا بان المراد الحصر بالنسبة الى غيره من العلوم العربيه اذ حققنا ان الدعوى
كونه اجلها لاجل جميع العلوم وثانيا بان كشف الكلام لا يتم بدون هذا العلم لان الاعجاز انما يعرف
بالذوق المكتسب منه وليس مدرك الا الذوق لكونه معجزا لا يعرف بالتحقيق الا بهذا العلم لان
العلم عن وجوه الاعجاز اي عن اسباب الاعجاز وهو ما يراعيه المتكلم في كلامه من المزايا والخصوصيات
فمعرفة هذه الوجوه ورعايتها يحصل ذوق يدرك به ان القرآن خرج من ان يمكن البشر من الاتيان بمثله
فمعرفة الوجوه تحصل بالكشف عنها ومعرفة الاعجاز لا يمكن الا بالكشف عنه بل بالذوق المكتسب من كثرة
استعمال الوجوه المكشوفة بهذا العلم فلذا قال يكشف عن وجوه الاعجاز ولم يقل عن الاعجاز فلا يرد
انه ينافي ما ذكره المفتاح انه لا يمكن كشفا لفتاح عن الاعجاز بل مدركه الذوق ليس الا وما ذكرنا تما
يصرح به المفتاح حيث قال اعلم ان شان الاعجاز امر غريب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامه الوزن يدرك
ولا يمكن وصفها وكالملاحه ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول
خدمه هذين العلمين ثم للبلاغه وجوه متلقاه رتما يتيسر اماطة اللثام عنها لتتجلى عليك واما نفس وجه
الاعجاز فلا هذا والشارح لما لم يفرق بين الكشف عن وجوه الاعجاز والكشف عنه حمل الكشف على
المعرفة دون الوصف ودفع الاشكال بان المراد بكشف الاستار معرفه الاعجاز وبعدم امكان كشف المفتاح
عن الاعجاز عدم امكان وصفه ومنهم من قال معنى قول المص انه يكشف هذا العلم عن وجوه الاعجاز لو
احيط بهذا العلم وحكم المفتاح بامتناع الكشف لامتناع الاحاطة فلا ينافي وليس بشيء لانه لا يمكن وصف الاعجاز

كما لا يخفى على اولي الالباب

وبيانه للعبر لانه مما لا يمكن معرفته الا بالذوق فلو كان من يوصف له صاحب هذا الذوق فهو مدركه بالذوق لا بالوصف والا فلا يدرك بالوصف على ان المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته فاذا اريد تحصيل تلك الغاية لاحد فاية فايدة في بيان تلك الغاية لهم هذا دليل قوله اجل العلوم قد راوجهات شرف العلم ثلثة لا بعد وها في اعتبارهم شرف الموضوع وشرف المسايل لكونها يقينية وشرف الغاية فلا شرف للعلوم الظنية باعتبار المسايل اذا عرفت هذا فملخص الاستدلال ان علم البلاغة يعرف به الاعجاز فهو اجل وهو اجل موضوعا عن سايرا العلوم العربية واجل غاية اما الاول فلانه باحث عن اللفظ العربي البليغ من حيث يتعلق به الاعجاز واللفظ العربي البليغ من هذه الجهة اشرف من اللفظ العربي العاري عن هذه الجهة وهو موضوع سايرا العلوم العربية واما الثاني فلان التصديق بجميع ما جاء به النبي عليه افضل الصلوة والتسليم بان القرآن كلام الله وهو اجل من غايات سايرا العلوم العربية وهذا ظاهر ضعف ما قال الشارح المحقق من ان معلوم علم البلاغة ان القرآن معجز وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به يتفق الوثوق فيفاز بالسعادة الدينوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات لان معرفة ان القرآن معجز غاية هذا العلم وليس فوقه ولا اشرف لهذا العلم باعتبار مسايله لانه ظني في نظم القرآن اسرارها نظم القرآن تاليف كلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل خلاف نظم الحروف فانه توالها من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لم يخل بنظم الحروف وليس الاعجاز منحصرا الا فاقة والا لما كان للطايف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس اللفظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة متضمنة لجعل كلمات القرآن كالدرر كذا في الشرح وفيه اولا ان النظم ليس مجرد تاليف كلمات على الوجه المذكور بل يكون تاليف الجمل المتصلة بعضها ببعض بدون تاليف جملة ايضا لذلك اذ النظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين او اكثر فالصواب والنظم تاليف اجزاء به الخ والنظم يتحقق بمجرد ترتيب المعاني من غير تناسق الدلالات اذ المركب هو الكلام لفظا كما في سورة قل هو الله احد وثانيا انه لو لا الداعي الى ذكر النظم لقيل عن وجوه الاعجاز في القرآن اذ لا داعي الى ذكر اللفظ فالداعي ليس لترجيحه على اللفظ بل لترجيح ذكره على تركه وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم سمي كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح للعلوم التسعة التي اشتمل عليها من الصرف والنحو والاستقاق والمعاني والبيان والبديع والقوافي والعروض والمنطق ولانه مفتاح للعلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها من تحصيل تلك العلوم وجعلها مفتاحا لها اشارة الى ان فيض العلم من الفياض الوهاب والكتاب ليس الا لفتح باب فيضه لاولي الالباب الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه في التعبير عن جعله معقولا بتقريره بالفعل ان اشارة لطيفة الى تشبيهه بالسيف القاطع في حد الفرجه اعظم خبر كان والعظم فوق الكبير كما ان مقابلة اعني الحقير دون الصغير الذي يقابل الكبير صرح به الزمخشري في

خايته


سمي الله ايضا بعضا لان
الوالد محل للولد
صفاتنا


تفسير وهم عذاب عظيم ما صنف فيه من اذكتب المشهورة بيان لفاعل صنف وفي ذلك البيان مزيد مبالغة في نفعه اذ الاشتهار لا يكون الا لنفع صيانة عن تهمة الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ما صنف فيه بعيد عن مظنة التصديق وانما جعلنا البيان للضمير دون ما كما قاله في الشرح لان البيان حال من الجبين وما صنف مضاف اليه وليس فاعلا ولا مفعولا لكن يرد في مقارنة زمان الاشتهار لزمان التصنيف نظر عوج دفعه الى تكلف وجعل القسم الثالث كتابا وهو بعض من اذكتاب ايضا يستدعي تكلفا نفعا لا بد من اعتبار مضاف اي لما كان نفع القسم الثالث اعظم منافع ما صنف فيه نفعا اما تمييز عن نسبة كان الى القسم الثالث فتقدير المضاف في ما صنف فيه واما عن نسبة اعظم الى ما صنف فيه فتقديره في القسم الثالث وكانه مراد الشارح حيث قال تمييز من اعظم وجعله تمييزا عن المشهورة بعيد وان كانت اقرب اي المشتهر نفعها وبين كونه اعظم نفعا بكونه اعظم نفعا بكونه جامعا لثلاثة امور كل منها مستلزم على عظم نفع لا بكل من الثلثة كما يشعر به كلام الشارح حيث جعل قوله وانها تحريرا في قوة ولكونه انها تحريرا وقوله واكثرها للاصول جمعا في تقديره لكونه اكثرها للاصول جمعا اما كون حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما حسن الترتيب يوجد كل مقصد في محله فلا يفوت الطالب واما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا اخلا عن الزوايد وما لا نفع فيه لم يكن للناظر فيه تضييع وقت ويكون خالص النفع فيعظم نفعه واما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر واعلم ان قوله وكان القسم الثالث الى قوله نفعا فقره يعادلها قوله لكونه احسنها ترتيبا وانها تحريرا واكثرها للاصول جمعا فقد بعد من قال الاولى ان يقول اعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعا لكونه اكثرها للاصول جمعا ليكون كلاما مسجعا ويكون قوله لكونه احسنها ترتيبا وانها تحريرا مشتملا على صفة الموازنة والترتيب جعل كل شيء من المجموع في ترتيبه والتحرير جعل الشيء جزا استعير لاحد الخلاصة واظهارها فان الكلام المقتصر على الخلاصة منزلة تجرد عما على الحشو فكا تحرر بالتحرير وكون الكتابة انم تحريرا عبارة عن كون اجزائه المحررة اكثر من محررات اخر فلا يرد ان التحرير لا يجامع الاشتمال على الحشو فلا يتصور فيه النقصان حتى يجعل محررا انم تحريرا من اخر لان الكلام المحرر لا يجامع الاشتمال على الحشو بخلاف الكتاب المحرر فانه عبارة عما حرر فيه شيء وسمي لتمييز بين الكتاب المحرر والكلام المحرر فسر الانم تحريرا بارقب الى التمام وقوله لكونه احسنها ترتيبا وانها تحريرا في تقدير لكون ترتيبه وتحريره احسنها ترتيبا اي احسن ترتيبات الكتب وانها تحريرا اي انم تحريرا الكتب ففي الكلام حذف مضاف ومعطوف وقد فصل مثله فاحمل معرفته وجميع الاصول مقدم على الترتيب الا انه اخره رعاية السجع والمراد بالاصول اما القواعد لانها اصل القواعد لان الاصل جا مراد فالتقا عدة وقوله للاصول متعلق بجمعا وقدر وفر جمعا على نحو وان احد من المشركين استجارك فقوله جمعا عطف بيان للتحرير المحذوف وذلك لان النحاة لم يجوزوا تقديم معمول المصدر عليه لانهم جعلوا عمله لنا وبيانه بان

وانما القواعد ح

مع الفعل ومعمول فعل ان لا يتقدم عليه لان ان ومدخوله كحروف كلمة شرط الترتيب فيها فكما لا يجوز تقديم
بعض حروف كلمة على بعض لا يجوز تقديم شيء من مدخول ان عليه ولذا اوكلوا كل معمول متقدم على متقدم
المصدر بانه معمول ما يفسره المصدر وفيه انه تكلف جداً مع ضعف الداعي اليه لوجهين الاول ما قال
المحقق الرضي انا لا نسلم ان المأول بالشيء حكمه حكم المأول به مطلقاً ويريد بأن ان مع الفعل لا بد له من فاعل
ولا يخلو عن الدلالة على زمان والثاني ما ذكره الشارح المحقق انا لا نسلم ان المصدر عند العمل في الظرف
يحتاج الى جعله في تأويل ان مع الفعل لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لان له شائبة ليس لغير الزمني
منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها لكن فيما قاله
الرضي نظر لان تأويل المصدر بان مع الفعل ليصح للعمل يستدعي تضمن الفعل فيجب ان يكون حكمه في العمل حكم
هذا الفعل اود ونه ولا يثبت له عمل لا يمكن هذا الفعل منه فالحق جواز تقديم الظرف على عامله المصدر
كما جوزه الرضي وان لم يكن لما جوزه قائل لكن في كون قوله للامول ظرفاً نظر لانه معمول به زيد هذه اللام
بقوته للعمل ولكن يوهم ان المذكور بعده لدفع توهم نشأ من السابق لان وصف القسم الثالث بما وصف يوهم
انه مصون عن العيوب وليس كذلك بل المذكور تنقه الشرط اذ سبب تأليف مختصر يتضمن ما فيه من القواعد
ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ورد ثلاثة كون علم البلاغة ونوابعها هو صوفة تماوصف
به وكون القسم الثالث كما وصف وكونه غير مصون عن الامور المذكورة والاوضح وكان غير مصون اي غير خال
عبر عن عدم الخلو بعدم الصيانة تنبيهاً على جلالة قدر السكاكي واشعاراً بان اشتمال القسم الثالث على الحشو
والتطويل والتعقيد لم يكن لعجزه بل لمسامحته وعدم احتياطه عن الحشو هو فضلاً الكلام على ما في القاموس
والتطويل وهو جعل الكلام مطولاً بذكر فضل فيه فالحشو لغو في الكلام والتطويل عيب حدث في الكلام
المفيد بذكر الحشو فيه وفرق اخر بينهما عسب الاصطلاح سمحي لكنا حملناهما على اللغة لان مبنى الخطب
على الاوضاع اللغوية لا انتظار قبل معرفة الاصطلاح والشروع في تحصيله والتعقيد وهو كون الكلام
مغلقاً يعسر كون الكلام تحصيل معناه قابلاً للاختصار لما فيه من التطويل والفرق بين الاختصار والايضاح
والتعقيد يجعل الاختصار مقبولاً والاخيرين مخلين اليهما غير ظاهر ولو ابدل بالتطويل حصل الكلام مطولاً
من غير استشعار على الحشو مع ان ذا المقصود بالقصر ناقص وهو فلم يكن فيه مواخذة الا بترك الاولى
يكون لتخصيص الاقتصار بالايضاح والتجريد وجه مفتقر الى الالطف الى التلخيص والتجريد
لما فيه من الحشو اجزه مع تعلقه باول ما ذكر للمحافظة على السجع الفت مختصراً جواب لما والمنسبب عن الشرط
المذكور تأليف كتاب في المعاني والبيان والبديع يتضمن ما فيه خالياً عن عيوبه اذ كمال العلوم الثلثة
تقتضي تأليف كتاب وكمال الايضاح واشتماله على عيوبه تقتضي تضمين ذلك الكتاب ما فيه خالياً عن العيوب
ولذا قال الفت مختصراً ولم يقل احصرته والفرق بان احصرته اخصرته منه وهم لانه لو قال احتصرته وجب

خالياً عن العيوب

ان احصرته وجب

تتمة

ان يقول احضرته تحت يتضمن ما فيه من القواعد ولا يخفى ان صرح واغني تأليف مختصر كذا انه كان عنده
فوايد تخص به لم يسبقه فيها احد فكان الانسب ان يضمه الى ما ذكر في الشرط بان يقول لما كان علم البلاغة
ونوابعها كذا وكذا وكان المفتاح كذا وكذا واجمع عندي فوايد كذا وكذا الفت مختصراً يتضمن ما فيه الى اخر
ما ذكره والقاعدة قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعة بالقوة القريبة من الفعل بحيث لو ضمت
مع صغرى سهلة الحصول افادت جزئي حكم جزئي منها سميت قاعدة لها اساس معرفة احوال الجزئيات
وكثيراً ما يتسامح فيعرف حكم كلي الخ تعبير المقصية باشرف اجزائها ولا يخفى ان قوله يتضمن كقوله ويشتمل على
ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد يرد على ان صيغ الماضي مستعارة للمعنى الاستقبالي نقلاً والشاهد
جزئي لموضوع القاعدة يصح لان يذكر لاثبات القاعدة والمثال جزئي له يصح لان يذكر ليضاح القاعدة
وهذا هو المراد بقولهم المثال جزئي يذكر ليضاح القاعدة والشاهد جزئي يستشهد بها في اثبات القاعدة
ولذا قيل الشاهد اخص والظاهر ان الشاهد كالمثال لا يخص بالكلام اجزئي كما يستفاد من كلام الشرح حيث
قال هو جزئي يستشهد به في اثبات القاعدة لكونه من التنزيل او كلام من يوثق بعربيته فان قلت يستفاد
من قوله يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ان القاعدة تحتاج اليهما واذا كان الشاهد اخص فيندفع الحاجة
به فلا يحتاج اليهما قلت الاحتياج اليهما بناءً على الاحتياج الى واحد له يثنيان ولهذا كان الاولى ان يقال
او الاولى كما تقدم واما قولي كما ينبغي بحسب التقصير جهدي اي لم يبلغ اجتهادي واستفراغ طاقتي اولم يعجز
فان التقصير عن الشيء يكون بخلا المصيبين او من الاولى كما تقدم واما الاولى كما تقدم ومعنى الترك اي لم اترك اجتهاداً
كما ذكر في القاموس وقد اثبت الشارح الاولى متعدياً الى مفعولين لقولهم الاولى جهداً فجعله بمعنى امنح
والظاهر انه من قبيل الحذف والايصال والاصل الاولى كجهداً اي اترك في تحقيقه الجهد او الجهد والضمير
راجع الى ما فيه وما يحتاج اليه ويعلم عدم تقصيره في شيء ما اضافه اليه مما اختص به بالطريق الاولى والى
المختصر وهذبته اي نقحته ورتبته ترتيباً اقرب تناولاً اي اخذاً وهو في الاصل مد اليد الى الشيء لتوخذ
مرتبته اي السكاكي او القسم الثالث او المختصر وحينئذ من تعليلية واقرب تناولاً حال من المفعول
اي حال كونه اقرب تناولاً من القسم الثالث من اجل ترتيبه ولم ابالغ في اختصار لفظه الطرف اما قيد للنفي
او المنفي والمثال واحد وفائدة القيد الاشارة الى انه بالغ في اختصاره بالتجريد عن التطويل لكن قوله
تقريباً لمقاطيعه وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه تعليلان للنفي وليس المنفي بهما المعلل اذ لا وجه لقصدان
الاختصار لتقريب المقاطيع وطلب تسهيل الفهم على الطالبين بل كان بالوكان في الاختصار تقريباً لمقاطيع وطلب
تسهيل الفهم لوجبان يلتزم وهذا غير مراد به الشارح من انه على اصل البشر ان نفي كلام فيه قيد يرجع
الى القيد ويستدعي بقاء الاصل فيكون المعنى ان المبالغة في اختصار لفظه تحققت لا لتقريب مقاطيعه وطلب
تسهيل الفهم على طالبيه وليس الامر كذلك والعامل في علة المنفي كالعامل في علة المنفي الفعل المنفي والفرق

تعليق

بالنفي قبل التقييد او بعده الا يرى ان العامل في المعقود به في لم اضرب زيدا على الوجهين هو الفعل لا معنى النفي
قال في الشرح انه يجب تاويل المراد بالفعل المثبت اي تركت لمبالغة حتى لو لم ياول لكان المعنى على نفي التعليل
سقيم عليل وعلى ما ذكرنا من الفرق والتاويل والله الهادي الى سواء السبيل واما على ترك المبالغة في اختصار
اللفظ لان الاختصار في المتون مطلوب والمبالغة شيء شعارهم البيان والمتسابق فيه محاخرص فيه عليه
الامكان فنفي المص بالتعليل تحمد عجزه في مقام البيان عن التعليل واما عدم التقصير في التحقيق والتهذيب
والاتيان باحسن الترتيب فمقبولان لا نفسهما لا يستدعيان داعيا فمن جعل التعليلين لكونهما متعلقين
بجميع ما ذكر او منقسمين اليه على ترتيب وغير ترتيب كان جواد نقيه مضطربا محتاجا الى تاديب قال الشارح المحقق
ولعمري لقد ناوط المص في وصف القسم الثالث بارتكاب حشو وتطويل وتعقيد حيث صرح به اولا ولوح به
ثانيا وعرض بوصف محصوره بانه منع سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد فان ايراد القسم الثالث ذلك
اقول لعل المبالغة ليست لترغيب المفتاح بل لبعد شروعه في التصنيف مع وجود المفتاح وقبول العذر
منه محتاج الى المبالغة في تحققه واضفت الى ذلك المذكور من القواعد والامثلة والشواهد فوايد جمع فوايد
اي ما اكتسبت من علم او مال عرفا ظفت في بعض كتب لقوم علما نبه باضافة البعض على ان ماخذ فوايد
كتب سيما لا يطلع عليها الا متميز في التبليغ فقد اشار في هذه العبارة الى كمال ممارسته كالوح بقوله وزوايد
لم اظفر في كلام احد بالتصريح لها ولا بالاشارة اليها الى فطانته ترغيبا في توقر كتابه هذا لانه وجد شرائط
الكمال وهي الممارسة والفطانة وتسمية الملتقطات من كتب لقوم فوايد ظاهرة وتسمية محترعات خاطره
زوايد اما تواضع في الغاية حيث جعلها يستغني عنها واما مبالغة في كمالها حيث جعلها زوايد في الفضل
على فوايد وسميته تلخيص المفتاح لانه تبيين المفتاح باعتبار تعهده وتخليصه وجمع خلاصته باعتبار
حشوانه وتطويلاته والتلخيص هو التبيين والشرح والتخليص على ما في القاموس وانا اسال الله تعالى
تقدم المسند اليه اما للتخصيص اظهارا لوحدته في اظهار هذا الدعاء وعدم مشاركة له فيه بالتامين لتسعطه
به كانه قال في انشا السوال الهي اجبني وارحم وحدتي وانفرادي عن الاعوان او لبيانه على انه محسود اهل
الزمان حتى لا يساعده احد في سواله واما للتقوية الحكم لان كونه سايلا النفع به من محض الفضل من غير ان يعطر
الى استحقاق كتابه الانتفاع بعد اطرابه في وصف كتابه ما يوجب الانتفاع به مظنة للانكار فاندفع ما ذكره
الشارح المحقق حيث قال لا يعرف لتقديم المسند اليه هنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى على
انه يكفي كون الاصل التقديم ولا مقتضى للعدول عنه جهة للحسن واما قوله فكانه قصد الى جعل الواو للحال قائلا
بالجملة الاسمية ففيه انه لا بد من بيان داع الى الحال بالواو حتى يتم النكته واما ما قال انه لا بد من بيان داع الى
الحال ومرجع له على المعطوف ففيه انه يكفي داعيا بيان انه جعل جميع ما صدر عنه مقارنا بحال التضرع الى الله تعالى
ثم نحته ان الظاهر ان جملة انا اسال الله انشا الطلب فلا يصلح للحال من فضله حال من ان ينفع به وفي قوله



كما ينفع باصله تعريض لطيف بالمفتاح بانه ينفع به مع تجرده عن استحقاق النفع به انه ولي ذلك اي متولي النفع
به من غير استعداده النفع به اذ لا يوقف فيضه على الاستعداد كما هو مذهب اهل الحق وهو حسبي اي يحسبي
وكافي ولا حاجة لي في مسئولي الى استعداد بالنفع له فلا يرد ان الانشاء والله اسال لا يلايمه قوله وهو حسبي
لانه يحصل الملايمة بسبب الحاجة الى استعداد المولف ونعم الوكيل يتبادر منه المدح العام بالوكالة لما
يوقع بعده فاما ان يقدر بعده الممدوح اي ونعم الوكيل هو حذف للعلم به كما في قوله مع نعم العبد اي
ايوب وح ان كان تمام الجملة مجرد نعم الوكيل على احد القولين يلزم عطف الانشاء على اخبار ليس لشيء منهما
محل الاعراب والاستدلال بالانشا لان المعطوف عليه مما استدل به على انه يحسن بسال الانتفاع بهذا
المختصر من مجرد فضله وان كان تمام الجملة نعم الوكيل هو على القول الاخر فاما ان يكون نعم الوكيل خبرا لا تاويل
لا بقضية كونه للمدح العام فيكون من عطف الانشا على اخبار كذلك واما ان يكون هو وحده خبره متعلق
خبرها جملة انشايية اي مقول في حقه نعم الوكيل فلا يكون الا انشا المدح العام وهو سلوك في غير مسلك
الفهم واما ان يعطف على حسبي فيكون الممدوح هو المختصر ونظيره ما صرح بجوازه صاحب المفتاح من
قولنا زيد نعم الرجل فاما ان يكون المعطوف نفس نعم الرجل فلم يلزم الاستدلال به الا بالانشا واما ان يكون
متعلقه المحذوف اي مقول في حقه نعم الوكيل فلا يكون هناك انشا ومدح ولا محض الاحتمال الواو اعتراضية
كما في قوله ان الثمانين وبلغتها او عاطفة بتقدير المعطوف عليه اي نعم المولى ونعم الوكيل حذف لانسياقه الذ
اليه من قوله انه ولي ذلك لما فرغنا عن شرح الديباجة حان ان نشرع في شرح المص موكلا على الفاضل المجود
موضحا بتوفيقه لبيان مقصود المقاصد موصول الفوايد منبع عن الفضول مقتص على المحصول موخرا لوا
الفوايد مقدم للمقدمة خاتم بالخاتمة محيط بالفنون فنون من بديع البيان لما كمل اذن مفتون سايلا منفر
فايلا انتم كما انعت وانفع به اذا انمحت اعلم ان المص رتبا الكتاب على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة كما سيبينه
لكن في الخاتمة فخامة امكنا بقطنا سبة لفاتحته في الها ليست من المقاصد ووجه الضبط ان المذكور فيه اما ان
لا يكون من المقاصد فان كان من حقه ان يتقدم على المقاصد فهو المقدمة وان كان من حقه ان يتاخر عنها لكونها
تكملة لها متممة اياها فهي الخاتمة واما ان يكون من المقاصد فان كان للاحتراز عن الخطا في نادة المراد فهي الفن
الاول وان كان للاحتراز عن التعقيد فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث يقال
دليل الحصر الاستقرائي قابل للمنع يدفعه الاستقرا فلا فايدة في الاتيان به ويدفع بان المنع يندفع بما
سوى القسم الاخر ويقتصر عليه فلا يحتاج لدفع المنع الا الى استقرا القسم الاخر فيه بقليل مؤونة بخلاف استقراء
وفيه نظر والحق ان ما ذكر في صورة الدليل ليس لاثبات الحصر بل لتحصيل مفهومات يتضبط به كل قسم كما اشرنا
اليه من قوله بعد بيان مفهومات الاقسام فايدة في ايراده اصلا فمن وقع فيه لا دافع عنه وما وقع المقدمه
في نظم العلامة مسنده كالخاتمة والاصل في المسند التنكير ذكرها فقال مقدمة بخلاف الفنون الثلثة فانها

وقعت مسندا اليها والاصل في التعريف ومن وجوه تنكيرها انها مقدمه مبهمة اذ ليست كمقدمة استهر
ايرادها في اوايل كتب العلوم فانها شاعت لبيان الحاجه وتصوير العلم وبيان الموضوع وهذه قد قصرت على بيان
الحاجه او تلك لما يتوقف عليه علم وهذه لما يتوقف عليه علوم ثلثه واما ما قاله الشارح المحقق انه لما سبق ذكر
الفنون الثلثه في اخر المقدمه صارت معهودات في مقام ذكرها فصار المقام مقام التعريف بخلاف المقدمة
فانه لم يقع ذكرها ولا اشاره اليها فلم يكن لتعريفها معنى فيه ان تلك التنكير ليست بناقة مقتضى التعريف بل
لكل من التعريف والتنكير مقتضيات مالم يتحقق شيء منها لا يصح الاتيان به على ان انتفاء التعريف المعهدي لا يوجب
عدم مقتض للتعريف وقيل تنويرها للتعظيم وقيل للتقليل ولعل وجه التعظيم اظافتها فاقتضت في كونها مقدمة
لعلوم ثلثه ووجه التقليل انها منتصره على بيان الحاجه وبالجمله المقدمة في بيان الحاجة الى العلوم الثلثه ولما
كان متوقفا على معرفة مرجع بلاغة المتكلم وكانت متوقفه على معرفتها المتوقفه على معرفة بلاغة الكلام
المتوقفه على معرفة فصاحة الكلام المتوقفه على معرفة فصاحة المفرد ومتوقفه على معرفة فصاحة المتكلم لان
كون مرجعها الى تمييز الفصيح عن غير مبني على ان فصاحة المتكلم لا يحصل بدونه والفصاحه مما لابد منها في
البلاغة صدر المقدمة بتصوير هذه الموقوفات وقدم ما هو الموقوف عليه على الموقوف الا في تقديم فصاحة المتكلم على
بلاغة الكلام فان تقدمها عليها للميل كونها الموقوف عليه لها بل لارادته بيان البلاغة بعد الفراغ عن الفصاحة قد
اشتهر ان المقدمة في عرف اللغة صارت اسما لطايفه متقدمه من الجيش وهي في الاصل صفة من التقديم بمعنى التقدم
ولا يبعد ان يكون من التقديم المتعدي اصالة بانها تقدم انفسها للمحاجة بها على بقية الجيش او لانها تقدم بقية الجيش
على اعدايها في الظفر ثم نقلت الى ما يتوقف عليه الشروع في العلم لكن يذكر من جملتها امور لا يتوقف الشروع عليها
كرسم العلم وبيان موضوعه والتصديق بالفايده المرتبه المعتد بها بالنسبه الى المشقه التي لا بد منها في تحصيل
العلم وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته باسمه الى غير ذلك فتدبر ذلك على بعض المتاخرين واستصعبه
فمنهم من يخص تعريف المقدمه الى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا او على وجه البصيره او على وجه زيادة البصيرة
ومنهم من قال لا يذكر في مقدمة العلم الا ما يتوقف عليه الشروع والا ما يذكر في مقدمة الكتاب وفرق بينهما
فان مقدمة العلم ما يتوقف عليه مسايله ومقدمة الكتاب طايفه من الالفاظ قدمت امام المقصود لا لانها
على ما ينفع في تحصيل المقصود سواء كان مما يتوقف المعلم عليه فتكون مقدمة العلم او لا فتكون من معاني مقدمة
الكتاب من غير ان يكون مقدمة العلم وايد ذلك بانه يغنيك معرفه مقدمة الكتاب عن مظنه ان قولهم المقدمه
في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه من قبيل حمل الشيء على نفسه وعن تكلفات في دفعه وحق القول الحاجة
الى تغيير ترتيب المقدمه فان كلا مما يذكر في المقدمة يتوقف عليه شروع في العلم هو اما اصل الشروع او شروع
على وجه البصيره او شروع على وجه زيادة البصيرة يصدق على الكل ما يتوقف عليه شروع والمحمل الشروع على ما
هو في معنى التكميل كما في ادخل السوق واورد على المسلك الثاني ان اثبات مقدمة الكتاب اثبات

اصطلاح

تمام

اصطلاح حديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم ولا ضرورة تلجي اليه وفيه ان ما هو بصدد
لا يتوقف على اثبات اصطلاح بل يكفي ان يكون المراد بالمقدمه طايفه من الالفاظ الدالة على ما له نفع فيما
يأتي ولا شبهه في هذه الاراده وهذا القايل لم يصرح بدعوى الاصطلاح ولو كان مصرحا بها ايضا ليس في
المناقشه معه في ذلك منفعه لانه يكفيه مجرد الاستعمال في هذا المعنى نعم في ما عرف به هذا القايل مقدمة العلم
انه صادق على المبادي التصورية والتصديقية وكانه اراد ما يتوقف عليه الشروع في مسايله واعلم ان المقدمه
كثيرا ما يطلق على ما يستحق التقدم على بقيه الباب او الفصل فالاظهر ان يقال المقدمه اسم لما يتوقف عليه المباحث
الآتيه العلم برمته فهي مقدمة العلم وان كانت بقيه الباب فهي مقدمه الباب **الفصاحة** في اللغة
تنبي عن الابانه والظهور يقال فصح الاعجمي اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنه وجادت فلم يلكن ويقال
فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لبأه فالفصاحة تحتمل النقل باعتبار جامع الظهور بين معنى اللغوي
عن كل واحد من المعنيين كما قيل وتحتمل ان يجعل العلامة للجودة وطلاقة اللسان والخلوص عن اللكنه بوصف بها
المفرد فيقال هذه الكلمة فصيحه او هذه كلمة فصيحه او تكلمت بها فصيحه والكلام كذلك فيقال في النثر رساله
فصيحه وفي النظم قصيدة فصيحه واما كلام فصيح فلا يخص النثر كما يشعر به كلام الشارح المحقق والمتكلم فيقال
كاتب فصيح وشاعر فصيح والكثير انما النثر ولا يخفى عليك انه لا بد من جعل الفصاحه هنا من الالفاظ المستعملة في
اكثر من معنى كما هو مجوز عند البعض اوتاويلها بما يطلق عليه الفصاحة والا فلا يصح الاخبار عنها بقوله يوصف بها
المفرد والكلام والمتكلم وكذلك في تعريف فصاحة المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح
اذ ليس للفصيح معنى يشمل المفرد والكلام حتى يوصف اللفظ الشامل والشارح المحقق غفل عنه في هذين المقامين
وتنبه لمثله في قوله المتم فيما بعد فعلم ان كل بليغ فصيح ولا عكس وكذا الحال في قوله والبلاغة وهي في الاصل
تنبي عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم يقال كلام بليغ ورجل بليغ فقط اي المفرد
اذ لم يسمع مفرد بليغ فقط اسم فعل بمعنى اقتض به تسمية للفظ او جازبة والتقدير اذا وصف الاخيران بها
فانتفه عن وصف الاولين بها ومما لا بد منه في هذا المقام معرفة المراد بالمفرد والكلام فقيل المراد بالمفرد ما
لا يدل جزؤه على جزء معناه وبالكلام ما يقابله سواء كان مركبا تاما او غيره لان المركب الناقص يوصف بالفصاحه فلا بد
ان يكون داخلا في الكلام وتعقبه الشارح المحقق بانه يحتمه هذا القول يتوقف على ان لا يكون وصف المركب الناقص
بالفصاحة مجازا من قبل وصف المركب بحسب اجزايه وان يثبت منهم اطلاق الكلام الفصيح على هذا المركب وانه
لا يكون داخلا في المفرد وكل من الثلثه ممنوع بل الحق انه لا بد من جعل الفصاحه هنا من الالفاظ المستعملة في
ما يشمل المركبات الناقصه ونقح السيد السند هذا القول بما يندفع به المنوع الثلثه ويتقلب ما جعله
الشارح حقا بالباطل وهو انه اراد بتعليل تعميم الكلام بوصف المركب الناقص بالفصاحه انه يوصف بالفصا
حة ولا يكفي في فصاحته ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد بل لا بد معه من الخلو عن تنافر الكلمات وضعف التاليف

فان كان المبادي حقيقة

والمقام

على جزء

حد العلم ومقدمه الكتاب يجب البصيره في التفتيش
الرساله مقدمه الكتاب يجب البصيره في التفتيش
ولم يفرض بيان التوقف عليها كما وجب البصيره في التفتيش
لان البصيره غير منضبطه ولا يستدرك الاقتصار على المتيقن
عنه الاعتدام الكتاب وهو معدل تكلفات في توصيف قلم الفتة
وحد العلم وغايته وموضوعه مما يجب لا بد منه
منه مخالفته في شرح الرساله من جعل حد العلم الخ
موضوعه مقدمة العلم الخ وجوز
ان يكون مقدمة العلم التصور بوجه ما في التفتيش
بغايته ما

على جزء

تمام

والتعقيد فلا يكفي في فصاحتها فصاحة المفرد حتى يكون وصفا لها ولا يتوقف دخوله في الكلام على ثبوت
اطلاق الكلام الفصيح بل يكفي اطلاق الفصيح لانه بمجرد اطلاق الفصيح يعرف انه داخل في الكلام فلا بد
لفصاحته مما لا بد لفصاحة الكلام ولا يصح دخوله في المفرد لانه لا يكفي في فصاحته ما يبين به فصاحة المفرد
واورد عليه انه لا يصح تعريف فصاحة المفرد بادخال هذا المركب في الكلام لانه يجد حمل المفرد على ما لا يدل
جزؤه على جزء معناه لدعوى بداهة هذا المعنى منه لاشتهاره وحمل الكلام بقرينة المقابلة على ما يجمع المركبات
الناقصة يخل على تعريف فصاحة المفرد انه لا يشمل فصاحة عبد الله علما لانه لا يكفي في فصاحته ما ذكر في
تعريف فصاحة المفرد لا بد لها من الخلوص من تنافر الكلمات ايضا اذ يتصور فيه ذلك التنافر فعلم انهم غفلوا
عن فساد تعريف فصاحة المفرد لانهم قصدوا بالمفرد ما يقابل المركب وجعلوا المركبات مطلقا كلاما وفكروا
ان يدفع بان تنافر الكلمات لا ينفك عن تنافر الحروف لكنهم اشترطوا في فصاحة المفرد الخلوص من تنافر
الحروف لانه لا قصد للمتكلم فيه الا الى جمع حروف بخلاف فصاحة الكلام فان قصده الى جمع الكلمات
مناسب ان يشترط فيه التجنب عن التنافر في جمعها والعلم في الوضع العلمي ليس فيه جمع الكلمات فهو داخل
في اشتراط الخلوص عن تنافر الحروف ودفعه بان العلم المركب خارج عن حد الكلمة لاشتراط كونها لفظة
مبنيا على نهاية الفعلة لان احد المزجين جعل خارجا عن المفرد ولا ينفع خروجه عن الكلمة دخوله في الكلام في
هذا المقام فانه يرد على تعريف فصاحة المفرد مفرد اريد به لازم بعيد بحيث يختل الاستعمال فينبغي ان
لا يكون فصيحا فتعريف فصاحة المفرد لا يصح باخراج المركبات عن المفرد حتى يجعل قرينة على اخراجها وغاية ما
يمكن ان يقال لحمل المفرد والكلام على حقيقتهما وما يتبادر منهما ان الموصوف بالفصاحة في الاصطلاح ليس الا
المفرد المقابل للمركب مطلقا والا الكلام لان احتياجهم الى الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليها ويكفي في
معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة المفرد لمطلق المركب والاعراض يتطرق بالاصطلاح
على معنى للفصاحة بحيث يشمل صفة المركبات الناقصة مثلا ولا يخفى ان قوله والبلاغة يوصف بها الاخر
فقط يقتضي ان حمل الكلام على حقيقته ليلا يفيد وصف المركبات الناقصة بالبلاغة قال الشارح المحقق
الدليل على انه لا يوصف بالبلاغة غيرهما انه لو سمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار
المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم هذا واورد عليه
ان نفي كلمة بليغة لا يستلزم حصر الوصف في الكلام والمتكلم لاحتمال ان يوصف به مركب ناقص ويدفعه ان
النفي عن الكلمة على سبيل التمثيل فالمناقشة عليه الى العبادة واورد ايضا ان التعليل الذي يشبه الى الوهم
ايضا مختصه ان الحري لا تطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فمرجعه الى قولك لم يسمع كلمة
بليغة ويدفعه ان المتبادر من العبارة ان بنا التعليل على تعريف القوم لا على التنبيه وتزييفه لما هو المتبادر
بقي انه لو ساعدنا في انه لا يسمى مطابقة مقتضيات الاحوال في المركبات الناقصة والمفردات بلاغة لكن لا ينكر

المقابل

فصاحتها

فصاحتها كما لا تبلغه فلا وجه لاهمالها وعدم ضبطها ومن البين انه يجري في المركبات الناقصة بالمفردات ايضا فان
في تعداد جماعة بعدي تعظيم المضاف اليه وبعيد السلطان تعظيم المضاف وبابي الهبة الاستعارة بالجهنمية الوغير
ذلك وانما قسم الفصاحة اولا ثم عرف كلا ان قصده كان التمييز بين فصاحة موصوفها المفرد وفصاحة موصوف
الكلام وفصاحة موصوف المتكلم بتعريفات صالحة خلافا لمن ظن ان الغرض تناوله في موارد الاستعمال
وتحصيل قدر مشترك بين الاوارد يطرد به كون ما وضع له اللفظ كما هو مسلك علماء اللغة وهذا وبنيا على ما
يستفاد الايضاح وانما لم يعرف الفصاحة المطلقة لانه لم يجد مفهوما مشتركا بين فصاحة المتكلم وفصاحة
اللفظ وترجح كونه مشتركا عنده والاضاحة اللفظ مطلقا لانه لم يتخلص له مفهوم للفصاحة جامع لاوارادها
الغايبة بالمفظ فاعرض عن تحصيل مفهومها اما لظن الاشتراك به او لايهام الحال فقسم الفصاحة الى الثلثة
تقسيم اللفظ المشترك اما باستقرائها في المفهومات الثلثة او بارادة ما يطلق عليه الفصاحة فان قلت قد عرف
صاحب المفتاح فصاحة اللفظ بكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كتبا واستعمالا
على السنة العرب الموثق بعربيتهم قلت قد زيف لهم هذا التعريف اجمالا بما قالت في الايضاح من ان للناس
في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا مختلفة لواحد فيما يلتئم منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق
بين كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم فان قلت هل لهذا الاجمال عندك تفصيل او انت
معرض عن هذا التزييف جازم بصحته كما هو الظاهر من كلام الشارح المحقق قلت كثرة الاستعمال لا يشترط في
فصاحة الخالص عن التعقيد المعنوي لانه لو استعمل لفظ في لازم ظاهر الانتقال لعد خاليا عن التعقيد
المعنوي ولم يطلب له كثرة استعمال لا يقال يكفي كون حقيقته كثير الاستعمال لانا نقول فلا تخل بالفصاحة
ارادة ما لا ينتقل اليه بلا تخل وايضا كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم تطويل
يغني عنه تعريف ولا يبعد ان يكون صاحب المفتاح مشيرا الى ترجيحه حيث قال وعلامة الفصاحة
الراجعة الى اللفظ ان يكون اللفظ جاريا الخ وما ذكرنا اندفع عن المهم ما اعترض به عليه حطيما عن الامدي
الذي في تعيين مفهومات الالفاظ فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد في كلام الناس ولنرجع الى ما اجاب به
المهم اني اردت بالناس المهمورين صاحب المفتاح وعبد القاهر ونظرا بوسما من المهرة المشهورين واندفع
ايضا ان تعريف الفصاحة بالخلوص مسامحة لان الخلوص لا يصح حمله على كون اللفظ جاريا الخ كما هو واضح البين
المستغني عن البيان وبينه الشارح المحقق بكون الفصاحة وجودية وكون الخلوص عدمية ونعته السيد السند
بان حمل العدمي على الوجودي غير ممتنع كما في قولك السواد لا بياض لكن التعقب مما لا بياض لانه نزاع في ايضاح
البديهي ووجه الدفع ان المهم اعتبر مفهوم الفصاحة ما هو حق بالاعتبار فخالفهم في كون مفهومه وجودا
وكيف لا وهو انسب بالمعنى الذي في اصل اللغة من قولهم فصح اللبن اذا ذهب لباه وخلص عن رغوته وفصح
الاعجمي اذا خلصت لغته عن اللكنة فالفصاحة الكائنة او كامنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف

والغرابة ومخالفة القياس اللغوي وهو ما ثبت في الواضع لا ما جعله الصرفيون قاعدة فاني بالي مخالف للقياس
اللغوي وانما جعل مرجع معرفة المطابق للقياس المقرر لانه يعرف منه ثبوته من الواضع اما بانه راجعه
في القانون واما باستقرائه من القانون وبيان شذوذه عقيب بيان القانون فالتنافر وصف في
الكلمة يوجب ثقلها على اللسان سواء كان لتنافي نفس الحروف اولتنافر كيفيات الحروف اولما فيها من
بالتقاء الساكنين مشتمل على تنافر الحروف من حيث كيفياتها فهو هود اخل في مخالفة القياس ايضا نحو وصف
مستشزرات في قول امرئ القيس ٭ يضل العقاص في مثنى ومرسل ٭ عقيب قوله ٭ وفرع يزين المتن اسود فاحم ٭ اثيث كقنو النخلة المتعثكل ٭
اي رب فرع يزين المتن اسود فاحم من السواد اثيث كقنو النخلة هو للنخلة كما لعنقود للكرم المتعثكل بكسر
الكاف وفتحها اي ذو عثاكيل والعثكال كقرطاس لقنو عذابره اي ذوابيه جمع عذيرة مستشزرات اي
مرتفعات من استشزر اي ارتفع اومن قولهم صل مستشزرا اي رفعه الى العلى جمع العليا تانيث اعلى
يريد به اعالي شعرات الراس والعقاص جمع عقيصة او عقصة بكسر العين وسكون القاف وهي الخصلة
المجموعة من الشعر على هيئة الرمانة والمثنى المفتول والمرسل خلافا لمثنى والعقيصة لاخلاف المثنى
كما في الشرح يريد وصف شعره بالكثرة والطول جدا حتى انقسم الى اقسام وغايت عقاص مثنى منه
ومرسل وحتى احتاج الى رفعه الى العلى وسيجئ ان معرفة مرجع معرفة منا فرا الكلمات والحروف هو الحس
لكن لا اعتماد على كل حس بل الحاكم النافذ الحكم حس العربي الذي له سليقة في الفصاحة او كاسب الذوق
السليم من ممارسة التكلم بالفصيح والتحفظ عن التكلم بغير الفصيح وليس التنافر لكل تباعد الحروف
بحسب المخارج والا لكان مرجعه الى علم المخارج ولا لقربه كذلك لذلك ولا لاختلاف الحروف في الاوصاف
من الجهر والهمس الى غير ذلك والا لكان المرجع ضبط اقسام الحروف واياك ان تذهب الى شيء منها
اذ الكل مبني على الغفلة عن تعيين مرجع التنافر وعن كثير من المركبات الفصيحة الملتئمة من المتباعدات
نحو علم وفرح والملتئمة من المتقاربات نحو جيش وبجي وعرانه لا تفاوت بين مستشزرات ومستشزرات مع
تنافر احدهما وخلوص الاخر ومرجعا الى ان اجتماع المتقاربات المخارج سبب للتنافر لزمه عدم فصاحة
البراعهد فاجزم التزم فوقع في تصحيحه على ما وقع حتى قال اعجاز السورة من القرآن لا يوقف الا
على بلاغتها المتوقفة على فصاحتها وفصاحتها لا توقف على فصاحة جميع كلماتها بل على فصاحة الاكثر
حيث تكون غير الفصيح مغمورا فيه مستورا على الذائقة لفصاحة الكلمات الكثيرة كما تستر الحلاوة المشوبة
المرارة القليلة وبعدم فصاحة كلمة من ذلك الكلام لا يخرج عن الفصاحة كما ان الكلام العربي لا يخرج
عن كونه عربيا بوقوع كلمة غير عربية فيه الا ترى ان القرآن عربي في عكم الشارع وفيه الفاظ غير
عربية بالرواية عن ابن عباس وعكرمة واجماع النحاة على ان نحو ابريسم وغيرها اعجميات وذلك



لانه تكلف جدا من غير داع واما ما قال الشارح المحقق من ان فصاحة الكلمات شرط لفصاحة
الكلام فلا يجوز ان يكون جزء منه غير فصيح فلا يضر لو تم داعيه الى جعل المراعهد غير فصيح لانه يخالف
في اشتراط فصاحة الكلمات بقوله بان المراد فصاحتها حكما بان يكون بحيث لا تحس بغير الفصيح منها وكذا
ما قاله من انه لو كان المراعهد غير فصيح فلا اقل من انه يلزم المجاز والجهل على الله تعالى عن ذلك علوا
كبيرا لانه لا يتم لانه يجوز ان يكون اراده لمجرد المخاطب عن فهم معنى لفظ اخر مقامه او لبيان ان غير فصيح في
كلام طويل لا يضر بالفصاحة قال لتعذر ضبط التنافر لم نتعرض لتحقيقه واكتفى فيه بالتمثيل قلت لو كان
كذلك لم يكتف بقوله والغرابة نحو اج بل كان يعرف الغرابة ومخالفة القياس والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهر المعنى ولا مانوسة المعنى الاستعمال كذا في الشرح فان قلت لم لم يكتف بقوله غير ظاهر المعنى
كما في الايضاح قلت اراد نصب علامتين للغرابة عدم ظهور المعنى وعدم الانس السمع به ونبه على ان
كون الغريب كذلك لا مرين انقباض العقل عنه لعدم وصوله الى المقصود منه ونفور السمع عنه لعدم
انسه به ولا يخفى ان تعريف الغرابة بهذا لا ينفع غير المتتبع فلهذا فسر بان يكون مما يحتاج في معرفته الى
ان يرجع الى الكتب اللغة المبسوطة كقاموس او نفعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار
واجتمع الناس عليه مالكم تكاكاتم على تجه او نفعوا عني اي اجتمعتم تتكؤا عني او يكون مما يحتاج الى
ان يخرج له وجه بعيد كما في قوله وفاحما ومرسنا مسرجا ولا يخفى ان هذا التفسير ايضا مما لا ينفع لانه
ربما يفسر الغريب في الكتب اللغة المبسوطة فان تكاكاتم وافنفعوا مما ذكر في الصحاح والقاموس والفاحم
الاسود بين الفحومة يعني وشعرا فاحما والمرسن بفتح السين وكسرها الانف والمسرج ما فسره بقوله اي
بقوله اي كالسيف السريجي اي المنسوب الى سريج هو قين ينسب اليه السيوف في الدقة والاسوا
او كالسراج في البريق هو مصدر فسره بقوله واللمعان والاولى في اللمعان فالمسرج غير ظاهر الدلالة
ولما نوس الاستعمال احتيج لبيانه الى جعله اسم مفعول من السريجي او من السراج بمعنى المشبه بالسراج
او بالسريجي وكان وجه تحصل التشبيه من صيغة اسم المفعول ان المسرج معناه المجعول سراجا او سيفا
سريجيا بدعوى الاتحاد بينهما على نحو زيد اسد فمن تفعيل من قبيل فرحته اي جعلته فرحا وقيل جاء
التفعيل للنسبة الى اصله نحو تمتمته اي نسبته الى التيم فالمسرج بمعنى المنسوب الى السريجي او السراج بنسبة
المشبه الى المشبه به وهذا انما يحسن ان يوجد نسبة المشبه الى المشبه به حتى يقال اسدى للمشبه لا
ان يقال فليكن هذا ايضا وجها بعد التخريج قال العلم في الايضاح ويقرب هذا من قولهم سرج وجهه بالكسر
اي حسن وسرج الله وجهه اي فجره وحسنه بريد ان اخذ المسرج من السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه مرجع
لما به يتحقق نظيره في كلامهم واشكل على الشارح انه بعد وجود سرج لم لم يجعل المسرج منه حتى لا يحتاج
الى اخذه من السريجي او من السراج فاجاب بانه يجوز ان يكون سرج مستحدثا بعد نشر البجاج او يكون

ماخوذ الاعن مصدر بل من نفس السراح فلا يكون من فعال يشتق منها بل من باب العرابة كالمسرح وان
يكون الحكم بالتبرح المذكور لنقصان في تتبعهم وعدم عثورهم عليه حتى ان صاحب محمل اللغة جعله منه
بعد عثوره عليه هذا ولكان نقول التزامهم احد التوجيهين لا براهم معنى البيت على الوجهين كما يراعى كابر
واعلم ان العرابه مما يقاوت بالنسبه الى قوم دون قوم كالاعتياد الذي يقابله فالغريب يقابل المعتاد
فالمراد بالعرابة المخله بالفصاحة ان يكون عربيا بالنظر الى الفصحا كلهم لا بالنظر الى العرب كلهم فانه لا يتصور
اذ لا اقل من يعارفه عند قوم يتكلمون به ولكون العرابه اعم مما يخل بالفصاحة ثبت غريب القرآن والحديث
والوحشي كما يكون بمعنى ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه ويقابله العذب وحب الخلوص عنه في الفصاحه
لكن الخلوص عن التنافر يستلزمه كذلك يكون مرادفا للغريب المطلق نقل من الوحشي الذي هو منسوب الى الوحش
ليشكل الفقار على ما قالوا ومن الوحشي الذي هو واحد الوحش الذي يشكل الفقار على ما نقول في القاموس
الوحش حيوان البر والجمع وحوش والواحد وحشي ولعدم الفرق بين المعنيين اعترض بعض بان ذكر الوحشي
في تعريف العرابه غير مرضي بل الوحشية قيد زايد على فصاحة المفرد يعني بالزايد ما لا فايده له وذلك لانه ينبغي
عنه الخلوص عن التنافر ومفهوم من فهم منه انه ينبغي ان يراد في تعريف الفصاحة ويشترط الخلوص عنها
فاعترض بالالام وجوب زيادته لان الخلوص عن الغرابه يستلزمه لان الغرابه اعم من الوحشية والخلوص
عن الاعم يستلزم الخلوص عن الاخص والمخالفة تداوضحنا ها نحن مخالفة الاجلدي قوله الحمد لله العلي الجلد
فانه خالف ما ثبت من الواضع وهو الاجل تمسكه انت مليك الناس ربا فاقبل فان قلت ليس الاجلد مفردا
غير فصيح لان المفرد قسم الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجلد قلت اصل كل مغير موضوع عند هم
كالفرح الا انه مجرد الاصل فان قلت مما يجوز للشاعر فك الادغام وهو جايز بشرط الاضطرار اتفاقا
وعند ابن جني من غير اضطرار ايضا قلت الضرائر مقيسه وغير مقيسه وفك الادغام غير مقيس فلعل الشعر
ليس من العربية بل ممن ليس له الفك فيما يريسمح وقوله ربابة الالف بدل عن الباء اي فاقبل الحمد قبل صاحبه المرح حلومة مما ذكر ومن الكراهة في السمع هكذا
قرره الشارح المحقق فان قلت قد سبق ان تعريف الفصاحه والبلاغة على هذا الوجه مما لم يرتضه في كلام
الناس انما اخذه من اعتبارا تهم واطلاقاتهم ولو كان فصاحة المفرد معرفا هذا المعرف لم يكن اخذ تعريفه
على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم لكان تنقيحا للتعريف وجد في كلامهم بحذف ما هو مستدرك
منه قلت لعل القائل من معاصريه ويدعي وجوب زيادة قيد على ما سيجيء والانسب لهذا ان لا يقيد
ما قدره الشارح بل يجعل قوله ومن الكراهة في السمع معطوفا على ما في التعريف اعني من تنافر الحروف
عطف تلقين ومعنى الكراهة في السمع ان تبرء السمع كما تبرء عن سماع الاصوات المنكره وانما يجب اشتراط
الفصاحة بالخلوص عنها لان الملفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما

وقيل الواحد الفرد العديم الاول

تعريف

يستكره



يستكره كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان للفظ يجوز ان يكون من الاصوات التي لا يستكرهها ابدا ويجوز ان
نظر المتن هذا المنع اي لا نسلم ان اللفظ يجري فيه استكراه السمع ويمكن ان يكون هذا ملخص ما قيل في بيان
المطلع النظر ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير مرتضى سيقة
وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم مناسبه وصوت طيب هذا وما ذكره الشارح في دفعه من دعوى
بداهة استكراه جرشي دون النفس غير مسموع انما المقطوع به رد السامع احدهما دون الآخر مع احتمال
ان يكون ذلك الرد لوصمه ثقلت على اللسان وما نقل عنه في حواشي الشرح من قوله يعني سلمنا ان للنغم مدخلا
في ذلك لكن لا نم الها المرجع حيث لا يكون لنفس اللفظ مدخل اصلا مقابلة المنع بالمنع مخل كراهة الحرشي
كما لزمكي مراد فا لنفس في قوله ابي الطيب في مدح سيف الدوله ابي الحسن على كريم الجرشي شريف النسب
اوله مبارك الاسم اغر اللقب قال الشارح وصفه بالبركه لموافقته اسم امير المومنين علي رضي الله عنه
وح لا اختصاص له بالاسم بل الكنيه ايضا كذلك لانه خصه بالاسم ضيق الشعر ولا بعد ان يجعل البركه
لموافقته اسم الله تعالى فيخص الاسم والابلغ ان يكون قصده الى انه مبارك الاسم لاكتساب اسمه البركه من ذا
واغر اللقب يراد به مشهورا للقب بعينه لقب سيف الدوله لاشتهاره بهذا الوصف لا للتقابل والممدح
والاغر ابيض الجبهة من الخيل استعير لكل واضح معروف وفيه نظر قال الشارح المحقق لانها داخلة تحت
العرابه المفسره بالوحشيه لظهور ان الحرشي اما من قبيل تكاكام وافرنقعوا او الحبس والطحمر بريدان
الخلوص عن العرابه يستلزم الخلوص عن الكراهة في السمع اذ الكراهة في السمع يستلزم عدم استعمال الفصحا
له فيكون عربيا اما غير ثقيل على اللسان او ثقيلا لا يقال جعل تكاكام وافرنقعوا غير مرضيين على الذوق بناء على ما
في نقل عن بعض البلغا انه لما قال عيسى بن عمر النحوي ما لكم تكاكاتم علي تكاكوكم على دي جنه افرنقعوا عني
قال دعوه فان شيطانه يتكلم معه بالهنديه لان اطلاق الهنديه عليه يدل على كراهته على الذوق لانا نقول
يحتمل ان يكون قصده الى خفاء الدلالة دون الكراهة على الذوق واورد عليه ان العرابة كما يشمل كراهة السمع
تنافر الحروف ومخالفة القياس اذ الظاهر ان يكونا بمعزل عن استعمال الفصحا فيمكن دفع ذكرنا تنافر الحروف
مع اندراجه تحت العرابه بان اعنا العرابه عنه اعنا المتاخر عن المقدم والاصمة فيه مخلا فا عنا العرابه عن
قيد الكراهة في السمع فانه من قبيل اعنا المقدم عن المتاخر وهو قبيح واما ذكر الخلوص عن مخالفة القياس
فمشكل الا ان يقال لا خفاء في مزيد توضيح يتعلق بذكر الخلوص عن مخالفة القياس فلا باس بارداده واما النزاع
في وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع ومنهم من جعل وجه النظر ان الكراهة ان ادت الى الثقل
فقد دخل تحت لنا فروالا فلا عبرة بالفصاحة وقال الشارح ضعفه ظاهر لان عدم التنافي الى الثقل
لا ينافي الاخلال بالفصاحة ويجوز ان يكون الالفاظ الكرهه في السمع مما يحترز الفصحا عن استعمالها فلا
يكون فصيحة ويمكن ان يقال ملخص هذا الوجه ان الكراهة في السمع لو كانت مع الثقل تكون داخلة تحت لنا و

والا فلا نم استلزامه الاخلال بالفصاحة اذ لم نجد في اطلاقاتهم واعتباراتهم اشتراط الفصاحة بالخلوص عن
كراهة السامع ولا يخفى انه لا يدفع منع اخلال الكراهة بالفصاحة جواز كونها مخلة ومنهم من وجه النظر بان
ما ذكره القائل بوجوب ذكر وصف الكراهة في السمع في بيانه فيه نظر لان كون اللفظ من قبيل الاصوات فاسد
بل هو كيفية الصوت كما عرف في موضعه وقال الشارح ضعفه ظاهر لان كلام المتن يدل على ان نفس الاشتراك
منظور فيه مع ان جعل اللفظ من قبيل الاصوات شايع في اختيارهم حتى قالوا اللفظ صوت بعيد مخارج الحروف
ولك ان تقول محض كلامه ان وجوب زيادة هذا القيد مم لان تعلق كراهة السمع باللفظ مم الا ترى بيان
هذا المنع راجع الى بيان هذا القايل لان المقدمة المنتجة اذا منعت رجع منعها الى دليله فاندفع ما ذكره
من ان ظاهر كلام المتن ان نفس الاشتراط منظور فيه واما ما ذكره من ان مختار الاد با ان اللفظ صوت ووجوب
الاشتراط مبني عليه فدفعه ان للمصر ان يناقش في الوجوب بنا على ضعف المبنى ومنهم من قال ان مثل ذلك واقع
في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر وخوذلك قال الشارح وفيه ابحث لانه وان عرض لاسباب الاخلال بالفصا
حة مانع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الحاشية ولفظ ضيزى
ودسر كذلك هذا وفيه انه يلزم ان لا يكون التعريف للفصاحة جامعا لخروج فصيح غير خالص عن اسباب
الاخلال مع وجود ما يمنعها عن السببية الا ان يقال في التكلف ويقال المراد بالخلوص اعم من الخلوص حقيقة
او حكما فان المشتمل على سبب الخلل مع مانع السببية في حكم الخالص ولعلم ان الوجوه المذكورة للخلوص راجعة
الى منع وجود اشتراط الخلوص عن اكراهة في السمع باسانيد مختلفة فالمناقشة فيها مناقشة في السند لا في
عند التحقيق والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات اي الكلمتين فصاعدا والا كان
الكلام المشتمل على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلماته فصيحا لصدق تعريف الفصاحة
على خلوصه وليس اضافة الكلمات الى الكلام معتبرة اذ المحض تقييد التنافر بما يعرض عن تنافر الحروف والمعا
وذا لا يستدعي اضافة الكلمات الى الكلام فافهم وقع في ارجاع ضمير فصاحتها اليه اشكال لانه يصير المعنى
مع فصاحة الكلمتين فصاعدا فلا يستفاد اشتراط فصاحة جميع كلمات الكلام وتقييد التنافر بالكلمات
للاحتراز عن تنافر المعاني فانه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج المخلوص عنه في قوله مع
فصاحتها والتعقيد مع فصاحتها طرف لغو المخلوص اي كون الكلام خالصا زمان فصاحتها وجعله الشارح
حالا من الضمير وبالجملة احترز به عن خلوص زيد اجمل وشعره مستشزر وانفه مسرح فانه ليس
بفصاحة ولهذا ليست فصيحات قيل لزيد اجمل خلوص مع فصاحة الكلمات لانه حال قولك زيد اجمل
له خلوص عن الامور المذكورة قلت خلوص حال فصاحة كلماته فلو كان الفصاحة للخلوص حال فصاحة
الكلمات لكان زيد اجمل فصيحا قلت ليس لزيد اجمل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك
الخلوص مقارنا بتلك الفصاحة فلو قيل زيد اجمل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم انه بحيث

خلص

خلص حال فصاحتها وهذا كقولك اكرم من يسخو حال مكنته فانه لا يصدق على الفقير لو اردت به من له
السخاء حال المكنة ويصدق عليه لو اردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما اجاب بان
زيد اجمل ليس من احوال زيد اجمل لانهما تركيبان مختلفان وليسا واحدا له حالان واما لم يريد كل محتمل
ذي الحال او المتعلق بان يقال خلوصه مع فصاحتها من ضعف التاليف الخ ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر
ولا بعد قوله بنا فو الكلمات لتكون اقرب بذي الحال او عامله لئلا يتوهم كونه قيدا للتنافر لانه ظاهر الفسا
ومع ذلك قد وقع بعض الشارحين فيه وطول الشايع الكلام فيه في الشرح وفي ما كتب على حواشيه وزاد
بعض الافاضل ما ليس الاشتغال به الا تضييع الوقت في تحصيل ما ليس على الطايل فتركناه ليلا يلزم على
الناقل ما على الغايل فالضعف شرعا ان يكون تاليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين الجمهور
فلا يرد ان قانون جواز الاضمار قبل الذكر ايضا مشهور وكذا كل من سمع قانون عدم الجواز سمعا قانون الجواز
ويرد عليه ان العرب لم يعرف القانون النحوي تكليفا يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوي معتبرا في مفهوم
الفصاحة في لغتهم فالصواب ان يقال وعلامة الضعفين بكون تاليف الجزاء الكلام الخ وضعف ضرب
علامة ان يقال يريد به مخالفة انه لا يجوز ارجاع الضمير المتصل بالفاعل الى المفعول به المتاخر فانه القانون
المشهور عند الجمهور وان جوزه الاخفش وتبعه ابن جني لانهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
كما هو المشهور بلا انهما انكرا الاضمار قبل الذكر مما يرشد الى ذلك تعليلهما الجواز بشده اتصال الفعل المفعول
به كالفاعل فالمفعول به اذا انفصل عن الفعل لفظا متصلا به رتبة فلا اضمار قبل الذكر رتبة ولهما
شواهد رد بعضها بالتاويل وبعضها بالشذوذ فان قلت مارد بكونه شاذا ان قل فيه يضعف التاليف
فالاولى ان يرد بعدم فصاحته والا فينتقض به بيان ضعف التاليف قلت ما شد مستثنى من القاعدة فلا
يكون مخالفا لها والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان كذا في المرح والانسب بما ذكر في تنافر الحروف
ان يقال وصف في المركب يوجب ثقلا على اللسان اما في نهاية الثقل كقولهم وليس قرب قبر حرب قبر صدره
وقبر حرب مكان قفر بالرفع اي هو قبر يعني خالد يكشف عن خلايه ما بعقبه وقال الشارح اي خالد عن
المآثم والكلال والمقصود تحسر في عجايب مخلوقات نوع من الجن يقال لها الهاتف صاح واحدهم
على حرب براميه فات فقال ذلك لجني هذا البيت واما دون ذلك وهو مثل قوله اي اني تمام في قصيدة
مدح بها موسى بن ابرهيم الرافقي ويدفع عن نفسه تهمة انه هجاه بعد دعاية عليه ووجه الدفع انه
كيف اذم من مدح جميع الناس واشار بقوله واذا ما تمته الخ انه يستحق الملامة في تصديق انه هجاه
لكن لا يكن ملامته لعدم موافقته واحد من الناس ولهذا ذكر الملامة دون اللوم فلا يرد ما عابه به الصاحب
من ان مقابل المديح الذم دون اللوم فينبغي ذكر الذم في مقابلة دون اللوم كيف متى امدحه امدحه
والودي متى جملة حالية والتاء في امدحه امدحها ان في امدحه من ثقل ما بين الحاء والهاء من

١٢

القرب لكن لا الى حد يخرج به الكلمة عن الفصاحة فاذا تكرر مثل الثقل الى بلغ حدا لا يحتمله الفصيح وذلك لانه تكرر اجتماع الحاء والهاء الى اجتماع تلك من حروف الحلق فافهم وهذا مراد المص حيث قال لانه ثبت ان في البيت تنافرا دون تنافر قوله وليس قرب قبر حرب قبر من امدحه شيأ من الثقل ما بين الحاء والهاء من القرب لان مجرد امدحه لذلك غير مضيه وكيف وممدحه مع اشتماله على توالي الحاء والهاء مع زيادة وهي مجاورة الكره حرف الحلق فصيح واقع في القرآن وهذا هو الموافق لما صرح به ابن الحديد حيث قال فيه شيء من الجفوة هو هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال وكل التنافر اي تنافرا كثيرا بالقياس الى الفاصحة الكلام وهو ما يخرج به الكلمة عن الفصاحة فلا ينافي الحكم بانه دون قوله ليس قرب قبر حرب قبر في الثقل وانما جعل واو الورى حاليه لا عاطفه ليوافق ما يقابل وهو اذا لمته لمته وحدي فانه اذا فرض معه الورى بالمشاركة في المدح ووحدته بعدم مشاركتهم له في الملامة كما في الشرح اما لو فرض معه حضور الناس والوحده بعدم حضورهم بمعنى امدحه دايما بحضور الناس لابتهاج الناس به ولا يكن ملامته بحضور احد بل لو لم يلم في غيبة الناس لتعين جعل الواو للحال والتقدير المشهور ابلغ في استحقاق المدح وهذا التقدير ابلغ في تنزهه عن الملامة ومن لطايف تنزهه عن الملامة انه لم يقدر على ذكر ملامته الا في صوره النفي فراد ما بعد اذا ابراز الملامة في صورة النفي ومما يرجح الحال على العطف ان في عطف المفرد كلفه اسناد فعل المتكلم الى الاسم الظاهر وفي عطف الجمله فوت التناسب ولغيرنا وجوه اخر تركنا ها لاهلها ومن فوايد الشرح ان في استعمال اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيفا هو بيان ما ترتب الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد والتقييدان لا يكون ظاهر الدلاله على المراد كون التقييد متعددا ولذا فسر الشارح بكون الكلام معقدا على لفظ المفعول يوجبان يكون في تفسيره ما ذكر تسامح لانه معنى يقتضي اللزوم قالاولى جعل الكلام غير ظاهر الدلاله الخ وقد اعترض عليه بان التعقيد لو كان مخلا بالفصاحه لم يكن اللغز والمعما مقبولا مع انه مما يورد في علم البديع والجواب ان قبولها ليس من حيث الفصاحة بل لاشتمالها على دقة يختبر بها اهل الفطن ولعدم فصاحتها لم يورد مما صاحب المفتاح والمص في كتابيهما ولا يخفى ان الكون غير ظاهر الدلاله صادق على عدم الظهور لاشتماله على لفظ غريب ومخالف للقياس مع انه ليس تعقيدا فلذا قيده بقوله لخلل اما في النظم وليس المراد بالنظم ما سبق في قوله نظم القرآن فانه عبارة عن كون اللفظ متتالي المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم شامل لرعايه ما يقتضيه علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي واللفظي في تأدية المعنى بل المراد بالنظم تركيب الالفاظ المفردة وفق ترتيب يقتضيه اجراء اصل المعنى والخلل فيه بان يخرج عن هذا التركيب المتعارف الذي يشهد به قوانين النحو المشهورة او الى ما يشهد به لكن يحكم بانه على خلاف طبيعه المعنى فيخفى الدلاله لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجبه لتحير السامع قال المص فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم

اوتاخير



او تاخير او اضمار وغير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظيه او معنويه كما سياتي تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظي ربما كان لضعف التاليف وربما كان مع الخلوص عنه بان يكون على قوانين نحوي خلاف الاصل فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التاليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحوي مشهور مخالفا للحكم بان مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجيء لما انه ح لا يكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو انطباقه عليها على ما توهم لان التمييز بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل واما انه هل يكون الضعف بتوسط التعقيد اللفظي امرا فالحق الثاني وان توهم بعض الافاضل انه لا تعقيد في جاني احمد منونا ان جاني احمد يفيد مجيء احمد ما لا الشخص المعين فلا يكون ظاهرا الدلاله على الشخص المعين المراد لكن لا يخفى ان ذكر التعقيد في عرف ذكر ضعف التاليف كما توهم لانه لا باس باعتبار المتاخر عن المتقدم وكما في العكس وبكل دفع استدراك ذكر التعقيد لا غنا ضعف التاليف عنه ايضا بان ضعف التاليف لا يعني عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد اللفظي لا ان المراد استيفا بيان الخ لتعقيد وذكر التعقيد اللفظ لا استغنا به لا انه يشترط الخلوص عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التاليف كقولك الفرزدق وهو كشعر جل رغيف سقط في المنزل الواحد بها اوفات الجزر لعبة تمام بن غالب بن صعصعة في خالد هشام بنه على ان الملك هو هشام وما مثله في الناس لا في مجرد العرب فذكر قوله في الناس جعل النفي عاما ولولاه لتبادر نفي المثل في العرب لا ملكا فرض اعطى المال والملك وكانه روي اسم مفعول والا فالبالغ اسم الفاعل ابوامه حي ابوه يقاربه اي حي يقاربه اشار الى ان حي بدل من مثله ويقاربه صفه له فقد فصل بين البدل والمبدل به والصفة والموصوف باجنبي وهو مما لا يجوز الا مملك اشار الى انه مستثنى من حي يقاربه قدم عليه فوجب نصبه الذي كان مرجوحا حين تاخر اذ كان المختار رفعه على البدل ولذا رفعه بعد تاخره في التفسير ابوامه ابوه اشارة الى ان ابوامه مبتدا ابوه فصل بينهما بالاجنبي والجملة صفة مملكا فيخالفة القوانين النحويه ومخالفة الاصل الذي هو تقديم المستثنى منه حصل التعقيد فلتقديم المستثنى مع شيوعه دخل في التعقيد واعلم ان ايراد البيت لتوضيح التعقيد لا لتمثيل ما يخرج عن حد الفصاحة بقوله والتعقيد فانه خرج بذكر ضعف التاليف وقد بالغ في مدح خالد هشام ونفى من مثله واشار ببيان انحلال الملك ان مماثله الملك لا ينقص وجده لان مماثله الملك له اما جاء من قبله وحكم ان الولد يشبه الجد ولا يخفى انه لو قيل في الناس خير مثله ومملكا مستثنى من مثله وابوامه مبتدا وحي خبره وابوه خبر ثان ويقاربه خبر ثالث لم يكن تعقيد ويكون المعنى ما مثله في الناس الا مملكا في غاية الحداثه اذ ابو امه حي وابوامه ابو الممدوح ومن اقرب الملك مع قطع النظر عن انه جده فيكون مدحا للممدوح بالنسب بعد المدح له بالحسب وليس في هذا التوجيه الا نصب مملكا مع ان المختار رفعه ولو لا مخافة الاسهام لذكرت وجوها اخر في الشرح وحواشي بعض فضلاء



ان فلك لا يعدو ولا ان حمله كذلك فلك الدوار
فلك اذا اوتاخر لا يحمل الصلاح ان
الخلل الوصفي وهل ابرا الوصي ان
تاخر صفي وصف الكلام

الانام و لو يفت ما هو مزيف و احكمت ما هو قابل للاحكام و لعل لهم علم ان قصد الفرزدق فى نفى التمثيل
على قصره فلا يرد احتمالك و اما فى الانتقال اى فى الانتقال الذى ليس لخلل النظم و الا فعدم ظهور الدلالة
لخلل النظر انما هو لخلل فى الانتقال و لك ان تريد الانتقال من الموضوع له و تتم المقابلة اذ ما سبق خلل
الانتقال فيه من اللفظ و ذلك الخلل اما لارداده ما ليس لازم المعنى الاول الذى اريد الانتقال منه و ذلك
بعيد الوقوع ردى جدا و اما لكونه لازما بعيدا يفتقر الذهن دون الوصول اليه و اما لعدم نصب القرينة و ذلك
ايضا بعيد جدا و لنصبه ما هو خفى كقولك الاخر لم يقل كقوله ليعلم انه غير الفرزدق او ليعلم انه ايضا بليغ من
البلغاء كانه قال كقوله البليغ الاخر و لتاصح باسم الفرزدق ايضا سابقا ليعلم ان البلاغة و المهارة لا يمنع
عن الهفوة فلا بد لكل ذى بيد طولى ان يسعى فى تحصيل ما هو الطوبى و لا يعتمد على ان بلوغه المرتبة العليا
متكفل له و قال الشارح ليلا يتوهم انه الفرزدق و فيه انه تاكيد التوهم فى قوله كقوله سوح لها الى سا طلب
سوف طلب البعد و ان كان مهما و قال بعد الدار عنكم فاضاف البعد الى الدار اشاره الى ان بعد الهمم لا يمكن
ان يخط بالبلد و طلب بعد الدار غير مقدور فى الحال غاية الامر دوسة النفس و العقل مبالغة فى الامهال و
استدعاء الزمان اذ الهم بعوله لتقربوا الان توهم ممكن فى الحال و لا يترفرف له لعبر المقال و تسكب بالنصب
بتقدير ان لعطفه على بعدا و بالرفع لعطفه على ساطلب عيناى الدموع لتجمدا و معنى البيت على ما هو المشهور
عند الجمهور ان عادة الزمان و الاخوان للحاجة الطالب الى الزمان فاى امر كان هو المرتقب حكم الزمان و الاخوان
العكس و انقلب فالى الان بقيت فى حزن البعد و الاحتجاب للمبالغة فى طلب السرور بالوصل و الاقتراب
بعدا اليوم اطلب البعد ليساعدنى الدهر و اهله بالقرب و الحضور و اطلب حزن البعد لافوز بالقرب و السرور
و على ما حققه الشيخ انه كنى بطلب بعدا الدار عن توطين النفس عليه و السعى لمجرد التاكيد كانه قال انى اليوم
اطيب نفسى بالبعد و احزانه و اشيد بناء الصبر الجميل باركانه لاتسبب بذلك الى وصل يتابد و مسرة تمتد
الى الابد فان الصبر الجميل مفتاح الفرج مع الاجر الجزيل بلا حرج و الابلغ ان يجعل تسكب عطفا على اطلب
فيكون تحت التاكيد و الشارح المحقق صوب هذا المعنى و جعل توجيه القوم تعسفا فاسدا المبنى و لم يرض به
المرتضى الشريف و قال كلام القوم غير مستوى المخطيه و الترتيب فضمن لشارح كصوب من قال الصواب
ان الشاعر يعتذر الى العشيقه فى التشهر للسفر ليتوسل به الى اسباب معاشرتها فى الحضر اذ بالاموال يقتنص
ظبا الغوانى و يتمتع بالوصال و الى مثل هذا المعنى اشار المتنبى حيث قال لعل الله يجعله رحيلا يعين على
الاقامة فى ذراكا فلكل من المعانى وجه هو مولها و قصد الشاعر موكول اليه غيره لا يجليها اذ لو يعرفانه
بصدد الطوائف او فى مقام اظهار الحكمه و الكرامة او كان المتكلم هذا المقال فى مقام السفر و الارتحال
حتى يحكم بتحقيقه الحال فلا محال الا استيفا الاحتمال و لكن تقوية الشارح المحقق بان ما يحتاج الى معرفة
حال الشاعر فالحرى فيه متابعة السابق الماهر و هو الشيخ عبد القاهر الذى يغلب حسن الظن به و يقرب ان يكون



حاله عليه الظاهر و من الاحتمالات التى تبدو لنا بدا الى الفهم ما خطر ببالى و هو ان الشاعر قصد الى ان تحصيل
المطالب بان تكون فى الاستغناء عنه كالهارب و يرى نفسك عنه معرضا فتراه لك متعرضا و من اكب على شئ
فهو عنه بمعزب و من اعرض فهو بقرب و من هذا حكم بان الحرص شوم و الحريص محروم و قيل لو لم يرتطب الرزق
رطلبك و فى حديث زر غبا تزدد حبا شبهه لمن له شامه و اذا وزعت عن تحقيق معنى البيت تقول و بالجملة
جعل سكب الدمع و هو البكا كناية عما يلزم فراق الاحبة من الحزن و اصاب لانه واضح الانتقال لانه كثيرا ما
يجعل دليلا عليه و يراد و جعل جمود العين كنايه عن السرور قيا سا على جعل السكب مقابله و ليرد نصب
لان سكب الدمع قلما يفارق الحزن بخلاف جمود العين فانه يعرا زمنة الخالية عن الحزن سواء كان زمن السرور
او لا فلا ينتقل منه الى السرور بل الى الخلو من الحزن فهذا وجه واضح للخلل فى الانتقال الى ما قصده و ان
خفى الان و به يندفع ما ذكره الشارح انه يصح ان يراد بجمود العين خلوها عن الدمع مجازا لاستعمال المقيد
فى المطلق ثم يكنى به عن السرور لكونه لازما لها عادة اذ عرفت ان الخلو ينفك عن السرور لكنهم نظروا الى ان جمود
العين اشتهر فى البخل بالدمع بنا على اشتهار الجمود فى البخل حتى يقال للبخيل جماد كفطام و يقال جمد
بمعنى بخل و يستعمل الجمود فى مقابلة الجواد كما قال الحماسى الان عينا لم تجد يوم واسط عليك سخاري دمعها
و ظنوا ان اشتهار الجمود فى البخل منع الانتقال من المعنى الحقيقى الى غيره لمثله و مثل غيره من المعانى المجازيه
كمثل الشمس و الكواكب حيث خفى مع الشمس و لذا قالوا فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع
لا الى ما قصده من السرور فمع ما ينتقل منه اليه و لم يكتف بما يهمه من انه لا ينتقل منه الى ما قصده
تنبيها على ان الخلل فى الانتقال ربما يكون من كمال ظهور معنى الخ فيحول بين اللفظ و المقصود لكنه يتحد عليه
ان ما ذكر فى صدر البيت و قصد الحزن بالسكب قرينه واضحه على المقصود فلا خلل فى الانتقال قال المحقق
و الكلام الخالى عن التعقيد المعنوى ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى معناه الثانى الذى
هو المراد به ظاهرا حتى يحمل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ و تحد عليه انه يلزم ان لا يكون الكلام
الخالى عن المعنى الثانى فصيحا لانه ليس له الخلوص عن التعقيد و دفعه الشارح بانه بيان لقسم من الكلام
الخالى من التعقيد المعنوى خص البيان به لان الكلام الخالى عن المعنى الثانى بمنزلة الساقط عن درجة
الاعتبار عند البلغا كما ستعرفه فى بحث بلاغة الكلام و فيه ان الكلام الخالى عن المجاز قد يكون بليغا اذا روعى
فيه المطابقة لمقتضى الحال ليس ساقطا عن درجة الاعتبار الا ان يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى
و ان كان معتبرا من حيث رعايه مقتضيات الاحوال و بعد يتجه ان ما يأتى فى بحث بلاغة الكلام مسقوط ما
ليس له معنى ثان مقتضى الحال الا باعتبار انه كون مجازا و حقيقه و نحن نقول خص البيان بالخالى عن التعقيد
تمامه مستعمل فى المعنى المجازى لانه المحتاج الى البيان و التوضيح و اما الخالى عن التعقيد المعنوى لعدم معنى ثان
فواضح لا حاجة له الى البيان قيل و من كثرة التكرار قد سبق مباحث يمكنك المذاكرة ليغنيك عن التكرار و التذكر

بالكسر او الفتح والاول اسم والثاني مصدر في القاموس التكرير والتكرار والتكرة اعادة الشيء مرة بعد اخرى
وهذا يقتضي ان يتوقف التكرار على التثليث ليتحقق الاعادة مرة بعد اخرى والاستعمال لا يساعده اذ هم
يستعملون التكرار اذا ثنى الشيء فالمنقح ما ذكره الشارح المحقق انه ذكر الشيء مرة بعد اخرى وما يقال ان مجموع
الذكرين لا الذكر الثاني وهم اذ الكر الرجوع والتكرير الارجاع والمراد بالكرة ما يقابل الوجوه بقرينة
ما ذكر من المثال فان فيه تثليث الذكر ولا يتحقق به ذكر الشيء مرة بعد اخرى الا مرتين وقد نبا قش فيه بانه
يتحقق ذكر الشيء مرة بعد اخرى ثلثا بالنظر الى الثالث بعد الاولى ورده بانه اذا ذكر الشيء ثلث مرات يقال اعيد
مرتين ولا يقال اعيد ثلثا ويكب القابل فتامل وتتابع الاضافات نقل المهم عن الشيخ عبد القاهر انه قال الضاب
ايا كم والاضافات المتداخلة فانها الحسن وذكر انها تستعمل في الهجا كقوله يا علي بن حمزة بن حماده انت والله
ويقتضي منه ان المراد بالاضافات ما فوق الواحد وان تتابع لا ينافي وقوع المضاف بين المضافين ولو قال
المهم ومن كثرة التكرار والاضافة كان اوفق واحصر كقوله اني لطيب ويسعدني في غمرة بعد غمرة برشد
بالغمر الشدة استعيرت مما يغمر من الماء سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح والسباحة بعد استعارتها لسرعة عدو الفرس مع حسن جريها بحيث لا تتعب راكبها كانه يجري في الماء يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يخفى حسن
ذكر السبوح بعد التعبير عن الاسعاد في شدة بعد شدة بالاسعاد في غمر بعد غمرة لما صفة سبوح منها متعلق
بقوله لها او منابع له في القاعد وهذا احسن وادق مما قيل من انها حال من شواهد عليها متعلق بشواهد شواهد
فاعلها الاعتماد على الموصوف والضمائر كلها للسبوح والمعنى سبوح لها من نفسها علامات شاهده عليها يشهد
بنجابتها فان قلت الشهادة على الشيء شهاده مضة فكيف صح استعماله في الشهادة بنجابة الفرس قلت لا غرض على
الفرس من الشاهد بنجابتها فانه يوقفها في المعارك والمحارب والمهالك وقولك بابك حمامة طاير بريء
لا يالف البيوت او كلاي طوق يقع على الذكر والانثى والجنس حمام جرعي مونث الاجرع مخفف جرعاوي
الكثيب جانب منه رمل وجانب حجارة وحومة الجمر والرمل والقتاد وغيرها معظمها الجندل بالفتح وكسر
الدال وضم الجيم وفتح النون وكسر الدال موضع يجتمع فيه الحجارة يجب ان يجعل الجندل مكسور الدال مفتوحها
وان اشتهر تصحيفه حتى قيل المراد به الارض ذات الحجارة بان اطلق اسم الحال على المحل ومنهم من جعله مكسور
الدال مخفف جندل بفتحتين وكسر الدال حيث اثبته الصحاح بمعنى موضع ذي حجارة وجعل اسكان النون للضرورة
فيه ان الجمع المقيس للضرورة مختلف وهو بعيد صرف المصرف ومتفق وهو بالترجيح صرح به التسهيل فيه
اضافة حمامة الى جرعي المضافة الى حومة المضافة الى الجندل بتجبي اي ردي صوتك والصحيح ترديد الحمامة صوتها
تمامه فانت تراني من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع كلامك على ما في الصحاح والقاموس
الا ان الكبار اثبتاه هكذا هو مني مرئ ومسمع بدون الباء وزاد القاموس وسعب فمن ترجمه بانك بحيث ترين
سعاد وتسمعين كلامها لم يرد في الاستعمال واما قول الشارح المحقق ان خلاف المعهود ايضا فلا يتم وان وجه





بان الامر بالسبح انما يناسب الاسماع سعاد وذلك انما يكون اذا كان سعاد بحيث تسمع صوتها الا ان الحمامة اذا
كانت بحيث تسمع صوت سعاد فسعاد ايضا بحيث تسمع صوتها لان صوت الحمامة ليس كصوت الانسان
في الارتفاع بل الامر بالصوت لا يختص في داعي الاسماع بل مرد واعيه النشاط والسرور كما للابل
بترنم لمشاهده الورد ويرجح هذا الداعي عدم الاكتفا بمسمع وضم مرئي اليه وفيه نظر لانه قال
الشيخ لا شك في قبول تتابع الاضافات في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقول ابن المعتز
وظلت تديرها الكاس بيدي جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع
كقوله يعتبه بن الحارث بن كعب هذا فعلم منه ان تتابع الاضافات انما ينافي الفصاحة حيث اوجب الثقل
والتنافر وكذا حال كثرة التكرار لانه لا وجه لمنافاته بالفصاحة سوى احداث التنافر كيف وقد وقع في النظم
مثل اذا جاء قومي نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس وما سواها فالمهما فجورها وتقواها والفصاحة
في المتكلم ملكة اي كيفية ترسخت في ذات النفس واحسن ما رسم به الكيفية عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره
ولا ينتضي القسمة واللا قسمة في محله اقتضا اولا والمراد عدم توقف تصور العرض الخبري بخصوصه واحترز به
عن الاعراض النسبية فان تصورها بخصوصها متوقف على تصور ما يتوقف عليه النسبة والمراد بالكيفيات
المركبة الان تصورها بخصوصها لا يتوقف على تصورات اجزائها واما الكيفيات النظرية كالتوهم الان اشخاص الكيف
لا يكون نظرية وقولهم اقتضا اولا على ما صرحوا به ليلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضي
الا قسمة والعلم بمعلومين فانه بالمعتد يقتضي القسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمة واللا قسمة
في محلهما بل رجع القسمها مع قوله في محله لا حاجة الى قوله اولا واوليا لذلك وكما انه يحتاج الى قضا القسمة واللا قسمة
الى التقييد بالاولى يحتاج عدم توقف التصور على تصور الغير بالتقييد بالقيد الاولى لانه قد يعرض الكيف
النسبة فيتوقف باعتبارها على الغير وقال المهم اثر ملكه على صفة استعار بان الفصاحة من الهيات الراسخة
حتى لا يكون المعبر عن مقصود بلفظ فصيح فصيحا بحسب الاصطلاح من غير رسوخ ما يقتدر به عليه وفيه
بحث لان المعبر عن كل مقصود بلفظ فصيح فصيح لانه لا يكون بدون ملكه يقتدر بها عليه نعم لو قيل اشعر
بذلك الملكة الى ان صفة غير راسخة تقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح غير داخل في الفصاحة
بل ملكة التعبير عن المقصود بلفظ لفظ من دونها لانها اذا كانت ملكة التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح
كانت عند التحقيق ملكات يقتدر بكل واحد على تعبير لمرسعد ومن جعل مقصوده هذا لم يلتفت الى عبارته
ادنى التفات والا لم تخف عليه انه لا يساعده اصلا ويمكن اتمام ما ذكره المهم بان قوله ملكه للاستعار بان
صفة تقتدر بها على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح من غير ان تصير ملكة ليست فصاحة وهذه ملكة التعبير
عن جميع المفردات الا قليلا وصفة تعرفها عن القليل بلفظ فصيح من غير رسوخها فان مجموع تلك الملكة و
هذه الصفة صفة غير راسخة تقتدر بها على التعبير عن المقصود كله بلفظ فصيح وقال لتقتدر بها ولم يقل

يعرفها ليشمل حالتي النطق وعدمه ويحتمل عليه ان الملكة حال السكوت متصفة بانها يعرفها عن المتكلم
في الجملة ودفعه الشارح المحقق بان المراد حال النطق حالا النطق به الجملة بان ينطق صاحبها في زمان
من الازمنه و بعدم النطق عدمه اصلا بان لا ينطق قط و لو قيل يعبر لخص من ينطق بمقصوده في
الجملة ووصي بالمحافظة على هذا المعنى قايلا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وفيه ان فايده قيد الاقتدا
ح عدم خروج ما لا يكاد يوجد فحمل المراد ان يدرج الاقتدار ليشمل حالة النطق بكل مقصود بلفظ
فصيح وحالة عدم النطق بكل مقصود بان ينطق ببعض المقاصد والبعض بعد لم يرد او ورد ويدالة
ان ينطق به فلو قيل ملكة يعبر بها عن كل مقصود بلفظ فصيح لاختص الفصاحة من بلغ نهاية امكان النطق ولم
يكن مقصود يرد عليه الا وقد ورد عليه وعرعنه بلفظ فصيح هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وبهذا دفع
المرام يعون الله الملك العلام والاوجه انه لو قال ملكة يعبر بها لصدق على القدرة الراسخة الحاصلة
بتلك الملكة بل لا يصدق الا عليها اذ المتبادر من السبب هو الاقرب على التعبير عن المقصود اي كلما
تعلق به قصد افاده بلفظ فصيح قال المحقق بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب هذا ريد انه ليقبل
بفصيح مع انه اخص ليعم المفرد والمركب عموما بتيا ولا يحمل السامع على المفرد الفصيح او الكلام الفصيح
بناء على قضيه اللفظ المشترك فانه لا يراد به الا معنى واحدا ولو قيل مفرد فصيح او كلام فصيح ليعم اذ لا بد
من العموم اذا المراد بالمقصود كل مقصود فلو خص الفصيح بالمفرد لوجب في الفصاحه ملكه الاقتدار على
التعبير عن كل مقصود كلا مي بالمفرد وهو محال ولو خص بالكلام لوجب فيها ملكه الاقتدار على التعبير
عن كل مقصود بمفرد بكلام وهو محال ولا يخفى ان عموم المفرد والمركب موقوف على تكلف استعمال الفصيح
في معنييه كاجوزه البعض او استعماله في ما يطلق عليه الفصيح ويقال له عموم الاشتراك وبعد في وصف
لفظ به خفا اما على الاول فلانه يصير المال بلفظ موصوف بمعنيي الفصيح وهو باطل والصحيح بلفظ
موصوف باحد معنى الفصيح وهو لا يستفاد من استعمال الفصيح في معنييه واما على الثاني فلانه يصير
المال بلفظ هو ما يطلق عليه الفصيح ولا يخفى ان اللفظ ليس ما يطلق عليه الفصيح بل مفهوم يصدق على
اللفظ ووجوب عموم المعبر به بالمفرد والمركب كما يقتضي ان يقال بلفظ فصيح دون مفرد او كلام فصيح
يقتضي ان يقال بلفظ فصيح دون لفظ بليغ اذ البليغ لا يعم المفرد لعدم وجوب ملكه الاقتدار على البلاغة
في الفصاحة ايضا يقتضي ان لا يقال بلفظ بليغ قول الشارح المحقق و قد يعصم ولان يعم المفرد والمركب
قال بلفظ فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر لا يقال يصدق التعريف على الحجوة والادراك ونحوهما بما
يوقف عليه الاقتدار المذكور لانا نقول ليس شيء منها سببا بل شرطا او ليس سببا قريبا بل بعيدا والما
ظاهرة السبب القريب والبلاغة في الكلام مطابقته اي مطابقة صفته لمقتضى الحال فان مقتضى الحال
خصوصيات وصفات قايمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال



الكلام ومرتبطة به مطابق لها من حيث انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطا
نسبة الكلام للواقع وعلى هذا الخ قوله الم في تعريف المعاني علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارات المتن حيث يحصل
الحذف والذكر الى غير ذلك معلله بالاحوال وما هو الابق بالاعتبار كان الحال عند التحقيق لا يقتضي الا
الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها والشارح اراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال
فوقع في الحكم بان مقتضى الحال هو الكلام الكلي والمطابق هو الكلام الجزيي ومطابقة الجزيي للكلي على عكس
اعتبار المتاخرين من مطابقة الكلي للجزيي فحمل ما هو ظاهر المنقول وما هو المعقول واركب كلفة مطا
الجزيي للكلي مع ان المحمول بالطبع هو الكلي والذي اعتبار مطابقة الجزيي مع فصاحته قيل خالف في
هذا القيد السكاكي فقيل انه لا يشترط شيا من فصاحة الكلام في البلاغة وليس رجوع البلاغة الى البيان
لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوي بل لمعرفة انواع المجاز والكناية وعلاقاتها ليلا يخرج فيها عن اعتبارات
اللغة وقيل انه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلوص عن التعقيد المعنوي وهو اي مقتضى الحال
مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة كان الظاهر ان يقول فان الاحوال متفاوتة الا انه نبه على تراد ف
الحال والمقام قال الشارح المحقق الحال والمقام متغايران بالمفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي
مقام باعتبار تو يم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار تو يم كونه زمانا له ولا يخفى
انه وجه التسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار ولذا حكما بالترادف ثم
الظاهر انه سمي مقاما لانه كما ان تفاوت مراتب الرجال يثبت بالمقامات كذلك تفاوت مراتب الكلام بالاحوال
وسمي حالا لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذي عليه الانسان فان قلت بتحقيق على ما ذكره الشارح ان تفاوت
المقامات لا يستدعي تفاوت مقتضيات الاحوال لجواز ان لا يتفاوت الاحوال ويكون تفاوت المقامات بالاعتبار
ما اعتبر فيه قلت المراد ان ذات مقامات الكلام متفاوته و مما فرق بين الحال والمقام ان المقام يضاف
الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار المفهم من هذا الكلام عسى ان
يكون وصية المتكلم بالاحتياط في تطبيق الكلام على مقتضى الحال فانه في معرض الاختلال لاختلافها باختلاف
الاحوال وان يكون بيان وجه كون المقتضيات مختلفة وعدم اعتبارها على نحو واحد يعني انما جعل خصوصيا
الكلام مختلفة لانها لافادة الاحوال ولا بد للامور المختلفة من دوال مختلفة ليستفاد منها وهذا كما سمعت
من علماء النحو انما وضعت الاعراب مختلفة ليدل على المعاني المقصورة على العرب وعلى الاحتمال لا ينبغي لكان
تنابه عليه بان الاحوال المتكثرة كثيرا ما يجتمع على مقتضى كما يرى من اجتماع الافراد والتوعية والتعظيم والتحقير
والتنكير والتقليل على التنكير الى غير ذلك وبان المقتضيين قد يكونان لحال واحد كالتنكير واسم الاشارة
فانهما يكونان للتعظيم او تحقير وذلك لان ما ذكرت لهما نظيران هو الاشتراك والترادف وكلاهما على خلاف

طبيعه فانونًا لوضع بخلاف الظاهر لايسعه ان يورد نقضًا على دعوى انتفاء غير ماهو الظاهر لكن معنا ولا
دفنا ردقا ان لم يحترم عن المناعر فمقام كل شروع في بيان اختلاف المقامات وقال الشارح المحقق وفيه اشارة
اجمالية الى ضبط بديع للمقتضيات حيث فصل فيهما ما يخص اجزاء الجمل وما يخص الجملتين فصاعدا وما لا يخص
شيئا منها والثاني مقام الفصل والوصل والثالث مقام الايجاز وخلافه والاول ما عداهما اول مع تقديم
ماهو الاصل والمقدم به وتاخير ماهو الفرع وبيانه اجمالا فيما اجمل الاترى ان التنكير مثلا اصل والتعريف
فرعه وكذا الفصل لكن المناسب ان يقول ومقام المساواه يباين مقام خلافه ويمكن ان يعتذر بانه لما كان
في سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الذكره ولا يذهب عليك ان ضبطه لاكثر المقتضيات لا لجميعها فان
من المقتضيات ما يخص بنفس الجملة كالتفريع عن الخبر بالانشاء وبالعكس ومنها ما يخص بجزئي الجملتين كاعادة اسم
ما اسبق نفي عنه نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان وان الذكر والحذف المذكورين في الفصل
الاول لا يختص باجزاء الجملة بل يعم الجمل والجملتين فصاعدا فمقام كل من التنكير اي شي كان المنكر من اجزاء الجملة
وكذا الاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه ظاهره مقام خلاف كل وليس لنا مقام هو بخلاف
كل وهذه شبهة صعبت على المرام وغاية ما ذكر في دفعها ما افاده جواد قلم السيد السند فانه عليه
المغفرة من الاحد الصمد طول الامد الى الابد ان هذا اجمال لتفصيل جميل اذ المقصود فيه ان مقام التنكير يباين
مقام خلافه الى اخر الكلام الا انه اجمل طلبا للاختصار فوقع الخلل في الاضمار فالمقصود صحيح واضح
والعبارة مختلة لا يبعد من سافر في المراد فليس بشانه الاعتداد ومن يذب عن العبارة الفساد فهو في خرط
القتاد ونحن نقول لما تعارف هذا الاجمال في افادة التفصيل وشاع في محاورات البلغاء وارباب التحصيل فالبيان
ايضا بيان جميل ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الايجاز يباين مقام خلافه صرح بخلاف
الفصل بخلاف غيره حفظا لحسن موازنة الوصل للفصل وطلبا للاختصار بقدر الامكان فتامل وينبغي
ان يحمل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل على ان مقام كل فصل يباين مقام كل وصل ليكون مشيرا
الى تفاوت مراتب الفصول والوصول ويحمل قوله ومقام الايجاز يباين مقام كل مخالف له لذلك فيكون
على طبق ما في المفتاح ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين
حدودا ومراتب متفاوته ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي اي كذا مقام ما يخاطب به الذكي
مع مقام خطاب الغبي اي ما يخاطب به الغبي وهذا ايضا لا يختص باجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما
فصل عما سبق لان التفاوت فيه نشا من قبل المخاطب لا من قبل نفس الكلام والمراد بالذكي الذكي بالاضافة
الى غيره وكذا المراد بالغبي فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة في القاموس الذكاء سرعة الفطنة
والغباوة عدم الفطنة هذا فالمقابل للغبي هو الفطن الا انه اراد بالفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية
بينه وبين الغبي ولذا لم يقل مع خلافه ولكل كلمة مع صاحبتها منصوب بالظرف المقدم مقام مبتدء خبره

الظرف

الظرف المتقدم وقدم للحصر اي المقام لها لا لكلمة يشاركها في اصل المعنى فليس للبليغ ان يختار تلك الكلمة مع
صاحبتها ما لم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة لا يشاركها في اصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء
المقام بل لتوقف معنى قصد افادته عليها ومن غفل اشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما ان المقام ليس
لكلمة لا يشاركها ايضا فاعتذر بان هذا القسم اولى بالتعرض فخص بالتعرض واعتمد في معرفة المتروك
على المقايسة ولا يخفى ان مقام كل كلمة مع صاحبتها شديد الاتصال مع ما سبق على مقام خطاب الذكي
شاكر عن فصل مقام خطاب الذكي بينه وبين ما سبق اذ كل مقام بالنسبة الى نفس الكلام بخلاف مقام
الذكي فانه حاصل بالنظر الى المخاطب الا انه سلك لم طريق الترقي فمال في بيان تفاوت المقام انه
بلغ الى انه يتفاوت مقام كلمة ومقام ما يشاركها في اصل المعنى قال الشارح المراد بصاحبتها كلمة اخرى
صحبتها لكن اعم من الكلمة حقيقة او حكما ليندرج فيها مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة
اسمية او فعلية او ظرفية او شرطية هذا ولا يخفى عليك انه يجب تعميم الكلمة ايضا ليندرج فيه مقام
المسند الذي هي جملة مع المسند اليه وليندرج فيه نسخ بالمعيدي خير من ان تراه وبعد لا يفي هذا التعميم
لاندراج كل ما هو من هذا القبيل من المقام لخروج مقام جملة مع جملة ليس لشي منهما محل الاعراب فلا
بد من الحكم بانه ترك للمقايسة فلك ان تستغني عن تعميم الكلمة بالمقايسة ولا يتوهم قاصر ان صاحبة الكلمة
ما جاورتها ادهي ما ارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا مرفوعه في قوله تعالى فيها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة لها مع الموضوعة مقام ليس للمرفوعة معها لا مع الاكواب فيقول يكفي للاتيان بالكلمة ان يقتضيها
مقام لها مع صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيها مع عدة من صواحب اخرى بل يستوي هي وما يشاركها
في اصل المعنى مع تلك الصواحب وبعد ضبط مقتضيات الاحوال اجمالا لتعين على ضبطه بعد الشروع في
الفن تفصيلا وتمكين في النفس فضل تمكن رغب في ضبطها ببيان شرفها وعظم منفعتها فقال وارتفاع
شان الكلام في الحسن المعهود المعتبر عند علماء العرب والقبول عندهم فان المعهود في هذا الفن ينساق اليه
وان كان للكلام اقسام حسن وقبول سواه بحسن الكلام عند من هو طالب لكشاف التي على ما هو عليه بصدقه
وقبوله بحسبه وعند من هو مطمح نظره النشاة الباقية بنفعه في النشاة الباقية مطابقته للاعتبار المناسب
للمقام كما يشهد به قول المفتاح وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه بحسب مصادفة المقام لما يليق
به وكانه قال المص وانحطاطه بعدمها اصلاحا لكلامه حيث اورد عليه ان الانحطاط ليس بالمطابقة واجيب
بان في كلامه حذفا والتقدير بحسب مصادفة المقام لما يليق به وعدم مصادفة له فاورد في كلامه ليكون
صلحا ما قدر في كلام المفتاح لا اصلاحا واورد عليه ان اصل الحسن والقبول بالمطابقة لا ارتفاعه وعدم
الحسن والقبول راسا بعدمها لا الانحطاط فيهما ونحن ندفع الثاني بان المراد الانحطاط عن الحسن والقبول
لا الانحطاط فيهما حتى يقتضي ثبوت الحسن والقبول في غير المطابق ومن التزم ان الحسن والقبول يجوز ان

محصلا بالفصاحه عند المم فيندفع الاول ايضا على ما سيحكم به المص من ان غير المطابق للاعتبار المناسب
ملتحق باصوات الحيوانات وتقول في دفع الاول ان الارتفاع في الحسن والقبول كثيرا ما بالمطابقه الا انه
الا انه مطابقه ارفع يعلم ذلك بمعرفه ان اصلها بالمطابقه فيكون الارتفاع لمطابقه ارفع وتلك المعرفه
من الحكم بالانحطاط عن درجة الحسن والقبول بعدمها والمراد بالكلام الكلام الفصيح على ما ذهب اليه الشا
متمسكا بانه اشاره الى ما سبق وفيه ان السابق صريحا هو الكلام المطلق حيث قال والبلاغة في الكلام
مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحة وفي ضمن تعريف البلاغه الكلام الفصيح المطابق ففي رد الامر الكلام الى
الفصيح دون المطلق او الفصيح البليغ خفاء ويخ يفرقه الى الكلام البليغ ولا مانع عنه بعد شرح قوله
واخطاطه على ما سبق والمراد بالحسن الذاتي لانه الكامل المعتد به فينصرف اليه فلا يرد انه قد يرتفع في
الحسن والقبول بالمحسنات البديعيه بقي هنا مباحث لا بد منه وهو انه كيف يتبدل مطابقة كلام على
كلام حتى يرتفع فان اكتفي في البلاغه بالمطابقه لبعض مقتضيات الاحوال حق يكون الكلام بليغا اذا
روعي فيه حال وان فاتت احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على مطابقه كلام اخر مما لا خفاء في تحققها
لكن الظاهر ان المراد بقولهم البلاغه مطابقه الكلام لمقتضى الحال مطابقته لكل ما هو مقتضى الحال لا ان المتبادر
اللايق بالاعتبار قلت ان لم يكتف وشرط في البلاغه مطابقه الكلام لمقتضيات الحال كلها تعريه المطابقه
على المطابقه بان يكون احوال كلام اكثر من احوال كلام اخر مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب متفرع على
قوله وارتفاع شان الكلام والمقصد التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب للحال لا موجبه الذي تمتنع
ان ينفك عنه كما يقتضيه المقتضى واذ اطلاق المقتضى للتنبيه على ان المناسب للمقام نظر البليغ كالمقتضي
الذي تمتنع انفكاكه فلا يحد بدا منه لكن التفرع خفي فتنبه بان ارتفاع شان الكلام في الحسن الذاتي الداخل
في البلاغه انما يكون بالاعتبار المناسب وبغيره لو كان الاعتبار المناسب مقتضى الحال اولو وجد اعتبار
مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شان الكلام به في الحسن الخارج عن حد البلاغه ولو وجد مقتضى
حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع بغير الاعتبار المناسب وبينه الشارح المحقق بانه لملاحظه
مقدمه معلومه وهو انه لا ارتفاع الا بالمطابقه لمقتضى الحال فان هذه المقدمه المعلومه مع مضمون المقدمة
المذكوره التي هي قوله لا ارتفاع الا بالمطابقه للاعتبار المناسب لان المصدر المضاف الى المعرف للاستغراق
فيستفاد الحصر منه بمقتضى اتحاد افراده مما دام لا اتحاد افراد مقتضى الحال والاعتبار المناسب لبطل احد الحصرين
او كلاهما هذا كلامه ولا يخفى انه منقوض بصحة الحصرين في قولنا الاصل الاباحه الكتاب وقولنا الاصل الا
باليه والشارح نفسه اورد في ماكتب في حاشيه هذا المقام مراده ووافقه السيد السند فقال اما
بطلان احد الحصرين فيما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فانه يبطل الحصر
في الاخص ضروره تحقق الارتفاع بالافراد الاخر للاعم واما بطلان كلا الحصرين فيما اذا كان بينهما مباينه

اوعموم من وجه فانه تصدق كل منهما بدون الاخر فلا يتم الحصر في احدهما هذا وفيه ان اللازم ليس
الا بطلان احد الحصرين بل لا يخفى ولا يتعين البطلان في الاخص لاحتمال بطلان الحصر في الاعم باعتبار الجزء
الباقي للحصر تأمل وفيه نظر واوضحه في ماكتبت في الحاشيه من ان حصر شيء في شيء لا يوجب ثبوته لكل
من اراده حتى يبطل بذلك حصره فيما هو اخص من ذلك مطلقا او من وجه والضحك للبشر الا للانسان
ولبشر الضحك الا للجبان هذا وفيه بحث لان مقصود ارباب التدوين بمثل قولهم الارتفاع الا بالمطابقه
للاعتبار المناسب ان الارتفاع لكون ذلك لا محاله ولا يكون بغيره اذ الغرض ان يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام
المرتفع وهذا اندفع ايضا ما اوردناه من النقض لكن ماكتب في الحاشيه لدفعه ان امثال هذه
المقدمات مسلمه في الخطابيات لا نعرف له محصلا قال السيد السند قيل على تقدير صحة المقدمتين لا
يلزم الا تحاد في الصدق بين المقتضى والاعتبار المناسب والمطلوب الاتحاد في المفهوم وانت تعلم ان
ترجيح قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ما تقدم وجعله نتيجه لا يستلزم دعوى الاتحاد في
المفهوم وان مثل هذا لتركيب ليس صريحا في الاتحاد مفهوما هذا وفيما قيل نظر لانه على تقدير صحة المقدمتين
كما لا يلزم الاتحاد في المفهوم لا يلزم المساواه بل اللازم احد الامرين وفيما ذكره السيد السند ايضا من انه
هذه العباره ليست صريحه في دعوى الاتحاد نظر لانه ان كان الحكم على مفهوم مقتضى الحال فليس الادعى
الاتحاد وان كان على كل فرد منه فلا يلزم المساواه ولو سلم فلا سفر لاحتمال الاتحاد وحمل العباره على
المشترك بين الاتحاد والمساواه ودونه خرط القتاد فالاوجه ان الفاء فصيحه يعني اذا عرفت هذا فاعلم ان مقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب ليلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر مما تقرر من انه لا ارتفاع الا بالمطابقه لمقتضى الحال
ويتكشف لك ان العبارتين بمعنى واحد فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لانها باعتبار خصوصيا ما اعتبرت
في تركيب تفيد اصل المعنى باعتبار افادته المعنى التركيبي المرضي المصحح له الكلام فالمعنى ما لخص وشد
وبالجمله يراد به المعنى الذي يقصده البليغ فقوله بالتركيب متعلق به ويحتمل التعلق بالافاده وذلك لان مقتضى
الحال والاعتبار المناسب انما يعتبران في المعنى ثم في اللفظ فان المعنى تقدم في العقل مثلا الداعي ثم يتلفظ
باللفظ على طبقه وكذا بقيد توكيد او غيره ثم يوتى باللفظ على طبقه ولا بد ما اعترض به السيد السند في شرح
المفتاح من ان هذا لا يصح في وطي المسند اليه وانباته فان الاثبات والطي من عوارض اللفظ فالحق انه يعتبر
اولا في المعنى ما يقتضي الخصوصيه لان معنى المسند اليه حكم عليه العقل من غير قصد احضاره بالذكر لمعينه لهذا
الحكم فطويه في مقام قصد افاده المعاني صدا لما قصد احضاره بذكر الالفاظ ويأتي باللفظ على طبقه او يحكم عليه
بعد قصد احضاره كذلك لعدم تعينه فيتبين بما بين المعاني المقصوده بالافاده بذكر لفظه ويأتي باللفظ على
طبقه فتامل والشيخ نبهى ايراد اللفظ على طبق ما اعتبر من المعاني
الزايده نظما وكانه بالغ في ان الفضيله في تطبيق الكلام على مقتضى الحال والا فالنظم عند المحققين ترتيب الالفاظ

كقولنا

نظمه ان لطلب الزايد على مقتضى الحال
الاعتبار المناسب

مناسبه المعاني متناسقة الدلالات او الالفاظ المرتبة كذلك على ما ذكر الشارح المحقق السوج وقد ره
في الديباجه فلا تحققه من رتابه علم البيان ايضا وكثيرا ما اي حيثما كثيرا هو منصوب على الظرفية وما التاكيد
بمعنى الكثره والعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تذكرون يسمى ذلك اي مطابقه
الكلام الفصيح لاعتبار مناسب وتذكيره لذلك لتاويل المشار اليه بالمفهوم فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة او كما
يسمى بلاغة او كما يسمى المفهومات السابقه فصاحة وكانه اطلق اسم الفصاحة على البلاغة لان ما لا بلاغة له
بمنزله الاصوات الحيوانيه عديم التكليف بوصف بالفصاحة واعلم ان قوله فالبلاغه صفة اخ متفرع على قوله
وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول اخ يعني لما كان ارتفاع شان الكلام لمطابقته للاعتبار المناسب
ومعلوم ان ارتفاعه بالبلاغة علم ان البلاغة صفة للفظ بالقياس الى افادته المعاني والاغراض بالتركيب
والمقصد منه على ما صرح به في الايضاح جمع كلامي متنافيين كما تقاسم الشيخ حيث قال ثم اعلم ان الفصاحة راجعة
الى المعنى الى ما يدل عليه باللفظ دون الالفاظ وتارات ان الفضيلة للفظ الكلام لا لمعناه فان المعاني
مطروحه في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضلة فتكون
راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق انه اراد بالفصاحه معنى البلاغة وحيث اثبت انها في صفات
الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى بالتركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات
الالفاظ المفرده والكلم المجرده عن اعتبار التركيب او ليست من صفات الالفاظ باعتبار انفسها لا باعتبار
افادتها المعنى وحيث اثبت انها ليست صفة المعنى اراد ان للمعنى مدخلا تاما في ثبوتها للفظ وحيث نفاه
اراد انها ليست من صفاته مع قطع النظر عن افادة اللفظ اياها بالتركيب ويمكن التوفيق ايضا بانه حيث جعلها
صفة اللفظ دون المعنى اراد معناها المستفيض وحيث جعلها راجعة الى المعنى جعلها بمعنى البلاغة لكنه لوجه
ذكر المصنف لا يطابق ما قصده الشيخ بل الوجه ما ذكره الشارح المحقق انهم سموا ترتيب المعاني الاول والمعاني
الاول للفاظها وفضيله الكلام باعتبار هذا الترتيب حيث جعلها صفة راجعه الى اللفظ اراد بالفظ المعاني
الاول وكذلك حيث جعلها صفة راجعه الى المعنى وحيث نفى كونها صفة للالفاظ المنطوقه والمعاني الثواني
وما يقال كلمن مراد المص باللفظ تلك المعاني الاول فيطابق مراد الشيخ فليس بشئ لان الشيخ بين في كتابه تلك الوجه
والمص لم يتبعها وكلما استعمل اللفظ استعمل معناه المستفيض فحمل اللفظ في كلامه على هذا حمل له على ما
لا يحتمله وها اي للبلاغة في كلامهم طرفان على اليه بنزاي البلاغة كذا في الايضاح ولو اعتبر الطرف شخصا
فنيه بحث اذ ثبوت الطرف متوقف على ان يثبت تناهي مراتبها ولا دليل يدل عليه وهو اي الطرف الاعلى حد
الاعجاز اي مرتبه اعجاز الكلام البشر بان يبلغ مرتبه لا يمكن للبشر ان ياتي بمثله وما قرب منه اي من حد الاعجاز
بان لا يبلغ الكلام البشر وكن بحيث مقدارا قصر سوره عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت حد الاعجاز لان
حد الاعجاز هو حد الاعجاز عن الاتيان باقصر سوره وهذا اندفع ما اورده الشارح المحقق من انه لا معنى

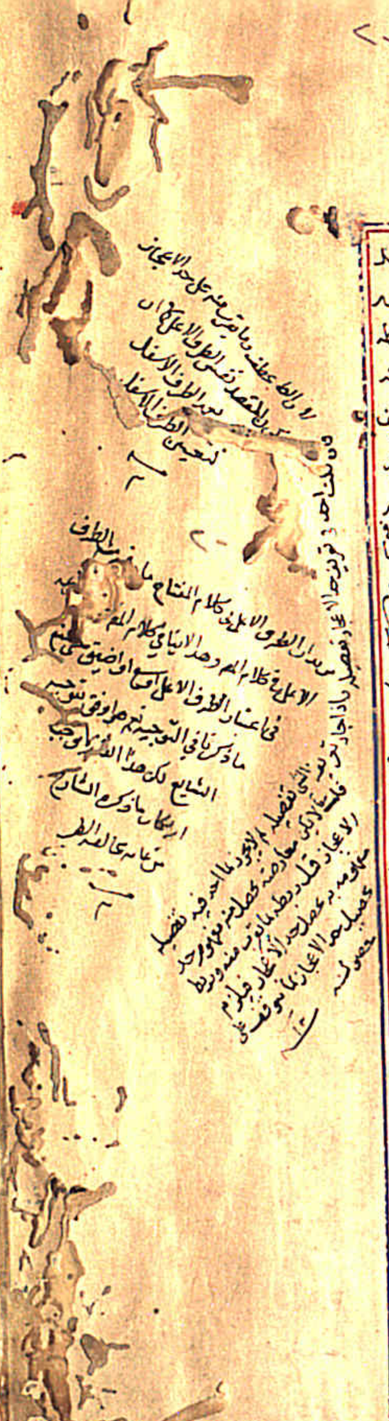

لجعل حد الاعجاز وما يقرب منه طرفا على اذ المناسبان يوخذ حقيقتا كالنهايه او نوعيا كالاعجاز اذ قد
اخذ نوعيا هو حد الاعجاز المعتبر في الشرع وهو حد اعجاز اقصر سوره لانه بنى على انه صفات كلام يعجز نفسه
وكلام يعجز مقدار سوره من جنسه وهذا اوجه مما ذكره الشارح المحقق حيث قال ومما الممت بين الظهور واليقظه
ان قوله وما يقرب عطف على هو والضميره منه عائد الى الطرف الاعلى اي الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما
يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجار وهو مع كونه خلاف الظاهر لحد الاعجاز ما يتوقف
على معرفته لان ما يقرب منه بين مما لا يمكن معارضته فلا معنى لحد الاعجاز الا ما لا يمكن معارضه وقد اعتمد
هو نفسه ان هذا الالمام بين الظهور واليقظه الحمد لله الذي الهمنا ليقظان لا نوما وما ايده به توجيهه من انه
الموافق لما في المفتاح من ان البلاغه يتزايد الى ان يبلغ حد الاعجار وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه ولما في
نهايه الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلام هما هو المعجز لا يخصه بدله وجه موافقه لتوجيهنا فان كلام
المفتاح يحمله على ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى المعجز نفسه وما يقرب منه المعجز اقصر سوره من جنسه وكذا
كلام نهايه الايجاز فقط ويقد اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طرفي
البشر بان البلاغة ليست سوى المطابقه لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كما قلنا مرهذين الامرين
ثم تقنه واحاط به لم يكونا بمرءيهما حتى لم يات بكلام هو الطرف الاعلى ولو بمقدار اقصر سوره ولا
يخفى ان الاشكال لا يحص بتكميل علم البلاغة بل بكمال سليقه العرب اقوى واوجب للاشكال ثم اجاب باجوبه
ثلاثه الاول ان العلم لا يتكمل الا بتبيان مقتضيات الاحوال واما الاطلاع على كيفيات الاحوال وكيفيتها فامر
اخر وثانيها ان امكان الاحاطه بهذا العلم لغة علام الغيوب مم وثالثها ان الاحاطه لا يفيد القدره على تاليف
كلام بليغ فضلا عن تاليف الطرف الاعلى اذ كثيرا من مهره هذا الفن كانوا عاجزين عن التاليف وفي الجواب الثاني
والثالث نظر اذ لو لم يكن للبليغ الاحاطه بعلم البلاغه لم يكن بليغا لان البلاغه ملكه الاقتدار على تاليف اي
كلام بليغ خطر بالبال معناه فاذا خطر بباله معنى لم يحط شئ مما يتعلق به من علم البلاغه لم يقتدر على تاليف كلام
بليغ فلم لم يكن بليغا ولقد تركنا بندا من الكلام ذكره الشارح المحقق في هذا المقام لما لم نشاهد فيه الا الاطاله
والاسام واسفل جعل طرف البلاغه اشاره الى انه بليغ وقد في الايضاح منه بمنتدى لمزيد توضيح لذلك
دينغا لما اوهمه كلام نهايه الايجاز ان هذه المرتبه ليست من البلاغة في شئ وان كان الظاهر ان قصده المبالغه
ودنائها وعدم الاعتداد بها وهو ما اذا غير عنه الى ما دونه التحق عند البلغا باصوات الحيوانات يعني ما
يستلزم بتغييره الالتحاق باصوات الحيوانات فانه يصدق على غير الاسفل لانه اذا غير الى ما دونه التحق
الى ما دون للاسفل ما دونه ليس شئ على ان دون لما هو احط قليلا وتحقيق الاسفل هو انه ما ليس فيه
مقتضى الحال مقعده او لم يعرف به مع انه اوفى واخصر لينبه على ان ما دونه ملتحق باصوات الحيوانات
قال لم التحق وان كان صحيح الاعراب وواقعه الشارح وفيه ان غير صحيح الاعراب ليس اولى بالالتحاق

لجواز ان يكون صحيح الاعراب ضعيف التاليف معقدا مع عدم فصاحة الكلمات فالمناسبان يقول وان كان
فصيحا فان قلت كيف يلتئم ما يشتمل على الدقائق البيانية باصوات للحيوانات قلت اعتبارا للوضوح والخفاء في
الدلالة بالنسبة الى المعاني المحاربة وتلك للمعاني ازيد من الدلالات الوضعية وما يتعلق بعلم المعاني فرعاية البيان
لا يسقد عن رعاية المعاني وبينها مراتب كثيرة حال كونها بينهما والجملة تامة
معطوفة على قوله لها طرفان وبتبعها اي البلاغة في الكلام وجوه اخر احتراز عن المطابقة والفصاحتين فانها
وجوه يتبعها البلاغة ولا يصح جعله احتراز عن البلاغة بان يكون المعنى ويتبع البلاغة وجوه اخر سوى البلاغة
لانه يصير لغوا وفي قوله يتبعها تنبيهات احدها ان الوجوه البديعية لا يحسن بدون البلاغة وثانيها
انه يجب تاخير علم البديع عن علم البلاغة وثالثها ان حسنا لو ورثه عرضي غير داخل في احد البلاغة ورابعها ان
هذه الوجوه انما تكون من البديع اذا لم يقتض الحال اذ لو اقتضاها الحال لم يكن بامعة للبلاغة وانما جعلها
تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لاختصاص ما وصفت به الوجوه بها اعني قوله ويورث الكلام حسنا ولم يتعرض
لحال حصل للمتكلم بالقياس اليها لانه لم يلتفت اليها ولم يسم المتكلم باعتبارها باسم ولم يوصف بصفة والما
يعرض لها في اثناء تحقيق بلاغة الكلام تتميما لبيانها وتكميلا لتميز مقتضيات الاحوال عن غيرها وقيل تمهيد لبيان
الحاجة الى علم البديع واختار لفظ يورث على تفيد للتنبيه على ان ليس النظر الا على حسن في الكلام ولا نظر
على هذه الوجوه كانها ثبت وتهي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهي الداعية الى المتكلم وليس النظر
الى حسن الكلام انما هو من توابعها والبلاغة في المتكلم ملكة تقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي لا يعجز بها
عن تاليف كلام بليغ فالتكرم في ساق النفي عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم واراد بيانه فعلم تقرر
على تعريفات الفصاحة والبلاغة اي علم بالقوة القريبة من الفعل اذ بالتامل في التعريفات يعلم ذلك ولو قال
فيكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكليف والظ ان المراد تفريع المعلوم الا انه فرع العلم مبالغة
ظهور تفرع المعلوم والقصد بيان النسبة بعد التعريف تتميما للتعريف كما هو العادة كانه قال والفصيح اعم
مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان احصر واوضح وبما هو مقصوده وجه تعريض للسكاكي حيث لم
يشترط في البلاغة الا الخلوص عن التعقيد المعنوي فاخص موضع البلاغة عنده في علم البلاغة وما ذكره المص
ليس اصطلاحا خاصا به مما سيعل عن ابن الاثير انه ذكره في المثل السائر لكن رجح اعتبار السكاكي بان البلاغة
ما يتميز به البليغ عن غيره ولا يكون الامر المشترك معتبرا في الممتاز كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح بالقياس
او ما يطلق عليه الفصيح وقد سمعت ما فيه فتذكر ولا عكس بالمعنى اللغوي اي ليس كل فصيح بليغا وقوله
وان البلاغة تحت العلم وتفرعه على ما سبق ظاهر والغرض منه اثبات الحاجة الى علمي البلاغة والبديع وقال الشارح
المحقق الغرض بيان اختصار علم البلاغة في المعاني والبيان واختصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة ينبغي
ان يراد ان البلاغة في الكلام كان او في المتكلم مرجعها اي يرجع عنها الى امرين اي يتوقف عليها اما رجوع

بلاغة

بلاغة الكلام فظاهر واما رجوع بلاغة المتكلم فلانه انما يحصل الملكة بالممارسة على الاحتراز او تحصل
الاحتراز بسهولة فالاحتراز يتوقف عليه الملكة باعتبار تحققه وتكرره او باعتبار تصوره كما هو شان الغايات
وكذا التمييز فتفسير اللم والشارح قد بان البلاغة في الكلام مرجعها الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد
خفي والمراد بالمعنى المراد ما هو مراد المبلغ من الغرض المصوغ له الكلام كما هو المتبادر من طلاقة في كتب
علم البلاغة فلا يندرج فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي كما توهمه البعض والاحتراز عن التعقيد مطلقا
كما هو في معرض التوهم وشان التوهم ان يتعلق به والا يختص بالاحتراز عن التعقيد المعنوي والى تمييز الفصيح
كلاما كان او مفردا من غيره ولكان تخصصه بالكلام ويترجح تمييز المفرد فيه والى الثاني ذهب المص والثاني
اي تمييز الفصيح عن غيره ومعرفة ان هذا الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند التحقق تمييزات يرجع الى الكلام اكثر
فانه تمييز الخالص عن الغرابة عن غيره وتمييز المخالف للقياس عن غيره وتمييز الخالص عن ضعف التاليف عن غيره
وتمييز الخالص عن التعقيد اللفظي عن غيره وتمييز الثقيل على اللسان عن غيره كما اشار اليه بقوله منه ما سمن
اي يوصف بمعنى انه صفة ان تمييز المميز كان حقا او لا في علم من اللغة وكان الاوضح منه ما يرجع الى علم متن
اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات واما اللغة فقد يطلق على جميع اقسام علوم العربية فلذا قيد بالمتن
ليكون واضحا او الضريف او النحي او يدرك بالحس المكتسب من الممارسة على التقاط بالالفاظ الخالصة
عن التنافر وهو اي ما سمن في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي فانه للاحتراز
عن الخطاء في ادا المعنى المراد الى علم وللاحتراز عن التعقيد المعنوي الى علم فوضعوا لهما علمي البلاغة ثم
لمعرفة ما يتبع البلاغة من وجوه التحسين الى علم اخر فوضعوا له علم البديع وما يحترز به عن الاول اي اول
الامرين الباقيين علم المعاني وما يحترز به عن ثاني الامرين الباقيين وهما التعقيد المعنوي علم البيان وما
يعرف به وجوه التحسين علم البديع وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني
والاخرين علم البيان والثالثة علم البديع والاشتراكها في ذوي الابصار وانما الاعتبار لما نالت من تلك الثلثة
لما فرغنا عن شرح المقدمة وحان الشروع في شرح علم المعاني تقول مستمدا منك للاسايلا الالهام الرباني
الهي نعوذ بك عن الملامي ونلوذ باوامرك في الاجتناب عن المناهي ونسالك التمتع باسرار المثاني وفهم معاني
الاول والتواني واحراز ما وعدته بفراة كل حرف من حروف المباني ونبتهل اليك في التخصص بفهم مزايا
اودعتها فيها الخواص وبالعمل بما يقرب عنها الاجتهاد مقرونا بكمال الاخلاص ونطلب منك التوفيق لتحقيق
اسناد جميع الكائنات اليك في كل حال ولضبط كل مسند الى خبر مسندا اليه بني الرحمن الافعال والاقوال
ومعاني الحروف عليه مي متعلقات الافعال والاعمال ونرجوا منك قصر انظارنا على انشا ما يوجب الى صدا
الى موجبات معرفتك والفصل عما يوجب خفه مواردينا بل مساواتها والانقطاع عن مغفرتك الي اغنا
با عجاز جوامع بجوامع الكلم في المسالة عن الاطناب والامناد شدنا واهدنا الصراط المستقيم في جميع الابواب

جوا

الفن هو الضرب والنوع ويسمى به كل قسم من كتابه اشارة الى المحارف في الصياغة حيث سبك من مادة واحدة
هي مفردات الكلم انواعا وجلب لتزيينه لمعانيه تركيبات بديعة الى ضبطها طباعا وادعى لافاده
شدة امتزاجها بالمعاني وسرعة الانتقال منها الى ادراكها عين المعاني فقال **الاول علم المعاني**
وهكذا او عدل عما هو الشايع من جعل المعاني ظرفا للالفاظ اشارة الى انه ليس هنا لفظ خرج عن
افاده هذا المعنى لما قصد من افادة ان العلم ليس اوسع من الفن كما هو شان الظرف بل كما لم يخرج لفظ
من الفن عن بيان العلم ليخرج شيء من العلم عن الفن فاختار للمبالغة فيه ما لا ابلغ منه وهو دعوى
العينية والبعد عن الاسمية وتما عرفت ان الفن عبارة عن الالفاظ المخصوصة وحمل علم المعاني عليه
لدعوى الاتحاد لغرض ما اندفع به ما يقال ان الفن باعتبار عهديته عين علم المعاني فالحمل عليه لغو
واندفع ايضا ان العلم سابقا علم بعنوان علم المعاني دون الفن وما هو معلوم احق بالموضوعية والانسب
بالمحمولية ما فيه شايبة المجهولية وانما صار علم المعاني اولا لانه متعلق بما يفيد المعاني المرتبة من
الكلام المختلف وضوحا وخفاء في المرام والبديع لم يرس هذا الكلام ولا يخفى ما فيه من الترتب المقتضى
لهذا النظام من غير حاجة الى حمل البيان من المعاني منزلة المركب من المفرد لمزيد اعتبار في البيان
وهو ايراد المعاني المرتبة في طرق مختلفة فقد زيد ترتبا معاني المعتبرة في علم المعاني الاختلاف
في الوضوح كما اعتبره السكاكي وتبعه الشارح المحقق والسيد السند وانما عرف اولا لتقدم التعريف
مقاصده لحفظ القاصرين عن توهم اتحاده مع الفن قال الشارح ولان كل علم مدون ذو كثرة تضطر
جهة وحده باعتبارها بعد علما واحدا تفرد بالتدوين ثم حاول تحصيلها فعليه ان يعرفها بتلك الجهة
ليلا تفوته ما تعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه وهذا خلاف ما تحقق جهة وحده افرد العلم بها
بالتدوين وصار المسايل الكثيرة لاجلها علما واحدا هو الموضوع فالاولى ان يقال كل علم ذو كثرة تضطر
بضبطها جهة وحده ومن حاول تحصيل كثرة تضطر جهة وحده فعليه ان يعرفها بتلك الجهة وهو اي
علم المعاني علم اسما العلوم المدونة نحو المعاني يطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو ادركها احد
تقليدا لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقد يطلق على معلوماتها التي هي
القواعد لكن اذا علمت عن دليل وان طابقها وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد هم بعد اخرى اعني
ملكة استحضارها متى اريد لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل وان اطابقا كما يقتضيه تخصيص الاسم
بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلثة لكن حقق السيد السند انه
في الادراك حقيقة وفي الملكة التي هو تابع الادراك في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك
الذي هو المسايل اما حقيقة عرفيه او اصطلاحيه او مجاز مشهور وفي كونه حقيقة في الادراك نظر
لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل ان يكون

للمعاني

بدل
مهارته
الفن
ح

للمعاني باي معنى يوجد فيحمل العلم على معنى يناسبه ولا يوجب تحير المخاطب في المراد لانه اذا علم المخاطب
ان كل اسم للعلم المدون يطلق على المعاني الثلثة وكذا لفظ العلم وابهم المتكلم اللفظ يحمله على اي معنى
شاء فيختار اي معنى يريد بيان يعرفه بالمعرف وحمل بقرينته العلم عليه وفيه والشارح المحقق اختار
حمله على الملكة وجوز حمله على المسايل مع ان قول المتن وتخصر في ثمانية ابواب يستدعي بظاهره الحمل على المسايل
وجعل السيد السند وجه تحي يزعماه دون الحمل على الادراك استغنائهما عن تقدير المتعلق بخلاف العلم
بمعنى الادراك فانه فيه من تعلق باي علم يقواعد وزيفه بان الحمل على الادراك ايضا يحتاج كونه حقيقة
هذا وفي طلب المصدر المتعدي تقديرا لمفعول بحثا لا يخفى انه اذا انزل المتعدي منزلة اللازم استغنى
عن تقدير المفعول مثلا اذا جعل يعطي بمعنى يوقع الاعطا لا يحتاج الى تقدير المتعلق فلو استدعى المصدر
تقدير المفعول لاستدعى الاعطا المعتبر في يعطي نعم ما ذكره الشارح مخالف لقصدهم فانه قال في
الايضاح قيل **يعرف بها احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال** دون
يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلا من تخصيص العلم بالكليات وتعلم المعرفه بالجزييات يريد تخصيص العلم
بتصور الكلي والتصديق بحاله وتخصيص المعرفه بتصور الجزيي والتصديق بحاله فانه ظاهر في انه اراد بالعلم
ادراك الكلي بالمعرفه ادراك الجزيي ومن هذا تبين وجه اختيار يعرف به على يبحث فيه عن احوال اللفظ الخ
لان المراد الاحوال الجزييه وهي لا تحمل على اللفظ العربي ولك ان لا تفرق بين المعرفه ويريد بالعلم
الملكه فيكون المعنى ملكه يعلم بها احوال اللفظ العربي الخ اي ملكه هي مبدا استحضار العلم باحوال
اللفظ العربي لا بحوانه كما ادرج في تعريف فصاحة المتكلم الاقتدار ليشمل حالتي النطق وعدمه ينبغي ان
يدرج في تعريفات العلوم الثلثة ليشمل حالتي المعرفه وعدمها فامل قيل ان اريد معرفه الجميع فهو محال
لانها غير متناهية او البعض الذي لا يمكن تعيينها كالثلث والنصف والربع فهو تعريف بمجهول او ما يمكن
تعيينه كمسيلة او مسئلتين فالعبارة قاصرة وقيل ان اريد بالكل ما لا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او
البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسيله ومن البين ان كلا من الامرين قاصر تركن في بعض المشتقين بظاهر
من الاحاطه بها واجيب عنهما بان المراد معرفه كل واحد يريد على صاحب العلم بالامكان او يريد بالجميع
قصور العباد ويكون ان يجاب بان المراد معرفه الجميع واستحاله معرفة الجميع لا تنافي كون العلم
سببا لها كما ان استحاله عدم صفات الواجب لا تنافي سببية عدم الواجب له وعدم حصول العلم المدون لاحد
وهو شرايد يوما شيوما ليس بممتنع ولا مستبعد وتسميه البعض فنيها او نحويا او حكميا كناية عن علو شانه في
العلم حيث كان حصل له الكل ويريد انه يصدق التعريف على ملكه مسايل العلوم الثلثة مثلا فانه يصدق
عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لا يقال انها ملكات وليس لك
ان تجيب بان المراد يعرف به لذاته وما صورته يعرف به لجزيته لان كل حال يرد على صاحب الملكه يعرف لجزييها



اورد ان الضرورة حكمت على الاستعمال
اللفظ المشترك لا ينحمل الا على
معنى تقريبي والاستعمال الاول حقيقي
اجيب بمنع الاصل



لا نقال وجود تعدد المعنى لا ينافي كونه
المصر المعتبر في الادراك ولم يقيد فيحمل
الموقف لتعلقه على ادراك القواعد
لا نقول لمحتاج العلم بمعنى للكلم ايضا
اي تصحيح ايرادا لمعنى المتوقف عليه
السواجد

لا يقال وجود تعدد المعنى لا ينافي كونه
واحدة لان ملكات الكل ليس امرا
بسيطا بل مركبا من ملكات الاجزاء
فتامل

لانها لهم لا بعد ان يقال معرفة جميع الاحوال بها لذاته فجوابها هذا الاعتبار وبان تكلف وتريد
يعرف به تلك الاحوال فقط وما ذكرته من الملكة يعرف بها غيرها ايضا و مما يريد انه يصدق التعريف على
ملكة استحصال العلم من غير ان تحصل مسئلة كما اذا احفظ من شواهد المسايل ما بقي باستنباط مسايله
فانه يصدق عليها انها ملكة يعرف بها احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لا يقال لا يعرف
بها بل مسايل يستحصل بها لانا نقول فلا يعرف بل ملكة الاستحضار ايضا بل مسايل يستحضرها فهو مع الفرق
مع ملكة الاستحصال الى المبادي ايضا بخلاف ملكة الاستحضار لكن هذا الفرق لا يجدي في تصحيح التعريف
ولا يخلجن في وهمك ان ملكة الاستحصال المذكورة علم لانه لا يقول احد ان من لم تحط مسئلة مسئلة قط هو
عالم بالعلم انما الكلام في ان ملكة استحضار اكثر المسايل مع ملكة استحصال الباقي هل هو العلم ام لا
من اراد ان يكون اطلاق الفقيه على الامة حقيقة مع عجزهم عن جواب بعض الفتاوي الزم ذلك واما على
مسلكنا من ان الاطلاق مجازي فلا نلتزمه وجوابه ان العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة كما فصلنا
فملكة الاستحصال خارج من قوله علم والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له المتغيرة كما يقتضيه لفظ الحال
من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك وموضوع العلم ليس مطلق اللفظ العربي كما توهمه العلماء
بل الكلام من حيث انه يفيد ويراد بالمعاني فلو قال احوال الكلام العربي لكان اوفق الا انه راعى ان اكثر تلك
الاحوال من عوارض اجزاء الكلام بالذات وان صاحب المعاني رجعه الى الكلام فاختار اللفظ ليكون صحيحا في
بادي الراي الا انه يخدشه احوال الاسناد فتامل وقد يجاب بتقييد اللفظ بالعربي واطلاقه في قوله يطابق
اللفظ على ان تخصيص البحث باللفظ العربي مجرد اصطلاح والا فيطابق لها مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها
يرتفع شان كل مقال وهذا لم يخطر ببال فاعل المطابقة فاعلم ان الاحوال الشاملة لغير اللفظ العربي كيف يكون من
الاحوال التي تبحث في العلم ولا يبحث فيه الا عن الاعراض الذاتية ولا يندفع الا بما ذكره الشارح المحقق في بعض
تصانيفه من ان اشتراط البحث عن الاعراض الذاتية انما هو عند الفلسفي واما ارباب تدوين العربية فربما لا يتم
في علومهم هذا الا بمزيد تكلف والمراد بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ما قدمناه فلا نعيده فقد كر
والمحترز به عن الاحوال التي ليست لهذه الصفة كالاعلال والادغام والوقف والنصب وما اشبه ذلك
من المحسنات البديعية فان بعضها مما تقدم على المطابقة لمقتضى الحال وبعضها بما تاخر ولا بد من اعتبار قيد
الحيثية اي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال من حيث هي كذلك ليتم امر الاحتراز به والا لدخل فيه
بعض الحسنات والاحوال النحوية والبيانية التي ربما يقتضيه الحال فان الحال ربما يقتضي تقدما او تاخرا تحث
عنه النحوي وربما يقتضي التصحيح وغيره وربما يقتضي ايراد المجاز والتشبيه فلولا قيد الحيثية لدخلت هذه
الامور التي تعلقت بعلوم اخر غير المعاني لكن الواضح في الاعتذار بالحيثية تعليق الحكم بالمشتق ثم بالموصوف الذي
صلته مشتقة واعتبار الموصوف هذا الموصوف بقيد الحيثية نعم ولذا قال الشارح المحقق وفي وصف الاحوال

بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قرينة خفية على اعتبار الحيثية واما قولهم ولو لاعتبارها بلزم
ان يكون علم المعاني عبارة عن نفس هذه الاحوال او المتعلق بوجودها اذ لا يفهم من معرفة الشئ
الا هذا ففيه ان قولهم العلم ادراك المركب والمعرفة ادراك البسيط يشمل تصورا البسيط والمركب والتصديق
المتعلق بها مطلقا والعلم في التعريف اما بمعنى الملكة او المسايل او التصديقات بها فكيف يكون تصور هذه
الاحوال والتصديق بوجود هذه الاحوال الجزئية داخلين فيه وانما يدخل المعرف لانه يلزم ان يكون علم
المعاني ملكة او تصديقات لمسايل او مسايل يعرف بها هذه الاحوال او وجودها وظاهر ان ليس كذلك
وقد عرف صاحب المفتاح المعاني بانها تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ليحترز بالتوقف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على الحال ما يقتضي الحال ذكره وعدل المصنف عنه الى ما هو
اخص منه واوضح كما لا يخفى ولانه تعريف بالمباين اذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه كما اعترض به في الايضاح
وما اجاب عنه المحقق من ان المراد بالتتبع المعرفة على اطلاق السبب وارادة ما هو مسببه تنبيها على ان
المعاني تلك المعرفة دون معرفة الله ومعرفة الغيب على ما قيل ودون المعرفة بالتقليد كما تقول برده انه
يابى عن ارادة المعرفة بالتتبع قوله ليحترز بالتوقف عليها اذ لا يتوقف عليها الا المتتبع ليحترز به وانه ليس المعاني معرفة الخواص
المذكورة بالتتبع لانه التصديق بالقواعد لا معرفة الخواص الجزئية لانها المتبادر من معرفة الخواص بالتتبع
والحمل على معرفتها اجمالا بعد المعرفة الحاصلة بتتبع جزئيات الخواص تجاوز عن الحد في التكلف وليس من جهات
العدول كما ظنه الشارح المحقق ان العلم يتعريفه يوجب الدور وان اعترض به المصنف في الايضاح حيث قال شرح
التراكيب تراكيب البلغاء معرفة التراكيب في تعريفه يتوقف على معرفة البليغ المتوقفة على معرفة بلاغة المتكلم وقد
عرفها في كتابه بانها بلوغ المتكلم في تادية المعاني حد اله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب تراكيب البلغاء وهو ظاهر فقد جاء الدور وان
اراد غيرها فليس هذا الاعتراض لا يتجه على تعريفه لو ذكر المعرف في كتابه انه عرف فيه بلاغة المتكلم
بما لا يتوقف معرفته على معرفة المتكلم البليغ لكن نفع الجواب ما اصابه الشارح حيث قال المراد بالتراكيب
تراكيب ذلك المتكلم كانه قال بلاغة المتكلم ان يكون بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به المقام
بمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال وقوله في تادية المعاني وتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ناظر الى هذا القصد ولهذا
بالغ في ظهور هذا المعنى حيث قال لا يفهم الا هذا فالمناقشة بانه تمكن ان يراد ببلوغه في تادية المعاني حد اله
اختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب البلغاء حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
ليس على سنن التوجيه وان وقع عن السيد السند الشريف النبيه واما ما اعترض به على الشارح من انه
لم يعرف لتراكيب هذا المتكلم خواص حتى يضاف اليها وحكم بسببه على هذا الجواب بانه ليس بشئ فدفعه ان

الخاصه هي الدلاله الى خصوصية مضافة زايدا على اصل المعنى واضافتها الى تراكيب الكلم لا يستدعي معرفه
خواص لها نعم يجب ان تعرف بلاغة المتكلم بستلزم الدور لان السكاكي عرف الخاصه بانها اخذ في البلاغة والعجب
انهم احتاجوا في ابيات الدور والى التردد في التراكيب ولم يلتفتوا الى ما ذكره في الخاصية ولما اخر الكلام
الى ايراد تعريف السكاكي فلا وجه لما اورد من شرح قوله وما يتصل بها من الاستحسان وغيره فانه مما استصعب
حله الاقدام وزل فيه الاقدام ولم يتزحزح حق بيانه من الاقلام فان الشارحين جمهورهم ذهبوا الى ان
المراد بالاستحسان المحسنات البديعيه وغيرها الاستحسان الذي يقع منهم عفوا او لاستعمالهم المستحسنات
في الاصاحيك والهجويات فذكر محسنات البديعيه في تعريف المعاني واسناد ذلك الاتصال الى الفاظ خارجة من
المعاني ملحقه بالخواص في السرين الا ان تترتبها عرضي وتوسيس الخواص ذاتي ولا يخفى انه افساد للتعريف لانه
لا مدخل له في الاحتراز عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يفهم من ذكر الاتصال انه خارج
من المعاني فان معلومات علم قد يتصل بعضها ببعض فذكره في التعريف افساد للتعريف لانه لا يفيد دخولها
في معلومات المعاني والسيد السند ذهب الى ان ضمير وما يتصل بها الى التراكيب اي تتبع ما يتصل بالتركيب
من معرفة ان استحسانا لها على الخواص هل يستحسن او يستهجن اذ التركيب الموكد مثلا قد يستحسن من متكلم في
مقام فيحمل على انه قصدها يقتضيه ولا يستحسن من اخر في ذلك المقام لسوظن به فلا يحمل على قصده بل على ان
صدوره منه اتفاقي وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك مفتاح حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق
لي ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد من الحسن
الكلام من انطباقه على ما الاجله يساق ومن صاحب لمعرفة محسنات الحسن لا يتخطاها ولا بد مع ذلك من
اذن لاقتضاء الكلام مقوله فظاهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب
مستحسنه وغير مستحسنه ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقه على ما يساقها لاجله ومستحسنه في عوارضها
ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم فان البلغا ايضا على درجات متفاوتة وربما يستحسن كلام
في مقام من بليغ فيحمل على ما فوق تمكنه ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من اخر دونه في البلاغة فلا يحمل
عليها بل على ما يناسبها من مرتبته والاوجه ان مراده بالخواص ما يقين كونه خواص لا يتجاوزها كالتاكيد
والذكر والحذف وما يتصل بها من الاستحسان المحسنات البديعيه وغيرها المجازات والكنايات فانها
قد تصير مقتضيات الاحوال فلا بد من معرفة كونها خواص في تلك الاوقات ليلا يقع المتكلم في الخطا
فان ما قد يكون خاصة وقد لا يكون اكثر ايقاعا في الخطا او ان المراد ما يتصل بها من الاستحسان المحسنات
البديعيه وغيرها الاستحسان الواقع هنوة او قصدا لكن وجوب يتبعها ليميز عن الخواص ولا يقع في
الغلط لاشتباهها بها بناء على وقوعها في كلام البلغا ومما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالمطابق مقتضى الحال
والمفتاح قيده بمقتضى حال بقتضى ما يقصد المتكلم في تاديته الى ان بد من دلالات وضعيه لان المعاني دون

للاحتراز

للاحتراز عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يرد ما ذكر من خطا من له ادنى تمييز في القا الكلام
المقتضي على الدلالات الوضعيه حتى يخاطب من لا حظ له في ازيد من دلالة الوضعيه فضلا عمن له فضل
تمييز فتطبيق هذا الكلام على ما يقتضي الحال ذكره من التجريد عن الزوايد ليس من مباحث المعاني استغنى
عنه ويحتمل ان يكون ذلك مخالفة منه معه بنا على ان ما يحتاج الى تنبيه للفاضل ربما جعل من الفن
ويخص قائلا في الايضاح المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية ابواب يريد انحصار
الكلي في اجزايه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب واعترض عليه الشارح المحقق بان
ظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد لان تلك الابواب انما هي مسايل وليست اجزا
الملكه وبان تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجه عن المقصود ولا يخفى ان كون العلم عبارة
عن مسايل يوجب خروج هذه الامور عن العلم لا عن المقصود من العلم لانها ليست مسايل فلا حاجة لاخراجها
الى درج المقصود هذا كلامه مع تنقيح وتحرير ونحن نقول ادرج اللام لفظ المقصود لجعله الضمير الى الفن
لانه المنحصر في الابواب التي هي الالفاظ والعبارات حسب الظاهر فكانه قال ويحصر المقصود من الفن من علم
المعاني فقوله من علم المعاني بيان المقصود لاصله وبعد كون الضمير كناية عن الفن لا بد لاخراج الامور الثلثة
من درج المقصود وجعل الضمير الى علم المعاني بمعنى الملكه وجعل قوله من المعاني صلة المقصود اي ينحصر
المقصود من الملكه في ثمانية ابواب وهو المسايل لان الملكه وسيله بقاها او جعله الى المعاني بمعنى المسايل وجعل
قوله من المعاني صلة للمقصود اي ينحصر المقصود من المعاني التي هي المسايل في ثمانية ابواب وجعل درج المقصود
لاخراج ما لم يخرج من القوه من مسايل العلم وهو غير الابواب الثمانيه لاحتمال ان يكون عالم يخرج باب اخر
لكنه ما لم يخرج ليس مقصود ابالبيان تكلف وكما ان المحصور المقصود من الفن المحصور فيه ايضا هو المقصود
من الابواب الثمانيه والا فالابواب مشتمل على الشواهد والامثله والاعتراضات وبعد دعوى ان العلم منحصر
في ثمانية ابواب ذكرها على سبيل التعداد لبرهنة الحاسب حسابها كما هو طريقه معرفه مرتبه العدد ولانه
لو لم يذكر على سبيل التعداد لوجب العطف والفصل لا يجاز والاطناب والمساواه ولم يعلم انها ابواب واحد
كالفصل والوصل وتوهم ان الثمانيه في العدد صارت احد عشر فقال احوال الاسناد الخبري
احوال المسند اليه واحوال المسند احوال متعلقات الفعل اقسام الانشا الفصل والوصل الايجاز
والاطناب والمساواة بقي ان المذكورات على سبيل التعداد مبنيات على السكون وكان يتكلم باحوال الاسناد
الخبري وطي انه يتكلم بكسر اللام في الاحوال لانه ساكن لان لام المعرف فيجب تحريكه بالكسر ونهذا علم انه
ينبغي اسكان ما ليس بمضاف ولا يخفى ان وجه عطف الوصل كالاطناب والمساواه على ما هو مذكور على
سبيل التعداد ايضا مشكل وانما اخرهما لان الكلام اما خبر او انشا قال الشارح
المحقق لانه لا محاله تشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قايمة بنفس المتكلم وفصلها في حواشي هذا المقام

حيث قالوا معنى الهاصفة موجودة بها وجودا متصلا كالعلم والارادة ونحوذلك لا بمعنى انها مفعولة حاصلة
صورتها عندها بالقطع بان للوجود في نفس المتكلم اذا قالوا صلوا هو طلب الصلوة وايجادها لا صورة ذلك كصورة
السماء عند نقلها ولذا صح اتصاف النفس بالطلب هذا وفيه ان النسبة باعتبار تحققها الاصيل قائمة
بالطرفين لا بالنفس لانها كما صرح به ههنا تعلق احد جزئي الكلام بالاخر حيث يصح السكوت عليه وكانه اراد
بالنسبة ما يتعلق بالنسبة من الطلب ونحوه ومن فسر النسبة بوقوع النسبة اولا وقوعها فقد خرج عن مفهوم
التقسيم لما ذكره الشارح من انها لا تتاتى ولخ التقسيم بظاهره لانه لا يصدق عليه انه ليس للنسبة
خارج لانه ليس له نسبة الوقوع واللاوقوع ومفهوم العبارة ان له نسبة هذا المعنى وليس له خارج بطابقه
او لا يطابقه ويعكر عليه ما يعود من ان اضافة النسبة الى الضمير للعهد اي للنسبة المعهودة وهي النسبة المعتبرة
في الكلام فاذا لم يكن للانشاء نسبة لا يصح اضافة النسبة اليه الا اذا لم يعتبر عهديتها فيكون حزوجا
عن مفهوم العبارة بلا وجهه **لانه ان كان للنسبة خارج** يتبادر الى الاوهام ان كل نسبة
انشائية كانت او خبرية لها خارج لان نسبة اضرب مثلا ثبوت الضرب للمخاطب وله خارج وهو ثبوت
الضرب له او عدم ثبوته لان الواقع لا يخلو عنها فالنسبة الخبرية لا يتميز عن الانشائية بان لها
خارجا دون الانشائية فلذا قال **يطابقه او لا يطابقه** وفيه ان النسبة التي لها خارج ليس ممكن
ان يخرج عن المطابقة واللامطابقة ولذا نفى بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر كاختصاص
احدهما به وقال يا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل يحتمل فلذا فعمه شرحها
الشارح المحقق بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان للنسبة خارج لا يطابقه او لا يطابقه
لكن لا يقصد ان بالانشاء خلاف الخبر وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان وضع الخبر
للمطابقة وانما عدم المطابقة احتمال عقلي فان قلت هذا اذا اريد بالنسبة الوقوع او اللاوقوع فان المقصد
ابدا الى مطابقتهما اما اذا اريد ثبوت امر لامر في الوجه يقصد وقوعها اي مطابقتها للخارج وفي السلب
يقصد لا وقوعها اي عدم مطابقتها للواقع نحو زيد قائم ان اثبوت القيام لزيد واقع والقصد في زيد ليس
بقائم الى ان الثبوت المذكور لزيد غير واقع قلت هذا كلام حقيقي حقيق بان يتمسك به لكن الشارح المحقق جعل
اللامطابقة ايما الى الكذب وهو لا يتم فالتحقيق الذي يخطه الفكر الدقيق والكلك الرقيق ان النسبة
التي لها خارج هي التي يكون حاكيه عن نسبة معنى ثبوت الخارج لها كونه محكيها ونسبة الانشاء ليست كذلك
بل لمحض ليطلب وجودها او عدمها او معرفتها او نحو ذلك والى غير ذلك وكذا نسب التقييدات ليست
حاكيه بل محض ليعين به ذات ومعنى مطابقتها للخارج ان يكون حكايتها على ما هو عليه فلا خارج للانشاء فقوله
يطابقه او لا يطابقه لمجرد الاستشهاد الى قسمتها الى الصادقة والكاذبة وربما صار نحو الصدق والكذب مسمى
بالنسبة فالكلام ان كان لنسبته خارج **فخبر والا فانشاء** والخبر يكون بمعنى الاخبار وهو



ايضا يقابل الانشاء لكن بالمعنى المصدري **والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد** لو قال
لا بد له من اسناد ومسند اليه ومسند والمسند قد يكون له متعلقات ان كان فعلا كان اولى وحينئذ
لا يحتاج ان عن مثلك وتخصيص المتعلقات بالمسند مع ان في قولنا الضارب زيدا جاني متعلق المسند اليه
حيث قيد المسند اليه بالمفعول لانه متعلق لمسند الصلة المتعلقة بالمسند اليه وفيه ان الكلام في اثر الخبر
وذلك المتعلق ليس متعلق مسند الخبر لان الصلة ليست خبرا وان كانت جملة لان كلا جملة غير انشائية ليست خبرا
بل متعلق المسند اليه للخبر قال المحقق في شرح المفتاح ادرج في المحاولات متعلقات المسند والمسند اليه
في قرنها لكونها بمنزلة الاجزاء لها واختار قوله **او في معناه** على قوله او معناه ليشمل المشتقات
المتعلقة بالفعل من غير خفاء اذ ما في معنى الفعل صريح في كلامه ويؤدي معناه بخلاف معنى الفعل فان الاصطلاح
على انه ما يؤدي معنى الفعل وليس من تركيبه وما هو من تركيبه شبه الفعل قال الشارح المحقق والاجهة
لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسند ايضا متعلقات هذا وفيه ان انتفاء
الاختصاص لا ينفي جهة التخصيص اذ ربما يشترك محض في البيان بعض لنكتة والنكتة ههنا ان الغرض يتعلق عن
المسند اليه والمسند الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على القياس ولذا قدموا
هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا كذلك لان الخبر اكثر ومزاياه اوفر على ان بعض المحققين على انه لا انشاء
الا وهو في الاصل خبر صار انشاء بنقل او حذف وكما في اضرب فان اصله تضرب او بزيادة كما في ليضرب او لا نقض
الى غير ذلك **وكلاهما الاسناد والمتعلق اما بقصر** للمسند اليه على المسند والعكس وللمسند
ما في معناه على المتعلق او العكس **او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفا او غير معطوف**
يتناول نحو الجملة الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب لتبريع على ان يكون تبريع حالا من ضمير يركب مع الها
ليست من الوصل والفصل في شيء قالا وط وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة او متروكة العطف وح
لا يلزم دخول امثال هذه الصورة في باب الفصل والوصل لكن ينتقض الحصر بها ولا بد لتصحيحه من كل جملة
باخرى بان يكون مما يقبل العطف في اذا اصل المعنى ولا يخفى انه لا يتناول ترتيب باب الفصل والوصل الا
ان يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل مزيد مناسبة لذا **والكلام البليغ**
**اما زائد على اصل المراد لفائدة** قال الشارح المحقق احترز عن التطويل اولا وعن الحشو ايضا وقال
ولم يحترز عن التطويل اذ لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ وفيه بحث اذ بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى
الحال في الجملة او لكل ما يقتضيه الحال على ما استوفى في بيانه ولا يلزم منه ان لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه
الحال ثم لا فائدة في تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان في الكلام البليغ او لا يقال
يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة لان الزائد على المراد
زائد على اصله **او غير زائد** يتبادر منه او غير زائد على اصل المراد لفائدة ويستلزم دخول التطويل والحشو

بدل
تعقلها

بهما

مثلا

بيض

تقييدهم

اي غير زائد على التطويل

حتى يحترز قوله لفائدة

في المساواه والايجاز ينبغي ان يقول او غير زايد على اصل المراد اصلا وينبغي ان تقيد ايضا بكونه لفايده لان
عدم الزيادة اما بالمساواه او بكون اللفظ اقل من المعنى وكلاهما لابد ان يكون في الكلام البليغ لفايده ومتفق
واما الربط غير الزايد بالمساواه والايجاز لان تحصيل الباب الثامن لا يتوقف عليه ولا يخفى ان بيان الايجاز
والاطناب على ما ذكره لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها وما ذكرهم لا يتميز مسايل
باب القصر عن مسايل احوال المسند اليه واحوال المسند ومتعلقات الفعل لانه من تلك الاحوال لا يخرج
عنها والايجاز والاطناب والمساواه عن الاحوال الاسناد والمسند والمسند اليه ومتعلقات الفعل لان
تاكيد الجملة هو الزايد على اصل المراد لفايدة وحذف المسند اليه او المسند او متعلق الفعل مجازا لا ان يقيد
احوال المسند اليه مثلا بما سوى القصر مثلا قال الشارح المحقق ما ذكره في وجه الحصر لا طائل تحته بل ذكر
ما لا يعنيه وقد فاته ما يعنيه وهو بيان انه بأي اوجه كلا من اقسام الاحوال باب وكيف خالف المفتاح
في جعل القصر بابا على حده وجعل الايجاز والاطناب والمساواه بابا على حده غير مصمم مع الفصل والوصل
فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة
اما المسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند
ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ايجاب وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خاصا وكذا
من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولم به زيادة امتهام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والاولى
من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال الجمل ولذا لم يقل احوال القصر احوال الفصل والوصل ولما كان من هذه
الاحوال ما لا يختص مفردا او جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهو كلها
احوال مشتركة بين الجزو الانشا ولما كان هنا ايجاب راجعة الى الانشا خاصة جعل الانشا بابا ثامنا
ولا يخفى ان وجه التبويب على التمايز لا يتم ما لم يبين عدم استحقاق اقسام الفضلات تمييز كل منها بباب
وانه يستحق هذا العنوان التمييز بينهما به وان النسبة التي بين بعض اقسام الحوال وان ما ذكر ان لا طايل تحت
ما ذكر فيه ان مقصوده منه بيان ان ما استدرج من الفن لا يزيد على الابواب الثمانية وكفى به فايده **تنبيه**
التنبيه ربما يستعمل في بيان البديهي وربما يستعمل في بيان النظري تصديقا بعد سبقه ضمنا على وجه لو توجه
اليه السامع الفطن بكليته لعرفه لكن لكونه ضمنيا ربما يغفل عنه وله في هذا المقام نصيب من كلا الشريفين
سواء جعل المنبه عليه مفهوم الصدق والكذب او انحصار الخبر في الصادق والكاذب على الوجه المشهور
او ان الصدق والكذب ما هو المشهور دون القولين الاخرين اذ في قوله سابقا تحصيل مفهوم مطابقة الخبر
للخارج وعدمه فالتعريف تنبيهي لانه لاحضار ما حصلا لتحصيل صورة وكذلك علم القسمة الى
القسمين وان الصدق مطابقة الخبر للخارج والكذب عدمها كما هو المشهور حيث تصل بالصادق والكاذب
على طبق المشهور ومن الواضح البين ان تلك الثلثة بديهية ظاهرة عند من ليس من اهل الكسب والحمل



على الثاني ينبغي وما يحصل منه انفع كيف وهو يدفع شبهة الدور على تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب مع ان
الصدق معرف بمطابقة الخبر للواقع واحسن الاجوبة ان الصدق والكذب بديهيا التصور وايجاب
ايضا بان الصدق المعرف للخبر هو صفة المتكلم وهو الاعلام بالشيء على ما هو عليه والمعرف بالخبر هو صفته
واجاب الشارح المحقق بان الخبر المعرف به التصديق بمعنى الاخبار فانه قيل الصدق هو الخبر عن الشيء على
ما هو عليه قلنا ان الخبر بمعنى الاخبار لم يتعد بعن وبان الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة
الكلام للواقع وما عرف بالخبر صفة المتكلم ولا يخفى انه يكفي في الجواب ان الصدق المعرف به الخبر صفة
الكلام لا نسلم توقف معرفة الخبر على معرفة الصدق الموقوف على معرفة الكلام الذي هو اعم من الخبر لا على معرفة
الخبر وما ذكره جواب عن توهم الدور بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به على ما في
المفتاح وما ذكرنا من الجواب جواب عن توهم الدور نظرا الى تعريف المعم للصدق والكذب فما ذكرنا
اوفق بالمقام واورد السيد السند على الجواب الشافي للشارح سؤالا وجوابا كل منهما اسقط من الاخر
فلا حاجة الى ايضاحهما اعراضا عن المنكر ولانه يعلم منه ان الحكم بان الصدق مطابقة الخبر للواقع او ان الخبر
منحصر فيهما بديهي والخلاف في الشبهة وانما لم نسلمه لعلمه وانكفى حل شبهة المخالف المكابر دفعا
لاضطراب الفاضل وان يكفي لدفع شبهته انها مصادمة للبديهي **صدق الخبر** قيد الصدق بالخبر
تعيينا للمحدود اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر كما مر الاشارة اليه وليس للاحتراز عن
صدق عرف الخبر من صدق المركبات التقييدية والانشائية لان الصدق والكذب مختصان بالاخبار من بين
المركبات لما قدمناه لك وان قال بعض انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه اذا عبر
عنه بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كما في قولنا زيد انسان او فرس والا يسمى تركيبا تقييديا وتصورا
كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون
كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ~~ويا زيد الفرس كاذب~~ ويا زيد الفاضل يحتمل هذا
وليس صادقا كما ذكره الشارح المحقق من ان النسبة لتقييد به لا بد لها من ان تكون معلومة للمخاطب مخالف الخبر
به ولنا قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف صالحة لا بطالة لما
ذكره السيد السند من ان المعتبر في احتمال الصدق والكذب النظر الى هيئة الجزم قطع النظر عن
غيرها حتى خصوصيات الاطراف كان هيئة المركب التقييدي ماخوذ فيها علم المخاطب فتحريد النظر
الى هيئة لا يستر المعلومية عن نظر العقل بخلاف هيئة الخبر بل ان علم المخاطب معتبر ليبين اليقين حتى
ينافي في احتمال الكذب ولان احتمال الكذب لا يمنعه علم المخاطب مطلقا لانه تحتمل عند غير المخاطب على
انه لا يوجب الفرق بين الخبر والانشاء فيما ذكره هذا القايل لوقوع الغفلة والاهمال اما اولا فلان قوله
لا فرق بين النسبة في المركب الخبري وغيره الا بانه ان عبر عنه بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا والا يسمى

مركبا تقييديا ينتقض بالنسب المعبر عنها بكلام انشائي ولو اريد بكلام انشائي تام ما هو غير انشائي لا يتم قوله والا يبقى مركبا تقييديا واما ثانيا فلانه ان قطع النظر عن معلومية النسب والتقييدات بحسب خصوص المادة تجميع الامثلة محتمل ولا يخفى ان احتمال الصدق والكذب راجع الى محصل المميز **مطابقته للواقع** الحري باضافة المطابقة الى الخبر عن صدق المتكلم فانه ايضا المطابقة للواقع لكن لا مطابقة الخبر الواقع بل مطابقة خبره للواقع فالاولى بالمقال ان يقال المطابقة للواقع من ملفقات الوهم **وكذبه عدمها** اي عدم مطابقته للواقع عدل عن عبارة المفتاح وهي عبر مطابقته للواقع لانه صادق على غير عدم المطابقة من الامور الكثيرة التي ليست بكذب وحتاج تصحيحه الى جعل عن بمعنى لا ليكون غير مطابقته للواقع بمعنى لا مطابقته للواقع وهمه توهم انكار ضروري لاضارب والا لم يقدم معمول المضاف اليه على المضاف هذا والمشهور ان وصف الخبر بالمطابقة للواقع وصفه بحال متعلقه فان المطابق للواقع اي النسبة الخارجية وهي الحالة التي بين الطرفين مع قطع النظر عن تعلقها الامر الذهني المتعلق بالخبر والشارح المحقق ذهب الى ان النسبة المعقولة التي هي جزء مدلول الخبر عنى الوقوع واللاوقوع من حيث انها معقولة فانثنت المطابق والمطابق بالاعتبار ولم يرض به السيد لسنده وقال هو الايجاب والسلب ومطابقتهما للامر الخارجي هو التوافق في الكيف بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين والكل وجهة هو مولاها وعن يقول مطابقته الخبر للواقع تحتمل ان يكون بمعنى موافقته له وعدم مباينته له بان يكون مفيدا للواقع فان موافقته الدال على شيء انما هو بالدلالة عليه واطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع انها من الامور الاعتبارية باعتبار انها حاصلة للطرفين والامور الاعتبارية يصح ان تحصل لغيره كالعمى الحاصل للاعمى وثبوت الشيء للشيء ليس ستلزما لثبوت المثبت له بالثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لا ينافي وجودها وذلك على ما حققوا للفرق بان يكون الخارج ظرفا لنفس الشيء وبين كونه ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود في الخارج جعلنا فيه الخارج ظرفا لنفس الوجود وهو لا يقتضي وجود المظروف وانما يقتضي وجود ما جعل ظرفا لوجوده فالموجود في هذه الصورة زيد لا وجوده شيء قولنا زيد قائم في الخارج جعل الخارج ظرفا لنفس ثبوت القيام لزيد فالملازم كون القائم ثابتا في الخارج بثبوت لغيره لا الثبوت ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود في الخارج كالذهني الذي هو اسم للامر الموجود في الذهن بمعنى كون الشيء موجودا في الخارج والاعيان انما واحد من ثماني عدادها فظرفيه الخارج للوجود مسامحة اذ الوجود ليس في عداد الاعيان ومعنى زيد موجود في الخارج ان وجوده في وجود الخارج وفي عداد وجوداته فليس الخارج الا ظرفا لنفس الشيء لكنه اذا جعل ظرفا لد حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له مسامحة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله في سلك البدايع ولا تشكر الا خلافا للمستعيض الشارح ويجب ينبغي ان ينبه عليه ان ما بسط من الكلام في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب انما يتم بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى



الخارج المقابل للذهن والامر يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في الخارج المقابل للذهن ليكون على بصيرة في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيما بالخارج ولهذا عمم الحكم في بيان المذاهب الثلثة وذكر المذهب الاول من غير نسبته الى صاحبه كما نسبه المفتاح الى الجمهور ولم يرتضه ولم يبالغ في التصريح بترجيحه كما ابداه وصرح به حيث قال وهو المتعارف وعليه التعويل مبالغة في صحته وظهوره سلطانه الى ان استغنى باعتباره عن نسبته الى الجمهور وعن التأييد بتعارفه والشهادة بانه المعول عليه واشار الى كمال سخافة المذهب الثاني بحذف قائله وتحقيره بجهولية مع العلم بانه النظام وقد سلك هذا المسلك المفتاح حيث قال وعند بعض الامة عدل الى اخصر طريق في ذلك واشار الى رجحان مذهب الجاحظ بذكر القائل ووجه كمال سخافة هذا المذهب ما اشار اليه السكاكي من ان تصديق اليهود اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين يجبان بالقلع على هذا المذهب واستحاله ومع ذلك قدمه الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتهد في احضار الحر في الصادق والكاذب فقال عقيب بان الحق **وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ** وتجرد بيانه عن حشو في عبارة المفتاح حيث قال طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه فان قوله او ظنه حشو اذ لا بد من حمل الاعتقاد في هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق الشامل للظن والعلم وغيرهما اذ لو حمل على المشهور وهو الجزم القابل للتشكيك لخرج مطابقة الخبر لعلم المخبر عن حد الصدق ولدخلت حد الكذب وعدل عن قوله سواء كان خطأ او صوابا الى قوله ولو خطأ لانه اخصر واله الصواب اقرب لان مطابقة الاعتقاد الصواب احق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطأ كما يفيده لو الوصلية فالتسوية لا يخلو عن شوب وفيه انه سوى في الايضاح لكن الراجح ما في المتن وقوله ولو خطأ للاستعارة بالفرق بينه وبين ما هو الحق فانه يفارق الاول في هذا الفرد واشار الى تعريف الكذب بقوله **وعدمها** اي عدم مطابقته للاعتقاد ولو خطأ فالكذب مخالفة الاعتقاد الخطأ مادة افترق الكذب هذا عن الكذب على ما هو الحق لا بتصور مادة افتراق الكذب عليه بل منها الخبر الموهوم والمشكوك فانهما لا يطابقان اعتقاد المخبر لتغايرهما وليس لكذا ان تقول المراد عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده ولا اعتقاد له في المشكوك لانه ينافي ما هو مذهبه من انحطار الخبر في الصادق والكاذب ولا ان يقول الخبر المشكوك ليس بخبر لانه لا تصديق له عند المدلول لانقول الخبر ما يدل على التصديق سواء تخلف المدلول او لا ولو لا ذلك لم يوجد خبر كاذب على هذا المذهب لان الخبر الكاذب ما خالف مدلوله اعتقاد المخبر ولا اعتقاد للمخبر خبره ولا تصديق به فلا يكون كاذبا لانه مختص بالخبر ومن تحقيق تعريف الكذب بكاد يظهر انه لا يصح جعل ضمير ولو خطأ الى الخبر لانه وان لا تفاوت بينه وبين جعله للاعتقاد في تعريف الصدق لكن في تعريف الكذب لا يصح ذكر قوله ولو خطأ وجعل الحق تاركا لقوله ولو خطأ في تعريف الكذب لا موجبا اعتماد على انساق الذهن

اليه بعد اعتباره في تعريف الصدق بمحمد بدليل قوله تعالى واذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اضاف الدليل الى تمام النظام
اشارة الى قوته لان الظاهر رجوع الكذب الى قوله انك لرسول الله لانه الخبر المقول عنهم و يشهد ليس
خبرا بل انشا والظاهر من الحكم بالكذب الحكم بالكذب في الواقع لا في اعتقادهم فالظاهر معه والرد
ليس الا بتاويل الا به كما صرح به المفتاح لانقول التاويل لا يعارض الظاهر لانا نقول يعارض الدليل به
المنبه عليها بقوله تنبيه الدليل ويوجب التاويل وفي المفتاح ان اجماع المسلمين على تصديق اليهود في
قوله الاسلام حق وتكذيبه في قوله الاسلام باطل يوجب تاويل النظم وقد استدلالهم بان المعنى
لكاذبون في الشهادة يحتمل وجوها ظاهرها انه راجع الى خبر تضمنه مجرد يشهد لانه اخبار عن الشهادة
في الحال او على سبيل الاستمرار اما لكذبهم في الثاني فظاهر واما في الاول فلان الشهادة هو الخبر الصادق
ورده الشارح المحقق في شرح المفتاح بان نشهد انشا الشهادة لا الاخبار عنها وقال في الشرح لا نم
ان نشهد خبر بل انشا ويدفعه ان غاية الامر ان ظاهره الانشا وتخرجه عن مقام التاويل لوجود قرينتها
انه راجع المدعوى ان شهادتنا هذه عن صميم القلب كما يفيده تاكيد الرسالة بان واللام واسمية الجملة وهذا
هو الذي اوضحه في الايضاح موافقا لما في المفتاح وتالهما ما يجعله في الصدر ونرجوا ان يكون من نتاج
الشرح ان الكذب يوصف به الخبر والشهادة وهو عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق والكذب
اللذين يكلا منا يتهما صفتا الخبر واستعمال النظم بمعنى هو صفة للشهادة فقد خلط مهم لقابل معنى تعمق
او تسميتها الظاهر او تسمية لانه راجع الى الاخبار الا ان يقال محفوظة الاول بحذوف والمذكور معنوي
ثان وهو راجع الى لفظ الشهادة فالمعنى تسميه هذا الاخبار شهادة وكذبهم لان الشهادة تشترط فيه
مواطاة القلب وهذا التاويل بعيد لما ذكره الشارح المحقق في الشرح ان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق
اللفظ لا كذبا وان قال في شرح المفتاح في توجيهه كانه قيل اخبارنا هذه شهادة لانه في التغيير عن معنى
بلفظ لا يكون مثل هذا الخبر مقصودا او المشهود به وهو انك لرسول الله في زعمهم فحاصل
المعنى ان المنافقون يزعمون انهم لكاذبون في قولهم انك لرسول الله وانه غير مطابق للواقع فحاصل الاستدلال
بالآية ان الله تعالى حكم على المنافقين بتكذيبهم في الواقع في قولهم انك لرسول الله فالكذب عدم مطابقة
الاعتقاد ليتم هذا الحكم وحاصل الجواب مع الحكم عليهم بالكذب في الواقع في قولهم انك لرسول الله لاحتمال
الحكم بالكذب في الشهادة والتسمية وفي قولهم انك لرسول الله بزعمهم تحقيقه الجواب منع وطي الوجوه اسنا
للثه كما قيل ولا يظهر وجه دعوى الشارح فساده قائلا بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى
قولهم انك لرسول الله مستندا لهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم انما اسند اليه بقوله او المشهود
به وبالجملة ما وقع في الشرح من المنع في الوجهين الاولين منع للسند ومما يقضي منه العجب قال الشارح

واعلم

واعلم ان هناك وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون راجعا الى حلف المنافقين على انهم لم يقولوا لا تنفقوا على
من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل لما ذكر في صحيح البخاري
عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله ابن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل وذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم
وذعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما
اردت الى ان كذبك رسول الله و مقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه وسلم
فقرا علي فقال ان الله صدقك يا زيد هذا ولا يخفى انه تاويل فيه بعد وقريب منه ما يمكن ان يقال انه
راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل فيكون قولهم والله العزة ولرسوله مولكنه وذكر بعض الافاضل
ان المعنى انهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا في هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون
ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد والله تعالى اعلم ان قولهم انافقين نشهد انك لرسول الله مفيد لحصول
وحضور اهل الاسلام واما في الخلوة مع شياطينهم فحالهم خلاف ذلك والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فيما يافقون ويضمرونه في انفسهم ولهذا اعاد الظاهر لتعلق الكذب بصريح المنافقين لا ضميرهم ليكون
ظاهر اليه رجوعه الى صميمهم ويحتمل ان يكون الكذب راجعا الى الخبر يستفاد من كثرة التاكيد اي هذا حكم
في معرض المبالغة في انكاره فيحتاج الى كثرة التاكيد ومن شواهد ضعف مسلك النظام ما يتجه عليه
ان الاية لا توجب جعل صدق الخبر خلاف ما عليه الجمهور بل جعل صدق المتكلم بكلمة ما موافق اعتقاده
وكذبه بكلمة ما لا يطابقه الجاحظ اي قال الجاحظ كما هو الشايع في الكتاب وليس مراد الايضاح حيث
قال وانكر الجاحظ اعتبار الخبر بهما ان الفعل المقدر انكر لانه يفضي الى تكلفات بعيدة بل ذكر
حاصل كلام المتن في هذا المقام مطابقته اي صدق الخبر مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد اي
مع اعتقاد المخبر انه مطابق كذا ذكر الشارح اقفا للايضاح وتحته عليه انه يشكل ارجاع ضمير
معه في تعريف الكذب اليه فالوجه ان يقال المراد مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر و قوله مع
متعلق بالمطابقة والتشريك لاعتقاد والواقع في مطابقة الخبر وحينئذ معنى قوله وكذبه عدمها
معه اي عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر المقصود تشريك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة
الخبر فيكون جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عنده وكذا في الكذب
بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق لازم ما اعتبره
في مفهومه من اعتقاد انه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبر في
مفهومه وهو اعتقاد انه ليس بمطابق وبين اللوازم بين الواقع والاعتقاد توافق فح يعني توافقان

في التحقق والانتفاء فالمطابق لاحدهما مطابق للاخر وغير المطابق لاحدهما غير مطابق للاخر ولمكن بيان اللزوم
بوجه اخر وهو انه اذا اعتقد المخبر ان خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الحق فقد طابق خبره اعتقاده واذا
اعتقد ان خبره غير مطابق فلم يعتقد خبره فلم يطابق خبره الاعتقاد الاعتقاد وهذا البيان لا يتوقف على توافق
الواقع والاعتقاد بل يتأتى مع تخالفهما لكنه لا يتأتى مجرد البيان بالتوافق الواقع فاعترض بعض الافاضل
بان اللزوم ظاهر على تقدير تخالف الواقع والاعتقاد ايضا فلا يحسن التعليل بالتوافق ليس على ما ينبغي التوجه
وقوله وغيرهما ليس بصدق ولا كذب اشارة الى ان الصادق والكاذب بتفسيره
اخص منهما بتفسيريهم لانه اعتبر فيهما مجموع ما اعتبره غيره ويحتمل ان يكون تنبيها لمذهب الجمهور والنظام
اي الصدق مثلا هذا وليس غيره مما ذكر صدقا ويرجح الاول موافقته للايضاح وتخصيصه ببيان مذهب
الجاحظ فان المثاني يجري في مذهب الجمهور والنظام ولم يذكرهما فلو كان المراد ذلك لم يكن وجه لتخصيصه بمذهب
الجاحظ بدليل كانه سمى الامارة دليلا مبالغة في قوله افتري على الله كذبا ام به جنة قال
الشارح لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر الافتراء والاخبار حال الجنة على
سبيل منع الخلو وهو الحق الظاهر من سياق الآية لما ذكرنا في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى
النبي صلى الله عليه وسلم للرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون الا ان يتكلف ويحمل قوله للرسالة على الرسالة
في هذا الحكم فيرجع الى ما قاله الشارح بقي ان استدلال الجاحظ لا يتوقف على منع الخلو بل على تقدير منع
الجمهور دلالة الدليل اقوى ويدفعه ان الحمل على منع الخلو ليس لتوقف الاستدلال بل لان وضع امر الدليل
فتأمل وبالجملة لا شك ان المراد الثاني اي قوله ام به جنة غير الكذب لانه قسيمه
اي لان المراد بالثاني قسيمه فلا يرد ان يكون الكذب وهذا اولى من قول الشارح اي لان الثاني قسيمه فافهم
ولك ان تفسر قوله لانه قسيمه بان الكذب قسيم المراد بالثاني او الثاني وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه
قال الشارح المحقق اي لم يعتقد والصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو
مراحل عن اعتقادهم ولو قالوا انهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر يريد دفع ما يوجه على الم من ان الاستفهام
عن الشيء لا ينافي عدم الاعتقاد بان المراد بقوله لم يعتقدوه البعد عن الاعتقاد بحيث لا يرضى المستفهم بالاستفهام
عنه لكن في قوله فعند اظهار تكذيبه سوء ادب وهو ان الايه على مذهب الجاحظ ليست لاظهار التكذيب بل
لاظهار عدم الصدق فالاولى ان يقول فعند اظهار عدم صدقه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو
مراحل عن اعتقادهم ويخص تقول احتاج الى التكلف لجعله ضمنيا انهم لم يعتقدوه الى السامعين او لجعله الى
المخاطبين لتم على ظاهره لان ما لم يعتقد المجيب وظهر انه غير معتقد له لا يسأل عنه فانما يسأل عما يحتمل ان
يكون معتقدا له ويرجح الجواب عنه ولا داعي في المتن لجعل الضمير الى السامعين نعم عبارة الايضاح ظاهرة فيه
حيث قال ولبس اخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء في مقابلته ولا صدقا لانهم لم يعتقدوا صدقه فانهم

واذا



فاما ان يكون مراد البلغاء بقولهم ام به جنة الصدق ولا الكذب فلا محالة مرادهم الواسطة فثبت مرادهم
الواسطة اذ لو لم يكن لم يريدوا لانهم البلغاء العارفون باللسان الذين مرجع معرفة صحة كلامهم
كلامهم فليس المعترض بان عدم اراد تهم صدقه لا يوجب عدم صدقه حتى يكون واسطة تمراى من المحققين
المحصلين ولا يسمع ورد هذا الدليل منع ان المراد بالثاني غير الكذب ومنع انه قسيم الكذب او سلم
استدلوا الدليل مطلوبه بسند انه قسيم الافترا الذي هو الكذب عن عمد فليكن المراد به الكذب لا عن
عمد وهذا الذي قصده بان المعنى ام لم يفتر فان قلت ام لم يفتر اعم من الكذب لا عن عمد
محتمل الصدق فلا يكون مرادا لانهم لم يعتقدوا محتمل الصدق او اعتقدوا عدمه قلت عدم اعتقاد هم
محتمل الصدق يخصه بالكذب لا عن عمد على ان نفي الافترا الذي هو الكذب عن عمد يرجح الى عمد ويبقى
الكذب ثابتا على ما هو الشايع في دخول النفي على المقيد ولما كان نفي الافترا غير ظاهر الارادة بقوله ام به
جنة شرع ببيان العلاقة بقوله فعبر عنه اي عن عدم الافترا وعن معنى لم يفتر بالجنة
اي بجنته ليصير مضمون ام به جنة فليس المراد انه عبر عنه بلفظ الجنة حتى يكون معنى ام به جنة ام به
عدم الافترا لظهور فساده والاولى ان يقول فعبر عنه بالثاني لان المجنون لا افتراء له
بالضرورة فيلزم الجنة عدم الافترا قيل كون الافترا الكذب عن عمد اما حسب الوضع او بحسب الارادة
وكل منهما دعوى لا يسمع بلا بينة ومقابلة ام به جنة لا يصير دليلا على اعتبار القصد في الافترا لاحتمال
ان يكون المراد به ان ما ينطق به صوت مجرد كالحاف الطيور خارج عن الاعتداد والاتصاف بالصدق
والكذب فالاولى ان يحمل الآية على انه اما كاذب او يصوت صوتا لا معنى له ولا اعتداد به واجيب بانه
دليل في التقييد نقلا ايتدا للغة واستعمال العرب وقلنا معنى الصدق والكذب مقرر معارف وعرض
للجاحظ شبهة نبهنا من قبل الآية فيكفي في دفع شبهته ان الآية لا تبقى لاثبات الواسطة بل تحتمل ان يقتضي
تقييد الافترا ام ارادة ويمكن ان يحمل قوله ام به جنة على انه اعتداد بكلامه للمجنون فيكون المقصد من الآية
نفي الاعتداد بكلامه لكونه كذبا او كلام مجنون ويمكن ان يقال لا مانع من ارادة ام صدق قولك لانهم لم
يعتقدوه قلت عدم اعتقاد المخاطب ينافي الارادة اذا كان الاستفهام على حقيقته اما اذا كان الاستفهام
للتقرير وتحقيق انه افترى فلا ينافيها فرغنا الباب الاول احوال الاسناد الخبري وقدم احوال
الاسناد لان الهم بالذات من الخبر الاسناد والمسند والمسند اليه انما يقصدان لاجله ولانه يتم الكلام به
خلافا للصفار ولان البحث عن المسند اليه من حيث انه كذلك لا عن ذات المسند اليه والاسناد مقدم عليه
وان تاخر عن ذاته وقدم احوال الخبري لكون الخبر اعظم شانا واعم فايدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة
وفيه تتفق الصياغات البديعة وبه يقع غالبا المزايا التي بها المفاضلة ويتوقف عليه فوايد الانشاء لانه ما
لم يعلم انه موضوع للكذا وقصد المتكلم به كذا وهيئة المبحوث عنها في التعريف كذا وهكذا لم يفد ولكونه اصلا

في الكلام لان الانشاء يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس واشتريت او زياده اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ولا يذهب عليك ان في جعل الامر مطلقا وجعل النهي حاصلا من الخبر باستفاق كما في الشرح بحثين احدهما ظهور انه لا فرق بين الامر باللام والنهي وبين الاستفهام في الكلام بزيادة اداة وثانيهما انه صرح الشارح والسيد السند في شرح الكشاف ان المستقات كلها مشتقة من المصدر وعبارتهم المخالفة لذلك ما قالوه فانهم اسم الفاعل مما اشتق من فعل ما ولد مما اشتق من مصدر فعل فكيف يحكم بان النهي مشتق من الخبر واعلم ان الشيخ الرضي لم يجعل المشتق من الخبر الا الامر لكنه قال انه مشتق من يضرب بالاتفاق فعنده تاييد لبعض ما ذكرنا وتزييف لبعض فتدبر والاسناد الخبري هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد ان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بان احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه لان مفاد الخبر هو الواقع واللاواقع لا الحكم بهما وهذا اوفق باطلاق المسند والمسند اليه على اللفظ فمن تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه لكن صاحب هذا التعريف اراد التنبيه على ان هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما ولا يخفى ان ولكن ان تعريف الاسناد لا يشمل الاسناد الشرطي لان هذا مبني على ان الاسناد في الجملة الشرطية في الجزا والشرط فتدبر له واما من جعل الحكم بين الجملتين فالتعريف الصحيح عنده وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى او ضم احد الجملتين الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او عنه او صاف لمفهوم الاخرى او منفي ذلك وتعريف المفتاح حيث قال الاسناد الخبري هو الحكم بمفهوم لمفهوم كما يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم فيكون في معنى التعريف المذكور اراد الحكم اعم من الايجاب والسلب هذا هو الذي دعى الشارحين وقصر عليه نظر ثم الناظرون وجعلوه مبنيا على ان الحكم في جزا الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم لاجل مفهوم لان الحكم في الخبر لاجل المحكوم عليه والصلحة ولهذا قالوا سماء محكي مالدوح بشمل الاسناد الشرطي مطلقا من غير ابتنا على ما سبق لان الحكم هو الايجاب والسلب اي ادراك وقوع بتوقاره او عنده او الانفصال بينهما او ادراك لا وقوعه **لاشك ان قصد** اي مقصود **المخبر** اي المعلم بالنسبة التامة المحتملة للصدق والكذب على ما هو اللغة او المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها على ما هو العرف كما ذكره الشارح المحقق في شرح الكشاف في تفسير وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات تقول الشارح هنا اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض سوى افاده احدى الامرين من التحسر والتحزن والتخشع وتحريك الحمية والدعا الى غير ذلك محل نظر لانه اراد المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها فلا وجه لتقييد الصحة وان اراده مطلقا فلا يحتاج الى تقييد ليس كان من محتملات العبارة لكن ينبغي ان يراد من هو بصدد الاخبار اي معنى كان الاخبار بالفعل وان قصده

ايضا يخرج من الامرين قوله فان كان خالي الذهن الخ فتامل **بخبره** متعلق بالقصد فتامل والمراد به اخباره لا الجملة اذ المقصود بالفعل والغرض منه الافادة لا الفهم بالجملة الخبرية فان الفهم لها نفس الحكم او لازمه فلو اريد الجملة لما صح قوله **افادة المخاطب اما الحكم او كونه عالما به** او كليهما كما اذا اسند واحد عن امر لمحض جماعة يتبادر كل واحد الى الجواب لتفيد الحكم وانه كان عالما به فان قلت قد يكون قصد المخبر احضار الحكم في ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه قلت هو ح ليس مخبرا بالمعنى المعلم للنسبة الخبرية ولا بالمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها اذ لم يقصد بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر للاذكار وبعد فيه نظر اذ قصد المخبر ربما يكون افاده غير المخاطب حكما كما في صورة التعريض على ان الشيء لا يحصل بعلك فان الفهم من هذا الخبر افاده المعرض بهم من المشركين بانهم حبطت اعمالهم الا ان يقال المخاطب بعد هو النبي عليه الصلاه والسلام ومعنى هولا المعرض بهم غايته انه عدل عن الخطاب معهم الى الخطاب مع النبي عليه الصلاه والسلام لانه اعون على القبول كما سيجي في محله فان قلت المفهم حطاب النبي صلى الله عليه وسلم بانهم حبطت اعمالهم وهذا هو المعنى التعريضي قلت يكذبه ان رعايه الموكدات والخلو عنها انما هو بالنسبه اليهم لا بالنسبه الى المخاطب والمراد بكونه عالما به ليس مجرد حصول صورته في ذهنه وان ظنه الشارح لان تصور الحكم لا يعتد به ولا يسمى علما ولا يعد المتصور عالما به بل حكم عليه بالجهل به بل المراد به كونه مصدقا اي تصديقا كان قال السيد السند اطلاق العلم عليه مستفيض لغة وهذا لا ينافي ما ذكره بعض المحققين من اطلاق العلم على القول والتقليد والجهل بخالفا للعرف والشرع واللغة لانه يجوز ان يكون مقصوده الاطلاق على سبيل التحقيق و يكون الاطلاق المستفيض الذي ذكره السيد السند مجازيا ولا يشتبه عليك ان الخبر الذي يستفيد منه اليقين لازمة يقين المتكلم به والخبر الذي يستفيد منه الظن لازمة يحتمل ان يكون ظنه ويحتمل ان يكون اليقين فتامل ولا ينافي بين كون الحكم وكون المخبر عالما لازما وملزوما وبين الانفصالين فتدبر اذا فهمتها وان توهمه بعض الافاضل واطال في دفعه بلا طايل ومن ينظر بعين التحقيق لا يكتفي بادي النظر عن الفكر العميق فلا يبقى من اهل التصديق بان قصد المخبر عن افادة الحكم وكيف ولا قصد الا افاده الحكم اما بمضمون حقيقة الخبر او مضمون ما يلزمه من المعاني المجازية او الكنايية او التعريضية اذ افاده كونه عالما به لا يخرج عن احد هذه المعاني والمراد بالحكم الوقوع واللاوقوع لانه الذي يفاد بالخبر بحكم بديهة العقل كما اشار اليه بقوله لا شك وان كلام القوم يشعر بالايقاع والانتزاع حيث قالوا مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى اي بوجود الامر الغائر بالطرفين في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفايه والا لما وقع شك من سامع في خبر سمعه بل علم بثوت ما اثبت وانتفا ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب ليلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وقوع لا يتحقق الكذب اصلا وللزم اجتماع المتناقضين في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين هذا وخبر يقول بل يلزم

اجتماع المتناقضين عند الاخبار عن امر غير واقع لاقتضاء دلالة اللفظ التحقق والواقع عدمه ثم يتحير على استدلا
هذا بان يجري في كون المدلول حكم المخبر اذ لكل ان يقال لا يبعد على حكم المخبر بوجود المعنى وعدمه والا لما
وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل على حكم المخبر بالثبوت او بعدمه وقد يعلم ضرب زيد الا وقد وجد من القايل
العلم بضرب زيد ليلا يلزم الخلاف عن معناه الذي وضع له لا يتحقق الكذب ولزم اجتماع المتناقضين عند
الاخبار بامرين متناقضين لانه يلزم الحكم بالوجود والعدم وكل حكم يستلزم اشقا الاجزء فيلزم وجود كل من
الحكمين وعدمه قال الشارح تاويل كلامهم ان المدلول ليس الثبوت والعدم قطعا حيث لا يمكن الدلا
فهم الثبوت او الانتفاء من الخبر ضرورة لا يمكن انكاره ولو كان مدلول الخبر الحكم بوجود المعنى وانتفايه لما كان
لانكار الخبر معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبه ولكان مفهوم جميع القضايا متحققا دايما فلم يصح و
بين مفهوم زيد قايم و زيد ليس بقايم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين وفيه ولامنع امتناع ان
يقال لم يوقع النسبه لجواز ان يكون المتكلم على خلاف والاعتقاد ومنع تحقق مفاهيم مفهوم جميع القضايا
كالجواز ان لا يكون المتكلم باللفظ عالما بالمعنى الآن يراد امكان تحقق مفهوم جميع القضايا بالجواز ان يعلم المتكلم
بالتقيضين شخصان عالمان بمضمونهما وانه يجوز ان يكون مدلول الخبر الحكم المطابق باطل مطابقته بلا
خفا وثانيا انه لو كان تاويل كلامهم ما ذكره لكان حاصله انكار قطعيه الدلالة ولا
يكون المدلول الحكم بالثبوت والانتفا او الثبوت والانتفا في الواقع فان قطعية الدلالة
وضعية مع كون المدلول الحكم ايضا بالوجوه المذكوره كما اشرنا اليه الآن بقولنا
وجود المعنى وعدمه من حيث انه متعلق حكم المخبر بواسطه تدل على ثبوت المعنى
المدلول اولا ثبوت المعنى او عدمه قطعا حيث لا يحتمل الخلاف واما تعرضا
من حيث انهما متعلقا الحكم لا بتوسطه يظهر ان الدلالة قطعية لجواز عدم مطابقة العلم
عدم القطعيه فيه اذ دلالة الخبر باستقلا لا تخبر فيما قصد به فيجوز ان تختلف لعدم
متحققة بان يتلفظ به من غير صورة ذهنية ومن ههنا انكشف ترتب الدلالات الثلث في
الحظ على اللفظ واللفظ على الصورة الذهنية على الامر الخارجي اي على الشي مع قطع النظر عن انه متعلق العلم
وغير نقول لو كان مدلول الخبر الحكم بالثبوت والعدم لكان دخول اداة الاستفهام لطلب المتكلم العلم
بجملة مضمون الخبر ودخول اداة الشرط لتعليق الحكم بالحكم ودخول لام الامر لطلب حكم المتكلم به ولكان
ليت زيدا قايم ليتمنى العلم بقيامه وعلى هذا القياس **ويسمى الاول** اي الحكم من حيث انه يستفيده المخاطب
من الخبر **فايدة الخبر** لا من حيث انه يفيده المخاطب كما يشعر به عباة الشارح المحقق وذلك لان
الفايده لغة ما استفدته من علم او مال فالاولى في وجه تسميه الحكم فايدة الحكم كونه مستفادا لا كونه مفادا
**والثاني لانها** الظاهر لازم فايدة الخبر وفي ايراد الضمير خفا وانما سمي الاول فايدة الخبر والثاني



لازم فايدة الخبر الان المستحق لاسم الفايده ما وضع له اللفظ ولا سم لازم الفايدة ما هو غير الموضوع له واستفا
لانه يلزم الموضوع له و قد نبه صاحب المفتاح على ان هذا اللازم ليس بمعنى اللازم في الجمله ولو بترتيب بل
من قبيل ما يمتنع انفكاكه عن الشي فقال والاولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الاولى لا يمتنع او نبه على ان
لزومه باعتبار لزوم استفادته لاستفادة الحكم فقال والاولى وهذه مبنيتها بتاييث الاولى وهذه على
ارادة الاستفاده بتردون الحكم وكون المتكلم عالما به و قد ذكرهما على وجه التذكير حيث قال و يسمى هذا
فايدة الخبر لا هذا لازم فايدة الخبر و هذا لازم فايدة الخبر ثم اراد بيان انه كيف خص احدى الفايدتين باسم
فايدة الخبر والاخرى باسم لازم فايدة الخبر فقال كما هو حكم اللازم المجهول المساواه يعني كما هو حكم لوازم اللفظ
الموضوع المجهولة المساواه في النسبه الى الوضع يعني قاعدة القوم ان يجعلوا لوازم الدال بعضها فايدة
و بعضها لازم فايدة لما كان له مزيد اختصاص بالدال حتى كانه يفهم من حاقه يسمى فايدته ويعتبر من
دواخل المقام به وما جعل مساواته بالمختص في الاختصاص مواظبا احتياطه عنه اولا يعد من لوازم الفايده
مثلا فايدة ضرب الحدث والنسبه والزمان لتساوي الثلثه في النسبه الى الوضع والمكان المبهم والعلم المبهمة
والمقارنة بحالة من احوال الفاعل لا بعد فايدة و لا يجعل من لوازم ما وضع له ضرب مع لزومها للفظ ضرب
لانه مجهول المساواه مع الثلثه هذا ما الهمت به حل عبارته والقوم جعلوا قوله والاولى بدون هذه
تمتنع وهذه بدون الاولى لا يمتنع كما هو حال اللازم المجهول المساواه بيانا لوجه تسميه الثاني لازم الفا
يعني تسميتها لازما دون الاولى لانها لا تمتنع بدونها كما هو حال اللازم المجهول المساواه فبعضهم قال اراد
به اللازم الاعم لا من احد المجهولين المساواه من المساوي المجهول المساواه و بعضهم قال اراد به ما يشمل
الاعم والمساوي المجهول المساواه و لجري ان اشال هذا من المجاب والشاهد على مجي الممكن حيث وقع
من جمع غفير من اولي الالباب السابقين في كثير من الابواب وعلى ان المنزه ليس الا الواجب ربنا لارباب
اللهم لك التنزه والتقدس ونعوذ بك عما هو لوازم الامكان من النقص وكيف لا ووجه تسميه الاولى
فايدة والثاني لازم الفايده هو الواضح الذي قدمناه فكيف يلتفت الى مثل هذا التوجيه مع وضوح
وكون الثانيه لازما اعم واضح فما الداعي لجعله من جمله المجهول المساواه او التعبير عنه المجهول المساواه و لا
نظن بعاقل ما نسبوه الى فاضل سيده مفتاح المعاني وكا سلي سيندّ بملا غته تعود المباني بقي انه كيف يتحقق ان كونه
عالما به لازم فايدة الخبر وكثيرا ما يتحقق الحكم والمتكلم غير عالم به لكونه مخبرا على خلاف علمه فنقول ان الملزوم
واللازم عند التحقيق ليس الحكم وكون المخبر عالما به بل افادة الحكم وافادة كونه عالما به فان الاولى تمتنع بدون
الثانيه والثانيه لا يمتنع بدون الاولى وقالوا لعلم وواضح العلامه انهما عند التحقيق علم المخاطب من الخبر نفسه
بها فان علمه من الخبر بالحكم لا ينفك عن علمه بكون المخبر عالما به منه بخلاف العكس فحصل ما لزوما و لازما باعتبارهذين
العلمين والشارح ظن انهما جعلا اللازم والفايده نفس العلمين وخالفها المفتاح وبانهما ليس موجبا لما ظنه

المحقق

فلا تحمل على ما سمعت وبالجملة بيان اللزوم ان علم المخاطب بالحكم من الخبر موقوف على علمه بان المخبر عالم به علما
مطابقا حتى لو شك في علمه او مطابقته علمه ليحصل له العلم بالحكم من الخبر فالعلم بالحكم منه لا ينفك عن العلم
بكون المخبر عالما والعلم بكونه عالما بالحكم منه ينفك عن العلم بالحكم منه كما في ذلك حفظت التوديعة لمن حفظه وهذا
بيان واضح لا تغمره حوله ريبة الا انه خفي على السلف وانتم ذكرية بيان ان علم المخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكون
المخبر عالما به منه بان العلم الثاني لو لم يحصل عند الاول فاما لا فقد حصل قبلا او لم يحصل بعد وكلاهما باطل
وبين الشارح بطلان الاول بان العلم بكون المخبر عالما بالحكم يوجب كون الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم
يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وفيه نظر لانه مبني على ان اللازم مجردا دراك ان المخبر عالما بالحكم ولو
تصورا وقد عرفت ما فيه بالحري بيانه ان علم المخبر بالحكم من الخبر يتوقف على علم المخاطب بكونه عالما به علما مطابقا
كما عرفت ولو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم بالخبر حصل العلم بالحكم ايضا قبل حصوله بالخبر فكون حصوله
بالخبر تحصيل الحاصل وبين لهم بطلان الثاني بان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه واثبته الشارح
بان التقدير ان حصولها من نفس الخبر وفيه نظر لان التقدير الذي نحن فيه ليس الا ان حصول الحكم بالخبر لا تتوقف
على كون حصول الحكم بالخبر كان حصولها به لانه لا ازمه لانا نقول هذا اول المسئلة ونحن بيانه فالتمسك
به مصادرة فالوجه ان يقال ان سماع الخبر من المخبر الموثوق به كاف في حصولها الثاني لانه لا يتكلم على خلاف ما في
علمه فان قلت كثيرا ما نسمع خبرا وليس في ذهننا ان المخبر صادق قلت ان اردت انه ليس مجملا هذا الحكم
ثم الا يسمع وان اردت انه ليس مفصلا فلا يقدح واستصعب الشارح الاشكال واختار طريقا ثالثا في
تعيين الفايدة ولازمها لجعل الفايدة الحكم واللازم كون المخبر عالما به وهذا ضروري المخبر ولا يخفى عليك
ان الضروري حصول صورة الحكم في ذهنه لا التصديق به وهو المدار والاول معرض عن الاعتبار وبعض
الناظرين في هذا الكتاب ذكر احتمالات كثيرة بلكن اعتبارها في الفايدة ولازمها وكان لنا عليه زوايد
لكن لما تبين هذا لا ينفع في تعيين المصطلح فزايا ان المعرض عنها فدافع فطويناها على غرها لتعصمك عن شرها

**وقد ينزل العالم بها منزلة الجاهل** اي ينزل العالم بالفايدة منزلة الجاهل بها **لعدم جريه على موجب العلم** بالفايدة والعالم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه باللازم مثاله المخاطب بالعالم بالفايدة تراك للعالم بوجوب الصلوة التارك اياها الصلوة واجبة ومثال المخاطب بالعالم باللازم تخويف زيد لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيدا لكن بناء على جريه على ذلك يضربه كانه يخفى مسكل والمراد بالجاهل الجاهل بهما الجاهل بالفايدة لان العالم باللازم بمنزلة العالم بالفايدة اذ التجريد على موجب العلم به ينزل منزلة الجاهل به ولا محصل لهذا التنزيل منزلة الجاهل بالفايدة وقد ذكر السيد السند ان تنزيل المفتاح العالم بالفايدة ولازمها منزلة الخالي عنهما للمبالغة والا فتنزيله منزلة الجاهل بالفايدة يكفي في القا الكلام عليه وتما حققناه لك ظهر ان ترك ما تظن فيما ذكر وكما يكون التنزيل لعدم الجري على موجب العلم يكون للجري على موجب الجهل وبينهما فرق



فلا تغلط وتحته تكملة ان هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي ان يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج
الكلام على خلافه ونجمع بين خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح ولكن اجاب عنه بانه قدم على قوله وكثيرا ما الدفع
ما يتجه على الحصر من انه قد يكون قصد المخبر غير هما فانه قد يلقيه على العالم بهما في ينبغي ان يجعل الجاهل متنزلا
الخالي والسايل والمنكر لينتم الدفع ولا يخص بالخالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على ان تنزيل
العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله وغير المنكر كالمنكر وان يوئيه انه مثل لتنزيل غير المنكر مما هو تنزيل العالم منزلة
المنكر على ان دخوله فيما سياتي في بيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وان في هذا التعميم اغناء عما قاله
اليه من حواله تنزيل العالم منزلة السايل بالمقايسة واعلم ان لتنزيل العالم بهما منزلة الجاهل نتايج منها
القا الخبر الى العالم ومنها سلب العلم عن العالم بالخبر كما في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق
وليس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون فانه اثبت لهم العلم بفايدة من اشتراه ما له في الاخرة من نصيب
ونفى عنهم العلم بها بقوله لو كانوا يعلمون اي لو كانوا يعلمون انه ما لهم في الاخرة من خلاق لما شروه به فنفى عنهم
العلم بعد اثباته لتنزيله منزلة الجهل فظهر ما ذكره المصنف من كلام المفتاح اياما ان الآية من امثلة تنزيل العالم
بفايده ولازمها منزلة الجاهل بهما وليست منها بل هي من امثلة تنزيل العالم بالشي منزلة الجاهل لعدم جريه على
موجب العلم والفرق بينهما ظاهر لانه من امثلة تنزيل العالم بفايدة الخبر منزلة الجاهل لا للقا اليه بل السلب
العلم عنه صريحا لما ذكره الشارح في شرح المفتاح من انه لا ايهام مع قوله المفتاح كيف يجد صدره يصف اهل
الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعلموا علمهم فلا ضرورة الى الايهام بعد وضوح
المرام لانك عرفت انها لاثبات العلم بفايدة الخبر في صدرها ونفيه في اخرها فلا ينفي قول المفتاح هذا الايهام
ولا يدفع ضر وضوح المرام على ان للمهم ان يقول المقام من هذا الكلام تنبيه القاصر وحفظ عن التشتت
على هذا الايهام وظهر ضعف ما ذكر الشارح ومن تبعه في دفعه من ان مراد المفتاح بالحواله على كلام رد العجز
تنزيل العالم بالشي اعم من الفايده وغيرها منزله الجاهل ولا يخفى احتمالا اخر يحلو ابيه صدرها عن صرف
اهل الكتاب بالعلم وهو ان يكون لقد علموا الا على الجزا ويكون للام لام الابتدا ويكون لو كانوا يعلمون لنفي
كونهم من اهل العلم فالحاصل لو كانوا يعلمون لعلموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق فليس في الآية
الا نفي العلم وفيه ايضا تنزيل العالم بالفايده منزلة الجاهل لان اهل الكتاب عالمون بان اختيار السحر
والشعوذة على كتاب الله نهاية المثابة لكن دخول لام الابتدا على الجملة الفعلية مختلف فيه والجمهور على
ان الداخل على الفعلية في غير باب ان محموله على تقدير القسم وكما لا بد في تصحيح حصر قصد المخبر
في الفايده ولازمها من التنبيه على انه قد ينزل العالم بالفايده منزله الجاهل ليلا يتكل الحصر بالحزر
أ ملقى الى العالم لا بد من التنبيه على تنزيل وجود الشي منزله عدمه لئلا يتكل مثل فارصيت اذ رميت
لانه لولا تنزيل الرمي منزله العدم لم تكن في هذا القول صحة وقصد الفايده ولازمها واعلم ان قوله

تعالى ومارميت اذ رميت انما يكون من فعل تتن يل وجود التي متزلة عدمه لو كان المقصد نفي الرمي مطلقا فتفسير السيد السند حيث قال اي مارميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر خرجه عما نحن فيه وكذا ما نقله من انه مارميت تاثيرا اذ رميت كسبا و زيفه بانه ليس بشيء لجريانه في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره وكذا ما يمكن ان يقال من انه مارميت في اعين الكفرة اذ رميت من كفك او مارميت على قدر قوتك اذ رميت وفيه ما ينبغي لك معرفته **ينبغي ان يقتصر** المخبر على صيغة المجهول او المعروف **من التركيب** اي من المركبات او تركيب الالفاظ بعضها مع بعض في ظاهر وتقدير **على قدر** هو كالضرب والعدد بمعنى المقدار **الحاجة** اي على مقدار حاجته في افادة الحكم ولا ارفه او حاجة المخاطب في استفادتهما فوجه تفريعه على السابق ظاهر ومن لم يتنبه وقع في تطويل لبس فيه كثير بحصل ولا يخفى انه بظاهره لا ينفي وجوب الاجتناب عن ايراد اقل من الحاجة والاولى ان يقال فينبغي ان يذكر التركيب على قدر الحاجة والعلم ان الايراد على قدر الحاجة مما يراعى في كل باب من ابواب البلاغة لا يخص افادة الاسناد الخبري وعلل وجوب ذلك في المفتاح بالحذر عن اللاغيه واعتمه عليه انه لا يفيد وجوب الاجتناب عن الايراد اقل من قدر الحاجة اذ ليس فيه الحذر عن اللغى بل عن فوت المهم والجواب عنه الشارح المحقق بانه ترك وجه وجوب الاجتناب عن ايراد الاقل لظهوره والسيد السند بان الاقل مما لابد منه في حكم اللاغيه ومندرج تحت المراد باللاغيه ونحن نقول في ايراد الاقل يكون قصد بعض ما قصد افادته لاغيه ثم فصل ذلك المجمل بقوله **فان كان المخاطب خالي الذهن** بعض تفصيل له مزيد اختصاص باحوال الاسناد والاحتراز عن المسند اليه وذكر الى غير ذلك تحت هذا المجمل **من الحكم** اي النسبة التي بين بين والوقوع او اللاوقوع وعلى التقديرين الخلو عبارة عن عدم الادراك لا عن عدم الاتصاف كما في الخلو عن التردد ويتجه انه بلغو قوله والتردد فيه بلا بيه لان عدم ادراكهما يستلزم عدم التردد فيهما لان التردد بدون التصور محال وتقييد خلو الذهن بما يحصه بالخلو عن التصديق لا يدفع الغنا عن التردد لان التقييد غير ضروري او التصديق والخلو عن التصديق كالخلو عن التردد ولا بلغو اذكر التردد بعده لكن لا يتجه جعل غير والتردد فيه الى الحكم اذ تردد المخبر لا يكون في التصديق بل في النسبة المتصورة فهو راجع الى الوقوع او اللاوقوع المذكورين لان الحكم بمعنى ادراك الوقوع او اللاوقوع فهو من قبيل اعد لوا هو اقرب للتقوى كقول من قال بالاستحكام عار عن الاستحكام وكذا الحال في قوله **وان كان متردد افيه طالبا له** ولم يرد بالحكم الوقوع واللاوقوع حتى يستغنى عن قوله والتردد فيه ليلا يتوهم ان المراد الحكم بمعنى الايقاع فيفوت اشتراط الخلو عن التردد فهذا من قبيل ترك المبالغة في احضار اللفظ تقريبا للمقاصد وقيد المخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلثة فيه لانه انما يحسن حفظ التردد لمن يخلو ذهنه عن ذلك علما ما لمنكر والمتردد في علك فلا يحسن ان يقال له انك حفظت التردد لانه ظاهر بين



تاكيد الحفظ لا العلم به والظاهر اني انما لم يحفظك التوبيه بل قولنا حفظت التوبيه لا فادة العلم من عزل عباد خلو ذهنه عن العلم بالحفظ اذ لو اعتبر خلو ذهنه صار ثبوت علمك به مقصودا اصليا وصار ثبوت الحفظ اذ لو اعتبر من متعلقات العلم فينبغي ان يعبر عنه بما يفيده قصدا او صريحا تكون فايدة الجزا **استغنى المخاطب** في استفادته او المتكلم في افادته او الكلام او الحكم قال الشارح على لفظ المبني للمفعول وهو مجهول **عن مؤكدات الحكم** الاولى عن مؤكد الحكم ولما خص الشرط بالحكم قال على طبقه عن مؤكدات الحكم او بنه على ان وضع المؤكد للحكم وان استعمل للاغراض ايضا والمؤكدات ان والام الابتداء وصيغة الجملة اسمية قال الشارح اسمية الجملة فيما بينهم لهذا الحكم وتكرير الاسناد ونونا التاكيد واما الشرطية بالفتحة والكسر وحرفا التنبيه وحروف الصلة لمعنى الزوايد **وان كان المخاطب متردد افيه طالبا له حسن تقويته بمؤكد** قد سبق بعض ما يتعلق بشرح هذه العبارة فقد كد ومما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالتردد في خصوص الحكم ولا يعتبر التردد اجمالا بان يكون سواله مجملا لو فصل وقع الجواب من تفاصيله كما في قولك كيف زيد فانه مجمل تفصيله اهو اسود او ابيض او صحيح او سقيم لكن لا يوجد تردده في خصوص الصحة مثلا فلا يقال في الجواب انه صحيح بل صحيح بلا تاكيد والمراد لحسن تقويته انه لو ترك المتكلم لا يكون الا في ترك الاولى ولا يخطئه وربما يراد ان التاكيد للمتكلم واجب وترك رجع السايل انه ضاحطا وما ذكرنا اندفع توهم انه يلزم من هذا الكلام ان لا يحسن جواب كيف زيد صحيح وان لا يتم قولهم ان الجواب عن سوال السبب الخاص يقتضي التاكيد دون السوال عن السبب المطلق لكنه ثباني ما قال الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال اكثر مواقع ان محكم الاستقرا هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسايل ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يودي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وهذا مما لا قايل به فانه يفيد ان لا يكون التاكيد للسايل مطلقا بل مقيدا بالظن المذكور وان يكون التاكيد واجبا في جواب السايل كما يقتضيه قوله لا يستقيم وربما يجاب بان هذا حكم ان لكونه علما في بابا التوكيد ولا يجاب لانه ايضا صاف لاطلاق المؤكد وكذا ان يجاب بان هذا حكم بيان الوجوب من الشيخ وتقييد الوجوب لا ينافي اطلاق الحسن نعم اثبات الوجوب في البعض ينافي اطلاق الحسن الا انه جعل اللام هذا البعض داخلا في المنكر لان التصديق بنقيض الشيء يوجب انكاره وان كان ظنا ثم جعل التاكيد بان للظان على خلاف ما انت عليه اكثر مواقعه في معرض الانكار لان التي هي علم في باب التوكيد احق بالمنكر الجاحد بالنقيض الا ان يكون الظان اكثر من الجاحد حكم الاستقرا وكون الاستقرا معتمدا له لا يخلو عن بعد ولا يتجه على الشيخ فاورده السيد السند من ان كلام الشيخ يفيد انه يجوز انه صالح في جواب كيف زيد مع انه ينافي ما ذكره القوم من ان كيف لطلب التصور وان السوال عن السبب المطلق لا يؤكد لانه انما يفيد لو كان معنى كلامه وهذا مما لا قايل به انه لا قايل بوجوب انه صالح بل المعتبر جوازه وهو غير متعين لجواز ان يكون معناه ولا قايل بانه صالح في جواب كيف زيد وذلك لان تصور ما فهم المعترض من كلام الشيخ باب السوال

تاكيد

بامثال كيف المصدق الخاص عند التحقيق الا انه كان تحصيل ذلك التصديق بالتأكيد قالوا انها لطلب القصود
والاستعداد الموثوق به بتقيد صحة التأكيد في الجواب قال تعالى في جواب ما مي يقول انها بقرة صفرا والجمل
على ان التأكيد هنا لاظهار الرغبة لا لكونه كاملا مع السايل لخلاف الظاهر واعترض السيد السند بان ما ذكره
وجها لتقييد الاصل بان يكون للسايل ظن على خلاف ما انت بصيبه لا يتجه لانه تمكن ان تجعل الاصل وهو الاول
انه ان كان التردد في اصل المصدق الذي في الجملة الخبرية كما في قولك هذا زيد قايم هنا ك تؤكد الجملة وان
كان من تفاصيل الاطراف والقيود التي تضمنها فلا حاجه الى التأكيد اذ المخاطب بحسب الظاهر هو المقصود والجيب
بانه لم يرد بالتقييد على عدم استقامة اطلاق الاصل بل على الاستقرار وليس ببعيد لانه لو كان كذلك لقال لانه
يودي ان يستفهم عن جواب غير الظان التأكيد وهذا مما لا قايل به نعم يرد انه يودي ما ذكره من الاصل ان
لا يؤكد جواب من يقول ان زيدا ضرب وهو خلاف ظاهر كلام القوم فالضابط ما ظهر من شرح كلام المتن
ويمكن ان يقال مراد الشيخ باشتراط ان يكون للسايل ظن على خلاف الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك
بان يكون مترددا في خصوص الحكم الذي يجاب به فانه اذا تردد بين الطرفين وصار ملحوظين له فكل منهما
في معرض الريحان وقريب من حصول المصدق فكل ما يجيب به سواله فهو على خلاف ما هو مظنونه بالقوة
القريبه وح يوافق ما ذكره كلام المص **وان كان** المخاطب **منكرا** للحكم حاكما بخلافه فالمنكر اسم
فاعل وجعله اسم مفعول منكر وان كان له وجه صحة **وجب توكيده** اي الحكم **بحسب الانكار**
اي بقدر الانكار اي زايدا على قدر ما للسايل بالغا ما بلغ على حذف الانكار قلة فايدة بان احدهما اشتراط
ان يكون زايد على قدر تاكيد المتردد وثانيهما انه متفاوت وتنحسب لمقامات وان اقتصر الشرح على بيان الفايدة
والثانيه يرشد الى ما ذكرنا جواب ابي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي حين ساله قايلا اني
اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قايم ثم يقولون ان عبد الله قايم ثم يقولون ان عبد الله لقايم
والمعنى واحد وذلك ان قايل المعاني مختلفة فقولهم عبد الله قايم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قايم
جواب عن سوال سايل وقولهم ان عبد الله لقايم جواب عن انكار منكر لقيامه هذا وما ذكره المص في قوله تعالى
ثم انكم يوم القيمة تبعثون من انه اكد اثبات البعث تاكيدا واحدا وان كان مما ينكر لانه لما كانت او لته ظاهرة
كان جديرا ان لا يكون منكرا بل غايته ان يتردد فيه فمرلا المخاطبون منزله المتردد بين شيه تنبيها على ظهور
ادلته وسيزيد ذلك بالتامل اجوبة رسل عليهم الصلاة والسلام وبهذا عرفت ان في بيان مقامات
الاخبار دفعا عن كلام العرب طعن الطاعن بل اجراء الظاهر المجرى على الكلام المجرد فان قوله وقد يخرج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يكاد يعود ويقول نجد في مقام الاخبار من غير الجواب ورد الانكار عبد الله
قايم وفي مقام رد الانكار عبد الله قايم كان عبد الله لقايم وفي جواب السايل عبد الله قايم فان قلت كيف
صح اشتراط كون التاكيد على قدر الانكار وكيف يزود به الانكار لو لم يكن زايدا على قدره قلت اذا تعارض

التاكيد

والانكار تساقطا فبقي اصل الخبر مفيدا **كما قال الله تعالى** استشهاد على وجوب التاكيد على حذف الانكار
ازيد من التردد وعلى تفاوت مقامات الانكار في طلب التاكيد **حكايه عن رسل عيسى عليهم** بوزن رقعة اسم
الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمهملة وتحيي وشعون وهو الثالث الذي عزز بابه بعد تكذيبهما وما في الشرح
انهم شمعون فتحيي والثالث هو بولس وحبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح وبنبه عليه في حاشية التلخيص
**اذ كذبوا** لا يصح تعلقه بالحكايه ولا بالمقدر بحكايه والمقدر بحكايه عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا والمراد
اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذا المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل
قوله تعالى اذا رسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بالثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ولحمل الكلام وجه اخر
للشارح المحقق وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلثة لاتحاد المرسل والمرسل به بمعنى ان محتواه اتكذبوا
انهما لا يصلحان ان يكونا مرسلين من هذا العظيم فهذا العظيم في هذا العظيم وهو بعينه جار في الثالث وللفاضل المحشي
وجه اخر وهو ان في المرة الاولى والثانية متعلقان اما بقال او بالحكايه لا يكذبوا فلا يلزم تكذيب المرسل في
المرة الاولى ولا ياتي كذب المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه ما توهمه انه لا يكون المحكي عنه رسل عيسى بل رسول
لان القول للمرسل بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلثة ممتدا من وقت تكذيب الاثنين تكذيب
الثلثة لا يحتاج في توجيهنا الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلثة وتوجيه الشارح وان
استغنى عنه لكن احتاج الوجهان تكذيب الاثنين وتكذيبا للثلثة قبل اخبارهم فلكل وجهه هو مولها والفاضل
المحشي اجاب عن اشكالنا بما لا يكشف الا عن اهماله فلنكشف بحكايه سواله وكشف حاله **في المرة الاولى** متعلق بما
وقت في المرة الاولى او الثانيه **انا اليكم مرسلون** مقول قالوا وقولهم على اختلاف القولين اكد للمنكرية
اول مرتبه الانكار بان وخلو الجملة عن الدلالة على الزمان مع ان الظاهر فيها اليكم ارسلنا او خلو الجملة عنها و
العدول عنها يشعر بدعوى الاستمرار الدال على المبالغة في تحقق مضمون الجملة لان التاكيد لمنكر فوق تاكيد
المتردد كما ارشدت وهذا مزيد ارشاد وعدت فلا تغفل ولعل مراد الشارح بقوله موكدا باسمية الجملة والا
فاسمية الجملة من ضرورات تحلها ايراد كلمة ان فيخفى دلالتها على التاكيد **وفي المرة الثانيه انا اليكم**
**لمرسلون** يعني لما ظهر زيادة انكارهم اكد على قدر ما ظهر من مراتب انكارهم لانهم لم يقتصروا في
المرة الثانية على اصل الانكار بل بالغوا فيه حيث قالوا ان انتم الا بشر مثلنا فتوهموا بتوهم باثبات البشر بحيث
اعتقدوا ان الرسول لا يكون بشرا فاظهروا به انكارهم ثم زاد وا في النفي بقولهم وما انزل الرحمن من شيء ثم بقولهم
ان انتم الا تكذبون فلاجرم اكد الحكم معهم ثلث تاكيدات وفيه بحث لانا ما نقرر ان الانكار يستدعي زيادة
تاكيد على التردد فلا بد له من تاكيدين وللزيادة مرتين لا بد من تاكيد بواحد بين حتى يكون التاكيد بحسب
الانكار وقد وقع في الايه اربع تاكيدات الا ان الكلام مع صاحب المفتاح والمص في انهما كيف تركا في الاستشهاد
بكون التاكيد على قدر الانكار في الايه على وجود التاكيد بحسب الانكار التاكيد بالقسم وهو بين يعلم انه

لم

جعله المحتوي جاريا مجرى القسم في تاكيد الحكم ولا ينفع في دفع ما ذكرنا ما كتب الشارح في حاشيته شرحه بيانا لنكته عدم القسم من جمله المؤكدات من ان الكلام في المؤكدات المتصله بالحكم والقسم جمله براسه هذا وقد استصعب نفي رسالتهم باثبات بشريتهم اذ البشريه تنافي الرساله من الله لا الرساله من عند عيسى والرسل كانوا يدعون الرساله من عنده لا من عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون من عند عيسى عليه السلام واجاب الشارح المحقق عنه بما استفاده من عبارة الكشاف حيث قال فدعاهما اي رسولي عيسى الملك اي ملكا نظاكيه فقال من ارسلكما قالا الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك فقال صفاه واوجزا فانه ما يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد من انكار الرسل عوهم على وجه تلقوهم اصحاب وحي ورسلا من الله بنا على ان الرساله من رسول الله رساله من الله هذا يقتضي وجوب انقياد ما يبلغ و التصديق له واشار بقوله وكان الى رجحان هذا التوجيه والى ان له توجيها اخر الا ان السيد السند ضعف هذا التوجيه واستبعده جدا لان الرسل انما ارسلوا الى اصحاب القريه ليدعوهم الى عيسى عليه الصلاه والسلام والتصديق بنبوته والانقياد لدينه فاريهم ايام انهم اصحاب وحي رسوله من الله بلا واسطه رسوله مستبعد جدا فلا يليق ان يوجه به فضلا عن ان يكون توجيها بل الظاهر ان مرادهم انا اليكم مرسلون من عيسى بامر الله وان تكذيبهم اياهم في كونهم مرسلين من ذلك والرسول وان الخطاب في قوله ان يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغايب فيكون نفي الرساله عنهم تغليبا له عليهم كانهم احضروا عيسى عليه الصلاه والسلام وخاطبوه بنفي رسالته من الله مبالغه في انكارها ونظيره لكن في الاشتمال على التغليبين ان يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى اهل بلد فيقولوا في ردهم ان حكمكم لا يجري علينا اذ نحن على بدكم هذا ونحن نقول اولا ان استبعاده لتوجيهه المتاخر ليس بذاك لجواز ان يقول حكم الله في حقكم ان يصدقوا عيسى في جميع ما اجابه فان فيه دعوتهم اياهم الى عيسى على وجه يوهم انهم اصحاب وحي وثانيا انه يحتمل ان يكون المقصد بالنفي ان انتم الا بشر مثلنا مع دخول عيسى عليه الصلاه والسلام في الخطاب نفي امكان رسالتهم عن الله فيدخل عيسى في نفي الامكان وثبت نفي رسالته على اي وجه فلا يكون في الكلام الا تغليب واحد والاظهر ان المراد بقوله انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسل احكامنا وبوحيه جدا قولهم وما انزل الرحمن من شيء فانه ظاهر في نفي كون الاحكام مرسله **وسيتي الضرب الاول** اي الكلام الملقى مع الخالي سواء نزل منزله المتردد او المنكر اولا **ابتدائيا** فقوله تعالى انهم مرسلون ابتدائي وانما سمي به لانه ابتدا الكلام من غير سبق طلب او انكار كذا نقل عن الهم وتبعه السيد السند في شرح المفتاح و الاظهر لانه احدثت صورة نسبه في المخاطب من غير سبق خطور ما في نفسه ولا يبعد ان يقال لانه اصل الكلام والطلبي او الانكاري يحصل بزيادة لانه يشكل بقوله انهم مرسلون فانه ابتدائي وبقوله لا ريب فيه فانه طلبي وتمكن توجيه ما سلم وقيل لانه مبني على ما اصل المخاطبان يكون عليه ولذا يعتبر خاليا عالما لم يشهد شاهد على




خلاف **والثاني طلبيا والثالث انكاريا** ولو قال والخلو والطلب والانكار ظاهر الحال والوجوه التي تبتغيها مقتضى الظاهر لكان قوله **واخراج الكلام عليها** اي على مقتضاها **اخراجا على مقتضى الظاهر** اي مقتضى ظاهر الحال في غايه الظهور وفي المفتاح واخراج الكلام في هذه الاحوال يريد الخلو والطلب والانكار على الوجوه المذكوره يريد الخلو عن التاكيد والتاكيد وزياده اخراج مقتضى الظاهر هذا ومقتضى الظاهر و مقتضى خلاف كلاهما مقتضى الحال كان ظاهر الحال وباطنه كلاهما حال فمقتضى الظاهر اخص من مقتضى الحال الا ان تتميمه هنا ذكر بالتركيب الاصافي فيه الاخصيه مع ما حكم به صريح العقل فلا يقبل وان جعله الشارح المحقق مستندا بانك اذا جعلت المنكر كغير المنكر واكدت الكلام عملا بمقتضى الظاهر تحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الحال لان الحال يقتضي ترك التاكيد مع ان السند مدفوع بان الحال هو الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص فالانكار مع تنزيله منزلة لا لبس حالا فليس التاكيد مقتضى الظاهر ولا مقتضى الحال ولو نازعت زاعما ان الحال ما يدعو الى ذلك في الجمله غير معتد بحالك لدعوة وجارتيا معك فنقول ليس التاكيد بعد مقتضى الحال لان التنزيل مانع عن اقتضاء وكيف لا ولو كان التاكيد مقتضى الحال لكان الكلام مطابقا لمقتضاها فكان بليغا مع انه نص جار على البلاغه لا ما ذكر الشارح من بانا لانا نمنع انه ليس شيء وفق مقتضى الحال الا ان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا في ضمن انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف باعتبار الاعتبار وعدم الاباء لتاكيد وتركه لان وضع السند غير مسموع على انك سمعت ما يدل على انه ليس مقتضى الحال وكون التاكيد في الصوره المذكوره مقتضى الحال لا يتوقف على الاتيان به حتى يضر سلبا لمعنى عن الاتيان به احسن التامل فان هذا من مراقي التعقل **وكثيرا ما** اي اخراجا او زمانا كثيرا غايرت في الكثره او **يخرج الكلام على خلافه** حال كونه كثيرا كذلك ولم يقل حيث وسم قسم المخرج على خلاف بالقله حيث قال وقد ينزل العالم بها منزلة الجاهل و المخرج على خلاف خلافها قال الشارح المحقق يعني ان وقوعه في الكلام كثيرا في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا وكانه استبعد كون مواقع مقتضى الظاهر اقل من خلافه فعدل في شرح العباره عن مقتضى الظاهر ونحن نقول مقتضى الظاهر اعم من تلك الاقسام الكلام مع الخالي والمتردد والمنكر واقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعه الكلام مع العالم ثلثه لتنزيله منزلة الخالي او المتردد او المنكر والكلام مع الخالي المنزل منزله المتردد او المنكر لان الخطاب بناء في التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر منزله اخرين والكلام مع السايل المنزل منزلتهما وكثره اقسام الشيء يقضي بكثرته على ان الظاهر ان المراد انه في مقام وجد وجه التنزيل بحيث الوجهان والتنزيل اكثر من الجري على مقتضى الظاهر لان البليغ اصيل به لدقه لكن ذلك يستدعي وصف التنزيل منزلة العالم بالكثره **بجعل غير السايل** تفصيل لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو متناول جعل العالم والخالي والمنكر كالسايل الا انه ينزل العالم منزلة السايل بعد تجهيله فينزل منزلة الجاهل وقد حوله في قوله وقد ينزل العالم بها منزلة

لجاهل لا يخفى عن ادخاله في هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل لتنزيله منزلة الخالي مقام و لتنزيله
منزلة السايل مقام و لتنزيله منزلة المنكر مقام و قوله اذا قدم اليه ما يلوح له بالخبر اي ما يدعوا
لمخاطب الى الخبر و تجعله متوجها اليه متاملا فيه في معتدمه جار الله لوح للكلب بالرغيف خواند سگ را بسوى نان
وان شرح الشارح المحقق بالاشارة اي ما يشير للمخاطب الى الخبر و ما ذكرنا اظهر مشترك بين الثلثة لان تقديم الملوح
يستدعي جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السايل و تقديم الملوح ربما لوثيرة المنكر فيجعله مترددا
فقول السيد السند ان المراد بغير السايل الخالي لان تقدير الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالي و اما تنزيل
العالم منزلة السايل فراجع الى تحقيله بوجه ما و قد اخذ فيه و تنزيل المنكر منزلة السايل داخل في قوله و المنكر
كغير المنكر فتبه ايجاز لا يخفى على متنكك و لما كان تقدير الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد و ان
يكون موجبا للتردد احتاج الى تقييده بقوله فيستشرف له استشراف المتردد الطالب اي بالقوة القريبة
من الفعل الا ان يصير متردد ا بالعقل و الا لكان الكلام معه موكدا على مقتضى الظ و الا ستشراف ان تنظر الى
الشيء كالمستظل من الشمس ببسط كفك فوق حاجبك و هو مع هذا نفسه بقال استشرف الشيء لحق الجباه فيستشرفه
الا انه يقتضي كلامه لام التقوية الفعل التي في عبارة المفتاح بعد اختصاره لان عبارته هكذا فيتركه مستشرفا له
فلما وضع فيستشرف مكان فيتركه مستشرفا عقل من ان لام التقوية لا يدخل معمول الفعل متاخرا كما يدخل معمول
شبه الفعل فتى في كلامه و صار مختلا و لولا ان الاختلال بحسب العبارة اهون منه بحسب المعنى لجعلت
ضميره للملوح لا للخبر اي فيستشرف لاجل الملوح الخبر و ينبغي ان يعلم ان التنزيل منزلة السايل لا يستدعي ان
الملوح به يستدعي ان يكون معه ما يجعله في عرض التردد كما يكون الخبر مستبعدا و كون المخبر متهما بالسهو او الكذب
و كانه خص تقديم الملوح بالذكر لكثرته و وقوعه نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا ترغبني بالوح في شان
قومك و استدفاع العذاب عنهم بشفاعتك هذا و كان هذا النبي لما علم منه تعالى بعلمه القديم انه سيعود
لنجاة ابنه و يحتمل و الله اعلم النبي عن مخاطبته فانهم قد حكم عليهم بالاغراق و بالجملة هذا الكلام يشير
الى توجه العذاب اليهم فيكاد النفس بلتفاته و يتردد و يبعد الجزم به ايضا يحتمل ان يتردد في انه الاغراق
لانه واحد من جنس العذاب سيما و قد سبق و اصنع الفلك فلذلك قال انهم مغرقون هو موكدا و الكفي
الم في تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا و لم يذكر و اصنع الفلك ~~فلذلك~~ مع انه الذي يدور
عليه الانتقال الى الاغراق اشارة الى ان قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفي في التنزيل منزلة السايل
لانه يكفي الاشارة الى جنس الخبر و لا يجب الاشارة الى خصوصية الخبر فافهم مرام كلام الشارح حيث قال هذا الكلام
يلوح بالجزم ما سبق من قوله و اصنع الفلك باعيننا انه قصر حيث اقتصر على قوله ولا تخاطبني لان قوله و اصنع
الفلك من تتمته مما لا يلتفت اليه و جعل صاحب المفتاح قد تعالى و ما ابرى نفسي ان النفس لامارة بالسوء منه
و اشارا الى الفرق بينهما و كان وجه الاشارة ان فيه تاكيدين احدهما لتنزيله منزلة الحكم المط لتقديم الملوح





وتانيها لان الحكم مما يقبل الوهم على انكار لكان تراه يوسف وظهوره فقد اجتمع فيه التنزيلان اولا ان مس
النفس مما يتردد فيه السامع وكذا كونها امارة فيه على ما يفيده صيغة المبالغة وكون الحكم مما لا يقبله الوهم
على تقدير كون النفس نفس يوسف فقط او عاما وكون الاستثنا منقطعا اي لكن رحمة ربي هي التي صرف عن الاشا
او ظرفا ظاهرا و اما على تقدير كون المستثنى متصلا غير ظرف بمعنى الا البعض الذي يرحم ربي فيه خفيا و لا يدفعه
ما ذكره السيد السند في حواشي شرح مختصر على المفتاح من ان لا يقبله الوهم قبل الاستثنا فتاكيد للحكم لدفع هذا
الانكار بل هو معجب لان الحكم قبل الاستثنا معجبان يتاكد تكليف بوكد لدفع الانكار على انه لا حكم قبل الاستثنا
فضلا عن ان يوكد و غاية ما يمكن ان يقال في توجيهه ان افاد الوهم لانكار الحكم قبل الاستثنا بجعل المخاطب
منكرا لما تقوله المخاطب منكر معرضا عن قوله فالتاكيد كلامه لما قبل الاستثنا لدفع انكار تعلق به اجمالا
و مما يجب التنبيه عليه انه قال صاحب المفتاح انه ينزل من لا يكون سايلا منزلة السايل فيجيء الجملة مصدرة
بان و قال السيد السند تاكيد هذا النوع في الاستعمال بان دون غيرها و كان الشرفية كون هذه الكلمة علما
للتاكيد و قال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات يعني بعد الاوامر و النواهي و الاحكام لتصحيح الكلام
السابق و الاحتجاج له و بيان وجه الفايدة و يغني عنا الفا و قال السيد السند في شرح المفتاح و زيف
بان هذا لجعل ان منزلة ان للغفلة عن ان لا يفيد السببية بنفسها بل بحذف اللام معها و لم يقل و تجعل
السايل كغير السايل على طبق قوله و تجعل المنكر كغير المنكر لان حكم السايل متعين بخلاف حكم غير السايل فانه
يحتمل فيه تفصيل و كذلك قوله وتجعل غير المنكر كالمنكر اوضح من قوله و تجعل المنكر كغير المنكر فلذا
قدمه و لكن بقي من تفصيل جعل السايل كالخالي اذا كان معه ما ان تامله ارتدع عن الترديد فكانه اعتمد على
سهولة معرفته بالمقايسة و نحن سنجعله داخلا تحت قوله و هكذا اعتبارات النفي فترقب فانه من فوايدنا
التريفيه و غير المنكر اعم من السايل و العالم و الخالي فكلام تجعل كالمنكر اذا لاح اي بدا عليه شيء من امارات
الانكار و ما يرى فيه في ظنه و كذا اذا كان الحكم بعيدا عن القبول فالتقييد تقييد لما هو اكثر كقوله اي قول
مجدل بن نضلة و هو بالغين من اعمام النبي صلى الله عليه وسلم و اما مجدل الشاعر بالتحريك فهو عبد مازن جاسفيني
هو اسم رجل فان كان هو المخاطب كما يستدعيه الخر البيت فيه التفات من الخطاب الى الغيبة على طريقة السكاكي
و في قوله ان بني عمك التفات محقق و ان كان المخاطب غيره فلا التفات بل المعتبر تقدير القول اي قلت له ان
بني عمك فيهم رماح عارضا اي واضعا على عرضه رمحه من عرض السيف على الخد و هذا من طرق
اظهار الشجاعة و عدم المبالاة بالخصوم و لو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن بعد عمل المنكرين المعتقدين انهم
ليسوا ارباب سلاح و لا يخفى ان قوله ان بني عمك فيهم رماحا نعني ان فيهم رماحا يعمل كو محك
او فوقه و انهم اشجع منك وح لا يظهر ان يكون من جعل المنكر كغير المنكر بل لا بعد ان ينكر وجوه مثله فيهم فيحتمل
ان يكون تهكما معه اي هو ممن لو علم ان فيهم رماحا لا يجعل الرمح من خوفهم و المنكر كغير المنكر اذا كان معه المنكر

هذا تقرب الكلام على تقدير ان الاستثنا منقطع اي لكن رحمة ربي هي التي صرفت عن الاشا
واحد و فوقه فانهم اشجع منك وح لا يظهر ان يكون من جعل المنكر كغير المنكر بل لا بعد ان ينكر وجوه مثله فيهم فيحتمل
ان يكون تهكما معه اي هو ممن لو علم ان فيهم رماحا لا يجعل الرمح من خوفهم و المنكر كغير المنكر اذا كان معه المنكر

اولا من احدث الذرائع ام من فتح مفتاح

بدل
دفاين

ما ان تامله اي تامل فيه لان التامل التطويح الامر ارتتبع عن انكاره بان ينتقل الى مرتبه التردد او خالي الذهن
ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له ولو بالقوة القريبه من الفعل اذ يكفي في التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما
بالفعل وههنا بحث شريف نرجو ان يكون من خرايد العثور لاسيما بعد حسبان العيوب وهو ان الكلام هل هو من قبيل
تنزيل المنكر منزلة غيره او من قبيل ما معه من قبيل المؤكد في ازاله الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان
الكلام مع المنكر لا بد له من تنزيل انكاره تاكيد اكان او غيره واعلم ان الط وقد يجعل المنكر كغيره ولا يظهر وجه
لجعل الظاهر موضع المضمر نحو لا ريب فيه ظاهره انه مثال لما حذف فيه حتى يكون من قبيل ما مع المنكر ترك
فيه التاكيد بجعله كغير المنكر وفيه ان الانكار حق لوجود كثير من المرتابين فكيف يكون حقه التاكيد لرد الانكار
وان لا ينفي الجنس في النفي منزلة ان في الاثبات صح به ايمة النحو فيكون فيه التاكيد فالحق ان يعدل عن الظ
ويقال انه مثال لمجرد جعل المنكر كغير المنكر لا لجعل المنكر كغيره فانه تعالى اراد رد انكار المنكرين بالتفهم
في الانكار انه من عند الله فقال لا ريب فيه تنبيها على ان الكارهم بلا انكار وانما غاية امرهم فيه الريب فاتى
بنفي الريب في مقام نفي الانكار وقد نبه في الايضاح على انه لم يقصد التمثيل لخصوص ما فيه حيث قال وعليه قوله
تعالى في حق القران لا ريب فيه وانما مثل به تنبيها على ان جعل وجود الانكار كعدمه من المقاصد التي زماقصد
بحاق اللفظ فيتضح صحة قصده من كيفيات التراكيب وجعله من المستتبعات كما لا يخفى ولكن يحتمل قوله وهكذا
اعتبارات النفي بحاله حكذا باقي اعتبارات النفي جعله مقصودا بالعباره وهذا تقرير بديع لا يخفى حقه على من
له قدر رفيع وان غفل عنه الناظرون وللشارح المحقق هنا مسلك اخر سلكه السالكون ولا علينا ان نذكره وما
ادى اليه النظر فيه وهو انه استشكل كونه مثالا لما عرفته لوجهين احدهما انه لا يصح نفي الريب فضلا عن ان يجب
توكيده كما سمعت وثانيهما ان لا ريب فيه تاكيد لذلك الكتاب كما سيجيء في بحث الفصل فتاويلنا كيد الحكم ورد الانكا
فلا يقتضي التاكيد حتى يكون ترك التاكيد خلاف مقتضى الظاهر واوجب لذلك العدول عن جعله مثالا الى
جعله نظيرا لما حذف فيه في انه جعل فيه وجود الشي وهو الريب منزلة عدمه واجاب عن الاول بان مبنى التمثيل
ليس جعل وجود الانكار كعدمه بل توجيه الكشاف وهو انه نفي الريب بالكليه عباره عن نفي كونه محلا للريب
وانما وقع الريب لعدم التامل والتنظير فيه كما هو حقه وهذا حكم صحيح يتاتى كثير من الاشقياء حقه التاكيد
لازالة انكارهم الا انه جعل انكارهم لهذا الحكم بلا انكار فلا داعي لترك التاكيد وعن الثاني بان ما سيجيء ان منزلة
التاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي لا يدفع الا التردد ودفع النحو ولا يتاكد الحكم بحيث يزول به انكار المنكر وا
هو شان التاكيد اللفظي اعني تكريرا للفظ الاول وما هو منزلته ولا يخفى على الهم فيتحد لو كان الامر كما ذكر
الشيخ انه منزلة ان يقول ذلك الكتاب ذلك الكتاب بقيده مرة ثانية هذا ولا يخفى انه لا يندفع بما ذكرم ما
اشتهاه من تاكيد لا للنفي مع زياده انه اذا كان نفي الجنس كناية عن نفي كونه محلا للريب كان في النفي مزيد
تاكيد ومبالغة يفيده سلوك طريق الكناية وانه مع كون المقصد تنزيل وجود الريب منزلة عدمه لا يجب ان يكون



نظيرا ولا مثلا لما نحن فيه فان كون وجود الريب بمنزلة العدم يكون كثير من الاشقياء فيحتاج لتوكيد ونزله تنزيل المنكر
منزلة غيره وان التاكيد اللفظي ايضا يكون لدفع النحو فيجوز ان يكون مراد الشيخ ان قوله لا ريب فيه بمنزلة
التكرير في دفع توهم النحو لا في تكرير وتقويته فوافقه كلامه لكلامهم وهكذا اعتبارات النفي لما لم يكن في البيان
السابق ما يوجب تخصيصه بالاثبات بل كان يستوي النسبه بالاثبات والنفي اتجه ان قوله هذا تطويل فلا اشاره
الى دفعه قال الشارح المحقق ولما كانت الامثلة المذكوره للاعتبارات السابقه من قبيل الاثبات سوى
قوله لا ريب فيه اشاره الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص وقال السيد السند ان هذا القول يقتضي ان يكون
لا ريب فيه منظورا حتى يكون لتوهم التخصيص مسكا واضحا ملا والاظهر ان هكذا اشاره الى امثله الاثبات
يعني كامثله الاثبات امثله النفي ممن احاط خبرا بما سبق يحكم عليه باستخراج امثله النفي وهذا اوفق بعباره الايضاح
حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفي كقولك ليس زيدا ومان يد منطلقا
او منطلق وما ينطلق اوما ان ينطلق زيدا وما كان زيد منطلق اوما كان زيد لينطلق ولا ينطلق ريد ولن
ينطلق زيد والله ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد هذا وكيف لا وقوله هذا كله اعتبارات الاثبات رضي كون
السابق مخصصا بالاثبات فكيف يصح جعل قوله وهكذا اعتبارات النفي لدفع توهم التخصيص ولعباره الكتاب
احتمال في نفسه جديد بان يقطع لاجل النظر عن رعايه مطابقته لباقي الايضاح والمفتاح في هذا المقام وهو
ان باقي اعتبارات النفي مع وجود الشي مثل ما مر فان كلا منها نفي لما تحقق وجوده فيندفع به تنزيل السابق
منزلة الخالي كما اشرنا اليه وغير ذلك مثل لا ريب فيه على وجه ومثل وما رميت اذ رميت واعلم ان قال صاحب
المفتاح اما خراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى علم البيان اللفظ المراد به لا غير ما وضع له من غير تزيينه ما فعد عن
اراده والتصريح اللفظ المراد به ما وضع له ولم يكن المعاني المستتبعة للتراكيب مما وضع لها اللفظ وكان اعتبارات
الكنايه والتصريح او تجويز مبني على التشبيه واشتبه مقصوده اعرض عنه المهم بالكليه وما قال السيد السند
ان المعاني المستتبعه في عرف البلغا هي المعاني الاصليه رده انه لو كان كذلك لكان زيد قايم بلا تاكيد مرادا فا
لقولنا انتفاخالي الذهن عن قيام زيد مما لا فايدة ولا مزية لهذا الكلام ليركن لزيد قايم اراد السابق في دلالا
عقليه وانتقالات غير وضعية يكشف عن مزيد ذكا وفطنه ولا منقبه في الانتقالات المبنيه على الاوضاع
اذ يستوي فيه الخواص والعوام وايضا لا بد في الكنايه من صحة اراده المعنى الحقيقي واذا القى الخالي عن التاكيد
الى المنكر لا يصح ان يراد به انه خالي الذهن وما قال الشارح المحقق والسيد السند انه يصح الاراده للانتقا
الى ملزومه الاذعاني وهو ما معه تنزيل الانكار لو تامل على ما ذهب اليه السيد وتنزيله منزله الخالي على
ما ذهب اليه الشارح فضعيف انه لو اكتفي في الكنايه بصحة الاراده للانتقال وان امتنع المعنى الحقيقي لوجد تميز المجاز
عن الحقيقه اذ لا مجال للاوهام ارادة المعنى الحقيقي فيه للانتقال فالتحقيق ان صحة اراده المعنى الحقيقي للانتقال
انه يصدق المعنى الحقيقي ويتحقق في المقام مثلا جبان الكلب يراد معناه الحقيقي لانه كما انه مضيافي جبان

معا الفرق بين الكنايه والمجاز
مما وقع الهم والمفتاح وواضح
فلا ترد عليه هذا

الكلب حتى لو لم يكن جبان الكلب لا يصح ارادته للانتقال الى الضيف بل تعين المجاز وظاهر كلام الشارح ان الكناية
نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر فانه يلزم تنزيل المخاطب منزلة غيره فاريد بالملزوم ما هو الملزوم كما هو مقتضى
الكناية ورده المحقق بان الكناية تبقى اراده الملزوم باللفظ الدال على اللازم لا بنفس اللازم فلا يتحقق الكناية
الا على سبيل التشبيه وعباره المفتاح واضحة في ارادة الكناية الاصطلاحيه ولا يخفى انه مشترك بين كلام الشارح
وكلامنا على ما حققناه لك فالظاهر في الرد على الشارح ان يقال اذا كان الكناية نفس الاخراج على خلاف مقتضى
الظاهر كان التعريف ايضا نفس الاخراج على مقتضى الظاهر وليس للاخراج على مقتضى الظاهر معنى يكون مرتجا فيه واراده
التنزيل باريد الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لانه اريد به من هو توسط شيء فهو منزلة اراده
الموضوع له من اللفظ ولا يبعد في المشابهة بالكنايه من ان يكون الانتقال من الاراده الى امر يتوسل به
الى الانتقال الى التنزيل فلا يحسن اطلاق الكنايه لطرو التشبيه ايضا ولعل مراد المفتاح ان اخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان تسمى بالكنايه لا باخراج خلاف مقتضى الظاهر واراد باخراج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر استعماله في غير ما وضع له من ملزوم المعنى لا هذا الاخراج بعينه وكذلك اراده باخراج
الكلام على مقتضى الظاهر المسمى بالتصريح في علم البيان استعمال اللفظ فيما وضع له على ما هو وظيفة البيان
لا هذا الاخراج بعينه وغرضه ان كلا من هذين الامرين نظير في علم البيان مسمى باسم اخر قال الشارح المحقق
وههنا بحث لابد من التنبيه عليه وهو انه لا يخفى ان في تاكيد الحكم نفيا لشك اورد الانكار ولا يجب في كل كلام
مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد هذا كلامه واراد بنفي وجوب
كونه لرد انكار محقق او مقدر ما يشمل رد الانكار والتردد وهو ظاهر واراد بقوله وكذا المجرد انه لا يجب
ان يكون التجريد لخلو الذهن حقيقة او تقديرا بل يكون لغرض لكان يكون لانه لا يروج من المتكلم على لفظ
التاكيد ولا يقبل منه وبين عدم انحصار فايدة التاكيد فيما ذكر اولا ما نقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله
من انه قد يدخل للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كتوكد للشيء وهو نسي وسمع
من المخاطب انكار من الامر ما ترى واحسنت فلانا ثم انه تعلل حزني ما ترى وعليه قوله وتعالى رب
اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبوني ومن خصائصها ان لضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصلح
بدونها نحو انه من يتق ويصبر وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكره لان تصلح
مبتدا كقولك ان شواء ونشوة وخبب لنازل الماتون من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون
وان كانت النكره موصوفة نحو ان احسن كقولك ان درهما يلفني شملي بعد لرفان لهم بالاحسان ومنها
حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان ربدا وان عمرا فان استقمت ان لم تحسن الحذف او لم يجز انتهى كلام
الشيخ وفيما نقله من الشيخ ابحاث الاول ان جميع ما ذكره من تاكيد الكلام في هذه المواقع محتمل ان يكون
من فروع كونه رد الانكار او تردد اما في صورة التاكيد فيما كان ظن المتكلم في الكاين او لا يكون فلانه وقع

بالاستبعاد فكان الحكم في نفسه مظنه الانكار والتردد فينزل المخاطب به منزله احدهما توبيخا على وقوعه
او توخيا او حسرا الى غير ذلك وما في اصلاحه ضمير الشان او تحسينه فلان ايراد ضمير الشان لتاكيد الحكم
وتقريره في النفس بالابهام اولا ثم التفسير كما ستعرف فالزم معه ما هو علم في التاكيد والتقرير تنبيها
مر واول الامر على ان المقام مقام التحقيق والتقرير وبذلك لا يخرج عن ان يكون المقصد نفي الشك اورد
الانكار واما في صوره تهيئه النكره لكونها مبتدا وتخصيص وقوعها مبتدا فلان ذلك لا لان التاكيد مع المنكر
او المتردد وعدم صحة وقوع النكره مبتدا انما هو في موقع لا يفيد الاخبار عن النكره الصرفه لقلة الفايده
لعدم تعينه فاذا كان المخاطب بالحكم على النكره منكرا له ومترددا فيه كان الكلام غاية في الافاده
واما حذف الخبر مع ان وعدم حسنه واجوازه بدونه فلان الحكم المنكر حذف فيه ما هو مناط الحكم
من المحكوم به ليتلاءم بتوحش المنكر عن سماعه ولا ينفر عنه فيتوجه اليه فاعله يقبله بعد ان تجده بالتامل
الثاني ان قوله تعالى رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبوني لا نشا التحزن والحسر وليس خبرا فيكون
خارجا عما نحن فيه من تاكيد الخبر ويمكن ان يدفع بانه لعل من الاخبار ما كان ظن المخبر فيه ان لا يكون
الى انشا التحزن والحسر لانه ادخل في ذلك على ان المقصد ان فايدة التاكيد لا تنحصر في نفي شك اورد
انكار لانه لا ينحصر في المخبر فيه فيدل عليه رب اني وضعتها انثى مع كونه انشا او فيه دلالة الثالث
ان ما ذكر في ضمير الشان يرده قول هو الله احد على ما ذهب اليه المفسرون من حمله على الشان ودفعه
الامام في نهايه الايجاز بان مراده ان ضمير الشان لا يدخل على الجمله الشرطيه بدونها ويرده تمثيل
الشيخ بقوله انه لا يفلح الكافرون المرابع ان ان ليس لتهيئه النكره لكونه مبتدا لان اسم ان ليس مبتدا
فالصواب ان يقول لتهيئه النكره لان يصلح مسندا اليه وبالجمله بنا في صحة دخول ان على النكره الصرفه
ما اشتهر فيما بين النحاه ان اسم ان ما وقع المحل لكونه مبتدا قبل دخول ان اذ النكره الصرفه لا تصلح لكونها
مبتدا مع وقوعها اسم ان وثانيا مما نقله عن الكشاف ان ترك تاكيد المنافقين قولهم امنا بخلاف
المؤمنين لانه لا يروج منهم التاكيد اولانه لا يساعد منهم على التاكيد لعدم نشاطهم في هذا
الخبر وعدم صدق رغبتهم بخلاف قولهم انا معكم في مخاطبة اخوانهم اذ هم فيه على صدق رغبة ووفور
نشاط وهو ايضا عنهم متقبل منهم فكان مظنه للتحقيق وفيه انه يحتمل ان يكون التاكيد لصدق الرغبه لتنزيل
المخاطب منزلة المنكر في ان المتكلم في مقام الاخبار له كالمخبر مع المنكر في كمال الاهتمام بتقرير الخبر في
ذهنه وعدم التاكيد لعدم صدق الرغبة لتنزيل المنكر منزلة الخالي في انه ليس له من يد اهتمام في الاخبار
له كما انه ليس له من يد اهتمام في الاخبار للخالي الا ان عدم الاهتمام ههنا لعدم كون التقرير في ذهن السامع
مطلوبا وفي الخالي لعدم حاجته الى مزيد الاهتمام بايصال الخبر وثالثا انما استحجر من موارد الاستهتار
حيث قال وقد يؤكد الحكم بنا على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل

وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله فاذا اردت ان تنبه المخاطب على ان المتكلم كاذب في ادعائه هذا
الخبر موافق اعتقاده يوكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين
لكاذبون واما قوله والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الانهام
قالا فالمخاطب عالم به ويلازمه هذا ولا يخفى عليك ان التاكيد للجزء الذي يتأدى به لا زمه لكون المخاطب
منكرا له داخلا في بيان المهم لا نصح بالحكم لانه الاصل ولظهور الاحكام فيه دون اللازم وتاكيدات
المسألة في قوله لكاذبون لا يحتمل ان يكون لتنزيل المخاطب منزلة المنكر لان من شان المخاطب لحرصه على ايمان
الامة ان يعتبر منزلتهم منها لغفلتهم في اعتقادهم برسالته وتاكيد والله يعلم انك لرسوله لان المخاطب مع الموهم
في عرضة الانكار فزيد منزلة المنكر ولا مما اقتضى السكاكي والمص بعد تتبع كلام الشيخ والكشاف على ما
ذكره في التاكيد وتركه والله اعلم وما فرغ من بيان احوال الاسناد ذكر بيان حقيقته العقلية والمجاز
العقلي عقيبه ليعلم ان اسناد الشيء الى شيء قد لا يراد به ظاهره فيعلم ان من خاطب الموحد بقوله ابنت
الربيع البقل لا يحتاج الى التاكيد وليس تركه التاكيد مبنيا على التنزيل اذ ما اريد به ليس مما ينكره
الموحد وليعلم ان مخاطبة من سمع عنه ابنت الربيع البقل بانبت الله البقل لا يحتج الى التاكيد لان قوله
ابنت الربيع لا يفيد انكاره انبت الله البقل والاشيار الحقيقة والمجاز العقليين كما للغويين مما يذكر في البيان
وان كان له تعلق بالمعاني باعتباراتها قد يقتضيهما الحال ورعاية هذه الحيثية لا يوجب تخصيص العقليين بالايراد
في المعاني لشمولها للكناية والمجاز اللغوي ايضاح بتصدير المبحث بتم للتراخي الرتبي لانه ليس كما بقة مقصودا
بل متطفلا وليس ايراد مما في المعاني من المهم لزعمهما من المعاني على خلاف ما ذهب اليه المفتاح كما زعم
الشارح حتى يرد عليه ما ذكره من انه لا فرق بينهما وبين اللغويين وما عرفت اندفع ايضا ان الاولى ذكرهما
في البيان لاحتياج بعض مباحثها الى معرفة المجاز اللغوي والاستعارة بالكناية ولمباحث عنهما هناك
المناسبان يسوغ في البحث لا يحتاج الى اعادة بحثهما في البيان فبحث عن مطلق الاسناد باعتبار مما لانهما
لا بهما يخصان الاسناد الخبري قال الشارح فلذا قال ثم الاسناد وذكره بالاسم الظاهر دون الضمير ليلا
يتوهم عوده الى الاسناد الخبري هذا هو الذي ذكره البيضاوي ودرس به في تفسير قوله تعالى من سورة البقرة
فاما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون حيث قال وكرر لفظ الهدى ولم يضمر
لانه اراد بالثاني اعم من الاول واورد عليه ان المتبادر من معرفة سبق ذكرها العهد وكونها عين ما سبق
وان جاز حملها على غير ما سبق فهي كالضمير بعينه في ان الظاهر ان مرجعه عين ما سبق مع جواز رجوعه الى
ما ضمنه ولا يذهب عليك ان العطف بثم ح للتراخي الرتبي لكون بحثه اشمل مما سبق وحق يقول لم يضمر
لعدم المرجح جدا او لدفع توهم رجوعه الى الكلام المذكور في قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه والمقام مقام بيان
الوهم كيف والمشهور الثابت في اصل التلخيص كون الحقيقة والمجاز العقليين كلاما على اندفع تقريرا في موضعه

وهنا



انه اذا اطرد الضمير يعني بين الابعد والاقرب ورجوعه الى الاقرب نفي انهما لاختصاص بالاسناد بل
بجريان في التعلق نحو اجريت النهر والاضافة نحو قوله تعالى شقاق بينهما على ما قيل وفي النسبة الوصفية نحو
الربيع المنبت فقصد استيفاء البحث عنها كما ذكرت يستدعي ذكر ما هو اعم من الاسناد ولا يذهب عليك المقا
تقريرها بها وسيأتي لهذا الكلام تتمة وانما قال منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي توطيه
لتقريرهما ولم يقل اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلي لان تقسيم الاسناد اليهما لا يتم اذ كل منهما اعم من الاسنا
من وجه كما عرفت فلم يرد قسمان وقال الشارح المحقق لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا
لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلي وبعض
ليس كذلك هذا وفي كونه منه ويفيد وجود قسم آخر خفاء والظاهر انه لدفع قصد توهم الانحصار
لا لافادة عدم امكان توضيح ما ذكره بان فادة منه ومنه كون كل من الامرين بعض من الاسناد بالنظر
الى بعض اخر لم يذكر ولا تكون كل منهما بعضا بالنظر الى الاخرين لتوضيحه بايراد كلمة التبعيض ويكفي في ان
يقال الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي واختلف في الحقيقة والمجاز العقليين قال العلم المسمى بالحقيقة العقلية
والمجاز العقلي على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من
دلايل الاعجاز وقد جار الله وغيره ان الاسناد وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبه
الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطته نوع تجوز بالتسمية بالعقلي فلذا اخرناه ووجه نسبة
الاسناد الى العقل لذا يستبعد ان كون الاسناد في انبت الله البقل الى ما هو له وفي انبت الربيع البقل الى
غير ما هو له مما يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق في نفس المتكلم قبل
التغيير وهو اسناد الى ما هو له او الى غير ما هو له قبل التغيير ولا يجعله التغيير شيأ منهما فالاسناد ثابت في
محله او متجاوزا اياه لعمل العقل خلاف المجاز اللغوي مثلا فان تجاوزه محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى
ولهذا يصير انبت الربيع البقل من الموحد مجازا ومن الدهري حقيقة لتفاوت عمل عقليهما لا لتفاوت الوضع عندهما
وبهذا اندفع ان انبت الربيع البقل مجازا عقليا لو لم يكن وضع الفعل للنسبة الى الفاعل مخصوص صدر عنه بل
يكون للنسبة الى مخصوص قصد المتكلم نسبته اليه والظاهر الاول نعم هذا البحث انما يتوجه على من جعل طرفي
اسناد الربيع البقل حقيقتين كما سيجيء وهي اي الحقيقة العقلية وإذا انتفاها وتذكيره لكون خبره المذكر راجعا
صرح به الشيخ ابن الحاجب في الايضاح اسناد الفعل اي نسبته سواء كانت تامة او لا يكتفي عند قوله
او معناه يعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واسم الفعل اذا اسناد
معنى الفعل لا يلزم ان يكون تاما وفيه والاولى ان يقول او ما في معناه لان معنى الفعل في الاصطلاح يقابل شبه
الفعل في الاصطلاح يقابل شبه الفعل وهو ما يفيد معنى الفعل ولا تشاركه في التركيب ولا يبعد ان يجعل التميمي ابوه
داخلا في معنى الفعل واخرد به مما ليس بحقيقة ولا مجاز نحو الحيوان جسم الحيا اي شيء هي اي الفعل او معناه

انبت

ربيع ابجر ابقل يحيص اضاف ليفيد
الاسناد معنى الفعل والقرينة

وجوزا وعاد الراجع الى المتعدد المعطوف بعضهم على بعض بعاطف هو لاحد الامرين كما يجوز مطابقته له
اي لذلك المعنى سواكان عنه كما في ضرب زيد عمرو اوله كما في انقطع الحبل وسلك الجمل فلذا لم يقل ماهو عنه
ومعنى كونه له ان حقه ان يسند اليه في مقام الاسناد سواكان المسند للنفي اوللاثبات لا ان يكون قائما به
كما في الشرح حتى تشكل بقولنا ماقام زيد لان القيام حقه ان يسند الى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ماصام
نهاري فان الصوم حقه ان يسند الى المتكلم في مقام نفيه عنه لا الى نهاره نعم حقه ان يسند الى الظهار في
مقام قصد النفي عنه وح ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من لدقايق والشارح يقتضي عنه تاره بان دخوله
في التعريف بتاويل التعريف باسناد الفعل ومعناه الى ماهو له لكان الكلام مستدا والقيام فيما قام زيد بكلي
قايما بزيد لوكان الكلام وتاره بان النفي اسناد الى ماهو له باعتبار لازمه ففي ماصام زيد لازمه افطر زيد
وفي مانام زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ماهو له اعم من الاسناد الى ماهو باعتبار نفسه او
لازمه وسمى الثاني في جوابا تحقيقيا والاول ظاهريا ولا يخفى ان كلها بمعزل عن التحقيق وخارج عن صناعة
التعريف وتمكن ان يجعل ضمير هو الى ما وضمير له الى الفعل او معناه وكون النفي للفعل او معناه لمعنى ان
حق النفي ان يسند الفعل او معناه اليه لكن جعل الفعل وما في معناه للذات اغرب من العكس والمتبادر منه
ماهو له في الواقع وح يخرج عن التعريف قول الجاهل انبت الربيع البقل فقيده بقوله عند المتكلم وصرفه
عما يتبادر منه الى ما يشمل ماهو له في الواقع والاعتقاد وماهو له في اعتقاد المتكلم فقط لكن يعد بقيدا زايدا
منه ماهو له في اعتقاد المتكلم في الواقع فيخرج به قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها مخفيا مذهبه
فقيدة ثانيا بقوله في الظاهر اي فيما يفهم من ظاهر كلامه ليصرفه عما يتبادر منه الى ما يشمل ماهو له في
اعتقاده اذ الاطلاق وعند التقييد يتغير معناه الى اعم ماهو له في الواقع وفي اعتقاده وبتقييد بقوله في
اعتقاد المتكلم فيخرج عنه ماهو له في الواقع فقط فقوله عند المتكلم مغير لمعنى ماهو له ومقيد يفهم ان يقال
انه لا خلاف ماهو له في الاعتقاد فقط ويرد ان يقال انه لا خراج ماهو له في الواقع فقط فاذكر السيد السند
ان اشاله مغير المعنى لا تقييد فمحل نظر وكذا قوله في الظاهر ولا يخفى انه لو اقتصر على قوله اسناد الفعل او معناه
الى ماهو له في الخامس التعريف وقلة المونة والتكليف للمتكلم القاصر الضعيف الا انه اراد التنبيه على انه لا يرد
الا كقولنا عند المتكلم كما في مفتاح المفتاح ولا بد من زياده قيد في الظاهر هذا وقد اشار بذكر الامثله الى انه
جمع التعريف بزيادة هذه القيود على ماهو له اقساما اربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المومن
انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الربيع البقل وما لا يطابق شيا
منهما ويعلم منه جعله ما لا يطابق الاعتقاد فقط كقول المعتزلي بطريق الاولى فاكتفى في الاشارة اليه بقوله
نحو قولك جاءني زيد وانت تعلم انه لم يجيء ولم يكتف به في الاشارة الى دخول ما يطابق
الواقع فقط لقلته وقوله انت تعلم حال عن مجيء زيد لانه مقول القول ومعترض به وتقديم المسند اليه فيه للحصر



كما اشار اليه والاوضح في الثالث ما ذكر في احتراز عما اذا كان المخاطب

للتخصيص اي انت تعلم دون المخاطب ايضا عالما بانه لم يجيء ح لم يتعين كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان
يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجيء عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجيء والثاني ان لا يكون عالما والاول لا يكون اسناد
الى ماهو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا تكون حقيقة عقلية بل ان كان بعلاقة
يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل حسب قايله الى ما يكون كما صرح به
صاحب المفتاح خلافا للثاني فان المخاطب لما لا يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجيء يفهم من ظاهر هم انه اسناد الى
ماهو له عنده بناء على سهو او نسيان هذا وفيما ذكره ابحاث نفيسة مبثوثة في مابين المباحث ربيسة فالحري ان
يتحدث وهي انيسة الاول ان المراد بالعلم اما اليقين فلا يلزم من اختصاص اليقين بالمتكلم يقين المثال
لكونه حقيقة لجواز ان يصدق المخاطب ايضا تضمونه من غير يقين فيتسم القسمين المذكورين واما المصدق فلا
يكون مثالا لما لا يطابق الواقع والاعتقاد لاستحاله واراده التصديق المطابق بعيد عن العبارة وثانيها انه
مع اختصاص التصديق بالمتكلم ايضا ينقسم قسمين لجواز ان يكون المخاطب مع كونه غير مصدق بعدم المجيء
مصدقا بان المتكلم مصدق به وح لا يكون اسنادا الى ماهو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر بل يكون
اما مجازا او ما يكره وثالثها انه مع علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يجيء يحتمل ان لا يعلم المتكلم ذلك ويكون
في ذلك الخطاب مخبيا عنه اعتقاده فيكون اسناد الى ماهو له عند المتكلم في الظاهر ولا بد من التنبيه عليه
ان المراد بالاسناد الى ماهو له الاسناد الى ماهو له من حيث انه ماهو له اذ قد يكون الشي ماهو له باعتبار غير
ماهو له باعتبار اخر اما في النفي فقد عرفت واما في الاثبات كما في قولك الحسا نصف ناقتها فانما هي اقراد وابكار
فان الشيخ قال لو جعلت الاقبال بمعنى المقبل حتى يكون المجاز في الكلمة او جعلت التقدير ذات اقبال حتى يكون
ايجاز الحذف لكان مقبولا من الفصاحة عاميا مرذولا عند اصحاب البلاغة ومن قال من يعتد بشانه انه
بتقدير المضاف قصد ان اصل الكلام فيه ذلك بل المعنى انها لكثرة اقبالها واد بارها كانها تجسمت منهما فالمجاز
في اسناد الاقبال لانه وان كان لها من حيث القيام بها لكنه ليس لها من حيث الحلول والاتحاد فاقبال حقيقة
وهي اقبال مجاز وقد عدل المص عن ترتيب المفتاح حيث قدم المجاز العقلي لانه المقصود بالبيان في فن البلاغة
المشار اليه بالبيان لان تقديم المجاز العقلي يوجب فصلا كثيرا بين الحقيقة والمجاز لكثرة ما يتعلق به وما قصد
بذكرها من مزيد ايضاح المجاز معرفتها اما ينتظم كل انتظام نقارنتهما على ان بعض مباحث المجاز مما لا بد فيه
من معرفة الحقيقة كما ستشاهد وعدل عن تعريفه للحقيقة والمجاز كانه اختارا نهما ما ذكرهما جار الله وغيره
وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبد القاهر فلا يرد تعريفهما بالكلام لانها صفة الاسناد واما اشتراط
ان يكون المسند فيهما فعلا او ما في معناه فلما نقله عن جار الله من ان المجاز العقلي هو اسناد الفعل الى شي يظهر
بالذي هو في الحقيقة له والخامة في ما هو معنى الفعل به لانه في حكمه حتى يكفي كثيرا بذكر الفعل في مقام الحكم
عليهما فقولك زيد انسان خارج عنهما عنده داخل في الحقيقة عند صاحب المفتاح فلا بد له من العدول

من هذا الوجه ايضا واما ان الحوجه ذلك مع المفتاح لشهادة الشيخ عبد القاهر له فلا يقدح في وجه العدول
واما ما اعترض به المص على تعريفه للحقيقة من ان الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه من ان غير صادق
على ما لا يطابق الاعتقاد هما سبق من قولك جاءني زيد وقد المعتزلي المحنى اعتقاده حيث ترك فيه تقييد ما عند
المتكلم بقولنا في الظاهر انها حقيقتان من غير بينة من احد فلا يتم حتى يرجع وجها العدول لان المفهم الظاهر هما
عند المتكلم ما عنده في الظاهر لعدم الاطلاع على السرائر نعم لا كلام في صحة العدول لقصد مزيد توضيح والاحتراز
عن غفلة نظر غير صحيح ولو سلم ان المفاد ما عنده المتكلم في نفس الامر فعدم صدق التعريف على ما لا يطابق
الاعتقاد في نفس الامر مم لان الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم في نفس الامر غايته ان الافادة لم تطابق
التخلف المدلول عن الدال ولا يضر ان يقال المفاد ما هو اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة ولا في الظاهر نه
ينتقض على هذا تعريف المفتاح بدخول ما ليس منها بان يكون ما عند المتكلم في الواقع لا في الظاهر مما ذكرت به
من جهلك العدول ان تعريف المفتاح غير منعكس لخروج الانشائات اذ لا حكم فيها وكخروج المركبات الغير
الكلامية وغير مطرد على مذهب المص لدخول نحو زيد صايم فيه مجاز اسناد صايم فيه الى المسند ليس بحقيقة لا
ليس الى الملابس **ومسند** اي هو من الاسناد **مجاز عقلي** وتسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات
واسنادا مجازيا **وهو اسناد** اي اسناد الفعل ومعناه **الى ملابس** اسم مفعول بقرينة قوله يلابس
الفاعل ولما لم ينتقض على المعتاد **له غير ما هو** اي الفعل او معناه **له** وما هو لغيرها سوى
الفعل المجهول واسم المفعول الفاعل وشبهما المفعول به ولا يخفى ان غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في
نفس الامر وبقوله **بتأول** يصير اعم من غير ما هو له في نفس الامر ومن غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في
الواقع او في الظاهر وبتقييد باعتقاد المتكلم في الظاهر ونحو منزلة ان يقال غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في الظاهر و
التأول طلب ما يؤول اليه الشيء والطلب هنا بالرجوع الى العقل ولذا قال الشيخ هو تطلب ما يؤول اليه
من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل والا فليس الرجوع في التأول مطلقا الى العقل والتأول
بنصب الترتيب الصارف للاسناد عن ان يكون الى ما جعل له الى ما هو حقيقة الامر لا بمعنى ان يفهم لاجلها الاسناد
الى ما هو له بعينه فانه قل ما يخطر للسامع ما هو له بل بمعنى ان يفهم ما هو حقيقة الكلام مثلا يفهم من
صائم نهاري انه وقع الصوم الجامع فيه في النهار او صام صايم في النهار جدا حتى خيل ان النهار صايم وفي
مجيء الامير المدينة انه صار الامير سببا جيء خيل اليك انه بان او بنى بان بسببه وسببه كانت على هذا
الوجه ثم التعريف ينتقض بالاسناد الى الملابس كذلك لا للملابسة فانه لا يسمى مجازا كما يرشد اليه قوله
فيما بعد واسناده الى غيرهما للملابسة مجاز فلا بد من اعتبار كونه للملابسة فتامل واعتبر ولا ينتقض بمثل
انما جاءني اقبالا لانه مجاز كما حققه الشيخ ولم يدخل في التعريف لخروجه بتقييد الاسناد بكونه الى ملابس
بنا على ان المص مذهبا اخر ليس فيه هذا المثال مجازا بل هو واسطة واما الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم

والضلال



والضلال البعيد والعذاب الاليم فان اريد بها وصف التي بوصف صاحبه فليس بمجاز ولو اريد بها
وصف الشيء لكونه ملابس ما هو له في التلبس بالمسند لكونه مكانا للمسند او سببا له فيكون المآل
الحكيم في الكتابة او الحكيم في اسلوبه والاليم في عذابه والبعيد في ضلاله مجازا داخلا في التعريف وكون
تعريفات القوم ان لا يكون مثل الليل وابيات الريح وجرى الانهار واجريت الانهر مجازات وقد شاع اطلاق
المجاز عليها فاما ان يجعل الاطلاق على سبيل التشبيه واما ان يتكلف في التعريف وصناعة التعريف تاتي
الثاني والشارح يتكلف تارة بجعل الاسناد شاملا للاضافة والتعلق وتارة يقول الاضافة والتعلق الاسناد
تضمنهما اسنادا وهما مع غاية بعدهما يردهما انه يخل ما يجيء من ان اسناد الفعل المبني للفاعل الى
المفعول مجاز وان اسناد الفعل المبني للمفعول الى الفاعل مجاز فان تحمل النهر من السيل حقيقة مع انه اسند
الى الفاعل الذي هو السيل فتامل **وله** اي للفعل او ما في معناه **ملابسات** اما جمع ملابس وهو
الظ او جمع ملابسة **شتى** جمع شتيت اي مختلفة كمرضى ومريض واراد باختلافها ان بعضها ما هو له
وبعضها غير ما هو له كما **سنبينه** **تلابس الفاعل والمفعول به** يريد بهما النحويين **والمصدر** يريد
به المفعول المطلق فان المصدر مشترك بينه وبين اسم الحدث الجاري على الفعل **والزمان والمكان والسبب**
الاولى والمفعول فيه والمفعول له ولم يتعرض للمفعول معه ونحوه لان الفعل لا يسند اليها كذا في الشرح وفيه نظر
لان السبب يشمل المفعول له مطلقا فلا ينبغي التعرض لمطلق السبب لان المفعول له بتقدير حرف الجر كالمفعول
معه على ان المفعول معه والمفعول له لا يقومان مقام الفاعل اما اسناد الفعل المعلوم اليهما فجائز بخو ضرب
التأديب للمبالغة في سببيته فالوجه انه لم يتعرض للمفعول معه لان الاسناد اليه اسناد الى الفاعل
وكذا الحال فان جاء في راكب حقيقة لا فرق بينه وبين جاء زيد في جاءني زيد راكبا وكذا التمييز فان طاب نفس
زيد حقيقة ولم يتعرض لغيره لانه لا يسند اليه الفعل ومعناه وما يتوهم من اسناد الفعل الى المستثنى في
ما جاءني الا زيد فهو اسناد الى الفاعل لانه اسناد المجيء الى زيد واسناد عدمه الى غيره وهما فاعلان
فان كانا ما هو لهما فالاسناد ان حقيقيان والا فالملابسة مجازان وينبغي ان يستثنى من المفعول به
المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت **فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مثبتا له**
اي لاحدهما **حقيقة** كما مر اي كما مر فيما سبق من بحث الحقيقة وما قبله من قولنا انا لكم مرسلون وقوله
انهم مرفوق ومن لم يتنبه كذبه في الاسناد الحقيقي الى المفعول **والى غيره** اي غير احدهما **للملابسة**
**مجاز** اصل هذا الحكم فاسناده الى الفاعل اذا كان مثبتا له حقيقة والى غيره مجاز واسناده الى المفعول
به اذا كان مثبتا له حقيقة والى غيره مجاز الا انه طلب الاختصار جمعهما واختصر بعبد ان اسناد المبني
للفاعل او المفعول الى احدهما مطلقا حقيقة لا يخفى الاسناد الى احدهما مبني لاحدهما ولا يفيد ان اسناد
المبني للمفعول الى الفاعل والمبني للفاعل الى المفعول مجاز والاسناد للملابسة ان يكون المناسبة الداعية



بلغ

الكلام

الى وضع الملابس موضع ماهو له مشاركته مع ماهو له في كونهما ملابسين للفعل وفائدة التقييد اخراج
الاسناد الى غير ماهو له من غير ذلك الداعي عن ان يكون مجازا فانه غلط وتحريف تحرج به الكلام عن الاستقامة
ولا يلتفت اليه فضلا عن ان يخوض في سلك الملوامزايا او تنبيه على ان ما تميل اليه عباره الكشاف من ان
المعتبر التلبس بما هو له مؤول بان مراده التلبس بما هو في ملابسة الفعل لان مجرد التلبس بالفاعل لا باسناد
الفعل علاقة بعيدة ينبغي ان يعتد بها في اسناد الفعل ومجرد مساعدة العباره لا يكفي في اثبات مذهب مخالف
لمذهب غيره وهذا نسب لهم مذهبه اليه وغيره على ما نقلناه لك ولبعض المتاخرين هنا بحث شريف وهو انه
كيف يكون جلس الدار وسير سير شديد وسير الليل مجازا وليس لنا مسير ومجلس بنزل الدار والسير
الشديد منزلته ويلحق به واما الافعال المتعدية فينبغي ان يفصل ويقال ضرب الدار ان قصد به كونها
مضروبة مجازا وان قصد كونها مضروبا فيها فحقيقة وكذا الحال في ضرب ضرب شديد وضرب التاديب
هذا ومخفي نقول كون الاسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول مجازا مبني على ان وضع ذلك الفعل لا فادة
ايقاعه على ما اسند اليه فاذا وضع جلس الدار فبتشبيه تعلق الظرفية بتعلق المفعول به ووضع مقامه
وابرازه في صورته تنبيها على قوته فان قوى تعلقات الفعل بعد التعلق بالفاعل تعلقه بالمفعول به ولا
يجب ان يكون هناك مفعول به تحقيقا بل يكفي توهمه وتخيله كما نقول اودعني بلدك حتى لي عليك لتوهم
مقدم وتخيله مع انه لا مقدم هناك ولا محقق الا ودعوم للحق الا انك صورت الحق في صورة المقدم مبالغة
في سببيته وسياتي مزيد تحقيقه وضرب الدار لا معنى له الا جعله مضروبا ولا يتاتى فيه تفصيل نعم
يشكل الامر في ضرب الدار وضرب للتاديب فانه لا يظهر جعل الدار مضروبة مع وجود في بل يتعين
جعلها مضروبا فيها ولا يظهر جعل التاديب الا مضروبا له فلا يخوز فيهما بل هما حقيقتان هذا اذا جعل
الجار في الدار ظرفا واما في للتاديب مفعولا له كما هو مذهب الشيخ ابن الحاجب اما لو جعلا مفعولا به بواسطة
حرف الجر كما هو المشهور المتفق عليه الجمهور فلا اشكال لكن تمثيل المص للمكان بقوله نهر جار وللسبب
بقوله بني الامير المدينة يرشد الى انه لم يجعل النهر والامير مفعولا به بالواسطة لانه لا يصح ان يكون
النهر مفعولا فيه الا بتاويل في لانه ليس مكانا لهما ولا يصح ان يكون الامير مفعولا له الا بتاويل اللام فلو
كان المفعول فيه وله بالواسطة عنده مفعولا به لما مثل بهما للمكان والسبب ملفقا بل للمفعول به
ثم اشار الى امثلة اقسام المجاز بل شواهدها على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دائر على السنة البلغا
فقال كقولهم عيشه راضيه هذا مثال اسناد ما بني للفاعل الى المفعول به وسيل مفعم
مثال عكسه اذ المفعم اسم مفعول من فعم الانا ملاته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر مثال
اسناد المبني للفاعل الى المصدر وانما مثل بالمتنبي به مع ان الشعر اطلق هنا على الحلف لا على تاليف الشعر
حتى يكون مصدرا والظاهر انه من قبيل عيشه راضيه لانه جعل اطلاق الشعر في مقام المبالغة لجعل الحلف

عين المصدر فوصفه بالشاعر فرع وصف المصدر به ومن قبيل والا فلا يحسن وصفه بما لا يوصف به المصدر
في دعوى كونه عين المصدر او جعله من قبيل اطلاق الموصوف لا من وصف ما اطلق عليه ولا من اطلاق
الشعر على مسماه كما في قولك شعر فلان لانه انسب لمقام المبالغة وجعله المرزوقي من قبيل داهيه دهياء
وليل ليلاء اي ما اعتاد به العرب من لحوق تي من لفظ شي ووصفه به تنبيها على كماله وبلوغه الغاية
ونهاره صائم مثال لاسناد المبني للفاعل الى الزمان ونهر جار مثال الاسناد المبني الفاعل
الى المكان وبنى الامير المدينة مثال لاسناد المبني للمفعول الى السبب واكتفى ببعض الامثلة
لانه لا بيانات له ما هو دائر على السنتهم للباقي فتركه على المقايسة قال الشارح المحقق واعلم ان هذا المجاز
قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكر واي قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث قال
الهموم محزونه بقرينه اضافة التسليه اليها هذا وفيما ذكروه نظر لان سل الهموم حقيقته سل المهموم
في الهموم او للهموم بجعل التعلق الظرفي او السببي منزلا منزلة التعلق الايقاعي اووقع التسليه
على الهموم مبالغة في تعلقه الظرفي او السببي وليس في ذلك جعل الهموم محزونه وكيف يكون الكلام كنايه
عن جعل الهموم محزونه وطلب التسليه الذي هو المعنى الصريح مقصود بالافادة وقولنا في التعريف
بنا ولم نخرج نحو ما مر من قول الجاهل ياما ابنت الربيع البقل ونحوه شفى الطبيب المريض وغيره من
حقايق مطابق للاعتقاد دون الواقع زاد لفظ النحي لعدم اختصاص الاخراج تمام ولم يقل نخرج ما مر من
غير قول الجاهل اذ لم يسبق غير قول الجاهل بل قول الجاهل لان ذكر النحي فيه للتمثيل لا للتعميم فتامل لا
تغفل وانما تعرض لبيان فايدة هذا القيد من قيود هذا التعريف وخص هذه الفايده بالبيان مع انها من فايدة
اخراج الكاذب مطلقا وفايده اخراج صادق يخالف الاعتقاد كقول المعتزلي للمخبي خلق الله الافعال كلها
لانه لما دخل نحو قول الجاهل في تعريف الحقيقه بقيد عند المتكلم تبادر الى الوهم ان يجب ان يذكر في تعريف
المجاز ايضا ليخرج باضافة الغير الى ما هو له عند المتكلم عن تعريف المجاز فلما امهل قيد عند المتكلم لتخرج
وانما بين خروجه به واستشهد له مع انه لا خفاء فيه لان الجاهل ليس متناولا لما ان ظاهر كلام المفتاح بل
صريحه يدل على انه لو لم يكن في التعريف قيد عند المتكلم لم يخرج ويبطل به طرد التعريف وحول الشارح
المحقق وجه التعرض للتعريض بالمفتاح وما ذكرناه لك انفع فان قلت لو كان المراد ما ذكرته لينبغي ان
يتعرض ايضا لخروج قول المعتزلي به لانه دخل في تعريف الحقيقه بقيد في الظاهر تبادر من ترك هذا القيد في
تعريف المجاز انه لم يخرج عنه قلت التناول يدل دلالة ظاهرة على ان اسناد الكلام بعد الى غير ما هو له في
الظاهر خلاف مقتضاه عدم كونه معتقدا له ولهذا اي لان مثل قول الجاهل خارج بقيد التناول عن حد المجاز
لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي او شاب الصغير وافى الكبير كراهة ومر العشي على المجاز
اي على اسناد الاشابة والافناء الى كراهة ومر العشي لكن نحو ما ملابسين لما هو له عند المتكلم وهو جعل معناه

عصى

هذا الاسناد وقال الشارح معنى قوله لم نحمل على المجاز لم نحمل على ان اسناده مما فيه مجاز ولا يخفى ان هذا لا ينافيه **ما لم يعلم او يظن** اي لا تنتفي احد الامرين لا احد الانتفائين لان احد الانتفائين لا يكفي بل لا بد من كلا الانتفائين وهو انما يستفاد من تردد المنفي لا من تردد النفي بان يقال ما لم يعلم او يظن فاعادة لم فيه كما فعله الشارح في مرجح لا وجه فان ذلك لا يكفي انتفاء العلم والظن بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا اذ يكفي للحمل الجزم الغير الراجح مطابقا كان او لا ثالثا اذا قوبل الظن بالعلم يراد به ما عدا العلم نعم لو قال ما لم يعتقد كان اوضح واخصر وما جعلنا ما مصدرية غير ظرفية وما لم يعلم معمولا له بتقدير اللام لتحمل لوجه شرائط حذفها خلص الكلام مما يتجه على الشارح حيث جعل ما لم يعلم ظرفا اي ما دام لم يعلم من انه يفيد انه جعل التبيت بعد العلم بذلك على المجاز وهو خلاف الواقع وفيه ان ما معنى ما دام تجعل الفعل مستقبلا ولا يساعده المقام وقوله **ان قايد لم يرد ظاهره** مكان قوله المفتاح لم يعتقد ظاهره لان العلم بعدم الاعتقاد لا يكفي في الحمل على المجاز لانه يجوز ان يعلم مع ذلك العلم انه مخطئ اعتقاده وقوله لم تحمل على المجاز تحمل الحمل على الحقيقة والتوقف في الحمل قال الشارح المحقق حيث خفي التاول حمل على الحقيقة لانه اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وقال السيد السند منشأ هذا الحكم التسوية بين الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية فكما ان اللفظ ظاهر في المعنى الموضوع له اذا خلا عما يصرفه عنه وهو ظاهر في الاسناد الى ما هو له اذا خلا عن التاول والمبني فاسد اذ الظاهر من المتكلم العاقل ان لا يعتقد الخطأ وفيه نظر لان الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر معناه نظر الى ظاهر البيان لا الى ظاهر حال المتكلم ولذا قد يريد بلا تنصب قرينة على خلافه هذا وفي قوله وهذا لم تحمل نظر لجواز ان يكون عدم الحمل لظهور صدق تعريف الحقيقة عليه لا لكونه خارجا عن تعريف المجاز بقيد التاول **كما استدل** متعلق بعدم الحمل اي ولان التاول تخرج الكلام عن المجاز تحقق عدم حمل قوله الشاعر على المجاز لعدم ظهور التاول كالاستدلال لشعر ابي النجم على مجازية اسناده فيه اذ لولا اشتراط التاول لم يستدل على مجازيته بشيء بل يكفي بان المسند اليه فيه ليس ما هو له والشارح جعله متعلقا بمحذوف وجعل تقدير الكلام ما لم يعلم او يظن ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره كما استدل ولا يخفى انه مع انه تكلف لا حاجة اليه يجب ان يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثيرا ما تحمل على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا **على ان اسناده مر** الى جده الليالي في قوله **ابي النجم** قد اصبحت اي صارت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله بالرغم وان يخرج الى الحذف معقول لم اصنع بخلاف النصب فانه يكون مفعولا له ليفيد عموم النفي ولان الكل المضاف الى الضمير لا يكون الا تاكيدا معمولا للعامل المعنوي من ان رات اي ترميني بالذنوب تهمة من اجلان كبرت وابرح الرمي المسدد اذا اللس بعض الشيب ويطلبن كمال شباب الحبيب راعى كراعي الاصلع في القاموس الصلع انحسار مقدم الراس انتقصا ماده الشعر ثم تلك البقعة وتصورها عنها واستيلا الجحاف عليها ولظلم الدماغ عما يماسه من التحف فلا



يسقيه اياه وهو ملاق صلع كفرح وهو اصلع وبي صلعا **مبينه قنزعا عن قنزع** جملة مفسرة لرويته راسه كراس الاصلع مبنيه لوجه الشبه وعن الثانية لمعنى بعد والقنزع جمع قنزعة وهو الشعر المجتمع حول الراس والمعنى مبين وسلب عن الراس قنزعا بعد قنزع فصار شعر نواحي راسه قنزعات منفصلة بعضها عن بعض **حدب الليالي** اي مضى اكثر العمر من قولهم حدب الشهر مضت عامته وعبر عن ايام العمر بالليالي تنبيها على شدتها وهتك لان الهرب يربح الزمان بالليالي لان غرة الشهور من ابتداء رويته الهلال ومنها ابتدا السنة وما ذكرنا ابلغ وانسب وتفسير حدب بالليالي تبعيضها بتجريد الحدب عن بعض معناه كما في الشرح مستغنى عنه بما ذكرنا **ابطي او اسرعي** اشارة الى شدة الليالي بحيث يقال في حقها ابطي او اسرعي لا مبالاة بك اذ لا تفاوت بين سرعتك وبطوئك وهو حال عن الليالي بتقدير القول او اشارة الى اختلافها في العرف السهولة ورداة العيش فيها وطيبه فبعضها مما يقال له ابطي وبعضها مما يقال له اسرعي واختلاف العيش اكثر تاثيرا واجابا للهرم وضعفا لبدن مرد وامر العمر ولا يخفى ان وصف الليالي بالاختلاف لا يستفاد مع تفسير ابطي او اسرعي بالتسوية بين حالها في وضعها بالاختلاف مع هذا التفسير كما فعله الشارح محل نظر **مجاز** خبر ان **بقوله** متعلق باستدل **عيبه** اي عيب قوله مبينه قنزعا عن قنزع **افناه** اي جعله فانيا اي معدوما والتزييل منزله الفاعل لا شرافه على الفنا او فانيا بمعنى هرما فان في يحي معنى انتفى وهرم والضمير للشعر او الى النجم **قيد الله للشمس طلعي** اي اراد به طلوع الشمس حتى اذا ادراك افق فارجعي والمعنى اضاء ارادة الله حدب الليالي لان حدبا لليالي بطلوع الشمس والرجوع ووجه الاستدلال انه يدل على انه موحد وسياتي ان الصدور عن الموحد من القرائن فاسناده مبني الى الليالي المحذوف لانه زمان او سبب **وافشاءه** اي المجاز العقلي كما يقتضيه بيان الايضاح والمفتاح وظاهر الكلام **اربعة** لكن لاختصاص ها بالمجاز فالحقيقة متروكة للمقابلة لقلة الاهتمام بحالها ولكان تفسير الضمير بكل واحد من الحقيقة والمجاز وتعقل الامثلة لكل منهما باختلاف حالي المتكلم من الصدور من المومن والجاهل لكنه تكلف يابا عود ضمير وهو في القرآن كثير الى المجاز وان يوبه انه لم يقل عن قول المومن كما قال سابقا عن قول الجاهل واختصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص ولا يشكل بالطرف الجملة وان عرف الحقيقة والمجاز بالكلمة لان طرف الحقيقة والمجاز لا يكون جملة عنده لانه اشتراط في المسند ان يكون فعلا او ما في معناه نعم يشكل على مذهب السكاكي حيث جعل الحقيقة مطلق الكلام فانه يجوز على مذهبه كون المسند جملة كما ذكره الشارح وفيه انه يشكل على مذهب المص بقولك سرني ليلي وقد اردت هذه اللفظة حتى سمعتها فان من سمع من تلفظ بها وليلى اذا اريد بها نفسها حقيقة ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قبل موضوعه لنفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالاشتراك صرح به الشارح في شرح الكشاف وبقولنا قبل جا ابن زيد فانه حقيقة وطرفها

جعل و يشكل الحصر مطلقا بجواز كون الطرف كناية و ما بين هذه الاقسام ليتضح الفرق بين هذا المذهب
وما سيأتي من مذهب ردالمحاكمي الى العقلي الى الاستعارة بالكناية لان طرفيه لا يكونان الا مجازين
ان جعل التخييل مجازا الى مجاز او حقيقة ان جعل التخييل حقيقة وهذا يوجب تخصيص البيان بالمجاز وقال
الشارح فايدة البيان التنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه و ازالة ما عسى ان يستبعد
من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين اذ قد يزال الاستبعاد تحقق
المجاز العقلي لان ما ذكر من الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد لان المجاز العقلي لا يخلو عنه لان طرفيه
**اما حقيقتان** اي كلمتان مستعملتان فيما وضعتا له الخاطب **نخوا بنت الربيع البقل** البقل ما
نبت في بذره لا في اصل ثابت كذا في القاموس والربيع ربيعان ربيع الكلا وربيع الثمار فالمراد بالربيع
ربيع الكلا فكونه حقيقة ليس بواضح ومن جهة اخرى وهو ان انبات البقل من بعض انحاء الربيع لا من جميعه
**او مجازان** اي كلمتان مستعملتان فيما وضعتا له في اصطلاح التخاطب لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة
عن ارادة ما وضعتا له **نحو احيى الارض** اي جعلها نامية فتم الامر ان ما ينفع كالحي وما لا ينفع كالميت
وحقيقته اعطاها الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة وينقسم الى الروح و البدن **شباب الزمان**
اي الازمنة الشابة على ان الشباب جمع شاب على ما في القاموس وهو اعز ب من جعله مصدرا والمراد
به ازمنة قوتها الموثرة الموهوبة في الغاية والشاب حقيقة سوان حرارته الغريزية مستوية مشتعلة
اي في كمال القوة **او مختلفتان نخو انبت البقل شبابا الزمان واحيى الارض الربيع** وباعتبار
الهيئة الدالة على المجاز ايضا قسمان لانها اما حقيقة نحو انبت الربيع البقل واما مجاز نحو لينبت الربيع البقل
بمعنى الخير ولو اعتبرت مع الطرفين تحصل باعتبارها اقسام كثيرة فعليك باستخراجها ولا يخفى ان الاستبعاد
في اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في الاسناد باعتبار نفسه وما يدل عليه اكثر من الاجتماع باعتبار
الطرفين **وهي** اي المجاز العقلي **في القرآن كثيرة** ~~نحو قوله تعالى~~ ثم رد على من انكر وقوعه في
القرآن عقليا كان او لغويا فلمقام الاهتمام بالطرف قدمه اولا ان في تاخيره التباس انه من جملة ما بعده
اي في القرآن هذه الجمل وبنا الانكار على ما هو او هن من بيت العنكبوت حيث قالوا لو وقع المجاز في
القرآن لصح اطلاق المخوف عليه تعالى وهو مع كونه ممنوعا منقوض بانه لو وقع مركب في القرآن
لصح اطلاق المركب عليه تعالى و لتوضيح دعوى الكثرة ذكر عدة آيات على سبيل التعداد ولم يقل
نحو واذا تليت لانه لو اعاد النحو في كل آية لزم تنزيل الكثرة بآية واحدة ولو لم يعد لاتهم في باقي الآيات
ان العاطف عطلي كما في الآية الاولى قال الشارح المحقق لم يقل نحو ايها ما للالتباس وان المعنى **واذا**
**تليت عليهم ايات زادتهم ايمانا** و تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير والمقصود ان اسناد زادت
الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله والآيات سبب لها و للبحث عن ان الايمان هل يزيد او لا وهل الآية

مؤوله او على ظاهرها وما تاويله مقام آخر نعم يحتج على المرام بالاقتباس ان زيادة الايمان كيف يتصور
في شان منكري و قوعه في القرآن ولا بد في الزيادة من سبق النقوت ودفعه بان تلاوة آية توجب
الايمان و بتلاوة الآيات تزيد ومن لم يقنع ادعى ان الزيادة ربما يستعمل فيما لم يسبقه النقوت
وما هو عن مثله ببعيد فان قلت لم لم تجعله اقتباسا بل جعله شاهدا وايها ما الاقتباس قلت لانه
صرح في الايضاح حيث قال كقوله تعالى واذا تليت بقي ان ما عد من المحسنات البديعية هو الاقتباس
لا ايهامه **يدنح** اي ونعوت **ابناهم** اي ابناء بني اسرائيل فيه اسناد الذبح الذي هو فعل
الجيش الى السبب الامر **ينزع** اي ابليس **عنهما** اي ابويكم حوا **لباسهما** اسند فعل الله
الى ابليس لانه صار سببا له بوسوسته وحثه له على اكل الشجرة **كيف يقوى وما يحول الولدان شيبا**
جمع اشيب جعل ظرف الجعل جاعلا و الجاعل هو الله تعالى وجعل الولدان فيه شيبا كناية عن طول
اوكثرة اهواله و شدة امره فان الشدة من موجبات سرعة الشيب **واخرجت الارض اثقالها** جمع ثقل
وهو متاع البيت يريد به دفائنها واخراجها نسب فعل الله الى مكانه كذا في الشرح والاظهر اسناد
اسناد الى المفعول به لان الاخراج من الارض لا في الارض وكذا جعل الاخراج فعلا لله كجعلهم نزع لباس
ادم وحوا فعله تعالى خفي لاحتمال ان يكون الفاعل فيهما الملائكة ولا بد لتعيين الفاعل من السمع وهو
**غير مختص بالخبر** اي المجاز العقلي غير مختص بالخبر كما يتوهم من بعض اسامية وفيه انه كما توهم
الاختصاص بالخبر توهم الاختصاص بالمثبت فدفع الوهم قاصر او كما يتوهم من ذكره في بحث الاسناد
الخبري ولكان تريد ان كثرة الوقوع في القرآن غير مختص بالخبر بل يجري في الانشائي ايضا **نحو باهما من ش**
**صرحا** اي قصرا اسند البنا الذي هو فعل البنا الى ضميرهامان الذي هو آمر بالبنا **ولا بد له** اي للمجاز
العقلي **من قرينة** صارفة عن ارادة ظاهره لانه اشترط فيه التناول وهو بمعنى نصب القرينة على عدم ارادة
الظاهر واما تعرض له مع استفادته من قيد التناول لتفصيلها فهو بمنزلة البيان للتناول ينبغي ان يذكر متصلا
بما يتعلق به ولا يفصل بينه وبين ما يتعلق به ببيان الاقسام وحديث كثرة الوقوع في القرآن وعدم الاختصاص
بالخبر ولا يشترط قرينة معينة لما هو الحقيقة ولهذا اختلف في اندهال يلزم له حقيقة اولا ووجوز كون معرفتها
خفية واذ المرتظهر قرينة صارفة فان كان الظاهر اقرا يحمل عليه وان كان كاذبا فالسامع يحمل عليه والسيد
يتوقف وقد عرفت الحق **لتظنه** كما مر في قوله تعالى في النجم ولا يخفى ان قوله افتمارونه الخ يصرف قوله من
عنه قرعا عن قرع عن ظاهره لدلالته على انه كان موجودا فقابلة قوله صدوره عن الموجد له يقتضي
ان يعتبر الصدور عن الموجد بما اذا قرن بعلم من لفظ يقارن بالكلام **او معنوية** جواز اجتماع القرينتين
لا ينافي التنافي بين وجوبهما **كاستحالة قيام المسند بالمذكور** اي بالمسند اليه المذكور لفظا او
تقديرا **عقلا** يعني كاستحالة العقل قيام المسند بالمذكور فعقلا تمييز عن نسبة الاستحالة الى القيام

باعتبار انه فاعل الاحالة كما قالوا في امثالها الانامة والمراد احالة العقل على سبيل الاستقلال من غير
ان يحتاج الى الاستعانة بنظر او غيره يعني استحالة جلية البداهة كقولك تحركت في ثوبك او عادة
اي احالة العادة ذلك مخزم الامير الجند والاولى كاستحالة نسبة المسند الى المذكور
ليتناول نسبه فعل المجهول وصدوره عطف على الاستحالة اي صدور المجاز وارجاعه الى الكلام بقطع
سلك الضمائر عن الانتظام فلا يبقى فيه وان وقع الشارح فيه عبارة الايضاح في هذا المقام عن الموحد
كلا بد من تقييده بغير المختفي حالة والا شمل المستغنى عن التقييد كصدوره عمن لا يرضى به في مثل شاب
الصغير متعلق بالظرف فانه اذا صدر عن الموحد تحكم العقل بانه مجاز لا من كل عاقل اذ كل عقل لا يأبى
عنه بل كثير من العقول القاصرة تحكم به ومعرفة حقيقته الاولى ترك المعرفة اذ المفهوم المتعارف
وصف المعلوم بالظهور والانكشاف لا العلم والمراد ان حقيقته ما ظاهره كما في قوله تعالى ~~تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك~~
والمراد الحكم على الفرد المقدر للحقيقة سواء كان متحققا اولا فلا يحتاج الى
تاويله بان معرفة مسنده اليه لو اسند اليه لكان الاسناد حقيقة اما ظاهره كما في الشرح وان وجه
بانه انما اورد لما ذكر من انه لا يلزم ان يكون للمجاز حقيقة بل الواجب ان يكون له مسند اليه لو اسند اليه
كان الاسناد حقيقة اما الاسناد فيجوز ان لا يتحقق اصلا وكيف لا ويجوز ان يكون الفعل مستقبلا وينسبه
الى فاعل لا يوجد اصلا فالتجوز الذي اصله هذا الاسناد ليس بمسنده فاعل محقق بل مقدر وفي هذا
الكلام التنبيه على انه يكفي في المجاز القرينة الصارفة ولا يجب القرينة الموضحة لحقيقة الاسناد بل رب مجاز
حقيقة خفيه لا يظهر حتى انكر الشيخ وجوب الحقيقة للمجاز والرد على الشيخ اكاره لان الفعل يستحيل بدون
المسند اليه غايته انه قد يكون خفيا انه قد يكون خفيا ويعتبره النظر الصحيح لله تعالى واليه اشار بقوله
واما حينه كما في قولك سرني ربيتك اي سرني الله عند ربيتك وتبع في هذا الرد الامام الرازي
كما تبعه صاحب المفتاح الا انه قال يجب ان يجعل المسند اليه ما يرضى به بريد انه لو كان المتكلم من يجعل
خالق الافعال الله تعالى فاجعل حقيقة الاسناد الاسناد اليه تعالى وان كان من يجعل خالق افعال
العباد انفسهم فاجعل الحقيقة ما ينبغي سببه بل حقيقة ما قالوا ان الاسناد حقيقة لا بد ورد على الخلق بل عند
الحكم بان الله خالق الافعال كلها ضرب زيد حقيقة وضرب الله مجاز فحكم العقل فيما نحن فيه ان يكون متكلمه فاعلا
حقيقيا فاعتبر الحقيقة الاسناد اليه والحق مع الشيخ لانه يريد انه لا يجب في المجاز العقلي قصد حقيقة ولا
يجب ان يلاحظ للفعل فاعلا حقيقيا محققا فانك في اقدمني بلدك حتى لا تقصد اقداما محققا ولا تقدر
من فاعله المحقق الى السبب الذي هو الحق بل تريد افادة القدوم الحق ضالع في سببية الحق له حتى كانه
فاعل فتقوم اقداما ومقدما وتضع الحق موضع المقدم الموهوم مبالغة في سببيته فتدبر صدق هذا
الكلام على وجود القدوم ولا يطلب منك وجوه الاقدام الموهوم ولا يخفى ان لفظ سرني الله بسبب رويتك



ليكون اسناد سرني الى الرؤية اسنادا الى السبب واما جعله اسنادا الى الزمان فيحتاج الى تقدير اي
سرني زمان رويتك وعنه منه وحده ولمكن ان يوجه قوله عند رويتك بانه ليس للتنبيه على ان
الاسناد الى الوقت بل للتنبيه على ان السببية عادية ما له وجه الفعل في هذا الوقت وقوله اي المؤثر
على ما في الايضاح وهو ابن هانئ الشاعر المشهور على ما في القاموس وقال الشارح هو قول ابن المعذل
من قال لا نافي بين قوليهما لجواز ان يكون له كينونتان كرياتي بشيء يرينا صفحتي قرطه يفوق سناهما القمران
بريدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهك جعل وجهه مادة تنال منه الوان نعم
الحسن المذيبة بريد الله كلما نظرت في هذه المادة لونا من النعمة تلذ به وما يقال المفعول الثاني في يزيد
يجب ان يهم اضافته الى الاول كما في زاده كره الله مرضا اي زاد مرضه وهنا لا يهم اذ لا يهم يزيد الله حسنك
في وجهك فلا بد من جعل يزيد بمعنى نظر اي نظر لك الله حسنا في وجهك فاندفع ما ذكرناه اذ
يزيد الله حسنك في وجهك منزلة يزيد الله تعتلي في مادة وجهه فهذه الملاحظة حسن اضافة الحسن الى
المخاطب على ان جعل يزيد بمعنى نظر فاسد لانه ليس متعديا الى مفعولين وقد صح بترجيح وجهه
في اول البيت واشار اليه الشاه لطيفة في اخره الى الترجيح فان القمر اذا زدت النظر فيه ترى فيها اشياء غير
مستحسنة كالخدش وفيه مع ذلك اشارة الى انه على خلاف الاشياء فان الاشياء اذا نكررت قل الرغبة فيه
ونقص حسنها بل ربما يكره اعلم ان عدي نظم المجاز العقلي في سلك الكناية بان جعل انبات الربيع لانبات
الانبات للربيع وجعل الربيع فاعلا لتنقل منه الى المبالغة في طرفيه الربيع للانبات وادعى كانه
مدخليته فيه وكنا نريد بقوله بني الامير انبات البناء للامير لتنقل منه الى كثرة مدخليته في البناء حتى
كانه الفاعل فان قلت كيف يصح منك انبات الانبات للربيع ولا انبات له فالحق ان يجعل مجازا مرسلا لا
متاع ارادة المعنى الحقيقي قلت صح انباته له عند قوم فكانه قيل انبت الربيع في ومعي وكونه منبتا في الوهم
يلزمه كثرة المدخلية في الانبات وانكر السكاكي اي انكر المجاز العقلي وقال ليس في كلام العرب مجاز
عقلي ولا خفاء ان ما ذكره ليس الا احتمالا لما مثله المجاز العقلي للاستعارة بالكناية وبذلك لا يتم نفيه
حتى لو لم يتم نفي الاستعارة بالكناية ايضا في تلك الامثلة باحتمال المجاز العقلي فيكون كل منهما منكرا في
تلك الامثلة ونحوها ويكون الثابت احد الامرين والداعي له اليه انه يقلل الانتشار ويحمل اعتبارات البلغاء
اقرب الى الضبط وعورض بان هذا الاعتبار يوجب تشبيه الربيع بالقادر المختار وادعاء انه عينه وهو
ركيك جدا بخلاف المجاز العقلي فان فيه تشبيه ملابسة الربيع بالانبات بملابسة الفاعل الحقيقي وبانه
جعل الامير في حزو الامير الجند من عداد الجيش ونزلته امر مستبعد جدا وتكرر فيه بان تشبيه الربيع
بالفاعل الحقيقي والمبالغة فيه ركيك لو اعتبر التشبيه به بخصوصه اما لو شبه بالفاعل ملحوظا بعنوان
الفاعل فلا وكنا لا استبعاد في جعل الامير نازلا له الفاعل الحقيقي للمرض وانما الاستبعاد في جعله نازلا

الجند ملحوظا بصفة الجندية ذاهبا الى ان مامن ونحوه استعاره ذكر بلفظ ذاهبا قوله تعالى ابن
تذهبون واختار مامن ونحوه على ان بالضمير الراجع الى المجاز العقلي احضارا لما مرتخصوصه لان فيه مايستبعد
رده الى الاستعاره بالكنايه كما عرفت في ابنيا لربيع البقل ومرم الامير للجند وكما في احيى الارض شباب
الزمان اذ يلزم الاستعاره من المستعير ولما لم تكن الاستعارة بالكنايه معلومة اشار الى بيانه بقوله بنا على
ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي ولعله اشار بقوله الفاعل الحقيقي دون الله تعالى الى ماذكرنا من دفع
الركاكه بقرينه نسبه الاثبات اليه فان الاستعارة بالكنايه عند ذكر المشبه واراده المشبه به
بقرينه استعارة ماهو مختصة من خواص المشبه به لصورة وهميه توهمت في المشبه شبيهه بتلك الخاصة و
اثباتها للمشبه في قوله بقرينه نسبه الاثبات اليه نظر فتجب ان يتكلف ويحمل على اراده بقرينه نسبه ماهو
مشبه بالاثبات اليه وربما يقال ان السكاكي وان اشترط منه ان قرينة الاستعارة بالكنايه عنده اثبات الصورة
الوهمية المسماه بالاستعاره التخييليه الا انه ذكر في بحث مجاز العقلي استعارة بالكنايه ان قرينتها
قد يكون امرا محققا كما في ابنت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التاويل نعم في قوله وعلى هذا القياس
نظر لانه لايمكن قياس القرينه في اكثر الامثله عليه ونحن على ان ماذكره ليس نصا في ان الاثبات محمول
على معناه الحقيقي وليس مستعارا للامر ونحوه وتتبع تا اشترطه منه وستطلع على معنى كلامه في ابنت
الربيع في فن البيان ان شاء الله تعالى وفيه نظر اي في جعل كل تركيب يشتمل على المجاز العقلي مشتملا
على الاستعارة بالكنايه نظر لانه باطل لاستلزامه امورا باطله وبطلان اللوازم لايستلزم لبطلان الملزوم
ولانه ينتقض هذه الدعوى بكل تركيب مشتمل على المشبه به والمشبه فانه لابد اخراجه عن كونه مجازا
عقليا بجعله مما يشتمل على الاستعارة بالكنايه لان فيه مايمنع من ذلك الجعل فاشار الى الدليل الاول
بقوله لانه يستلزم الخ والى الثاني بقوله ولانه ينتقض الخ ولا يخفى ان الاستغناء لايخص بنحو نهاره صايم
بل كل مثال ذكر في الدليل الاول ينتقض به الدعوى لانه لابد اخراجه عن الاشتمال على المجاز العقلي
بذلك الجعل لوجود المانع كما لا يخفى ان استلزام المحال المذكور للباطل لايخص بنحو نهاره صايم على وجه ذكر
بل يجري فيه باعتبار اشتماله على طريق التشبيه فكل من التخصيص بلا مخصص ثم استلزام ان يكون
المراد بعيشه في قوله تعالى فهو في عيشه راضيه صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافه واخويه كما توهمه
ظاهر العباره بل هي بليه معتبره في الجميع اذ يستلزم ان يكون المراد بالنهار ولا نافيه وان يكون المراد بضمير
هامان المحله وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه واما المقابل لها عدم صحة ان تكون العيشه ظرفا
لصاحبها فالاولى ان يقال يستلزم ان لايصح جعل العيشه في قوله تعالى فهو في عيشه راضيه ظرفا لصاحبها
والاولى نحو عيشه ليلا يوهم ان ترك النحو فيه وايراده في اخويه بنا على انفراده بخلاف اخويه فانه قد سيد
لان قوله تعالى خلق من ماء دافق في سلكه كما صرح به في الايضاح قال لسناح لانه لامعنى لقولنا خلق من ماء







يدفق الماء الذي يصبه ورد بورود خلقكم من نفس واحده ويدفعه ان مراده انه لامعنى له في مقام بيان الخلق
من الماء كما يشعر به نظر القراء ونقول لانه لامعنى لوصف الماء بانه يخرج من بين الصلب والترائب وقوله كما سياتي
الاولى تعاله ان يذكر بعد قوله بنا على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينه نسبة الاثبات اليه ويتجه انه
لو لا يجوز ان يكون هو في عيشه راضية من قبيل لم ار نهاره الخالد فتامل وان لايصح الاضافه في نحو نهاره صايم
مما اضيف فيه المنسوب الذي غير ماهو له الى ماهو له لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اذ لا اعتداد من
جوزها وجعلها في عداد الاضافه اللفظيه اقول من جمله اللوازم الباطله ان لايصح نحو نهاره صايم اذ لا
معنى لنسبه الشيء الى نفسه وما يقال ان المجاز العقلي اسناد اسم الفاعل الى فاعله لا نسبته الى المبتدا والوصف
فلا يحتاج السكاكي الى جعل النهار استعارة بالكنايه ولا الى جعل العيشه بل يكفيه جعل الضمير استعارة بالكنايه
فيما لا يعتد به لانه بعد انه مبني على عدم التفرقه بين مذهب السكاكي ومذهب غيره في المجاز العقلي يتجه عليه
انه لو جعل الضمير بمعنى الصاحب والعيشه والنهار بمعنى الخلا الصفه المشتقه عن ضمير الموصوف والخبر
المشتق عن ضمير المبتدا على ان ضمير الغايب لايعقل فيه الاستعارة لانه تابع المرجع لا محاله وهو حقيقه فيما
قصد به مرجعه مجازا كان او حقيقه وبهذا علم ان رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكنايه اما بجعل طرفي المجاز
العقلي بالكنايه كما في ابنت الربيع البقل او بجعل مرجع الطرف استعاره بالكنايه كما في راضيه وان لا يكون الامر
هامان مع ان النداء لا يستدعيه في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا وفيه ان الامر بالبنا ليس لهامان بل الامر
بالامر بالبنا لانه قصد بهذا الكلام ان يامر هامان بالعمله بالبنا فينبغي ان يقال وان لا يكون الامر لهامان
ولكن يقال المراد ان يكون امر العمله بالبنا لهامان لان فرعون هو الامر لهم بنفسه في هذا الكلام لا معوضا للامر
اليه فتصفون كان لك حدة النظر فان هذه الاشاره ليست لضعف البصر وان بقي وقف نحو ابنت الربيع العمل
على السمع الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع في هذا الفن السماع من البلغا لا من السامع والملازم الاعم
كلها مستفيضه ظاهرة الانتفا وكيف لا والكلام المجرد والكلام المستفيض بين البلغا صحته اجلى من النهار
ووجوب توجه الامر بعد النداء الى المنادي لا مدخل فيه للامكان ولكل احد في استعمال مثل ابنت الربيع
البقل استقلال واختيار واجيب عنه بان السكاكي يمنع كون احد من البلغا على مذهب الموقف فلا نرضى
على الاذن واما العلما فلم نمنعوا من استعماله مع قولهم بالموقف لانهم زعموا انهم تصدوا المجاز العقلي
ولا اقتدار لهم على معرفة وجوه تصرفات كلام البلغا لانهم لم يحيطوا بالاحاطة بجميع تصرفات كلامهم فلا يبعد
ان لا يفهموا بعض تصرفاتهم في الكلام وفيه انه لا خفاء في ان حسن المجاز العقلي مما لا ينكر فلا ينبغي نسبة
التقصير الى العلما في تحصيل مراد البلغا ونحو يوهم استعمال التراكيب الممنوعة شرعا لان تحقيق لباعث
تقليل الاعتبار وتقريبا لفوات الى الضبط فان ذلك الباعث ليس بمثابه يحسن العمل لمقتضاه مع مخطئة ارباب
الدين والاشتباه بالجواب ان صحة ابنت الربيع انما يتوقف على السمع لو اريد بالربيع ذات الله تعالى ولو

اريد الفاعل الحقيقي على الاجمال ولا يتوقف على السمع وان كان ذلك الفاعل المجمل هو الله تعالى كما يقال
لا بد للممكن من شئ يوجده فلا يلزم من اطلاق هنا مع انه في الواقع ليس الا اذا انه منع شرعي واجيب عن
هذه الاعتراضات بمنع الاستلزام لان مذهب السكاكي في الاستعاره بالكناية ليس ان المراد بالمشبه المشبه
به حتى يكون المراد بالمنية مثلا هو الله تعالى بل المشبه بادعاء انه عين المشبه به والادعاء لا يوجب كونه عين
المشبه به حتى يلزم شئ منها ويتجه عليه انه لم يصر اسناد ما هو للمشبه به الى المشبه اسنادا الى ما هو له
حتى يصح انكار المجاز العقلي بجعله من قبيل الاستعاره بالكناية ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنه
ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقه وحقه ان يسند اليه ويزيف
هذا الدفع بان ما قبل ان قرينه الاستعارة بالكناية عنه استعارة تخييليه هي اللفظ المستعمل في الصورة
الوهمية لا غير خطا لانه صرح في بحث رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية ان قرينه الاستعاره بالكناية قد
تكون امرا وهميا كما في اظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون امرا محققا كما في انبت الربيع وهزم الامير الجند
وقد اخبرناك ان معنى كلامه هذا شئ اخر وستطلع عليه في شرحنا هذا اذا اتى محله وناقشنا ظاهرا مبنى
الاعتراضات على ان مذهب السكاكي حمل الاستعاره بالكناية ان يراد بالمشبه به حقيقته حتى يكون ذكر ما
الاشاره الى ان يراد به نفس المشبه بادعاء كونه مشبها به كما ظنه الشارح وتبعه القوم وقد يقال مبنى الاعتراضات
على ان السكاكي جعل الاستعاره بالكناية من قبيل المجاز وذلك لا يتم بدون الاستعمال في المشبه به حقيقه
وان صح بخلافه في تحقيق الاستعاره بالكناية وفيه انه لا يليق في دفع انكار المجاز العقلي لان له ان يبني الرد الى
الاستعاره على ما يقتضيه ما ذكر في التحقيق لا على ما يقتضيه جعله من المجاز ويمكن ان يقال في رد كلام السكاكي
انه يلزم ان يكون المراد بعيشه في عيشه راضيه صاحبها وهذا لا يصح سواء كان صاحبا او غايبا او حقيقيا لان مبنى
الاستعارة على تناسي المغايرة ومبنى الظرفيه على دعواها ومما متناقضان يتنافر عنه البليغ وهكذا في نهاره صايم
فان الاضافة يستدعي المغايرة والاستعارة الاتحاد وليس لكلام محمل عليه لانه يا باه الطرفان
الاخران ولانه ينتقض بحي بناره صايم لاشتماله على ذكر طرفي المشبه وهو ما نع عن الحمل
على الاستعاره كما صرح به في كتابه وجوابه ان هذا ممنوع على انه جعل الاشتمال على الطرفين مطلقا نهارا وليس
كذلك لانه اراد بالاشتمال على الطرفين من حيث انهما طرفان وكيف لا وقد جعل زيدا زراع على القرس قبيل
الاستعاره وليس النهار وما اضيف اليه طرفا التشبيه لان الاضافة لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه
بالشخص نهارا خاص لا مطلق النهار وانما يكون طرفي التشبيه لو كان الاضافة في معنى الحمل للمبالغة في التشبيه ولا
يخفى ان طرفي التشبيه حقيقه دينما يكون متصفا بكونه طرفا فلا حاجة في دفع الاعتراض الى تجريد منا فاة الاشتمال
على طريق التشبيه للاستعارة بكونه على وجه يبني عن التشبيه كما في الشرح وربما منع اشتمال نهاره صايم على طرفي
التشبيه بان المشبه به للنهار شخص صايم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صايما وفيه انه لا يفيد







الاخبار عنه بصايم ويشتمل الكلام على طرفي التشبيه وهو النهار وصايم ويمكن دفعه بان المراد ان المشبه به شخص
يتاتى منه الصوم ويصح لان يصوم لله الحمد على الفراغ من شرح الباب الاول من المعاني ونساله التوفيق لشرح
الباب الثاني ونفوض الامر اليه ونتوكل عليه في سلوك مسالك الصواب في شرح احوال المسند اليه
اي احوالها يطابق اللفظ مقتضى الحال على ان الاضافة عهدية وبعد لا بد من اخراج احوال غرض له بالقياس
الى الاسناد او المسند او غيرذلك ككونه مسندا اليه لاسناد موكد ومسندا اليه لمسند موخر الى غيرذلك وقد
اخرجه الشارح باعتبار قيد الحيثيه وفيه ان احوال المسند اليه من حيث انه مسند اليه لا يجوز ان يوجد في غيره
وقلما يوجد حال يختص به ولا يبعد ان يخرج بالعهدية المذكوره لان كون المسند اليه مسندا اليه لاسناد
موكد ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تاكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه وانما ذكرنا هذا التحقيق
هنا متابعة للشرح والا فالاحق ذكره في بحث الاسناد الخبري فاحفظه واستفع به فيما سبق ولحق وقدم احوال
المسند اليه لانه الذي الاصل في الكلام تقدمه اما حذفه وقدمه على سايرالاحوال لانه يبني عن وجوب
المسند اليه على سايرالاركان لانه يدل على انه لشدة الحاجة اليه كانه اتى به ثم تركه ولهذا عبر عنه بالحذف
وفي المسند بالترك ولهذا ظهر ضعف تكته ذكرها الشارح لتقدمه حيث قال وقدم على سايرالاحوال لانه عبارة
عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان به انما يفيد التقدم على سايرالاحوال لو تاخر سايرالاحوال عن الذكر فللاحرا
عن العبث وهو ذكر ما علم انه للفظ يعلم بدون الذكر فالذكر عبث وذكر او القرينه على ما تقول
ان فايدة القرينه معرفة اللفظ فاذا علم بالذكر لغت وصارت عبثا وذكر انما قال بنا على الظاهر لانه
الذكر الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا او بكون فكيف يكون القرينه عليه مع الذكر عبثا لان الركن الاعظم
يستحق اهتماما يوجب تكثيرما حصريه ولا يخفى ان هذا التقرير يختص بالمسند اليه ولو اريد جعل الاحتراز عن
العبث بناء على انه مشترك بينه وبين المسند كما ستعرف مما ذكرهم في احوال المسند اليه مشتركا بينه وبين غيره
المسند ايضا ينبغي ان يقتصر على ان ما هو مقصود بالافاده كيف يكون ذكره مستدركا او كيف يكون تقويه الذكر
بالقرينه مستدركة فان قصد الافاده ربما يوجب اهتماما واحتياطا لدفع العبث وترك حديث كونه ركنا اعظم
بل كونه ركنا ولا يذكر كما ذكروه ولو جعل الحذف لوجود القرينه وللاحتراز او غيره ليلا يلزم ان وجود القرينه من
المزايا التي يختص البليغ بملاحظته لان المعاني ايضا يحذف لوجود القرينه ووجود القرينه مصحح والمزايا هي المرجحات
وقال الشارح لم يتعرض له اعتمادا على معرفته في النحو وما ذكرنا اوجه او تخيل العدول الى اقوى الدليلين
من العقل والنقط كون الحرف موضوعا للجزييات بوضع واحد ليستعمل في واحد منها بخصوصه فمنع من عطف
مثنى على مدخول لا انه يستدعي هو ان يراد به في تلفظ واحد معنيان بالنظر الى كل مدخول معنى وهو بمنزلة ان يقال
عسعس اليوم والليل وبياء اقبل اليوم وادبر الليل وهذا اكاد احكم بان العطف على مدخول الحرف ليس الا

بتقديره لا باعتبار الاستحباب ومعنى تخييل العدول انه يخيل السامع انه افاد المسند اليه باقوى الدليلين
وهو العقل لان الدلالة العقلية لا تختلف بخلاف الدلالة الوضعية وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه
عقله نحو المسند اليه زيادة توجه وانما قال تخييل العدول اذ لا عدول من اللفظ بل العقل يرشد الى اللفظ ويفهم
من اللفظ ولكن القرينة دلالتها عقلية لمعنى غير وضعية لا بمعنى انه لا يتخلف عنه المدلول وقالوا كون دلالة
العقل اقوى لتوقف دلالة اللفظ على دلالة العقل من غير عكس ووجه التخييل انه لا عدول فانه عند الذكر والحذف
يتشارك العقل واللفظ في الدلالة وفيه بحث لان كون دلالة العقل اقوى بنا على ان دلالة اللفظ غير مستقلة
يوجب ان لا يكون الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ فقط بل على دلالتهما فكيف يكون تخييل العدول من جهة الذكر
الى واحد اقوى منهما وفي المفتاح تقييد التخييل كالاحتراز عن العبث بناؤه على الظاهر وتركه اهم ونفع التركل لان
التخييل يفيدان فهم العدول بنا على ظاهر الامر لا على ما هو الحقيقة كقوله قال في كيف انت قلت عليل
مثال للداعيين وانما اوثر لفظ قال طلبا لبيان ما عربه السايل عن ذلك تنبيها بعربيته نفسه لاستلذاذه
كونه معربا تماجرى على لساننا واختار تنبيه السامع اي بتنبيه بالقرينة اولا دعاه الشارح هل يتنبه
بالقرينة اولا سهو لان امرهذه لازمه للهمزة فان قلت الحذف مفتقر الى صلاحية المقام وهو بان يكون المخاطب
عارفا به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف ان يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف
فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم ان يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار
لتحصيل اليقين على انه قال اختيار تنبه السامع ويكفي به قابليه المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن واقول
او اظهار اعتقاده ان السامع يتنبه او اظهار اعتقاده ان له تنبها كاملا او التنبيه على تنبيهه او مقدار تنبيه
ايتنبيه بالقرائن الخفيه ام لا وفي عبارة الشارح هل او ابهام صونه عن لسانك تواضعا منكلما يهام
انه من الظهارة حيث يتلوث بلساني او عكسه اي ابهام صون لسانك عنه تحقيرا له بابهامه انه في الخبث والرد
حيث يتلوث لساني ولكان تبالغ في تحقيره بالحذف بابهامه انه من الخبث بحيث يتلوث به كل لسان وجه الدانيي ابهام
صون اللسان عنه كما في المفتاح لا ابهام صون لسانك عنه وليس لك ان تقصد بالحذف ابهام صونه عن كل
لسان كان في ذلك تحقيرا لكل لسان وليس امر الالسنة بيدك حتى تفعله به ما شيا وانما لك تحقير لسانك تواضعا
منك فلذلك لم يطلق المفتاح فيه اللسان واختيار التخييل سابقا والابهام هنا ليس لكون احدهما مدركا حاليا والآخر
وهمي بل التخييل والابهام مستعاران لا فادة انهما ليسا بمحققين واختلاف الاستعارة للتفنن وقيل لان في الابهام
زيادة بعد عن التحقق فاختير التخييل سابقا لشاهد تحقق به العدول عن صون التلوث فانه لا تحقق له اصلا
اوقد اوابهام صونه عن سمعك اوابهام سمعك عنه اوتاتي اي تسر الانكار لدى الحاجة الظرف تعلق تاتي
او بالظرف اي تاتي بحق تاتي الانكار انما يتوجه الى الحاجة لدى الحاجة الى الانكار او تنصيه اما لان المسند لا يصلح
الا له اولانه بلغ فيه من الكمال بحيث لا يلتفت الذهن الى غيره والتعيين قد يدعو الى الحذف احترازا عن العبث وقد

حوله وادا ه البرقوسه
ذكر لاختيار التخييل وجهين احدهما
بالنظر الى ان العدول غير محقق والآخر
الى ان كون العدول الى اقوى الدليلين
غير محقق لان القرينة دلالتها
ليست بحيث لا تتخلف عنها المدلول
فلم يمكن القرينة اقوى محققا
فيكون العدول الى القرينة عدولا
الى الاقوى بطريق التخييل

الى ليفهم السامع

يدعو اليه افاده المتقيس والمراد هنا الثاني لكن الاظهر ان يقول اولا افادة المتعين ويفترق المتعين عن الاحتراز عن
العبث بنا على الظ في قوله كذلك خالق لما شا اذ لا عبث في ذكر الله في الظ مع نصبه لان فوايد ذكره لا تخفى ولا يخفى
جعل او تعيينه توطيه لقوله اوادعا تعيينه مخالفة السوق وصياغة الذوق وكذا جعله تفصيلا
لبعض ما يوجب الاحتراز عن العبث بنا على الظ اونحو ذلك اوقد الاشارة لكونه اشارة الى الاحوال الامور المستفادة من
التردد وتعرفت من نحو غير بعيد فلا تعيد ومن نحو اتباع الاستعمال الوارد على وجوب الحذف سماعا كما في
رصه من غير دار وشششة اعرفها من اخرز اوقياسا كما في الحمد لله الحميد بالرفع فانه لا يجوز هو الحميد كذا
قالوا وفيه بحث لان الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس او ضعف التاليف وهو من متعلقات البلاغة التي توجهها
غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضى الحال الذي من وظيفه المعاني ومنه الحذف لضيق المقام بسبب تضجر وسامة
اوفوات فرصه او محافظه على وزن اوسجع او قافيه فان قلت ايجاب السجع او القافيه حذف المسند اليه خلاف
القاعده ح غير وكذا اخر لفظا السجع وهو حصل ذلك لغير قافيه او آخر السجع بدون حذف المسند اليه قلت
اذا تو قف النظر او حسن السجع على حذف المسند اليه او غيره ويكون الغير قافيه او اخر السجع نحذف المسند اليه
للمحافظه على القافيه او السجع قال الشارح المحقق وقد يكون من حذف المسند اليه حذف الفاعل وح يحتاج اسناد
الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينه الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل
قتل الخارجي لعدم الاعتنا بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل لبوس من شر وفيه بحث لانه لا يجب اسناد الفعل
بل اسناد الفعل واسم المفعول ولو اريد بالفعل ما يعم شبهه يشكل بفاعل المصدر فانه يحذف ولا يجب
اسناد المصدر الى المفعول ولانه يحذف الفاعل في اضربن واضربن واضربوا القوم واضربي القوم وضربا للقوم
مما لا يحصى ولا يجب الاسناد الى المفعول ولان الحذف في ليس مجرد المسند اليه بل المسند والمسند اليه ويجب
الداعي بحذف الجملة لا بحذف المسند اليه بل لابد بل احدهما محله والداعي ان لا غرض متعلقا بافادة صدور الفعل بل
الغرض افادة وقوع الفعل على المفعول ولانه ربما يحذف الفاعل ولا يجب الاسناد الى المفعول ويجب الغرض
الداعي نحو لحد بينا التي هي اي التي هي الملة التي هي او تمر حذف شعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره ونحو
جاء القربه بمعنى اهل القربة واما ذكره فلكونه اي المذكر المسند اليه كما يوهمه عبارة المفتاح حيث قال
اولان الاصل في المسند اليه كونه مذكورا اذ اصالة الذكر لا يخص شيا الاصل الذي لا يعدل عنه الا بسبب
ولا مقتضى للحذف كذا في الايضاح فان قلت لا يوقف اقتضا كون الذكر الاصل للذكر على انتفا مقتضى الحذف بل
يكفي انتفا القرينه قلت كانه لم يرد بالمقتضى ما يزيد على المصحح بل صار يدرج فيه المصحح اذ بوجود المصحح يوجد المقتضى
ويتبين الاقتضا وجعله اولى نكته والمفتاح اخر ما ذكره عن الكل وكان المفتاح جعله نكته مستدلة وهذا قال
السبب السند الذكر لكونه اصلا لا يوجب نكته زايده على كونه اصلا والحذف لمخالفة الاصل يوجب نكته باعتبار
عليه معدا لها فالحذف اعرق واوفى بمقتضا المعاني الزايده على اصل المعنى التي هي المقاصد في علم المعاني

ضرب هذا المثل لتقرير الشبه وقال الفاضل
اورد قوله لتضمنه الحكم على عدم توقف
الحذف على الضمير وكان حقه ان يقول
فيصح ليتوافق قوله فيما سبق
فحصل خلاف ما ذكره الشارح
منه

اورد الظاهر لا معصا للحرف
لان اسم الاشاره يضاف واحتاج انه
على لغه من يلتزم شبه المضاف في منه
او مانع لما اعطف صح تحمل
لعله من قبيل ١٧ ابا له والعلاق

فلما تقدم على الذكر والمهم خالفه وجعله نكتة غريبة لا يهتدي لها الا ايدي نظر الخواص لانه يحتاج الى معرفة انه
ليس في المقام شيء من مقتضيات الحذف وهذه شان الانظار الجليلة لكن ينبغي ان يذكر معه ولا مقتضى للعدول
عنه ولا يفوته القيد الذي به صار جليلا كما فات المفتاح او التنبيه على غباوة السامع او لغباوة السامع
او لئلا يخطه بالغباوة او زيادة الايضاح والتقرير ما للمسند اليه او لغرض تعلق بتكرير المسند اليه كما
في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون حيث كرر اسم الاشارة ولم يكتف في الحكم الثاني بما ذكر من
اسم الاشارة للتنبيه على ان هؤلاء الموصوفين بتلك الامور الممتازون بكل من تبخير الهدى وكمال الفلاح وكل
منهما بكونه بتبرهم فلا يضاح هذا الغرض ذكر المسند اليه ولم يحذف بنصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف
لا يتم التكرار كمال الايضاح ولا يفيه عن الغرض المذكور كمال الايضاح وهذا ظاهر فشاد راي من قال ليس
الاية من قبيل اختيار الذكر على الحذف اذ لو ترك اولئك الثاني لم يكن مقدارا بل كان ما بعده معطوفا
على مسند اولئك الاول او اظهار تعظيمه لان اللفظ مما يدل على كمال او لتعظيمه واهانته اذا كان
اللفظ مما يدل على نقصان او التذكر بذكره او استلذاذه اي وجدانه لذيذا او اظهار هذه الامور
او بسط الكلام حيث الاصغا مطلوب قيل الاولى حيث السماع مطلوب للمتكلم ليتم التمثيل بقوله تعالى يا موسى
والا فمن يتعالى منزه عن الاصغا والاذن واقول اشار الى ان القرآن نازل على لسان العباد عومل فيه معاملتهم
فيه في محاورتهم وينبغي ان يقول حيث زيادة الاصغا مطلوب لان الاصغا يحصل مع حذف المسند اليه بذكر
المسند وما يتعلق به ولا يقتصر البسط على ما ذكره بل ثمة كان له دواع اخر كالابتهاج والافتخار وحيث المكان
اي ج مكان الاصغا مطلوب فيه ولا قرينة على جعله مستمر الزمان حتى يجوز به ومما ينبغي ان تنبه ولا تغفل
ان قوله او نحو ذلك في عداد الحذف وتركه في هذا البحث ليس لان مكان الذكر استوفيت بالتفصيل بخلاف مكان
الحذف فاحتيج الى اشارة اجمالية الى ما في هناك بخلاف هذا البحث بل الامر بالعكس فيما سبق اشارة الى ان
الاحوال المقتضية للخصوصيات ليست سماعية صرفة بل مدارها على العقل السليم والطبع المستقيم وتركه هنا
للاكتفا بالاشارة السابقة وهكذا عادته كما ستشاهد انه قد يأتي بالاشارة الاجمالية وقد يترك متابعة لذلك
المفتاح ولا يخفى ان كون الذكر بامثال هذه النكات لا يخص بما اذا قامت قرينة صحيحة للحذف حتى اذا لم يكن
قرينة كان الذكر لا نفا القرينة لا لشيء من هذه النكات اذ لا تزاحم بين اسباب الذكر فقول الشارح المحقق هذا
كله مع قيام القرينة بظاهره لا يتم والصواب ان هذا كله يكون مع قيام القرينة ومما ذكرنا المفتاح انه قد يكون
الذكر لكون الجزاء مهما نسبة الى كل احد تأكيد بخصيصه وتركه لهم لانه زعم انه فاسد لانه ان قامت قرينة على
الخصوص فكونه عاما وارادة التخصيص لا يوجب الذكر وان لم تقم قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف لا
لانتفا عموم النسبة وارادة التخصيص ودفعه الشارح المحقق بان صريح كلامه انه قد يكون الذكر لانتفا القرينة
الا انه جعل عموم النسبة وارادة التخصيص فصلا لذلك الانتفا لانه باتفا كون الجزاء خاصا ينتفي قرينة الخصوص

وبالنظر



وبانتفا ارادة العموم ينتفي قرينة العموم واعترض عليه السيد السند بان عموم النسبة مع ارادة الخصوص جامع
مع قرينة الخصوص كان يكون جوابا لسوال او غير ذلك فلم يوجب عدم كون الجزء قرينة على المسند اليه وانتفا
كون الجزء قرينة لا يستلزم انتفا القرينة مطلقا والجواب ان مراد الشارح بعموم النسبة عمومها في هذا المقام وشمولها
المقدر وهو يستلزم انتفا دلالة الجزء على الخصوص واستفادة دلالة غيره ايضا والا لم يكن الجزء في هذا المقام عاما
النسبة الى مقدر ونحن نرده على الشارح بان مراد المهم ان الذكر لعدم القرينة لتحصيل فصاحة الكلام والاحتراز
عن التعقيد اللفظي لان الحذف بلا قرينة خلاف النظم يوجب كون اللفظ غير ظاهر الدلالة ولانه مخالف لقانون
النحو لان حذف المبتدء عند عدم لا يكون الا لقيام قرينة فلا تعلق له لهذا العلم بل يكون مرجحه علم النحو والجواب
عن اعتراض المهم انه كما يكون الحذف لمجرد المتعلم لانه اذا حذف المسند اليه والجزاء ولا قرينة على الخصوص محمل الكلام
على عموم الحكم دفعا للترجيح بلا مرجح يكون الذكر عند قصد التخصيص والجزء عام النسبة لئلا يتبادر الذهن
الى ان الحذف لمجرد المتعلم لتشويق الحذف لذلك فمع وجود القرينة على الخصوص بذكر المسند اليه الخاص ليلا
يتوهم في بادي الراي العموم ويغفل عن القرينة ودعائيه واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما
وضع ليستعمل في شيء بعينه والاولى هو المشترك بين المحمود والمذموم الذي حققه بعض المتاخرين وهو المعتبر
المقصود وان اردت كمال تحقيقه فعليك بشرح الرسالة الوضعية فانا بد لنا فيه جهد المقدور وبالجملة ترجيح
التعريف على التنكير نكته مي ملاك التعريف ولا بد منها في اختيار كل قسم من اقسام التعريف اذ اختيار كل
قسم منها في افادة المسند اليه مثلا ان مقام الافادة لطالب التعريف بتعريفه وقد يجيء المفتاح وكانه
ترك لهم ظنا منه ان العام لا يتحقق الا في الخاص فتكنته للخاص كفى لايراد العام وليس لذلك لما عرف
ان اختيار الخاص لنكته تدعو طالب التعريف اليه وهذا مما قيل ارتفاع شان الكلام بان لا يغفل من
نكته العام لعمومه ومن نكته الخاص لخصوصه وقد تنبه المهم لذلك فاورده في الايضاح وهي تقصد
افادة المخاطب فايده كاملة معتدا بها وفايده الخبر اما الحكم بكون المسند للمسند اليه واما الحكم لتعلم
المتكلم بها وكلما زاد على اصل الحكم بشيء خصوص زاد الفايده لكن ما يوجب البعد عن حد الوقوع الى ان لا
يقبل الخبر من المتكلم وخصوص الحكم اما لخصوص المسند اليه اما بالتعريف او التقييد او تكثير المحكوم عليه بالتعميم
او على سبيل التردد واما بغير ذلك وبكل مقام كما ان لكل قسم من المعرف مقاما ولنا فصل وما ذكرنا نحن
ما ذكروا في هذا المقام واندفع ما يرد على قلم كلما كان الحكم ابعد كانت الفايده في الاعلام به اقوى انه لا يتم
لان الحكم ربما يخرج بالبعد عن حز القبول واندفع ما يتجه على كون الفايدة في المعرفة انه تمكن تخصيص النكرة
بالوصف حتى لا يشاركه غيره ولا تكون للمعرفة عليه مزية وذلك لانه خصوص حصل بما زاد على التكثير من
الوصف وناب صاحب التعريف ولم يقام نداء لا يوجد حيث وجد مقام التعريف واما ما ذكره الشارح
من ان التعريف انما من هذا التخصيص لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة فيتجه عليه ان الفايده التي تدور على



او اما ان الحكم المسند اليه مقصور على المسند اليه رد الاعتقاد المخاطب
واما دعوى كمال العناية في شانه بتعريفه فلكون المسند اليه مرجع وكم من مقام
عدل عنه ويصلح عنه مقام الذكر في مقام
فضل العلامة العصر افضل الفضلا والعلماء
المفتاح هذه الكلمة للاعتراض على كل
كلمة مر عليه في كل

الخصوص بعد فهم الخصوص لا محالة من النكرة المخصوصة لا يمكن ان يكون في المعرفة اقوى لكون الخصوص فيه
وضعيا على انه اراد الوضع الاولي فلا يوجد في المعرف باللام والمضاف وان اراد ما يعم الوضع التركيبي
فيوجد في النكرة الموصوفة وايضا يدفع ايضا ما يرد على قولهم كلما ازداد المسند اليه خصوصا ازداد الحكم
بعدا وصار فايدة الحكم اقل وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وصارت الفائدة من ان مجيء كل عالم
ابعد من مجيء زيد اذ قد عرفت ان مراد المصنف على سبيل التردد بالعموم الذي يزيد الحكم العموم على
سبيل الاجتماع وقوله فبالاضمار يشعر بانه بصدد تفصيل اقسام المعرف والمقام يقتضي كونه بصدد
تفصيل اغراض كل قسم فالاولى واما تعريفه بالاضمار فلان المقام اي الموضع واعلم انه قد تقسم
من المعرف بالندا وهو ان كان تعرف عن تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث المعرف لا يخص شيئا منهما الا صورة
والباحث يتكفل عليك في معرفة الغرض منه في غيرهما من اجزاء الكلام فتقول اما المعرف باللام في قولك يا رجل
فللاشارة الى حصة معينة من الجنس فتنزل اللام في العهد الخارجي وانما يقصد به تعيين الجنس لاعتباره
في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا ايها الانسان ما غرك بربك تقول تعال يا ايها الانسان اركد حاضر فتنزل اللام
الاستغراقي وهم لم يجعلوا يا رجلا في شيء من المعرف وقالوا لم يرفيه الا النداء كما في يا زيد وحرف النداء انما
تصدا التعريف وكلما يجعله لقصد تعريف الجنس الا ان اعتبر في ضمن فرد ما فيكون بمنزلة اللام في العهد
الذهني الا ان التزام وصفه بالنكرة يؤيد اعتبارهم وقدم التعريف في احوال المسند اليه لانه الاصل فيه كما انه
قدم التنكير في احوال المسند لانه الاصل فيه وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف ونبه على ترتيب الذكر في
الضمائر الثلثة الاتي لبراعة في ذلك في تقديم الموصول على اسم الاشارة والاولى انه قدم الضمير لان مباحث
تعريفا لاسم الفاكثيرة فاراد الاستقلال بها بعد فراغه البالغ ما في الضمير لان المقام للمتكلم والمخاطب والغيبة
يعني ولا مقتضى للعدول عنه والا فقول الخلفا اميرالمومنين يا عمر بكذا في مقام الكلام والخطاب هو توجه
الكلام الى الحاضر والغيبة كون الشيء غير مخاطب ولا متكلم اي اذا كان الموضع موضع كون المسند اليه متكلما او مخاطبا
او غايبا وفيه ان كون الشيء غايبا لا يستدعي الاضمار لان الاسماء الظاهرة كلها غايب وهذا عرف الضمير الغايب
بما وضع لغايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع لغايب والبيان الاولى في مفتاح يدل
قوله او الغيبة او كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقرائن الاحوال ويراد الاضافة
اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم واراده الاشارة اليه فتحد عليه لانه لا يتعين الاضمار
لجواز التعريف بلام العهد الا ان يرجح الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الاولي والتعريف بلام العهد دخيل
في ذلك فمقام الضمير الغايب ان يتقدم الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع لذكر لذكر
حتى لو تقدم ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية لم يصح نحو هو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقولك
ان جاءني زيد جاءني رجل فاضل وكون التعريف بالاضمار لان المقام لاحد الامرين لانه في ان ضمير المخاطب

قد لا يكون معرفة كما اذا كان لغير معين وان الضمير الراجع الى النكرة محضة لا تكون معرفة على تحقيق الشيخ الرضي على ان
مقام الخطاب لا يكون فيه ضمير مخاطب غير معين لان الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر فلا يحتاج الى تعريف مذهب
الشيخ الرضي وجعل اصل الخطاب مبنيا معطوفا على اسم ان اي التعريف بالاضمار لان المقام للخطاب واصل
الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا عدل عن عبارة المفتاح ان يكون مع معين لان استعمال الخطاب
مع اللام استنادا لقيل خاطبت معه وقد يترك الى غيره اي قد يترك الخطاب لمعين قصدا الى غير معين
ليعم الخطاب كل مخاطب اي كل من يصلح له على سبيل البدل ونحن نقول قصد الخطاب الى المهية في
ضمن كل فرد كما في يا ايها الانسان فهو خطاب للجميع نكرارا لا عدولا لو قيل لو ترون اذا المجرمون لا عدولا لم
ولو ترى وهما بمثابة واحدة فافهم ولا يخفى ان خطابا لغير معين من اخر اجزاء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول
الى غير معين بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمر موضع المظهر فان قوله لو ترى الظالمين فيه لو عدي كل احد
مقتضى الظاهر ان لا يذكر هنا ليحل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر ولا يخفى ان اصل الخطاب بان يكون لمشاهد وقد
يترك الى غيره لجعله كالمشاهد لغرض من الاغراض نحو اياك نعبد نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
فانه لم يقصد بالخطاب معينا بل جيء صورة الخطاب كل مخاطب قصدا الى ان كل من ظهر وتظاهر حالا المجرمين في ذلك الوقت
واليه اشار بقوله اي تناهت حالهم في الظهور وانكشفت فظاعتها لاهل المحشر الحيث يراها كل راء فلا
يختص به اي بالخطاب وفي بعض النسخ بها اي بالمخاطبة اولا يختص بالابصار او بالرويه مخاطب
دون مخاطب فان قلت التنبيه على عموم الرويه ناشيء ابرازها في صورة الممتنع بدخول لو امتناعيه عليه قلت
لو الامتناعيه للاشعار بانهما مع عمومهما كذلك ممتنع لفظاعة حالهم وعدم وفاء طاقة احد منا شاهدتها وفي
الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان ليتم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا
بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فيخرج في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى
الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم يريد تخرجه في صورة الخطاب من غير ان تكون حقيقة لبفيد عموم
كل مخاطب فان فائدة العموم لا تتأتى حقيقة للخطاب وتعلق العموم بكل مخاطب لصورة الخطاب وهكذا قوله اخرج
في صورة الخطاب لما اريد العموم وقد صعب على الشارح المحقق سلوك الجادة فعدل الى طريق غير مسلوك ونوهم
بتجه الواضح مسلكا هو المشكوك وقال قوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا يريد به مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرج
في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي يحمل على هذا المعنى عدم
ارادة معين لارادة العموم وبالعكس عطف على قوله بالاضمار اي جعل المسند اليه معرفة بكونه علما والاول
جعله علما وجعله معرفة وجعله مضمرا الى غير ذلك عبارة عن ارادته كذلك لا صنع للمبلغ الا الايراد والعلم ما
وضع لشيء بشخصه ان لم يكن علم الجنس علما عند اصحاب فن البلاغة لانه دعت اليه ضرورات نحو يم في سعة عنه ولم يكن
غير العلم موضوعا لشيء بشخصه بنا على ان ما سوى العلم معارف مسوقة اليه حيث وصف لمفهومات كلية وشرط في حسن

ادخال ح

وقد لا تكون

الوضع ان لا يستعمل الا في معين والا فلا قدرة على وضعها لامور معينه لا يمكن ضبطها و ملاحظتها حين
الوضع وح يلزم الوضع لمعنى لا استعمال لشيء آخر ولا يخفى بعده ويلزم ان يكون المعارف سوى العلم مجازات
لاحقائق لها ولو كان كذلك لما اختلف اهل اللغة في وجود مجازات لاحقائق لها على ما يتمسك القائل به بامثلة
نادرة له ويرد على قوله لا قدرة على وضعها لامور لا يمكن ضبطها و ملاحظتها حين الوضع لكثرتها ولعدم حظور
بعض منها بخصوصه في القلب انه كيف يصح منكم اشتراط ان لا يستعمل الا في واحد معين من طائفة من الجزئيات
فيما ضبط المستعمل فيه لكن ان يضبط الموضع له وتوضيح ذلك قبل ما سوى العلم وضع لاشيا معينة ملحوظة
بذلك المفهوم الكلي المحوط جي به لا بشرط ان لا يستعمل الا في واحد منها بعينه فالوضع كلي والموضع له
جزئي على خلاف الوضع للمفهوم الكلي فان الموضع له فيه كلي كالوضع و على خلاف وضع العلم فان الموضع له
شخص ملحوظ حين الوضع بخصه فالوضع جزئي كالموضع له فهذه اوضاع ثلثة لا رابع لها فلا يتم تحديد
العلم بانه وضع لشيء بخصه لصدقه على ضمير المتكلم مثلا بل ينبغي ان يقال ما وضع لشيء بخصه دون غيره في ذلك
الوضع وههنا اشكالان قويان احدهما ان القول بان ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلي للاستعمال في
جزئي بعينه من جزئياته او موضوع لجزئيات معينة ملحوظة لمفهوم كلي منقوض بالمعرف بلام الجنس فانه موضوع
للمفهوم الكلي المتعين الملحوظ بنفسه اذ لا ضرورة تدعو الى الوضع له بوسيلة مفهوم مراعى وثانيهما ان العلم
ليس موضوعا لشيء بعينه ملحوظا بعينه لان الوضع لمحة للشخص من حيث تحدوه الى الشاهد لفظ ولحد والشخص
الذي لوحظ حين الوضع يتبدل كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص بكل شخص شخص ملحوظ بامر
كلي فالعلم كالمضمر فيمكن الجواب عن الاول بان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلي للاستعمال في
جزئيات او لتلك الجزئيات على اختلاف الرايين وتلك الجزئيات ملحوظة بالمفهوم الكلي وهو تعيين مدخوله
تارة و تعيين حصة منه تارة ان كان مشتركا لفظيا بين تعيين الجنس و تعيين الحصة و تعيين مدخوله او
حصة منه ان كان مشتركا معنويا بينهما و بالجملة مدخوله موضوع بالوضع التركيبي او كالموضوع الا فراد
لعدم استقلال اللام فكانه موضوع مع اللام جملة على ما صرح به بعض محققي النحاة لكل معين هو مفهوم
مدخوله او حصة منه فوضع المعرف بلام الجنس لمفهوم الجنس المعين كلي والموضوع له جزئي كسائر المعارف
غير العلم وعن الثاني بان وجوه المهية لا تنفك عن تشخص باق ببقاء الوجود تعرف بعوارض بعده وتلك العوارض
بعده وتلك العوارض متبدلة وباحد العقل تلك العوارض المتبدلة امارات يعرف بها ذلك التشخص فاللفظ
موضوع للمتشخص بذلك التشخص لا المتشخص بالعوارض ولو كان التشخص بالعوارض لكان للجزئي اشخاص متعددة
في الوجود وما اشتهر من ان التشخص بالعوارض مسامحة مؤوله فانا بما نعرف بعوارض واما ان ذلك
التشخص هل هو متحقق مبرهن او مجرد توهم فلا حاجة بنا اليه في وضع اللفظ للمتشخص لان ايا ما كان يكفي
فيه بقي ان العلم لو كان موضوعا للشخص بعينه لما امكن وضعه لما لم يعلم بتشخصه والوضع لما لم يعلم كثيرا ما الا بناء

نسوق

يسمون ابناء المولدة في عيدهم باعلام و تاويله بانه تسميه صورة و امر بالتسمية حقيقة او وعد بعيد
وان الوضع في اسم الله يشكل لعدم ملاحظته بعينه و تشخصه حين الوضع ولعدم العلم بالموضع له بتشخصه
للمخاطبين به وانما يفهم منه معين متشخص في الخارج بعنوان مختص فيه الان يراد بالشيء بتشخصه كونه متعينا
بحيث لا يحتمل المتعدد بحسب الخارج ولا يطلب له منع العقلي عن تجويز الشركة فيه ولقد اطنبنا في تحقيق المقام
لانه ما لا بد منه في توضيح هذا البحث و بحث التعريف كله سرب منه فلعلك تعتب الشكوى عن اسهابنا الاطناب
بعد التمتع بالعذب الفائق للعاطس الملجي الى تحاقق السرب لاحضاره في ذهن السامع ابتدا باسم
مختص به وهذه نكتة جليلة عامة مختصة بالعلم حرية بالتقديم على سائر النكات حيث لا يوجد في النكرة
لانه لا احضار لها لمدلوله بعينه ولا باسم مختص به والاحضار بعينه في ضمير الغايب العايد الى العلم او الحرف
بلام العهد اذا لمعرف بلام العهد المذكور تحقيقا ليس ابتدا ولا باسم مختص به والاحضار بعينه ابتدا بضمير المتكلم
والمخاطب واسم الاشارة والمعرف بلام الجنس وغيره ليس باسم مختص به واخرج ايضا بقوله ابتدا الاحضار
بالعلم ثانيا فان بعضا منه من خلاف مقتضى الظاهر كما في الله الصمد بعد قوله قل هو الله احد وان كان البعض
مقتضى الظاهر كما في قولك جاءني زيد زيد والاحضار باسم مختص به وان حضر العلم لكن ليس له هذه الجلالة اذ ليس
فيه الترجيح على النكرة وضمير الغايب والمعرف بلام العهد بتعقده و لو ترك قيد من العقود لصار النكرة شيا
اخر فلا بد لبيانها من العقود كلها وليس العقود لمزيد تحقيق وتفصيل للنكتة كما ذهب اليه الشارح والسيد قدس
سرهما حيث قالا لا باس باغنا القيد المتاخر عن جميع ما تقدم لانه تحصيل الاحتراز عن جميعه ما احترز عنه
بالقيود الاخر لان العقود لتحقيق مقام العلمية كما في التعريفات وفيها ذكرت ان للتعريف بالعلمية نكات اخر
ترشدك اليها هذه النكتة اذ مع الاكتفا بالقيد الاخير نكته وبالاكتفا بقيدين نكته فحصل عدد ها بعدد ما
حصلت لك عددها فان قلت الاحضار بعينه حاصل بالحس مع انه ليس علما قلت المراد الاختصاص او
واختصاصه استقلالي ومن النكت الجليلة وان لم تسمعها من احد ان الاصل في الاحضار خصوص الذات العلم لانه
وضع لذلك بخلاف غيره فانه وضع لغرض اعم ربما يتفرع عليه احضار خصوص الذات نحو قل هو الله
تنبيه لزيد وجه وتظهير وجه تعرفه ان بلغك التفسير والاله معرفا باللام من الاعلام الغالبة وبعد
حذف الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه قال
السيد السند يجوز ان يكون حذف همزته على قياس فيكون التزام الادغام قياسا وان يكون على ذلك
بيان ذلك انه لو حذف الهمزة على غير قياس يكون محذوفه مع الحركة فيلزم اجتماع مثلين ساكن و متحرك ويجب
الادغام وان حذفت بنقل الحركة الى ما قبلها يكون حذف الهمزة قياسا ويكون وجوب الادغام غير قياسي لان
المثلين المتحركين لا يجب فيهما الادغام اذا كانا من كلمتين نحو ما سلككم وما نسلككم ومن نقول لما جعلا اللام
عوضا عن الهمزة وصار همزتها صار اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسي او فليكن وجوب

بدل الجليلة

احد

لها

لا يصح الرجوع الى ما خص بعلامة والعرف بلام العهد لتعينه فان الامضاء فيها اسد لا الاحضار ساتها من غير احضار

الادغام بعدا لعلميه لان الاجتماع في كلمة واحدة ومنهم من انكر علميته وقال انه اسم للمفهوم الكلي المتخص
فيه تعالى من الواجب لذاته او المستحق للمعبودية لذاته وكان منشاه انه يشكل عليه امكان وضعه له تعالى
بخصوصه وترتب فايدة هذا الوضع وقد تقدم ما يتعلق به وقال الشارح المحقق هذا سهو ينبغي التنبه عن كلمة
التوحيد فانه يفيد التوحيد لمفهومه اتفاقا من غير اعتبار قيد في مفهوم لفظ منه واستثنآء المفهوم الكلي من
الآله لا يفيد التوحيد لانه لا يزيد على الآله شيئ فلو كفى في التوحيد لكفى في اثبات الآله على انه لو اريد بالآلة
المعبود مطلقا لزم الكذب اذ عبد غير الله و لو اريد المعبود حق لزم اخراج جميع افراد بجميع المستثنى منه
منه بالاستثنا وانه باطل فيجب ان يكون الآله بمعنى المعبود بحق والله علما للذات الموجود منه و فيه بحث لان
الله اذا كان علما للذات الموجود منه لكن لا يكون حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الواجب لذاته والمتصف به محتمل
لمتعدد كالاله بحق فلا يحصل باستثنايه اثبات ما هو المطلوب بالاستثنا على وجه يوجب التوحيد وايضا لم
يخص الآلة بحق فيه يكون استثناه اخراج جميع ما يحتمل المستثنى منه عن نفي وجود ما يتوهم معبودا بالحق
واثبات ما هو المستحق للمعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو كفى لاختصاصه في ذات واحدة فالمعنى لا اله مما يجوز
العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا يتفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى
معين محفوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى على الفطن البليد **او تعظيم**
**او اهانة** والفارق الواضح في ذلك الالقاب لان المرض من وضعها الاستعارة بالمدح والذم وقد يتضمنها الاسم
وان لم يقصد بالوضع الا تمييز الذات لكونها منقولات من معان شريفه او خسيسه كمحمد وعلي وكلب وحمار لاشتهار
الذات في ضمنها بصفة محمودة او مذمومة كحاتم وبادد وبعد الالقاب في ذلك كالكنى كابي الفضل وابي الجهل وانما
قال تعظيم او اهانة دون تعظيم او اهانة تفهما للداعي فانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه او اهانته نحو ابو الفضل
صديقك وابو الجهل رفيقك ومن نكات العلمية الحث على الترحم نحو ابو المفترس بالك **وكنايه** اي تعريف المسند
اليه بالعلمية لقصد كنايه بالعلم تقوت لو لا العلم نحو ابو لهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بابي لهب لينتقل منه الى
كونه جهنميا باعتبار معناه الاصلي فان المعنى الاصلي الذي يقصده البليغ الاشارة اليه لهذا العلم من تولد منه
النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقود النار والنار التي توقدها الناس تار جهنم قال الله تعالى يا ايها الذين
امنوا قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة هذا وجه بديع وقال غيرنا معنى ابي لهب ملابس النار
ملابسة ملازمة وهو لازم لجهنمي لان اللهب الحقيقي لباس اهل جهنم فان قلت لم لا يكتفى بالمعنى الكنايي بكونه وقود
النار في جهنم او ملابسها فيه واعتبر الانتقال منه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفيد عذابه بالنار
وغيرها مما في جهنم فان قلت المعنى الحقيقي لا يكون مقصودا في الكناية وهنا قصد الذات المعين قلت المعنى الاصلي
في نظر البليغ كونه مولدا للنار او ملازما لها وهو لم يقصد هنا بل توسل به الى قصد الجهني فان قلت المعنى الاصلي
ليس معنى حقيقيا لابي لهب لانه حيوان يتولد من نطفته اللهب قلت لا كذلك الكناية ارادة لازم الموضوع له وقد

يكون



يكون المعنى الاصلي فيه معنى مجازيا كما في الاستعمال في حقه صاحب الكشف وسنحققه عليه وقد يقصد بابي لهب
لازم الذات وهو الجهنمي بالاشتهار بالذات في ضمن هذا اللفظ به فابو لهب فعل كذا معناه جهنمي فعل كذا
وابو لهب كناية عن الصفة كالمتولد جاني حيان الكلب وشديد جاني مضيافه فابو لهب متكلم بارادة الوصف المشتهر به
سماه في ضمنه به وهو معزل عن مقام المعرف بالعلمية فلا ينبغي ان يحمل الكناية هنا عليه ولا ان يجعل من
المحملات كما ذهب اليه السيد السند ولا يصح انكار فهم الجهني منه لهذا الاشتهار بسنده انه لو قيل هذا
الرجل فعل كذا شار اليه المحكوم اليه لم يفهم كونه جهنميا كما زعمه الشارح المحقق لان اشتهار الذات بالوصف
في ضمن لفظ لا يستدعي فهمه من اي لفظ غيره عن الذات ولا يصح ان يكون جاني حاتم للا ستعارة لشخص
اخر باعتبار انه بمنزلة جواد لاشتهاره به من نكات المعرف بالعلم لا نعلم ليس عليها ولا معرفة لكن من
النكات قصد الاشارة الى صفة له يشعر بها العلم اما لاشتهار الذات بها في ضمنه غو جاني حاتم واما الاستعارة
معناه الاصلي بذلك غو ابو الجهل و ابو المحاسن اشارة الى ان له محاسن او الجهل ولا كناية هنا لانه عين
المعنى الاصلي **او ايهام استلذاذ ه** اي وجدانه لذيذا الخ قوله تالله يا طيبات القاع قلن لنا
ليلاي منكن ام ليلى من البشر اضاف ليلى الى نفسه سمي كونها من الظبيات في التوحش والاجتناب من
الناس ولم يرض بتلك الاضافة حين كونها من البشر تكلما غير نه **او التبرك به او نحو ذلك**
المذكور من كل واحد من تلك الامور من القاء و التفخيم والتسجيل على السامع او غير ذلك مما ذكرنا
نحوا منه **وبالموصوليه** ينبغي ان يجيء التعريف بالموصوليه مع التعريف باللام لكونها في مرتبه و يذكر التعريف
باسم الاشارة بعد العلم لكونه بعده في المرتبه وانما ترك بيان صحة الموصوليه لانه معلوم من النحو ولذا ترك ذكره
في سائر المعارف والمفتاح يذكره في بعض تذكيرا لما عسى ان يغفل عنه المتعلم لبعد عهده عن موضع بيانه وبركه
في بعض اشارة الى ان بيانه ليس من واجبات كتب الفن واشار الى ما هو وظيفة الفن من بيان الموجب او
المرجح والمرجح كما يكون بالنسبه الى بعض ويكفي به البليغ يكون الموجب ايضا كذلك فعدم العلم بما سوى
الصلة من الامور المختصه موجب للموصول بالنسبه الى العلم وان امكن ارادة المعرف الموصوف بالموصول
مرجح له بالنسبه اليه لان ذكر الموصوف لغو فلا ينبغي ان يكتفي بالاشارة الى تفصيل الباعث الموجب والمرجح بانه
لا موجب فيما ذكره **لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل**
وهذه النكته لا تخص الموصول بل تجري في العلم واسم الاشارة والمضاف والمفتاح ذكر فيها ايضا ولا لهذا
العدد بل يكون لعدم علم المتكلم او عدم علم واحد منهما بما سوى الصلة من الامور المختصه الا انها نكته قليلة
الجدوى لا يلتفت اليها البليغ لكونها اصطاريه غير منصبه الى افاده تنظر فلذا لم يتعرض لها المص باستيفائها وهذا
معنى قوله الشارح المحقق ولم يتعرض لها ما يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة على الذين في بلاد الشرق
لا اعرفهم او لا يعرفهم لعله جرى هذا الكلام ومن لم يعرف المرام قال عدم الجدوى مختص بهذا المثال

عالم

فلو قيل الذين في بلاد المشرق يكرمون الضيف لكان كثير الجدوى والاولى لعدم العلم بالامور المختصة لشمول
عدم العلم بالاسم ايضا بلاخفاء وقوله سوى الصلة ينفي العلم بالحال المختص الذي هي الصفة فان الصلة جملة
معلومة الانتساب الى معين والصفة جملة معلومة انتساب الى مختص ولذا تختص بها النكرة بخلاف الصلة
فانها توضح المعرفة وهذا يدفع ان هذا الباعث لا يقتضي الموصول لجواز التعبير بالنكرة الموصوفة لانه يقتضي الموصول
واختيار النكرة الموصوفة محتاج الى نكتة عدول ولا يحتاج الى ما قال السيد السند في دفعه من ان الكلام
في مرجح تعريف على تعريف بعد ان كان التعريف فالنكرة الموصوفة معزل عنه ولا الى ما قال الشارح المحقق ان
المرجح لا يجب فيه الاطراد والانعكاس بل هو ما يكون له مناسبة وملاءمة بالاعتبار المناسب ولا يرد ما اورد
على السيد السند انه لا يفيد الترجيح على المعرف الموصوف بالموصول لان ذكر المعرف لغو اذ يكفي الموصول

**او استهجان التصريح بالاسم** الاولى بالعلم ليشمل اللقب والكنية ايضا بلاخفاء ولم يقل الاستهجان
الدال بالاسم للتنبيه على جهة الاستهجان وهي التصريح والاستهجان اما لمصلحة تعود الى المسند اليه
كما في الاية لان من له شرف اذا احتيج الى ذكر ما صدر عنه مما لا يليق به لا يحسن ان يجرح به واما لمصلحة تعود
الى غيره كما اذا فعل المسند اليه بعظيم ما لا يحسن التصريح بانه فعل به ذلك نحو ضرب الامير من امر السلطان
بضربه وهذه نكتة لا تتم الموصول الا على العلم **او زيادة التقرير** لتنقل او زيادة تقريره ليعم زيادة
تقرير المسند وزيادة تقرير المسند اليه وزيادة تقرير غيرهما من المعقول والغرض المسوق له الكلام و لو قال
تقرير لكان اظهر فالخلاف في ان المراد تقرير المسند او المسند اليه او الغرض المسوق له الكلام مما لا يلتفت اليه
او لو الافهام والحصر الثلثة من قصور نظاره الاوهام ويرد عليك توضيح هذا المجمل مع مزيد انعام
من الملك العلام في شرح ما مثل به مقتضى المقام اعني قوله **نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه**
اي مما نحو هذه الاية بعني التعريف بالموصولية لاستهجان التصريح بالاسم ولزيادة التقرير كما يرشد اليه
كلام المفتاح وان كان يوهم اقتصاره على زيادة التقرير واختصاصه بالثاني وفي تمثيل مقامين
بمثال واحد تنبيه على انه لا مانع من جمع بين المقامات ولا خفاء في ان الاسم الموصول مزيد تقرير بثبوت المراودة اي
المخادعة والتحيل لها اقتضته اياها لانه اذا كان مولاها تكون في غاية التمكن من ذلك ومزيد تقرير المسند اليه
لدفع الاحتمال التي في غير الموصول من زليخا وامراة العزيز بناء على احتمال اشتراكها وزيادة تقرير مراودة يوسف
ودفع استبعاد مراودته بكونه مملوكا لها وزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام من نزاهة يوسف عليه الصلاة والسلام
حيث اناف اباه عن الخيانة مع سعي مالكته فيه بالغة غاية الاهتمام وفيه تحذير وتهييج اخر ليديركه العلماء الاعلام
وهو نزاهته بحيث انه لو لم يكن مملوكا لها لم يتمكن من مراودته ومن عجائب ما وقع من بعض الكتاب على هذا الكتاب
انه كيف يكون التي هو بينها اذل من زليخا وامراة العزيز وقد تقرر في الاصول ان دار فلان تحتمل الدار المملوكة
والعارية والمستاجرة ولم يدر ان صاحبة الدار ومالكتها ايضا محتملة اكثر احتمالا من امراة العزيز فاي شيء تحوجه

الى



الى الرجوع بداية الاصول وان نسبة العبد الى شخص بكونه في بيته يفيد انه مملوك له وكون الموصول غير محتمل
لان مالكه يوسف عليه الصلاة والسلام متعينة غير محتملة **او التفخيم** اي التعظيم على ما في القاموس وفي
المختصر اي التعظيم والتهويل **نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم** قوله من اليم بيان ما غشيهم او من
التبعيض وهو حال على التقديرين والتعظيم لكثرة ما غشيهم حيث اجتمع مدة مديده وحبس حتى مر بنو اسرائيل
ودخل الموعون بنامه وكمال قوته وشدته لمنعه عما يقتضيه طبعه من الحيوان حتى ازدحر فتاتير ه
فيهم كان في النهاية او التعظيم لانه كان مآله منقادا لحكم الله محكوما بما هو خارق للعادة ما مورا بهذا ظهم
فعلهم بما ليس بعادة المآكله وتحمل ان يكون الموصول في الآية للابهام لبعده عن الافهام حيث وجد
صنه ما لا يعقله العقول ويابى عن تصوره ويلوى عنه قول ابي نواس: ولقد نزعت مع الغواة بدلوهم
واسمت سوح اللحظ حتى ساموا، وبلغت ما بلغ امرئ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام، والاثام
بالفتح واد في جهنم والعقوبة وبكسر كما مر كذا في القاموس **او تنبيه المخاطب على خطا** سواء كان
خطاه او خطا غيره قلذا ترك **نحو** قوله عبدة الجالطبيب من قصيدة يعظ فيها ابنيه **ان الذين ربوكم**
على صبعة المجهول من الارادة اي تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الرؤية تعارف في الظن والمراد بالظن
ما سوى اليقين كما ستجيء لهذا المعنى لان ذلك حكم ظن الاخوة دون الجزم ولان الاخوة لا يكون الا مظنونة
لان الناس اصناف مظنون الاخوة ومجزوم بها ومتيقنها وصيغة المعروف ترد ها الرواية والدراية لانها
تعني اليقين فلا يتصور فيها الخطاء **اخوانكم يشفي غليل صدورهم** الغليل العطش او شدته او حرارة
الجوف كذا في القاموس **ان تضرعوا** اي ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والظاهر انه
كناية عن ان تغلبوا وقال الشارح اي ان تهلكوا او تصابوا بالحوادث وفيه تنبيه المخاطب على خطاه
في الاعتقاد ليجتنب عن مثل هذا الاعتقاد ولا يرضى بالاعتماد على احد يظن به الوداد وعلى خطا اخوانه
في المعاملة معه اذ الالتيام الذي يبتني عليه المهام ان لا يفوت منك في شان اخيك الاهتمام والمثالث
لتسمي الخطاء قال الشارح المحقق فيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولهم ان القوم
الفلاني هذا ويتبادر منه ان كلام الشاعر في قوم مخصوص والظاهر انه تنبيه على اعتقاد يتعلق منه
بالناس ايا كانوا واي وقت كان فليس هناك قوم معينون يبتنى التعبير عنهم بالقوم الفلاني بل
من شان التعبير بالموصول في البيت عدم علم المخاطب ولا المتكلم لهم بما سوى الصلة ويحتمل ان يكون
المقصد التحذير عن الناس فالتعبير بالموصول ليلزم ثبوت الحال لمن ليس له الصلة بطريق الاولى فخذها
من نكات الموصولية فانها مهمة لكنه والسكاكي جعلا البيت من الابنا الى وجه بناء الخبر ليتسلسل به الى
التنبيه على الخطاء والمعهد عنه وجعله للتنبيه على خطا لانه ايما في الموصول الى وجه بناء الخبر
لانه يقتضي بناء نقيضه عليه ورده الشارح المحقق بان الذوق والعرف شاهدا صدق على ان التعجيب عمن

يعتقده المخاطب انكالذين يظنه اخا بوي الى ان الخبر عنه يكون مما بنا في الاخوة ولا يخفى ان خطاب
مستفاد من الموصول كالاسما من غير ان يتوسط في ذلك الايما وجعل الايما ذريعة لا يصغى اليه
التكلف فلم يخطأ في العدول وان اخطأ في نفي ايما الموصول الا ان يقال المراد التنبيه الواضح الحاصل من
البرهان والموصول قد يكون للتنبيه على صواب ان الذي رابته محالك لم يقصر في محبتك **والايما الى وجه بنا**
**الخبر** اقول في القاموس وجه الكلام السبيل المقصد فالايما الى وجه بنا الخبر الايما الى سبيل بنا الخبر
وانه الى اي مقصد ينتهي بعد معرفة بنايه ولذا قال المفتاح الى وجه بنا الخبر الذي ينبه عليه اشارة
الى ان الايما انما يتم بعد تحصيل بنايه وانما قال لان الكلام في الخبر وشان الحكم المشترك بينه وبين
الانشا ان يعرف بالمقايسة فالمقصود ان نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين
يوي الى ان سبيل الخبر عن دخولهم جهنم صاغرين كون دخولهم عليها هذه الصفة على طبق استكبارهم عن
العباده وقوله ان الذي سمك السما يوي الى ان سبيل الاخبار بان البيت لا رفع ليس مزية رفعه بكون
مقاده فيما بين البيوت بل تفاوت يكون بين السما وسايرا لابنيه الرفيعه ثم ان ذلك الايما انما يقصد به
تعظيم الخبر كما في هذا البيت وقوله ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين للحاشوون فانه يدل على ان سبيل الا
الاخبار بخسرانهم ليس الخسران المتعلق بالدار الفانية التي ربما يجبر بالسعي في مقدمات الربح بل الخسران
الاخروي الذي لا تدارك له وفيه تعظيم شان شعيب عليه السلام وقوله

ان التي ضربت بيتا مهاجرة ✻ بكوفة الجند غالت ودها غول ✻ يوي الى ان سبيل الاخبار بهلاك ودها
المغالسا صلت ولم يبق منها حي حتى اختار انها جرم الى بلدة بعيد يتعذر طريق الوصول اليها وملا قالها
ولو كان بقي من ودها اثر لما اختارت ذلك ثم انه يجعل ذلك الايما وسيلة الى تحقيق الخبر وبيان انه لا محالة
واقع ومن هذا تبين الفرق بين الايما الى وجه بنا الخبر وتحقيقه وانديه تزييفهم جعل الايما ذريعة الى
تحقيق الخبر بعدم الفرق بينهما ولذا تركه وقال الشارح المحقق الايما الى وجه بنا الخبر هو الايما الى ظهوره و
طريقه والى انه من اي جنس امن جنس الثواب او العقاب وحاصله ان ثاني بالفاتحة على وجه ينبه على
الخاتمة كالارصاد في علم البديع ويرد عليه انه لا بد من فارق بينه وبين الارصاد حتى لا يكون جعله من البلاغة
وجعل الارصاد من توابعها تحكما ورده السيد السند بان المتنوع هو الخبر بانه فقط انما مستدرك وان
اريد به الخبر المبني عليه اذ لا فايده في وصفه بالمبني عليه هذا على ان لفظ المفتاح باني عن هذا التاويل لانه
قاد وجه بنا الخبر الذي ينبه عليه وبان الايما الى وجه الخبر هذا المعنى لا يكون وسيله الى تعظيم الخبر بل تعظيم
ما يحصل من استناده الى المعلوم بهذه الصلة قدم على المسند اليه او اخر وكذا تعظيم غيره واهانة الخبر
واهانة غيره مع انه جعل الايما المذكور وسيلة ويمكن ان يقال تلك الامور كما تحصل من الاستناد تحصل من
معرفة كونه من جنس الصلة تحكما يحصل التعظيم بكونه فعل من دفع السما تحصل بكونه من جنس رفع السما

فانه



فانه اذا كان تحصل من الاستناد فاذا علم من الموصول جنس المسند اليه حصل التعظيم او الاهانة نعم
تحصل من نفس الاستناد ايضا فيمكن ان يقال نجعل الايما ذريعة وان نجعل نفس الموصول ذريعة لكن لا
يخفى ان الواضح الخالي عن التكلف كون الموصول مفيدا للتعظيم فالاعراض عنه والاقبال الى الاستفادة من
الايما تكلف وتعسف واختار السيد السند جعل الوجه بمعنى العلة وشرحه بعله اسناد الخبر الى الموصول يوي
الى علة اسناد الخبر الى المسند اليه وانما يجعل ذلك الايما وسيلة الى ما اوردت ذكره وفيه ان ذلك الايما لا يعم
الخبر بل يشمل كل مسند فتخصيصه بالخبر من غير مخصص وكيف لا وقولك بنى لنا بيتا الذي سمك السما ايضا
يوي الى وجه اسناد البنا الى ذلك المسند اليه وايضا تعظيم المسند انما يحصل من الاسناد الى هذا الموصول الا
من ايما الموصول الى ان علة الاسناد فيما مضمون الصلة به وان امكن جعله وسيلة الى التعظيم لكن مع كون الاسناد
وسيله اليه مما لا يلتفت اليه فضلا عن ان يرجح على الاسناد في ذلك وحمل جعل الايما الى علة بنا الخبر وسيلة
على جعل ذكر علة بنا الخبر وسيلة لا يبان انه علة البنا كما يفهم من كلام السيد السند بعيد عن الفهم على ان
تعليق الحكم الموصول بالمشتق يوي الى علة ثبوت المشتق الى علة اثباته ومنهم من شرحه بعله الثبوت ولم
يلتفتوا اليه لان كثيرا من امثله المفتاح للايما لا يساعده ثم انه اي الايما المذكور ربما جعل ذريعة الى
التعريض بالتعظيم لشانه اي الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك السما اي رفعها بنى لنا
بيتا دعائمه اعز واطول يريد بيت الشرف والمجد او شان شيرة اي الخبر نحو الذين كذبوا
شعيبا كانوا هم الخاسرين فان فيه تعظيم شان شعيب وفي البيت ايضا تعظيم شان غير الخبر وهو البيت او
المتكلم وفي الاية ايضا تعظيم شان الخبر كانه قيل خسروا خسرانا عظيما واعتبارات التعريف بالموصولية كثيرة جدا
قال السكاكي وفي هذه الاعتبارات كثرة تخمر حول ذكاك **والاشارة** اي تعريف المسند اليه باي اراده
اسم اشارة والعبارة الواضحة تجعله اسم اشارة لان استعمال الاشارة لهذا المعنى لم يونس **لتتيسره اكمل تمييز**
اي لتتميز المسند اليه اكمل تميز مما يمكن من المعارف التي يسعها المقام والا فاكمل التميز انما يحصل باعرف
المعارف وهو المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة على المذهب المنصور ومن قال هو العلم كمن قال هو اسم الاشارة مدعيه
المجهول فلا يليق ان يبنى عليه هذا الحكم المذكور والمم ترك ما لا بد منه وهو كون المقام صالحا لاسم الاشارة
لما عرفت غير مره وان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي يتاتى للمتكلم ان يحضره في ذهن السامع بالاشارة
الحسية المعتبرة باشارة الجوارح وذلك بان يكون المسند اليه مبصرا لهما ويكون للمتكلم اشاره حسيه فاستعمال
اسم الاشارة في كلامه تعالى سواكان الى المبصر وغير مجار لتنزهه تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله
في غير المبصر سواكان مما لا يدرك بالبصر ولا ولكن يكون مدركا بالحس اولا بل مدركا بالعقل الصرف غير المبصرات
المبصرات تحتاج الى تنزيله منزلة المبصر والمحسوس الغير المبصر الى تاويله بالمبصر ثم المبصر بالفعل والمعقول
الى تاويله بالمحسوس ثم بالمبصر بالفعل فاذكره السيد السند ان غير المحسوس يحتاج الى تاويلين تنزيله منزلة

بلغ

المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد واما المحسوس الخ المشاهد فيكفي فيه تاويل واحد وهو ان يجعل تنزيله
المشاهد ليس بذاك وبالجملة استعمال اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم من خلاف مقتضى الظ
من وجهين فاعرفهما وكذا في قوله اولئك اٰبائي فجئني بمثلهم فالبحث عنه خروج عن مقتضى الظ **قوله**
اي ابن الرومي **هذا ابو الصقر فرد في محاسنه** جمع حسن على خلاف القياس **من نسل شيبان بن الصادر** السلم
النسل الولد وشيبان بن ثعلبة ابو قبيلة صار اسما للقبيلة وما في البيت مخففها والصاد والسلم شجران بالبادية
وكونه من نسل شيبان بن ثعلبة بعض كرماء العرب وكونه بين الصاد والسلم يعني من خلص العرب وفصحائهم
او من اعز الناس لان فقد العزيز الخصر كما قيل او من اشداد ان العرب التي لهم مرعى ومسكن لا ينازعهم العرب فيه
وان كان له احلاق في محاسنه لكونه كذلك لان المتبادر منه غير ذلك والفصاحة وصيانة الخ ولم يتعرض لبيان الاعراب
لانه مخل من الامهات **والتعريض بغباوة السامع** حتى كانه لا يدرك غير المحسوس على ما قيل او حتى كانه لا عقل
له واما قوة الادراك فهي للحس لحيوانات الحجر لانه لا يفهم ما لم يشر اليه كما لا يخفى حتى يحمل هذه النكتة من
فروع قصد التعميم كما نبهنا في المفتاح وتكلف التعريض باسم الاشارة بنظائه السامع اشارة الى انه يدرك
كل شيء ادراك المحسوس بان المشار اليه متعين غاية التعين حتى كانه محسوس لكل احد **كقوله** اي الفرزدق
**اولئك اٰبائي فجئني بمثلهم** اي اذكر لي مثلهم من ابائك فيه فهكم
بناسب مجاه او من فرق الناس وهو المناسب مقام تدريج ابائه قيل الامر للتعجيز خوفا ان يسوق من مثله وجعل
الملام فهكما لا يرج الاجعله للتعجيز كما لا يخفى على صاحب التلخيص **اذ جمعتنا يا جرير** في هذا الخطاب للبعد ايضا
تنبيه غباوته كانه قيل لا تعرف انك المخاطب ما لم تناد ولا تخاطب قريبا لبلادتك ولا تزال تعد بعيد **المجامع**
اي المجالس اي مجلس كثير الحضار من طوائف العرب كانه محالس وفيه اشارة الى انه بعيد عن الانصاف مكابر
جدا حتى لو لم يكن كثرة الشاهد بن بالحق لادعى ما ينبا ولا تفحمه الحق المبين الواضح البيضاء وفي الاساس الجوامع
لبيان لغة الجامعة بالامر الذي يجمع له الناس وجعل المجامع مصدرا ميميا لمعنى الفاعل لجمع الرباعيين معنى
تكلف بعيد وعنه غني **او سان حالة القرب** الزيتي **او البعد والتوسط** اخر التوسط مع ان ظاهر
حاله يقتضي التوسط لما قيل انه تحقق بعد تحقق القربين او لانه ناقص بالنسبة الى من القرب والبعد ولا يخفى ان
جعل القرب الزيتي واخويه ذريعة للتعظيم والتحقير اقرب فلا يرد ما استصعبه من انه كيف يعد البيان بالمعنى
اللغوي والافادة بالدلالة الوضعية من الخواص والمزايا حتى جعل هذا العديل للخواص توطئة لما بعده ولم
يحترز عن عدم مساعدة العبارة او احتياجه الى دعوى ان القرب والبعد والتوسط ليس مما يقصد باسم الاشارة
وضعا بل من دواعي لا يحيط بها الا نظر البليغ لانه يرد على مناسبة الالفاظ بحسب القلة والكثرة والتوسط
وقال الشارح المحقق ان المعنى الوضعي قد يكون زائدا على اصل المراد فانه اذا كان المراد اصل الحكم على معين
بكفي تصوره بطرق متعددة فاختيار اسم الاشارة لافادة قربه يكون لمراده الزائد على اصل المراد هو القرب



ولولا هذا الاعتبار لاشكل كثير من مباحث المعاني من الاضمار والعلمية والفصل الى غير ذلك ورده السيد
السند بان جميع المعاني اللغوية تصير زائدة على اصل المراد هذا الاعتبار وتكون الافادة بالدلالات الوضعية
من مباحث علم المعاني مع انهم صرحوا بان نظرهم في الزائد على المعنى الوضعي وكيف ان يجاب عن اصل الشبهة
بان الحكم بانه قريب ليس داخلا في الموضع له وانما الداخل فيه القرب على وجه هو قيد للذات و ملحوظ معه
اجمالا وما جعلوه اعتبارا الى ايراد اسم الاشارة بيان انه قريب وافاده هذا الحكم اذا دعي المقام اليه كما تقول
لمن يخاطبك مالا ترضى ان يسمعه غيرك تسمع هذا فتريد بالتعبير عنه هذا الالهاء الى قرب ليمتنع المتكلم عن التكلم
او يقول المتكلم في رد كلام لا يسمح اولئك فيعبر باولئك للاشارة الى انه بعيد لا يسمع ولمزيد توضيح هذا المقام
قال بيان حاله في القرب الخ ولم يقل بيان القرب الخ فتامل ولا يبعد ان يقال المقصود منه التنبيه على ان
غرض المليح ربما يكون بيان المعنى الموضوع له اذا المريد يقتضي ان يزيد منه اما القصور المخاطب او لغير
ذلك وهذا مما ينفعك في كثير من مباحث المعاني من اشكاله وتجيك من صعوبته واشكاله **كقولك هذا**
**اوذاك اوذاك زيد** اي كقولك هذا زيد او قولك ذاك زيد او قولك ذاك زيد فان قلت الفاظ العطف بالواو
لان التمثيل بالثالثة للنكت الثلاثة السابقة قلت التمثيل نشر على ترتيب اللف والمعارف فيه العطف بكلمة
او وستطلع على وجهه انشاء الله تعالى وهذا ان يجعل حكما واحدا مشتملا على الامثلة الثلاثة مشتملا على
المزيد **او تحقيره بالقرب** اي بسبب القرب اما بان يريده للاستقلال منه الى التحقير فكون من قبيل الكناية
واما بان يريد التحقير لعلاقة له بالقرب فمجاز **او تعظيمه بالبعد** اي هذا الذي يدرك بالحس او تعظيمه بالبعد
تنزلا لبعد درجته منزله بعد المسافة **او تحقيره بالبعد** اي هذا الذي يدرك بالحس او تحقيره بالبعد **كذلك الكمال او تعظيمه بالبعد**
كانه لبعد درجته لا يدرك الا بالعقل **او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا**
كانه لبعد درجته لا يدرك الا بالعقل مع انه مناسب لتعظيم بان ينزل قربه من ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب
المسافة واعرض عنه في الايضاح ايضا لانه لبعده فيما بينهم ورده قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله
تعالى وان هذا القرآن لهدي للتي هي اقوم ولم ان اسم الاشارة المستعمل في غير المحاضر في العين عيانا كان او معنى
كضمير الغائب يحتاج الى ما تقدم ذكره صريحا او الى التنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد
اوصاف عقيب المشار اليه **على انه** متعلق بالتنبيه اي على ان المشار اليه **جدير بما يرد عليه** اي بعد
اسم الاشارة او على ان المسند اليه حديرا بما يرد بعده **من اجلها** اي من اجل تلك الاوصاف ولا يخفى ان
التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على ان تكون عقيب المشار اليه فانه يصح ان يكون قبله كان يقول جاءني
الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على ان يكون ما هو جدير به وارد بعده فلبس قبله كان تقول
ويستحق الاكرام هذا فالواجب ان يقال او التنبيه عند الاشارة الى موصوف على ان المشار اليه جدير لما
اسند اليه من اجل كونه موصوفا ووجه التنبيه انه يصير التعبير باسم الاشارة بمنزلة التعبير بقولنا المتصف بهذه
الصفات لان ايراد اسم الاشارة لجعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالاتصاف وتعليق الحكم بالمشتق يشعر

بعلته ماخذه فيدل تعليق الحكم بالمتصف على مدخلية الاتصاف ويحتمل ان يكون ايراد اسم الاشارة بعد
وصف مشار اليه لتفخيم الاوصاف او تحقيره الى ان عظمت الذات بسببها او حقرت **اولئك على**
**هدى من ربهم واولئك هم المفلحون** فان اولئك الاول اشاره الى موصول المعقب بصلة الايمان
بالغيب وماعطف عليه والموصول المعقب بالايمان ما انزل اليك وما انزل من قبلك وفيه تنبيه على
ان كلهم خليقين بان يكونوا على هدى لاجل الاتصاف بهذه الاوصاف واولئك الثاني اشاره الى اولئك
المعقبين بتلك الاوصاف مع زياده كونهم على هدى وفيه تنبيه على ان استحقاقهم الفلاح والفوز عاجلا وآجلا
لاجل ذلك الاتصاف وحاصل كلام الشارح المحقق لم يفرق بين اسمي الاشاره فاتبع الفارق فانه اعدل واتباع ماهو
الاحق افضل ومما جعله صاحب المفتاح داعيا الى اسم الاشاره ان لا يكون لكبا ولسامع معك طريق سوى الاشاره
ولم يلتفت اليه المصنف لبعد ان لا يمكن التعبير عن المحسوس للمتكلم والسامع بطريق اخر يعرفهما ذلا افل من الذي
في هذا المكان فتامل **وباللام** اي تعريف المسند اليه وايراده معرفا باللام **للاشاره الى معهود** اطلق المعهود
مع ان نفس الحقيقه في المعرف بلام الجنس ايضا معهود كما يشير اليه قوله وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في
الذهن لان المعهود تعارف في بعض من مفهوم ما دخل عليه اللام وقد مر لام العهد على لام الحقيقه مع انه
اخره السكاكي لان المعرف به اعرف ولانقسام لام الحقيقه وكثرة انجاتها فلام العهد كالبسيط بالنسبه اليه
ولو اخر لكثر الفصل بين القسمين واعلم انه اشتهر فيما بين النحاه ان لام التعريف يكون للعهد الخارجي وللتعريف
الجنس وللعهد الذهني وللاستغراق فحقق صاحب المفتاح للاشاره الى تعيين حصة من مفهوم مدخوله او
لتعيين نفس المفهوم والعهد الذهني والاستغراق من اقسام لام تعريف الجنس ثم ذكر ان الفرق بين تعريف الجنس
والعهد مما لا يفيد الى مجرد اصطلاح وتفرقه بالتسمية لا يظهر وهذا لا يحسن وحقق ان لا فرق بين لام العهد
ولام الجنس اذ كل منهما اشاره الى معهود غايته ان المعهود في احدهما الجنس وفي الآخر حصة منه وجعل
احدهما لام الجنس والآخر لام العهد ليس لتعيين يعود الى مفهوم التعريف بل باعتبار معروض التعيين وهذا
قال اية الاصول حقيقه التعريف العهد لا غير وهذا كلام حق فدخلي على فهم والشارح المحقق لظنهما بانه
يعود لا فرق بين القسمين بحسب مفهوم وتعريف العهد ملتبس بتعريف الحقيقه فرده المصنف عليه وبعده الشارح
بالفرق بتعيين المراد بلام العهد ولام الحقيقه بان الاول اشاره الى حصة من الجنس والثاني الى نفسه لكن سبقاه
في كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق داخلين تحت لام الجنس فلام العهد اشاره الى معهود اي مدرك حاضر
في ذهن المتكلم والمخاطب اما لذكره سابقا في كلامك او كلام غيرك صونعا او غرضيا وهو العهد الحقيقي واما
تقديريه وكونه معلوما لا محالة حقيقه او ادعاء لغرض وهو العهد التقديري واحدا كان او اثنين او جماعه لكن الاشاره
الى الجماعه لا يجمع تعريف العهد مع الاستغراق لان العهد يقتضي قصد الجماعه باللفظ واشاره اللام الى تعيينها
ولام الحقيقه تقتضي الاشاره الى حضور الجنس وقصده باللفظ وهم الجماعه عن القرينه ومن خارج اللفظ فما

قوله

العهد



قاله الشارح المحقق من انه نبه صاحب المفتاح بتمثيل العهد بقوله تعالى وابعث في المدايحا مرين باتوك
بكل سحار علم بجمع السحرة على ان العهود والعهد جمعان ولا يتبادران كما توهمه جعلهما قسمين اذ المراد بالسحرة
جميعهم مرتين كما نبه عليه السيد السند والذي ارى ان تعريف العهدي لا يكون اشارة الا الى واحد من الجنس
فان المشار الى اثنين انما هو التثنيه والاثنان حصة واحدة من الجنس الذي هو مفهوم التثنيه وهكذا الاكثر
من اثنين حصة واحدة من مفهوم الجمع واعلم ان المذكور في كلام الشارح المحقق والايضاح ان لام الجنس ولام
الحقيقه بمعنى والمذكور في حواشي السيد السند نقلا عن بعض الافاضل ان لام الحقيقه ولام الطبيعه بمعنى
وهو قسم من لام الجنس بتبادل العهد الذهني والاستغراق **نحو وليس الذكر كالانثى** لما شرط في ايجاب
وليس الذكر كالانثى بين بجهتين احدهما ان في مساواه الذكر والانثى بالتحرير وهو مبني على كونه من كلام امراة عمران
وتمته لتحررها بعض المحررات على وضعها انثى وعدم مساواتهما في ليتها كانت ذكرا او ليتها تساوي الذكر
والانثى في التحرير فاجابا الله بتنبيهها بان جعل ساها مساويه للذكر في التحرير ولو شاء لجعلها ذكرا وح اللام فيهما
للجنس ولا يصلحان مثالين للام العهد وثانيهما انه من كلام رب العزة تسليه لها بتبشيرها بان انثاها تفضل على
الذكر الذي طلبته احتاج المصنف الى تفسيره حتى يتضح كونهما مثالين فقال **اي الذي طلبت** امراة عمران
وهذا يشعر بانه جعل الذكر معهودا لتعينه باعتبار طلبها لا باعتبار ذكره فيكون مثالا للعهد التقديري وقوله
**كالتي وهبتها** اشاره الى انها معهودة باعتبار ذكرها في قولها رب اني وضعتها انثى لان ما وضعتها
موهوبه الله ولو قال كالتي وضعتها كان اوضح فهي مثال للعهد التحقيقي ويمكن جعل الذكر معهودا تحقيقيا
بوجوه منها ما ذكره الشارح المحقق من ان قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا يفيد الذكر لان التحرير
لا يكون الا للذكر وهو عتق الذكر لخدمة بيت المقدس ومنها ان قوله اني نذرت لك ما في بطني محررا يقتضي
شرطا واضح اي لو كان ذكرا ومنها ان قوله رب اني وضعتها انثى تحسر على فوت الذكر فيذكره لكن ما ذكرتم اهم
وجيه حسن الموقع هذا المقام تنبهت له وان خفي على الفحول الاعلام والحمد لله على الانعام بالالهام وجعل الرضي
وصف المنادى المبهم عوضا عن ايها الرجل ووصف اسم الاشاره نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه
الشارح المحقق وفيه تامل لان الظاهر انه لدفع الالهام ودفع التباس اسم الاشاره المحسه ببيان الجنس وبه
يشعر كلام النحاه فهو لتعريف الجنس مع تضييق الجنس على حصة متعينه غايه التعيين وفرق بين القصد والعباره وبين
انصراف العباره اليه فتدبر ذلك حقيقا اذا استعمل اسم الاشاره في المشاهد على ما هو وضعه او ذكر اسم الاشاره
على وجه الاعتماد لا على وجه كلي اي اسم الاشاره في الجمله فلا يرد ان اسم الاشاره قد تكون اشاره الى الجنس الذي
جعل وصفا له **او الى نفس الحقيقه** ومفهوم المسمى او المفهوم المجازي فان لام التعريف كما يدخل على الحقيقه
يدخل على المجاز فقولك الاسد الذي يدمي خرمشل الاسد المفترس والمراد الاشاره الى المفهوم سواء اقتصر الحكم على
المفهوم او اقتضى عرضه الى الفرد فالاول **كقولك للرجل خير من المراة** والثاني ما يشير اليه بقوله وقد

قال الشارح المحقق في شرح المفتاح هذا هو العهد الموجود لكن قال السيد السند المسمى بالعهد التحقيقي ما كان ذكره سابقا لفظا او حكما او عقلا

باقي و قد يفيد و لا يضر تفيد الحقيقة ما لم يعتبر معه قصد الافراد كما يتعرض به كلام الشارح وان توهمه التمثيل
وانما قلا يضر حمل العهد الذهني والاستغراق داخلين تحته وكون جنس الرجل خيرا من جنس المرأة لا ينافي
كون شخص مرأة خيرا من شخص رجل فان الحوائق قد تمنع عما يستعده الجنس و قد يكون الاشارة الى نفس الحقيقة
لدعوى اتحاده مع شيء وجعل منه قوله تعالى اولئك مبرؤن وهو الذي قصده حارثه حيث قال ان
معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا اتصفوا بصفة
الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك هل عرفت الاسد وما جاء عليه من قوة الاقدام
ذلك هو هو ولا يخفى انه ابلغ من قصد الفرد عا وصفه الشيخ بانه دلالة الانجاز بنهاية الدقة حتى كانه تعرف
وتنكر ومن وهم من قوله لا يضر تلك الحقيقة انه جعل من قصر المسند اليه على المسند فلا يأتي به وكيف
وقد استولى عليه الوهم الى ان قال انه جعل ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند ولم يعرف له في بيان معنى
التعريف وقد يشار الى تعيين الجنس من حيث انتسابه الى المسند اليه فيرجح التعيين الى الانتساب كما في بيت
حسان و والذكل العداي والذكل المعروف بالمعهود به وظاهر عبارته تشعر بان لام الجنس اشارة الى نفس
المفهوم من غير زيادة وذلك لا يقتضي تعريفا في المفهوم حتى يعد معرفا لحصولها من نفس استعمال اللفظ ويشد
ان يجعل تعريف المعرف بلام الجنس تعريفا لفظيا لا يحكم به الا لضبط احكام اللفظ من غير حظ للمعنى فيه كما قال
بعض محققي النحاة كل لام تعريف سوى لام العهد لا معنى للتعريف بها والناظرون في المعاني فهم شرب اخر
ولا يلتفتون الى هذا المورد ولا يسطرون له هذا المحمد ولا يعتبرون التعريف اللفظي و لذلك تراهم طو وا
ذكر علم البيان الجنس باقسامه في مقام الغرض للعلم واحكامه فيجب ان يحمل قوله او الى نفس الحقيقة على نفس
الحقيقة باعتبار حضورها وتعينها وعهديتها في الذهن يرشدك اليه قوله فيما بعد باعتبار عهديته في
الذهن فان قيل لم لم يجعلوا الجنس موضوعا بحيث مع لما وضع له المعرف بلام الجنس قلت لان اعتبار التعيين
الذهني تكلف اذ ليس نظر ارباب وضع اللفظ الا على الامور الخارجية وذو اللام يدعوا اليه بلغو اللام ولا داعي
فيه في نحو اسامه قال السكاكي لا بد في تعريف الحقيقة من تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية
اما لكون ذلك الشيء محتاجا اليه على طريق التحقيق او على طريق التهكم فهو لذلك حاضر في الذهن او لانه عظيم
الخطر مقصود به الهم لذلك على احد الطريقين او لانه لا يغب عن الحس على احد الطريقين وامثلة جارية على
الالسن كثير الدور في الكلام على احد الطريقين **و قد يأتي** اي المعرف بلام الحقيقة **لواحد** من افراد مفهوم
**باعتبار عهديته** اي عهدية ذلك المسمى **في الذهن** لا باعتبار عهدية اي حرف التعريف لتعين المسمى
لا الفرد وقال الشارح يريد انه يأتي لواحد باعتبار عهدية ذلك الواحد من حيث انه متحد مع ما هو معهود
في الذهن كانه معهود ولا يخفى ان ادخال حرف التعليل في قوله قد يأتي و قوله قد يفيد يوهمان ان لام الحقيقة
من حيث هي هي اكثر منها وليس الامر كذلك لان الحكم على المفهوم من حيث هو هو قلما يكون في المحاورات

وان



وان كثير في العلوم في المعرفات وكانه اتى بكلمه وقد للتحقيق ازاله للشك في ذلك الاتيان لانه خلاف الاصل و
الاصل ارادة المفهوم من حيث هو هو لانه الموضوع له وانما يعدل الى البعض عند قرينة البعضية والى العموم
عند قرينة الوجود وعدم قرينة البعضية لان التخصيص ببعض دون بعض ترجيح بلا مرجح وانما قال و قد يأتي
ولم يقل و قد يقصد به واحد لان الواحد غير مقصود باللفظ وانما يأتي من القرينة **كقولك ادخل السوق حيث**
**لا زحمة** وان تعلق الدخول افاد ان الحقيقة المتحدة المرادة بالمعرف باللام متحد مع موجود حتى لو اريد الوا
كان اللفظ مجازا بخلاف النكرة فانها وان وضعت للحقيقة المتحدة الاانها مع التنوين يقيد الفهد مع وحده لا بعينها
ويسمى فردا منتشرا ويظهر الواحد منها من حاق اللفظ واختلف في وضع اسم الجنس هل هو موضوع للحقيقة المتحدة
او للحقيقة مع وحده ورجح الشارح المحقق الثاني وبده السيد السند بانه لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم
الجنس حين دخول لام التعريف في مقام العهد الذهني وقد جعلوه حقيقة او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف
الافرادي وفيه بعد وبمعارضه انه لو كان اسم الجنس موضوعا للحقيقة لكان المعرف بلام العهد مجازا في الحصة المعينة
او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف الوضع الافرادي والاول باطل بالاتفاق والثاني بعيد وبالجملة قولك
ادخل سوقا يأتي لواحد من حاق اللفظ فالنكرة اوجبت الاتيان لواحد فلذا قال **وهذا في المحلى كالنكرة**
لكن ليس كل نكرة كذلك لان المصادر ليس فيها القصد الا الى الحقيقة المتحدة بالاجماع كما نص عليه مفتاح الاذان
الشارح العلامة النكرة ذلك فلذلك طلقها ولا يخفى ان العرف في مقام الاستغراق ايضا كالنكرة لانها تأتي للواحد
من غير اشارة الى تعيينها غايته انها متحدة مع الفرد المعهودة كالمعهود الذهني والمعرف بلام الحقيقة من الصا
كالنكرة منها في المعنى حتى حكم السيد السند في شرح المفتاح بانه ينبغي ان يجوز ان يعامل مع هذه المصادر معاملة
النكرة وان لم تحقق الاستعمال فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بهذا القسم ويمكن ان يقال يريد ان هذا هو المعنى
كالنكرة في اعتبار البلغا وليس غرضه كذلك و لذا لم يعامل معه معاملة النكرة ونظرهم في هذا التخصيص بوجود مناط
الافادة وهو التردد في هذا القسم مبهم فلم يعتد بتعيين تعلق بالمفهوم بخلاف ما اذا اريد الحقيقة من حيث
هي هي فان مناط الحكم هو ما تعلق به التعيين واحتلى به نظر العقل وبخلاف ما اذا اريد جميع الافراد فانها تتعين
بالعموم نائب مناب المتعين فلم تحتل تعيين اللام فتجاوز الابهام وتطرح اللام رأسا فادة التعيين عن ملام الابهام و
المعاملة معها معاملة النكرة كثير وله غير نظير فانه وصف بالجملة في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا واما قال في المعنى كالنكرة لانها في اللفظ معرفة بشهادة
لوجود اللام وعدم التنوين ولهذا غلب اجراء احكام المعارف عليه حيث قالوا ضد صرف المعرف في اللفظ يثبوب تعريف والمعنى
وهذا اظهر مما قال الشارح ان التقييد بقوله في المعنى لانه يجري عليه احكام المعرف من وقوعه مبتدا وادخال الحاء عن ذلك
لان هذه الاحكام فرع كونه معرفة او كالمعرفة كما ان اجراء حكم النكرة فرع كونه في المعنى كالنكرة وليس من وجوه كونه في المعنى
كالنكرة وليس من وجوه كونه في المعنى كالنكرة **وقد يفيد** اي المعرف بلام الجنس **الاستغراق** وشمول جميع

نعتقده
مجازا
لا يدعي ان اللام والاسم لام الحقيقة بل المقابلة
ارادوه المعهد الذهني والحاصل السيد ما ذكره
على الوقت وجوز ان يكون ما ذكره السيد ما ذكره
ان يكون مستعملا في المعنى الحقيقي وفيه
كونه خلاف الظاهر ويحتاج الى قرينة
الامر وهو غير مختص بالنكرة
وفيه ان يحيى اذا كان
بالاستقراء لم يكن فيه
تعميم

الواحدات اذا امتنع حمله على الحقيقه من حيث هي للتركيب اعتبار الوجود و على بعض لا فراد دون بعض لعدم تركيبه البعضية
فاول ما يفيده المعرف بلام الجنس الحقيقه من حيث هي هي ثم الحقيقة في ضمن الجميع فترتيب الكتاب على وفق هذا
الترتيب وان كان رجحان الاستغراق على عهد الذهني و رجحان العهد الذهني على ما هو لتعريف الحقيقه من حيث هي هي كما
تقرير محله بمقتضى كلهم هذا الترتيب وقد يتحقق قرينه على الاستغراق سوى انتفاء قرينه البعضيه بعد قرينه اعتبار الوحدة
ولا بد منها في المقام الاستدلالي نحو ان الانسان لفي خسر فان الاستثناء قرينه ارادة العموم لان شرطه الدخول
في المستثنى منه قطعا او الخروج قطعا ولا مجال لخروج المؤمنين و عاملي الصالحات من الانسان فلا بد من الدخول
جزما والدخول لا ينافي بدون الاستغراق واعلم ان المعرف باللام والمذا وبالاضافة جاء لولد اللفظ من الخارج
واما تعريف باقي المعارف فمن جوهر اللفظ او لصعد للامر الماخوذ مع اشتهين وما ذكره السيد السند ان تعريف الموصول
واسم الاشاره والضمير من الخارج كالمعرف باللام والمذا والاضافة والانقسام الى الخمسه بحسب تفاوت ما يستفاد
منه معرفيه لان الخارج في الموصول وتظيريه قرينة المراد من اللفظ لا للاشاره الى تعينه ولان تفاوت ما يستفاد منه
ازيد من الخمسة وهو اي الاستغراق مطلقا باللام كان او غيره بدليل قوله بعد بدليل صحة لا رجال في الدار
فالاولى والاستغراق ضربان كما في الايضاح فلاخفاء في التمثيل بالصاغة مع خفا كونه معرفا باللام اذ اللام
في اسم الفاعل اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني لان التعريف بالموصولية ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم
الذين باوتك لا زيدا والشارح المحقق جعل اللام في اسم الفاعل او مفعول لم يقصد به الحدوث حرفا تعريف
اتفاقا كاللام في صيغه المبالغه استنباطا من مقتضيات كلامهم حقيقي نحو عالم الغيب والشهادة اي كل شيء
كقولنا جمع الامير الصاغة جمع صايغ اي صاغة بلدته او مملكته هو بفتحة الميم واللام وضم الميم عن
الملك وسلطانه على ما في القاموس والمراد هنا ما تصرف الملك من البلاد واراده تضاعف البلد اذا كان المراد بالامير
امير البلد والمملكه اذا كان امير بلاد شرع الشارح المحقق الحقيقي بالشمول لكل ما يتناوله اللفظ حسبما للغه وكانه
اراد اعم من المتناول حسب المعنى المجازي او الحقيقي والعرفي بالشمول لما يتناوله اللفظ حسب مقاييم العرف هذا
اطلق يراد به العرف فيشمل انه سمي الشمول شرعا واصطلاحا واسطلاحا وان الظاهر لغوي و عرفي اذ لا تقابل بين
الحقيقي والعرفي و شرح المفتاح والسيد السند ايضا الحقيقي ما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقه بان لا
يخرج فرد و العرفي ما يجد شمولا في عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم هذا ولا يخفى عليك ان
التقسيم الى الحقيقي والعرفي لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير مخصص اذ اتيان المعرف باللام ايضا لواحد
مبهم يكون عرفيا وحقيقيا اذ دخول السوق عرفا اذا المراد سوق من اسواق البلد لا اسواق الدنيا بل الاشارة
الى الحقيقه من حيث هي ايضا كما لو كنا نحن نتردد في بلد البطيخ خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فالاشارة
في كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما يتعين المعرف ولذا قد يكون ذلك في بلد آخر وهذه دقيقه قد ابدعها
السكاكي واتخذ من جانبه مذهبا يتعرب به قوله في صدر هذا البحث وههنا دقيقه والحق ان لا استغراق الا

العام

حقيقيا



حقيقيا والتعرف في امثال هذا المثال في الاسم المعرف حيث خص بعض مفهومه بقرينه التعارف فاريد بالصاغة
احدى الصاغتين وادخل اللام فاستفيد العموم فان قلت لم لم يجعل الصاغة عهدا تقديريا قلت لا نزاع في
صحته وانما الكلام فيما اذا اريد بها كل صاغة ولو نازعت في الارادة بنحو تراك بالعدول الى التمثيل بقولنا
جمع الامير كل صاغة ولما كان المثنى اشمل من المفرد والجمع من المثنى وكان الغرض من وضعهما الشمول لمقصود
المفرد عنه كان يتبادر الى الوهم ان الجمع المستغرق اشمل من المثنى والمثنى المستغرق اشمل من المفرد المستغرق
اراد توجيه الشمول بنحو على شهادة بان استغراق المفرد يكون اشمل واعتمد على انه ينتبه الفطن منه لان
استغراق المثنى يكون اشمل من الجمع فقال واستغراق المفرد اشمل اي استغراق ما هو مفرد في المعنى
سواء كان مفردا في اللفظ اولا كالجمع المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعيه اشمل من الجمع بحسب المعنى
سواء كان مخرجا جمعا صورة او مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلي والاظهر منه عبارة المفتاح و
استغراق المفرد يكون اشمل والاظهر منهما قد يكون فلا يتجه ان قوله بدليل صحة لا رجال في الدار رجلا او رجلان لا رجال
هذا المخبر رجل حيث يطيقه رجلان او رجلين دون لا يطيقه رجال وبنحو ما ذكرنا الى ان استغراق
المثنى اشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة اكثر من استغراق جمع الكثره واستغراق كل جمع محصور
اشمل مما فوقه فتقول لا عشرة رجال اشمل من لا عشرين رجلا حتى انه كان للاحد ان يقول واستغراق الشمول
اشمل من استغراق الشامل قال الشارح المحقق وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق
نحوا من رجل في الدار لان زيادة من بعد النفي للتنصيص على الاستغراق وبنا اسم لا تضمنه معنى من حتى تفيده
لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل بالرفع فانه ظاهر فيه حتى يصرف عن الاستغراق بالقرينه نحو ما جاني رجل
بل رجلان وذلك يحتمل وجهين احدهما ما ذكره السيد السند انه يعني اورد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق
لانه اذا لم يشمل نفي الجمع مع كون النفي نصا في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شموله جموع ليس نصا فيه بطريق
الاولى فينقض بذلك ثبوت المدعى ويعارضه ان المفرد فيما ليس نصا في الاستغراق اذا كان شاملا لا يشمل الجمع
كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولى وثانيهما انه يعني انه لا ريب في صحة قوله دون لا رجل بالفتحة لانه نص في
الاستغراق بخلاف لا رجل بالرفع فان عدم صحة حتى اذ يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو حمل لا رجال
بالفتحة ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتحة بطريق الاولى واورد على كون زيادة
من موجبا للاستغراق القطعي قولهم الجمعيه عامس عام الا وقد خص منه البعض فانه ليس نصا في العموم والا لم يكن خص
البعض فيكذب بنفسه واجيب بانه مبالغة وادعاء لا يمتنع الكذب وما يدل على الدعوى صحة كل رجال جاوني
مع تخلف رجل او رجلين دون كل رجل جاني ولا يضر صحة كل رجل يسعه الدار دون كل رجال فتذكر وانما
كرر ما تعرض في بيان كون استغراق المفرد اشمل للمعرف باللام مع ان عقد البحث له لان استغراق الجمع المعرف

هو انه اذا صح ادخال كل الاستغراقية على المفرد المعرف باللام كان استغراقه اشمل لان كل لا تدخل على الجمع المعرف باللام

بذلك

بالام في الاكثر لاحاطة كل فرد من الجنس لا احاطة كل جمع صرح بذلك ائمة الاصول والنحو وصرح بتفسير كل جمع معرف باللام بكل فرد دون جماعة جماعة ائمة التفسير كلهم وقال السيد السند في حواشي شرح التلخيص كما سبق بطلت الجمعية في المحلى باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ ما من جماعة الا وهي داخلة في جماعة فوقها وهكذا نقول يلزم تكرار الحكم على آحاد الجنس ايضا اذ ما من واحد الا وهو داخل في جماعات متعددة فان قلت يلزم التكرار في الاستغراق المفرد ايضا لان الحكم على كل واحد حكم على كل اثنين وعلى كل جماعة قلت هذا من قبيل اشتباه الثبوت بالاثبات اذ ثبوت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت لكل اثنين ولكل جماعة لكن الحكم على كل واحد لا يستلزم الحكم على اثنين فان قلت حمل الجمع مستغرقا للجموع لا يمكن بدون التكرار ضرورة والتكرار الضروري يعفى عنه قلت قولنا كانه يبطل الجمعية لذلك وفيه اشارة الى ان اعتماد الجمعية الغائية انما هو اللفظ اهون من ارتكاب التكرار لان فيه اهمال جانب المعنى ولا يخفى ان المثنى المستغرق ايضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلا مرارا غير متناهية في الحكم ولم يثبت له معنى كل رجل وبالجملة هذا الجمع المحلى باللام داخل في استغراق المفرد فنقض الشارح القاعدة الكلية به باطل لما عرف سابقا من وجهين شتى وقد يأتي الجمع المعرف باللام لارادة الجنس كما يكون رجالي الرجال في معنى جاءني جميع الرجال وهو نظير المعنى ليس دون المفرد في الشمول ووجه افادة الشمول استغراق الاجزاء مع ان اللام ليس معناه الا التعريف المفهوم هو ان الاولى القصد في مقام الخطاب الى الفرد الاشمل من الجمع وجزء ليس باولى من جزء فيشمل جميع الاجزاء واعلم ان المسند جعله الرضي محتملا لان يقصد به معنى لا رجل غير زائد على التكرار كما في المعرف باللام وفيه بحث لانه يوقف على ان يثبت قصد المفرد به من اية اللغة ولا يصح السباعث على ما هو الباعث على ابطال معنى الجمعية في المعرف باللام لانه سيجيء الا يظن على انه تمكن الفرق بان مقام المبالغة في النفي كما تشهد له زيادة من الاستغراقية تدفع بشاعة التكرار ولا يعول على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من ان يكتب وان قال الزمخشري انصافي تفسير قوله تعالى والملك على ارجائها ان الملك اكثر من الملائكة مشايعة لهذا المروي لان ما حققناه سابقا مما وقع الكثيرون وبتبعه الكشاف في مواضع كثيرة وما قالم الفتاح ان في اختيار المفرد المستغرق على الجمع المستغرق تكثيرا للمعنى تعليل للغة ولهذا لطف قوله تعالى وهن العظم مني لا فادته وهن كل عظم خلاف وهن العظام فانه يفيد وهن العظام بوهن البعض اما مبني عليه فيكون ضعيفا واما مبني على انه زمانيقصد بالجمع المعرف باللام الجمعي من حيث الجمعية ولهذا لا يتفرع قولك للرجال على درهم الا درهم واحد فلما كان وهن العظام محتملا هذا المعنى قصد تعليل اللغة الى تكثير المعنى قطعا لحكم الشارح المحقق ببطلان قوله لا يخلو عن وهن فان قلت لا يصح الحكم على الرجال من حيث المجموع مع تخلف واحد فكيف يصح وصف مجموع العظام بالوهن مع عدم وهن بعض قلت اذا قوي قوة المجموع ثبت للمجموع وهن اذا لم يبق القوة التي تعلقت بالمجموع بخلاف المحلى فانه لا يثبت للمجموع اذ الوثبت للمجموع اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصح ان يراد بالجمع للجنس في ضمن الواحد

اتفاقا

انفاقا فلا خلاف المفرد فانه يصح ان يراد به الجنس في ضمن اي بعض كان الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم من ان الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء حيث يتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فتدبر ويد بالجمع المعرف باللام الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق اي لا تتزوج واحدة من النساء ولا تطلق ولا تكن للخائنين خصيما اي لا تخاصم عن خائن لما ثبت افادة المعرف باللام الاستغراق بقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات فالتزاع فيهما اما بالمعارضة او النقض بان يقال لا يفيد الاستغراق وارد الاسم اذ لو فيه الدليل المذكور للزم تحقق المشايبين اولا ثم توقف صحة الاستثناء على الاستغراق لانه يستحيل الاستغراق في المفرد وهذا يتبين ان حق ما ذكره من الجواب ان يدكر متصلا بقوله وقد يفيد الاستغراق بخلاف الانسان لفي خسر لثبت الاستغراق ويستحق ان يدكر تقسيمه وحكمه وتحقيق الجواب المشار اليه بقوله ولا ينافي بل الاستغراق وارد الاسم اي كون الاسم مفردا مستدعيا للوحدة او افراد يفيده الاسم فالافراد بمعنى الوحدة كما سيأتي في قوله تعالى واما تكثيره فلافراد لان الحرف اي حرف التعريف الذي يكون افادة الاسم الاستغراق بعد دخوله وتنكيره بالحرف الدال على الاستغراق كما يجيء في الشرح ينافي ما حقق ان مدلول الحرف ليس الا التعريف والاستغراق انما يجيء من القرينة وذكر الحرف تغليب والوجه لان الاسم انما يعتبر مفهومه في ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وينافي الاستغراق لا يخص استغراق المعرف باللام بل يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه كلا يضا انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد وفيه ان الاستدلال لا يخص المفرد لانه تتجه على قولك ما جاءني رجال وما جاءني رجلان يضا لان رجالا يدل على جماعة واحدة والاستغراق يوجب تعدد الجماعة المقصوده او على الاسم المفيد للافراد والوحدة وح يتناول الجمع والتثنية فهذا التوجيه مرجح فاحفظه مجردا اسم فاعل حال من ضمير الحرف او اسم مفعول حال من ضمير الاسم عن معنى الوحدة انه جعل الاسم بمعنى الحقيقة من حيث هي هي بحيث لا وحدة فيها ولا تكثر بل هي قابلة لكل منهما فيضم الكثرة معها بقرينة الاستغراق فان قلت هذا ظاهر في قولك الرجل خلوه عن التنوين الدال على الوحدة واما في قولك ما جاءني رجل او رجال فتشكل لوجود الدال على الوحدة قلت التنوين له دلالتان دلالة على التمكن ودلالة على الوحدة فاذا لم يرد الوحدة حمل على التمكن كتنوين زيد نعم التنوين في الاسم الغير المتمكن نحو صه لا يفارق عن الوحدة احترازا عن اللغو وهذا الجواب لا يتم في بعض الصور الا على سبيل الجدل فان ما جاءني رجل لتجرد عن الوحدة بل اريد به الوحدة المطلقة فتمت مدخول النفي لانها رها وكذا في ما جاءني رجال وليس هذا الجواب مبنيا على جعل اسم الجنس موضوعا للفرد اذ لو كان موضوعا للحقيقة المتحدة فلا وحدة حتى تجرد عنها لان المتنوين جعله ذا وحدة واما ما ذكر السيد السند ان اسم الجنس لما استعمل في التراكيب لبيان الاحكام وكان اكثر الاحكام جارية على المهيد في ضمن فرد ما

اسم الجنس مع اعتبار الوحدة وصار حينئذ يتبادر منه الفرد لا لف النفس لانه دال على الوحدة فاذا دخل عليه
حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذي هو منشأ الاعتراض فلا يخفى ما فيه اذ غلبة الاحكام على المفهومية في
ضمن الفرد لا توجب كون ارادة الفرد منه اكثر حتى يتبادر منه لان المراد بالاخبار والاحوال والاوصاف هي
المفهومات دون الافراد **ولانه** اي الاسم المستغرق **بصفة كل مفرد لا بمجموع الافراد** وانه يجمع المتعدد
مع الوحدة لانه بمعنى كل واحد لا بمجموع الآحاد والكل المتناول المتعدد احادا واحدا واحدا على سبيل البدل لا ينافي
الوحدة والتناهي كل واحد **ولهذا امتنع وصف بعض الجمع** بان يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع جعله حالا
منه وخبرا له فالاولى تركه للنعت لبعد الكل ومما يحله الهم عليه للامتناع المحافظة على التناكل اللفظي ويتجه عليه
ان التناكل اللفظي لا يجب ولهذا جوز الفاضل والفاضلون فلا يصح للامتناع والتحقيق ان المراد بالمعرف
موصوفا او صفة نفس الحقيقة المجردة عن الوحدة والكثرة والكثرة اما جاءت من القرينة فلا يصح جمع ما اريد به
الحقيقة المطلقة من غير كثرة وان اقتضت القرينة اعتبار المتعدده من غير قصده بالمعرف فان قلت كيف امتنع الوصف
بنعت الجمع ولم لا استغراق يبطل الجمعية ويصير اللفظ معه في حكم المفرد فليوصف المفرد بالجمع الذي بطلت جمعيته
قلت النعت واخواته يراد به المفهوم لا الكل فوجد حتى يتطل الجمعية بالاستغراق والمراد امتناع وصف بنعت الجمع
اذا كان مفردا والا فلا امتناع وصف رجال فيما جاءني رجال بنعت الجمع ولهذا امتنع ايضا ارجاع ضمير الجمع اليه
فتامل قال الشارح المحقق الوصف المذكور عند الجمهور والاخفش حكى الدينار الصفر والدرهم البيض ورده
السيد السند بان الدينار الصفر ليس كلا معنى كل دينار بل المراد بالدينار الجنس مجردا عن الوحدة نعم مذهبا لا
اخفش ينافي وجوب المحافظة على التناكل اللفظي لكنه لم يذكره هناك واذكره في الايضاح فلا يليق التعرض
لمذهب الاخفش في شرح كلام المتن ولا يذهب عليك ان الدينار الصفر يحتمل ان من قبيل توبل شملت نعجتي ان جميع
اجزايه شمل اي خلق فيراد بالدينار الصفر ان جميع اجزايه صفر وليس بمخشوش وعن نقول بشكل امتناع الوصف
بالجمع بقوله تعالى وما من دابة الا امم امثالكم ويمكن ان يدفع بان المراد امتناع وصفه بالجمع مع ابقايه على
ظاهره من غير تاويل والاية لنا وبلا ما من دابة بقولنا الحمد لله رب العالمين ويمكن التوفيق بين مذهبا الاخفش و
الجمهور فتامل **وبالاضافة** اي تعريف المسند اليه باضافته ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال المسند
اليه ولا يختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحريرة و لد نجام حضرا و
بصاحبك وبين ولد الحجام الا ان القوم اهملوها من غير ظهور جهة **لانها** اي الاضافة اي المعرف بالاضافة
فافهم **اخصر طريق** الى احضار المسند اليه في ذهن السامع في هذا المقام اما لانه اخص كلما حضر عند
المتكلم او اخص بكل ما يحضر عند المخاطب لانه اخص طرق التعريف لان اخص الطرق مطلقا هو بعض الضمايرفهذا
لا يصلح الا داعيا الى الضمير **نحو** قول جعفر بن علبة الحارثي **سواي** قبره الشارح المحقق والسيد السند
في شرح المفتاح نهوني و محبوني والصواب تفسيره نهوتني و محبوتني بدليل ما بعد هذا البيت وهو



عجبت لسراها واني تخلصت الى وباب السجن دوني مغلق المت فحييت ثم قامت فودعت فلما توليت كادت النفس تزهق
ولا يريبك تذكير مصعد لانه للفظ هوايي فانه اخص من الذي هواها واسمه لا ينفع المخاطب وليس مقام الاشارة والضمير
والاختصار مطلوب لضيق المقام وفوط السآمة لكونه في السجن والمحبوب على الرحيل ويمكن ان يقال الداعي اليه
الاضافة استلذاذ اضافة الهوى الى نفسه **مع التركيب** اسم جمع للراكب **اليمانين** جمع يمان مغير ينحذف
الياء وتحقيق تعويض الالف عنه وحذف الياء المحققة لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة الياء لموجبه **مصعد**
مصعدا ذاهب في الارض مامه جنبت رجماني مكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع ولفظ البيت خبر ومعناه
تحزن وتاسفا مما على البعد الجسماني او على مفارقة الروح من الجثماني **او تضمنها تعظيما لشانه** اي امر
المضاف اليه **او المضاف وعزهما** وامثلة الثلاث على ترتيبها **كعبدي حضر** اذا كان المعبد ذا
شان والالطف عبدي سندي **عند السلطان ركب عبد السلطان عندي او تضمنها تحقيرا** على احد
الوجوه الثلثة **نحو ولد الحجام حاضر** مثال للتحقير الخفاف واستمراج المثالين الاخرين سهل ومن دواعي
الاضافة تضمنها اعتبار لطيفا مجازيا وهو جعل ادنى ملابسة منزلة ملابسة تامة لتستدعيها الاضافة نحو
لو كب لحرقا وهل هي مجاز لغوي او حكمي اختلف كلام الشارح المحقق فيه ورد السيد السند كونه مجازا حكميا بانه
ليس فيه نقل الاضافة من محل الى محل لملابسة بينهما بل هو استعارة الهيئة الاضافية من الملابسة اكملية لا
ملابسة لمضافا اياها وفيه ان تحقق حقيقة للمجاز الحكمي او ظهورها غير لازم كما عرفت فيجوز ان تكون الاضافة
منقولة عن محل وهي او محل يحتاج معرفته الى تامل ومنهم من قال ما هو له للكوكب الوقت الذي يطلع فيه كما قيل
لكوكب الصبح ورد بان الكوكب ليس مملوكا له وليس بشيء لان الاختصاص الملكي احد انحاء الاضافة اعم من الملك
الحقيقي المعتبر الذي لا يزاحم الوهم فيه للعقل او كونه تنزلته حتى يعد الوهم المضاف مالكا للمضاف اليه دون غيره
بالاولى ان جاز الفرس حقيقة وجل زيد بحقو ومنهم نعيم المضاف باضافته الى شيء يعم جميع افراده فيعلم ان
القصد الى الجنس دون فرد بعينه ولا يلزم فيه ان يكون المضاف اليه مخصوصا بالمضاف كغلام يدك على احد الاوجه
نحة من تسربها راجعها ومنها ما ذكره السكاكي من انه لا طريق له سواها وزيفه السيد السند بانه ليس الا
تحريرا عقليا اذ الاضافة تتضمن نسبة خبرية يصح جعلها صلة وقال و لذا تركه الهم ولم يتلفت اليه في الايضاح
ايضا ويمكن دفعه بان النسبة الاضافية لاشتهارها والف نفسه لها حاضرة عنده وطريق الموصول محتاج الى
اعمال واستخراج من النسبة الاضافية بخلافه انه لا طريق له سواها اذ الامكان لا ينافي فوات الشيء بالفعل وترك الايضاح
انما يكون امارة اغراض الهم لو لم يترك غيره مما ذكره في المفتاح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها يسيره فعلك
به فانه بينك وبينه مسيرة **واما تنكيره** اي جعل المسند اليه نكرة وقدم التنكير على التعاريف والفصل احترازا
عن الفصل بين المعرف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح وقدم التعاريف والفصل على التنكير لاختصاص الفصل
بالمعارف وتزييد اختصاص التعاريف بها **للافراد** اي لجعل المسند اليه فردا من شيء بافادة فردية فارجعل

دني

الشيء سببا يكون بحسب الحقيقه وبحسب الاعتقاد وعليها قوله تعالى ولا تجعلوا لله اندادا اي لا تعتقدوا
ولا تذكروا له ندا والفرد يكون شخصا ويكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله للنوعيه مع ان المفتاح
جعل الافراد شاملا لهما ويحتمل ان يراد بالافراد جعل الشيء فردا مطلقا من غير تعرض للنوعيه والشخصيه وح
يقابله الافراد الشخصي والنوعي وح يكون التعرض بالافراد الشخصي متروكا استغناء لشيوعه وظهوره عن البيان
والمثال اعني قوله **نحو وجاءني رجل من اهل المدينه يسعى** ظاهر في قصد الشخصي والاظهر او التنويع مكان
قوله **او النوعيه** اي جعل المسند اليه نوعا الا انه لفرض في ذكر الاسباب فابرز بعضها في صورة الغرض المرتب وبعضها
في صورة الحامل المتقدم **نحو وعلى ابصارهم غشاوة** اي نوع من الغشاوة عن ما يعارفه الناس وهو
غطاء المعاي عن ابات الله فان التنكير لا يفيد الوحده النوعيه او النوعيه يفيدانها هي او كونها مجهوله وافادة كونها
مجهوله بدلالة ما في الخطاب عن قوله لعدم حضوره بغطاء من غطية يعرفها وليعلم انها غشاوة لعدم معرفتها حتى
يعرف طريق ازالتها وما شيد بابيان هذه النكته اندفع ما قالوا ان الاوفق بحق المقام حمله على التعظيم كما فعله
المفتاح اي غشاوة عظيمة تحول بين ابصارهم والحواسيب بالكليه وما يسبق الى الوهم المهم هنا عما في المفتاح اشيه
بالاشاد مما هو بصدده من الاصلاح ولا يذهب عليك ان جعل تنوين غشاوة للنوعيه تخرج الى جعل غشاوة
مستعمله في المجاز الاعم من الحقيقه ليصير المعاي نوعا منها داخلا تحتها **او التعظيم** اي بيان العظمة بجعل
الابهام وسيله لان العظمه حاجبه عن معرفة المعظم **او التحقير** اي بيان الحقاره المناسبة للتكاره
لان الحقير لعدم الاعتناء به لا يعرف بها **كقوله** اي قول ابن الخط قاله في القاموس السقط الرجل الخفيف
وابن السمط من كنانه وفي سوق كلامه دلالة وافحة على ان المثال لما فاعرفنا **له حاجب** اي مانع عظيم
**في كلام يشينه** اي يعيبه وهو كونه عيبا فلذا قال في كل امر **وليس له عن طالب المعرف** اي الاحسان
**حاجب** حقير تكفيه العظيم وظهور تعين الاول للتعظيم والثاني للتحقير عند الطبع السليم كما ادعاه السكاكي
لم يشينه ولا يخفى انه لو جعل الاول للتحقير والثاني للتعظيم لاقبله الذوق القويم حيث يفيد انه يكفيه مانع
حقير عن العيب ولا بد له من مانع عظيم عن الاحسان ولكن ارتجعل لكنه ترك تعيين المثال عدم تعينه عنده لتنبهه
لهذا المقال لكن لتعليله في الايضاح سوء عن هذا الاحتمال ولو جعل الثاني للافراد حتى يكون عموم النفي صريحا
لم يبعد ومن البين ان انتفاء المانع عن كل امر يشينه يستلزم انتفاء المانع عن الاحسان لانه شين فالايله فليس و
بجعل التكثير للتكثير والتقليل عما عرفت في التعظيم والتحقير من التفصيل مساع **او التكثير** بعلاقة ان
الكثرة مظنة المعرفة **كقولهم ان له لابلا وان له لاضما او التقليل** بعلاقة ان القلة لعدم الاعتداد
بها تؤدي الى عدم المعرفة **نحو قوله تعالى ورضوان من الله اكبر** وفي تعرضه بالتقليل والتحقير تعريض لما
صرح به في الايضاح من ان السكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير والتقليل والتحقير وانما الفرق بقوله **وقد جاء**
**للتعظيم والتكثير جميعا** وان يكن **نحو** قد كذب من سولت له نفسه ... وجعله الشارح اشارة الى الفرق والحق ما ذكرنا وتحقيق

الفرق



وذكر كلف نما لا يحتاج اليه من قال المثال هو العميق لا تنديسا وي للجسم او قال المثال هو الطويل الموصوف بالوصفين
وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاكي دون الحم فان الجسم عند الاشاعره قد يتركب من جزئين فلا يكون عريضا
عميقا قال الشارح في شرح المفتاح والمراد بالطول ان يراد الامتدادين او الامتدادا المفروض اولا وبالعرض انتفاهما
او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما هذا ولا يخفى انه لو شرح الطول بان يراد الامتدادين والعرض بانتفاهما لا
بينا ولم الوصف حسما ليس فيه ان يراد الامتدادين وقد ينبه بالمثال على ان الكلام عن مخصه بوضع اللغه بل
تجري فيه الاوضاع الاصطلاحيه ولا فالجسم في اللغة هو جماعة البدن والاعضاء من الناس وساير الانواع
العظيمه الخلق كذا في القاموس وفي الصحاح هو البدن قال السيد السند من قوايد هذا الوصف الاشاره الى علة
الحكم وفيه ان علة الحاجة ليست الطول والعرض والعمق والا لما احتاج الجوهر الفرد الى جزء **ونحو هو يأكل**
اي نحو قولك **قوله** اي قول اوس بن حجر الشاعر الجاهلي من مرثية قصاله ابن كلده فصله عند تنبيها
على التفاوت بينهما من وجهين احدهما ان الكشف عن المعنى فان السابق بعينه تفصيل معنى للجسم وهذا ليس
بعينه تفصيل معنى الا لمعي لان معناه الذي هو المتوقد وليس الوصف تفصيلا بل بحيث لو تامل فيه يتكشف معناه
وهو انه مصيب في ظنه كانه راى المظنون او سمعه ممن راه فاقوا ومعنى او والمراد انه راى في بعض الاوقات
وسمع في بعض الاوقات وثانيهما ان الا لمعي الذي **يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا** ليس من
وصف المسند اليه بل وصف اسم ان في البيت السابق اعني ان الذي جمع السماحه والمروه والبر والتقى جمعا او يقيد
اعني او سمى فوق بالمديح وجزان ما باتي بعدة ابيات من قوله اوفى فلا ينفع الاشاحه من امرئ قد يحاول للبدعا
وقول الشارح ان قوله الا لمعي جزان مما لا يساعده السوق فتامل **وخصصا** اي له اي للمسند اليه والفرق
بينه وبين الوصف المبين ان الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى وجعل المخاطب عالما
ما اريد باللفظ فالتصرف فيه على ازالة الاحتمال عن اللفظ وفي الاول على ازالة المجهوليه والابهام عن المراد والا
فالوصف الكاشف او المادح لا يخلو عن التخصيص وهذا قيد صاحب المفتاح كونه مخصصا بقوله مفيدا عرفا شده
الكشف والمدح وانما استغنى عن التقييد بجعل كونه مخصصا علة الوصف صريحا ولما لم يكن صريحا في عبارته
احتاج الى التقييد وقيده في المفتاح ايضا بزيادة تخصيص لما انه خص البحث بوصف المعرف والمعرف لا يخلو عن
تخصيص ولم تخصه المم به لمرجعية الى هذا التقييد والتخصيص في عرف النحاه تقليل الاشتراك في النكره وتقليل
الاشتراك في المعرفه عدم تسميتها وصيا والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والا
فاشتراك اللفظ بين افراد مفهوماته لا يندفع بشيء والظاهر انه محمول على ازالة الاشتراك اما في الجمله او بالكليه
الا انه هنا بتقليل الاشتراك لانه الغالب في التخصيص وقلما يبلغ مرتبة الازالة بالكليه والمم جرى على اللغه لانه
اشيع من الجري على الاصطلاح فورد الخرين واراد بزوال الاشتراك اما في الجمله او مطلقا ليجري جميع المواد ولم
يرد ان ازالة الاشتراك نشأ من المعنى اي الاشتراك بين افراد المعنى واراد من السيد السند ان المتبادر من تقليل الاشتراك

منه هو ما ذكرنا

المعنوي وشموله لتقليل الاشتراك اللفظي فحل لان التقليل لا يتصور فيه بل تحل لانه لا يتصور في مثاله والتحلي لا تثبت له بعد ما او ضحناه لك فالوصف في عين جارية مخصصه عند النحاة لانه يزيل مقتضى الاشتراك وهو احتمال العين لمعان ولوخص التخصيص بازالة الاشتراك الناشي من المعنى لخرج وصف الاعلام المشتركة و المبهمات والمعرف بلام العهد عن كونه مخصصا لان الاشتراك في هذه الامور ليس بين افراد بتوسل بها بحكم الكلام لها باستعمال اللفظ في مفهوم كلي صادق عليها بل بين متعدد بقصد واحد منه بنفس اللفظ اما في الاعلام المشتركة فظاهر واما في غيرها فلانها اما موضوعات لكل واحد من متعددا و للاستعمال في خصوص واحد منه على اختلاف وايا ما كان لا يستعمل الا في واحد ولا يخرج جميع المعارف لكون الاشتراك فيها من نفس اللفظ كما افاده السيد السند اذ المعرف بلام الجنس يكون وصفه تخصيصي ببعض افراد مفهومه فالاشتراك فيه ناش من المعنى لا من اللفظ فان قلت لو جعل العالم في الجاهل في المقام الاستغراقي فلا يتصور ان يكون لتقليل الاحتمال اذ لا احتمال للمستغرق بل لتقليل الشمول لم نسلم جعل تقليل الشمول داعيا اخر وان كان دونه في الوصف المخصص قلت توهم الاستغراق لتعميم ما رفع فيه بعض الاحتمال يكون الوصف مخصصا فان قلت لا يتم ذلك في كل رجل لو قلت دخل الكل على الموصوف ولما لا يمكن وصف الكل بل يجب اجراء الوصف على المضاف اليه ويتقدح من هذا جواب اخر وهو المعرف باللام لانه بمنزلة كل وما اضيف اليه يستغني اللفظ عن توليفه ولو جعل تقليل الاشتراك عبارة عن رفع الاحتمال او ازالة بعض الشمول لان مقتضى الاشتراك قد يكون الشمول وان كان الاكثر الاحتمال فلان اللام نحو زيد التاجر اخذه على الرجل التاجر ليتضمن شمول التخصيص لرفع الاحتمال الثاني من اللفظ او مدحا او ذما عطف على مخصصا او مبينا فيحتاج الى جعله بمعنى مادحا او ذاما لان الوصف مفيد مدح او ذم او عطف على قوله لكونه على انه معقول له وح لا بد من نكتة لجعل المبين والمخصص قولين واحد وهي تغاير بهما حدا حتى يكون الفرق لمجرد القصد والنظر نحو جاءني زيد العالم او الجاهل حيث يتعين عند المخاطب ما الاختصاص الاسم او الاختصاص علمه بوضعه له او لامر اخر قبل ذكره بظاهره متعلق بالتعيين فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة احق بالتقييد لكن جعله قيدا لها ويجر ضمير يتعين الى الموصوف اقعد من البعيد ومخالفة الايضاح واما قيد المدح والذم به لان الاصل في الوصف التخصيص او الكشف فلا ينبغي للبليغ قصد شيء غيرهما ما احتمل قصد احدهما او تاكيدا اذا كان الوصف غير الشمول ويفيده الموصوف افادة ضمنية واضحة وهذا معنى ما قيل انما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن كلاهما وكلم لا يكونان وصفين للتاكيد لانه وان يفيد متبوعا بما يفيداه لكن المفاد هو الشمول نحو امس الدابر في القاموس امس مثلثة الاخر مبنية يبنى معرفة ويعرب معرفة اليوم الذي قبل يومك بليلة وامس مونثا شاذ واذ دخله الـ فعرب كان يوما عظيما وانما يوصف الامس بالدابر اذا كان يوما مقصودا اما للتلذذ بذوره وبالنجاة عنه



او بالتحسر على عوده الى عزة لك والفرق بينه وبين الوصف للبيان اي بيان المقصد من الموصوف وما هو مناط القصد الى مفهومه والداعي الى ذكره نحو قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فانه مع اذا اثنين مما افاده الموصوف افاده ضمنيه واضحه وهو غير الشمول حتى لو لم يفرق بينهما نظر النحوي وجعله غير لائق بكتاب واحد مثالا للوصف للتاكيد والفرق بان ايراده للاشارة الى ما هو مناط الفايدة ومتعلق القصد فان المقصد بالنهي اتخاذ الاثنين لا اتخاذ الاله فلو لم يوصف باثنين لم يكن هو ان النهي اتخاذ هذا الجنس والمذكور المثنى لكون اتخاذهم على هذا الوجه او ان المنع الانتهاء عن اتخاذ الاثنين على اي وجه كان حتى يكون المنهي عن كلها عاملا بالنهي او يكون الكلام نحو شمول النهي اي لا تتخذوا واحدا منهما و لما كان منع الاثنين يوهم جواز اتخاذ غير الله بوحدته عقبه بقوله انما هو اله واحد تكميلا للارشاد فافهم والمناط نظر بالهو ينشبه ان يكون وصفا للتخصيص انما يكون للتاكيد لو كان تعين الذات في الوحده وليس كذلك لاحتمال التعظيم والتكثير فوصفه بالواحد كوصف زيد بالتاجر لرفع الاحتمال قلت سبق قوله لا تتخذوا الهين اثنين تجعل تعين الله للوحده وبعد فيه بحث لان وصف الله ليس للواحد الذي يشمل عليه الله لان معنى الوحده الفردية بجعل الجنس فردا منتشرا وهذه الوحده بمعنى نفي التركيب ولولاه لكان معنى انما هو الله واحد انما الله فرد من الالهة فلا يفيد توحيدا بل لا يكون كلاما مفيدا ولعلك لا يلتبس عليك الوصف للبيان بالبيان كما لا يلتبس بما لا يلتبس الوصف للتاكيد بالتاكيد فان البيان لا يضاح نفس المتبوع وذلك لوصف لبيان معنى فيه مناط القصد اليه ولا تظنن انه التبس على السكاكي ذلك الرجل حيث اورده في البيان فاذكره نظيرا للبيان لا مثالا له ولذا في كتابه عن غير نظير ولعله تفطن لذلك فلم يذكره في الايضاح هناك ولم يرد ايراده في عطف البيان عليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه الا امم امثالكم من هذا القبيل وقال ذكر الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طاير لبيان ان المقصد من اللفظين الى الجنس والى تقريرهما هذا يعني لدفع توهم ان يراد بهما ما هو اخص منهما كما في جمع الامير الصاغه فكون زياده من لاستغراق بعض افرادهما لا لاستغراق الجميع وهذا مدار ما ذكره صاحب الكشاف ان معنى وصفهما لهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة في جميع الارضين السبع ولا طاير يطير في جو السما من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهملة امورها اذ لو لم تقيد بما اراده الجنس بعمومه ليفيد كلمه من استغراق جميع افراد الجنس فتوهم انه ان كلام السكاكي والزمخشري بوجه الاية بتوجيه اخر ساقط والامر كما ذكره الشارح المحقق من وحدة الموجهين وما ذكره السيد السند من انه اذا اريد بهما نفس الجنس بمعنى لزيادة التعميم لان الجنس مفهوم واحد لا يجري فيه التعميم والتخصيص لا يتم لان التعميم من افراد الجنس باراده الجنس باللفظ لا باراده الجنس في مقام الحكم يرشدك اليه قوله ان الوصف

لبيان ان القصد من اللفظ الى الجنس وما ذكره من ان حمل امر يحتاج الى اعتبار ما ذكروا حيدا واحدا على سبيل
الاجتماع في توجيه الكشاف دون المفتاح اذ لا كلفة في حمل الامر على الجنس بتجه عليه ان الجنس باعتبار تحققه
الجنس في ضمن كل واحد الا ان يتكلف ويقال كلمة من في الحقيقة لم يدخل عليها بل على اعم منها كانه قيل ما من
واحد من هذين الجنسين ولا يخفى بعده عن السوق بقي ان القصد لا بد ان يكون الى الجنس على قدر ما يفيد عمومه
الوصف لوجوب خروج المشبه به عنه الا ان يقال القصد الى العام والمشبه به مستثنى عنهم بقرينة التشبيه
كانه قيل ما من واحد من هذين الجنسين يعمهما سواكم الا مراما منكم و مما ينبغي ان لا يهمل ويفصل بين
الجمل وصف النكرة بالجملة فنقول اولا اشترط ان تكون الموصوف بالجملة نكرة حقيقة او حكما كالمعرف بلام
العهد الذهني قالوا الان الجمل نكرات واورد عليه ان التعريف والتنكير من خواص الاسم ودفع بتارة بإنهم
بان مرادهم ان مفرد ايقع صحة قيامه مقام الجملة التي هاتحل من الاعراب لانه يشبك من الجملة باعتبار المحكوم به
الذي حقه ان تكون نكرة وفيه نقول هذا كلها وفيه ذلك لا يتم كان من الجمل التي هاتحل من الاعراب خبر ضمير الشان
والمفرد الذي يقوم مقامها ليس مسوقا من المحكوم به بل هو زيد قائم مثلا في معنى القصة هذا الخبر وهو معرفة
وكذا مقول القول نحو قال زيد ان عمرا قاعد لا يقوم مقامه الا هذا الكلام ولما غير نظير بل مرادهم
ان الجمل نكرات حكما لانه عومل معها معاملة النكرة حيث جعلت احوالا وهي لا تحال نكرات واخبارا حقها ان تكون
نكرات ولا يبعد ان يجعل مرجعها في حكم النكرة انها في الاغلب كذا كر وثانيا انه اشترط في الجملة الواقعة صفة
ان تكون خبرية ووجه ذلك تارة بان الصفة في الاصل خبر حتى قيل الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاوصاف
بعد العلم صفات والخبر يجب ان تكون جملة خبريه ورد بان يكون ذلك من اسباب خبر بخبر لان الخبر تعني ما يحتمل
الصدق والكذب لا يصح ان يكون انشاء لا خبرا لمبتدأ نعم الحكم بان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ليس كلها
بل الاكثر ذلك على ان لها ان يقول الاخبار بعد العلم بها اوصاف مطلقا وليس الخبر الذي هو انشاء مما يتعلق
به العلم والتصديق فهذا الحكم مما يختص المحكوم به لا محالة فخبر المبتدأ لا يطلب الا اسناد الى المبتدأ سواء كان
على وجه الانشاء او الاخبار الا ترى الى قولك اريد قيام وزيد اسناد الجملة الانشائية الى المبتدأ على وجه
الانشاء فيقال زيد اريد به ووجه تارة اخرى بان الصفة يجب ان تكون معلوم الانتساب الى الموصوف ليتميز به
عند المخاطب وما هو ثابت للغير يجب ان يكون ثابتا ولا يفوت لمدلول الانشاء معه لانه اما طلب لا بد له من امر
غير حاصل واما غيره من التمني وصيغ العقود فانجم يتعلق بامر غير حاصل ودفع بان مضمون الانشاء هو الطلب
او التمني او احداث عقد شرعي وكلها حاصل مع الجملة ويرد ايضا ان ما هو معلوم الانتساب لا يجب ان يكون
حاصلا الا ترى الى قولك رجل يأتيني وجه مرة اخرى بان بان الصفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب مثل
الوصف والجملة الانشائية تحصل مدلولاتها بنفس اللفظ ويعلم حين التلفظ به ولا يعلم قبل الوصف واورد عليه
الشارح المحقق ان وجوب علم المخاطب بالصفة كلام ذكره المفتاح وكلام الكشاف يشعر بانتفاء الصلة دون الصفة

بيانه ولا
يهمل صح

حيث قادر قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب تكون قضية معلومة للمخاطب
فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال
والمناجات النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكره لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا هنا موصوفا
بهذه الصفة ثم جاء سورة البقرة مشارا لها واجاب بان المخاطبين في سورة التحريم هم المومنون فيحتمل انهم علموا ذلك
بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما علموا ذلك بسماع الآية خوطبوا في سورة البقرة ويرد عليه ان المومنين
لو سمعوا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لوجب ان يعرفوا النار لما عرف للتكرير في سورة البقرة وايضا لا وجه
لتوجيه العلم بالصلة في الاية باستناده الى سماع اية سورة التحريم لان سماعهم انما يفيدهم لو علموا قبل سماعهم مضمون
الصفة وح يستند الصلة والصفة في الاثنين الى ذلك العلم وايضا سماع المكيين اية سورة التحريم لا يفيدهم
العلم حتى يصح فعل الجملة صلة واجاب السيد السند بان الادراك المطلق في جعله صلة وهو خلاف المنقول
والمعقول بل الجواب ان الانكار عن عناد لا ينافي استفادة العلم ويمكن ان يجاب عن الشبهتين الاولى بان الصلة
والصفة وان تشاركا في وجوب العلم مضمون الجملة لكن الصلة اعتبرت بوجوب العلم بالمحكوم عليه نظرا بان يجعل
ملحوظا لها فلا يراد صلة مستندا الى سماع اتقوا نارا و قودها الناس والحجارة لان النار عرف مضمون الجملة و
قوله اتقوا نارا مستندا الى سماع من النبي ان بعض النار و قودها الناس والحجارة ولا يكفي في عهدية النار معرفة
ان بعض النار كذلك بل لا بد من معرفة النار لهذه الجملة فاريدنا تركت في التحريم وعرفت ههنا ولا يبعد ايضا ان يقال
لا يكفي في التعريف العهد تعرفه مطلقا بل معرفة ينتقل اليها في الايراد معرفه تقتضي معرفة شيء في القرآن ايراده
ثانيا معرفة ولا يقتضي معرفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ايراده واورد على قوله الكشاف ان الاية
في سورة التحريم نزلت ولا يمكنه انه لا ينافي ما صرح به في اول سورة التحريم بالها مدنية وما قد سبق منه ايضا ان
المصدرة بيا ايها الناس مكية وبيا ايها الذين امنوا مدنية وممكن ان يجاب عن الاول بانه يحتمل ان تكون هذه الاية
نازلة في المكية وحدها والسورة نازلة في المدينة تماما وعن الثاني بان ما قد سبق منه كان رواية عن طائفة فيحتمل
ان لا يكون واثقا بها او يكون معنى الرواية ان ما صدر بيا ايها الناس مكي لا محالة وذلك لا ينافي النزول مكة
ايضا وتصديق السيد السند لا ثبات ان خبر المبتدء يجب ان تكون جملة خبرية فيتم التوجيه الاول لوجوب كون الصفة
كذلك فقال خبر المبتدء وضع على ان يكون حالا من احوال المبتدء سواء اسند اليه على وجه الاستقرار او النفي ولا
شك ان الجمل الانشائية ليست مضمونا تها احوالا كما لا تجعل اخباره وفيه نقول للجملة الخبرية لا تقع خبرا لما لم
يخرج عن احتمال الصدق والكذب ولم يجعل نسبتها غير ملحوظة قصدا فالقول بان الجملة الخبرية تقع خبرا ولو
بان ما في الاصل جملة خبرية تقع خبرا لاحد كونها جملة خبرية وكذا الجملة الانشائية اذا كانت نسبتها وكانت
انشائية لا تقع خبرا ولا يرتبط بغيره لا اظنك في مرية من ذلك و وحدانك حاكم صدق واذا اخرجت عن
كونها كلاما ناما وجعلت في الحكم المفرد فلا مانع من جعلها خبرا فالجملة الخبرية والانشائية شتان في امتناع

بدل
واثقا

كونهما خبرين وهما على خطرهما وامكان جعلهما كالمفردين فكالامثلة من قوة قام ابوه خبر لان زيد بجملته في قوة قايم الاب لامثلة من جعل اضربه خبرا له لكونه في قوة مطلوب ضربه او واجب ضربه نعم ذلك التقرير في الجزيات اكثر نفي الكلام في ان زيدا اضربه هل هو بجملة الشابية اعتبر نسبة اضربه الى زيد على وجه الطلب والانشا اوخبرية كما يشعر به قولهم انه في تاويل زيد مضروب فحقه اضربه الخ انه انشابه لا تفاوت في القصد بين زيد اضربه واضرب زيدا ثم لا وجه في جعل زيد قام ابوه في قوة زيد قام ابوه دون زيد مضروب فيه قام ابوه وجعل زيدا اضربه في قوة زيد مضروب فيه اضربه دون زيد مطلوب الضرب وحقوقيه او واجب الضرب كما اشتهر واما توكيده اي ايراد التاكيد للمسند اليه ومن لطايف ترتب الم اصالة بحث التاكيد بقوله اوبما يجاكيدها كخوامس الدابكان يوما عظيما فان بحث التاكيد بوضحه ولكن ان تريد بقوله واما توكيده ايراد التاكيد الاصطلاحي اوماني كلمة فيتقوى حسن الاتصال فللتقرير اي جعل مفهوم المسند اليه مقررا ثابتا في ذهن المخاطب وذلك اذا توهم المتكلم ان المخاطب غفل عن سماع اللفظ لشاغل السمع عنه او سمع لكن لم يلتفت الى معناه لشاغل الفهم عنه ولا يخفى ان هذا التقرير ينفك عن دفع توهم التجوز او السهو فيصح ذكره مقابلا لهما وان كان دفع توهم التجوز والسهو مستلزما للتقرير لان توهم التجوز او السهو منع عن ثبوت المسند في نفس المخاطب بذكره مرة فاذا تكرر تقرر واندفع التوهم ولا حاجة في توجيه ذكر التقرير مقابلا للدفع الى ما ذكره الشارح من ان القصد الجرد التقرير بغايرا القصد الى دفع التوهم وان كان بالتقرير يندفع التوهم وقد حمل العلامة التقرير على تقرير الحكم واورد عليه الشارح ان عرفت انا نقرر المسند اليه دون الحكم كما سياتي وكانه اراد بتقرير الحكم ما يقرر تقرر المحكوم عليه من ادخال الحكم في نفس المخاطب وازالة غفلته عنه بغفلته عن المحكوم عليه لا التقرير الحاصل له بتكرير الاسناد وازالة الشك والانكار ويشهد به انه قال اي لمجرد تقرير الحكم لا توكيده فلا يتجه ما اورد عليه الشارح المحقق او دفع توهم عدول عن الظن كما في المفتاح لان ذكر المسند اليه لا يوجب ظن التجوز او غيره غايته التوهم التجوز اي التكلم بالمجاز والمجاز مشترك بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي والتاكيد بهم دفعهما واراد بهما بوجب الجمع بين الحقيقي او عموم الاشتراك ولا يخفى ان فايدة التاكيد لا تقتصر على دفع توهم التجوز بل هو لدفع توهم التجوز او الحذف فان قولنا احببت قربتي يحتمل كون القربة مجازا عن الاهل وكون الاحباب متعلقا بالقربة مجازا عقليا وحذف المضاف اي اهل قربتي فاحببت قربتي لدفع توهم التجوز او الحذف ودعوى انه يكون لدفع توهم التجوز لا غير تحكم ولا تظن ان التاكيد لدفع المجاز لان دفع توهم المجاز لا يوجب دفع المجاز المحقق فان قولنا رماني اسد نفسه فيه تاكيد لاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم ان الراي بعض ظنانه واسناد الرمي اليه مجاز وكافي بك ان تقول زيد نفسه جاءني لدفع توهم التجوز على مذهب غيرهم و ليس عندهم لدفع توهم التجوز فان اسناد المجيء المبتدء ليس مجازا عندهم فعبارتهم قاصرة في بيان المكنه واما مي واقعة في كلام المفتاح لا تقول اذا اكد زيد اندفع توهم



التجوز في اسناد جاءني الى الضمير تقديم ان التاكيد لدفع توهم التجوز لا انا نقول لا شك لانه يجوز ان يكون انما لدفع توهم التجوز لا انا نقول لا شك انه يجوز ان يكون التاكيد لدفع توهم التجوز في اسناد الخبر الى المبتدء بل هو الظاهر وبيان المهم لا يضر او دفع توهم السهو ترك النسيان مع انه مذكور في المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان في القاموس سها عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح الحكيم من جعل السهو لزوال الصورة عن المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها الى تحصيل ابتدا بل يكفي الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج الى تحصيلها ابتدا والظاهر ان التاكيد ليس لدفع توهم السهو بل لدفع توهم وضع صورة مكان صورة والا فزوال الصورة عن المدركة لا يوجب الاتيان بالخطاب فمنشا الوضع زوال الصورة عن الحافظة فالاولى لدفع توهم الخطا فان قلت ايراد التاكيد لدفع توهم سبق اللسان مما فاتهم لانه ليس للسهو بل بكون مع حصول الصورة في المدركة قلت سبق اللسان لزوال صورة اللفظ الذي يراد ذكره عن المدركة والما الصورة الحاصلة معه صورة المفهوم نحو جاءني زيد زيد ايلا يتوهم ان المجيء عمرو والما ذكر زيد على سبيل السهو فان قلت التكرار لا يدفع توهم السهو لانه ربما يتوهم في جاءني زيد زيدان زيد الاول وقع موقعه اخوك وزيد الثاني بدل او عطف بيان وفي زيد قايم قايم يتوهم ان الاول قاعد مقام قاعد سهوا والثاني خبر ثان قلنا ندفع به توهم السهو في الاخبار عن مجيء زيد وعن قيامه قال الشارح المحقق وهذا التوهم لا يندفع بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر ووجهه السيد السند بانه اذا قيل جاءني زيد نفسه احتمل انه اراد ان تقول جاءني زيد نفسه فسهى وتلفظ بزيد مكان عمرو فلان حفظ الكلام عن توهم التجوز مثلا عن مزيد احتياط وبعد المتكلم عن مظنة السهوية وسنزيد لك غير بعيد ولانه ينافي ما حقق هذا يبطل الكلام ان الاول ان جاءني الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لان المنفي ض فيه بل لدفع توهم ان المجاءي واحد منهما والاسناد اليهما وقع سهوا ولانه ينافي ما ذكره السكاكي في بحث الفصل والوصل ان اتباع لا ريب فيه لذلك لكما بكاتباع نفسه للخليفة قولك جاءني الخليفة نفسه ازالة لما عسى يتوهم السامع انك تريد قولك جاءني الخليفة متجوزا سلاما ولم يخالفه الشارح المحقق والسيد السند في ترجيحهما في هذا المقام او دفع توهم عدم الشمول هو اولى ولم يحضر من خلاف الشمول نحو جاءني القوم كلهم لمن شانه ان يتوهم ان القوم لم يجيء البعض الا انك لم تعتد بذلك البعض وجعلت المجايين كل القوم او ان القوم جاءوا بتمامهم الا انك لم تقصد الا بعضهم لعدم الاعتداد بغيرهم او لجعل البعض منزلة الكل لكونهم منزلة الكل في المجيء لتعاونهم واشتراك مصالحهم واشتراك مضاريهم وتوقف فعل بعضهم على رضى كلهم وفي كون التاكيد دافعا للتوهم بحث لان التاكيد ما يوكد كون البعض منزلة الكل سواء كان بالاعتبار الاول او بالاعتبار الثاني وسواء كان مبني التوهم على توهم اطلاق الاسم على البعض فيكون مجازا لغويا او على توهم اسناد توهم اسناد فعل البعض الى الكل وتخصيصه البحث بالتاكيد بالاعتبار الثاني كما وقع من السيد السند خفي كما ان جعله الاعتبار الاول من المجاز اللغوي قال الفا

كيد يشمله بدل

من المجاز العقلي غير ظاهر على ان جعل الكل بمنزلة البعض لما ذكر ليس من الملابسات التي ضبطها اهل المجاز العقلي
ولا يدفع للشبهة الا تكون دفع التاكيد لذلك مبنيا على المواضعة والعرف لا على اقتضاء المفهوم التركيبي
ذلك قال الشارح المحقق ههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما يفيد زيادة توضيح والا فنوهم قبل
دفع توهم التجوز نص عليه الشيخ عبد القاهر حيث قال لا يخفى بقولنا يفيد الشمول انه توجيه من اصله وانه
توهم لولاه لما فهم الشمول من اللفظ الا لم يصح تاكيدا بل المراد انه ينبغي ان يكون اللفظ المقتضي للشمول
مستعملا على خلاف ظاهره ومجوزا فيه انتهى كلامه وههنا ابحاث احدها ان ذكر افادة الشمول المندرج تحت
دفع توهم التجوز في مقابلته هل هو اغلاق او توضيح ويمكن دفعه بانه لما كان الانسداد واضحا علم ان
المقصود من دفع توهم التجوز دفع توهم تجوز سواه وصار الكلام تفصيلا لدفع توهم التجوز توضيحا للمقام وثانيها
انه ينبغي ان لا يفصل بينه وبين دفع توهم التجوز بالسهو وثالثها انه لا يظهر كون دفع توهم الشمول دفع
توهم تجوز خاص بل يحتمل دفع توهم سهو خاص هو وضع العموم مثلا في محل العموم موضع بعض العموم او اكثر
العموم سهوا ينبغي ايضا المزيد توضيح من غير الفصل بينه وبين تسميته بالسهو ورابعها ان في كلام السكاكي ما
مبنيا في كلام الشيخ حيث جعل كل انسان حيوان وكل رجل عارفا دفع توهم عدم الشمول مع انه يوجب
الشمول من اصله ولولا كلما فهم الشمول من اللفظ ويمكن دفعه فانه ربما تكون النكرة في الايجاب للعموم
وذلك في المبتدا غير قليل كما في الفاعل فلو لم يكن كل لكان رجلا عارف للعموم وكيف لا ولا مخصص للنكرة
حتى يقع مسندا سوى ذا ويمكن تفصيل هذا التفصيل على الاجمال بان دفع توهم الشمول في التاكيد اشيع
والمتكلم البليغ احوج لهذا القسم لشيوع التخصيص في العمومات حتى قيل ما من عام الا وقد خص منه البعض و
لهذا عين له مراتب على قدر قوة التوهم فربما يكتفى بالتاكيد بالكل وربما يتبع بعض توابعه ايضا وربما يتبع
توابعه اجمع ويكفي بذلك تميزه في البيان وجعله مشارا اليه بالبيان فان قلت قد يوجد دفع توهم
عدم الشمول مع التجوز فلا يغني دفعه توهم التجوز عنه الا ترى ان قوله تعالى فسجد الملائكة شامل للبليس
تجوزا فان الامر انه كان جنيا مغمورا في الملائكة فلذا ادخل بينها وبالتاكيد للملائكة بكلهم اجمعون يفيد شمول
الحكم لما قصد بالملائكة تجوزا ولا يدفع التجوز قلت يحتمل الانسداد التجوز بان يكون اسناد السجدة الى الكل تجوزا
فهذا التاكيد لم يفيد للشمول بدفع توهم هذا التجوز قال السيد السند اسندرك قوله او عدم الشمول اما
يتوهم اذا اريد بالتجوز ما يتناول الفعل العقلي واللغوي اما اذا خص بالعقلي كما يشعر به كلام السكاكي حيث قال
واما الحالة التي تقتضي تاكيده فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك تسامحه في حكمك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا
فلا بد من التعرض بعدم الشمول فانه يجوز لغوي لم يندرج في التجوز المذكور هذا وفيه تخصيص التجوز بالعقلي
مما يضيق دائره التكلم الواسعة بلا حجة فلذا اسقط لفظ الحكم الموهم للتخصيص فلا يعتد به لتوجيه ذكر عدم
الشمول وقد انتفى لكن لما قدمناه ان قوله فانه يجوز لغوي ما يلوح عليه اثر الاجمال والحق البين فانه ربما

يكون

فاستحق

لفظ

انما يكون

حمله بعضهم على ما ذكر ليس بشيء
بعضهم على ما ذكر ليس بشيء
انه لا يجوز العقود بالتراضي ويلزم
العقد الكل ركن الخلوص والله

يكون تجوزا لغويا ولولا الضمنه بتفوعموم رد دفع توهم التجوز لدفع توهم التجوز العقلي وتدفع التجوز العقلي و
لدفع التجوز اللغوي ولدفع توهمهما لا قبلنا على ما بحثنا في القلب انه فلبكن المراد بدفع توهم التجوز دفعه
بالمرة حتى لا يبقى توهمه من وجه وح يقابله القصد الى دفع توهم تجوز خاص هو استعمال العام في البعض او
اسناد حكم البعض الى الكل فلا ريبة في قبول ذكر او عدم الشمول ولو كنت معتبرا في التاكيد لدفع توهم
الحذف لا مكنك المنازعة في اندراج دفع توهم الشمول في دفع توهم التجوز لان توهم عدم الشمول يجوز ان
يكون بتوهم اعتبار حذف مضاف كما نبهت عليه لكن يبالغ يكشف عن غفلتهم عن الحذف فلذا لم ينظر
اليه الا نوخر العين ومما حق ان يطوى الكل ويحمل لحاق القلب حق التحمل ان توهم عدم الشمول ربما يكون
لظن ان المتكلم حاكم بالتخمين غير متتبع اجزاء الكثرة حق التتبع المفيد للبقين فيدفع ذلك بتاكيد الشمول
افادة للاستقصاء في تفحص الكثرة والتجنب عن الغفلة والعثرة ومما ينبغي ان ينبه عليه فان هو عقيب الاطناب
تكميلا لفوائد هذا الباب ان التاكيد لدفع الوهم شديدا اذا كان المتبوع مجال الوهم ولذا سمع النحاة
عن اختصم الرجلان كلاهما جاءني والجاءني الرجلان كلاهما الا ان المثنى وان لا يحتمل ارادة البعض فيه وهو نص
في العدد لكن يحتمل جعلهما بمنزلة الشخص الواحد حتى يسند فعل احدهما اليهما فوق الشارح جعل جاءني
الرجلان كلاهما لدفع توهم عدم الشمول لكونه نصا في العدد وحكمه بان الاولى انه لدفع توهم السهو وضع
الرجلين مقام محل نظر لوجهين تامل ولا ينبغي ان تقول جاءني الرجلين كلاهما لدفع توهم ان القصد
الى مجيء رسولهما او رسول احدهما ونفس الاخر لانه لا يدفعه الا جاءني الرجلان انفسهما ونحوها ولا لدفع
توهم ان الجاءني احدهما والآخر باعث وجعل جاءني مستعملا في المجيء والتحريض على سبيل عموم المجاز فانه
انما يدفع بقولك جاءني جاءني الرجلان لان توهم التجوز انما وقع فيه نعم لو جعل كون احدهما محرضا وسيلة
اسناد المجيء اليهما تجوزا يمكن ان يكون لدفع توهم الشمول على ما حققناه لك **وامابيانه** اي بعقب اسند
اليه بعطف البيان **فلايضاحه** المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعرفة او النكرة فلا
يلزم كون المتبوع فيه معرفة ولعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال في المعرفة ولذا عرف
النحاة عطف البيان تابع غرضه توضيح متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف كما عرفت وسواء كان
الاحتمال محققا او مقدرا اذ قد يكون متبوع عطف بيان مما لا اظهار فيه اصلا وانما يؤتى بعطف البيان
لتقدير الاحتمال بتقدير الاشتراك او اتفاق الاطلاق على غير مجاز او لذا جعل قوهود في قوله تعالى لعاد
قوهود عطف بيان لعاد مع كون عادعلما مختصا بهم لما يهامه قال السيد السند عطف البيان ههنا للرفع
الابهام التقديري اما ص تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم مشاركتهم
ايا هم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود ولذا قيل عاد الاولى فالفائدة التي لا يخلو عنها عطف بيان هو
هو الايضاح التحقيقي او التقديري فلذا جعل النحاة ايضاح المتبوع فصلا لتعريفه لكنه وقد لا يكون الايضاح

مقصودا لذاته بل يجعل وسيلة الى غيره كالمدح على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
فيا ما الناس ان البيت الحرام عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك اراد لا يجود الايضاح التحقيق
فلا ينافي جعل الفاء كل عطف بيان لكن يمكن ان يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم للكعبة
لا بالخبر ويكون المدح في وصف عطف البيان بالحرام لاجعل الموصوف بالحرام عطف بيان ويجعل المسند اليه موضوعا
لشيء لذكر عطفا لبيان على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الاعبد العاد وقرهود من انه عطف بيان لقوم
عاد وفائدته وان كان حاصلا بدونه ان لو سمعوا هذه الدعوة وسما ويجعل شهرهم امرا محققا لاشبهة فيه
يريد بيان المتبوع حصل بدونه اذ لا اشتباه محققا لكن يذكر عطف البيان يندفع الاشتباه المقدر بزيادة
على ما عرفت ويجعل قوم هود في الآية الكريمة للتصريح باسمهم قوم هود وابرسول من الله فاستجابوا الهي على الهدى
فهم احقا هذا الدعاء او يجعله لتقريرهم بالضلال مع كونهم قومه تهويلا عليهم على ما الهمت ما اسم المراد به ما
يقابل بل الفعل والحرف مختص به في التركيب وان لا اختصاص له بانفراده وذلك لاسم اما عطف البيان
فان وقع ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلذا ذكر لا يضاحه المتبوعه واما المتبوع فانه بعد
تخصيصه وبعطف البيان تخصص بالمسند اليه فذكر عطف البيان لا يضاح المسند اليه باسم مختص به هو المتبوع
الحاصل اختصاصه بذكر عطف البيان فاحسن التامل لعلك تصير من اهل التعقل ولا تقصر طوقك دون
التعقل فلا يرد ان عطف البيان مختصا بالمتبوع الا ترى انهم ذكروا ان الطير في قوله والوم من الغايات الطير
مسعها وكبان مكه بين الفيل والسند عطف بيان مع ان الطير لا يختص الغايات وان لا خلاف في ان كل موصوف
اجرى على الصفة خوجا في الفاصل الكامل زيد يحتمل ان يكون عطف بيان كما يحتمل ان يكون بدلا وعلى التقدير
يشعر بكونه عالما في هذه الصفة بحيث يتعين له الصفة اما لجعله نسيا وايضاحا لهذه الصفة كما ذكروا واما
للتعيير عرفة ان هذه الصفة كانه بلغ غايتها بحيث يكفي للكشف عنه ذكر الصفة كما يمكن ان يقال واما النزاع في ان
الاحسن جعله بدلا او عطف بيان فرجح الشارح كونه عطف بيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به ولك ان
ترجح البدل بما وجد السيد السند يرجح الكشاف له من ان فيه تكريرا لعامل حكما ويتفرع عليه تاكيد النسبة وبما
يمكن ان يقال حق الصفة ان تجري على الغير وتزاد بها معنى فيه لا ان يعبر بها عن الذات في حالة نسبة شيء اليه فالاولى
ان يجعل الذات المذكورة بعدها مقصوده بالنسبة ويكفيها ما يحصل به من الايضاح وان ليس قصد الايضاح في
البدل كقصده في عطف البيان نحو هذا زيد صديقك خالد فخالد عطف لو كان المقصود بالنسبة
صديقك ولو قصد الى النسبة الى الخالد فتاكيد النسبة ويستقر مقره لان حق الذات ان يعبر باسمه لا بالصفة
وحق الصفة ان تجري على الغير فخالد بدل وعلى التقديرين يشعر النظم بان الخالد علم في كونه صديقك وتوجيهه
عرف وكان لهم رجح احتمال كون الموصوف الجاري على الصفة عطف بيان فتامله له قال ابن الحاجب لتمثيل المتوضح
فلا يحسن ما يحتمل الخ احتمالا لتساوي احتمال المقصود فضلا عما يحتمل احتمالا راجحا وضع البيان للايضاح وان

يتفرع عنه فوائد اخر بخلاف غيره من الصفة والبدل فان وصفهما ليس للايضاح بل لامر آخر وان يتفرع عليه
الايضاح ويقصد احيانا وللتنبيه على مشاركة الوصف له في الايضاح في بعض الاحيان قال السكاكي في بحث
البيان قد علمت كلمة لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الواحد من هذا القبيل فظن انه جعل الاثنين والواحد عطف
بيان وقد عرفت انهما صفتان للبيان وقد طول الكلام فيه في الشرح بما هو اجرد بالطرح ومما خفي على الانظار
ولم يظفر لسان قلم بالاظهار وبحث فيه الاذكار ان عطف البيان يجب ان يكون اشهر للتكلم فان مشاة التوضيح
والاكثر من توضيح كلام الغير لكن العادة جرت بتصدير بحرف التفسيري فتقول لتفسير قولك من قال جاءني
الرجل اي زيد ولا اختصاص بعطف البيان هذا بالتابع بل هو في كل لفظ شايع دايع كالتاكيد اللفظي فتقول
في تفسير قلت اي ضربت ضربا شديدا هذا ما على الراجح المشهور فيما بين الجمهور فان خالفتهم في ذلك وتبعت
المفتاح والمنتخب في فتح ودبعتا هنه في بحث العطف بالحرف فلانواع معوك بعد حفظها باي الطرف واما الابدال
اي ايراد البدل من المسند اليه فقد جعل المبدل منه مسند اليه وان ليس القصد الى الاسناد اليه بل الى البدل
وانما اسند اليه صورة وليس هذا اول مادل على المبدل منه مسند اليه عدهم ايا جعلهم البدل من احوال
المسند اليه ادلة عليه نعم اللائق بنظم الفن ان لا يوافق النحو بجعل المبدل عنه من احوال المسند اليه لانه المذكور
لافادة ما يتعلق بالبدل وتجعل البدل مسندا اليه لانه الذي قصد الاسناد اليه كما ان اللائق بنظمهم جعل
التمييز عن النسبة من احوال المسند اليه لانه لا تفاوت بين طاب زيد علما وطاب زيد علمه ان يكون التمييز
مخالف لزيد في الاعراب والبدل يوافقه وهذا امر ينحوى على نحو من نظر صاحب هذا الفن فلزيادة التقرير
اي لزيادة تثبيت الحكم والمسند اليه في ذهن السامع لاشتماله على تكرير الحكم والمسند اليه كانه فصلة لكنها
وقد نبه بلفظ الزيادة على انه يشارك التاكيد في التقرير ويزيد عليه حيث تقرير الحكم بخلاف التاكيد فانه
لتاكيد المسند اليه دون الحكم كما سيجيء في بحث تقديم المسند اليه ثم الاسناب باكثر اخوانه جعل الزيادة صفة بدل
مضافة الى الفاعل تامل وقال الشارح استارة الى ان المهم من ذكره الاسناد اليه والتقرير زيادة بقصد بالتبع
بخلاف التاكيد فان المهم منه نفس التقرير وهذا يتم لو جعل التقرير فاية البدل اما لو جعل فاية المبدل منه
وذكر البدل بعد المبدل منه فلا اذ ليس التقرير حاصلا بالتبع بل جعل المسند اليه بدلا لزيادة التقرير لحاصلة
بالمبدل منه وليس ذكر البدل منه الا لزيادة التقرير وكيفما كان والمهم بالذكر هو البدل وانما ذكر المبدل منه
بتعالة فعلى هذا لا ينبغي جعل البدل للايضاح والا لكان ذكر لصلحة المبدل منه وكيف يقصد به ايضاح المبدل
منه وهو مطوح عند ذكر البدل ولا قصد اليه في ظهر وجه ترك الايضاح مع التقرير مع انه ذكر في المفتاح قال
ذكره في الايضاح لقصد استغنا ما ذكروا لا التوثيقه ولذا لم يقل في عطف البيان لزيادة الايضاح كما في المفتاح
ترجيحا لايضاحه على ايضاح البدل لان الغرض منه الايضاح لا غير بخلاف البدل فهو واسع في الايضاح ولما
اقتصر على التقرير قدم بدل الكل ثم بدل البعض على ترتيب ظهور التقرير فانه تكمل ظهور الكل وفي الاولى اظهر

فيه ولاشتمال الكل على البعض صريحا بخلاف اشتمال الملابس على الملابس فقد يكون اظهر في الثاني من الثالث بخلاف السكاكي فانه عكس الترتيب لان الايضاح في الاقسام الثلثة على العكس التقرير لان ابهام المبدل منه في الاشتمال اكثر منه في البعض لان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة الملابس على الملابس ثم الايدال منه او زيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد او جاءني زيد اخوك والتقرير في الاول اكمل وكذا كلما كان المبدل منه اجمل والبدل المعين فلذلك اختاره وهو اشارة الى بدل الكل من الكل وهو بدل يستانف فيه الاسناد الى المسند اليه الحقيقي الذي قصد بالمبدل منه يجب بينهما اتحاد ذاتي البدل والمبدل منه سواء اتحد مفهوما ما اوتغايرا وهذا هو المراد بقولهم المحاجب مدلوله والتابع الواقع في كلام المتعاقا مفهومه مفهوم المبدل منه واما اتحاد المفهوم فانما يتحقق على مذهب البصريين حيث جعلوا ضربك اياك وضربته اياه بدلا لا تاكيدا والكوفيون يجعلونهما تاكيدين كما يجعل الكل بكل انت وبه وهو ضربت انت تاكيدات وافقهم ضاحب التسهيل وجعل محل الاية الفرق تحكما ومن فوائد بدل الكل البينة ما يقصد في جاءني اخوك زيد من تقوية التبشر وفي اخوك زيد يستحق الاكرام من المبالغة في حث المخاطب على الاكرام واعط المسكين زيدا من احداث الترحم في زيد في نفس الامر وهكذا ما لا يجفى على الفطن من الامور اللايقة ولكن يجعل الكل تحت زيادة التقرير بجعل التقرير شاملا لتقرير الغرض المسوق له الكلام وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض والتقرير فيه باعتبار ان المبدل منه مشتمل على البدل اجمالا اما في المثال المذكور فظاهر لان مجيء القوم يستدعي مجيء الاكثر واما في نحو قطع زيد يده فلظهور ان المقطوع ليس نفس زيد بل شيء منه فالمبدل منه مشعور به اجمالا اوذكر المبدل منه كانه في سلب زيد ثوبه الثوب مشعور به اجمالا حين ذكر زيد لظهور ان ليس المسلوب نفسه ولا فرق في الاشتمال على هذا الوجه بين بدل البعض والاشتمال بجعل بدل البعض مما يشتمل عليه المتبوع شمولا ظاهرا وجعل بدل الاشتمال مما تحتاج الى بيان اشتمال المتبوع عليه كما زعم الشارح غير ظاهر ومما لا ينبغي ان يفوت الفطن ان مجيء القوم اكثرهم او بعضهم اما يتال المرتبة العليا اذا كان مجيء ذلك البعض بمنزلة مجيء الكل وكذا قطع زيد يده اما يتال تلك المرتبة اذا كان قطع يده كالاستيصال له لمزيد حاجته له الى اليد لا ان كان مجيء بكثرة عمل اليد وبقطع يده دونه ومما ذكرنا ظهر ان ما ذكره من المثال له نحو ان على الاشتمال وزيد انقطاع بالقسم الاول من الابدال فكان جديرا بالاختيار ولا مخاصمة في مقام الاعتبار وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيه ان المبدل منه مشتمل عليه لظهور ان القصد ليس الى نفسه بل الى امر من اموره ولذا قل يجب ان يكون المبدل منه فيه مقتضيا لذكر البدل ومسوقا اليه فنحو جاءني زيد حماره ليس الاشتمال كما ذكره بعض النحاة ان كان هذا الواجب واجبا في تحقق بدل الاشتمال وغير معتد عند البليغ لو كان واجبا في كونه معتبرا عند البليغ فجزم الشارح بانه بدل غلط للاشتمال كما ذكره بعض النحاة بعيد عن الخرم ومما ينبغي ان يراعي في سلب زيد ثوبه ان يكون سلب ثوبه لمزيد سلب نفسه لكثرة تانهره بسلبه اما لكمال فقره او غيره وسكت عن بدل الغلط لانه



ليس من احوال المسند اليه لانه المبدل منه سهو او بطريق سبق اللسان او للنسيان اما قصدا او ادعاء كما في قولك البدر الشمس هذا نحو ليس لمسند اليه في قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل امر لم يقصد اليه اصلا او ترك بالمرة في وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق وكانه لهذا امر انطفاح بالنا ملين معرفة وجه ترك بدل الغلط لا معرفة ما قيل من ان وجه السكوت انه لا يقع في كلام البليغ لا يستدعي تاملا بل يتبادر الذهن عليه انه لا يتم لان بدل الغلط نوعان ما هو لسبق اللسان او النسيان وما هو لدعوى احدهما وابهام انه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءني فانك وان عمدت الى بدر ترى انه سبق به لسانك والا لا يصح جعل بدر مشبها به له والثاني يقع في كلام البلغا وهو معتمد الشعراء وشرطه الترقي من الادنى الى الاعلى وهو بابه من العطف بل وربما غلط بدا اعلم ان التثنية والجمع وما يجري مجراه يقالان المذكور بطريق العطف فرب مقام يرجح العطف عليهما ورب مقام يرجح واحدا منهما عليه فالبليغ في بيان المعتد لا يخرج عن ترجيح الاحتمال باحدهما على التفصيل بالعطف وعن ترجيح العكس فلذا قال واما العطف يعني جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على نحو واما الابدال منه فلتفصيل المسند اليه اي ذكره منفصلا بعضه عن بعض في العطف والذكر اما لان بيان خصوصيه كلا من المعتد مقصود بقوت بالاجمال او بيان خصوصية بعض مقصود كذلك مثال الاول جاءني زيد وعمرو فانه لا يعلم خصوصا لو قيل جاءني رجلان ومثال الثاني جاءني رجل اخر واما لقصد التعريض بغباوة السامع وانه لا يفهم المعتد مع وحدة اللفظ نحو جاءني رجل وجل اخر فكل من هذه الصور ينفع لتفصيل المسند اليه الذي هو رجلان في جاءني رجلان فلذا لم يقل اما العطف فلتفصيل ليلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع في الذكر فان زيد وعمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق المقام ليلا يشكل عليك ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه ولا تحتاج ان تريد بالمسند اليه مجموع ما نسب اليه في الكلام وتجعل ذكر المسند اليه مرة امساعة مع احضاره ولم يقل مع الاختصار ليلا يتبادر احضار المسند اليه واحترز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف او عطف البيان نحو جاءني رجلان احدهما زيد والاخر عمرو وجاءني رجلان زيد وعمرو وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه في قولنا جاءني زيد وجاءني عمرو على ما قالوا وان كان فيه تفصيل المسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب المجملة والتبع ليس بمحاله في جاءني زيد وعمرو بل على وقع امور ونحوه ومما يحتاج في القلب ان العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على المسند اليه الذي هو في الكلام متبوع بخص باسم المسند اليه التابع ويشتمل نحو جاءني اثنان زيد وعمرو فان زيدا وعمرو فان زيدا بدل البعض وعمرو عطف عليه لتفصيل المسند اليه التابع وهكذا العطف لتفصيل المسند بان تقول زيد فعمرو وغير عمرو وعليك ان تعود لهذا التحقيق على الوصف والتاكيد وعطف البيان ولا تحقيق يحبس فطنتك على ما يفصله البيان نحو جاءني زيد وعمرو وجاءني زيد وعمرو بعده فانه لتفصيل المسند اليه لتوسلا به الى تفصيل المسند فانه لو لم يذكر المعطوف لم يكن تقييد

مجيئه تما يفيد بآخره والمراد بالكون لتفصيل المسند اليه اعم من ان يكون تفصيلا مقصودا بالذات او لتوسل به
الى غرض آخر او المسند كذلك اي تفصيل المسند مع احتقار وفيه ان لا يفصل بمجاني زيد فعمرو و
معنى ذكر كل منهما منفصلا عن ذكر الآخر بل كلاهما ذكرا ليقول لك جآني نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصيته
في كل لم يفهم من ذكر المسند الا ان يقال العطف افاد تذكر المسند في المعطوف خصوصية فكانه ذكر بعبارة منفصلة
عن عبارة ذكرها للمعطوف عليه والمراد بكونه لتفصيل المسند ان الداعي اليه تفصيل المسند اما لذاته او
لتوسل به الى غرض نحو جاءني زيد فعمرو بساعه فان تفصيل المسند بالعطف لبيان التقييد بساعه واحترز بقوله
كذلك عن نحو جآني زيد بعينه ان جآ عمرو فانه لتفصيل المسند لكن لا احتقار فيه قال الشارح المحقق احترز به
عن نحو جآني زيد وعمرو بعده بيوم وسنه وفيه بحث لان مقصد هذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى
يكون الاحتقار داعيا الى اختيار المعطوف عليه كيف ويشي من الفآ وثم حتى لا يفيد التعقيب بيوم وسنه فلا
فائدة التعقيب بالمهلة مقام يقتضي الفآ ولا فائدة التعقيب بيوم مقام يقتضي هذا التركيب وليس توجيه عطف
عليه للاحتقار بالانه لا يفيد ما يفيده العطف على انه لتفصيل المسند مع احتقار اذ لو لم يعطف لاحتيج الى ذكر
المسند نحو جآني زيد فعمرو فانه يدل على مجيء عمرو بعد زيد بعينه تفصيل للمسند على وجه الاحتقار فان قلت
العطف فيما يجعل لتفصيل المسند لتشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فينبغي ان يقول او لتفصيل المسند والمسند
اليه كذلك قلت تفصيل المسند اليه في هذه الصور ليتوسل به الى تفصيل المسند فانه لا يتاتى تقييد المسند بتا
التعقيب
على اخصر وجه الا بعد نسبته الى المسند اليه وما يكون لتاتيه هو وسيلة الى امر آخر كثيرا ما يطوى في بيان
الداعي اليه الغرض الاول ويكفي بالغرض الثاني كما يقال لتعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع انه لبيان
الترتب ليتوسل به الى التحقير على ان اللام للعطف بالفآ وثم تفصيل المسند دون تفصيل المسند اليه الا ترى
انه لا تفصيل له في قولك جآني رجل وجل اخر او ثم رجل اخر واجاب عنه الشارح المحقق بانه ذكر الشيخ
ما محصله انه ما من كلام فيه امران يفيد على مجرد اثبات شيء لشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصد
الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه فهي نحو جآني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة
كانه معلوم ان مجايي زيد وعمرو والجهل انما تعلق بالترتب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند
لا غير حتى لو قلت ما جآني زيد فعمرو كان نفيا لمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جآوك معا او جآك عمرو قبل
زيد او بعده بمدة متآخية هذا كلامه وفيه نظر لان كون العطف لتفصيل المسند اليه والمسند اغر من ان يكون
له مقصود لذاته او لغيره ولا خفاء في كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند في
العطف بالفآ ولولا اعتباره اغر لم تتم نكته العطف في جآني زيد وعمرو بعده بيوم فان المهم فيها الترتيب
والتعقيب حتى كان مجيئهما معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب فان قلت ما الفايدة في عطف المسند
اليه في قولك جآني الاكل فالشارب فالنايم ومن البين انه ليس لتفصيل المسند لعدم تعدد المجيء ولا للتآ

قلت

قلت قال قال الشارح هو في التحقيق ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الصلات اي جآني الذي ياكل فيشرب
فينا مرهذا وتوجيهه ان اللام وصلته لشبه كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام
على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة اي جآني الرجل الاكل فالشارب فالنآيم
لاستغنيت عن هذا التكلف وثم عمرو لانث فانه مخصوص بعطف الجمل والفرق بينه وبين الفآ التي للمهلة
وثم لاتيانها اوجا القوم حتى خالد لم يقل او حتى خالد لان حتى لعطف جزء من معقد عليه خلافا ثم فلا يقال
جآ القوم ثم خالد وهذا هو الفارق بين حتى وثم بعد اشتراكهما في التراخي مهلة وقال الجزولي هي موسطة
بين الفآ وثم والتحقيق ان المهلة المعتبرة في حتى بين اول جزء للمعطوف عليه وما بعدها لا بين المعطوف عليه
والمعطوف اذ المعطوف من تمام المعطوف عليه ولخفآ المهلة بين ما بعد حتى وما قبلها انكر جم الاية كونها
للمهلة وانكروا ايضا الترتيب الخارجي وقالوا ان الترتيب المعتبر اجزآ المعطوف عليه هو الذهني دون الخارجي
وفي قولنا جآ القوم حتى زيد يعتبر الفعل ترتب تعلق باجزآ القوم بحسب زمانه بالنظر الى بعض بعض
حتى ينتهي الى الاقوى او الاضعف ما قال خالف بعلم اياها مثل ثم وما استدل عليه من قولهم مات كل اب لحتى
ادم مع انه موته متقدم ومات الناس حتى الانبيا مع ان موت الانبيا في اثنا موت الناس وقولهم جآ القوم
حتى خالد مع مجيئهم معا لا يتم لجواز ان تكون هذه الامثلة مستعارات للترتيب الذهني للمبالغة في الترتيب
الذهني حيث تخيل الترتيب الخارجي وقد جآ مثله في ثم قوله ان من سادثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده
على ان الترتيب فيما ذكره من الامثلة ايضا خارجي لكنه ربتي لا زماني وليس للعقل الا ملاحظة هذا الترتيب
الربتي كما يلاحظ الترتيب الزماني اورد السامع عن الخطا اي الاعتقاد الغير المطابق الى الصواب اي
الاعتقاد المطابق واما تفسير قوله اما في الايضاح والشرح حيث قال اورد السامع عن الخطاية للحكم فيقتضي جعل
الخطا والصواب صفتين للحكم لا جعلهما نفس الحكم ح يكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطا الى كون حكمه صوابا
ولا يخفى انه معنى صحيح وان وافق المفتاح فيه بتقويته لما تقوى في عبارة المتن من اصلاح عبارة المفتاح ولا بد من تقييد
الرد بقولنا مع اختصار ليخرج عنه نحو ما جآني زيد ولكن جآ عمرو وكذا في البواقي ليخرج عنه عطف الجمل على
الجمل ولا بد من تقييده ايضا بما يخرج ما عداه من طرق القصر فانه يرد في نحو جآني زيد لا عمرو وما جآ
الا زيد والما جآ زيد وزيد جآ فالاولى ان يقال اورد السامع صريحا الى الصواب فارج في ما عداه لا نص
الا على المثبت ويجب فيه التصريح بالمثبت والمنفي الا اذا كان المنفي كما هو ظهور كالمصرح كما سيجيء ان شآ الله تعالى
ورد السامع الى الصواب في المثال المذكور بازالة اعتقاده الشركة لاعرفانه اما يكون لقصد الا فراد على ما بينه الشيخ
عبد القاهر وعند المفتاح يطلب به اعتقاد المخاطب ايضا ويخاطب به اعتقد انه جآ عمرو دون زيد وواقعه
الهم ويفهم من كلام الشارح في بحث القصر انه يخاطب به من اعتقد مجي احدهما من غير تعيين لكنه ليس لرد السامع
الى الصواب بل لحفظه عن الخطا فليكن هذا نكتة اخرى للعطف على ذكر منكر ومن امثلة رد السامع الى الصواب

ماجاني زيد بل عمرو على ما قاله ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك مما لا حث قال
ماجاني زيد بل عمرو محتملا لاثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعليه ماسياتي في بحث القصر ان ما جاني
زيد بل عمرو للقصر و مما ذكر المفتاح والايضاح ماجاني زيد لكن عمرو لمن اعتقده ان زيدا جاء دون عمرو و
لم يتعرض لكونه لمن اعتقد الشركة قال الشارح ان مجيئه لرد اعتقاد الشركة لم يقل به احد وهذا وجهه
خفي ومنهم ومن وجهه بانه يحصل رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه فذكر الاثبات لغو ورده السيد السند
بانه صفوص بعولك ماجاني زيد لا عمرو والاولى انه منقوض بنافي طرق القصر ونحن نقول لم يذكروا لكن من طرق
القصر الاتي في بحث العطف صالا لرد السامع الى الصواب والعطف لا يرد الى الصواب في قصر الافراد وهو ما اعتقد
المخاطب بل هو لتقرير ما اعتقده من الصواب فجعله لقصر القلب في مقام التمثيل به للرد الى الصواب لا يوجب عدم
كونه لقصر الافراد لاحتمال ان يكون عدم التعرض به لانه لا يصلح لهذا الاعتبار لما يتم فيه من التمثيل وانما لم
يذكره المص في المتن مع تعرضه له في الايضاح لانه خروج زيد لا عمرو من طرق القصر كذا ذكره الشارح ونحن نقول
لم يتعرض له لانه مخالف من المفتاح مع الاشارة الاعلام بمن الخطاء حيث حمله لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا
لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما دقلة انفراد احدهما ما مر ولم يتعرض لما ذكره ايضا ليعلم ان العطف فليكن
لدفع توهم ناش من السابق لاحتمال ان يكون للحق مع المفتاح وكلام الشارح المحقق والسيد السند يشعران بان
المراد بالتوهم الاعتقاد سواء كان جزما او ظنا ضعيفا ويمكن ان يقال لا مخالفة بين كلام السكاكي والمفتاح على ما
توهموا لانه يجوز ان يكون ذكر الكن في التصريح بالاثبات بعد النفي للقصر واختياره على بل لانه انشأ من نفي ما
اعتقده ثابتا توهم انه واقعه المتكلم فيما نفاه ولذا لم يبدأ باثباته مع ان الاثبات احق بالتقديم فصيغ مع رد المخاطب
الى الصواب دفع توهم المشاركة في النفي ولا يبعد ان يجعل رد السامع الى الصواب شاملا لدفع التوهم بقوتا
بين ان المراد لتوهم الاعتقاد وان العطف بلكن في رد المخاطب من خطأ او قعه المتكلم فيه وهو اعتقاد انه لم
يجيء عمرو او اعتقاد انه مشارك لزيد في مجيئه فيكون من طرق قصر الافراد **او صرف الحكم الى اخر** سواء جعل
الاولى في حكم المسكوت عنه بحسب احتمال ان يكون ثابتا وان لا يكون ويسمى الاضراب او لم تجعل في حكم المسكوت
وذلك حين يراد لا قبل بل فانه يبطل الايجاب قبله وتقرر النفي ونحوه فلا يكون ما قبل براح محتملا بل
مقطوعا به فاذا قلت جاءني زيد لا بل عمرو تطلب مجيء زيد وصرفت الحكم الى عمرو واذا قلت ما جاءني زيد لا بل عمرو
قررت النفي وصرفته الى عمرو فان قلت اخر معنى غير من جنس السابق فلا يقال جاءني زيد وحمار لكن يقال جاءني رجل
اخر فقوله او صرف الحكم الى اخر يوجب عدم صحة جاءني زيد بل حمار مع انه ليس كذلك فالصحيح او صرف الحكم
الى غيره قلت معنى قولنا او صرف الحكم الى اخر الى مسنده اليه اخر والمسند اليه الاخر من جنس السابق في هذا الكلام
وذلك لا يقتضي كونه فيما بعد بل من جنس السابق عليه وهذا من قبيل استيناف مفهوم الحكم لوارده فلما كان
الاضراب غير شامل لجميع صور العطف بل وان كان متحققا في نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو

اضرب عن ذكر الاضراب واكتفى بصرف الحكم الشامل لجميع الصور لكن كون المثال الثاني لصرف الحكم غير واضح على مذهب
الجمهور من ان بطلان النفي فيما بعده وجعل ما قبله في حكم المسكوت عنه حتى يكون المعنى ماجاني زيد بل جاءني عمرو
لانه لا معنى لصرف الحكم الى ما بعد بل بعد اختلاف الحكم السابق واللاحق نعم يتجه على مذهب المبرد ان النفي والاثبات
سيان والمعنى بل ماجاني عمرو مع احتمال مجيء زيد النفي والاثبات فالغلط عند المبرد في الاسم المعطوف عليه فقط
وعند الجمهور فيه وفي ذكر النفي وكلمة بل لتدارك غلطين عندهم تدارك النفي بالابطال وتدارك المعطوف
عليه بصرف الحكم الى المعطوف ويمكن توضيح صرف الحكم بان المراد صرف الحكم نفسه او بعد اصلاحه بابطال نفيه
والمراد بالحكم اما الوقوع واللاوقوع او الايقاع والانتزاع والمراد بصرفه صرفه باعتبار الافادة فلا يتجه انه
يقتضي تكذيب الحكم في المعطوف مع انه غير مكذب بل مسكوت عنه والصرف في الافادة كما يجيء في الايقاع ههنا
الوقوع والصرف بحسب الواقع لا يجيء في شيء منهما مما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح ان المراد ما حكم الايقاع
فلا يستلزم صرف الحكم كذب الحكم في المعطوف عليه لا يتم ولا يتمشى عليك عدم سموه لانكاره للعطف في ليضرب
زيد بل عمرو ولانه ليس لصرف الحكم بل لصرف الطلب لان الكلام في المسند اليه بالاسناد الخبري على ان
التحقيق ان الحكم هنا يعم الخبر والانشاء قال الرضي واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها للاضراب
ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه
وفرق بين العطف ببل وبدل الغلط وان كان كلاهما لتدارك الغلط في المتبوع فان الاول لا يقع في كلام
البليغ والثاني شايع بين البلغاء مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط وقد نبه عليه المص
حيث ترك بدل الغلط وذكر العطف ببل وابن الحاجب سوى بينه وبين البدل لكن يعتبره الرضي لهذا الفرق
وهو الرضي كذا قيل وقد عرفت ان من بدل الغلط ما هو ابلغ من المعطوف فالفرق بان هذا البدل ليس من
احوال المسند اليه اذ لا مسند اليه قبله لانه لم يقصد او ترك بالكلية بخلاف المعطوف عليه ببل فان البليغ بعد
الاتيان به سهوا التفت اليه واعتبر الحكم وتعلقه به وذكر ما يصرف الحكم عنه الى الاخر **او الشك** اي لافادة
الشك **او التشكيك** اي لجعل المخاطب شاكا في الحكم المعرض به **نحو جاءني زيد او عمرو** وللابهام
نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل زيدا وعمرو والفرق بينهما ان التخيير
يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط وفي الاباحة نحو الجمع بينهما لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج
وبنبه المص بترك عد التفسير مقاما للعطف على قائله في الواو والفاء وعلى ان ما بعد اي وان عطف بيان لما
قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح قالوا ورد الجمهور كون المعطوفات معاينة للمعطوف عليه الا ما
قل من العطف بالواو والفاء للتفسير وتفسير اية اللغة الضمير المجرور باي من غير اعادة الجار و تفسيرهم
الضمير المرفوع المتصل به من غير تاكيد منفصل ولا فصل وفيه بحث لان ما بعدهما يتدارك المعطوفات
يكون التشريك فيه في الاعراب بواسطة الحرف وهما مستثنيان عند من قاعدة العطف على الضمير المجرور

والضمير المرفوع المتصل بنا القاعده تان عنده انه اذا عطف بغير اي وان على الضمير المجرور عند الحافظ وعلى
الضمير المرفوع المتصل يوتي بتاكيد المنفصل او بفصل وكون القاعده عندهم اشمل من القاعده عنده لا يوجب
تاييدهم والحرف العاطفه عنده اثنا عشر لانه جعل اي وان منها لانه لا وجه للفرق بين اي وان وان لم
يصرح الاباي فاذكر السيد السند انها عنده احد عشر حرفا فتامل ولم يذكر العطف بام لاختصاصه بالانشاء
الا ان عدم التعرض به في باب الانشاء ايضا يوجب تمام الفن لما يهمه **واما الفصل** اي ما يسميه نحاه البصره
فصلا وغيرهم عمادا وجعل الفصل من احوال المسند اليه لدلالته على كونه مختصا به المسند وهو الاولى معنى فيه
هو كونه مميزا بالمسند منفردا من بين الجنس به وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه به غريبا بت وعنه
منه وحده وكون اخوانه مصادر لا يخلو به مثل هذا التكلف والاولى انه على صيغه الضمير المرفوع المتصل وليس
ضمير الفعول الشارح ضمير الفصل مرجح وما ذكرناه من انه وضع للفصل بين الخبر والنعت يستدعي جعله
من احوال المسند كما ان كون التخصيص متعلقا بالمسند بلا واسطه حرف الجر معنى ينتضي جعله حالا له الا انه
لما كان العمده في الكلام هو المسند اليه ونظر المتكلم عليه وما عداه متطفل بين يديه كان الاولى ارجاع الحال
اليه ما يريض الى مزيد تكلف وح لا يبعد ان يجعل الفصل لفصله عن الموصوف وانا اشترط قوله **فلتخصيصه**
**بالمسند** مع ان فايدته التي لا ينفك عنه تاكيد الحكم خلافا للتخصيص فانه قد يكون اذا لم يكن في الكلام ما
يفيد سواه وقد لا يكون اذا كان كالخبر المعرف بتعريف الجنس لانه لا فايدة تاكيد الحكم من احوال الاسناد على ان ثبوت
القصر معه اذا لم يكن ما يفيده سواه رد وقال الشارح في شرح الكشاف افادته القصر انما يتم اذا ثبت القصر في مثل
كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبريه نكره ولا خلاف بين الامام والسكاكي حيث قال انه تخصيص المسند بالمسند
اليه الا في العباره فان الباء في صله التخصيص قد يدخل على المقصور عليه وجعل الشارح الاستعمال
الاول عربيا وغالبا والثاني عرفيا والسيد السند الاستعمال الثاني اصليا والاول مبنيا على جعل التخصيص مجازا
مشهورا تربيا بالحقيقه العرفيه في التمييز او متضمنا معنى التمييز وجعل الباء متعلقا بمعنى التمييز اي الفصل التمييز
المسند اليه به مخصصا بالمسند اليه فعدولا منه عن عباره المفتاح الى ما هو الاوفى بالحال مستعملا في وجه الى ما
هو اظهر في كونه حالا للمسند اليه وجه وليس لك ان تقول انه قد يكون لقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم
هو التقوى وهو الذي ذكره الم وقد يكون لقصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق وهو الذي ذكره
المفتاح لان قصر المسند اليه على المسند في المثال المذكور من تعريف المسند اليه على نحو قولك المنطلق زيد وكون
الفصل له عرى ثبت وانما هو مما وهم بعض من شارح الكشاف في تفسيره وليك هم المنطون ويكون بيانه متعلقا
بمقام اخر لو بسطنا الكلام فيه لتاسون ولقد سمعتم بدءا منه في بحث التعريف باللام ان كنتم ما بهم كم عنظرون
**واما تعريفه** اي تعريف المسند اليه على غير ما مر اجراء الكلام فيشمل تعريف العامل على المفعول والتعريم اولى
من تعريف على المسند موافقا للمفتاح لجريان اكثر النكات فيه وبين قوله في احوال متعلقات الفعل وتقديم



بعض

بعض معمولاته على بعض الخ عموم من وجه فتفي ترك المم قوله المفتاح على المسند تكثير المعنى بايجاز اللفظ بتقدير
الشارح على المسند تغويت لمقتضاه المم والتقديم يقتضي وجوده لا على صفة التقديم وذلك بان يكون حقه
المقام المتاخر اما على الصفة التي هو الان عليه كتقديم المفعول على الفاعل فان حق المفعول المقام المتاخر واما
على صفة اخرى لو وجد متاخرا كان على هذه الصفة كما في تقديم المسند اليه بجعله مبتدا ولو جعلته فاعلا كان
حقه المقام المتاخر والاشبه باطلاق التقديم هو القسم الاول لانه يتوهم في شانه انه كان متاخرا غير ان له
التقديم لكون حقه ان يكون متاخرا والقسم الثاني انما يسمى تقديما لانه اوجد مقدما لا لانه غير من التاخير
الى التقدم كما ان ذكر المسند اليه الذي ليس حقه التاخير باعتبار نحو زيد انسان مقدما يسمى تقديما
بهذا المعنى وهذا قاله صاحب الكشاف ان التقديم انما يوصف به المزيل الفاعل في مكانه مع انه كثر منه
اطلاق التقديم على الغاء ونظيره صغر فان صغر الجسم معناه جعل الكبير صغيرا وقولهم صغر الله جسم البعوضه
معناه اوجده صغيرا وصغرا الامكان موضع الفعل فكما ان التصغير الثاني مجازي اللغة كذلك التقديم مجاز
في عرف ارباب الفن في غير الاول وتقديم المسند اليه من القسم الجاري كما ان تقديم المفعول على الفاعل او على
الفعل من القسم الحقيقي فاما ان يراد بالتقديم في عبارتهم ما يشمل التقديم الحقيقي والمجازي مطلقا فيكون
استعمال التقديم على نحو واحد واما ان يستعمل تارة بما يقتضي على المجازي في المعنى المجازي وفيما ينتصرف الحقيقه
في المعنى الحقيقي كما في تقديم المسند **فلكون ذكره** اي المسند اليه **اهم** من ذكر باقي اجزاء الكلام لا من ذكر
المسند فانه ظاهر كما عرفت ولا من الحذف فانه يكون مرجحا للذكر على الحذف لا للتقديم على غيره ومعنى كون
ذكره اهم ان العنايه به اكثر من العنايه بذكر غيره ومن البين ان لا جهة لتقديم فعل على فعل الا كون العنايه
بالمقدم اكثر والاهتمام به اقوى وكون الاهتمام موجبا للتقديم ومحققا كون التقديم للاهتمام بينه مستغنيه
عن بيان ما به الاهتمام لكن كون المقدم على وفق مقتضى الحال يوجب ان يكون له جهة من جهات تدعو المتكلم اليه
فمن قال يكفي ان يقال قدم للعنايه يريد انه اذا وقع تقديم من المتكلم يكفي ذلك القول اذ لا خفاء في ان مادعاه
الى الاهتمام امر معتبر في البلاغة وحيث قال الشيخ انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيا يجري مجرى الاصل غير
العنايه والاهتمام لكن ينبغي ان ينظر وجه العنايه بشيء ويعرف فيه معنى يريد صاحب علم المعاني ينبغي ان ينسرح
ليعلم المتعلم الكاسب المبالغة للجهات المعتبرة عند البلغاء فلذلك جعل المم اقتفاء للمفتاح سبب التقديم الا
هميه ثم شرع وجوهها بقوله **اما لانه الاصل** ظاهره اما لان المسند اليه **الاصل** وهو موجه لان كل ما يذكر من
غير منفصل على ذكره وبيانه والتفصيل مهمة بالاحاطة تحاله وح يحتاج قوله **ولا مقتضى للعدول عنه**
الى تكلف بارجاع الضمير الى كونه الاصل حتى يكون المعنى ولا مقتضى عن كونه الاصل اي عن مقتضاه وهو كونه
اهم مما يفرع عليه لكن لا خفاء في جعله وسيله الى الاهميه الداعية الى التقديم وفي المفتاح اما لان اصله
التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضميره لانه بتقديم المسند اليه ولا يخفى ان كون تقديم



هميه ٢ م

المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب المقدم من غير ان يلاحظ انه يوجب الاهميه وكان لهذا جعل الشيخ الا
هتمام جاريا مجرى الاصل اذ لكه تقديم لا تكون تحته نادره تكون التقديم الاصل بلا اقتضاء العدول ويمكن ان
يقال ملاحظة كون التقديم الاصل وعدم موجب للعدول يحملان كونه اهم وكون المسند اليه وتقديم الاصل
ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يستقيم التقديم في الانشائيه ايضا وانما قال ولا مقتضى للعدول
عنه لانه لا تقدم مع مقتضى العدول ولهذا لم يقدم الفاعل على الفعل لان كون المسند عاملا يقتضي العدول
عن تقدم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل رتبه المعمول فان قلت كيف يوجب كون المسند عاملا تقدم المسند
والعدول عن تقدم المسند اليه غايته ان يتعارض العامليه والاصل الذي في المسند اليه فلا بد من امر اخر
حتى يتم اقتضاء العدول قلت كون الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل باعتبار محله وما
ليس باعتبار نفسه اقوى مما هو باعتبار محله ولذلك تقول المقتضي للعدول عن الاصل في الفاعل البناء
بالمبتدا والتناسب العامل اللفظي بالعامل المعنوي او التناسب علامة الفاعليه بعلامة كون الشيء مبتدأ واما
**لبتمكن الخبر** اراد به الجزيه وقد ما سوآ كان خبرا في الحال او لا ليشمل البيان تقديم المفعول الاول
من باب علمت على الثاني نحو ان تقول علمت الذي حارت البريه فيه حيوانا مستحدثا من جماد ولا حاجة الى التعميم
لتنا ول خبر كان وخبرها وخبر لا لان الخبر بيتدا ول الجميع خبر المبتدا لكن العباره على عمومها لجاز لان تسمية
المفعول الثاني خبرا مجاز وتسمية البواقي حقيقة ولو قال واما ليتمكن المسند لكان واضحا لانه اراد التنبيه
على ان المسند في باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل **في ذهن السامع لان في المبتدا** الحاجه تامسة
الى تعيين المبتدا اكثر مما سبق في الخبر والتشويق في تقديم المبتدا لو قدم الخبر فلا تشويق في المبتدا المتاخر اليه فالاولى
لان في تقديم المسند اليه **تشويقا اليه** كما في المفتاح وفيه يكون التقديم مسوقا الى الخبر يه عما الى التقديم
لا الى كونه حتى يتم به تفسير وجه الاهتمام به وقد هديت في قطع هذه المسافه والتشويق انما يكامل بتطويل
المسند اليه ولذا قيل حتى الكلام تطويله وانما يتمكن الخبر حتى سماعه بعد التشويق لان حصول الشيء المترقب بعد
الشوق اذ واقع في النفس واما قيدنا الشيء بالمترقب ليلا يناني ما يقال ان حصول نحو غير مضروبه الدو هو
كبد ق من حيث لا يحتسب **كقوله** اي ابي العلا المعري من قصيده يرثي بها نقيها حفيدا **والذي حارت**
**البريه فيه حيوان مستحدث من جماد** يعني حيرت البريه في المعاد الجسماني والنشور الذي
لبس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تجتمع من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم تقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به ولهذا يجب ان لبس المراد بالحيوان
المستحدث من الجماد ادم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا النفيس على ما وقع في الشروح لانه
لا يناسب لسياق هكذا ذكره الشارح وفيه ما في الشروح بانه يخالف ما في ضرام السقط ويخالف البيت الذي
قبله وبعيد في الترتيب بانه يخالف البيت الذي بعده وهو البيت اللبيب من لبس يحتر بكون مصيره لفساد

واورد



واورد عليه السيد السند في شرح المفتاح بان تلميذ الشاعر كذبه في تصوير السقط او الموته حيرة الناس في خلقه آدم
عليه الصلاه والسلام من التراب ومن البين ان كون التوجيه مخالفا لسياق لا يوجب كونه من تلميذ الشاعر
ونحن نقول كون الكلام بصدد الاحتراز عن الجماد لا ينافي كون المراد بالحيوان المستحدث من الجماد احد هذه الامور بل
نقول المراد ما يعم الجميع والكلام تشبيه بليغ اي الذي يحترت الناس فيه من الجسم المحشود ليس الا الحيوان استحدث
من الجماد والاعادة امر هون من الاستحداث وبعد انكشاف الاستحداث باعتداده الاجماد للتحريج لا يبقى
ايراد ما يشمل خلق الحيوانات من النطف ومحصل الابيات انظر امر الآله بين العقلاء من كمال قدرته خلق ما
يكون خلق الانسان من الموات بالقياس اليه هينا واختلف الناس في بعث الاجساد فمنهم داع الى ضلال وهو
الالحاد ومنهم هاد الى الاعتراف والذي تحيرت الخلق حيث انكر وليس الا كيوان مستحدث من جماد واللبيب
الكامل اللب من ليس يغتر في الحيوه الدنيا بان مصيره الى الفساد من غير المعاد فيغتنم هوى النفس ولا يعول لما
بعد الموت **واما التعجيل المسرة او المساءة للتقال او التظير نحو سعد في دارك او السفاح في دار صديقك**
قوله للتقال او التظير نشر على ترتيب اللف لان التقال مشهور الاستعمال بالخير فلذا لم يكف به كالمفتاح
وزاد لفظ التعجيل ظنا منه ان ما يصلح منه للتقال موجب للمسرة بالذات سواء كان في مستهل الكلام او لا
يتقال وبعد الكلام على ان التقال والتظير يكون [illegible] ولا يخفى ان قوله التقال لا يصلح
علة لتعجيل المسرة لان التقال لا يقتضي تعجيلها بل تعجيل التقال [illegible] تحصل علة للمسرة لا لتعجيلها كما جعله الشارح
في المحقق ولا يخفى ان كون المسند اليه سارا لا يتوقف على التقال بل لانه انما يسر السامع لتضمنه خبرا وادخاله
خبرا في ذهنه والمسرة كما تحصل بالتقاء تحصل بتذكر ما هو واقع ونحو ذلك ونحن ما يسوه
سماع عدوك فقوله للتقاول او التظير مذكور على سبيل التمثيل **او انهما مما لا يزول عن الخاطر او نحو ذلك**
اي يوجد لذيذا التوبيل اولا نه ليكون عطفا على انه لا على الجار والمجرور [illegible] فان ما يوجب لذيذا تصور
المسند اليه لا اللفظ فاستلذاذه وتحيي **واما التخويف ذلك** هو احسن من عبارة المفتاح او اشباه ذلك وهو واضح
لا يشتبه عليك ومن جملة امثال ما ذكر ما قاله المفتاح وهو كون المسند اليه متصفا بالخبر بكون هو المط لا نفس
الخبر واعترض عليه المم بان المراد بقوله لا نفس الخبر ان كان لا نفس تصور الخبر شاملا خبر الا وهو كذلك وان اراد لا نفس
وقوع الخبر فيه انه مع ذكر المسند اليه لا يكون المراد نفس وقوع الخبر بل وجوب الاقتصار على المسند فغاية ارادة نفس
وقوع الخبر بل وجوب القيام لا يقال قام زيد بل وقوع القيام ولك ان تقول المراد [illegible] ثاني ولا خفاء في ان كون
المط عند ذكر المسند اليه كونه متصفا لا وقوع الخبر مما يوجب كونه اهم ويصح جعله موجبا للاهتمام الموجب
للتقديم في الجزان معنى وهو احسن من جعل الجزا الاول بمعنى خبر المبتدا والجزا الثاني بمعنى الاخبار والمشهور في
جواب الهم ما ذكره الشارح المحقق من ان المراد بكون المسند اليه متصفا بالخبر كونه متصفا به على وجه الاستمرار
بقوله لا نفس الخبر لا مجرد الاخبار فالجزا الثاني بمعنى الاخبار ولعدم تنبه المم لمخفى الحال عليه وابيد لك

بانه قال المفتاح كما اذا قيل لك كيف الزاهد تقول الزاهد يثرب فان كيف انما يسأل بها عرفا عن الحال المستمرة
في اكثر الاوقات فيثرب الزاهد يدل على مجرد صدور الترب عنه في الحال او الاستقبال والزاهد يثرب يدل
على صدوره عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار واعترض عليه بان الاستمرار التجددي انما يستفاد من المضارع
بقرينة سواقدم المسند اليه او اخر فلا يكون وجها للتقديم ويمكن دفعه بان مراد المفتاح ان تقديم المسند
اليه لا لان اللفظ اضافه بالخبر على الاستمرار التجددي والفعل مع تقديم المسند اليه ادل عليه وذلك لان
قولك الزاهد يثرب وضع الفعل فيه موضع المفرد لان الاصل في الخبر الافراد فاذا اراد الاسم في صورة
المضارع للدلالة على الاستمرار التجددي واجابا لسيد السند عن اعتراض الايضاح في شرح المفتاح بان
مراد المفتاح انه اذا كان لفظ موصوفه المسند اليه لا وصفية الخبر فان للاخبار عن يثرب الزاهد اعتبارين
احدهما ان يكون الكلام في الزاهد وانه هل يصدر عنه الترب فالفظ هنا موصوفة الزاهد فيقال الزاهد
يثرب وثانيهما ان يكون الكلام في الترب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يثرب الزاهد وههنا مقالة
من ان التقديم يكون لزيادة تخصيص كما في قوله متى تزر بني قطن تجدهم اي متى تحرك وتبعث هذه القبيلة
تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف اي تجدهم سيوفا في قطع الامور والنوائب وفي سرعة الحركة والسيوف
لا ينتقل عن عواتقهم لانهم يكونون للامر ان اتهم ومهما يزم من غير حاجة الى اعمال السيوف حلوس في مجالسهم ويحتمل
ان تكون جملة تجدهم مفعولا ثانيا لتجدنهم اي تجدهم هذه الصفة من كون الجلوس في مجالسهم اصحاب و
قار لتأثير وقارهم في تلك الجلوس وقيد خبر مبتدا محذوف اي هم جلوس وان ضيف لزمهم خوف
قالوا هو جمع خاف بمعنى خيف والاظهر ان يجعل جمع خيف فانه جاء ظريف وظروف والمراد بزيادة التخصيص
التخصيص ليس زيادة الحصر اذ لا يوصف الحصر بالزيادة والقلة بل المراد زيادة تخصيص المسند الاعم من المسند
بالمسند اليه لانه بالذكر يحصل التخصيص وبالتقديم زيادة التخصيص اذ بالذكر آخرا يحصل التخصيص في آخر
الكلام وبالتقديم يحصل التخصيص اولا فيكون التخصيص حاصلا في اول الكلام واخره ولا يعني بزيادة
التخصيص الا هذا القدر ولما كان زيادة التخصيص موهمة لارادة الحصر قال والمراد هم خوف بمعنى لا انه
لا خوف الا هم ولهذا اندفع اعتراضان ذكرهما المهم في الايضاح احدهما منع كون فحوى خوف مفيد الحصر
لاختصاص افادة الحصر بالحرف الفعلي وثانيهما ان قوله والمراد هم خوف تفسير للشيء باعاده لفظه ونحن
نرى فيه الاول بانا قد ان الحصر يستفاد مع الحرف المشتق وان لم يكن فعلا كما يفهم اليه المتفسر به في قوله
تعالى وما انت علينا بعزيز وامثاله ويرد بانه لا معنى لقصد الحصر في البيت وندفعه بان حصر الخيف فيهم
لترجيح سرعتهم في خدمة الضيف على سرعة خدمهم نعم نجد انه لا يصح تقدير المسند اليه في قوله هم
خوف على انه فاعل معنى اذ لا اعتماد لخوف بعد تأخر المسند اليه حتى يكون له معمول فضلا عن ان يكون
فاعلا معنى ودفع الشارح المحقق الثاني بانه اراد بقوله والمراد هم خوف ان المفهم من البيت للاستشهاد



هم خوف لا تقديم سيوفا ولا حلوس لاحتمال تقدير المسند اليه موخرا ولا يخفى تخرج ذلك فيما يذكر امورا
اخر في المفتاح ويمكن ان يريد كل المفتاح وانما تعرضنا لها لما ذكرنا لك من احتمال تعلق بها ولا يخفى عليك
ان الاجمال انما يقوله واما التخرج ذلك ينبغي ان يكون بعد تمام التفصيل وبعض يذكر فيما بعد الا ان اخر بعض
التفصيل ليلا يتباعد المعطوف عن المعطوف عليه كثيرا وح ينبغي ان يجعل ما يذكر فيما بعد تفصيلا لمجمل ما
اندرج في قوله واما التخرج ذلك عبد القاهر اي قال عبد القاهر وقد يقدم اي المسند اليفيد
تخصيصه اي المسند اليه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه على ان الباء دخل على المقصور وا
تحقيقه ان تقديم المسند اليه لكونه اهم لان المخاطب اذا اصاب في اصل الحكم واخطا في قيد من قيوده يكون
ذلك القيد اهم عند المتكلم لانه به يستقر الصواب ويرد الخطا فقدم فالتخصيص من جهات الاهمية الا انه جعله
اهم من جهات المقدم ولم يجعله من جهات الاهمية على طبق ما تقدم من ان الاهمية لاجمله لا الاهمية والنكات
تغاير الاهمية تنبيها على انه كثيرا ما يوضع تغاير الاهمية ووجه العناية مكانها ولكن ذلك لا يقتضي ان لا يخص
التقديم لهذه النكتة بالفعل بل يجري في كل مسند واعتذر السيد السند عن تخصيصه ما سوى الجوامد بان
معنى الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر مثلا امور ثابتة غير متغيرة فلما يقع الخطا بها في الامور العرضية فلم يلتفت
اليها واما المشتقات فكلها مشاركة في سبب افادة التخصيص ونص السكاكي بان ما انت علينا بعزيز من هذا
القبيل وكانه اراد انه لم يلتفت الى الجوامد لا افادة التقديم بها التخصيص لانه علامه له غير واضحة والا فلا
خفاء في وقوع التخصيص بها نحو انتم الا بشر وبعد تحقق ان الصفة المشبهة من المشتقات للثبوت وقد جعلت
المقدم في ما انت علينا بعزيز للتخصيص وبالجملة انما قال المصنف بالخبر الفعلي لا بالخبر الفعل لان الخبر ليس الفعل بل
المركب من الفعل وغيره من اجزاء الجملة او شبه الفعل فالفعلي يتناول شبه الفعل فلا حاجة الى ما اعتذر به
الشراح لهم من ان التقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به على خلاف تصريح المفتاح بعدم
التقييد واستدراك الحكم بين الاخبار المستفاد من كون التخصيص في ما انا قلت بالخبر الفعلي ليس بواضح اذ المسند
اليه فيه مخصص بنفي الخبر الفعلي ومخصص الخبر الفعلي بالمسند اليه فان القول مخصص بغير المتكلم واما مخصية نفي القول
واجيب بان الخبر الفعلي هنا نفي القول وحرف النفي من تمام المسند ولا بعد فيه بل نظير لا فهما غول حيث
جعل تخصيص القول بعدم كونه في حمود الجبه واورد عليه السيد السند بانه يستدعي عدم الفرق بينه
وبين ما انا قلت وسيأتي الفرق ويقول لولا الفرق لربما تقييد الحكم بقوله ان و لا حرف النفي اي كان
المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل ويمكن دفعه بان الفرق ليس في افادة التخصيص بل في خصوصيات
اخر وكيف لا وقولك انا ما قلت داخل في قولك له والا فقد بقي للتخصيص الى اخره ومرارا ما في
قولك تخصيصه بالخبر الفعلي من خفا بيانك فبينه بقوله نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه معقول
اي لغيري حيث افاد به ان المقدم لقصر المسند على المسند اليه دون العكس والتخصيص نفي القول فتوك

هذا الحاشية الى قوله ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه معقول
مصلح السمان الى آخر الحاشية
تم الجزء الاول من شرح التلخيص ويليه الجزء الثاني

ما انا قلت هذا انا هو في نفي ثبوته مقول وترديد نفي كونك القايل ردا على من زعم سوى ذلك مع غيرك او اختصاصك
به وبرأه غيرك عنه كذا قالوا والظاهر انه لا يختص فيه بل يجوز ان يكون ردا لترديد المخاطب الامر بينك
وبين غيرك فيكون قصر تعيين هذا اذا قصد قصر اضافي اما لو قصد حقيقي فينبغي ان يكون جميع من عداك
قايلا به ولا يجب ان يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطا بقي انه كيف يكون تخصيص النفي رد للخطا
اعتقاد المتوت بل ينبغي ان يكون لرد الخطا في اعتقاد النفي كما في انا ما قلت ويمكن دفعه بانه لما لم
يذكر من جزيي القصر الا النفي اريد الا ستعاد بتسليم المتوت للمشاركة في قصر الافراد وبالمتوت لمن
اعتقد النفي عنه في قصر القلب وذلك بحصر الحصر النفي به المسند اليه ولهذا اي ولان التقدم يفيد التخصيص
ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يرد ما انا قلت هذا ولا غيري قالوا لان مفهوم اول
الكلام ثبوت هذا القول لغير المتكلم ومنطوق المعطوف نفيه عن الغير ومهما متناقضات ولكن ان تقول
لا نسلم ان اول الكلام يفيد تخصيص السلب بالمتكلم ولا حصة في التخصيص ولانه تسليم ثبوت القول وتصويبه مع سلبه عنك
وعن جميع اغيارك فيلزم اثبات القول للغير من غير قايل والاظهر ان العطف دال على تقديم انه لم يقصد الحصر
بالتقديم فليس اللازم شيا من المحالات المذكورات بل كون التقديم لغوا وفيه ايضا بحث لانه انما يكون
لغوا لو لم يكن لغير هذه الصورة داع آخر من دواعي التقديم وهوم قال الشارح المحقق يجوز التقديم من غير
قصد التخصيص اذ اظهر ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك
قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما انا قلته ولا
احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل المسند فتقديم اليه تطابق كلامه هذا كلامه فمنع لكلام المفتاح ولكنك
تقول لو يريد هذا التركيب لان نفي القول عن المعطوف عليه نفي على وجه الاختصاص فمقتضى التقديم ونفيه عن
المعطوف نفي على وجه الاختصاص فلا يحسن العطف وهذا الوجه يفيد عدم صحة ان يقال ما انا قلت هذا ولا
زيد بخلاف الوجوه السابقة والوجوه السابقة ينفي صحة ما انا ولا غيري قلنا هذا بخلاف هذا الوجه والشاهد
البرهي عن الايهام الجلي من غير الايهام ان يقول ولهذا لم يرد ما انا قلت هذا ولا قال غيري لانه بعد لا غبية
ليس لها داعيه ومما يجب التنبيه عليه ان هذا التخصيص انما اذا كان المسند اليه والا على العموم نحو ما كل
ما يتمنى المرء يدركه فانه لنفي الشمول خاصه والظاهر ان التقديم لانه مناط الفايده المقصودة بالكلام من
توجه النفي الى الشمول خاصه **ولا ما انا رايت احدا** اي ولان التقدم يفيد تخصيص المسند اليه بنفي
الخبر الفعلي مع تصويب اثبات ما نفي عنه بعينه للغير لم يرد هذا التركيب وينتج عليه ان رؤية الغير احدا غير
باطل وهو الذي نفي فالمثبت للغير هو لا غير ولكن ان يدفع بان المراد به تخصيص المتكلم بنفي رؤية احد في
وقت معين رد اعلى من زعم رؤيته دون غيره احدا او مشاركته لهما من غير تعيين الغير بل اي غير كان وح لا يرد
هذا التركيب لان تصويب المخاطب يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد وهو ظاهر البطلان او لا

التخصيص

التخصيص يقتضي ان يكون المخاطب معتقدا انك رايت كل احد ولا يتصور هذا الاعتقاد لعاقل ويمكن ان يقال لا نسلم
تصويب المخاطب يقتضي ان يكون معتقدا ان انسانا غيرك رأى كل احد وان يكون في مقام الرد طامعا ان يعتقد
المخاطب ذلك وعلى الم ذلك بانه يجب اثبات المنفي بعينه للغير والمنفي هنا الرؤية الواقعة على كل احد واورد عليه
الشارح المحقق ان ذلك مم بل المنفي الرؤية الواقعة على قدر من افراد الناس ولا يلتبس احدهما بالاخر عند من لا يلتبس
عليه السلب الجزيي بالسلب الكلي ثم بين ذلك بان تقدم المسند اليه باي لا حرف النفي يفيد اثبات المنفي للغير
على وجه نفي ان تما فعار وان خاصا فخاص قال ذلك عن الشيخ ولا يخفى انه يمكن رد ما قاله الم بما ذكر بحمل
قوله لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد على السلب الكلي دون الايجاب الجزيي لكن هذا التوجيه يوجب اضلال
المتن لان قوله ولهذا لم يرد ما انا رايت احدا حينئذ يكون تعليلا لما لم يذكر لانه تعليل لكون التركيب لاثبات المنفي لغير
المسند اليه على وجه نفي وهو غير مذكور بل لم يذكر لان التقدم يفيد التخصيص بنفي الخبر الفعلي وايضا تخصيص النفي
لا يفيد الا ثبوت ما نفي عن المتكلم لغيره وهو رؤية احد لا بعينه لا رؤية كل واحد حتى يلزم ثبوتها للغير فالا لزم ثبوت
رؤية احد لا بعينه للغير وكيف لا وافادة التقديم التخصيص بالمحتوى لا بالوضع حتى يصح ان يقال انه يوجب وقوع
البلغا هذا المعنى والمفهوم من كلامهم المحتوى الا هذا القدر وايضا لو كان انعقاد اثبات المنفي على وجه نفي كان ما
انا رايت كل احد للايجاب الجزيي للغير لان السلب فيه على الوجه الجزيي مع انهم لم يروا فيما بين ما انا رايت احدا وما انا
رايت كل احد فرقا في كلام الشيخ ان المثبت هو المنفي على وجه نفي وكان عليه حتى تعلق النفي لا بعد تعلق النفي لم يبق
ما قاله انه لا يصح ان يقال ما انا قلت شعرا لانه يقتضي ان يكون انسانا قد قال كل شعر في الدنيا لكن تاويله
ان التمثيل به بحمل قلت شعرا للعموم ما ان الكلام ربما تكون في الاثبات عامة غير مرة خير من كثرة فكما ان قولك
ما مرة خير من كثيره فكما ان قولك ما مرة خير من كثيره لرفع الايجاب الكلي دون السلب الكلي فكذلك ما انا
قلت شعرا في المقام ولا مناقشة في التمثيل وما يوجد لتصويب الشيخ وتوضيحه وشرحه قوله ما انا رايت احدا
واستغفر به عن قولي انه سهو الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد وعاقيل ان لفظ احد بمنزلة كل احد لما انه
في الايجاب لا ينفك عن الكلي اذ النكرة بحسرته معدلة عن الواو كما في احد عشر ولانه يفيد استعمال معنى الجمع كما صرح
بها ائمة اللغة فليحمل على معنى الآحاد المستغرقة لكل احد لانه مع ضعف الاول وبعد الثاني لا يجري ان في ما انا قلت
شعرا هذا غاية ما بذلنا الجهد في تحقيق الكلام وقال السيد السند ان التفصيل هو هنا ان يقال ان كان النزاع في رؤية
واقعة على شخص معين كزيد مثلا يقال ما انا رايت زيدا فيكون هناك من راى زيدا وهو ظاهر وان كان النزاع في
رؤية واقعة على احد لا بعينه يقال ما انا رايت الا احد من الناس وذلك الاحد فانه وان كان غير معين لكنه معهود
من حيث تعلق الرؤية به لحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال هنا ما انا رايت احدا لانه ينبو في
قوة قولك ما انا رايت زيدا ولا عمرو ولا بكرا الى غير ذلك في افادة نفي الرؤية بالنسبة الى كل واحد من الفاعيل
وان اختلفا في الظهور والنصوصية ينبغي عموم نفي الرؤية لكل احد منها ضايعا لان المعد المثبت في اعتقاد المخاطب

منسوب الى واحد فلا يحتاج الى رد خطابه في الفاعل الى نفيه عن كل واحد واحد وان كان النزاع في رؤية واقعة على
كل احد فهناك عبارتان احديهما ان يقال ما انا رايت كل احد والثانية ان يقال ما انا رايت احدا وهذه اخص من
الاولى وفي افادتها للمعنى المذكور نوع خفاء وقد ولهذا اختلف بزها وتوجيهها ما قررناه هذا كلام واورد عليه
ان نفي الرؤية عن واحد واحد تحقق بما انا رايت الا احد لانه وان عرف فيه الاحد لم تخرج عن الابهام الذي
يستلزم العموم في سياق النفي فقد ضاع عموم النفي مع ضياع التعريف العهدي وان التعرض للنفي عن واحد
واحد ضايع في رد اعتقاد المخاطب ان فاعل الرؤية لكل احد انت وبكفي نفي الرؤية عن كل واحد وان نفي رؤية
واحد لا بعينه يقتضي ايراد النفي عليه ولا لغوية الاجمال وانما يلزم اللغو لو فصل لانه اثبات ما عنه مندوحة
بهذا ونحن نقول ربما يقصد بنفي رؤية واحد لا بعينه السلب الكلي وربما يقصد مجرد سلب رؤية واحد لا بعينه
نفي ما انا رايت الاحد اشعار بانه لم يقصد السلب الكلي وان لم يقصد سلب الاحد على وجه اعتداد المخاطب
وهو احد لا بعينه فلا يلزم كون السلب الكلي لغوا لانه من ضرورات ما قصد ولا يعد لغوا الا ما تعلق به القصد
من غير حاجة فاندفع لزوم اللغوية ما انا رايت احدا وان لزوم اللغوية ما انا رايت احدا مبني على عدم الفرق
بين الاجمال والتفصيل واما لزوم اللغوية ما انا رايت احدا بعد اعتقاد رؤية كل احد بنا على نفي ان قصد نفي
رؤية كل احد بتالي بدون نفي رؤية واحد واحد فمندفع بان شيئا تحقيق نفي رؤية كل واحد وبيان ان التحقق مع
السلب الكلي بل فيه مبالغة في رد الاعتقاد اذ يفيد انه لم ير احد فضلا عن كل احد واعلم ان ايلاء المسند اليه
المقدم حرف النفي يفيد بطريق نفي اختصاص الخبر المثبت لا اختصاص النفي والما يستفاد حصر النفي واختصاصه بجعل
الاختصاص المستفاد من التقديم واردا على النفي وان كان الظاهر ورود النفي عليه وتطرق كون النفي في الجملة الاسمية للاستمرار
النفي لا نفي الاستمرار وكون قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد في نفي الظلم لا نفي المبالغة في الظلم وهذا المعنى وان
كان بعيدا عن الظاهر لكن جعله عرف البلغاء فيما عرف فيه وانحا والواضح بحمود وها انا ضربت لا زيدا وقد
تقرر في النحو ان الاستثناء المفرغ في الاثبات لا يستعمل غالبا الا ان يثبت الحكم للجنس في غير المستثنى لا يتحقق غالبا بخلاف
نفي الحكم عن الجنس فانه يتحقق في ما سوى المستثنى غالبا فلا يفيد ضربت الا زيدا الا متناع ان يضرب كل احد الا زيدا
فاذا دخل عليه النفي وقلت ما ضربت الا زيدا فانه لا بعد في ان تضرب احدا الا زيدا اذا عرفت هذا فاعلم ان جعل
المهم من ثمرات افاده التقديم في هذه الصورة تخصيص المسند اليه بنفي الحكم بحيث لغيره ان دخول النفي على قولنا انا
ضربت الا زيدا لا يوجب صحة الاستثناء وما انا ضربت الا زيدا بناء على عدم الصحة بخلاف ما انا ضربت الا زيدا لان
دخول النفي بعد تخصيص المسند اليه بنفي الضرب المجرد بالمستثنى مع ثبوته بعينه لغيره فالمستثنى على ما كان
قبل دخول النفي من كونه في الاثبات ويستلزم صحة التركيب كون كل احد مضروبا لعمرو سوى زيد وان يعتقد المخاطب
ان هذا الضرب صدر عنك ويعتقد انه صدر عن عمرو وزيدان ترده الى اعتقاد انه صدر عن عمرو فقط هذا المثال الثاني في الفساد فناسب ان يجمع معه دون الاول لكن الشيخ عبد القاهر والسكاكي جعلاه مشاركا للمثال الاول

في الفساد وناسب ان يجمع معه فان لم يجمعا معه بل مع الثاني كما فعله المهم وقالا لا يريبه ما انا ضربت الا زيدا لان نقض النفي
بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاء حرف النفي يقتضي نفي ان يكون ضربته فما اراد ان من ثمرات افادة
هذا التركيب تخصيص المسند اليه بالنفي وغيره بالاثبات انما يلزم استثنائي من هذا النفي لاستلزام نقض ذلك النفي لما
التناقض فلكل من المهم والشيخ وجه هو مولها ولا يمانعان عن سلوك الطريق الا انه خروج عما اقتضاه المقام
وايلاء النفي نفي ضربك زيدا شفعه وسكن اثبات بان ما انا ضربت يقتضي تخصيصك بنفي هذا الضرب عنك واثباته
لغيرك واذا كان هذا الضرب منتفيا عنك فلست ضاربا زيدا ولا غيره لهذا الضرب ونقض النفي بالا يقتضي كونك
ضاربا لهذا الضرب زيدا فقدم التناقض من وجهين كونك ضاربا وغير ضارب وكون عمرو مضروبا لك وغير مضروب
لك الا ان الشارح المحقق اثبته بان تخصيصك بالنفي يقتضي اثبات ضرب من عدا زيد لغيرك فيلزم ان لا يكون زيد
مضروبا لك ولا لغيرك فاعترض بان الاستثناء من الاثبات لا من النفي فليس النفي من الاتناقض بيني فكانك قلت
لست الذي ضرب الا زيدا فكان المخاطب اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون
انت ذلك الانسان وشيخ المهم بانه غفل عن الاجداد بالاعتراض انتقاض النفي بالاداة وان اقتضا تقدم المسند
اليه وايلاء حرف النفي ان تكون ضارب زيد وقد يمنع ان هذا اعتراض على نفيه دون الغرض وكان منشأ
قلة التامل واما مال المهم لكن لا يتجه عليه ما ذكره السيد السند من انه يوجب هدم ما قرره من ان ما انا رايت
احدا يقتضي اثبات الرؤية لغير المسند اليه على طريق النفي مر المهم لان النفي اذا كان للقاعدة لا يفيد عموم الاحد
لعدم توجه النفي الى المعقود ويكون مآل التركيب انا لست فاعل رؤية احد فلا يقتضي ان يكون انسان رآى كل احد
بل ان يكون انسان رآى احدا لان قولك انا لست فاعل رؤية احد في قوة لست فاعل رؤية زيد ولا عمرو الى
غير ذلك معموم الكرم واضح فلو لم يكن القصد الى اثبات رؤية كل احد لغير المسند اليه لكان ذلك للعموم ضايعا
ولا ما ذكر من انه لا يلزم ان يكون الاستثناء من الاثبات لا نزح يكون المستثنى منه احدا وهو ليس بعام فلا يرد ما
انا ضربت الا زيدا كما لا يرد ضربت الا زيدا لعدم تناول احد زيدا لانه لا موجب لكون المستثنى منه في النفي
عام من جنس المستثنى مثبتا كان او منفيا بجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه في قولك لا يوم كذا
اقرانك اليوم على انك عرفت ان نفي الفاعلية لغير احد يفيد عموم احد والاثبات للغير يجب ان يكون على طريق النفي على زعم
الشارح فالمثبت للغير ضرب كل احد الا زيدا واما ما يقال من ان كون الاستثناء من الاثبات انما يلزم من كلامهم حيث
قالوا ان تخصيصك بالنفي يقتضي اثبات ضرب من عدا زيد لغيرك وظاهر ان ذلك مبني على كون الاستثناء من الاثبات
فلا توجه لان الشارح دفع هذا البيان منع المهم فالمناقشة فيه مع الشارح مناقشة فيما هو معقده ولا بد له
منه لا فيما لزم القوم وهو مردود بما عرفت انه شيء فهمه من كلامهم وليس وعن نقول متنع ما انا ضربت
الا زيدا لان قولك ما انا ضربت لنفي ضرب معين عن نفسك مع اثباته للغير فاما ان يكون زيد داخلا في المضروب
فيكون مضروبا فلا يصح استثناؤه وان لم يكن داخلا فيه فكذلك لانه غير داخل في مفهوم الحكم حتى يصح اخراجه

ان التقديم يفيد كون المخاطب مصيبا فيما عدا تعيين الفاعل فيجب ان لا يكون زيد مضروبا لك والقصر بالنفي والاستثنا
يقتضي كونه مصيبا فيما عدا تعيين المفعول فيجب ان يكون زيد مضروبا لك ولا يذهب عليك ان افاده التقديم
التخصيص بالنفي لا يخص تقدم المسند اليه بل منه ما شعرت قلت حيث حصلت الشعر بنفي العقل وقصرت تعلق القول
بغيره فلا يضر ما شعرت قلت ولا غيره ولا ما شابها ولا ما شعرت قلت الا قصيدة والا نفي للشرط السابق اعني وصل
حرف النفي بعني ان لم يقع بعد حرف النفي بلا فصل فقد خرج من الشرط الاول مثل ما ان انا قلت هذا ودخل في
هذا الشرط مع انه من دواخل جزآ الشرط الاول يفيد الحكمان الا ان لا بعد ما هو من توابع حرف النفي فاصلا بينه
وبين مدخوله نحو ما لم يأت حرف النفي ما تقدم وان لم يكن في الكلام حرف النفي نحو انا ما قلت او تقدم حرف النفي
ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا انا ضارب فانه تخصيص نفي الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا تخصيص
نفي الخبر بالمسند اليه فانبانه لغيره وحرا وقوله والا قوله فقد يأتي وبجيء الشرط والجزا معطوف على مجموع
قوله وقد يقدم يفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان وليا حرف النفي اي ان لم يل المسند اليه حرف النفي فقد يأتي
التقديم للتخصيص اي تخصيص المسند اليه بالمسندة لتخصيصه بالنفي ردا على من زعم انفراد غيره اي غير
المسند اليه تخصوصه به اي بالمسند ردا على من زعم انفراد المسند اليه به كما في القسم السابق وهو قصر قلب
على ما ستعرف او زعم مشاركته فيه اي مشاركة الغير المسند اليه احتمال كون المسند له وهو
قصر افراد وتعيين فالفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه ان الاول تخصيص المسند اليه بالنفي والثاني تخصيصه
بالخبر وان الاول رد على من زعم انفراد المسند اليه بالخبر والثاني على من زعم انفراد الغير به وان الاول للتخصيص والثاني
للتخصيص او التقوى وانما قلنا زعم انفراد غير تخصوصه ليخص الكلام بغير المنكر كما يقتضيه قوله فيما بعد وان بني
الفعل على منكر فانه تفصيل لتخصيص المنكر على خلاف ما يأتي لك فان التخصيص في المعرف تخصوصه ورد على ثبوت الحكم
لغيره من حيث التخصوص وفي المنكر تخصيص بالمسند اليه بحسب الجنس او الوصف ورد على من زعم انفراد الغير بحسب
الجنس او الوصف لان التخصوص غير معلوم حتى يعتبر الغير بحسب التخصوص والتفصيل في المنكر في مجرد التخصيص لعدم
التفاوت في النفي فالمراد بتخصيص المسند اليه في هذين القسمين تخصيص خصوصه وان بني الفعل على منكر افاد
تخصيص الجنس او الواحد فقولك ما رجل جاءني تخصيص جنس الرجل والرجل الواحد بالنفي وقولك رجل جاءني
تخصيص جنس الرجل او الواحد منه بالمجيء فعلم هذا ان قوله وان بني الفعل على منكر لا يخص بالقسم الثاني وانه
لا يجب ان لا يكون المنكر للتقوى حتى يرد استدراك الشيخ في دلائل الاعجاز الى كونه للتقوى ايضا نحو ما سعت
بي حاجتك لاحد الغرضين فهو مثال للتخصيص كما يصرح به قوله ويؤكد على الاول نحو لا غيري
مثل لا غيرك ولا غيره ولا أحد ولا عبد ولا عمرو ولا ما سواي وعلى الثاني نحو وحدي مثل وحدك ووحده
ومنفردا ومتوحدا ولا غيري ايضا فافهم وفيه دفع شبهة ربما يختلج في صدرك من انه لو كان المقدم للتخصيص
لما يجتمع مع مثل قولك وحدي ولا غيري فاعلم انه لتأكيد التخصيص ووجه تخصيص كل تأكيد يعلم مما ان

كل تخصيص يشتمل على وحدة المخصص والسلب عن الغير ان الملايم لزعم استقلال الغير المقوى بالسلب عنه والملايم
لزعم الشركة المقوى بالوحدة كما لا يخفى على سلامة الذوق وقد يأتي التقديم لتقوى الحكم
الاسنب بقوله للتخصيص لتقوية الحكم ولا يبعد ان يجعل فعل مضارع منصوب بان المقدرة بعد اللام مسندا
الى ضمير المقدم اي قد يأتي التقديم لتقوى الحكم وتقريره في ذهن السامع نحو هو يعطي
الجزيل اي كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا اصليا ان التقوية من جهة تكرر الاسناد التام
عند السكاكي وشيعه المص واما عند الشيخ فهي كل مبتدا مقدم تقوى به الحكم لانه بيان للحكم بعد المقدمة
للاعلام فعلى هذا زيد ضربته للتقوى بخلاف ما ذهب اليه المص لكن هذا ينافي كون التقوى مختصا بالخبر الجملة و
الذي اراه ان وجه التقوى ان الخبر الذي هو جملة مستقلة بعيدة الارتباط بما قبله فاذا ربط بالعائد وغيره
بتقرير اسناده بالمبتدا لان به تحصل اعتمادا ومزيد تأكد وعليه يجري التقوى في كل خبر جملة ولا يبعد اراه
والسيد السند ذهبا الى ان تحقيق كلام السكاكي ان ربط الخبر بالمبتدا بسبب ضمير ليس ملحقا بالعدم يوجب التقوى
فزيد ضربته يوجد لانه تكرر اسناد الضرب الى زيد بالوقوع بسبب الضمير فتخصيص التقوي بما يكون فيه الضمير مسندا
اليه توهم من الشارح المحقق ويزيفه ان ذلك يقتضي ان يكون في عمرو ضاربته انا تقوى لانه تكرر بواسطة الضمير
اسناد الضرب على وجه الايقاع الى زيد قلنا اشبعنا الكلام في شرح كلام المص على ما ذكره الشارح واثبتنا المخالفة
بينه وبين الشيخ في كون زيد ضربته للتقوى وكما ان التخصيص لا بد له من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك
والانكار حقيقة او ادعاء الا انه لما تقرر هذا في احوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يعرض له كما يعرض لفوائد
التخصيص لم يعرض له كما يعرض لفوائد التخصيص وتخصيصه بالعرض وجه اخر ووجه ٧ اظن كل الغفلة عنه
فيما تقدم لك وما كان الخبر المنفي مظنة استباه ما يلي فيه المسند اليه حرف النفي لم يكف لعموم قوله فقد
يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوى لحكم مع ظهور اندراج المنفي فيه وصرح بقوله وكذا اذا كان الفعل منفيا
بغير ان لا تكذب لقصد التخصيص او مجرد التقوى فلم يفت المص تمثيل التخصيص في المنفي كما فاته الشارح وما
كان افادة التقدم التقوى محتاجا الى توضيح قال فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب ولا خفاء ان
صيغة افعل التفضيل ليس على حقيقته اذ لا يريد المثالان على نفي الكذب وتوجيهه لا يخفى على من فعه من الخار
للنظر الدقيق ان يقول نفي الكذب في الاستقبال مع انه مبطن الحال يفيد مبالغة فيه وما كان نفي الاشد به من لا
تكذب اتم في الوهم من لا تكذب انت جعله مشبها به تنبيها على هذا التفاوت وقال وكذا من لا تكذب انت
ولم يشتغل لهذا التوضيح في قسم الاثبات مع انهما سيان فيه ليلا يتباعد النفي عن الاثبات الا انه ينبغي ان كون
التقدم للتقوية ليس اخفى من كون انت لا تكذب اشد لنفي الكذب من التركيبين الاخرين حتى يتم توضيحه به بل قد يتبين
كونه اشد لنفي الكذب بكونه لتأكيد حيث قال لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم وقولنا انت لا تكذب
على الاحتمال لاحتمال ان يكون انت الثاني مبتدا لا تأكيدا للمحكوم عليه بالحكم في الخبر وفيه مخالفة لما ذكره الكشاف

في تفسير قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه الصلاة والسلام وتم بالآخرة هم كافرون من ان تكرير هم للدلالة على الضم خصوصا كافرون بالآخرة وان غيرهم مومنون بها وهم الذين على ملة ابراهيم عليه الصلاة والسلام والتوكيد هم كفرهم بالجزاء هذا وفي تخصيص بيان الفرق بانت لا تكذب تعريض للمفتاح بانه لا اشتباه بين لا تكذب وبين انت لا تكذب للتخصيص بيانه الفرق بينهما لغوا ينبغي ان يفرق بين لا تكذب انت وانت لا تكذب للتقوى لانه محل الاشتباه ولا يدفعه ما ذكره الشارح المحقق انه حين بيان الفرق بالتخصيص لانه اورده التخصيص وان بني الفعل على

مسكن اوملبي حكمه من الضمير الراجع الى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاني كان قولك وهو جاني لتخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد لا يقال الاولى افاد التقدم تخصيص الجنس او العدد اذ قولنا او الواحد به لا يتناول رجلان جاءاني فانه لتخصيص الجنس او العدد اي رجلان جاءاني لا رجل واحد لانا نقول رجلان جاءاني لتخصيص العدد ولا يحتمل تخصيص الجنس لان اذ تثنيه او الجمع نفي العدد لا يحتمل التجريد عنه خلافا لابن السراج فانه كثيرا ما يجرد عن العدد مع اطلاق المنكر ومن موجبات ضعف خلافا ان المصدر غير مرة لتخصيص الجنس دون الواحد والمراد بالجنس المفهوم الكلي حتى ان رجلا طويلا جنس صرح به الشيخ لكن ينبغي ان يعلم ان قولك رجل واحد جاءاني لتخصيص الواحد دون الجنس لان الواحد لكونه نقيض الوحدة لا يكون تجريدا عنها ولو اريد بالتنوين التحقير او التقليل او التكثير يكون تخصيصا للجنس الحقير او القليل او الكثير دون الواحد نحو رجل جاءاني اي لا امراة او لا رجلان ولا يليه المجرد لك والاعدد في قصد قصر الجنس الرجل جاءاني بالتعريف الجنسي ووافقه السكاكي على ذلك اي على افادة التقدم التخصيص والتقوى لكن لم يجعل تقدمها للتخصيص قطعا بخلاف الشيخ فانه ليس تقديم يقطع فيه بمجرد التقوى عنده ولذا هذا التفاوت اشار بقوله الا انه قال اي لكنه قال التقدم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط نحو ما قام زيد الا يوضه الظاهر موضع المضمر المسند اليه فيه مضمر مع انه لو اخر يكون فاعلا معنى كما في هو قام زيد فان زيدا مرتفع بقام وهو مسند اليه وقام مسند اليه مقدم عليه وهو مفعول به في المعنى وهذا ينافي ما سبق ان نحو زيدا ضربته لا يفيد تقوى الحكم عنده لانه مفيد انه يفيد التقوى وقد مر ان تقديم المفعول على الفاعل يقتضي الجواز والتقديم لكنه دقيق لا يتنبه لها الا البصير المحيط بخفي الضمائر وهو ان المنفي المستفاد من قوله والا يترجح اولا الى المقدر الذي يفيد الجواز واستثنى السكاكي المنكر الصرف الذي ليس فيه شائبة التخصيص بقرينة قوله ليلا ينتفي التخصيص ولك ان تجعل صيغة التفعيل للمبالغة في النكاية فتفيد لها صار فة النكاية والاستثناء من حكم مستفاد من قوله والا فلا يفيد الا تقوى الحكم اي ان لم يترجح تقدير كونه في الاصل موجبا على انه فاعل معنى فقط بلا تكلف لا يفيد الا تقوى الحكم الا المنكر الصرف فانه لا يجوز تقدير كونه موجبا على انه فاعل معنى فقط بدون تكلف وهو لا يفيد الا التخصيص وهو ظاهر مما قال الشارح المحقق ان المراد انه اخرج السكاكي المنكر عن كونه فاعلا معنى بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي بجعل المسند في الاصل مسندا الى ضمير مبهم تفسيره ابدال الظاهر منه وانما قال اي على القول بالابدال من الضمير اشارة الى قول آخر فيه وهو ان الواو في الفعل قد تكون علامة للجمع فقط كالياء الصفة من غير ان يكون فاعلا ولا يخفى ما فيه من ان وجه البعد من قبل نظائر واسروا النجوى الذين ظلموا والخلاف في كون الواو ضميرا و تغيير الضمير من الابهام الى التعيين بالتقدير يلزم المخالفة الفاحشة بين الاصل المقدر وما عدل اليه وانما اركب هذه الامور ليلا ينتفي التخصيص الذي شرط كون المبتدا نكرة اذ لا سبب له اي لهذا التخصيص سواه اي سوى كونه في الاصل فاعلا معنى فكما لا يحتاج فاعليه المنكر المخصص سوى تقدم المسند اليه لتحقيق هذا الابتداء اليه سوى تقدير المسند في الاصل ولا يخفى انه لا يحتاج المنكر الصرف على اطلاقه الى الاستثناء اذ بقرينة حكم و تركيب القضية الساعة الى غير ذلك لا يحتاج الى مخصص وقوله بخلاف المعرف يفيد ان المعرف سببا للتخصيص سوى تقدم المسند في الاصل ولا يخفى شاذه فلذا جعل الشارح تقدير الكلام واذا استغنى التخصيص لتعريفه وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا من الاعتبار المسنده ولا يخفى انه بعيد كما ان جعل ضمير لا سبب له الى كونه مبتدا بعيد ثم قال ولا تراخي بين هذا الكلام وما سبق من كلام السكاكي كما يفيده كلمة ثم وشرطه اي شرط ارتكاب هذا الوجه البعيد في النكرة ان لا يمنع من التخصيص مانع وهو انتفاء القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم اصله كما اشار اليه بقوله كقولك رجل جاءاني على ما مر من ان معناه لا امراة ولا رجلان ولا يخفى ان شرط مطلق التخصيص ذلك وهو بين مستغن عن البيان وغاية التوجيه ان يقال يكاد يتوهم ان الضرورة في المنكر رفعت عنه شرط التخصيص فخصه بالذكر دفعا لهذا التوهم دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه ما نعا من التخصيص اما على التقدير الاول وهو تخصيص الجنس ولا امتناع ان يراد المهر شر الجهر اذ المهر لا يكون الا شر اذ ظهور الجر للكلب لا ظهر ولا يزعره واما على التقدير الثاني فلتبوه عن مطان انتهما

فانه لا يستعمل لدى اعتقاد ان يكون للامر اكثر من شر واحد واذ قد صرح الايمة بتخصيصه حيث قالوه بما هر ذاناب

الحاشية لزم طلب وجه لتعذر حمله او للتخصيص او للتاويل وقال الشارح لزم طلب وجه للجمع بين ما ذكرنا وبين ما فعلوه فكانه قال واذ قد صرح الايمة بما يفهم في ما ذكر تاه لزم طلب وجه للجمع ليصلح ما ذكرناه او ما ذكروه للتعويل فالوجه باحد الوجوه قاملي تتطلع شارح الشر بتنكيره لجعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ونحن نقول بجعل المفصل عليه الحد وهو في غاية العموم اي شر من كان وبالجملة المعنى ما هر ذاناب الاسر عظيم في الغاية ويتجه ان التنكير ح تخصصت المستفاد من التنوين او بالمفصل عليه المحذوف فلا حاجة الى تقدير المتاخر بل لا يجب لان الاعتبار بالبعيد لا في النكرة الصرفة على ما حققوا بان التخصيص الذي صرح به الايمة في تاويلهم هو التخصيص المستفاد من التقييد يفيد اذ التقييد يفيد التخصيص عند السكاكي لانه بجعل ما ضربت الا زيدا ضربت زيدا لا غير وفيه انه لم يجعل النحاة شر ما هر ذاناب من قبيل وبعد موتمن خير مشرك وعلى ما ذكر يكون كلاهما تخصيصا بالوصف وفيه اي فيما قاله وفعله السكاكي نظر اذ

الفاعل اللفظي والمعنوي الاولى الاسلم من النزاع الفاعل اللفظي والبدل والتاكيد سواء في امتناع التقدم ما بقيت على حالها لانه لا يتجه عليه عليك ورحمة الله السلام وقوله ما بقيا على حالهما قيد لامتناع اي سواء في الامتناع المقيد بزمان بقائهما على حالهما الا التسوية حتى تحتاج اتمام الكلام الى تقدير وسواه في جواز التقدم اذا الرتبة على حالها قاملي والمناقشة في التسوية بدعوى ان للتابع اولوية بالامتناع لان فيه التقدم على العامل والمتبوع فتجري تقدم المعنوي دون اللفظي بحكم ترجيح للمرجوح لا تحكم اذ الحكم هو المرجح بلا مرجح لا نص السكاكي بل منعه ثم لا يتم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكر يتجه على كلام السكاكي منفان احدهما على قوله التقدم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط وقد لا نسلم انتفاء التخصيص من غير تقدير التقديم اذ لا دليل على اعتبار التقدم للتخصيص بل يحصل بلا تقدير تقديم كما ذكر منقولا عن الشيخ وكلام المتن يحتمل هذا المنع وح معنى قوله لحصوله بغيره لحصوله بلا تقدير تقديم باجراء تغيير مجرى لا نحو غير ما سوف يط زمن اي لا ما سوف وله غير نظير وتنا بنا على قوله لبدلا ينتفي التخصيص وح معنى الكلام لا نم انتفاء التخصيص في صورة المنكر لولا تقدير التقديم لحصول التخصيص بغير التقدم من التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير كما ذكر السكاكي والا يضاح تفصيل عن هذا المنع وهو افق بالعبارة وبالجملة الاوضح لولا التقدير تقديرا لتاخر ولا يخفى بالمنع الاول والجواب عن المنع الثاني انك ان اردت منع انتفاء التخصيص في النكرة مطلقا لولا تقدير التاخر فلم يدع احد ذلك المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التاخر وان اردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقدير التاخر فالمنع مكابرة لان النكرة التي لم تخصص بشيء من المخصصات اذا وقعت يتنفي تخصيصها لولا تقدير التقديم ثم لا نم امتناع ان يراد الامر شر لا خير وكيف لا وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم



شر لان المعنى الذي هو من جنس الشر لا من جنس الخير يجري مجرى ان تقول رجل جاني تريد انه رجل لا امراة ورنا بان يدفع هذا المنع بان المتبادر من الشر الشر بالنسبة الى الكلب والاهر اردعوته عند تاديه وعجزه عما يودنه عما يوذيه قلنا نسلم انه قد لا يكون خيرا بالنسبة اليه وفيه نظر لانه يجوز ان يراد بالشر الشر بالنسبة الى اهل الرجل او يراد بالاهر اد مجرد جعله ذا صوت وهناك منفان اخران احدهما الالانتران لا يبقى قصد التخصيص لامتناع ان يراد شر هر لا خير وامتناع ان يراد اسر اهر لا شرات لاحتمال ان يراد شر اهر ذاناب لا غير بان يكون الحصر حقيقيا لا ارادة اعتقاد وثانيهما ان هذا مثل يراد به عجز القوي البعيد عن المجز القريب فيصح ان يقع مبتدا بلا تخصيص لكون الحكم مفيدا بدون التخصيص وبالجملة يراد ان النزاع في مثال ذكر لتصوير مانع قصد التخصيص وهو ليس من ذاب المحصلين ثم قال السكاكي ويقرب من هو قائم زيد قايم في التقدير يعني في افادة التقوي ولو قال ويقرب من زيد قائم زيد قايم لم يحتج الى قوله في التقوي لان زيد قائم لا يحتمل الا التقوي خلاف هو قائم فانه يحتمل التخصيص ايضا قال السيد السند في شرح المفتاح هو قايم يحتمل التخصيص على غير هو قائم ولو لم يذكر لكان في اختيار زيد قايم على هو قايم وجه وجيه لكن فيه انه كيف يحتمل التخصيص ولا يمكن تقديم تاخير على انه فاعل معنى اذ لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد لتضمنه الضمير عليه لقال وهو الاوفق بقوله وشبهه بالجاني عنده من حيث عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة قاملي اولعله لقوله يقرب وهو اوفق بمقام النقل وقوله شبهه على الماضي من التفعيل هو المشهور ويحتمل كونه مخففا مصدرا فالاظهر انه عطف على تضمنه ويحتمل على انه مفعول معه والدفع على انه مبتدا والجملة حاليه اي والحال ان شبهه ثابت بالجاني او شبهه بالجاني عن الضمير ثابت من جهة عدم التغير فالضمير في تغيره للضمير اي من جهة عدم تغير الضمير في وقت خطابه وغيبته وجعله الشارح لقيام اي لعدم تغير قايم في وقت تكلمه كما هو الظاهر ففيه مسامحة اي في وقت تكلم الضمير والمراد اما عدم التغير في الاحوال الثلث فيقول ومن جهة التغير في التكلم كما في الفعل فان متكلم الماضي ضربت تارة وضربنا اخرى ومتكلم المضارع اضرب تارة ونضرب اخرى وكذا في الخطاب والغيبة واما عدم التغير في واحد واحد وح يقول ولعدم التغير في الاحوال الثلث ولهذا الحكم بانه اي اسم الفاعل مع فاعله جملة اصله واحتيج في الحكم بكون اسم الفاعل الذي صله اللام مع ضميره جملة الى تاويله بالفعل وادعاء انه فعل في صورة الاسم فتقول الشارح المحقق الا في صلة الموصول استثناء من غير حاجة وقد قال استثناء ناقص اذ اسم الفاعل الواقع بعد حروف الاستفهام وحرف النفي الواقع للملفوظ ايضا من قبيل الجملة يعود اليه الضمير فالكلام في اسم الفاعل المتضمن للضمير واما ما لم يتضمن فيجعل تابعا للمتضمن في الافراد والاعراب ولم يتعرض له لعلم مما تعرض له المفتاح حيث قال واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه بعني اتبع عارف مع الضمير عارف ابوه في حكم الافراد وما في بعض نسخ الايضاح اتبع عارف في الافراد سهو

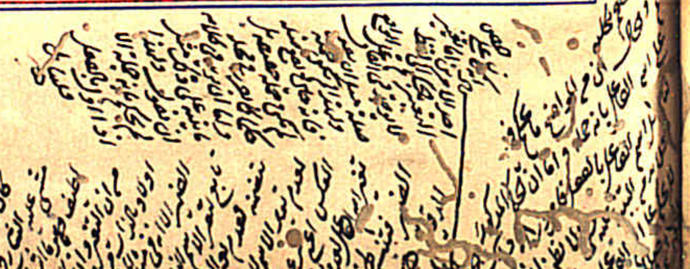

اذ لم يسبق في المفتاح عرف قال الشارح اذ لا حاصل لهذا الكلام فان قلت لم تحكم بكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لانهم اشترطوا في الجملة الاسناد الاصلي وهو اسناد الفعل او ما هو بفعل في صورة الاسم واسناده المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف ايضا على ما قالوا على سبيل المشبه وليس بعمله وان كان جعل الظرف غير جملة بخلاف ما قالوا ان الخبر الظرف مقدر بالجملة في الاصح قلت ما ذكره المفتاح توجيه لتخصيص الجملة بما يكون اسناده اصليا ولتاويلهم اسم الفاعل الذي هو صلة والذي بعد حرف النفي والالف الاستفهام مربا للفعل حتى يصح كونه مع فاعله تحمله او كلاما فان قلت الجملة ما يكون اسناده مما يصح السكوت عليه في الجملة واسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك اصلا قلت اسم الفاعل كذلك في اقايم زيد وما قايم زيد فقدم جعله مع الفاعل جملة وحملهما بتين الصورتين ما ولتين بفعلتين لا بد له من وجه وذلك الوجه ما ذكره في المفتاح **ولا عمل** قايم مع الضمير **معاملتها** اي الجملة **في البنا** الجملة اذ المرتفع في محل مقدر مبني الاعراب له اصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقع موقع مفرد فهو معرب محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا انه اجري اعرابه على جزيه الاول لا استقلالا لجزيه الثاني باعرابه من جهة اسم الفاعل كما اجرى عبد الله علما على جزيه الاول لا استقلالا لجزيه الثاني باعرابا قتضا لجزيه الاول فان قلت المعرب قسم الاسم واسم الفاعل مع فاعله ليس باسم فلا يكون له اعراب قلت المعرب هو الاسم او ما نزل منزلة الاسم غوقاية وبصري فان قلت اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب نفسه ويكون معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله لكان اسم مركب مع ولم يكن معربا وذلك مطلق التركيب لا يوجب اعرابا لاسم بل تركيب يستدعي حصول معنى فيه يقتضي الاعراب فان قلت لم لا يخص الجملة حتى يوجب عدم جعل اسم الفاعل مع فاعله جملة عدم جعله مبنيا قلت نرى بين جعله مبنيا وبين جعله كالجملة في البنا والذي يستفاد من المقابلة مع مقابلة الجملة في البنا هو الثاني دون الاول لا يقال كيف يحكم بانه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذي اجري على الجزا اعرابا استحقه الكل واذا اجاز اجرا الاعراب المحلي لمبني على كلمة مقارنة له كما في لام الموصول وصلته فجواز على جزء المركب اولى قلت لم نجعل الضاه اسم الفاعل مع فاعله مبنيا وذلك معلوم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة الضاه دون المعرب حتى تعتبر ذلك المنع ولا يذهب عليك ان جعل زيد قايم مشتملا على التقوى لا يقتضي ذلك في مقام الاخبار عن قيام زيد وتخصيص مقام جواب لسايل كزيد قام وبكد به ما نقله المفتاح عن ابي العباس في جواب لكندي حيث قال اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قايم وان عبد الله قايم وان عبد الله لقايم والمعنى واحد من انه قال بل المعاني مختلفة فعند قايم اخبار عن قيامه وان عبد الله قايم جواب عن سوال سايل وان عبد الله لقايم جواب عن انكار منكر فالحشو انهم لم يلتفتوا الى التقوى في زيد قايم اصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا **ومما مر** على صيغة المتكلم المعروف



والغايب المجهول **فقد تركه كالملازم** اي مما يعلم معاشر علما المعاني او مما يظن تقديمه كالملازم لقوة مقتضي التقديم فيقدم ابدا لانه لا يليق ان يترك البليغ ما هو كالملازم وان لم يكن ملازما لان الاعوان على المراد ليس بملازم لا يجوز العاقل تركه **لفظ مثل وغير** وشبه ومماثل ومغاير الا ان الشارح في الاستعمال مثل وغير فلذا اختار هما لكن فرق بين مثل ومماثل في الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هو الادنى وفي المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه لا بالاولى بل لانهما متساويان في منشا الحكم لان المماثل هو المشارك المساوي بخلاف المثل فانه الادنى الملحق **نحو مثلك لا يبخل فعرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل** بجعل نفي البخل عن المثل كناية عن نفي البخل عنك لانه اذا انتفى البخل عن هو على صفة لك هي ذيك الكمال منها فيه فلا محالة لا تبخل **وانت تجود** لانه اذا انتفى الجود الموجود في محل عن غيرك مطلقا فانت تجود لا محالة بالمستفاد انك تجود على الكمال مستمرا في الحال والاستقبال **من غير ارادة تعريض بغير المخاطب** اي غير مراد به المعرض بغير المخاطب بان يراد بالمثل انسان غير المخاطب مماثل له وبالغير غير المخاطب مماثلا كان او لم يكن وما ذكره الشارح انه يراد بغيرك غير مماثل له لا يظهر وجهه وقوله من غير اخراج حال من النحو المضاف الى المثالين ولفظ من نابية في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة لا من ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره من غير جزم اي غير ذي جزم وهذا اظهر مما قالوا بر متم في توجيهه ان المعنى لا اي ضربا ناسيا من عدم جزم وهو كناية عن ضرب لم يبنا عن جزم وينبغي ان يحمل الارادة على القصد بالذات والا فالكناية لا يستلزم نفي ارادة المخفية والاولى حذف المعرض والاكتفا بقوله من غير ارادة غير المخاطب اذ اراده غير المخاطب مع كون المقدم كالملازم سواء كان في الكلام تعريض بغير المخاطب وحكم عليه من عرض الكلام لا على وجه الاستقامة على ما هو معنى المعرض اصطلاحا او لم يكن ولهذا ترى السيد السند احتاج الى حمل المعرض على الدلالة المخفية وجعله نفي ان تريد بمثلك لا يبخل نفي البخل عن شخص معين مشتهر بالمماثلة فيجعل لفظ مثلك كناية عن هذا الشخص المعين فتفوت دلالة الكناية ذكر لفظ المعرض ولا يخفى ما فيه لشموله قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب حتى لو قلنا مثلك لا يبخل في معنى فلان لا يبخل بان تريد بمثلك فلانا على وجه الاستقامة دون الكناية لان الاضافة العهدية تعيد من غير كناية وفي معنى مثلك مطلقا لا يبخل فانك تريد به غير المخاطب من غير دلالة خفية فينبغي ان يجعل قوله من غير ارادة المعرض بغير المخاطب اشارة الى ان المقدم لا يلزم في متى من هذه الصورة ولا يخص ناحضه السيد السند وغاية التوجيه انه اراد الدلالة المخفية وبنه على ان مثلك لا يبخل اشتهر في معنى انت لا تبخل الى ان صار دلالته على غير المخاطب بوجه من الوجوه خفيه ولما ذكرنا ظهر ان قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب تاكيد لقوله نعني انت لا تبخل لا قيد بان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن المقدم كالملازم على ما هو وهم كيف وقوله **لكونه اعون على المراد بهما** يقتضي لزوم المقدم في الكل والظاهر ان اعون



على شرطهم
في الجملة الاسنادية
الاصلية وما ملحقه
بها وكذا على الاطلاق
او مع القرائن بزاد
الجملة والكلام في الاول
الكلام فيما يفيد
حتى ان بطلانه في نحو الخ
حتى يطرد ترجح الخبر فيه
وكذا تنقض الحصر ان الخبر في كل
لفظي رجح الا المتحيه فليتدبر

من العموم وان كان الاستعمال الاعانة اشعر فان قلت لا اعانة للتاخير على المراد فكيف يصح قوله اعون قلت كانه
اراد لكون مثل وغير مع التقديم اعون على المراد بهما منهما مع التاخير فان قلت ان كان المخاطب منكرا او مترددا
تقديمهما واجب او حسن وان كان خاليا فتقديمهما غير جايز تكيف يصح الحكم بلزوم التقديم قلت كانه اريد ان التقديم
ليس لقصد تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون على ما هو المراد من لفظ مثل وغير من ايراد الحكم على وجه ابلغ لا للرد
فان كون الحكم ابلغ ليس للرد اذ لم يقل احد ان قولنا جاءني اسد للرد على المخاطب على انك سمعت عن الشيخ وغيره
ان التاكيد ربما يكون لفوايد اخر غير رد الانكار وازالة التردد وان تكلمنا فيه ولا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي
ان يخص بلفظ مثل وغير ولا بما يكنايه يجري في المجاز ايضا فترى تقديم المسند اليه في ان تقدم رجلا وتوخر
اخرى كالملازم لكونه اعون على المراد وهو ايراد الحكم على وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقه هذا وقد يقدم
المسند اليه وذلك اذا كان المسند اليه مقارنا بما يفيد شمول القصد لجميع افراده كلفظ كل وما يجري مجراه وكان
المحكوم به منفيا وكان بحيث لو قدم صار المبتدا فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم ابوه فانه لا يفوت فيه العموم
لو قيل لم يقم ابوه كل انسان وعند النحاة هذا التقديم لخوف التباس المبتدا بالفاعل حتى انه يجب في زيد لم يقم ايضا
وان لا يفوت العموم في قولك لم يقم زيد ومما تضمنه هذا المقصود انه وقد يقدم لانه لا يدل على العموم كما في انسان
لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم ومستفاد نكتتان للتاخير احدهما الدلالة على العموم والاخرى
الاحتراز عنها ولا يخفى ان هذا التقديم ليس داخلا تحت الاصل الذي هو الاهمية المقتضي وجهها بالدلالة على العموم
بل الدلالة على العموم بنا لها يستدعي التقديم لا لها حاصلة من نفس التقديم ولا يخفى ان دلالة التقديم على العموم يترتب
على تحققه فيجب ان يكون غرضا منه كما يفيده قوله لانه دال على العموم اي شمول الحكم بجميع افراد المسند اليه
وليس المراد بالعموم ما يوصف به اللفظ حتى يشكل جعل التقديم دالا عليه على انه اذا كان اللفظ دايرا بين كونه عاما
وغيره فلا باس بان يجعل شيء دالا على عمومه ويتوسل بعمومه الى شمول الحكم لكل الا عذب جعل التقديم دليلا على
شمول الحكم مستلزما بعموم اللفظ ووجه دلالة التقديم على العموم انه بالتقديم يكون الحكم موجبا فيشمل الكل وبثبوت
النفي لكل واحد عمومه وشموله بخلاف ما لو اخر اي بخلاف التاخير على ان ما مصدرية بخلاف لم يقم كل
انسان فانه يصير الحكم سالبا ويكون دفعا للايجاب الكلي فلا يفيد شمول النفي فانه يفيد نفي الحكم اي
المحكوم به عن جملة الافراد اي عن جميع الافراد لا عن كل فرد واما قولك خلاف التاخير لانه
لو كان العموم مستحقا في كل من صدر في التقديم والتاخير لا يفيد التقديم كونه دالا على العموم كما في كل انسان قام وقاعد
كل انسان لكن الحاجة اليه لدفع الوهم ونظر المحقق لا يلتفت اليه لانه اذا ساوى التقديم والتاخير فلا دلالة
لشيء منهما عليه فلا يتصور فيه التقديم للدلالة على الشمول ونحو لا تعرف فايدة لكلمة لو في قوله ما لو اخر بل لانفرد على
تصحيح وتعيين جواب له وكان الاولى خلاف التاخير وتبيانه من الوجه الشديد والسبيل الرشيد استغنيت عن سلوك
المسلك البعيد الذي دلك عليه هذا التاويل بقوله وذلك اي كون التقديم مخالفا للتاخير على هذا الوجه اعتبر

البلغاء



البلغاء بشهاده الاستعمال ليلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فهذا بيان انداعي الى الاستدلال لاتمام الدعوى
بالاستدلال حتى يرد ان اثبات المعقول بمحض المعقول بعيد عن المعقول ومن البين ان المقدم به كل انسان لم
يقم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لا محالة فلا بد لجعل النكته فيه افادة العموم دون تاكيد الحكم من سلب
وذلك السلب ان تقوية الحكم تاكيد وافادة العموم تاسيس وترجح التاكيد على التاسيس كترجح المخسيس على
النفيس فلا يظن بالبليغ ولا منا قاة ما ينبغي هذا الكلام للحمل على هذا المرام لحمله عليه ومع ذلك الكلام جار
بان ما بعثه بيان له من غير صلحه تنا لا يرضي به وليس هذا اول فارورة كسرت في الاسلام وتقديم ترجح
التاكيد على التاسيس لولا التقدم للتعميم والتاخير لا للتعميم بقوله لان الموجبه المهمله ما لم يشتمل على
ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد او كلمة المعدولة المحمولة وهي ما جعل النفي جزا من مفهومه في قوة
السالبة الجزييه وتاتي ذكرها ما يرد على السلب عن البعض وهو قسمان ما يرد على السلب عن الجملة المستلزمة
للسلب عن البعض وما يرد على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة والسالبة الجزييه مطلقا لا يقتضي السلب
عن الجملة بل ما كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلي فلذا وصف السالبة الجزييه مطلقا بقوله المستلزمه نفي
الحكم عن الجمله ولم يقل المقتضيه نفي الحكم عن الجملة خلاف السالبه الكليه شان مطلقها صرحه بنفي الحكم
عن كل فرد فلذا بعضها بالاقتضا وقد بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال في بيان الاستلزام لان
صدق السالبه الجزييه اما بانتفا الحكم عن كل فرد او عن البعض فقط ويلزم التقدير بين الانتفا عن الجملة لان الكلام
في مفهوم ما تقتضيه دون مناط صدقها لانه يدار التاكيد والتاسيس ثم بني عليه استحالة الاستلزام والاقتضا
وعقل عن قولنا لم يقم كل انسان سالبه جزييه يصدق بحقها ان صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما
بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع انها مقتضيه للنفي عن الجملة كما اقتضا السالبه الكليه
النفي عن كل فرد وقال السيد السند ان الواضح ان يقال لان مفهوم السالبه الجزييه صريحا نفي الحكم عن البعض و
ذلك مغاير لنفي الحكم عن الجملة لكن يستلزمه وكما ذكره الشارح ولا يخفى ما فيه نصا لان صريح قولنا لم يقم كل
انسان نفي الحكم عن الجملة مع انها سالبه جزييه بلا مسامحة وكانه استثناه للسلب الجزيي بالسالبة الجزييه
لان السلب الجزيي ما يفيد السلب عن البعض والسالبة الجزييه تقتضي تقييد السلب عن البعض اما بمفهومها الصريح
او بطريق الاستلزام وهو هنا انكار ملجئة اخفت عن انظار الفحول او ستقبلتني بالقبول فاسرها لمصابيح القلوب
وابصار العقول حفظها عن الحاسد المتعصب الجهول او لربما ان القوة ساعدت في هذا المقام من كتب الميزان في
معنى التلازم فلذا احتاج الشارح المحقق الى تقييد السالبه الجزييه بوجود الموضح ليلا ينافي ما حققه في موضعه
ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة ولا يخفى ان ما هو بصدده لا يتوقف على مدعى استلزام السالبة
المعدولة بل يكفي فيه استلزام الموجبة المعدولة السلب فالاولى ان يكون السابق باستحقاق القوة في استلزام
وتابيدها ان الاولى ان يقال لان الموجبة المهملة المعدولة المحمولة مستلزمة لاثبات النفي للبعض فلو لم يفد الكل العموم

لزم ترجيح التاكيد على التاسيس وتالمرتان افادة المقدم العموم لا يخص الجملة الخبريه فانه بحوجه قولنا كل
انسان لم يقم كل انسان قليل الدليل وارد على الدعوى دون نفي كل فرد واذا ثبت ان انسان لم يقم
معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان كل انسان لم يقم كذلك تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح
التاكيد المرجوح على التاسيس الراجح فيثبت العموم والسالبه المهمله في قوة السالبه الكليه المقتضية لنفي
عن كل فرد بريد السالبه المهملة التي موضوعها نكره بدليل قوله لورود موضوعها في سياق النفي لان
الورود في سياق النفي يفيد العموم اذا كان الوارد نكره وقد يقال ذلك من الاستهار الى ان استغراق الورود عن التقييد
بالنكره ولكن تجعل اللام للوقت ونجعل قوله هذا تقييد الحكم لا تعليلا فيندفع ايضا انه لا وجه لتعليل هذا الحكم
وعدم تعليل كون الموجه المهملة المعدوله في قوله السالبه الجزيه ووجهه الشارح المحقق بانه احتاج هنا
الى التعليل لان هذه الدعوى صادقه لما تقرر في محله ان المهمله في قوة الجزيه وفيه نظر لان الحكم بان كل مهمله في
قوة الجزيه لا يناقي ان بعض المهمله في قوة الكليه ولا بد من تخصيص المقدمة الكليه الحاكمه بان النكره الوارده
في سياق النفي يفيد العموم نا سوى نكره تقدم قبل ورودها في سياق النفي ولا يناقض حكمه بان لم يقم كل انسان
لنفي الحكم عن الجمله دون كل فرد وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لا افادة النفي عن الجمله ولم
يقم كل انسان لا افادة النفي عن كل فرد لا يلزم ان يكون شيء منهما تاكيدا لا تاسيسا لان التاكيد الا عاده بلفظ ما
افيد بلفظ آخر وهنا كذلك لم يكن اعاده معنى مرتين بلفظين لان النفي عن الجمله في الصوره الاولى اي الموجبة
المهمله المعدوله وعن كل فرد في الثانيه اي السالبه المهمله انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه
كل وقد زال ذلك الاسناد اليه فكون تاسيسا لا تاكيدا كما كان قبل دخول كل كذلك هكذا او غيره
الشارح هذا المقام وفيه انه لو كان التاكيد ما ذكره لم يصح ان يوكد التقديم في انا سعيت تارة بوحدي وتارة
بلا غيري فالصحيح ان التاكيد اعاده ما افيد بشيء بعيد آخر وفيما ذكره الخ بحث لان المسند اليه عند التحقيق
ما اضيف اليه كل وكل لبيان افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه فالنفي عن الجمله او عن كل فرد لا
يستفاد الا من الاسناد الى ما اضيف اليه وايضا لا يجري ما ذكره لو وضع لام الاستغراق موضع كل لان المفيد
للنفي في الصورتين الاسناد الى امر واحد فاللام لتاكيد ما يفيده الاسناد وتقريره فان قلت هذا الجواب بنا في
الجواب الذي بعده لان مقتضاه ان كلا على هذا التقرير في الصورتين التاسيس لا التاكيد ومقتضى قوله ولان
الثانيه اي السالبه المهمله عموم لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجمله فلا تاكيد
كل على الثاني لا يكون تاسيسا ان كلا اذا افادت ما امكن افاده التركيب قبل دخوله تاكيد قلت الجواب
الاولى مبني على تسليم ان كلا تاكيد ففي هذا الجواب تسليم ما منع في الاول وقد بينه الم في الايضاح حيث قال
وان سلمنا انه يسمى تاكيدا يعني لو اصطلح على تفسير التوكيد بما يفيد معنى يحصل معنى بدونه ولا مساحة
فيه والثانيه بعد الجد على ما حملت لا يكون تاسيسا بل تاكيدا ولا يكون فيه ترجيح التاسيس على التاكيد

بل

الفرق ان القلة والكثرة باعتبار الكميه تحقيقا او تقديرا والتعظيم والتحقير بحسب ارتفاع الشان وانحطاطه كما اشار
اليه بقوله ايه وكم من كثير وايات عظام والاظهر استفادة الكثرة من جمع الكثرة الا ان يراد المبالغه
في الكثرة او في الدلالة عليها والتعجب عن الم كيف وافق السكاكي في هذا المقام وخالفه في جعل تنوين نحه فيما
سياتي للتحقير ولم يتعرض لاجتماع التقليل والتكثير الغير لعدم عثوره على مثال من كلامهم وجعل السكاكي
التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض الم بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس
الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة ولا يريد ان بناء المرة
للوحدة لا للخفاء لان النفحة اذا كانت واحده تفيد كمال حقارة ما عبر عنها عنه والجواب ان التنوين لتحقير النفحة لا لتحقير
العذاب وتحقير النفحة لا يستفاد من بناء المرة ولا من نفس الكلمة نعم تحقير النفحة لغاية المبالغة في تحقير العذاب
وهذا اظهر مما ذكره وفقه السيد السند في شرح المفتاح من ان التحقير مما يقبل الشدة والضعف فيفهم من
اجتماع الدوالّ الثلث ان القلة في الغاية وزاد في حواشي شرح المفتاح عليه حيث قال على ان اجتماع الدوالّ على
مدلول واحد لا يقبل نقاوتا جاين للمبالغة في الدلالة عليه وايضاحه ومما جعله المفتاح محتملا للتهويل وبخلافه
قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن وقال الم هو ظاهر في الثاني ووجهه قوله ان يمسك والمس والرجس
يشعر بانه بصدد تخويفه من اراد في عذاب واظهار شفقته عليه بحيث لا يجوز اراده في عذاب له فلا يرد فيه ما ذكره الشارح
انه لا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما
اخذتم عذاب عظيم ولان العقوبة من الحليم اشد فلعل بين اضافة العذاب الى الرحمن واضافته الى الحليم فرقا
ومن تنكير غيره لا من تنكير المسند اليه كما هو ظاهر عبارة المفتاح فليحمل كلامه على ذكر المظنون والمثال
الا فراد والنوعيه لا لمجرد النوعيه كما هو الظاهر من المفتاح نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد
منها من فرد للنطفه في الشرح هي نطفه ابيه المختصة به ووجه التخصيص بنطفه ابيه غير ظاهر وقال والمراد بالنطفه المنتزعه
من نطفه ابويه او كل نوع من الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفه الممتزجه من نطفتي ابويه
ولا يجوز ان يراد كل شخص من الدواب من نوع من المآء لانه بعيد من العباره وخلاف الواقع ولا كل نوع من
كل شخص من الماء لذلك لانه محال كما زعم السيد السند اذ لا يعدا ان يخلق نوع مخصوص في شخص من شخص من الماء
قلنا لم يلتفت الم في الايضاح الى هذين الاحتمالين واكتفى بالاحتمال الاولين واورد على الاحتمال الاول ورد حوا
وعيسى عليهم السلام والجواب والغاية والعقرب وفيه منع عدم خلقهم وعدم خلقها من النطفه اذ لم يقيد ليل
على بطلانه حتى يرد له النظم نعم لا ينبغي ان يعبر المآء بنطفه الاب او الابوين واورد على الاحتمال الثاني خصوصا
البغل فانه خلق من نوعي نطفة ويدفعه ان ليس النوع هو النوع الحقيقي بل اخص من النطفه فالنطفه الممتزجه
من نطفتي الحمار والفرس نوع من النطفه ولصاحب المفتاح تفسير اخر لما وهو نوع المآء يعني النطفه اذ هي نوع من
المآء ولم يلتفت اليه الم لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بما ورد كون التنكير في الآيه للافراد

بان تفصيل الدابة بالانواع حيث قال فتهم من تمشي على بطنه الابة لا يلايم ارادة الفرد **والتعظيم نحو قاتل حرب** **من الله ورسوله** حيث اوثر على محاربة الله ورسوله ومحتمل النوعية اي نوع حرب غير معارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره **والتحقير** قوله تعالى **ان نظن الا ظنا** اي لا نظن بالتاءة الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به وهذا هو الاستثنا ولم يلزم استثنا الشي عن نفسه وهذا من مزالق البحث حيث خرجوا في دفع الاشكال عن مقتضى اللفظ والمعنى قالوا معلوم ان ضربت الا ضربا بمعنى انا الا ضربت ضربا ويقولون في التركيب تقديم وتاخير وتارة يقولون لم يقصد بالضرب الا مطلق الفعل كانه قيل ما فعلت الا ضربا ولا يخفى ان اللفظ بعيد عن هذا الحمل غاية البعد وان المعنى على حصر الضرب في نوع منه لا على حصر الفعل في الضرب على انه لا يجيء في ان ضربت زيدا الا ضربا جعله في تقدير ان فعلت زيدا الا ضربا فليس ترجيح هذا التوجيه على ما ذكروه لمجرد انه معرى عن تكلف فيما ذكروه كما يدل عليه كلام الشارح بل لان توجيههم فاسد والا نجع للخفاء حذف الصفة في امثاله فيكون التقدير ما ضربت الا ضربا حقيرا وعظيما او كثيرا على حسب القرائن ولا يجب لدفع الاشكال حمل التعاريف على ما يجعل به المصدر نوعا كما يشعر به بيان الشارح بل يجب مقام يكون التنوين فيه للوحدة فيحمل المفعول المطلق للعدد وقال الشارح المحقق وكما ان التنكير لابهامه يفيد التعظيم والتحقير كذلك لفظ البعض قال تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات افاد نبينا صلوات الله وسلامه عليه بلفظ البعض اعلا لقدره ونقول هذا كلام ذكره بعض الناس تحقيرا لشان البعض وقد يقصد به التقليل نحو كقانا بعض اهتمامه **واما وصفه** اي جعله موصوفا بما يراد نعت له ذكر التوابع على طبق ما يذكر في الكلام اذا اجتمعت قال الرضي يبدي بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالعطف البياني ثم بالبدل المباشر بالبدل حتى قال لم يظهر لي الى الان فرق بين بدل الكل وعطف البيان والحق انه بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه وقال الشارح المحقق يبدء بالوصف لكثرة وقوعه واعتبار انه وانما تكون هذه النكتة سرية لو كانت موعية في ذكر التوابع كلها **فلكونه** اي كون الوصف نعتي النعت فالاولى عبارة المفتاح فلكون الوصف **مبنيا له كاشفا عن معناه** بين بقوله كاشفا عن معناه ما اراد بقوله مبنيا له من بيان معناه دون نفسه فجعل عبارة الحكم مثالا وهذا من المدايع التي قصده بعض اهل الادب حتى جعل كتابا في النحو كذلك بتمامه والمتبادر من المعنى هو المطابقي لكن لا ينبغي ان يحمل عليه لان الوصف الكاشف زنا يكشف عن معنى مجازي مراد فالمراد بالمعنى المفهم لكل اعم من المفهم لذاته اذ زنا يحتاج المعنى الاصلي للفظ الكناية الى كشف ليتنقل منه الى المقصود لذاته ولا يجب في الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه او مميزا له عن جميع ما عداه بل ربما يكون الكشف بوجه اعم وقولنا المفتاح كشفته كانك كشفا كانك حددته انما هو تحقيق المثال لا وضع الضابطة **كقولك للجسم الطويل العريض العميق متاح الفرار** **بشفلد** بدل من الاوصاف الثلثة وصف كاشف يبين كشف الجسم بوجه والجميع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد اما لجعلها بمنزلة وصف واحد بمعنى الممتد في الجهات الثلث واما لجعل الوصف اعم من ان يكون واحدا او متعددا

وقد





بل يرجح تاكيده على تاكيده ولا يخفى انه يمكن ان يناقش ايضا بان ما هو المشتهر ان التاسيس خير من التاكيد بالمعنى الاصطلاحي وهذا اوضح بان الافادة خير من الاعادة واما كون التاكيد لهذا المعنى خيرا من التاسيس الحاصل لغير بين ولا مبين فكيف ولا يخاشي احد من استعمال بعض الانسان لم يقم ولم يقم بعض الانسان مع انه يفيد فائدة ان لا انسان لم يقم ولم يقم الانسان واجاب الشارح عما ذكره المحقق بان افادة النفي في الجملة بضمن افادة النفي عن كل فرد مخلاف افادته على وجه المحمل لا يكون بضمن النفي عن كل فرد وفي ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض والكل يفيد الثاني والمفاد قبل الكل هو الاول فيكون تاسيسا وفيه ضعف لان لم يقم كل انسان لنفي الشمول مع بقاء اصل الفعل كما سيجي فالجواب الصحيح ان النفي عن الجملة مع كل بان يكون منفيا عن البعض ثابتا لبعض وهذا المعنى غير النفي عن الجملة بان يكون منفيا عن كل فرد كما كان قبل كلم ومنهم من اجاب بانه اذا احمل الكل على الثاني يكون تاسيسا لا تاكيدا لانه لم يقم انسان عليه بالالتزام وده لانه لم يقم كل انسان بالمطابقة ويكفي في التاسيس اختلافهما في الدلالة لئلا يرد ما ورده الشارح بانه يلزم ان لا يكون كل انسان لم يقم على تقدير جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان رده لانه قولنا انسان لم يقم بطريق الالتزام وهو ظاهر ولا يخفى عليك ان رده لانه كل انسان لم يقم ايضا على النفي عن الجملة بطريق الالتزام لانه لاثبات عدم القيام للكل ويلزمه النفي وان دلالته لم يقم انسان على النفي عن جميع الافراد ايضا عند المستدل بطريق الالتزام لما في قوة اكليه فوكان لم يقم كل انسان بعموم النفي لم يكن تاكيدا ولك ان تمنع بطلان ترجيح التاكيد على التاسيس لان استعمال كل في التاكيد اكثر فالاصل فيه كونه للتاكيد وان تدفعه بانه لا اشتباه في ان الافادة خير من الاعادة وذلك يقتضي بطلان ترجيح التاكيد على التاسيس ولا يسمع المنع مالم يعارض هذه المقدمة امر لا اشتباه فيه وكون كل في التاكيد اكثر انما تسلم اذا اضيف الى الضمير فانه لا يكون الا تاكيدا او مبتدا وبعد ثبوته لا يعقل وراء تلك المقدمة لان في اعتبار ترجيح جانب اللفظ وفي اعتبار هذه المقدمة ترجيح جانب المعنى فاذا دار الامر بين رعاية المعنى وبين رعاية اللفظ يراعى المعنى **ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية** لا مهملة ولا في قوة الكلية فان قلت هذا لا يضر هذا القايل فيما هو بصدده من ترجيح التاكيد على التاسيس بل ينفعه لان كونه سالبة كلية اقوى في اثبات مطلوبه من كونه في قوتها قلت نظر المقام ينتصر على تزييف دليله بل عدم ذلك وخطاه في الاصطلاح ومقصوده التنبيه على فساد جعله مهملة ليلا يعتقد قوله مذهبا ومنشا غلطه ما شاع في كتب الميزان من تعيين الاسوار وعدم اطلاعه على التحقيق الذي ذكره الشريف في الاشارات من ان كل ما يدل على كمية الافراد وهو سور حتى اللام والتنوين وظهر ان قصر النظر على تخطية القائل في السالبة المهملة من قصور النظر اذ جعل انسان لم يقم ايضا مهملة خطا ولما كان ما ذكرنا من الدعوى صدقا وكان المناقشة مع القايل فيما ذكرنا من التوجيه اراد ان ينبه على ذلك دفعا لتوهم بطلان الدعوى من تزييف التوجيه فاتى عقيبه بكلام الشيخ قال في الايضاح في هذا المقام اعلم ان ما ذكره هذا القايل من كون كل في النفي مفيدة

للعموم تارة وغير مفيدة اخرى مشاهد وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره هذا وقال عبد القاهر ان كانت كلمة
**كل داخلة في حيز النفي** دخول النفي في حيز النفي ان يتعلق النفي بثبوت شيء له او بثبوته لشيء او يتعلق شيء به او بتعلقه
بشيء ولما كان يتوهم ان الداخل في حيز النفي ما دخل عليه اداته دفع ذلك الوهم بالتعميم فقال **بل احرزت عن اداته**
اي بلا فاصلة سواء كانت معمولة لها او لا اذ لا يخفى ان مناسب هذا الفن حرف النفي واداته النفي لغة اربابا لميزان
وكانه اراد اداة النفي واختارها على حرف النفي ليشمل ليس بلا خطا **نحو** قول ابي الطيب **ما كل ما يتمنى المرء يدركه**
يجري الرياح بما لا تشتهي السفن فكلمة هذا المثال معمول للنفي على لغة دون لغة وكونه مثالا للمعمولة للفعل
المنفي اظهر من كونه مثالا لاجزئه عن الاداة بلا فصل لانه من قلة مواقع اختيار النصب في كل **او كانت معمولة**
**للفعل المنفي** او شبهه نحو ما اتاني كل رجل **نحو ما جاءني القوم كلهم** قال الشارح
المحقق قدم التاكيد لان كلا اصلا ولا يخفى ان التابع المذكور للتاكيد اصلا فيه دور بالعكس **وما جاءني كل القوم**
لم يقل وما جاءني كلهم تنبيها على ان الكل المضاف الى الضمير لا يكون الا تاكيدا **او لم آخذ كل الدراهم او كل الدراهم**
وغيرها الى لم لان معمول ما لا تقدم عليه **يوجد النفي الى المشمول خاصة وافاد الكلام بثبوت الفعل او**
**الوصف لبعض** قال الشارح المحقق ولو قال بثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان
احسن قلت وليشمل نحو ما كل القوم كاتبا ابوه او يكتب ابوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل او الوصف لبعض بل المنفي
بعض وقلت لا بد اذا بملاك او ثبوت البعض الذي يشمل نحو ليس القوم كل العلماء ولا يخفى بعد ذلك ارجاع الكلية
منفوضة بقولنا ما زال كل انسان وبا خواته لانها لا يفيد ثبوت الفعل لبعض بل ثبوت امر
آخر وربما الفعل للكل واند يرد انه اريد بكونه معمولا لفعل يدل على النفي دخل فيه نحو انتفى كل انسان **او تعلقه**
اي الفعل او الوصف **به** اي ببعض اورد عليه الشارح المحقق بعد نقله عن الشيخ المبالغة في نفي العموم خاصة
مع بقاء الاصل في بعض مواد تخلف عن كلام الله عز وجل نحو والله لا يحب كل مختال فخور ونحو والله لا يحب كل
كفار اثيم وقوله ولا تطع كل حلاف مهين يقال والحق ان هذا الحكم الكثري لا كلي قلت تمكن ان يحتد عن تلك
المواد بان نفي المحبة كناية عن البغض والنهي عن الاطاعة كناية عن الامر بالاجتناب والمصادة فكلمة كل ليست
معمولة للفعل المنفي فيها ولا يخفى ان هذا التحقيق من الشيخ لتبين خصوص كل بما هو صريح في ما حققته غير مرة
ان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد يتوجه ويثبت الاصل والتحقيق ان هذا الكثري لا كلي ولا بعد ان يقال
مراد الشيخ ان مقتضى ورود النفي ان ينصرف الى القيد حتى لا يستفاد منه الا ذلك كما ان مقتضى وضع اللفظ
لمعنى ان لا يفهم منه الا ذلك المعنى وذلك لا ينافي ان العرض امر يخرجه عن مقتضاه ويعمل به ما لم يرضاه
ولا يخفى ان البعضية قيد في الكلام كالعموم المستفاد من كل عام ومقتضى ذلك ان يفيد ما جاءني بعض القوم
ثبوت الحكم للكل لرجوع النفي الى البعضية مع انه ليس كذلك والفرق من مواهب الانظار الدقيقة ولا ضنة
بك ان كنت اهلا له فقول قد تسلم استعمال البعض في البعضية المطلقة المجامعة للكل اكثر من شيوع الوجه



في الوحدة المطلقة المجامعة للكثرة فكما ان ما جاءني رجل يجامع عموم النفي كذلك ما جاءني بعض القوم فلانا
لا يفيد مجيء الكل **والا** اي وان لم يكن كلمة كل داخلة في حيز اداة النفي بان لا يكون في الكلام نفي نحو كل انسان
قام او قام كل انسان او كان لكن لم يدخل كل في حيز **عم** الكلام ما احاط كل به من الافراد ولما كان
العموم في المثبت واضحا اقتصر على بيانه في الكلام المنفي **كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين**
وهو الخرباق السلمي ويقال له ذو الشمالين ايضا ولعلهم اشاروا بذلك الى صعفهما او الى قلة غنائهما
ويقال له الاضبط وهو الذي يعمل بيديه كذا في بعض شروح المصابيح وفي الشرح ان قد والا نعني فان لم
يكن كلمة كل داخلة في حيز النفي ويكون في الكلام نفي ومعنى قوله عم عم النفي وما ذكرناه اشمل وما ذكره
اظهر **اقصرت الصلوة** فاعل قصرت **ام نسيت يا رسول الله** معطوف قوله ذو اليدين ومعطوف
قوله النبي صلى الله عليه وسلم **كل ذلك لم يكن** اي لم يثبت القصر ولا النسيان وفيه اشكال وهو
انه كيف صدر عن معدن الصدق ما لم يطابق حتى قيل مراده صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن في اعتقادي
فيكون صادقا ولا يخفى انه يجب ان يظن به صلى الله عليه وسلم الاعتقاد المطابق فلا بد ان يلتزم انه
لا بعد في وقوع الاعتقاد الغير المطابق او القول الغير المطابق في ما ليس هو من الامور الدينية ولا بعد ان
يقال النسيان ليس منه صلى الله عليه وسلم بل انساه ربه ولذا امرنا بان لا نقول نسيت بل انسيت على
صيغة المجهول من التفعيل ولا يخفى ان هذا التردد مبني على عدم الفرق بين السهو والنسيان والا ينبغي
ان يقال اقصرت الصلوة ام نسيت **ام نحو قوله** لا فائدة فيه والظاهر ان قوله ام نحو قوله **قد اصبحت**
**ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع** بدفع كله ليلا يكون معمولا للفعل المنفي ويفيد
عموم النفي او المعنى على اني لم افعل شيئا من الذنوب لا اني لم اصنع جميعها قال المعتمد في اثبات الخط
الحديث و شعر اي الخبر اما للاحتجاج بالحديث لمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين الطلب
التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام نحو ايدا ما بالتعيين او نفي كل منهما وتاليهما ما روي انه قال صلى الله
عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان والايجاب الجزئي يقتضي السلب الكلي
هذا وما في المصابيح قد كان بعض ذلك فاقبل على الناس فقال اصدق ذو اليدين قالوا نعم فقد فصل
والذي اراه ان جواب الجواب باثبات كل منهما ايضا لان الجواب بنفي كل منهما يخطئه في اعتقاد ثبوت احدهما وتثنيا
الجواب باثبات كل منهما يخطئه في هذا الاعتقاد وهذا كلام وقع في البين فلم يرجع الى ما كنا فيه ثم قال
ويقوله اي الخبر يعني اما الاحتجاج بقوله ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو في الشاعر فصيح والفصيح
الشائع في مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكرهه وزناد ساق وكلامه انما لم يات بشيء مما ادعت عليه
هذه المرة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن المفيد الى غير المفيد من غير ضرورة هذا
وفيه بحث لانه اراد بالعدم افادة الداخل في حيز النفي العموم وافادة غير الداخل فالحديث لا ينفي ثبات

على ان نظم دليله لا يبطل كون كليهما مفيدا وان اراد الثاني فقط كفاه ان يقول فلو لم يكن الرفع مفيدا لذلك لم يرفعه ولا ادخل الحديث النصب فيما هو بصدده واعتراض الشارح المحقق عليه بما توجيهه منع الشرطية المقابلة فلو كان النصب يسند انه لا محال هنا للنصب اذا الكل المضاف الى الضمير لا بعد والتأكيد الى غير المبتدأ وقال نظير هذا الاستدلال استدلال سيبويه على ان حذف الضمير المنصوب عن الخبر الجملة للمبتدأ جايز في السعة بقول الشاعر ثلث كاهن محمد حي يحذف الضمير عن الخبر المبتدأ مع انه لا ضرورة اذ لو نصب كاهن لاستقام الوزن ولم يكن حذف الضمير ونظير اعتراضنا اعتراض ابن الحاجب عليه بانه لا يصح نصب كاهن لانه لا يلي العامل اللفظي بل يجب اما كونه مبتدأ او تأكيدا ولا يخفى ان اعتراض ابن الحاجب يتوجه على سيبويه اذ المرجح حذف الضمير في السعة لم يكن وجه لاختيار الرفع على نصب كاهن مع سلامته عن الحذف واسوئيتهما في عدم الجواز على ان النزاع بين ابن الحاجب وسيبويه يرد الى النزاع في صحة كون الكل المضاف الى الضمير محمولا للعوامل اللفظية اصالة وقد رجح المعنى بثبوته على قلة ولا اظن بك ان لا تتذكر هنا ما قد مناه لك ان مراد الشيخ ان التقدم على النفي يفيد العموم اذا خلى وظيفه كما افادة الوقوع في حيز النفي رفع العموم كذلك ولا تنافي في ذلك حتى عند الافادة لمعارض فلا يذهب عليك ان اثبات الحديث والنفي لذلك لدعوى دونه خرط القتاد **واما تاخره فلاقتضاء المقام تقدم المسند** يعني ان تاخره ليس من مقتضيات الاحوال وانما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه وانما ذكرنا اندفع ما يتجه عليه ان التاخير ليس مقتضى الحال فلا معنى للبحث عنه وانما يتجه لو كان مقصوده ان تاخره مقتضى احوال يبين في تقدم المسند وستعرفها وليس كذلك واذا لم يعد محثا بها لا في هذا الكتاب ولا في الايضاح وقد عد السكاكي حيث خص ان المقصد ذاك فقال وسبجي بيانه وما يقتضي تاخره اقتضاء المقام تقديم بتعلق المسند بخوض الله عنده متوكل فتامل **هذا كله** وقد نبه بارادة كله تاكيدا ومبتدأ على ان المشار اليه متعدد واختار هذا مع ان الشارح في التعبير عن المتعدد المذكور ذلك رعاية لكون مقتضى الظاهر قريبا خلاف خلاف مقتضى الظاهر ويريد ان كلا من الاصار والظاهر ايضا **مقتضى الحال الظاهر** ولقد تعجب حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجود حيث وضع اسم الاشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على انه جعلها بحسن البيان ولطف المزاج واحدا وبنهاية الايضاح كالمحسوس ولك ان تجعل هذا فصل الخطاب اي خذ هذا وما بعده كلاما مبتدا ولقد نبهناك على ما خلط بالمباحث من خلاف مقتضى الظاهر في مقام يلتبس المراد منه ولا ينبغي ان يوقى ما ينبغي منه المراد وان كان الاتيان به كمقتضى الوضع فالاتيان به دون المطرد ولد عن مقتضى الظاهر **وقولهم هو اوهي زيد عالم** اختاره على زيد قايم لان الجملة المفسرة لضمير الشان يجب ان تكون امرا عظيما يعني هو ويستحق ان يحتال لتمكينه في نفس السامع وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له مالم يدخل عليه شيء من النواسخ ولم يقل هو زيد عالم وهي هند عالمة مع انه كما يجوز تانيثه مالم تكن في مفسرة ممدة مونثة في يختار تانيثه تنبيها



المضمر موضع الظاهر على خلاف ما يقتضي المفتاح حيث ابدل بوضع اسم الاشارة لانه يفوق ما وراه كيف وهي في ضمائر اكثر من تلك الوقايع لا بعد ان خلاف مقتضى الظاهر فقال **فيوضع المضمر موضع المظهر** وذلك اذا لم يتقدم المرجع بلفظ دال عليه او يقرينه وهكذا وربما من الاكبر فالاكبر ويقول العبد الاصغر لا بعد ان يجعل الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر تقدم المفسر وتاخر المفسر فيكون الاخراج مما هو مقتضى ظاهر الحال من التقديم الى خلافه من التاخير وبالعكس الاولية التفسير لانه باب الضمير حقه التقدم وتاخيرها في الضمير لان حقه التاخير ولا يخفى لطف التعبير عن وضع المضمر موضع المظاهر باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر **كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل** ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال فقد اشار الى ان الضمير عبارة عن متعقل مبهم شرع التمييز وهو مع تمييزه تنزله الرجل واختلف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل لجعل الممدوح لتنزله جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى هذا الجنس لجعله تنزله نفس الجنس مبالغة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود فاراد الابهام مناسب الكمال والتعظيم وقيد التمثيل بقوله **في احد القولين** كما قيده المفتاح مراده ابه القول اي نعم الرجل جملة مستقلة والمخصوص بالمدح خبر مبتدا محذوف احترازا عن القول بكون نعم الرجل خبرا وخفي وجه الاحتراز مع انه لا خلاف في ان ذلك الضمير مبهم على كل تقدير فوجهه الشارح بان التقييد لان كون الضمير مبهما مقطوع به في هذا القول وفي قول الاخر يحتمل الرجوع الى المخصوص واشكل عليه امور احدها ان الضمير متعين للابهام فيه فما تاتي الابهام ثم التفسير ولم يبق لاجياد التمييز معنى واجيب بان الضمير في التثنية والجمع فاجاب بان الاستئناس من خواص هذا الباب وهذا الباب خواص وبان الابهام والتفسير يكفي تاخر المرجع والتمييز للتاكيد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرهما سبعون ذراعا هذا وبتعد السيد السند في شرح المفتاح ولا يخفى ما فيه من التكلفات بل التعسفات على ان الابهام العارض من تاخير المرجع لا يكفي في التمييز لانه لو فرغ الابهام المستقر ولعدم تعقل كلام السلف على ما ينبغي وجب توجيه امثال هذه الافات وبحق نقول احترز من القول الاخر لانه على ذلك القول ليس من قبيل وضع المضمر موضع المظهر لان المقام ليس مقام المظهر بل هو من قبيل وضع مضمر مبهم مقام مضمر معين فان قلت قد تقرر في النحو ان ضمير الغايب وضع لما تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وان الضمير المبهم سواء كان ضمير الشان او غيره مما وضع لغايب لتقدم حكما فكيف يصح جعله خلاف مقتضى الظاهر وهو مستعمل فيما وضع له قلت شاع استعماله في غير المتقدم حكما فتقضى الظاهر في مقام يلتبس المراد منه ولا ينبغي ان يوقى ما ينبغي منه المراد وان كان الاتيان به كمقتضى الوضع فالاتيان به دون المطرد ولد عن مقتضى الظاهر **وقولهم هو اوهي زيد عالم**

لعله قوله وبحق نقول احترز من القول الاخر لانه على ذلك القول ليس من قبيل وضع مضمر موضع المظهر لان المقام ليس مقام المظهر بل هو من قبيل وضع مضمر مبهم مقام مضمر معين

على ان مقتضى القياس ان يستوى الذكر والمونث في كل جملة لان كل جملة شان وقصه من غير فرق وتخصيص
المونث بما حمدته مونث تحكم الاستعداد على خلاف القياس **مكان الشان او القصه** يعني وضع هو مكان
الشان وهي مكان القصه فهو راجع الى الشان المعقول وهي الى القصه المعقولة تفسر بها الجملة بعده **ليتمكن**
متعلق بوضع المضمر موضع المظهر وتعليل له **مايعقبه** اي ذلك الضمير **اذ هو للسامع لانه اذا**
**لم يفهم منه** اي من الضمير **معنى** اما لعدم جهة للضمير لاستتاره كما في نعم ترجلا كان زيد قائم
واما لخفاء المراد منه بعد سماعه **انتظره** اي انتظر ما يعقبه قال الشارح المحقق لما جبل الله عليه
النفوس من الشوق الى معرفه ما قصد افهامه ونقول ولان الانسان حريص على ما منع ولانه لا يرضى
ان يبقى ما قاساه من المشقه في حصوله ولانه بعد ان تاكد طمعه في حصول فايدة من المتكلم لا يندفع
طمعه حتى لا يحصل وبما ذكرنا اندفع ما اورده الشارح المحقق من ان ما ذكر لا يتم الا في ضمير الشان
دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يعلم المفسر لم يعلم ان في ضمير افتعليل وضع المضمر موضع المظهر
في باب نعم ليس بشديد و علمت ان لمامه في ضمير الشان على اطلاقه فيهم واستغنيت عن تخصيص التعليل
بضمير الشان كما ذهب اليه الشارح المحقق في شرحه على المفتاح وتمسك فيه بمختلة في عبارة المفتاح ليست في عبارة
المتن وموجوده في الايضاح نعم يرجح ان اللايق بنظ البليغ ان يكون المقام تمكين ما هو العمدة والمقام وهو فاعلية
نعم دون التمييز الذي هو فضله في الكلام ففي ضمير الشان يتم ان المقام تمكين ما يعقبه من الجملة واما في باب
نعم فاللايق ان المقام تمكين فاعله في النفس فالاوجه ان يقال المراد تمايعقب الضمير فايدته وما يطلب حصوله
عقب تصوره وفي نعم اذا تصور المستتر فيه حصل معناه بالتوسل بتمييزه والعود منه الى التمييز ثم من
التمييز اليه فيحصل بعد انتظار فيتمكن في الذهن لان الانسان مجبول بحفظ ما حصل بتعب ومشقه
وان قل مقداره وبعدم المبالاه بفوت ما حصل بسهولة وان كان عظيما ولا سماع الضمير المبهم كسماع
حرف التنبيه بل لغفله فيدرك ما يعقبه تنبيها عن الغفله فيدرك ما يعقبه ولانه معهود لسماع
الضمير مبهما ثم بالتفسير معينا فيتمكن بالتكرار ومن وضع المضمر موضع المظهر ما في باب تنابع العاملين
ومثاله رجلا ومالها قضيد ورته رجلا و قوله فقضين من سبع سموات واشار المح الى ما اشار واكتفى
به بغير تفهمك الواني في ان توفي حق الكل و له غير نظير فاعتذار الشارح من غير تنابع العاملين بانه
ليس من باب المسند اليه ليس بذاك لان ما يلوح من قوله المح وقد تخرج الكلام على خلاف اي خلاف
مقتضى الظ دون ان يقوله وقد تخرج اي المسند اليه على خلافه بوجه بان قصده الى اعتبر وبتاييد ذلك بتعرضه
بغير المسند اليه ايضا مع بعده على انه لا ينفع ما ذكره في ضمير باب التنابع ولا في ضمير فقضين من سبع سموات
لان منه فقضيتن سبع سموات لان الاضمار والتفسير بالبدل شايعة في الفاعل والمبتدا ايضا وقد جعل
الشارح المحقق من نكات وضع المضمر موضع المظهر استهار المرجع و وضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه



اي القران اولانه بلغ من عظم شانه الى ان صار منفعلا للاذهان نحو هو للحي الباقي وفي كونهما مقام الط
نظر لان هذا المقام مقام اضمر لظهور المرجع من غير سبق ذكر ومقام وضع المضمر موضع الظ مقام
لم تسبق مرجع الضمير ولم تدل عليه قرينه حال كما صرح به المفتاح نعم منه ما اضمر لاد عآ ان الذهن
لا يلتفت الى غيره كقوله **ثم زارت عليها للظلام رواق** **ما** من النجوم قلايد ونطاق **ما** اي زارت الحبيب
حال كونها مسوره بر واق من الظلام وحال كونها عليها قلايد ونطاق من النجوم فان قلت هل يجوز ان
يكون ادعآ التقرير في الاذهان نكته لابراد ضمير الشان قلت لا لانه منافر لتفسير الضمير **وقد يعكس**
اي يوضع المظهر موضع المضمر **فان كان اسم اشاره فلكمال العنايه بتمييزه** اي المسند اليه
او المظهر **لاختصاصه بحكم بديع** اورد في الكلام له والاولى لكونه محكوما عليه بامر بديع هذا
اذا اريد بقوله لاختصاصه بحكم بديع كونه مختصا بحكم بديع كما هو المشهور اما لو اريد تخصيصه بالحكم البديع
يعني التعبير باسم الاشاره ليجعل مخصوصا بحكم بديع لانه لو لم يتميز والتبس بالغير لا يخص الحكم به بل
كان مردد ا بينه وبين ما يلتبس به فعبارته شديده **كقوله** اي كقول ابن الرواندي **كم عاقل عاقل**
اي كامل العقل كذا قالوا ويحتمل ان يكون من قبيل كلامه زيد **اعيت** اي اعجزته او اعيت عليه اي
صعبت وحذف الفايد المفعول اهون من حذف العايد المجرور والابلغ ان يجعل حذف المفعول للتعميم
اي اي عيت كل احد او صعبت على كل احد طرق معاشه فيشكل عليه المعيشه ولغيره اعانته **مذاهبه**
اي طرق معاشه **وجاهل جاهل** عطف على عاقل عاقل **تلقاه مرزوقا** عطف على اعيت
مذاهبه ولا باس اذ المجرور مقدم ويحتمل ان يكون مرزوقا حالا من المفعول وان يكون حالا من الفاعل
اي تلقاه مرزوقا انت بسبب ملاقاته وفيه مزيد مبالغة في تروتر سيما اذا جعل المضارع للاستمرار
**هذا الذي ترك** اي صير فان ترك اذا عدى باثنين يكون المعنى صير على حاله في التسهيل **الاوهام**
**حايره وصير العالم النحرير** المتقن **زنديقا** اي نافيا للمصانع منكرا للاخره وتسميه
نجوه الثاني للصانع كما في بيان الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح لا يوافق ما في القاموس هوس لا يوس بالاخره
والربوبيه وفي القاموس او هو معرب زنديق اي ثنوي المراه فان قلت اذا كان هذا صير الاوهام ذات تجرع نهايه
امر العالم ان تحير فمن اين التعجب جانا بنفي الصانع قلت جعله الغضب المستولي عليه من جرمانه مع استحقاقه منكرا
للصانع معاندا فقوله هذا اشاره الى الحكم المعقول غير المحسوس وهو كون العاقل محزونا والجاهل مرزوقا
فكان المقام مقام الاضمار لكنه لما تضمن حكم بديع وهو جعل الاوهام حايره والعالم المتقن زنديقا حكمت
عنايه المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس فكانه يرى السامعين ان هذا الشي المتعين المتميز هو الذي له تلك
الصفه العجيبه والحاله البديعه فان قلت فذكر اسم الاشاره لا يزيد فيه تبيينا اذ لا تشتبه الاشاره المفيده لكمال
التميز فكيف يوجب كمال العنايه بتمييزه ذكر اسم الاشاره الغير المفيد له قلت اذا ابرزه في معرض المحسوس جعل

بصيرة السامع متوجهة اليه توجه الباصر الى المحسوس فحصل عنده مزيد تنبيه والاظهر انه للتنبيه على كمال
ظهوره الى ان بلغ منزلة المحسوس قال السيد السند وقد رد على ابن الراوندي من قال كم من اريب فهم قلبه
مستكمل العقل مقل عديم ومن حمول مكثر مال ذلك تقدير العزيز العليم ومن قال تلك الاريب وطيب
عيش الجاهل فقد شاك الحاكم كما سل او التهكم بالسامع جعله المفتاح عديل الاختصاص بحكم بديع
ووجه كمال العناية بتمييزه وكذا نظايره التي بعدها واعترض عليه بان التهكم بالسامع ونظايره يوجب ايراد الاسم
الاشارة ولا يوجب كمال العناية تمييزه واجاب عنه السيد السند في شرح المفتاح بان التهكم يطلب الاشارة الموجبة
لكمال التمييز فالتهكم يصير سببا لكمال العناية بتمييزه الموجب لايراد اسم الاشارة ولا يخفى انه تكلف فلذلك قال
الشارح المحقق هو عطف على كمال العناية نفي الكلام به انه مقصود بالم لانه ليس بغرض في الايضاح لمقصود المفتاح ونحو
يشهد بانه دعي تافهه واحترض من غير عد وله عنه كما اذا كان نحو اعمى او لا يكون
ثم شار اليه او المنادى على كمال بلادته وقدمه على فطانته لانه انسب بالتهكم او فطانته حيث تنزل
غير المحسوس عنه منزلة المحسوس او التنبيه على كمال حدرته بصر فاحفظها فانها من البديعات او ادعا كمال
ظهوره بالبصر لم يقبل او التنبيه على كمال ظهوره لان وضع اسم الاشارة موضع الضمير لا يخلو عن الادعا لان جعله
محسوسا ادعا وعليه اي على وضع اسم الاشاره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قوله
ابرد مينه دقا للت اي اظهرت العلة كي اسكن على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لا ما
اي احزن ويحتمل صيغة المجهول من باب قصر متعدا اي باب احزن وما بك علة حال موكدة لانه يفهم
من المقال عدم العلة او جملة دعائيه معترضة تربيدين قتلي الظاهر اردت الا انه اراد حكاية
الحال الماضية قد ظفرت بذلك القتل المحسوس وعتمل ان يكون ذلك الاشارة الى بعد القتل لانه
كمال متجاعته ببعد عن قتله كل احد وهي قد ظفرت بمجرد تعالل وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره
اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين وذلك لان في ذلك الاسم الظ تعليل الاحتمال واما الان الظ لما وقع
غير موقعه كان كحدوث غير متوقع فاثر في النفس تاثيرا بليغا وتمكن فيه زيادة تمكن وفي احتصاصه بغير اسم الاشارة
نظر نحو قل هو الله احد الله الصمد وعندي ان ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن منه الى الشان الذي
ذكر انفا ولا يبعد ان يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع الضمير التنبيه على بلاده السامع حيث لا يفهم
الضمير وادعا الخفاء حيث لا يفهم الا بتكرار الشان الواضح ونظيره ولا خفاء انه لا حاجة الى قوله من غيره قوله
تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة
ولا يخفى ان اللظ فبالحق نزل لانه لا زم الانزال بالحق الا ان يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد السند
في شرح المفتاح ولو قصر الحق بالاوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قلت وح يكون الواو في موقعها واد خال
الروح في ضمير المسايلة المهابة وتربية المهابة ولا خفا ان ادخال الروح في الضمير المهاب وتربيه



المهابة واحد فلذا عطف بالواو ولو اريد ادخال الروح ابتدا لكان مخالف تربيه المهابة لانها ادخال الروح
بعد وجوده وقيل مع ذلك مما تقارب بان والمقصد منها بيا نكتة واحده ميي ادخال الروح فلذا لم يعطف
بالواو وقلت ولم يقل مثالها بل مثالها اشاره الى ان القصد من الامثال الى النكته واحدة او تقوية داعي
المامور الى ما امر به وهو عظيم الامر قوله الخطا اي مثال ادخال الروح مطلقا وتقوية داعي المامور قوله
الخلفا امير المومنين يا مرك بكذا مكان انا امرك فلا يمكن ان تكون النكته فيه اظهار النصفه بان لا طالب
منك مطاوعتي بل امير المومنين ايا كان وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر للنكتتين قوله تعالى فاذا
عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل علي لان في سماع لفظ الله الجامع بجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع
في قلب السامع ما ليس في ضمير المتكلم وتقوية الداعي الى التوكل ما لا يخفى ولا يخفى وجه التخصيه بالتقوية كما فعله
الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة لان في المظهر دلاله
على ما يوجب اظهاره رحمة المخاطب بخلاف الضمير كقوله الى عبدك العاصي انا كما مقرا بالذنوب وقد
دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا ولا يخفى انه لو قال وان ترحمنى يرحم لكان
في غاية اللطافة وكانه احترز عن لفظ الرحم لشيوعه في وصف الشيطان قال الشارح المحقق حيث لم يقل انا العاصي
اتكل على ان يكون العاصي عبدكا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقه ما ليس في لفظ انا وفيه
ايضا نكتة من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله
ورسوله النبي الامي الذي يومن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وفي ليتمكن من اجرا الصفات المذكورة عليه
ويتغير بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا
للنصفه وبعدا من التعجب لنفسه هذا فقد جعل المظهر الذي هو عبدك مقام انا في العاصي واشكل عليه وقع العاصي
فجعله بدلا الكل على مذهب الاخفش مع ان الجمهور على منعه الا عن ضمير الغايب وتبعه السيد السند وسبق في ترجيح
مذهب الاخفش ونحن نقول وضع عبدك موضع انا الغير المقرون بالوصف ولذاهه ان يكون من نكات ذلك الوضع
التمكن من الوصف بالعاصي والا فح ضمير المتكلم ايضا يحقق ذلك التمكن بايراد الوصف بدلا لان السابق في مقام
التضرع ذكر وصفا لمعبود به لاجعله صفة نحويه قال السكاكي هذا اشارة الى ما يستفاد من اقربيتك
وهو وضع المظهر موضع ضمير المتكلم غير مختص بالمسند اليه لا يخفى انه لغو لا فايدة فيه لا في كلام المم
ولا كلام السكاكي لانه قد سبق منهما انفا وعليه فاذا عرفت فتوكل على الله ولاجل هذا القدر اي النقل من
التكلم الى الغيبة لم يخص هذا القدر الذي كالمتضايف من وضع الاسم الظ موضعه بل قد يكون بوضع ضمير غايب
موضعه ثم اضرب عن هذا المقصد الى الاهم الاعم فقال بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا
اي واحدا كان او متنى او مجموعا مذكرا او مونثا ينقل الى اخر ولذا غير عن المتكلم والمخاطب والغايب
بالمصدر ليصح اطلاقه على الجميع وزاد المم قوله مطلقا تصريحا لما قصده وللتنبيه على غيره ايضا من الاطلاق عن ان



قد يحتاج فان الحكمي لولا انه قصد عاقبة العلا المعتبرة
هنا اشاره الى اصل الكلام عن الكناية الى الغيبة
لكان الظاهر المتبادر الرجوع عن الكلف
والتسامح ارجاعه الى مطلوع الفصل كما
افاده في الحواشي الحسنيه هكذا

يكون مقتضى المقام من غير ان يعبر عنه بعبارة اخرى كما في الامثلة السابقة حتى يرد قوله **وليس هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا** وليس المراد الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كما يستفاد من سوق كلام الشارح المحقق لان هذا التقييد لا يستفاد من سابق الكلام بل ما ذكرناه من التقييد ومن الاطلاق عن ان يكون في المسند اليه وما ذكره الشارح المحقق وهو السيد السند من انه في قوله ولا لهذا القدر ادنى تسامح اذ المراد ولا يخص مطلق النقل من التكلم الى الغيبة غير ملتفت لان العبارة بعيده عنه جدا والحمل عليه تعسف ولا يعود اليه قابل وانما قال عند علماء المعاني مع ان بيان التسمية في علم المعاني يعني عنه ليلا يتوهم ان التسمية اصطلاح منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور ولربما توهمه عبارة الكشاف حيث قال سميت التفاتا في علم البيان وتوجيهه انه جرى في استعمال علم البيان على مذهب من يسمي العلوم الثلثة بيانا لانه من علمي البيان والبيان بحسبين بل من الثلثة ولذا ذكره السكاكي في علم البديع ايضا لانه من حيث اشتماله على ابواب طرق مختلفة لا يخرج عن اقسام المجاز ليس له حال مخصوص بيانه في بيستدعي ذكره مخصوصه في علم البيان حتى يكون سببا للتسمية ومن قال انه من العلوم الثلثة فلا بد له من اثبات حسن عرضي به حسن ذاتي وفيه في بحث قال الشارح ماخوذ من المعاودة الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه قلت لانه فيه زمانا ينتقل من التكلم الى المخاطب ومن المخاطب الى التكلم باسم **كقول امرئ القيس** في المرشيه كذا ذكره العلامة في شرح المفتاح **تطاول ليلك** يتذكر للخطاب وان كان الشاعر في خطاب النفس التفاتا بدليل ولربما قد يتذكر الخطاب **بالامد** قال الشارح والسيد في شرح المفتاح الامد بفتحة الميم وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرها وفي القاموس الامد كاحمد وضم ميمه اراد المهم مزيد تصريح بان التعبير باحدى الطرق في مقام يقتضي الطريق الاخر عنده في التفات فاكتفى في التمثيل باول مصراع امرئ القيس مع ان السكاكي اورد ابياته الثلثة اذ هذا الملفق لا التفات في المصراع الاول فقط وانى من بين شواهد السكاكي لهذا لانه يمدح السكاكي في مدح امرئ القيس في هذا المقام حيث تراءى ان او في ما ذكره الشارح المحقق من انه خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه اركلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان يقتضي الظ ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه وضح بان قوله لبلك التفاتا لانه خطاب لنفسه والظ ليلي فيه ان من امثلته كثيرا يحصل منه هذه الدلالة الا ان يقال اراد انه خصص هذا المثال من بين الامثلة المشتملة عليه هذا البيت وح يمكن ان يراد في الثلثة ويقال الاقتصار على مثال واحد ان يذكر مثالا اول ما ذكر في القاعدة وهو نقل كلام من التكلم ولا يذهب عليك انه ينبغي للشارح ان يقول لما فيه من الدلالة على ان مذهبه كما لا آلمعاني عنده كذا لا ان مذهبه كذا لانه ادعى ان ما ذكر مذهب علماء المعاني لا انه مذهبه **والشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلثة بعد التعبير عنه باخر منها** وكانه حمل السكاكي قوله بعد التعبير عنه باخر منها على اعم من التعبير حقيقة او حكما واقتضا المقام تعبيرا بحكم التعبير ولا يخفى ان التعبير عن معنى يقتضي المقام التعبير عنه بلفظ مذكر بلفظ مونث وبالعكس وكذا التعبير تذكر بعد





التعبير تونث يشارك الامثلة المذكورة في النكت فينبغي ان يجعل تحت الالتفات وله نظائر اريد ان يتفطن لها ولا يقتصر على ما لقبته اليك ولو لم يثبت انها جعلت التفاتا بجعلها ملحقات به وصرح به العلامة في شرح المفتاح غير مرة بتقييد تعريف الالتفات بان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظ وادعى الشارح المحقق ان الثلثة لوجوب زيادة هذا القيد مع عنه ونمسك بانه لو لم يعتبر التعريف لدخل فيه ما ليس من الالتفات نحو انا زيد وانت عمرو ونحو اياك نستعين فانه بعد التعبير بالغيبة مع انه لا التفات لانه في اياك نعبد لانه بعد اياك نعبد مقتضى الظ اياك نستعين ونكس اخراجه عن التعريف بان يراد بقوله بعد التعبير عنه بطريق آخر بعديه بلا واسطة كما هو المتبادر ومنهم من توهم ان في باريها الذين مغوا التفاتا ومقتضى الظ امتع ويرده ما ذكره المارزني في قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة انه لولا اشتهاره مورده وكرته لرددته اذ القياس معه امه وعلى هذا في قوله التفات **وهذا** اي التفسير **المشهور اخص** من تفسير السكاكي كما يأتي الا يضاح وهذا الخص من تفسير صاحب المفتاح **فقول الشارح** اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي تفسير لعبارته بغير ما يرضاه وكلام الكشاف ظاهر في موافقة السكاكي حيث قال التفت امرئ القيس ثلث التفاتات في ثلث ابيات يعني اظها تطاول ليلك بالامد الجلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من بأبجاني وخبرته عن ابي الاسود ويجوز ان يكون قوله مبنيا على ان الانتقال من الخطاب الى الغيبة والى التكلم التفاتان ومن الغيبة الى التكلم التفات آخر باطل اذ لا انتقال من الخطاب الا الى الغيبة لما مر انه لا انتقال من الغيبة لم يبق في الخطاب حتى ينتقل عنه الى التكلم وكذا يجوز ان يكون احد الالتفات الالتفات من الغيبة الى الخطاب في ذلك لان كون خطاب ذلك الى نفسه غير ظاهر فلا يناسب في ذلك التجويز كون كلام الكشاف ظاهرا ما في قول السكاكي **مثاله الالتفات عن التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون** حيث ارجع فان صاحبه عنه بضمير المتكلم في اعبد آثر بصورة الخطاب في ترجعون قال الشارح المحقق فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله مالي اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذي فطركم كما يجيء فالمعبر عنه في الجميع المخاطبون وفيه نظر لانه لم يعبر عن المخاطبين بضمير المتكلم بل انما عوض بهم نحو هذا الكلام من غير الدخول في العبارة ونظم التركيب ثم قال فان قلت فان كان يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظ والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظ قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى الظ لان الظاهر ان يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام ويجري على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله سار جاني وقد قطع الهم بانه اورد على مقتضى الظ انه زعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظ وهذا مشعر باختصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاني الاية والثلث الالتفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظ لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظ عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الالتفات بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظ وان مثل ترجعون وجاني من خلاف مقتضى على ما حققناه هذا كلامه ولو نظر في كلام الهم حق النظر لا يتجه عليه شيء مما ذكر لانه

قال في الايضاح واما قول امرئ القيس تطاول ليلك الخ فقال الزمخشري فيه ثلثة التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان في كل بيت التفاتا على تفسيره لايقال الالتفات عنده عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لورود على مقتضى الظاهر انا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم هذا كلامه ولا يخفى على الحفظ الناظر انه مانع ولا نعم للمانع وتقييد عدم الانحصار بكونه عند السكاكي انما يشعر بثبوته عند غيره لمفهوم المخالفة وهو لما يثبت عند قايله اذا لم يكن للتقييد فايدة اخرى وله في الكلام المهم فايدة اخرى ظاهرة وهو ان المتهم منه دفع الاعتراض على المقدمة القايلة بان في كل بيت التفات عند السكاكي ثم الحق ان نظائر ترجح على مقتضى الظاهر الى الوضع وعلى خلاف مقتضى الظاهر الى الاسلوب وكلام المهم في نفي الالتفات بنا على ان مقتضى الظاهر مبني على محمل خلاف مقتضى الظاهر على خلاف مقتضى ظاهر الوضع ومنع الانحصار في ذلك وهو لا ينافي اشتراط كونه على خلاف مقتضى الظاهر بوجه ما **والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك** مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع بتعظيما له لعدم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغايب والمخاطب في الكلام القديم والمراد هو استحقاق المولدين كقوله باني نواحي الارض ابي وصالكم وانتم ملوك لا لمقصد كم نحو تعظيما كذا قالوا ولا يخفى انزجا اطلاق الجمع الغايب على الواحد كما في نعم الماهدون فان الاسم الظاهر غايب وتخالف ما في الكشاف في سورة هود انه يجوز ان يكون المخاطب في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم النبي وحده ويكون جمع الضمير تعظيما له كما في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وما فيه من سورة المومنين من قوله فاردجون انه جمع الضمير تعظيما كما في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وقوله الا فارجوني يا آله محمد ولا يبعد ان يجعل للواحد لفظ الجمع لكونه بمنزلة الجمع لاية العظمة بل العرف ايضا نحو ضربنا المبالغة في كثرة ضربه حتى انه كالصادر من كثيرين وكرضنا للتنبيه على شدة مرضه كانه متعدد من المرض **ومن الخطاب الى التكلم** قوله علقمة بن عبدة **طحابك قلب** مذكر او مونث لانه خطاب لنفسه اي ذهب بك **في الحسان** اي في طلب الحسان فهو متعلق بطحا وقال الشارح المحقق متعلق بقوله **طروب** وح يناسب ان يكون المقدم للحصر قالوا المرموز في طروب في الحسان له طروب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها **بعيد الشباب** اي زمانا بعد الشباب قريبا منه والتصغير للقرب فيناسب قوله **عصرجان** اي قرب **مشيب** لان المشيب خلاف الشباب ولهذا قيل المراد بعيد اكثر زمان الشباب اي حين كاد ينصرم الشباب وفي قرب المشيب او قيل المراد بالجواد المشيب مجموعه وقوله **تكلفني ليلى** التكليف الامر بما يشق عليك كذا في القاموس فتعديته بالمفعول الثاني بتقدير الباء اي يكلفني بوصال ليلى ورد بان التعدية بالتضعيف فاعلا قال الشارح والمفعول محذوف اي شدايد فاقها واقول لا يسبح ان يكون بين يكلفني وشط بيانا في قوله ولها ويكون المعنى يكلفني ليلى وحبها المفرط ولها **وقد شط** اي بعد **ولها** اي قربها وجوز الشارح ان يكون خطابا للقلب ويكون فيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وجوز ان يكون خطابا على طريق طحابك فيكون الالتفات





بتمامه في بكلفني **وعادت عواد بيننا وخطوب** فالمراد بها ما يعود من العادة كان الصوارف والحوطي صارت تعاديه وتجوز ان يجعل من عاد بمعنى اي عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت قبل هذا والعوادي جمع العادية وهي ما تصرف عن الشيء وتشغلك على ما في القاموس ولك ان تجعل عاد من الافعال الناقصة اي صارت عواد حايلة بيننا وان تجعل للمعاداة بين العوادي في اخذ المتكلم وشغلها ولا يخفى لطف هذه النكتة على اهلها **والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم** مكان بكم وعن الغيبة الى التكلم **والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه** مكان ساقه ولا يوهم انه قدم مثاله في قوله علمته حيث عرس ليلى بعدا لتعبير عنه باسمها العلم بضمير المتكلم حيث قال بيننا عن التعبير عن الغايب بضمير المتكلم مع الغير ليس خلاف مقتضى الظاهر فتامل **والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد** مكان اياه نعبد ومنهم من شرط في الالتفات اتحاد المخاطب في التعبيرين المختلفين وكانه دعاه اليه انا لا نجد بدونه النكتة التي صرحوا بعمومها لكل التفات ومنع ذلك بانه يكفي فيها اتحاد السامع ونحن ندعي بان المراد بالمخاطب ما يعم السامع فانه في حكم المخاطب وح يتجه على ما ذكره الشارح المحقق انه اخص من الالتفات المعتبر عند الجمهور بانه باطل لانه لا بد من اتحاد السامع عندهم لكل التفات لتوقيه الالتفاق على عموم تلك النكتة المتوقف على ذلك الاتحاد على انه ما لم يثبت ان ما هو التفات مخصوص بالسكاكي ليس التفاتا عنده لا يظهر كونه اخص من ما هو الالتفات عند الجمهور ولم يثبت ذلك نعم ما ذكره في ضمن السقط ان قول ابي العلا هل بزجرشكم رسالة مرسل الم ليس ينفع في اولاك الولد اي في اوليك رسالة وان كان يرى فيه التفات ليس منه لان المخاطب بهل يزجركم شوكة انه وبقوله اولاك انت يشعر بانه اريد اتحاد المخاطب حقيقة اذ لا مانع من اتحاد السامع فيه لكن الكلام في انه هل هو تحقيق من صاحب الضرام او وهم لعدم النكتة لعموم المخاطب السامع وقد يطلق الالتفات على تعقيب الكلام بجملة مستقلة مثالا فيه له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او غيرهما من المدح والذم كقوله تعالى ويذهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وقد يطلق على الكلام ذكر انشا المتهم لدفع ما اختلج في قلب السامع مما ذكرته قبل الى مرام المتهم كقول ابن ميادة فلا حرمه بندوبي الياس راحة ولا وصلة تصفو لنا فتكارمه فكانه لما قال فلا حرمه تبدولك قيل له ما نصنع فاجاب بقوله وفي الياس راحة **وجهه** اي وجه الالتفات الداعي اليه اياكان فهذا الوجه يعم كل التفات بديع وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه والتعبير بالماضي عن المستقبل وعكسه الى غير ذلك **الى اسلوب** يتوقعه السامع لا يتوقعه سموا وجد المتوقع قبل غير المتوقع كما في الالتفات المشهور او لم يوجد كما في ما يخص السكاكي من الالتفات **كان احسن نظم به** قبل المسموع في المفتاح المعهود لكن جعله المسند في شرح المفتاح محتملا لان يكون من طرق عليه اذا اورد عليه اي احسن ايراد او ان يكون ناقصا من طريت الثوب اذا عملت به ما جعله كانه جديد واللام في قوله **لنشاط السامع** اما للتقوية فيكون النشاط

مفعول النظر به بمعنى التحديد واما للتعليل فيكون عرضا من التقريب وهو الموافق لقوله وأكثر ايقاظا للذهن صفا
اليه وقد يختص بتحقيقا مواقعه بلطائف اي قد يختص بعض مواقعة ببعض اللطائف لا انه مختص بكل
التفات سوى هذا الوجه العام بلطيفه كما فسر به الشارح والا لوجب ذلك ان لا يكتفى في التفات بالنكتة
العامة كما في الفاتحة اي في سورة الفاتحة ولك ان تريد فاتحة سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر
الاولى حمد لان الحمد اقوى في التحريك من مجرد الذكر الحقيق بالجمد عن قلب حاضر بانه العبد
الذليل وهو سيد جليل جدير نفسه محركا للاقبال عليه وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
العظام موجبا ذلك المحرك الى ان تؤول الامر الى خاتمتها المقيدة انه مالك للامر كله
في يوم الجزا وجه ذلك بانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية
اي مالك يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم واورد عليه ان الحذف المقدر كالملفوظ فكانه قيل
مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اقول يا سارق الليلة اهل الدار مشتمل على هذا
المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي ووجهه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز في البديع كما في
قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فتأمل هذا القايل والمفعول محذوف مريد به ما كان مفعولا قبل الاتساع
وصار بدلا بعده في يوجب ذلك المحرك الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد
والخطاب تخصيصه بغاية الخضوع الذي هو العباده اذ العبادة غاية التذلل والاستعانة في
المهمات اشارة الى اختيار تفسير اياك نستعين بالاستعانة في جميع المهمات على تفسيره بالاستعانة
في العبادة والمرجح عكسه على ما بين في محله فاللطيفه الداعيه الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصله من تفصيل
الصفات لا التنبيه على ان القاري ينبغي ان ياخذ في القراءة كذلك لان القرآن نزل على لسان العباد والعبد في
قرائته لا يقصد ان القاري ينبغي ان يكون كذلك فتح البيان بيان لمتن حيث اسقط ما في المفتاح من ان اللطيفه
هي ذلك التنبيه ولم ينتبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا فتقرير كلام المفتاح وقال تتميما لبيانه
واللطيفه المختصه بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان تكون قرائته
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا وقد ظهر لك ان اياك نعبد نستعين ليس من الالتفات في شي
لانه مقتضى الظاهر بعد الحمد ولك الى الخطاب في اياك نعبد ولا تلتفت الى ما توهمه سوق بيان النكته من ان فيه التفات
دعت اليه قوة محرك الاقبال وجزالة نكته المفتاح وبراعته على ما ذكره الزمخشري لا يحتاج الى الايضاح وهو
ان الخطاب ليشعر بان المخصص بالعباده والاستعانة هو الموصوف بالصفات وهي العلة في التخصيص لان
الخطاب لكونه بالغايب المتقين مقام المشاهد وذلك المتقين اما جامعون لتلك الصفات وذلك الشارح ان النكته
فيه التنبيه على ان العابد ينبغي ان يكون متوجها اليه بالكليه بحيث كانه يراه ولا يلتفت الى ما سواه هذا وينبغي
ان يضم اليه وعلى ان المستعين ينبغي ان يكون كذلك بالحجاب فان قلت كونه كذلك في مقام تخصيص العباده



لا يقتضي التنبيه على وجوب كونه كذلك في مقام العباده قلت يمكن ان يتكلف للشارح بانه لما جعله في مقام
الحمد وهو عبادة كذلك نبه عليه او بانه لما جعله في سورة لا تكون الصلوة بدونها كذلك نبه على ذلك
وهنا سواغ عبقرية لمن له اهليه منها ان المراد بقوله اياك نعبد واياك نعبد كما في وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون اي ليعرفون فخص المعرفه فيه بعد حصر الحمد واشار الى المشركة العامة في ذلك تنبيها على ان
حصر المعرفه في مقام مشاهدة الكثيره وذلك كمال التوحيد ولا يخفى ان المبنى على تلك المشاهدة صيغة الخطاب
ومنها انه تعالى نبه اولا على انه غايب عن كل متجل بعالم الحس وطريق الوصول اليه التوجه الى تحصيل صفاته
بقلب حاضر فان نهاية التحصيل حضوره عنده بحيث يسعه ان يخاطبه وحضوره يرى العبد ان العدة كلها لم
وعدد ليل عاجز فيخاطبه باظهار ذل من سواه وعجزه في كل ما عناه وانه لا حول ولا قوة الا بالله قال
الشارح المحقق ولما انجز كلامه الى ذكر خلاف المقتضى الظ اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند
اليه اوّل فتمهد البحث في اوّل الشروع في بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لا يخص المسند اليه وبنبه على
ان تحته غير مختص حيث قال و قد تخرج الكلام على خلافه ولم يقل و قد يخرج المسند اليه على خلافه نقوله
ومن خلاف المقتضى لمعنى خلاف المقتضى الذي كلامنا فيه وهو مطلق خلاف المقتضى وبنبه بقوله
ومن على انه لا يخص فيما ذكر كيف وجميع المجازات خلاف مقتضى الظ في القاموس ليته كبلقاء والقاه هذا
فقوله يلقى المخاطب بغير ما يتوقع بترقب مما عدى الى المفعول الثاني بالباء اي جعل المخاطب ملتقيا
غير ما يترقب بجمد اي بسبب حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على انه اي ذلك المخالف
الاولى بالقصد فاقول اوهم الواجب ان يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه اولى اما بالنظر
الى المتكلم او المخاطب وغيرهما ولا يخفى ان التالفي لا يتوقف على حمل كلامه على خلاف مراده بل يجب ان يكون
للتنبيه على ان غيره اولى بالافاده والتخاطب به فالحمل على خلاف المراد موونة لحاجة اليها كقول
التبعثري للحجاج وقد قال الحجاج متوعدا له اشار بقوله وقد قال وجعله حالا
انه قال ذلك بدهته واكد فظاعته بقوله متوعدا له حيث لم يحمل حمد ومدها وعند الحجاج لا تحملك
على الادهم مثل الامير محمل الادهم وشبهت الحجاج على انه الاولى بالقصد نظرا الى حال الامير كما اشار
اليه و لو كان قصده الى انه الاولى بالقصد نظرا الى المخاطب لقال مثلي حمل على الادهم والاشهب اي
الفرس الذي غلب سواده حتى ذهب البياض والفرس الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد وعلم الاشهب
للفرس على المراد بالادهم اولا فاده انه لا ينبغي ان يكتفى بالادهم اي من كان مثل الامير في السلطنة
الغلبه وبسط اليد اي الكرم والنعم والمال فجدير بان يصفد قال الشارح اي بان
يعطى من الاصفاد لا ان يصفد من حد ضرب اي يقيد ويوثق وفي القاموس جعل كلا من الاصفاد
والصفد مشتركا بين المعنيين فلك ان تجعلها على لفظ واحد وكلا منهما معنى وان تجعل كل لفظ مخالفا للآخر

اما كما فعله الشارح او على عكسه روى انه قد غضب الحجاج قوله وقال الادهم حديد فقال بلا توقف كان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا اي جرابا النسبه الى الامير او بالنسبه الي او المسايل بغير ما يتطلب في الصحاح التطلب هو الطلب مع بعد اجوى فالاولى بغير ما تطلب لان ذلك السائل لا يخص من يسايل بالطلب وكانه اوقعه فيه حسن المناسبه بين يترقب ويتطلب ورجح رعاية جانب اللفظ على المعنى بتغير مايسأله منزله غيره الكلام فيه كالكلام في حمل الكلام على خلاف المراد هل هو صوري او لا تنبيهها على ان الاولى بحاله اي بحال السايل اولى انه الاولى بحال المجيب فالاولى الاكتفا بقوله على انه الاولى والمهم من غير ذكر له والفرق بين الاولى والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم والمهم هو الواجب ولا يخفى ان يلقى السايل بغير ما يتطلب مندرج تحت يلقي المخاطب بغير ما يترقب ولا تفاوت بينهما الا بحسب العبارة كقوله تعالى يسالونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج كما ان السؤال عن حكمه تفاوت الاهلة اولى بحالهم الجواب ببيان الحكمة اولى بحال الرسول عليه الصلاة والسلام لانه المبعوث لبيان امثاله في الشرح سالوا عن السبب اختلافا للغرض زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف ومعالم يوقت به الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم يرجح بعرفها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا مما يطلعون بسهوله على ما هو من دقايق علم الهيئه ولا لم يتعلق به غرض هذا كلامه وفي الوجه الاول انه يلزم ان يكون رعاية الاولى بيان ان السؤال عن الغرض يكون اولى بالنسبه الى من لا يطلع بسهوله على السبب وظاهر الخطاب خلافه ان معرفتهم من حيث انه صلى الله عليه وسلم مع انهم غير مستعدين لها تكون معجزة اخرى وفي الوجه الثاني ان في معرفة سبب ذلك ظهور كمال قدرة الله وظهور معجزة شاهده على صدق نبوته صلى الله عليه وسلم حيث صار وابيبانه عالمين بالسبب مع بعدهم عن فهمه فالاولى ان يقال الاولى بحال من لا يعرف احكام الشريعه تقديم معرفة الاحكام والاولى حين السؤال عن افعاله تعالى هو السؤال عن حكمه لا عن اسبابه لانه الفاعل المختار المستغني عن السبب وكقوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقه لا يعتد بها الا وان يقع موقعها وكل ما هو خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التهمم دون القصد كذا في الشرح ويحتمل ان يكون وجه كون بيان المصارف مهما لهم دون نفس النفقه ان نفقاتهم كانت على وجه لا قصور فيها لكونها من اهل التقاضي والمباهاه فيصرفونها الى الاباعد وارباب الجاه والثروه فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم لكم في الانفاق ذلك لان خطاكم فيه في المصرف لا في مقدار ما

مستقبل

المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه وكانه اعتمد على انه يتنبه من له فطنة ان التعبير عن الماضي بلفظ المضارع ايضا من خلاف مقتضى الظاهر لكنه يسهل في محلها فلم يتعرض له لذلك لا لاختصاص خلاف مقتضى الظاهر بما ذكره بل كل مجاز كذلك نحو يومر ينفخ في الصور ونصعق من في السموات ومن في الارض وضع نصعق مكان ففزع وبعد ان يقال لم تمثل بالقرآن بل بتركيب موضوع له واقع اكثر لفظ النظر ومثله في كونه خلاف مقتضى الظاهر ايضا في النكته نحو ان الدين لواقع اي التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل وبنه بقوله ومثله على تفاوت بين المثالين وكانه لذلك لا اشتباه في كون المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر واما كون اسم الفاعل في المستقبل خلاف مقتضى الظاهر ففيه خفا لعدم دلالته على زمان ووجه التنبيه على تحقق الوقوع ان اسم الفاعل حقيقة فيما هو فيه الموصوف به في الحال اتفاقا مجاز فيما يتصف به بعد التعبير اتفاقا واختلف في ما اتصف به قبل وانتفى كما بين في الاصول هذا اذا اريد بالدين جزا يوم البعث اما اذا اريد الجزا مطلقا والله تعالى يجري العباد في الدنيا ايضا فليس التعبير عن المستقبل باسم الفاعل بل عما لا يختص بزمان ونخوذ لك ولا يبعد ان يقال الظاهر لمن يعلم زمان المخبر عنه بالتحقيق وهو غايب عن المخاطبه ان يبين زمانه بخلاف ما هو حاضر بين يديه والدين كذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول ان الدين ليقع فلما قال ان الدين لواقع نزله منزلة المتحقق المشاهد للمخاطب يوم يجمع له الناس اي يجمع نزله منزلة الحال بعد ان احضره وجعله شاهدا مشارا اليه بالاشاره يستدعي جعل الجمع فيه في الحال فاحفظه فانه بديع لعله رفيع واقول به كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر ثم عبر ثانيا بلفظ الماضي فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب واظن بكما لفاظ هذا التحقيق بعد ان حررت في بحث الالتفات على التوفيق فتمسك بما هو الحق واسال الله التوفيق ومن هذا بين لك انه انما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر وعكسه اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب قال الشارح هو جعل احد اجزا الكلام مكان الاخر والاخر مكانه ولا ينتقض بقولنا في الدار زيد وضرب عمرا زيد لان المراد بالجعل مكان الاخر ان جعل متصفا بصفته لا مجرد ان يوضع موضعه فدخل في جعل اجزا الكلام مكان الاخر ضرب زيد حيث جعل المفعول مكان الفاعل وخرج بقوله والاخر مكانه ولا بد به الحكم يا قلب من وداع اما لقضي لجعل النكره مسندا اليه والمعرفه مسندا فانه اذا وقع هكذا حكم بالقلب واما معنوي بتدبر رعاية جانب المعنى لون الجزيين في الاصل على الترتيب الواقع مثالا الاول ان ولد بيت وضع للناس للتي بمكه ومثال الثاني ما اشار اليه بقوله نحو عرضت الحوض على الناقه فان الاصل فيه عرضت الناقه على الحوض فان عرض الشيء على الشيء معناه ارايته اياه على ما في القاموس ولا رويه للحوض وفي الشرح لان المعروض عليه يجب ان يكون له اداك ليميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم

في الاصح لعل النكته في القلب في هذه الامور ان العاده تحرك المعروض نحو المعروض عليه والمظروف نحو الظرف وهنا العكس
الاخر وقبله السكاكي مطلقا وجعله نفسه اعتبار الطيفا ورد غيره مطلقا وقال يجب ان
يجتنب عنه والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة
مغبرة مسلوة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه كان لون ارضه سماؤها يريد ان المضاف
الى السما محذوف ولكان تحمل التقدير اي هي لونها وتحمل ضمير لونها الى الارض والمحذوف الى السما
فكلوه اشاره الى القلب لا الى الحذف المضاف والاعتبار اللطيف فيه ما سياتي في كل تشبيه مقلوب من
المبالغة في كمال المشبه اي استحق جعله مشبها به ويمكن تفسير قوله كان لون ارضه سماه لما لا يكون فيه
قلب ولا حذف اي ارتفع الغبار فيها متراكما واتصل بالسما حتى صار السما متصلا بالارض اضاف اللون بالجسم
كان لون السما الارض نفس السما والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان نفسه ليس اعتبار الطيفا
ولم يتعرض لرد ما يتضمن خللا في الغرض لانه لا غرض يتعلق به في هذا المقام لان رد ما يتضمن خللا مشترك
بينه وبين غيره لا ينبغي ان يجعل من مباحث القلب ولا تعلق له بردما قال السكاكي بالغرض له كما تعرض
له الشارح من فضول الكلام وعدم رعايه ما يتعلق بالمقام كقوله اي القطامي يصف ناقته
بالسمن فلما ان هوى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا هو بيت السياع بالطين
بالتبن كذا في القاموس والاصل فيه كما طينت الفدن بالسياع وهو ان يتضمن مبالغة في وصف الناقة بالسمن
واشاره الى ان اللحم المكتسب صار اصلا في بدنها ومعروض السمن صار فرعا كما جعل السياع اصلا والقصر
لمنزله الطين للسياع لكنه بعيد عن الطبع لان قولنا طينت السياع بالفدن مما يستهجنه الاذهان وتستهجنه
الاذان كما لا يخفى احوال المسند آما تركه الترك الرفع والحذف الاسقاط فالثاني يدل على
سبق الثبوت دون الاول فلهذا قال الشارح في استعمال الحذف في المسند اليه والترك في المسند
بانا احتياج الكلام الى المسند اليه اشد فكانه كان ثابتا لا محاله ثم اسقط لداع اورد عليه ان كلامه هذا
ينافي ما ذكره في شرح الكشاف ان قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك التسميه كما ما ترك ما به وارد عشره
اية من القران لانه لم يترك في سوره البراءه ابه تسميه حتى يكون تاركها لا نه رد لكلامه هذا على ان الترك
يقتضي الثبوت وفيه ان ترك ما به واربعة عشره اية من القران عباره عن ترك وما لم تكن التسميه
اربعة عشر اية لا يكون القاري التارك لها تارك قراة اربعة عشر اية وترك القراة قد تحقق بدون ثبوت
القراة فلا يكون ذكره مستلزما لثبوت المتروك لان المتروك هو القراة ولم تكن ثابتة والاوجه ان اختلاف
العبارات للتنبيه على تعدد ما يعرضه عما بها بل الذكر للتفاوت والالما عرفهم عن عدم ذكر المفعول
في شيء متعلقات الفعل بالحذف فلما من في حذف المسند اليه كقوله اي قول ضابي بن
الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينه رحله اي منزله فانما اواسى الى المكان مجازا ولكن تحول



فالامسي



فالامسي ضمير من والخبر جمله بالمدينه اواسي بامه والجمله حالا متروك الواو كما في خرجت مع البادي على
سواد وسياتي ولا يجوز نصب رحله على الظرفيه لانه ليس منها قابلا لتقديره في فاني وفيار في القاموس
اسم جمل ضابي او فرسه وقال السيد السند في غلامه بها الغريب لفظ البيت خبر ومعناه تحسر من
غربته وتوجع من كربته وخبر فيار محذوف لانه قوله لغريب لا يصلح ان يكون خبرا عن ان وفيار لان فيارا
لكونه عطفا على محل اسم ان مبتدا والعامل في خبره المبتدا ولا يجوز عملها ملين في معمول واحد سواء كانا من
جنس واحد ومن جنسين مختلفين لانه مفرد والمفرد لا يصلح ان يكون خبرا للمتعدد لان المتعدد قد يخبر عنه
بمفرد اذا كان بين اجزاءه كمال اتصال لتنزيله منزله الواحد صرح به الرضي واقام عليه ابه بينه من القران
ولا يجوز ان يكون المحذوف خبرا لان دخول اللام يدل على ان المذكور خبرا فالتقدير اني وغاربها
لغريب غريب وقد عطف غريب على قوله لغريب وفيار على محل ضمير المتكلم بعاطف واحد ولا اعتبار لعدمه
اذا كان العامل واحدا فعلى هذا يكون خبر فيار عطفا على محل خبر ان ليكون العامل فيه عاملا فيار على
لفظه حتى يكون العامل فيه ان لانه مع ذلك لا يصلح ان يكون خبر فيار ولم يثبت في محله جواز العطف على محل خبر
ان فلا تعويل على هذا التوجيه وانما ذكره الشارح المحقق بل التوجيه ان العاطف بعطف مجموع فيار غريب على
قوله اني لغريب عطف جمله وبه قطع الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابون والنصارى
الايه لكن فيه تقدم بعض المعطوف عليه وهل يجوز ولعله لهذا لم يتبعه الرضي وجعل واو والصابون
اعتراضيه وبعد تجويزه فقه يقول الزمخشري وموافقه الامام المرزوقي لرد دفعه فساد التقديم بان المقدم
في نيه التاخير وان يحمل عليه ان التقديم المعطوف على المعطوف عليه ايضا في نيه التاخير مع عدم جوازه في
السعه لابد للتقديم من نكته قال الزمخشري النكته التنبيه على انهم مع كونهم اين المذكورين ضلالا واشدهم
عتيا بتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وفيه ان هذا التنبيه حاصل بالحكم عليهم
بالهم تاب عليهم ولا صدخليه للتقديم وقال الشارح المحقق نكته التقديم في البيت التسويه بين الفيار ونفسه
في التاثر بالغربه اذ لو قال اني لغريب وفيار لجاز ان يتوهم ان له مزيه على فيار في الاثر عن الغربه لان
ثبوت الحكم اولا واهوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما تنبيها على ان فيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد
ساوى العقلا في استحقاق الاخبار عنه بالاعراب قصدا الى التحمي ولا خفاء في الفرق بين النكتتين اذ احدهما
التسويه والاخر كون البعض وان يشعر كلام الشارح بالاتحاد والتحقيق مثال حذف المسند عن المعطوف
للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام او حذف المسند بتمامه او للحذف مع تقديم القرينه وقوله وكقوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف مثال للحذف هذه النكته بعينها مع كون المسند المحذوف
للمعطوف عليه او مع تاخير القرينه او مع بقاء متعلق وقد اشار الشارح الى ترجيح جانبه بالتعبير عن نفسه
بضمير المتكلم مع الغير تعظيما لشانه وقوله الخطاب لغير معين لافاده العموم فيكون فيه اشاره الى

فانه اتم من ان يصدر عن
واحد معين مخاطب فوقع في
عبارة الشارح ليس بصحيح



للمقدر وقد يقتضي عدم
التقييد اذ كان يجيء
آحاده كمال اتصال

لغاية شيوع الاستعمال زيد منطلق وعمرو مثال للاحتراز عن العبث بدون ضيق المقام كما
يستفاد من الايضاح والعطف محتمل ان يكون من عطف جملة على جملة وان يكون من عطف مفردين على مفردين
وفي تصحيحه دقة وهو ان المقتضي لتشريك المسند مع المسند في كونهما مسندين لا في كونهما مسندين
اليه واحد وكذا الحال في التشريك مع اليه هكذا افاده السيد السند في شرح المفتاح و قولك وخرجت
فاذا زيد لعله مثال لتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ قال الشارح الحذف ههنا
لما مر مع اتباع الاستعمال الوارد هذا فان قلت لم يسبق بما حتى ذكر لاتباع المذكور فكيف يمثل للحذف
لما مر ما هو لاستعمال الوارد قلت لاتباع المذكور صدر بحث قوله واما تحوذلك ونحن نظن بك انك على ثوقة
كافية في معرفة هذا المثال قبل ان نصير مخاطبا لنا في هذا المقام فلو اشتغلنا بما يتعلق به لعدنا مشتغلا بفضول
الكلام فاعرضنا عنه خوفا على الملام و قوله اي الاعتنى ان محلا وان مرتحلا اي ان لنا في الدنيا
حلولا كحلول المسافرين وارتحالا الى الوطن وهو الاخرة وان في السفر اذا مضوا مهلا اي ان في الدنيا وانبا عنها
في الصحيح السفر جمع سافر كصحب وصاحب يقال سفرت اسفر سفرا اي خرجت الى السفر وفي القاموس رجله
سفر وقوم سفر ذو سفر ضد الحضر والسافر لا فعل له وقوله مهلا بالتحريك اي تؤدة ورفقا را
وقوله اذ مضوا متعلق بالمهل وحاصل المعنى ان لنا حلولا في الدنيا قليلا وارتحالا عنه الى وطن بعيد لا نقطع
طريقه بسرعة ولا بد لنا من تهيؤ اسباب كثيرة في قطع هذه المسافة فلفظ البيت خبر ومعناه تحريك عدم
التمكن في هذا الحلول القليل من تهيؤ اسباب السفر الشديد وقطع الاوطار البعيد وفي الشرح والسفر الرفاق
وقد يطلق على المضي لا رجوع لهم ونحن على اتمهم ودلالة المهل على ما ذكرنا اظهر مما ذكره والحذف هنا لقصد الاحتقار
والعدول الى اقوى الدليلين واتباع الاستعمال السابق فانه كثر هذا الحذف في مثل هذا التركيب حتى قال
سيبويه في كتابه باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو استقطت ان لم يحذف او لم تجز لانها
المثقلة بشانه والمتوجه عنه ولضيق المقام للتحرز ومحافظة الوزن ولم يذكر الشارح الا الوجه الثاني
للضيق ولعذبته في هذا المثال على ان خبر الظرف مع كونه نائبا عن الخبر الحقيقي محذوف قال السيد السند ان
جعلتا اسما غير ظرف لمعنى الوقت جعلته بدلا عن السفر اي في السفر في زمان مضيهم وان جعلتا ظرفا ابدلته
من قوله في السفر والمعنى واحد وفيه بحث لانه ذكر الرضي ان اذ لا يلزم الظرفية لا يكون اسما الا اذا اضيف
اليه زمان او يكون مفعولا به وايضا التؤدة والوقار صفة السفر لا وقت مضيهم فالوجه ما ذكرنا و قوله
تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي جعل الشارح المحقق سبب ايراد هذا المثال كون
المسند فيه فعلا على خلاف ما تقدم فان المسند فيه اما اسم او جملة وحق تقول اورده للتنبيه على ان
المحذوف فيه مجرد المسند والمسند اليه بان يكون اتم تاكيدا لفاعل المحذوف لانه لا يثبت كزيد في
قيل بعني عنها قلت الحذف والتنبيه مبنيان على ان الداعي الى تقدير المسند وتكون غريبا المسند اليه بلا مسند وهو هنا



حرف الشرط اذ لولاه لكان الكلام انتم تملكون كما ذكره الكوفيون مع وجوده والرد عليهم والاستشهاد بالقرآن
وقدمه على قوله فصبر جميل تقدما للمنصوص على المحتمل وللتنبيه على الحذف الواجب بعد الحذف الجائز
ولان الداعي الى الحذف فيه مخالف الدواعي المتقدمة اذ الباعث فيه تحصيل الابهام اولا ثم التفسير ليتمكن
في النفس فضل تمكن ولا تيان ما فيه غرابة نشر المناطرين وهو تحصيل مزيد التمكن من حذف الدال وابراز
ما هو في غاية النفع في صورة العبث اذ اول ما يجيد وللناظر المتكلم عابث بحذف المسند ثم الاتيان به مع زيادة
هو المسند اليه ثم يلوح عليه انه في غاية الافادة فيحمل المتكلم في عينيه كالشاهر باتي بالاستانة في غير صورها
فاحفظها بين النكتتين فانها من مكنونتي البدايع قال الشارح الغرض من الحذف الاحتراز عن العبث اذا المقام من
الاتيان لهذا اللفظ تفسير المعدد فلو اظهر به لرجع اليه اولا فلكن هذا ايضا موجبا لايراد هذا المثال
فان العبث فيما سبق كان نفس المسند وهنا ما ذكر للتفسير وثانيا ان ما ذكر بيانا في ما ذكر المصرح الايضاح ان
التقدير لو كنتم تملكون على ان التكرير للتاكيد فليس ذكر القصر الموكد عبثا لان فيه فايدة التاكيد لكن الحق ان
اصل التركيب لو تملكون لما حذف لملك فني انتم فسر تملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا وهو المسطور
في كتب النحو ولا حاجة لتقييد هذا العبث بقيد حسب الظاهر لانه عبث صرف وهذا ايضا من اسباب ايراد هذا
اما بقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فلو ان انتم لملكون فيه دلالة على الاختصاص وان انتم من
هم المختصون بالنهي المبالغة لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كما انت
في حاجتك وهو مبتدا وخبر الاختصاص فكذلك ما هو في صورة المبتدا والخبر ما استفاد منه الشارح العلامة
انه جوز جعلا ما عرفت جملة فعليه مقيدة بقيد للاختصاص بتقدم التاكيد الذي هو الفاعل المعنوي لصيرورة في
المبتدا والخبر فجري عليه في شرح كلام السكاكي حفظا لظاهر مقالهم ان المسند اليه فاعل معنوي وقدم للتخصيص وهم
منه الشارح المحقق انه ادعى ان كل ما يفيد الاختصاص جملة فعليه في صورة الاسمية عند الزمخشري فتعجب من استدلاله
بهذا الكلام وقال هذا الكلام صريح في نقض دعواه وحجة عليه لانه اذا الى الزمخشري فتعجب من استدلاله بهذا الكلام
وقال هذا الكلام صريح في نقض دعواه وحجة عليه لانه جعلها مفيدة للاختصاص لكونها في صورة ما يفيد
الاختصاص نعم التعجب عن غفلة العلامة عن كلام السكاكي من جعل رجلا عرفت مبتدا الا محالة حيث قال قدر
تاخره ليلا يلتبس التخصيص الصحيح بالابتدا اذ لا سبب له سواه و قوله تعالى فصبر جميل تحتمل الامرين
بل الثلثة ثالثها ان يكون من قبيل سلام عليك اي فصبري جميل اجمل
بالنصب لتفسير الامرين وامري صوابه الواو لان معقول الاحتمال لا يكون مردودا والاحسن في جعله محذوف
المسند تقديره صبر جميل لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قوى فصبر اجمل فالاصل فاصبر صبرا
جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشارح في العدول جعل معمول الفعل جزء من المصدر كما في
الحمد لله وكانه اساء بتقديم بيان حذف المسند الى انه اجمل لان المقصد الاظهر من الكلام وهو توطين النفس

الصبر بتحمل او ذكر الشارح المحقق لترجيح حذف المبتدأ ستة اوجه وهو واحد بعد الفا والصبر الجميل
هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق وحمل صاحب المفتاح ذلك الحذف لتشكي الفاظه ولكن تجعله لضيق المقام
لكمال توجع المتكلم وحزنه قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس
بمراد كقولك لزيد عندك ام عمرو بصير ام منقطع ويجب عليه ان هذا لا يقتضي الحذف لامكان ان يقال ام
عمرو عندك فان امرح بهما ان تكون متصلة ويدفع بان امرهنا وان جاز كونها متصلة لكن الظاهر فيه الانقطاع
لان ايراد المفرد بعد ام اقرب الى الاتصال فمع امكان ايراده ايراد الجملة دليل قصد الانقطاع الا ان تكون
قرينة راجحة على قصد الاتصال كقولك سواء زيد عندك ام عمرو عندك ولا يخفى انه يستفاد مما ذكره ان
ذكر المسند اليه وقد لا يكون لان لو حذف يخرج الى ما ليس بمراد كما في قولك زيد عندك ام عمرو عندك فانه
لو حذف يخرج من الانقطاع الى الاتصال والذي ارى ان هذا جزئي معتدا في ان زيد عندك ام عمرو لا ينفي معنى
ايهما عندك ولا يذهب عليك ان وجوب قرينة للحذف لا يختص بحذف المسند وكانه لم يذكره في المسند اليه اما لانه
دائما محذوف بلا قرينة كما اذا اقيم مقامه المفعول واما لان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرف العاقل الا انه
لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للاعراض عنه باكليه والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولا بد
اي للحذف من قرينة ولكن ان يجعل المراد وجوب القرينة للحذف ولداعيه اذ المعرف مشترك بين دوابي نحو
كما للفظ المشترك لا يفيد المعنى المراد بلا قرينة الا انه لم ينفصل الا قرينة للحذف ولا عكس اي ليس القرينة مما لا بد
لها من الحذف بل دائما لا حذف مع وجود القرينة كوقوع الكلام جوابا لسوال محقق اي مذكور لكن
الوقوع اعم من ان يكون محققا كقولك زيد في جواب من قام او مقدرا نحو ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله وهذا مراد الشارح المحقق حيث قال حذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سوال محقق يعني كونه جوابا عن هذا السوال المحقق في الكلام المنا
بتحقق عند تقدير ثبوت ما فرض ولا ريبة فيما ذكره فلا يرد ما ذكره السيد السند من ان فيه اشعارا بان
السوال في نظر الآمر ليس بمحقق وانما يصير محققا اذا وقع ذلك المقدر بان يسالهم فيجيبوا ولما كان في الآية
فرض تحققهما ذكرا فيه على طريقتهما اذا تحققا وانت تعلم ان القرينة هي ذات السوال وهي محققة في الآية وهذا
هو المراد بقولهم لسوال محقق لا كونها سوالا وهو المفروض المقدر فيها هذا كلامه وكيف لا والشارح لم
يعلق تحققه على تقدير ثبوت ما فرض بل وقع الكلام في جوابه فاراد بان ذات السوال قرينة انها قرينة
من حيث كون الكلام جوابا له فاطلق وقوله لم كوقوع الكلام جوابا لسوال شاهد عليه وان اراد ان
ذات السوال شرط وقوع الكلام جوابا له فيه فلا بد من اعتبار الوقوع وما ذكره الشارح انما هو تصوير الوقوع
وهذا اندفع ايضا ان الشرط فرض السوال المطلق وهو يعم السوال المحقق والمقدر فكيف يلزم من تقدير ثبوته
كون قولهم جوابا لسوال محقق هذا والاظهر ان المراد بقوله ليقولن الله مايعم قولهم ليقولن خلقهم الله لان المقصد الاهم





يجيبون بانبات الخلق له تعالى سواء كان ذلك للاثبات مع ذكر الفعل او مع حذفه فالآية مثال باعتبار ما
يشمل عليه من جواب حذف فعله لا باعتبار ان الجواب المستفاد منه لا محالة محذوف فالمسند المحذوف
في جواب هذا السوال في الاكثر الفعل وربما تكون الجملة التي هي خبر المبتدأ على طبق مواقع الذكر فانه في الاكثر
الفعل قال تعالى من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقال تعالى من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم وقال تعالى قل من يرزقكم من السماء والارض قل الله بخلاف ذلك لان السوال عن
الفاعل المطلق كما سبق خالي الذهن عما يلقى اليه اجيب فلا يحتاج الى تقوية الحكم فلا ينبغي تقديم المسند اليه
المفيد للتقوي وربما يقتضي المقام قصد التخصيص في الجواب كما في قوله قل الله بخلاف فيقدم المسند اليه حتى قال
المقدد مطلقا هو الفعل وجعله السابق مذهب جمهور النحاة عفا الله عنهم لكن لا يخفى قال الحذوف مطلقا هو الخبر
لان رعاية المطابقة اهم مهم والسوال جملة اسمية ولان السوال عن الفاعل وتقديم المسؤل عنه اهم والشارح
المحقق ايضا حيث اثبت مذهب الجمهور بان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية لانها عرفانه مختلف والمشهور
في ترجيح تقدير الفعل ان السوال عن الفاعل وان القرينة فعلية واعترض عليه الشارح بان السوال ليس عن
الفاعل النحوي اذ لا معنى له بل عمن صدر عنه الفعل فيستوي في تعيينه تقدير الفعل والجملة الفعلية والقرينة
لا تطلب الا تقدير الفعل وبان اسم الفاعل ولا تطلب تقديره عاملا في المسند اليه المذكور ويمكن دفعه بان
السوال عمن صدر عنه الفعل يقتضي تقدير المسند عاملا في المسند اليه لا خبرا لان الاول يفيد صدور الفعل
صريحا واما الخبر فيفيد اتحاد ما يقع منه المسند اليه فربما يتضمن هذا الاتحاد صدور الفعل عنه فالقرينة فعلية
داعية الى جعل الجواب جملة فعلية نعم يجب ان السوال جملة اسمية فالسوال عمن يتحد مع المسند لا عمن يصدر
عنه الفعل فالقرينة اسمية لا فعلية والتفتى عنه ما حققه السيد السند ان الجملة اسمية صورة فعلية قصدا
لانه لاختصار فعليات غرضناهيه مي اقام زيدا ام قام عمرو الحاقا الاستاذي لان الاستفهام بالفعل اولى
لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من الاجمال تلك الذوات وضمنت معنى الاستفهام
فاوجب التضمن تقدمها وصارت اسمية صورة في الحقيقة مي فعليه وهذا اندفع ايضا ان الجواب بالفعلية تارك
لرعاية المطابقة على ان رعاية المطابقة توهم قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام وربما يرجح تقدير الفعل بان في تقدير
الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف اولى ورده السيد السند بان الزيادة المشتملة على قوله بدلا تردد وتلك
الزيادة تشتمل على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسوال وهو مردود بان المقام التقوية والمطابقة للفعلية
لا عرف او مقدد ليس المراد المقدد في نظر الكلام بل السوال المنوي الثابتي من المقام وان لا يحتج تقديره
نحو وقد ضرا بن لهشل باوتيه يزيد بن لهشل وليبك يزيد ضارع كانه قد من يبكيه فقال
لخصومة اي من يبذل لخصومة لانه كان ملجا للاذلا وظهر اللضعفا او مخبطا مما طرق الظهر
المخبط الذي يأتيك الليل للمعروف من غير وسيلة اخفا عن الناس لانه كان اهل ثروة وابتلي بالسوال لاجل

التنبيه المعروف بنا السوال فاذا كان في الكلام مثل
سوف يكون انه سوال فاذا كان في الكلام مثل
جوف يكون الكلام ليس بسوال ٢ م

اهلاك المهلكات ماله تعلق مما يتعلق بمخبط كما تعلق قوله لخصومه بضارع ويكفي للظرف رائحة الفعل ولا يتوقف صحته على اعتماد اسم الفاعل والطواح بمعنى المطحان لانه جمع مطحنة على خلاف القياس كطواح في جمع ملحفة ولهذا جعل فاعلا للاطاحة فتطحن بمعنى الماضي عدل للمضارع لحكاية الحال كما ذكره الشارح المحقق وهو المشهور ونحن نقول المراد بالمضارع ما يضارع بعد موت يزيد وبالمخبط ما ليس كذلك بعد موته لانه كان دافعا للخصومات والمهلكات فلا يكاد تقع في حوته خصومة ولا اطاحة مطحنة لمال متمول حتى يضارع احد لخصومه وتحتاج احدا الى الاحتياط فالمضارع بمعنى الاستقبال ولا يخفى ما في هذا الاحتمال من كمال مدح يريد بكماية الناس من الظلمة والمشهور جعل ضارع فاعلا للمحذوف كما في المثال السابق وقد نقض عليه ابن الحاجب ونحن نقول لا يلزم تقدير ضارع لخصومه بنكبته فيكون الكلام مفيدا للحصر تعريضا بان الظلمة التي يضرع الناس لخصومتهم في السرور عن موته وفيه من يزيد تحسر على موته ولفظ البيت امر ومعناه التحسر على فوت يزيد لفوت هذه المنافع لعامة الناس وهذا من موجبات فضل هذا التركيب على خلافه فاجمعه مع ما تسمع لهذا المثال للسوال المقدر كما صرح به والمسند الخبر بخلاف ما تقدم والله تعالى اعلم ومن مباحث التفسير التي خلا عنه زبر الاخبار وسد عن انظار اولي الابصار وصدته لكدرتها المنغص المتخلص عن رتبة التعليل لتلذذ بامر جديد هو ان السوال الثاني من ذكر ليبكي من امر بالبكاء فالمقام يستحق حذف المسند اليه اي المامور به وكان تقدير من يبكيه لكونه في قوة من تمثل امره وقد ذكر المحشي بيكيه ضارع قال الشهيد المسند هو الذي يطلب بالسوال المعتد وكان وجه الاسناد بالمعنى ان المقام مقام تعيين المامور ولما كان البيت مثالا لتقدير جعل ليبك مبنيا للمفعول ولوجه احتمال البناء للفاعل والمحتمل لا يصلح شاهدا مالم يترجح جانب الشهادة فضلا عن ان يكون مرجحا لكون الحذف خلاف الاصل لم يرتضوا بالترجيح وقال **وفضله** اي فضل اعتبار الحذف في البيت **ونظائره على خلافه** وهو عدم اعتبار الحذف بجعل ليبك مبنيا للفاعل ويزيد مفعولا به وضارع فاعلا لامر **بتكرر الاسناد** اي بذكره مرتين في قوله **اجمالا ثم تفصيلا** تفصيلا للمذكر الضمني لا للمذكر فلا يستلزم تكرارا اجماليا وتفصيليا مع انه خلاف الواقع وقدره الشارح بتكرر الاسناد بان اجمل اجمالا ثم فصل تفصيلا والاسناد الاجمالي متكرر لانه يحصل مع اي فعل مجهول الدال على ان هناك باكيا ومع اي سوال الدال عليه واشتمال على تكرار الاسناد بوجه كبير لاسناد في نفس المخاطب وكونه نائبا مناب الجملة الثالث وكونه اللفظ اجمع للفوائد مما يساقه به في الاحرا ترجحه عليه وهذا اندفع ان من جملة الفصل الذي ذكره السكاكي كونه اجمع للفوائد ولا وجه لتركها مع انها نهم قصورا النظر عايد الى من قصور في بيان ترجيح تكرر الاسناد على كونه موجبا لمزيد الممكن في التفسير هذا وتحن نقول وبتكرر ايضا البكاء على يزيد وهو انسب بالمرثية **وبوقوع نحو يزيد عبر فضله** قد اشار بادراج الفوائي ان الكلام ليس بمخصوص البيت والا وبوقوعه نحو يزيد مسندا اليه فان المسند اليه ادرج من المسند والمسند من





الفضله **ويكون معرفه الفاعل لحصول ثمرة غير متر قبه** لا يخفى انه ينافي كونه جوابا لسوال مقدر لان السايل مترقب للجواب قوله **لان اول الكلام غير مطمع في ذكر** فيه انه ان اراد انه غير مطمع بالذات فمم لكنه لا يكفي في كونها كثمرة غير مترقبه. وان اراد انه غير مطمع اصلا فمم لانه يفضي الى السوال المطمع والاولى ان اول الكلام مولس عن ذكر لان ايراد الفعل المجهول علامه الاجتناب عن الذكر بالكلية وحاصل الترجيح انه كثمره غير مطمع فيه وغير المترقبه ثمره غير مسئوبة بالبرا لانتظار وتعب الطلب فهي لذه صرفه فيكون الذ وهذه المقدمة ناقض فيها المم والشارح نفسها حيث ذكر المم في بحث التشبيه ان ينال الشيء بعد طلبه الذ وتبعه الشارح قال الشارح المحقق والمعارض ان يفصل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد على خلاف فيه نسلامته عن الحذف وباشتماله على ابهام الجمع بين المتناقضين من حيث اللفظ الان نصب نحو يزيد وجعله فضله يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقدمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فرق الاهتمام بالفاعل وبان في اطباع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقدم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع و اعز هذا كلامه وفيه بحث من وجوه مبني ان ابهام الجمع بين المتناقضين موجود في خلافه ايضا حيث حذف الفاعل وذكر هنا يوهم ان الاهتمام به وبه اهتمام وان ليس بين الفعل والفاعل فضل يوجب للتشويق لانه فضل قليل وبان الحذف لنكته وان لا يترجح على الذكر فلا يرجح وقد جعله السكاكي من المرجحات حيث قال ناب هذه الجملة مناب الجملة الثالث وليس هذا الا بالحذف على ان مرتبه يزيد يستدعي التكلم المذكور في المتن فلا يعارضه السلامه عن الحذف ولا ابهام الجمع بين المتناقضين فان قلت لم يترجح الذكر على الحذف لما مر مبنيا من ترجيح ولكم في القضاص حيوه على قولهم القتل ابقى للقتل لعدم وضوح قرينه الحذف قلت الترجيح بان الغايه الحاصلة فيه كونه المقدر تحصل من الاتيه بدون المقدر ولا ريبه في رجحانه وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وقال السيد السند ان وصمة قولهم القتل ابقى للقتل لعدم وضوح قرينه الحذف لان الحذف مرجح بالنسبه الى الذكر وفيه ان مرجعه الى خفاء في ان المراد ان القتل الباقي للقتل من تركه **واما ذكره فلما مر** ولو قيل فيما مر واما المخرج لكم منه قوله **او ان يتعين كونه اسما او فعلا** بلا خفاء وتعين كونه اسما وفعلا ليس مقصود الذات بل ليصير وسيلة الى ان يتعين ان المقصد الى الثبوت او التحدد وفي المفتاح والايضاح او كونه ظرفا فورث احتمال الثبوت والتحدد وفيه انه مع حذف جز الظرف ايضا الاحتمال متحقق لانه تعين كونه اسما او فعلا بالذكر فالحق ان الاحتمال المط من ثمرات حذف المسند الحقيقي وهو متعلق الخبر الظرف لا ذكر المسند المجازي اعني الظرف فاسقاطه اصلح من اثباته ولكن ان يجعل من نكات الذكر ان يتعين كونه مفردا او جمله ويرد عليهما ايضا احتمالان فيما لان الذكر في الصورتين لاحتياط يضعف التعويل على القرينه لان قرينه الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما او فعلا او مفردا او جملة وجعل المفتاح من نكات الذكر الدلاله على قصد التعجب من المسند اليه نحو زيد يقاوم الاسد عند قيام القرينه على المسند واورد عليه المصنف في الايضاح ان الدلالة

على قصد التنجيب منه انما هو للمسند سواذكرا وحذف لقرينه فانه اذا علم بالقرينه يفيد قصد التنجيب كما اذا علم بالذكر وديعة الشارح بان القرينه لاتدل على نفس المسند لاقصد التنجيب وقصد التنجيب انما يستفاد من الذكر المستغنى عنه ولايخفى انه ليس بشئ لانه لامناسبة للذكر بقصد التنجيب انما هو ليستفاد من نفس المسند وقال السيد السند في شرح المفتاح انه جعل الذكر لقصد التنجيب بذكره حيث قال او للدلالة على قصد التنجيب بذكره لان التنجيب بذكره اقوى فاذا قصد الدلالة على هذا التنجيب لابد من الذكر وفي كون التنجيب بالذكر اقوى نحن نقول كانه اراد ان ذكر المسند عند قيام القرينه على المسند لان في الذكر خصوصيه يفيد التنجيب منه ولو حذف لاستفاد تلك الخصوصيه كما اذا قيل من الشجاع فيجاب بان زيدا يقاوم الاسد فلو قيل زيد لاستفاد الازيد شجاع ولا تنجيب فيه فاذا اريد شجاعته فهذا اللفظ افادة ولكن ليجعل النكته التنجيب نفسه ومن الدولي الى ذكر المسند التنجيب بالمسند لانه على صياعة متجبه وقد فاق فيه المتكلم فالاولى ان يطلق التنجيب ولايقيد بقوله من المسند اليه ليتناوله **واما افراده** فلكونه الاصل ولامقتضى للعدول عنه **فلكونه غير سببي مع عدم افاده تقوي الحكم** لم يقل مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم وفي المفتاح ولم يكن الحكم من نفس التركيب تقوي الحكم وقد قيل احترز بنفس التركيب عن نحو ان زيدا قائم وعمرو عرف فان فيه تقوي الحكم لا من نفس التركيب بل من التركيب ومن اداة التاكيد لانه اراد مع عدم افادة الخبر تقوي الحكم يتبادر من السياق ولا شك ان مناط افادة التقوي هو الجزء الاول انما يحصل بتضمنه الاسناد اذ بتضمنه الاسناد يتكرر الاسناد وكانه اراد الافادة المعتد بها لا يرد المبتدأ والافقد اثبت لزيد قائم تقوي الحكم قريبا من تقوي زيد قائم فقول الشارح انه ليس بمقيد بل هو قريب من زيد قائم في اعتبار التقوي محل نظر وانما لم يقيد مع عدم قصد التقوي كما يقتضيه عباره المفتاح لان عدم القصد علة لعدم الافادة وعدم الافاده علة للافراد وقال الشارح قصد بذلك سلب الافاده الاعم من المقارنه بالقصد وغيرها ليخرج صورة ايراد الخبر جملة لقصد التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاني وما انا قلت فان فيها افادة التقوي مع عدم قصد التقوي اذ القصد الى التخصيص الا الا اباه لزم التقوي من غير قصده ضرورة تكرر الاسناد ولا يخفى انه بعيد عن القصد المتبادر من الافادة والدلالة فيما يلزم ما تفارق القصد على انه مع تقييد الافادة بالمعتد بها ليلا يخرج زيد قائم لا محالة هذا التوجيه بالخروج عن العباده لا ينفسد خلل الضابطه لورود قد هو الله احد لا محالة حتى تعلق السادة لدفعه بانه اعتمد على اشتهار امره ولو اعتمد بالاعتماد على استشهاد الامر فليعتمد بتقرير ان الخبر جملة في صوره قصد التخصيص بتقديم المسند اليه في بحث تقديم المسند اليه وتدعدل عن عباره المفتاح وفي اذا كان فعليا الوقوله لكونه غير سببي ليتناسب الجانبان للافراد بان كونهما عرضيين كما يناسب باعتبار الكون جملة في كون نهما وجودين ولان الفعلي شايع في خلاف ما قصده من المنسوب الى الفعل المقابل للاسم فاحترز عن

لفظ



لفظ هو ظاهر في خلاف ما قصد به ولان في الاقتصار على ايراد السببي تنبيها على المتعلم لاغنايه عن معرفة مفهوم الفعلي وفيه تعريض بالسكاكي الى ان تصويب المقام لم يكن موقفا على احداث اصطلاحين لم يكونا في كلام العرب وكان يكفي اصطلاح السببي وقال الشارح المحقق وجه العدول ان المهم زعم صدق ما عرف به صاحب المفتاح الفعلي على كل مسند لانه قد فسر ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ولا يخفى ان كل مسند كذلك وهو ان الاسناد حكم بثبوت الشئ للشئ او نفيه عنه ولا يخفى انه لا يوجب العدول عن الفعل بل عن تعريفه منطبق على ما سوى السببي الا ان يقال لم يتصور له تحصيل مفهوم وفيه بعد انه اشكل عليه توضيح مفهوم السببي وتنقيحه حتى اكتفى في بيانه بالتمثيل كما ذكره ذلك الحق فينبغي ان يذكر الفعلي وينبه بالتمثيل هذا ومما يجب ان يعلم ان كلام السكاكي في بيان مفهوم السببي منتج لاعتبار عليه ومع ذلك تجرفه اقلام المحققين وطال كلامهم فيما لم يفد شيا من المعقول والشارح المحقق والسيد السند قد اجالا في ميدان اصطياده واطالوا وتراضوا بان قوض عليك ما ذكروه فانه ليس مما يسمع من الفضلاء وكيف ينسب اليهم ما لا يليق نبلائهم ولهم في قسمة المعارف اعلى حصص ونحن ذا لك نماهر لك معنى الفعلي والسببي ونضبط به هذه النكته للافراد فاقول المسند الفعلي كما ذكر في المفتاح ما يكون مفهومه محكوما بثبوته للمسند اليه او بالانتفاء عنه بخلاف السببي فان زيدا ضرب حكم فيه بثبوت الضرب لزيد وزيد ما ضرب حكم فيه بنفي الضرب عنه بخلاف زيد ضرب ابوه فانه لم يحكم فيه بثبوت ضرب ابوه لزيد بل اثبوت ما يدل عليه ذلك المذكور وهو كابن بحيث ضرب ابوه فالمسند السببي سمي مسندا لانه دال على المسند الحقيقي والمسند السببي ما اسند فيه شئ الى ما هو متعلق المسند اليه وصار ذلك سببا لنا موحاصل بالقياس اليه الى المسند اليه نحو زيد ابوه منطلق فان ابوه منطلق اسند فيه شئ الى متعلق زيد صار ذلك سببا لاسناد كون زيد بحيث ينطلق ابوه اليه وعلى هذا يلزم ان يكون منطلق ابوه في زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لا بشرط الافراد لان كون المسند سببيا يقتضي كونه جملة لانه يتبادر من الاسم ربطه الى ما قبله بخلاف الجمله فهو هم والغفل زيد ابوه منطلق ربطة الانطلاق الى زيد قبل سماع ما بعده بخلاف زيد ابوه منطلق او انطلق ابوه فانه يكون سببا بمقتضى الجمله ولا بد معه من تكلف للافراد وعلى هذا ليس نحو زيد مررت به وزيد كرمت عمرو غلامه فعليا ولا سببيا وان جعله الشارح المحقق سببيا لان عرفنا المفتاح للسببي صريح في انه ليس سببيا ونخرج بقول المفتاح لكونه فعليا ويدخل في قولنا لم يكن غير سببي فالعدول فان قلت ما حققته وان كان بلاما محصلا منقحا لكن يخالف ما ذكره المفتاح لانه قال ويكون المسند جملة اذا كان سببيا وهو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع ما كقولك زيد ابوه منطلق انطلق او منطلق او يكون المسند فعلا يستدعي بالاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليقه على ما

قبله بنوع اثبات او نفي لكونه مابعده بسبب ماقبله نحو عمرو ضرب اخوه لا شيئاً منه متصلا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مضروبا او كريم بسر يطلعك عليه هذا الكلام وقد صرح بكون زيد منطلق ابوه غير داخل في المسند السببي قلت قد قدمنا لكان كلامه في بيان السببي غير منقح وهو كما ترى بغاية التعقيد وقد صرح في قسم النحو ان زيد الكريم ابوه ليست سببي ومن لوائح ان الفرق بين اللغة والجزء ذلك يعيد عن الاعتبار فاذ الحصر السببي بالجملة فلا نصير السببة نكتة لاختيار الجملة لانه ما الريح زيد ابوه منطلق على زيد منطلق ابوه لا يتاتى للبليغ ايراده نجرد كونه سببا والا كان حالا التفضل ان ايراده جملة لكونه بجملة مخصوصه فينبغي ان يكون السببي اعم من الجملة وتكون السببيه مقتضيه للجملة فلا بد من تاويل كلامه فنحن تاولنه بانه عرف الجملة السببية لا مطلق السببي ولذا قال لا شيئا متصلا بالفعل الخ والسر الذي يطلعك عليه ان اسم الفاعل لكونه نزل خارج الضمير لا يكون مع فاعله جملة وليس قوله لا شيئا متصلا بالفعل لاخراج المنفصل بالفعل عن المسند السببي كما توهمه السيد السند وقال انما اخرجه عن المسند السببي ليصح كون المسند سببيا لنكتة الايراد جملة فانك عرفت ان حصر السببي في الجملة يخرج السببيه عن قولها نكتة لايراد جملة المسند اليه ولا ينبغي ان يتوهم انه يصلحها لذلك وبالجملة يرد على السكاكي وخرج نحو زيد ما منطلق ابوه عن المسند السببي او عن الجملة السببيه مع انه جملة سببيه لا نكتة لايراد ما جملة سوى كونها سببيه الا ان يتكلف ويقال المراد بالفعل اعم من الفعل حقيقه او حكما واسم الفاعل بعد النفي والاستفهام في حكم الفعل ولذا صار سببيا مع كونه جملة ومما اورده السيد السند على السكاكي انه ليس زيد منطلق ابوه فعليا عنده فيلزم خروجه عن ضابطة الافراد وهو ليس بشيء لان السكاكي لم يرد بضابطة الافراد لا يخرج عنه افراد بل ذكر نكتة للافراد يستدعي الافراد ولا بعد ان لا يتعرض لنكته يستدعي افراد منطلق في زيد منطلق ابوه ونا حققنا لك صرت ممن لا يشتبه عليه ان هذا المثال ليس مسندا فعليا وان ادعاه الشارح العلامه واستدل عليه بان المسند فيه منطلق وحده لان اسم الفاعل ليس لجملة فالمحكوم به هنا مفرد لان دعواه مما لا يلتفت اليه بعد تحقيق الحق كما قال الشارح المحقق اردهذا احفظ ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق ابوه جملة ولم يلزم ان يكون المسند هو منطلق وحده لعدم استلزام الافراد وذلك لان الافراد تعتبر بقابل الكون جملة لا الكون مركبا وهذا هذا الاغلط فمن اشتراك اللفظ لان ما ذكر خبط مبين على قلة التامل وعدم التثبت الحافظ عن المتزلزل اذ منشا استدلاله ان عدم كون اسم الفاعل جملة بجعله نازلا الخالي عن الضمير والحاق بالجامد كما صرح به السكاكي وهذا يوجب الحاق فاعله بالعدم واعتباره وحده فلا فرق في الاعتبارين بين زيد منطلق وبين زيد منطلق ابوه فكما ان الاول مسند فعلي عنده كذلك الثاني **والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق** اي لا منطلق كما هو ظاهر عبارة السكاكي لانه بعيد عن الاعتبار اذ ليس منطلق مسند زيد حتى تجعل مسندا سببيا بل هو مسند الاب وهو ليس مسندا سببيا



٩٥

له واختار في التمثيل ابوه منطلق دون انطلق ابوه لان كمال مشاكلة ابوه منطلق مع منطلق ابوه في المعنى يوهم انه كمنطلق ابوه ليس مسندا سببيا فنواخذ بالتوضيح وهذا مبني على زعم ان زيد منطلق ابوه ليس سببيا وقد عرفت ما هو الحق فلا يجاوزه بعضهم بنا على اشتهار هذا الظن ومتابعته لم صرف كلام السكاكي عن ظاهره ولم يجعل قوله او ان يكون المسند فعلا تتمه لتعريف المسند السببي بل جعله نكته اخرى لكون المسند جملة وجعل هذا عطفا على قوله اذا كان المسند سببا اذ لو لم يصرف لزم جعل منطلق ابوه غير سببي وانطلق ابوه سببيا وهو لحكم لا يرضى به فتحمل عاقل فضلا عن السكاكي والشارح المحقق كم بانه سهو لا يخفى على من له معرفة بمساق الكلام اذ لا وجه لنفيه اذا كان بقوله او ان يكون مع انه يوجب الالتباس وهذا القايل ان يقول كلام المفتاح مشحون بالتعقيد فلا مبالاة لا رتكاب الوجه البعيد اذا كان هو المفيد للمعنى السديد ثم لو دفع الحكم الى القول بانه الوهم ومما يعجبني انه قال السيد السند انه لو كان مراد المفتاح ما ذكره لا حتاج في ضابطه اوراد المسند الى قيد ثالث تخرج به نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما حققته وليس المقام من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر وكيف لا وقد خرج انطلق ابوه عن ضابطة الافراد بقوله لكونه فعليا ثم يحتاج المعمم الى قيد آخر ولا يفرض شارح عبارة المفتاح للمحتاج المعمم **واما كونه** ظاهر الضمير يرجع الى المسند والاولى رجوعه الى المسند المفرد لان الفعل والاسم من اقسامه كان الجملة الاسمية والفعليه من اقسام الجملة وقد قال واسميتها وفعليتها اي الجملة ولم يقل واسميته وفعليته اي المسند فيما بعد **فعلا فللتقييد** اي لتقييد طرف الاسناد كما هو المشهور وان كان للشامل فيه مجال اذ يحتمل ان يكون الزمان قيدا للنسبه فانه لا يتفاوت بيان الواقع بتقييد الاسناد وتقييد الحدث والمصداق واحد والتفاوت في النظر و الملاحظة وكان الوجه ان يساعد تقييد النسبه وكانه دعاهم الى جعله قيد الحدث ان العدول من المصدر الى الفعل لتقييد المصدر فكما ان النسبه المفادة بهيئه الفعل قيدله بناسب ان يكون الزمان ايضا قيدا له ولقد وقع عباة المهم على وفق المصلحة حيث لم يقيد التقييد **باحد الازمنه الثلثه** وانما لم يقيدها باشتهارها وهي الماضي والحال والمستقبل على صيغة اسم الفاعل كالماضي اواسم المفعول وكلاهما المنقول الموافق للمعقول كان الزمان يستفيلك كالمستقبل ومفهومات الثلثه بديهيه يعرفها كل واحد واوضحها العشاة بقوله والمراد بالزمان الماضي ما وجد قبل زمانك الذي انت فيه وبالمستقبل ما يترقب وجوده بزمان الحال اعني ما بين الطرفين بعقب بعضها بعضا من غير فوط مهله وتراخ وللحاكم في ذلك هو العرف لا غير هذا وارد بقوله والحاكم في ذلك ان الحاكم بذلك البيان هو العرف فالعرف يعين الزمان الذي انت فيه وما هو قبله وما هو بعده وعدم فوط المهله والتراخي وتخصيصه بعدم فوط المهله والتراخي كانه لعله السيد السند مما لا سند له والمنا بان في ذلك جعل الزمان الماضي في زمان قبل زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان وان يترقب المتي ان لا يكون لمتي بعد زمان المترقب فيلزم ان يكون لزمان المستقبل زمان متاقشه في توقيف هو للتنبيه على الخاء واهيه اذ المراد بقبل

مجرد التقدم وبالعرف مجرد التاخر كما لا يخفى ولو يكفي يكون زمان الحال زمانا انت فيه وقال بعضهم في بيانه اجزاء الظرف تنبيها على تحقق حقيقة الزمان وان اجزاءه لا يجتمع فبعض اجزاء الحال منقض كالماضي وبعضها مترقب كالمستقبل ولولا العرف لم يكن لك زمان حال والشارح عبر الزمان الذي اتت فيه بزمان تكلمك ولم يرد هذا البيان الى تضيق دائرة الحال اذ الحال لا يخص زمان التكلم بل ربما يكون زمان فعل من افعال الخبر ولما كان بيانا للبديهي انه لا يريد التكلم فيه الا الترول راى ان في العبارة عن كثير من الحواشي على اخصر وجه احترز به عن نحو كان زيد منطلقا وينبغي ان يخرج عن قوله مع افادة التجدد لتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل لكل منهما على الاسم لا يجري الا لقصد الاختصار فان قلت لم يرجح ذلك الفعل على الاسم لان تقييده باحد الازمنة يتوقف على القرينة كما انه قلت يحصل التقييد بدون القرينة باحد الازمنة بمقتضى الوضع لا محالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فما الفايدة في الايراد مفردا ولا مسندا وحينئذ عن القرينة الا ان القرينة هنا لتعيين المراد وفي الاسم للتقييد قلت فايدة الترجيح في التعيين وذلك موجب لمزيد المقرر بقي انه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة المحققة التقييد على اخص وجه اذ القرينة المحققة لم يعد من موجبات الاطناب وكيف لا وايجاز الحذف لا يعقل بدون القرينة فالصواب فالتقييد بنفس المسند باحد الازمنة الثلاثة وانما يقيد الفعل التجدد لانه اعتبر في جعل الزمان جزء مفهومه ان يكون الحدوث حادثا والحدوثة لان الزمان المقارن بالحدث يؤذن بذلك فلم يهمل في جعل الزمان جزء المفهوم الفعل هذا الايذان لا لان مقارنة الزمان يستدعي الحدوث اذ الصفات القديمة كلها مقارنة للزمان ولهذا جاء كان الله عليما حكيما فاستعمال الفعل في الامور الثابتة كعلم الله ويعلم الله مجاز ووضع الفعل لمقارنة الحدوث الزمان على وجه الحدوث لحدوثه فالمراد بالتجدد الحدوث واما التجدد بمعنى حدوثه شيئا فشيئا كالزمان وكثيرا ما يقصد بصيغة المضارع فهو ليس معتبرا في مفهوم الفعل وانما يفهم من خصوص الحدوث او مقتضى المقام قال الشارح المحقق افادة الفعل التجدد لان التجدد من لوازم الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل وتجدد الجزء يستلزم تجدد الكل واورد عليه السيد السند ان التجدد الذي قصد باريد الفعل ليس تجدد الكل بل تجدد كل جزء حتى يلزم ذلك لانه في علم الله محمول معنى متجدد لدخول الزمان في مفهومه وليس المعلم متجدد او يكون دفعه بان مراده ان تجدد جزء مفهوم اللفظ بحسب عرف الوضع يقتضي تجدد كل جزء فيكون ما ذكره محمل ما ذكرنا مفصلا على طبق ما فصله السيد السند ومما ينبغي ان جنبه عليه ان هذه النكته انما ترجح الفعل على الاسم فيما اذا التركيب للفعل اسم يراد فيه واما بعد واما مهمل واما لها فلا يرجح هذه النكته على الاسم لانه يعني هيهات وروبيد واما لها عناها الا ان يقال هذه الاسماء النحوية معدودة في هذا الفن في عداد الافعال يرشدك اليه ما سياتي من جعل رويد زيد من امثلة الامر ومن الدواعي الى جعل الجمل المسند فعلا انشا المدح او الذم او التعجب او الدنو لان الموضوع لها الافعال كقوله اي قول طريف ابن تميم العنبري









اوكلما اي كلما حيث عكاظ وكلما وردت عكاظ سنسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشد ويتفاخرون وكان يقع فيه الوقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم يتوسم اي يتفرس الوجوه و يتاملها حدث منه ذلك القوم شيئا فشيئا وتصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان كل قبيلة على حيالها حتى ورد واعكاظ طلبني الكاذ بالهم ولا يخفى ان هذا المثال يستدعي ان يراد بالتجدد المنقضي شيئا فشيئا على طبق الزمان لا مجرد الحدوث لكن الغالب في الفعل قصد الاول لنوع النكتة السابقة ولذا حملنا عبارته عليه لان النسب بالعرض والبيان وايضا قوله واما كونه اسما فلا فاده عدم يقتضي ارادة التجدد لهذا المعنى لان ارادة عدم التجدد بمعنى المقضي شيئا فشيئا لا يقتضي ايراد الاسم فالمثال لا يطابق الممثل وهذا الخلط الفارق من الهم والمفتاح ممثل صريح في قصد التجدد لهذا المعنى ومما يقتضي كونه فعلا ان المقام مقام طلب الفعل نحو اضرب او الترك نحو لا تضرب وانه لا بد من اراده خلاف حرف الشرط على المسند او التخصيص او الاستفهام او النفي او ما يتضمن والشرط فاحفظه فانه من البدايع واما كونه اي كون المسند المفرد اسما فللافاده عدمها الظاهر انه راجع الى التقييد وافادة التجدد لكنه ظاهر الفساد اذ عدم التقييد وعدم الافادة لا يكون مقصودا بالافادة في البليغ بل المقام عدم التقييد وعدم التجدد فينبغي ان يجعل الضمير عبارة عنهما وقد صرح المص في الايضاح بالتفاوت حيث قال واما كونه اسما فلا فاده عدم التقييد والتجدد فقول الشارح المحقق اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد كما ينبغي ومما يقتضي الاسم افادتهما لا على اخص وجه لان المقام مقام الاطناب كما تقول زيد قائم فيما مضى وفيما يستقبل والنكتة العامة لكونه اسما عدم التقييد وعدم افادة التجدد على اخص وجه وربما يجعل عدمها ذريعة الى عدم التقييد نحو نعوته القرآن وربما يكتفى بمطلق الثبوت فالاول ما ذكره المفتاح من قوله واما الحالة المختصة لكونه اسما فهي اذا التركيب المراد افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة افاده الفعل لاغراض يتعلق بذلك والاختصار المنطبق له اما كونه اسما فلعدمها اي لعدم التقييد افاده التجدد على اخص وجه سواء اقتضى التقييد ام لا على اخص وجه واما اعتراض الشارح المحقق عليه بانه تخالف ما حققه الشيخ من ان الاسم لا يدل على اكثر من ثبوت شيء لشيء وكما لا يدل على زمان لا يدل على الدوام فمندفع بان المراد بقصد ان الاسم ينفي التقييد والتجدد بل قصد ان الداعي اليه ان المقام عدم التقييد والتجدد والفعل ينافيه والايجاز يقتضيه ذلك الا افاده مع الاسم نعوته القرآن ولا يصح مع الفعل هذا فان قلت هل يصح افادة عدم التجدد والحدوث باسم الفاعل كما دل عليه قوله كقولك لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن نر عليها وهو منطبق وقد ذكر ابن الحاجب في تعريف الفاعل ما يشتق من فعل لمن قام به يعني الحدوث قلت هذا مبني على عدم الالتفات الى ما ذكره ابن الحاجب وترجيح ما يستفاد من المفتاح بان زيدا عالم يستفاد منه الثبوت صريحا بناء على ان الاسم صفة كان او غير صفة الدلالة على الثبوت وتاييده بما ذكره الشيخ عبد القاهر من جعل المبدا في الصفة المشبهة واسم الفاعل في عداد واحد وسمى الجميع اسم الفاعل لكن يشكل ذلك بما قالوا انه يقال حاسن لمن حدث حسنه وحسن

لمن يثبت حسنه ويقول بانهم ارادوا ان اسم الفاعل لما كان مجازيا على لفظ الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرينة بخلاف الصفة المشبهة فيقصد به وصفا مطلق الثبوت وبمعونة القرينة الدوام ولا يقصد الحدوث اصلا واعلم ان اضافة الصوت الى ضمير المتكلم مع الغير تكنه دقيقة وهو ان صوته مشترك بينه وبين غيره والمشهور نصب صوتنا على انه مفعول لا يالف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالف من جانب صرفه ولو اكتفى في التمثيل لكون المسند اسما وفعلا لهذا المثال لكفاه لان المر على ما يبتغي سهم ولا يخفى ان قوله منطلق حال حال دائمة **واما تقييد الفعل** يريد المعنى المصدري او الفعل وجعله كذلك لكونه اصلا بمنزلة ذكر شبه الفعل ايضا كما هو عادة ائمة العربية **بمفعول** اراد به احد المفاعيل الخمسة **ونحوه** اراد به الحال والتمييز دون المستثنى لانه اما مستثنى من الفاعل نحو ما قام من تلمذته او من غيره من المفاعيل او الحال فالحال كذلك فلا معنى لتقييد المفعول به وذكر الشارح المحقق ذلك ان يجعل ونحوه من قوله معطوفا على تقييد الفعل ويريد به نحو تقييد الفعل بمفعول من تقييد الشبه والتقييد بغير المفعول به كون التقييد بالمفعول به لتربية الفائدة نظرا لتوقف فهم الفعل المتعدي عليه كتوقفه على الفاعل وعدم تقييده يخرج الى ما حاجه عن مقتضى رصد ثم المراد بالمفعول ما يقوم مقام الفاعل اذ التقييد انما قام مقامه لاصل الفايدة لا للتربية ولا يخفى ان التقييد بمفعول لا يشمل ذكر المفعول المطلق للتاكيد الا ان يتكلف في التقييد بما يعم صورة التقييد **فلتربية الفايدة** وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد الفائدة الموجب لقوة الفايدة كذا ذكر الشارح المحقق وهو لا يشمل المفعول المطلق للتاكيد والمراد الياح الى تربية الفائدة ليلايم قوله واما تركه فلما نع منها ولا يخفى ان بحث تقييد المسند بمفعول ونحوه من مباحث متعلقات الفعل والبحث عنه هنا من قبيل وضع الشيء في غير محله وان تقييد المسند لا يختص بتقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وان في نحو نحوه رفعه فاغتنمه ولا عزم رفعه ولما كان يتوهم ان الافعال الناقصة وفروعها مقيدات بشبه المفعول من اخبارها وتخصيص تربية الفايدة فيها اذ لا فايدة لكان مع فاعلها بل الفايدة في خبرها واسمها والتربية في ضم كان بنيه على حقيقة الامر ودفع بذا التوهم فقال **والمقيد في نحو كان زيد منطلقا وهو منطلق** اي في نحو منطلقا **كان** اي نحو كان وفيه نظر لانه ليس فيه تقييد المسند بل النسبة لان الزمان المعاد من كان قيد النسبة المفهومة منه لا صل الانطلاق بلا ريبة ولم يدخل في نحو كان زيد منطلقا كون زيد منطلقا ولا زيد كاين منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لابد لهما من الكون والكاين الا على اصل النسبة غلا فا لاخوات كان فان في وقوعها تقييدا لا محالة لان في الاخوات تقييدين تقييدا بالزمان وتقييد الخصوص للنسبة تضمنه مصادرها والفروع لم ينفكها الا لزمان وجعل التقييد دايرا على كون كان بمنزلة الظرف كما فعله الشارح واختاره السيد السند لا ينفي وقوع هذه الافعال ولا يذهب عليك ان التقييد بكان لا يخص الفعل والمشتقات والمصادر بل يشمل الجوامد نحو كان زيد انسانا





ورفع نحوه بفعلك في هذا المقام ايضا **واما تركه** اي ترك تقييد الفعل بمفعول ونحوه **فلما نع منها** اي من التربية جعل انتفاء المقتضي ايضا من الموانع ويعلم من بيان ترك تقييد الفعل ترك تقييد الخبر فكان واخواتها كما علم من بيان فايدة تقييد الفعل فايده تقييد خبر كان كان قال السكاكي لعدم العلم بالمقيد او عدم الاحتياج اليها بظهور انحصار المطلق في المقيد او لعدم تعلق غرض بالمقيد او بعلم السامع بالمقيد فان قلت فما فايدة الاخبار بان المطلق ايضا معلوم حين معرفة المقيد قلنا يمكن ان يعرف المخاطب انه جاء رجل في هذا الوقت ولا يعرف ان زيدا فاذا قلت جاء زيد يعرف مجيء زيد في هذا الوقت مستغنيا عن بيان المقيد ثم قال او نحوه انتفاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره بعني با جنا ر السامع اياه او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثارا يعني ان يصدق بذلك والا فتصور كونه مكثارا لا مانع وضرورة التصديق به ان يتنزه منه ولا يصغى الى كلامه او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك **واما تقييده** اي المفعول وما يشبهه **بالشرط** نحو ان تكرمني اكرمك وان تقرضني فانا صاحب وفيه ان التقييد في قولك ان كان زيد ابا فعمرو فانا اخوك له ليس للفعل ولا لشبهه بل للنسبة فالشرط قيد للجزاء المسنده والجملة جعل الشرط قيدا يقتضي ان يكون الكلام التام هو الجزاء ويكون الشرط قيدا له اما لمجموعه او لمسنده وهو المطلق بجعل الاسناد اليه من خواص الاسم وحصر الكلام في المركب من اسمين او فعل واسم لما انه تخالف ما ذهب اليه الميزانيون ان كلا من الشرط خرج عن التمام بدخول اداة الشرط على الجملتين والجزاء محكوم به والشرط محكوم عليه والنسبة المحكوم بها بينهما وليس شيا من نسبتي الشرط والجزاء قال السيد السند ليس كون الشرط قيدا للجزاء الا ما ذكره السكاكي وفي كلام النحاة برهتم حيث قالوا لو كلم المجازاة يدل على سببية الاول ومسببية الثاني اشارة الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء فينبغي ان يحفظ هذه الاشارة ويحمل مذهب عامتهم ما يوافق الميزانيين وكيف لا ولو كان الحكم في الجزاء لكان كثيرا من الشرطيات المقبولة في العرف كاذبة وهو ما لا يتحقق شرطه فيكون قولك ان جيتني اكرمتك كاذبا اذ المرجي المخاطب مع انه لا يكذبه العرف وذلك لان انتفاء قيد الحكم يوجب كذبه وفيه ما عرفت من انه لا يخص السكاكي لان حصر الكلام في القسمين المذكورين يقتضي افتقار لبنا وجعل الاسناد اليه من خواص الاسم ظاهر فيه ولا يلزم كذب القضايا التي شروطها غير متحققة لانه يجوز ان يكون المراد بالجزاء في قولك ان جيتني اكرمك في تحقق على تقدير وفي قولك ان كان زيد حمارا فهو حيوان انه كاين بحيث يكون حيوانات حيوانا على تقدير الحمارية وفي قولك ان كان الان طلوع الشمس كان النهار موجودا انه يكون النهار بحيث يتصف بالوجود على تقدير طلوع الشمس الان وعلى هذا القياس واشار في قوله كلم المجازاة يدل على سببية الاول ومسببية الثاني الى ان المقصد الارتباط بينهما غير انه بما هو كقولهم في الظرفية اي لظرفيه مجرورة بفي وله نظائر لا تخفى ولم يقصد بشيء ان المقصد الارتباط بينهما فان قلت اذا دار الامر بين ما قاله الميزانيون وبين ما قاله النحويون فهل يعتبر كل منهما مسكتا لاهل البلاغة او يجعل الراجح مسكتا وايها

اريح قلت الاريح تعليل المسالك تسهيلا على المخاطب والاصطلاح ولعل الاريح ما اختاره النحاة ليلا يخرج الجزآ
عن مقتضى كما خرج الشرط اذ مقتضى التركيب ان يكون كلاما تاما وايضا هو اقرب بالضبط اذ فيه تعليل اقسام
الكلام ولو اعتبره المتاخرون كما اعتبره النحاة لاستغنوا عن كثير من مباحث القضايا والاقيسة تكن حافظا
لهذه المباحث القياسية وسئل الشارح المحقق للتقييد بالشرط بقوله اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك ولم
يقصد بذلك ان التقييد كما يكون للجزآ المذكور يكون للمحذوف لان النحاة جعلوا اكرمك ان تكرمني محذوف الجزآ الاول
صحة تقديم الجزآ على الشرط بل قصدان الشرط كما يكون قيدا للجزآ المتقدم يكون قيدا للجزآ المتاخر فان هذه المعاني لا يجعلوه المتقدم على الشرط دالا على الجزآ بل يجعلونه نفس الجزآ كما صرح به الشارح نفسه
في بحث الايجاز والاطناب والمساواة وقد حذف جزآ الشرط في مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه في المستثنى
المفرغ لرعاية امر لفظي لا يعتبره علما هذا الفن فان قلت لم جعل اكرمك ان تكرمني من تقديم الجزآ على الشرط كان
فيه مخالفة قانون النحوي المشهور فلا يكون بليغا لانتفاء الفصاحة قلت لا شبهة في قوة هذه الشبهة ولا يندفع
الا بتخصيص قولهم مخالفة قانون النحوي المشهور بقانون لم يرجع اليه امر لفظي ثم كون الشرط قيدا للجزآ يمنع الشارح
المحقق بان قولك ان جئتني اكرمتك معنى اكرمك وقت مجيئك وليس كذلك بداهة قيد للجزآ لانه بمنزلة اكرمك
على تقدير مجيئك وكيف ولو لم يكن كذلك لكان اذا جئتني اكرمك من التقييد بالظرف لا بالشرط لا ذا طرح مطرح
ولم حيثيتان طرفيه وتعليق باعتبار الطرفية تقييد لمفعول ونحوه وباعتبار التعليق تعييد بالشرط ومن
مرجحات اعتبار النحوي انه على مذهبهم لا يحتاج قولهم ان تكرمني فاكرم زيدا الى تاويل لانه اما لطلب اكرام مقيد
بتقدير اكرام واما لتقييد طلب الاكرام بتقدير اكرام على اختلاف بين الشافعية والحنفية وعلى مذهب الميزانيين
لا بد من تاويل الانشآ بالخبر لتمكن الحكم بين الشرط والجزآ فلا اعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين اداته من التفصيل
اي مما ذكر مفصلا وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو والاولى الاقتصار على قوله من التفصيل
في علم النحو وفيه تعريض للسكاكي بانه اتى بتطويل حيث اتى بتفصيل في علم النحو واشاره الى وجه اسقاطه تفصيله
واختياراداته ليشتمل الحروف والاسما ولا يخفى ان الحواله الى علم النحو انما يصح لو كفى معرفة ما بين اداته في
معرفة الاعتبارات وما ذكر لا يفيد الا توقف معرفة الاعتبارات على معرفة التفصيل ولا يفيد معرفتها معرفته
فالاولى فلاعتبارات تعرف بمعرفة ما بين اداته من التفصيل ولا يذهب عليك ان القصد التقييد بمفعول ونحوه
ايضا لاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين المفاعيل وما بين اشباهها من المفاوت وقد فصل في النحو لاختصاص
بما ذكر بالشرط وقد عرفت وجه التخصيص ان كنت داعيه بسماع ما الفي اليك لكن لا بد هنا من التنبيه
ان واذا ولو لان لها اعتبارات لا يفي معرفة المفاوت بينها على ما فصل في النحو لمعرفة تلك الاعتبارات والمفاوت
بين اذا وان لا ينفيها قول النحاة ان اذا يتضمن معنى ان لانهم لم يقصدوا الا تضمنه اصل معنى ان لا انهم لا يقصدوا
الا تضمنه اصل معنى ان دون حصوصياته ولا بد من النظر في ما ومن لان احدهما للعاقل والاخر لغير العاقل

وفي



وفي استعمال احدهما مقام الاخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان وتقدم ان على اذا مع ان مفهومه عدمي
ومفهوم اذا وجودي لانه الاصل في الشرط فان واذا الشرط اي لتعليق امر بغيره في الاستقبال **لكن اصل ان**
**عدم الجزم** من المتكلم بعدم المصدق لقول النحاة انها تستعمل للمعاني المحتملة المشكوكة **بوقوع الشرط**
اولا وقوعه اذ الشرط قد يكون سببا **واصل اذا الجزم** فاستعمال ان في عدم الجزم واستعمال اذا في
الجزم على الاصل لا يستدعي تكلفا سوى اعتبار كون ذلك الاصل واذا عرفت ان المراد الجزم المصدق ونظيره ما في
تعريف القضية بالقول الجازم المصحح للتصديق والتكذيب فان الجزم فيه بمعنى التصديق وذكر وقوع الشرط
لا بخصوصه لظهور ان الشرط زمانا يكون سببا فلا يراد ان بيانه لا يشمل ما اذا كان الشرط سببا وانما لا يفيد
انه ليس الظن موقعا لان وانه موقعا اذا نفع في عبارته اغلاق ما فان قلت كما ان اصل ان عدم الجزم بوقوع
الشرط اولا وقوعه كذلك الاصل فيه عدم الجزم بنقيض الشرط فلم لم يتعرض له قلت لانه بذكر ما عدل
فيه عن عدم الجزم بالوقوع او عن عدم الجزم بالا وقوع ولم يذكر ما عدل فيه عن عدم الجزم بنقيض الشرط
وقال الشارح المحقق لانه بصدد الفرق بين ان واذا وعدم الجزم بالنقيض مشترك بينهما وفيه بحث لان عدم
الجزم بالنقيض في ان بمعنى الشك فيه وعدم الجزم بالنقيض في اذا بمعنى الانكار فلا اشتراك بالفرق باعتباره
ايضا قائم وما سوى اذا من اسما الشرط لم يفارق ان فلذا خص الفرق بان واذا ولم يتعرض لما سواهما قال
الرضي في نحث الكلم المجازاة وجب بهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا يستعمل
في امر يستعمل في امر المتيقن المقطوع به لا يقال ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسما الشرط كاحتمال الوجود
والعدم في الشرط الواقع بعدان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسما كالشرط بعد ان في احتمال الوجود
والعدم هذا **ولذلك** المذكور من الامرين وهو كون الاصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل في اذا
الجزم **كان** اي صار الحكم **النادر موقعا** اما تمييز فيكون معنى نادرا الوقوع مع قوله **لان** متعلق
بكان واما خبر كان اي كان الحكم النادر محل وقوعه ان والمراد كونه لا ان حقيقة وتجوزا فانه لندرته اما مشكوك فيه
فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهي لكونه ملحقا بالمشكوك موقع لان لا يقال كيف يكون النادر موقعا
لان حقيقة والمذكر تنزيه جانب العدم لانا نقول المراد بالنادر اعم من النادر المطلق والنادر بالنسبة كما ندر
عليه كما سيأتي **وغلب** اما من التغليب او الغلبة **لفظ الماضي** اي اللفظ الدال بالوضع على الزمان
الماضي سوا كان الفعل الماضي او المضارع مع قرينة لذا قال لفظ الماضي ولم يقل الماضي ليلا يتبادر منه الفعل الماضي
فان قلت عرف الفعل الماضي بما فسرت به لفظ الماضي فلا يصح على الماضي قلت اردت بالوضع اعم من الوضع التركيبي
فكان شاملا للم يفعل فالمعتبر في التعريف الوضع الافرادي فخرج عنه لم يضرب **مع اذا** لانه انسب بالجزم
بالوقوع لان الواقع فيما مضى احرى به ويستفاد مما ذكر ان اللفظ المستقبل غلب مع ان وان لكن صار موقعا لاذا **فاذا**
**جآتهم الحسنة** اي تم موسى جنس الحسنة **قالوا لنا هذه** اي لاجلنا هذه لا لغيرنا بعيد

لاسبب لهذه الحسنه الاخر وان نصبهم سيئه اي بليه نطير و اموسى ونقولوا هذه لشامه موسى
ومن معه من المومنين وسبب حدوثها لهم والاظهر ان المراد تمن معه هو وقومه والتطير موسى ومن معه لتنزيل موسى
ومن معه منزلة المخاطب الردي اذ التطير التشاءم بالفال الردي على ملة الفاسكس ولا يخفى ان اللام في لنا للتعليل لا
للاختصاص لانه مقتضى نطير و اموسى ومن معه فتفسير الشارح قولنا هذه بانه مختصه بنا محل نظر والمناسب وبسببه
الحسنه في الشهره وبسببه السيئة في موسى ومن معه يكفيو والادعا ظهور رجحان الشامه في موسى ومن معه
بخلاف السببيه للحسنه قال الله تعالى يرزق كل بر وفاجر ونعم كل صالح وطالح ولذا كثرت الحسنة وغلبت على السيئة
ولم يراع في التمثيل لان الحيثية منتفيا لان المراد اي انى بالماضي مع اذا مع جانب الحسنة لان كذا في الايضاح و
الاظهر هو تمثيلا المجي باذا مع الماضي للقطع بوقوعه وبرعاية المناسبة بقوله واذا جاءتهم الحسنة لان المراد الحسنة
المطلقه لا المعينة التي هي قد من افرادها نوعا كان او جنسا واذا عرفت تعريف الجنس دلالة
على اطلاقها لان الجنس الكثير الافراد كالواجب الوقوع لكثرته واتساعه في الانواع الكثيرة وفيه تعريض بالسكاكي
حيث قال وهذا عرفت تعريفا لعهد او الجنس والعهد اقضى لحق البلاغة ووجهه ان العهد ينافي الاطلاق فضلا
عن ان يكون اقضى لحق البلاغة والحري ان هذا من مطارح الانظار ومسارح الافكار ولهذا طار فيه الشارح
المحقق وزاد عليه ما زاد السيد السند المدقق ونحن لا نرضى بان نرد كلما تم المستطيب لمريء الاطار بعد ان
هدانا الى وجه كلامه وشمسنا نكهه مرامه فنهتدي به لكل للهداية ونعتنك بالدراية عن كثرة الرواية فنقول المراد
الحسنة المطلقة ولا اراده طريقان احدهما الواضح المحتمل عن احد وهو الذي ذكره المص والثاني يراد بالحسنه
ما يطلق عليه الحسنه فيصح لفظ الحسنة بين الجنسين وكل فرد يعرف تعريف العهد بنا على ان الجنس الذي هو حصة
هذا المفهوم لتعينها بكثرتها والساعها صار كالمعهود المذكور في التقرير في ذهن السامع ويراد هذا الاعتبار من
لفظ الحسنة ولا شك انه اقضى لحق البلاغة حيث جعل تعينه لكثرتها نصب العين ورجح في البقيين على كل فرد من افراد
مع ان المتوقع ايهامها وتعيين الفرد اذا المفرد انما يحصل بالتعيين والسيئة نادرة بالنسبة اليها
اي للحسنة قال لهم اي اتى في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان ونحن سهاك على وجه اخر ولهذا نكرت
تنبيها على ان الجنس لعدد افرادها لم يوجد ولم يستوفى التعريف المقتضى للتعيين وقال الشارح المحقق نكرت
للتقليل وما ذكرنا انسب والاحسن الابلغ ان يقال اريد بالسيئة سيئة حقيرة اي ان اصابتهم سيئة حقيرة
يتطيروا فضلا عن اكثر وهذا كما يقال ان حسر فلان فلسا يراه منى وهذا الذي ذكره من مجي اذا مع الماضي
في الكثير وان مع المضارع في النادر هو مقتضى الظاهر ولا منع استعمال اذا في النادر مع التنكير او التعريف
لكنه فلا يشكل عليك قوله تعالى فاذا مسها الناس ضر دعوا ربهم وقوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض
لان استحقاق الانسان لكل ما قضى ان يكون لعدد يسير كما يدل عليه لفظ المص كالمقطوع به وان ابتلاء الانسان
المتكبر المعرض بالشر المتعين لكونه نصب العين بالنسبة اليه يجب ان يكون مقطوعا به اذ ضمير اذا مسه الشر لذلك



الانسان المدلول عليه بقوله اذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه والاصافة بين المساس منهما للمباشره
القليلة ومنع دلالته على قلة فاعله بدليل قوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم فاذكره السيد السند
ان جعل الشارح المص منبها هنا ما ضمنا ذكره سابقا من انطلاق لفظ المس على القليل بالدليل المذكور
ليس بشيء وقد يستعمل ان في الجزم عبارة المفتاح والايضاح في مقام الجزم وهو الصواب لان
ان لم يستعمل في الجزم فقوله في الجزم مصدر حينية اي في وقت الجزم وهو النسب من تقدير المقام كما فعله
الشارح والمراد الجزم بوقوع الشرط اولا وقوعه كما في شروح المفتاح وان قلة الايضاح بالوقوع وتبعه
الشارح المحقق في شرحيه جاهلا لا مقتضى المقام اعاهلا كقولك لمن سالك هل زيد في الدار وانت
تعلم انه فيها ان كان فيها اخرج فتتجاهل لتعلم هل مصلحة زيد في الاخبار او تعلم ليس فيها فتقول ان كان فيها اخرج
فتتجاهل ليلا يرجح السايل على الفور وينتظر ساعة لعل زيدا يخرج او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك
اي ينسبك الى الكذب وانما يعدك من الكاذبين ان صدقت فاذا تفعل وقد عدل عن عبارة
المفتاح لمن يكذبك فيما يخبره ان صدقت فعل ماذا تفعل لانه يعتمد النسبة الى الكذب في قولك الى وجه
ان صدقت يحتمل ان يقول بان ظهر صدقي وظهور الصدق يحتمل ان يكون مشكوكا للمتكلم ولا يكون فيه خلاف
مقتضى الظاهر خلاف صدقه فانه يعلمه جزما فالمثال بظاهره ينطبق على ما ذكره لا على صاحب المفتاح لكن ارداده
عبارة المفتاح في الايضاح بعينه يشعر بانه لم يعدل عما ذكره بل اختصر عبارته وقوله فاذا تفعل للتقرير
اي لا يبعد على تدفيه فانه يعلمه جزما فالمثال بظاهره ينطبق على ما ذكره لا على صاحب المفتاح لكن ارداده
الكتفي به الاعدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه في قوله تعالى وان كنتم في ريب ونحو ما يشعر بانه مختصه بالثاني
فكانه لذلك خصه الشارح المحقق بالشرح بالثاني وان جعله في شرح المفتاح لما قال ان قلت جزم المخاطب بالاداة
والوقوع معه يقتضي استعمال لو لاختصاص ان بالمشكوك قلت نزل جزمه باللاوقوع منزلة الشك تنبيها على
ان الجزم باللاوقوع مما لا يليق والعنايه فيه الشك وقد اشكل ذلك عليه اعني الشارح المحقق في استعمال ان فيما نزل
منزلة المحال ولحاك عنه لهذا الجواب وغفلته عن توجه الاشكال بعينه هنا من العجاب على انه يمكن ان يقال استعير
ان لغرضه دون لو لان اقرب مما هو المقصد لعدم دلالة على انتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو وان كان الانسب من
جهة دلالة على انتفاء الشرط لكنه بعيد من جهة دلالة على انتفاء الجزاء فلان ترجيح من هذا الوجه ومن ثمة البديعة
جعل معارضة اعتقاد المتكلم والمخاطب مورثا للشك كما يورث تعارض الدليلين الشكاية الدعوى ومنها المعدول
الى الشك لان القطع غير راجح وقوله ان صدقت فماذا تفعل تحتمل الكل او تنزيله اي المخاطب العالم بوقوع
الشرط او لا بوقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما في الشرح غير ظاهر منزله الجاهل لمخالفته مقتضى العلم
لكولك لمن يوذي اباه ان كان اباك فلا توذه لان مقتضى العلم بالابوه عدم الايذاء ولكان تجعل كتنا التنزيل
جزمه على موجب الجهل يفرق بين الظنين ذو الفضل ومن النكت الدقيقه تنزيل المتكلم عله منزله الجاهل تنبيها على

ما يشاهده مما يخالف الحكم بشهد بجهله كما في المثال المذكور فان شاهده اينما الابن يدعو الى الحكم بانه ليس ابنا له
او التوبيخ و يجيء الخاطب على وفق الشرط منه او اعتقاده اياه وتصور ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لغرضه اي لغرض الشرط والمجعل الشرط معلقا عن اصله
بقالع في المقام استشعر انه لا يخلو استعمال ان للمنافي للقلع فان مقامه مقام التردد فذكر له فعه نظيرا مشهورا
معلوم الحال فقال كما يفرض المحال لا غرض يسوي بينه وبين الممكن في الاستعمال من قصد الالزام والابطال
وغرض لك مما تنظل العقل به المحال فان قلت فيه تطويل المسافة بلا طايل اذ يحصل الغرض بجعل القالع سببا
لتنزيله منزلة المشكوك ولا وجه لجعله منزلا منزلة الباطل ثم السر منه الى جعله لمنزله المشكوك قلت اجاب
عنه السيد السند بمنع انتفاء الطايل اذ فيه مبالغة في التوبيخ لنفسها المقام ونحن نجيب بان القالع يحكم عليه بالبطلان
فتقطع المسافة الطويلة لقوة هذا القالع سريعا فاذا بلغه مرتبة الباطل استوجه عليه بالتنزيل الى مقام المشكوك
نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا تضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد اعراضا
اولا لاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيهم قرا بالكسر فان الشرط وهو كونهم
مسرفين اي مشركين معتقدا به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا
المقام بحيث لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي
ان يصدر عن العاقل اصلا والاستعمال اذا في مقام التوبيخ مناسبة عظيمة الواقع لعلها تكون كالة عند البليغ اذ في
استعارة تحقق وقوع الامر الذي هو عاد تاكيد للتوبيخ ودنما يحقق التصوير بدون التوبيخ كما في قولك ان كان
فلان اباك فلا توذه لان فيه ان استمال المقام على صدور الايذاء من المخاطب يقلع الشرط عن اصله لكن لا توبيخ
على وقوع الشرط وانما قال فيمن قا بالحكم اتباعا لمذهب البصري والا فالكوفي يجعل ان المفتوحة كان للشرط والبصري
يجعله في تقدير لان وحذف الجار من ان قياسا ولا يخفى ان توفيق القرآنيين يستدعي ان يجعل المكسور بمجرد السببية
بتجريدها عن الشك او تغليب غير المتصف اي بالشرط على المتصف وهو ظاهر قال المفتاح
واما تغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على مرتابهم وقد صرح المصنف في الايضاح بان المراد بغير المرتاب ظاهره لا غير الاديباء
حيث قال فانه فيهم من يعرف الحق وانما ينكره عنادا فلا يصح حمل قوله غير المتصف على غير معلوم الاتصاف ليكون
المعنى او تغليب غير المتوقع باتصافه بالشرط على المتوقع به كما ذكره الشارح المحقق وبعد السيد السند لدفع الاشكال
ظناه وارد الولا هذا التاويل وهو ان تغليب غير المتصف به على المتصف به يجعل الشرط قطعي اللاوقوع بالنسبة الى
الجميع فلا يصح ذلك استمال ان بل يصير المقام مقام لو بل عجب بتاه على ظاهره ودفع الاشكال بانه لو غلب المتصف على
غير المتصف لصار المقام مقام اذ ففي العكس يصير المقام ان اولو ولكل منهما مرجح من وجه على الاخر كما بينا لك عليه
فتعارف في تغليب غير المتصف على المتصف استعارة ان لم يمكن حمل عبارة المفتاح على ما جملاه لكن عنه منذوحة لما
ذكرنا فكن معنا ولا تكن في ريب واجتنب من ريبة التقليد فانه الخسف عيب وقد اطال في هذا المقام كلام الشارح المحقق

والسيد السند في تريف ساقبل في الدفع وهو اضعف من كل ضعيف فلم نرض بان نروح به هذا البحث الشريف و
وطويناه على غرة اذ لنا فيه كعض نحن قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا لكن على الاول
الخطاب لمجرد المرتابين لانهم المتوغلون على الريب و على الثاني الخطاب لمجموع من المرتابين وغير المرتابين والتغليب
يجري في فنون اي انواع كثيرة جريان المقسم في الاقسام والمقسم به انواع كثيرة ونبه باطلاق الاول
على انها لم ترد خل تحت الضبط والحصر والوظيفة فيه ذكر عدة منه ليتمكن الطالب من اعتباره لكن ينبغي ان يعلم انه
تغلب الاكثر على الاقل والاشرف على الاخس الان يكون لفظ الاعلى اقل او كان مونثا مع مذكره الادنى فيغلب
ما لفظه اخف كالعمرين او يكون مذكرا كالقمرين و يغلب المتكلم على المخاطب والغايب والمخاطب على الغايب من غير
عكس وان كان الغايب اكثر او اشرف من المخاطب والمخاطب اكثر او اشرف من المتكلم منها تغليب المذكور على
المونث قال الشارح المحقق وذلك بان يجري على المذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بظهر على طريقة
اجزايه على المذكور حالة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من القانتين
حكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات هذا كلامه ولا يخفى ان اجراء
الصفة على المذكور والاناث على طريقة اجزايه على المذكور خاصة مما لا يجوز عن مجموع هي التعبير عن المذكور القانتون وقانتات
او القانتات بالقانتين اذ لا بد من شمول القانتين لمذكر حتى يصح جعلها منهم حكم من التبعيض ويح لا يصح قوله
على طبق المفتاح والايضاح عدت الانثى من المذكور اذ عدت الانثى من مجموع من المذكور والاناث وان اولى تلك
العبارة بان المعنى جعلت منزلة المذكر في التغيير بلفظ يخص بالذكر كما اولا السيد السند بوجه
لقوله والقياس كانت من القانتات لان المراد وانما من جملة مجموع من القانتين وهم اولات القانتات وليس القياس
فيه القانتات والتحقيق ان التغليب لا بد يتصور على وجهين احدهما ان يراد بالقانتين القانتين والقانتات تغليبا
وثانيهما ان يراد بالقانتين المذكور ويجعل مرة قانتا تغليبا لوصف قنوتها الذي لا يكون الا للرجال الكمل على
صفات الحلا توثر ويجعل بذلك الاعتبار كل فعل من القانتين فلا تغليب ولا يجوز في القانتين اذ المراد به الذكور
الصرف ومما يستدعي جعلها بمنزلة الذكور انه تعلل تحريرها مع انه لم يكن المحرر الا الذكور وهذا هو معنى قوله
المفتاح عدت الانثى من الذكور حكم التغليب وهذا الاعتبار يجيء ان القياس كانت من القانتات لكن ولكلام الشارح
ما لا عنه وهكذا الحال في قوله تعالى واذ قلنا للملايكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس حيث قال المفتاح غلب ابليس
من الملايكة حكم التغليب عدا الانثى من الذكور يعني غلب صفة عبادته وما به يشبه الملايكة على صفات الجن فجعل
من الملايكة لا انه عبر بالملايكة عن ابليس والملايكة لتغليب الاوتاد الكثيرة على واحد معنوي فيهم وقد ينبه عليه
بقوله عدا الانثى من الذكور اشاره الى الانثى السابقة في كلامه ولا حاجة الشارح المحقق والسيد السند على ما
زعماه احتاجا الى تاويل بعيد لقوله عدا الانثى من الذكور يعني هذا المحل يشبه تغليب الذكور على الاناث في كون كل
منهما مستعملا اللفظ في غير الموضوع له ولا يخفى انه لا فايدة في هذا الكلام على انه لم يتبين المفتاح ان عد الانثى



المعلم

ولا يمكن الطالب مراعاته لكن ينبغي ان يعلم انه
اقول لا يخفى على المتدرب انما تقصى عن هذه العثرات
وانه اني باحسن التعبير في التحرير الا انه تفضل علي
لوافاده الكمال ما اراد انهايه في التحقيق وغايه في
ضبط شتت هذا الباب وجمع متفرق هذه
القاعدة التي لا تحصر افراد مسائلها نطاقا
نطوع ذوي الالباب. وما ذاك الا توضيح
الفلاقين التغلب فانه متى علم الطالب ما العلاقة
فيه هان عليه الامر وان تشتت انواعه و
تفرقت اقسامه ولم امر من تعرض لهذه المهمة
سوى الافراد منهم ومع ذلك يحتاج الناظر
الى كلامهم ان يفهم ذلك من رموزهم كما يفهم
المراد من الاحاجي والالغاز فنقول التحقيق
ان التغليب من المجاز باللفظ المستعمل فيما
وضع له فلا بد له من العلاقة واما العلاقة بينهما
الشبه الصوري وشدة الاختلاط وبالكان
المتشابهان والمختلطان متساويين او متفاوتين
ترجح احدهما على الاخر بالاطلاق لفظا على
وعلى صاحبه الابترجح مثل الكثرة او الاشرفية
او الاخفية الى غير ذلك من المرجحات و
وكانت تختلف متوقفا على تحقق شيء من ذلك
وكانت تلك المرجحات متعددة مختلفة
باختلاف المقام يختلف العلاقة فانها مع
كونها امرا واحدا معتبرا في سائر الافراد
واضحة حالها لدى الناظر التفاوت حسب
على من يريد تقرير امره وتحرير اجزاءه و
جزئياته تبين ذلك المصحح في كل مادة من
موادة والتفصيل على ما رجح اثار احد المصححات
2 الاطلاق والتعبير على الاخر فان بعض تلك
المرجحات وان كان ظاهرا لكن كثيرا في التعبير
فان التفاوت يدرك وصرح بترجيح التعبير عن
التعبير لشق الاخر الاكثر منها في غاية
الخفاء كما في القرين والقارن فان التعبير بهما دون
بالشمس كما نه وكذلك القانتات فان التعبير
مع تساوي كل واحد منهما في الاخفية و
الانقلب وكذا حي حيا عداد الطرفين
الى بيان ان التذكير

مجاز وقد سبق على هذا الاخير تغليبات اخر ولم ينبه في منها على كونه مجازا فلا
بد من انه داع على تخصيص هذا المقام بالتنبيه نعم لا شك في صحة التغليب في الآية باعتبار ذكر انا التزاع
في كونه مراد المفتاح واعلم ان الشارح قال ويحتمل ان لا يكون من في قوله تعالى وكانت من القانتين للتبعيض بل
لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانه من عقاب هرون اخي موسى واولاده لا يخفى ان الاصح ايضا
ان يكون في القانتين تغليبا ليكون وصفا لها الصلاح اباءها وامهاتها ومنها تغليب جهة الخطاب على الغيبة بان يخرج
في شيء هاتان الجهتان تغليب الخطاب على الغيبة نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان القوم مخاطب
من حيث المعنى حمله على المخاطب غائب من حيث اللفظ فجعل وصفه على صيغة الخطاب وعندانت وزيد فعلت
فعلت فيه خطابا للمعطوف عليه على عينة المعطوف قال المحقق ومنها تغليب متكلم على مخاطب وغائب نحو انا وانت
فعلنا وانا وزيد ضربنا وفيه نظر لان ضمير المتكلم مع الغير موضوع لمتكلم معه غيره سواء كان غائبا او مخاطبا فهو
في المثالين على حقيقته ولا تغليب فالمثال المطابق لتغليب المتكلم على الغائب نحن رجال نفعل على صيغة المتكلم مع
الغير وجعل المفتاح من امثلة التغليب قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن
في ملتنا غلب اتباعه عليه فنسب صفة العود الذي هي لاصحابه اليه والاوجه انه غلب خواص اصحابه في ملتهم
على خواصه وعبر عن الجميع بالعود ولا يبعد ان يستغنى عن التغليب بان يجعل شعيب داخلا في ملتهم حكما ان اطفال الاهل
الكفر اذا اسلم بعض احد ابويهم مسلما داخلا في ملتهم ومعتقدهم او كان ذلك القول منهم باعتقاد انه كان في ملتهم قبل
نبوته ومنها تغليب العقلاء على غيرهم كما قال في الحمد لله رب العالمين ونحن نقول العالمين اريد به العقلاء وتربيته
غيرا لعقلاء لمصلحة غير العقلاء وهو مندرج في تربيتهم ولا يبعد ان يكون تغليب المذكر على المؤنث من شعيب تغليب العاقل
غيره ومنه ابوان ونحوه لو قيل ابوين عطفا على المثال السابق وفصلة نبه تنبيها على التفاوت بينه
وبين السابقين فان السابقين مما للمفرد المغلوب محقق في اللفظ قبل التغليب واما غلب لما هو زايد على حقيقة اللفظ
من الغيبة وهذا مما ليس للمفرد المغلوب نصيب في اللفظ اصلا واما اطلق نحو هم وما دته لمحض التغليب فهذا
ظهر ان بين المثانيين السابقين شدة اتصال اقتضت عدم الفصل بينهما وتوهم ان الفصل بين الاول والثالث
فصل بين المتناسبين ليس بشيء والمراد بنحوه من فوقها عمران وقمران وانما عبر بلفظ عمر لانه اخف وبلفظ القمر لانه
مذكر والمذكر صنعي وان كان المؤنث اخف كذا في الشرح ولا يبعد ان يقال تعين المذكر في القمرين ايضا لكون
القمر اخف من الشمس لانه يقبل تدبير شمسه ولكان يجعل ونحوه مجرورا ولا يخفى المراد منه في تحرك ووحدة
سنة الاب مع انه ليس له قدر مشترك مما لحظ عند في محله على ان عدم القدر المشترك بين ابوين دون قمرين مما
لجواز ان يكون التغليب صفات بتغليب صفات الابوة في الام على صفات الامومة وحمل من اولاد الاب ادعاء نحو
فيه تغليبا فان تغليب العاقل على غير العاقل والمخاطب على الغايب قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا يذرؤكم فيه فان قوله يذرؤكم خطاب لمن خوطب بقوله خلقكم من انفسكم وللانعام عند القوم فان زيفه



الشارح المحقق وخصه كالخطابين السابقين فيه تغليب المخاطب على الغايب وتغليب العقلاء على غير العقلاء لان
لفظ كم مختص بالعقلاء ويعضده السيد السند بان اجتماع التغليبين مقتضى الخطاب سواء فيه لفظ كم وكون المخاطب
لا يكون الا للعقلاء ويدفعه ان خطاب غير العاقل لا يتوقف على التغليب اذ لا تغليب في يا جبال ويا سماء ويا ارض
فانما يتعين التغليب للفظ كم فلذا تمسك الشارح المحقق في اثبات تغليب العقلاء على غيرهم بالخطاب بلفظ كم ولم
يكتف بمجرد الخطاب ومنها تغليب الموجود على ما لم يوجد واسناد ما يختص الوجود الى المجموع ومثل له الشارح
المحقق بقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك فان المراد المنزل كله اقول يحتمل ان يقال توجيهها اخر لعله ادق
وتغليب فيه وهو ان المراد بقضي الانزال واستقبال الايمان كونه قبل الانزال قبل الايمان ولا يتوقف فلاح المسلم
الا على الايمان بعد الانزال ولا يجب عليه الايمان قبل الانزال ولما كان المظنة بالفطن المحصل ان يتفطن بسهولة
لتلك داعية الى ايراد اذا في غير مقام القطع من سماع تلك ايراد ان في مقام الجزم ليشتغل الى تفصيلها ويوثق
بتمكنه من تحصيلها ونحن نفتدي به رجاء ان تهتدي بها ولكونهما قال الشارح تعليل لعوله كان كل قدم
ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له استمرارا لا يكون لما يذكر تعليله بعده هذا وفيه ان في وضع الدليل
اولا وتعليلها بعده حصولها بعد انتظار وطلب ويكون ذلك الحصول اتم ولكن دفعه بان في القاء الدليل من
شعور بالمدعوى وحصولها بعد انتظار والتحقيق انه دليل على قوله وان واذا للاستقبال وبيان اللم ليقوله
كان كل والمقارف في ايراد مثل هذا التعليل بواسطة بين ما هو ان له وبين ما هو لم له والشايع فيه ومن ثم
او ولذلك الا انه لما بعد مشار اليه صرح بذكره ولا يخفى انه ليس اول تعليل قدم على المعلل في هذا الكتاب
قلت شعري لو اخر العرض له الى هرهنا لتعليق امر هو الجزا بغيره وهو الشرط في الاستقبال
هو متعلق بالتعليق بشهادة قوله فيما سبق فان واذا للشرط في الاستقبال فان الشرط سالك نحو تعليق امر
بامر ورده الشارح به من ان التعليق في الحال مندفع بان التعليق جعل الشيء معلقا والجعل في الحال و
المعلقية في الاستقبال وتعلق الظرف بالمعلق لا بالجعل والشارح جعله متعلقا بغيره وفيه تكلف تقدير المتعلق
اي كايتاء الاستقبال ولعله عدل عبارة المفتاح تعليق حصولها مر تحصولها ما ليس بحاصل لان ما ذكر مشترك
بينهما وبين لو كان كل من جلتي كل فعليه اي امر اجاريا غير ثابت استقباليه غير
قابلة بتقييد بزمان الحال او الماضي ولو تقيدت كان خروجا من وضعها الذي نحن بصدده في بيانه ولا يرد اطراد استعمالها
ان مع كان في الماضي نحو وان كنتم في ريب لانه تجوز ولنا قبل ان مرهنا نعني اذا وكنا ينبغي ان يطرد استعمالها
اذا مع كان في الماضي وان لم يذكروه لعدم الفرق الا بان ان قوي في الشرط وكنا ان الوصليه المذكورة مع
الواو كثيرا وبدونها بقلة فانه لمجرد الربط ولا يخرج الماضي الى الاستقبال الا مدركها حتى نحو زيد وان كثر ماله
بخيل ولا استبعاد اذا مع الماضي كثر الانه مجاز شايع ولا يخالف على لفظ الجزا المجموع كما هو المنقول اي لا
تخالف المتكلم ذلك الا لنكتة لان ظاهر الحال رعاية المواضعة بين اللفظ والمعنى فلا يعدل

تحقق ايها العلماء وفقني الله واياكم لما يحب ويرضى ان فاني
سائل من الله فيسم لسائلك اثابه الله

عنها ما لو كان ما يوجب العدول عن اللفظ ولكن يجعله خبرا معروفا على صيغة المخاطب والغايبه اي لا يخالف كل من جملتي
كذا ذلك لفظا وفيه وان تجعله امرا مجهولا او معروفا باحد الوجهين وفيه والنكته امر تستحصل بدقة النظر حتى
يحتاج الى تامل كحصاصاجه ناكسا اي ضاربا راسه اصبعه على الارض ولا يخفى موقعها في هذا المقام لان المراد غير
ظاهر الحاد ولا يمكن المخالفه بجعل الشرط اسمية لكنه اطلق جواز المخالفه لنكته اعتمادا على اشتهار وجوب
فعليه الشرط وكانه لم يقيد الفعليه بالجزيه دها بالى الجواز انشا آبيه الجزا بلا تاويل الى الخبر كما صرح به الشارح
المحقق لجعل الجزا انشا ليس من قبيل مخالفة اللفظ للمعنى لنكته وهو بما بحث شريف لا ينبغي فوته وهو انه هل
يصح كون الطلب جزآ بلا تاويل او لا كما ادعاه السيد السند وادعا ان الوجدان الصحيح يحكم بان الانشا لا يقبل
الارتباط بالشرط بدون التاويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتمله للصدق والكذب وان جعل الجزا انشا والحق
ان الشرط في قولك ان جاءك زيد فاكرمه مثلا قيد للطلب والطلب يعلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب في
الطلبي كالاخبار في الخبري فكما ان القيد في اضرب زيدا غدا يتعلق بالاخبار بل بالمخبر عنه فكذلك في الطلبي فالشرطيه
التي جزآها انشا لا تحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقام بالافادة في الشرطيه النسبه بين المركبين على خلاف ما
ذهب اليه المفتاح وتبعه المم كان الامر على ما ذكره السيد السند لكن هذا الاختلاف متفرع على الاختلاف في
النسبه التامة في الشرطيه في انها بين المركبين او في الجزآ كما لا يجوز جعل الشرط اسميه لا يصح جعلها طلبيه ونحوها
وان وليت الى الخبريه لان اداة الشرط تمنع جعلها الطلب الماول ونحوه والاسمية شرطا بلا تاويل تساعد عليه تبعا
بنآ على ان مناسبة الاداة بالفعليه للخبريه اشد فلم يرضوا بقولها وما ذكره الشارح المحقق من ان قوله لفظا انشا
الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعليه ماضويه فالمعنى على الاستقبال يجب تاويله بان
المراد ان جعلت كلتا الجملتين او احديهما احد الامرين من الاسمية والفعليه الماضويه ولك ان تنبه على هذا هب
الكوفيين في ان احد من الناس جاءك فاما جاءه فانهم لا يقولون بالحذف والتعبير بل يجوزون دخول ان على الاسميه
كما يدخل على الفعليه في معرض الحاصل لقوة الاحتمال المراد بالجمع المحلى باللام الجنس ليشمل ما له تسبب واحد
ولهذا ترك وصفه بالمساحة في وقوعه كما في المفتاح نحو ان شتمنا كنا وكون الاصح او لكون دفعا لوهم عطفه
على ابراد غير الحاصل كما وقع للبعض ما هو اي المحقق الوقوع كالواقع فالكون تامة متعين
فلا يكون ناقصة كقوله اذا مرمت والنقاد من السامح او اظهار الوضع عبيد وقوعه من المتكلم نحو
ان ظلمت بحسن العاقبه في صيغة التكلم مثالا لاظهار الرغبه وعلى صيغة المخاطب مثالا لما اقول او للرغبه
وما ذكره بيانا لعليه اظهار الرغبه للابراز في معرض الحاصل انسب بيان عليه نفس الرغبه له او اظهار
الخوف من وقوعه فان الخايف من شيء يكثر بصورة اياه حذرا عنه فربما يحيل اليه ولا يخفى ان قولك ان ظلمت
ربما يقع من الاسباب المساحة وربما متعين وقوعه فلا يتعدان يجعل في المتن مثالا للكل الا انا تبعنا ما يلوح من
الايضاح واما وجه تخصيصه هذا المثال فان الطالب اذا عظمت رغبته الظاهر اذا رغبا واظهارا



عظمة الرغبه في تحقق امر بكثره من الكثره او الاكثار تصوره اي الطالب اياه اي حصول
ذلك الامر وفي الشرح اي ذلك الامر وفي الشرح اي ذلك الامر وما ذكرنا انسب معنى وما ذكره انسب لفظا
فربما تخيل ذلك الامر السد اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه لا محاله بالماضي
وعليه اي على الابراد لاظهار الرغبه وفي الشرح اي على الاظهار الرغبه وردد قوله تعالى وتكرهوا فتياتكم
على البغآ اي المباغاه ان اردن تحصنا اي لضرورة عفافا وانما قال وعليه لتقاوت بينهما لان الله
تعالى منزه عن الرغبه والمراد ههنا لازمها وهو كمال الرضا وايضا لا يجري فيه البيان المذكور وقوله
هذا يشعر بان المثال كان لاظهار الرغبه واجيب باشكال تقييد النهي عن الاكراه على البغآ باراده التحصن مما
يطلب من التفاسير قال السكاكي او التعريض بعد ذكر قوة الاسباب وكون ما هو للوقوع كالواقع لابعد
ذكر الامور الاربعه كما توهمه العباره لانه ذكر للتفاوت واظهار الرغبه في وقوعه التعريض وكانه نسب هذا القول
الى السكاكي مع ان الجميع مذكور في المفتاح لانه لم يجد هذا الوجه في كلام غيره بخلاف الوجوه الاخر وقال الشارح
المحقق اشاره الى ما فيه من الضعف والخفا وبعده انه لم يبين في الايضاح لا ضعفا ولا خفا ولو علم فيه
ضعفا وخفا لما اهمله وكان الضعف الذي اشار اليه ان التعريض لاسناده الى من يمنع الفعل ودخل للمفعول فيه
ويدفعه ان ذلك الاسناد ولا يفيد وقوع الترك من غير المسند اليه لو لم تكن صيغة الماضي بل انه سيقع على
ان الامكان الذي الى يكفي للاسناد بحسب الغرض او ان صيغة الماضي لان اللام الموطيه لا يكون في الاستقبال الا
مع الماضي نحو لا تباع لاستعمال الواجب ويدفعه انه لا تنافي بين المقتضيات حتى يمنع الاجتماع نحو لئن اشركت
ليحبطن عملك والخطاب لمن اوحي اليه كما يدل عليه قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
الا يه فتوله الشارح المحقق الخطاب لمحمد عليه الصلاه والسلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي
ابراز للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك منظور فيه
الا ولى والخطاب لمن اوحي اليه ونظير في التعريض مع ما بينهما من التفاوت لفظا فان احدهما
شرط دون الآخر واحدهما ابراز في معرض الحاصل دون الآخر ومعنى من حيث ان قوله لئن اشركت ليس محض
تعريض بل للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم في حقه متحقق بخلاف ما لي لا اعبد الذي فطرني فانه محض التعريض
وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون لياتلفت
في الاسناد الى ان المتكلم ليس تارك العباده لان ذلك لا يوجب التعريض بل يحتمل ان تكون تنزيلا لعبادته منزلة العدم
ولوم نفسه على ترك العباده الكاملة ولا يحتمل ان يكون واليه ترجعون تغليبا ويكون في معنى واليه رجوع الكل
لانك عرفت انه لا يصح تغليب المخاطب على المتكلم وان كثر ووجه حسنه اي التعريض المطلق او حسن هذا
التعريض وخصوص ما ذكر يوافق الثاني اذ لا يجري في قوله لئن اشركت اذ لا يصح حيث لا يريد المتكلم الا ما يريد لنفسه
ولو قال ما يريد لمن يجبه لكان واضحا والاولى ما يسوغ ولو جعل قوله لنفسه على سبيل التمثيل لسماع المخاطبين

الاولى المطلوب بجواز ان يكون المتكلم مبطلا بريد ترويج باطله واسماعه **على وجه لا يريد غضبهم** اما فاعل يريد او مفعوله وجزم الشارح بالثاني لاحتياج الاول الى تقدير الرابط او على وجه لا يجلبهم غضبا او وجه يوجب رضاهم حيث يرونه مشفقا مودبا **وهو** اي ذلك الوجه **ترك التصريح بنسبتهم** والالطف عبارة المفتاح وهو ترك المواجهة بالتصريح الخ فاعرفه **الى الباطل** ويعين **على قوله لكونه ادخل في الخاص** النقض **والشفعه حيث لا يريد** المتكلم **لهم الا ما يريد لنفسه** قال السكاكي ويسمى هذا النوع من الكلام للصنف يعني المفيد للاتصاف وهو التسوية وعدم ترجيح نفسك على غيرك في امر تنازع المخاطب فيه واصله من الاتصاف بمعنى اعطاء النصف قال الشارح وسمي الاسترداج ايضا لاسترداج الحكم الى الاذعان والقبول ويقولون انه مخادعة في الاقوال تنزيلا للمخادعة في الافعال واعلم انه كما يكون من نكت ايراد غير الحاصل في معرض الحاصل وكون ما هو للوقوع كالواقع بكون كون المعنى واقعا اولازما لنفسه او بالنظر الى لازم آخر فيستفاد الماضي لتحققه من حيث اللزوم لا في نفسه كما ذكره المفتاح في قوله تعالى وان يثقفوكم اي يصادفوكم او يأخذوكم او يظفروا بكم على ما في القاموس حيث قال ثقفه كسمعه صادفه او اخذه او ظفر به فلا يصح تفسير تخذوكم مشركا كما مكة ويظفروا بكم على ما في الشرح يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة على ما يفيد صيغة المبالغة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي القتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تتمنوا ارتدادكم عن دينكم حيث قال التعبير بالماضي كان لزومه وداد تهم ان يرد وهم كفارا لمصادفتهم او الظفر بهم لا يحتمل من السببية ما يحتمله لو عبر بالمضارع لان الاولين بما كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم من كفرهم لانهما واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان وداد تهم لكفر المؤمنين ثابتة اليه ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضرارها نهم بالمؤمنين وانفعها للمشركين لا بجامر آده المخاصمة وارتفاع المعاملة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن اليهم فانه يجوز ان يسمعا لدى المصادفة ستذكر ما بينهم من القرابة والمفارقة وما يشاكلها عليهم من قولهم اذا ملكت فاسجح اي احسن العفو واما اتقاء وداد تهم كفرهم بان يسلم المشركون وان كان محتملا لكن لا يخفى ان بعده واضح ولا يخفى ان كلامه صريح في انه جعل الجزاء متعددا لا المجموع من حيث المجموع وح يوجه عليه ما اورده المحقق الدواني عليه من توجيه الكشاف لمعنى ودوا وتمنوا ان الله تعالى وهو انه لا فائدة لتقييد وداد تهم بالظفر او المصادفة وهو امر مستمر لا يخص باحد النقيضين وفرع عليه ان الاولى حمل ودوا واعطفا على مجموع الشرط والجزاء حتى لا يتقيد بالظفر واورد عليه الشارح المحقق انه يتجه مثله على قوله يكونوا لكم اعداء اذ عداوتهم ثابتة ظفروا او لم يظفروا لا يمكن فيه هذا التوجيه فالوجه ان المراد اظهار الوداد واجراء مقتضياته ولكن لكثرة الكون اعداء ونحن نقول اولا ان العداوة بعد الظفر وداد اكفرهم عبر بين لانهم يكونون ح خدما ومسيالهم ولا يكون لهم اعتداد بشانهم فيجوز ان يكونوا متمنين لكفرهم فيحتاج الى الاخبار بخلاف الوداد قبل الظفر فيكون للتقييد فائدة وثانيا انه يحتمل ان لا يودوا ولا يتمنوا كفرهم قبل الظفر لان توجه ارتكاب مكاره ومشاق لا يكاد يحتمل فيكونون معرضين عن ذلك الوداد واعلم انه وان اشار الى بعوله كما يرادون



ان يقول ولا يخالف ذلك لفظا الا ايراد الى ان للمخالفة ربما تكون نكتة اخرى مي ما ذكرها المفتاح عديله كما يراد غير الحاصل في معرض الحاصل حيث قال وايراد المقدر في معرض الملفوظ به لانضباب الكلام الى معناه كما في قوله ان الرمتني لان هذا لوعتك امس مراده ان تعتد بالوعك فاعتد بالوعك اياك اياس واما ما ذكره الكشاف في قوله تعالى وان يثقفوكم الايه حيث قال الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في عدم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل ودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون بكم مضار الدين والدنيا جميعا من قتل النفس وتمزيق الاعراض وردكم كفارا اسبق المضار عندهم وادها لتعلمهم ان الدين اعز عليكم من ازواجكم لانكم تبالون بها دونه والعدو اهم شيء عنده ان يقصد اعز شيء عند صاحبه هذا كلامه قال المحقق هذا حسن دقيق ونحن نقول لا يخفى فيه ويمكن انه يستحق ان يكون اولى جزائي الشرطية لانا نقول قد سلكنا في الذكر طريق الترقي الى الاقوى فالاقوى وهو من شعب البلاغة كما لا يخفى **ولو للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط** لم يقل بانتفائه لان هذا الشرط بمعنى الجزاء الاول من الشرطية دون معنى وقد بالشرط الاول قال المحقق فيلزم انتفاء الجزاء كما تنتفي الاكرام في قولك لو جيتني لاكرمتك ولذلك قيل في امتناع الشيء لامتناع غيره هذا كلامه يعني به لامتناع الجزاء لامتناع الشرط واشار بذلك الكلام الى ان ليس وضع لو امتناع الجزاء لامتناع الشرط بل هو المعلل وصريحه تعليق حصول مضمون الجزاء حصول مضمون الشرط مع القطع بانتفاء الشرط ويلزم منه انتفاء الجزاء وقال السيد السند ان انتفاء الشرط ايضا ليس صريح معنى لو بل مآله او معنا فرض فرض مضمون الشرط وتقديره في الماضي وتقدير الشيء في الماضي يستدعي انتفاءه وعليه مدار كلام السيد نظرا الى ان اداة الشرط التقدير لشامل للمحقق والمقدر كما صرح به في بعض تصانيفه ولا يفيد انتفاء المقدر وعليه مدار كلام المحقق اورده الشيخ ابن الحاجب ان القطع بانتفاء الشرط لا يستلزم القطع بانتفاء الجزاء لان الشرط سبب وانتفاء السبب لا يستلزم انتفاء المسبب وقال الرضي الاولى ان الشرط ملزوم وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم وبالجملة قال كثير من المحققين ان الحق انه لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني لانه يستدل باستلزام الجزاء على استلزام الشرط دون العكس وقال الشارح المحقق ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول الاستدلال باستلزام الاول على استلزام الثاني حتى يرد ما اورد بل معناه ان لو لانتفاء الجزاء الواقع بسببية انتفاء الشرط فمعناها سببية انتفاء مضمون الشرط في انتفاء الجزاء فاعتراض الشيخ ابن الحاجب واشياعه اياها على ما فهموه من كلام الجمهور وقد غلطوا فيه غلطا مرتجا وكم من عائب قولا صحيحا هذا كلامه وفيه انه يكون لو حرف تعليل ونفي لا تعليق وانما يكون حرف الشرط لو كان للتعليق ويكون السببية لازمها المتفاهم فلا ينفي ما ذكره في دفع اشتباه الشيخ ابن الحاجب فقال السيد السند في شرح المفتاح ان سببية انتفاء الشرط لانتفاء الجزاء لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان صفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا ويتجه عليه مع ما عرفت منع لزوم انتفاء المعلق لاجل انتفاء ما علق به لعين ما ذكره الشيخ ابن الحاجب

انتفاء من

قال الوجه انها توضع لتعليق اخر مقطوع بانتفائه لحصول امر في الماضي يعلم منه انتفاء الشرط وسببيته لانتفاء
الجزاء لانه من التعليق سببيه الشرط ومن انتفائه انتفاء الشرط لا لانتفاء المسبب يستلزم انتفاء كل سبب وسببيه
لانتفاء الشرط لانتفائه لان انتفاء المسبب يكون مسببا عن انتفاء السبب وان ليس لازما له فتامل فالصواب ان لو
لتعليق امر بفرض في الماضي مع القطع بانتفاء الجزاء فيلزم انتفاء الشرط لا ما ذكره المص فان قلت لا يصح ما ذكرته في قولنا
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وفي قوله صلى الله عليه وسلم في جواب من سأله عن حبوق المحض عليه السلام لو كان
حيا لرأى قلت الاستعمال الكثير في كونه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد يجيء لمجرد التعليق والربط مع انتفاء الجزاء
من غير دلالة على ان انتفاء الثاني لانتفاء الاول فيستعملون نحو في مقام الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فمن
ح لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وهذا الذي صار عرف ارباب المعقول حتى قال الشارح المحقق هذا الاستعمال
قاعدة ارباب المعقول والآية الكريمة واردة على قاعدتهم يعني على استعمال عرفي صار قاعدة لارباب المعقول
لان القرآن نزل على قاعدتهم حتى يرد ما اعترض به السيد السند ان قيد بعد اجيال ان القرآن لو ينزل على اوضاع ارباب
المعقول ونحن نقول كيف يتصور هذا ولم يكن المعقولات حين نزول القرآن مدونة بالعربي فلم يكن عرفا لهم بلفظ
عرفي لكن فيما ذكره الشارح المحقق من ان لو عند ارباب المعقول لمجرد الدلالة على اللزوم وهذا هو عدم استثنا
عين المعدوم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة نظر لانه ينافي ما قالوا ان لو انما تفيد انتفاء عن
استثناء نقيض التالي رفعا عن وضع المعدوم والوجه ما ذكرنا وقد يستعمل لو لمعنى ان وجعله المرد قياسا
كان بين اللازم بين شيء ومع ان اللازم اولى بكونه لازما لنقيض ذلك الشرط فيلزم الاستمرار وفي هذا الاستعمال
ليس الجزاء فعليه استقباليه في ان ولا مستقبلا ماضويا في لو وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام كما ذكره الشارح
كما ذكره الشارح وقول عمر رضي الله عنه على ما في الرضي وصوبه السيد السند في شرح المفتاح نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه ونحن نقول يجوز جعل الكلام على استعمال المشهور اي لم يصد رعنه عصيان الا لخوف فكون من
قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم او لا عصيان له الا لخوف المرء فيكون رده الى ما بين الخوف والرجاء فانه افضل
فعبر عن ترك الاولى منه بالعصيان مبالغة في براءته عن العصيان ثم نقول تعليق الشيء بشيء تعلقه بفرد اولى لا يستدعي
قصد الاستمرار كما قالوا يكفي فيه قصد حصول ارضه الجزاء منه الشرطين فنقول لو ضربني امير لضربته
نقصد وجود ضربك على تقدير الضرب بطريق الاولى ولا يلزم منه استمرار ضربك ولا يلزم انه لو ضربك للطمنا
لضربته ولم يبعد ان يقصد في ذلك الاستعمال المبالغة في لزوم الجزاء لنقيض الشرط من غير قصد استمرار فيقصد في
المثال المذكور ان عدم العصيان لازم لخوف صهيب بادعاء لزومه لعدم خوفه من غير قصد لزومه او يقصد في سببية
النقيض للجزاء كما نقول لمن يطن بك انك اثنيت عليه لا اكرمك اياه ان انتهى اثنيت عليك يعني شأني ان يحقق محبتك و
معرفة حق كمالك لا ظننته من اكرامك فان الاكرام كالاهانة في السببية قال الشارح المحقق ويستعمل لو لا استعمال
لو في لو لم يخف الله لم يعصه فيقال لو لا اكرامك لاثنيت عليك فيقصد استمرار الانتفاء وذلك لان لو لا في معنى لو الداخلة





على النفي ولا يخفى انه لو تبع الكسائي لما استقرت مذهبه الذي وهو ان تقديم لولا زيد لولا وجد رفيه الالتزام
دخول لو على الفعل اذ لولا بي لو دخل على لا ينبغي ان تقول لان لو لا بي لو الداخلة على المنفي واختار مذهب المص
من انها برأسها وفي لا تدل على التلازم بل على ان وجود ما بعد لو لا مانع عن تحقق جوابه فلا يضر وافادته ان
جوابه مع بثوت ما بعده متحقق بطريق الاولى ومن هذا تحققت ان نزاع الكسائي مع البصريين ليس في مجرد
تعيين المقدر بعد لو لا بل في المراد بتركيب فيه لو لا الامتناعيه ايضا ومنهم من يقدر الحمل امثال لو لم يخف
الله لم يعصه جاريا على حقيقته لو جعل الجزاء ابتداء اي عدم العصيان المترتب على عدم الخوف ولا يلزم من انتفائه
انتفاء عدم العصيان فلم يكن عدم العصيان المترتب على الخوف ورده الشارح المحقق بان الارتباط بالشرط غير
معتبر في مفهوم الجزاء والا لكان التقييد بالشرط تكرارا وبان الوجدان يكذبه حاكم بعدم اعتبار التقييد بالشرط
في قولك لو جئتني لأكرمتك وبان المنفي نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط ويخالفه بانه لو كان التقييد بالشرط
معتبرا في الجزاء كان رفع المقدم مستلزما لرفع الثاني وقد اجمع العقلاء بان رفع المقدم لا ينتج ولكان وضع
الثاني مستلزما لوضع المقدم مع انه خلاف مجمع عليه ونزيف الكل بان المدعي ان الجزاء مقيد في امثال هذا
التركيب بمقتضى حكم لو وحكم الوجدان مما لا داعي اليه والتجنب عن التكرار الغير الضروري لا يوجب عدم اعتبار
التقييد فيما نحن فيه ولا يلزم من اعتبار القيد في عدة شرطيات انتاج الرفع والوضع المذكورين لانه انما يجب الملتزم
من خصوص المادة نعم ترد التقييد ان المقصد من قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه مطلقا ومع التقييد
لا يحصل هذا المقصد وكذا المقام في قولك لو اهنتني لا كرمتك بثوت الاكرام مطلقا ولا يحصل بالتقييد وقال الشيخ
ابن الحاجب تكلف تقييد الجزاء بالشرط في الجزاء مما لا يسمع فان النفي تقييد للعموم والتقييد نفي له ورده الشارح
بان النفي لو كان صفة بالارتباط بالشرط لم يكن عاما ولا قائلا ايضا تصريحا مما يرد نفي لو عليه فلا يقبل التقييد
وكان الشيخ استبعد التقييد في النفي لانه ينافي عموم النفي ايضا وفيه تكلف ليس في تقييد المثبت وح لا يتجه
ما ذكره الشارح ثم يدفع استبعاده ان التقييد لو كان منافيا لعموم النفي لما صح تقييد الجزاء المنفي بالشرط اذ ليس ما
يعتبر في الجزاء الا التقييد بالشرط مصرح به وقد جعل الزمخشري قيد لو لم يخف الله لم يعصه قوله تعالى ولو اسمعهم
لتولوا الان التولي مستمر فهم اسمعهم الله او لم يسمعهم بدليل ما قبله وهو لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم لان من لم
يطع الله فيه خيرا وهو متولٍ ابدا ويحققه الشارح المحقق بان التولي بدون الاسماع غير مقصود لان التولي هو الاعراض
عن الشيء وعدم الالتفات له ولا يتصور بدون الاسماع وتوبيخ الآية على حقيقتها واورد عليه السيد السند انه لا دخل
في مقام المذمة لانتفاء التولي لعدم الاسماع وانما الذم في مجرد كونهم بحيث لو اسمعوا لتولوا فيكون ذكر انتفاء التولي
لعدم الاسماع وانما الذم في مجرد كونهم على صفة لا تناسب لمقام الذم وكان اللائق ان اسمعوا لتولوا ولكن دفعه بان
ذكره للاشعار بان عدم توليهم لعدم الاسماع فلا تفضل فيه وهذا مناسب لمقام المذمة وانما اوردنا الكلام
الى ذكر الآية الكريمة ففيه بحث شريف نذكره لك وهو انه اشكل على بعض ان نظم الآية قياسا اقتراني على هيئة الشكل

لا يباع ولا يوهب ولا يكتب السيد علاء الدين بن باط كان
وقف عموم الخير لا يدخل فيه الا من كان من اهل العلم
عند نفسه انتهى الى يده

الاول يدفي الانتاج بنفي لو علم الله فيهم خيرا لتولوا والنتيجة ظاهره الكذب وليس من فساد الصوره فقيل ان
تكون احدى مقدمتيه كاذبة تعالى الله عن ذلك واجاب عنه بعض تارة بمنع المقدمه الثابته وتارة بمنع
لزوم النتيجه وتارة بمنع كونه قياسا لظهور انتفاء الشرايط فكيف يتوهم قياس منه تعالى فانه شرايط الانتاج
وتارة بمنع كذب النتيجه لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال ورد هذا الشارح المحقق هذه
الاجوبه تارة بانه لا يصلح ان يكون قياسا اقترانيا لان لو لم تستعمل في قضيه الكلام بل في القياس الاستثنائي وتارة
بمنع كونه قياسا بتوهم انه قياس اعمل فيه شرايط الانتاج ولا يخفى انه خروج عن التوجيه لا يليق بشانه وقال
المحقق في الجواب ان قوله لو علم الله فيهم خيرا على اصل معنى لو والمعنى انتفاء الاسماع لانتفاء علم الخير فيهم وقوله
ولو اسمعهم لتولوا استدراك كلام اما لافاده دوام التولي على ما ذكروا ما لافاده انتفاء التولي لعدم الاسماع اذ
التولي بعد الاسماع وفيه بحث لان الاشكال حاله اذا لو كان هاتان الشرطتان حمليتين لكان استلزام علم الله لاسماع
واستلزام الاسماع التولي تابتين وتسليم منعا قياسا اقترانيا في هكذا ان علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وان اسمعهم
لتولوا والنتيجه ان علم الله فيهم خيرا لتولوا فلا بد من كذب احدى الشرطتين ولا مدفع له الا بانه لا يفيد قوله
ولو علم الله فيهم خيرا بالنسبة اليهم لاسمعهم ذلك الخير ولا يحمله مع علمه بانه لا الاسماع لتكون حجة عليهم وتحصل
لو نعني ان فانه قياس عند المبرد وبالجمله لا اشكال نجيبه بقله ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين وابي اباي سلم
الاسم ولو بالقسط ويكون قوله ولو اسمعهم لتولوا معنى ان اسمعهم لتولوا فلا خفاء في صدق ان علم الله فيهم خيرا
لتولوا ولا مانع عن جعله في النظم الكريم قياسا اقترانيا الا ما ذكره الشارح من ان لو مختص بالقياس الاستثنائي
في فصيح الكلام لكنه ذكر في شرح مختصر ابن الحاجب انه في الاغلب في الاستثنائي وح اندفع ايضا ما اورده الشارح
من انتفاء التولي خير فكيف ينفي علم الله الخير فيهم لانه اذا كان لو بمعنى لا يكون فيها نفي العلم ولا يندفع ما دفعه
الشارح نفسه من انتفاء التولي لعدم الاسماع ليس خيرا كما ان عدم قتل المسلم لعدم القدره ليس خيرا لانه يدفعه
ما اشتهر من ان من الهم ان لا تقدر **فيلزم عدم الثبوت** اي عدم الاستمرار والمقصد به نفي اسميه
**بتي** من جملتها **والمضي** عطف على العدم في جملتها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان
كونه لو للامتناع افاد ذلك بلا خفاء والمقصود هنا بيان انه يلزم جعل الملفظين الجمليتين على طبق المعنى ولا يعدل
عنه الا لنكته كما سبق في ان واذا وكانه اوقعه في هذا الظن انه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار كما عني
عن ذكره قوله والمضي في جملتها ولا يعدل عن الفعليه والمضي الا لنكته لكن لا يعدل في الشرط الا الى
المضارع للزوم اداته الشرط الفعل ولا يعدل في جزايها ايضا الى الاسميه خلافا لفاد الرضي ولا يكون جوابه
اسميه خلافا لجواب ان لان الاسميه صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف قطعا ولا قوله
ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم وذهب جار الله الى ان الاسميه في الايه جواب لو وقال
انما جعل جوابها اسميه دلاله على استقرار مضمون الخبر آخذا كلامه وكان الهم والمفتاح لم يتعرضا للعدول عن عدم



الثبوت لتردد فيه او ايثارا لما اختاره الزمخ وقال الشارح لو سلم فلا نسلم ان ظاهر بيان وجهه والدلاله على استمرار
ظاهر بخلاف وجوه العدول عن المضي فان فيها دقة وخفاء **ودخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير**
**من الامر لعنتم** في القاموس العنت محركه الفساد والاثم والهلاك ودخول المشقه على الانسان وشره الشارح
بقوله لوقعتم في الجهد والهلاك والظاهر او الهلاك وتحتمل غيرهما والله اعلم **لقصد الاستمرار الفعل فيما مضى**
**وقا فوقا** اي الاستمرار التجددي والمراد بالفعل الفعل الذي دخل عليه لو لكن ينبغي ان يراد بالاستمرار اعم من
استمرار الوجود فيكون النفي المستفاد من لو داخلا على الاستمرار ودفعاله ومن استمرار العدم فيكون النفي المستفاد
نفيا لاصل الفعل ويكون الاستمرار المستفاد من المضارع واردا على النفي والظاهر من دخول النفي الاول ولكن الشارح
ايضا بظاهر من جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار كفرهم وجعل وما انا بظلام للعبيد للمبالغة في
نفي الظلم لنفي المبالغة فيه وجعل ما زيد بضارب لاخصاص زيد بنفي وقوع الضرب عليه فدخول لو على المضارع
لاستمرار انتفايه كقولهم لو تحسن الي لشكرت فان انتفاء الشكر انما هو لاستمرار انتفاء الاحسان لا لانتفاء استمرار
الاحسان واما في هذه الايه فذهب جار الله ان المعنى لو استمر عليه الصلوه والسلام على اطاعتكم لوقعتم في
الجهد او الهلاك ورده السيد السند بان الوقوع في الجهد او الهلاك انما يلزم من استمرار على اطاعتهم لانه
خلاف قاعده الاباله وانتكاس لامر السادة لانه يكون حينئذ تابعا مستتبعا لا حاكما متبوعا واما موافقته اياهم
في بعض ما يرونه ففيه استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا مرة وذهب المفتاح الى انه من قبيل لو تحسن الي الشكر
وبالغ فيه حتى ادعى حصره فيه وكانه اصاب لان المطلوب الايمر استمراره عليه الصلوه والسلام على امتناع اطاعتهم
تقويهم على هذا لان اطاعتهم اطاعة الهوى واما موافقته عليه الصلوه والسلام لهم في بعض الامور فليس اطاعة
لهم بل اطاعة الله حيث يكون مامورا بالموافقه فان قلت ما فايدة قوله في كثير من الامر قلت التنبيه على
وقوعهم في الهلاك لانهم كثيرون ولكل منهم راى لو اطاعهم لاطاعهم في كثير من الامور ووقوعهم في اختلاف
يوجب المشقه او الهلاك ففي عدم اطاعته لوحيد امرهم وتشتيتهم في امر واحد ينفعهم ولتوحيد كلمتهم وهو ملاك
التمدن والتعاون **كما في نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم** حيث عدل عما هو مقتضى الظاهر ايرادا
لجمله الاسميه الصرفه لانه في مقابلة قولهم انما نحن مستهزئون الى ايراد جمله اسميه خبرها فعل مضارع قصدا الى
ان استمرار استهزايهم وقتا فوقتا ويحتمل ان يكون ايرادا لفعل لتقويه الحكم **وفي نحو ولو نرى** اي
دخولها على المضارع نحو ولو نرى مما لم يقصد به الاستمرار والخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او عام **اذ وقفوا** اي
حبسوا او اطلقوا او قبضوا من وقفته بمعنى اقفته او حبسته او اطلقته عليه على ما في القاموس **على النار**
**لتنزيلها** اي لتنزيل المضارع **منزله الماضي** في الدلاله على التحقيق **لصدوره عمن لا خلاف في**
**اخباره** على لفظ المصدر والجمع او لقوه الاسباب من كثرة المعاصي مثلا او لصدوره في شان من لا يجوز
كذب الحكم في حقه نحو لو تحب بنا فان محبة الابن واجب التحقق فوبيخ المخاطب بمنزلة المتحقق في الماضي لصدوره

عمن لا خلاف في اخباره وفيه بحث لان اخبار الصادق يدل على تحققه لا محاله واما فرض المخبر الصادق فلا يدل
على تحققه ويمكن التفصي عنه بانه فرض الروية انما هو بالنسبه الى المخاطب واما اصل الروية فامر مذكور لا على
وجه الفرض فكانه قيل يرى اهل النار ما هم فيه من العذاب وان ترى انت لترى امرا عجيبا ودخول لو يجعل
ترى منزلا منزلة الماضي في تحقق اصل الروية الذي يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا تمكنت من التفصي عن بحث اخر يجري
ايضا الى المتفطن وهو ان تنزيل المضارع منزله الماضي في التحقق سائغ في دخول لو الدالة على الامتناع فكما ان
تقول الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فتذكر لو للاستعطاف بالروية تنبيها بما مثل به لعل
يظن معها انه ممتنع من المخاطب هكذا حقق المقام ولا تلتفت الى ما نامي به الشارح المحقق حيث قال فهذا مستقبل
في التحقيق ماض بحسب الشان ولكانه وقيل فذا تقضي هذا الامر ولكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا
ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه دل على تنزيل المرئي منزله المتحقق لصدوره عن لا خلاف في اخباره ولو دخل
على الروية ولا يلزم من كون ما فرض رويته كالمتحقق كون الروية كذلك تامل ولا تذهل وبالتقليد عن
التحقيق لا تغفل ولكان تقول المضارع على مقتضى الظاهر استحضاري ودخول لو يمكن ان للاستعطاف بما يستبعد
تحققه كالممتنع وهذا الدخول لا ينافي عدم دخول لو الا على الماضي تحمل ما هو الاصل الا ان ذلك في لو المستعمله
فيما وضعت له لا فيما اذا استعملت لمعنى فان المعدول عنه ليس في ايراد المضارع بل في ايراد لو كما في زلما
يود الذين كفروا فانه ترد فيه يود منزلة ودت حتى صح دخول رما عليه والا فربما لا يدخل على المضارع ولا
يدخل من الافعال الا على الماضي لانه لتقليل ما وقع في الماضي خلافا لابي علي ومن تبعه فانه ذكر في غير الايضاح وقع
الحال والاستقبال بعدها وخلافا لكوفيين فانهم جعلوا رما يود بتقدير رما كان يود وقال بعض البصريين ما في
رما يود موصوفة اي رب شيء يوده الذين كفروا وقد تحقق وثبت لهم بين ذلك بقوله لو كانوا مسلمين اي يودون
لو كانوا مسلمين والمراد تحققه في ودهم ولا تمنهم ولا يخفى فيه من التكلف ولا يخفى ان توضيح التنزيل فيما هو بصدد
هذه الاية مع كثرة الاختلاف فيها توضيح لما هو اخفى ولو قال ومثله رما يود لكان اولى ومعنى التقليل مع كثرة وداد
انزله منزلة قليل لعدم تعقد اذ رب لفاد لا يعدل واحدا وقيل فيه تنبيه على ان زمان افاقتهم التي تمنون كافرين فيها قليل
وقال ابن الحارث مستعار للتحقيق تشبيها بعدد التي للتقليل ويستعار للتحقيق ولا استحضار الصورة
معنى في نحو ولو ترى ما لم يقصد به الاستمرار فقد يكون دخولها على المضارع لاستحضار الصورة وذلك فيما
كان فعله ماضيا دون ما كان مستقبلا ذكره الرضي باتم لو يجيء في كلامهم تنزيل الامر المستقبلي موقع الحال
كما جاء تنزيل الامر الماضوي منزلته لكنه ذكر في المفتاح هذه النكتة في ترى ويود وافقه لهم في الايضاح بعبارة
لهم التي يصح للانطباق على المذهبين كما قال الله تعالى الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه
جاء بالمضارع بين الماضيين استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة لان في التعبير
بالمضارع الموضوع للحال تصويرا للماضي بصورة الحال الحاضر بين يدي المخاطب وفي هذا التصوير جعله مخيلا

استحضار الصورة
بنكاكانا فعلها ماضيا
دون ما كان مستقبلا

له ناظرا له بعين الخيال نظر البصر فيما يشاهده ومن وجه اختيار ذلك في الاماره دون اخواتها بان في اماره
السحاب على الكيفيات المخصوصه الى آن انطباقه على وجه السما اظهار قدره عالمه بان له على ان المصور بصوره
الحال لا يكون الا لامر مهم يتخير فيه الناظره يشغله بما معه ولا يخفى عليك ان في النظر على ما هو تفسير
المتن لمقتضى الايضاح والمفتاح بحثا اذ النظر ما صوي لا كلام فيه خلاف ما هو فيه فانه استقبالي يدعي
الرضي عدم وجوده في كلامهم وقد يكون دخول لو على المضارع لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبله كما تقول
لقد اصابني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني الا رجاء بالمضارع لان البقاء بعد الاصابه وقال الشارح المحقق
فيه بالمضارع لانه لا يتحمل لفظا عنها بصورها بصوره المتحقق وفيه تكلف لا يخفى وصادكرناه ظاهر ولك
ان تقول جاء بالمضارع لقصد استمرار البقاء وقد يكون الدخول لكونها للمعنى فان لو التمني يدخل على المضارع
وانما يستفاد التمني جامع الها للانتفاء والتمني للامور المنتفيه واما تكلم اورد المفتاح هذا البحث
عقيب قوله واما كون المسند اليه اسما لبعلم ان المراد تنكير الاسم والحق اعتماد على ان التنكير والتعريف من خواص
الاسم تامل لسيد السند حواشي شرح المفتاح وصفا لفعل والجمله والتنكير باعتبار الاسم الماخوذ من معنى
فلاراده لا عدم الحصر والعهد لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد لكان اختصارا لكتابه في
زيد او كون زيد كاتبا معهودا سببا لكذب زيد كاتب في الجمله ولم يكن باحد هذا التركيب لواحد منهما
فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما في المفتاح او كان المسند اليه معرفة لكان المراد بالمسند
وصفا غير معهود ولا مقصود الاختصاص وبعد فيه نظر لانه ربما يتكرم مع ارادة الحصر فيقول ما زيد الا كاتب
الا ان يراد عدم ارادة الحصر بنفس المسند وفي صوره التعريف وقصد الحصر بنفس المسند لان الحصر لزم من كون
المسند معرفا وان جاز تعريفه من كلمة اخرى والعهد نحو المعهودية سواء كانت بادايه او بجوهر اللفظ فلا
يرد ان عدم العهد جامع التعريف لانه ذلك حمل العهد على ما هو من معاني اللام ثم يتجه ان ذكر العهد يغني
عن ذكر عدم الحصر لان الحصر فرع العهد فاذا انتفى انتفى لكن الامر فيه هين واورد عليه السيد في شرح المفتاح
ان عدم قصد الحصر والعهد لا يكون مقتضيا للتنكير انما يكون مقتضيا لو كان تعريف الجنس مستلزما للحصر ليس
كذلك بل انما يفيد الحصر في المقام الخطابي فلا بد لاتمام المقتضي من قيد آخر وهو ان لا يكون تعريف الجنس مقصودا
وقد اندفع ما ذكرنا العهد على انه لا يمكن تخصيص التكثير بالمقام الخطابي وقد ترك وجهي تنكيره ذكر هما المفتاح احد
ان يخبر بالذي عن نكره فيقول لمن قال جاءني رجل الذي جاءك رجل تصديقا له وتابيهما ان يخبر عن نكره
من تنكير المسند للاستغراق الخبر بالمعرف عن نكره يشاهد البليغ لا عقلا لمن قال به ولم يشاهده الفعل الا ان
يقال جعل الاستغراق عقليا بناء على ان البليغ يحكم بالاستغراق لرعاية مناسبات عقليه والا فمن اين يعرف ان
ليس قايم زيد حكما على قايم بزيد ولم يرد بالاستغراق العقلي عدم تجويز العقل حتى يحكم بفساد الدعوى بينا وبان
ما ذكر في توجيهه من ان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير ومخالفة اصلين مستبعد عند العقل

لا يثبت الامتناع وانما تكلما لانهما من مباحث علم آخر وجعلها من مبادئ الداخل البلاغة تكلف فقد الم ذكرهما من تطويل المفتاح والشارح المحقق ظن ان ترك الاول لدخوله تحت ارادة عدم الحصر والعهد وهو بين اذ قصد رعاية حكاية خبر الذي على ما كان في كلام المخبر ليس عين قصد عدم الحصر والعهد ولان المحكي يجوز ان يكون تنويه للتفخيم او التحقير فاد خال الحكايه تحت قيود بيان هذه النكته ظاهر الفساد **خو زيد كاتب وعمرو شاعر** وكانه اشار بتكثير مثاله انه اكثر من غيره **او للتفخيم خو هدي للمتقين** اي هو وذلك الكتاب هدى للمتقين **او للتحقير** قال الشارح نحو ما زيد شيا والظاهر ان تحقيره انما يستفاد من نفي تبيينه والوجه ان تنكيره ليعم النفي ومثال التنكير للتحقير ما زيد شيا الا شيا ولو قال ما زيد كذلك للتفخيم او التحقير اولما مر في تنكير المسند اليه لكان اخص وافيد **و اما خصه بصفه بالاضافة او الوصف** لا يخفى ان تسميه المضاف مع المضاف اليه والموصوف مع الصفه مركبا تقييديا يقتضي ان يقال واما تقييده بالاضافة او الوصف الا انهم ادعوا ان التخصيص في الاضافة والوصف والتقييد في المفعول ونحوه اصطلاح وهل هو مجرد اصطلاح او مبني على مناسبة ذهب الى الاول الشارح والسيد نقل بكلامه خواجه عن مجرد الاصطلاح فقال تقييد الفعل او نحوه بعد الاسناد وتخصيص الاسم بالاضافة او الوصف قبل الاسناد فارد البينه على الفرق تخصيص احد المعنيين باحد المعنيين فلان الاسم بحسب اصل وضعه مطلق غير عام فيناسبه التقييد واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول في اصل الوضع فيناسبه التخصيص وهذا الفقد في الزمان كاف واما المشتقات فهي باعتبار العمل في حكم الفعل وتابعه له ونفع الوجه ما نقله الشارح من ان التخصيص عندهم عبارة عن بعض الشيوع والفعل انما يدل على الحدث المطلق الغير المقيد بالوحده اي الطبيعة المطلقة والحال بعيده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه هذا ولتخصيصه ان الطبيعه المطلقه يلاحظها العقل من حيث انها واحده فيكثرها بالتقييد ولا شيوع بخلاف الاسم لانه يدل على الطبيعه المقيده بالوحدة السابقه بين كثير فالاضافه او الوصف ببعض الشيوع الذي يشاهده العقل حين سماع الاسم فيناسب وصف الفعل بالتقييد والمضاف والموصوف بالتخصيص وقد خفي تخصيصه على الشارح فتمه ومما متمسكا بانه ان اراد بالشيوع الشمول والعموم فالنكره في الايجاب ليس كذلك وان اراد احتمال الصدق على كل فرد بعرض في العقل ايضا شيوع فان جاز يدتحمل محملات كثيره ومنشا ذلك عدم الفرق بين الشيوع في الواقع وبين كون شيوعه في نظر العقل عند فهمه من اللفظ ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص لغرض حثه بالنكرات على ما يقتضيه مقابلته بقوله واما تعريفه فلو قال واما تعريفه فلو قال واما تقييده بالاضافة او الوصف لكان شاملا للاضافة الى المعرفة والوصف بها فلما قال واما تخصيصه خص بالنكره حتى اذ التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف بقي انه لا وجه لبيان الوصف المخصص دون غيره حتى تكلم بان قوله الوصف عطف على تخصيصه الا ان يريد ان عبارة المفتاح او بالوصف ولك ان تجعله عدولا عنها **فلكون الفايده تامه** اي فلضروره الفايده التامه وقد يكون التخصيص لتوقف الفايده عليه كما اذا كان المخاطب يعلم ان زيدا عالم و لا



يعرف انه عالم عمرو مثلا زيد عالم عمرو ولا يبعد ان يقال لم يتعرض له لانه ليس زايدا على اصل المراد كما مر قيده المفتاح بقوله في فصل تعريف المسند اليه واطلاقه الهم ليعود الى ما هو اقرب من بحث تقييد الفعل ولا لم يذكر شيا في تعريف المسند اليه بخلاف المفتاح **و اما تركه** اي ترك التخصيص **فظاهر مما سبق** من ترك تقييد المسند لمانع عن تاديه الفايده وكان الاخصر ان يقول واما تخصيصه بالاضافه او الوصف وتركه فظاهر ان مما سبق **و اما تعريفه فلافاده السامع حكما** دفع في انشا بيان لكنه شبهه انزلا فايدة في الحكم على الشي بالمعرفه لانه من قبيل افاده المعلوم حيث اشار الى ان المفاد بالكلام ليس المسند باحكما بين المسند والمسند اليهم فالافاده لا يتوقف على الجهل بالمسند بل المتبع مع الجهل بالمسند اليه و لو كان الحكم ايضا معلوما يتاتى الافاده للازم الحكم ولا خفاء في ان المقصود بالافاده الحكم نعم وقوع النسبه اولا وقوعها لا الايقاع والانتزاع كما يفيده بعديه الحكم بقوله **على امر معلوم له** فيه مسامحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به وجعل حكما مفعولا له لا يخفى به للا بصر حديد وعن فهمه المتعلم بعيد **باحدي طرق التعريف** اذ لا يجتمع اثنان منها **ما خس** لو اكتفى به **او مثله** لكفى قال الشارح اشار بقوله آخر الى وجوب مغايرة المسند والمسند اليه على النحو المذكور ولا ينتقض بحوانا ابو النجم و شعري شعري فان الخبر ما ولد فانا لنخبر بمعنى المشتهر الدايرعلى الالسنه وشعري يشعري على ما ذكره الشارح بتقدير مضاف الان مثل شعري السابق وعلى ما يمكن انه لمعنى الكامل لان اضافة الشعر اليه لشعره بالكمال او المعنى كل شعر مثل آخر لي يريد ان استعاري متماثل غير متفاوته وهذا غاية التمكن في الشعر وعدم التلون لا كما توهمه ولا باس بالاتحاد في اللفظ فتقول عيني عين تريد بالثاني الينبوع وتقول هو هو عند اختلاف المرجعين ولا بالمراد فعند اختلاف المقصودين نحو الليث الاسد تريد بالاول ما وضع له هذا اللفظ وبالثاني مفهوم الكامل بعينه ولو قال على مفهوم باحر لكان احسن حتى لا يشعر بان العاريه في المفهوم لا في الخارج والمراد بالمماثله تحقق كونه معلوما باحدي طرق المعرف ولو تركه لكان احسن لانها مماثله المعرف بالمعرف في المماثله في مرتبة التعريف ولو حمل المماثله على المماثلة في التحقق بان يتحدا في الوجود لكان اقيد وقد افاد انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اختيارا لغير مذهب سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرف عن النكره المتضمنه للاستفهام او افعل التفضيل في الجمله في صفه نحو مورت برجلا افضل منه ابوه فان فضل عنده مبتدا خبره عمرو وافا ايضا انه لا يجب ترجيح المسند اليه في التعريف و مساواته مع المسند منه كما يجب في المنعوت **او كاذم لحكم كذلك** اي حكم موصوف بما ذكر هذا هو المراد وفي نسخه نسبته كذلك خطا اذ هذا الحكم عين ما سبق فالظاهر الا ولا زمه بذلك المضمر وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم ومما ينبغي ان يعلم ان الاطلاق الذي يفيده هذا البيان ليس صحيحا لانه وان لا مانع من ترجيح احد من المسند والمسند اليه على الآخر في مرتبة التعريف لكن ليس لك ان تجعل اي المعرفين سلت مسندا اليه والآخر مسندا بل له ضابطة ذكرها المفتاح وفهمها المهم في الايضاح فقال وتفسير هذا اي بيان ما ذكر في وجه تعريف المسند انه قد يكون للتي صفتان من صفات التعريف ويكون السامع

علما بالاضافة باحدهما دون الاخرى فاذا اردت ان تخبره انه متصف بالاخرى تعمد الى اللفظ الدال على الاولى فتجعله مبتدا وتعمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فتقيد السامع ما كان تجهله من اضافة بالثانية ثم قال واذا لم تعرف ان لزيد اخا اصلا فلا يقال اخو زيد لامتناع الحكم بالمعين على من لا يعرف المخاطب اصلا وانما يقال ذلك اذا عرف المخاطب ان له اخا واريد بعينه له هذا فاذا وانما كان لا يصح الاخبار بالمعرفة عن النكرة لا يصح معرفة المتعين عن معرفة لا تدل على معين بل تدل على مبهم وانما صورة في المضاف لا تجري في ذي اللام والموصول بل الظاهر ان المقصر انه لا يجزم المعين عن مبهم وان كان معرفة اذ لا حاصل له لكن يمكن ان يخبر عن نفس الجنس اذ الجنس المستغرق بالمعين مبالغة وهذا الذي اراده حيث قال وان اردت تعيين جنس المنطلق قلت المنطلق زيد هذا زبدة كلامه واوهم تقرير الشارح انه جرى في ذلك على ما قبل ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بها لا يجب الا معلومية المسند اليه مع انه يأتي اطلاق الكتاب وهو هنا بحث وهو ان الضابطة لا تتناول زيد اخو كل فانه ليس هنا كصفتين وكانه اراد بالصفتين ما يعم الاسم لانه كالصفة في التعيين وان الضابط قاصر لانه لم يفصل ما اذا عرف كلا من الصفتين للذات ولم يعرف ان الذوات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطب ان له اخا وعرف زيد بعينه ولم يعرف ان زيدا واخاه متحدان فيريد ان يفيده ذلك لا تحاد فالح بالخيار فاجعل ايهما شئت مسندا اليه ومن هذا القبيل قوله تعالى اولئك هم المفلحون فانه قد عرف المخاطب موصوفين بصفات الكمال اتفاقا وسمع ان جماعة هم المفلحون فاقاد انهما المتحدان فهنا بحث جعلوا وشك مسندا اليه ليفيد تعليق الحكم بالصفات لا ان الحكم بالاتحاد ينتفي ذلك وهذا مثله صاحب الكشاف بزيد التائب لمن سمع انه تاب احد فكان المستخبر انه من هو بريد انه يعرف زيدا بعينه وعمرا ولا يعرف انه متحد مع ايهما فتقول زيد التائب ولك ان تقول التائب زيد فقط وليس تمثيله لمن عرف تائبا وطالب لتقييده لا تحاد المعلومين حتى يقال ان الواجب ح التائب زيد كما اعترض به الشارح المحقق عليه وقد اطنب السيد السند في الرد عليه واطال في اثبات ان الواجب زيد التائب وقد عرفت انه لا يجب شيء منهما ولك الخيار على ان لنا ان نرد ها على الشارح باختيار ان الواجب التائب زيد وقد عرفت انه لا يجب شيء منهما ومراد الكشاف بقوله زيد التائب التائب زيد الا انه قدم الخبر هنا على ان تقدير المبتدا فيما اذا كان المبتدا والخبر معرفتين لا يجب عند وجود القرينة على تعيين المبتدا وان اطلق النحاة وجوب التقديم قال صاحب المفتاح بعد هذا الضابط واذا تأملت ما ذكرناه عليك استرك على معنى قولك النحويين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين معا بل اذا قدمت هو المبتدا واعرض عليه السيد السند بان بحث النحويين ليس مما يخص الحكم البليغ والوجوب هذا متعلق بشرط البليغ يجب ان يكون الوجوب الذي يظهر منه لمعنى يستوي فيه البليغ وغير البليغ وهو التباس المحكوم عليه بالمحكوم به وغير نقول تقديم المبتدا هذا الغرض على الخبر يجب بعد حوله كان ايضا والنحوي لا يوجب فعلم ان ليس نظر النحوي على هذا المعنى خو زيد اخوك وعمرو المنطلق باعتبار تعريف الجنس كما جعله الشارح متعلقا بالمقال لا بالحال كما هو طريقة لقوله والثاني تقييد قصر الجنس ولك ان تجعله متعلقا بهما



لانه كان اللام يكون للعهد والجنس كذلك الاضافة لكن صرح الرضي بان هذا العهد اصلا وضع الاضافة وان كثر استعمالها لغيره وقال السيد السند الاصل في المعرف باللام ايضا ذلك وعكسهما عطف على ما اضيف اليه نحو اخي ونحو اخوك زيد والمنطلق عمرو وفيه مع تكثير الامثلة التنبيه على ان قوله والثاني اي باعتبار تعريف الجنس اعم من ان يكون في المسند او المسند اليه ورد لقوله وقبل الاسم متعينا اجمالا وتوطيه لذكره قد تفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا قال الشارح اي قصرا محققا مطابقا للواقع او مبالغة فيه وفيه ان المبالغة ليس في القصر بل في النسبة بواسطة القصر بل النسبة بواسطة القصر وانه لا يليق ترميز في القصر التحقيقي ان يكون مطابقا للواقع بل يكفي ان يكون عن اعتقاد ظنا كان او جهلا او يقينا فالاولى جعل تحقيقا صفة له للقصر اي قصرا للتحقيق وافادة الواقع نحو زيد الامير مثل به للقصر تحقيقا لان رجاء الامارة اوجب من وجده الشجاعة او مبالغة اي للمبالغة لا افادة الواقع في جعل تحقيقا او مبالغة قيد للقصر انه يلزم ان يكون التحقيق والمبالغة تعريف الجنس وليس كذلك اذ ليس مفاده الا القصر واما بناءه على المبالغة او التحقيق فمما يستفاد من المقام ويمكن توجيهه بان يراد بالافادة الافادة بمعونة القرينة كحاله فيه في الايضاح لكمال معناه في المحكوم عليه وهذا يفيد انه جعل ضمير كمال للجنس وضمير فيه للشيء ولو عكس لتم المقصود لكن جعل الضميرين على ترتيب لمرجعيهما اقرب الى الفهم نحو عمرو والشجاع والقصر التحقيقي اعم من ان يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقي او العرفي فزيد الامير يحتمل ان يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب ومثاله الصادق ما ذكره المفتاح على مذهب الاعتزالي اي الله العالم الذات اي عالم بذاته لا بالعلم ومن قبيل زيد الامير انت الحبيب قال الشيخ ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحبك احد اشد محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة بل معناه ان المحبة التي بحملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبتي وسماه الشارح لدقة نكته وموجه كونه نكتة اسنى على الاستغراق العرفي ولم يتنبه له السيد السند فقال بعد تقسيم الشارح الجنس الى المطلق كالمثلة المذكورة والمقيد بوصف خاص او ظرف او مفعول او غيره لك وليس ما ذكره الشيخ الا الجنس المقيد لا نرى تقييد انت الحبيب الى لا وجه لجعل ما ذكره الشيخ نكته منفردة بل هو من داخل التقسيم ولا يتجه ما ذكره لا ان كونه نكته بناء على انه جنس مطلق فيه دقة وهو اعتبار الاستغراق العرفي نعم زيد الامير ايضا منه وكانه لم يتنبه له الشارح وانما قال قد يفيد قصر الجنس لان افادة قصر الجنس بفوته اقتضاء المقام الاستغراق وهو الخطابي دون الاستدلالي فالمنطلق زيد يفيد القصر لانه بمعنى كل منطلق زيد فاذا كان كل منطلق زيد المنحصر المنطلق في زيد وكذا زيد المنطلق بمعنى زيد كل منطلق فاذا كان زيد كل منطلق انحصر المنطلق في زيد بكشف عن ذلك كلام المفتاح وهذا المعنى مما يفيد الايضاح حيث قال تقديم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه قولك اذا افصح البكاء على قتيل رأيت بكاك الحسن الجميل في مرثية اخيها محزنا فانه ليس المقام طالبا لاعتبار رأيت بكاك

الجنسا

كل حسن جميل بل طلب اثبات حسن جميل له اذ تحذل الشرط سبب الحسن عن كل ما عداه والمراد بقيد كل قيل كقوله
تعالى يملك نفس ثم تعريف الخبر باللام لطلب نكته لو لا يفيد القصر لبقي لغوا لا يكون اختيار المرجوح وهو تعريف
الخبر اذ الاصل فيه التنكير و مما يجعل نكته وحمل عليه الشارح البيت ما نقله عن الشيخ في قوله حسان
وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد من ان معنى التعريف فيه ان يثبت العبودية له
ثم يجعله ظاهرا لامر فيها معروفا بها ولك ان تجعل النكته فيه ان تجعل الخبر لتفخيمه او خساسته نصب العين حاضرا
في الاذهان واما تعريف المسند اليه فيستغنى عن امر زايد على التعيين لان الاصل فيه المعرف وزيادة الشارح
بان المعرف بلام الحقيقة ايضا يفيد القصر لانه يحكم باتحاد الجنس مع المسند او المسند اليه واتحاد الجنس يوجب
القصر اذ لا يتجاوز واحد المحققين الاخر واورد على نقضه ان زيدا قايم ايضا حاكم باتحاد الجنس فيفيد القصر اذ
بانه حاكم باتحاد الفرد دون الجنس فليس اللازم الا عدم التجاوز عن فرد ما من الجنس فلا يلزم قصر الجنس وزيفه
السيد السند بان مفهوم الحكم لو سلم انه مفهوم مراد ما من الجنس لا الجنس نفسه فالاتحاد مع هذا المفهوم يستلزم
حصر هذا المفهوم وهو في قوة حصر الجنس وممكن دفعه بان الحكم في المعرف باتحاد الجنس المقيد بالوحدة ينصرف
الى اتحاد الطبيعة بخلاف النكرة فان الحكم فيه باتحاد الجنس المقيد بالوحدة فيفيد اتحاد حصته فلا يفيد الحصر ثم
هذا القصر تحقيقي او ادعايي و لو سلم انه يكون لرد الخطأ او لدفع التردد كما هو شان القصر الاضافي وكانه لم
يوجد الا لذلك قال الشارح المحقق خص حكم القصر بتعريف الجنس لان القصر يكون في الدايرين العموم والخصوص والعهد
يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح
اذ المعهود فيه ان يكون نوعا كقولك زيد المنطلق مريدا بالمنطلق من المنطلق فلا يفيد المساوي ح المبتدأ ويكون
دايرا بين العموم والخصوص على انه يتجه عليه ما ذكره السيد السند من ان هذا لا ينافي الاقصر الافراد ولا يمنع قصد التعيين
والقلب ويمكن دفع ما ذكره بان بناءه على ان القصر لتعريف المسند او المسند اليه لا يكون الا حقيقيا او ادعاء والاولى
ان يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه في قصد الاستغراق على ما يقتضيه بيان المفتاح **وقيل** قايله الامام الرازي
**الاسم متعين للابتدا** الاولى للاسناد اليه ليندرج فيه معمولات النواسخ ويرجع قوله للخبر بظاهرها
**لدلالته على الذات والصفة للخبرية لدلالتها على امر غير متعين للطالب للارتباط بالغير فيستحق جعلها مربوطا لا مربوطا**
اليها وفيه رد لقول النحاة ان المعرفتين ايتهما قدمت فهي مبتدأ دفعا للالتباس بانه لا التباس بعد معرفتين
احديهما اسم والاخرى صفة وتحقيق هذا الفن ان ايتهما كانت معلومة فهي مبتدأ وايتهما كانت كاسبة
في الخبر **ورد** هذا الحكم **بان المعنى** اما مكري او على المشهور **الشخص الذي له الصفة** لان اللام
موصولة ومعناه شخص تعين بالصلة وفيه انه لا يطرد في قولنا الحسن زيد بل ان الصفة المقدر ها موصوف
مقدر لا محالة او موصولة بذات لها صفة وفيهما ان ذلك لا يدفع قول الامام ان الكون صفة وتبينه على كونها خبرا
فلا يتعين المقدم او المعلوم بالابتدا وقوله **صاحب هذا الاسم** مما لا حاجة اليه لانه اذا جعل الصفة الذ



على الذات لم يترجح كون الاسم مبتدأ فلا حاجة الى جعل الاسم في معنى الصفة نعم لو اشترط في الخبر كونه مشتقا او موولا
به كما هو مذهب الكوفي احتيج اليه لكنه غير صحيح والصحيح ما عليه البصريون وقال الشارح هذا التاويل باعتبار
خصوص المثال لجعل المنطلق اشارة الى الشخص بعينه فلا يفيد حمل زيد عليه فينبغي ان يكون المقام بزيد بن
اسمه لم يعرف اسمه والسيد السند قال التاويل الان الجزيي الحقيقي لا يجعل كما صرح به المنطقيون وعلى التقديرين
قوله صاحب هذا الاسم في خصوص هذا المثال لا يجري في قولنا المنطلق الانسان ولا مدخل له في الرد فهيه حزاعة
ولعل من قال لا حاجة اليه اراد نفي الحاجة اليه في الرد لانه لا يقع له اصلا وانما اورد بصاحب هذا الاسم بتقدير
المضاف لا بتاويل العلم تسمى به كما هو المشتهر ليلا تضبر نكره فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين
**واما كونه جملة** المسند في الجملة الخبرية لا يكون الا جملة خبرية وهو اجماعي ان يكون خبرية مطلقا او المختلف
فيه فكثير من النحاة ذهبوا الى وجوبها واستدلوا عليها تارة بان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب وكانهم ارادوا
ان النحاة نظروا الى ان الخبر مما يحتمل الصدق والكذب الى ما هو مدار احتمالها من طرفي الجملة اي المسند والخبر ليس
اسما الا المسند له مزيد مدخلية في ذلك الاحتمال فهذا تمسك برعاية مناسبة الاسم ومثله غير عزيز في العلوم النقلية
حتى الفقه ولا يخفى على من له دربة في النقليات واما كونه غلطا من اشتراك لفظ الخبر بين المركب التام ومفرد الجامد
الاسمية بعيد جدا وان ركن اليه الشارح المحقق والسيد السند حتى قالا لا خفاء فيما ذكر الشارح من انه غلط من
الاشتراك وتارة بان الخبر ان يكون ثابتا للمبتدا وللانشا ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره ورده الشارح بان
الخبر يجب ان يكون مسندا الى غيره ولا يقتضي الثبوت كما في ازيد عندك ولكن ترده ايضا بان الخبر قد يكون مسلوبا عن
غيره وما ليس بثابت لا يبقى سلبه عن غيره وبان الثابت لغيره لا يقتضي الثبوت في نفسه الا ترى ان الاعمى ثابت لغيره وليس
ثابتا في نفسه واول السيد السند استدلالهم بان المراد ان الخبر يجب ملاحظة ثبوته لغيره سواء اعتقد او شك فيه
او توهم وما ليس بثابت في نفسه لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره ونحن انه تام ووجه عليه انه يجب تاويل النحاة ووقع خبرا
بالخبر ويرده انا لا نم ان ما ليس بثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره بل كما يلاحظ الثبوت للمتردد فيه وللموقن يلاحظ
للطالب فيلاحظ ثبوت الضرب للمخاطب في اضرب ويطلب قبل ملاحظ لذلك في زيدا ضربه ومما يحتمل به صدق
امكان ملاحظة ثبوت الخبر للطالب قولنا لكن قايما فانك لا تحظ ثبوت القايم للمخاطب للطلب ولا ريبه في صحة
ازيد عندك قايما وصحة زيد هل ابوه قايم فانك تلاحظ نسبة ابوة قايم الى زيد وتشك فيه ويستفهم عنه
واما ما ذكره في توضيح عدم صحة جعل الانشا خبرا من ان الانشا والطلب قايم بالمنشي فلا يكون حالا للمبتدا الا بتاويل
تعلقه به او استحقاقه له فلا بد من ملاحظة من هذه الحيثية معه وملاحظة هذه الحيثية تجعله خبرا فيه اولا
انه يجب ان يكون المبتدا نفس الطالب كما في قولنا انا لا فتلن نفسي وثانيا ان المربوط بالمبتدا ليس الطلب بل الحامله
بقيد ربطه وان اقتضا ملاحظة الحيثية ضرورته خبرا اول المسئلة فالحق ان خبر المبتدا يجب ان يكون انشا وكذا
اخبار النواسخ الا الافعال الناقصة والافعال القلوب **فللمتقوي** وسبب التقوي يكون الخبر جملة على ما

الاعلام يتبع المحمول
بلا تاويل عند
البصريين ويجب
التاويل عند
الكوفيين

في المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه
ذلك المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فيعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لغيره المعتد به
بان لا تكون الجزئية مسلما بالخالي عنه كما مر صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثابتا فتكتسي الحكم قوة اقول لو قال
هو ان المسند اليه لكونه مسندا اليه يستدعي ان يسند اليه شيء لكان اعم واوضح ثم المستفاد من كلامه ان السامع اولا
يصرف الجملة الصالحة الى المبتدا مع قطع النظر عن اسناد فيه وثانيا يصرف اليه باعتبار اسناد فيه والا ظهر انه
يصرف الضمير اولا لان كونه صالحا للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفه المبتدا الى نفسه لكونه صالحا قال
الشارح المحقق فعلى ما ذكره المفتاح لا تقوى زيد ضربته لان الضمير لو يصرف الى زيد ثابتا و فيه بحث لان زيدا
صرف ضربته الى نفسه باعتبار انه مضروب فتكرر هذا الصرف بالضمير ووجه التقوى على ما نقل عنه لا يدل الاعجام
ان الاسم لا يروى معوي عن العوامل الا بحديث تقوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع
بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطيه له و تقدمه للاعلام به فاذا قلت قام دخل فيه قلبه دخول المانوس وهذا
اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بعينه مثل الاعلام به بوجه المتنبه عليه
والمقدمة فان ذلك معوي محوي تاكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد مررت به و زيد ضربته
وهذا موبد عمل كلام السكاكي على ما يشمل كما فعلنا لا على وجه كما وهم الشارح لكن قوله هذا امنع عن الشبهة والشك
مدخول بان المقدمة تشبه المدح بخس الجزء كما اعتبر لتقدم المدح موجبا للشك ينبغي ان يعتبر تقديم المبتدا موجب
له و قال السيد السند لا تعويل على ما ذكره الشيخ لان هذا التقوى بعينه متحقق في كل جزء موخر فلا يصلح
لكونه داعيا الى الجملة فكرره نعم بان ليس تعريه الاسم عن العامل الا في الجزء الفعل لان التعريه يقتضي تحقق العامل
ولم يتحقق في زيد انسان وزيد قايم ما يصلح للعمل في زيد حتى تكون به تقدمه عليه تعريه له عن العامل بخلاف
زيد قام به في تقدم زيد تعريه له عن عمل قام واما خص المقدمة والتوطيه بان المعرية لان فيه عدولا عن العامل
الاقوى للتوطيه واما في زيد قايم فليس لزيد طريق ثبوت في الكلام الا بجعله مبتدا حقه المتقدم وعلى تقول
بثبوته الحكم في الخبر الجملة لان الجملة انما يرتبط بشيء الا بتزيد اعماما والسامع فيتمكن في نفس السامع لامتداد توجهه
واستعقابها بخلاف المفرد لكنه يقتضي ان يكون في الجملة السببية ايضا يروى الحكم وعلى لا تحاشى عنه فليكن الا راد
جملة بحسبان او لكونه سببيا كما مر اي مثل ما شاد مر حيث قال والمراد بالسببي مثل
زيد ابوه قايم فقوله كما حوالة المشار على ما بين الكلام و شرح الشارح بقوله من افراده لكونه غير سببي مع عدم
افادة تقوى الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن نكات ايراد المسند جملة كون المسند اليه ضمير شان وقصد
التخصيص بخوانا سعيد حاجتك ولا وصمة في انما لما لا عدم استيفاء المكانات ولكن في انما لما في بيان نكتة الا فراد
شبهة الوصمة واسميتها و فعليتها و شرطيتها لما مر لان جعل الجملة التي وقعت خبر اسمية لما دعا الى
جعلها مسندها اسما فلما جعل مسندها اسما صارت اسمية بالضرورة فلا داعي الى الاسمية بل الى جعل مسندها



اسما كذا [illegible] على الاسمية وهكذا فعليتها وشرطيتها هكذا
ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه من خصايص الخواص كما يفهم الحوام من ان الاسمية لافادة عدم التجدد وعدم
التقييد باحد الازمنة والفعلية لافادة التجدد باحد الازمنة على اخص وجه وكونها شرطية للاعتبار
الحاصل من اختلاف ادوات الشرط ولكن جعل ضمير اسميتها ونظيرته الى مطلق الجملة فيحصل المعنى في ضمن
حصول ما هو اعم وهكذا قوله وطرفيتها لاختصار الفعلية و مقتضى الاختصار ترك الفعلية والتحقيق
انه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية اليها بالذات المايصر طرفيه بالضرورة لما مر من رد داعي حذف المسند فتامل
ثم التحقيق التحقيق باختيار مرة هذا الفن ان ليس الخبر الظرف جملة اذ ليس فيه تقدير شيء فضلا عن الفعل وانما
القول بالحذف لداع لفظي هو وجوب المتعلق للظرف من غير ان يدعو اليه رعاية المعنى في التقدير بترك رعاية
المعنى لمصلحة قواعد اللفظ وهذا توهم يحملون قوله فانك كالليل الذي هو مدركي من المساواه والمراد بما
لظرفيه المعنى المصدري وجرى فيه على المتعود باسناد الظرف فيما يشمل المنصوب بتقدير في والجار والمجرور
وحقيقته المنصوب بتقدير في صرح به الرضي ولو حملت على الحقيقة لقصرت عن تناول صل زيد في الدار ولا يرضى
به محصل والمراد بالضمير في قوله اذ هي اي الطرفية لجملة الظرفية فيه استخدام او ارجاع الى المفهوم
بالالتزام مقدرة بالفعل الاولى مقدرة بالجملة كما هو المشهور وكانه ظنها غير صحيحة لما رأى ان ضمير
الفعل انتقل الى الظرف ولذا صارت جملة ظرفية فليس المقدر الا الفعل ومنشأه عدم الفرق بين قولنا
مقدر جملة وقولنا المقدر جملة فان الموصول بالبا معناه المولد بالجملة يفرع عليه عدم شبهه لعدم صحة
مقدرة بالفعل اذ الجملة لا تؤل بالفعل بل تقدر فيه الفعل فالصحيح اذا المقدر فعل وانما قال على الاصح
لان تقدير الفعل مذهب جمهور النحاة ومذهب البعض ان المقدر اسم فاعل فليس الخبر الظرف جملة فالمراد بقوله
اذ هي ذات الجملة الظرفية لا الجملة الظرفية الماخوذه بوصف كونها جملة حتى يلزم كونها جملة ظرفيه على غير الاصح
ايضا هذا ولك ان تجعل المقدرة على صيغة اسم الفاعل ومثله غير عزيز ولا مستبعد في تنبيه ذكر المسند اليه اهم كما ما
فانه يترجح على ما دار زيد واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي قصر المسند اليه على المسند وكان
الظاهر ان يقول فلكونه ذكر اهم ثم يفصل على طبق بيان تقديم المسند اليه الا انه تفنن بطي ذكر العلة ووضع علة
العلة مكانه ومن جهات التقديم استلذاذ المسند اليه على ضمير غير في الدار صاحبها فانه لا يجري صاحبها في
الدار بكونه طرفا لمبتدا وخصه وتضمنه الاستفهام مع ارادته لا مطلقا كما ذكر الشارح وكونه خبرا عن ان
والمهم لا يدكر اصلا لما لانها مفروغ عنها في النحو وان كان لذكرها في هذا العلم من حيث انها مقتضى الحال مساغ
ويجعلها في هذا العلم اتباع الاستعمال الواجب نحو لا فيها اي في جهنم خمور للجنة عول في القاموس
العول الصياح والسكر والمشقة بخلاف خمور الدنيا يرد عليه انه اذا كان تقديم المسند في الايه



الاستعمال نحو

اي ثم تفصيل وجوه الاجنبية وعليها

قوله تخفيه عطف على قوله
استعمال السند اليه وكذا قوله
وكونه خبر ان ٥

انه لا مجال لتقديم الظرف في لا ريب فيه لانه حينئذ للتكرير ولم يقصد الى مثله في هذا النظم لينافي التكرير
الآن يقال قصد بلا ريب فيه الفرقة الخبر المشهور من رفع الريب لجعله لا بعدي ليس الآن الناظر في الكشاف
يحكم بانه بني الامر على القراءة المشهورة ليلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله سواء احتمل النفي
حقيقيا او اضافيا لا يقول فليكن نفي الريب بالاضافة الى كتاب السحر والشعوذة لانا نقول التخصيص بهذا
الكتاب من بين كتب الله تجعل النفس مبادرة الى سائر الكتب وههنا بحث شريف وهو انهم جعلوا معنى ذلك
الكتاب الكمال في الهداية بحيث صار محل ان يحصر فيه الكتاب لتنزيله سائر الكتب معها منزلة العدم وجعلوا
لا ريب فيه تاكيدا للحكم السابق ونفيا للتوهم انه مما يرى جزافا كما سبق في بحث الفصل والوصل فعنى لا ريب
فيه باعتبار كماله في الهداية الى هذه الدرجة فاذا قرن سائر الكتب في درجة لا تمانع عن افادة الريب
فيها بهذا الاعتبار ويمكن ان يدفع بانه لا ريب فيها بهذا الاعتبار ايضا للحرم بانها ليست بتلك المثابة ولو
كانت محل الريب لكان ذلك الكتاب ايضا محل الريب فافهم او للتنبيه من اول الامر على انه اي
المسند خبر لا نعت فالتقديم في الخبر لانكم بمنزلة ضمير الفصل في الخبر المعرف وهذا في مقام يمكن
فيه ان يعرف الخبر من النعت بالتامل وبتبع القرينة وفي مقام لا يمكن ان يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم
ليعلم انه خبر لا ليعلم من اول الامر ولكن يقول لفظ التنبيه مغن عن قوله من اول الامر والتنبيه
انما يستعمل فيما يمكن المعرفة بدونه والمراد بالخبر اعم من الخبر في الاصل او في الحال ليشمل المفعول الثاني
من باب علمت وكان الاوضح ليعلم انه مسند والتقديم لذلك التنبيه انما ينتفع انه مع التقديم يحتمل الحال
عن المبتدا لان الحال عن المبتدا لا يمكثر فلا يعارض احتمال الخبر ولا يوجب الالتباس كقوله اي قول حسان
في مدح افضل كل من ملك وانسان له همم منتهى كبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر
اي لا يسعه الدهر ولا يخفى ان حسن النظام يقتضي جعل قوله وهمته الصغرى الخ في سلك لا منتهى وخلوا عن
ضميرهم باباه الا ان يقدر الضمير اي همته الصغرى منها اي من همم قولك ان تجعل من موجبات التقديم
القرن عن الفصل بين المبتدا والخبر بالوصف سيما الطويل وتحمل البيت منه فانه لو قيل همم لا منتهى لكبارها
له لبعد الخبر عن المبتدا قال الشارح هذا التقديم انما هو في الخبر الظرف لانه لو قدم غيره يلتبس الخبر بالمبتدا
فيكون من قبيل الاخبار عن ورطه الى اخرى فلا يفهم به رجل قائم لدفع الالتباس بالصفة بانك لو قلت
قائم رجل لا التبس بالمبتدا ورجل بالبدل منه ولوجيه ما ذكره انه قد يجيء الاخبار عن النكرة المحضة وذلك
ان كان مفيدا نحو كوكب انقض الساعة والا فكيف يتوهم كون قائم مبتدا او النوال اذ لفظ الخبر مما يقال
به المخاطب فيقدم اهتماما بالنقال اولان العادة النقال اول ما يقرع السمع فيقدم ليلا يفوت النقال
به بوقوعه لاني اول المتكلم او المتكلم نحو بت بيدا في طهب او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي
قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله المكنى بابي اسحق ثلثة تشرق الدنيا فاعل تشرق بهجتها



توضيح ان المراد علما بينوا بيان كما الكتاب في الهداية ومعنى نفيا بيان وصف الكمال في باب الهداية التي هي المقصود من الكتب الالهية حيث بلغت درجة لا يبلغها سائر الكتب بحيث صارت بمثابة لا ريب فيها وان كان سائر الكتب كذلك ايضا في انفسها فوق الريب في كمال الهداية والايضاح الذي يرتفع فيه الريب بالكلية

بخبر النفيت بالقرينة فيما بين الشيخ لا يحتاج فيه الى التقديم لحصر الظرف كما مر



المحض بعيد نفي حصر المقول عنها واورد عليه ايضا ان تقديم المسند يفيد القصر في خمور الجنة
والمسند ليس اياها بل مجموع الظرف والمركب من الجار وضمير الجنة ويمكن دفع الثاني بان يقيده او اتصال الجار
والمجرور شيء اسناد ما للمجموع الى المجموع حتى ساغ انه يقال الجار والمجرور في محل النصب لكن الشارح المحقق لم
يلتفت اليه لانه جواب جدلي واجاب عنه بما يندفع به الاول ايضا بان جعل النفي جزءا من المسند تارة ومن المسند
اليه اخرى فقال المراد ان المقول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى الحصول في خمور الدنيا
او ان عدم المقول مقصور على الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى الحصول في خمور الدنيا ويرد على الثاني انه كيف
جاز الفصل بين حرف النفي والمقول مع التركيب بينهما بالمسند واورد عليه السيد السند ايضا انه يقتضي جواز
ان يكون النفي فيما انا قلت جزءا من المسند فلم يكن فرق بين ما انا قلت وقد بالغ في الفرق بينهما كما هو الحق ويمكن
ان يتابع فيه بان جواز الفصل بالظرف مع اشتهار التوسع فيه مما لا يتوسع في غيره لا يقتضي جوازه لغيره ويرد على
الوجهين ان كون لا جزءا من احد الظرفين مما حكم به الفطرة السليمة بل هو من قبيل الفصل بين النفي الجنس
واسمه غيره قلنا وجب الرفع والتكرير وهذا كله بنا على قصر النظر على ظاهر ما ذكره الشارح المحقق وتحقيقه ان
النفي اذا دخل على ما فيه قيد فتارة يرجع النفي الى الاصل ويصير القيد قيدا للنفي وقد يغير نظر الاخرى انه جعل قوله
تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار النفي مع ان النفي دخل على المستمر وقوله وما انا بظلام للعبيد جعل الجملة الفعلية في
نفي الظلم مع انه دخل على ما يفيد المبالغة في الظلم فلعل الشارح جعل لا فيها غير قيد النفي بالحصر التي كان
في مدخوله وجعل ما لك حصر النفي في خمور الجنة احد الامرين حصر عدم المقول فيها او حصر المقول في الانتفاء
عنها وهذا اندفع كلما القتنا اليك من الواردات اندفاعا بينا ويندفع ما ذكره السيد السند ايضا بان
بان ما انا قلت وان صار هذا المجموع في معنى انا ما قلت لكنه تغاير فاستعماله في رد اثبات المقول لغير المتكلم
لا رد اثبات نفي المقول لغيره كما في صريح انا ما قلت فلا يندفع هذا ما اعتنى لشانه من الفرق بين ما انا قلت
قال السيد السند والحري في الجواب ان لا فيها مقول نظير ما انا قلت فان لا الظرف للنفي للنزاع في مقول ثابت وقع
الخطا والشك في محل فاذا انتفى محلية خمور الجنة له ثبت محليته ما يقابلها من خمور الدنيا وايده بشهادة من الكشاف
وانت لا ترتاب بعد ما مهدناه لك ان هذا غير خارج مما ذكره الشارح وقد مهدنا لذلك روضة فلا تدعني من بينها
انها الشارح اذ قد تبقى في الدنيا وانا الباسح الطارح لعل الله يبدل بيركم دعاءك على الفاسد بالصالح
فان قلت قد جعل البعض قولكم من قصر الصفة على الموصوف فهل جا تقديم المسند لذلك فتكون
عبارة المتن محتملة للامرين بان يكون الباء داخلة في صلة التخصيص على المقصور او المقصور عليه قلت قد
سماه المص توهما من البعض على انه يحتمل ان من ذلك البعض جعل اللام في لكم للاختصاص فجعل معنى لكم دينكم
دينكم مختص بكم وجعل المقدم للاهتمام ليلا يكون المعنى تخصيص الاختصاص من اللام وجعل تخصيص الصفة
وحكم بانه قصر الصفة على الموصوف كان الدين صفة صاحبه ولهذا لم يقدم الظرف في لا ريب فيه فانه



سوغت هم

منه ان القول متصف بالنفي
على ما تقرر في ترتيب الكلام
فيه ناظر الى جعل النفي جزءا
من المسند والى جعله جزءا من
المسند اليه

الاولى انا ما قلت هم

تنبيه النفي وفي التنفيه

فحصر اثبات الشارح
اي اثبات الحق الى
اثبات المنتفع بتلك الاوصاف

فحصر اثبات الشارح
اي اثبات الحق الى
اثبات المنتفع بتلك الاوصاف

فحصر اثبات الشارح
اي اثبات الحق الى
اثبات المنتفع بتلك الاوصاف

والجملة صفة ثالثه عن عن نورالكوكبين بالبحر اي الحسن تغليبا لحسن ابي اسحق على نورهما ووسط ذكر ابي اسحق
استعارلها استئنار من ان خبر الامور اوسطها **شمس الضحى و ابو اسحق والقمر** اضافة الشمس الى الضحى
لتقييد القمر بكونه بدرا الاانه فاته لضيق الشعر واعتمد على انه ينفطن المتفطن بالتقييد من تقييد الشمس قال
الشارح في شرح المفتاح الاولى ان يكون المقدر لنا ثلثة توجه ومن حق هذه النكتة تطويل الخبر وقد جا
بدونه كقوله وكما تنار الحيوة من زهاد اواخرها واوهاد خان وبما جعله السكاكي سببا للتقديم ان يكون
المراد من الجملة افادة التجدد فيقدم فيه المسند على المسند اليه ولما كان زيد قام لتشارك قام زيد في
افادة التجدد كما صرح به ومع ذلك لم يقدم على زيد مع انه مسند اليه لتمام تضمنه لاسناد الضمير والمرجع
احتاج الى تقييد المسند اليه بان يكون فاعلا للمسند لا مبتدا الاانه اتى في بيان هذا القيد بكلام مغلق صار
معترك الآراء ولو تفلتها لصارت فضولا ولصار ما سيجيء فيها ابوابا وتعد كذلك فضولا فتركتها لا في جانب
لاصالها لخمولا ولا مرما لم يلتفت اليها السيد السند ولم يتلبث في هذا الموقف ولعل المتفطن في السلوك
مثل هذا السالك العارف فقال الشارح ان لهم تركه هذا المقتضى لان فيه خلاف فيه ان خلل البيان لا يوجب
ترك المقتضى الا بدليل بالبيان المجهود فاولى لما تركه لا والمقدم ليس لافادة التجدد بل لكون
المسند اليه وذلك لا يخص مقام التجدد بل فاعل كل مسند يستلزم الناطق بتاع الاستحالة الوارد فهذا
التقديم مما فرغ عنه في العلم الاخر وقد عرفت ان ابا لهم عدم التعرض له **تنبيه** اي هذا تنبيه
اذ ابدى كذا فيه ما لو لم يبد كذا لبلغة المتفطن بنفسه **كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما**
يعني احوال المسند اليه ولو قال كثير مما ذكر في المسند والمسند اليه لكان اخص واوضح واشار الى ان ما ذكر
في احوال الاسناد لا يجري كثير منه في غيره وقد اشار الى ما يجري منه في غيره في باب احوال الاسناد حيث قال
و غير مختص بالجزء والمراد بما ذكر في هذا الباب والذي قبله ما ذكر في كل منهما والمراد بقوله غير مختص بهما
غير مختص بشيء منهما فيفيد جريان كثير مما ذكر في كل منهما في الاخر كما يفيد جريانه في غيرهما **كالذكر والحذف**
**وغيرهما** من التعريف والتنكير وغير ذلك **والفعل اذا اتفق اعتبار ذلك فيهما** وقد نبه
على انه لا بد للقايس من انطباقه وانقدار الاصل لانه انما يقيس بتلخيص لب ما هو المعتبر في الاصل ولا يمكن
ذلك بدون الاتقان والفطانة **لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما** من الفاعل والملحقات بها والمضاف
اليه وانما قال كثيرا لانه ربما يكون منها ما لا يجري في الفرع كضمير الفصل فانه يختص بالمسند اليه وكالفعليه
فانه يخص المسند وقيل انما قال ذلك لانه لو قال وجميع ما ذكر لا فاد ان كلا مما ذكر يجري في كل غير مع
ان التعريف لا يجري في الحال والتمييز والتقديم في المضاف اليه قال الشارح المحقق وهذا ليس بشيء لان قولنا
جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوتهما
بخلاف ما لو قيل يريد ذلك القايل ان الحكم قصد ان كثيرا مما ذكر يجري في كل غير لانه اللايق في مقام التعليم

فاختار



فاختار الكثير على الجميع لعدم صدق ما قصده في حق الجميع والله تعالى اعلم الحي ندعوك بنهاية الضرع والابتهال
وتسالك دراية خير متعلقات الافعال وحذف تأمه مقاعلنا عن اظارنا بتوابين الاخلاص في الاعمال و
التوفيق لتقديم الاهم كالاهم فيما انعمت علينا من الايجاد ولعدم التعدي عن طلب رضاك وتنزيله منزلة
اللازم من المادة **احوال متعلقات الفعل** على صيغة اسم المفعول على ما في الرضي وكانه في عرف التخصيص
مختص بما سوى الفاعل ونحوه قال تلبسه دون تعلقه لان الفاعل كالمفعول من الملابسات لا من المتعلقات والمراد
به جميع احوال متعلقات الفعل لان وضع الباب لها الا انه اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي بما سبق
في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه كما نبه عليه ونبه على بعض احوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذكره
الشارح المحقق وهم وكيف لا ولو لم يكن المراد جميع الاحوال لم يختص الفرض في الابواب الثمانية والبعض الذي يفصل
بينها لا يقتصر على ما اشير اليه اجمالا كما وهم الشارح اذ لم يذكر في السابق الحذف لتنزيل المتعدي منزلة اللازم
**المفعول كالفاعل الفاعل** التركيب من قبيل زيد قايما كعمرو قاعدا وفي مثله سيقدم الحال
على العامل المعنوي فقوله مع المفعول حال من ضميره في قوله كالفعل والفاعل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه والعامل معه
وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل ايضا اعني الكاف والاصل الفعل والمفعول قيد ودخول
مع شائع على المشروح وكانه اشار الى ان كلا مما فيه قيد تنوط فايدته على القيد فكانما القيد هو الاصل في
نظر البليغ وان سمي فضلة في علم آخر **في ان العرض من ذكره معه** اي ذكر الفعل مع واحد
منهما على طبق السابق او ذكر واحد منهما مع الفعل قال الشارح في شرحه هذا هو الحق يعرف بالتامل وانما
السيد السند بوجوه ثلثة احدها ان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وغيرهما الى احوال
الفعل وفيه انه هذه توطيه بحال متعلقات الفعل الا بيان حالها وثانيها ان كل واحد من الفاعل والمفعول قيد
للفعل دون العكس والقيد احق بالمعية من الاصل وفيه ان الفعل والفاعل ظرفا النسبة وليس شيء منهما
اصلا للاخر على انك عرفت استحقاق الفعل للمعية والسبق قوله فاذا اريد ذكر متعلق بالمفعول دون الفعل وفيه
انه محتمل كما لا يخفى وكانه يبني الشارح لاحتمال الكلام للوجهين فسوى بينهما في الحضر وخولف مقتضاه على هذا
الاثر والمراد بذكره معه اعم من الذكر لفظا او تقديرا لان كون الغرض افادة التلبس لا يخص الذكر لفظا والاثر
من جعد معه **افادة تلبسه** نبأ او اثباتا **مطلقا** من غير بيان تلبسه بالفاعل او المفعول
كذا فسره الشارح المحقق وح قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفايدة اذ كل احد يعلم انه مع ذكر شيء مع
لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل فالاوجه ان قوله مطلقا في ما بعد يوئيد ما ذكرناه سابقا
ولا يخفى ان الغرض من ذكر الفاعل والمفعول لا يختص في افادة التلبس بل يتوقف فهم معنى الفعل عليهما اما
الفاعل فبين واما المفعول به فلتمامية دة تعريف المعتدي له وهذا الكلام توطيه لبحث حذف المفعول به كما نبه
عليه بقوله **فاذا اريد ذكره معه** اي لم يرد ذكر واحد منهما مع الفعل او لم يرد ذكر الفعل مع واحد منهما

والفاعل معه

لا افادة تلبسه

والوجه هو الثاني لان الاول يشعر بترك المعقول وذكر الفعل والثاني يفيد ترك المعقول وذكر الفعل بلا خفاء
فان كان الغرض اثباته فاعلما ونفيه عنه مطلقا ليكون ما يريد ذكر معقولا به وترك ما اذا كان غير المذكور
الفاعل فانه قد تقرر في النحو من انه لا يقدر الفاعل بل يثبت المعقول مثابه ونفي صفة الفعل على انه
من احوال المسند اليه واعلم ان شرح هذا المقام على هذا الوجه من خصايصها والشارح جعل ضمير ذكرهم الى
كل واحد منهما ولا يخفى انه ليس قدرا مشتركا بين المسند والمسند به بل القدر المشترك واحد منهما وانه
ليس الغرض من الذكر مع كل منهما افادة التلبس بكلمتهما بل بواحد منهما وجعل ضمير فاذا اريد ذكر الى المعقول
به وهو خلاف السوق والمراد بالاطلاق نظر الى اطلاق السابق على ما فسره الشارح او لا بتقييد بالمعقول به
لكن شرح المفتاح بالاطلاق عن المعقول عاما كان او خاصا والاطلاق عن عموم نفس الفعل بالاراده
جميع افراده او عن خصوصه بارادة بعض افراده وفيه ان التنزيل منزلة اللازم لا يتوقف على الاطلاق لهذا
المعنى فان لك ان تقول فلان يعطي كل اعطاء واعطاء كذا منزل منزلة اللازم لم يقل جعل لازما
لانه في معنى المتعدي لان يعطي بمعنى يفعل الاعطاء الا انه لما كان المعقول داخلا في معناه لم تحتج الى ذكره معقولا
وصار كما لا غرض له ان لا يطلب مفعولا بواسطة القرينة كما مر ذكره في ان الغرض من الفعل
افادة تلبسه به لا وقوع مفهومه مطلقا وهو وجه بان اي المنزل منزلة اللازم نوعان لانه اما ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه اي عن ذلك الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اي على
ذلك المعقول ولا بد للمعنى المكنى ايضا من قرينة ولو حمل ضمير عليه راجعا الى الفعل المتعلق بمعقول مخصوص
لم يفت بيان قرينة لكن يلزم خلو الجملة عن ضمير موصوفها اي معقول مخصوص الا ان تجعل حالا بعد حال عن
قوله عنه بتقدير قد والاقتصار على الكناية بشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على نفي جعل
كناية عن فعل متعلق بمعقول عام فتقول فلان يعطي بمعنى يعطي كل احد كان العطاء اذا صدر عن
مثله لا يخص احدا وقوله تعالى والله يدعو الى دار السلام تحقيقا لانه بمعنى توجد منه الدعوة ودعوته
ملزومة لدعوة كل احد لتقرر عمومه لطفه او لا يجعل كذلك اثباتي كقوله تعالى قل هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون حيث اسند للاثبات والنفي على توسيعهما وقدمه على الاول لتقدم عدم الجعل على الجعل
والحقيقة على الكناية ولشرف شاهده ولاتباعه ذكر كلام السكاكي في معرفته مزيد تقرير النظر وقد حار بها
المهم فله مزيد اهتمام بذكره وقال الشارح لانه اكثر وقوعا قال السكاكي مخالفا لعبد القاهر حيث لم يعرف
الا بكونه لمجرد اثبات الفعل او نفيه ولم يقبل بافادة التعميم على ما في الايضاح وليس هذا كلام السكاكي بعينه
بل هو مما استنبطه المهم مما ذكره بحسن ظن به وخرج من عبارته بنقصان مد له او عبارته او المقصد الى نفس الفعل
يتنزيله المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء وتوجد هذه الحقيقة ايها ما اللبا
بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق وحمل المهم الطريق المذكور على ما ذكره في بحث لام الاستغراق من ان



كون الحكم استغراقا او غير استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطابيا مثل الموسن غرس وساق حد لم يحمل
المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بحسب الظاهر ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيما يعود
الى ترجيح احد المتساويين ولا يخفى ان كلام السكاكي يفيد اختصاص التنزيل بمقام التعميم للادعاء والمبالغة
ورأى المهم انه قد يكون لمجرد افاده الثبوت او النفي كما في هذه الآيه وقد يكون لافادة العموم على الحقيقة من دون
قصد المبالغة والادعاء نبه الى قوله نعم بعد كون الغرض مجرد الاثبات او النفي ان كان المقام خطابيا
بالفتح كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لانه منسوب الى الخطابة بالفتح ومصدر خطب
اي انشأ الخطبة سمي الخطبي خطابيا لان الخطب معادون الظنون والاقناعات لا استدلاليا يطلب فيه
اليقين افاد ذلك الثبوت او النفي مطلقا كون الغرض ثبوته للفاعل او نفيه عنه مطلقا كما في الشرح فافهم
مع التعميم دفعا للتحكم اي الترجيح بلا مرجح في المحل او في الارادة فان قلت لم يتعرض لهذا المقام
هو غير الخطابي واليقيني من الجدليات والمجعليات قلت حق ذلك ان يستدعي ان محل الاستدلالي على ما يستدل عليه
لا على ما يطلب فيه اليقين كما زعم الشارح لكنه لا يأبى بل الخطابي الذي يستدل عليه بالخطابة ويحتاج الى تكلف
ارادة استدلالا غير الخطابة وبعد يرد انه لا خص افادة التعميم بالمقام الخطابي فانه ربما يقتضي البرهان التعميم نحو
خلق الله فانه في تقدير بفعل الخلق وتوجد هذه الحقيقة والبرهان دل على انه يفعل كل خلق فيحمل في ذلك المقام
البرهان على التعميم والاشكال لا يجلو عن صعوبة لكنه ذلك بعون الله وهو ان المقام الخطابي ما يكتفى فيه بالظن
من كلام المخاطب ويتضح بظني انه افاده والمقام الاستدلالي ما يطلب فيه ما افاده المخاطب بلا شبهة سواء كان
المفاد ما يمكن ان يقام عليه البرهان او يكون من الظنون فتامل ووجه افادة تنزيل المعرف في مقام الخطابي
ان يعطى في معنى يفعل اعطاء فهو ما يقتضي معرفا باللام يدعوه المقام الخطابي الى الاستغراق فيحمل عليه اما
استغراق المفرد والجمع فيكون معنى جميع الاعطاءات وقال الشارح العلامة الطريق المذكور هو ما ذكر من كون اللام
للاستغراق مفيدا للمبالغة في آخر بحث لام الاستغراق حيث قال ان حاتم الجود يفيد الاخبار بما لغة لعدم مطابقة
حقيقة الاخبار ولما اوجه الاخير قال في بيانه ان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غير توجد حقيقة الاعطاء لا
غير ما وقال الشارح هناك فريب لانه وان يفيد محصل يعطي وهو يفعل كل اعطاء انه يعطي لا غير لكن
لا امر يقتضي قوله لا غير ها وممكن دفعه بانه استفاد قوله لا غير ها من قصد الاستمرار من المضارع فاذا استمر العطاء
فلا فعل له غير ولا يخفى ان هذا الحصر مما يفيد في المبالغة في الاعطاء وههنا بحث اورده السابق المحقق وهو ان
افادة التعميم بنافي كون الغرض افادة الثبوت او النفي مطلقا بمعنى فهمه الشارح به واجاب بان المفاد اعم من الغرض
والمفهم ورده السيد السند بان الخارج عن القصد لا يعد من الخواص ولا يعتد به وهو مدفوع بان ما لا يعتد به
ما لا يتعلق به الغرض اصلا لا ما يكون عرضا من حاق الكلام ونظير ذلك ما قد سبق ان كون المسند اليه موصولا يكون
للايماء الى وجه بناء الخبر ثم انه ربما يحمل ذريعه الى المرجح بالتعظيم لشانه والتعميم من المعاني الغرضية المغيرة لما فيه

لعدم الغرض منه نفس الكلام وكذلك الاستغراق فان المعرف يستعمل في الماهية المعينة واعتبار الفرد مدلول القرينة على ان لك ان تريد بالتاء التعميم ان ما يفيده من الثبوت المطلق او النفي المطلق في المقام ومنزلته ولا ينفك ومثل هذا لا يرد بانه ليس افادة بعدها اذ لم يجعل التعميم من الدواعي الى التنزيل بل جعل الداعي اليه قوة التعميم وكشف عن حال ذلك الداعي مزيد كشف فتامل ثم في تحمل فحمل واجاب عنه في شرح المفتاح وجعله اظهر بان التعميم مدلول الفعل بعونة المقام الخطابي وفيه انه تكون كناية عن ثبوت الفعل العام تبنا سبق جمعه مع الضرب الثاني والاول من الضربين كقول المحترق ابو عباده الشاعر وهذه النسبة الى البحتر بالضم ابوحي من طي لا وجدي بن تدود بن بحتر لانه شاعر جاهلي في المحتر بالله على صيغة اسم فاعل يقال اعتر نفسه عند نفسه عربة اي من عز زالله او على صيغة المفعول اي بالمعتز بالله ايا والثاني سجو اي حزن حساده وعيظا عداه جمع عدو ان يري مبصر ويسمع داع الا ليه الوقف على المخصوص بلا اعاده ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا يكتبا لياء في قاض على الاصح ان يكون ذو وانث ذو واسمع فيدرك بالبصر محاسنه والسمع اخباره الطاهرة الى الله على استحقاقه الامامة دون ممن لم يتصف بها فلا تجد والي مان عنه الامامه مفعول ثان للمنازعة سببا لا مفعول الوجد ان الاولى تركه هذا التقريع فان الحاسد يغيظ وتحزن بمجرد السماع كالات المحسود وان كان بعد موته والحاصل انه نزل منزلة اللازم واكتفى به عن تقدير المفعول ليبلد به على ان العام مستمر المتعلق منه لهذا الخاص فلا حاجة الى تقييده به في افادته ولو قدر المفعول لفات هذا القصد الذي فيه من المبالغة في المدح ما لا تخفى كما لا يخفى وقد ضمن الشاعر كلامه انهم يغيظون من راه يكون لهم بصر وسمع ويتمنون عماهم وصممهم ليلا يدركوا محاسنه وان كانت بادية معنويه صارت في الظهور مما لا يخفى على الابصار ويتعلق به الابصار ونحن نقول فتجعلها الفعل المنزل كنايه عن متعلق باكثر من مخصوص والاحسن ان يجعل البيت منه اي ان يكون ذو رويه فيدرك بمحاسنه واخبار المذكوره ويدرك عندهم وههنا اتكال قوي لم يسبق ممن سبق فيه دوي وهو انه اذا جعل كناية عن المتعلق المخصوص خرج عن ان يكون الغرض منه اثباته او نفيه مطلقا ثم لم يجعل كناية وجعل معنى معرضا لاستقام والا عطف للشرطيه على الشرطيه التي وقعت جزآ لقوله فان لم يدركوه وقوله والا للتقدير بانتفاء ما ذكر في شرط المعطوف عليه اي ان لم يكن الغرض اثباته لفاعله او نفيه عنه وذلك اما بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص ما يقتضيه ما نقل من تعبير الاطلاق من المبهم وح لا يترتب عليه قوله وحب التقدير اي تقدير المفعول به لان الخصوص المذكور ليس بالتقييد بالمفعول به وهذا مما ينبغي ان لا يعتبر في الاطلاق الا اطلاق من المفعول به واعتبره الشارح في هذه الشرط محذوفا وسوق قصد تعلقه بمفعول لحسب القرائن اي بسبب القرائن رجع القرائن نظرا الى المواد او المراد بعض القرائن اختاره وقد تكسب القرينه اشارة الى كثرة القرائن كما رجح ذلك بحث الايجاز حيث قال واد لته اي





الحذف كثيره وفصل بعضها ولا يخفى ان الاحق بكونه مقام التفصيل اول مقام احتيج فيه وقيد الحذف هنا بحسب القرائن ولم يقيد تحذف المسند اليه والمسند مع ان الجميع سواء فيه اشاره الى ان الحاجة الى رعاية القرينه هنا اشد اذ الكلام يتم بدون متعلق الفعل فلا يكلف المخاطب لفهمه ما لم يضطره الفاهم اليه بخلاف المسند والمسند اليه فانه لا يرض عن فهم شيء منهما وان عبر بسبب المتكلم وعبر عن الحذف في مقام الايجاب بالتقدير وفي مقام بيان النكته بالحذف لان المقدر المحذوف هو المسند اليه والواجب هو السقط والداعي الى النكته للحذف لا النكته فناسب في الاول عباره دالة على النيه لينصرف اليها الوجوب وفي الثاني ما يخلو عن النيه ليتعلق النكته بما هو خلاف الاصل من الترك والفرق من مقام التنزيل والتقدير من تفاوتهما في النظر والتدبر حتى يحقق به الفصل ويرجح فيه بعض العقول على بعض العقول ويمايح فيه المحشي والمختاري على المفتاح وعكس الامر الشارح المحقق قوله تعالى وما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان حيث ذهب الشيخ والمفتاح الى ان المراد بترجم منهم السقي ومنها الذود لان ترجم موسى عليهما الذود هما وسقي الغنم لا السقي الحاصل وذودهما الغنم اذ لا مدخل في الترجم لكون السقي الاصل وكون الذود الغنم تلويح المعقلان بهما لا وهم خلاف المفهم وجعله المفتاح في تقدير ليسقون مواشيهم وتذودان عنهما وادعى ان الكلام ينصب الى تلك الارادة قال الشارح هذا امر الى التحقيق لان ملاك الترجم انما تذودان عنهما حتى لو كانا تذودان غنم الغير لم يكن المقام مقام التوجيه وكنا حال السقي لانهم ليسقون مواشي غيرهم لم يكن الامر كذلك ويمكن تقوية الشيخين بان الترجم لصدور الذود المتعلم عليها والسقي للمقدي سواء كان الذود لغنمها او لغنم غيرها والسقي لمواشيهم او مواشي غيرهم حتى لو كان ذلك لرعاية النوبة لم يكن موجبا للترجم ثم اي بعد ثبوت القرينه لابد من نكته الحذف اما للبيان اي الاظهار بعد الابهام اي الاخفاء كما في فعل المشيه اي كما شاع في فعل المشيه ولم يقل كما في المشيه لنعلم انه لا خص بلفظها بل يوجد كلما وجد الفعل سواء ذكر بلفظها او بلفظ الارادة او غيرذلك فانه يحذف معقولها في الشرط لدلالة الجزآ عليه ولا ينبغي ان يخصوذلك بالشرط كما توهمه بيان الشارح اذ لا يفرق المتفطن بين قولك مشيته هذكر اجمعين وبين المقال المذكور في الحذف لتلك النكته ما لم يكن تعلقه به غريبا توهم ان كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك لوقتا حتى لو كان غرابة في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس مراده بالمقيد به الحذف فانه ينبغي التريح على الحذف لان الغرابة تعارض القرينه فلا يلتفت الذهن الى المحذوف فيخرج في المفعول الغريب الحذف لغلبه الالتباس ولا يخفى انه كما ان الحذف في فعل المشيه مقيد بنفي غرابة التعلق بالمفعول المحذوف كذلك الحذف مطلقا مقيد به فينبغي ان يقول ثم حذف المفعول ما لم يكن تعلق الفعل به غريبا نحو فلوشا اي هذكم اجمعين لهذا كم اجمعين مثال لعدم الغرابه او لحذف فعل المشيه او الحذف للبيان بعد الابهام وقد مر ان التفسير بعد الابهام يوجب مزيد تقرير وتمكين في النفس بخلاف الاظهار انه متعلق بالمثال اي

عدم غرابة التعلق مثل ولو شئت اهجوه لهجوته وقول الخنساء يرثي اخاها ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخاير مولع فان تعلق المشيئة بنكاء الدم غريب فلا يبعد فيه حذف مفعول المشيئة والحذف مفعوله لانه ملبس لكن قد يتوجه عليه ان تركيب حذف ذلك الشاعر البليغ من مفعول المشيئة في مقام غرابة التعلق به ملجئ ملتبسا فدفعه بقوله واما قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعول غريب حتى يكون مفعوله ملبسا اذ ليس المقدر ولو شئت ان ابكي تفكرا لبكيت تفكرا الا ان تقول وان شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا الا كما قال الشارح من انه لا يترتب على قوله فلم يبق مني الشوق الخ الا ان بكاء التفكر ليس سوى الالم والكمد والهدة عليه لا يوقف على ان يلاحق فيه غير التفكر بخلاف عدم الهدة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل بدله الدمع التفكر فانه يوقف على ان يبقى فيه غير تفكر لظهور ترتبه لان العين لا يمكن الا اذا المركب فيه دمع بالامة لم من العينين فليس الاشتباه الا محل الشعر على المعنى المرجوح ومثله لا يكاد يليق لدفع الاشتباه فكيف للاشتباه ولا يخفى ذلك على اهل الاشتباه لعمري حل هذا المقام على هذا الوجه من النظام لحري بان يرضى به عشاشه الكرام وقد حرمنه اقوام من الفحول بعدا وقام والله تهدي من يشاء بالطف والالهام ركيل كلام الايضاح يشعر بان معنى قوله ليس منه انه ليس مما يصلح ان يكون الجزا فيه تفسير المفعول المشبه فيكون شاره الى ما قال الشيخ في دلايل الاعجاز واوده المصنف الايضاح لتوضيح قوله لان المراد بالاول البكاء الحقيقي حيث قال لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول انا في الفحول فلم يبق مني عرى خواطر تخولني في حتى لو شئت البكا حولت وعصرت عيني لتسيل منها دمع لم اسعده وتخرج منها بدل الدمع التفكر فالمراد بالبكاء في الاول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي فلا يصلح تفسيرا للاول والعجب ان الشارح مع تذكره لكلام الشيخ في هذا المقام وكايح الايضاح شر قوله فليس منه بقوله اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم ووقع فيه صاحب الصمام ومنهم من جعل قوله واما قوله ناظرا الى قوله كايح فعل المشيئة لا الى قوله فلم يبق الخ بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكي ليس للبيان بعد الابهام بل لامر اخر لان قوله لبكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول ابكي لانه ليس التفكر ولا يرده التامل في سابق الكلام والتدبر فيه الا انه ليس بمتيد اوله الا بس في هذا المقام وقول الشارح انه ناش من سوء التامل وقله التدبر ليس بذاك واما الدفع توهم ان اده غير المراد ابتداء اي الدفع قبل حدوثه فرارا من التوهم في خبر الحر اما حدث بعد سماعه او قبله للتوهم اي دفع توهم تحدث في اثنا الكلام فاريد منع حدوثه وان كان يدفعه آخر الكلام وبالجملة المناسب للبليغ توهم ارادة غير ارادة غير المراد لان الدفع للحادث والمنع لما هو بصدد الحدوث وفيه ذكر المنع لا حاجة الى قوله اسما فهو اخصر ايضا

١١٥

كقول له اي الخنسي وكررت ذكرت عني من خامل حادث في الشرح كم خبرية ممن هم يجاهل سادتي فصل بينهما بفعل متعد فرد من ليلا بلبس نفعوله ذلك المتعدي لا نعان فصل بين كم الخبريه و ميزه يكون منصوبا لا مضافا اضافة الى التمييز وما ذكره موافق لقول النحاة وفيه انه انما يندفع به الالتباس على مذهب غير الاخفش والكوفيين فالمجاوزة وزيادة من مطلقا لا يعلم انه زيد على المفعول او التمييز وهذا يعلم ان الضابطة لزيادة من ليس مجرد تقدم الايجاب بل هو او كون المزيد فيه تمييرا لكم الخبريه فصل بينه وبين كم بفعل متعد وحتى يتعين يحتمل ان يكون كم استفهامية محذوفة التمييز اي كم مرة او زمانا او تكون زيادة من في المفعول لان الكلام غير موجب والا استفهام لا ادعا الجهل بعدده لكثرته مبالغة في الكثرة وفيه الاستغنا عن الفصل بين كم و ميزه وسودة ايام خردن الى العظم اي قطعن اللحم الى العظم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعد اي ما بعد اللحم ان الخبز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم كناية الايضاح وحتى يقول التوهم فيه اما انه لم يبلغ العظم او لم ينته اليه بل جاوزه وعبارة المتن تحتمل وتحتمل ان يكون المعنى حزن كل شيء الى العظم من الجلد والعصب واللحم فالحذف للتعميم واما لانه اريد ذكره ثانيا بجعل الذكر ثانيا مبنيا على ان المقدر كالمذكور على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي على المفعول المعبر بصريح لفظه شاع الفساح بتنزيل اللفظ منزلة المعنى وبعكسه وما ذكره لا يشمل الحذف في مثل عرفت وعرفني زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه بل اسناد الفعل الى صريح لفظه فالاول على وجه يتضمن بلبس الفعل بصريح لفظه اظهار الكمال العناية بوقوعه عليها لاول بتلبسه به ووجه الاظهار ان في الضمير خفاء ما معه عن عن المفعله فلما حفظ عن الخفاء ظهر كمال العناية به كقول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم جمع مكرمة بضم الراء وفتح الميم مثلا وهذا المثال اما هو على مذهب المصريين والا فهو مفعول قد طلبنا ووجه الحذف على ما هو المشهور الاحتراز عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وعن الاظهار فان كلا منهما خلاف الاستعمال الوارد وتجوز ان يكون البيت للحذف ترك مواجهة الممدوح بطلب المال اذ ظاهر التجويز فان ما لا يجوز العاقل وجوده لا يطلب قال الشارح وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام وفيه ان البيان بعد الابهام لمزيد التقرير والتمكين ولا يناسب تقرير طلب المال في ذهن الممدوح وتجوز ان يكون السبب فيه توهم السامع انه وجد له مثلا وقلده منه واما التعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كانت منك اليوم ايادي كل احد واعترض عليه الشارح بان المقيد للعموم هو المقدر العام المعلوم بالقرينة فالحذف لمجرد الاختصار والاعتزام قوي وان شنع عليه السيد السند بان منشاه عدم التمييز بين ما يكون العلم بتقديره عاما مع قطع النظر عن الحذف وبين ما يكون الموصل الى تقديره عاما الحذف فانه لما حذف يستدل على تقديره عاما الحذف يستدل على تقديره عاما بان تقديره غير عام والمقام الخطابي وفي القسم الاول لمجرد الاختصار

فان ما ذكره كلام معجل اذ لا يعقل محمل للعموم لحذف العام للتعميم ولا يكون قرينه الحذف على تعيين العام اذ القرينه هي المقام الخطابي الدال على ان المعمد رعام الا ان الحذف شرط للتمسك في معرفه العموم وما ضم قرينة على تقدير العام الا وهي كذلك فاحسن لتامل ومن يقول وبالله التوفيق قال الحق في الايضاح واما للقصد الى التعميم في الاول والامتناع عن ان يتصوره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار كقولك قد كان ذلك مثل ما يولم ايها الشرط في مثله ان يولم كل احد وكل انسان هذا ويستفيد منه المفطن ان حذف الخاص للدلاله على ان تعلق الفعل الاخص لهذا الخاص بذا بعينه وغيره وانما خص التعلق بمقتضى المقام لا للاختصاص وكيف لا وقد قال والامتناع عن ان يتصوره السامع على ما يذكر معه دون غيره فعلم ان المحذوف الذي كان يذكر معه لم يكن عاما وكان بحيث لو ذكر اوهم الاختصاص فقوله اي كل احد ليس بيانا للمعمد بل للتعميم الذي افيد لحذف الخاص والتقدير ما يولم فيؤكل ايلامه لا يخص به فافيد عدم الاختصاص بتقرير الكلام من صورة التخصيص مع اعتباره في التقدير وبينه بتفاوت بين هذا المثال والآية بقوله **وعليه والله يدعو الى دار السلام** قال التعميم المستفاد من السابق للمبالغة وهنا على الحقيقة فان الله تعالى يدعو العباد كلهم الا انه لا يجيبه منهم الا السعداء فالمعمد يدعوكم والمخاطب امه محمد عليه الصلاه والسلام حذف المفعول افادة لتعميم دعوة الله لكل انسان ولا يخفى عليك ان شرح هذا المقام على هذا الوجه من نفاسيل الكلام وليس الفسه لك على معلوم عظم قد رماخصني الله به من الالمام في كل حين وان لا ان تكون في مقام الامتنان بل لانه اخف على ما التي اليك من ان تكون بصدد المثال لسايران شئ اذا كثر هان **واما لمجرد الاختصار** وفي بعض النسخ عند قيام قرينه واعترض عليه بانه مستغنى عنه بقوله وجب التقدير حسب القرائن واعتذر الشارح بانه يذكر لما سبق بان المعنى عند قيام قرينه على ان الغرض مجرد الاختصار ورده الشارح بانه لا يخص لمجرد الاختصار بل يشترك فيه جميع الاقسام وبتجه عليه ان يذكر ما سبق ايضا لا يخص لمجرد الاختصار ولعل مراده ان الحذف لمجرد الاختصار انما يحسن عند قيام القرينه من غير حاجة الى اقامتها فان هذا الحذف لتقليل موونه الافادة عند ضيق المقام فلا يحسن مالم يكن في الحذف تخفيف موونة الذكر من غير حاجة الى موونه اخرى **نحو اضفت اليه اي اذ تي** فان النسبه الى الاذن ماخوذ به الاصغا فالقرينه قايمة مع ذكر الفعل **وعليه** قوله تعالى **ادنى انظر اليك اي ذ انك** فان الجزا قرينه على ان المفعول ذا نك والتفاوت بين القرينتين لا يخفى قال **وعليه واما للرعاية على الفاصلة** عدي الرعايه بعلى لتضمين معنى المحافظه **نحو** قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى **ما ودعك ربك وما قلى** اي ما قلاك ولا مزاحمه بين هذا وقول الكشاف ان الحذف للاختصار وظهور المحذوف ولا ترا لعربه في النكات والاولى بالاعتبار في هذا المقام ما ذكره صاحب الكشاف اذ الحذف للرعايه على الفاصلة لا مدخل له في البلاغة لانه لتحصيل الفاصلة التي هي من المحسنات البديعية فذكره في علم المعاني المابحه على سبيل الاستطراد بما يدعو رعايه الفاصله **واما الاستهجان ذكره كقول عايشه رضي الله عنها ما رايت منه**



عليه الصلوه والسلام **وما رى شيئا اي العوره** والاحسن ان الحذف لتاكيد ستر العوره حتى انه يستر لفظها على السامع **واما النكته** فقد عرفت منها واحده اخرى وتركت مزيد التفصيل لانك حرت ممن يتحرى وما ذكره الشارح المحقق ما رويي في قوله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا من كون الغرض ذكر المنذر به لا غير وفيه ان حذف المنذر هنا للتنزيل بالنسبه الى المنذر لانه ليس المقام للتقدير في معزل عما نحن فيه **وتقدم مفعوله** لم يقل وتقدمه في المقام مقامه ليتضح ضمير عليه فافهم وتحوه اي نحو المفعول والظ دخول الظرف والجار والمجرور فيه لا في مفعوله لان حمل المفعول الى الآخر على المفعول به يدعو الى جعله هنا عليه والمراد بتحوه الفضلات لا شبه الفعل لو كان له ليل ومفعول نحو عليها ولا يذهب عليك ان ما ذكره من التاكيد لا يجري في الكلا اذ لا يقال وانما جيت وحده ولا غيره ولا يوم الجمعه جيت وحده ان خص الحال بالمفعول به وقد نبه بذكره على ان البحث السابق ايضا لو خص بالمفعول به بل يوقع فيه منك التحري والمقايسه وهكذا كان رايه وربما يصرح بنحوه وتاره يعتمد على معرفه مخاطبه ان مباحث هذا الفن مما للقياس فيه مساغ وليس حاله السماع كما في النحو ومما ترك فيه الوصيه بالمقايسه قوله **رد الخطابي التعيين** فانه لا يخص المقدم فيه بل يكون لنحو من توخطا المخاطب في اعتقاد التركه اولا زالة تردده لكن قوله بعد ولذلك كان داعيا الى ذكره لا مدخل له في المسالة فيتم التعليل فاعتراض الشارح عليه بانه كان عليه بان يذكر متجه واعتذار السيد السند بان المراد رد الخطابي الاشتراك وما يتعلق به من التاكيد بوحدها عنادا على المقايسه مما سبق ضعيفا وجه التعليل عن التعليل لكن اعتراضه بان فائت المقدم في الاشتغال نحو زيدا اضربه اولا اضربه فان اعتقاد رد الخطابي تكلف ضعيف جدا لان كلامه في الابواب السابقه على الاشتغال في لك عليه ما ذكره في باب الاشتغال حيث قال تنبيه الاشتغال كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسه السابقه فلتعتبره الناظر ومما يجب قوله ان الاحسن ان يقول بدل رد الخطا لافاده الاختصاص اذ افاده الاختصاص ايضا لا يجري في الاقسام الا تكلف لانها افاده ثبوت شئ لشئ ونفيه عن غيره ولا يقبل الاشتغال **كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد** وهو مصيب في اعتقاد انك عرفت انسانا ومخطي في تعيين انه غير زيد **وتقول لتاكيد** اي لتاكيد هذا المقدم لا لتاكيد رد الخطا لان المركب في المتعارف هو المعمد الاول لا توكيد مفاده الا ترى انك تجعل في جاءني زيد الثاني تاكيدا للاول فلا يغرنك قول الشارح المحقق اي تاكيد هذا الرد **لا غيره** اي تقول لاجل ايراد المركب هنا اللفظ لا انك تقول لايراد التاكيد زيدا عرفت لا غيره كما ذكر الشارح ولعل غرضه تعيين محل الاغيره في المركب **ولذلك** اي ولان المقدم لرد الخطا في التعيين ونحوه مما زاد على اصل اعتقاد الحكم **لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره** لانه موجب الناقص فان زيدا ضربته ثابت ضرب لغيره ونفاه ولا غيره **ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته** فان لكن الرد الى الصواب ولا خطا في اعتقاد عدم الضرب حتى يرد الى الاكرام بل في مفعول عدم الضرب فالواجب فيه ولكن عمرا وقال الشارح الاان

تقوم قرينه على ان المقدم ليس للحصر قلت لا يكفي قوله ولا غيره وقوله ولكن اكرمته قرينه على ذلك **واما نحو** زيدا عرفته فتاكيد ان قدر المفسر قبل المنصوب اما لانه في قوة عرفت زيدا عرفته ضعيف للتاكيد واما لانه اهم اما قبل التفسير وفيه موجب التقرير **والا فتخصيص** اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التاكيد مع التقديم هم منا لقلته منزلة العدم وقوله واما نحو زيدا عرفته مرتبط بقوله لك زيدا عرفته وفي قوة واما زيدا عرفته فمحتمل للامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بانه للتخصيص وقال هو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد ولا يبعد ان تكون في عبارة المصنف اشارة اليه حيث جعله عين التخصيص مبالغة في كماله في التخصيص ولا يخفى ان التاكيد في زيدا عرفته ايضا ابلغ منه في عرفت زيدا عرفته فان لم يذكره احد منهم فلكن في جعله نفس التاكيد ايضا اشارة اليه ثم خفي وجه كونه اوكد في افادة الاختصاص على زعمه الخواص اذ لا يخفى ان في ذكر المفسر خلوا عن قصد الاختصاص فليس فيه الا تكرار الاسناد دون الاختصاص والجاء اعضاء الاشكال الى التاويل بحمل تاكيد الاختصاص على تاكيده باعتبار جزيه السبوتي وهذا في هذا المقام احسن المقال ومن نقول بتوفيق الله الملك المتعال ووجه كونه اوكد في افادة الاختصاص ان الاختصاص يظهر اجمالا ثم تفصيلا ولا يخفى تاكيدية التفصيل بعد الاجمال ولا فرق بين زيدا عرفته مع قرينه قصد الاختصاص وبينه بدونها في التفصيل والاجمال وفي بعض النسخ **واما** نحو قوله تعالى **واما ثمود فهديناهم** في الايضاح فيمن قرا بالنصب **فلا يفيد الا التخصيص** قد عرفت انه مبني على الغالب وتنزيل القليل منزلة العدم ويجئ عليه بعد ان هذا الحصر فاسد لمساواة اثانية وسلبه اما الاول فليفهم المقام عن قصد التخصيص اذ ليس المقام انا هديناهم ثمود دون غيرهم رد الخطا المخاطب بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنعهم الا ترى انه اذا قال زيد وعمرو قام سالك سابدا ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة كذا ذكره الشارح وواقفه السيد السند وفيه نظر لان المقام لا ينبو عن قصد القصر الحقيقي بل يساعده فيكون المعنى انا هديناهم ثمود من اهل زمانهم دون غيرهم اي اصطفيناهم من بين الاقوام بالهداية فلم يوافقوه وضاعوه وهذا ادل على سوء صنعهم واما ما ذكر من المثال فلا ينافي الحصر لان بناءه على الغالب واما الثاني فلان التخصيص لا ينفك عن التاكيد حتى قال الشارح المحقق انه ليس الحصر الا تاكيدا لما تاكيد وقد بين المقدم ما في خبر الفا بعد اما فوايد ليس التخصيص منها ومي الفصل بين اما والفا والعوض عن المحذوف بعد اما والفا والفا السببية متوسطه اذ لا يقع في ابتداء الكلام وعناية ما تعارف في كلامهم من سقوط خبر ما الرسم حذفه لبقي آخر وتمكن دفعه بتكلف ان الحصر بالاضافة الى مجرد التاكيد **وكذلك** اشارة الى قولك زيدا عرفت فانما اتى بما هو للبعيد **بزيد مررت** فانه لرد المخاطب في تعيين المرور به وكذلك يوم الجمعة سرت الى غير ذلك ومع وجود ما ليس الا التخصيص **والتخصيص لازم للتقديم غالبا** اي



١١٧

لتقديم المعمول على الفعل وشبهه لا مطلق المقدم اذ لا يفيد في تقديم بعض المعمولات على بعض كما سنظهر لك ولا في تقديم المسند اليه اذ التخصيص والتقوي سواء نحوهم ما يعتني صرح به الشارح المحقق في بحث القصر من شرح المفتاح ووافقه السيد السند في شرح المفتاح وهو ظاهر كلام عبد القاهر في بحث المسند اليه كما وكما الاخص الاعذب والمقدم للتخصيص غالبا اذ في تقييد اللزوم بالغالب حزازة وكانه الاشارة الى توجيه قول المفتاح والتخصيص لازم للمقدم وقد يكون لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية الفاصلة او السجع وما اشبه ذلك **وهذا يفيد اياك نعبد واياك نستعين معناه** نخصك بالعبادة والاستعانة **وفي الا الى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره** فان قلت تفسير ما قدم فيه المعمول بالاختصاص لا يوقف على لزومه للمقدم غالبا حتى يظهر كونه لهذا قلت تفسيره به مع وجود غيره من النكات كالتبرك ورعاية الفاصلة في المثالين وموافقه واياي فاعبدون في اياك نعبد من غير طلب قرينه يدل على انه اللازم غالبا وفيه رد لما قال ابن الحاجب من ان المقدم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر **ويفيد في الجمع** اي في جميع صور تقديم متعلقات الفعل **ورا التخصيص** بعد نكتة التخصيص **اهتماما بالمقدم** وفيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم لم يعدوا من الاهم والكسب وقيل لما سال قال الشيخ عبد القاهر انا لا نجد شيا يجري مجرى الاصل في التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه الاهتمام ويبين له معنى ولا يتصدي بكثير من الناس به ظهر كفاية ان يقال انه قدم للاهتمام وقد فصلناه لك تفصيلا في احوال المسند اليه فالمراد بالاهتمام الاهتمام المسند الى امره هذا الكلام ايضاح للتقييد لقوله غالب **ولهذا** اي للاهتمام **يقدر** المحذوف **في بسم الله موخرا** والاولى ولهذا ايضا ليلائم تقدير الموخر بكلمة الاهتمام لانه لمجموع الامرين من التخصيص والاهتمام وليس المفهم من قوله ولهذا الاستشهاد على ما سبق كما بتاد ر الى الوهم حتى يرد ان تقدير الموخر لا يدل على ان المقدم يفيد في الجميع اهتماما بالمقدم ووجه اهتمام بسم الله بين **واورد** على كون اسم الله اهم فالايراد على قوله وهذا يقتضي اولا وورد على كون الاهتمام من مقتضيات المقدم فالايراد على قوله المذكور او على قوله ويفيد الجميع الخ وهناك احتمالات غايرة الدقة وهو ان عطف على يقتضي اي ولكون المقدم مفيدا للاهتمام لا محالة اورد على نظم القرآن اقرا باسم ربك واجيب بهذين الجوابين فيكون قوله ولهذا الخ للامور الثلثة **اقرا باسم ربك** لانه انما يصح تقديم اقرا ان لو يكن الاهتمام موجبا للمقدم او لم يكن اسم الله اهم **واجيب بان الاهم فيه القراءة** وذلك لانا لا نسلم ان كون اسم الله اهم من بسم الله لان الفعل فيه ليس اهم من اسم الله لعدم عروض ما يجعله اهم من اسم الله ويعارض الجهة الذاتية فيه للاهمية يرجح عليها كما في اولئك اولانا في اقتضاء الاهمية في بسم الله لانه ليس هنا اهمية اسمه يقال وذلك لانها اولا انه نزلت بالاتفاق واول ما نزل به الرسول بالقراءة فالمراد القراءة اهم في هذا المقام وقول

الشارح لانها اول سورة نزلت بنا الامر على واحد من الاقوال الثلثة تابعها ان اول سورة نزلت هي الفاتحة والثاني
هي المدثر لكن لا خلاف في ان هذه الاية اول اية نزلت وحينئذ عليه ان القول بانها اول سورة نزلت لا يستلزم
بقى هذه الاية هي في النزول لان الفاتحة اول سورة نزلت على قول مع الاتفاق بان هذه الاية
ولا يصح ان يقال بانها اول سورة نزلت لا ينفك عن القول بان جميع اجزائها متقدمة على غيرها ولكن ان
تجعل وجه اهميتها ان في تقدير اسم الله الظاهر الاختصاص وهو لا يناسب المقام اذ ليس مقروا اخر حتى يكون
الحصر مفيدا ولا ينبغي ان تقول ان معنى عبارة المتن ان اللام من القراءة ومخصص القراءة فلم يقدم الاسم ليفيد
الامر بتخصيص القراءة مع ان الاهم الامر بالقراءة لا بعيد عن الفهم جدا والداعي اليه من الاجتناب عن جعل
الامر بالقراءة اهم من اسم الله ليس بسديد اذ لا مانع من كون غير اسم الله اهم منه بعارض وبانه اي باسم ربك
متعلق باقرأ الثاني ومعنى الاول وجد القراءة اي طلب بثبوت القراءة للفاعل من غير تقييد بشيء خلافا للتتا
فان معناه اوجد القراءة باستعانة اسم الله ولم يريد ان الاول منزل منزلة اللازم دون الثاني توهم ان الباء
في باسم ربك زايدة للدلالة على التكثير والدوام كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام كما ظنه الشارح فاعترض
انه بعيد وقال والاحسن ان الباء للاستعانة ويمكن ان يقال اراد ان الشارح الاحسن في توجيه عبارة الجواب
ذلك قابل واعترض السيد السند على هذا الجواب بانه لما بين ان طلب تخصيص القراءة باسم الله لا يناسب كونه
اول اية نزلت فلا يصح تعلقه باقرأ الثاني لان المطلوب بكون ذلك والشارح لما جعل بسم الله متعلقا باقرأ الاول
يضاعف الاشكال وهذا الاشكال لا يتجه لان الامر بالقراءة حصل بقوله اقرأ فبعده يناسب ان يطلب تخصيص القراءة
ولو بوجه فالمناسب ان يجعل وجه اهمية القراءة ان في تقديم اسم الله ايهام الاختصاص وقد عرفت له وجها
اخر فتقول لا عتداد بايهام طلب التخصيص لان المقام يشعر بتقدمه لمجرد كون اسم للتبرك به والاستلذاذ بذكر
نعم يرد على جعل بسم الله متعلقا بالاول ان لا يكون القاري مستعينا في قراءة السورة باسم الله وتقدم بعض
معمولاته اي الفعل على بعض لان اصله التقديم واصل الاخر التاخير بل لرعاية الاصلين كالفاعل
في ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لكونه عمدة وكون المفعول فضلة ولشدة اتصاله
بالفعل والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما اي المفعول الاول لا مطلقا بناء على ان مفعولها الثاني
المفعول الاول لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه ياخذ اي ياخذ للعطا قبل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول
به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه ثم الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المعطوف
ان يذكر للحاد عقيب صاحبها والتابع عقيب المتبوع وان يتقدم اللفظ على التاكيد والتاكيد على البدل او البيان
وهما سيان هذا ويعرف من هذا الترتيب انه لو اتصل باحدها ضمير المتكلم هل يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة اولا فضربت بعصاه زيدا ليس فيه ذلك الا اضمارا لان زيدا مقدم رتبة وضربت صاحبها فيه اضمار
قبل الذكر لان المفعول به بواسطة متاخر لفظا ورتبة فان قلت تقييد المفعول الاول باعطيت حشو مفسد



اذ الاصل في كل مفعول اول تقدمه على الثاني قلت تقدم المفعول الاول من باب علمت من قبيل تقديم المسند
اليه والمسند وليس مما نحن فيه نعم تقدم المفعول الاول من باب علمت مما نحن فيه لكنه ملحق بالمفعول الاول
من باب اعطيت قال ابن الحاجب وقيل ان الافعال المتعدية الى الثلثة مفعولها الاول كمفعولي اعطيت فهي
مندرج في نحو اعطيت زيدا درهما اولان ذكر اهم وقد عرفت ان الاهمية اصلا يحتاط لتقدير
لكن لا بد من بيان وجه للاهمية كما صاله التقديم او كونه نصب عين المتكلم او السامع او كون اخلاله في
تاخيره الى غير ذلك فلا وجه لجعل الاهمية قسما لطرفيه بل هو قسم لبيان المفتاح حيث جعل الاهمية اصلا
مسندا الى الاصالة وغيرها نحو قتل الخارجي فلان في القاموس الخارجي رجل يسود بنفسه من غير
ان يكون له قدم وارادته في هذا الكلام غير ظاهرة والمستفاد من الايضاح ان المراد من خرج على السلطان حيث
قال كما اذا خرج على السلطان حيث قاتل كما اذا خرج على وعمان في البلاد وكثيرا الاذى فقتل وارد
ان تخبر بمثل فقتل قتل الخارجي فلان اذ ليس للناس فايدة في معرفة قاتله وانما الذي يريدونه هو وقوع
القتل عليه ليتخلصوا من شره اولان في التاخير اخلالا ببيان المعنى مقصودا
او مشروط بمعنى المقصود وهو السبب كانه قال ببيان المراد ما سبق كان تقديما لما حقه التاخير
لمانع عن التاخير وصدق في الاخلال ببيان للمعنى موجبات المقدر فصلت في النحو من انتفاء الاعراب لفظا والقرينة
في الفاعل والمفعول وقوع الفاعل والمفعول بعد الا او معناها ونظايرها في باب المبتدا والخبر والفاعل والمفعول
قد ذكر والاخلال ببيان المعنى كما يكون بظهور احتمال في التاخير واضح يصرف النفس عن فهم المقصود بان لا يلتفت اليه
او يصير مترددا كذلك يكون باحتمال تعلقه بغير ما علق به لفظا وان لا يظهر له معنى فيتوسوس فهم السامع
ويوجب تاملا فيه ومكثه معه رجاء تحصيل معناه ومنه قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا
بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم قوله من قومه على الوصف وحقه التاخير لان الوصف من تتمة
الموصوف وحق الحال ان تاتي بعد تمام صاحبها لانه لو اخر لاحتمل ان يكون من صلة الدنيا على ما ذكره صاحب المفتاح
فانه ليس للاحتمال الاكسب اللفظ من غير تامل في المعنى اذ لا معنى للحيوة الدنيا من قومه نوح وهذا اندفع اعتراض
الم على المفتاح بان تعلق من قومه بالدنيا غير معقول وان شريدا لشارح المحقق بانه حق وان كان مناقشة في
المثال وجعل الشارح ايضا قسمه في المثال اي الاهمال لانه لا منازعة في جعله نكتة في الآية الكريمة ويحتمل
ان يكون الذين كفروا بدلا من قومه فلا يكون هناك تقديم شيء على شيء نحو وقال رجل مومن فيه
مثال التقديم لان الاصل فيه التقديم والمقتضى للعدول عنه لان الوصف المفرد مقدم على المركب كما بين في
محله وعلى هذا لا بعد ان يقال قدم من آل فرعون على قوله يكتم ايمانه لانه محتمل الافراد ومحتمل
الافراد ينبغي ان يكون مقدما على الجملة الصريحة الا ترى انه يجعل ابن في ابن زيد في حكم المفرد في وجوب التقديم
على المبتدا مع انه جملة لكونها غير صريحة فانه لو اخر من آل فرعون عن يكتم ايمانه توهم غير المقصود ولم

١١٩

يفهم المقام اشار الى الاول بقوله لتوهم انه من صلة يكلم فالاولى صلة يكلم لا ليس له حتى يكون المتعيض في موقعه والى الثاني بقوله فلم تفهم انه عنهم ويحتمل ان يكون التقديم لتحصيل صنعت التوجيه وهو ايراد اللفظ محتملا لوجهين ولا يذهب عليك ان العدول عن الاخلال ببيان المعنى جرى في تقديم الفضلة على الفعل ايضا كقولك ازيدا ضربت لانك لو قلت اضربت زيدا لا تقلب الى الاستفهام من الفعل والمراد لا استفهم من المفعول اوبا لتناسب عطف على قوله ببيان المعنى اي التقديم لان في التاخير اخلالا بالتناسب كراهية الفاصلة خوفا وجبن في نفسه خريفه موسى فان فواصل الآي على الالف فقدم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لذلك وقدم الجار والمجرور على المفعول ليتصل الفاعل بالمفعول ولم يتوص للمتقدم الذي يكون المتكلم يلجا اليه مضطرا لكنه في وجه الجبين مخفي حيث قدم فيه المفعول على الفاعل لان تقدمه على الفاعل لتعلق قلب وجوه قلوبنا الى التوجه الى ايرادك بالعبادة يا معبود والتوفيق لتعتيبك على ما ينبغي يا المشاهده عند شهود كل موجود يا واجب الوجود ويا غاية كل مقصود ابدنا بقصر التقديم على امرك في كل ما هو للاهم وارزقنا القيام بالنفي والاستثناء في مقام العطف الى التوحيد على الوجه الاتم القصر قالوا هو في اللغة الحبس ومناسبته بالمعنى الاصطلاحي ظاهرة قوله في القاموس القصر اختلاط الظلام ولا يبعد ان يكون الفعل منه لان في القصر الاصطلاحي اختلاط الحكم الايجابي بالسلبي وفي الاصطلاح على ما عرفه الشارح المحقق في شرح المفتاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوزه ولا يكون لنسبته الى الباقي ولا يخفى انه لا يصدق على اختصار زيد بالقيام فانه لا تخصيص فيه لجزء من اجزاء الكلام بالاخر لانه لم تخص الفاعلية لزيد بالقيام ولا مفعولية القيام بزيد وان لزم اختصاص القيام بزيد لانه ليس اختصاص جزء بجزء بل اختصاص صفة الموصوف لا من حيث الجزئية للكلام فتقييد السيد السند التعريف بقوله بطريق معهود في شرح المفتاح احترازا عن قولنا اختص القيام بزيد كما اوضحه في حاشيته على شرحه محل تامل ثم لو جعل القصر مقصورا على الطرق الاربعة احتيج الى التقييد لاخراج صحة الفصل وتعريف المسند اليه وتعريف المسند وهو حقيقي وغير حقيقي اي مجازي لان حقيقة التخصيص اثبات شيء لشيء وسلبه عن جميع ما عداه فاستعماله في تخصيص شيء لشيء وسلبه عن بعض ما عداه بطريق المجاز وفيه ان القصر الادعائي صحيح نحو انما زيد قائم مع ان الاثبات لشيء عن جميع ما عداه ادعاء داخل في القصر الحقيقي فلذا جعله الشارح مقابلا للاضافي وفيه ان القصر مطلقا اضافي فالحقيقي بالاضافة الى الجميع ما عدا الشيء وغير الحقيقي بالاضافة الى بعضه فالحقيقي باي معنى يعتبر لا يخلو عن شوب ما لا ان يدعى انه اصطلاح من العموم فرجح المناقشة الى وجه التسمية ويكون هينا فاختيار السيد السند للوجه الاول ورده على الشارح الوجيه ليس بذاك فان قلت تقسيم القصر الى الحقيقي والمجازي يستلزم استعمال القصر في المعنى الحقيقي والمجازي معا قلت المراد بالحقيقي ما تكون حقيقة بالنسبة الى اللغة وكذبا بالمجازي والا فالقصر لمتقسم له معنى اصطلاحي

اختصه

يندرج فيه بلا التقسيم حقيقة وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قال الشارح الفرق بينهما واضح فان معنى الاول ان الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك تجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر ومعنى الثاني ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر هذا وفيه بحث لانه لا يستفاد من شيء من القصر ان جواز اشتراك المقصود عليه بل يحتمل امتناع الاشتراك فليس الجواز مدلول القصر وايضا لا موجب لافراد الموصوف وجمع الصفة وقال السيد السند وجه الانحصار فيهما ان القصر اما يتصور بين شيئين بينهما نسبة فاما ان يكون قصر المنسوب اليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة واما ان يكون قصر المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف وفيه ان قولنا ما ضرب زيد الا عمرا فيه قصر الفاعل على المفعول وبينهما نسبة مبني فاعل على مفعول فزيد منسوب الى عمرو وقد قصر باعتبار شدة النسبة على عمرو مع ان زيدا ليس صفة معنوية لعمرو فلا يصح هذا الوجه للانحصار والمراد المعنوية لا النعت لما ذكر الصفة في بحث المسند اليه لمعنى المغايرة حيث قال واما وصفه اي ايراد الصفة احتاج هنا الى التنبيه على نفي ارادته لانه مظنه ان يتبادر الذهن اليه ولم يتبدل المراد المعنوي لا المنعوت لان المذكور بالذات في الكتاب سابقا الصفة الموجبة لاشتباه الصفة هنا بالنعت ولا لما تشبيه آخر وهو ان المراد بالصفة المعنوية اعم مما يستنبط من الكلام ومما هو مصرح به حيث وصف به ضرحا ليتناول ما ضربت الا زيدا اولا في الدار الا راكبا فليس المقصود في الكلام موصوفا بالفعل المذكور وصفا له بل يستنبط وصف هو المقصود به ويجعل المقصود في مثال الكلام موصوفا به والصفة المعنوية يقال على ما قام بالغير وعلى تعريه على الغير ويجعل الغير فردا وذلك يستجعله حالا او خبرا او وصفا والاظهر ان المراد الثاني ولو اريد الاول لم يكن المقصود عليه في ما الباب الا ساء ومات بيد الا لخوك ساء وخوك بل الكون ساكتا وهو خلاف المشهور وتاويل عنه مندوحة وهذا كما يقال وصفا لمحمول واما حمل على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود فبعيد اذ لم يشتهر وصفا بالمعنوية ولا يفهم في كثير من مواد القصر الا بتكلف وتعسف ولو لم يكن تعريف النعت على ما ينبغي وما يتعلق بتعريفه لم يتم له من النقض والابرام مما بعده عقلا الا تمام من فضول الكلام لذكرات ما يتجه عنه اولى الاحلام والمراد من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير الكاتب وتاتيث الضمير لانها صفة واكتفى عن تقريبه بالتمثيل اشاره الى وضوح خلاف غير الحقيقي وقيد مثال هذا القسم دون قسيمه لمعرفة القيد في مثال قسيمه بالمقايسه وهو لا يكاد يوجد مبالغة في نفي وجوده والمراد اما نفي وجوده في نفس الامر حتى يكون نفيا لصدق هذا القصر فلا ينافي تقسيم الحقيقي اليه لانه يكفي للتقسيم وجود الكاتب منه على انه لا كلام في وجود الادعائي فيه واما نفي لوجوده فيما بين التراكيب رجح معنى قولك لبعد الاحاطه لظهور تعذر الاحاطة بصفات الشيء طهورا لا يخفى على احد فلا ياتي ظهورا قل لعدم امكان الغلط فيه ولا التفاوت رجح التعويل في على ما يقصد به المبالغة ووجه بعد الاحاطة

الكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم الخبير والثاني كثيرا ما نجزما في المادة لا زيد يراد به الدار المخصوصة
وهذا اشكال قوي وان لم تسمعه من قوي وهو انه ممكن وقوعه حقيقة في كلام فصاحي فينبغي ان يوجد الوصف
على الصفة لهذا الاعتبار كثيرا فتقول في ما زيد الا قائم ما زيد شيئا مما يعتد الا قائم وقد يقصد به
المبالغة المتبادر عوده الى الثاني لكونه اوجب ولان التعليل الظاهر به قد يقتضيه اذ كون الادعائي في مطلق
الحقيقي قليلا وليس الاول منه الا ادعائيا والثاني ايضا يكون ادعائيا خفي فلذا اختار السائح عوده الى
الثاني اعتمادا على معرفة امكان قصد المبالغة في الاول ايضا هذا اذا لم يتوقف المجاز على صحة المعنى الحقيقي
اما اذا توقف فيتعين العود الى الثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور او لكمال الاعتداد بالمذكور
فالاول في مقام مذمة غير المذكور ودعوى نقصانه والثاني في مقام مدح المذكور وبيان بها يتم كماله والفرق
بين الحقيقي الادعائي والاصلاحي في موارد الاستعمال دقيق كثيرا ما يلتبس احد القصدين بالآخر فلهذا ملل
السامع الذكي ليلا يخبط ولا يعقل ان الفرق بين مفهوم الادعائي والاصافي خفي كما فر به السيد السند
دعوى السائح دقة الفرق بينهما وهذا غير مخفي ومن البديهي الدقيقة المستهجنة تعرفه الفطرة الرقيقة انه
قد يقصد المبالغة بالقصر الاصافي فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو ما ضرب الا زيدا لرد اعتقاده تنزيل ضرب
زيد منزلة العدم هذا والحمد لله على النعم والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر
بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه ومعنى دون تجاوز الآخر فهو حال عن الامر والفاعل
المحذوف للتخصيص وهو في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت
في الاحوال فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم استعمل في كل تجاوز حد الحد وحط كل حكم الى حكم كذا قيل ويمكن
ان تكون الاستعانة للتفاوت من اصل معناه لا من المتفاوت في الاحوال وبالجملة نصبه على الظرفية وان لم تتفق
كما هو شان الظروف اللازمة الظرفية لانه مع الانتقال عن الظرفية يلزم نصبها ومنه لقد تقطع بينكم بالنصب مع
فاعليته فاياك وان تجعل نصبه على الحالية وبالجملة هو يقتضي تجاوز صاحبه عما اضيف اليه في عامله وتجعل
تعلق عامله مخصوصا بصاحبه ينفي الاشتراك بينه وبين ما اضيف اليه فنحو لكم جاء زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد
عن عمرو في تعلق المجيء به وينفي اشتراك التعلق بينهما اذ المعهود هذا في التعريفين اشكال قوي لانه يفيد ان المقصور تخصيص
شخص نسبته بقيود دون اخر فيكون في القصر الاضافي اثبات التخصيص لا مرو نفيه عن اخر ومن البين فساده ولو
جاز التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون اخرى
يكون مجرد اثبات الصفة قصرا الآن قوله دون اخرى لا يفيد سلب صفة اخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة اخرى
وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال في قوله او مكانها واعترض عليه السائح المحقق بانه يصدق على القصر الحقيقي
لان المراد بقوله دون اخرى ما يعم الواحدة والمتعددة والا لم يكن التعريف جامعا لخروج قصر اضافي اعتبر فيه الاضافة

الى متعددة كقولك زيد كاتب لا شاعر ومنجم لمن اعتقد الشركة للثلاثة او العكس ويوبه ان المتبادر قيد التعريف
ما يخرج الحقيقي حيث قال هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان فاعتبر اعتقاد السامع فلم يزل
عن القصر الحقيقي اذ لا يعتبر فيه اعتقاد السامع فلم يزل المعرف القصر الحقيقي ووافقه السيد السند حيث قال لو لم يذكر
في تعريف المفتاح قوله عند السامع لجعلته شاملا للقصر الحقيقي لكن غفل عن هذا القيد وجعله شاملا للحقيقي و
اعترض به للسائح واخذ الاشكال السائح الى ان قال هو تعريف بالاعم اذ ليس القصر منه المتبادر عن الحقيقي بل
تعريف المقسم القاصر الافراد والقلب والمتبادر وعليه وهذا مع ضعفه كما لا يخفى لشيء عجاب لا يليق بمحصل فضلا
عن فحل مرجوع ذوي الالباب وهو ان المصرح في الايضاح بان السكاكي اهمل القصر الحقيقي فلو كان عنده ان التعريف
يشمله للحكم بالاجمال فان قلت وتذكرت ان في تعريف السكاكي ما يخرجه فلم لم يعلم بشموله قلت لو كان
يعلم ان هذا القيد لا خراجه لما اسقطه عن تعريفه ولم يقصد التعريف بالاعم ويمكن ان يجاب عنه بان مكانها
اي صفة اخرى يقتضي ان يراد بصفة اخرى صفة ثانية حتى يتعقل له مكان ولا يمكن ان يراد الثانية في نفس الامر
فالمراد الثانية في اعتقاد المتكلم وذلك يدعو الى ان يراد باخرى في قوله دون اخرى ايضا بالصفة الثانية
في اعتقاد المتكلم لانه مرجع الضمير في مكانها وهذا اسقط المهم قول السكاكي هذا السامع عن تعريفه اعتمادا على
السباق لذا هن اليه من باقي التعريف ولم ير قيد السكاكي القصر في مقام التعريف لهذا التعريف يغير الحقيقي
وكان كلامه هو هنا ان تعرف مطلق القصر وتنبيه المهم انه تعريف لغير الحقيقي وعرف الحقيقي به استشعر
ان يقال تعريف غير مانع لانه تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكي به مطلق القصر فدفعه في الايضاح بان
السكاكي اهمل القصر الحقيقي دفعا لما يتجه عليه لا معراضا به لا باس باهمال ما لا يتعلق به غرض كلي والبلاغة وطنه
السائح اعتراضا على السكاكي ودفعه بانه داخل في تعريفه فكيف يكون مهملا وقد عرف ما فيه فكل منهما
نتيجة لما يتضمنه المعرف من التنويع ضربان والاضرب اربعة تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص
امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول على ضربين
كل منهما يعتقد الشركة هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي ان يعم خطاب من يعتقد انتفاء المسند اليه بالمقصور عليه
ويجوز اضافة بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركة وجعل المفتاح من يتساوى عنده داخلا في المخاطب بالاول
لانه يفيد اثبات الصفة بوصف دون آخر ممن يجوز المخاطب انتفاءها لا امكان من جعلها متصفا واخطا لانه لم
يجعل احدهما متصفا بل جوز اتصاف كل منهما فليس لاحدهما مكان متميز عن مكان الآخر حتى يعقل جعل احدهما مكان
الآخر قال السائح واهو الحق الكمال وضوح ما ذكره المهم ونزع كونه هفوة منه على ان يتكلف لتصحيح كلامه
لا امر لا يمكن تصحيحه اذ يتكلف لا تطيقها اللسان وتطوق عنه الاوان فالرجوع الى السهو اولى وان اشتبهت البيان
ونحن نقول بتوفيق المستعان وذكر المهم المفتاح في جعل قصر التعيين تحت قوله مكان آخر ومكان اخرى لا تحت
قوله دون آخر واولا اخرى تجامع بين قصر القلب وبينه هو انها لما اعتقد الاتصاف بالنظر الى احد الامرين

لا بالنظر الى ما وبانهما لرد اعتقاد المخاطب العكس وبيانه ان مخاطب قصر التعيين في عرضة للخطأ على تقدير خطائه
في التعيين يرده القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطأ بالقوة كما ان قصر القلب لرد هذا الخطأ ولا فرق بين خطأ
يرد بها الابانة في قصر التعيين بالقوة وفي قصر القلب بالفعل فظهر ان الحق مع المص ولا هجنة منه ونظير ظاهر من
كون قصر التعيين لرد الخطأ وان اشكل على الفرد **ويسمى قصر افراد لقطع الشركة** المعتقد على من
حقق المص و لقطع الشركة المعتقدة او تحسب لتجريد على ما ذكر المفتاح **وبالثاني من يعتقد العكس** اي عكس الحكم
الذي اشتمل على القصر **ويسمى قصر قلب** لانه المغرض منه قلب ما عند المخاطب هكذا كلهم وينبغي ان يكون
ان يكون المخاطب به ممن اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته للاخر فينبه للاخر وينفيه عما اثبته له
**لقلب الحكم حكم المخاطب وتساويا عنده ويسمى قصر تعيين** لانه يقطع الاحتمال الذي عند المخاطب فالقلب
الشارح هذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصافا من جميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفا
~~ولا اتصاف جميع الصفات~~ عرضة واحده ولا يرده ايضا بين ذلك وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين جميع الامور
ولا ثبوتها لجميع عرضة ولا ايضا بين الجميع وفيه نظر لان القصر الحقيقي يصح ان يكون لرد اعتقاد ان في الدار
زيدا مع البيان فيقال في رده ما في الدار الا زيد لانه لا بد لنفي انسان طبيعي من عموم النفي كما لا يخفى والصحيح قولنا
ما في البلد من غلمانه الا زيد لمن اعتقد ان جميع غلمانه في البلد او تردد المسند بين غلمانه او تجعل المسند لما سوى
زيد من غلمانه على ثلثة لا مانع من رد اعتقاد المركبة ما يقصر الحقيقي فيكون قصر افراد وقلب اعتقاده فيكون
قصر قلب و التعيين به كذلك نعم لا يجب ان يكون المخاطب واحدا من هؤلا بل يحتمل ان يكون خالي الذهن ومن
بدايع قصر القلب ما يريد به الشركة فكان الجامع يقتضي اذا قصر قد يكون لقطع الشركة ولا يكون للشركة
فيكون الكلام معه كالجامع بين المساقين وهي المحوالواقع الذي يوجد الحسن والزين كقوله تعالى وارسلناك
للناس رسولا فانه قدم للناس للتخصيص وقصر القلب وذلك انا نحقق بجعل الناس للاستغراق اي لجميع
الناس لا لبعضهم رد الاعتقاد مراد عمي اندهي العرب فقط فصار بذلك لقصر رسالته مشتركا بين الناس
منتقلا من الخصوص الى العموم وهذا من دقايق القصر **وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد اعدم تنافي الوصفين**
قال المص في الايضاح لتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وهذا التعليل يدل على ان المراد عدم ظهور تنافي
الوصفين اذ يجب اعتقاد اجتماع المتنافيين عن عليه تنافيهما وعن قوله وهكذا ينبغي ان يشترط عدم
تلازمهما ليصح اعتقاد المتكلم والمخاطب الانفراد **وقلبا تحقق تنافيهما** اي تنافي الوصفين
ليكون اثبات المخاطب منتفيه في كلام المتكلم مشعرا بانتفائه ~~غيرها~~ الايضاح من غير خفا وان وهم البعض ان
مراده ليكون اثبات المتكلم ما انتفى في كلامه مشعرا بانتفائه غيرها وبالجملة فيه نظر لان معرفة انتفائها لا
يوقف على هذا بل يحصل في كلام المتكلم بالقصر وفي كلام المخاطب لكن بطريق غير مخصوص لا يخفى وايضا خرج
ح ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر على انه لا شبهة في انه قصر قلب كما صرح به صاحب المفتاح

الصفحة



ومنهم من قال مراده تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب وهذا عجب كيف لا وقد غفل عن قوله **وقصر التعيين**
**اعم** لانه ان اراد بالثاني في اعتقاد المخاطب سلب احدهما وايجاب الاخر فلا يوجد معه قصر تعيين وان اراد
عدم اجتماع اعتقادهما فلا يوجد قصر التعيين مع قصر الافراد واعجب منه ان الشارح المحقق غفل عن افساد
كلامه من هذا الوجه وتسلث في ابطاله تارة بانه يكون بينهما عموم خصوص مطلقا من وجه والذي يعتقد فيه
المخاطب العكس عنه وتارة بانه صح صاحب المفتاح بان المخاطب يجوز ان يعتقد العكس فلا يجب قوله المص انه لم يشترط
في قصر القلب تنافي الوصفين ولا يذهب عليك انه لا وجه لتخصيص الشرط بقصر الموصوف على الصفة لانه لو تم الا شترط
ينبغي ان يكون قصر الصفة على الموصوف ايضا في الافراد عدم تنافي الوصفين في الوصف فيقال لا يصح القصر افرادا
في افضل البلد الا زيد لانه لا يجتمع الموصوفان في وصف الافضلية بل يصح ذلك قصر قلب وكانه لم يقصد التخصيص
بل عرد على ظهور القايسة وقصر التعيين كانه لم يقل وقصر التعيين منه اعم والتنبيه على ان الحكم السابق ايضا
لا يخص والمراد بالاعمية الاعمية بحسب التحقق بمعنى ان كل ما يصح لاحدهما يصح للتعيين وربما يصح للتعيين
ما لا يصح للافراد وربما يصح له ما لا يصح القلب كما صرح به في الايضاح لكن عبارته حيث قال كل ما يصح
ان يكون مثالا لقصر الافراد او قصر القلب يصح ان يكون لقصر التعيين من غير عكس غير صحيح لظهور صدق
كل ما يصح مثالا لقصر التعيين يصح مثالا لاحدهما لكن مراده ما ذكرنا وفي قوله وشرط قصر الموصوف على
الصفة افراد اعدم تنافي الوصفين قبلا يتحقق تنافيهما العطف على ما سلف مختلفين من غير تقديم المجرور وصحته مرجوحة
**وللقصر طرق** كانه نبه بترك وصف الطرق بالاربعة على دقة المفتاح والعدول عن اولها وتاثيرها الى منها
ومنها على ان الطرق لا تنحصر اذ منها ضمير الفصل وتعريف المسند والمسند اليه بلام الجنس وليريد كر هنا لان لا يصح
في الطرق العامة وهما مخصوصان بالمسند والمسند اليه **منها العطف** كانه شاع العطف في هذا البحث في
العطف بلا وبل مع النفي في المعطوف عليه فلذا اطلق والا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من
طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه في بحث العطف وكانه
اكتفى بكون الطريق من الطرق العامة بان لا يقتصر على طرفين مخصوصين كالمسند والمسند اليه وكانه نبه بتكرار
المثال على انه لا يخاور هما الا بالكتابة هما والا كان الا كتفا بالا ايضا مقتضيا لعدم تجاوز النفي والاستثنا الا
**كقولك في قصره** اي قصر الموصوف على الصفة **افراد زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر**
**وقلبا زيد قايم لا قاعد وما زيد قايما بل قاعدا** وليس زيد قايما بل قاعدا **وفي قصرهما زيد شاعر لا عمرو وما عمرو**
**شاعرا بل زيد** وجه ان قياد ما شاعر عمرو بل زيد زيد لكنه يجيح رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم الخبر كذا
في الشرح ودليله قاصر واطلاق للصحة فاسد اما الاول فلان رفع الاسمين ليس لبطلان عمل ما الا اذا
كان زيد مبتدا والصفة خبره اما اذا كان الصفة مبتدا وما بعده فاعلا فليس رفع الاسمين لبطلان عمل

بتقدم الخبر بلان ما لا يعمل الا اذا دخل على المبتدا والخبر واما الثاني فلان صحته انما يتم لو لم يكن عمرو فاعلا اذ ح لا يصح لانه تبطل النفي فيما بعده بل قبل فيلزم عمل الصفه من غير اعتماد وكانه اراد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر على الاسم واما ما ذكره العلامه في شرح المفتاح من انه لا يجوز تقديم جزء على اسمه مع وجود ما يصلح خلافا للجميع عليه قال الشارح لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفه مثال الا فرد صالحا للقلب لتاتي من طرفيها عند الم اورد لكل مثالا في جميع الطرق بخلاف قصر الصفه فانه لا طلاقه عن الشرط يكفي تصويره مثال فلما اكتفى ولما كان قصر التعيين اهم لجميع الامثله يصلح له فلم يتعرض له وهذا كلام قوي نزيف ما ذكرنا امر ترك المهم اشتراط قصر الصفه مع عدم التفاوت بينه وبين قصر الموصوف اعتمادا على القياسية فكانه لم يتنبه لعدم وكانه اراد الشارح امر اورد في الاكثر والا فلم يرد في التقديم وههنا بحث سنوفيه لا حق الا لرجل كريم نلتقيه الملك الهمام ملك علقم وهوان قولك زيد شاعر ولا كاتب الفاحكمين مخاطب يعلم الاول فيطلوعن فايدة الخبر اذ من البين ان ليس مقصودك افادة انك عالم به بل مقصودك تسليم ما اعتقده ولم تعد فايدة الخبر وثانيهما منكر وقد خلا عن المؤكد وان زيدا قايم لا قاعد الفاحكمين منكرين بلا تاكيد وتحكم ان يقال القصد بالاول افادة العلم بعد ان التسليم معناه المواضعه مع الخبرة العلم والثاني تاكيد بانه الفاه مقرونا بتسليم بعض الدعوى فكانه قال اني اخبر مع نصفه وتحقيق فاوافق فيما اعلم واخالف فيما صكر واما زيد قايم لا قاعد فقد تاكد فيه لا قاعد بعد ذكره من اثبات القيام وتاكد الحكم بالقيام ونفي القعود بعد تقرران احدهما واقع ومن هذا ينفع ان قوله لا قاعد لعله انما يتم باثبات القيام ورد فعه الشارح المحقق بان ذكره للتنبيه على ان المخاطب بعد قد العكس ومجرد الاثبات حاد عن هذه الفايده ولا يذهب عليك ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لا يجري فيه قصر الحقيقي **ومنها** اي من الطرق **النفي والاستثناء** اي الاستثنا مطلقا اذ الاستثنا من الايجاب ليس القصد فيه الى الحصر بل الى الحكم الايجابي فهو بمنزلة تقييد طرق الحكم نحو ما جاني الرجال العلما ليس قصرا لذلك جاني الرجال الجهال ليس قصرا وهذا الخلاف الا ستثنا من النفي فان المتم من نحو ما جاني الا زيد قصر الحكم على زيد لا تخصيص الحكم والا لقيل جاني زيد فقط وقال السيد السند في حواشي مرتحه على المفتاح ولعل السر في ذلك ان المستثنى اذا كان جزء للمستثنى منه كما في المفرغ من النفي نحو ما جاني نحو الا زيد وما يؤول اليه المفرغ المذكور اذا صرح فيه بالمقدر نحو ما جاني احد الا زيد حسن ان يعتبر اعتماد المخاطب للمتكلم او يتعكس او تردده في ذلك الجزئي وما يقابله من الجزئيات الاخر واما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قولك جاني القوم الا زيدا وقولك ما جاني احد الا عمرا فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما تشهد به الذوق السليم وفيه ان ما ذكره دعاوي غير بينه ولا مبينه ويوجبان لا يكون ما جاني القوم الا زيدا لمقصر ولا يفيد كون جاني كل رجل الا زيدا قصرا **كقولك في قصره** افرادا **ما زيد الا قايم وفي قصره** افرادا وقلبا **ما زيدا الا قايما وفي قصرها**



**شاعر الا زيدا** والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت بالمخاطب وفي هذا المثال تحقيق دقيق يخص بالتنبيه له من حدد نظره في ادراك اسرار القرينه وهوان ليس التقديم ما احد شاعر الا زيد الذي نصب شاعر لان بعض النفي بالا لا يوجب بطلان عمل ما الا فيما بعد الا الا ترى ما زيد شيا الا شيء وما شاعرا حدا الا زيد على ان يكون زيد فاعلا يشكل عمل شاعر في زيد لانه لما بطل نفيه فيما بعد الا لم يبق معمولا على النفي فيما بعد الا فتعين ان يكون المقدم مبتدا موخرا ولعلك تنظر في تحقيق ذكرناه في شرح الكافيه في انتقاض نفي ما ولا بالا فيتعكك في هذا المقام نفعا ما **ومنها** اي من الطرق انما حذف من عبارة المفتاح المضاف اذ فيه و منها استعمالا انما لظنه به انه حشو مفسد حيث يوهم ان دلالة انما للبين بالوضع كما وهم البعض لكن اذ رجع المفتاح لان الطريق ما يسلكه السالك ويشتغل به وذلك استعمالا انما فانه فعل يشتغل به كالحوائج لا نفس انما **كقولك في قصره** افرادا **انما زيد كاتب** وقلبا **انما زيد قايم وفي قصرها** افرادا وقلبا **انما قايم زيد** قال الشارح المحقق ان الشيخ لم يرو في المفتاح في عموم طريقي العطف والما لا شارة القصر بل قال انما لقصر القلب وما نقل عن الشيخ في بيانه لا يدل الا على ان المتبادر من انما قصر القلب اذ الطلق من غير تقييد بخوه مما يشعر بقطع التردد من قولك بلا شبهه وبلا تردد او قطعا ومن البين ان ما ذكر من انما يستقيم مع اطلاق العطف حتى لو قيل جاني زيد لا عمرو ايضا كان يقطع الشركه ولا ما فقد مع السكاكي في الحكم بان في المثال حيث فات منه التقييد وتاخر السيد السند فيما ذكره في انما بان المتبادر من النفي والاستثنا قطع الشركه فاذكره انما يتم لو لم يكن انما بمعنى ما والا كما اشتهر بل بمعنى العطف ونحن نقول لعل كلام الشيخ مبني على ان المتبادر من التخطيه المتخطيه من وجه وذلك في قصر القلب فاذكره من تبادر قصر القلب جاز في الجميع وتشبيه انما بالعطف كلام على سبيل التمثيل **لتضمنه معنى ما والا** عله لكون انما من طرق القصر وكانه الاولى ان تقدم على هذه الدعوى ودليله بيان وجه كون النفي والاستثنا مفيدا للقصر ثم ذكر بعد ذلك كانه فاته ترتيب الكلام والتقديم ايضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا وهذا فرار الامه قلم شر هرة اناب الاثر تخصيص انما هذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا ان يقال رجحه بالتعليل للاشاره الى رد ما ذكره بعض الاصوليين من ان وجه افادة تاخر المقصور عنه وان دلالات ولا يرجح النفي والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فاحدهما راجح الى ما بعده والاخر الى ما بعد عداه وكون ما راجعا الى ما بعده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفي لما عداه وانما رد به لكونه تخلفا بعيدا عن الاختيار وليس تخصيصه بالتعليل لما ان بعض الاصوليين انكروا كونه مفيدا للقصر تمسكا بقول النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وبقوله انما الولاء لمن اعتق على ما نقله الرضي باحث وجوب تقديم الفاعل لان كونه المقدم ايضا مفيدا للقصر مما خالف فيه الشيخ ابن الحاجب على ما سيوقفك تصحه ما والا باوجه ثلثه اشار الى الاول بقوله **لقول المفسرين** وكانه استدلال باجماعهم فان قلت التفسير مستمد من هذا الفن فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول اصحاب التفسير فيما ادعاه وهو مرجعهم في تصحيح

دعاوتم قلت التمسك بقولهم من حيث انهم اصحاب التفصيل الا ترى عين مكانا قالوا فيه ذلك فالوجه في الحقيقة اتيان قوله
اية العربية واسمها ذا الوجه انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وايد
قولهم بقوله وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر اذ القراءات بعضها مفسرة لبعض فاذا كان قراءة الرفع
مفيدة لحصر المحرم في الميتة ينبغي ان يكون المراد في قراءة النصب ايضا الحصر فلو لم يكن انما للحصر لكان النظم مفوتا لاداة
الحصر مع اراده تيالك عن ذلك ولما اكتفى بقوله لقراءة الرفع من غير نقض لحرز بتاء در مته ارجوم على حاله التي كانت
له في قراءة النصب وهو البناء للفاعل وهو المراد اذ في قراءة البناء للمفعول يحتمل ان يكون الميتة مرفوع حرم فلا يكون فيه
دليل على كون انما للحصر وجه ارادة الحصر في قراءة الرفع على ما يفهم المفتاح ان ما موصوله اذ لا مجال لكونها كافة
والا لم يبق رفع الميتة الا بتقدير انما حرم الله عليكم شيا هو الميتة ولا يجوز حذف موصوف الجملة في مثله كما بين في
محله والميتة حرج فهو مثل المنطلق زيد اذ اللام في اسم الفاعل موصوله وقد عرفت انه يفيد قصر الجنس وهذا ان يرفع
ما يوهم من قلة التتبع وعدم التنبه ان قراءة الرفع يفيد قصر الميتة على ما حرم وقراءة النصب تعكسه فكيف يتطابقان
فان قلت انا يحتمل عدم افادته اذا ظهر له فايده اخرى وهنا لم يظهر واشار الى الثاني بقوله ولنقل النحاة انما
لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي مما يقابله اذ لا يخفى ان النفي بعد انما ليس جميع ما سوى المذكور ولو
قالوا النفي ما يقابله لكان واضحا واظن ان مرادهم الاشارة الى ان الملتبس حينئذ يكون مذكورا بعده والنفي غير مذكور فلا
الى تعيين المنفي ولا يخفى ان قول النحاة اشبه بقول الاصوليين من ان فيه لاثبات ما ذكر بعده وما لنفي ما سوى المذكر
ذكر لاثبات تضمن انما معنى ما والا في مقام رد ان يكون ان وما محل نظر ثم ما ذكره الشارح في شرح المفتاح
من الاستدلال لهم ذكر بعدها كما في قوله عليه الصلاة والسلام فانه يدل على ورود النفي على ما ذكر بعد
وذلك انما يتحقق لتضمنه النفي لا لكون ما للنفي وكذا ما ذكره في هذا الشرح من الاستدلال بصحة عمل الصفة في
انما قابل ابو اك على ما صرح به بعض النحاة ثم يجر على قوله هذا البعض ان ركيف عمل الصفة ولو يعتمد على نفي جنس الجملة
في ابو اك لانتقاض النفي بمعنى الا واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما
مقام لا يهم الفصل بدون انما مع انه لا يتصور من مواقع صحة انفصال الضمير معه الا فصل الضمير من عامله
لغرض فيقال انما يقوم في الدار انا ولولا ان انا في المعنى لوجب ان يقال انما اقوم في الدار وكانه قال لصحة انفصال
الضمير ولم يقل ولوجوب انفصال الضمير معه مع اتحاد محل المط لتردده في الوجوب لان الضمير معه دوجهين
الانفصال بحسب اللفظ والفصل في المعنى بالقياس ان يجوز الحمل بالوجهين وقال الشارح في شرح المفتاح الظاهر وجوب
الفصل اذ لو قيل انما اقوم لكان المعنى ما انا الا اقوم وانما يعلم كون الفاعل المقصور عليه لو قيل انما اقوم انا وفيه
بحث لان الجزء الاخير في انا اقوم هو الفاعل لا المسند وكانه وقع فيه من كلام الشيخ حيث قال انما ادافع عن
احسابكم لم يكن المقصور عليه المتكلم بل قوله عن احسابهم ولكن ما قاله الشيخ الا لانه لو اخر المتكلم في الفعل لوجب
جزءا اخيرا ويصير الجزء الاخير المتعلق وقال السيد السند لا كلام في وجوب الانفصال اذا كان للفعل متعلق انما



الكلام في مثل انا اقوم وهو محل التوقف هذا اقول كلام النحاة محكم بوجوب الانفصال فانهم حكموا بانه
لا يجوز بانا لا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل وعدوا منه الفصل لغرض وينبغي ان يهم الفصل المعنوي واللفظي ليشمل
هذا البيت فالبيت عندهم من مواضع تعذر الاتصال والظاهر ان ما اخذ قول النحاة استعارة تبعيا استعارة القصر لانفصال
الضمير فلا معنى لجعله وجها ثالثا فان قلت صحة انفصال الضمير معه ليس ان يكون الضمير مستثنى في المعنى ولا صوليو
لا يذكرون ذلك بل يجعلون ان للاثبات وما للنفي لتحصيل معنى القصر نعني انما ادافع عن احسابهم انا عندهم ايضا ما ادافع
الا انا فكيف يصير صحة عليهم قلت لو جعلا ان للاثبات وما للنفي لا يقع الضمير بعد معنى الا بل يكون التقدير اني
ادافع عن احسابهم وما يدافع غيري ويكون ما آل الكلام القصر ولا يخفى انه لا يصح الضمير معه معنى الا بخلاف
ما قاله النحويون وقال الفرزدق وانا الزاعم من الزود والطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس
هو الحامي الزمار اذا حمى ما لو لم يحمه لتم وعنف من حماه وحزبته وانا يدافع عن احسابهم اي القوم المعاد
انا اومثلي بتاكيد ضمير الفاعل ليصح العطف عليه وهذا اذ لم نجوز ان يكون الانفصال للضرورة على انه
لا يجوز للضرورة الاخراج عن الاصل وانما المجاز هو الرد الى الاصل والاصل في الضمائر الاتصال واسناد يدافع الى
انا اما الاشتراك الصيغة بين الغايب والمخاطب والمتكلم المنفصلين واما الاتحاد في الحقيقة مسندا الى مستثنى منه
غايب نقل عن علي بن عيسى الربعي مناسبه بين انا ومعنى النفي والاستثناء دعت الى وصفها له وهو ان للتاكيد وما
نزلا للتاكيد نفي الجمع بينهما تاكيد على تاكيد كما ان في القصر ذلك قال الشارح وجهه ان قولك جاءني زيد لا عمرو لمن يتردد
المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد صريحا وهو تاكيد للاثبات المطلق المسلم الثبوت وفي قولك لا عمرو اثبات المجي ضمنا لزيد
ثانيا لان المجي لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا انتفى عن عمرو فقد اثبته لزيد ضرورة فقد جاء تاكيد بعد تاكيد
لنفس الحكم او تاكيد لخصوص المحكم بعد تاكيد لنفس الحكم هذا ولا يخفى عليك ان تصويره في مثال مخصوص واما في ما
جاءني زيد بل عمرو والاثبات الصريح تاكيد للاثبات الضمني الحاصل من قولك ما جاءني زيد وانه لا حاجة للهذا
التكلف لان الاثبات الضمني اثبات موكد لانه برهاني فقد جاء التاكيد على التاكيد باجتماع اثبات برهاني واثبات
صريح ثم قال الشارح وتجاذبهذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى تكون
كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثلا ان زيدا لقائم وفيه نظر لان التاكيد اما رد الانكار واما رد
التردد وكلاهما يستلزم القصر في الانكار قصر القلب وفي التردد قصر التعيين وان لم يرد التاكيد على التاكيد
قصر اصطلاحا ولم نجعل من طرق القصر فتامل ثم هذا لا يخص التاكيد على التاكيد بل يحصل مع مجرد التاكيد
ومنها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل اذ لا فرق في زيد انسان وانا
يتيمي وههنا اشكال وهو انه كيف يحكم بان حق المسند اليه في انا كفيت همك التاخير ون انا تميمي ان يقال حق
مسند الجملة الفعلية الغير السببية ان لا تجعل مبتدا لان الاصل في الاشيا ان لا يتكرر او الاصل في الجملة
ان لا يستقل ولا يرتبط بالغير فالاصل ان يقال كفيت انا همك فانا كفيت همك من قبيل تقديم ما حقه التا

عالمه انه مع المقدم مبتدء ومع الناخر تاكيد لكنه يشكل بما انا تميمي فانه يفيد القصر فكيف يحكم بان حقه التاخر
وليس في انا تميمي حقه التاخر الا ان يقال الصفة مع المنفي بمنزلة الخبر ولذا يجعل وكان الاحسن الاوفق بدايه ان
لا يكتفي في تمثيل قصر الموصوف على الصفة بقوله كقولك في قصر تميمي انا وان كان يصلح لاعتباره مقابلا
لسلب التميمي فيكون قصر قلب ولاعتباره مقابلا للجميع كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين
النسبه الى قبيلتين فان النسبه يكون بالاب ونسب وبالام وقد سمه لان قائله الاحسن تعدله عنه في الايضاح ومثل
لقصر الموصوف بقوله ساعوهو وقاير هر وفي قصرها انا كفيت مهمك لما اعتقد تركه العزا وانفراده
اوتردده واعلم ان قولك ما تميمي انا وهل تميمي انا يحتمل ان يكون من قبيل تقدم ماحقه التاخر وان يكون من قبيل تقدم
ماحقه التقديم واستجيزه لك من تذكر الوجهين في انا قاير زيد ان بلغك خبر من المبتدء وليست بعار عن نحوه وهذه
الطرق الاربعه تتفق من وجه وهو ان المخاطب معها بالفرض ان يكون حاكما محكوما بصواب وخطا وانت تطلب
لها تحقيق صوابه ونفي خطايه بتحقيق قصر القلب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الى صف لا احد الموصوفين
وهو صوابه ونفي تعيين حكمه وهو خطاؤه وبتحقيق قصر الافراد حكمه في بعض وهو صوابه ونفيه عن البعض
وهو خطاؤه مختلف من وجوه كذا في المفتاح ولما كان ما ذكره في بيان الاتفاق مستغنيا عنه
تماما من تعيين المخاطبة اشار الى قصر وبه ذلك لم يكن صحيحا اذ لا يلزم كون المخاطب بني خطاء بل اللازم كونه على
شك او خطاء اسقطه المهم ونبه هو الان يقال قصر التعيين في مثاله يعتقد ان غير الامر المشكل والاسجيل الى الاعتقاد
رد للخطاية اعتقاد التوقف وفي غيره ينزل منزله من اعتقد التوقف ولم يجوز سبيل الخروج عن الشك وذلك له
الرابع اي المتقدم قدمه في البيان على خلاف المفتاح لانه ادخل في البلاغة بالنحوى كمسلمي وحمزة وعنترة وهو
مفهوم ومذهب يعني يرشد الى القصر خصوصيه المفهوم بحسب المقام مع التقديم وتخص به دون دون ذو وقوحتى
حرم عن دركه بعض من له كعب علي في درك الدقايق العقليه والنقليه والكوابر الحاسب وكان آخر ما يقول لم يسلم
عن فايدة تقديم وفيه في الكلام المتقدم انه فاعل مختار يفعل ما يشاء ولعلك تقول كان هذا حكم به مبادي كلامها
والا فقد سلف قصد القصر في مقام التقديم حيث صار موضوعا بالعلية المحصور وما وجه دلالته بان المخاطب
اذا اخطا بقيد من قيود الكلام يقتضي الاهتمام برد الخطا فيه تقدمه والباقيه بالجر عطف على ارفعه بالوضع
عطف على قوله بالنحوى عطف معنى على ناملين مختلفين والمجرود مقدم اي بالوضع لمعان يحصل منه القصر فان حرف
النفي وضع للنفي وحرف الاستثنا للاخراج عن حكم النفي وبلا فرض اهتمام عما قصر وهكذا غيره والمقصود في الفن احوال
تلك الثلثة من كون قصرها افرادا او قلبا او تعيينا ومعلوم انها يستفاد بحسب المقامات دون ما يستفاد منها بالوضع وقوله
والاصل في الاول النص على المثبت والمنفي اشاره الى وجه آخر من الوجوه وقد اشار الى تعيينه النص عليهما بقوله
كما مر من تقديم النفي في العطف بل وتقديم الاثبات في العطف بلا وليس المراد مسه مجرد حوالمثال كما يتبادر
من ظاهر المقال فلا يترك النص عليهما الا ليكثر منهما كراهة الاطناب بقرينه كما اذا قيل زيد يعلم

حيث قال في ديباجة شرح المفصل
نحمده الله احمد قدمه للاهتمام
ولا دليل فيه على الحصر وهذا من مثله
عجيب غريب ولذا تكلف
بعضهم وقال اراده نفي الدليل
على ارادة الحصر فقط بل لجاز جوز
كون المراد الحصر كذلك يجوز كون
اراده الحصر الاهتمام لانتفاء افاده
التقدم الحصر

الخ



النحو والمصريف والعروض او زيد يعلم النحو بكر وعمرو اذ لا يخفى ان النص بالمثبت والمنفي فيهما مساوية
لاطناب فتقول فيهما زيد يعلم النحو لا غير وتقول في الاول زيد يعلم النحو لا العروض وفي الثاني
الرجلان يعلمان النحو لا عمرو وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على المثبت والمنفي كما اذا قصد القصر الحقيقي فلذا
قيل بقوله اذا قيل فاعرف وحذف المضاف اليه من لا غير امارة عامة الاحتراز عن الاطناب ولا غير مبني على
الضم تشبيها بالغايات لحذف المضاف اليه مع كونه منويا اي لا غيره بمعنى لا غير زيد ولا غير النحو وهذا على تقدير
كون لا عاطفه اما على تقدير كونها للنفي الجنس كما في بعض كتب النحو اي لا غيره عالما او معلوما له فليس من طرق القصر
او نحوه والمراد بنحوه لا غير لا من عداه ولا من سواه ولا علما آخر مما في المفتاح من نحو ليس غير والمستفاد من الايضاح
ان المراد به ليس الا وينبغي عليه انه ليس من طرق العطف بل النفي والاستثنا وأجاب عنه الشارح بان العدول
من الاصل بوضع مجمل مقام النص على المنفي وقد يكون مع حفظ العطف وقد يكون بترك العطف واراد ما يودي من ذا
ووصفه بالدقه وعليك بالتامل وفيه انه ليس مما كان الاصل فيه النص على المثبت والمنفي بل طريق الاستثنا الذي
الاصل فيه النص على المثبت فقط فالاصل فيه مرجح وليس مما يخير فيه وفي الباقيه من الطرق والاولى ترك
في ليكون العطف على معمولي عاملين مختلفين مع تقدم المجرود واما مجيء الجار والمجرود فنصوب النص على المثبت
فقط الاقتصار على المثبت في النفي والاستثنا واجب كما سترف فلا يصح ان الاصل فيه ذلك وقد يترك
النص على المثبت في النفي والاستثنا لمزيد تقرره لداع وذلك في ليس غير وليس الا نحو زيد يعلم النحو ليس الا والداعي
في قصر القلب ظاهر لان الجزء المثبت منكر للمخاطب فلا انفع من التقرير وكذا في قصر التعيين لان الجزء المثبتي مشكوك
واما في قصر الافراد فالمبالغة في الاتصاف ومزيد اظهار انزلا نخالفه مع الصواب وانما المخالفة في ما تحقق
خطاه وهذا ادخل في قبول المخاطب في الشركة فاحفظه فانه من دقايقنا واجمعه من بداهنا واشار الى ثالث
من وجوه الاختلاف بقوله والمنفي يعني بلا المعاطفه بقرينه دليلا بقرينه انه لا دليل على امتناع ما زيد
الا قاعد بل ليس هو بقاعد كما ذكره الشارح لان تلك القرينه تزول عن الاعتبار مع وجود ما ذكرنا وانما لم يقل دلالة لان
الاجماع الثاني كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا كذا في الشرح بزيد ان المدعي مخصوص بقرينه دليلا لانه اجماع
بل الثاني حتى نيا قش فيه بظهور امتناع ما زيد الا قاعد بل قاعد على ان الحكم هو الفرق بين الثاني والاخيرين وكالاهما
ما زيد الا قاعد بل قاعد لا يهما انما زيد قاعد وتميمي انا بل قيسي نعم يتجه ان العدول اليه لا يترجح لان
الحكم كما لا يمنع الاول باسره لا يمنع النفي وكما يخصص النفي بالقرينه يخصص الاول على ان في العدول الى ما يهما مزيد اختبار
ما ذكره الشيخ من ان المنفي فيما نحن فيه النفي سقد مرتانة نحو ما جاءني في زيد وانما جاءني في عمرو وبيا خراخرى نحو انما جاءني
زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم مصيطرا فانه يدل على ان النفي الذي نحن فيه اعم من النفي بلا العاطفه والتتمه
يابى عنه كلام الشيخ فان تعارا ما نسمع من ان الفعول وان انت الا نذير ولا ان المناسب ان يقول ولا لا يجامع الثاني
يعني النفي والاستثنا فلا يقال ما زيد الا قاير لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وكا قد يقع في نحو تراكيب المصنفين لكن

لا يكن ان يستشهد به وان كثر في الكشاف لان عبارته ما يستشهد بها فتفي الجامعه تفيها في كلام العرب
والمرجع البلغا وما ذكره في تعليله مناسبة افيست نفي الجامعه وهما ينبغي ان ينظر فيه نظر من لبسلك في المرائقه ما
يكاد يسمعه ما الجمع بين لا والنفي والاستثنا وهو ما يؤكد به النفي والاستثنا وهو في صورة العطف بلا وهو جمله منقله
جي به للتاكيد ليس الا ومنه قول الكشاف ما مي الاشهوات لا غير فانه لا يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل الا غير
جمله مستقله وتاكيدا للقصر واراد به لا غير الشهوات موجودة فكانه قيل ما مي الا شهوات ما مي الا شهوات ومنه قوله
وما كان ذلك الا نفيا لا شبهة في الاسلام فان قوله لا شبهة في الاسلام نفي جنس الشبهة في الاسلام
كانه اكد به القصر السابق وكيف لا يسمى هذا المسلك منقطعا وقد عدها الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في
كلام المصنفين واوضح به دعوى انه مما يكثر في الكشاف وكاد ان يجري ما يكاد الوقوع فيه ولا يجاف **ان شرط**
**المنفي بلا** العاطفه كذا شدها الشيخ في دلايل الاعجاز وصاحب المفتاح **ان يكون منفيا قبلها**
**بغير ها** اي منفيا صريحا كما هو المتبادر بغير لا هذا حشو مفسد لانه يوهم انه يجوز في العطف بلا ان يكون قبلها
منفي بلا حتى يرد ان يقال جاني زيد لا عمرو لا بكر وهو انه صريح الوجوب واوجب ان يقال جاني زيد
لا عمرو ولا بكر وقال في ج لا مع الواو وعن العاطفه الى الرابطه وبين هذا الشرط الشارح المحقق والسيد السند
ما ذكره في تعيين ما وضع له لاحيث قال النحاة انها وضعت لنفي ما اوجب للمتبوع وكان مرادهم نفي ما اوجب للمتبوع
عما بعدها او نفي ما بعدها عما اوجب له المتبوع او نفي التعلق ما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاني زيد
لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضربت زيدا لا عمرا والا لم نسا محوا في البيان وآلتفي بذكر المعنى في العطف على
المسند اليه واعتمد على المقايسه لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان وقال السيد السند نفي ما
اوجب للمتبوع في جاني زيد لا عمرو ظاهر وفي زيد شاعر لا منجم هو كون المنفي مسندا حيث نفي عن المخبر بعد
ايجابه للشاعر وفيه ان وضع لا ليس لهذا النفي وهذا لا زم وضعه على ان المراد انا اوجبنا في جاني زيد لا عمرو للمتبوع
ينبغي ان يكون كونه مسندا اليه فو كزيد شاعر لا منجم في الظهور والخفا وقال الشارح المحقق ان الموجب في زيد
قائم لا قاعد هو زيد حيث اوجب للقيام وقد نفي عن القعود ولا يخفى انه في غاية البعد وهذا كلام وقع في البين فلا نرجع
الى ما كنا فيه تحصل بيانهما ان لا لما وضعت لنفي ما اوجب للمتبوع ينبغي ان لا يكون المنفي بها منفيا قبلها وفي قولك
ما زيد الا قائم قد نفيت عن زيد كل صفة غير القيام فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها ما كان منفيا قبلها وقد ان
ان وضع لا يقتضي الا ان يكون المنفي بها ثابتا للمتبوع بالتفصيل المذكور واما ان يكون منفيا بعد لا فلا يقتضيه بنايه
ما في الباب ان يتكرر النفي وذلك لا ينافي مقتضى وضعه لا ولا شك ان الايجاب للمتبوع في جاني الا زيد لا عمرو متحقق
غايته ان النفي عما بعد لا ايضا متحقق فيكون في ذكر لا عمرو تكرار فالوجه ان النفي المطرح يوجب تكرارا مرجحا بخلاف
النفي الضمني فانه ليس بتلك المثابة فاحترز عن الاول دون الثاني والاظهر ان يجامع المقدم الذي للقصر ولا انما
للقصر بل محلها انما على التاكيد كما هو اصل وضعه ان ما تاكيد انما زيد اضرب فان انما فيه ليس للقصر كقولك

لو الطيب



ابي الطيب انما المذة ذكرناها ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا جاز الجمع بين التقديم ولا انما ولا والنفي ولا استثنا
نصيح القصر فيلغوا العطف معه فلذا لا يجامعه **وجامع النفي بلا العاطفه الآخرين** اي انما والتقديم
**فيقال انما انا تميمي لا قيسي وصوابا بني لا عمرو** ومن المجاب تمثيل السكاكي بقوله وهو ابا تميمي وقد انكر كون
التقديم فيه للتخصيص كما عرفت واعجب منه ان الشارح المحقق اعترض عليه بان الاولى التمثيل بزيد اضربت لانه ساكت
في التخصيص بخلاف النفي والاستثنا فان نفيه مصرح به فان لم يكن المنفي فمصرحا به **كما يقال امتنع زيد عن المجي لا عمرو**
فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجي زيد لا عمرو للفرق بين المنفي المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعه المنفي
الآخرين دون الثاني فلا يرد انه لا يصح نظرا لما سبق لان المنفي بلا ليس منفيا قبلها فهو خلاف ما سبق والواضح في
هذا المقصد عباره المفتاح حيث قال ووجه صحة مجامعه لا العاطفه انما مع امتناع مجامعتها ما والا عمن وجه
صحة ان يقال امتنع عن المجي زيد لا عمرو مع امتناع ان يقال ما جاني زيد لا عمرو وهو كون معنى النفي في انما وفي
قولك امتنع عن المجي زيد زيد ضمنا لا صريحا قال الشارح فرظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابي زيدا لا القيام
لا القعود وقرات الا يوم الجمعه لا سابر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بحتى من كلمات النفي اللهم الا ان يقال المصرح كلامنا
مشعر بان النفي ايضا بحكم المصرح اي لم يرد زيد الا القيام ولا تركت لقرات الا يوم الجمعه فيصح بزيدانه لابد له قوله
والنفي لا يجامع الثاني لمجامعته في هذين المثالين اللهم الا ان يقال الخ وفيه بحث لان الاستثنا عن المثبت ليس الثاني
انما الثاني النفي والاستثنا على بنا صحة قرات الا يوم لكنا على تاويله بالنفي خلاف ما تقرر في محله انما استثنا من الاثبات
لاستقامة المعنى قال **السكاكي** لا وجه لتقديم وقد السكاكي مع تقديم الشيخ الا ان يقال ذكر وقد السكاكي
للترتيف بقول الشيخ والترتيف انما يكون بعد الذكر **شرط مجامعته للثالث** من قال بتقديره شرط حسن
مجامعته للثالث لموافق كلام الشيخ لم ينفعه عباره السكاكي والتقييد بالثالث ضائع لان الرابع فما فوق اضعف
اضعف من الثالث كانه ليس بالوضع وفيه تنبيه على ان مجامعة النفي مع الرابع اجلى واشيع قال الشارح المحقق
لم يذكر واهذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف وقد عرفت ان كونها اضعف
ليس فيه ريبه **ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف** الباء داخل على المقصور عليه بوزنه المثال وان
كان صحة الكلام لا يقتضيه بل لو جعل داخلا على المقصور لها اذ شرطه ايضا ان لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال
انما الزمن قاعد لا قائم بترك بيانه لظهور حاله بالمقايسة وهيد السكاكي بقوله في نفسه اي لا يكون مختصا نظرا الى
نفسه والا فلا بد من اختصاص الوصف حتى يصح القصر **نحو انما يستجيب الذين يسمعون** فان كل عاقل
يعرف ان الاستجابة اي الاجابه كما في شرح العلامة للمفتاح لا يكون الا ممن يسمع ويعقل واستعمله المص في الايضاح
ايضا لان المدار على ظهور الاختصاص سواء كان نفسه نفس الوصف والموصوف او عرف وغفل الشارح عما قصده فظن
اجمالا وقبله به في الشرح قال **عبد القاهر الاحسن الجمع معه** المذكور **في الوصف المختص** اي
معتدا ما في غرة **وهذا اقرب** لم يجامعه عقلا ونقلا لان الشيخ اعلا كعبا والان شهاده المثبت

اصدق من شهادة الثاني اذ الاحاطة بالنفي متعسر لا يكاد تقبل ولا يذهب عليك انه لا يتصور التقرير في الوصف الظاهر
الاختصاص الا لتنزيل المخاطب منزلة المخطئ والمتردد لدفع ولئن كان قوله عبد القاهر ارجح عقلا **واصل الثاني**
اشارة الى وجه الرابع من وجوه الاختلاف ووجه الاختصار في ذلك الاختلاف على الثاني والثالث كانه ان الاول
والرابع عدمي بالنسبة الى المجهول والمعلوم فوجه الاختلاف انقسام الطرق الثلثة اقساما فلا يرد انه في هذا
الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين **ان يكون ما استعمل** من الاسناد والمتعلق بدل عليه قوله
فيما سبق وكل من الاسناد والمتعلق اما مقصور او غير مقصور وعرفه الشارح بالحكم له **مما يجهله المخاطب وينكره**
فاستعماله في قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولما كفى بقوله ينكره لكفاه **خلاف الثالث** فانه يجيء
بخبر لا يجهله المخاطب على ما في دلائل الاعجاز قال الشارح المحقق وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم
لم يحسن القصر ولا اشكال فيه لانه يجوز ان يكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفي والاستثنا ويكون
النفي والاستثنا غالبا في المنكر ودنما يستعمل في معلوم ينزل منزلة المجهول كما ان انما يستعمل انما في مجهول
ينزل منزلة المعلوم وما ذاك تنزيل المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كما ان ذاك تنزيل المعلوم منزلة
المجهول في النفي والاستثنا بتنزيلهما مجهولا الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى كمال لطافة هذين التنزيل
ودقة واحتصاصهما بمن يكاد بوحيد بفطنته وهل هذا الا ما يحوج به الملقا لمخاطبه والله تخص برحمته
من يشاء ووجه الشارح كلام الشيخ بحمل قوله تحي لا يجز يجهله المخاطب على جزم متناه بان لا يجهله ولا ينكره
حتى ان انكار نزول بادي تنبيه وليس مما يصر عليه فقال وهو الموافق لما في المفتاح حيث قال ان طريق انما
يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر واشار بكون بيان الشيخ موافقا للمفتاح
الى ان الحق في بيانه اما في غفلة عن الموافقة او في عدول عن عبارة المفتاح مع وضوحها الى عبارة مغلقة **كانوك**
**لصاحبك وقد رايت شحا** بالتحريك وقد يسكن اي تخصا كذا في الصحاح **من بعيد ما هو لا يزيدا**
**اذا اعتقد** صاحبك او على صيغة المجهول للعلم بقائله اي اعتقد ذلك الشيخ **خيره** اي زيدا بان
يكون زيدا او عمرا او يكون عمرو **مصرا** على هذا الاعتقاد فالمثال يحتمل القسمين فلذا اكتفى به لا لانه
يخص بقصر القلب وجعل المفتاح مخصصها بقصر القلب حيث قال اذا توهمه غير زيد ونص على انكار فهما اياه فالمعنى
اسقط قوله ونص على انكار ان يكون اياه لتكثير الفايدة كما مجرد تحليل اللفظ ولم يقل اذا اعتقد غيره او تردد
لانه محصور بالمنكر كما سبق **وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول** المنكر **لاعتبار مناسب فيستعمل**
اي لذلك المعلوم كالنفي والشرح وعمل التعليل اي لاجل هذا التنزيل **الثاني افراد** اي لا وافراد وحال
كونه قصر افراد والى الثاني ذهب الشارح ولا بد من حذف مضاف اخر اي طريق قصر افراد لان الثاني طريق
القصر لا نفسه فالوجه هو الاول **نحو وما محمد الا رسول** اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرز من البشرية
لوجعل القصر بالنظر الى **استعظام هلاكه** اي يتعداها الى استعظام هلاكه باستبعاده لا ينفي عن التنزيل



ويكون على مقتضى الظاهر **ترك استعظام هلاكه منزله انكارهم اياه** فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا
يرد ان الملايم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة الجهل ذكر تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل استعظامهم منزلة
الجهل قال الشارح والاعتبار المناسب استعار لعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقا النبي
صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم ينكرون هلاكه ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد التعلق
حتى لحق بالجهل في الفساد وعذرهم عنه كما عذر عن الجهل والاقرب عندي انه قصر قلبي وما محمد الا رسول
لا الا تنزل استعظامهم هلاكه منزله دعوى الالوهيه كان البقا يخص الاله وكل شيء هالك الا وجهه و
اعتقاد الالوهيه ينافي اعتقاد الرساله **او قلب** عديل لقوله افراد **اخر ان انتم الا بشر مثلنا**
تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباونا **او تاتينا بسلطان مبين** فان المخاطبين بهذا الكلام وسم الرسل لم يكونوا
جاهلين منكرين لكونهم بشرا لكنهم نزلوه منزله المنكرين **لاعتقادهم الناشي من ان الرسول لا يكون بشرا مع**
**على دعوى الرساله** فنزلوا منزله من يعتقد رسالته وينكر بشريته وقلبوا الحكم وقالوا لستم رسلا
ولكنكم بشر وفايدة تنزيلهم منزلة المنكر للبشريه المبالغة في المناقاه بين الرساله والبشريه قال السيد السند
فرق بين هذا المثال والمثال السابق فان المتكلم في التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب وفي السابق حال
المخاطب فقط هذا ولا يخفى انه وهم لان المتكلم في التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا انه في
السابق على مطابق الواقع وههنا غير مطابق وناتيك بحث شريف نظنه موجبه روف لطيف وهو ان ما جعلوه
تنزيلا يحتمل ان يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكنايه فيكون ان انتم الا بشر تعنون ان انتم لا غير
رسل لا استلزام البشريه نفي الرساله فذكر البشريه واريد انتفا الرساله في الكلام قصر قلب من غير تنزيل
واما اختيار المصنف في مقام التمثيل ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا الا بينة دون ان يقال انتم الا بشر مثلنا
وما انزل الرحمن من شيء لانه كان في الاول اشكال يحتاج الى الدفع وهو انه يلزم ان يكون قولهم الرسل ما نحن الا
بشر مثلكم تسليما لذلك القصر واعترافا بانتفا الرساله فاجاب عنه بقوله **وقولهم ان نحن الا بشر مثلكم**
**من يحاباه الخصم** اي الجري معه وعدم المخالفة في السلوك ومن قبيل تسليم المقدمة واظهارها بالانصاف **ليثبت**
اي ليزيل الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الوقوف **حيث يراد تسكيته بغير** اي اسكاته
والزامه **لا تسليم انتفا الرساله** وفيه ان تسليم القصر يستلزم تسليم البشريه وانتفا
الرساله ايضا وفيه العثار بزيد الخصم لا عثاره فيجاب بان المراد منه نحن بشر مثلكم والنفي والاستثنا لغو لم
يقصد به والما ذكر لمجرد موافقة الخصم في العبارة ولا يخفى ان الجواب ان المراد بالنفي والاستثنا مجرد اثبات
البشريه ولا مدخل فيه لكونه من محاباة الخصم على ان ذلك بعيد عن النظم بما لا يليق ببلاغته لان الموافقة
للخصم في عبارة يكون صريحا في تسليم دعواه بعزل عن البلاغة فالوجه ان يقال ان القايلين اعتقدوا ان
الرسول يكون ملكا لا بشرا فنزلوا الرساله في دعوى رسالتهم منزلة من يعتقد ملكيته وينكر بشريته فقيل لهم



امر المخاطبين

ان انتم الا بشر مثلنا وقلبوا حكمهم وكذبوا يعني انتم بشر لا ملك فقولهم ان انتم الا بشر مثلكم ليس فيه تسليم انتفاء
الرساله بل تسليم المقدمه للمجاراة والزامهم بقوله ولكن الله يمن على من يشآء يعني انتفاء الملكيه
وثبوت البشريه لا يستلزم انتفآء الرساله وهو مبنى بحث شريف اخر وهو ان قولهم الكفار فانوا تسلطان مبين
دال على انهم لا ينكرون رسالة البشر فالوجه انهم اعتقدوا ان الرسل ادعوا فضلا واستيازا عنهم استحقوا
بذلك النبوة فقالوا ان انتم الا بشر مثلنا يعني لا يتجاوزون البشريه الى امتياز حتى يستحقوا الرساله وحيث وصف
البشريه بالمماثله مقتضى المقام فقولهم ان نحن الا بشر مثلكم تسليم لمدعيهم وقولهم ولكن الله يمن على من يشآء من عباده
منع لطلب الرساله الامتياز بل هو فضل الله يؤتيه من يشآء من عباده **وكفولك** عطف على قوله كقولك
لصاحبك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك **وتريبه** ظاهر هذه العباره على ما قرر نا عليه بيان الشيخ
من ان انما لا يستعمل الا حسب التنزيل بعيد عن الجمل ما اولد الشارح به لا نه لا يكون المعنى لمن من شانه ان يعلم
ويقربه وح لا وجه لقوله **وانت تريدان توفقه** لان الخطاب للافاده لا للترفيق ولذا قال الشارح
معترضا على المتن الاولى ان يكون هذا المثال من قبيل التنزيل منزله المجهول والمراد بالترفيق جعله رفيقا مشفقا
بالقا ما يعلمه اليه ولم يجد في كتب اللغه وانا وجدنا ترفق له اذا رفق قبله له ونقول او تريد الاخبار بوقت
المخاطب اذا كان منكرا لوقعه عليه ولو جعل قوله توفقه للنسبه اي تريدان تنسبه الى الوفق لكان المراد هذه النكته
ففي من محتملات عبارته لكن مفتاح المفتاح هو الاول **وقد ينزل المجهول منزله المعلوم لادعآء ظهوره**
اراد ادعآء انه مما يجب ان يعلم وليس في تحصيله فكل من يخاطب به فهو عالم به ومحرز لمقدمات موقفه فيستعمل
**لدا الثالث عن** قوله تعالى حكايه عن اليهود **انا نحن مصلحون** ادعوا ان كونهم مصلحين لكمال
ظهوره معلوم للمخاطب او لكون معرفة المصلح امرا واجبا لم يرض احد من نفسه بالجهل باصلاحهم
**ولذلك** الادعآء المستلزم لكمال الانكار **جآء الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون** اي بما تضمنه محققا
او بما يتصور لكمال ظهوره على حسب انكارهم من تصدير الكلام بحرف التنبيه الموجب لكمال العنايه بفهمه وبيان
واسمية الجمله وبضمير الفصل الذي للتاكيد عند ما يفيد الحصر وبتعريف المسند المفيد بحصر الافساد فيهم ادعآء
والحصر تاكيد على تاكيد وادعآء حصر الفساد فيهم تاكيد لنفي هذا وهذا تاكيد آخر لم يتنزل اليه المتم وهو توبيخهم وتجهيلهم
بقوله ولكن لا يشعرون وجعله داخلا في قوله ما توى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق وباباه بيان
الايضاح **وربما انما على العطف** المشارك له في الدلاله على القصر حسب الوضع فلا يرد ان تلك المزيه
مشتركه بين التقديم وانما لكن يجب ان ما عليه المزيه لا يختص في العطف بما منه النفي والاستثنا **انه يعتبر معهما**
**الحكمان معا** كما هو مقتضى القصر لان القصر امر اجمالي لا ترتيب في تعقله بين الحكمين فهو مفهوم انما ومترتب
على تعقل الحكمين في العطف تفصيلا فالقصر مع انما من حاق العباره وفي العطف لازم مفهوم العباره وفي
الشيخ ان المزيه في ذلك انه يفهم القصر من اول الامر ولا يذهب الامر الى خلافه **واحسن مواقعها القصر**



اي الاشاره الى معنى غير مقصود من حاق العباره **غنما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من**
**قرط جهلهم كالبهايم قطع النظر منهم كطمعه منها** فيه تعريض لطامع النظر منهم بما لا ينبغي ان يصدر منه القطع
بالكفار وبكونهم كالبهايم بوجه ما مقتضى سوق كلام المتم والمطابق لما ذكره في الايضاح وهو احسن ذكره الشيخ
في دلايل الاعجاز من ان المتم منه مذمه الكفار وان يقال انهم من فرط جهلهم كالبهايم وكون الاحسن مواقعها
التعريض دون ما والا لان المخاطب لا يجهل الحكم خلافا في النفي والاستثنآء فيكفي في حسن موقع النفي والاستثنا
افاده مدلوله بخلاف انما فانه لا اعتداد معه لمدلول الكلام وانما مناط الفايده ما يتوسل به اليه فان قيلت
فلا موقع له الا التعريض قلت من مواقعه افاده لازم الخبر **ثم** اشار بكلمة ثم الى البعد بين البحثين والا تثاقل
من بحث الى بحث فهو بمنزلة الفصل والباب **القصر كما يقع بين المبدا والخبر على ما مر** وقد يقع
امثلته كثيرة **يقع بين الفعل والفاعل** ومنه انما يتذكر اولوا الالباب والمقصد الحاق غير المسند
والخبر بهما في الكثره رفعا لتوهم قلته او عدمه حيث اكثر امثلتها ولربما من الفعل والفاعل الا بواحد
ولربما من غيرهما بشيء ولرفع توهم انه لا يكون بين الفاعل والمفعول والفعل والفاعل اذ ليس احدهما صفة
ولا موصوفا حتى يكون من قصر الصفه على الموصوف او العكس والمراد بالفعل ما يعم شبه الفعل كما شاع لك
ان تدرج شبه الفعل في قوله **وغيرهما** اي غير الفعل والفاعل قال الشارح كالفاعل والمفعول والمفعول
من باب اعطيت وذي الحال والحال والفعل وسايرا المتعلقات سوى المفعول معه والكل يرجع الى قصر الفعل
مقيدا اما عند مقصوديه المقصود عليه ولذا اخص القصر في قصر الصفه على الموصوف والعكس هذا ولا يظهر
الفرق بين ما ضرب زيد الا عمرا وبين ما ضرب زيد الا في الدار حتى يجعل القصر في الاول بين زيد وعمرو وفي
الثاني بين ضرب وفي الدار بل القصر في الثاني ايضا في الظاهر بين زيد وفي الدار وعند التحقيق بين الفعل المقيد
بالفاعل والظرف **فوالا ستثنا يوخر المقصور عليه** عن المقصود مع اراده الاستثنا **وقد يقدمها**
دون تقديم احدهما بان تقول في ما جاني الا زيد جاءني الا اياي زيد لان القصر فيما يلي الا فينعكس المتم او بان
تقول ما جاني زيد الا راكبا لا معنى له اصلا **بحالها** اي كما ينبغي بحالها الذي قبل التقديم من اتصال المقصود
عليه بالاداه وتقديم الاداه عليه واحترز به عما اذا لم يكونا بحالهما بان يتقدم المقصود عليه على الاداه فتقول
في ما جاني الا زيد ما جاءني الا اياي زيد لان التقديم فيه كتنحي بل لانه لا يجوز اصلا لان القصر انما يكون فيما يلي الا
فينعكس المتم **نحو ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيدا عمرو** والدليل على وقوع هذا التقديم
قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الاكارها بابا لامير ولا قراع الحاجب وقوله كان لم تر حي سواك ولم تقم
على احد الا عليك النوائح **لاستلزامه قصر الصفه قصرا تنها في المثالين المذكورين** لان المعنى ضرب
زيد في عمرو لا مطلق الضرب وضرب واقع على عمرو في زيد لا مطلق الضرب ففي التقديم ابهام غير المتم اولا وتنبيه
ان يعلم ان ما ضرب الا عمرا زيد اضعف من ما ضرب الا زيد عمرا لان فيه رعايه الاصل من تقديم الفاعل وفي ما

ضرب الا عمرو ازيد خلاف الاصل ولا يخفى ان قوله الا اشتهى الخ من قصر الموصوف على الصفة فانه من قبيل قصر
المتكلم وقد الا شتهى على الكراهة ففيه قصر الموصوف على الصفة قبل تمامه لان وقد اشتهى بابى الامير دفاع
الحاجب من تتمة المقصور فالتعليل قاصر ويمكن ان يعلل الحكم بان المقصور تنزل لامر واحد والفصل بين
اجزاء كلمة وبعض النحاة منع المتقدم نحو لما ايضا وجعل ما ضرب الا عمرو ازيد كلاما مبنيا بتقدير ضرب زيد
في جواب من ضرب ولا يخفى انه تكلف وقال المص هذا التقدير باطل لانه يفيد الحصر في الفاعل ايضا ومنعه
البعض لان المقدر خال عن اداة القصر وقال الشارح ان السوال المقدر يقتضي الجواب باستيفاء الضارب
حتى لو ضرب زيد وعمرو قلت في جواب من ضرب عمرو ازيد لم يتم الجواب فلا يتم ما يكون التزام القصرين
الصريح والتزام انه لا يقدر المغفول مع الا على الفاعل الا اذا اريد القصر هنا ونقول ان اريد المص لا يتم
على هذا المقام بل يتجه على مواضع متعددة حتى مذاهب جماهير النحاة منها زيد معطي عمرو الا مس درهما
فانهم جعلوا في تقدير اعطاه درهما في جواب ما اعطاه ومنها زيد معطي غلامه امس درهما في جواب ما اعطى
ولا يمكن التزام الحصر فيه اذ لم يرد احد على الكسائي قوله المنصوب مفعولا للفعل المقدر بانه يفوت
الحصر ومنها قولهم ان زيدا ضرب الناس عمرا ففي تقدير ضرب عمرا في جواب من يضرب ومنها قولهم في ليبك
يزيد ضارع انه في تقدير يبكيه ضارع في جواب من يبكيه ومن البين ان ليس المعنى على انه لا يبكيها الا ضارع ولو
التزمنا القصرين في ما ضرب الا عمرو ازيد على مذهب بعض النحاة لم يكن المخالفة بين الكسائي وذلك البعض في
مجرد توجيه النصب بل في معنى التركيب ايضا وهو بعيد قال الكسائي ومن تبعه لانهم لم يقولوا بذلك الا بعد تحقيق
المراد بالتركيب والبعض اقرب بالغفلة عن انه عزم القصر بتقدير السوال فالتحقيق ان السوال لم يقتض الحصر
لو لم يكن مقدرا ناشيا من الكلام فانك في تقدير من يبكيه مثلا في البيت قاصد تعيين الفاعل المتروك
لا سايلا عن عموم الباكي فكانك تريد من يبكي بالبكاء الذي قصدت الامر به لتوقك ليبك فتامل **ووجه**
**الجميع** اي السبب في افادة النفي والاستثنا القصر او طرق الجميع وطريقته بناء الجميع اي جميع صور القصر
من ما هو بين المبتدا والخبر والمفعل والفاعل ومتعلقات الفعل الى غير ذلك وانما اقتصر على بيان الوجه في
النفي والاستثنا لان وجه القصر في العطف بين وانما راجع الى النفي والاستثنا والتقديم اما راجع الى النفي
والاستثنا او الى العطف فزيدا ضربت في معنى ما ضرب الا زيدا او زيدا ضربت لا غيره واقتصر على البيان في
المفرغ لان البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكانه بين غير المفرغ ايضا **ان النفي في الاستثنا**
**المفرغ** وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى كذا قالوا
وصفه بالمفرغ وصف بحال المتعلق اي مفرغ العامل او على الحذف والايصال اي للمفرغ له ونحن نقول هو الذي
فرغ عن اعرابه للبشتغل باعراب المستثنى منه والاولى ان يقولوا ففرغ العامل الذي قبل الا وشغل عنه وشغل
عنه بالمستثنى صار الكلام بلا الا تاما بل الا ولى فرغ عامل المستثنى منه وشغل عنه بالمستثنى ليشمل ايضا ما قام



الا انا فان العامل فيه بعد الا الا ولى العامل المعنوي مع المبتدا لا مع الخبر فتامل بعد الا الاولى ولستغني عن قوله
وغير كالخ ليشمل المستثنى المفرغ بغير ليلا يلزم النفي من غير منفي عنه **يتوجه الوصف وهو مستثنى**
**منه عام** ليتناول المستثنى منه وغيره وليلا يلزم التخصيص من غير مخصص فتقول العود سعد يستثنى
بناني ما سيجي في بحث الايجاز والاطناب من ان قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا باهله من امثلة المساواة
وما وجهه السايح به من ان تقدير المستثنى منه اعتبار يحوج دعا اليه امر لفظي هو نعزل عن نظر الفطاحل
المعاني الا ان يراد بالمقدر في هذه العبارة ما يساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في
نظر الكلام فتامل **مناسب للمستثنى في جنسه** بان تقدر في ما ضرب الا زيدا حد لا حيوان او شي حتى
كما في التصريح حمار وفي ما اعطيته الا جبه لباسا حتى لا بنا فيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس ما يعم في التوقيف
حسنا وبقال للشي المشارك للمستثنى منه انه من جنسه الا ترى انه لا يقال للحمار انه من جنس زيد مع انه
حيوان كزيد ويقرب منه ما يفهم من قولهم الجنس كجبل فرس فرس مما يصدق على المستثنى فقد يعد في
**صفته** اي كونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك ولا يخفى ان في قوله في جنسه مسامحة لان المقدر يحتمل ان
يكون جنس المستثنى لا مشاركة في الجنس فلا تتم المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد مناسب له في كونه
جنسه وان تعارضا المستثنى مما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاني احد الا زيد ليس مناسبا له في صفته
مع افادته القصر وان في بيان وجه القصر تحقيق حقيقة القصر وبيان مقدار ما يوجه اليه النفي وهو امر مهم
لا يفي الغفلة عنه **فاذا وجد صفته** اي من تلك العام شي **لا** لشي او وجب لشي منه
بالا كما في ما جاني الا زيد وانه لم يوجب من العام شي بل اوجب لشي منه **جا القصر** ضرورة بقا ما
عدا ذلك على ما كان عليه من تعلق النفي به **وفي الما يوخر المقصور عليه** تقول انما ضرب زيدا عمرو لو قال
ابدا لا ستغنى عن قوله **ولا يجوز تقدمه على غيره** اما من التجويز وهو الانسب بقوله يوخر واما
من الجواز **للالتباس** اي لالتباس المقصور عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام فان قلت مع تقديم المقصور عليه
ينتفي المعنى والالتباس ابهام المعنى لا تعين غير المعنى قلت لو سلم فالمراد انه لو جاز تقديم المقصور لم يلزم الالتباس
وتعين غير المعنى بدا يجاب تاخر المقصور وفيه ان صورة جمع لا مع انما لا الالتباس مع التقديم فلو قيل انما
ضرب عمرا زيد لا بكر لم يلتبس قال السايح المحقق وههنا نظر لوجود تقديم المقصور عليه مع انما كما في قولنا
انما زيد اضرب فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اساء من لم تزده معرفة وانما لذه ذكرناها الا لذة ويكن الجواب بمنع ان انما ههنا للقصر للتقدم هذا وفيه ان في الحكم بان انما في هذا التركيب لا قصر
فيه وفي انما جاني زيد لا عمرو للقصر تحكما **وغيرها لا في افاده القصرين** اي قصر الموصوف على
الصفة على وقصر الصفة على الموصوف بالعكس وانما ولك ان تريد بالقصرين القصر بين المبتدا والخبر والقصر بين غيرهما
وهو اقرب **وفي امتناع مجامعه لا** قد يتبع المفتاح في تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله

وهو انه تقدم المقصور عليه جائز اذا كان
نفس العامل معنيا بالقصر

وغيرها لا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة في جميع احكام الا الهي ضكا الاتحاد والانشاآت
الذي نفعل ما ديشا لا ينهل ولا نلقي الا اليك ولا نتمنى النداآ برفع الحاجة الا بين يديك انت المستغنى بـ
معرفة اقتصارنا عن الاستفهام وانت المنزه عن ان يكون شيء منك بجز الابهام المعنا بخير امورنا وانفع علينا بشرح
صدورنا ووفقنا بالاحتساب عن المنابي وارزقنا بعز تلك معرفة حقا بق الاشيا كما هي يا كريم الذي لا يخيب
راجيا ولا يحرم من فضله منا ديا ولا صناجيا **الانشا** اي هذا باب الانشا وقوله **ان كان** امتد الحلا
كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد سبق في اول الفن بيان الانشآ كالجزء والتمني في قوله وانزاعه كثيره منها التمني
معنى كلام يدل على التمني فقوله واللفظ الموضوع له ليت ضميره راجع الى التمني معنى الحالة التي تحدث ذهنا
الكلام او المراد ان اللفظ الموضوع لتحصيل هذا الكلام على ان اللام للغرض وعلى هذا القياس عن التمني وقد
يقال الانشآ معنى القآ الكلام الخبري كالاخبار وهو نعرله عن هذا المقام وان ظن الشارح انه المرام وكيف
كا وتعرف من اول الفن الاول ان الانشا الذي اعتبر في التثويب هو قسم الكلام والتمني والاستفهام
مثلا لم يات معنى القآ الكلام المفيد للتمني مثلا حتى يجعل الانشا وهذا المعنى منقسما اليها وما دعا على الشارح
اليه سوء تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدر عن بال القآ كلام للتمني ليس الموضوع له ليت كما ان
نفس الكلام ليس كذلك ان كان **طلب** جعل الطلب كالجزء اسما للكلام **يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت**
**الطلب** لم يقل وقته لان الطلب السابق بمعنى الكلام وهذا الطلب بمعنى اخر وهو محبة حصول الشيء على وجه
يقتضي السعي في تحصيله لولا مانع من الاستحالة او البعد كما في التمني وذلك لان استدعآ لانه لا معنى لطلب الحاصل
وقت الطلب سوآ كان تمنيا او غيره ففي غير التمني يجب ان يكون حصوله بعد الطلب واما في التمني فقد يكون حصوله قبل
الطلب كما في قولك وليت زيدا يخرج امس فان قلت زمان طلب شيء حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله فا
لصحيح ان يقال استدعي مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد استدعآ صحة الطلب لا استدعآ
نفسه او المراد عدم الحصول في زعم المتكلم فاذا لم يوجد شرط الطلب وصحة تحمل كلام من لوصن به على معنى مناسب
لذلك الطلب واعلم ان لقوله سبله على مطلوبا احتمالين احدهما وهو الاظهر انه يتوقف على عدم حصول المط
وثانيهما انه يطلب من الحاصله مطلوبا غير حاصل بعد الطلب ولم يدر كم قوله ان كان طلبا ما هو قسيمه لا والمقسم
بالنظر هو بالنظر هو الطلب لكثرة مباحثه ووفور فوايده واصالته بخلاف قسيمه فانه في الاكثر اخبار وضعت
موضع الانشآ كصيغ العقود وافعال المدح وفعلا التعجب وعسى والقسم واما جعل مطلق افعال المقاربة للانشا
كما ذكره الشارح فلا يخفى اذ كاد تخرج تحتمل الصدق والكذب ولذا طبق زيد تخرج وكذا رب رجل لقيته وكم رجل
ضربته وان كان لانشآ التكثير في جزء الخبر ورب لانشا التقليل فيه لكن لا يخرج به عن الكلام عن احتمال الصدق والكذب
ولا يتعدي الانشاء منه الى المنسبه فعد الشارح اياهما من الانشآ ليس كما ينبغي لان انشا هما ليس مما نحن فيه ولعل
لانشا الترجي وجعل الكلام انشائيا **وانواعه كثيره** لم يرد بالكثرة ما ينبو عنه صيغة جمع القلة فانها





على ما ذكر المصنف **منها التمني واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى** لا يشترط المطلوب
من اقسام الطلب بل يكفي وخم امكانه فيما سوى التمني ولا يشترط فيه وخم الامكان ايضا بل يجوز مع العلم بامتناعه
وقد عرفت توجيه مثله فتذكر والمراد بالامكان ان كان الامكان الذاتي ففي دلالة قوله **تقول ليت الشباب**
**يعود** عليه بحث لان في امتناع عود الشباب نظر وان اريد امكان العادي ففي الاشتراط المذكور تامل لا
يشترط الامكان الذاتي ايضا بل يجوز تمني المستحيل بالذات وكما لا يشترط الامكان لا يشترط الامتناع وبحق الامكان
بالتمني لانه يتبادر الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر انه لا يجوز طلب المحال وعدم تحاشي الوهم بين طلب على وجه التمني وطلب
لا على هذا الوجه في المفتاح استحسن في التمني الممكن ان لا يكون لك طمع والا كان طلب المرجى على سبيل المحبة كان
هناك نمن ونزح فاذا اتى بليت فقد افيد التمني والترجي واذا اتى بلعل فقد افيد الترجي **وقد يتمنى بهل** كان
المناسب ايراده في المعاني المجازيه للاستفهام لانه لما تعين ذكر لي ولعل هناك كان سبب ذكر هل هنا استغنا للالفاظ
المجازيه للتمني **نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع** قرينه صارفة عن ارادة الحقيقة اذ
لا سبيل الى الاستفهام عن وجود الشيء مع العلم بعدمه اذ بها الوقوف المتجوز عليها لاخذها في مفهوم المجاز ولا
يصلح قرينه معينه لان العلم بعدم الشفيع كما يوجب الحمل على التمني لجواز ان يكون للاستبعاد او الاظهار شدة
افتقاره الى الشفيع وترك ذكر القرينه المعينه لعدم توقف المجاز عليها وانما توقف عليها صحته ولم يحملها صاحب المفتاح
والعدول الى هل لكمال العناية حتى ينزل منزلة ما لا جزم بانتفآيه ومنه قوله تعالى فهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا
كنايه عن الكفار ولا يخص ذلك بهل بل يكون بالهمزة ايضا كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصرين
يحاج ويدرج به ابن الحاجب وورثه عن الجزولي وسيبويه فالاولى وقد يتمنى عرف الاستفهام **و** قد يتمنى **بلو**
**نحو لو تابني فاحدثني بالنصب** اراد بقوله بالنصب نصب الفعل الصارفة عن الحقيقة فان المضارع بعد الفا
انما ينصب بعد الاشيا الستة واما الفعل المعين للتمني فهو ان استعمل لو للتمني من بين الستة قد سلكت دون غيره
طريقة كون كل منهما لمضمون غير الواقع واقعا وليس الفعل المعين الى المناسب لمقام التمني كما ذكره الشارح
لانه يحتمل المقام التضرع انتفآ الاثنان فيكون لو مستعارا للنفي وانما يعدل في التمني الى لو استعارا باضناعه والا
في لك للمثال المذكور يحتمل ان يكون باعتبار الاثنان وان يكون باعتبار التحديث وقيل لو مصدرية محضة نما
بعد فعل شبه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن اي تدهن وكثيرا ما يستغنى باحضارها بعد فعل التمني عن
ذكر قبلها فقوله لو تابني بتقدير ودوا ان تابني قال **السكاكي كان حروف التقديم** في الماضي **و**
**التخصيص** في المضارع وقيل التخصيص في المضارع يستلزم التقديم على فوات في الماضي او على عدم ترتب
قبل الخص والتقديم في الماضي يوجب التخصيص على فعله في المستقبل فهي لا ينفك عن تقديم وتخصيص وهي **هلا**
**والا بقلب الها همزه** على عكس قراة هيّاك نستعين في اياك نستعين **ولولا ولوما ما خوذة** صنها
**مركبتين مع لا وما المزيدتين** جعلها مركبتين مع ما تقلب لهلا والا وانما جعل الماخذ هما ولوهما ان ما

ولا ايضا من الحرآن لان الاخذ هما واما زيدا تابعا لهما كما يظهر من قوله لتضمينها معنى التمني اي جعل
زيادة ما ولا علامة ارادة التمني فمامع اخذهما لا ينفكان عنه وزيادتهما لا لزام التمني اياهما وليس المقام التنبيه
على ان التمني المقام بهما وتجعل ذريعة الى امر اخر وهذا من اسرار هذا الفن لا ارضى الا لمعنى فيه ان يفوته مثله
ويرشدك الى هذا المقصد قوله ليتولد تعليلا للتضمين منه اي التمني في الماضي السديم نحو هلا
اكرمت زيدا وفي المضارع المخصص نحو هلا تقوم فان قلت التمني طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة المتكلم
للشيء يوجب ملائمة المخاطب على تركه او حرصه على فعله فكيف يتوسل بها الى التخصيص والتبديم قلت التمني لا لنفسه
بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلاحفا والله در معرفة المعاني زبدة مقاصد الفتاح ولطفه تتجعد لكلامه
حيث تحفى كلامه في هذا الموضع على هذا الوجه وهو خفاء الدلالة عليه حيث يكاد يشكر صحة نقله ولهذا اشتغل
الشارح بتصحيحه ونحن اعتمدنا على ذكاء الناظر في كلامه المباهل للنظر فيه والمعرفة مرامه ونحن نقول الاحسن
ان تجعل لا وما ايضا مما له مدخل في التبديم والتخصيص ولا يجعل لا مجردا ما لا على قصد التمني بها مع ان ترتيبين
مناسبه لها بكونها علامتين وهما لا اختارهما دون غيرهما وذلك بان يقال ما ولا للنفي تحسرا على ما فات
وما سيفوت وكانه قال ليتك فعلت ما فعلت وليتك تفعل لا تفعل وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت
لا اختصاص له بلعل بل هو مشترك بين هل ولو وليت نحو لعلا تجيء من حدثني اي قصدك فازورني
بالنصب لعلا المرجو اي لعلا مما من شانه ان يترجى لان المرجو باستعمال كا يتبادر والا لم يكن لعل
مستعملا في التمني بل في الترجي عن الحصول وقال السيد السند ان المراد المرجو بلعل ومعنى التمني به جعله
الترجي به في حكم التمني ولا يخفى انه بعيد والاقرب ان يتمنى بلعل قربا لمتمنى من الحصول فكانه قريب من الرجا
ولا يبعد ان يقال استعمال لعل في المثال المذكور لان القصد مرجو والزيارة بعيدة لانه ليس بيدا لقاصد فالحكم
مناسبه بليت ومناسبه بلعل فروعي الجهتان باستعمال لعل ونصب ازورك ولظني بك فطانة لا اعاتبني
من القاء فايق خبرها من له كبا على ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو كلام يدل على طلب
فهم ما اتصل به اداة الطلب فلا يصدق على الفهم فان المطلوب به ليس طلب فهم ما اتصلت به لان اداة الطلب صيغة
الامر وقد اتصل بالفهم وليس المطلوب به طلب فهم الفهم خلاف ازيد قايم فان المطلوب به طلب فهم مضمون زيد قايم
وسمي استفهاما لذلك وهذا الطلب على خلاف طلب سايراه فانك من الفواعل فان العلم في علمي مطلوب المتكلم وهو
اثر العلم لكن يطلب فعلك الذي هو التعليم ليترتب عليه الاثر وكذا في اضرب زيدا المطلوب مضروبيه زيد ويطلب من
الفاعل التاثير ليترتب عليه الاثر وفي ازيد قايم يطلب نفس حصول قيام زيد في العقل لان اداة الاتصال بقيام
زيد بخلاف علمي فان اداة فيه متصلة بالتعليم والالفاظ الموضوعة له اي لغرض
تحصيل الاستفهام والا فليس الاستفهام بالمعنى المطابقي للاسماء الهمزة قدمها لانها الاصل والبواقي
متفرعة عليها كما تقرر في موضعه وهل عقب الهمزة بها لكمال مناسبتهما وعبتها بقوله وما وكم لذلك وكان



الاستفهام جميع كم معها واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان فبعضها لطلب التصديق اي ايقاع النسبة و
انتزاعها وبعضها لطلب التصور اي ادراك سواهما وبعضها يعمهما قال الشارح المحقق ولكون الاعراهم
قدمه فقال فالهمزة وتقول تقدمها هناك ليكون التفصيل على طبق الاجمال فاجعل ماذكرهم في سلك
ماذكرناه في مقام الاجمال ولتدحق القول بان في التاخيرافادات لطلب التصديق فتظهر وجه
تقدمه على التصور فاذكر ان كنت من اهل التدبر وهناك وجه آخر هو انه ليس طلب التصور الا كلام ظاهري
ولا طلب الا للتصديق وسنحققه لك ان شاء الله تعالى ونبهك من التحير كقولك افا مرزيد قدم
الفعل عليه لان الاستفهام احق بها واما زيد قائم والريب قام زيد وزيد لابس ثيابه وما من مقام يستفهم من
الايجاب الا وسعه الاستفهام عن السلب وبرجح احدهما على الاخر رغبة المتكلم به والاهتمام بوقوعه او التصور
كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الانا ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيا والمط
تعيينه وفي طلب تصور المسند في الخابية دبس ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة
في احدهما والمطلب التعيين قال السيد السند كون الاستفهام لطلب التصور كلام ظاهري مبني على التوسع لان حيث
احدهما ان المجيب للسوال ادبس في الاناء ام عسل ليريزه يتصور السايل شيا وتاثيرها ان الحاصل بالجواب هو التصديق
بثبوت المحمول للعين وهذا التصديق يحالف التصديق بثبوته لاحدهما والثاني لا يمنع عن طلب الاخر لانه لم تحصل
حصوله ونحن نقول مطلوب السايل بتركيب الجزافادة النسبة الخارجية بين محمول وموضوع واحضارهما وتصور
طرق مختلفة هناك نرجح على طريق على طريق لا دقتضا المقام اما يتعلق بهما من خصوصيا تهما لتحصيل تصورهما
ليكون التصديق بالنسبة على وجه يقتضيه المقام فالتصديق بالثبوت لاحد الامرين هو التصديق بالثبوت لمعين
اختلف الموضع فيه بحسب المقامين وتعيين الموضع به احدهما لتحصيل تصور الطرف على وجه خصوصية ليكون
المقامين فايدة الجزاء فالمجيب بالتعيين عن سوال ادبس في الاناء ام عسل بجملة انا الموضع متصورا باحدهما
ليكون حكما تاما فالمط بالسوال تعيين طرف حكمة من المفهوم الى الخصوص ليصير تصديقا تاما فليس تعدد التصديق
في نظر البليغ فان اقتضته الدقيقي المتلقي ولو سلم فالمط ليس التصديق بل بتبديل التصور وتعيين التصديق
بالمرة من تبديل ولا يلزم من توجه الطلب الى شيء توجهه الى لازمه فجعل كلا من الاستفهام لطلب التصور لكونه سوالا
عن مفرد من مفردات الخبر ليس مبنيا على التوسع وليس المقام بالجواب المحصور هذا الطرف ليكون التصديق
بالنسبة اثر سوال كان التصديق الاثر تصديقا آخر او عين الاول وان تاملت حق التامل لا تجد فرقا بين قول المجيب
عن الاستفهام المذكور بقوله دبس وبين قولك من اول الامر في الخابية شيء اي دبس فكما ان التظرفي التعيين ليس
الى تحصيل تصديق بل الى تحصيل تصور الشيء بخصوصه فكذلك جوابا السوال تحصيل تصور الموضوع المبهم بخصوص
المحمول ١٢ فلتكن في ذيه مما او ضحناه لك مع مزيد التنبيه ان لم يكن بين بصرك الحديد ومساهمه الحق
غشاوة التقليد ومنه التوفيق والتاييد ولهذا اي لكون الهمزة لطلب التصور لم يقع ازيد قايم كما فتح

هل زيد قائم لان فيه هل زيد قائم لاهتمامه طلب التصور مع انه لم يجئ له وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فيوهم
ان ايلاء الاسم للدلالة على انه المسؤول عنه وذلك الابهام لا يليق بـ أزيد قائم **واعمرو اعرفت** كما في
هل عمرو اعرفت قال الشارح المحقق وذلك لان التقدير يستدعي حصول المتعدي بنفس الفعل فيكون هل
لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب المعقود وتعيين الفاعل او المعقود وهذا ظاهر
في اعمرو اعرفت واما في ازيد قائم فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل حتى لا يرد
السؤال عن التصديق غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قائم لطلب التصديق ويكون
تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل في هل زيد قائم بان هل لمعنى قد لا يكون مختص بطلب
التصديق كما سيجئ وهذا انما يتجه على ما علل به الفتح دون ما علللنا به لان زيد قائم وان لم يوجب كون التقديم
للتخصيص حتى يكون مع التصديق باصل الحكم بلا ريب عند السكاكي لكن ازيد قائم يستدعي ان يكون التصديق
حاصلا باصل الحكم ويكون تقديم زيد متعلق السؤال به والا فالاستفهام بالفعل اولى ولذا لم يقل لم يرتفع
ازيد قائم لكن العلة وفيه هل زيدا عرفت عند السكاكي والمهم ما ذكرناه وكان الاولى ان يقول وهذا
لم يستدع ازيد قائم او عمرو لم يرتفع الخ **والمسؤول عنه بها** اي بالهمزة **هو ما يليها كالفعل في**
**اضربت زيدا** ام اكرمته واما مجرد اضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر ان الواقع بعدها
الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستفهام به بل على ما هو الاصل فيه **والفاعل في ااانت ضربت زيدا**
اذ لو كان السؤال عن صدور الضرب عن الفاعل لقيل اضربت او لا فائدة في ذكرات ولان الاستفهام بالفعل
اولى **والمفعول في ازيدا اضربت** المفعول هو الجملة الا المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله
والاستفهام عن المفعول المطلق المحدود نحو اجلسته هيئة الجلوس او كمها مع التصديق باصل الفعل نحته واما عن
المبهم فلا نحو اجلوسا جلست وكذلك من الحال نحو اراكبا جئت وحركان نحوا قياما كان زيد واما الجوابية فلا
يقود فيها ان يلي الهمزة ولا يخفى على من له دربة بامثاله نحوه **وهل لطلب التصديق** الاولى لطلب الايجاب
قال الرضي هل لا تدخل على الثاني اصلا قلت كانه لرعاية اصله لانه في الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على الماضي
**فحسب** اي اذا عرفت انه لطلب التصديق فحسبك به فحسب مبتدأ لكن صحة ليس رفعا لانه بني بعد
المضاف اليه على الضم ومالك القصر على طلب التصديق وان ليس من طرقه وتدخل على الجملتين **نحو هل قام زيد**
**وهل عمرو قاعد** متى يذكر بالمشاهدة فعا للوهم التخصيص بالفعليه من كونه في الاصل بمعنى قد وكون
هذا الاصل موجبا في المنع عن الدخول على الثاني والمدخول على اسميه حرفا فعل واشار باختيار هل عمرو قاعد
على عمرو قعد الى ولو مثل هل زيد قائم لكان الاشارة اوفى **ولهذا امتنع هل زيد قائم**
**ام عمرو** اي استقبالا مع ام المتصلة لانه يكون حينئذ لطلب المقصود لوجوب حصول التصديق مع ام المتصلة
مع ابهام يطلب بالاستفهام تعيين هذا المبهم ومنه تعرف سر منع النحاة ايراد هل مع ام المتصلة **وقد هل**

زيدا



**زيدا ضربت لان المقدم يستدعي حصول المصدوق بنفس الفعل** في الايضاح لما تقدم اشار به الى ان
تقديرا لمعقود للتخصيص ولا يخفى ان التخصيص يستدعي ثبوت الحكم وخطأ المخاطب فيه تقدم من قيود الكلام
قال الشارح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا ضربت من قبيل حد فالعامل والتفسير لكن التفسير فيه
بدون الاشتغال بالضمير هذا ولا يخفى ان هل زيدا ضربت على هذا ليس متعينا للفتح ثم قال الشارح وقيل
لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام به غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتصحيح سوى ان الغالب في
التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يفتح وجب الجنبي المبني على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قايل به هذا
وفيه انه اذا كان احتمال الاهتمام مرجوحا فالفتح ولا يصح الفتح الحكم بفتح زيدا ضربت ومختل كلام المصنف
المهم يستدعي ان يكون احتمال الاهتمام مرجحا مع الفتح فيصح ان يحمل وجها حكمه بالفتح دون الامتناع وانه
فرق بين وجه الجنبي ومثلنا هل زيدا ضربت فان في الثاني ايهام التناقض فان عليه الاختصاص فيه يوجب
الحكم بعلم المتكلم باصل الحكم وهل يحكم بجهله به بخلاف الاول على ان في الثاني في حمل المخاطب على جواب خطأ هو التعيين
بخلاف الاول فانه لا يدعو الجواب **دون ضربت** اي لم يرتفع هل زيد ضربته **لجواز تقدير الفعل قبل زيدا**
جوازا غير مرجوح واما قيدنا بالجواز لان الفارق بين زيدا ضربت وزيدا ضربته
اذ الجواز مشترك قال الشارح بل التقدير قبل زيدا رجح لان الاصل تقديم الفاعل قلت ولان الاستفهام بالفعل
اولى وجواز هل زيدا ضربته مما يشهد له كلام ابن الحاجب حيث جعل النصب مختارا بعد حرف الاستفهام مع
المضمر على شريطة التفسير لكن الرضي حكم بعدم جواز حذف فعل هذا اختيارا وايضا يرد على قوله دون ضربته
ان انتفاء هذا الوجه للفتح لا يوجب عدم فتحه لان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء المعلول عالم يقم دليل على انحصار
العلة فيه وجعل **السكاكي رحمه الله فتح هل رجل عرف لذلك** اي لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على
انه فاعل لضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وفيه بحث لان اعتبار التقديم والتاخير فيه
لانه لا سبب سواه لكونه المبتدأ نكرة وهو صفة مع حرف الاستفهام لانه يليه ووقوع نكرة بعد حرف الاستفهام
مبتدأ صحيح به الرضي قال الشارح وانما حكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف وفسر
ان الحكم بالفتح على هذا مشكل لانه ليس فيه عدم استعمال المفسر المضمر على انه فيه بحثا عن تكلفات تركها السكا
لتصحيح وقوعه مبتدأ **ويلزمه** اي السكاكي **ان لا يفتح هل زيد عرف** لانه لا يجعله للتخصيص
كما عرفت واللازم باطل باتفاق النحاة وفيه انه هل يأبى السكاكي لمخالفته النحاة معه وانه فليفتح طرد اللباب
قال الشارح ان انتفاء علة مخصوصة لا يستلزم انتفاء الحكم نعم هذا الوجه لا يستلزم فتحه وفرق بين عدم استلزام
واستلزام العدم وتنكير دفع الكل بان مراد المصنف ان لا يفتح هل رجل عرف فتح هذا الوجه يعني يلزمه ان لا يكون
وجهه جاريا في جميع مواد الفتح والمقصد ترجيح وجه الغير باطراد الابطال وجهه او ابطال حكم بنسبة المقتضي

العامل في الجمل

ووجهه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل والاصل اهل ووقوعها على الاصل في قولهم اهل عرف الدار بالتنوين وترك الهمزة قليل في الكثير وقوعها في الاستفهام وقد يرجح بان الخبر كقولك تعالى هل اتاك على الانسان اي قد اتى فلما التزم بقاء الهمزة ثابتة مثلها في الاستفهام وقد صار امرها لا ينفك عن الفعل المذكور ذكرنا ما هو لمعناه فبقي بعد صيرورته بمعنى الاستفهام على اصله فلم يفارق الفعل الا بالحذف ولا بالفصل في كلام فيه فعل وما لا فعل فيه يطلب عنه لما لم يجده فان قلت ما الفرق بين هل وقد حتى جعلوا الثاني مستلزما معنى الهمزة والاول معناها قلت لم يريدوا بقاء معنى قد فيه ليلا يوجب امتناع دخوله على الجملة الاسمية وكان اختصاص هل بطلب التصديق ايضا ناشئا من كونه الاصل بمعنى قد الذي هو التحقيق النسبة او تعليلها ولا اتصال له بالمفردات وهي اي كلمة هل تخصيص المضارع بالاستقبال قال الشارح بحكم الوضع كالسين وسوف هذا وفيه انه لو كان بحكم الوضع لكان مختصا المضارع ايضا بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا الان يقال وضع هل للمستقبل فاذا دخل المضارع لا يلزم من تخصيصه بالمستقبل خروج شيء من وضعه بخلاف ما اذا دخل على الماضي فانه لابد اما من خروج الماضي عن وضعه او خروج هل فيختار خروج هل دون الفعل لان ركن الكلام والقياس يقتضي تخصيصه الجملة الاسمية ايضا بالمستقبل فاذا بعد هل تقرب زيدا وهو لخوك كما بعد القرب زيدا وهو لخوك لان التقييد هذا الحال تخصه بزمان الحال اذ المتبادر ثبوت الاخوة في زمان الحال والعامل يقارنه وفيه ان تخصيص المضارع بالمستقبل لا يستلزم عدم دخوله على المضارع المقيد بما جعله حالا كما لا يستلزم عدم دخوله على الماضي الا ان يقال الصرف سابق على التقييد بالحال فان قلت كونه بحكم الوضع مختصا بالمستقبل يمنع دخوله على الحال اذا كان مستعملا في معناه وهو هنا للانكار دون الاستفهام اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب حال الاخوة قلت التزم هذا المقتضي لوضع حتى دخوله على المضارع وجعل الى امتناع المثال لامتناع كون هل مستعملا في الانكار وقد يوهم البعض من تخصيص المضارع بالمستقبل ان لا يدخل الا على المستقبل وقد عرفت فساده لاختصاص التصديق بها الباء داخل على المقصور وتخصيصها المضارع بالاستقبال هو المقصود عليه هذا جمع في العبارة بين تعاليل التخصيص كان لها مزيد اختصاص اي ارتباط فافهم ما كونه زمانيا اظهر كالفعل الاظهر هو الفعل ولم يقل مزيد اختصاص بالفعل ليظهر وجه مزيد الاختصاص قال لم اما الثاني فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا وكانه عرض بالمفتاح حيث قال ولا يستدعي به التخصيص بالاختصاص لما يحتمل ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لنفس الذوات لان الذوات من حيث هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال سواء فلا يزيد ذلك مزيد اختصاص لحال دون الاخرة ما كونه زمانيا اظهر كالفعل هذا وجه المأخذه عليه انه توضيح للواضح الخفي لان التخصيص بالمستقبل انما هو للمضارع وهو فعل وهذا لا يرد لان التخصيص بالمستقبل لما يحتمل غيره وهو المضارع

والجملة الاسمية تكونها مخصصة للمضارع بالمستقبل لا يقتضي مزيد الاختصاص انما يقتضيه لو كان التخصيص مختصا بالمضارع فلا بد من اثبات ان الاختصاص بالمستقبل له مزيد خصوصية بالمضارع حتى ينفع المطلوب وليس كما ذكره السكاكي كما ستطلع عليه لكنه قال لهم واما الثاني فلان الفعل لا يكون الا صفة والتصديق حكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات لا الذوات واحال السكاكي معرفة توجه النفي الى الصفة دون الذوات الى علوم اخر واختلف الارباب في تنقيح هذا الكلام وبيان المراد بالذات والصفة فمنهم من اراد الاجسام والعوارض ومنهم من اراد الحقائق والعوارض والاول اراد بالاول المعلوم بالطبعات والثاني علم الكلام وفي تفصيلها ليس الا وصمة ذوي الاحلام فطوينا ما على غرهما وان كنت تشتهيهما فعليك حواشي السيد السند على الشرح فلكن ما نالنا عليهما من التعديل والجرح في ساحة الطرح والابهام ولما اضطر السيد السند في تنقيحه ادعى الذات والصفة معنى يعم به الكلام وان لم تجئ في السنة مشاهير الانام وهو ان المراد بالذات المستقل بالمفهومية وبالصفة ما لم يستقل ويكون معنى حرفيا وهو في النفي والاثبات النسبة الرابطة وفيه ان قولهم والفعل لا يكون الا صفة بخلاف الاسماء فانها ذوات لانها وضعت لمعان مستقلة صالحة لان يحكم عليها وبها ونحن نقول عنه مندوحة اذ المراد بالصفة المحمول لان المراد به الوصف ابدا لانه ملحوظ على وجه الثبوت للغير دبالذات الموضوع لانه ملحوظ على وجه يثبت له الغير كما هو شان الذوات ومن زواد علما حقق فيه حقيقة النفي والاثبات علم انهما يتوجهان الى المحمولات ويتعلقان بالموضوعات فانت في زيد قائم ما اثبت القائم لزيد لا زيد للشيء وفي ما زيد قائما نفيت القائم عن زيد لا زيدا عن شيء والفعل لا يكون الا صفة لانه اعتبر الحدث فيه مسندا ابدا بخلاف الاسم فانه ربما تعرض له النسبة الى شيء وربما لا تعرض فقولهم والفعل لا يكون الا صفة مما لم يزد اختصاصا للفعل بلا خفاء لكونه للتصديق ولكونه للتخصيص بالمستقبل لان التخصيص في المضارع اطوع لانه وضع لاحتمال المراد والمستقبل مدلول له بخلاف الاسمية مما يشعر به كلام الشارح من حصر الاسمية في الذوات ليس كما ينبغي فان قلت النفي والاثبات لا يخصان الجملة فكيف صحت انهما لا يتعلقان الا بالصفات قلت لا نعقل مما سمعته من تخصيص السكاكي والهم الحكم في الشرطية بالجزاء قلت الصفة في مفهوم الفعل ليست محمولة بل قائمة بالفاعل قلت حقوق تلك العلوم ارباب راجعة الى المحمولية فلا تنا تعنا للغفلات ومما ينهك عليه ان زمانية المستقبل اظهر من غيره من الافعال لانه حدوثه مرتبط نظر البصير متماشيا مع الزمان متجريا بتجريه على حساب الآن وهذا هو السر في احتصاصه بالاستمرار التجددي

وهذا يدل على ان لهما مزيد اختصاص بالفعل كان فهلا انتم شاكرون ادل على طلبا لشكر علم منه ان الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا انه يكون بمعنى التمني فلما لم تعرض لهما فيما سيجيء من بيان المعاني المجازية من فهل تشكرون وفهلا انتم تشكرون مع ان انتم فاعل فعل محذوف وفيه تأييد للتذكير ولئن انتم تشكرون جملة اسمية لما عرفت من قولهم هل زيد قائم شاكر كلام السيد السند في شرح المفتاح من قوله سواء كان انتم تشكرون اسميه او فعليه مكرره لئن كما ينبغي لان انتم تشكرون ساقط عن درجة الاعتبار في مقام



نقح الطاء العين المهملة وتشديد الواء المكسورة والباء الموحدة بمعنى مالك وحصل تدبر حق حق

الترجيح وقد عرفت ان فهمك ايتم تشكرون مما رده الرضي ٢ وابراز ما سيتجدد في معرض الثابت
لم يقل ابراز المتجدد لان ما سيتجدد زمانيته اظهر كما بينهناك عليه ادل على كمال العناية بحصوله
من عدم الابراز وان اكد الفاء تاكيد وفيه خفا ومن ثم قالتم لم شاكرون وان كان للثبوت او هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معه ادل على ذلك الكمال من تركه مع الهمزة ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق
الا من البليغ ٣ انه الظاهل ينطلق زيد او هل زيد ينطلق بتقديم الفعل فالعدول بلا نكتة لا يحسن ومعرفة
النكتة ٤ تكون الا للبليغ وفيه نظر اذ معرفة نكتة نوع من الكلام لا يتوقف على البلاغة التي هي ملكة الاقتدار على
تاليف كل كلام بليغ فتامل وكان ينبغي ان يقول لا يحسن الا من البليغ مع البليغ او كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ
مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الا منه لا يحسن ازيد منطلق ٥ انه عوالي الفعل وان كان ربما دعوته دون
دعوة هل الا ان تقصار الحسن معها اقل فكانه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والاحسن ما يالي الفتاح حيث قال
والخطب مع الهمزة ٦ ازيد منطلق اهون وكان منشا تركك الهم اياه الغفله ومي اي هل شما لبسيطه
ولا يخفى ان هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمزة الطالبه للتصديق ايضا قسمان الا اندرجي الاصطلاح بتسميه هل
بسيطة ومركبه فلذا لخص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن ٧ الهمزة عن التعليم ومي
التي يطلب بها وجود الشي خرج عنه غير قولك هل النسبه واقعه هل التي ثابت كقولنا هل الحركة
موجوده ومركبه ومي التي يطلب بها وجود شي لشي كقولنا هل الحركة دايمة والمراد وجود شي لشي لغيا اوانا ٨
وكنا المراد بوجود الشي في قولنا هل الحركة لا موجودة بسيطه وهل الحركة لا دايمة مركبه كذا في الشرح اقول قد سبق
ان هل لا تدخل النفي فهذا التقسيم فاسد وان اراد بالنفي العدول فالمحمول في قولنا الحركة لا موجوده غير الوجود
فقد اعتبر غير الوجود امران هي مركبه ثم اقول جعل هل الحركة دايمة هل المركبه كلا مرظاهري اذ المحمول فيه الوجود
والدوام مجموعة القضيه الا ان يقال المحمول اذا تا بعبارة واحدة والاعتبار بالمعنى قال الشارح المحقق قد اخذ
في البسيطه شيان الوجود وغيره وفي المركبه ثلثه اشيا المحمول والموضوع والوجود اقول هذا كلام ظاهري جاد
عن التحصيل اذا لمعتبر في كل قضيه سوى الوجود الرابطي امران فلا يستحق ما محموله الوجود ان تكون بسيطه
بالنسبه الى ما محموله غير الوجود والقول بان المحمول لما كان كا لمنسبه من جنس الوجود كانها امر واحد تكلف سيدا
وكانه من هنا وهم من قال ٩ قضيته محمولها الوجود لا نسبه في القضيه ولا مركبه لا من الموضوع والمحمول لان الوجود بسيط
بنفسه فلا يحتاج الى اعتبار رابطه ولذلك يقال زيد هست استه والاحق بالاعتبار ان البسيطه
دايرة على ان مطلوب هل البسيطه ليس الا مستملا على التصديق بوجود الشي بخلاف المركبه فانه مشتمل على التصديق
بوجود الشي ووجود الشي له لان ثبوت شي لشي اذا كان غير الوجود فرع ثبوته لكنه انما يتم لو لم يكن ثبوت الوجود ايضا
فرع ثبوت الشي كما هو المشهور ويكون الحق انه يستلزم وجود الشي وان كان هذا الوجود المحمول فافهم منا ملا تاملا
واما الباقيه من الفاظ الاستفهام فطلب التصور فقط الاولى ان يقول بحسب قال الشارح



ويختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شي آخر وهذا لا يرد في حق اني فانه لا يطلب بها الا ما يطلب بكيف واين
كما سيظهر فيطلب بما شرح الاسم اي شرح مفهومه والا لاي معنى وضع لحق الجواب ايراد مفرد
اشهر اذ مفهوم الاسم اسهل مجمل فاذا اجيب بمركب دخله في الجواب تفصيل ليس من رد واخل المسؤول عنه فاذا المراد
بوجود مفرد اشهر عدل الى المركب والمراد بالاسم ما يقابل المسمى اذ شرح المفهوم لا يخص المقابل للفعل والحرف
ولا بعد ان يقال لا يمكن ان يجاب بمفهوم الحرف بعينه عن السوال الا لانه ليس قابلا للحكم به ولا بمفهوم الفعل
لانه وان تحكم به لكن على فاعله على المسمول فالسوال عنها سوال عن مفهوم اسم منطبق على مفهومها فيقال
ما معنى و ما معنى ضرب ويجاب بانه الابتدا او الضرب المقترن بالماضي فلذا اكتفوا بقولهم شرح الاسم كقولنا
ما العنقا فيجاب بما يعينه ولو بلفظه اخرى وما الشارحه للاسم بالمباحث اللغويه انسب او ماهية
المسمى كقولنا ما الحركه الاولى او حقيقة المسمى لان الحقيقه المهيه الموجودة والترتيب بين هل البسيطه وما
الطالبه لتفصيل المهيه الاعتباريه وما يخرج عن البيان ما زيد حيث يجاب بالانسان ولا ما الانسان
والفرس حيث يجاب بالحيوان لانه سوال عن حقيقة المسمى وتقع هل البسيطه الطالبه للوجود في الترتيب
بينهما فانها تحتاج الى السوال عن مفهوم الاسم ووجوده وتفصيل حقيقته لابد ان يسال اولا عن مفهومه
اجمالا ولو بسوال بعد الاجمال عن تفصيله قبل السوال عن وجوده لكان احسن اذ يكون قرع عن مسلكهم اشنعا
بالآخر فان قلت بل الاحسن ان يسال اولا تفصيلا لان فيه قصر المسافه قلت لعل المعرفه الاجماليه تغني عن التفصيل
لبداهتها وبعد معرفته اجمالا لا يحتاج السوال عن الوجود ولا يصح تقديم السوال عن الخصوص اذ بعد التخصيص يوجد
بخصوصه لا اجمالا للسوال عن الخصوص وهذا مراد من قال ما الشارحه للمفهوم اجمالا مستدعه على هل البسيطه
قطعا واما الشارحه للمفهوم تفصيلا فالاولى تقدمها فلا يرد عليه انه تكفي ما الشارحه تفصيلا للسوال عن الوجود
فالواجب تقدمه احد الامرين وبعد معرفة الوجود يحتاج السوال عن الحقيقه اي المهيه من حيث الوجود اذ ربما
يتفاوت المهيه بالقياس الى الاسم والمهيه بالقياس الى الوجود فرب مهيه بالقياس الى الاسم هي عرضيه للموجود
ورب مهيه للموجود هي عرضيه مهيه الاسم كان مهيه الاسم ما اعتبرها الواضع في وضع الاسم فربما كان عرضيا
للموجود نعم قد يتفقان فان قلت فاذا اتفقا فلا معنى للسوال عنها بعد معرفه الوجود اذا عرف قيل مطلب هل
هل بد بهيه او بالتفصيل قلت زيدا لم يعرف لسايل الاتحاد فيسال نعم لا يجب الجواب بايراد الحد بل قد يكون الجواب
التنبيه على الاتفاق فان قلت اذا جاز ان يكون الحد الاسمي رسما حقيقيا وبالعكس فكيف ما ذكره الشيخ
في الشفا ان الحدود التي توضع في اول العالم قبل اقامة البرهان حدود حسب الاسم وبعد اثبات الوجود يصير
حدودا حسب الحقيقة قلت حكم الشيخ على الحدود الحقيقيه التي ذكر قبل اثبات الوجود لا على المطلوب والا نسب بالعلوم
الحكميه ما الشارحه عن حقيقة المسمى لا يقال كما تقع هل البسيطه بين ما وبين تقع ما الشارحه بين هل المركبه وهل البسيطه
فانه ما لم يعرف ان للفظ مرقوما استحال السوال عن بيان خصوصه اجمالا او تفصيلا على ما قيل وذلك مطلب هل

المركبة فكما ان اهل البسيطة تقدما على اهل المركبة كذلك لها تقدم على البسيطة بل له المقدم المطلق لانا نقول انا نسال عن خصوص المفهوم بعد ان وجد اللفظ مستعملا في الموارد وحصل العلم بان له مفهوما فلذا لم يلتفتوا اليه ولم يتعرضوا له **ومن العارض المشخص لذي العلم** الاظهر ان المط من المشخص من ذي العلم **كقولنا من في الدار** فيجاب بزيد فان المركب لكي الجواب بالمشخص يعود الى مفهوم مركلي مشخص في المشخص و ليس الاتيان به لانه يفهم منه كما يستفاد من كلام الشرح لان المفهوم الكلي لا يفيد المشخص كقولنا من في الدار فيجاب بزيد فيه بحث لان السايل يعرف مشخص زيد وتردد الكون في الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالمرة وامر في سوال المردد بين الاشخاص في الكون في الدار **وقال السكاكي سيال ما عن الجنس** سواء كان من يعرف ذوي العلم اوضده **بقول ما عندك** اي اي اجناس الاشيا عندك **وجوابه كتاب او نحوه** وهذا سوال عن الجنس اجمالا و قد يسال عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفردا وهذا سوال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم و قد يسال عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وكما يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يرد الا ما ذكره على ما ذكره السكاكي ان تفصيلا لما اندرج في بيانه **او عن الوصف نحو ما زيد وجوابه الكريم** واما اذا اجيب بانسان فهو سوال عن الجنس **ونحوه** في الحديث سيروا و قد سبق المفردون فقيل وما المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات **وسيال من عن الجنس مريد وي العلم يقول مر جبريل اي البشر هو ام ملك امرجني وفيه نظر** لان انه سوال عن الجنس وانزله الاكثر بالجنس في الجواب وكذا في الايضاح ويرده قوليه اتواتاري فقلت منوان انتم فقالوا الخ قلت عمواظلاما و لكن ان يجاب بان ليس جوابا بل يلقى المخاطب السايل بغير ما يتطلب تنبيها على انه الهم لانهم ظنوهم اناسي فطلبوا تعيينهم فنبهوهم على انه لا يمكن لكم تعيينا والما غاية التعريف لنا عند كم تعيين جنسا انسان نظر اقوى وهو انه لو كان السوال عن الجنس لصاح لمن قال لك جاءني انسان من هو مع شيوعه ويصح السوال عن جملة جنسه وهو بعضرتك من هو **و سيال اي عما تميز به احد المشاركين عن امر معهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي الخ ام اصحاب محمد** صلى الله عليه وسلم عن المشاركين في مال و دار فانه لا يسال باي عما تميزهما مالم يجعلا يجب ما بهما و لو كان مفهوم المشاركين في هذا المال و لم ينبه له السيد السند فقال في شرح المفتاح هو لتاكيد التشارك ولا بد في معرفة ما يعم في موضع موضع من فطانة ففي قولك جاءني زيد وعمرو لا ادري ايهما تقدم الا ان يعلم الجائي اي لا ادري اي الجاسبن تقدم قال الشارح قيل انه اذا اضيف الى ما سيار اليه كقولك ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى الكلي فجوابه كلي مميز لاحد افراد هذا وفيه نظر لان الضمير اذا رجع الى جماعة فبهم لا يلبس ثوب ابيض فلا خفاء في صحة فعله من له ثوب ابيض واذا اجمل اي انسان فعل كذا يصح ارتقاد زيد فلا يعلم ما صحة هذا القول وههنا بحث ذكرناه لك في موضع من الدار فتذكر **وكم عن العدد** وفي الرضي عن العدد بعين هذا فلا يصح ان يجاب عن قولك كم رجلا في البلد بالوف **نحو سل بني اسرايل كم اتيناهم**



**من ايه بينة** الايه ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغي التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعاني الحقيقة كما لا يخفى قيل نبه كم من اية بينة زيدت من لانها ترادف للفصل بينه وبين مفعول الفعل المتعدي الناصل بين كم ومميزه وانكر الرضي زيادة من في غير صدر كم الاستفهامية وقال لو اجد في نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطايف الشرح انه قال في مقابلته واول سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينة وصدق كلام الشارح بانه تحتمل الاية كم الخبرية على ما ذكره الزمخشري فلا يتم تمسكا عليه ونحن نقول تجوز ان تكون من زايدة في المفعول ويكون كم مصدرا اي كم مرة اتيناهم اياه بينة **وبكيف عن الحال** اي الصفة فهي ابدا سوال عن المسند او عن الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد اي على اي حال يقوم اقايما ام قاعدا ولا يتوهم انه سوال عن الظرف لانه من الظروف لانه ليس منها وانما عدمتها توسعا كما بين في محله **وباين عن الحال** وهو لازم الظرفية فاما ان يسال به عن المسند نحو ابن زيد واما عن الظرف نحو اين تسكن او من اين تجيء **ومتى عن الزمان** نحو متى القتال ومتى تخرج والزمان باطلاقه يتناول الحال وقول الشارح في شرحه ماضيا كان او مستقبلا يشعر بالتخصيص ويقتضي عدم صحة قولك الان في جواب متى سفرك وفيه نظر **وباين عن المستقبل** نحو اي ان رجع او اي ان يجيء وقد خصه بالتمثيل لبينه بالمثال على انه يسال به عن الامر العظيم **مثل** يسالونك اي ان يوم القيمة واني يستعمل اتارة اي من بعدهن على ما في الصحاح فالتقييد بتارة كالتقييد بكثيرا **بمعنى كيف** وتجيء ان يكون بعده فعل **نحو فاتوا حرثكم اني شئتم** ولا يقال اني زيد بمعنى كيف زيد وتجيء بمعنى متى ايضا وهو كما جا بمعنى كيف قال الرضي وفسر الاية بالمعاني الثلثة **واحرى** اي تارة اخرى ولا ينسا وصف مع بعد باحرى فكانها استعملت بمعنى مرة **بمعنى من ابن بمعنى نحو اني لك هذا** ذهب جماعة الى انها في معنى من ابن وآخرون الى انها في معنى ابن ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من ابن ولم يمكن تطبيقه على اي مذهب يراد فمن قال انها بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويويد كونها بمعنى اني مجي من في ذلك كما في قوله من اين عشون لنا من اني وههنا بحث شريف خفي عن البصايرا نه لطيف وهو انه ليس في شيء مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعاني فان حقايقه وظايف لغويه ومجازاته من مباحث البيان و وضع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقايقه مزايا يتوقف معرفتها على معرفة الحقايق لكن لم يذكر شيا منها وينبغي ان يقول واما الاستفهام فلا اعتبار لا تعرف الا بمعرفة ما يبتراد واته من التفصيل و قد بين ذلك في النحو كما قاله في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذا افترق بينهما بحكم **ثم ان هذه الكلمات** الاولى ثم هذه الكلمات على طبق الايضاح اذ لا داعي الى تاكيد الحكم **كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام** منه الخبر ومنه الانشا وهل ارادة غير الاستفهام فهذه التراكيب من قبيل الاستعارة التمثيلية فتكون هذه الكلمات مستعملة في معانيها ام من قبيل التجوز في تلك الكلمات كما صرح به الم سيبل الى تعيين احد الامرين بل الامر موقوف في موطن الاحتمال و لذا بينه المفتاح على الابهام فقال وكثيرا ما يتولد من هذه الكلمات معان تعرفها قرايين الاحوال وبعد كون ارادة التجوز في تلك الكلمات هل وقع

التجوز فيها بالاصالة او في متعلقاتها اصاله وفيها تبعا كما اعتبر وا في استعارة الحروف لاشتراك العلة بين الاستعارة والمجاز المرسل وكانه الى هذا اشار الشارح المحقق حيث قال وتحقيق كيفيه هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لا يخفى احد حوله وغرض به بالهم حيث جوز فيها بالتجوز في تلك الكلمات بانها امر من عنده والسابقون قد توقفوا وحمل السيد السند كلامه على استصعاب بيان علاقة المجاز فيها وبيان كيفيه المناسبة للتجوز له وقال سيتجيء ونحن نذكر في هذه المواضع ما يتضح به وجه المجاز فيها ونستعين به فيما عداها ثم استمر في تلك المعاني لمعونة القرائن والعلاقات اذ لوقوف على منها خرج استعمالك من جر اللطف والسداد الى مرتعة العنف والفساد وهل المستعمل لمجرد تقليد العرب من غير اطلاع على السبب هو مصيب او كلامه معيب يشبه ان يكون على الصواب كما يتهم من جمع اهل اللغة المجازات المشهورة في كل باب **لا استبطا** نحو كرد عوتك اريد به الاستبطا اللازم للاستفهام عن عدد دعائه اياه لان الاستفهام يستلزم الجهل المستلزم لاستكثاره عاده او ادعا لان التقليد منه يكون معلوما عادة والاستكثار يستلزم الاستبطا عادة او ادعا كذا قال السيد السند والاقرب ان الاستفهام المذكور يستلزم غرض الكثرة وهو يستلزم الاستبطا **والتعجب** نحو مالي لا اراي الهدهد اريد التعجب لان الاستفهام عن سبب عدم رويته يستلزم قلة وقوعه والجهل بسببه اذ لا يستفهم عادة عن سبب ما يكثر وقوعه وقلة الوقوع والجهل بالسبب يستلزم التعجب لانه كيفيه نفسانيه ما يعرض لاحد ان الامر القليل الوقوع المجهول الاسباب وفي هذا المثال احتمالات لطيفه وما اليه الكشاف **والتنبيه** على الضلال نحو فاين تذهبون اريد به المبالغة في ضلالهم فقد استعمل في الاخبار المؤكد عن الضلال ووجهه ان الاستفهام مبني على التجاهل المبني عن انه من كمال بعد هذا المذهب عن الاختيار لا يمكن العلم بانه مذهبكم فيفيد الحكم بضلالهم حكما مؤكدا في الغايه وفيه مع ذلك الاحتراز عن مواجهتهم بالتصريح بالضلال وادخال النهي ولعل هذا التوجيه اقرب مما ذكره السيد السند من ان الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا وانتهى الضلال بزعمه كان ذلك غفلة منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه ينبه لضلالته فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا وفي استعمال الاستفهام دون التصريح بكون طريق ضلال مبالغتان احديهما ان كونه ضالا امر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والتنبيه ايهام ان المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج السوال عنه **والوعيد** كقولك لمن نسي الادب ما ادب فلانا اذا علم ذلك وانت تعلم انه يعلم ذلك اريد به انه سيوذب فوق تاديب فلان لان الاستفهام دال على ان ساة ادبه صار سببا للشك في ان ما فعل بفلان كان تاديبا له ويستلزم ذلك ان يفعل به لتغيير الغير ولعل هذا اقرب مما ذكره السيد السند ان هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اساة الادب الصادر عن غيره وهذا التنبيه يستلزم وعيده على اساءة الادب وفي العدول عن الاستفهام عن الاثبات بان يقول ادبت فلانا الى الاستفهام عن النفي ايهام ان المخاطب اعتقد نفي التاديب فلذلك اقدم على





الاساة وفيه من المبالغة ما لا يخفى هذا قلت وفي اختياره على اتدبك احضار صورة تاديبه المهيب وتذكيره قدرته لكن لا بد في ذلك من كون تاديبه الواقع هائلا والمخاطب مثل من ادب اودونه ليظهر جريان قدرته في حقه **قوله** التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار فان الاستفهام محمل المخاطب على افادة ما يعلم والافادة مستلزمه للاقرار وقد جاء التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وهو الاستعمال المشهور لكن الشارح المحقق والسيد السند حكما بان المراد هنا هو الاول ولا قاطع لي فيه اذ يجوز ان يكون الاستفهام ليقرر ويتثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي توجهه اليه واصغاءه والجواب به ولكن هذا مذكور منك وان لم يحمل التقرير عليه في هذا المقام لم يسعك في التقليد **بايلا الف ربه الهمزه** اي بشرط ان يبلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار او ما ثبت المخاطب فيه **كما مر** من التفصيل في حقيقة الاستفهام وحمل الشيخ ومتبعه الا كثرون قوله تعالى انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم من امثلة التقرير قال الشيخ لو يقولوا ذلك وهم يريدون ان يقرهم بان كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بانه منه كان وكيف لا وقد اشار اليه الى الفعل في قولهم ا انت فعلت هذا وقال عليه الصلاه والسلام بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل هذا وكانه لم يرتكب في قوله التقرير الفاعل بايلا به الهمزة لما ذكر الشيخ انه اذا كان التقديم لا للتخصيص تكون الانكار لاصل الحكم لا لما يلي الهمزة وفيه نظر ومنهم من زاد في التردد ان الغرض من الحمل على الاقرار كان مواخذته به وهي لا يترتب على الاقرار بالفعل بل بانه كان منه وليس بشيء لان الحمل على الاقرار بالفعل انما اذا كان وقوع شيء من الفاعل مسلما ولم يكن معينا فيقر الفاعل بانه كان الشيء الفلاني فينفع في غرض المواخذة واعترض لهم بانه لا صارف للآيه عن الحمل على حقيقه الاستفهام اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابرهيم عليه الصلاه والسلام هو الذي كسر الاصنام واجيب عنه اولا بمنع انتفاء الدال في السياق اذ يكفي فيه حلفه بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وثانيا بعد تسليم انتفاء الدال في السياق منع استلزام انتفاء الدال في السياق انتفاء الدال مطلقا وكفى دالا على علمهم ما روى انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد ثم اصنامهم فخافوا ان تصيبهم بلية عظيمه من سوء ادبه بالاصنام فتركوه وحده ليجزيه اصنامهم بسوء ادبه فلما ابصروه بكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقد اقبل الشارح المحقق والسيد السند الى هذا الجواب وفيه بحث لان الكفار اعتقدوا ان اصنامهم اجل من ان يكيدهم ابرهيم بنفسه فلعل حملهم كيده اصنامهم على مجرد ربه الى ان يكيدهم وجوزوا ان يكون الكسر من آلهة ابراهيم فيكون التقدير فعله قائلهم وجوزوا ان يكون بامداد جنود ارسلها اليه لا عائشه فيكون قصر افراد واما ما روي فلعله لم يثبت عندهم ولو كان ثابتا لما احتاجوا الى اقراره بل كان يكفي لهم تاديبه بالشاهد المشاهد وانما خص اشتراط الا يلي بالهمزة مع ان هل ايضا لتقرير ما يليه لانه لا يتقاوت المواطا بايليها ابدا الجملة بتمامها وانما يتقاوت المولى للهمزة فهل يستغني عن بيان الشرط بخلاف الهمزة وكذا الاسما الاستفهاميه لانها لتقرير ما يسال

عنه لا للمولى لها والانكار كذلك نحو افغير الله تدعون اي بايلا المنكر الهمزة لقوله كذلك اما بسببه
بالتقرير او بسببه لما مر وغير الهمزة اما الانكار نفس المدلول كلمة لا استقرارا مر او انكار نفس الحكم اذ كانت هل ولا اطنك
الا مستغنيا عن التفصيل في التمثيل والذي يجب التنبيه عليه ان ما قاوم ذا وكيف ما لما الانكار نفس الفعل الا
ان المنكر اولا مدلولها وسليه الى انكار الفعل على ابلغ وجه فاذا قلت ما اذا بزيد لو فعلت كذا تهمت به الضرب
مطلقا بنفي بنفي بزيد لانه لا يتصور الضرب بدون الضارب وكذا كيف يؤدي اياك نفي لا يذا الا بنفي الكيفية مطلقا اذ لا
يتصور تحقق الشيء بدون كيفيته نحو من قبيل ما يجيء من نحو ازيدا ضربت او عمرو او ربما جعلها لانكار الفعل قوله
اقتلني والمرئية مناجي قال الشارح فاذ ذكر ما نعا من القتل فكون لانكار الفاعل وانت ليس ممن يتصور منه
القتل على ما قد سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك ويقول وكذلك لو كان لانكار المفعول وانت ليس ممن يتصور قتله
وجه نظر لجواز ان يكون لانكار الفاعل وانت ليس ممن يتصور منه القتل في هذه الحالة لعدم مقاومته مع المنزع في
اولا انكار المفعول وانه ليس ممن يتصور قتله وهو ظاهر ومنه قوله تعالى اتخذ اصناما الهة فان المنكر هو
نفس اتخاذ الاصنام الهة فاذا اولى الفعل الهمزة كذا في الكشاف ورد بانه يلزم نفي تقديم الالهة اذ لا ينكر نفس الاتخاذ ولا
اتخاذ الاصنام لانه لا مانع في اتخاذها حطبا وفحما يجاب بان اتخاذ الاصنام منكر لانجرد الالهة بل اتخاذها انبياء
او اعوانا او شفعا ايضا منكر فالمنكر الاتخاذ المقيد بما قلنا اولى الاتخاذ المجرد بما الهمزة فان قلت فلم جعل
صاحب المفتاح افانت تكرم الناس افانت تسمع الصم من قبيل انكار الحكم دون الفاعل مع انه اولى الفعل الهمزة قلم
يتم ان الانكار يتعلق بما اولى الهمزة وعلل الشارح نفي كون الانكار للفاعل بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتقد
اشتراكه في ذلك ولا انفراده به فلا يكون التقدير منه للتخصيص بل لتقوية الحكم المنكر وفيه بحث لان اعتقاد الاشتراك
باطل فلا وجه لانكار التخصيص الذي هو لرد الاشتراك فلا وجه لذكر الاشتراك في هذا التعليل وتكرر دفعه
بان انكار التخصيص بالكار فاعلية المخاطب فليس انكار التخصيص مثبتا للاشتراك وهذا كلام وقع في البين فليرجع
الى ما كنا قلت اذا كان التقدير لتقوية الحكم لا للتخصيص كان ما يلي الهمزة الحكم كله لا الفاعل والعلاقة بين الحكم فيها
والانكار تنعني نفي الملازمة ان ما لا ينبغي مما لا يصدق العاقل بوقوعه في الماضي او المستقبل ويشكل فيه والشك
يستدعي الاستفهام فافيد بالاستفهام انه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار تنعني التكذيب ان الكاذب وان
ادعاه احد لا ينبغي ان يصدق به عناية الامر الشكل فيه فافاد المستفهم ان عناية الامر فيه التكذيب والدعوى
وقال السيد السند انكار الشيء تنعني كراهته والتفرة عن وقوعه في احد الازمنة وادعا انه مما لا ينبغي ان يقع
يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المقتضي الى الاستفهام عنه او يقول الاستفهام عنه يستلزم
الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب للكراهة والتفرة عنه وادعا انه مما لا ينبغي ان يكون واقعا
وقس على هذا حال الانكار تنعني التكذيب هذا ومنه لم يقل غير الله يكاف عبده رد الوهم
انه ليس منه حيث قيل انه للتقرير وبين مراد القائل تقريرا للدفع اي الله كاف لان انكار النفي





نفي له و نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات وهذا اي كون التقرير لازما للانكار مراد
من قال ان الهمزة للتقرير ما دخل النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف عبده فان شئت جعلت
الهمزة الداخلة على النفي للتقرير وان شئت جعلته للانكار وكلاهما حسن ولا سبيل الى شيء منهما الى الانكار
كذا ذكره الشارح ولا يخفى عليك انه كما ان انكار النفي اثبات انكار الاثبات نفي فيصح ان يجعل الانكار كله داخلا
التقرير فلا معنى لمن جعل التقرير مقابلا للانكار ان يجعل الانكار كلها تحت التقرير ولمكن ان يدفع بان التقرير
لا يتصور الا في بعض صور الانكار وهو ما يعترف فيه المخاطب بالحق من نقيض المنكر فيحمل على الاقرار بما يعترف
ويعترف به واما في صورة لا يعترف به وهو للانكار الصرف ولهذا قوبل التقرير بالانكار وان يتحقق في
بعض صور الانكار وفي قوله هذا مراد من قال الهمزة فيه للتقرير ما دخله النفي انه لو قيل احد بذلك بل قيل
الهمزة فيه للتقرير وغيره المصدر ما دخله النفي لا بالنفي يظهر ذلك من الايضاح حيث قال بعد قوله للتقرير اي
للتقرير ما دخله النفي لا للتقرير بالانتفاء وكانه اسقط قوله اي للتقرير من المتن سهوا من الناسخ قال الشارح
لما كان مقتضى قوله والانكار كذلك ان لا يكون المنكر الا يلي الهمزة به على صورة اخرى بقوله وانكار الفعل
صورة اخرى يعني لا يلي فيها الفعل الهمزة ونحن نقول مطوي تحت ذلك التنبيه حل ما اشكل على
السكاكي وتكلف في تصحيحه سيظهر لك في اثنا ما نحن بصدده وتقديم المسند للقصر اي صورة اخرى مختصة
بانكار الفعل نص عليه في الايضاح وكانه اراد الاختصاص بالنظر الى انكار الفاعل وغيره اذ جريان صورة اخرى
في التقرير ايضا ظاهر فانه اذا اعتقد المخاطب الفعل في بعض المفاعيل واستفهم عنه لتقرير الفعل لكان متحققا
فيقول العاصي لغيره الله امرتك او اقرارا بالفعل بل حقيقة الاستفهام ايضا وهي نحو ايدا ضربت
امر عمرا ـــ معقولا من تردد المخاطب بينهما من غير ان تعتقد على صيغة الخطاب
دون التكلم والا لكان لغوا لانه لازم التردد بالهمزة وام ولغات شرط اعتقاد المتكلم الحصر اضاح انه لا بد منه
اذ لا يلزم من انكار المفعول به انكار الفعل به دونه تعلقه بغيرهما وكذا الفاعل ايضا نحو ازيد ضربك
ام عمرو وغيرهما نحو اية الليل كان هذا ام في النهار والمدار على احضار الفعل في الملابس المنكر سواء كان واحدا او
متعددا مرددا قال في الايضاح وكذا قوله تعالى الله اذن لكم اذ من المعلوم ان المعنى على انكار ان يكون قد
كان من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا الاذن فكان من غير الله فاضافوه الى الله الا ان اللفظ اخرج
مخرجه اذ كان الامر كذلك ليكون اشد لنفي ذلك وابطاله فانه اذا نفي المعمل عامل فاعلا في الكلام ولا شك
له غير لم نفيه من اصله هذا رد على السكاكي حيث نقل الكلام لنفي اصل الفعل وجعل ما يلي الهمزة مجموع الكلام
لا الفاعل عملا بالمتقدم على التوى دون التخصيص ووجه الرد ان انكار فاعلية الفاعل المختص يستلزم انكار اصل
الفعل الا انه صورة الرد في المتن فيما لا يحتمل التوى وهذا عرف وجه التعرض لموعود والانكار اما للتوبيخ اي
ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي فكان نحو اعصيت ربك او لا ينبغي ان يكون اي ان

معدت ويتحقق في المستقبل كذا في الشرح ولا وجه للتخصيص لان التوبيخ على الحال محالا نحو اتعصي ربك
او للتكذيب في الماضي وقد نبه عليه بقوله اي لم تكن اقاصفكم ربكم بالبنين او في المستقبل كذا في
الشرح والاظهر ان قوله او لا يكون اعم من الحال والمستقبل وان كان نحو انكم مكموها للمستقبل والتنوين
يحتمل ان يكون غير مختص بزمان من الازمنة نحو اعاصر انت ربك اي لا ينبغي في زمان ما وكذا التكذيب نحو ربنا
معذبا اي لم يكن ولا يكون والنهي نحو اصلوا تكما ان تتركا ان نعذبا اونا فان فيه نهيا عن الصلوة
والتحقير نحو من هذا ولهذا جيء بهذا والتوبيل لقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجيناكم
من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون والغرض من التوبيل احضار هذا
العذاب الذي غاير منه تعظيما لنعمة النجاة ايجابا للمزيد الشكر عليها ولهذا اي للتوبيل لا الاستفهام قال
انه كان عاليا من المسرفين تربيه للتوبيل وفيه تاييد لهذه القراءة والاستبعاد نحو اني لهم الذكرى
كما يدل عليه قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وبعد ما سمعت بهذا من علاقات
المجاز للاستفهام تمكنت من تخيل وجوه لم تسمح فلذا تركنا المرو نفسه فكلمة الاستفهام اذا استعملت على
الحقيقة فافهم منها ما يناسب المقام مما سمعت اذ يود بك الى القطرة السليمة عن السقام وكذا اذا قرنت حملها
على الحقيقة لكونه لك القرينة على ما يتوسل اليه بالحقيقة فتمسك بالكنايه على حسب الدراية فان ساحة الفكر هنا
رحيبه والفطرة السليمة فيما يستحسنه مصيبه وليست مفتقرا على السمع والطاعة اذ للفعل فيه كمال البراعة
ومنها الامر اي من انواع الانشاء فالامر عبارة عن كلام تام دال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وضعا واورد
عليه لا تضرب فانه لطلب الكف عن الضرب او عدم الضرب لا لطلب لانه غير مقدور وزيد له فانه تقييد الفعل
بغير الكف واورد بعد كف وزيد له فانه تقييد الكف بكونه عن المسبوق منه واورد بعد الكف عن الكف ولا يرد لانه
لم يوضع كف للكف عن المسبوق منه بل للكف مطلقا ولا يخفى بان تقييد الفعل بالمسبوق منه يعني عن تقييد بغيره
الكف عن المسبوق منه ان تقييد طلب الفعل بغيره لا بان يقال الامر طلب فعل بغيره على جهة الاستعلاء لبعد عن المقام
وادفع للشغب وربما يجاب عن الانتقاض بالنهي بمنع كونه لطلب الفعل لانه لطلب معنى حرفي ملحوظ بتبعية الغير
الغير ولا يقال له الفعل فان احد ذاته بالفعل الا ترى ان الابتداء فعل ولا يقال وضع من للفعل قال الشارح
لما اختلف في ان صيغة الامر لما ذا وضعت فقيل للوجوب وقيل للندب فقيل لهما وقيل للقدر المشترك بينهما
وقيل بالتوقف وقيل لكلهما وللاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلثة والاكثر على انها حقيقة في الوجوب
ولم تكن شيء من ادلتهم مفيدة للقطع استار الى ما هو اظهر لقوة امارته فقال والاظهر وما جعله الاظهر هو
الوجوب عند السيد السند لان لا استعلاء مختص بالوجوب والقدر المشترك بين الوجوب والندب عند الشارح ونحن
نقول لما اختلف في رويد ونظائره فقيل هو موضوعة للفظ الامر وقيل لمدلوله لكن وصفا ثانيا واشتهر ان لهم
الامر اللامر لمطلقا الفعل ولم يكن وضع رويد للفظ الامر ظاهرا اذ المتبادر خلافه قال والاظهر ان صيغة



من المعرية باللام نحو لتحضر زيد ونحو قوله تعالى فلتفرحوا على صيغة الخطاب وغيرها نحو اكرم عمرا واورويد
بكرا موضوعه لطلب الفعل استعلاء اي طلب استعلائي الصحاح استعلى الرجل اي علا واستعلاه اي علاه فظا
العبارة اشتراط العلو كما هو مذهب جمهور المعتزلة لا طلب العلو وعد الطالب نفسه عاليا كما هو مذهب الحسين
لكنهم قصدوا بالاستعلاء طلب العلو والعد عاليا حتى قال الشارح في هذا المقام سواء كان عاليا في نفسه اولا وشرطه
بكونه على طريق طلب العلو وعد نفسه عاليا وكان صيغة الامر استعلائية بهذا المعنى من بصنوفات المصنفين قال الشارح
المحقق وفي هذا اشارة الى ان اسم صيغة الامر ثلثة الاول المعرية باللام ويختص بالفاعل دون المخاطب
والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دل على طلب الفعل وهو
عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لعلية استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء اما
الخوبيون امرا سوآ استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في اللهم اغفر لنا امر عندهم واما الثالث فلما
كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين الباب وفيما ذكر اجتاث احدها ان اختصاص المعرية باللام بالفاعل غير المخاطب
مما لم نسمعه قوله فلتفرحوا الان يقال لم يعهد بالشاذ وبصيغة المجهول المخاطب الان يقال لعله يدعي انه امر الغائب
بضرب المخاطب وفيه ان الظاهر انه امر المخاطب بان يكون بحيث يقع عليه الضرب فالاولى ان يجعل الجميع تحت قوله نحو
ليضرب زيد وثانيها ان النحاة لم يسموا المعرية باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر عندهم ليس الا ما حذف منه حرف
المضارعة قال الرضي النحاة يسمون الامر كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء
طلب على وجه الاستعلاء وهو المسمى بالامر عند الاصوليين او لم يطلب كذلك فالصواب سماعهما الصرفيون على طبق
ما في المفتاح وثالثها ان تسمية المستعمل في غير الامر امرا مما لم يخص النحاة بل يعم جميع ايمة اللغة يدل عليه ما سنذكره
من كلام المفتاح ويظهر به قول المص وقد يستعمل لغيره فتامل لتبادر الفهم عند سماعها الى ذلك وهل
التبادر عند سماع المعرية باللام من الصيغة او من اللام فيه تامل قد صاحب المفتاح واتفاق ايمة اللغة على اضافة
نحو قم وليقم الى الامر يعلم صيغة الامر ومثال الامر وكان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة ومثالها
بعد ذلك وانما جعله بعد الاد ليلا لاحتمال ان يكون الاضافة لنفس التبادر لا لكونها حقيقة فيه لكن الظاهر الاضافة
الى الوضع له ولم يلتفت اليه المص لضعفه عنده حيث قال في الايضاح وفيه نظر لا يخفى على المتامل والنظر اما ما
ذكرناه وفيه نظر لا يخرج عن الاعداد وانما يستطه من وجه كونه دليلا واما ما ذكره الشارح
الى الامر تعني طلب الفعل استعلاء بل يعني كلي يصدق على نحو قم وليقم واضافة الصيغة من اضافة العام الى الخاص
او اضافة اللام من اضافة الداخل الى المدخول بدليل استعمالهم ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وفيه ايضا
ما مر على ان هاهنا امرا هو استعمال الماضي والمضارع في مقابلة صيغة الامر وقد يستعمل لغيره اي لغير
الطلب استعلاء لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والا
فكناية ولا يخفى عليك ان جماعة الامر كالاستفهام ليس من فن المعاني وليس منه الا نكات العدول من الحقيقة

الى التحوز بالامر ولا اثرها فيما ذكر وذلك القرائن اما غير الطلب واما للطلب لا مع الاستعلاء فالاول كالاباحة نحو جالس الحسن بن سيرين وقد اشتهر هذا المثال في الاباحة وسرى عن ظاهر انه بالندب شبه اذ لا يتوهم منع مجالسته حتى يحتاج الى الاباحة وترك الندب ربما يشعر بان المراد جعله داخلا فيما وضع له صيغة الامر والعلاقة بين الايجاب والاباحة ان الايجاب لا ينفك عن الفخامة وفي التعبير عنها بالايجاب كمال المبالغة وجعله من قبيل طلب الفعل استعلاء **والتهديد** اي التخويف وفي الصحاح مع دعوة والانذار الابلاغ مع التخويف والعلاقة بين الايجاب والتهديد ان ايجاب ما يوجب العقوبة مبالغة في وقوع العقوبة ولا يلتفت الى ما توهمه عبارة المفتاح ان الاباحة والتهديد ينفيهما الطلب **نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله** اذ ليس المطلوب اتيانهم بسورة لكونه محالا كذا في الشرح وانه لا ينفع الاتيان في دفع الريب لما بالامر بل نسبه العجز اليهم والمناسبة بين الايجاب والتعجيز ان الايجاب يوجب السعي في المأمور به لتظهر العجز **والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين** دليلين **الاهانة نحو كونوا حجارة** او حديدا وعرف التسخير من الاهانة بانه في التسخير لا ينفك الامر عن الانقياد وفي الاهانة لا يتحقق المأمور **والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا** والفرق بينه وبين الاباحة انه في مقام توهم ترجيح المخاطب احدهما والثاني في مقام توهم المنع عن الفعل والعلاقة بين الايجاب والتسوية ان ايجاب احد الامرين يوجب تسويتهما في الايجاب فاريد به التسوية **والتمني نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي** واخره بصبح وما الاصباح منك بامثل انت الخطاب لتاويل الليل بالليلة او الليلاة فان التاء تعين على ما في القاموس او بتاويله بالليلة لان المراد بالجنس الواحد في الصحاح ليل وليلة كتمر وتمرة وجمعه على لياني بزيادة الياء على خلاف القياس ونظير اهل واهالي وقيل اصله ليلاة لان تصغيره لييلة هذا وح الاشكال في تذكير الطويل ولا يبعد ان يقال البارد لما هو صالا ذا الضرورة تذكير الكلمة الى اصلها ولا يبعد ان يكون اشباع الكسرة كيا امثله لانه لا مكتب ايا الحاصله من الاشباع وانما حمل على التمني لامتناع حقيقته الامر لان الانجلاء ليس مقدورا له ولا يبعد ان يجعل من طرافة الشعر ان يجعل الليل ممن للانسان متعصبا يجري على البخل بالنفع للشاعر فلا يتجلى لاعتقاده ان الانجلاء انفع له فيقول انجلي فصبح فانك اخطأت وليس الاصباح اي الصبح منك بامثل اي افضل فلا تتجاوز عادتك لاعتقادك الخطا ووجه عدم فضل الصباح انه لا تفاوت في همومه بين المظلم والمضيء او ان عينه يرى الدنيا كالليل مظلما لارتحاما لهموم والاسى الى قسم الثاني من غير الموضوع له اما من التمني ان كان الطلب المعتبر في مفهوم الامر اعم من التمني ويكون المميز ذلك المتعلا واما من الدعاء ان كان الطلب مقيدا بما يستدعي الامكان واختار الشارح الثاني ولا يتم الا بدعوى ان المتبادر منه هذا الطلب قال الشارح انا حملنا على التمني دون الترجي لان الشاعر لا استطالته تلك الليلة لاطاعته له بالانجلاء لكن ان تقول لشدة همومه واصطرابه مني انجلاءه في اثباته وذلك لانجلاء يستحيل **واغفر لي** فانه طلب للفعل على سبيل التضرع **والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة** لحاجة



الى هذا القيد وكانه اراد مثالا متفقا عليه **افعل بدون الاستعلاء** اذ مع الاستعلاء امر ولا بد من قيد اخر يميزه عن الدعاء قال الشارح وقد تعارف الالتماس فيما يكون من نوع من التضرع لا الى احد الدعاء قلت فينبغي ان يقيد تعريفا للدعاء بزيد التضرع **ثم الامر قال السكاكي حقه القول** جمع السكاكي الامر والنهي في هذا الحكم **لانه الظاهر من الطلب** فيكون كذلك الدعاء والالتماس فالتعليل لاثبات الدعوى وتعميمه عبارة السكاكي لانه الاظهر غير الى لفظ ليكون نظير خاليا عن شائبه تسليم الظهور ومنه السكاكي على ذلك الظهور بالنظر في حال الخوهما الاستفهام والتمني فانه لا ريبة في الفرق بينهما وما يوهمه كونه للفور ان الطالب لا يرضى بمجرد الطلب الا لضرورة وان الا انتظار مهرب عنه **ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى غير الاول دون الجمع والتراخي** وهذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كان يقال قم وقعد او ثم واقعد وقاعدا ويحتمل ان يكون داخلا في قوله **وفيه نظر** اي في قوله حقه والصحيح راجع الى النظر في دليله او في كل من دليله نظر لكون الظهور من الطلب بلا قرينة ممنوعا ولكنا نبادر بلا قرينة بالحال متقاربة بالنسبة الى المقامات وللسكاكي دليل آخر لم يذكر وكان حقه ان يذكر ليتم نظر وهو استحسان العقلاء تاديب الخادم اذا اخر الامتثال ولكن ان تقول لم لا يعتد العقلاء عند اخر الامتثال **ومنها** اي من انواع الطلب **النهي** وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء ولعلك تستطرد بما يتعلق به توجيها ودفعا ان كان الامر يريدك **ولحرف واحد هي** الاخصر ولدلالة الجارفة وحدها والاولى وله صيغة واحدة **نحو قولك لا تفعل** وبه يعلم ان ليس له صيغة اخرى كما انه ليس له صيغة اخرى كما انه ليس له حرف اخر ي ولعله احترز بتقييد الجزم بقوله في نحو قولك لا تفعل عن الموكد وصيغة جحدي الموت فانها لا يجزم فيس لكونها مبنيات وبه بتقديم الظرف في قوله ولد حرف واحد على حصر الجارحة في النهي **وهي كالامر** لو اكتفى به لافاده مفاده الحقيقي والمجازي برمته بلا احتاج لترجيحه الى التطويل قوله **في الاستعلاء وقد يستعمل في غير الطلب الكف** كما هو مذهب البعض **او الترك** كما هو مذهب البعض فانهم اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاستعلاء بالصارف او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل قال الشارح المحقق والمذهبان متقاربان يعني لا ثمرة للخلاف ويدفعه ما ذكره السيد السند ان الخلاف مبني على الاختلاف في كون عدم الفعل مقدورا او لا وجه للاختصاص على قوله **كالتهديد كقولك لعبدك لا تمتثل امري لا تمتثل امري**

ومثال التسوية من النهي قد سبق وينبغي ان يبين ان حقه العود ليلا يتوهم انه كالامر في منع العود فيقتضي الوضع وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان راجعا الى ايصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك وفي النهي له لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستطرد الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما كان المخاطب عليه من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك كذا في الشرح والاولى على ما كان المأمور عليه ليشمل نحو

ليهدنا الله الصراط المستقيم وهل هذا المعنى سوى ما ذكى السكاكي من الاستمرار حتى يذكر معه كما فعله الشارح فيه
خفاء **وهذه الاربعه** يعني التمني والاستفهام والامر والنهي **تجوز تقدير الشرط بعدها** مع اداته
ولابد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير اداته نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا وان شرا
حرف الشرط لكانه مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط وهذا الشرط ينبغي ان
يقدر باسره ولا يجوز التقدير بمع ذكر جزء فلا يقال اكرمني ايا ما اكرمك بذكر مفعول الشرط والشرط المقدر على
طبق هذه الاربعه وتعيين خلافا لحذف في غيرها فانه لا يصح اطلاق الحذف فيه اذ قد توجد القرينه وقد لا توجد
فالضابطة فيه وجود القرينه والضابطة في هذه الاربعه وجود احدها لانه يستغني الحذف معها عن القرينه بل
لعدم انفكاكها عن القرينه فليس مقابلة قوله وفي غيرها لقرينه مع قوله وهذه الاربعه الخ باعتبار وجود القرينه
وعدمها كما توهمه ظاهر عبارته وتحقيق القرينه مع الاربعه تما قيل من ان الطلب لكونه فعلا اختياريا لابد له من
حامل عليه وذلك الحامل هو اما الخط المتعلق لذاته واما غرض اذ كان الخط مقصودا لغرض وهو الاكثر لان اكثر الاشياء
تطلب لغرض غالبا فاذا سمع الطلب توقع بيان سببه بحسب الخارج لمطلوبه المذكور حامل على هذا الطلب بصورة
وهذا هو العلة الغائية التي قالوا انها آخر العلل وتدنظمه نظما حسنا من قال نعم ما قال روح الذ
اول الفكر آخر العمل فاذا تحقق جاء الاربعة ما يصلح سببا للطلب لتزعه على الخط بجعل مسببا له وهذا معنى الشرط
والجزاء فقد دل الشرط اظهارا للسببيه المفهمة وما قيل من ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه في قاعده التكلم
فان التكلم في قاعدة البيان في الكلام الخبري لافاده مضمونه وفي الطلبي للطلب المتعلق بما هو مقصود لذاته قليلا
وما هو مقصود لغيره غالبا فاذا ذكر ذلك الغير بعد ما فيه معنى الطلب فهم افادة ترتبه على الخط وهذا معنى الشرط والجزاء
ولا يخفى تبرء هذا الوجه عن الاول لان الاول مبني على ان الطلب فعل اختياري لابد له من حامل عليه والثاني ان الكلام في عرف
اهل البيان لا بد له من حامل عليه سواء كان ما يفيده طلبا او غيره والسيد السند ظن انهما وجه واحد وخطأ الشارح
المحقق حيث جعلهما وجهين يجوز ان تقدير الشرط بترتب الغرض المذكور وقصد السببيه وكانه دل عليه بالامثله ولا
يذهب عليك ان حذف الشرط من مباحث الايجاز وليس له تعلق لهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام **كقولك**
**ليت لي مالا انفقه اي ان اردقه** الاولى اي ان يكن لانه المتفهوم من الطلب **واين بيتك ازورك**
**اي ان تعرفنيه** الاظهر اي ان اعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب وبدونه لا يقال و
هذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجري في قولك اتكرمني اكرمك فانه لا يصح ان التقدير ان تعرفني او ان
اعرف اكرامك اكرمك بل ان تكرمني اكرمك لانا نقول السببيه بين ما بعد الطلب والخط الاستفهام المفهم
المفهم فلو لم يقع المذكور بعد الاستفهام على المفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم **واكرمني اكرمك و لا**
**تشتمني يكن خيرا لك واما العرض كقولك الا تنزل يصب خيرا نوله من الاستفهام** بريد انه لا حاجة الى عد
العرض بعد عد الاستفهام مدخولة تحت الاستفهام هكذا يستفاد من كلام الشارح المحقق والسيد السند وفيه



ان المراد بالاستفهام ما يكون على حقيقته اذ يقدر الشرط بعد غير الغرض من المولدات فلا يغني ذكر الاستفهام عن ذكره
فالاولى ان يقال المراد ان الغرض في التقدير محمول على اصله وان لا اشتراكه في اقتضاء الشرط وبيان المفتاح بلا يدع
لهذا المعنى محلا حيث قال هذه الابواب الاربعه تشترك في الاعانه على تقدير الشرط بعدها واما الغرض فليس بابا
على حدة وانما هو من مولدات الاستفهام نعم يحتمل ان الغرض ايضا تعين على تقدير الشرط لانه لا بد للغرض المنزل
من فائده فاذا ذكر ما يصلح فائدة للنزول يجعل فائدة مترتبة عليه ولا حاجة الى جعله محمولا على اصله ولما كان
المهم المنزول لا تكفي فالمذكور في الحقيقة الاثبات فلذا يقدر الشرط مثبتا مع انه يجب التقدير بترتيب الامور الاربعة
من جنس تلك الامور ان مثبتا مثبت ان منفيا فلا يجوز لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي ونحن
نظن ان لا خلاف بيننا وبين الجمهور اذ هم يجوزون تقدير المخالف للاربعة لقرينتها وهو تجوز مع القرينة وقبل
تقدير المثبت بعد النهي اقرب من تقدير المنفي بعد الامر لاشتمال النفي على الاثبات دون العكس فاسلم تدخل النار
ابعد من لا تكفر تدخل النار وفيه ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فالامر بالشيء ايضا يشتمل على ذكر عدمه فهذا
الاعتبار **وجوز في غيرها** اي تقديره في غير المواضع الخمسه **لقرينه** قلت وكذا مع القرينه لو لم يقدر
من جنس المذكور من الخمسة **نحو** امرا تخذوا من دوننا وليا **فالله هو الولي** اي ان اراد واولياء **نحو**
الاظهر ان الشرط المقدر ان اراد واوليا لان قوله هو الولي للحصر وتنزيل غيره منزله العدم لاحصر الولي نحو والظاهر
انه قصر قلب لما اتخذوا من دون الله اي متجاوزين الله فانه ظاهر في تركه فاثبتها واتخاذ غيره وليا ليكون الشارح
جعله قصرا فراد و قد منع وجود القرينه في المثال المذكور لصحة تفرع فالله هو الولي على ما قبله لان الاستفهام المستفاد
من قوله امرا تخذوا للانكار فيعادل الى النفي اي لا يليق ان تتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولي واجاب عنه
الشارح المحقق بانه ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء اذ لا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب
زيدا فانه اخوك بخلاف اتضرب زيدا وانه اخوك استفهام انكار وانما يحسن لو او للحاليه والجواب بعيد عن التحصيل
اما اولا فلان ما ذكر في بيان ان ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء مما لا يفيده لان معنى اتضرب زيدا
ليس معنى النهي بل نفي اللياقة فالشرط المقدر وان لا يليق ان تضرب زيدا فانه اخوك بخلاف النهي فان الشرط المقدر
بعده ان لا تضرب زيدا فانه اخوك ولا خفاء في ان نفي الضرب يصير سببا لبقاء الاخوة ودوام نفي لياقة الضرب فانه تجامع
الضرب ولا تبقى معه الاخوة واما ثانيا فلان النفي المذكور غير حتى لان ما فيه معنى الشيء حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم
ذلك الشيء بلا شبهة واما ثالثا فلان وجد منع القرينه لا يتوقف على ان يكون حكم ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء
لاحتمال ان يكون كذلك وههنا بحث وهو ان ما مر انه يجوز تقدير الشرط بعد هذه الاربعة ان اريد به انه يجوز
جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقيه يدخل الدعاء والالتماس في قوله وتجوز في غيرها مع القرينه
انهما في سلك الامر لان النحاة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي ومما يشملهما عنده هم وان اريد به انه تجوز
تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل **ومنها** اي من انواع الطلب **النداء** اي الكلام المستعمل

في طلب الاقبال وبيان حقيقة وظيفة لغوية ومجازاته بيانية وكان اختيار الحقيقة او المجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث **وقد يستعمل صيغة** اي صيغة يختص لهذا الكلام تسمية هيئة الكلام صيغة غير شائعة وكانه لكون النداء لمزيد مفردات المنادى له في انه الغرض من ذكره الطلق اسم الصفة عليه **في غير معناه** اي معنى المنادى الموضوع له اما مع بقاء النداء بان ينقل من قسم الى قسم كاستعمال لما لنداء البعيد ولنداء القريب وبالعكس واما مع الخروج عن النداء مطلقا كالمثالين المذكورين ومنه ماذكر للتنبيه على ان المنادى حاضر في القلب لا يغيب عنه نحو اسكان نعمان الاراك تيقنوا بالمكاء يدعو قليبي اسكان لجعله مستعملا في نداء البعيد كما فعله السابق بعيد ومنه المستعمل والقصر والتوجع ومنه التدبر ومنه الدلة والتحير ومنه الاستغاثة ومنه التعجب وجعل قوله في غير معناه مخصوصا بالقسم الثاني كما فعله الشارح لا داعي اليه **كالاعزاق توكل لمن اقبل يتظلم يا مظلوم** فانه ليس بطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اقباله لازاله التظلم وبث الشكوى ولتلا يذكره المنادى له **والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل** ملتزم لحذف حرف النداء والشائع فيه اي وقد يعدل عنه الى مضاف او علم او معرف باللام وفي كون المعرف باللام منادى لنصبه وللام وفي كون العلم منادى لنصبه دون البناء على الضم مزيد تكلف ولذا انكر النداة الاول ابن الحاجب وتفصيله كتبنا النحو وتنالك الغاية منه لو نلت سرحنا على اكافيه ولما كان الاختصاص مع نقله عن معناه الاصلي منقولا المحل من الاعراب ولا غرو اخصه بقوله **اي متخصصا من بين الرجال** بينها على انه تكلم في موضعه **ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء** طلبا كان كالامثلة المذكورة او غيره كالخبر الذي يذكر للمدح الذم او التحسر او التوجع **اما للتفاؤل** بابرازه في صورة الحاصل **او لظهار الحرص في وقوعه** حتى كانه يخيل اليه حاصلا **كما مر** في قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهنالك مرادفه وتنظيره **والدعاء بصيغة الماضي من البليغ عنهما** معا بان يقصدهما معا او على سبيل البدل بان يقصد احدهما واظهر ان الدعاء ممن يعلم هذين النكتين يحتملهما سواء كان بليغا اولا وحمل البليغ عليه بعيد **او للاحتراز عن صورة الامر** ليلا يؤدي الى سوء الادب والاولى او للاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهي ايضا وفيه ان الدعاء بصيغة الماضي تحتمله في الاحتراز عن صورة الامر والعود بحاله اذ النكتة لا يجب ان يرجع الى جميع الافراد ولكان تقول يكفي هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تامل **او لحمل المخاطب على الظن بان يكون ممن لا يجدان تكذب** من التكذيب اي ينسب الى الكذب **الطالب** فانك اذا جئت بالخبر مع ارادة الطلب ينسب الطالب الى الكذب نظرا الى ظاهر اللفظ كذا قيل ولا يخفى انه تكلف والاحق الاولى في التعبير عن اتيتني غدا بقولك ما تاتيني غدا دعوى ان المخاطب يبادر الى الاجابة لا محالة حتى يستحق ان يعبر عن الطلب عنه بالخبر فلو لزم مثل هذه الدعوى التي تصحها التعبير بالخبر كاذبا قال الشارح والخبر في هذه الصور مجاز لا مستعملا اما في غير ما وضع له ويحمل نقضها الكناية هذا وفيه ان اللفظ لا يكون محتملا للمجاز والكناية



والكناية لان وجدت القرينة عن ارادة الحقيقة لمجاز بلا شبهة والا فكناية كذلك **تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة** لا في الجميع فان التاكيد في الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا تترك التاكيد لخلوه عن الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال او قريب منه **فليعتبره** اي فليتفطن **الانشاء الثاطد** على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير اي فليعتبره وليرع ذلك الكثير في الانشاء **الا تى صنت علينا بفصل الخطاب واحسنت الينا بفضل معرفة الكتاب واجدا سوله المفاتيح احسن جواب نسالك بيانا به وصل الطلاب الى الصواب وتبيانا به كمال الارتضاء حسن المآب وكمال الانقطاع عن الجهل والخطا والاضطراب الهي انعم علينا باحوال له تذيب الجزيل الثواب واكرمنا بالتوفيق لاعمال تنجينا عن وبيل العقاب** **الفصل والوصل** اورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية فالشارح قدم الفصل لانه الاصل والوصل طارىء عليه والوجه ما ذكرنا وهذا وجه للتقدم في التفصيل الخ في هذا المقام لا يخفى على من يعي فالمقام **الوصل عطف بعض الجمل على بعض** وقدم تعريف الوصل على عكس ذكرهما وعلى خلاف المفتاح لانه وجودي سابق على العدمي في المعرفة ولا بعد ان يقال يقدم الفصل تاره ويؤخر ليلا يتوهم بالتزام تقديم احدهما ان له مزية في باب البلاغة على الآخر وعبارته مشعرة بان الوصل والفصل مختصان اصطلاحا بالجمل والمقتضيات لهما جارية في المفردات ايضا فلا ينبغي التخصيص اصطلاحا وبخس نفعهم من عباده المفتاح عدم اختصاصها بها وانما الاصل في الجمل حيث قال تميز موضع العطف من غير موضعه في الجمل هو الاصل في هذا الفن وان حمله السيد السند على ان المراد ان بحث الحال خارج عن الاصل متفرع على الفصل والوصل بالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل واحفظها في المفردات ايضا ليلا تكون بمعزل عن البلاغة وكيف نظن ان عطف الجمل التي هي اخبار للمبتدا او احوال لصاحبها وصفات لمعوت وشركة مبنيان على احوال دون ما في المفرد ان كذلك وقد وافقني اذ ذاك السيد السند حيث تكلم في وجه الفصل والوصل بين مفردات في خطبة شرح المطالع وقد اخترنا مرارا الجملة على الكلام ليشمل حاله من الاعراب في الصلة بالكلام ولو يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه زما لا يتناسب جملا اربع مرتبة بحيث يعطف كل على ما قبلها بل حتى تناسب الاثنتان الاوليان والاخريان فيعطف في كل اثنتين اولا ويعطف الاخريان على الاوليان لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاوليين ونظيره في المفردات هو الاول والآخر والظاهر والباطن فانه عطف اولا الآخر على الاول والباطن على الظاهر بجامع التضادم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمراد بالجمل ما فوق الواحد ليشمل عطف احدى الجملتين على الاخرى وحمل الجمل على جمل يكون في العالم لا يليق بالعالم **والفصل تركه** اي ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شانه العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من شان الحال العطف على ما بي فيه له ثم انه رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء فقال **فاذا**

انت ورتب لعطف ثلث مراتب مرتبتان منها مرتبتاه التناول ومرتبة بعيدة على طريق ما في المفتاح الا انه جعل المرتبة الاولى مالا محل للجملة من الاعراب والمفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو وللحق مع المفتاح لان العطف بغير الواو لا يطلب شرطا فهو اقرب تناولا على الاطلاق وماله محل من الاعراب يحتج فيه حين العطف بغير الواو جمعا اقرب واتفقا في جعل احدى المرتبتين بالجملة محل من الاعراب ولا تخصر فيه اذ الوصل في جملة انت بعد جملة هي صلة موصول اسمي او حرفي وقصد تشريك الثانية للاولى عطفت على الاولى كالاتية بعد ماله محل من الاعراب بلا تفاوت فيقول الذي ضرب وقتل دعجت من ان ضربت واكرمت فنحن نقول فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او تكون صله اولا ولهذا ضمن بيانه وجوب تقديم المعطوف عليه وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمها اي في حكم الاعراب بان يكون مشاركة للاولى في جهة الاعراب ويكون اعرابها من جهة واحده وليس الخبر الثاني والحال الثانية ولا الصفة الثانية مشاركا للاولى في الحكم اذ جهة الاعراب في كل منهما ما فيها ما فيه لاماني سابقة بخلاف التابع فلا يشكل ان قصد تشريك الثاني للاولى في الاخبار المتعدده ونظايرها مع انه ترك العطف عطفت عليها كالمفرد اي كعطفها المفرد على المفرد وفي هذا التشبيه اشعار بوجه حسن لعطفها اي كما ان العطف في مقام قصد تشريك المفرد مقبول كذلك في هذه الجملة لان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعه موقع المفرد ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه فالاولى الاعلى مطلق الجمع وهل هي متحققه في كلام العرب لم توجد على سبيل الحقيقة ولا مانع من التجوز كما قيل ان قرينة في قوله عدل و وصف وبائنة ومعرفة وجمعة ثم ترتيب معنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان او في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون بمعنى الواو وكما قال المبرد في الذين ظلموا منهم وجعل منه و لقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني واستشهد عليه بخبر عبد الله بن عتيك فان ارجع اليه ويريد ان كر بخوه لم اعاه ما في معناه بتجوزا انه وان فيما بعد ان قصد ربطها بها على معنى عاطفة سوى الواو و لم يقل على عاطف سوى الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل في معناه الحقيقي حتى يدخل الواو بمعنى او في غير الواو ولما يعلم وجود العاطف بمعنى الواو وبتجوز اما كلام المفتاح لم يبال المفتاح بالاحتمال و لم يذكر قوله وبخوه و قد صعب ذكر حتى قوى منصوبا عطفا على مقبولا ومجرورا على الضمير المجرور على المذهب الضعيف وفر المصنف بخو المقبول من المستحسن والمرتب من الطبع وهو كما ترى وفر المجرور بخو عطف الجملة من عطف المفرد ولا اظنك في ريبة مما الممنا به ولا يخفى ان هذا اشتراط على مذهب من لم يجعل الواو للترتيب ان تكون بينهما جهة جامعة فهذا الوصل انما يتيسر بعد معرفة الجهة الجامعة كما تقسم الثالث الاتي في القسم الثالث امورا اخر لا بد من ضبطها لم يشترط في هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكمال الانقطاع وشبه احدهما فلذا عدت بين التناول دون الثالث نحو زيد يكتب اي بخطي الثرى كما سمعت من الثقاه ويشعر من حد نصر

وكرم



او لمعنى يقبل الشعر او الثاني لمعنى يحيد الشعر كما في الفاصل بين الكتابة والشعر من المناسبة او يعطى ومنع لما بينهما من التضاد ولهذا اي لكون شرط قبول عطف الجملة بالواو وجود الجامع لان كون شرط قبول العطف بالواو مفردا كان او جملة اذ جعل الشرط في المفرد مسلما حتى فرع عليه اشتراط القبول في الجملة فلا حسن تعليل اشتراط المفرد بعد تسليمه فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف المفرد قلنا ان المفروض بعد العلم في حكم المكتوب لكون ما بعدها منزلا منزلة معنوي علمت فلو لم يكن وجود الجامع مشرطا في الجملة ايضا لم يجب في الفا لجعل المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الجمله عمرو على ابي تمام قوله زعمت ايها الجبيبه هواك يا نفس عفا الغد اي اندرس في غداه البكر كما عفا عنها اي عن اللوى وهو موضع طلائ باللوى ودسوم لا اي ليس الامر كما تخيل والذي هو عالم ان النوى صبر في الصباح الصبر كلفت هذا الدوا المر ولا يسكن الا للضروره هذا وقيه نظر اذ لغات كلف لا يخص الشعر وان ابا الحسين كريم لازلت عن سنن الوداد ولا عدمت نفسي على الف سوال تحوهم جواب القسم لا والبيت الاخر موكدا وهو جواب القسم كاذكره الشارح وعيب البلغا على ابي تمام بفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه اذ لا مناسبه بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين دليل تام على الاشتراط وان يمكن الجواب بان مراد ابي تمام ان مراره النوى وكرم ابي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر اليه العرف من حواله علم الشيء الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمه الشيء بحيث لا يدركه العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط بهما علم احد فتامل ولهذا اي لان المقصود تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت عنها الاولى ان تقابل فصلت بوصلت او عطفت بكم نعطف نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم لو عطف الله يستهزئ بهم على انا معكم الا ولى لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم انما نحن مستهزئون ليلا يتوهم كلامه في مجرد انا معكم لا في المجموع كما وهمه الشارح والسيد السند وغيرهما لانه ما حكاه الحاكي هو المجموع وقصد تعلق الفعل به لا بكل من قوله انا معكم وقوله انما نحن مستهزئون فلا نصيب بالقول الا للمجموع كما انه لا نصب اذا قيل قلت زيدا الا المجموع زيد ولا نصيب لشيء من انا معكم وانما نحن مستهزئون في النصب كما لا نصيب لزيد في هذه الحكايه كل من انا معكم وانما نحن مستهزئون جمله لا محل من الاعراب له ووجه الفصل عن كلتيهما ليس عدم قصد التشريك في حكم الاعراب بل ان المعطوف عليه عطف على ما هو جزء كلمة وهو هذا الاعتبار اخذ قوله وعلى الثاني وليس الفصل فيه لشيء مما ضبط بل لما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فاحفظه بعد ما ورث به ولا تتبع اهمالهم فانه ليس لهم الا بعد ما رزقوا والله يرزق من يشاء وقوله لانه ليس من معقولهم علة لمحذوف كانه قيل لانه لم يقصد تشريكه لانا معكم لانه ليس من معقولهم قال الشارح وانما قالوا على انا معكم دون انا نحن مستهزئون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وقد عرفت ما فيه وانكر السيد السند كونه بيانا لوضوح انا معكم ومغايرته تماما في المعنى وجعل الحق كونه تاكيدا لان معنى انا معكم الثبات على اليهوديه وانا نحن مستهزئون نحن نصد اليهوديه ودفع الاعتداد به ودفع نقيض الشيء تاكيد له اولان معنى انا معكم المعيه قلبا وهو يستلزم

بخلافه اصحاب محمد معنى والموافقة ضرورة وهو الاستدراك فيكون المعنى مستهزئون او جعله اشتباقا بجواب ما بالكم ان جمع انكم معنا توافقون اهل الاسلام قال وعلى اي تقدير لا يصح عطفه على انا نحن مستهزئون لانه ليس مقولا لهم ولا يصح ان يكون تاكيدا او تتمة الجواب عن سوالهم ومن المباحث النفيسة التي حفيت الى الآن ان فصل الله يستهزئ بهم من قوله انا معكم لا ينبغي ان يكون من هذا القبيل لانه للاحتراز عن ضعف التالف لان عدم قصد التشريك هنا ليلا يفسد اصل المعنى بنا على ان قاعدة العطف فيما بين النحاة صحة التشريك فالتمثيل به خال عن التحصيل ومثال ما نحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف ذهب على ضرب مع انه يصح اصل المعنى في قصد التشريك ولا يخالف قاعدة النحو المشهورة ليلا يتشارك الحكم السابق في الفعل وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب اي قصد ربطها على معنى عاطف لم يقبل على عاطف سوى الواو واريح المعنى ليدخل الواو بمعنى او وخرج ثم واو بمعنى الواو عطفت به لا بد من اشتراط ان لا يكون للاولى حكم لا يجري في الثانية فاعمل نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهملة الصواب اذا قصد التعقيب بلا مهلة او مهملة والعاطف الذي تقصد به عطف جملة لا محل لها من الاعراب مما سوى الواو وما سوى لا وحتى فانها تختصان بالمفردات الا انه يعطف بلا المضارع على المضارع فيقال اقوم لا اقعد لمضارعيه الاسم كذا في الرضي وقال السيد السند اصعفا واقوى لا تحقق له في الجمل اصلا وفيه بحث لانهم ذكروا في قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون الا انه يبتدا بعض الاولى لدخولها فيها ثم قال وظاهر المفتاح ان يتعين بوقوع حتى ابتدائية عطف الجمل حيث قال في بحث العطف ولا بد في حتى من التدرج كما ينبئ عنه قوله وكيف فمن جند ابليس فارتمى في الخلاء حتى صار ابليس من جنودي اذ الظاهر انه مثال لحتى العاطفة وح يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة للمفردات هذا وفيه انك عرفت انه بحري الشرط في الجمل وتفصيله في البيت انه اندرج في ارتمى الخلاء صار كذا فيه حتى صار ابليس من جنودي وانما قال الظاهر انه يجوز ان يكون نظير الافادة تدرج حتى العاطفة وله في المفتاح غير نظير وحمل قوله ولا بد في حتى على حتى مطلقا مساع ومعنى البيت على ما هو المشهور انه صار تابعة ابليس سرى ساعة الزلة الى ان تبعد ابليس متابعة الجندي للسلطان ففيه تحذير عن ارتكاب الصغائر فانه يفضي الى الجراة على اكثر الكبائر ويحتمل ان يكون المراد انى صرت بالتوبة الى ان انقاد في ابليس ولا يزاحمني في الطاعة ففيه ترغيب في العباد والحد فيه ازالة الخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان فانه يندفع بالثبات على الجد وانما شاع العطف بما سوى الواو وحتى والا ان لها معنى يختص وفايده يعتد بها بخلاف الواو فانه لا يفيد الا اشتراك المتعاطفين في التحقق بعد معرفة تحققها لانه ليس معنى في النفس وانما يحبها ويجعلها طالبة لتراطيف لا يتيسر معرفتها الا لاوحدي بعد اوحدي فلذا ترى المهرة سوحون تحصر البلاغة فيه مبالغة في كونه مدارا لها لا تقول فلم يعطف الجملتان لاوهم ان الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لدفع الايهام وسياتي نظيره لكن لا يغني عن ذكر الرابط



في مقام لا محال فيه للايهام لوضوح الامر من غير شايبة الايهام وحتى لم تفصل لك معاني ما سوى الواو مع ان العطف لا ياتي الا بعد معرفتها لان المتكفل لما علم آخر وقد فصلناه لك قبلا ان تالي هذا المقام في شرح الكشاف مما لا مزيد عليه والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاه للثانية من تقييد بحال او ظرف او غير ذلك فالفصل متعين كذا في الايضاح لا يقال الملازمة ممنوعة لانه قال لسكاكي ان هذا القطع انما سوى ياتي اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان في وجه قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لا يوجد لا نقول المراد فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاها للثانية ولم يسبق على الاولى ما يمنع العطف عليه بقرينة انه ياتي بيان هذا القسم وهو الذي جعله كالمنقطعة وسمى الفصل له قطعا نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا ليلا يشاركه في الاختصاص اي في احتصاصه باعتبار حكم المتكلم لا باعتبار مضمونه بالظرف لما مر من ان المعمول ونحوه مقيدات للحكم فلا يرد انا لا نسلم وجوب المشاركة في الاختصاص بالظرف لما مر من ان التقديم يفيد التخصيص لانا لا نم ان عدم الشرط يفيد التخصيص وانما يفيده ظرف لم يتقدم ما يوجب صدر الكلام لانك عرفت ان المراد اختصاص الحكم لا مضمون الجملة والفيد يخص حكم لا محالة وعرفت ان ما مر ليس معناه كون التقديم للتخصيص بل كون الظرف للتقييد فان قلت عبارة الايضاح لا يساعد ما ذكرت لانه قال ليلا يشاركه في الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف الظرف بالمتقدم يشعر بان المتقدم مدخل في المشاركة في الاختصاص والتقييد بالظرف لا مدخل فيه للمتقدم قلت قيده به لان العطف على المبتدا انما يفيد المشاركة في القيد المتقدم دون المتوسط او المتاخر ويدل عليه كلام الشارح المحقق واعلم ان في الاية ثلثة امثلة لا ريب في صحة عطف الله يستهزئ بهم على مجموع الشرط والجزا اذ عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس كثير والجامع ايضا متحقق اذ بقا ولهم لهذه المقالات بناسب الاستهزا بل عين الاستهزا والمسند اليه في كل منهما مستهزئون بالآخرة لان الاستهزا بالمومنين في احكام الله توجه ترك العطف عليه ان عطفها يوهم عطفها على الجزا فالقطع لدفع الوهم وهو مثال للفصل لكون المعطوف منقطعة وكان المصنف غفل عنه فاقتصر على جعله مثالا للفصلين دون الثالث قال الشارح المحقق فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهي على مزيتين احدهما ان يستقل كل بالجزاييه نحو ان تاتيني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا وجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا وجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لا نزاع يصير المعنى فاذا قالوا ذلك استهزا الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزا اعني استهزا الله بهم انما هو على نفس استهزايهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لم نعم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة كذا في دلايل الاعجاز قلت ولا دليل الشرط مدخول

ان المراد بالعقد العقد عن اعتقاد كما لا يخفى فترتيب الاستمرار على هذا العقد المخصوص لا على العقد المطلق ولا يتم
ما ذكره دليلا على عدم ترتب الاستمرار على العقد المخصوص وثانيا اورد على الشيخ ان العطف على جواب الشرط
له احتمال ثالث وهو ان لا يستقل شيء بالجزائية بل يكون لمجموع الشرط والجزاء وبه تعلم ان العطف ليس
على الجزاء بل العطف مقدم على الجعل جزاء وثالثا ان اختصاص الاستمرار بوقت الخلو تحالة بعد لان العقد يختص
بوقت الخلو والاستمرار بوقت العقد والمختص بالمختص بالشيء مختص به والا عجب من ذلك كله ان منع كون
العطف موجبا للتقييد مما لا يضر لان المقصد بيان نكتة للفصل بجعل المراد من الآية ما لا يستمر معه الوصل
وهو ان المراد استمرار الله مطلقا ولو عطف على الجزاء لفات الاطلاق لافادته الاختصاص بوقت الخلو فالمناقشة
بانه يحتمل الاختصاص بوقت العقد مما لا يضر في تعين الفصل لان العطف يفيد الاختصاص باحد الطرفين لا محالة
على ان الظاهر الاشيع الاحتمال الاول وان لم يعبئ الطرف وان يتبادر منه وقت الخلو وكان مبنى كلام الشيخ
شغلت المحققين عن ضعف كلامه والله تعالى مختص من يشاء بانعامه **ولا** عطف على قوله فان كان الاولى حكم
اي ان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ايضا فان قلت مع قصد الاعطاء كيف يصح الفصل ويفوت
الحكم قلت لا يختص الاعطاء في العطف فليصرح بالحكم في المعطوف فان قلت من الممتنع ان لا يكون للاولى حكم
زايد على مفهوم الجملة اذ الكلام البليغ لا يخلو عن معنى مراد قلت المراد حكم زايد على مفهوم الجملة ممكن اعطاؤه
للثانية بالعطف **فان كان بينهما** اي بين الجملتين **كمال الانقطاع بلا ايهام** من الاوهام الحقيقية
**كمال الاتصال** مع ايهام وشبه كمال الاتصال معه ولم يتعرضوا لها فكأنها لم يوجدا **او كمال الاتصال او شبه**
**احدهما كذلك** يتعين الفصل وفيه انه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل اولى للاحتياط
على ما سمعته مما نقلنا من المفتاح الا ان يقال فرق بين المتعين والواجب والاولى ايضا متعين عند البليغ **والا**
اي ان لم يكن بينهما من الثلثة وذلك بان يكون توسط بين الكمالين وايهام مع كمال الانقطاع **فالوصل** متعين
اما في الاول فلتحقق المناسبة والمغايرة واما في الثاني فللضرورة ووجه تعين الفصل مع شبه كمال الانقطاع
عدم المناسبة لان المناسبة مع المانع عن رعايتها كالعدم ومع كمال الانقطاع بلا ايهام ظاهر ومع كمال
الاتصال عدم المغايرة ومع شبه كمال الاتصال عدم المغايرة والمحوجة الى العاطف في الربط لربط الجواب
بالسؤال من غير عاطف والعطف يحتاج الى مغايرة محوجة الى العاطف في الربط فالمقامات شبه اخذ المصنف
في تفصيلها على ترتيب ادى اليه التقسيم لكن لم يتعرض في التقسيم الاول لعدم الايهام لانه مستغن عن البيان واكتفى
بقوله **اما كمال الانقطاع فلا خلاف** اي في الخبرية والانشائية والاولى خبرية
وانشائية ولو اكتفى بقوله خبرا وانشاء لكفاه لان خلاف المحلين في الخبرية ان يكون خبرا فلا محالة يكون
انشاء وكذلك الانشائية **لفظا ومعنى** مصدران للاختلاف اي اختلاف اللفظ معنى بان تكون
احديهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء كذلك وهو المشايخ او تكون احديهما خبرا لفظا انشاء معنى والاخرى



بعكس ذلك وهو مما لم نعثر عليه **نحو وقاد رايدهم ارسوا نزاولها** فكل خلف امري يجري لمقتدار
الضمير الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلا وارسو من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة والمراد امرهم بحبس
انفسهم في مكانهم عن الذهاب نزاولها اي نحاول الحرب ونعالجها وكون الارساء حبس السفينة اوهم البعض ان
الضمير للسفينة ومنهم من جعلها للمحبر والوجه الاول كما تشهد به تتمة البيت ومعنى قوله كل خلف امري الخ
اي اي خلف يرد على المرء بتقدير الله سواء كان خلفا نفعه او موتا احمر فلا يرد الثاني الجبن ولا الاول الاقدام
وفرق بينه وبين خلف كل امري وكان الشارح غفل فلذا لم يقرر معنى البيت فان موت كل نفس جري بمقدار
الله تعالى وقدره لا الجبن يجيئه ولا الاقدام يرديه والمثال هو المحكي لا من حيث انه في الحكاية فان الفصل
فيه لحفظ المحكي على ما كان كما هو مقتضى الحكاية لا للاختلاف خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك في كلام الرايد
ولم يعطف الرايد نزاولها على ارسوا لاختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى وليس بصحة حمله مثالا من
حيث انه في الحكاية لان المحمل الفصل بين جملتين لا محل لهما من الاعراب وهما في كلام المحكي في محل النصب بالقول
كما ذكره السيد السند لان المقول محكيهما وهو المنصوب ولا نصيب لشيء من الجزئين في النصب وبهذا تضاعف
ضعف ما ذكره الشارح المحقق من انه مثال لتجرد الاختلاف لا اختلاف جملتين لا محل لهما من الاعراب اذ الجملتان
هنا منصوبتا المحل ولا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الانقطاع فلا يرد ان نزاولها اما تعليل للطلب
كما قيل لا للارساء والا لاجزم كما في اسلم تدخل الجنة فجواب لسؤال مقدر اي ما بالك بامرنا بالارساء
فليس الفصل لكمال الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال واما حال كما تقول اي اقيموا في حال مزاولة الحرب ولا عاقوا
الخلف فان خلف كل امري بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة في حال المزاولة اشد تاكيدا للمزاولة فكذلك ليس
الفصل للاختلاف المذكور اذ الحال لا يعطف على الجملة المقيدة بها حتى يكون تركه فصلا مبينا على نكتة واعلم
ان الاختلاف خبرا وانشاء لا يمنع العطف فيما له محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث لم يشترط في ما له محل
من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع في التنزيل وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وصرح العلامة الزمخشري
بالجواز في سورة نوح **او معنى** اي فقط واما الاختلاف لفظا فقط فليس من موجبات الفصل كما ستعرفه
**نحو مات فلان رحمه الله** اي ليرحمه الله فضل بعد الله فضل بعد ما قبله لاختلافهما خبرا وانشاء معنى ويحتمل ان
يكون الفصل للتنبيه على الاختلاف وهذا موجب ساغ فاحفظه **او لانه** عطف على قوله لاختلافهما **الجامع**
**بينهما كاسبائي** من ان المعتبر الجامع باعتبار المسند اليه والمسند جميعا وان الجامع اي شيء هو **واما**
**كمال الاتصال** فتنزيل الجملة الثانية منزلة تابع من التوابع سوى العطف لكنهم لم يتعرضوا لكون الثانية
منزلة المغني للاولى وبني الشارح ذلك على ان المغني دال على بعض احوال المتبوع وهذا المعنى مما لا تحقق له في
الجمل وشبه السيد السند بيانه بانه يستلزم كون الجملة من حيث هي جملة محكوما عليها ولك ان تقول
ومحكوما به والجملة من حيث هي لا تصلح لشيء منهما ونحن نقول ليس التنزيل الا مقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضي

بعكس

دعايه خصوص صاحب المنزل في المنزل والا لم يصلح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبه والجمله
من حيث جمله لا تصلح لذلك على ان الجمله دنما تدل على حال جمله كان يقول زيد قايم لانه يريد به على انه معلوم
فيكون بمنزله النعت فالكون الثانيه موكده للاولى موافقه المعنى نحو زيد قايم زيد قايم وقعد
زيد وكانه لظنه به لم يتعرضوا له او مخالفته اللفظ مقاربه المعنى حدا فهو بمنزله التاكيد بالتكرير او مخالفة
المعنى مقرره للاولى فهو بمنزله التاكيد المعنوي كما سنفصلها وكلاهما لدفع توهم تجوز او غلط
كالتاكيد نحو لا ريب فيه بالنسبه الى ذلك الكتاب على تقدير كونها جمليتين لا محل لهما من الاعراب
وهو المختار كما بين في محله فانه لما بولغ في وصفه بلوغه متعلق بوصفه البدرجه تقصر
في كمال تحققه متعلق ببولغ المبتدا ذلك المشعر بكمال العنايه بتميزه وبعد
درجته لعظمته عن الافهام وتعريف الخبر بالاداه مر الدال على حصر الكتاب فيه وهو يقتضي جعله غير
من الكتب لتعاليه بالنسبه اليه كانه ليس كتابا والشيخ لم يجعله ذلك مبتدا بل جمله في تقدير هو ذلك الكتاب
وجعله مع لا ريب فيه بمنزله هو ذلك الكتاب نحو ملي لا يمل وكانه تحاشى من تنزيل كتب الله منزله العدم
لما فيه من سوء الادب وجعل لا ريب فيه بمنزله التاكيد للنفي لان دعوى عدم الريب في كمال الهدايه بمنزله الهدايه
بقينا جاز جواب لما ان يتوهم السامع قبل التامل في كلا ان الكتاب انه مما يرمى به
اي مما يتفوه به جزافا اي من مسئلته لعدم ما يقال بلا تامل ولا يخفى انه كنايه عن كونه غلطا لان القول بلا
تامل في معرض الغلط دون التحوز وجعله بمنزله جاني هي زيد نفسه ليستدعي ان لا يدفع به الغلط على ما ذهب اليه
الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفنا هما وشيدنا صحة دفع الغلط به في بحث التاكيد وايضا الكلام المو
جاز عن الكمال حقيقه في نفي غيره من الكتاب والتاكيد المعنوي يدفع المجاز فلا يدفع اتباعه المجاز ليلا يوجب
كونه حقيقه على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يتحقق لو اريد بلا ريب فيه نفي الريب في الكمال اما لو اريد نفي
الريب من كونه من عند الله كما هو المشهور والمتبادر فلا يندفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه في ذلك النفي
فاتبعه اي ذلك الكتاب اماه اي لا ريب فيه يقينا لذلك التوهم وزانه اي عد يله
من وازنه بمعنى عادله يقال هو وزنه وريته ووازنه كذا في القاموس فعلم ان وزان نفسه وجاء زيد نفسه
يريد فيه للوزان اذ يقال هو وازنه لا وزانه ووزانه على ما عرفت ولا يصلح قول الشارح في المختصر اي وزان
لا ريب فيه مع ذلك الكتاب ووزان نفسه مع زيد فلا يكون الوزان زايدا كما يوهم اذ لا يوازن لا ريب فيه ممنوعه
بل ما يعرف به حاله من نظير الواو الحال وتوجهك للمتقين عطف على قوله لا ريب فيه واشاره
الى جمله موكده مقاربه المعنى لسابقها بمنزله التكرير فان معناه انه اي الكتاب في الهدايه
متعلق بما بعده بالغ درجه لا يدرك كنهها اي نهايتها حتى كانه هدايه محضه
الاولى حتى انه هدايه محضه اذ في جعل الشيء في مقام ما يمدح دعوى الاتحاد من غير شايبه تردد والاولى



هدايه عظيمه محضه لان تنوين هدى للتعظيم فالمبالغه في جعل الهدى المنون خبرا له وليس البالغ تلك المرتبه معنى
التنوين وكونه الهدايه المحضه معنى التعبير كما يستفاد من الشرح لان التنوين لا يفيد تعظيم الهادي بالهدايه
فالبالغ المبالغ فيه بتمامه مستند الى حمل الهدى المنون عليه وجعله عين الهدى المعظم وهذا معنى ذلك
الكتاب لان معناه كامل الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهدايه لان كتب السماويه تتفاوت
اي بقدرها ونسبتها بينها وتتفاوت في درجات الكمال لا تحسب غيرها فتقديم الجار والمجرور للحصر مبالغة
في الاعتناء لشان هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسند انه قد يتفاوت عز الدائم وبلاغته كالمرات
فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت ايضا داخل في الهدايه لانه ارشاد الى
الصدق ودليل عليه وانما يندفع به لو كان السند مساويا ولك ان تجعل هدى للمتقين في تقدير في
هدى للمتقين مريدا انه حصر الهدايه بكونها كذلك الكتاب في حصر الهدايه وتكون المماثلة انما هي في
اللفظي او ترى ان وزان زيد الثاني في جاء زيد زيد الاولى فوزانه وزان زيد قايم الثاني في
في زيد قايم زيد قايم الا انه اراد رعايه المناسبه بين وزاني قسمي الجمله المؤكده قال السيد السند اذا كان
كل من لا ريب فيه وهدى للمتقين تاكيدا لذلك الكتاب فلا يظهر وجه لفصل هدى للمتقين من لا ريب فيه
اذ المتبع عطف المؤكد على المؤكد لا عطف تاكيد على تاكيد بلا عطف فيه انسب وكانه لهذا لا يلتفت الزمخشري
الى هذا الاحتمال الذي اختاره المفتاح والمص وجعله لا ريب فيه تاكيد ذلك الكتاب وهدى للمتقين تاكيدا لا ريب فيه
ح فصل الجمله مستقيم بلا اشكال هذا ونقول والله المستعان وبه للبليغة من اشجع الفرسان فيما هو المستوى
من الميدان ولولا فضل الله فالانسان هو الانسان ما عدل المفتاح عن توجيه الزمخشري لانه لا يوجد لتاكيد
التاكيد نظير في المفردات عند الجمهور فانهم على ان التاكيدات المجتمعه كلها للمؤكد كالصفات المساله صوب
نعم ابن برهان على ان التاكيد بعد التاكيد تاكيد للتاكيد ومبني المتين عليه وكان الزمخشري تبع مذهب ابن برهان
وكما لا يؤكد المؤكد على المؤكد لا يعطف تاكيد على تاكيد فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون على انه يكفي في فصل
التاكيد عن التاكيد ابهام العطف على المؤكد هذا ولكن ر بما في اسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين
المؤكدتين تاكيدين لشيء فاحفظه وانظمه مع ما ذكروا او بدلا منها عطف على قوله موكده للاولى
اي التتمم الثاني من كمال الاتصال بان تكون الجمله الثانيه بدلا من الاولى ابدلت من الاولى لانها غير وافيه
بتمام المراد وان وقع بعض منه بخلاف الثانيه فانها وافيه به او لكون الثانيه كغير الوافيه
بتمام المراد لكونها مجمله او خفي الدلاله بخلاف الثانيه فانها واضحه الدلاله مفصله او واضحة الدلاله بتلك بنبغي ان يفهم المراد كما ذكره الشارح من ان البدل مطلقا يجب ان يكون وافيا
لا سيما غير الوافي اذ واف نسبه غير الوافي يصلح لجعله بدلا مما لا يفي والمقام يقتضي اعتنا بشانه
اي بشان تمام المراد وجعل الضمير راجعا الى المراد يوجب فوت تمام المراد قال الشارح لان الغرض من الابدال

ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يحتمل بيانه اقول لا بد في كل كلام ان يكون وافيا بتمام المراد والبلاغة تنافي قوت بعض المراد فكون المقام مقتضيا للاعتناء ببيانه لم يعتبر لايراد ما في تمام المراد بل لايراد ما لا ينافي به من المبدل منه فانه مع وجود البدل يسعه ان يكون المبدل منه لاعيا مهروبا عنه للبليغ فاشار الى وجه ايراده بان المقام يقتضي اعتناء ببيان تمام المراد فيذكر اولا غير الوافي ليصير النفس طالبا لتمامه منشوقا اليه فيتمكن في نفس المخاطب حين ذكره فضل تمكن **لنكته** النكتة هي المقام والعبارة تشعر بانها غير فالاولى وهو اي المقام كونه الخ وكانه اراد بالمقام غرضا ما يتعارف من الحال بل امكان التكلم **كالوقوع مطلوبا في نفسه** الاولى ترك قوله في نفسه فانه يكفي كونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره **او قطعا** هاهنا لوذكر اولا لغير من يخرج سبق البدل ربما لا يحفظ الذهن ويذهل عن ضبطه لنظاعته **او عجيبا** تمنع الغجب منه حزه في اول السماع من يخرج تقدمه ونوطيه **او لطيفا** لا يتمكن في البصيرة للطاقة بدون المكث في طلبه وتعقله رضا فا فيتنزل الثاني من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال ويسمى في هذا الفن بدلا وبيانا لهم ناظر الى انه لم يعتبر بدل الكل وكلام المفتاح ساكت عنه ومن مثله المفتاح للبدل قوله تعالى بلى قالوا مثل ما قاله الاولون قالوا ابدامتنا وكنا ترابا وعظاما اينا لمبعوثون قال فصل قالوا ابدامتنا عن قالوا مثل ما قاله الاولون لقصد البدل ومنها قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون قال لم يعطف اتبعوا من لا يسالكم للبدل وجزم الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح ان المثال الثاني بدل الكل مع ان لهم صرح بانه من بدل الاشتمال وجعل السيد المثال الاول ايضا منه لكنه قال الشارح في الشرح اقدا بالايضاح ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وان المقصد بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وايده السيد السند بان الجملة التي تعتبر مؤكدة وان ناسبت التاكيد لفوتا لقصد بالنسبة مع ان استيناف المقصد الذي هي الجمل منزلة المقصد بالنسبة متحقق فيها ناسبت بدل الكل ايضا بالمغايرة في اللفظ والاتحاد في المعنى لم يجعل بدل الكل لان المعدود في البدل هو الكون مقصودا بالنسبة وقد فات اقول فيما ذكره الشارح نظر من وجوه احدها انه لا يخص الامتياز عن التاكيد فيما ذكر بل منه الامتياز بان البدل في حكم تكرير العامل نعم انه ايضا مختص في جمل لا محل لها من الاعراب وثانيها انه لا يتميز عن مطلق التاكيد بان لفظها مغاير للجملة الاولى اذ من التاكيد ما يغاير لفظ لفظ المؤكد وهو التاكيد المعنوي وربما يتزل الجملة منزلة التاكيد المعنوي كما عرفت وثالثها ان ما ذكر جار في البيان اذ البيان لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ الاول فينبغي ان لا يعتبر ولا يخفى ان اسقاط بدل الكل عن الاعتبار لاغنا البيان عنه اولى بالاعتبار اذ الناس البيان بالبدل مشتهر قد نصت عليه النحاة بنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل والتاكيد فالتمسك في عدم اعتبار بعدم تميزه عن التاكيد دون البيان ينبئ عن الغفلة **نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون** مثال للمنزل منزلة بدل البعض كما به عليه **فان**





**المراد التنبيه على نعم الله تعالى والثاني اوفى في تاديته** لان الاول كانت تشمل لكن الثانية اوفى في ذلك البعض لما اشتمله عليها بالتفصيل **من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين** الاولى ترك المعاندين لان الاظهر ان التنبيه ليس مخصوصا بهم بل يشمل المنصفين ليزيد بواعث الشكر ويتمكنوا في الاعتراف **فوزانه وذان** وجهة في **تعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول** كما لا يخفى لان الاول يشمل على ما لا يخصى وللآية احتمال اخر غاية الدقة والحسن وهو ان ما في قوله ما تعلمون مصدرية اي امدكم بعلمكم وتميزكم من بين الحيوانات الشرهة ناكم من ذوي العلم امدكم بانعام الايه بنه على الامداد في العالم الروحاني وعلى الضد في العالم الجسماني ولما كان بين الامدادين من المباينة والتفاوت فصل الجملتين تنزيلا للمباينين منزلة عدم التناسب ولو جعل ما موصولة فالاشبه انه من ذكر الخاص بعد العام لشرفه في نظر المخاطبين المعاندين لكمال سعيهم فيها والشايع فيه عطف الخاص على العام ولما اعاد العامل استغنى عن العاطف فهذه من جهات الفصل حرية بان تجعلها نصب العين وان اهملته من البين **و** ما ينزل منزلة بدل الاشتمال ما اشار اليه بقوله **نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا و الا** اي وان لم ترتحل **فكن في السر والجهر مسلما** صفاء او الاسلام الانقياد وفي الشرح اي كن كالمسلم من سوء حالته في الدين على خلاف المنافق المذبذب في الملة غير المهتدي في الخلاء **فان المراد** اي المفهم **به** والغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ **كما اظهار الكراهة** اي كما اظهار بكمال الكراهة **لاقامته** اي اقامة المخاطب **وقوله لا تقيمن عندنا او في بتاديته** اي تادية الغرض من الاستعمال **لدلالته عليه** اي على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الالتباس بتانيث المصدر ونظائره لما يلزم من تركه اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كالزم على من جعل ضميره عليه لكمال اظهار الكراهة **ما لمطابقته** اي بالدلالة الواضحة التي صارت في الوضوح كالمطابقة والا فشتان لا تقيمن النهي عن الاقامة وهو ليس عين الكراهة وما يوهمه الكراهة قوله عندنا فانه يدل على انه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة ويستهجن رويته وقال الشارح تعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة عن غير طلب اتكل على الاقامة **مع التاكيد** الواحد في الكراهة الشديدة **فوزانه وزان حسنها في يجبني الدار حسنها** لان عدم الاقامة معتبر للارتحال فلا يكون تاكيدا وبيانا **وغرد اخل فيه مع بيانها من الملابسة** والملازمة ووجه كونه مثالا لما لا محل لها من الاعراب قد عرفت وبيانا اي القسم الثالث من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بيانا لها للاولى فينزل منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها كما لا يعطف موضح الشيء عليه فاما ان يذكر بعد كلمة اي او بدونها وبعد ان جعل المفتاح اي المفسرة من الحروف العاطفة لا يبعد منه جعل كون الثانية بيانا للاولى من موجبات الفصل **لخفائها** يعني سوق البيان على كون الاول خفيا وفيه بحث لانه ربما يطلب به مزيد الايضاح دون ازالة الخفاء **نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى**

وسببه ان تكون الآية من بدل البعض بان وسوسه الشيطان كان اكثر مما ذكر فاذكر بعض مما قبله فان و
انه عمر في اقسم بالله ابو حفص عمر الملائم لما سبق فوزانه وكون الجملة الثانية بيانا للاولى
اعم من ان تكون بتمامها بيانا لتمام الاولى او تكون بتمامها بيانا لجزء الاولى او يكون جزء منها بيانا لجزء الاولى
فان قوله قال يا آدم بيانا لوسوس اليه ولا خفاء في الشيطان ولا مدخل لتقييد الوسوسة به في البيان وما
قال الشارح المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح لتفسير القوله وسوس لانها القول الخفي لا يخلا
وقال عمر فلا بد من تقييده بالفاعل حتى تفسر لانه بالتقييد بالشيطان سلم كونه للاختلاف وكونه خفيا
لا يسلم ان البيان يكفي فيه كونه مقيدا لو صح مع انه يزيد عليه المتن بوضوح يحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح كما
لا يخفى على ذوي الفهم وكذا ما قال السيد السند حيث قال بل يقول لا بد في الثاني من ملاحظة المتعلق بالمفعول ايضا
حتى يصلح بيانا للاولى وما شبهة ان القول المقيد هذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة
الشيطان بل لوسوسة آدم عليه الصلاة والسلام فالنسبة بالمساواة بين الجملتين دون مجرد المتعلقين فيه ضعف
لانه يصح بيان المطلق بالمخصوص ويصح ان يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد
بالمفعول ليس جزء اذا المفعول من متعلقات المسند فلا يلزم ان تكون النسبة بالمساواة بين الجملتين فان قلت لو كان
المساواة من موجبات القطع كيف جاء قوله تعالى ليسوءوكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة وفي اخرى ويذبحون
ابناءكم قلت اريد بالفصل مع قوله ليسوءوكم سوء العذاب مطلق العذاب سواء كان باعتبار النفس او نحوها ويذبحون
ابناءكم بيانا له ومع الوصل عذابا كان واردا على انفسهم ويذبحون ابناءكم مغايرا له مستحق للاتيان وقال
الشارح المحقق ربما يتزلد زد الشيء لان زيادة ظاهرة على ماهية افراد الجنس منزلا منزلة انه من جنس آخر
فيعطف عليه لا دعاء المغايرة فالعطف انما ورد على خلاف مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر الفصل وانت تعرف حاله
الفصل واما كونها اي الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها موهما
لعطفها على غيرها مما يودي الى فساد المعنى وانما قيدنا به لان قولنا زيد قايم وعمرو قاعد وبكر ذاهب
مما يوهم فيه عطف الجملة الثالثة على اي جملتين سابقتين عطفها على الاخرى لكن لا فساد فيه ولا تباقرات المعنى
فلا يأتي هذا الايهام وايضا لو كان مطلق ايهام غير المتضمن مردودا لما صح الفصل لدفع الايهام غير المقصود مع
انه مع الفصل يحتمل الاستيناف وفيه ايهام الاستيناف غير المتضمن والمراد بالايهام اما الدلالة الضعيفة
التي يتبادر العطف على الغير والشك ويكون معلوما بطريق الاولى واما التعبير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسد
لانه يشمل الكل قال الشارح المحقق وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشمل على مانع العطف كما ان المختلفين انشاء
وخبرا والمتفقتين البين لاجامع بينهما يشمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب
قرينة القول ما ذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع وصحح بالتمسك بانه كمن لحد له
طرفان فالاولى ان يقال وجه الشبه تغاير الجملتين مع الاشتمال على مانع العطف ومعنى تغاير وجه الشبه ان فيها



الهام خلاف المتم كما ان في عطف المختلفين خبرا وانشاء الهاما اتفاقيا معنى لانه الشايع وفي عطف غير المشتملين
على الجامع ايهام الجامع والاوفق ان يقال لمعارضة ايهاما خلاف المتم رجحه الجامع لحق الجامع بالعدم وشابه
الجملتان الغير المتقطعتين الجملتين المنقطعتين لعدم الجامع وليسمى الفصل لذلك قطعا كان الجملتين
كانتا متصلتين لوجود المناسب والجامع فقطع لمانع فالفصل فيه كانه قطع متصل مثاله وتظن سلمى
انني ابغي لها اي بدلها بدلا اراها على صيغة المجهول شاع في الظن اي اظنها في اضلال
اي في سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب تهيم اي تحير وانما جعل ضلالها مظنونا مع ان المناسب دعوى اليقين
تحرزا عن دعوى اليقين في ضلالها واشعارا بان غاية الجراة دعوى الظن اولانه لا يروج منه دعوى اليقين في
براءة ذمته عن مظنون سلمى يعني فصل اراها عن قوله تظن سلمى مع اتفاقهما خبرا واتحاد المسند فيهما وتناسب
المسند اليه لما ان الاول محبوب والثاني محب بفتحهما تضايف او تقارن في الخيال لا ان العطف يوهم خلاف المتم
وهو عطف اراها على ابغي وهو اقرب ولكونه كالمفرد المعطوف عليه كعطف المفرد على المفرد لا يقال لا مناسبة بين
شبه ابغي وأراها وكفى ذلك في نفي الوهم لانا نقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن فيه ان اختيار الفصل
على العطف لذلك انما يتمشى لو لم يكن في الفصل ايضا ايهام خلاف المتم ولا خفاء في احتمال كون اراها حالا عن
فاعل ابغي وخبرا بعد خبر لان الا ان يقال الاصل في الجملة ان لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا
منع المانع عن المعارض الذي هو العطف يختار الاصل مرجح الاصالة وان لم تخل عن مانع كان مع العطف قليلا
في المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك اي ليس في مرتبة الداعي المعنوي فمع وجوده لا
يستنكر صنع البليغ الى الامر اللفظي ويعلم منه اي من نكات الفصل رعاية الوزن وعدم الاستيناف
كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها بخير وفيه الضلال واما كونها اي الثانية كالمتصلة
بها بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا للسوال اقتضته الاولى فهي تنزل الاولى منزلة
اي منزلة السوال في افادة معناه فصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السوال لما بينهما
من الاتصال كذا في الشرح فقوله كالمتصلة معناه كالمتصلة الكاملة والا فلا تنزيل لعدم الاتصال وهذا
قد الاتصال سابقا بالكمال اذ كمال الاتصال عبارة عن الاتصال الحقيقي ولم يتقرر على الاتصال واوضح لفظ
الكمال لحسن مقابلة الانقطاع لشبه الاتصال لان الاتصال التنزيلي اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات
كمال الاتصال كون الجملتين سوالا وجوابا وانما لم يعد ذلك في فصل كمال الاتصال لان الجواب والسوال لا يحتاج
الفصل فيهما الى اعتبار وصل لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب ابدا ابتدا كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم
يحتج الى اعتبار اتصال بالسوال فعلى هذا يكون وجه قوله فيفصل عنها كما يفصل الجواب عن السوال
انه يفصل عنها لكونها ابتدا كلام ولكن لا يلايم ذلك جعل هذا القسم كالمتصل بل ينبغي تسميتها كالمبتدا والا مر في
بين بين ولكان تقول اتصال الجواب والسوال داخل في فهم اوبيانا لها لان الجواب بيان مبهم السوال ولكان

بجعل وجه فصل الثانية عن المنزل منزلة السوال انه كالبيان له لانه يتبين به انها تضمنت السوال ومنهم
من جعل هذا القسم كالمنقطعة وادعى ان فصل الجواب عن السوال كمال الانقطاع منهما لاختلافهما خبرا
وانشاء وهذا لم يعهد الجواب والسوال من مواقع الفصل لاندراجهما تحت كمال الانقطاع وليس بشئ لاقتضاء
بعولك اضرب في جواب من ضرب لان الفصل فيه ليس لاختلافهما خبرا وانشا واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السوال
من تصرفات المهم واما غيره فاكتفى بجوه تضمنها السوال ولا يخفى ان ما اعتبره يجعل الداعي الى الفصل اقوى
فقول الشارح انه لا حاجة الى ذلك التنزيل تزييف لما هو الاخرى ورفض لما اعتباره في نظر البلاغة اولا وكأنه
عليك ان ما ذكره السكاكي من نكات التنزيل منزلة الواقع من نكات التنزيل منزلة السوال ولا بعد ان يكون
قصد المهم من نقله الاشارة الى نكات ذلك التنزيل ايضا قال السكاكي فنزل السوال المدلول
عليه منزلة الواقع لنكتة كاغنا السايل عن ان نسيال وان لا يسمع عنه شئ كراهة
سماع كلامه او ان لا ينقطع كلامك بكلامه ولا ينفك عن اتصاله ونظامه او القصد الى افادة المتبوع بلفظ قليل
الى غرضك والمقصود من نقل كلام السكاكي بيان انه جعل الفصل لجعل المقدر كالمذكور فصل الجواب عنه
عن السوال المقدر لا عن الجملة الاولى بخلاف ما اعتبره المهم حيث نزل الجملة السابقة منزلة السوال فان
الفصل عنها وهذا نسب بعبارته كالمتصلة بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما ويسمى الفصل
لذلك استيناقا وهذه القسمة تشعر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه
لا لاتصاله بالسابق وكذا الجملة الثانية فالاستيناف لفظ مشترك والمختص بالثانية المستانفة
وهو اي الاستيناف بالمعنى الاول لان الكلام في الفصل والوصل ظاهرا وان كان مرجع البحث الى اللفظ
فافهم على ثلثة اضرب اختاره على ضرورة لان المختار في تغيير العدد جمع القلة اذا وجد ليطابق
اللفظ والمعنى والضرب للنوع وتنوع الاستيناف لتنوع السوال المقدر لان السوال اما عن سبب الحكم مطلقا
لان خصوص سبب المحاب الحكم سوا كان سببا بحسب المقصود كالتاديب للضرب وسببا بحسب الخارج نحو قال
كيف انت قلت عليل سهر دايم وحزن طويل اي ما سبب عليك وما الذي اي ما شانك عليلا اي مع اي
سبب انت فانه ينشا من صدر البيت السوال عن سبب العلة فان العادة التفحص عن سبب علة التعليل ولذلك
تجعل السوال عن حالة ليستدل به على سبب علته فيكون من القسم الثالث والاظهر ان قوله سهر دايم جرى بعد
خبر ووصف لنفسه بالمرض والسهر الدايم والحزن الطويل وتنبيه على ان مرضه مما لا يرجى فيه الصحة ولا يخفى
ان هذا القسم يقتضي عدم التاكيد لما مر من ان الكلام الابتدائي لا يؤكد ولا وجه لاحتماله ضمنا وبيانه في القسم
الثاني واما عن سبب خاص للحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل
النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر
في باب الحذف اسناد الجري في الشرح من ان المخاطب اذا كان متردد في الحكم طالبا له حسن تقويته بتاكيد



فعلم ان المراد بالاقتضاء هنا الاستحسان لا الوجوب هذا والنكتة في التعبير بالاقتضاء ان المقتضى في باب البلاغة
كالواجب ولا يتاتى البليغ تركه ونحن نقول معنى قوله كما مر انه ان كان سوال السايل مع الشك حسن لمخاطبك
وان كان مع الانكار وجب لتوكيد نسبته الا ان يجري الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ان المتكلم
للمنكر انكارين سيت اكد بالام وان كان احد الانكارين انكارا مر بعض النفوس بالسوء والاخر كون البعض
كثير الامر به هذا كله على طبق ما تقرر بينهم ان المقدر هنا النفس امارة بالسوء والحق ان الثاني من السابق
ليس الا انه ما سبب عدم تربيتك اما ان لسبب انها امارة او انها منقادة لمن يامر بالسوء وانك تخاف من
المخالفين تكلة تبكيك فيها لا يخطر بالبال فتقدير هذا النفس امارة بالسوء تكلف والاظهر تقدير ما سبب عدم
تربيتك الا انه اكد الجواب لانه في معرض الانكار على ما بين فالكلام مع خالي الذهن المنزل منزلة المنكر انكارين
وفي الشرح فان قلت اعتد بك ان العبادة حقه فهو جواب للسوال عن سبب خاص اي هل العبادة حقه فهو
بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حقه فهو وصل خفي تقديري
والا ستيناف جواب للسوال عن مطلق السبب اي لربما يتاب العبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فقاوت
هذه الثلثة حسب تفاوت المقامات وكان مراده بوصل ظاهر بحرف موضوع للوصل الظاهر ظاهر الوصل الذي
نحن فيه لان الفاء في قوله فالعبادة حقه للتعليل لا عاطفة ولا يخفى ان الاول ايضا وصل خفي تقديري لا تفاوت
بينه وبين الثالث فيذلك واما عن غرض اما مطلقا فلا يقتضي تاكيد او اما عن غرض خاص فيقتضي التاكيد
كما مر وكانه اكتفى باسباق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك اشار الى القسمين بالتالين الا انه اورد من
الخاص ضمنا لا يقتضي التاكيد وكان ينبغي ان ياتي بمثال يقتضي التاكيد وستعرف حقيقة الحال في المثال الثاني
نحو قالوا سلاما قال سلام اي عليكم فما قال ابرهيم فاجاب بانه جاهم بتحيه احسن من تحيتهم
لان تحيتهم عارية عن الثبات والدوام لفعليتها وتحيته دالة عليه لاسميتها وقوله زعم اكثر استعمالها
في الاعتقاد الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس العواذل اي الجماعات اللواحي اذا الرجال كما
هو ظاهر صدقوا او الرجال والنساء فصدقوا تغليب اتيتني عمرة اي شدة صدقوا فالزعم
استعمل في الاعتقاد الحق قال الشارح ولما كان يظنه ان يتوهم ان عمرة سيكشف كما هو شان اكثر المحرات والشدائد
استدركه بقوله ولكن عمرني كما تخلي فصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استيناف اجابا للسوال
عن غرض السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا هذا وهكذا في المفتاح في وجه عدم التاكيد
ان السوال عن القصد والقصد لا يطلب التاكيد وتارة النسبة المسندة في الجملة وام سوالا عن القصد كان مقتضى
لفظ التاكيد وقد حققنا انه طالب للقصد فتذكر لكن نقول افاده ان الكلام بين النفي والاثبات لا معنى للسوال
بالهمزة وام اذ لا معنى لاظهار حصول التصديق باحدهما لانه مفروض عنه بعد فكل احد لا يدري ايهما ايد
وايهما لم يقع والمعارف في مثله السوال عن جانب ظهر به فيقال اصدقوا فيرجح جانب التاكيد للتردد فيه ان

يكون ترك التاكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والاوجه ان المراد زعمه العوام الذي فيه غرض تكشف
لان الغرض لدفع الغرض فلولا زعم الانكشاف لم يتحقق فالترجيح في معناه المشهور ولما كان زعمهم موكدا سال
انهم هل صدقوا فاجاب بانهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه
في الغرفة وقوله ولكن غرضي لا يتجلى اشارة الى كذبهم في اعتقاد الاجلال هكذا ينبغي ان يحقق المقام وهذا بيان
من ليس في رتبة التقليد في غاية الاستحكام ايضا نبه به على انه تقسيم مستانف وليس من داخل
القسم السابق وبنه بقوله منه انه لم يقصد فيه بحصر الاقسام ما ذكره من ما ياتي بصفة
الحكم ومنه ما ياتي باسمه مع الوصف الذي يترتب عليه الحكم لا بقوله الاول داخل فيما ياتي على صفة والثاني
فيما ياتي باعادة الاسم لان الوصف ما يترتب عليه الحكم وبالاسم يجرد الاسم بقرينة قوله وهذا ابلغ منه ولم يشتمل
الاقسام لان بعض ما ياتي ملحق بالاول والبعض ملحق بالثاني في الاحكام الخافا بينا لا يخفى على ذوي الافهام
ما ياتي باعادة اسم المراد بالاسم ما يقابل الصفة اي لفظ دل على ذات في غاية الابهام
باعتبار معنى هو المفهم ما استوفت اي ابتدا عنه وكان عن بمعنى من والمراد بمفعوله الذي
بلا واسطة بنا الكلام حذف على ما قاله الشارح لظهور المرام والمعقول بلا واسطة نايب عن الفاعل وليس
التقدير او قع الاستيناف عنه فيكون من قبيل جعل الحرف الروان كما يوهمه كلام الشارح لانه لا داعي
اليه بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما مرجع اليه ضمير منه اي ما استوفا لاستيناف منه اذ
مفعوله الاول بكر والحديث والاستيناف حديث نحو احسنت على صيغة الخطاب على ما ذكره
الشارح المحقق ومع ذلك جعل السوال المقدر لما ذا احسن اليه اما على صيغة المتكلم او الماضي المجهول فيكون
المخاطب سايلا عن سبب احسانه مع انه اعلم بسبب ما فعله فيحتاج توجيه سوال الى ان يجعل مبنيا على
النسيان وامتحان المخبر هل يعرف السبب ولا وهو بعيد وليس لك ان تقدر السوال من قبل السامع دون
المخاطب لانه باباه قوله صدقت لكان الواجب صدقت القديم فلذا قال السيد السند الواجب ان يكون
السوال المقدر هل هو حقيق بالاحسان موكد بتعليل الحكم بالصفة هذا لكونه لا يجري في زيد حقيق بالاحسان
فلا بد فيه من تنزيل السايل منزلة غيره لما يقتضيه المقام ويرد عليه ايضا انه علم بانه صديقه القديم
فيكون اعلم بانه حقيق فلا بد من انبا على النسيان او الامتحان ولكان تجعل احسنت على صيغة المتكلم فيكون
السوال من المخاطب لغرا لمحسن فيجيبه بلا خفا الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما ينبغي عن صفته
عدل عن عبارة الكشاف ومنه ما ياتي باعادة صفته لان المراد بالاعادة في عبارته ذكر صفته عبر عنه بالاعادة
بطريق المشاكلة لوقوعه في صحبة اعادة اسمه فاحترز عن خفا البيان لكنه جعل البيان قاصرا لان البيان
لا يشمل تاخر المسند اليه بظاهر يخرج عنه احسنت الى زيد يستحق صديقك التقدير الاحسان نحو
احسنت الى زيد صديقك لتقدير اهل لذلك وهذا اي الاستيناف المبني على الصفة ابلغ



لاشتماله على بيان سبب الحكم الذي في الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذي في الجواب وبين بيان سبب
الحكم المتضمن للسوال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لا يشتمل
على سبب استحقاقه للاحسان وهذا ظهر ضعف ما قاله الشارح انه ان كان السوال في الاستيناف عن السبب
والجواب لا محاله يشتمل على بيانه فلا يتوجه جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره
فلا معنى لاشتماله على بيان السبب وقد اجاب بانه اذا اثبت لشي حكم ثم قدر السوال عن سببه واريد ان يجاب
بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تاره باعاده اسم ذلك الشي فيفيد ان سبب
الحكم كونه حقيقا به وتاره باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه هذا الوصف وليس يجري هذا في سايرصور
الاستيناف فليتامل هذه كلامه ولا يخفى ان جوابه يخص التقسيم بالسوال عن السبب مع انها يجريان في الجميع
ولو لا ذلك ينبغي ان يذكر قبل السوال عن غيرها وتخصيصها بما يكون الجواب بالاستحقاق مع انه يجري في غيره
كما يقال احسنت الى زيد زيد يدفع اعدايي وكامل الشجاعه يدفع اعدايي والشارح المحقق جعل الاظهر
ان اسم اشاره اشير به الى الصفه من قبيل الثاني لانه في معنى الصفة وان كان اسما ولهذا هو الحكم على الثاني
بكونه ابلغ من الاول مطلقا لكن الضمير الراجع الى الصفة ليس كالصفة لما عرف من الفرق بين اسم الاشارة في
احضار الموصوف وبين الضمير والاحاجة للجبر الى المذكر قد يحذف صدر الاستيناف الاظهر وقد
حذف بعض الاستيناف لانه لا يخص الحذف صدره نحو قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال لانه في تقدير تسبحه رجال جواب من يسبحه فيها كانه اشار اليه بقوله كانه قيل من يسبحه والاخفى
ان المحذوف ليس الصدر فقط بل المفعول والظرف ايضا وعليه نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون
المحذوف في احدهما المسند وفي الآخر المسند اليه وكون الحذف في الاول جايزا وفي الثاني واجبا وله وجه
آخر يكشف عنه قوله على قوله نعم الرجل زيد على قول اي قول من يجعله في تقدير هو
زيد لا على قول من يجعله مبتدا نعم الرجل وقد يحذف كله اصابع فيما رميت مقامة قول الحماسي
بالجبي بني اسد زعمتم ان اخوكم قريش المراد الاخوه في الشرف والنسب لهم الف اي ايلاف
مع الفبايل الا يتم ضم قيله في رحلتهم المعروفتين في التجاره رحلة الشتا ورحلة الصيف تجرون امنين مكرمين
وليس لكم الاف اي موالفة كما لقتال معنى المقاتلة والمراد نفي مطلق الالاف عنهم فقضية الشارح
بقوله اي موالفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي وبعده او ليكن امر مواجوعا وخوفا وفجاءت مواسد
وهو يدل على ذكرنا من ان المراد نفي مطلق الالاف فانهم كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم فاجيبوا بكذبهم واقيم
ما يدل على كذبهم مقامه وجوز العكس كونه جوابا لسوال اخر كانه لما اجيبوا بكذبهم سيل عن سبب تكذيبهم فاجيبوا
بقولهم لم الف في البيت استيناف فان قال الشارح فان قلت في الوجه الاول ايضا لابد من جعل لم الف جوابا
لسوال عن سبب الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تاكيدا للكذب بيانا فالوجه مبني على احد الاحتمالين فافترق

وخافوا

الوجهين وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام المنع وهو اولى مما ذكرتم كما لا يخفى وكان يجعل الزعم متضمنا
لدعوى الكذب ويجعل المقدر سؤالا عن سبب الكذب فلا يكون استيناف محذوف ولو قيل بالتقدير فتقديره
ما علامة كذبنا هو الجدير وبد وبذلك اي بدين فيما مر فحق ما هدون اي نحن
على قول الاولى نحن على قولك اذ تقدير نحن صفوق ما لا اختلاف في تقدير مبتدائه والاولى على القول
ليلا يتوهم من ينكر قولك مخالفته للقول السابق وقد يحذف كله اما مع فيما مر في معاصمه نحن
فقولهم لا اخبار لزيد خبر سابق نحن خبر زايد كالله جملة انشائيه دعائيه بينهما كمال الانقطاع وانما عطف
مع كمال الانقطاع لدفع الايهام لان لا يدكالله ظاهر في الدعا على المخاطب فمنع التابيد عنه فنبه بالعطف
على ان الجملة مستقلة فدفع الايهام علة مشتركة بين الفصل والوصل لا يقال الداخلة على الماضي يلزمه
التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير لانا نقول ذلك انما لم يدخل في الدعا كما تقرر في محله وقد يعطف للتوسط مع
دفع الايهام كما اذا قيل لك هل ضرب زيدا فتقول لا وايدك فان لا هنا انشائيه فنزلة لا تضرب فالعطف للتوفق
ولدفع الايهام ولا تراخ ولكن تعطف مع عدم الجامع لدفع ايهام الرجوع عن الحكم السابق فتقول فلان
يكتب ويقعد فيعطف ليلا يوهم ترك العطف ان يقعد رجوع واضراب عن يكتب قال الشارح لا رد للكلام السابق
فكانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا قلت جعله السابق لا يستدعي تقديرا استفهام ثم الواو مثل هذا
التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل وزايده لدفع الوهم كما ذيد في ربنا ولك الحمد في رواية على طريق الصحاح
مع تحتم الايهام او واو اعتراضية والجملة الدعائيه معترضة كما في قوله ان الثمانين وبلغتها فيه تردد في
ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف فتامل واما للتوسط اي اما الوصل للتوسط وجزاء فاذا التقتا
واقسامه عقلا اثنى عشر والمذكور منها اربعة والمحصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الايهام ومعنى
الوصل للتوسط مفروغ عنها هاك واما ذكرهما للتمثيل فقوله واما للتوسط فاذا التقتا اي الجملتان
خبرا وانشا لفظا ومعنى ومعنى فقط لجامع وهو ستة اقسام ليس لتعيين التوسط بالتقسيم ثلثه
اقسام لياتي باستئناف ثلثه لما فلا يرد انها نقصت بالاعم اذ يدخل فيه موانع للفصل من كون الجملتين المذكورتين فيما بينهما
كمال الانقطاع او كمال الاتصال او شبه احدهما ولا بد من قيود ليتم التعيين تقول الشارح ولا بد من التقييد لوجود
الجامع الاتم ترك القيد اعتمادا على ما سبق من انه مع عدم الجامع بينهما كمال الانقطاع فهو اتم الاحوال
فالاتفاق لفظا ومعنى في الخبرية مع الاختلاف في الفعلية والاسمية كقوله تعالى يخادعون الله
وهو خادعهم ومع الاتفاق فيهما مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
وفي الانشائية كقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا وكانه لم يمثل له من المختلفين في الاسمية
والفعلية لعدم وجدانه والاتفاق مع معنى لم يذكره الا مثالا محتملا لتقسيم من اقسامه السته وبين الاحتمالين
فكانه مثل للشارح وبنه على انه مثال الاتفاق معنى فقط ومثال محتمل الا ضرب باعاده للجار فقال وكقوله تعالى



واذ اخذنا ميثاق بني اسرايل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين
وقولوا للناس حسنا اي لا تعبدوا فعطف قولوا على تعبدون مع اختلافهما خبرا وانشا لفظا لا تفاقهما
معنى لان لا تعبدون معنى لا تعبدوا وانما عدل اليه للمبالغة في النهي كانه سورع للامتثال فمخبر عنه ولا بد لقوله
وبالوالدين من متعلق اشار اليه بقوله اي وتحسنون بمعنى احسنوا ليصح عطفه على تعبدون
بمعنى لا تعبدوا فيكون مثالا للمتفقين لفظا ومعنى وبقوله او واحسنوا تقدير الما هو الظاهر فيكون مثالا
للمختلفين لفظا متفقين معنى ويكون في قوله قولوا تكرارا لهذا المثال لو كان معطوفا على تعبدون وتمثيل
للقسم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المومنين عطفا على تومنون
قبله في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله ورسوله لانه بمعنى
امنوا على ما في الكشاف وذلك لا لتغاير في الدلالة والتعليم الامر لا الخبر وكانه عدل الى لفظ الخبر للمبالغة
على ان المراد استمرار الايمان لكن المفتاح اشار الى توجيهه وبعينه المصنف في الايضاح او لان عطف فعل مخاطب
على فعل مخاطب آخر غير مرضي والمخاطب بتومنون هم المومنون خاصة بدليل بالله ورسوله وبالنبي في
هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيده الشارح بانه اذا التصريح بالمنادى كما في الآية فلا يقال قم وانت قعد بدون
يا زيد ويا عمرو وقالوا لسيد قبله لانه قبيح وقيل غير جايز وثانيا بان تومنون بيان لما قبله بطريق الاستيناف
كانهم قالوا كيف نفعل تومنون اي آمنوا فلا يرد عطف بشر عليه لانه لا مدخل له في البيان وفيه بحث لانا لا نسلم
ان المخاطب بالاولى المومنون خاصة بل النبي صلى الله عليه وسلم والامة وللنبي صلى الله عليه وسلم يجب الايمان
برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد برسوله كل من رسله فكون النجاة عامة الايمان والخاصة بالرسول
التبشير ولان النداء لا يصلح العطف مع تعدد المخاطب لان عرف الالتباس والالتباس في الآية مرتفع بتعين
الرسول للتبشير فكانه قيل يا محمد بشر وكونه شاهدا على جواز عدم تماشي العلامة عنه ونفع مويدا انهم لم
يجعلوا من جهات الفصل امتياز كل فعل الآخر لمخاطب مع اتفاق المنادى وجعل المفتاح بشر عطفا على قل محذوفا
قل يا ايها الذين امنوا وحذف القول سيما في القرآن في غاية الكثرة وجعل المص تقديرا بشر اقرب مما اعتبروا
لكن رجحان ما ذكر على ما اعتبر السكاكي سوى الشارح بينهما والجامع بينهما يجب ان يكون ما اعتبر
المسند اليهما في الجملتين والمسندين كذلك جميعا نحو يشعر كنيص زيد ويكتب
للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وبقاء ما في حال اصحابها ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء
والمنع وانما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبارهما دون الجامع بين المسندين والمسند اليهما لانه ربما يتحد
المسندان والمسند اليهما وفي اعتبار الجامع بينهما مع تخلف وفيه رد وتخطية لمن لم يفهم من كلام السكاكي
حيث قال العقلي بين الجملتين ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه والمخبر او في قيد من
قيودهما فانه يفهم منه كفاية الجامع في متصورا واحد فرده المص لما فهم من غير هذا الموضع من كلامه انه لا يكفي

الاتحاد في الاتحاد في المسند حيث لم يجز ثمة ضيق وخانق ضيق مع اتحاد المسند والجامع بتفاوت بحسب
المقامات بحسب المقامات فرب جامع في مقام لا يصلح جامعا في مقام آخر فاذا كنت في دعوى ان الموجودات
متفاوتة تقول منكرا لك النخل طويل والنملة قصيرة والسماء مقاليه وما البحر راكدة ومجرد التشبيه يكفي جامعا
للمسند اليهما ومجرد الكون مفيد للتفاوت في المسندين فلم يكن هذا خزانك فان لك منافع جليلة ومونة
ضبطه قليلة وبه يندفع ما اورده السيد على المص ان التفويل على ما ذكره السكاكي من كفاية الاتحاد في متصور
فان الجامع ما يكون جامعا ولو في موضع ولا يندفع لكونه جامعا مانعا عن الالتفات اليه مقام وخانق ضيق
وخانق ضيق مقبول في مقام تعداد الاشياء الضيف المتعلقة بالمتكلم لا يليق في مقام تعداد صفات العالم
ووجه الدفع انه المسند اليه في الجملتين متناسبان في هذا المقام لان التطوير المتعلق بالمتكلم **وزيد شاعر**
**وعمر وكاتب وزيد طويل وعمر وقصير لمناسبة** اي وقت مناسبه **بينهما** معتبره في هذا المقام كما عرفت
فربما كانت اخوة او صداقة او مجرد انسانيته او حيوانيته او جسميته او بسيطه شفسير مما تجرد الاخوة او الصداقة
وان وافق الايضاح تضييق للمسلك الرحيب ولا يليق لمن له معرفة الاساليب عظم الضيب **بخلاف زيد**
**شاعر وعمر وكاتب بدونها** اي بدون تلك المناسبة **وبخلاف زيد شاعر وعمر وكاتب**
**طويل مطلقا** سواء كانت بين المسند اليهما مناسبة معتبره او لا لفوت المناسبة بين الشعر والطول
وقد عرفت ان فوت المناسبة بين الشعر والطول مطلقا بعيد عن حرز القبول نعم في اغلب الاستعمالات
كذلك ولا يخفى ان رعاية المناسبة بين العطفات ايضا مما لا بد منها وكما يستبعد العقل جمع جملتين متباعدتين
في المسند والمسند اليه يستبعد جمعهما مع تباعد قيد من قيودهما وان كان تفاوت بين العطفة في الركنية
اذ لا يرى الناظر البليغ فرقا بينهما في حمل الجملتين متباعدتين ولا يبعدان يقال ما سوى المسند والمسند
اليه اصرحها فالمتباعد فيه متباعد في احدهما **السكاكي الجامع بين التشبيهين** ذكر السكاكي الجامع
بين الجملتين وعدل عنه المص الى الجامع بين التشبيهين لان الجامع يجب في المفردات ايضا فنبه على ان ما ذكره لا
يخص الجملتين **اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور** عدل عن عبارة السكاكي في تصور لان
المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد
كفاية متصور واحد او اثنين في ما سبق من اشتراط الاتحاد في المسند والمسند اليه الا انه لا يجري في المفردين
المعطوفين فان الاتحاد في التصور انما يعطف المتحدان والمتماثل والمتضايف والمتضاد في المفردات باعتبار انفسها
وفي الجمل باعتبار المسند والمسند اليه ولنفصل لك اولا الجامع العقلي والوهمي والخيالي فانها من مزالق
السالكين ولنكشف بجيان الحق المبين ولنعرض عن ضلالة المتباعدين عن مرتبة التمكين فاعلم ان طور العقل
ليس الا مجرد قوة فاعلم ان العقل قوة للنفس الناطقة بها تدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها خزانة تصور
المحسوسات والوهم قوة بها يدرك معان جزئية منتزعة عن المحسوسات وللنفس قوة اخرى تتصرف في مدركاتها



تركيبا وتفكيكا تسمى مفكرة عند اعمال العقل اياها ومتخيلة عند اعمال مجرد الوهم اياها وهو المدار للفصل والوصل
فالمراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي ما لا يكون **سببا الا باختيار**
الوهم وايراده له في نظر العقل بصورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالي ما يكون سببا بسبب تقارن امور في
الخيال حتى لو خلي العقل ونفسه عنها فلا عن هذا التفاوت لم يستحسن جمع الجملتين في الجمع بين امرين بسبب التقارن
في الحافظة التي هي الخزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل وهي المبدأ الفياض على ما ذهب اليه الالف وعادة
فان الالف والعادة كما يكون سببا للجمع في الخيالات يكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاختار السيد
حمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال اصلا في الاجتماع اذ يجتمع فيه الصور التي منها ينتزع المعاني
الجزئية والكليات اطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقرب ان يجعل التقارن في غير الخيال ملحقا بالخيال متروكا
بالمقايسة اذ حاصل ما يستحيل البلغا سببا على التقارن هو الخيالي فاقتصر عليه بيانه وان اريد القصر فالجامع
اما التقارن في الخزانة مطلقا فهو الخيالي والمحتمل والثاني اما ان يكون سببا مرتبا سبب الجمع ويقتضيه بحسب
نفس فهو العقلي والا فهو الوهمي **او تماثل** وهو في اصطلاح الكلاي الاتحاد في النوع والتجانس الاتحاد
في الجنس والتشابه الاتحاد في العرضي واشار الى ان التماثل راجع الى الاتحاد في المتصور بقوله **فان العقل يحكم**
**المثلين عن الشخص في الخارج برفع التعدد** بينهما وهذا ما بني بيان الجامع بين قولنا الرومي ابيض والحبشي اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد
الرومي والحبشي بالتجريد عن التشخص بل عن وصف الرومية والحبشية اللتين هما كليان والحوالة على
رجحان التمثيل وتصوير المقصود فما هو اكثر بدا ولا بين للبلغا ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجي لما قال
الشارح والسيد لان ذلك لتجريد العقل الحاصل فيه عن التشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد عدم
ملاحظة التشخص ونسبته الى الذهني كنسبته الى الخارجي ففي ان التجانس والتشابه ايضا يصير جامعا
عقليا اذ يصح الانسان كاتبا والحمار كاتبا في مقام بيان احكام انواع الحيوان ويصح زيد كريم كاتبا وعمرو كريم
كاتبا في مقام بيان افراد الكريم قال المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في
باب التشبيه وكانه اراد كونه اقوى او اعرف الى غير ذلك مما يتفاوت اعتباره بالنظر الى الغرض من التشبيه
ذلك ضابط الاختصاص هنا ان يكون نظر المقام على ذلك الوصف لا يخفى عليك ان حمل الامرين المعتبرين في
مقام العطف واحدا هذا الاعتبار تصوير من لو يعم للاثنين في صحة الواحد وابرازه في معرضه ويليق بان
يجعل من لو يعمي قال الشارح انما يكفي التجريد عن التشخص في ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية كالتفاوت
بالحمرة والسواد ايضا موجبة للتعدد لان العقل يجوز الشركة في الوصف الكلي والتمايز بالوصف الكلي في الواقع
لا في تجويز العقل وفيه نظر لانه لو كفى تجويز العقل الاشتراك والتوحد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات اتحاد
واتحاد في النوع لتجويز العقل دخول الكلي تحت نوع الانسان فالوجه ان العقل وان يرفع التعدد بالتجريد عن

التخصص وذلك اذا كان المعلوم عنده من قبيل التشخص او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يكون شئ
منهما بدون الاخر تحققا وتعقلا ولا يخفى انه سبب لجمع الامرين في الذكر فلا حاجة الى اشتراط التضايف بكونه
في التصور بكونه في التصديق فيجعل التضايف بين نفس الجملتين جامعا بينهما من غير ان يتوصل الى التضايف
بين مسنديهما والمسند اليه لما يرد عليه من القوي والضعيف قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لان الجملتين للتضايفين
كذلك تخفى احدهما عند ذكر الاخرى فلا يجمع بينهما البتة فضلا عن ان يعتبر الوصل بينهما ﴿ اي كتضايف
بين العلة وهو ما يتوقف عليه الشئ والمعلول وهو ما يتوقف على الشئ وفي المفتاح والسبب
والمسبب وما يراد فان العلة والمعلول فلذا اسقطها ليلا يحتاج الى تخصيص العلة والمعلول بالفاعل و
المقبول والسبب والمسبب بالغاية والمعنى او حمل السبب على الاخص من العلة وهو ما يفضي الى الشئ
في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلية والمعلولية والاقل والاكثر ﴿ فيكون احدهما من
التضايف الحقيقي والآخر من المشهوري والاقل عدد بحيث قل الاخر عند عدمها بشئ واحد بان يسقط ذلك
الشئ منهما حتى يغنيا والاكثر ما يقابله وكون الاول مثالا لما يخص بالمعقول والثاني لما يعم المحسوس والمعقول
وعم من العلامة فان ما بينهما معقولتان لا غير وانفسهما شاملتان بلا تفاوت ﴿ او وهمي بان يكون بين تصوري
الصواب بان يكون بينهما ﴿ شبه تماثل بان يكون احدهما شبيها بفرد من افراد الآخر كملوني بياض وصفرة
فان الوهم يجوز بينهما في معرض المماثلين ﴿ تعليل للتمثيل وتوجيه لكون هذا القسم وهميا وعلى
هذا كل الضمير بينهما مرجع اخر فعليك بابرازهما ان كنت من المبارزين ﴿ ولذلك اي للجامع الوهمي او للابراز
المذكور ﴿ حسن من الحسن وفاعل الجمع او من التحسين وفاعله ضمير القائم ﴿ الجمع بين الثلثة
الفرق في قولك ثلثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمرا قال الشارح فان الوهم
يجمع بينهما في معرض الاضداد ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف
العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع على حده وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان لكل ابي
اسحق مجازا هنا وفيه نظر لانه حقيقة ان المراد بالتماثل الاشتراك كما مر وصفه نوع اختصاص بهما لاشتراكهما
في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هو الاضاءة وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما متماثلان حقيقة بقولك
المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسي وبالعدل الذي هو النور المعنوي عبر عن الكل بالاشراق تغليبا
فبين الثلثة تماثل لكونها تحت المحمل الشامل ولكن ان يجعل القدر المشترك بينهما البهجة ﴿ او تضاد وهو كون
الامرين الوجوديين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر ولا يمكن تواردهما على محل واحد دفعة لا يشمل
ما يتصف بالسواد والبياض فالمراد بالتضاد ما يحتوي على هذا المعنى ما يتصف بالضد الحقيقي بطريق تعميم المجاز
ولك ان لا تحمله في التضاد وتفسير قوله بدفعا لما يعم بين انفسهما او اجزائهما قال الشارح التضاد هو التقابل
بين امرين وجوديين متعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا والمتعاقبان يلزم الصدق لا المحل كما لصحة

والمرض



والمرض وقد ذكر الاصفهاني انه معتبر في التضاد الحقيقي كان يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكر اعتباره
واقتصر بغاية للخلاف ولا يخفى ان تعريف المقابل على ما ذكره يبطل التمثيل بالسواد والبياض فعليك بحمله
على المشهوري كما ذكرنا او بعدم اعتبار هذا القيد في تعريف الحقيقي ﴿ كالسواد والبياض والايمان والكفر
قال الشارح ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عليه الصلوة والسلام
في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير جحود وابا مع الاقرار باللسان
والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون هو مما هذا يريد ان الاولى جعله من شبه التضاد ﴿ وما يتصف
بهما اي بالمذكورات كالسودة والابيض والموصوف والكافر ﴿ او شبه تضاد كالسماء والارض ﴿ فانهما
يشبهان السواد والابيض في الاتصاف المعقول عند تعقلها بالمتضادين وهو غاية الارتفاع وغاية الانحطاط
وافترقا بدخول الوصف في الاسود والابيض وخروجه عنهما فالاول ان يعقل وما يشتق منهما كان قولك
وما يتصف بهما ﴿ والاول والثاني ﴿ الاول هو السابق على الغير وغير المسبوق به والثاني هو المسبوق
بواحد فقط والفرق بينهما وبين الاسود والابيض بان السبق جزء مفهومي وصفهما دون الاسود والابيض وان
عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني وفرق الشارح بوجه اخر
معه اكثر منه وقال السيد السند هذا لا عتد لم يعتبره من اعتبره الا في التضاد الحقيقي دون التضاد المشهور
ولهذا الاعتبار اخص التقابل بالاقسام الاربعة وكانه اعتبره الشارح حين توقف التضاد ليتمكن من هذا
الفرق والاولى تركه والاكتفاء بالفرق الآخر هذا اولا انما اعتبر الشارح قيد غاية الخلاف ليخرج لون بياض و
عن حد التضاد ويجعلها من شبه التماثل دون التضاد كما فعله المحاكمان يقال وقد يكون للضدين شبه
تماثل فلون بياض وصفرة من الوهمي من جهتين ﴿ فان الوهم ينزلهما منزلة المتضايفين ﴿ قال الشارح
المحقق فانه لا يحضر احد الشبيهين او المتضادين الا وتحضر الاخر هذا وفيه ابداء كان الامر كذلك كان التضاد
وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايفين ﴿ ولذلك عد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد منه مع غير الضد خطور السواد مع البياض اقرب من خطوره مع خلافه وههنا نظر وهو
انه اذا علل تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايف بانه تخطر بالبال الضد مع الضد كالمتضايف لا يتم تعليل
كونه اقرب خطورا بالبال مع الضد بتنزيل الوهم اياه منزلة المتضايف وكان الوجه في خطور الضد مع الضد
ان العقل يتوجه حين تصور الضد الى تمييزه وتعيينه واول ما يتميز عنه هو الضد الآخر لان التميز عنه اكمل واعلم
ان المتضايف مشتمل على تقابل فلو جمعهما المحصل باعتبار التقابل فالجامع وهمي ولو جمعهما باعتبار المتضايف
فالجامع عقلي او خيالي ﴿ عطف على عقلي او وهمي ﴿ بان يكون بين تصوريهما ﴿ الصواب بينهما تفاوت
في الحال سابق ﴿ على العطف اذ لا يكفي مطلق التفاوت والا فالعطف لا ينفك عن التفاوت والمراد خيال المخاطب

ح التناسب ويستفاد مما ذكروه ان من محسنات الفصل عدم تناسب الجملتين في الفعلية والاسمية وما شاكل
ذلك فانه يقوي مقتضى الفصل وترتبه فافهم وهذا آخر مباحث الفصل والوصل ومنه الانتقال الى الغرض بعد
الفراغ من اصله فان البحث في هذا الباب عن الحال بالتبعية لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله اعلم
بالصواب **تذنيب** في القاموس ذنبه وتذنبه كضربه وسمعه تلاه ولم يفارقه فعلى هذا التذنيب جعل
الشيء تاليا للشيء غير مفارق عنه وهو اعم من ان يكون تابعا له او مصنوعا له وهو المراد هنا لا المعنى
المشهور عند اهل التدوين لعدم وجوده في كتب اللغة وفي عبارة الصحاح
ذنب عما صنعه اذا جعل له علامة وهو ايضا يناسب المقام والذنابة بالضم التابع وفي تسمية المبحث تذنيبا
لاذنابه اشارة الى ان مراد من بحث الحال في بحث الفصل والوصل لا يخلو عن تكلف تنزيل الشيء منزلة غيره
وانه ليس تابعا للفصل والوصل حقيقة انما صار تابعا بجعل القوم وتصرف منهم وتنزيله منزلة ما هو تابع
فيه في هذا المبحث **اصل الحال المنتقلة** وهي ما لا تكون لصاحبها لازما ابدا ولا تقابلها الدائمة والى
على رأي وخصها الحوكه بما تقدر مضمون الجملة الاسمية على رأي وقيل ليس ذلك التقدير شرط الحال الموكدة بل شرط
وجوب حذف عاملها وكونه مثرطا لها انما هو ظاهر العبارة والحق تاويلها وفي المفتاح ان الحال المطلق هي المنتقلة
وما تقابلها تقيد بالموكد **ان تكون بغير واو** وانما قيدها بالمنتقلة لان الموكدة يجب فيها ترك الواو و
نحو هو الحق مصدقا فيه على ما صرح به في المفتاح وبعده اللباب فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة ان
الحال التي هي جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى ان لا يقيد الحال بالمنتقلة لان الموكدة ح اصل للحال مطلقا ذلك
الا انه وجب هنا الاصل في الموكدة لتاكد مقتضى ترك الواو بكونه موكدا ولا مجال للواو بين الموكد والموكد وكذا
الوجوب الاصالة ذا الاصل في الفاعل التقديم على معموله فانه يجب تقدمه ولا غير نظير ان يكون بغير واو
في المفتاح انها معربة بالاصالة لا بالتبعية ولا مجال للواو في المعرب بالاصالة والتحقيق فيه هو ان الاعراب دال
على تعلق معنوي للمعرب بغيره في الكلام فوجود الاعراب بلا واو يكفي في افادة المعنى وبغيره عند هذا كلامه الان
عرف الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المعاني الطارية على المعرب بسبب تركيبه
مع العوامل فاعترضه عليه انه لا يتم في المعرب بالعامل المعنوي اذ لا تركيب فيه مع العامل وصرح ادلة المفتاح ما
اشار اليه بقوله لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر لانك تقيدها بثبوت امر لصاحبها ولما لم تخاطب
قبل سماع الحال وقوله **او وصف له** اي في المعنى وصفه **كالنعت** زيادة على المفتاح من انهم نعني
ذات وجهين لما شبه بالخبر في انه ربما يقيد حكما لا يعلمه المخاطب وشبه بالنعت لدلالتها على معنى في الصاحب
وكونها بحيث لو اسقط لم يختل الكلام ولم يخرج عن التمام ويرد على تلك الوجوه الثلثة دخول الواو في الخبر في قوله
ما صرح الشر فاسي وهو برآن وفي قولهم ما احد الا وله نفس اماره وفي النعت كقوله تعالى سبعة وثامنهم
كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب بعد تسليم ان مدخول الواو في هذه الامثلة
كلها خبر او صفة انه لا ينافي اصالة عدم الواو لندورها وخروجها عن الاصل ونحن نريد لك وجها رابعا وهو



والمقارن بان يكون ثابتين في الخيال اذا الصور المتقارنة والمتباعدة كلها تابته في الخيال معا والخيال خزانة
بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار **واسبابه مختلفة** متكثرة جدا ولذلك اختلفت
**الصور الثابته في الخيالات ترتبا** يعني انه ترتب صورة على صورة لسرعة او بطؤ والاولى احتماعا
ليشمل الصورتان الحاضرتان معا كما لو تقارنهما من غير ترتب **ووضوحا** فمنها ما يتذكر بادنى توجه
ومنها ما يتذكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز استناد الاختلاف الى الاختلاف في الذكا والغباوة وبرفعه
ظهورا اختلاف الاذكيا والاغبيا في ذلك من غير تفاوت الذكا والغباوة **ولصاحب العلم المعاني الاحسن**
ان يجعل بحثا لتعليليا لاختلافها سببا بان يكون لصاحب علم المعاني اي لصاحب مباحث الفصل والوصل والتعبير
عنه بعلم المعاني تلويح الى ما اشتهر فيما بينهم من دعوى حصر علم البلاغة في الفصل والوصل كما سمعت وليليق
بك ان تظن اركان اللايق ولتطلب علم المعاني **فضل احتياج الى معرفة الجامع** فتفع في الاعتذار
بان المحدود الى الصاحب للتقابل للطالب لان المراد بالجامع جزئياته الواقعة في التراكيب في مقام دعامة
الفصل والوصل تزتكز اليه المعرفة فلا تجهل **لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعاده**
ولا يخفى ان الناس فيهما على احياء شتى لا يكاد تحيط بها المجهد والطاقة والشارح المحقق عمل المعاني على حقيقته فاحتاج
في اثبات الدعوى الى دعوى ان بعظم الوارد الفصل والوصل وهو مبني على الجامع وفي الدعوى حفا لا يدفعه الا ابراد
**ومن محسنات الوصل** فيه اشعار بان للعطف غرضا ذكر من المحسنات ايضا فالشارح ومن محسنات
الوصل بعد تحقق المجوزات قلت لما لم ير من المحسنات بالحسن الذاتي الداخلة في البلاغة حيث ذكر في المعاني والبديع فانما ايضا من المجوزات التي لا بد للبليغ منه **تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية** لم
يقل اسمية الجملتين وفعليتها مع انه اخصر للاشعار بوجه التحسين **والفعليتين في المضي والمضارعة**
والمضارعتين في الحالية والاستقبالية فان صاحب المفتاح اذا اورد مجرد نسبة الجزائي المخبر عنه من غير التعرض
بتقيد زيد كالتجدد والثبوت وغرضك لو تراني ذلك تقول قام زيد وتقعد عمرو وزيد قائم وعمرو
قاعد وفيه اشكال وهو انه كيف يجامع ايراد الماضي عدم ايراده التجدد ويدفع بان المراد مجرد ثبوت المسند
الخاصوي من غير زيد من الحدوث في الماضي وكذا لا ينبغي زيد قائم وقام عمرو مع ان كلهما ماضوي للتفاوت
بالاسمية والفعلية ولذا يختار النصب في قائم زيد وعمرا الكرمته ويختلف المعطوف عليه في زيد قائم وعمرو
الكرمته وزعم الشيخ ابن الحاجب انه يختلف لاعتبارية المعطوف عليه فيجب النصب لتجرد فعليتها وفي الرضي
اسميتها والجملة ذات وجهين ولهذا لم يرتكب النصب الى ضمير راجع الى المبتدا لانه ليس بعطفا على الخبر وتوجيه
الشيخ هذا شاهد د قد نظر الا انه لا بد له من بيان وجه اسوغية النصب مع الرفع مع غنا الرفع عن الحذف
ولا يجري فيه ما ذكروه من قرب المعطوف عليه باعتبار العطف على الخبر اذ ان يقال فعليتها اولى بالاعتبار الخبر الذي
هو محط **والافادة** وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه مع عن بقية توابعهما فالملازم

الحال في المعنى ظرف لعامله ولا واو في الظروف ولا يرد عليه شيء من تلك الحروف ولكن خولف هذا الاصل اذا
كانت الحال جملة في الجملة لانه لم يخالف في جملة فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب
وتارة على سبيل التساوي قال الشارح المحقق والما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويجيء
التقييد بمضمون الجملة ونحو نقول لانها في المعنى خبر ونعت ويجيء كونها جملتين ويكون مانعا تعليل للمخالفة من
حيث هي جملة مستقلة بالافادة يحتاج الى ما يربطها وايضا الاصل في الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه
الا لموجب وكل من الضمير والواو صالح للربط واصل الضمير يدل عليه من الاحوال والحق والمغت
والصلة ويتجه عليه ان المتبادر منه ان المفرد ترتبط بصاحبها بالضمير مع انه كالجامد يرتبط بغيرها كما يحكم
به الوجدان واعتبار الضمير لا بد له من شاغل ويمكن دفعه بان المراد المفرد الذي مسنده الى متعلق الصاحب
نحو جاء زيد فايا ابوه والمراد ان الاصل الضمير فقط فالعدول في الحال الى ضميره الواو وجودها لداع وذلك
ان الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتاجت الى مزيد رابط وهو الواو والدالة على الرابط من اول الامر ولا
ينتقض بالمغت لان المغت كثيرا ما لا يتم ما قبله بدونه كما في رجل يعلم فعل كذا قال الشارح المحقق الواو اشد
في الربط من الضمير لها الموضوعة له وتوضيحه ان الضمير يذكر في الكلام لغرض آخر ويلزمه الربط بخلاف الواو
والمستفاد من هذا الكلام ان الواو في الحال لمزيد الربط لكون المقتضي لها في الحال لداعي الوصل بين الجملة
التي ليس بينها كمال الاتصال كشبهه وكمال الانقطاع وشبهه مع وجود الجامع فالجملة التي تقع حالا ان
خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو فلا يجوز خرجت زيد على الباب سواء كان للاخبار او قوله الباب للمعهد حتى يكون
في قوة يا تي او للجنس لعدم الضمير هذا مقتضى ظاهر نيابهم والقياس على الخبر الجملة تحكم بان المراد بالضمير العائد
قال الشارح وجوزه البعض عند ظهور المدته قلت جعل الصحاح مثله بتقدير الواو ومن مواضع وجوب الواو
ما في المفتاح من مخرجاني رجل وعلى كتفه سيف اذ لو لم يذكر الواو لتبس بالصفة ولما تم هذا الكلام وجوب
الواو في جاء زيد ويتكلم عمرو عقبه بقوله وكل جملة حالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان تقع
حالا بالواو لا الواو المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد من وجه الامتناع في المضارع المغني عن ذلك
الضمير لظهور اشتراك الوجه قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينتصب عنه حالا الفاعل والمفعول المعروفان او
المنكر ان المخصوصان قلت المنكر المخصوص شرط نصب الحال الموجز عن صاحبها لا شرط نصب الحال مطلقا فالمنكر المخصص
ايضا مما يجوز ان ينتصب عنه حالا فان كان يجوز ان ينتصب عنها الحال التي هي جملة موجزة مع الواو كما في المفتاح فلا يصح
اخراجها وتقييد المنكر بالمخصوصة وان لم ينتصب الحال عنها مع ناصرها كما هو ظاهر عبارة كتب النحاة تضايقة
المتن فاسدة اذ لا يجوز دخول الواو في الجملة الحالية التي صاحبها منكر محضة لوجوب تقديمها على المنكر ولا يتقدم
الحال مع الواو لانه كتقديم المعطوف على المعطوف عليه وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لان ما يجوز ان ينتصب عنه
حال اعم من صاحبها فربما يصير صاحبها بالمعنى ان يصير صاحبها باعتبار جعلها حالا



كما في المصدرة بالمضارع المثبت وما وجه به الشارح المحقق شاهد عن غفلة مجمعه حيث قال انما لم يقل عن ضمير صا
الحال لان خبر المبتدا وهو قوله يجب ان يقع حالا عنه بالواو وما لم يثبت هذا الحكم لم يجب اطلاقا فصاحب الحال عليه
الا مجازا فانه يشعر بانه يجب صاحب الحال مجازا والمراجيب عنه تحرزا عن التجوز وقد عرفت انه لا يجب تحرزا ايضا
في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو والا قال تحرزا ان ينتصب عنه حال ولم يقل جوزا ان ينتصب تلك الجملة حالا عنه
لئلا يدخل فيه الجملة المصدرة بالمضارع المثبت حتى يجب الاستثناء لانه لا يجوز نصب تلك الجملة حالا عنه لكن يجوز نصب
الحال عنه ونحن نقول يجب ان يستثنى المصدر بالماضي الحال عن قد لفظا او تقديرا والمراد بقوله كل جملة غير داية لقرينة
ان الكلام في الحال المستقلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الحالية عن الضمير حالا بالواو مع كونها موكدة والاعتداد
بها مع عدمها تارة جوان وقوع المصدره بالمضارع المثبت حالا مع خلوها عن الضمير بلا واو لانه لم يخرج الا عن الحكم
لصحة وقوعها حالا بالواو لا عن صحة وقوعها حالا مطلقا لانه يدفع هذا الوهم ايجاب الواو في الحالية عن الضمير
والمراد كل جملة يصح ان تقع حالا في الجملة يعني يصح من نوعها وقوعه حالا والا لورد الجملة الانشائية الحالية عن ضمير
ما يجوز ان ينتصب حال قال الشارح المحقق القرينة عليه سوق الكلام ويتجه عليه ان السوق يقتضي ارادة جملة
صح ان تقع حالا الان بقال السوق يقتضيها لا مستثنا وينحل عرق عنها والحاصل ان لفظ تقييد الجملة بصحة وقوعها
حالا والاستثناء صرفها عن صحة خصوصها حالا فبقي صحة وقوع نوعها لكن لا يخفى انه تكلف وكان الاخصر الاوضح
ان يقول بيد قلم وكل جملة الخ وتتجه دخول الواو على المضارع المثبت لما سياتي ومما لا يصح وقوعها حالا عنه
الفاء الجملة الشرطية لعلهم ان حرف الشرط لطلبه صدر الكلام تمنع ارتباط جملتها بذي الحال خلافا والمتبادر الان
اقتضاه للجزاء قوى من اقتضاء ذي الحال فلا يقع الشرطية في موقع الحال الا اذا جعل جزاء عن ضمير ذي الحال نحو جاء
زيد وهو راكب فيقط وما ذكروا منتقض بان المكسورة فان الجملة المصدرة بها تقع حالا وبالصفة فان اقتضاء الحرف
لس اشد من اقتضاء ذي الحال وان ادعوه لسند مؤيد اشتباك المغت بالمغوث لان مزيد الاشتباك حتى الان
بقال المغت مخصوص التعلق بالمغوث بخلاف الحال فان له تعلقا بالعامل وتعلقا بصاحبها ومن اقتضاء المقتضى لما
اختص به اشد من المشترك بينه وبين غيره وما ذكرهن ان المصدره بالمضارع المثبت لا يقع حالا بالواو وان
الشرطية لا يقع حالا لمنع حرفا الشرط اما يصح في غير مضارع بعد حرف شرط حذف جوابه الذي يكون ضد الشرط
اولى بكونه ملزوما لذلك الجزاء كرمك وان تشتمني فان صاحب الكشاف ذهب الى ان الواو في مثل هذا الشرط
الحال وهو خارج عن طلب الجزاء بدخول الواو والحالية الا ان يكون تابعا للخبري حتى يجعل الواو عاطفة على شرط محذوف
اي ان لم تشتمني او لما قبل الا ان الواو اعتراضية والجملة معترضة والا اي وان لم تحل الجملة التي تقع حالا عن ضمير
صاحبها فاما ان يكون فعليه او اسميه والفعليه اما ان تكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون
مثبتا او منفيا فهذه ما يجب فيه الواو ومنها ما يمتنع ومنها ما يستوي فيه الامران ومنها ما يرجح فيه احدهما
فاشار الى بيان ذلك واسبابه بقوله فان كانت فعليه والفعل مضارع مثبت امتنع دخول الواو اذ دخول الواو

نحو ولا تمش تستكبرا اي لا تقط والحال انك تعده كثيرا والنهي راجعا الى الحال والا فالقطع غير ممنوع
الا ان الاصل في الحال هي الحال المفرده قال الشارح المحقق لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجمل عليه
بسبب وقوعها موقعه وهذا يوجب ان يكون الاصل المفردة الغير المتبدئة اذ لا عراقة لها في الاعراب والحكم
بالاعراب لوقوعه في محل لوقع فيه معرب لا عرب فالاولى ان سبب عراقته في الحالية بالعراقة في الارتباط
فان المفرده ترتبط بذاتها والجملة انما ترتبط بتا وبالحال المفرده وهي تدل على حصول صفة عارية
عن شايبه التقييد نحو الحال ان يقال جاء زيد راكبا ولا يقال الا ماشيا وان يقال جاء زيد ماشيا ولا
راكبا صرح به المفتاح وقال السيد السند في شرح المفتاح نمنع عن قولنا لا راكبا نظر البليغ وان لا يتباع
فيه النحوي فلا يرد ان ثبوت صفة يوجد مع النفي ايضا صفة الا انه صفة غير محصلة غير ثابتة
مقارنة ومعنى المقارنة اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه لا اتحاد زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة
لاجل قيد اله من عامله وهو كذلك اي المضارع المثبت كالمفرده في جميع هذه الصفات
فلا يدخل الواو المفرده لا سخطه وانما جعلنا ضمير وهو كذلك الى المضارع لما في الايضاح والمضارع كذلك
ودلالة المضارع يستلزم دلالة الجملة الحالية وانما اعتبر بهم التعليل والا فالمط اصتاع دخول الواو
على الجملة الحالية مشابهتها المفرده فلا يفيد مشابهة المضارع ولك ان تجعل ضمير وهو الى هذا القسم من التعليلية
التي فعلها مضارع وتجعل قوله اما الحصول فلكونه فعلا مثبتا في تقدير فلكون فعله فعلا
سابقا وقوله واما المقارنة فلكونه مضارعا في تقدير فلكون فعله مضارعا وهكذا الحال في
نظايره في الحمل والصرف عن ظاهره ووجه دلالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن
لزمان عامله وهذا غلط نشا من اشتراك لفظ الحال بين ما تقابل زمان الاستقبال وبين ما يجتمع فيه وانما
ركن المصنف اليه لانه سلك في هذا المبحث هذه المخلطة فلا حرج انهم بنوا هذا التعليل عليه وان كان ظاهرا وللمفتاح
مسلك اخر وهو ان المشارك للمفرده في الدلالة على الحصول وعدم الثبوت يأتي عن الواو وهو المضارع فقط
اذ الماضي المثبت لمقارنته قد لفظا او تقديرا كالمنفي فانه قد سلب الاحتمال عن الماضي كيف والماضي قبل
دخول قد عليه احتمل كل جزء من اجزاء الماضي وقد صح فيما يترتب الحال كما ان المنفي جعله مستقرا غير محتمل
الكل جزء والشارح قال الاولى ان يتمسك بذا الدلالة على المقارنة بانه يوازن اسم الفاعل وبتقديره معنى لانه
يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول المضارع يشارك اسم الفاعل في الاعراب ولما جاء في النظم والنثر
الواو مع ما يظن به انه حال وجب عليه الذات عن قاعدته المهده من استلزام دخول الواو على المضارع المثبت
فقال واما ما جاء من نحو واشار بادراج لفظ النحو الى انه غير مقتصر على ما ذكر قد يغلب الوجب
قمت واصك وجهه وقوله اي عبد الله بن همام السلولي فلما حشيت اطلع
اظافيرهم اي اسلحتهم كذا في الشرح ولكان تريد قوتهم على عكس ما شاع من التعبير عن الضعف بقلم الاظفار



نحو وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي انا احمل وانا ارهنهم وهو بعيد اذ لا ينبغي للبليغ ان
يعدل بتركيبه بالحذف في معرض الممتنع وقيل الاول شاذ مخالف للقياس والثاني ضرورة وقال
عبد القاهر هي اي الواو وفيها للعطف والاصل قمت وصككت وجهها ورهنتهم
عدل من لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية واختصارا لها في صورة الكلام
المتحقق في الحال لغرابتها وامكان المضارع منفيا فالامران اللذان الامران بدون الفاء
ليكون بتقدير جواز الامران في مقابلة امتناع دخولها وكانه اشار بذكر الفاء الى تقدير الماضي مع قد للتحقيق المناسب
لمقام المخالفة مع المفتاح حيث جعل الامرين مسوغين وقدح المفتاح تركها الواو ولم يجعل استواء الامرين
الا في الظرف الذي يحتمل الاسمية والفعلية نحو رأيته على كتفه سيف لانه يحتمل تقدير سيف على كتفه وتقدير
يكون على كتفه سيف كقراءة ابن ذكوان كعطشان راوي ابن عامر فاستقيما ولا تتبعان
بالتخفيف اي بتخفيف النون فالاول للنفي دون النهي فيكون اخبارا فلا يصح العطف متعين ان يكون
حالا كذا في الشرح وفيه انه فليكن نفيا في معنى النهي عبر عنه بصورة الخبر مبالغة فيكون موافقا للقراءة العامة
نهيا وتاكيدا نحو وما لنا لا نؤمن بالله اي ما نصنع حالكوننا غير مؤمنين ومجموع الامرين
مثال جواز الامرين والشارح جعلها مثالين للواو ولتركه بطريق اللف والنشر واعادة الضمير في قوله ونحو وما لنا
يرجع نحوه واشار الى وجه جواز الامرين بقوله لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون
اي الثبوت والتجدد فان كلا منهما منتف اما الثبوت فللنفي واما الحدوث فان النفي ازلي والنهي استدعاء
الحصول ومما ينبغي ان يعلم ان المنفي بلن لا يقع حالا لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة
الواصحة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وعلة التحاه ببنائي الحال والاستقبال وهذه
مغالطة ظاهرة نشات من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين ما يقابل الاستقبال والماضي
هذا غلطا فاحشا اراد الرضي ان يبين عن الغلط بان يجعل كلامهم بيان سر مجرى صاروا بهم فيه القاعدة فما
هو اهون عن سيبويه العكبوت فقال معنى كلامهم انهم لم يرضوا بتقدير الحال مما يوهم التنافي بينه وبين الحال بناء على
ان له ضافاة معنى اخر للحال وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما ينافي الاستقبال وبين الجملة الحالية
الغير المنافية له لا لتعضي كراهة تصديرها بعلم الحالية بعلم الاستقبال فهذا وجه متسع جدا وقد عرفت ان
الكراهة لايهام التنافي وهو مما يقنع به في الاستعمالات نعم هنا امر اخر ينجيب عن غفلة هؤلاء المحول وهو ان
وضع الحال للجملة الحالية استعمال مجازي حدث بعد وضع اللغة بمدة مديدة فكيف يجعل الايهام الناشي من
قبله داعيا لاستعمال العرب وتحرزهم فيه عن ما هو توهم التنافي بعد هذا الوضع وبعد ابتنائه على التحرز عن
دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل لمشاركته له لفظا ومعنى ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال
فلم يرضوا بدخوله على ما هو بمنزلته والمارضوا بدخول لم ولما لانها تحوجانه الى المضي فلا يكون كاسم الفاعل

معنى وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وهذا مبني على ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو وظهوره في الحال واما على ما ذكره المتم فغير متجه لغوات الدلالة على الحصول بالحدوث لان كون النفي في الحال لا ينافي الاستمرار فللجواب عما ذكر وامتناع كون العلة ما ذكروه لا ان الدلالة على الحصول قد فاتت كما ذكره الشارح وجعل ما ذكره راجعا الى ما ذكرنا بعيد عن سوق كلامه ولا مشاحة مع من يرضى بمقام التوجيه باخراج البيان عن بيانه والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع ما **وكذا** اي كالمضارع المنفي **ان كان الفعل في الجملة الحالية ماضيا لفظا او معنى** بان يكون مضارعا منفيا بلم او لما في جواز الامرين على السواء واستوفى في امثلة الاقسام الامثلة لامع الواو وقال الشارح لانه لم يجئ وحكمه بجواز الامرين فيه مقتضى القياس **كقوله تعالى اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم** واستدل به من لم يوجب قد في الماضي المثبت **وقوله اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت فلدلالته على الحصول لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال وفيه ما مضى من المغالطة ولذا في قوله ولهذا اي لعدم دلالته على المقارنة شرط الشارح المثبت بان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة** وقال الشارح المقدر شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ودفع الرضي المغالطة بمثل ما سمعت ويعقبه السيد بمثل ما يعقب به سابقا فتدبر ما سمعت منا وسيأتي الشارح في هذا المقام انه قال لو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير تعاد الجنايب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع هنا ليس بمعنى وفيه اولا ان للاخر عدم صحة الوقوع حالا لوجوب الواو التي هي فرع الوقوع حالا وثانيا انه بانتفاء الدلالة على المقارنة ينتفي امتناع الامرين دون وجوب الواو ويمكن دفع الثاني بمزيد تكلف تركناه لعدم الاجدوى عنه وقال السيد السند في الحواشي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وجوب قد في الماضي لان المضارع الحال مستعمل في الحال بالنسبة الى العامل يعني في حال العامل والماضي قد يقع لقربه من الحال بالنسبة الى عامله يعني لقربه بزمان العامل ولهذا المضارع بعلم الاستقبال لا وسم الاستقبال بالنسبة الى العامل والحاصل انه كما يكون المراد بالمستقبل الاستقبال الحقيقة او بالنسبة الى ما قبله كذلك الحال والماضي وهو المعتبر في الحال وهذا المعنى هو المتبادر لمن قال لو ثبت ان المراد بصيغة المضارع ابدا معنى الحال لعنى حال العامل وبالماضي مع قد القرب من زمان العامل ولا وثوق على هذا الدعوى بمجرد ان التعويل على التبادر قد يكون الحق معه من غير جعله علما قرينا بكون الحال مع قد لتقريب الماضي من زمان الحال وح تكون هي وعاملها معربين بالحال وتارة يكون على مضيها فلا يكون مع قد تقديم هذا لم يرد انه ما قرنها قد من

رمان



زمان الحال وحصل المقارنة يجب ان يتبع الواو الا ان يقال فرق بين ما هي عارض وبين ما هو لذاته فان قلت قوله
الى العلا اصدقه في مربع وقد امر في صحابة موسى بعد اياة التبع تشهد على اشتراط المقارنة في الحال
وكذلك قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا قلت يتكلف في امثالها لتحصيل المقارنة بتاويل الحال
بقولنا والقصة هذه والقصة قصة ازلا وابدا او بقولنا ومعلوم ذلك والعامل مقارن بزمان العلم **واما النفي**
**فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول فلان ما** اي الاستمرار التي من حيث الانتفاء الحين التكلم نحو يذهر
زيد وما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم **وانتفاء متقدم** اي غير ما مثل الاول **مع ان**
**الاصل في الحال** على زمان التكلم **فمتصل مع ان الاصل استمراره** اي استمرار الانتفاء لا استمرار الانتفاء المتقدم
كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يودي الى ان الاصل استمرار النفي مطلقا **فمتصل به** اي بان الاصل
استمراره كما في الشرح لا باستمراره ليعم ما لا نحو مخصوص بزمان قرينه قوله **الدلالة عليها عند الاطلاق**
لانه عند عدم التقييد لما يخرجه عن الاستمرار يتصرف اليه والفرق بين ما ولم كما بين لا لنفي الجنس ولا بمعنى ليس
في ان الاولى نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والثانية ظاهرة فيه وجعل
الابانة في البعض فلذا لا يصح ما يضرب زيدا مس بل يضرب الآن وليم لم يضرب امس بل يضرب الآن بخلاف
**المثبت فان وضع الفعل على افاده الحدث** من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد لا يستفاد
منه الا الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي **وتحقيقه** اي تحقيق ان الاصل استمرار المنفي ان استمرار
**العدم لا يفتقر الى سبب** اي الى وجود سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه
وجوده او عدمه اذ ما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته **بخلاف استمرار الوجود** قال الشارح
الاثبات كما في ما زال واخواته واورد عليه ان نفي النفي وامر النفي ونهي النفي والنفي لا يقتضي الثبوت دايما فدوام
الاثبات في ما زال لا بدله من نقيض سوى ورود النفي وجوابه ان المنفي حين ورود النفي عليه خارج عن اصله
لانه لو استمر لم يرد النفي عليه والنفي الوارد على اصله ينفي النفي وامر العدم لنفي الجملة يفيد وامر الثبوت
وقيل ان دخول النفي المدخول منزلة الثبوت ليكون النفي والثبوت في طرفي نقيض **واما الثاني فلكونه منفيا**
وفيه ما فيه وقد عرفته غير مرة **وان كان الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها بخلاف ما مر في الماضي**
**المثبت بحر كلمته قوة الى في** اي للدلالة على المقارنة حكم الاستمرار الحصولي صعة عربية تامة اما
المثبت فلاثبات واما المنفي فلعدم الحصول واما الركيك بقوله **واورد خولها اولى** لاختصاص جواز الترك
بتعليل **لعدم دلالتها** اي الاسمية **على عدم الثبوت** هذا علة لجواز الترك ومدار الاولوية
على قوله **مع ظهور الاستيناف فيها** فالاولى الاكتفاء به ووجه ظهور الاستيناف فيها دون
الفعلية ان الفعلية اقرب من الصفة فكونها حالا اقرب من الاسمية **فحسن زيادة رابطة نحو فلا تحملوا**



للاستمرار
لانتفاء متقدم

لله انداداً وانتم تعلمون في الشرح اي وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت هذا وعن نقول والله اعلم وانتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فهلا تعدلون من الله تعالى الى من دونكم في الوضح ان الجملة المصدرة بليس في حكم الاسمية لان ليس في معنى النفي فخلاف ما كان وما يكون وقال عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان الخبر فعلا او اسما كما اشار اليه بقوله نحو زيد وهو يسرع او وهو مسرع ونسبه الرضي الى الاكثرين وقال وجه الوجوب انه لا بد من عائد على الحال المفردة يحسب المعنى فيه بالواو على ان القصد الى الجملة لا الى المفرد بالتاويل كما تترك الواو في جاء زيد يسرع لجعله في قوة مسرعا في عدم القصد الى اثبات فيه وهذا مما يتسع في جاء زيد وهو يسرع في جاء زيد وهو يسرع لا يمكن اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضمير المنفصل المرفوع كانه بمنزلة اعادة اسم صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات عن غير استيناف اثبات لان ذكر هو ولا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه فانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بعصية وجعلته لغواً باليس وجرى مجرى ان تقول ما جاني زيد وعمرو يسرع بايراد جملة مخالفة للاولى في المسند اليه والمسند ترعم انك لو تسانف كلاما ولم تبتدي بالتاويل كما بدا به والمفرد وقال الشيخ وذلك لان الجملة اي الحالية لا تترك فيها حتى يدخل في صلة العامل اي عامل الحال وينضم اليه في الاثبات وتقدر بتقدير المفرد في ان لا يستانف بها الاثبات للمرء اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجيء الحال الاسمية الا مع الواو وما جاء زيد وهو فسبيله سبيل الشيء يخارج عن القياس والاصل لضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى كلمته قوة الى في مشافهتها وجاء زيد حاضراً فحاضر في الوجود والكرم بمنزلة حاضر في الوجود والكرم لسبب تقديم الخبر اي حاضراً عنده الجود والكرم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد منه الشارح ان الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو والوجوب في جملة مبتداها اسم صريح اكد حيث جعلت مشبهها وان الجملة الاسمية مطلقا لا تترك فيها الواو وبالتاويل بالمفرد وقال واقفه الكشاف على ذلك وتبعه السيد السند وجعلا نقل المصنف مختلا في تخصيص وجوب الواو بالضمير وقال السيد الحق ان الخلط الموضع موضع المضمر في حكمه فلا تفاوت بين جاء زيد وهو زيد وهو يسرع او وزيد يسرع اقول لو لم يكن الحكم مختصا بالضمير لم يكن لتخصيص الحكم بالضمير معنى فالحكم على خصوص الضمير من الشيخ بغني عن تخصيصه به واما تشبيه الضمير في استيناف الحكم بالظاهر فلا ان الاستيناف فيه اظهر لانه جعل السابق مقطوع النظر حتى لو يدل عليه مقتضاه من الضمير وايضا استيناف الحكم في جاء زيد وعمرو يسرع اظهر من وهو يسرع فلذا جعل مشبها به في استيناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل فيه المبتدا اسما ظاهرا عن التاويل بالمفرد اذ عند عدم القصد الى الاستيناف لا وجه لذكر الضمير في نحو جاء زيد وهو يسرع دون الاكتفاء بقوله يسرع ولذكر الظاهر وجه ولو كان في موضع الضمير لان اليه داعيا لا محالة فلا مجال لعدم قصد الاستيناف في المبتدا الضمير فلا



بد من الواو للرابط بخلاف المبتدا الظاهر فانه محتمل الايراد للربط مع عدم قصد الاستيناف فلا حاجة الى الواو لتنزيله منزلة المفرد وبهذا يتبين انه ليس الظاهر موضع موضع الضمير مثل الضمير كما زعم السيد السند ويعلم منه ان الجملة الحالية مما يقصد به استيناف الاثبات وان الجملة التي في محل الاعراب لا يجب تاويلها بالمفرد ويرتبط بغيرها مع الفاجلة كما زعم الرضي على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التاويل بالمفرد ومما يستفاد من الكشاف ان الجملة المعطوفة على الحالية يجب فيها ترك الواو كما هو احتمال جرى في عطف لا ان واو الحال واو عطف في الاصلم قال الشيخ معقبا كل ما ذكر الى آخر التذييب وان جعل نحو وعلى كتفه سيف حالا كثر فيها تركها نحو ولا يشار اذا لم تكن تنبي بلدة او نكرها خرجت مع البازي على سواد ثم قال الشيخ الوجه في مثل هذا ان يكون الاسم فاعلا للظرف لا عمدة على ذي الحال لا مبتدا اذ ينبغي ان يقدر هنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يجعل يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال بعض لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا اكثر فيها ترك الواو وانما احوج التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا وانما لم يجعلوا التقدير بالمضارع لانه لو قدر بالمضارع لامتنع الواو وقال الشارح المحقق وفيه نظر كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي احتياج الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولا يلزم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب استلزام الواو وكيف لا وجواز التقدير بالمفرد لا يوجب متناعها اذ يكفي لجوازها امكان تقدير الماضي وجعل الجملة اسمية والحق جواز تقدير الجملة اسمية وفعليه ماضويه ومضارعية فكثرة ترك الواو للاسمية والافراد والمضارعية ومجيء الواو لاحتمال الاسمية والماضوية هذا وعن نقول لكن اتمام ما ذكره المحقق تضمنه ان الحبة والنعوت عادي الخبر والنعت صرفة في الحال للحال ولذا كان احتياج الجملة الحالية الى الرابط اشد فاصالة الافراد فيها اكد ومع ذلك يحتاج في تقديرها اسمية الى خلاف اصل هو تقديم فقد الظرف فيها جملة يحتاج الى قصد مزيد مؤونة فالوجه تقديره مفردا ولو لا يجيء قليلا بالواو لم يقدر جملة فتقدير الفعل مع انه خلاف الاصل لتصحيح الواو وتقدير المضارع يوجب الامتناع فلا ينبغي تقديره وتقدير الماضي مع قد على جعل الجملة اسمية لانه يجوز فيه ترك الواو من غير ترجيح الذكر ومن غرر الكتاب تقديم الخبر وحسن الترك ولهذا عجب حيث ختم بحثا لمذ بنى لحسن الترك كما ختم بحث الاصل لحسن الوصل اي حسن ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف من نواسخ المبتدا على المبتدا كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصر بني كلما بني حوالي الاسود الحوارد اي المغاضب من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصر بني وقد لا دخول كان عليها لم يحسن ترك الواو وحوالي بمعنى في الكناية حال من بني كما في حروف التشبيه من معنى الفعل وانما حسن ترك الواو ولا تجعل الجملة في معنى مشبها بي الجلود الحوارد وتارة لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعد مفرد الاولى مفردة لتخصص

بالحال ولا يشكل بجاء في زيد وابوه قائم وينبغي ان يعيد الوقوع بان يكون لا بطريق العطف لان تركه الواو فيه
واجب كما نص عليه الكشاف قوله اي قول ابي الزوي الله بعيد لنا سالما يردك بجميل وتعظيم
الشاهد غير منصوص لاحتمال ان يكون يردك فاعلا لسالما ويكون بجميل بدلا من يردك او صفة للبدل
النكرة من المعرفة لا يجب بل يحسن واذا سلم بجميل الوجل وتعظيمه فقد سلم الوجل لان سلامه التجميل
فرع السلامة فتامل وايضا انما يكون الحال الجملة عقيب حال مفردة لو لم يكن الحال الجملة معهود سالما
لانه ح لم يتعدد الحال حتى تكون الجملة عقيب مفردة فاذكره الشارح من انه يجوز ان يكون ناحالين مترادفين
وان يكونا متداخلين فلعل وجه التنبيه على ما ذكرنا من عدم كونه منصوصا والا لكان مختلا فتامل طلبي
محامد كجلب من الاحراز وغاية الاطناب فيها نهاية الايجاز بذل كل حامد محامد غيرها خالد
عن التكميل والتتميم وكانيات الازل الى الابد بحيث قد تركك تخصيص بعد التعميم اجتهاد المجتهدين في
عبادتك لا ياس من الاعتراض بالتقصير ولذة الذاكرين لاسمائك الحسنى تزيد بالتكرير فكيف توفي
حق حمدك ما لا يقال وغاية امنى فيه الاحتجاب عن الاعمال الايجاز والاطناب والمساواه قال
السكاكي في اوائل باب الايجاز والاطناب اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبتين اي من الامور
النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموخر انما يكون موخرا بالنسبة الى كلام زيد
منه مثلا وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك تحقيق
والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين ان الاتيان بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اذرب موخر هو
مطنب بالنسبة الى كلام بين والبناء على امر عرفي اي يتعارف بين اهل العرف في ادا المقاصد من غير
رعاية بلاغة ومزية وهو متعارف الاوساط الذين لم يكفون بادآ اصل المعاني غرما ينبغي اي
كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني وربما يشمل متعارفهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى احصارا
ولا ايجازا لانه متعارف فهم فان عرفهم في طلب الاقبال بالزيد وهو يشتمل على الحذف وفي التحذير اياك
والاسد وامرا ونفسه وحمدا وسقيا وهو لا يحمد في باب البلاغة من الاساطة كذا ظاهر
عبارة المفتاح ولا احمد ايضا من البليغ معهم بكلامه مزيه سوى التجربه عن المزايا وبذلك يرتفع عن اطوار
الحيوانات ولا يذم ايضا لا من البليغ معهم ولا من البليغ اوهم واما الكلام متعارفهم اذا عرى عن المزيه فلا يحمد
من البليغ معهم ويذم ضمنه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون عنها كما في اياك والاسد
فهم لا يحمد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحمد لان البليغ قصد به مزايا يتعلق بالايجازات
التي ذكرها فالايجاز اذا انتهضا ول من عبارة المتعارف الاولى من المتعارف لان المتعارف هو البعاد
والاطناب اداه باكثر منها ثم قال في احزا الباب الاحصار لكونه نسبيا يرجع فيه
اي المرجع في معرفته تاره الى ما سبق اي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفسير انسب



من تفسير الشارح حيث قال اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لان المطابق لما سبق ما ذكرناه الا ان الشارح لما
المناسب بقوله والمرجع الى كون المقام اي ظاهر المقام خليقا بالبسط مما ذكر
اي مما ذكر في المقام فللاختصار معنيان كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما يقتضيه ظاهر المقام
وهل الايجاز كذلك لم افهم من كلام المفتاح صريحا ثم يظهر من قوله في ذكر امثلة الايجاز ومن امثلة الاختصار
انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبيه في مقام تحقيق الايجاز ثم
انه لا يفرق بين العبارتين وفيه نظر وقد يقتضي نظرهم وقالوا منه ان ظاهر ان احدهما انهم جعلوا نحو
الوجل زيد من الاطناب والاعتبار للاوسط غير وثانيهما انه لم يحفظ بتعريف الايجاز عن دخول الاخلال
وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل لان كون التطويل الشيء لسببا لا يقتضي تقصير تحقيق معناه لان
كثيرا من النسيان تعرف بتعريفات جامعة مانعة وقد عرفت ان مراد السكاكي بتقصير التحقيق مقدارا لا
والاطناب لا تقصير تبين مفهوميهما قال الشارح كيف وقد تبين مفهوما هما في كلام السكاكي وفيه انه تبين
بالبناء على امر عرفي على طبق دعواه انه لا يتيسر الا بالبناء عليه ثم ان البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد
الى الجهالة له واجاب عنه الشارح بان عرف الاوساط معلوم للبليغ وغيره لتعيين الايجاز والاطناب به
نافع للكل واما البناء على البسط الموصوف فانما ينفع للبليغ لانهم لم يعرفوا ان كل مقام يقتضي اي مقدارا من
البسط وفيه بحث لان صعارف او ساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا ينفع لغة العرب والمنصف
عام لكل محصل فيورد الى الجهالة الكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن لطالبي
البلاغة لا للبلغاء فالتعريف لا يخص معرفته بالبليغ فارد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان ما سبق في الابواب
السابقة يكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللايق بالمقام والاقرب الى الصواب والى الفهم
ان يقال المعقود من طرق التعبير عن ادا احتراز عن غير المعقود من الاخلال والتطويل والحشو تادية
اصله تاديه لان المراد بالمراد اصله بل الاولى المعقود من طرق التعبير عن اصل المراد تاديته بلفظا مساولة
اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وارف او بلفظ زايد عليه لغايه واعتمد في معرفة ان
الاول مساولة والثاني ايجاز والثالث اطناب باستعمار المفهومات كما لا يخفى وهنا ابحاث الاول انه اراد بالمعقود
بالمعقود المعقود مطلقا سواء كان من البليغ او صوا الاوساط فالزايد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما
خروج عن طريقهم لا لداع وان اراد المعقود من البليغ فليس المساوي والناقص الواقع فيهما مقبولين مطلقا بل اذا
كانا لداع والثاني ان قولنا جاءني انسان وقولنا جاءني حيوان ناطق كلاهما بانا اصل المراد بلفظ مساو فينبغي
ان لا يكون احدهما اطنابا والاخر ايجازا وبالجملة لا يشمل تعريف الايجاز ايجاز القصر والثالث ان قولنا احمد
لك ونظايره مساواة بتعريف السكاكي ايجاز بتعريفه فنزاعه مع السكاكي في نقل اصطلاح القوم ومثله لا يقبح
منه بدون سند قوي ولو قيل المراد المساوي جميع عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكي ويرد

عليه ما اورد عليه والرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى اقسامه الثمانية ولا يتم تعريف الايجاز والاطناب عالم يقيد بالبلاغة لجواز ان يكون الناقص الوافي بالمعنى غير صحيح فتضح وكذا الزائد لغاية واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه وانما احترز عنه ليتم التعريف المشار اليه للايجاز والبلاغة بكذب وصفه بالقبول وهكذا الاحتراز بقوله لغاية كقوله اي الحارث بن الحلزة اليشكري والبشكلي قبيلتان من العرب على ما في القاموس فبنو بشكلي بن علي بن بكر بن وائل وهو بشكلي بن مشجر بن صعب والعيش خبز في ظلال النوك بالضم والفتح الحمق ومن ثم كذا قال الشارح اي من عجمي عيش من ناش عكدة اصقوبا والاعذب ان يراد بالعيش الذة والعيش كانه صار في ظلال الجهل عن العيش ح ليستفاد نفوه عنه من جعله عين العيش ولا يكون اخلالا في ظلال النوك فيه اخلال حيث فات وصف المفهوم خير من ايشاق في ظلال اعقل فيه اخلال لفوات التقييد بظلال العقل ولا يخفى انه لا يلزم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال العقل وينبغي ان يقول في شدة احراق اشراقات العقل وكانه اوقعه في التعبير بظلال العقل للمشاكلة وقال الشارح لا اخلال اذ قد اشتهر ان عيش الجاهل لا يكون الا نادما فاستغني به عن نفسه العيش في ظلال النوك بالنادم مع ان لفظ الظلال لا يخلو عن اسقاه وان العيش الشاق ادعاه ان العيش الشاق لا يكون الا للعاقل حيث انه لو قيد الكان القيد تكرارا ولغايه اي ولقوله ولغايه عن التطويل وهو كون اللفظ زايدا غير معين فيه الزيادة نحو قول عدي بن الابرش يذكر غدر ربا كل الحيرة لجذيمة الابرش بالجيم والنادر كاترمه حين انتظم سلطنتها حيث كتب اليه ان ملك المنا ضعيف لا احس في نظره لرعايه ولا ابقى بسلطنتي قرابته مصلحتي ان احكمه ويكون ملكي ايضا كله وكانت قد هاب من الذهاب فاراد ان تاخذه لهذا الغدر وتدفعه فذهب اليها من غير عدة معرورا بوعدها فاخذته وامرت بقطع راهشيه وتركه دمه يذهب الى ان مات وجدت الابرش كان ابرص فهابت العرب وصفه بالابرص فجعلوه بالابرش والابرشه بالضم في شكل الفرس تكت صغار تخالف سائر لونه والفرس ابرش وقد دت الادبر لراهشيه التقطيع والادبر الجلد والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه والى الحيرة وفي قولها والى قولها كذبا وميتا الكذب مرادف للميت ولا فايدة في الجمع بينهما ولا يبعد ان يجعل ذلك حشوا مفيدا لان عطف الميت يفيد المغايرة وهي باطلة وعن الحشو المفيد كالندى في قوله اي ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا سعوب شعوب بالفتح علم المنية سميت بها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف للعلمية والتانيث كسرت للضرورة وهل انصرف كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر تحصل بجميع ما ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف بالاتفاق مجرد الكسر لا تنوين لا يدل على الانصراف فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطا والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا يرجع في الشجاعة والصبر دون العطا فان الخلود يزيد الحاجة الى المال فيزيد فضل

كسر لطا المهملة وتشديد اللام والزاي المعجمة المفتوحة حن مثلثي





العطا مع الخلود قيل المراد بالندى بذل النفس فلا يكون حشوا مفيدا ورده الشارح بانه لا يفهم من لفظ الندى وبانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت الان يراد بعدم الموت التحرز عن الهلاك وهذا تفسير معنى الشجاعة ورد الشارح انما يتم لو كان مراد القايل بهذا الشعر كما تشعر به عبارة المص في الايضاح اما لو كان المناقشة في كونه حشوا مفيدا فلا لانه على مقتضى رده الاول يكون ايجازا مخلا وعلى مقتضى رده الثاني يصير تطويلا الا ان يقال نفي الثاني للزيادة لا بهامه ومفيد لابهامه خلافا للمقصود فان قلت الحشو المفيد ما يكون زايدا غير محتاج اليه في ادا المقصود ويكون مفيدا ولا شبهة في ان المشاعر قصد ترتب عدم الفضل للندى على انتفا لقا شعوب ولا بد منه في ادا هذا المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو المفيد قلت هذا اشكال قوي وغاية ما يمكن ان يقال في دفعه ان مراده انه لا فضل بمجموع هذه الثلثة لو لا الموت لانه مع فضل الندى لا فضل للآخرين فيه انه لا فضل للثلثة والمآل نفي الفضل عن الشجاعة والصبر والندى زايد موهم لخلاف المقصود فيكون حشوا مفيدا ويمكن ان يقال ذكره بعد استطراد لما جرى ذكر اثنين مما اشتهر بالفضل على لسانه جرى الثالث الذي يذكر معهما في مقام بيان الفضايل وذكر ابن جني في تصحيح البيتين الخلود وتنقل الاحوال من ليالي عسر ومن شدة الى رخا ما يمكن التعويس وسهل البوس فلا يظهر للبذل كثير فضل والاقرب ان الجد فضا بالمآل والعلى ما يقعد الهمم في حزة ان يتشبث به الى دفع المهالك وفي ثبوته عن الخنا ولولا لقا شعوب لم يكن له هذا الفضل فللتنبه على عظم هذا الفضل نفي جنس الفضل كانه لا فضل له سوى ذلك وغير ذلك المفيد كقوله واعلم علم اليوم والامس قبله ولكني عن علم ما في غد عمي وقوله قبل صفة الامس بتقدير الكاين قبله وهو الوصف للتاكيد وانما صار حشوا لانه لا فايدة للتاكيد فيه بخلاف ابصرته بعيني وسمعته باذني في ضربته بيدي فانه يدفع التجوز بالابصار والسماع عن العلم بلا شبهة وبالضرب عن الامر به ولك ان تجعل اللام للاستغراق اي كالامس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس لتايم كل فرد منه بالعهد وتنصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى وما دابة تدب على الارض ولا طاير يطير بجناحيه المساواه مدحها مع تاخير عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير لعلة مباحثها فاراد ان يشغل مباحث كثيرة لا حاجة بها بعد الفراغ عنها واما في مقام التصوير فراعى علو شانها في باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه ان المقيس عليه للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المص وقوله اي قوله الشاعد تخاطب بالفارسي معرب كاور معرب كاوره والنعمان بن المنذر ملك العرب فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنا اسم الموضع من امتنا اي بعد عنك واسع شبهه بالليل في احاطة خطه وضمن هذا التشبيه امورا احدها انه يدرك لا محالة كما هو شان الليل وانه لا يخصه راكبه بل يشمل الجميع وتخصيصه به في الذكر لياس وانه وان كان في غاية البعد يصل اليه ويجاوزه ولا ينتهي مكان هو فيه وان الليلة سخطه نهارا لطف ولا دوام لسخطه ومن لطايف البيان انه ذكر معه ما تجلى نفسه صباحا عنه ثم ذكر متاخرا ما عداه تصويرا لوصوله اليه مع بعده وتجاوزه وذكر نفسه بصورتين تصويرا وتخييلا لانه يبدد

ح

صورته من هوله قال الشارح المحقق فان قيل لا يطابق شيء من المثالين لظهور الايجاز فيما اما في الاية فلحذف
المستثنى منه واما في البيت فلحذف الجزاء وحن نقول بحذف المعطوف عليه تاديتا اصل المراد حتى لو صرح بذلك
كان اطنابا بل ربما كان تطويلا و بالجملة كون لفظ البيت والاية ناقصا عن اصل المراد لا يتم على انه قد صرح كثير
من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء ولا يخفى عليك ان المستثنى منه اذا لم
يكن لفائدة خصوصه وانه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف ايضا ولس لك
ان تجيب بانه ربما لا يلفظ ولا حذف عند التحقيق لانه بنا فيه ما قد سبق منهم من ان التكلم في جعل الخبر جملة
ظرفية احتراز للفعلية فانه يشعر بانهم جعلوه ايجازا الان يقال التحقيق انه لا حذف والتقدير لا يلفظ كما ينبغي
التمثيل بالبيت وما سبق كلامهم ظاهري حيث ان ذكر الخبر الظرف يكون حشوا مفيدا لوجوب حذف اذ الافساد
اعم من ان يكون افسادا لقاعدة الغلط او للمعنى مما ذكره الشارح من انه لو ذكر لكان تطويلا و توقف عليه
**والايجاز صرحا بان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف** اي لمحل حذف **نحو ولكم في القصاص حيوة**
قال صاحب المفتاح وهو علم في الايجاز ووجه انه نبه على ما هو اوجز كلام فيما بين البلغاء على ما بينه الم **فان معنا**
**كتبي ولفظه يسير** اوضح هم كثرة معناه بقوله في الايضاح لان المراد به ان الانسان اذا علم
انه قتل قتل كان ذلك داعيا له قويا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل
الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم وفيه بحث لان ذكر دليل على دعوى ان في القصاص حيوة والدليل
لا يراد بلفظ الدعوى معناها كثيرا باعتباره ولو كان الدليل موجبا لكثرة معنى الذي لكان كلا دعوى نظري ايجازا
**ولا حذف فيه** اي رد عليه ان ما ذكره المم بيان كثرة معناه يفيد ان الحيوة في شرع القصاص او العلم
به فيه حذف ورد بانه ان معنى النظم ان القصاص منشا الحيوة وغايته ان منشائيته مبنية بان العلم به او سرعة
يوجب الحيوة والمراد بنفي الحذف نفي حذف الكلمة اذ هو المعتبر في ايجاز الحذف فلا يرد حذف ناكلمة في **وفصله**
اي دخان قوله ولكم في القصاص حيوة **على ما كان عندهم** اي في اعتقادهم **او جرى كلام في هذا**
اي في القصاص حيوة ونبه بلفظ عندهم على انه ليس كذلك في الواقع كما افادة بيانه وص قصور نظرهم انهم
لم يتفطنوا ان قولنا القتل انفى للقتل اخصر منه **لقلة حروف ما يناظره** اي اللفظ الذي يناظر قولهم
القتل ابقى للقتل **منه** اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه ما سوى لكم لكونه زايدا على
معنى القتل ابقى للقتل فالحروف اللازمة وقفا و وصلا في النظم عشر وفي قولهم اربعة عشر **والنقص على المط**
الذي هو الحيوة او الحيوة وانتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل بطلب الحيوة على النقص والمطاوعة على المقبول **ما**
**يفيد تنكير حيوة من التعظيم** ولا يخفى ما في التعظيم او النوعية في مقام المنة على العباد لشرع القصاص
من الاعانة على القبول وبين وجه تعظيمه بقوله **يعني منعهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد**
فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة ولكان تريد بتعظيم الحيوة مع سلامة





مالا ارتداع

الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس **او النوعية** عما كانوا عليه من **وفي الحيوة الحاصلة للقاتل والمقتول**
لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح ان يكون وجها لكل منهما
وفي كون التعظيم او النوعية خارجا عن المط نظر اذ المط الحيوة المطلقة وهي من الحيوة فافاده التعظيم او النوعية
داخلة في النص على المط واطراده لجريان الحكم من كل قصاص بخلاف حكم القتل فانه لا يجري في القتل الذي هو
ليس بقصاص لانه ادعى للقتل وفيه ان مقصودهم بالقتل القتل ظلما وعدوانا مطرد ومكرد فعه بان القتل في المقابلة
يجوز ان يكون قتل جماعة لواحد نعم لو اريد قتل واحد لواحد بعينه لان الكلمة ليس مقصودهم ورد بان
الكلام في الفضل حسب البلاغة وعدم الاطراد ينافي الصدق ولا ينافي البلاغة فالاول وبالنص على المقصلان
مرادهم القتل في مقابلة القتل ولفظ القتل ليس مضافا فيه بخلاف القصاص فانه نص فيما قصد به **وخلوه**
**عن التكرار** بخلاف قولهم فانه يشمل على تكرار القتل والخالي من تكرار فضله واورد عليه ان فيه رد المجز على
الصدر وهو وجه حسن ودفعه الشارح ان التكرار من حيث هو سعصه وفضله من حيث انه رد المجز
على الصدر وليس بشيء لانه يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد المجز على الصدر فلا يصير سببا للترجيح
لوجود المقارن نعم في كونه رد المجز على الصدر بحث وهو انه في النظم ان يكون احد اللفظين في اول الفقرة والاخر في آخرها
وفي كون قولهم فرة بحث **واستغنا به عن تقدير محذوف** بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير
المفضل عليه فالمم اي القتل الذي من تركه ولا يخفى ان المتروك لا سيما القتال حتى يصح الا ان يكون مفضلا عليه فالمراد
انتفى من كل زاجر فانه عليه احتياج في القصاص الى متعلق فلا يستغني عن الحذف في الجواب ما عرفته **والمطابقة**
اي وباشتماله على صيغة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين عن القصاص والحيوة وفيه ان القتل بنفسه ايضا
متضادان ومنهم من زاد في وجوه الترجيح ما فيه من الغرابة من جعل القصاص الذي بناني الحيوة مثلثا لها ولم
يلتفت اليه المم ولعله احسن وان ذكره في الايضاح لانه سيركل الا ان في قولهم ايضا جعل القتل سببا لانتفاء و
رجح ايضا ما فيه من الملابسة لبلاسة عن توالي الاسباب الحقيقة لتوالي التكرير فيه كثيرا بخلاف قولهم فانه لم يتوال
المتروكان فيه الا مرة ورجح ايضا بتقدير المسنه للاختصاص مبالغة ورده الشارح بان التقديم على المبتدا المنكر
لا يفيد ورده نصهم على التخصيص في قوله تعالى لا فيها غول الا ان يقال اراد المنكر الصرف وبعد فيه انه لا
تراجر في النكات فلكن تقدير الخبر لتصحيح الحبر بتبدا والاختصاص ايضا **وايجاز الحذف**
عطف على ايجاز القصر لقلة مباحثه وعلو درجته **والمحذوف اما جزء جملة** فضله كان اوعمدة
معربا كان او مركبا **مضاف** خبر مبتدا محذوف اي هو مضاف والجملة صفة جملة وقيل بدل من
جزء جملة **نحو واسال القرية** اي اهل القرية **او موصوف نحو** قول المرجي عبد الله بن عمرو
بن عثمن بن عفان الشاعر والمرجي كملس بالمهملتين والجيم منزل بطريق مكة سمي به لقوله فيه **انا ابن جلا**
في القاموس ابن جلا وابن الا مركابن الحلي و رجل معروف بسمنه وطلاع الثنايا منها فتح الجامه المعروفة في

طلاع الثنايا يراد به ركاب لصعاب الامور بفهمها بمعرفته وتجاربه وجودة رأيه او قاصد معالي الامور
كذا في القاموس اي رجل حلا تقديرا الموصوف باعتبار اصل التركيب والا فقد عرفت ان هذا التركيب
بمعنى واضح الحلو جلا في الاصل بمعنى انكشف امره لا بمعنى كشف الامور على ما يوهمه الشارح كما لا يخفى عليك
قال الشارح المحقق وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا اذا كان بعضا مما قبلها ومجرورا من
او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وما في اليوم دون هذا اي رجل دون هذا وفي غرر نادر سيما اذا الزم
اضافة غير الزمان الى الجملة فلفظ جلا هنا علم لم يبق على لحكايته مع الضمير اذ لو جعل بمجرد الفعل علما لتون لان
التون غير مختص وكما في اوله زيادة كزيادة الفعل شنصرف هذا ولا يخفى عليك انه لا يساعده ما نقل عن الفاكهي
وايضا لا يوافقه ما ذكره الشارح في التذييل ان صحح الشعر لشيخهم ابن وئيل الحان يجعل قوله انا ابن حلا تشبيها
بليغا او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي صحيحة ونحوها ومن الالفاظ المغايرة من
سالمة وغير معينة بدليل ما قبله وهو قوله فارددنا راعيها فانه يدل على ان الملك كان لا ياخذ الا الصحيحة
او شرط كما مر في اخر باب الاشتا او جواب شرط لا يخفى انه لو كان الحكم في جزآ الشرط قيدا
كما دل عليه كلام الم لكان حذف جزآ الشرط من حذف الجملة وابقاء قيده كما في قوله ليحق الحق فانه لا فرق بينهما في
حذف اصل الجملة وابقاء متعلقه اما بمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم
ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده في نحو قوله وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة
على انه شيء لا يحاط به الوصف فلا تنصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا ما اشار اليه بقوله
او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن وفيه غاية تفخيم الجزآء في المسرة والمساءة لانه لا يتصوره شيئا
الا ويجوز ان يكون فوقه وفي التعيين ينتهي تخيله الى حد او فيه ابقاء على السامع فيه على ممكن خلاف ما لو عين
فانه يعرض عنه بعد التعيين وينصرف عنه بسرعة لتوطين نفسه عليه او لرجاء دفعه بما يظن دافعا فان قلت
هل يقدر في النظم جزآ بلا قرينة فيكون عبثا لعدم فهم السامع فينزل منزلة المتكلم بما لا يفهم او لا يقدر فيكون الشرط
فاقدا لما لا بد منه السكوت عنه قلت هذا اشكال قوي والظاهر انه اذا لم ينصب قرينة على الخصوص لمقدر صح
فالمقدر ما قيل شيء سوء ما هو في ذلك رعاية مثل هذا الجزآء فتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه تحقق
يقع الجزآء عليه ويكون بعد ذلك متاملا في تعيينه من عند نفسه او ليفهم ان الجزآء لذلك حذف للمبالغة في علوه
بحيث ان تركه ذكره للدلالة على انه لا يحاط به الوصف مثالهما ولو نرى اذ وقفوا على النار وقوله تعالى
حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها والاظهر بكل ان يقتضيه كان حذف جواب الشرط على ما ذكر بل يترتب عليه ما
سمعت سابقا من ربح الجريان كاختبار تنبه السامع او مقدار تهمه او الاحتراز عن العيب بنا على الظاهر او تجيل
العدول الى اقوى الدليلين من لعمل واللفظ او لنفسه واداء نفسه وكان تخصيص هو لا بالذكر للتنبيه
على كثرة اعتبارها في هذا الحذف وهذا لم يتعرض لتلك الحذوف في سائر المحذوفات او غير ذلك عطف على

فائدة الرضي حذف

قوله

قوله او جواب الشرط لا نحو ويشدد اليه نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل والمراد
بغير ذلك المسند اليه والمسند والفعل والمفعول والحال نحو المراكز بسنبلتين اي منه والمستثنى لا المستثنى منه
لما عرفت انه لم يجعل حذف موجبا للايجاز والمضاف اليه نحو بين ذراعي جبهة الاسد وغير ياربوبيا
علام قال الشارح جواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما والا شبهه في ان جواب القسم جملة فاد خالته تحت
قوله او غير ذلك وهم وما ذكره في المحصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لا يكون جزءا من كلام اخر ولذا عد
جواب الشرط جزء الجملة مع عدم تعجل قوله ليحق الحق من حذف الجملة لان المحذوف جزء جملة اخرى هي مجموع
الجملة ومتعلقه والاظهر ان جواب لما داخل تحت قولنا لهم او جواب شرط قال سيبويه لما طوف معنى اذ يستعمل
استعمال الشرط نحو كلما اي ومن انفق من بعده وقاتل بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف
العطف بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وعجيب
الآية والله اعلم ان لا يكون فيه حذف ويفسر بانه لا يستوي منكم جماعة انفقوا من قبل الفتح وهم مع اشرافهم
في الانفاق قبل الفتح متعاونون لقلتهم في الانفاق والاخلاص فيكون قوله اولئك اعظم درجة بيان
انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على قوله
اما جزء جملة مسببة عن مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قوله اني
اطيب اني الزمان بوده في شبيبته فسرهم واتباه على الهرم اي فسانا او سبب لمذكور نحو
قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فقد ضربه فانفجرت او مقدر به نحو وان يقدر فان ضربه اياه فقد انفجرت
قال الشارح فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط قلت جزء من الجزاء ايضا هو كلمة قد وهذه الفآ التي تطلبها محذوف
سمي فعله قبل على تقدير ان تكون المقدر الشرط وهو ظاهر كلام الكشاف وقيل على تقدير كون المحذوف
جملة مستقلة وهو ظاهر كلام المفتاح وقبل على التقديرين قال الشارح والمشهور في امثالها قولهم اخراسانا
اقصى ما يراد بنا ثم العقول فقد جئنا خراسانا وكانه اراد به تاييد ما ذكره الكشاف لان المقدر فيه الشرط كما
قال في شرح المفتاح اي ان صح ما قالوا فقد آن لا جئنا خراسانا وعتمل ان يقدر جملة مستقلة اي
امتثلنا ما قصدنا او قضينا ما قصدنا فقد جئنا خراسانا او غير مما اي غير المسبب والسبب
نحو فهم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من ان التقدير هم غير على قوله واما اكثر من جملة نحو
انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي الى يوسف لاستعبره الرويا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف
ومما ينهدك عليه البصيرة الوفاده ان المراد بالاكثر من جملة جملتان او اكثر لا جملة وبعضها ايضا كما توهمه
ما ذكره في بيان تقدير الاية لان الجملة وبعض جملة من اجماع القسمين فالمقصود بالتمثيل حذف ففعلوه
فاتاه وقال له ولا يخفى ان المقدر اكثر مما ذكره اذ التقدير فارسلون الى يوسف لاستعبره الرويا واجر لي تعبيره
ففعلوا له والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام مقامه شيء فالمحذوف كما مر بشعر

كلامه بان ما من الا مثلة كله مما لم يتم فيه متى مقام المحذوف و ليس كذلك فان المحذوف في قوله واسال القرية مما قام فيه القرية مقام المحذوف فتأمل انتهى مرتكبي مثال القسم الثاني مرعلى الم و الثاني ان يقام متى مقام المحذوف نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر والمانظر ان التقدير فلا تتح في رسالتك فانه قد كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل الجزا المحذوف لان تكذيب الرسل من قبله مقدم على تكذيبه فلا يليق وقوعه جزاء بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فان البليه اذا عمت طابت ونحن نقول اذا اقتضى زمان الجملة الحاليه على زمان تامها بجعل القصه حالا و لا يخفى انه يجاز في هذا المقام و لا يبعد عليك ان الحذف ليس نفس قيام شي مقام المحذوف و لا عدمه فمن جعلها قسم الحذف تسامح و التقدير دوان يقام و قد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له وقال في قوله ومنها ان يدل العقل تسامح وكانه على حذف مضاف وادلته اي ادلة لا بد للحذف منه اما للبينه على اصل الحذف واما للبينه على خصوص المحذوف كثيره منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود اظهر فيه مسامحة اي كون المحذوف مقصود الاظهر على تعيين المحذوف فيه مسامحة اي على خصوص المحذوف فتلك الدلالة تحصل تعيين المحذوف ولحنا المسامحين حنينا على الشارح المحقق فلا ينكر بما لعدم تعرضه بما مع تعرضه لمسامحة في قوله ومنها ان يدل وكن تابعا لدلالة العقل الوسيط ولا تكن في اعتماد التقليد كالبليد نحو حرمت عليكم الميته والدم ولحم الخنزير اي تناولها هو الاخذ على ما في القاموس فان العقل دل على ان الاحكام الشرعيه متعلقه بالافعال دون ما ليس في قدرة المكلفين فلا بد هنا من محذوف نحو تناول الاكل والشرب والاستضاء باد هانها وبيعها ومراها والمقصود الاظهر ما يعم الكل ومنها ان يدل العقل عليهما اي على وجاريك اي امر او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجي على الله اذ المجي يتوقف على الانتقال من مكان الى اخر وما يعذب به الرب ربما ينتقل من مكان الى اخر كالمطر والنار وكذا ما يامر بالمجي فالامر بمعنى ما امر والعذاب بمعنى ما يعذب به فلا يرد ان الامر كان الامر والعذاب امران معنويان لا يجيان و مورد يد المحذوف بين الامر والعذاب لا ينافي تعيين المحذوف فانه اشاره الى ان جاريك لوقوعه في مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف كالعذاب بقدرة لكن لخصوص ولوقوعه في مقام لا يبعد على تعيين المحذوف فيما نحن فيه احتمالا و ليس المراد انه يدل على تعيين العذاب دليلا مما ذكرنا كان اصعب من فهم ما ذكرنا المهم فاحفظ ما شرحنا لك مرارا فاعرف فانصف ولا تخفى ان العقل لا ينفي بتقدير الامر او العذاب بل لا بد من تاييد على العقل من الامران وغيره ليس سيان العقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف في هذا المثال بل على احد الامرين فانه ربما يجعل تمثيلا بظواهر ايات الرب ومتعلقه كما يظهر عند مجي المسلطان فلا حذف ومنها ان يدل العقل حتما والعاده على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص ان اللوم لا تتعلق الا عن ما لا ينبغي فهو ينبغي ان يكون معدودا واما تعيين المحذوف فانه بالفحص بتقدير فانه نعم فلا حظة انه تحتمل

تقدير

تقدير انه جميله لقوله تعالى قد شغفها قلبها حبا و تقدير في مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه ف تقدير في شانه حتى يشملهما اي الحب والمراوده والعاده دلت على الثاني اي مراودته فان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العاده لغلبته اياه اي لغلبه الحب المفرط على صاحبه فلا يقدر على الانتهاء منه وفيه انه ما لا يلام عليه الشي لا يلام على ما يلزمه ايضا لان مغلوب الشي لازمه فالاولى ان يقال لا عيب في الحب المفرط فلا يلام عليه بل في المراوده فتعين تقديرها فان قلت فليقدر الشان ويصرفه الاضافه العهديه الى المراوده قلت اي نفسها المراوده والدال لا يكون معتبرا الا في حق المعنى واما العباره عن كونه الى المخاطب فليقدر ما شاء ومنها اي من ادله الحذف لتعيين المحذوف الشروع في العقل لان الشروع انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلاله على اصل الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل متعلق هو به كما يشهد به القوانين النحويه كما في الشرح وفيه ان المخاطب فلكون نحويا فلا معنى لجعل طلب الجار والمجرور فعلا متعلقا بمعرفة القوانين بل ينبغي ان يجعل الدليل عليه طلب معنى حرف الجر له بمقتضى العقل وان تقدير الفعل للجار والمجرور لرعايه القواعد النحويه غير معتبر عند علما المعنى و لذا لم يجعلوا في القضاص حيوه ايجاب الحذف مع ان حرف الجر يقتضي المحذوف على قاعدة النحو وهذا علم ان التمسك لطلب معنى حرف الجر في تقدير الفعل ايضا ضعيف بل انما يطلب الحذف عدم تمام الكلام بدونه في نحو بسم الله الرحمن الرحيم حتى لو قيل قوله اي باسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليلا على الحذف ومنها الاقتران اي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابله للشروع والا فالشروع ايضا اقتران لكونه للمعرس على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخاذ الوليمه والبناء على الاهل والمراد الثاني بالزفاف والبنين اعرست فان كون الكلام مقارنا للاعراس دل على ان المحذوف هو اعرست والمراد بالزفاف الملابسة والاتفاق واصله الاصلاح ومن ادله الحذف وقد فاتهم دليل تعيين مقام الحذف وكلمة في بسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم لا قبله والاطناب اما لا يضاح بعد الابهام ولما فاتهم ولم يضبطوه وهو كعكسه لكد ولنبسمه اجمالا بعد التفصيل انها ما بعد الايضاح اذ لا يصير بعدا بما يعقب الايضاح بهما كقوله تعالى فصيام ثلثه ايام وسبعه اذا رجعتم تلك عشره كامله لترى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما بهيته والاخرى موضحه ولاخفاء في ان تلك الاراءة كعوض الحسنات في لباسين وفيه من توجه العقل الى المعنى ومشاهدته لعين الرعبه ما لا يخفى وقال الشارح فيها علمان والعلمان خير من علم واحد هنا وقولهم علمان خير من علم واحد مثل يضرب في مدح المشوره والبحث قال الميداني اصل قولهم علمان خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل استجب لنا طريقا فقالا اي عالم فقال ابني علمان خير من علم واحد يضرب في مدح المشوره والبحث كذا ذكره في شرح الكشاف في تفسير تلك عشره كامله فقوله والعلمان الصحيح فيه وعلمان ومن فوائد الايضاح

بعد الابهام تشييد الحفظ والفهم او الابهام لوجازيه اقرب الى الحفظ والوضع اقرب الى الفهم وفي كل من ذلك لوجوه
انه لا يفيد الا الجمع بين الابهام والوضع كما لا يفيد ان الجمع بين بناس وسقوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما
يكمله ما ذكره بعد ذلك من قوله او ليتمكن في النفس فضل تمكن وما يتعقبه فعليها التعويل
وانما يوجب فضل التمكن لان ورود المبهم يوجب توجه النفس اليه والسعي في تحصيله فيقع الايضاح في اثر ذلك
التوجه التام ليحفظ كل الحفاظ فلا حاجة الى ما قاله الشارح من ان النفس جبلت على ان تكون المبين بعد الابهام
اوقع فيها من المبين اولا او ليتمكن ليحمل لذة العلم به قال الهم وذلك لانه يكون الايضاح علما ولذة عقيب
المر المجهل الذي في الابهام لان ادراك ما هو علم مخلوط بجهل يثير الم النفس منه وتسعى في النجاة عنه فاذا علم غير ممتزج بالجهل
حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الالم وفيه انه لا معنى لايلام النفس قبل ايراده للذة تعلقها ليكون مع اللذة لذة
النجاة عن الالم قال ويجاب ان هناك لذتين لذة العلم على وجه الابهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس لكل ان
تقول كما لذة العلم باعتبار ان العلم بالايضاح غير مسبوق بالمر المجهل كالعلم مع الابهام لانه لا يوجب ايراد المبهم
بل يقتضي الاكتفاء بالايضاح وفي الايضاح او لتفخيم الامر وتعظيمه وكان وجهه ان لا طريق الى ادراك العظائم دفعة
بلا بد في الوصول اليها من التدريج وذكر في تمثيله قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين وزاد الشارح وادير فع ابرهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة نحو رب
اشرح لي صدري مثال الايضاح بعد الابهام للكلمات الثلثة وفيه تنبيه على انه لا تأخر في الكلمات
فان شرح لي يفيد طلب شرح لشيء ماله لان اضافة ذكره مقدرة الى شرح تالي وصدري بدلا منه
لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لي اي لاجلي ان المطلوب شرح شيء ماله من غير تقدير فالابهام
اعم من الابهام المقدر والمفهوم فان قلت المفهوم يفهم بغير ماله نظير لجواز ان يقال اشرح لاجلي صدري معاني قلت
لا خفاء في تبادر ما ذكرناه وان كان ما ذكره به محتملا فان قلت يكفي في فهم المبهم العقل ولا حاجة الى قوله لان
اشرح بيد على طلب شرح شيء ما قلت لا اعتداد بما يفهم من العقل والا لكان فعل مفعوله المتأخر لها ما و تفسيرا
ثم قوله لي الاطناب في ذكر الظرف فان اللام للنفع فهو بعيد للشرح احترازا عن الشرح نما يضره ومنه اي من الايضاح
بعد الابهام كناية الايضاح والانتسابي من الاطناب بالايضاح بعد الابهام باب نعم ادرج الباب
ليشتمل الاقعاد الاربعة على احد القولين في المخصوص وهو انه جزء مبتدء محذوف بخلاف القول بانه
مبتدأ جملة نعم فانه ليس فيه الا ايضاح بلا واسطة مبتدأ هو العائد من المبهم وشذ حتى لان المبتدأ اخبر يوضح الخبر
العائد من عكس باب ضرب اللصان اذ فيه الخبر موضح المبتدء ولا يخفى ان عد باب نعم منه على ما هو الاغلب والا فقد
تقدم المخصوص اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فيه بحثان احدهما انه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف
التأليف لما ثبت في النحو ان فاعل معرف باللام او مضاف اليه او مضمر مفسر منصوب او ما وتاليهما انه لو قيل نعم
زيد لكان اخلالا لان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس لا مطلقا فمعنى نعم الرجل رجل زيد ان زيدا حقيق بجميع



ما يتعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالعالم ايضا وكذا فهما بان المفهم بنعم مدح مثلا
في جنس وقد امكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية وقد قلنا في الرجولية بقرينة الالتزام فيه
الاطناب لا لالتزام الايضاح بعد الابهام لانا سنغني عن الباب وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد اشار
الى هذا الاستاذ بقوله لو اريد الاختصار فمن وجوه حسنه سوى ما ذكر اتباع الاستعمال الواجب ولهذا ظهر ان
المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواه دون ما يشمل المساواه بناء على ان نعم زيد من المساواه كما ظنه الشارح
المحقق وصوبه السيد السند فقال انه استعمل باطلا في الاختصار على ما يعم الايجاز دون الاطناب صوابا اصطلاحا
السكاكي وكيف لا وقولنا نعم زيد في افادة مدح زيد بالرجولية اختصار لا مساواه نعم ان في اثبات اصطلاح للسكاكي
اذ ما تمسك به السيد هذه العبارة وقال لا نسلم ان نعم زيد من قبيل المساواه وقوله وقد تبين عليك فيما سبق طرق
الاختصار والتطويل يعني الاطناب قال السيد فقد جعل الاختصار مقابله للتطويل والظاهر تناوله للمساواه ومن
البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به وانما يحتمل ان لا يكون مقتضى المساواه لعدم الاعتداد بشانه ولذا
الكفي في ذكر الباب بالايجاز والاطناب ولو كان السكوت عن المساواه موجبا لدخوله في مقابل الاطناب لثبت طلاقا لايجاز
ايضا على المساواه بقي ان نعم الرجل زيد مدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام
بذكرهما ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر في صحة استعمال سوى ما نظر لانه حرف استثنا
ولا معنى للاستثنا هنا والعبارة الصحيحة غير ما ذكر بجعله حالا عن المبتدا والواقع فيه من تغيير عبارة المفتاح وعن
صحيحة حيث قال ولم يكن فيه اي في باب نعم شيء سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتداد نظرا الى الاطناب من
وجه والى احتصاده من اخر واجماله الجمع بين المتنافيين فيه نحو جمعه بين الاجمال والتفصيل لكفى ابرار
الكلام في معرض الاعتداد الخ تصرف رجحه وابهام الجمع بين المتنافيين من الايجاز
بحذف المبتدا والاطناب بذكر الرجل والاجمال والتفصيل والايضاح والابهام وفيه ظهور سلطان البلاغة
في تلك البيان يجمع بين الذيب والغنم وابهام الجمع بين المتنافيين يوجب استطراف البيان واستغرابه والاحاد و
الاستاك وانما قال ابهاما والجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين محال ومن موجبات حسنه سوى ما ذكر اجتماع جهتي
البلاغة فيه من الايجاز والاطناب ومنه التوشيح قال الشارح التوشيح لغة الطي يقال توشح بكذا اذا تعطف فكانه
جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المعبر باسمين بمنزلة لف المطي بعد الذف وفيه انه بمنزلة الذف بعد اللف
لان المثنى اشبه باللف والتعبير بالذف فالوجه انه من قبيل التسمية بالضد وربما يقال المثنى بجعله المتعدد بمنزلة
الذف الذي يجعل الخط المفرق شيئا واحدا وتتصل نسبه تقسيم المذوف بالالف ولكنه ان جعله من قبيل التوشيح
بمعنى اعلام الثوب اذ فيه تزيين البيان الذي هو ثوب للمعنى وهو ان يوتى في عجز الكلام بمعنى مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول لاظهار فرق بين المثنى المعبر باسمين وبين الجمع المعبر باسما ولعلهم ذكروا اقل ما
يكون وكذا لاظهار فرق بين المثنى في عجز الكلام وفي ثنايه كان يقول بشيب ابن ادم وخصلناه بشبان الحرص وطول

الاصل فالاظهر ان يحمل على التعريف نحو لشيب ابرادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل وكقوله
سقتني في ليل شبيه شعرها بخد بها بغير قيب فازلت في ليلين ثم وظلمة وشمس من خز ووجه حبيب
وتخرج عن التشبيع بقوله تابعها معطوف على الاول مثل قولنا يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص
وطول الامل مع ان اللائق جعله منه فتامل **واما بذكر الخاص بعد العام** هذا بظاهره يصدق على
التشبيع وباب نعم ود فعه بان يراد بالعام ما يتدرج الخاص فيه كحكمه لا مجرد ما يكون الخاص فردا منه فلا يرد الخاص
الذي هو صفة او بدل من العام قال الشارح المحقق يعني بذكره بعد ان يكون معطوفا عليه فلو قال واما
بعطف الخاص على العام كان اوفق وفيه نظر لان قوله تعالى فان من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل
من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع ان جبريل وميكائيل عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح
ان يقال واما بعطف الخاص على العام ويستفاد من الكشاف في تفسير قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس
والقمر رايتهم لي ساجدين ان الخاص المذكور بعده لا يجب ان يكون مندرجا تحته بحكمه بل لومنع عن العام واخرج
عنه مع مشاركته لما قصد بالعام في حكمه من هذا التقسيم حيث قال فان قلت لم اخر الشمس والقمر قلت اخرهما
ليعطفهما على الكواكب على طريق الاختصاص بيانا لفضلهما واستقلادهما عن غيرهما من الطوالع
كما اخر جبريل وميكائيل على الملائكة ثم عطفهما عليهما لذلك هذا كلامه وح لا يتم ما وجهنا به كلام المتن **للتنبيه**
**على فضله** اي مزية الخاص **حتى كانه ليس من جنسه** اي من جنس العام تنزيلا للتغاير
في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من المزايا وصاف المغايرة جعل كانه شئ
آخر مغاير للعام مباين له ولا يشمله العام ومما لا يبعد عن الاعتبار ان يعطف الخاص على العام تنبيها على كمال
تفضله حتى كانه ليس من جنسه تنزيلا للمغايرة في الوصف منزلة المغايرة في الذات **نحو حافظوا على الصلوات**
**والصلوة الوسطى** اي الفضلى من غيرها من الصلوات من قولهم للافضل الاوسط قال الشارح المحقق صلوة
العصر على قول الاكثرين في القاموس الصلوة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح او الظهر او المغرب او العشا
الوتر او الفطر او الاضحى او الضحى او الجماعة او جميع الصلوات المفروضة او الصبح والعصر معا او صلوة غير
معينة او العشا والصبح معا او صلوة الخوف او صلوة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر والموسطة
بين الطول والقصر او كل من الخمس لان قبلها صلوتين وبعدها صلوتين قادرين به من قادمي غير صلوة
الجمعة فقد اخطا الا ان يقوله برواية مسندة الى النبي صلى الله عليه وسلم قيل لا نريد عليه شغلونا عن الصلوة
الوسطى صلوة لانه ليس المراد بها في الحديث المذكور في التنزيل هذا وينبغي ان يعلم انه على تفسير الوسطى
بالمتوسط بين الطول والقصر او صلوة الخوف لا اطناب لان المقصود الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة على
وصفها ومنه قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر **واما بالتكرير**
**لنكته** ليكون اطنابا لا تطويلا وهذا هند كما ذكر اطنابا بنكات لانه اجمل هنا النكته لانه عرف سابقا

ان كون ذلك على سبيل العطف

مطمئن

نكات



نكات التاكيد الا انه قد يكون في النكته غير ما سبق منه التنبيه على ما ينبغي الهمة كما في قوله تعالى وقال الذي
امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد ويا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع فانها تكرار يا قوم التنبيه
على مزيد الشفقه ودفع تهمة عدم الشفقه ومنه زيادة التوجع والتحسر نحو قوله فيا قبر معن انت اول حفرة
من الارض حطت للسماحه مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وفتكان منه البر والبحر مترعا ولا يبعد
ان يجعل نكته التاكيد في بيات زيد ربه ومنه زيادة السرور والفرح نحو جاء الخوخ وقد يكون لمجرد الاختصاص
اللفظ ليرتبط به المتعلق ولا لبعد المتعلق عن المتعلق اما مجردا عن رابطه كما في قوله تعالى
ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم واما مع
رابطه كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب **كتاكيد الانذار** لنكته من نكات عرف في التاكيد **في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف**
**تعلمون** ولما استشعر ان يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول
قال لدفعه وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول يعني ان ثم مستعار عن المتراخي الزماني للمتراخي
في مدارج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك المدارج فان قلت اذا كان الانذار الثاني ابلغ لم يكن تكرارا
قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بانه زاد في المفهوم مرتبة وفي نوادر ابي زيد يقال لما مضى
من نكته الاطناب في ذكر تمحال **واما بالاتفنان** من وعلى البلاد اذ بعد واختلف في تفسيره
**فقيل هو حتم البيت بما يفيد نكته تتم المعنى بدونها** لا يخفى ان تمام الكلام بدونها لا يخص الاتفنان
بل كذلك جميع اقسام الاطناب وان تعريف الاتفنان بما يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام
والتكرير اذا كانت ختم البيت بل غيرها ايضا من اقسام الاطناب اذا كان كذلك **كزيادة المبالغة في قوله**
اي قول الخنسا في مرثية اخيها صخر **وان صخرا لتاتم** اي لتقتدي **الهداة به** في الهداية
بذلك الامر **كانه علم** في القاموس هو الجبل الطويل او عام في الشرح جبل مرتفع **في راسه**
لزيادة المبالغة **نار** فان قوله كانه علم وافى بالمقصود وهو المبالغة فان قوله كانه علم في هدايته وقوله
في راسه نار لزيادة المبالغة في هدايته هذا اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية به في
ظلما الجهل فهو ليس من الاطناب في شئ بل لا بد منه في اصل المقصد **وتحقيق اي وتحقيق التشبيه في قوله**
اي امرء القيس **كان عيون الوحش حولي خباءنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب** تشبه عيون وحش
اصطادها واكلها بالجزع وهو بالفتح والسكون الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض تشبه به عيون الوحش
لكله اي بقوله لم يثقب لتحقيق التشبيه لان غير المثقوب بالحق بان يجعل مشبها به لانه لا ثقبه في العين قال
الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا حديثي نعم يكونا كلها سودا فاذا ما تابدا بياضها فشابهت الجزع وهذا ظاهر فساد
ما قيل انه اراد انه من كرم لم يثقب في المفاوز لان الوحش رحالهم واجتديهم والمراد كرم الصيد فان ثقب

لا يستفاد كثرة الصيد الا ان يكون حول خيامهم وارحلهم كثرة الجنح وظاهر انه ليس كذلك قلت كون العيون حول
الخيام والرحال يدل على الكثرة قال الشارح المحقق وكذا فهم قوم غير المقصود في بيت السقط فسقيا لكاس
من فم مثل خاتم من الحلي لهم بتقبيله حاد فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا
مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله وقع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر وكيف غيره
وقال السيد السند ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن في ثغرها خال اي شامة تغر لونه والثاني ما ذكره ودفع
توهم غير المقصود انما يتاتى على الثاني دون الاول قلت لما شبه فمه بالخاتم في الصغر والحسن ربما يسود بالحبر ربما يتوهم
ان يكون في ثغره شامة يشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ولكن ان تريد به لدفع توهم ذكر الشارح اخا مر
الرجل فيكون مبالغة في نفي تقبيله لانه اذا لم يتيسر ذلك لخاله فكيف لغيره وقيل لا يختص بالشعر وهل
يختص في الشعر باخر البيت كما في العود الاول وهل يختص في النثر باخر الفقرة ومثل لذلك بقوله تعالى قال
يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون لان قوله وهم مهتدون ما ينم المعنى بدونه
لان الرسول مهتد لا محالة وذكره لزيادة الحث على الاتباع والترغيب في الرسل اي لا تحتسرون معهم شيا من دنياكم
وترغبون محمد دينكم فيغنم لكم خير الدنيا والاخرة كذا في الشرح قلت المثال اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون
بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد الحث كما ذكره فتامل واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة
بجملة تشتمل تلك الجملة الثانية على معناها اي معنى الجملة الاولى والتوكيد علة للتعقيب
ولا يخفى انه يشتمل الجملة الموكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وحاز زيد حاز زيد فيه وبين التركيب عموم من
وجه وهو ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله كما
في الشرح ولا بد فيه من قيود اخر نظرا الى ما ضربه للخارج مخرج المثل وهو ما يكون حكما كليا منفصلا عما قبله
جاريا مجرى الامثال لا مستقلا لا ومثوله استعمال هذا الضرب المقابل له ينبغي ان يحقق بان لا يستقل او يكون
حكما جزئيا او كليا لم يترتب على ما قبله وكان حسن لترتيبان يتقدم الضرب الثاني لانه تتوفى الا ارتباط الضرب الاول
اشد ارتباطا بالمقصد من الثاني فلذا قدم نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه
وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله لانه مخصوص بالكفور واشار بقوله
على وجه ان هناك وجها آخر ليس مما نحن فيه وهو ما نقله عن الزمخشري في الايضاح من ان الجزاء عام لكل مكافاة
يستعمل تارة في معنى المعاقبة وتارة في معنى الاثابة فلما استعمل في قوله جزيناهم بما كفروا المعنى عاقبناهم بكفرهم
قيل وهل يجازي الا الكفور معنى وهل يعاقب الا الكفور قال الشارح فعلى هذا يكون من الضرب الثاني فان قلت لو كان
جزيناهم بمعنى عاقبناهم لاحتمل وهل يجازى على معنى وهل يعاقب فيتوقف على سابقه قلت الوقوف لفهم المراد منها
فالاحتياج باعتبار دلالة اللفظ وهو لا ينافي الاستقلال انما المنافي ان يكون نفس الحكم متوقفا على ما قبله بحيث انه
لا يفهم في مطلق المعاقبة عن غير الكفور فانه المبالغة في الكفر ويكفي في المعاقبة الكفر فعلى هذا ايضا لا بد ان يحمل النظم على



انه هل يعاقب ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا من الضرب الاول الا ان يقال حصر العقاب ادعائي فلا
يحتاج الى التقييد والاولى ان يجعل من الضرب الاول مطلقا ويستغنى عن الادعاء اعتبار ويمكن ان يجعل الجزاء
على المطلق ونخرج مخرج المثل بان يقال لا جزاء الا للكفور واما الاثابة فمخصص فضل الله تعالى كما لا يخفى
عاجلا وليس ما يسمى جزاء الابرار في معرضه من غير ان يكون على حقيقة الجزاء وضرب اخرج مخرج المثل
بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
اي اضمحل الباطل ان الباطل كان زهوقا
في الايضاح وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل
نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب
الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وفي تقريره استعارة بان التذييل يطلق على الجملة الثانية ايضا ولا بعد ان
يكون التذييلان بجملة واحدة وهو ايضا اي عاد التقسيم عودا فيه تصريح بان التقسيم بطريق التذييل
لا يقتضي للثاني ان يوهم بعض من المثالين المذكورين اذ تقسيم القسم لا يلزم عود القسمة الاولى بل يجوز ان يجعل
ينقسم قسم الشيء بتقسيم اخر نحو ان زهوق الباطل
مطوف واما التاكيد مفهوم كقوله اي التابعة الذيلي وليست تستحق اخا علم
اي لا تصلح حالا من اخا لعمرو بالنفي وليس حالا عن ضمير المخاطب في لست او مستبقا لان ما يصلح حالا
عن الفاعل والمفعول في حال عما يتصل به الا بقرينة وليس صفة لاخا لان المعنى على انك لست بمستبق اخا
ان لا يفارق حالة وذم خصاله والحال اقرب معنى للشرط من الصفة لانه القابل دون
الصفة على شعث اي تفرق حاله وذم خصاله اي الرجال المهذب اي المنقح المخلص
المرضي الخصال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس بهم وهو التحفظ سمي به لان فيه تحفظا للكلام
عن نقصان الافهام فيناسب التسمية بالتكميل وهو اتيان بفذلكة في كلام ان اريد بكلمة
في الجزء يشكل بتكميل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اريد الظرفية لا يشمل ما في آخر الكلام
فتامل يوم خلافا لمقصود بايقاعه اي في احد المثالين لدفع الوهم الواقع في الوسط والاخر للواقع
في الاخر هذا على طبق ما في الايضاح ومن يقول احد المثالين لدفع الوهم قبل حدوثه والاخر لدفعه بعد
لقوله اي قوله طرفه كسودة فسقى ديارك غير مفسدها مفعول به او مطلق اي
سقيا غير مفسد الديار وجعله الشارح حالا مما بعده صوب الربيع اي نزول المطر في الربيع
وديمة اي تسيل قبل السقي بغير المفسد لان نزول المطر سيما السيل قد يكون مفسدا وسببا لخراب الديار
كذا في الشرح ولك ان تقول صوب الربيع مصلح في اوله مفسد في آخره لانه بقرب المحصولات فاحترز عنه بقوله
غير مفسدها وتحمل ان يراد بالديار اهلها فيجعل غير مفسدها بمعنى لا مفسدها فيكون استثنا من الاهل

فيكون من اصل الكلام لا للتكميل ونحو قوله تعالى اذلة على المومنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر
على وصفهم بالذلة على المومنين اوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا
الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمومنين ولذلك عدي بعلى لتضمين معنى العطف ويجوز ان يكون
من قبيل تضمين الشرف والعلو اي اذلة لهم مع فضلهم عليهم كذا في الايضاح والشرح والحق ان قوله الا يه
لتنفير هم عن الرجوع عن الايمان والمقام انكم لو ترجعون عن الايمان سيأتي الله بقوم اذلة على المومنين اعزة على
الكافرين فهو داخل في اصل المقام وليس الا طناب بشيء منه والله تعالى اعلم ومن هذا تعلم القسم قوله كعب
بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم
لاوهم ان ذلك له من عجز فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون
عند الهدة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المم انه تاكيد لمفهوم قوله اذا ما الحلم زين اهله
وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو
لا محاله فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان تذييل التكميل تكميل
كما لا يخفى فهذا الاعتبار جعله هذا البعض تكميلا وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانا لا نم ان من لا يكون
حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون عضبه مما لا يهاب ولا يعبا به ويكون ابنا
ما منعه بانه اذا لم يكن حلمه مع العدو حسنا لا محاله يكون عضبه مهيبا والا لكان حلمه حسنا اذ لا يتبع
لغضبه قال الشارح والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المم وان المصراع
الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحاله ليس مهيبا لانه من لوازم
وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة ففي ذلك الوهم بقوله مع الحليم في تلك الحالة التي يحسن فيها
الحلم بحيث تهابه العدو ولتمكن مهابته في ضميره فكيف في غيره تلك الحالة واما التتميم وهو ان يوتى
في كلام لا يوهم خلاف المقصود بنكتة فقد خرج عنه تتميم ذكر في كلام يوهم خلاف المقصد فان الفرق بين
التتميم والتكميل بان النكتة في التتميم عزد فع خلاف المفهم لا لانه لا يكون في كلام يوهم خلاف المقصد
واذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل لفضله المعارف فيما بين علماء العربية كون الفضلة معنى تقابل
الجملة قال الشارح المحقق في المحض بانه لا تخصيص بذلك للتتميم وبانه كذبه كلام المم في الايضاح
وكلاهما ضعيفان اما الاول فلان المم حبر متحاش من ذكر ما لا غرض يهم في قسم يشهد له قوله في تعريف
الايغال انه يفيد نكته يتم المعنى بدونها واما الثاني فلان المم لم يرد في هذا المقام ما في الايضاح على ما في
التلخيص الاكبير الا مثله مع انه لم يقل بعد الفضلة نعم ما ذكره في تحت الاعتراض ان من اشتراط في الاعتراض
كونه بين كلامين وفي اثنائه تامل وجوز كونه عرجلة بشمل الاعتراض عنده بعض صور التتميم بناء فيه
فانه لو لم يكن التتميم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعض صوره على تجويز كونه عرجلة بل يشمل

عند

عند من لم يجوزه وايضا الا انه يبعد ان يكون مراده هذا الوضح لانه مذكور في نفس الكتاب فلا معنى للاحالة
بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة يجب ان لا يكون قولنا ريد يقاسي مشقة الجوع ويطعم الطعام من التتميم
مع انه كقولنا ان زيدا يطعم الطعام مع مقاساته شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدا كما لا يخفى
ويطعمون الطعام على حبه وجه من وجهين ذكرا في تاويل النظم وهو كون ضمير حبه للطعام واما على
توجيه اخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطناب لانه لتاديه اصل المراد لا يقال على الوجه الاول ايضا هو
الاصل المعنى لانه لا بد منه في ادا انهم يطعمون الطعام مع حب الطعام لانا نقول لان المبالغة في الاطعام
لم يكن لا فادة ان الاطعام مع حب الطعام ووجه ولم يقصد اليه البليغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام
اي يطعمون الطعام بناء على حب الطعام فيكون لا فادة ان الاطعام لكون الشخاخ خلقا لهم فلا يكون ايضا مما
نحن فيه قال الشارح المحقق وكتعليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا مع ان الاسرا لا يكون
الا بالليل للدلالة على انه اسرى في بعض الليل قال السيد السند ان هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض
عليه بان البعضية المستفاد من التنكير هي الكون بعض الافراد لا الكون في بعض الاجزا ونحن نقول فتحقق
اية الاصول ان الظرف المنصوب هو المتبادر فلا بد ان يستوي الطروف جميعه الا ان الاية ترد قولهم لا قوله
الكشاف للاجماع على ان الاسرا كان في بعض الليل ولكن ان يقول اراد بقوله في بعض الليل في بعض افراده
لكنه يعيد فيه ان افاده ان الاسرا كان في بعض الليل ليس زايدا على اصل المراد واما بالاعراض وهو ان
يوتى في اثنا الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها اي للجملة او اكثر من الاعراب
لنكتة سيورد مع الامها قال الشارح المحقق والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا
او بدلا منه هذا وقد فاته ان يكون الثاني معطوفا على الاول كما في قوله تعالى اني وضعتها انثى والله اعلم
بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فان ما بين قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم
اعتراض كما اعترف به والظاهر ان الصفة المط المعطوفة ما يتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سوال
نشا من الجملة السابقة وقد دخل في التعريف تذييل وتكميل لا محل له من الاعراب اذا وقعا بين جملتين
متصلتين معنى ولا يخص الاعتراض بعض صور التكميل مما اذا جوز كون الاعتراض مما لا يبنيه جملة متصلة
بما قبل الاعتراض كما يوهمه ما سياتي وسيوضح لتعريف معطوف لا محل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف
عليه نحو والملك الذين يحملون العرش ومن حوله يومنون به ويستغفرون للذين امنوا فان قولك ويومنون
به جملة لا محل لها من الاعراب وقع بين جملتين متصلتين مع انه لا يسمى اعتراضا كالاربية فيه كالتنزيه في قوله
تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة بتقدير سبحه سبحانا وقعت
في اثنا الكلامين قوله ولهم ما يشتهون معمولان للجعل معطوفان على معمولية اعني لله والبنات وليس
لله ظرفا للجعل والا كان الجعل بمعنى الخلق ولا معنى له وقيل والا كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين

لشيء واحد ولا يجوز في غير افعال القلب وزد بان هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو يريني الله ومعنى الجعل
لله البنات جعله مستحقا للبنات ومعنى الجعل لانفسهم البنين استحقاقهم له ولو جعل قوله ولهم ما
يشتهون حالا لم يكن تصريح بالتوبيخ بجعلهم مستحقين لا يشتهون والدعاني قوله اي في قوله عوف بن
الفرج بن نهيل بن شيبان يشكو كبر سنه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي
الى مفس وهو كضفدع وزنفر وزيهقان على ما في القاموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو
الاعتراضية لكلف في جعل الجملة حالية ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق والتنبيه
في قوله واعلم فعلم المريتبعه جعل المخاطب لقوله فعلم المريتبعه مسببا متوجها الى معرفة ما يقصد
عن قلب حاضر ومن لم يعرفه فسره بالبينة على ما يناسب المقام التنبيه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض
يكون بالفا ان سوف يأتي كل سين ما قدر من التقدير والا لان للاطلاق وان هي المخففة واسمه ضمير شان مقدر
المقدرات لا محالة ومما جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا معنى ان فيه تمثيلين مثل ما جاء بين
كلامين و ما هو من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين نساؤكم حرث لكم لا خلاف في ان الاعتراض هنا جملة واحدة حرج جملتان وليس اكثر من جملة لا محل
له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني
سميتها مريم ولما كان ارتباط قوله نساؤكم حرث لكم بقوله فاتوهن خفيا به بقوله فان قوله نساؤكم حرث
لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي من شرع
النكاح هو التناسل وبقاء النوع لا قضاء الشهوة بل خلق الشهوة لذلك والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب
في التوبة لمن خالف المأتي والتنفير عن غير المأتي لما فيه من الاذى والعذر الذي الاجتناب عن الحيض لاجله
والاعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد المذكورين بمزيد التأكيد بشأنه نحو ووصينا الانسان بوالديه
حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله
حملته اعتراض ايجابا للوصية بالام خصوصا ومنها الاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب
لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت جمرا وجل الهم والسارح من نكت الاعتراض في بيت صنعة الطيب
وفيه انه من البديع ومنها دفع ما يقرد به كما في البيت فانه دفع ضرر جهم القلب سدا للجوبة التي هي
الجنة ويحتمل ان يكون المقام التنبيه على ان شفاء هذا الداء المجوبة كما ان الجاه عن جهم بالجنة ومنها بيان
السبب لامر فيه غرابة كما في قوله فلا يحزن بيد و في الناس راحه ولا وصله يصفو لنا فتكارمه فان كون
مجر الحبيب مطلوبا امر عجيب تبين سببه وهذا لا يناسبه ما قيل جواب سؤال لان بيان السبب يجوز ان يكون
للسؤال المقدر وقال قوم قد يكون النكتة فيه على ما ذكر الاوفى دفع الايهام ثم افترقوا فرقتين
جوز بعضهم وقوعه اخر جملة لا في اثناء جملة لا يليها جملة متصلة بها فلا



فلا يكون بين كلامين ايضا وقد يتوهم الكشاف في مواضع فيشمل الاعتراض لهذا التفسير التذييل كلها
وبعض صور التكميل وهو ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب كما في قوله الخاسي وما مات مناسبه
في فراشه ولا ظل مناجيا كان قتيل فان الصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بسمو القتل لهم او هم
ذلك ضعفهم جاء له بوصفهم بالانتقام من قاتليهم وشمول الاعتراض جميع صور التذييل ووجهان يفسر فيه ان
لا يكون له محل من الاعراب فقيده كان قاصرا واما بغير ذلك عطف على فاعل جوزكما ان كونه غير جملة
عطف على مفعوله وهل جوزا ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب الظاهر نعم ولو قال كونه غير الجملة بلام العهد
يشمل جملة لا محل لها من الاعراب بلا خفاء فيشمل الاعتراض هذا التفسير بعض صور التتميم وبعض
صور التكميل وهو ما كان بين الكلام او الكلامين المتصلين معنى وفي الايضاح انه يشمل ما كان
كذلك من التتميم والتكميل ولا يكون له محل من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر قال الشارح المحقق
فيه اختلال لانه اما ان يشترك في الاعراض عند هو لا ان يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط
ذلك لم يصح بقي ان يكون غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الكلام ولم يشمل شيا من التتميم لانه اما
يكون فضلة ولا بد له من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا محل له من الاعراب هذا
وتكمن اختيار الاشتراط قوله المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب فيه ان المفرد يجوز ان يكون حرف تنبيه وحرف
خطاب وصوتا من الاصوات ولا يكون له محل من الاعراب قوله لا يشمل التتميم اصلا فيه انه معنى على تفسير
الفضلة بما فيه وقد فسره البعض بما يزيد على اصل المراد ولعله يتمسك في تفسيره ما ذكرهم المهم هنا واما
بغير ذلك عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا يتكرر من تسبيحهم
فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي سبب حسن ذكره ولك ان تجعله ماضيا من
التحسين وفاعله اظهار شرف الايمان او من الحسن وينصب اظهار شرف الايمان على انه مفعول
له على مذهب من لا يشترط لنصبه اتحاد فاعله وفاعل عامله ترغيبا فيه اي في الايمان لا يقال كما لا محل
لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو ايضا اطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد لانا نقول نحن لا نكون عباد لهم
التسبيح والحمد لا بد من التأمل في مقام بيان غير ما ذكر ليلا يوقع في التباس ما سبق لغير ما ذكر كما وقع للمص
في الايضاح فاورد امثلة هي من التكميل والتتميم لما هو بغير ذلك واعلم ان الاكثر وصف الكلام بالايجاز
والاطناب بمعنى عرفت واعلم انه قد يوصف الكلام في الايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه
الى الكلام لخر مساواته اي ذلك الكلام في اصل المعنى وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة
في تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس ولا يوصف بالمساواة لهذا الاعتبار اراد ليس
المساواة لهذا الاعتبار ما يدعو في المقام خلاف الايجاز والاطناب كقوله اي قوله ابى لنا مر

صد عن الدنيا اي تعرض عنها اذا عن سودد تمامه ولو رزقت في زي عبد اناهد الذي
الهمه والعدا الكر والناهد المراه التي ارتفع ثديها ولا يخفى ان السيادة ايضا من الدنيا فالمراد من الدنيا
غير السودد الان يراد سيادة الآخرة والاولى اظهر وكقول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى
اذا كانت العليا في جانب الفقر والعليا كالحمل العمله العاليه على ما في القاموس قال الشارح المحقق
اراد بالغنى مسدمه اعني الراحه وبالفقر المحنه يعني السادة مع التعب منح عندي من الراحه مع عدم المساواة
والاضافة الى العدول عن الظاهر مقتضى اي تمام ايجاز بالنسبه الى البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة
حروفه والمساواه انما تتحقق اذا حمل النفي على المبالغة في نفي النظر لا على نفي المبالغة في النظر كما يفيده اول
النظر وهذا الايجاز قد يكون ايجاز بالتقسيم السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواه وكذا هذا الاطناب
وتقرب منه اي من المصراع والبيت مع التفاوت في كونهما نظمين وكونه ذلك نظما ونثرا قوله
تعالى لا يسال عما يفعل وهم يسالون وقول الخامسي وتنكر ان شئنا ان شئنا على الناس تقول
ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما شئنا من قول غيرنا ولا يعسر واحد على تغير ما نقوله وقال
الشارح المحقق انما قال وتقرب لاختصاص البيت بالقرب وعموم الايه كل فعل وذلك ان تقول الشر مختص
بالناس والايه يشمل كل فاعل ولا يخفى ما في خلو المعاني هذا البيت من الغرابه والابتداع حيث اعترض الم
على السكاكي وغيره الحمد لله الذي انعم علينا نعمة البيان ووفقنا لتوفيه المعاني للحاضرين والغايبين من الاخوان
الى هب لنا معرفة واحدا لا تعقد فيه بطرق مختلفه واضحه الدلاله متباعدة عن التشبيه والمموه به ونجنا
بظلمة الحقيقه وتخليصها عن الاطنبان بالمجاز ونحنا باصباح كنايات البيان عما يحول بيننا وبين الانوار واجعلنا
جوادا متسعارة وآيات القرآني الذي ووفقنا للتيمن بسم الله الرحمن الرحيم من الاسما الحسنى الفن
لغة الضرب والترتيب وكل منهما مناسب بالمصطلح عليه عن التنبيه الثاني اي ثاني الاول فانه جعل
الفن الاول اثنين واوتاني الفنون الثالثه فانه في المرتبه الثانيه لان التعبير فرع ترتيب المعاني في النفس وما هو
داخل في البلاغه اصالة بالنسبه الى ما هو تابع لها فلذا اخر عن المعاني وقدم على البديع واما ما قال السيد السند
انه اخر عن علم المعاني لان علم المعاني يبحث عن افادة التركيب لخواصها وعلم البيان عن كيفيه تلك الافادة فينزل
منه منزلة المركب من المفرد والشعبه من الاصل ففيه ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقليه على اصل
المعنى لا على الخواص على ان تاخر كيفيه الافادة عن الافادة بعيد ربحان تاخر البيان من غير حاجة الى تنزيله
من المعاني منزلة المركب من المفرد قال الشارح في المختصر قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة
وتعلق البديع بالتوابع بيد انه تحتاج اليه في نفس البلاغة في الجمله لانه لا تتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان
اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقيه لاحتياج في تحصيل بلاغته الى علم المعاني اذ لا حاجه الى البيان للدلالات
المطابقيه كما ستعرف وهذا التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعاني اذ لا بد منه في بلاغة الكلام اصلا خلاف



البيان علم البيان اي معنى تقابل علمي المعاني والبديع وهو علم اي مسايل معلومة عن الادلة
او تصديقات لها حاصلة عن الادلة اذ ملكة هذه التصديقات اعني كيفيه راسخة يتمكن لها من التصديق بمسايله
مسله تفصيلا من غير حاجة الى التحسم كسب جديد وانما قيدنا معاني العلم بالحصول عن الدليل وان
اطلقها الناظرون في هذا المقام لما تحقق ان من جمع مسايل العلم بالتقليد لا يسمى عالما وتصديقاتها
لها لا يسمى علما واستعمال لفظ العلم في المعرف مختل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من
ان استعمال اللفظ المشترك في مقام ربما اي معنى يراد مما لا يجاب خلوه عن عرض الاشتراك وهو فهم غير
المقصود مختل لانه وان لا خلا عن هذا الخلل لم يخل عن عسر السامع انه ما اذا اريد يعرف به سامع
استعمال المعرفة في ادراك الجزييات تصورا كان او تصديقا واستعمال العلم في ادراك الكليات كذلك فالمعنى
علم يعرف به ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم على ان اللام في المعنى الواحد للاستغراق
العرفي والمراد بقوله يعرف به لا يعرف بر عايته اذ لو لم يرع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم
لم يعرف ايراده وهكذا هو المعرف في وصف العلوم بمعرفة الجزييات كما قال الشارح فلو عرف من ليس له
هذه الملكه ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفه لم يكن عالما بعلم البيان اقول بل لو عرف من ليس
هذه الملكه ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كما يعرف المتكلم بالسليقه لم يكن عالما بعلم البيان وفسر المصنف
المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقه لمقتضى الحال واعترض عليه الشارح بانه
مما لا يفهم من العباره وكلامهم في مباحث البيان لا يساعده لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث
البيان وكثيرا من مسائل الكنايه انما هي مفردات ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ
لاشتهاران موضوع القول اللفظ البليغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار وحده يحصل
للمعنى باعتبار ترتيبه في النفس حيث لا يحصل جزء على جزء هذا هو الوحدة المعتبرة في نظر البليغ واما
المجاز المفرد واضرابه فالبحث عنه راجع الى البحث عن الكلام البليغ قال الشارح وتقييد المعنى بالواحد للدلالة
لو اورد معان متعدده بطرق مختلفه كذلك لم يكن ذلك من البيان في شيء ولا يخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها
بلام الاستغراق فانه في معنى ايراد كل معنى دخل في قصد المتكلم بطرق مختلفه في وضوح الدلالة وقد احترز
به عن ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العاري عن الترتيب الذي يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى
الحال بالطرق المذكوره فانها ليست من علم البيان وهذه الغايه اولى مما ذكره السيد السند من ان فيما
ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتاخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعايه
مراتب الدلالة في الوضوح والخفا على معنى ينبغي ان يكون بعد رعايه مطابقته لمقتضى الحال فان هذه هي
كالاصل في المقصود به وتلك فرع وتتمتها فالاولى ان يراعى المطابقه اولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان
لم يكن هذا الامر لازما هنا ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعاني على علم البيان قال الشارح وبالتقسيم

المذكور للمعنى الواحد تخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه الجمهور في الدلالات الوضعية هذا كلامه وفيه ان تلك الملكة تخرج بالتفسير المذكور سواء كان الايراد المذكور او لا ان المعنى الواحد مقدور في التعريف على الاختلاف في الوضوح والاولى ان يقال تخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة في الوضوح فائدة لا يخرج له عن التعريف سواه **بطرق** اي في طرق وارد بالطرق التراكيب تشبيها للتركيب بالطريق في ان المعنى يسلكها فصل المتكلم المخاطب او في ان السامع يسلكه فصل الى المعنى والاول انسب بطرق التعريف لان سلوك المعنى تفسر به كما يفيده الايراد وقد سلك في التفسير بالمعنى الواحد عما قصد به وهو من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بقرينة دقيقة وفي التفسير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة وفي عن الدلالة العقلية بطرق الدلالة وجه كما ستظهر عليك ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبار الدلالات المجازية وان كان الانسب بصنعة التعريف خلافه رعاية لبراعة الاستهلال وحمايتا للدخيل في الفن قبل الاستقلال ويستفاد منه انه لا بد في البيان من ان يكون بالنسبة الى كل معنى طرق ثلثة على ما هو اولى الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الذي يخبر فيه له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منها دلالة اخرى فيها المجاز سيما باعتبار معنى التزامي معتبر في هذا النوع فيحصل للمركب طرق ثلثة لا محالة ولا يشكل عليك انه وان تحققت الطرق الثلثة لهذا الاعتبار وارد واريد كيف يجزم بتحقق الاختلاف في الوضوح وهو خفي جدا لانه مبني على الميسر لما خلق له بتيسر ملهم كل احد ما يشاء فان الاختلاف في الوضوح والخفا كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازي وبعده عن المعنى الحقيقي يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فلا محالة تتحقق المعاني المختلفة وضوحا وخفاء ولو باعتبار القرائن التي ينصبها في تصرف البليغ فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة لقولنا على تقدير ان يكون لها طرق مختلفة بما لا حاجة اليه نعم يحتج عليه انه كما ان الاقتدار على ايراده بطرق متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثاني الا ان يقال قصد تعريف البيان بخاصة شاملة للمعرف ولا يلزم منه ان يكون كل ما يغاير هذه الخاصة خارجا عن وظائف البيان **مختلفة** يشمل المختلفة في انفسها من الكلمات التي اجزاء المركب والمختلفة في وضوح الدلالة والايراد بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان في شيء فاحترز عنه بقوله **في وضوح الدلالة** اما لانه اراد بالدلالة الدلالة العقلية وبه حكم الشارح متمسكا بما سيأتي ان الاختلاف المذكور لا يجري الا في الدلالات العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تقييد الدلالة بالعقلية لاخراج الطرق المختلفة بالعبارة وقد وفيا بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد وتركيب التعريف ما يقابل وضوح الدلالة اعني وخفاءها وان ذكر في المفتاح ما يفيده لبعده تطويلا لا لزوم تجريدا كما به عنه لان الاختلاف في الخفا **عليه** اي على المعنى الواحد وسيأتي تمام ما يتعلق بالتعريف وينبغي به في بيان قوله والايراد المذكور لا يأتي في الوضعية الخ فانه المحل اللائق به ولما اراد توضيح التعريف



تحقق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجا الى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع قال **ودلالة اللفظ** والكنفي بلام العهد عن التقييد بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذي به يفاد ويستفاد فيما هو المعتاد وغيره خارج عن حيطة الاعتداد وفيه نظر لان دلالة المهمل ايضا وضعية معتبرة في الافادة والاستفادة وبحسب ذاتها اقسام المجاز فلا وجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك التحقيق وان يكفي فيه التقسيم الثنائي من دلالة اللفظ اما على الموضوع له او على غيره وتسمى الاولى وضعية والثانية عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير الموضوع له لزيادة تمكين المتعلم المبتدي من معرفة العلم لهذا التعريف هذا على طبق ما جرى عليه الشارح مع زيادة تحقيق ونحن نقول بمساعدة توفيق ان لصاحب علم البيان فضل احتياج الى معرفة الدلالات ادراكا بها تتميز الحقيقة عن المجاز ويعرف ان تحصيل المجاز باي طريق وانى هذا يودي بمهيد مقدمة اوجبه صاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان بل ينبغي و ليت شعري ما اغفلهم عنه وهناك دقيقة اخرى تحوجه الى ذكر تقسيم الدلالة وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح هي سر التكلم بالمجاز والعدول عن الحقيقة من غير ضيق البيان والاحتياج هذا ولم يعرف الدلالة لاشتهارها وقول الدلالة هو كون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشيء آخر وليس في وقت لان المعتبر عند اية العربية الدلالة في الجملة خلافا لاهل الميزان فان المعتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر في تعريف الدلالة في كتب العربية به لا يليق على انه في نفسه لمختار اذ الاكثر على ان يستلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح ان يقال هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء الا على شيء ومدلولا له باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومدلول له والعلاقة ان كان لوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المغير لطبع المحرك للدال فهي طبيعية والا فعقلية فدلالة الالفاظ على المؤثر وكل منهما ان كان الدال فيها لفظا فهي دلالة لفظية والا فغير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية في اللفظية منقوض بحمرة الخجل وصفرة الوجل فلا اعتداد به وان اتى به من يعتد به كما اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم لمعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع والدلالة صفة اللفظ فلا يصدق التعريف على دلالة ما تغيرة البعض الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه وغيره البعض الآخر بان استصعاب الاشكال ليس بمثابة يخرج الى التعبير بالدلالة نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع وتلك النسبة صيرت وصف اللفظ هي كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ووصف للمعنى هو انفهامه من اللفظ العالم به وكلا الوصفين لازمان لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها بالاول جاز بالثاني ورد التعبير بانه تعبير التعريف الى ما هو الاولى وليس للاستصعاب وفيه ان الاولوية فهم اذا المعتد بانهما لازمان للدلالة سواء وليس شيء منهما الدلالة اذ الدلالة

عارضه للطرفين وكل منهما عارض لطرف نعم ليس الجواب جوابا عند التحقيق بل بتسوية المعرف والمعرف اليه في عدم
صحة التعريف باحدهما على ان كون الدلالة صفة للطرفين صدارضه للفظ من غير كونها صفة له بكيد باشتقاق
الدال منها للفظ واسنادها واضافتها الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة اللفظ ولا يصدق عليها فهم السامع
ولا افهام المعنى لكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وافهام المعنى منه وكما ان الفهم صفة للمعنى
او السامع باضافته الى احدهما كذلك صفة للفظ يتعلق به بواسطة الجار ولا تقول لا خفاء في ان فهم السامع
ليس صفة للفظ وافهامها المعنى فاذا اتضح يقولنا من اللفظ لا يمكن ان تصير صفة للفظ لان المطلق اذا قرن
صفة لشيء لا يمكن ان يكون المقيد صفة له لانا نقول قد مر ان اللفظ قد يتحسب الصورة مع حسب التحقيق كما يفهم
المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام بالفظ اي كونه بحيث يفهم منه المعنى وله نظائر فان الحسن
صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجهه برفع وجهه ولا يمكن جعل حسن خبرا عن زيد ولا نقاله فاذا قلت
ان زيدا الحسن وجهه منه جعله خبرا ونعتا بلا كلفة لانه بغير معنى العبارة من نسبه الحسن الى الوجه الى نسبه
الكون بحيث يحسن الوجه منه الى زيد وبهذا اندفع ما قيل ان صحة التعريف بفهم المعنى عنه وهم اذ لا يصدق
الفهم على الدلالة لانه صفة السامع ولا صدق تعلقه بالمعنى والفظ عليهما لانهما صفتان للفهم ولا صدق
المجموع المركب على المتبادر من التعريف انه الفهم المعتد وظاهر ضعف ما قيل ان لا يخص الا ان يقال تسامحا في
التعريف واعتمد واعلى ظاهر عدم صحة الحمل ووجوب قصد ما يصح حمله وظهور دلالة فهم المعنى من اللفظ
على كونه بحيث يفهم منه المعنى لان كونه بمعنى عرفا لوصف حال المتعلق يغني عن مثله ثم كون اللفظ بحيث
يفهم منه العالم بالوضع اوضعه في المقام فالتعبير اليه حسن وعدول الى ما هو الاولى بقي ان الدلالة ليست
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ
عنده سواء كان بسماعه او مشاهدة الخط الدال عليه او بتذكر ذا الصحيح الاحضار بقال هو فهم العالم بالوضع
المعنى من اللفظ ولا يخفى ان مطلق الدلالة الوضعية **اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على خارج عنه**
لا انهم حصروا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية غير اللفظية على الجزء الخارج في مقام الافادة
غير معهودة بحيث العادة لانه لا يستعمل الا ستارة ولا العقد ولا المضبة في جزء المعنى ولا لازمه وكذا الحظ على ان
جزء الخط موضوعه بازاء جزء ما وضع له الكل لا محالة ولفظ التمام انما ذكر لان العادة في البيان ان يذكر التمام
في مقابلة الجزء حتى كانه لا يحسن المقابلة بدونه فلا اعتراض عليه بان ذكر التمام لغو لا يستحق ان يحدد وغفل عن البيان
الاعرف **ويسمى** الاظهر ان يقول ويسمى على صيغة المتكلم لتكون معينا على ارجاعه تسمية بيانية على حد
تسمية الميزانيين وهو الذي قدمناه وليس لك ان تقول عبارته للمتكلم لانه يطلق بفساده رفع كل من الاخرين
**الاولى** ان الدلالة على تمام ما وضع له دلالة **وضعية** لان معناه الوضع فقط بخلاف الاخرين
فانه تضيفها الى الوضع امران عقليان هي توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم

وهذا

ولهذا يسمى **كل من الاخرين** دلالة **عقلية** وفيه مسامحة اذ ليس الدلالة العقلية مشتركا بين
الاخرين بل المسمى لها ما هيد في عليها اي الدلالة على غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مرفوعة خبرا
لقوله وكل من الآخرين خلص عن المسامحة وهي كون يسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف ما يتبادر من نظم كلامه
فالدلالة الوضعية لها معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا والدلالة العقلية لها معنيان متباينان قال
الشارح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له فهي الدلالة
المنسوبة الى الوضع وكل من الاخرين عقلية لان دلالته عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول
الكل الذهني يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم ويجب عليه انا لانم ان الواضع
وضع اللفظ الدلالة على تمام ما وضع له بل للدلالة على الجزء واللازم ايضا الا انه اوجب قصد الاول
من اللفظ بلا قرينة اذا الم يكن اشتراك والاخريين مع القرينة وافادتها باللفظ واستعماله فيها شاهد لان
الدلالة عليها ايضا مقصوده بالوضع واورد ايضا ان الدلالة متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول
الكل حصول الجزء واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع بان المراد حكم العقل الحكم بالقوة القريبة من
الفعل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة استلزام المذكور ولا يخفى انه كان الاولى
ان يبين اسما الاقسام الثلاثة ثم يبين اجتماع القسمين الاخيرين في اسم الاان الاهتمام ببيانه اصطلاح الفن
دعاه الى تقديم ما يخص الفن فاخر قوله **وتقييد الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام**
لا يخفى ما فيه من المسامحة اذ ليس تقييدا للدلالة على تمام ما وضع له او الدلالة الوضعية بالمطابقة بل تقييد
الدلالة بالمطابقة لاجل الاولى وتحصيلا للاسم له فاسناد الفعل الى السبب والمتبادر من التقييد التقييد الوصفي
حتى حصر البعض التركيب التقييدي في المركب من الموصوف والصفة على ان التسمية السابقة تجعل التقييد ظاهرا في
الوصفي والمراد التقييد الاضافي لا الوصفي وايضا يوهم العبارة ان السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل
التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية ويرد على المقسم ان اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علم وح يصدق
على دلالته على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالته على جزء ما وضع له وعلى
دلالته على لازمه دلالته على الخارج عنه مع انها لا تسمى مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما فلا يكون شيء من
التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنيا والمتبادر
من اطلاقه الوضع القصدي ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه له وهو التحقيق
وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله واورد على التقسيم ان التعريفات المشتملة هو عليها غير مانعة
فانه يدخل في تعريف المطابقة التضمن الذي مدلوله تمام الموضوع له وفي تعريف التضمن المطابقة التي مدلولها جزء
الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد تمام الموضوع له للفظ بوضع وجزؤه بوضع اخر بان يكون اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل فيكون دلالته التضمنية على الجزء دلالته على الجزء وعلى تمام ما وضع له وكذا دلالته

المطابقة عليه ويدخل في تعريف الالتزام الدلالة المطابقية التي مدلولها خارج ما وضع اللفظ له ايضا ان
يكون اللفظ مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلث الاخران واجاب
عنه الشارح بان قيد الحيثية معتبر اي المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له
والتضمن دلالة اللفظ على جزئه من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ على الخارج من حيث انه لازمه ولا باس
بترك القيود اعتمادا على شهرتها لان التعريفات امور ضمنيه ولا يجب رعاية الامر الضمني بل الواجب ضبط التقسيم
الذي هو المقصد واختلال التعريفات لا يخل بالمقصد من التقسيم اي ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه هذا الاختلال
شيء من الدلالات وذكر في المختصران قيد الحيثية ماخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا
ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسباق الذهن اليه وبما ذكره الشارح من توجيه ترك القيود
بحث اما اولا فلان المقصود من التقسيم تعيين الدلالة المعتبرة في الفن والدلالة الماخوذة في التعريف كما ذهب اليه
وباختلال التعريفات يختل هذا المقصد واما ثانيا فلان التقسيم ضم القيود المخالفة الى القسم فاذا لم يراع تخالف
تلك القيود على ينبغي اختلال التقسيم والمقصد من العرض والتعريض بالتعريف اظهار خلل التقسيم من هذا الوجه لا نه
انما يتم بالعرض للتعريف وبما ذكره في المختصران قيد الحيثية المعتبرة في الامور الاضافية الحيثية القيد به
التي توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعتبرة في مفهوم الدلالات للتعليل ويوجب التمييز بين اوائل الاقسام واما
ما اورده من كلام القوم من تقييد التعريفات فهو وان يدفع خلل التعريف لكن يختل به ما اشتهر فيما بينهم ان
تقسيم الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلث تقسيم عقلي يحكم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالاعتبار ولا
يجوز قسما اخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتلازمين على احدهما بواسطة انه لازم الاخر ليس دلالة على
الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزء اخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت القسمة
عن ان تكون عقلية بل عن الصحة لانها الحصر والضبط بوجه ما ويحتمل ايضا بيان اشتراط اللزوم الذهني لا اعتبار اللزوم
في مفهومه بجعل هذا الاشتراط لغوا محضا فان قلت المعتبر في مفهومه مطلق اللزوم والبيان لاشتراط اللزوم
الذهني قلت يجب ان يعتبر في مفهوم اللزوم الذهني لان مطلق اللزوم لا يصلح ان يكون سببا لدلالة اللفظ على
الخارج والا كان اللازم الخارجي مدلولا هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على افراده اما
على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه اذ المعنى الموضوع باعتبار الوضع الواحد لا يمكن ان يكون الا
احدها فالحصر عقلي والتعريفات تامة والاشتراط مفيد فهذا مراد القوم في مفاهيم التقسيم ولم يتنبه المتاخرون
وظنوا التعريفات مختلة فاصلحوها بزيادة قيود وادخلوا اخلالا كثيرا ولا يستبعد فان هذا ليس اول
قارورة كسرت في الاسلام وكثيرا ما يجبر المكسورة من العظام بايدي ضعفة لا تاثر اذا تايد بالعاكم الحق والاكرام
ولا يجاب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلالتان اذ يتوقف لدلالة على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح
ارادة المعنيين معا بالنظر الى لفظ واحد اسم الاشارة واخواته على الموضوع له ابدا لانها وضعت ليستعمل به في

معين



معين ابدا على ما يعرف فلو اريد بها الموضوع عنه حين لها لم يفهم اذ ليست الارادة على قانون الوضع فاللفظ ابدا يدل
على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له مطابقه وان كان على جزيه فتضمن وان كان على الخارج فالتزام والان
توقف الدلالة على الارادة باطل الانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء
ارادة اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا اذ التوقف حتى لا ان دلالة اللفظ الموضعيه انما هو بتذكر الواضع
وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف المتذكر عليه فلا معنى لفهم من اللفظ الا فهمه من حيث انه
مراد المتكلم والتفات النفس اليه بهذا الوجه يعم الارادة التي هي شرط اعم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة
بحسب الظاهر ومن هذا تبين ان الدلالة يتوقف على الارادة مطابقة كانت او تضمنا والتزاما وجعل المطابقة مخصوصة
به تعرض من الغافل عن لسوقهم بل لان انتقاض بعض التعريفات ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع الدلالتين اذ
اللفظ المراد به تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له يصدق على دلالته عليه انه دلالة اللفظ على جزء
ما وضع له اذا كان ذلك مشتركا بين الكل والجزء ويكون ذلك المعنى خارجا عنها مطابقة ولا ارادة لاحد
المعنيين باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كما في الكنايه فانه يراد به الموضوع له للانتقال الى لازمه المراد به
او جزئه المراد به فان قلت توقف الدلالة على الارادة يستدعي ان لا يجتمع المطابقة والتضمن والالتزام مثلا
وقد تقرر فيما بينهم ان التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة لان اللفظ الدال على معنى له جزء يستلزم دلالته
التضمن واللفظ الدال على الملزوم دال بالالتزام بل يستدعي ان يختص الدلالة في المطابقة قلت يكفي المقتضي عنه
بان هذا كله اشتهر من قبل عدم التفطن لتوقف الدلالة على الارادة على انه ما ذكرنا مبني على كون الدلالة فهم
المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع مبنية على كون الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند ارادته **وشرطه**
اي الالتزام **اللزوم الذهني** اعم المتناول للخارجي اذ اللزوم الخارجي لا يوجب انتقال الذهن
من المسمى الى اللازم حتى يتبع به من بين سائر الامور الخارجيه للدلالة عليه ولما كان اللزوم الذهني مشتهرا
بمعنى كون المسمى بحيث يستلزم الخارج بالنسبه الى جميع الاذهان وبالنسبه الى جميع الازمان وكان اعتباره
منافيا لنظر هذا الفن حيث يخرج به كثير من المعاني المجازيه والكنايه عن كونه مدلولا التزاميا حتى اختلف في اعتبار
اللزوم الذهني نبه المصنف على ان اللزوم الذهني المشتهر غير معتبر وان من اعتبر اللزوم الذهني اعتبره بمعنى اخر
ومن نفاه نفاه بالمعنى المشتهر فالنزاع لفظي فقال **ولا عتقاد المخاطب** اما يوجب لا انتقال
**لعرف** اي بسبب عرف عام لانه المتبادر من اطلاق العرف **او غيره** اي غير العرف العام من الشرع و
الاصطلاحات والنائم في القرينه وخصص غيره تاسوى القرينه عليها في الشرح يوجب لا حتياج الى التكلف في
قوله ومنشاه اللزوم الذهني تحمله على ان المراد باللزوم الذهني اعم مما يكون على العهد ومما يكون بعد التامل في
القرينه ويوجب عدم صحة كلمة الوصل اعني قوله ولا عتقاد المخاطب لان معناه ان يقتضي الشرط اولى باستلزام
الجزاء والجزاء اشتراط اللزوم الذهني والاشتراط ليس باولى على تقدير عدم كونه لاعتقاد المخاطب بسبب عرف

او غيره اذ من جملة اللزوم على التقدير اللزوم بعد التامل في القرينة وهو ليس بأولى من اللزوم لاعتقاد المخاطب
بعرف عام او بعرف خاص او ما يجري مجراه على ما حمل له او غيره بخلاف ما ذكرنا في نقض الشراح ليس المراد اللزوم
بالنظر الى نفس المسمى بعرف او غيره شرطا للدلالة الا لتزامية اذ توجد مع كل منهما بدون الاخر فلا يصح ان احدهما
اولى بكونه شرطا من الاخر بل الشرط مطلق اللزوم الذهني ولا يدفع له لو لم يحمل بان قوله ولو لاعتقاد المخاطب
موصول بجزء معنى الشرط اي يحصل الدلالة الا لتزامية باللزوم الذهني ولو لاعتقاد المخاطب عرفا وغيره فالنتائج لم تشترط في الالتزام اللزوم الذهني لنقض المسمى مطلقا لانه لو اشترط ذلك تخرج كثير من المعاني المجازات
والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الا لتزام مما نيا في فيه الوضوح والخفاء قال السيد
في بحث لان لازم الشيء وان كان لازما له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه لان الذهني
ينتقل من اللفظ الى ملاحظة اللزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فيسبب
ترتب هذه الملاحظات ولو بالذات تفاوت الدلالات وايضا ينقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية هذا فان قلت
ما ذكرتم من الترتب بين اللوازم انما يتم لو لم يكن تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كما في المعي فان تصور المسمى
يتوقف على تصور البصر واما اذا توقف بالترتب على عكس ما ذكرتم قلت هذا لا يضر فيما هو بصدده لانه يكفيه
ترتب المعاني في الوضوح والخفاء ولا حاجة له الى ترتب ذلك ولو حفظ الترتب المذكور لكفى تحققه في بعض
اللوازم وتحقيق المقام سيأتي فانتظر **والمراد المذكور لا يتأتى** اي لا يتصور **بالوضع لان**
**السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ** اي بوضع جميع الالفاظ التي هي الطرق المختلفة في الوضوح للمعنى لو حمل
الذي هو للكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال لم يكن بعضها اوضح لاستوى الجميع في الدلالة **والا**
اي وان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض او لا **لم يكن كل واحد دالا** لانه
لا بد في العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد وفيه بحث من وجهين احدهما ان عدم العلم بالوضع لا
يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة تكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلية
الموضوعة علم الوضع او لا وثانيهما ان عدم كون البعض اوضح لا ينافي التردد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا
لم يكن بعضها اوضح لان كون الشيء اوضح في دلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول
ويمكن دفع الاول بان المراد بالدلالة ما يمكن فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطيه والثاني
بانه بنى ما ذكره على منشأ لزوم عدم كون البعض اوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة وكانه قال والا
لم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لا يكفي في العلم بالمعنى
اذ لا بد من العلم بوضع الهيئة ايضا والتعرض بوضع الالفاظ لا يكون في اثبات الامر المذكور لا يتأتى في الوضع
لجواز ان يتأتى في دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما بينه لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من
اللفظ فتامل ولو قال ان كان عالما بوضع الالفاظ شيأ لم يكن بعضها اوضح لم يتجه شيء فان قلت قوله والا لم يكن كل

واحد

واحد منها دالا نفي للعموم في الشرط اي ان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ لم يكن كل واحد منها دالا نفي
العموم في الشرط والجزاء لان النفي اذا دخل على ناقيه فقد رجع اليه مع بقاء الاصل فبقي احتمال ان لا يكون عالما بوضع
شيء من الالفاظ ولا يكون المراد حاصرا قلت استعمال قوله دالا في نفي صدق العلم بوضع جميع الالفاظ و
قوله لم يكن كل واحد دالا في رفع الايجاب الكلي وانتفاء صدق الايجاب الكلي يكون بوجهين وهذا المعنى متعارف
فيما بين ارباب الاستدلال على ان حال ما بيني ينكشف من حال ما ذكر ولا يلتبس ويمكن ابطال الشق الثاني
بان يقال والا لم يكن عالما بعلم من طرق المعنى الواحد لان طريقا يؤدي فيه المعنى ما يعلمه السامع ويحمل كلام المصنف
عليه سامح فتامل وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا ولم يقل والا لم يكن دالة تنبيها على ان الشرط
رفع للايجاب الكلي ولو قال ان كان عالما بوضع كل لفظ لا ستغنى عن هذا التنبيه واورد انه لو توقف
فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ
والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين واجاب عنه الشيخ في الشفا بان فهم المعنى في الحال
يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتاخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة
قال الشارح هذا قريب من الاول هذا وفي الاول نظر لان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على
العلم بالوضع فيها والعلم بالوضع فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى فيها فتفطن فاتضح بهذا ان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ
قد يتوقف على العلم به فيها فتامل ويمكن ان يدفع ايضا بان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى الامن
هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع ولا يخفى ان هذا الاشكال مع غاية جارية
في اشتراط مطلق العلم بالوضع في مطلق فهم الدلالة الوضعية لما في اشتراط العلم بالعلاقة في مطلق الدلالة
لان العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول يتوقف العلم لها العلم بهما بما بينا لكن في بيان اشتراط الدلالة
بالارادة وبعد بتجه انه حين اطلاق اللفظ وتذكر الوضع فهم المعنى لتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى
لفهمه من اللفظ لانه تحصيل الحاصل فالتحقيق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف
على فهم المعنى لا من حيث انه مراد وتمنع الملازمة الاولى مستندا بجواز التفاوت بين المعاني الوضعية في
حضورها عند العقل سرعة وبطوءا بان يكون الانس ببعض الالفاظ اكثر والممارسة بها اقرب ويحتاج تذكر وضع
البعض الى تفكر وتامل لقلة تكرره على الحس وتدرج تكرر معناه على العقل واجاب عنه الشارح بان المراد بالدلالة
بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة ما الالتزام كذلك لانها من
حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف
المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطوءا عاهو
من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه ولهذا يختلف بالاختلاف الاشخاص والاوقات هذا وفيه بحث
لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقية

وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعه وبطوء اختلافا لذات الدلاله دون الاختلاف لتفاوت التذكر
كذلك تكلم على انه ينتفي ان لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والخفا باعتبار الدلالات الالتزاميه لسبب
ان ومر حاصل من التامل من القرائن فانه اختلاف لاذات الدلاله بل من جهة سرعه التنبه للقرينه وبطوه
لاختلاف القرائن وضوحا وخفا ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه ان يقال
ولا يتاتي الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعيه لان المراد اختلاف بالنسبه الى البلغا والاختلاف في
المعاني الوضعيه لسرعه التذكر وبطيه تستوي فيه العامه والخاصة على انه لا يبعد ان يقال لا يتحقق ذلك
الاختلاف في الكلام البليغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهي لا تكون الا بالفاظ كثير الدوران على السنتهم
ويتجه عليه ما اورده الشارح على بيانهم من ان العلم بالوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان
العلم قد يتفاوت لانه قد يكون جازما وقد يكون غير جازم وذلك التفاوت ايضا مشترك بين العامه
والخاصة على ان التفاوت في العلم بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضوح والخفا لان التفاوت في الوضوح بسرعة
الفهم وبطيه والظن بالوضع لا يوجب بطوء الانتقال بل ينتقل من الظن بسرعة من المدلول الا ان الانتقال قد يكون
الى ظنه فتامل نعم يتجه على هذا الوجه ما اتجه على ما ذكره من ان عدم جريان الطرق المختلفه في الدلالة الوضعيه
لا يوجب اسقاطه عن نظر البيان فانه يكفي جريانها في جميع الدلالات فلذكروا لدلالة الوضعيه واحدة من الطرق
المختلفه فالوجه الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذي
يدفع به التقييدي المعنوي على ان الاضافة عهدية تشير بها الى ما سبق في المقدمه من ان ما يجب تحرر
به على التقييد المعنوي علم البيان فلا يتاتى الايراد المذكور في الدلالات المطابقيه وانما خص علم البيان
بتلك الطرق لان ما عداها مفروغ عنه فيما عداه من علوم العربيه كما مر بنذ منه في المقدمه ويتاتى ب
بالعقليه لجواز تختلف مراتب اللزوم في الوضوح قال لهم انما يتاتى بالدلالات العقليه لجواز ان يكون
للشيء لوازم بعضها اوضح لزوما من بعض فاراد باللوازم ما يهم الجزء والا لم ينفع بيانه بالدلالات
العقليه مطلقا وسيسلك في هذا الكتاب هذا المسلك ويجد برد عليه ان اللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل
منه كما صرح بتونه في عرف هذا الموضع فينبغي ان يقول لجواز ان تكون للشيء ملزومات لزومه لبعضها بين
او اصطلاح او قرينه واضحه او خفيه وان يكون البعض ملزوما بلا واسطه والبعض بواسطه فيفهم اللا
من الملزوم بلا واسطه اوضح من فهمه من الملزوم بواسطه لان الانتقال من الملزوم اولا الى لازمه ثم الى
لازم لازمه وامثاق التفاوت فبان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء لان
الانتقال اولا الى الجزء ثم الى جزء الجزء فيكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه واعترض
عليه الشارح بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الكل فانه مفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم
الحيوان ثم الانسان فيتساوى الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم ولكن

شارحهم سابق هنا

ان



ان يجعل الاعتراض انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان
عليه اوضح من دلالته المطابقيه ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من دلالته المطابقيه والاوضح من
الشيء اوضح من الشيء لا نانقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقيه ليس اوضح من الدلالة المطابقيه له لان من الدلالة
المطابقيه لشيء اخر فتامل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يثبت الخط ولا يضر فلا طايل تحته ولا احتصاص
للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز ان يكون فهم اللازم
موقوفا على فهم لازم اللازم والجواب بان الموضح صرحوا بان التضمن تابع للمطابقه لان المعنى التضمني انما
ينتقل الذهن اليه من الوضع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء ملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا
ما يفهم للكل من غير التفات الى الجزء اصلا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد الكل لم
يكن لمطابقه فيما تركب معناه مستلزما للتضمن كما صرحوا به وقد فسروا فهم التضمن تابع للمطابقه بانه تابع
له في القصد لان الواضع لم يقصد بالاصاله الا فهم المعنى المطابقي وردوا القول بالانتقال من المعنى
المطابقي الى التضمني بهذا الجواب لا يطابق كلام القوم فالجواب المطابق لقواعدهم ان يقال اللفظ اذا وضع
للكل لا باعتبار تفاصيل اجزايه كان في الالفاظ المركبه فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بجمله اجزاه ففهم كل جزء
اجمالا التضمن لازم للمطابقه فيما تركب معناه وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس
باعتبار فهم الاجزاء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل وهو معنى بالكلية التضمنيه
ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالا انما هي بطريق التحليل فيتعلق اولا بالاجزاء ثم
باجزاء والاجزاء فهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظ ممتاز متاخر عن فهم الجزء ولا
يشكل ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظة الموقفه على ملاحظة الجزء فيكون اخفى
من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجمله الاختلاف في المدلولات التضمنيه وضوحا وخفا من حيث انها مراده والمعتبر في
هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقا هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان الفهم التفصيلي اذا لم يكن تضمنيا
لم يكن الاختلاف في الوضوح والخفا باعتباره اختلافا في الدلالات العقليه لان الدلالة العقليه هو التضمن والالتز
واما ثانيا فلان القول باستلزام المطابقه التضمن فيما تركب معناه وابطال الانتقال من الموضوح الى الجزء
كلام اهل الميزان فلا يتاتى ما ذكره الشارح في توجيه كلام ارباب البيان واما ثالثا فلان الدلالة التفصيليه على
الجزء ليست دلالة عند اهل الميزان لانها ليست دائمة خلافا على البيان فان الدلالة في الجملة عندهم معتبرة فينبغي
ان يكون دلالة تضمنيه ويكون التضمن عندهم اعم فيمكن توجيه كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم
الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ان التضمن المعتبر عندهم هو ذلك لا ان المعتبر من الدلالة عندهم
الدلالة على المراد ولا يخفى عليك ان الدلالة على الجزء من حيث هو المراد مراد انما هو بالقرينه فاختلاف الدلالة
التضمنيه وضوحا وخفا وما ينبغي ان لا يفوت ان ما في الايراد المذكور في الدلالات العقليه لا يوقف على

ما ارتكبوه من الهوس حتى لو كان اللوازم الذهنيه البينه والاجزاء كلها في مرتبته من الوضوح لكفى به الخلاف
مراتب الوضوح في الدلالات الالتزاميه العرفيه او الاصطلاحيه او المبنيه على التامل في القرائن الا افهم
اراد واتحقيق الحق في الغايه واورده الشارح انه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم
مباحث البيان وكثير من اقسام الكنايه لانها في المعاني الافراديه اذ قدم ان المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام
الذي روعي فيه المطابقه لمقتضى الحال والجاب عنه بان تفاوت الكلام في الوضوح والخفاء بتفاوت دلالة
الاجزاء على معانيها فالايراد المذكور لا يتاتى الا بعد معرفة المفردات ولكان نقول مرادهم بمعنى الكلام الذي روعي
فيه المطابقه لمقتضى الحال اعم من المعنى المطابقي والمعنى التضمني والمعنى الالتزامي ومباحث المجاز المفرد مثلا
مقاصد بالذات لا بالتبع **ثم اللفظ المراد به** اشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى آخر فانه
انتقل من تعريف البيان وتحقيق الغرض الى تعيين ما يبحث عنه في الفن واشار الى ما سبق مقدمة لتعيين
الكنايه والمجاز والمقتضى هنا بايراد اثنين من الثلثه التي اشتهرت من مقدمات العلم اعني بيان المهيه والموضوع
والغايه لانه قد بين في اوايل الكتاب ان غايه علم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوي **لانم** يعني باللازم
ما لا ينفك عما وضع له في الجمله تعقلا سواء كان داخلا او خارجا **ما وضع له** الاولى ما وضع هو له
على ما لا يخفى على متامل ان كنت ذا البال **ان قامت قرينه على عدم ارادته** يعني ما وضع له ولم يقل ان
افهمت قرينه ليخرج ما قامت قرينه من غير قصد المتكلم مما لا يطلع عليه فحمل الكلام على التام دليل الاقامة **فمجاز**
**والا فكنايه** لان الكنايه هو اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع جواز ارادته فلا يتم قرينه على عدم
ارادته لانه مع اقامة القرينه عليه لا سبيل الى جواز الارادة وبهذا يتبين ذهول من قال المراد بعدم ارادة
عدم جواز ارادته لا عدم ارادته وجعل المجاز والكنايه تحت اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع انه قد
ان المراد بالكنايه الملزوم لان الموضوع له ما لم يكن ملزوما لغيره لا ينتقل منه اليه فالاستعمال ابدا في اللازم
وما في الشرح ان هذا مبني على ان الانتقال في المجاز والكنايه من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي
من ان المراد بالكنايه الملزوم وفي المجاز اللازم لا يرد اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم فيصح
عليه انه مع صحة كلام السكاكي ايضا يتم ان اللفظ مستعمل فيهما في اللازم لان كون الانتقال في الكنايه من اللازم
على ما هو مراد السكاكي باللازم لا ينافي تلك المقدمة المحققة الحاكمة بان الانتقال من الموضوع لها ابدا الى اللازم
فمعنى ما منع انفكاكه عن الموضوع له في الجمله ثم من القرائن العامه على عدم ارادة الموضوع له استحالته فلا
من جواز كون المعنى الحقيقي في الكنايه مستحيلا كما زالله لم يفرق بين المجاز والكنايه بذلك ويحتمل انه يجعل
الفرق بان المراد بالمجاز المشتبه وبالكنايه التابع ولا بد بذلك في كون المجاز مطلقا مما اريد به اللازم ان
بعضه فاريد به المشبه به او الجزء او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللازم بالمعنى السابق بقي
ههنا انه قات قيد ان لا بد منهما وبدونها يختل تعريف كل من المجاز والكنايه احدهما فيذا اصطلاح المخاطب
حتى لا ينتقض تعريف الكنايه بلفظ استعمل فيما وضع له في اصطلاح المخاطب وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر





فانه لا نصب هنا قرينه على عدم ارادة ذلك الموضوع له وجعل المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم
فانه يصدق عليه اذا استعمل في احد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينه مانعه عن
ارادة ما وضع له ولكن ان يدفع بان المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وتاثيرها فيه
على وجه يعم ليلا يدخل في تعريفها ذكر الاب واراده الابن فانه لا يصح مع اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ
المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا
واللفظ المراد به المشبه مع عدم اعتماده في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا الكنايه
**وقدم** اي المجاز **عليها** اي على الكنايه **لان معناه جزء معناها** المقصود وجه
التقديم في البحث لا في التقسيم فالتقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على ان مفهومه وجودي ومفهومها عدمي
وانما قال جزء معناها لانه كما يريد بالكنايه المعنيان باعتبار الارادة يتنزل المجاز منزله الموضوع وهذا التنزيل
صار جزءا لمعناها كالجزء وفيه ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكنايه ومن وجوه تقديمه
اهتمامه لكثرة مباحثه وتعدد فوايده وكثرة مباحث ما يتوقف عليه ويبتني عليه وانه ابعد عن الحقيقه التي
لا يبحث عنها في الفن بخلاف الكنايه فان له شبها بالحقيقه فاعرفه **ثم** اشار بكلمة ثم الى التفاوت
بين المجاز والكنايه والتشبيه في ان التشبيه غير مقصود بالذات في الفن بخلافهما وقد اشار بقوله فالحصر في
الثلثه الى امر اخر وهو ضبط ابواب الفن اجمالا وهو ايضا من مقدمات الشروع **منه** اي من المجاز
**ما يبتني على التشبيه** قال الشارح وهو الاستعاره التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه
به واريد المشبه فصار استعاره فجعل معنى الابتناء على التشبيه الى حقيقه التشبيه ولك ان تجعل معناه ان
علاقة التشبيه وبالجمله يتجه ان اصل القسم الاخر من المجاز ايضا اربعه وعشرون نوعا فلو كان بيان المجاز
معينا للغرض بالاصاله على حده لوجب بقصد آخر للغرض لاصل المجاز المرسل الا ان يتكلف ويقال يريد
ان منه ما يبتني على التشبيه الذي هي مباحث كثيرة يستحق ان يجعل بابا على حده ولا يسعه باب
ما بني عليه ولا يذهب عليك ان التشبيه كما يبتني عليه شيء من المجاز يبتني عليه الاستعاره بالكنايه فجعل
اصلا من اصول الفن ليس لمجرد مصلحة المجاز **فتعين للغرض له** على حده بخلاف ما يبتني عليه
المجاز المرسل فانه لقلته اورد في بحث المجاز المرسل كما هو حقه عند ذكر الشيء وقد فرع الفتاح على ابتناء بعض
المجاز على الاستعاره جعله بابا على حده وبقدمه على المجاز والكنايه ولذا تكلف الشارح في عباره بحيث تحمل
على الغرض المعرض للمجاز ووجه تقدمه لذلك على الاستعاره ظاهر واما على المجاز المرسل فلان المجاز المرسل
الاستعاره جعلها بابا واحد ووجه تقدمه على الكنايه لان المجاز يتقدم عليها **فانحصر** اي علم البيان
المحمول على الفن الثاني من الكتاب وهو محمول على المقصود من علم البياني لان الفن يشتمل على سور سوى تلك
الثلثه من تعريف العلم وبيان ما يبحث عنه وضبط ابوابه الى غير ذلك فلذا قال في الايضاح فالحصر

المقصد في التشبيه والمجاز والكناية ولكن تجعل الضمير الى علم البيان المعرف فيظهر المقصود بدون
اعتبار المقصود **في الثلثه** المذكوره وكانه سمى مثل الاقسام الثلثه باسامي مايبحث عنه فيها
كما سمي ابواب المعاني باسم المعاني الاحوال على ما هو ظاهر للحال من سوق المقال ويرد على الحصر الاستعاره بالكنايه
على مذهب الجم لانه ليس مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا ولا مجازا ولا كناية واعترض السيد السند بان
ماذكره من ابتنا الاستعارة على التشبيه لا يوجب جعله من المقاصد بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة
وبنا في كونه مقصدا من المقاصد البيانيه وكثرة مباحثه لا يوجب ذلك بل يوجب جعله مقصدا على حده بعد
ثبوت كونه مقصد قلت مايتوقف عليه المقصد الاصلي من العلوم يجعل منها منه جعل مباحث القضايا من المنطق
لابتنا القياس عليه ومباحث الكليات منه لابتنا المعرف عليه قال السيد السند الحوالي التشبيه اصل
براسه من اصول هذا الفن وفيه من الدقايق والطرايف البيانيه مالا يحصى وله مراتب مختلفه في الوضوح
والخفاء مع اتحاد الدلاله مطابقيه وح يضمحل ماذهب اليه من ان الايراد المذكور لابتنا في الوضعيه ولو تتبعت
ماذكره المصري في الايضاح من شرف التشبيه ولطايفه لعلمت ان لك شبهة فيما ذكرته وتجسمت
انزع مع ذلك كيف لم يتشبه ان الطرق المختلفه جاريه في الدلاله المطابقيه وان ليس التشبيه التشبيه
مصطلحا للاستعاره لكن تجه ان هذه اللطايف هي في بيانيه امر داخله لا بد لكون ما من البيان من بيان
ونقل السيد عن بعض الافاضل فايدة وهي انك اذا قلت وجه كالبدر لم ترد به ماهو مفهومه وضعا
بل اردت انه في غايه الحسن ونهايه اللطافه لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكنايه
وح ينبغي ان يحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعاره والمجاز المرسل والكنايه والوجه في
الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ماوضع له فاما ان ينافي ارادة ماوضع له اولا وعلى كل تقدير فاما
ان يبتنى ارادته منه على التشبيه اولا فنسبه التشبيه الى الاستعاره كنسبه الكنايه الى المجاز المرسل
الحان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا امقدمة لمباحث الاستعاره فاستحق التقدم عليها من هذه الجهة التي هي
الاقوى من الجهة الاخرى التي بها احرز الكنايه عن المجاز المرسل فتامل وفيه بحث اما اولا فلان عدم ارادة
المفهوم الوضعي من قولنا وجه كالبدر ليس بظاهر كان المراد وجه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لا يقصر
في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونهاية اللطافه واما ثانيا فلان التشبيه اذا اريد به المبالغة في
كمال الشيء اوارديد به انه ممكن اوانه على هذا المقدار من الوصف فان لم تتبع ماينه من ارادة المعنى الحقيقي فهو
داخل في الكنايه والا فهي المجاز المرسل فهذا الاعتبار لا يكون مقصدا برأسه **التشبيه** اي هذا باب يسمى
بالتشبيه **الاول** التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعاره وبالثاني ماهو اعم اعني التشبيه اللغوي
فلذا لم يات بالضمير ليلا يعود نظامه الى المذكور وفيه ان الاول اعم من المبتنى عليه الاستعاره لان المبتنى عليه
ما يكون وجه الشبه فيه اقوى والمذكور في هذا البحث لا يقتضي عليه الان يقال المقصد بالبحث ما يبتنى عليه الاستعاره



وذكر ابا في مطول وقال اللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وفيه انه اذا اريد بالتشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للجنس لان اللام اشارة الى قسم من مفهوم اللفظ ولم يرد ههنا قسم منه وحمل التشبيه بالمعنى اللغوي وصرفه الى الاصطلاحي بلام العهد بعيد ويمكن ان يقال المراد بالتشبيه الاصطلاحي والتعريف اشارة الى قسم منه وهو ما يبتنى عليه الاستعاره وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون المشبه به اقوى من وجه الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه بقوله والمراد ههنا ما لم يكن الخ فتامل واما عرف مطلق التشبيه لانه من جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبه بين المعنى الاصطلاحي واللغوي وتنبه على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيه لم يكن على وجه الاستعارة الخ ليس تعريفا للشيء بنفسه بل تعريفا للتشبيه الاصطلاحي بالتشبيه اللغوي **الدلاله** مصدر قولهم دللت فلانا على كذا اذا هديته له لانها تعريف الدلاله بالهدايه تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهدايه بالدلاله على ما يوصل الى المطلوب لكن لما لم نقف لهم تعريف الدلاله بل التشبيه على ان المراد به ليس الدلاله التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم تحمل الدلاله على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر لامر كما تكلم قلت في عرف العوام واللغة لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم **على مشاركة امر لامر** اخر **في معنى** فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه والدال والمشبه هو المتكلم في الشرح ان ظاهر هذا التفسير شامل لنحو قاتل زيدا عمرا وجاني زيد وعمرو وما شابه ذلك وقال السيد السند المدلول المطابقي في هذه الامثله ثبوت المسند لكل من الامرين ويلزمه مشاركتهما في المسند فالمتكلم ان قصد المعنى المطابقي فلم يدل على المشاركة اذ المتبادر من اسناد الافعال الى ذوي الاختيار ما صدر بالقصد وان قصد المعنى الالتزامي تعدد لدل على المشاركة فهو داخل في التشبيه وما وقع في عبارة آية التعريف ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والمشاركة تستلزمه والمراد انه يدل عليهما ذلك فمنشا الاعتراض اما ظاهر عبارة آية التعريف او عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة احدهما للاخر والغفلة على اعتبار القصد فيما يسند الى ذوي الاختيار وما ذكرنا اندفع ما يقال انه لو اعتبر القصد في الدلاله لم يكن للفظ دلاله على المدلولات التضمنيه والالتزاميه لانه فرق بين دلاله المتكلم ودلاله اللفظ نعم يتجه عليه ان هذه الامثله على تقدير قصد المشاركة فيها يدل على المشابه وفرق بين المشابه والتشبيه يدل على ما سيذكره المصنف فيما بعد فان اريد الجمع بين امرين في شيء فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالمشابه **والمراد ههنا** الاولى وهو ههنا اي التشبيه في الاصطلاح ليعلم ان هذا بيان معنى اخر للتشبيه واما عبارته فتوهم ان معنى التشبيه هو ما سبق والمراد منه ههنا قسم منه بطريق ذكر العام واراده الخاص **ما لم يكن** اي تشبيه لم يكن **على وجه الاستعاره التحقيقيه** خرج التشبيه المضمر في الخبر **ولا على وجه الاستعاره بالكنايه** خرج التشبيه المبني اظفاره على الاستعاره بالكنايه في التعريف ترك

التقييد بان لا يكون على وجه التمثيل لان الاستعاره التمثيله داخلة في التحقيقية وان توهم عباة المص فيما بعد وحسن كل من الاستعاره التحقيقه والتمثيل برعاية جهات حسن لتشبيه ان التمثيل يقابل التحقيقيه **ولا على وجه التجريد** قيد به ليخرج تشبيه يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريد الشئ عن نفسه لانه خرج لا تشبيه نحو لهم فيها دار الخلد فانه لا انتزاع دار الخلد من جنس وهي عين دار الخلد لا تشبيه به بخلاف نحو لقيت بزيد اسدا فانه لتجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد لا عنه ففيه تشبيه بضمرة النفس فمن احترز به عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم يجرد عقله عن غوائي الوهم وكان حالة الوهم فيه لترتيب التجريد بالانتزاع عن امر ذي صفة اخر مثله فيها فتوهم ان في كل تجريد تشبيه فامعن النظر واستيقن مظان الخطر لئلا تستفزه من سوء الاثر وتعلموا ان اخراج التجريد عن التشبيه مخالفة من المص مع المفتاح حيث شرح بجعل التجريد من التشبيه وسنذكر لك في الخاتمة تحقيقا يظهر منه ان لا خلاف بينهما والمفتاح ايضا في هذا القيد وانما لم يكتف بقوله لا على وجه الاستعارة لان الاستعارة لفظا مشترك بين الاستعارة التحقيقيه والاستعاره التخييليه بالكنايه عنده فلا يصح ارادة معنييها في اطلاق واحد ولم يذكر الاستعاره التخييليه لانه عنده اثبات لوازم المشبه به للمشبه بطريق المجاز العقلي وليس فيه دلالة على مشاركه امر لامر فلم يدخل في المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوي حتى يحتاج الى مخرج واما على مذهب السكاكي وهو ان الاستعاره مشترك معنوي بين الكل والتخييليه استعارة اللفظ لموهوم شبه بالمحقق فيجب الاكتفا بقوله ما لم يكن على وجه الاستعاره لان في القيد تطويلا بلا فائدة فالاولى للشارح وينبغي ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج نحو قاتل زيد عمرا وجائني زيد وعمرو ركب فانه خرج من تفسير كلمة ما بالتشبيه لانه ليس تشبيها والمانع قيد تعريف التشبيه اللغوي ولما كان دخول قولنا زيد اسد وهم تكم عمي في الضمير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف في ان امثالها استعارة او تشبيه بليغ صرح بما هو مراده ومذهبه فقال **فيدخل فيه نحو قولنا زيد اسد** مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا وما حكمه لمشبه مذكور **ونحو قوله تعالى صم بكم عمي** مما جعل المشبه به مع حذف الاداة خبر المشبه المحذوف او جاريا مجرى الجزء من الخاص والمعقول الثاني من باب علم والصفة والمضاف اليه نحو ما آء الحيين اي ما آء هذين الحيين ولا يذهب عليك انه يجوز ان يجعل المشبه مبتدا نحو الاسد زيد لان المبالغة في التشبيه يدور على قوة عرى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدا وجعله خبرا يسلب عن ذلك ويترتب عنه لحين الماخذه ولا تعرض عن الحق وان يغفل عنه كثيرون وفي ايراد زيد اسد وهم تكم عمي زيادة صالحة في كون التشبيه البليغ تشبيها لا الاستعارة لما ان زيدا اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد كما ستعرف في الخاتمة وهذا اقتصر على الغرض بها واختار انه ليس باستعاره لما ذكره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكليه ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او نحوها الكلام عبارته ودلالته على ان ما هو ليس باستعارة ظاهر وان اشكل على الناظرين قوله لولا دلالة

الحال



الحال ونحوها لانه كما يصح مع القرينه ارادة المنقول عنه لا يصح بدونها ارادة المنقول اليه واجاب عنه الشارح بانه قيد لارادة المنقول عنه وهو بعيد وقيل توجيهه انه يصح بدون القرينه لارادة المنقول اليه بان تنصب القرينه وفيه انه يصح للمنقول عنه مع وجود القرينه بان يترك القرينه فلا معنى لتقييد الصلاحيه بقوله لولا دلالة الحال الخ وانا اقول المراد استفاد لانه الحال ونحوها الكلام على ارادة شئ منهما انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينه وعن حال يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينه و عن نحو المقال ومقتضى سوقه الطالب للحقيقة او المجاز لجاز ارادة اي منهما تريد **والنظر** محركة هو الفكر لغة اي الفكر **ههنا في اركانه** قال الشارح اي البحث في هذا المقصد اوقد نبه على ان التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسايله بل احد اركانه والمقصد معرفة لانه مبني الاستعارة لا اركانه ولهذا علم ان البحث عن الشئ قد يكون بالحمل على اجزائه الخارجيه ليحصل منه ملكه ملكة استنباط احوال محموله عليه **وهي طرفاه ووجهه واداته** اطلق الاركان على تلك الاربعة مع ان التشبيه الدلالة المخصوصه وتلك الاربعه خارجه عنه كالعرض لانها داخله في مفهومه اولانها اركان اللفظ الدال على التشبيه تنزيلا للدال منزلة المدلول فهذا باب امية الفريه والدال على التشبيه وان لم يكن واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا او في معناه الا نعنونه الطرفين والوجه كاسمائ الحروف فتجعل الدال المجموع المشتمل على الاربعه ولذا كثر اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة عن قولنا زيد كالاسد في الشجاعة واياك ان تجعل ضمير واركانه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار افراده لهذا الطريق فانه بعيد عن ادب المتعلم والتعليم ولا يليق بمقام التفهيم ولا يرضى به البيان السليم والاداة ليست اداة للتشبيه بل هو اداه دالة لربط احد الطرفين بالاخر في مقام التشبيه والمراد به اما معنى الكاف ونحوه فيلائم المتم بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول قال الشارح قدم البحث عن طرفيه يعني من بين الاركان لاصالتهما لان وجه الشبه قد يترك والاداة لا لبيان المشبه بينهما ولان ذكر احد الطرفين واجب البته بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينه كالمذكور ولا يحذف الطرفان بلا قرينه بخلاف الوجه والاداة فانهما لم يحذفا بقرينه في جائني زيد اسد ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبني الاستعارة التي هي احد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه لا حلى وان تخفى الى الان ولا يبعد ان يقال قدم ليكون البحث عن الطرف في طرف كامل **وفي الغرض منه وفي اقسامه** قال المص في الايضاح وفي تقسيمه هذه الاعتبارات وتاخير اقسامه طوفاه اما حسيان اي منسوبان الى الحس وهو منحصر في الحس الظاهر عند المتكلمين وعليه بنا التقسيم

كالحد المشهور والفتح وهو بالفتح اعجام الفصاح لكن في القاموس الخدان والخدتان بالضم ماجاوز من خد العينين الى منتهى الشدق او اللذان يكتنفان الانف عن يمين وشمال او من لدن المحجر الى اللحي فتدبر والورد في القاموس ورد كمجر نوره وغلب على الحوجر يد الورد الاحمر والصوت الضعيف اي الذي لا يسمع الا عن قريب والهمس في الشرح هو الصوت الذي اخفى حتى كاد لا يخرج عن قضاء الفم لكن في القاموس هو الصوت الخفي وكل خفي او اخفى ما يكون من صوت القدم والنهكة اي ريح الفم او النفس الخارج من الفم الى المنخر والاول هو الملايم بريح العنبر والريق اي ما الفم والطعم وهو ما اسكر من عصير العنب او عام ورنح العقول بالتهاوصف وما بالمدينة حمر عنب وما كان شرابهم الا البسر والتمر والجلد الناعم اي اللين والحريري قال الشارح المحقق وهذا كله مما فيه نوع تشابه الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر انما هو لون الجلد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وبالمس ملامسة الجلد الناعم والحريري وليسا لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استعيرت الاوصاف انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر من حد علم او نصر ودقت الخمر ولمست الحرير من حد ضرب او نصر هذا كلامه واجاب السيد السند في شرح المفتاح ان يكون مبنيا على العرف ولا يكون تسامحا فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح وزيح السيد كونه تسامحا قلت لان السكاكي جرى في هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر ان المعنى بني الامر على العرف لانه لو لم يكن كذلك لاصبح هذا التسامح الذي وقع من المفتاح كما اصبح تسامحا اخر وهو انه مثل للطرفين بالحد عند التشبيه بالورد وهكذا الى اخر الامثلة ولا يذهب عليك ان اتكاءه ايضا على التسامح على احد الوجهين الوجهين وان هذه الامثلة مما طرفاه حسيان سواء جعل تشبيه الكلي بالكلي او الجزئي بالجزئي فان كلا منهما يشتمل على التسامح لان الكلي ليس حسيا قال في المفتاح كالريق اذا سبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم هذا ولكن ان تقول المراد على زعم القوم المذاق فانهم يشتهون للريق لذة طعم والاشبه انه اراد زعم على سبيل البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم واشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التذاذ وعلى هذا فالمشبه لذة النفس بالريق والمشبه به لذة النفس بالخمر فليس شيء من الطرفين حسيا او عقليان عطف على قوله حسيان كالعلم والحيرة في المحصل نقلا عن المفتاح والايضاح ان وجه الشبه فيهما كون جميع ادراك قال المراد بالعلم حيرة ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية لا نفس الادراك ولا يخفى ان الحيرة بهذا المعنى كالحيرة هذا كلامه ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هي للجزئيات ولذا وصفت بالجزئية كذلك هي سبب لادراكات كلية هي صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاستحضار تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك او لا سبب لحصول الملكة والملكة سبب



لحصول الادراك ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب للادراك فلا صحة لنفي ارادة نفس الادراك على ان سببيته او ادراك لادراك غني عن الكسب ه بالجملة هو مدح العلم بانه كالحيوة تميز صاحبه عن الميت والجماد ولذلك ان تجعل وجه الشبه تميز الصاحب عن الجماد وقاربهما على اي معنى تحمل العلم فتحمل والاوجه ان وجه الشبه كونهما سببي انتفاع بالمرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحيوة ولذلك ان تريد بالادراك الوصول الى الشيء فيكون معنى كونهما حيتي ادراك حيتي وصول الى الشيء فتؤول الى الاوجه من الاوجه فتنبه ولا تغفل فان ملاك العالم التنبه وما ذكرنا لفضله المحشر والناوه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فنبه على الاول بقوله كالمنية وهو الموت وفر بعدم الحيوة عما من شانه وقال السيد الاظهر انه عدم الحيوة عما اتصف بها ويريد الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم والسبع بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثاني بقوله والعطر وخلق كريم اما باضافة الخلق الى الكريم كما في الشرح لكن بتقدير رجل كريم كما فيه اذ لا وجه للتخصيص بل بتقدير شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية فالعطر وهو الطيب مشموم والخلق هو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق روية عقلي ونبه بتقدير الاول على كثرته كما نبه عليها الفتاح بتمثيل الاول بثلاثة امثلة وتمثيل الثاني بواحد وكان وجه قلته ان المحسن اصل للمعقول يزعم منه العقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقدها يعني المستفاد من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل للفرع اصلا والاصل فرعا وهو مستهجن ولذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان بحيث من القول وهذا من نحوي تعلل به الواقع وترين به اللغة فلا يسمع فيه ما يناقش به من انا لا نسلم عدم جواز جعل الفرع اصلا لجواز كون الفرع من وجه اصلا من وجه ولو سلم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول فليشبه محسوس بفرع محسوس اخر وما يمكن ان يناقش به من ان المحسوس ما هو الخيالي وليس اصلا للمعقولات وان سحاقة المثالين المذكورين لان المشبه اظهر واعرف نعم لا يتم التمسك به في عدم الجواز كما فعله مراد عاه ولا في عدم الجواز الا بعد جعل المحسوس كما فعله البعض غاية الامر ان جعله كالمحسوس ابلغ ولما كان المشهور من الحسي ما ادرك بتعلق الاحساس بنفسه او بالعقلي ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والمتبادر الى الوهم جعل المحسوس المخرج داخلا في المحسوس واحتاج الى تفسير الحسي والعقلي فقال والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس جمع حاسة وهي قوة مشتقة من الاحساس على خلاف القياس المحسن الظاهرة — تقييد الحواس بالظاهرة يشعر بالقول بالحواس الباطنة وجعل الوجدانيات داخلة في العقلي يناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وجعل الظاهرة على المستغنية عن البيان وان كان دقيقا لطيفا مشارا اليه بالبيان لكنه بعيد كالمخالف للعيان فدخل في اي في الحسي بسبب زيادة او مادته في تفسيره الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منهما مما يدرك بالحس فان قلت لو فرض الحسي مما لو ادرك لادرك باحدى الحواس الظاهرة لكان اقرب الى المفهوم المشبه

لان جعل الوهمي في قرن الخيالي انسب من جعله في قرن العقلي قلت انما يكون كذلك في قرن لم يتعقلوا قط بكثرة تشبيه المحسوس بالخيالي وقلة تشبيهه بالوهمي كتشبيههم بالعقلي واما اذا كان كذلك فهي في قرن العقلي كما في قوله **محمر الشقايق** وصفه بالحمر مبالغة في حمرته لان الاحمر للمبالغة فليس الشقيق بهم وهو ورد احمر يقال له شقايق النعمان بضم النون اضيف الى النعمان بمعنى الدم او الى نعمان بن المنذر لانه انبتها الى ارض فرشها من الشقايق ما اعجبه وقال ما احسن هذه الشقايق احمرها وكان اول من سماها لالى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطايف يقال له نعمان الاراك وكانه رد اشاعة الشقايق الى المزدلفة ضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقايق بل الشقايق للواحد ليوجد له نظير في الآحاد قال ذكريا القاموس انه سميت بالشقايق تشبيها لها بالشقيقة البرق وهي ما انتشر منه في الافق هذا وهو في الاصل جمع سمي به هذا الورد لاشتماله على اوراق كل ورق منه كشقيقة **اذا تصوب** اذا مال الى السفل **او تصعد** اي مال الى العلو قيد المشبه فان هذا القيد كالاول في الشقايق ليتم على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والعلو **اعلام** جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح **ياقوت** نشرن **على رماح** جمع رمح **من زبرجد** فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لم يدرك حس لان الاحساس لا يتعلق بغير موجود لها وهي حاضرة عند الحس على تقديره محصورة بعينها كالذي حس لكن مادته التي تركبت منها كالياقوت والزبرجد وهيئة العلم والرمح والنشر مما ادرك بالحس ويمكن تصوير الشعر منها بخرج المشبه به عن كونه خياليا بان يجعل اعلام ياقوت نعمان اعلام كالياقوت تتبع الحمرة فتكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب محض كالزبرجد استعاره **وباعدادك** عطف على قوله بالحي **للدرك** على قوله المدرك عطف معمولين على معمولي امر واحد اي المراد بالعقلي ما لم يدرك هو ولا مادته بتمامه باحدى الحواس الظاهرة سوى ادراك بعض مادته او لا **قد خلقه الوهمي** اي ما هو غير مدرك بها ولو **ادرك لكان مدركا بها** اي لو ادرك على الوجه الجزيي فلا ينافيه كون اعناب اعناق منظومة اذ مالم يتصور لم يتصور جعله مشبها به وهذا القيد يتمم ما يدرك بالوجدان ويخص قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح وهذا القيد يتميز عن العقلي يعني به تميز الخاص عن العام ولولا تميزه لا يصح الحكم بدخوله تحته وربما يقال المراد التميز عن العقلي الصرف وما ذكرناه احسن فاحسن التامل واعرض عن الوهمي تحسن التعقل **كما في قوله** اي كشبه به في قول امرئ القيس **اقتلني** يشير به الرجل الذي اوعده في حب سلمى والحال ان **المشرفية** بفتح الراء قال الشارح سيف منسوب الى مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى المشرف لان الجمع ينسب اليه ما للوحيد الى الفرد **مضاجعي** قال الشارح اي ملازمي وجعل المضاجع كناية عن الملازمة وجعل مضاجعي مبتدا والمشرفي خبرا حيث قال نفسي والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن ولا باس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدا لانه يجوز فيما لا التباس فيه نحو ما هو الا شاعر وهنا لانه يعلم من استبعاد القتل ان له ملازما يمنع القتل فاللايق تعيينه بالمشرفي لا تعيين المشرفي به ومن الناس



من توهم ان الشارح جعل الكلام قلبا وابتلي ببيان نكته القلب ولم يات بما يفيد للنفع جلبا ولا بعدات يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه استعارة بان قصد احد قتلي لا يمكن الا في حال اضطجاعي ونومي **ومسنونة** قال الشارح اي سهام محدده المضاء يقال سن السيف اذا حدده ووصف المضاء بالذرقة للدلالة على صفاتها هذا والانسب بقوله **زرق** تنسيس بالتحديد والصقل على ما في القاموس ولا يخفى ان الانسب تفسير المسنونة باسنه الرماح لان الاسنة هي الاشبه باعناب الاعناق لانها اعظم من النصال وفي كون اعناب الاعناق مما لم يدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكانه مبني على توهم اعناب لا من جنس العظم لانها تفعل مالا يمكن للعظم بسالة يعلم ان مادته اي شيء كانه لا مناسبه لها بشيء من القواطع ولا يخرج على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيبه له مناسبة في الجملة بصورة الناب **كاسياف اغوال** الاسياف جمع ناب وهو السن خلف الرباعيه والاغوال جمع غول وهو ساحرة الجن والمنية وشيطان تاكل الناس او دابة رأسها كالفرس وعرفها وهلهانا بناء على ما قال الشارح وما يجب له البينه في هذا المقام ليس المراد بالحيات الصور المرتسمة في الخيال المنادية اليه من طرق الحواس والا بالوهميات المعاني الجزيية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام اليا قوتيه ليست مما ادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع لها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزيية بالوهمي صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة على تقدير وجودها وليست ايضا مما لم تتحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل المراد بالخيالي والوهمي ما اخترعته القوة المتخيلة اعني القوة التي من شانها تركيب الاشياء وتفريقها واختراع اشياء لا حقيقة لها اصلا من الامور المحسوسة الموجودة بها كما في الخيالي واما الاعم بشيء بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كما في الوهمي ونحن نقول لم يسمعوا ما اخترعته المتخيلة من الامور العقلية الصرفة وسميها باسم ادخلوه تحت العقلي مطلقا لانه لا يلتفت اليه ولا يعتبر في مقام التشبيه ولا يمكن للواهمة ان يخترع العقلية توجهه اليه وتجعله موجها اليه ملتفتا نحوه لان المعقولات الصرفة تحت سلطان العقل لا يقبل منها الا الحق او التشبيه به ويعرض عن المخترع الصرف في اول نظره ونحن نقول وما ذكره الشارح في نفي كون الوهمي من مدركات الوهم من انه ليس له تحقق ليس بقوي لان من افراد مدركات الوهم ما يجوز ان لا يكون له تحقق بان يكون بحيث لو ادرك لادرك بالوهم **وما يدرك بالوجدان** فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنه ومدركاتها لا تخرج من الصور والمعاني الجزيية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنه اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزيية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزيية المتعلقة بالمحسوس لكن يشترط كون ما يدرك بالقوى الباطنه وجدانيا خفيا اذ المشهود في الوجداني ما يجده بل احد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه عقليا صرفا كالعلم او مدركا بواسطة قوة باطنه فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سايد مدركات القوى الباطنه تخصيص بلا مخصص **كاللذة والالم**

قال الشارح الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات
بل من العقليات الصرفة كالعلم والجهل وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك والالم لا الم ادراك ونيل لما هو عند المدرك افة ونقص من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي
اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة
باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه و
كذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجرد
اليقيني وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست
من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فقد كانا عبارتين
عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما تدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى
الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات مستندة الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالتشيع والجوع والفرح والفهم والغضب وما شاكل ذلك هذا كلامه وتمة تحقيق لما
ان المراد بالادراك العلم وبالنيل تحقق الكمال لمن تلتذ فان التكيف بالشيء لا يوجب الالم واللذة من غير ادراك
فلا الم ولا لذة للجماد بما ينال من الكمال والآفة وادراك الشيء من غير النيل لا يولم ولا يوجب لذة كتصور
الحلاوة والمرارة وانما قالوا من حيث هو كذلك لان الشيء قد يكون مولما وموجبا للذة والفرق بالحيثية وانما
قال كمالا لانه مستلزم لما براه من القوة وكما ان الشيء خروجه من القوة الى الفعل وانما قال خير باعتبار انه
موثر واللذة باعتبار الحصول والتاثير كذا ذكره المحقق الطوسي في شرحه للاشارات وفيما ذكر الشارح
اتجاه احدها ان المتبادر من اللذة والالم ما هو جسماني لا روحاني سواء كان الادراكات بالحس او بالعقل مثلا
نيل الذائقة الحلاوة اذا ادركت لذة جسمانية سواء ادركت هذا النيل بوجه جزئي فتكون الادراكات بالحس او ادركت
بوجه كلي فتكون عقلية صرفا وثانيها ان ادراك القوة الغضبية اذا اريد به العلم فلا ادراك للقوة الغضبية
وان اريد النيل فلا بد من السعي حتى يكون لذة الشعورية ليس محسوسا كيف ونيل القوة الغضبية ليس معنى
جزئيا متعلقا بالمحسوس حتى يكون ادراكه بالحواس بل ليست القوة الغضبية من المحسوسات وثالثها ان تكيف
الواهمة بصورة شيء ترجوه مما لا يعقل لانه انما يدرك معنى جزئيا متعلقا بالمحسوس والمرجو غير موجود حتى يدرك
بالعقل على وجه جزئي بل بالعقل قبل الوجود انما هو بوجه كلي فهي من مدركات العقل ورابعها ان ادراك القوة العاقلة
لا يختص بالادراكات اليقينية ولا في الادراك المجردات بل ادراك المحسوسات ايضا كما هو كذلك لظنون مثلا
ومن كمالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة الى غير ذلك نعم اجل كمالاتها تلك الادراكات وخامسها ان
الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لان القوى غير محسوسة
بل عند التحقيق ذلك الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس والعلم ان نيل ما هو خير

لا يخفى



لا يخص نيل المدرك ما هو خير بل نيل ما يجده المدرك ايضا من قبيل اللذة كادراك الشخص حسن ابنه فانه لذة مع انه
نيل ابنه ما هو كمال وخير له وان اللذة قد تكون نجرد ادراك ما هو خير من غير نيل سوى الادراك كادراك الصور
الحسنة فانه لذة ولا نيل سوى ادراكه وقد عرفت ان اللذة ما ادراك هذا الادراك ليست ظاهرة وح يتولد اللذة
العقلية مجرد ادراك النفس الامور المطابقة ادراكا تاما من غير ان يدرك ادراكها كما ذكره الشارح فليكن سادس
الاجناس وليكن الجهات ستة يكون كل منها لذة قال السيد السند انه لا يخفى ان يراد امثال هذه التحقيقات
في امثال هذه المقدمات مما لا يجدي للمتعلم نفعا بل ربما زاده حيرة في تفاصيل هذه المعاني وقد قالوا في العبارات
فالاولى في حال هذه العلوم ان يقتصر فيها على الامور المعروفة وما يقرب منها ولعل ذكرنا فيما تقدم باطلاعه على
العلوم العقلية وما ذكر فيها من الدقيقات هذا كلامه وليس بدراك فان السكاكي ادرج في كتابه مقدمات
حكمية واصطلاحات عقلية فلا بد للشارح لكلامه ان يخوض في تفصيل مرامه فليس ظن افتخار الا بالسكاكي يشهد
لذلك انه يشكل الشارح فيما بعد عن السكاكي ويقول لا يتفرع على امثال هذه التقسيمات احكام متفاوتة في قلة
الحدوة وكان هذا الشارح من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين **وجهه** اي وجه التشبيه
ما يشتركان اي الطرفان **فيه** اي حكم التشبيه فقول المعنى الى ما دل على اشتراكهما فيه فلا يرد نحو شابهه
بالاسد للجبان لان الشجاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه الشبه للدلالة على اشتراكهما فيها وكذا يلزم ان
يكون من وجوه التشبيه في زيد كالاسد الوجود والجسمية والحيوانية ونحو انه يلزم ان يكون الطرفان قبل
الدلالة على الاشتراك فيه طرفين الان يتجوز واخرج التعريف مخرج من قتل قتيلا ولا يخفى ان الوجه ليس اخرج
الى التعريف من الطرفين كما توهمه كلامه ومما دل على اشتراكهما في شيء قال الشارح المراد بكلمة ما معرفة مزيد
اختصاص بها واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من
اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنورية في الشمس ولا يخفى ان الشاهد لا يدل الا على مزيد
اختصاص بالمشبه به ثم نقول لما كان ظاهر عبارة الشارح موهما لوجوه كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين و
وصفا ثانيا للشيء في نفسه من غير اعتبار معتبر مختصا بالمشبه به مع ان الظاهر ان ذلك شرط كون التشبيه مقبولا
وهو غير معتبر في مفهوم وجه الشبه ولا في مفهوم التشبيه اسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ولم يعتبره في تعريف
وجه الشبه ووضع موضعه الوصف كلمة ما للتسهيل الجري بلا حفا وذكر قوله **تحقيقا او تخييلا** نصا
بان وجه الشبه لا يجب ان يكون من اوصاف الشيء في نفسه فتعديل تعريفهم باعتبار امور يجعله موافقا لكلام الشيخ
عدولا عن طريق سلكه فالمراد **بالتخييل** ان لا يكون وجوده في المشبه به الا على تاويل وكانه
اقتصر في البيان على ما وجده والا فالمفهوم ما يشتركان فيه تخييلا اعم ولذا قال الشارح هو ان لا يوخذ في احد الطرفين
وكليهما الا على سبيل التخييل والتاويل **نحو** اي وجه شبه **في قوله** يعني الماضي التوفي المنسوب
الى قبيلة تنوح السماء بغزوة من تنح بالمكان اقام به سواء لازم اجتمعوا افاقاموا في مواضعهم ودوام الحزن

المح الذي لزيادة

فجعل النضبه للنوح من قبيل تقول وكان النجوم جمع نجم كالبخل وهو الكوكب بين دجاه اي دجى الليل
والمرجع في بين السابق ودوى دجاها فالضمير لليله او للنجوم فالاضافة لادنى ملابسه والدجى كالعلى جمع دجيه
وهي الظلمة تبا ومعنى سنن جمع سنه وهي في اللغة السيرة ومن الله حكمه وامره ونهيه وما
سلكه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا ع ح اي ظ. بينهن ابتداع الابتداع الاتيان
والبدعه المحدث في الدين بعد كماله والمراد بالابتداع على ما بين وجه التشبيه احداث البدعه ولا يخفى ان طرفي
البيت لا يتلاءمان فانه جعل النجوم من الدجى والسنن بينهن الابتداع والملايم ان يجعل النجوم بينهن الدجى والسنن
من الابتداع وتحصيل الملايمه كما يمكن باعتبار القلب في الاول كما يمكن باعتباره في الثاني واشار اليها اما الى الاول فلان
من حصول اشيا مشرقه بيض في جوانب شيء مظلم اسود فارهمزوه ان جعل الدجى بين النجوم واما الى الثاني فبقوله
بالسنن بين الابتداع واشار الى ترجيح الثاني بايراد تفصيله وتوضيحه دون الاول وكان وجه الترجيح ان الثاني اوفق
اذا دار بين المتقدم والمتاخر يرجح المتاخر ويكون احرى به ليلا يكون كالمهمل قبل الحاجه وكذا يرجح الخفي قبل الوضوح
الى اهله الماكن لا يخفى ان الاول انسب بالمقام وابلغ كيف وفيه بيان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام الليل فغلبه
السنن في الاسلام على البدعة والنكته في الفلنح الاشاره الى ان الواقع كون الدجى ظرفا للنجوم والقول
بكون الدجى بين النجوم كما هو المقصود في هذا المقام بتزيينه المشبه به قوله تخييلي لانه كذلك تخيل في المرئي لغلبة
النجوم على البيج كما ان قلب سنن بين الابتداع للاشاره الى ان السنن الاصل الذي حدث فيها البدعه والملايق
ان يجعل ظرفا للبدعة دون العكس واردعت الحاجة اليه وقال الشارح هو للاشارة الى كثرة السنن حتى
كان البدعه حي التي تلمع بينها فان وجه الشبه فيه اي في هذه التشبيه هو الهيه الحاصله
من حصول اشيا مشرقه بيض في جوانب شيء مظلم سود هي الظلمات ولا يخفى ان
جعل الظلمة مظلمة واركان له وجه من انها مظلمة بذاتها كان الضوء مضيء بذاته لكن جعلها مودا وقابلة للون
مما لا يوجد له مساغ فلا تكون تلك الهيئه في المشبه به على طريق التخييل انه اي لانه وهذا ظاهر ما في
الشرح من جعله ذلك اشارة الى بيان وجه هاتي المشبه به بطريق التخييل اي بيانه بانه التخييلي لما كان
كان البدعه وكل ما هو جعل بجعل صاحبها كمن تبختر في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن ان يتناله مكروهها
من الوقوع في مهلكه او العبور على داهيه مهلكه شبهت جواب لما اي البدعه ونظايرها من الجهالات
بها اي بالظلمه ولزم بطريق العكس ان يشبه السنه وكل ما علم بالورود
وجعل وجه تشبيه السنه بالمورد فرع تشبيه البدعه بالظلمه وان العكس ان العلم قد يكون مع الضلاله كما في
العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن الضلال او ان التنفير عن البدعة مقدم على الترغيب في السنه فالتشبيه
في البدعة اسبق او ان ظلمة الكفر كانت سابقه قد ارتفعت بالسنه فتشبيه الجهل والبدعه يستحق ان يكون سابقا
على تشبيه العلم والسنه وجعل السكاكي كلا منهما مستقلا وشاع ذلك اي كل من التشبيهين حتى

يخيل ان الثاني اي كل ما هو علم عماله بياض واشراق وقدم الثاني على خلاف ترتيب
الوجود والذكر السابق لغوة شاهده وشرفه نحو قوله عليه الصلاه والسلام انيتكم بالحنيفيه
اي بالملة الحنيفيه المنسوبه الى الحنيف اي الثابت على الاسلام البيضا هذا لا يدل الا على ثبوت البياض
دون الاشراق كما هو المدعى ولو اريد بالبيضا الشمس وجعلت صفة للحنيفيه بتاويلها بالمشرقة كقولك مررت
برجل الاسد اي الجري لم يدل الا تخيل الاشراق والاول على خلاف ذلك كقولك شاهدت سوادا الكفر من
جبين فلان وضاء لذلك الشيوع المستلزم للتخييل المذكور تشبيه النجوم بين الدجى با
لسنن بين الابتداع كتشبيهها اي النجوم بين الدجى ببياض الشيب في سواد الشباب في القبول
والوضاح او بالانوار موتلفه بالقاف اي لامعه بين النبات الشديد الخضره التي يرى اسود
فيه به على ان المحقوق عنه من المحقوق في الواقع او في المرئي وبادي النظر كما اشرنا اليه وقد جعل صاحب
مفتاح التشبيه المقلوب على نحو وبدا الصباح كان ثغره وجه الخليفه حين يمدح فيه ادعا ان نور السنن صار بحيث
يشبه به نور النجوم فان الابتداع فوق الظلمة في الاظلام وليس لك ان تجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف المشبهه
بالفعل فقصير المعنى وكانوا النجوم سنن لاح بينهن ابتداع اي كذلك الهيئه تلك الهيئه فيخرج بذلك التشبيه عن كونه
مقلوبا لانه وجب زياده ما بعد الكاف اذا دخلت على ان وقالكان ليلة يلتبس لكان من الحروف
المشبهه فعلم من تصوير وجه التشبيه وانه المشترك بين الطرفين فساد جعله قولا لنابر للنجوني في
الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان المشبه اي النحو اعتمل اي
لا يحمل شيا من القلة والكثرة بخلاف الملح لانه ليس موردا يتنقص فيه احدهما كيف واذا روعي
في جميع اجزا الكلام فقد حصل النحو وان اهمل في جزء فلا يجوز في الكلام وجه المشبه هنا ان الكلام يصلح بوجوده ويفسد
بعدمه بمعنى انه لا ينتفع به لفوت الدلالات بل يستضر به للانتقال الى غير المهم كما انه لا ينتفع ببدن بطعام لا ملح
فيه بل يستضر به ويمرض ولا يقتصر الفساد على فوت الانتفاع بل كالا لذة لطعام لا ملح فيه لا لذة لكلام لا نحو فيه
ولو سلم انه برعايته في بعض اجزا الكلام يحصل النحو فالفساد بفعله لفوته في البعض لا بكثرته قال صاحب
المفتاح وبها امكن تصحيح جعله قال الشارح فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبه والاقوال الضعيفه
ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وفيه ان استعمال الوجه الغريب بدل الوجه المستفيض لا يجعل النحو كثيرا في الكلام
فكانه اراد بكثرة النحو ايراد الكلام محتملا لوجوه مختلفه ومحتمل التطبيق على قواعد صبابنه فتوجب عدم السماح
لصيرورة المركب من تلك المفردات المشتركة وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتها
اي حقيقة شيء من الطرفين كما في تشبيه ثوب باخر في لونهما او جنسهما او فصلها او في
الجنس والفصل او خارج عن حقيقة واحد منها او المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين وخارج عن حقيقة
كليهما ولا يخفى ان تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانيه لا في الحيوان كما هو دابه بالسان وكون الشيء حيوانا ليس

حسا فكانه اريد بالوجه الداخل ما يوجد بالنظر الى الداخل وان قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقه ولذا
اختاره على الملخص واما قدمه على القسم الثاني مع كونه سلبا له وغير مرتبة بالطايف التشبيه بالاجوبي فيه
الخارج الناقص بالكامل الذي هو المحمد في بابا التشبيه اذ هو مبنى الاستعاره وكيف وقدمه للتبرا به لا يقاوا
الاشيا في الذاتيات وبحيرة الامور المشاركه فيه سوآ لعدم تقسيمه وتقسيم الثاني وتذييله بتفصيل فلو قدم
لافضى بفصل قسيم عن اخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان ورد خول بعض المفهومات الكليه في الاشخاص وخروج
بعضها من تدقيقات الفلسفه وتحصيل التميز بينها بالتحليل وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالعجز عن تبيين
الحقيقه عن غيرها لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الفصل عن الخاصه وهم محقون فيه بل يتعسر تميز
الحقيقه عن اجزايها اذ يحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق او الحيوان ويكون الناطق خاصه غريبة شاملة
ويتعسر تبين الجنس عن فصل الجنس اذ يحتمل ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس اما اهل العرف واللسان فلا
يعقلون من الداخلية الا الطرف الاجزآ الخارجيه فالداخلية في الانسان عندهم الراس واليد والرجل وهم
برآه عن التشبيه في مفهوم داخل الحقيقه وليس المشبه به عندهم الا المعاني القايمة بالطرفين وليس الجنس النوع
الا الاخص والاعم فالماشي نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي والبهتا
العظيم **صفه** اي الخارج لا بدان يكون معنى قايما بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه
وجه شبه **حقيقيه** اي موجوده الطرفين لا بالقياس الى شي **اما حسيه** اي مدركة بالحس الظا
**كالكيفيات الجسميه** اي المنسوبه الى الجسم باختصاصها به والكيفيه نسبه الى كيف كما لمايه الى ما
وانكميه الى كم وضعت لما يجاب به عن السوال بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفيه مكيف من مصنوعاتهم
صرح به اهل اللغة وليس المقدار والحركه منها عندهم كما يعلم من فهرس قارة بقال اراد بالكيفيات مطلق الصفات
وتارة يقال اراد بالمقدار وصفه من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركه السرعة والبطو والتوسط بينهما وتارة
الثاني بان يكون هذه الامور صفات حقيقيه نظرا الى ذرب طول يصير قصرا بالنسبه الى طول ورب بطو هو سرعه
بالنسبه الى اخر ونحن نقول لو جعل قوله كالكيفيات الجسميه مثالا للصفة الحسيه وقوله مما يدرك بيانا لها
واشارة الى تقسيمها مما لم يره شي **مما يدرك بالبصر** هو في اللغة حاسة العين ونفسها وفي عرف الحكمة
قوة مرتبه في العصبتين المجوفتين اللتين متلاقيان فتفترقان الى العينين وفيه نظر انه لا يصدق على بصر بعض
الحول فان الحول قد يكون بقطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف بصر من
لم تتلاق عصبتاه بل على بصر الاحول اصلا لما قيل ان قوله تتلاقيان يفترقان مبني على عدم التقاطع فتقطن
ولا يخفى انه يدرك بالبصر غايته انه لا يدرك مطابقا اذ المركب حوله فطريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين
ويصدق على قوي اخر موجوده عند فيهما **من الوان** والاشكال المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضو وما عداهما
مدرك ثانيا وبالعرض واللون مع كونه مدركا بالذات او ركه مشروطا بادراك الضو وكانه لم يدرك الضو اكتفا بذكر

مدرك



مدرك بالذات في التنبيه على المدرك بالذات واختيار اكثره بالذكر تنبيها على انه المدرك بالذات دفعا لما يتوهم
من توقف ادراكه على ادراك الضو انه مدرك بالعرض واكثر ذكر المدرك بالعرض لانه ابعد من كونه صبغا قبل ان
في توضيحه **والاشكال** كالشكول جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسه والمتوهمه وفي عرف الحكمة هيبة
احاطة نهاية واحده بالجسم او السطح كالكره والدايره او نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدايرة او اكثر مما
يليق تفصيله بالمقام **والمقادير** بي جمع مقدار وهو في اللغة مبلغ الشي وفي عرف الحكمة متصل قار الذات
واكم عرض يقبل التجزي لذاته و يعني بالاتصال ان يكون لاجزايه حد مشترك يتلاقى عنده بمعنى ان كل جزء فرض
فيه يكون نهايته متحدة مع مبدا الاخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسم الى نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منها
مبدا نصف اخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط خط فانه متصل
بالمسامتة لا في العبرة في حده انه وبهذا اندفع انه لا نهاية لسطح الكره فلا يكون كما متصلا لان الحد هو الحد العرضي اللازم
بعد فرض القسمه لا النهايه الموجوده وذكر قار الذات لاخراج الزمان لان المراد به ان يكون الاجزا المفروضه
ثابته وليس الزمان كذلك **والحركات** جمع حركه على وزن عرفه وهي لغة ضد السكون وفي عرف المتكلمين
حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر قال الشارح يعني مجموع الحصولين وهذا مخصص بالحركة الاينية هذا في
التعريف انظار لا يفي به المقام وعند الحكما هو الخروج من القوه الى الفعل على سبيل التدريج واحتر بقوله على سبيل
التدريج عن الخروج دفعة كتبدل الصورة النارية بالهوايه فانه يسمى كونا وفسادا لا تقول الحركة من الاعراض
النسبيه تكيف جعلها صفة حقيقيه لانا نجد نفس النسبه لا يكون صفة حقيقيه واما مفروض النسبه يكون حقيقيه
والحركة نسبيه بالمعنى الثاني وقد نبه بايراد الامثله جمعا على تنوع كل منها اما الالوان والاشكال فظاهره
واما المقادير فلانها اما احسام تعليميه واما سطوح واما خطوط واما الحركات فلانقسامها الى الوضعية
وغيرها والى المحركة الشريه والطبيعيه والارادية الى غير ذلك **وما يتصل بها** قال الشارح اي
بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقه التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون ومن
الضحك والبكا الحاصلين باعتبار الشكل والحركة كالاستقامة والاعوجاج والتحدب والتقعر الداخل تحت الشكل
وغير ذلك هذا وفيه انه حمل الحركات على كيفياتها من سرعتها وبطوها والحاله المتوسطة بينهما حفظا لما هو المصطلح
من الكيفيات على ما هو احد التوجيهات السابقه فلا يصح تمثيل ما يتصل بالمذكورات بالضحك والبكا الحاصلة
باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخل تحت الشكل تقييد للاوصاف الاربعة لانها تعرض الخط قطعا مع انه لا شكل
له لان نهايتي الخط لا يحيطان به واما ما في الخط فداخل في قوله غير ذلك فانها ايضا مما يتصل بالمذكورات لانها
مما يتصل بالمقدار فلا يجتمع ما اورده السيد عليه من ان هذه الامور تعرض الخط ولا شكل له فتم تحته انها مما
كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت في قوله والاشكال فلا معنى لجعلها داخلة تحت ما يتصل الا ان يقال
شاع في قوله تحت الشكل واراد به تحت ما يتصل بالشكل واورد السيد ان الاشكال مما يتصل بالمقادير

فلا وجه لضمها مع الالوان واتحادها معها يتصلها ويرده ان افرادها وضمها الى الالوان لان حسن الشخص وقبحه
مما يتصل بهما **او بالسمع** عطف على قوله بالبصر وهو في اللغة الاذن وحس الاذن يكون للواحد
والجمع وفي عرف الحكماء قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظر
لانه لا يصدق على قوة رتبت في احدى العصبتين **من الاصوات الصعبة والقوية والتي بينهما** وانما
وصف الاصوات بتبيهما على ان انواعها امور اعتبارية ولا تتميز بينها الا باعتبار اوصاف متقاومة بالاوصاف
بخلاف الالوان واخواتها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات
الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك ان للاصوات ايضا امورا متصلة بها يدرك
بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنثورة وكذا للطعوم
والروائح فتخصيص ما عدا من مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصلها اتفاقي لا موجبه **او**
**بالذائق** هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم وفي عرف الحكماء قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان
وفيه انه تخرج عنه القوى المودعة في ابعاض هذا العضو ويدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه وتمسك
دفعها الاول بادنى تحمل فانظر وادفع النظر **من الطعوم** واصولها تسعة وطرفاها الحلاوة والمرارة ولذا قال
اهل اللغة الطعم للحلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافة والملوحة والحموضة والدسومة والعفوصة والقبض والتفاهة
والعفوصة طعم يقبض به ظاهر اللسان وباطنه والقبض طعم ينقبض به ظاهر اللسان والتفاهة طعم لا يجهل من
ذي الطعم لبهولة لكن صلابته وقد يستعمل بمعنى المقابل للطعم **او بالشم** وهو في اللغة حس الانف وفي
عرف الحكماء قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي وفيه **من الروائح** جمع رائحة قال
الشارح لا حصر لانواعها ولا اسمائها الا من جهة المواضعة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافية
الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة هذا وكان المراد بالانواع المعنونات المندرجة تحتها والا فالروائح
الطيبة ورائحة المسك لا تنحصر بحسب مختلفي الحقيقة ولا يبعد ان تكون رائحة الحلاوة من قبيل الاضافة الى المحل ويكون
المراد رائحة ذي الحلاوة **او باللمس** هو في اللغة المس باليد وفي عرف الحكماء قوة سارية في البدن كله يدرك بها
الملموسات المعلومة قالوا الرأس على الكبد والرئة والعظم واللحاء والكلية فعلى هذا لا يصدق المعرف على شيء
من الحدود ولا يصلح بعضا من الاستثنا ايضا لانه لا يصدق على لامسه عضو عضو ويصدق على القوة العاذية
والنامية اذ لو اريد بالملموس ما عليه اللغة كان قاصرا ولو اريد المدرك بالملامسة يلزم الدور ولم يراع في ذكر
الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لانها تحتاج اليها الحيوان اشد حاجة ولهذا تنشر في جميع الاعضاء
ولم تخل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقدة للاربعة لان التشبيه اكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع
معه ما سوى اللامسة بجامع الاختصاص ببعض الراس الا انه ينبغي ان يوخر الزائقة من الثلثة ليتصلا باللامسة
لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لو كثرة مباحث المبصرات لعدمنا المذوقات لتكون رديفة للملموسات



من الخواص والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة في المواقف الملامسة عند المتكلمين استوا
وضع الاجزاء في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فيما عدا هذا الفعل من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموساتان
قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم **والصلابة واللين** في المواقف هو عدم الصلابة
عما من شانه فهو عدم ملكه وقيل بل كيفية لها تطيع الجسم للفاعل وفي شرحه قالوا الامام الرازي هما
من الكيفيات الملموسة وقال الشارح وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء **والخشونة**
**والثقل** هو كعنب مصدر وكعلم حاصل بالمصدر ولا يخفى ان مفهومات الامور المذكورة ظاهرة مشتاد
فيها الصبيان وغيرهم والاشتغال بتعريفها لغو وان ساعت في غير هذا الفن فتركنا ها كذلك **وما يتصل**
**بها** اي بالمذكورات كالبلة والخفاف وغيرهما **او عقلية** عطف على قوله حسية وتقسيم الخارج من
وجه الشبه بالحسي والعقلي لم يزد اضمار به والا فغير الخارج منه ايضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا والمراد
بالحسي ما يكون ادراكه مدركه بالحس لكن لما لم يكن التشبيه به كثير ورد عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام
يدعو الى تقسيمه وتفصيله وايضا تقسيمه الى الحسي والعقلي عايد الى الحسي الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج
فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين **كالكيفيات النفسانية** نسبه الى النفس على غير قياس للنسبة الى
الجسم والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما يختص بذوات الانفس حيوانية كانت او نباتية
كنا يبتنيا دمن الحواقف والاختصاص بالاضافة الى باقي الاجسام فلا اشكال في التمثيل بالعلم المشترك
بين ذوات الانفس والواجب على انه وتتمتع الاشتراك لكون علما عرضا وحادثا ودون علمه تعالى فانه قديم
وليس بعرض **كالذكا** هو كالسوء سرعة الفطنة كذا في القاموس وعرف بشدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الاراء وباخص منه فمرتجبي وهو ملكة سرعة انتاج المقدمات وسهولته استعراج النتاج بواسطة كثرة مزاولة
المقدمات كالبرق اللامع فلا يشمل ملكة اكتساب الاراء لتصوبه وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج
الفطرتين وعلى الاول سوال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجامعين للعلوم من ان الذكا جامع اكتساب الراي
فكيف يكون معدا والجمع بعض الاذكيا المتخلين بنهاية الذكا بان منشا الاشكال اشتباه صور الكلمات و
الاشكال بظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم معقود اي قوة مهيأة هيئها الله تعالى لاكتساب الاراء هذا
وعن نقول فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهيئة تهيي النفس لاكتساب الاراء وبمعنى المعد اصطلاحا ولا نم ان
شدة القوة بجامع اكتساب الراي بل حين حصول الاكتساب بفترة القوة والظاهر حمل الامثلة على المعاني اللغوية
ليكون تمثيلا لوجه الشبه كما يشهد به تتبع البلغا فالظاهر في قوله **والعلم** حمل العلم على اليقين فانه
من افعال اليقين في اللغة اعني الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وان كان معاينة الاخبار بها عقليه من المعاني
الثلثة التي ذكرت في بيان تعريف البيان وهو ما هو مصطلح الحكيم من الصورة الحاصلة من الشيء عند المجردة
لا حصول صورة الشيء في العقل كما ذكره الشارح لانه احد اقسام العلم اعني العلم الكاسبي كما حقق وليس من معاني

العلم ومن ادراك الكلي او المركب في مقابلة المعرفة تعني ادراك الجزئي والبسيط ومن مقابل الصناعة وهي ملكة يقتدر
بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح وقد يقال
العلم على ملكة يقتدر بها الخ كانه سهو القلم والمقصود بالكتابة وقد يقال العلم على مقابل ملكة يقتدر بها الخ
**والغضب** وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام **والحلم** وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها
الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه **وسائر الغرائز** جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السجية
جبل عليها الانسان كالطباع والطباع ما ركب فينا من المطعم والمشرب وغير ذلك من الاخلاق التي لا تزايلنا
كذا في القاموس فعلى هذا يدل قوله وسائر الغرائز اي باقي الغرائز ان المتمثل سابقا مبادي الامور المذكورة لا
التي جبل عليها الانسان لا نفسها ولو جرينا على تفسير الغريزة بملكة تصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح
لا يستدعي حمل ما سبق على الملكات وبالجملة لا يصح حمل العلم على حصول الصورة او الاعتقاد او ادراك
المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر الغرائز الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها **واما اضافية**
عطف على قوله اما حقيقية وكاشف عن المراد به فان الحقيقي له معنيان احدهما الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر
عن غيره موجودة كانت او معدومة ويقابله الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما
الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاغيار وفيه تنبيه
على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى يقابل الاعتباري
والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ونسبيا **كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس** واعلم انه
لم يف المص بما وعد في ديباجة الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد ونبه عنه في هذا المقام لان هذه
التقسيمات مما لا نفع له في هذا الفن بل توجب تحير الافهام وايقاع المبتدي في الظلام حتى ان الشارح قال كانه
ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويلات المشكلة على المبتدي فيجب حذفه فلم يلتزم
تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد وكان زعم المص حذفه الانفة من الايهام بانه لم يعرف اصطلاحات المتكلمين
فحذفه الانفة من الايهام بانه لم يعرف اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد المفتاح في هذا المقام
لكونه عاريا عن معرفة مصطلحات الكلام **وايضا** وجه التشبيه **اما واحد** في ذاته بمعنى انه لا جزء له والا
فلا تقابل بينه وبين المركب لانه ايضا واحد حقيقة اذ الوحدة يعرض كل شيء حقيقة نعم لو قال اما بسيط او مركب
لكان اوضح **واما بمنزلة الواحد** ولما كان ما هو بمنزلة الواحد عاما لا يعرض الوحدة جهات
شتى من الوحدة بالموضوع والوحدة بالمحمول الى غير ذلك قيده بقوله **لكونه مركبا من متعدد** اما
تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من متعدد او تركيبا اعتباريا بان تكون هيئة منتزعة
انتزعها العقل من متعدد والاعتبار عند البلغاء الاعتباري بل الظاهر ان يخص التركيب في هذا الفن بالمركب
الاعتباري ويجعل المركب الحقيقي داخلا في الواحد على خلاف ما في المفتاح حيث قال غير الواحد اما ان يكون في حكم

الواحد



الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد
وستعرف وجهه **وكل منهما** اي كل واحد من الواحد وما هو بمنزلته **اما حسي او عقلي** الحسي
والعقلي الذي بمنزلة الواحد اما مركب من العقليات الصرفة او من الحسي والعقلي لان المركب من الحسي والعقلي عقلي
كذا حققه الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان تحقق العقلي ما حصل في نفس العقل وتحقق الحسي ما حصل
في الحس المشترك او الواهمة والمركب المذكور ليس شيئا منهما بل مجموعا منهما فالحق ان تقسيم ما هو بمنزلة الواحد ايضا
ثلاثي كالمتعدد **واما متعدد** عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد
اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان يقصد بالتشبيه تشريك الطرفين في كل واحد من متعدد فخلاف المركب من وجه
الشبه فان القصد فيه الى تشريكهما في مجموع الامور وفي الهيئة المنتزعة عنها كذا في الشرح وكانه دعاه الى تاويل
المنفصلة ذات ثلثة اجزاء الى منفصلتين ذاتي جزئين ان الحكم الانفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بين امرين اذ لا يمكن ان يكون للقضية
واحدة الا طرفان هذا ويمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد هو غير متعدد اي وجه الشبه اما غير متعدد
واما متعدد وهل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فظني ان الحق انه ممكن على سبيل الاجمال كما يحكم به الوجدان فان
القضايا المنفصلة ذوات الاجزاء الثلثة فصاعدا يشتمل على احكام اجمالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر
من قضيته ولا يخطر بالبال نسب متعددة مقصودة بتصديقات متعددة في الصورة الاجمالية فالداعي الى التكلف المبني
الاوضح التفصيل موضع الاجمال ولا يخفى ان هذا التقسيم يجري في الطرفين ايضا فان المشبه او المشبه به قد يكون
واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون
تعدد وجه الشبه لو تم لتم وجه التخصيص وقوله **كذلك** صفة للمتعدد واشارة الى انقسامه الى الحسي والعقلي
**او مختلف** اي بعضه حسي وبعضه عقلي وكما ان آحاد المتعدد تختلف كذلك اجزاء المركب كما اشرنا اليه
ولم يلتفت اليه لان المقصود في المتعدد الآحاد وفيه على عكس المركب فان الملتفت فيه المركب الذي هو عقلي دون الاجزاء
المختلفة فاعتبار حال الآحاد دون الاجزاء كذا في الشرح وقد عرفت ما فيه ولك ان تريد بقوله كذلك انه اما
حسي او عقلي واما واحد او بمنزلة الواحد وبقوله او مختلف ان بعضه حسي وبعضه عقلي وبعضه واحد وبعضه
بمنزلة الواحد لكن ايراد الامثلة يوافق الاول وحمل العبارة عليه اسهل **والحسي** اي وجه الشبه الحسي
**طرفاه حسيان لا غير** فالمتعدد الذي بعضه حسي داخل في هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسيا
فلم يحتج الى تاويل الحسي بالحسي بتمامه او ببعضه كما فعله الشارح ولا الى ان يقال حكم المختلف احيل الى اشتراك العلة
**لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء** ويتجه عليه ان الحسي كما سيجيء ما قرره حسبه
فيجوز ان يدرك من طرف الحسي والعقلي ما يصدق عليهما ودفعه ان المراد ان وجه الشبه الخارج الحسي طرفاه حسيان
وهو امر قائم بالطرفين لكن لا بد ان يراد بحسية الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا للتمثيل نحو قوله
كان النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه حسي مع ان السنن والابتداع ليست حسية لكنها

نزلت منزله الحسي والعقلي اعم اي طرفا العقلي اعم من الحسين او من طرفي الحسي لانهما يكونان عقليين ومختلفين ايضا لجواز ان يكون يدرك بالعقل من الحسي شيء بل قد تحقق في غير هذا العلم ان النفس في صبوة الفطرة خالية عن العلوم كلها وتحصلها المحسوس باستعمال الحواس والمعقود بالانتزاع من المحسوس ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم اي اعم تحققا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسي يتحقق فيهما بوجه عقلي ولا عكس او المراد طرفا التشبيه بالوجه العقلي اعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي فكل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظر اذ ما فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل ان لا يكون فيه امر عقلي له من يدا حصاص باحد الطرفين فوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي فان كلا هو مشترك فيه لا حاجة الى فيه نعم كلي والحسي ليس بكلي فيه تطويل وبكلي هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسيه اظهر من منافاته ما يجوز ان يعقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه قلنا المراد يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي ان افراده مدركة بالحس وهذا اندفع ما ذكره المفتاح ان جعل المشترك فيه حسيا يخالفه التحقيق ولا يرد ما ذكره الشارح انه لا يصلح جوابا لما في المفتاح من ان التحقيق في وجه الشبه يأبى ان يكون حسيا ومراد المص جواب ما فيه كما يظهر من الايضاح لانه عد ذلك المص من التحقيق لا يأبى ان يكون وجه الشبه مما ادرك او افاده بالحس الواحد الحسي شروع في تقسيم الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم فما مثل وقول الشارح شروع في هذا امثلة الاقسام خفي اذ المريد يدرك على طريقة التعداد كالحمرة كونها ونظائرها واحد بالمعنى مما لا جزء له مما يطرق اليه المنع وذلك بناء على ان جعل الواحد في مقابلة المركب الاعتباري الذي هو الهيئة المنتزعة وما يقابله داع اخر والخفا اي خفا الصوت من المسموعات قال الشارح وفيه نظر لان الخفا ليس بمسموع ودفعه السيد بان المراد بالخفا ما يقابل الجهر وطيب الرايحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين اللمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيهات مرت من تشبيه الحد بالورد والصوت الضعيف بالمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والعقلي عطف على الحسي عطف صفة على صفة اي هو الواحد العقلي كالمرآة عن الفايدة هي ما اكتسب من علم او مال والجرءة فيها لغات حيث جاءت على وزن الجرعة والشدة والكراهية والكراهة والجراية بالياء على وزن الكراهة شاذة ومعنى اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة في عرف الحكماء اختصاص الشجاعة بما صدر عن رويه فتختص بالعقلا ولذا اختارها على الشجاعة ليصفا شتراكها بين الرجل الشجاع والاسد عن شوب اشتباه والهدابة اي الكالة الموصلة الى المطلوب او الكالة على ما يوصل الى المطلوب على اختلاف فيها واستطابه النفس اضافه الى الفاعل يقال استطاب واستطيب الشيء وجده طيبا في تشبيه وجود الشيء هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي العدم فعيل بمعنى مفعول من

عدمه كعلمه اي فقده او بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام مرادف للفقد من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم وانما تكلم به المتكلمون والعديم بمعارف في اللغة في الاحمق النفع فاعل العديم او نائبه بعدمه الاولى بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود عديم النفع بالعدم لا بعدمه ورجح الضمير المطلق الشيء بشيء وهذا التشبيه لا ولى وجه شبه عقلي ذكر وهكذا ما يأتي على ترتيب لوجوه المقدمة وقد راعى في ترتيب الوجوه الاربعة ما هو انيق هذه مرة ما طرفاه معقولان لانه انسب بالواحد العقلي ثم ما طرفاه حسيان ثم ما المشبه فيه عقلي لان الاصل تشبيه المعقود بالمحسوس دون العكس وقد انكر الشيخ على من جعل هو معدوما او هو والعدم سواء تشبيها وبقول لم يثبت للموجود هنا ما هو للمعدوم بل اثبت نفي وجوده لكن هذا الحكم مبني على تشبيه الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا الوجود بالعدم في الزراية عن الغاية ونزل منزلته صار هو معدوما لنفي الوجود وكذا هو والعدم سواء ثم لما شاهد الشيخ ان المدخل في البلاغة لا يكاد يوافقه ولا يتمكن من ان يجعل هو معدوما لخطار موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم كما ان زيدا اسدا لخطار زيد كالاسد بالغ في ان الحق معه وقال الامر كذلك لكن ان يبتنا لا ان تعمل ظاهرا قولهم موجود كالمعدوم الى غير ذلك فلا مضايقة فيه يريد ان كلا ميسر لما خلق وجب لهول ما روي من كلام الناس على قدر عقولهم ولهذا استعنت عن ان تعول لهم ممن لا مضايقة للشيخ معه في جعل وجود شبيه بالعدم تشبيها وظهر ضعف ما قال الشارح ان كلام الشيخ ساقط لما حققته لهم فان الحق معه ولا محال لانكار التشبيه كيف والشيخ لا ينكر التشبيه في وجود ما كالعدم بل يريد قولهم هو معدوم او هو والعدم سواء احسن الناس وذين المعقل تنبيه من يعتبك احسن المنافع الذي ليس له مبطل ولا دافع والوجد الشجاع سبه على معنى الحق فلهذا لم يقل والوجد كما هو الظاهر كالاسد والعلم باي معنى احد فقد عرف بالنور هو الضوء اياكا او شعاعه والذي بين الاشياء والعطر مخلوق كريم باضافة الخلق او وصفه بالكرم وجزم الشارح بالاول ولزم خلاف الخلق المحبه والرزق والدين جاء بضمتين وبضمتين وبجعل الوحدة على البساطة تحقق صحة التمثيل بالعرض الغايدة واستطابة النفس لشاسه التركيب وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثله العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونها جهتي ادراك واتفق الشارحان بان بيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي هي سبب تفاصيل الادراكات اذ لو اريد الادراك لم يكن للتشبيه اوقد المراد بالادراك الوصول وتفاصيل الادراكات والعلوم كالحيوة جهات للوصول وهذا قريب مما قاله الشارح هنا لو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كما يأتي صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا يكون طرفاه الا حسيين فلا ينقسم باعتبار حسيه الطرفين وعقليتهما واختلافهما كما نقسم باعتبار افراد الطرفين وتركيبه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي تنبيها على ان الطرف ايضا مقصود بالبحث كالوجه وليس احدهما بتبعا للاخر في الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان تكون هيئة منتزعة من اشياء يشترك فيه هيئتان منتزعتان

كذلك بان يفهما تلك الهيئة والطرف المركب ما تكون هيئته متنوعة من شيآ ذا لا معنى لتركيب الطرف وتركيب
وجه الشبه الاذلك، فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك في مركب بعدها فلا يمكن ان يكون طرفا وجه التشبيه
الواحد مركبين هذا شقه كلامه ولا بد من بيان انه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المعقود وانه لا يكون طرفا
الواحد مختلفين ايضا حتى يتم وجه التخصيص وتبين عدم صحة الاختلاف نما ذكره من ان التشبيه في الهيئة انما
يكون باشتراك الهيئتين فيها ولا يتم عدم الجريان في المعقود عالم يتبين انه لا يمكن تشبيه الهيئتين المتنوعتين
في حيثان معقودة تعمها وفيه بحث و بعد تسليمه ان تشبيه الهيئتين المتنوعتين جوزان يكون في غير الهيئة من كونهما
مختلفتين او مسترسلتين او مركوزتين او مركوزتين الى غير ذلك فيصح ان تكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردين
ومركبين ومختلفين فان قلت اذا كان معنى التركيب ما حققته فكيف يتأتى لسكاكي وجه الشبه اما واحدا او غير واحد
وغير الواحد اثنان اما في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا معقودا من مجموعها الى هيئة واحدة
او لا يكون في حكم الواحد بمعنى المعقد قلت هذا ما استصعبه الشارح وتكرر دفعه بانه اراد بالحقيقة الملتئمة ما يكون هيئة
منتزعة من امور لا يكون اوصافا ولهذا قابلها بالاوصاف فان قلت لا يستقيم ذلك لانه ياتي عليه ما صرح به من ان
عد القرآن عن الفايده واستطابة النفس من الواحد تسامح لان وجه التسامح ليس الا ان فيهما شايبه التركيب قلت
لو سلم فلا ابا لانه لعله اراد الشارح في الاصطلاح بالتوسعه في التسميه بالواحد واعتباره على وجه يندرج
فيه كثير من المركبات ومما يؤيد ان لا معنى للتركيب الا ذلك جعل استعارة الفعل واستعارة الاسماء المشتقة به
استعارة تبعيه معدودة من الاستعارة في المفرد دون الاستعاره التمثيليه التي تجري استعاره تركيبه فيما اي في
تشبيه طرفاه مفردان كما اي وجه شبه في قوله قال الشارح يعني عز اجمه بن الجلاح
او قيس بن الاسلت وقد شرح فيه الايضاح لكن في القاموس الاسلت من اوعب جمع اتفه وهو الذي قيس الشاعر
وقد لاح وهو كالاح تعني بدا في الصبح هو ضوء الصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل الثريا
تصغير ثروى مونث ثروان كسكرى وسكران للمرأة الممتلئة سميت لصغرها النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل كما
ترى اي في المرى وهو ماخوذ قولهم في المرى ولا احتمال اشتراكها كما ترى كعنقود ملاحيه العنقود
معلوم والملاحيه بضم الميم وتخفيف اللام عنب ابيض طويل على ما في القاموس وينبغي ان يحمل عليه قول الشارح
عنب فيه طول وقد تشدد كما في البيت والملاحيه صفة عنبه او شجره ولك ان تجعل الاضافه بيانيه
حبش تورا اي اخرج نوره بالفتح وهو الزهر الابيض والمطلق والزهر مشاع في الاصفر من الهيئه
سيان بالكاف في كلامه قوله الجاطيه من تقارن تصور الابيض المسترسل بالصغار المفاد برمز المرى فيه
التقارن بقوله في المرى مستفيدا من قول الشاعر كما ترى لانه لا تقارن في الحقيقه اذ لو كان لوا جزاها متصلة صرا كمة
ولانه لا لون للفلكيات او لا علم بلونها ولا يعلم استدارتها وهي في الواقع كبارتها يشعر به قول الشارح انه متعلق
بالصغر لانها كبارة في الواقع تخصيص بلا مخصص على الكيفيه المخصوصه من كون البياض على نسبة معينه



واحدة بين الاجزآء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن وقوله الى المقدار المخصوص اما حال من الكيفيه
كما تشعر به عبارة الشارح وشارحي المفتاح ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفيه معقود بالواسطه
فيصح نصب الحال عنه او حال من المقادير متضمنا الى المقدار المخصوص المعقود والثريا من الطول والعرض على ما شمس
او الى المقدار المجموع من الثريا والمعقود والاجزاء من الصور الصغار يعني ان الهيئه منتزعه عن الصفات والمقادير
لا عن مجرد المقادير ولعل احسن صاحب المفتاح حيث زاد على الشيخ قوله على الكيفيه المخصوصه ولم يكتف بذكر المقدار
المخصوص كما اكتفى الشيخ مريدا بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة الكيفيه بالمقدار بعيد وبه عدم اعتبار
المقدار في الهيئه نكير شديد ولقد غفل الشارح حيث نسب الى المفتاح انه سكت عن ذكر المقدار كما ان الشيخ
سكت عن ذكر الكيفيه والمهم جمع بينهما لان الجامع بينهما المفتاح والمهم بتعه في ذلك ولا يضر الشارح بانه لعله لم يكن
في نسخته ذكر المقدار لانه مشى وجه في شرحه على المفتاح وجعل الكيفيه المخصوصه نفيا للتلاصق والتضام لشده
فراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف في شرحه للمفتاح مستدلا على لغو اذ لا يطوى سنة
لا فراق تحت التقارن عرفا قال الشارح انما جعل التشتر من مفرد الطرفين لان قوله حبش نورا قيد للمشبه به لا جزء
والتقييد لا ينافي الافراد اقول بعد تحقيق المركب دخول حبش نورا في المشبه به ايضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى
للتركيب الا انتزاع الهيئه من عدة امور فالتحقيق يعني عن هذا التدقيق ومن الله المعون والتوفيق واحكام القول
والتوافق والمركب الحسي فيما اي في تشبيه طرفاه مركبان كما اي مركب حسي في قوله
بشار كان مثارا اسم مفعول من اثار الغبار اي هيجه النقع والاضافه بيانيه ولو جعل كان
للتشبيه لم يكن المحذوف من اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظرف كان اداة التشبيه ايضا محذوفه ويكون
كفولك اظن زيدا اسدا فيكون بالغ وهذا اصل مهديه لك في كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانت جرى
بان تتحده حليا فوق وسنا واسيافنا منصوب معطوف على المثار بواو المقارنه كما في كل رجل
وضيعته وهذا وجه معنى قول الشيخ ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر ليلا يلزم في التشبيه تفرق انه متصل المثار
ومنضم معه ومن تتمته وليس مستفادا في الملاحظه وذلك الاتصال ينافي من المقارنه المستفاده من العاطف
ولم يرد الشيخ انه مفعول معه وعامله المثار كان النقع ليس معمولا لان المثار لانه لم يعتمد حتى يكون له معمول
وحذف المعتمد عليه مكلف لا يعتمد عليه ولو جعلت المثار مصدرا كان النقع مفعوله بلا كلفه وكان اسيافنا مفعولا
معه وكان هذا انسب بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له وعليك ان ليس الاثاره مشبهه لان المثار ايضا
ليس شبها وفي تشبيه المركب الى المشبه اداة المشبهي فجعل الشارح المحقق هذا الاحتمال وهم منهم ليلا
نهاوى قال الشارح اي تتساقط بعضها في اثر بعض وهو مضارع مونث حذف احدى تاييه وحي جعله
ماضيا لمونث لانك في الاسناد الى ظاهر الجمع السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطايف التي حصدها الشاعر
على ما ستطلع عليه في اثنا شرحه هذا واختلفوا في بيان الخلل فقال بعضهم ان سقوط بعض في اثر بعض يستفاد

من صيغة الحال فان ما يحصل في زمان الحال شانه ان يحصل بالتدريج واختلاف الحركات وما يتبعها بسقوط بعض
في اثر بعض ولا يخفى ان الحصول التدريجي مقتضى الانطباق على زمان حالا كان او غيره وان اختلاف الحركات
يجامع سقوط الجميع معا وقال بعضهم يفوت ما يفيده صيغة المضارع من استحضار الصورة العجيبة المستفادة
من جعل الماضي في معرض الحال وجعل يفوت الاستمرار التجددي المفاد بصيغة المضارع المناسب للمقام
وفي هذين القولين انه فوت لطيفة لا يدركها اكثر سرحه الاخلاد بكثير من لطائف يدركها ومن يفوت لطيفة
ليل يتاوى كواكبه بعيد وصفا لليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب
بخلاف ليل تتهاوى كواكبه فانه يفيد وصفه بكونه والكواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل تحكم به
ذائقة لا تفوتها دقائق مجاري البيان وحقائق مطاوي التبيان **كواكبه** اي كواكب له فكواكب له لان سقوط
السيوف وارتفاعها انما يكون لطائفة طائفة منها لا لواحد واحد وهذا مفهوم الجمع الاستغراقي بمعنى كل جمع
جمع واسناد المضارع الاستمراري **من الهيئة** بيان لما في قوله كالحاصله من هوى قال الشارح
بفتح الهاء ونحن نقول الاظهر ضم الهاء لان هوى بالضم السقوط من علو الى سفل والهوى بالفتح اما كالهوى
بالضم واما مقابل له بتخصيصه بالاصفاد كتخصيص الضم بالانحدار على ما حققه القاموس **احرام** اي اجساما
وقد تعارف الجرم في الجسم العلوي كما تعارف الجسم في السفلي **مشرقة مستبينة متناسبة المقادير متفرقة في**
**جوانب شتى مظلم** وجه الشبه مركب كطوقه لكون التركيب عجيبا مما يفيده بيان اللهم لانه دخل في هذا التركيب
حركات بالسرعة والبطء وبالجهات وبالاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وتلاقي تلك الاجرام وتدابرها
وتصادم بعضها وبعضها كما هو شان كواكب تتهاوى الكواكب طائفة في اثر طائفة على ما نقل عن اسرار البلاغة للشيخ وانما قال
بنه على جميع ذلك كلمة واحدة وهي قوله تتهاوى وقد عرفت وجهه واما لو كان ما ضيا لم يفده مرادهم ان عباد
البيت يحتمل ان تشبيه المركب بالمركب في مركب بل لا تشكل ان مثله تحمل التشبيهات المتعددة المتفرقة والتشبيه
الواحد اما تشبيه مركب كما عرفت واما تشبيه مثار النقع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان اعداد
فيما يحتمل تشبيه مركب لمركب لما سواه من الاحتمالات وانه لا ينبغي ان يلتفت الى ان القصد في الشعر الى تشبيه
السيوف بالكواكب والمجاجة بالليل وهذا نفاه الشيخ في هذا البيت واثبت تشبيه المركب بالمركب ولم يلتفت الى
نفي تشبيه المقيد بالمقيد مع انه لا يتعين تشبيه المركب بالمركب بدونه لظهور انه كما للتشبيهات المتفرقة في حكم
الساقط مع التشبيه المركب والعاقل يكفيه الاشارة والبليغ يكتفي بادنى تبليغ والمركب الحسي **في ما** اي تشبيه
**طرفاه مختلفان** بالافراد والتركيب وهو قسمان اشار الى الاول بقوله **في تشبيه الشقيق**
يا علام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ولو قال كما مر في تشبيه الشقيق وما سيجيء في تشبيه بها رشمس
قد شابه نور الكمان لكان مستوفيا للاقسام وهو مناسب وهو انه لا يظهر من المقام بالتشبيه الشقيق الا الهيئة
الحاصلة من نثر اوراق الشقيق المجتمع على ساقة الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوبا وتصعدا ان المنظور في المشبه



والمشبه به على الحركات ايضا **ومن بديع المركب الحسي** اي الغاية في الترفع والبلاغة في القاموس البديع
الغاية في كل شيء وذلك اذا كان عالما او شجاعا او شريفا **ما** اي وجه شبه **يجيء في الهيئات** والصفات
**التي يقع عليها الحركة** اي يتركب من تلك الهيئات كقولك المحبوبين والاتيان الكلام الآتي في
اسمين او فعل واسم لكن لا بد من اعتبار تغليب بان يراد بالهيئات ما يشمل الهيئات المجردة وما تقارنها من
وصف الجسم والا فلا يرد قوله **ويكون على وجهين احدهما ان تقرن** اي يوصل من قرنت الشيء بالشيء بايجاد
من حد نض وصلته به والمراد ان يقرن في اعتبار العقل وتركيبه **بالحركة غير مما من اوصاف الجسم كالشكل**
**واللون** ومع ذلك في قوله يجيء في الهيئات تسامح والمراد انه يجيء في الحركات الواقع على الهيئات يرشد الى ذلك
قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع توجه الاشراق واصل
هذا الكلام ما نقل عن الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان مما يزداد به التشبيه حسنا ان يجيء في الهيئات التي
يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني
ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فجعل الشيخ الهيئات طرفي التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة
بالتشبيه على وجهين لا ما يجيء في الهيئات التي يقع عليها الحركة قرى كلامه عن شائبه اضطراب ولم يرتكبه الى
تكلف **كما** اي وجه شبه **في قوله** اي ابن المعتز وانى نحمد **والشمس كالمراة في كف الاشل**
اي الرجل الاشل والشلل اليبس في اليد وذهابها والمراد هنا المرتعش **من الهيئة الحاصلة من حركة يده**
**مع الاشراق** الظاهر ان يضم اليه توجه فقول وتوجه الا انه اخره عن قوله **والحركة السريعة المتصلة**
لانه مسبب عنها وعدل عن قول المفتاح وشبه توجه الاشراق الى قوله **مع توجه الاشراق** لانه معلق
اذا اضافة الشبه الى الاشراق والتركيب من قبيل حب رمانكم حين لا زمان له وله حب رمانكم اذا توجه للاشراق
لانه اضطراب موجه الجي يراد به ما يشبه التوجه فحذف المشبه واراد بالتوجه الاضطراب **حتى ترى الشعاع**
بالضم كالشعاع الذي تراه من الشمس كالحبال مقبله عليك اذا انظرت اليها والذي تراه ممتدا كالماء بعيد
الطلوع او ما اشبهه وبالفتح له معان اخر لا تناسب المقام وتفصيلها في القاموس **كانه قضيب**
**يتحرك بان بنبسط** اي يريد الانبساط تقول حركت الشيء اذا اردته **حتى يفيض** اي ليسيل استعار
الفيض للشعاع كما استعار التوجه للاشراق للائف بين اجزاء الكلام ورعاية لغاية الانتظام **من جوانب**
**الدائرة ثم يبدو له** اي يندو واصله بدا لي اي ظهر لي اخر غير الاول واسناد البداء الى الشعاع عديل
لاثبات الارادة له وملايم له **فيرجع** من الانبساط الذي بداه **الى الانقباض** كانه يجمع من
الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما تظهر في الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها خلا في المراة فانها
ترى بها في بادي النظر فلذا حسن تشبيهها بالشمس **والثاني** من الوجهين **ان يجرد** الحركة **عن غيرها**
ولا يلاحظ معها غيرها من اوصاف الجسم **فهناك ايضا لا بد من اختلاف حركات** اي امتزاجها

ومزج العقل وتركيبه اياها الى جهات مختلفه يتعلق بالحركات اي لا بد من ان تحرك بعض
الجسم الى اليمين وبعضه الى الشمال مثلا او يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا فتدبر ولا تقصر والا
لكان وجه الشبه مفردا ومعنى قلنا ايضا انه كما لا بد من حركات لا بد من كونها الى جهات مختلفه وهذا اظهر مما
شرح الشارح به من انه كما لا بد في الوجه الاول من آن يقترن الحركه بغيرها لا بد في الوجه الثاني ايضا من اختلاط
حركات مختلفه بالجهات فان قلت لا شبهه في امكان اجتماع الهيئه المركبه عن حركات مختلفه بالسرعة والبطوء
الجهه واحدة وعن حركات لا احصار الى جهة واحدة قلت لعله اراد انه لا بد لهذا القسم من بديع التركيب الحسي من
الاختلاط المذكور فانه لو اتفق لم يتحقق تركيبا كما اشار اليه بقوله فزكه الروح والسهم لا تركيب فيها
او لقي ولم يكن بديعا كما ذكرت الا انه اكتفى بذكر ما هو ابعد لزوما لانتفاء الشرط فتامل ويريد ما ذكرنا ما قال
الشيخ كالهيئه من هيئات الجسم في حركاته انما لم يتحرك الى جهة واحده لئن شاء ان يعي ويبدر وكلما كان الجسم
في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئه المتحرك اكثر فخلاف حركة المصحف

قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار اسم فاعل من قرّ حذف همزته بعد
قلبها يا لانكسار ما قبلها كما قلت في بادي الراي لذلك كما ذكره التفسير فانطباقا مره وانفتاحا
اي مطبق انطباقا مره وينفتح انفتاحا مره الى الانطباق والانفتاح في البرق مريان دون مصحف
القاري الان يبدو القاري عن القراءة فيجعله منطبقا عقيب الانفتاح فالمصحف يحرك الى العلو في الانطباق
والى السفل في الانفتاح ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الروض حتى بدا وكانه تلحيف
خص الحرير على قوام معتدل فكانها والنبع حاجباها تبغي المعالي ثم تنحنها الكجل الشواهد
والكثير والقيان كالكتاب جمع قينة كرحمة وهي المغنيه معنيه كانتا وغيرها والتلحيف اخذ الثي الحافا والتفاف
وحسن الطرد والخجل كالفرس التحير والدهش من الاستحيا ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن اسم المفعول
مصدرا ميميا فيكون مبالغة في وصفا لقامة بالاعتدال وقد يقع التركيب اي التركيب في الطرف
كان او في الوجه والاشبه ان يجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع وبويده انه قال في الايضاح
ومن لطيف ذلك قول ابي الطيب واشار بكلمة قد الى قلته نظرا الى التركيب في اكركات في هيئة السكون كم
اي كم تركيب في قوله اي قول الطيب وهذا هو الوجه دون قول الشارح كما ان كوجه الشبه ٢ الذي قد شاهد
سوق التركيب وبيان انهم لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الاقعا والهيئه الحاصله من موقع
كل عضو من الكلب في اقعابه اي الشبه والهيئه الحاصله من جلوس المبدوي المصطلي وموقع كل عضو منه في حامله المشبه
به وينبغي ان تحمل التركيب في هيئة السكون ايضا على وجهين احدهما ان يجرد عن غيره من صفات الجسم كما في قوله
صفه كلب اي نعته يقعي من الاقعا وهو متروك بين جلوس الكلب على استه وجلوس الحيوان مع
التساند الى ما وراه المبدوي المصطلي اسم فاعل من الاصطلا وهو الاستدفا بالنار وفي تشبيهه



بالمبدوي المصطلي مبالغة في استدامته على الاقعا كاستدامة المبدوي المصطلي على هذا النوع من الجلوس وفي وصفه
بالاستدامة على الاقعا توسعة لوصفه بتجدد القعاير فانها لا تفتر ولا تنفرد بالاقعا تتمته باربع مجدولة لم تجدل
اي بقعاير محكمة الخلق يقال فلان مجدول الخلق اي محكم الخلق واصل الجدول المفتول وقوله لم تجدل اي لم تفتل
تفتل من طاقات بل حلقت محكمة مع عدم الفتل ويحتمل ان يراد بنفي الجدل نفي جعلها كما يكون للكلب غير صورة الا
من الهيئه الحاصلة اي من تركيب الهيئه الحاصلة من موقع اي وقوع كل عضو منه
وسكونه في اقعابه ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من المبدوي المصطلي في جلوسه ومن
تركيب المعتدد المشترك بين الهيئتين وتاريهما ان يقترن بالسكون غيره من اوصاف الجسم من الشكل واللون وغيرهما كما في
قول الشاعر صفة مصلوب كانه عاشق قد مس صفحته اي عرض وجهه يوم الوداع الى توديع وعمل او قعاير من
نحاس فيه لولبة مواصل لتمطيه من الكسل فان المشبه والمشبه فيه الهيئه الحاصله من الهيئه السكونيه في صدر صفحه
واصفرار الوجه الذي يكون للمصلوب والعاشق والقعاير من النحاس والاسترخا الذي في القعاير من النحاس والمواصلة
التمطي وزاد اللطف في التشبيه بالقعاير من النحاس المتمطي المواصل للتمطي لاجل الكسل فان في ملاحظة مواصلة
التمطي وبيان سببه تفصيلا في التشبيه ليس في التشبيه بالمتمطي لانه اما حملي او لطف التركيب على حسب التفصيل
و التركيب العقلي من وجه الشبه كرمان مصدر رحمة الشيء كعلمه وضربه ضد القبح ونحو
مضاف الى الانتفاع اضافة المصدر الى مفعوله الثاني وقوله بالغ نافع صلة الانتفاع وقوله
مع تحملا لنقلت في استصحابه متعلق بالحرمان ومرتبط به وفي قوله تعالى مثل الذين حملوا
التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر سين اي الكتاب قال في الايضاح فانه ضرب من
امور مجموعه وزد بعضها ببعض وذلك ان المرئي من الحمار فعل محسوس وهو الحمل وان يكون المحمول شيا محسوسا
وهو الاسفار التي هي اوعيه العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه تزيلي تخييلي ولو جعل المرئي
ان المرئي ان الحمار غير منتفع بها كان مشتركا بينه وبين اهل التوبه بلا تكلف وتصرف واعلم انه قد ينتزع من
متعدد اي يجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فالضمير في ينتزع وجعل الشا
فيه ضمير وجه الشبه ويريد الضمير في قوله يقنع الخطا لوجوب انتزاعه من اكثر وعن يجعل الضمير
المنتزع المفهوم من الفعل فان قلت هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطا لالتباس الشي بغيره وضع غيره مقا
فما الفايده للعرض له وما وجه تخصيصه بالانتزاع فانه تجري في جميع التشبيهات قلت لعل الفرق بين وجه
التشبيه المركب والمتعدد بانه في الاول لا يمكن اسقاط شي من متعدده ذكرا بخلاف الثاني فانه لا يخل بالتشبيه الا
بالبعض فيه ولا يذهب عليك ان من وجهات الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد الاول بخلاف الثاني فانه يقع الخطا
ايضا بان ينتزع من متعدد ويجب الانتزاع من اقل منه وهذا انسب مما يستفاد من الايضاح ان المهم الفرق بين
التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعه بانه يمكن الاسقاط في الثاني دون الاول فانه لو حذف شي من التشبيهات

المجتمعة لو يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية فان عيل الغرض من الكلام كما في زيد يقظ ويكدد فانه لو حذف يكدد كان تشبيه زيد بالمرآة الصافي بحاله وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير خلافا للتشبيه المركب فانه لو حذف شيء مما يوخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله واعلم ان لفظ زيد يصفو ويكدد زيد ما يصفو ويكدد فيكون من قبيل زيد اسد بركانه استقط الناسخ ما فلا يرد ان زيد يصفو استعاره بالكنايه لا تشبيه كما ذكره الشارح او استعارة تبعية كما ذكره السيد السند **كما اذا انترع من الشطر الاول من قوله**

**كما برقت فيما عطا شاغمامه** حكى ابرقت المعامة ذات برق وفي القاموس والصحاح ابرقت المراة تحسنت وتزينت والناقة سالت بذنبها وتلحفت وليست بلازمة ويفهم كل من الثلثة في البيت لكن لا بد لمنصب قوما من تضمين معنى الاطماع ولا يخفى حسن المعنى الا خر بحيث لا يمنع عن الالتفات بغيره فان العمامه هنا كالناقة المتلحفة في الهادي ما ليس لها وتدعي كذبا واما ذكره الشارح انه من الاساس برقت لي فلانه اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى هو هنا ابرقت العمامه للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فيفيد ان الحذف والايصال سماعي لا يجتمع بنا الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان ابرقت لي لتضمين الابراق معنى العرض كما يفيده قوله وتعرضت والتقا الصحاح والقاموس في تفسير ابرقت بتزينت ولا يفيد الحذف والايصال بنا يحتاج الى التضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتامل **فلما راوا قشعت**

اي تفرقت **وتفرقت** اي انكشفت ولا بد هنا من تجريد لما عن معنى السببيه وجعلت لمجرد الظرفيه فانترع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت وقوله عطا شا غمامه ادخل المشبه به صنترعا من مجرده خطا لوجوب **انتزاعه من الجميع** اي جميع البيت **فان المراد التشبيه** للحاله المذكوره في البيت الابيات السابقه **باتصال ابتدا مطمع** للعمامه **بانتهاء مويس** فالباء داخل على المشبه به كما هو المتبادر او المراد ان المراد التشبيه للحاله المذكوره بظهور العمامه لقوم عطاس ثم تفرقها وانكشافها في اتصال ابتدا مطمع بانتهاء مويس على ان الباء بمعنى في وهو غير بعيد في كلام العرب وتما ذكرنا ظهر ضعف ما قال الشارح ان معنى قوله باتصال بواسطه اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود مشتركا فيه اتصال ابتدا مطمع بانتهاء مويس لان البيت مثلا في ان نظر للمضطر الى الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم بعوته وبقي متحسرة وزيادة توضح فالباء في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور العمامه ثم انكشافها فباي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي غير ظاهر وينبغي ان لا يخفى ايضا ان المراد ليس مجرد الانتزاع لاتصال ابتدا مطمع بانتهاء مويس بل انتزاع اتصال ابتدا مطمع بانتهاء مويس بالتدريج بان يظهر امارة الياس تدريجيا الياس بتا ليلا يفوت فائدة ذكر اقشعت فالقوم ايضا لم يحفظه عن الخطا بالكليه فبالله اعتصم ان النفس لامارة بالحق الا من عصم **واستعد للحتى** عطف على الواحد للحتى **كالمهند والرماح في تشبيه فاكهة** هي المتركبه على الاربعه وضم من اخرج منها



التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان وذليله لا يثبت لما مر دعواه مع انه جعل علما التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملايكه **باخرى** اي بفاكهه اخرى **والعقلي** عطف على الحسي **كحده المنظر وكمال الحذر** كالنظر والفطن الاحتراز **واختار الفساد** كما لعباد بزوال الذكر على الانثى قيل لم يراجد ذلك منه وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب وقيل الاسفاد له بالراء مع الفشاء بالمطاعمه وهو اجماع منقاره في منقاره وحكي في كمال حذره انه كان يوصى الى ولده ان يطير اذا رآى الرجل الانسان توجه الى الارض مخافه ان ياخذ الحجر ليضربه فقال ولده انا اطير اذا رايته لعلمه كان الحجر به **في تشبيه طاير او غرغ بالغراب والمختلف** عطف على الحسي او العقلي على المختلف اي مركبة بعضه حسي وبعضه عقلي **كحسن الطلعه** اي الوجه **وبناهة الشان** اي شرفه مصدر بنه مثلثه رواه ابن طريف **واعلم انه قد يترع المشبه** كالفرس والعلم وكما مر المثل صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح فرق بان الشبه كالفرس معنى التشابه في كلام الصحاح اسناة البه واراد به وجه الشبه **من نفس التضاد** اي التنافي سواكان تضادا او تناقضا او شبه تضاد **لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل التضاد منزلة التناسب** واسطه **تلميح** اي اتيان ما فيه ملاحة وطرافة **او تهكم** اي استهزآ ومخويه وقد يجتمعا قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني عن ابي انس وعيد فسل لفيظه الضحاك جسمي ان قابل هذه الابيات قد قصدها الهزو والتلميح هذا والضحاك ابو انس وسل اي ابتلي بالسل **فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم** فكل من الشبه يحتمل لكل منهما ولما معا فكلام الشارح والمختصر انه ان كان الغرض مجرد الملاحة من غير قصد الى استهزا فتلميح والا فتهكم محل نظر والتحمد الصحيحه ثلاثيه اورده الشارح على هذه العبارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذه البعض مذهبا وفساده ظاهر اذ لو قلنا البخيل هو حاتم في التضاد لم يكن فيه تهكم ولا تلميح ولا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بلا معنى له اصلا هذا وايضا لا يفهم من قولنا هو حاتم الا انه الجواد حتى يتاتى لنا ان نقول المراد هو حاتم في التضاد وايضا وجه الشبه في نفس التضاد لا ما ينتزع منه والجاء بان المراد انه ينزل احد الضدين منزلة الاخر للاشتراك في التضاد ونجعل وجه الشبه ونجعله عليه ان التنزيل سابق على الانتزاع فلا يرد التراخي المستفاد من كلمة ثم واجاب عنه السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح بان القصد الى التراخي في الرتبه اذ الحمد في التشبيه التنزيلي المذكور وما سبق كالمقدمة له ولا يخفى انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد الى انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم ينزل منزلة التناسب فينتزع قلت بعد لم يقع تمرو قعه والحق القاقات كما يكون ثم لتراخي اول المعطوف عليه يكون لتراخي آخره والتنزيل منزلة التناسب نمايتم بالتهكم او التلميح كما اشار اليه بقوله بواسطه تلميح او تهكم وهو من تتمته فيتراخي التنزيل بآخره عن قصد الانتزاع هكذا ينبغي ان يحمل عبر ما سبق الكلام وتوضيح سر المقام ولا يبعد ان يقال

ان انتزاع وجه الشبه عصيلة تكلف واعمال نظر فالمراد انه تجعل نفس التضاد وجه شبه واعتبار التضاد
وجه شبه تكلف لا يتكلف الا لباح فلذا عبر عنه بانتزاع ثم ينزل ذلك التضاد المعتبر في مقام التشبيه منزلة
التناسب بواسطة تمليح او تهكم فينزل احد الضدين منزلة الاخر ويصير وجها للشبه بالاخر فلهذا يحصل التمليح
او التهكم ولا يخل التصريح بالتضاد في بيان وجه الشبه ويصح العطف بثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق
على التنزيل وبعد التنزيل ينقلب وجه الشبه الى الضد التنزيلي فيقصد اولا في هو حاتم الى انه كالحاتم في التضاد
فاذا جعل التضاد وسيلة الجمع بينهما نزل منزلة التناسب فيصير نحو كرمه تنزيلا فيصير وجه الشبه الكرم
التنزيلي فلا يخل في مقام التصريح بوجه الشبه الان يقال هو حاتم في الكرم والمحل المقصد في امثال هو حاتم
للبخيل انه في جانب الضد نهاية كما ان الحاتم نهاية في الجانب الاخر والتمليح في انه افاد كما تخيله في صورة كمال الكرم
والتهكم في انه بالغ في كمال تخيله مع اراءه انه صائع في كرمه والشارح العلامة جعل التمليح ههنا بمعنى الاشارة
الى قصده او مثل او شعر نادر وجعل هو حاتم للتمليح لا للتهكم ورده الشارح عليه بانه استباه التمليح بالتمليح وبانه
لا اشارة فيه الى قصد لحاتم ورده حق لكن الظاهر ان اعتبار التمليح في هو حاتم باعتبار الاشارة الى المثل عند
الشارح العلامة لان قولنا هو حاتم تنزيله المثل في كمال الكرم **واداته** اي اداة التشبيه الحالته والاداه
لغة الآلة التي يتوسل به الى التشبيه اسما كان او فعلا او حرفا وقد يعد كل ما يعد من قال اطلاق اداة التشبيه
من خلط القريب بالفلسفة ومن قومه تسميتهم الحرف اداة على عكس تسميه المتقدمين اداة السلب حرف السلب **الكاف**
حرفا كان او اسما والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجرولي فتخصه سيبويه بالضرورة ويلزم
الكاف اذا دخل على المفتوح كلمة ما فيقال كما ان زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم ليلا يلتبس بكلمة كان
**وكان** جمعها مع الكاف متابعة لمذهب غير الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان في مذهبه من ان
كان زيد الاسد في الاصل ان زيدا كالاسد غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف مزيد والمحل الجر معنى وان
اختفت وحه صورة وعبارة لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها صدوحه وفي عدها مطلقا من
اداة التشبيه مواضعة لما اشتهر في عبارة جمهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة بما قال الزجاج
انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد والمشكل اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لنفي وجه في هذا
التفصيل وان قوى ما ذكره من التعليل وهو ان الخبر اذا كان مشتقا عين الاسم والشيء لا يشبه نفسه وفي وجهه
ان الضمير المستتر عين الاسم والمشتق عين الضمير ولا تنكر نه مما يحتمله في الوهم انه كما لا يشبه الشيء نفسه لا
يحمل عليه نفسه لانه مما لا يلتفت اليه نظر العقل الان وجوب حمل الخبر على الاسم واما ما يقال في دفع
ما ذكره ان كان زيدا قائما في تقدير كان زيدا شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم لسبب التشبيه
كانه الخبر صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت فيما نجب وان رضي به
الشارح وذلك لان الشخص القائم ان كان عين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح حمل ضميره لزيد قوله



جعل الاسم لسبب التشبيه كانه الجئ بزيده انه مع ذكر اداة التشبيه لا يجعل المشبه بمكانه المشبه ولا ان يوصف
الجملة بالحذف الا بشرط فقد هناك لكن الشارح قال والحق انه قد يستعمل للظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
نحو كان زيدا الخوك وكانه فعل كذا وقد كثر في كلام المولدين **ومثل وما في معناه** نحو شبه
وشبه ونحو ودرج مما يشتق من المماثل والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها فيه تحتاج الى تحل جعل ما
في معناه باعتبار المعنى المطابقي او التضمني والا فلا يشمل لشبه ونحو ولم يستغن بقوله مثل وما في معنا
عن ذكر الكاف وكان لان الحرف لا يكون في معنى الاسم والفعل لاستقلال معناهما ونزيد لك ان تخص الكاف
سابقا بالحرف وتدخل الكاف الاسمية في سلك ومثل وما في معناه ولا يبعد ان يجعل من ادوات التشبيه صيغة
التفعل نحو تعلم وتصبى وتشيخ فانه في معنى صار صبيا وصار شيخا ولا يخفى انه لم يصر شيخا بل صار كالشيخ في
صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه **والاصل في نحو الكاف** اي الاصل في الكاف ونحوها
ومثل هذه العبارة تعارف في مثل هذا المعنى والمراد بنحو الكاف ما لا يدخل الا على احد اركان التشبيه وهو ما
يكون الداخل عليه مجرورا لا غير واحترز به عن كان وتشبه وتشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو لم
يدل مماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولنا قيد المجرور بقولنا لا غير اذ عمرو في المثال المذكور
يجوز نصبه وقال الشارح اراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد نحو كان ومماثل وتشابه وفيه ان مماثل وتشابه
لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الان يتكلف بانه اراد بالمفرد الواحد ومماثل وتشابه ونحوهما
يدخل على المعقد **ان يليه المشبه به** قد ذكر واحكم الكاف ونحوها واعملوا حكم كان ونحوها اذ لا يفهم
من بينهم الا ان لبس الاصل فيها ان يليها المشبه به ولا يعلم ان ولي غيره واجب واصله او ولي المشبه به غيره
سيان فيقول كان ولي كان المشبه لان المشبه به الخبر وتقدم الخبر على اسم الحروف المشبهة لا يجوز في غير الظرف
والجر هنا لا يكون ظرفا فتامل وفي الافعال او شباهها الاصل ان يليها المشبه لانه الفاعل ويجوز العدول عن
الاصل بتقديم المشبه به على المشبه لانه تقديم المفعول على الفاعل ثم نعود الغرض من هذا التحقيق ان ما ليس بمشبه
به قد يقع في الصورة موقعه وذلك لا يخص بالكاف ونحوها وحق البيان في هذا المقام ان يقال الاصل في الكاف
ونحوها ان يليه المشبه به وفي كان ان يكون خبر المشبه وفي الافعال وشبهها ان يكون مفعولا لها المشبه لها
وقد تخالف عن ذلك نحو واضرب لهم مثلا الحيوة الدنيا الاية وكان مثل الحيوة الدنيا ما انزلناه الى آخر الكلام
وتشبه الحيوة الدنيا ما الى آخره بالنقود قد يقع غير المشبه به ايضا في موقعه كما في قوله وكان النجوم يرد جاها
فان النجوم ليس مشبها بها بالاجماع وفي قوله قال الشارح المحقق المراد اعم من ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد
كالاسد او كزيد الاسد من ان يليه تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان
التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي بقرينة الضمائر الطالبة له وحذف مثل بقرينه جعله مشبها به فتفهم
يفهم بان مثل الاية مما يلي الكاف المشبه به دون غيره كون المقدر كالملفوظ فيما بينهم وكلام الشيخ الكشاف

والايضاح وصرح به المص في الايضاح حيث قال واما قوله يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله فليس منه يعني من قبيل ما الايلي المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصارا لله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم من انصاري الى الله هذا وبتمامه من عبارة الايضاح انه حذف من اول كلمه ما وقال كان الحواريون انصار عيسى ولا يرشد الى صحته قاعدة حذف نحو بيان الحاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى ولم يقل لان التقدير والمعنى كونوا انصار الله كلمة وقت قول عيسى فالمحذوف مضاف ويضاف اليه كما صرح به المفتاح واضافة الكون الى الوقت اضافة الظروف الى الظرف على تخوض اليوم وهذا مما خفي على اقوام فاشتبه عليهم انه كيف يضاف الكون الى الوقت ولا يبعد ان يجعل ما في كما قاله موصولة اي كالكون الذي قاله عيسى لاجله من انصاري الى الله والاوجه ان التشبيه الى نفس القول بجعل قول عيسى بمنزلة كون الحواريين انصار الله في سرعة اجابتهم له وظاهر قوله تعالى عن انصار الله يقتضي ان يكون المعنى كما كان الحواريون انصار الله لا كما كان الحواريون انصار عيسى الا ان يقال تقديره عن انصار بني الله لا سيما عن ظاهر من انصاري الى الله ذلك **وقد يليه غيره** اي قد يلي الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل في المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما ينتزع عنه الهيئة وقد اشار الى هذا بقوله **نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السما فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح** ولا يخفى انه يمكن رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشان لكنهم راوهم مستغنين عن الحذف لما هملوا رعاية هذا الاصل واهملوه وراعوا صلاحية الكلام وقد يراعونه في مقام الاستغناء عن الحذف اذا كان لا بد في المقام من حذف شيء لانه بعد الوقوع في الحذف لضرورة تعذر اركانه فيرتكب ادنى داع ومنه قوله تعالى او كصيب الاية لان حذف ذوي ضروري للضمائر وحذف المثل لانه اشبه بجعل المشبه المثل واشد ملاءمة له ولهذا القدر لا يقدمون على التقدير فيما لا تقدير ضروريا **وقد يذكر فعل يبنى عليه** الظاهر ينبي به او ينبي اياه في القاموس انبأه اياه وبه فكلمه عن متعلقة بالكسف المضمن للانباء والاولى وقد يذكر ما ينبي عن التشبيه ليتناول نحو انا عالم انه زيد اسد وزيد اسد حقا او بلا شبهة وكان زيد اسد اذا كان للظن ومما لا يشتبه ان ليس مقصودا لم انه يذكر فعل يدل على نفس التشبيه فانه مستفيض كثير مثل تشبه وتشابه وتماثل بل المراد فعل ينبي عن حال من احوال التشبيه على انه لا يتبادر من قولنا ابنا فلان عن فلان الا انه اظهر حالا من احواله الا انه افاد تصوره سيما مع قولنا ان مرت وقوله ان بعد مما ذكره الشارح ان يكون الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام ولو قال انه ينبي عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان انسب بضعيف **كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه** اي نسب الى القرب لما في العلم من الدلالة على نفس الاعتقاد وتحققه فيفيد مبالغة في التشبيه وان لسبه بحيث يتيقن



بينهما الاتحاد قال الشارح دلالة على قوة المشابهة لما في العلم من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وفيه نظر وهو انا نجد وجها لتقريب التشبيه في علمت ان زيدا كالاسد **وكما في حسبت زيدا اسدا ان بعد** التشبيه لما في الحسبان من الدلالة على الظن والتخيل فيه استعارتان وتشبيه شبهه الاتحاد فيفيد قوة المشابهة دون قوة افادها ذكر العلم وينبغي ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسد ايضا ابلغ من قولنا ان زيدا كالاسد فان ايقاع المشابهة في الشك في الاتحاد يفيد قوة المشابهة بلا شبهة ومن نقابس سواغ هذا المقام انه قد يدخل ما ينبي عن حال المشبه به على علمت ان نزعة الصباح وجه للخليفة فانه يفيد المبالغة في كون وجه الخليفة اتم من الغرة **والغرض منه** اي من التشبيه **في الاغلب يعود الى المشبه** لان التشبيه بمنزلة القياس في ابتنائه على آخر فكان الغرض عايدا الى المشبه الذي كالمقيس وقوله في الاغلب لما سياتي من انه قد يعود الى المشبه به فان قلت فما سياتي ما يدل على انه قليل وقوله في الاغلب يدل على انه غالب قلت القلة بالاضافة لا ينافي الغلبة **وهو** اي الغرض **بيان امكانه** او وجوبه او امتناعه او وقوعه فالاقتصار على الامكان من ضيق الفظن في البيان فبيان الامكان **كما في قوله فان تفق** اي حمل بالشرف **الانام** كسحاب للخلق او الجن والانس وجميع ما على وجه الارض **وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال** فانه اراد ان الممدوح به قد فاق الخلق بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة والمحال انه منهم والفائق على هذا الوجه يمكن ان يمتنع ان يكون من الفوق فاحتج لاثبات كونه منهم بان حاله كحال المسك فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدما بحيث لم يبق مناسبة بها وجعل الدليل لدفع انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المشام مقام المدح هذا فاعرفه ودع ما اشتهر انه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر في نظم البيت ومن المطوبان فيه ومن سعدات الحمد المشار اليها بقوله فان المسك بعض دم الغزال فلا يرد ان جعل البيت من قبيل التشبيه لبيان الامكان مزية بلاغية اذ لا تشبيه فيه نعم الانسب لمقام المدح ان يجعل التشبيه لبيان الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يجري عن الوقوع **او حاله** عطف على امكانه **كما في تشبيه ثوب باخر في السواد** ونجد انه هنا البليغ نحا بالتشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا اسود او هو واخصر من هذا كهذا في السواد وتمكن ان يقال في التشبيه يستفاد حصوله السواد ولا يستفاد في الاخبار ولا يدخل هذا في بيان المقدار سيوافيك معرفة الحال وبيان اللون من سواد ولون مثلا وان كان على وجه يتضمن معرفة المقدار لكنه بعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند من شرحه للمفتاح استعار بذلك لحيث قال في شرح قولنا افتتاح او لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلوم فزاد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك ومقابلة بيان الحال وما يتبعها ببيان الامكان ونظايره مع انها من الاحوال بنا على ان المتبادر من الحال ما يعد الوجود **او مقدارها كما في التشبيه ثوب بالعزاب في شدته** اي شدة السواد **او تقريرها** عطف على البيان اي تقرير حالها ولا يخفى ان التقرير لا يخص الحال فانه يجيء ان يكون لتقرير الامكان او تقرير مقدار الحال فالاولى ان يجعل

ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله او تقريرها بتقرير شيء منها كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه
اي قصده او عمله او كسبه على ما يليق اي افضل او غنى او سعة من حد يضرب اي يكتب او
يخطط على المتاح بفتح الراء بكونه في حضور المخاطب اذ التقرير فيه اقوى لاعانة المشاهدة في ذلك كما لا يخفى
ولك ان تستفيده من صيغة الحال في عبارة المتم قال الشارح وتبعه السيد رحمهما الله في تقرير التقرير انك تجد فيه
من تقرير عدم الفائدة وتقوية سانه ما لا تجده في غيره لان الفك بالحسيات اتم منه في العقليات لتقدم الحسيات وقوة
الالف لها وفيه ان هذا المثال لا يخص بتقرير حال غير الحي بل يشمل تقرير بعض حسيات لا تقرر لعدم نفعها كنقش
عدم نفع الرقم على الماء وهذه الاغراض الاربعة وكذلك عرض الخلق الناقص بالكامل فقدان المتم
في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها ايضا وفي درجه في تقرير الحال الا الخلق الناقص بالكامل يستلزم تكلف
ومخالف لما في المفتاح حيث جعله مقابلا له تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو بين اشهد
في الفصاح المشهر وضح الامر وفي القاموس ظهور الامر في سنعه يعني فطاعة وبالجملة المشهرة يقتضي عموم
علم الناس به وهذه الاغراض لا يطلب الا ان يكون المخاطب علم حال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار
لا يقتضي علم المخاطب بوجه الشبه في المشبه حتى يتحقق صيغة التفضيل بل يجب في بيان الحال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبه
وكذا في بيان الامكان والمقدار وايضا بيان هذا الشرط في هذا المقام مستغنى عنه لانه سيجيء في تقسيم التشبيه
الى المقبول والمردود الا ان الغرض منه هنا الاشارة الى وجه كون الغرض في الاغلب عائدا الى المشبه ووجه
الهام التشبيه المقلوب كون المشبه به من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك ولا
يقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى الامر الاشهر اميل فهو بزيادة في المقرر والمقوي احدر واما بيان المقدار
فوجب ان لا يكون وجه الشبه فيهما متفاوتا ويوجب ان يكون على نحو واحد فيهما ليتبين المقدار على ما هو عليه
ولذلك قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في المقبول
يعني هذا الكلام العام مفهم مخصوص ببيان المقدار وكذا بيان المقدار وكذا بيان الامكان يقتضي الاعرفية
دون الاتمية كبياض الخال فانه يصح لتشبيه الثوب الاسود بما يساويه في بياض سواده بل المساواة احق لانه
اسلم من الايضاح في خلاف الواقع هذا كلامه مع تنقيح وتزييد توضيح وفيه ايحاء لاجل عدم الاشارة اليها
بل عدم تصريح الاول ان قولهم يقتضي جواز التفاوت في بيان المقدار كما لا يخفى لانه جعل الادخل في السلامة
عن التفاوت ادخل في القبول ولزم جعل المتفاوت عن المقبول تعريض وكان ان تركب تاويل قوله ادخل في
القبول بكونه اقرب الى القبول ولا يلزم منه اثبات القبول والثاني اذا قلنا بمقام التهكم لقصير القامة هو كطل
البغ بكون التشبيه لبيان مقدار طوله مع التفاوت بينهما فتكون فحوى ان المراد بعدم التفاوت عدمه ادعاء
او بحسب الواقع فانه في بيان المقدار الادعائي لا بد من عدم التفاوت ادعاء وفيه ان في الحاق الناقص بالكامل ايضا
ادعاء عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق لا يوفق كل اليه الا توفيق والحق بطائفة كل منهما رفيق الثالث

انه لو كان في بيان الامكان وجه الشبه في المشبه به اتم كان التشبيه في ادخال المشبه في حيز الامكان اقوى لانه
اذا كان اقوى مما يستبعد متحققا كان هذا المستبعد اولى بالامكان الرابع ان في اقتضاء التقرير الامرين
نظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس اكثر وان لم يكن المحسوس
اتم في وجه الشبه وقد يبالغ فيه سابقا كل المبالغة وان لم يتذكرها ذكره فيه الا ان يراد بالاقتضاء
اقتضاء اولويته وفي عبارته ارشاد اليه فان قلت لم خص هذا الاربعة بذلك وعبارة السكاكي كالصريحة بان
التزيين والتقوية والاستطراف ايضا تشاركها في ذلك قلت لانها ينتفي الامكنة ولا الاعرفية قال
الشارح كلما كان المشبه اندر واخفى كان التشبيه بتاديه هذه الاغراض اوفى وجه ما قاله في الاستطراف ظاهر وفي
التزيين والتقوية ان حسنا لم يشتهر اكثر تاثيرا فيمن يشاهده واعجب وكذا قبح ما لم يشتهر قبحه لان الف النفس
بالمالوف وان كان سخف المشعوف ولما لم يظهر ما ذكرنا من الوجه انكر كثيرون ما ذكره فيما سوى
الاستطراف وكيف لا وقد شرط السكاكي الاعرفية في التزيين والتقوية ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكي
حجة عليه لانه حمله على الاعرفية بالفرض والسبيل السند حمله على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه بان
وجه الشبه في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي مثلا ليس مطلق السواد والافلاطريين بل هو السواد المخصوص
اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقلة الظبي هذا عرف وكذا الخال في التشويه وفيما ذكره
بحث من وجهين احدهما ان الملازمة المشار اليها بقوله والافلاطريين هم لانه تجرد التشبيه بالمزين يحمل ذهنه وعصل
للطبع ميلان اليه وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه في المشبه به اتم باعتبار اللطف
وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه ونقل هذه مخالفة منه مع السكاكي او اشارة الى ان ليس على ما ينبغيه
عبارته معول بل كلام سوء ولو لا مخافة الاسآمة بعد تطويل الكلام فيما يجب بسانه الاهتمام لا قتفينا الشارح
سبيل كلامه وبيان طريق تاويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام او تزيينه عطف على بيان
امكانه او تقريرها اي تزيين المشبه عند السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة هي نجمة العين
التي تجمع السواد والبياض او هي السواد والبياض او الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية
على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون الوحش حول خبائنا ان عين الظبي
والبقر الوحشي انما يظهر فيها البياض والسواد بعد الموت واما حال الحياة فعيونهن سود كلها الظبي
معلوم وكتشبيه صرت حسن بصوت داود وكتشبيه حلد ناعم بالحرير وكتشبيه النكهة بريح المسك وكتشبيه طعم
البطيخ بالعسل فقولنا شيء عند السامع احسن من قول الشارح في عين السامع وقس عليه قوله او تشويهه
بالثاء المثلثة قبحه كما في تشبيه وجه بمجدور يقال جدد وجدر فهو مجدور ومجدري خرج
منه الجدري بسلحه هي العذرة جامده لا طاوة فيها قد نفرها اي صرتها يعني
بالمقار الديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك على وزن قيل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة واستطرا

اي عد المشبه طرفيا حد شيا كما — استطراف في تشبيه فم — لموكتم وثمر وكامير البحمد
الطافي فيه جمر — في القاموس الجمر النار المتقد فلا حاجة الى قوله موقد نحو من امسك موجه المذهب
كابرازه — مستقلا لفهوم ما فانه عبارة عن استطراف او بتشبيه وجعله الشارح صفعلقا مقدا اي انما استطرف
المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة — او عقلا لامكان دوبان المسك مع كثرته
جدا حتى يعد نحو اولا استطراف المطلق كالاستطراف في المثال المذكور ولذا مر باب بالضمير لتبادر الذهن
منه الى الاستطراف في المثال وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر
الحضور في الذهن اما مطلقا كامر في تشبيه اللحم واما عند بعضهم كما في قوله
اي قول ابي العتاهيه في وصف البنفسج — ولا زوردية — بكسر الزاء هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح
كما ذكره السيد السند في شرحه — يزهو — الكثير زهي على صيغة الجهول وزهاه لغة قليله والمعنى تكبر وتفخر
بزرقتها لو كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلازوردية نوع استعارة اليه
كما في القباء في قوله بن رقتها للتشبيه ولو كانت مرجوحه فالباء بمعنى مع وكان البيت نحو اعلى تكبرها بين الرياض
لا يبعد ان يقصد به معنى ملائمه يعني تزهو علانيه لا على وجه الخفا — على جمر — اجمع احمر المواقيت — جمع
ياقوت معرب من الجواهر وهو يكون احمر وغير احمر واجوده الرماني وله منافع كثيره تنفع الوسواس والخفقان وضعف
القلب شربا وبحمود الدم تعليقا ففي التكثير عليه مزيد تعجب والمراد بحمر المواقيت شقايق النعمان وفي جعلها على الشقايق
وجعل اللازورد منسوبا اليه البنفسج اشارة الى تفاوت الشبهين لان الشقايق واوراقها تشبيهه بالمواقيت
لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لا يشبه اللازورد الا لونا وهذا ظاهر ان تفسير حمر المواقيت بالازهار الحمر
دون تفسيرها بالشقايق مبني على الغفله عن الدقايق وفيه ايضا وجه تعجب لتكثر البنفسج كازهارها فوق قاما
معضدن لها — اي تشبيهها لثقلها وطول كثرتها فوقها بذوي التعظم منزلة العظم والخامة
اوايل النار في اطراف كبريت — هي حجارة تورقها وجا بمعنى الياقوت الاحمر والذهب ايضا فان
صوره اتصال النار باطراف الكبريت لا يبدو حضورها في الذهن بدرجة نحو من المسك موجه الذهب لكن يبدو
حضورها عند حضور صوره البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غايه التباعد
وللشيخ عبد القاهر وجه آخر وهو انه اراد شبهها لنبات غض طري بتلالا واوراق رطبه من لهب ناد
في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل
النفوس اليه اكثر ولا يذهب عليك انه يجري في تشبيه الجمر فانه اراد شبهها بامر موجود من امر ممتنع الوجود
ولهذا الشيخ وجه الضعيف وجه آخر وهي انه اراد شبهها بين جسم ثقيل لا يقوى لحمله قامته وبين جسم لطيف في
غاية اللطافة ولا يتوهم في سنانه ثقل او في شبهها بين اوايل النار واواخر الدايم او انه جعل قامات البنفسج كبريت
ونفسه اوايل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمعه غير مغيبه للكبريت ذات رايحة طيبه ويمكن ان يجعل من الابراز



في صوره الممتنع عادة فان الكبريت الوقاد لا يتكثر في موضع واحد عادة ولا يخفى انه فات القوم من وجوه الاستطراف
ابراز الشيء في صوره الممتنع عقلا كما لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغا — وقد يعود — اي بعض الغرض
الى المشبه به — ولعل ترجيع ثمة الغرض ثالث الاقسام ان يعود الغرض الى ثالث هو تحصيل العناق بين صورتين
متباعدتين غاية التباعد فانه امر مستطرف مرغوب للطباع حدوثا وبقاء ان يعود الغرض الى المشبه والمشبه به
جميعا وهو جعلها مستطرفين بجمعهما لان كلا من المتباعدين يستطرف اذا تعانقا — وهو ض بان احدهما
وهو الكثير السايع حتى او هم صاحب المفتاح قصر الغرض العايد الى المشبه به عليه في اول بيانه اشاره الى كثرته
الى حد كانه ليس غيره وصرح بقلة الثاني ثانيا حيث قال ودنما كان الغرض بيان كونه اهم ولم يلتفت المهم اليه
واقتصر على بيان انه ضربان فاحضاره هذا محل وقد تذاركه في الايضاح حيث قال واما الثاني فيكون في الغالب
الهاما انه اتم من المشبه — في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب — وهو ان يجعل
الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد كما في الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه المقلوب
مبنيا على تسليم انه اتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وانت جاريت معه وانربط التشبيه
المقلوب في تشبيه للترين والتشويه والاستطراف لادعاء ان الزينه في المشبه به اتم والوجه اكثر اوادعاء ان
المشبه به ابدر واخفى والاظهر احتصاصه بصوره لحاق الناقص بالكامل كقوله — اي قول محمد بن وهيب
وبدا — اي ظهر الصباح — هو اول النهار وضوءه يعني حمرة الشمس في سواد الليل كان غرته — اي كالغرة
بضمها بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم فيقال غرة الصبح لبياضها وجه الخليفه حين مدح
فانه قصد بها امرا ان وجه الخليفه اتم صرعة الصبح في الوضوح والبعد عن ظلمة العبوس قال اتم في قوله حين
مدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وبالانتاج له وكونه كاملا في الكرم والاتصاف بالبشر و
الطلاقة عند اسماع المدح هذا ولا يخفى ان في ايراد ممدوح بجهولا ترسيه للطيفه لذلك يعرفه الذكي فانه يشعر
بانه لا مدخل في ذلك لخصوصية مادح ثم اوثر لكل ايها القطن العارف لمقدار اللطايف المتخلص عن ربقة التقليد
الصرف لحفايا احسن المعاني كما لقايل ان الشعر يجوز ان يكون تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفه
في سرعه انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفه اتم منها بالنسبه الى انتشار ضوء الصبح
و الضرب الثاني من الغرض العايد الى المشبه به بيان لا ستمراره في تشبيه الجايع وجها كالبدر في
الاشراق والاستدارة بالرغيف — لا في مجرد الاشراق والاستدارة كما ينبئ عنه ظاهر هذه العبارة
بل في استدارة مخصوصه فان استدارة النفس بالرغيف ليس باعتبار استدارة واما ثره تحسب ويسمى هذا
النوع من الغرض اظهارا للمط — قال السكاكي لا حسن المصير اليه الا مقام الطمع في تنشيط المخاطب كما يشير
كما يحكى عن الصاحب ابن عباد ان قاضي سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متعفقا فاخذ يمدحه قال وعالم
يعرف بالبخل واستار للذما ان يتطوعوا على هذا اسلوبه تفعلوا واخلا بعد واحدا الى ان ترتبط النوبه الى شريف

البين فقال اشبي الى النفس من الخبر فانما الصاحبان يقدر له مايدة دقيقة استوى الى النفس من الخبر تشبيه مقلوب
في المآل لانه جعل نابيا على الخبر في المشترك بينهما وهو كونهما مشتهى للنفس هذا الذي ذكرناه من جعل
احد المشبهين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه كذا في
الايضاح حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه اوادعاء كما في التشبيه
الذي يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان ما قدم كله ليس مما نحن فيه
الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق هذا وتكرير دفعه بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل
احد الطرفين مشبها والاخر مشبها به تكون احد الطرفين اتم حقيقة اوادعاء اذا اريد الجمع بين
شيئين في امر مركبا كان او مفردا حسيا كان او عقليا واحدا كان او متعددا وذلك تارة يكون في المتساويين
في وجه الشبه وتارة يكون في المتفاوتين من غير قصد افادة التفاوت فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم
بالتشابه هذه العبارة قاصرة لا تشمل مثل تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فانه ليس العدول فيه
من التشبيه الى الحكم بالتشابه فالاحسن ترك التشبيه الى افادة التشابه وهذا الخلل ناشئ من قبل المصنف
حيث غير عبارة المفتاح الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه وخفي على من تلاه الى ان وقف بالافاده فاغتنم
السعادة قال المفتاح تفاديا عن ترجيح احد المتساويين وكانه اراد المعادي عن ايهام ترجيح احد المتساويين
والا لوجب ترك التشبيه فيحتمل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك ان تجعل وجه ترجيح التشابه
حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقي البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الالحاق والاشتراك
تقوله اي قول الي محق الصابي تشابه دمعي اذ جرى اي كلما وقت جرى فمادية الفعل
التعميم يؤيده صيغة تشكل المفيدة للاستمرار ومدامتي المداومة المطر الدائم والخمر كالمدامة لانه ليس شراب
يستطاع ادامة شربه الا هي من مثل ما في الكاس عيني تشكل فوالله ما ادري ابا الخمرا سبلت
ذكر اسبل الدمع في القاموس تبعا لرسله وفي الصحاح حتى هطل فعلى الاول الباء زايدة وعلى الثاني للتعدية
تجعل الزيادة وعدمها مطلقا كما في الشرح وهم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير المبتدء سماع
ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال ان المعدية لانا نقول بان المعدية ايضا سماعية على ان من جعلها زايدة لعله
سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم يقف السماع والاحاطة بالنفي معتذرة حتى في امر من غير في كست
اشرب ويجوز عند قصد التشابه التشبيه ايضا لان ارادة التشبيه قد يستعمل
لمجرد قصد التشريك كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى تريد ظهور منير في مظلم اكثر من
والجواب قد استفيد من قوله فالاحسن واضحا وكانه تعرض لتوجيهه بالتمثيل ولا يخفى ان البيت كما يحتمل
على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه يشتمل على تمثيل الجايز الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله من مثل
ما في الكاس عيني تشكل وكانه اراد التمثيل للتشبيه مما احد الطرفين اكمل مع انه لم يقصد الالحاق بل التشا



بعد التمثيل لعدم المرية لاحد الطرفين على الاخر فتامل ولما فرغ عن النظر في الطرف والوجه والاداة والغرض
حان النظر في تقسيمه بالاعتبارات الاربعة فشرع فيه على ترتيب ذكر الاربعة فابتدا بالتقسيم باعتبار طرفيه
فقال وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام قسمة الاولى
ايضا اربعة اقسام والثالث والرابع قسمان يعلم اقتسامهما الى القسمين من بيان تقسيم الاول الى الاقسام
الاربعة فاكتفى به ولم يشر الى تقسيمها والثاني يحتمل القسمة الى الاربعة عقلا وكانه لم يوجد ولعدم وقوعه
وجوده سقط قسمان من القسم الثالث والرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع في اربع والوقوع
تسعة ومن البين ان تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهذا المراد بالتحكيم
في الوجه والاداة والغرض فلم يتسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة بعكس اعماله للغرض
المذكور وتحديد المسلوك وتفنناية البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع انه يعلم من تقسيم الوجه
المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب فان ما بينه التفاصل بين البلغاء والتفاضل في
التفاصل بين الخطباء والتشبيه على الفرق بين المفرد والمقيد وهو اخرج بي الى الفاعل واعمالا لذكا اما التشبيه
مفرد بمفرد وما وجد غير مقيد من تشبيه الخد بالورد ولا نعني بالمقيد ما ذكره قيد بل ما لقيده
مدخلية في التشبيه الا ترى انه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن مع ان اللباس موصوف
لانه لا دخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسي على ما بينه الزمخشري وهو ان كل واحد يشتمل على صاحبه
عند الاعتناق كاللباس او عقلي كما ذكره غيره وهو ان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة
هي الزنا وما يشتد فيحترز من الذنوب وما ينهى عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه ما لم يتجرد العورة
عن اللباس لا يمكن الزنا كما ان كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا وما يتبعه من الوقوع في
التهميات وشتاع الذنوب وشي من الوجهين لا يتوقف على القيد على ما ذكره الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه التحقيق
وهو ان المقصد تشبيه كل منهما باللباس في الاشتمال على صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للمناسب فلا اضافة
اللباس دخلية في وجه الشبه فالاظهر ان الآية لتشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله انه شبه كلا منهما باللباس
المطلق في الاشتمال والصيانة ثم قيد الاشتمال والصيانة فتدبر وتذكر التحقيق بعون التوفيق ومنهم من قال
في الوجه الثاني مسامحة لان اللباس يصون صاحبه عن المرة لا عن فضيحة الفاحشة كذا من الرجل والمرأة وقد ظهر لنا
ويمكن ان يكون وجه الشبه ان كلا منهما يجعل صاحبه موقرا معززا في اعين الناس كاللباس فنبه اشارة الى انه كما
يكون الزوج اظهر وازكى يكون ادخل في الموقر كاللباس وانما قدم غير المقيد بن مع انه عدمي والمقيدان وجوديان
لان القوي في الافراد الذي الكلام فيه او مقيد ان كقولهم لن لا يحصد من سعيه على طايل هو كالواقع على المآل
فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصد من سعيه على طايل والمشبه به هو الواقع المقيد بكون وقعه على المآل ووجه
الشبه فيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين وقد نبه هذا المثال على ان القيد

يشتمل الصلة والمعقود والمخصص بالاضافة والوصف كما هو المشهور ومن القيود والحال وستجد مخالفا في
القيد وعدمه كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل يقال الواو حالية والجملة حال
عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الصياد اصطاد والشمس كذلك فالشمس المطلقة ليست كالمراة المذكورة
بل هي مقيدة بزمان مخصوص هو الصباح او العصر اذ الان يقال لا يكفي في التقييد طرف التشبيه احتصاص التشبيه
بزمان مخصوص مثلا بل لا بد من اعتباره في نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيدا او عكسه عطف على قوله
كقوله اي كعكس قوله وهو المراة في كف الاشل كالشمس واما تشبيه مركب بمركب كما اي تشبيه
في بيت يشار الاضافة عهدية يشار بها الى ما سبق من قوله كان مثار النقع البيت وتشبيه
المركب بالمركب قد يكون بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف كما في قوله وكان اجرام النجوم لوامعا الخ درر
نثرن على بساط ازرق فانه كما تشبه الهيئة المنتزعة من اجرام النجوم اللوامع في ادیم السماء الصافية الزرقاء
تشبيه درر نثرن على بساط ازرق كذلك تشبه اجرام النجوم اللوامع بالدرر وادیم السماء بالبساط الازرق تشبيها
واضحا عاريا عن التكلف لكنه ابرد هو عن التشبيه الذي يلي الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا ملوص طلوع
النجوم وتألقه متفرقة في ادیم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات الا بتكلف
كما تكلف من لم يذق حلاوة التشبيه المركب في قوله تعالى مثل الذي استوقد نارا الآية فقال شبه المنافق
بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات
متعددة ومثلوا لذلك بقوله كانما المريخ والمشتري قدامه في ساعة الرفعة مصرف بالليل عن دعوة وقد ترجت
وقدامه شمعة فانه لا يمكن تشبيه المريخ بالمصرف بالليل عن دعوة الخ وان لا يحسن تشبيه المريخ بالمصرف عن دعوة
مع الاقتصار عليه لكون وجه تشبيهه بالمصرف عن دعوة وتشبيه المشتري وقدامه بشمعة مرجت فان التشبيه وان
لا يحسن وحده يحسن اذا جمع مع تشبيه اخر فهذا عرفان من التشبيه المتعدد ما يقرب التشبيه الواحد المركب
في التضام والتلاصق وعرف انه كم بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبيهان المركبة في
مرتبة فان ما ساغ فيه التشبيهات المتعددة ايضا بلا تكلف له فضل على ما ساغت فيه بتكلف وما ساغت فيه
بتكلف له فضل على ما لم تسغ فيه اصلا بل ما ساغت فيه ولا بد من اجتماعها لهذا المساغ اعلى من الكل لان وجه
تعدده بشبه وجه وحدته في التضام والتلاصق ولا بعد ان يقصد تشبيه المركب بالمركب والاجزاء بالاجزاء في
اطلاق واحد لانه اذا جاز باداة واحدة تشبيهات الاجزاء المتعددة فليجز مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة
ايضا واما تشبيه مفرد بمركب كقوله من تشبيه الشفيق يا علام يا قوت منثور على رماح من زبرجد
فالمشبه مفرد وهو الشفيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلية بحمار ابتر مشقوق
الشفة والحوافر نابت على راسه شجر تا عضاه والفرق بين المركب والمقيد احوج شئ الى التامل وهذا قال صاحب المفتاح
وهذا اي الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب ممن له فضل احتياج الى سلامة الطبع وصفاء القريحة فليس



الحاكم في تمييز البابين اذا التبس احدهما بالاخر سوى ذلك ولولا اشتباه بين البابين بتلك المثابة وكفى شاهدا
في سعة الالتباس ووقوع الاختلاف بين المهم والمفتاح حيث جعل المفتاح تشبيه الشاة الجبلي تشبيه المفرد
بالمفرد والمهم جعله من تشبيه المفرد بالمركب وانه لم يثبت المفتاح تشبيه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة امثلتها
فكانه جعل المركب في الصورتين مقيدا قال الشارح وكان ماذكره المهم اقرب واما تشبيه مركب بمفرد كقوله
اي قول ابي تمام ماضاجني نقضيا في القاموس تقضت في المسلة بلغة الغاية والتقديم في نظيرتها
وفي الاساس تقضيته بلغة قضاه تريا وجه الارض فايلين تجبا كيف تصور مضارع
التصوير مجهولا يقال صوره فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف التا اي كيف يتصور تريا نهارا شمس
من الشمس صار ذا شمس اي لم يبرحها غيم قد شابه اي خالط النهار زهر كقمر جمع زهرة
كثمرة وبركة الزلى فحدى جمع ربوه بالضم وجات كرحمة خصها لانها انف واخص ولانها المقصودة بالنظر
كذا قاله الشارح في المختصر ويمكن ان يقال خصه لانه خالطه الشمس في اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المعتم
اظهر لان نور الشمس فيه اضعف فكانما هو اي ذلك النهار مقمر اي ليل ذو قمر في القاموس المقمر
والمعتم ليلة قمرها القمر فليس الكلام في تعدد الموصوف حتى يرد قول الشارح فيه نساع بناء على انه في تعدد ليل مقمر فيه
سابه مركب على ما وجهه السيد السند والشارح توجيه آخر وهو ان التشبيه في البيت لا يخلو عن نساع اذ شبه
النهار المشمس بان الضمير المشبه به راجع اليه والمعتم تشبيه الهيئة شبه النهار المشمس الذي اختلط به ارهار
الربوات فتقصت باحمرارها من ضوء الشمس حتى صار يضاهي بالى الليل المعتم فالمشبه مركب والمشبه به مفرد
وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين ولا يناسب لتقسيما تا الاخر لانها كانت تقسيما للتشبيه واحد وهذا تقسيم
للتشبيهات المتعددة اذ يعتبر طرفا تشبيه واحد وايضا ليس من وظايف البيان بل هو من افراد الكلف والتنشيق
الذي من الصنايع البديعة وكان وجه التعرض له ان الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب تركيب وتبعيته يتعرض للفرق
وان لا التباس فيه ولا يخفى ان الملفوف والمفروق لا يختص بالطرف بل يجري في الوجه ايضا ان تعدد طرفاه
اي كل من طرفيه فاما الملفوف قال الامام وتبعه الشارح وهو ان يؤتى بالمشبهين او لا ثم بالمشبه بهما
هذا وهو قاصر فتجب ان يقال او بالعكس ليلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي قلوب الطير رطبا ويابسا قال
الشارح المراد اعم من الاتيان بطريق العطف او غيره وكانه اراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو اذا اريد تشبيه
احدهما بالشمس والاخر بالقمر بقرينة كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور
كان قلوب الطير اسم جمع للطائر رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها
هو عش الطائر وان لم يكن فيه العناب هو كمثرى والحشف هو كفرسان ذا التمر او الضعيف لا نوى
له او اليابس الفاسد وكنبل الجزا اليابس البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس الاجتماعهما هيئة مخصوصة يقيد بها ويقصد تشبيهها قال الشيخ فضيلة في

اختصار اللفظ وحسن الترتيب لان الجمع فانه يقع بين التشبيه هذا ولا يذهب عليك انه لا ضنه في التشريح على ترتيب
اللف او مفروق كقوله اي قول المرقش بكر وهو عمرو بن سعد والمرقش الاصغر عمرو بن حرملة
مسك الشتاء اي نشر تلك النسآء رائحتها مسك اي نشر مسك والوجه دنانير واطراف الاكف
الحطر وردى اطراف البنان والاضافة بيانية عنم هو شجر احمر لين يشبه به بنان الجواري كذا في الصحاح وان
تعدد طرفه الاول قال اعني المشبه فتشبيه التسوية لانه سوى بين المشبهين بكقوله
صدع هو بالضم ما بين الاذن والعين والشعر المتدلي على هذا الموضع والمراد هو الثاني لحبيب وحالي
وكانه اراد حوالي فيهن انه والصدع كالليالي كل شعر من الصدغ كليل وكل حال له كليل المصراع الثاني وتوزع في
صفاء وذمعي كالليالي كلاهما كالليالي وصف دمعه بالصفا لينبئ عن كثرة بكايه لانه اذا كثر جريان
ما المنبع يصفو عن الكدر لانه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدورات التي تمزجه بالما بخلاف ما اذا جرى احيانا
فانه يكون مكدرا بكدورات المنبع وان تعدد طرفه الثاني قال اعني المشبه به فتشبيه
الجمع لانه يجمع للمشبه وجوه تشبيه او يجمع له امور امشبهات بها كقوله اي قول البحتري بانت
تدنا في حتى الصباح اعيد مجدولد مكان الوشاح الاعيد الناعر البدن تذكر بانت وتدنا واعيد يدل على ان
الكلام في مذكر ومكان الوشاح يدل على انها محجوبة في الهاموش الوشاح بالضم والكسر قلادة تان من لولو وجوهر
منظوما ان يعالف بينهما معطوف احدهما على الاخر او اداد بهر عرض موصه بالجوهر تشده المراه بين عاتقها وكشحها
كانما تبسم يبسم تبسم كضرب بسما وابتسم وتبسم وهو اقل الضحك واحسنه عن لولو منضد
اي منظوم او ورد محمد لم يصفه بالمنظم لان الذهن ينساق اليه من وصف اللولو اوافاح جمع اقحوان بالضم كالتوابل
وهو النابت قال في الصحاح جمع على افاح حذف الالف والنون وقد لا يشدد الياء هذا نهزه افاح مفتوحة
وما اشتهر من كسرها سهو شبه ثغره بثلثة اشيا الاتيان اورد كلمة او تنبيها على ان كلا من مشبه به على حده و
كلمة او للتسوية لا الابهام حتى يرد انه ينبغي الواو ونوجه بانه بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهو حسن من
الواو وخلوه عن وصمة ابهام جعل المجموع مشبها به قال الشارح شبه ثغره بثلثة اشيا ثم اعترض بان في كونه من
باب التشبيه نظر الان المشبه اعني المغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظا كما يدل عليه انه تشبيه اقول
اولا هذا تشبيه بتسعة بثلث بتسمات والمشبه مقصود في الكلام لانه في معنى انه تبسم ببسما كبسم عن هذا او ذاك
او ذلك وثانيا ان تشبيه المغر بثلثة اشيا ضمني لان تشبيه المبسم بالبسم عن احد الثلثة يستلزم تشبيه المغر باحدها
وعما مثل به المشبه بمقعد بيت الحريري يفتر عن لولو رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب قال الشارح
شبه ثغره بخمسة ثم قال في كونه من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني المغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا اقول التقدير
يفتر اي يضحك ضحكا حسنا عن مثل لولو البيت فالمسبه مقدر في نظم الكلام وانما لم يجعل استعارة معينة على التقدير
لان استعارة امور متنافية لشيء واحد في كلام واحد دعوى ثبوت امور متنافية لشيء واحد فلا يقدم عليه



عاقل بخلاف التشبيه بالامور المتنافية وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين يعني باعتبار
وجهه له ثلث تقسيمات اولياة الاول هو تمثيل او غير تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد صرح
بالاول بقوله اما تمثيل او غير تمثيل واريد انه تقسيم للشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يراد في التشبيه
يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه واخص منه وما هو نفس
المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو اخص فلا اشكال وبهذا اندفع ايضا ان تقريره بقوله وجهه وهو ما وجهه
منتزع من متعدد غير متعلق بمحذوف بل هو صفة بعض افراد التمثيل عنه ولا يرد انه يشمل ما وجهه مركب حسي فلا
يطرد لان الشيخ قيده في اسرار البلاغة بكونه عقليا حيث قال التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا ثبت ان التركيبي التشبيه
عقليا يقال انه مضمون يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا او ضرب مثل واذا كان عقليا جاز ان يطلق اسم
التمثيل عليه وان يقال ضرب الامر مثلا لكنا نقول ضربنا لنود مثلا للقرآن والحمد والعلم هذا الما قال السيد
السند في شرحه للمفتاح ان هذا القيد من قبل الشيخ لانا ما امكن لا نثبت مخالفة بين الجمهور والشيخ بل الان الشيخ
فسره بالتشبيه المنتزع من امور لم ينبه على ان لفظ التمثيل لا يجوز اطلاقه على الحسي مطلقا ويجوز اطلاقه على العقلي
مطلقا ولا يخفى على الذوق السليم ان الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه المنتزع من التمثيل بالمعنى التشبيه
بالوجه العقلي حيث جعل الاول معنى مفردا شايعا والثاني مما قد يستعمل فيه بقوله جاز ان يطلق اسم التمثيل
عليه ثم اني اخاف ان تتحير في حل عباره الشيخ فاسمع لك بتر عا فلا تواخذني بسط الكلام فاني لا افعله قوله
تقول تريد بقوله اذا ركب التشبيه عقليا انه اذا ركب الكلام الدال على التشبيه فانه بالحاظ هذا المعنى حتى جعل
البعض اطلاق اركان التشبيه على الطرفين والوجه والاداة من فروعه وحيث قال انه يتضمن التشبيه اراد به
المعنى المصدري وكذا بالتمثيل في قوله ان فيه تمثيلا فلا يشكل عليك انه ينبغي ان يقول اذا ركب عقليا يقال التشبيه
ولا يطلق عليه التمثيل وكانه اراد بضرب الامر مثلا استعارة الامر كامر وستعرف تعيينه ولما استشعر
المحقق الاشكال على تقريره بانه غير مطرد كانه يدخل فيه التشبيه في الوصف المنتزع الحقيقي مع انه ليس بتمثيل اشار الى
دفعه بقوله وقيده السكاكي اي المنتزع من متعدد بكونه غير حقيقي كذا فسر الشارح الضمير وعن نفسه
بالوجه اي قيد الوجه بكونه غير حقيقي كما قيد بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكي التشبيه من كان وجهه
وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد وهذا
كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت في غير كلام السكاكي فجريانه
المقرين موافقا للجمهور ولا بعد ان يقال اوقعه السكاكي فيه قول الشيخ واذا كان عقليا جاز ان يطلق اسم التمثيل
عليه محمل العقلي على ما هو مخرج العقل ومعتبرة فقط تمان وجه عدول المحقق من عبارة السكاكي من عدة امور على
طبق عبارة الشيخ الى قوله من متعدد كما نبه عليه في الايضاح حيث قال امورين او امور ظاهر كالبهود يمثل الحمار فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بالبلة نافعه مع الكد والتعب في استصحابها

فهو وصف مركب من متعدد و لين بحقيقي يراهن عايد الى التوهم كما ذكره الشارح وهو المطابق لكلام المفتاح حيث قال مراد المفتاح بغير الحقيقي ما يقابل الاضافي فلم يفطن بما في كلام المفتاح ادنى نظر اما المراد بغير الحقيقي في كل من الطرفين او يكفي ان يكون كذلك في احد الطرفين فيما لم يتضح لكن المتبادر الاول لانه الفرد الكامل فليحمل عليه ما لم يصرف صارف وتقييد مثال التمثيل على بيان السكاكي واطلاقه على بيان الجمهور حمل الشارح المحقق على ان جعل ما ذكره عن جميع امثلة ذكرت لوجه المشبه المركب باشتمالها من مركب الطرفين ومفرد هما ومختلفهما وخالفه السيد بدعوى ان التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى ان تخريجه بما وجهه متفرع من متعدد يتبادر منه المتفرع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو اجزاوه والا يلزم ان يكون مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ما تركب طرفاه ونوزع بان الهم رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المنافي لما راعاه عند الاستعارة التحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد وهنا في المخالفة غير شديد اما حديث التبادر فلم وانما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم ان المدار على التركيب الاعتباري والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي و ليتناول المركب من متعدد هو اجزاوه ومن متعدد في الطرف وكان سند رد الهم على السكاكي تخيل انه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل تحقيق التشبيه بالوجه المركب ما طرفاه مركبان ثم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه معناه الاصلي تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة في المفرد فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز به عنه فيرد عليه تناقض لكن لا يوجب ذلك شناعة كلامه صناعة بل ينبغي ان يحمل ما سيأتي على ان الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص او في الجنس ثم يقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لا ينتفي تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركبا ذقد سبق ان التشبيه لهذا الوجه يجيء لمفرد مركب واما غير تمثيل وهو بخلافه وهو ما لا يكون منتزعا عن متعدد عند غير السكاكي ويعلم منه غير التمثيل عند مذهب السكاكي وهو ما ينتزع من متعدد او كان وصفا حقيقيا والمراد بالوصف الحقيقي ما يكون ما انتزع عنه اوصافا حقيقية دالا فالهيئة الانتزاعية امر اعتباري لا وجود له وهذا او لي من جعل وهو بخلافه بيانا لغير التمثيل على المذهبين كما يفيده عبارة الشارح لانه تكلف بعيد من جعل ضمير بخلافه الى ما يطلق عليه التمثيل وجعل غير تمثيل لمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله اما تمثيل ايضا اعتبار التوزيع بجعل كل مما يستفاد من قوله وهو بخلافه لاحد معنيي غير التمثيل وما فرع من التقسيم الاول شرع في التقسيم الثاني بقوله وايضا التشبيه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه ولا ما يستتبعه ولما كان المجمل تقسيمان عقبه بما فصل بينه وبين قسيمه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودي ولانه يندفع به طول الفصل بين القسمين بتقدمه وكانه نظر الى ان المجمل اجمل فمنه اي من المجمل



ظاهر يفهمه اي يفهم وجهه كل احد ومنه خفي لا يدرك اي لا يدرك وجهه الا الخاص من آدركه بالبديهة او بالتامل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفي تسمية لاحد الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وباباه كونه قوله وايضا من قسيما للتشبيه قطعا وان يلايمه ان ما ذكر عقيب القسم الثاني من قوله وقد يتساوى بذكر ما يستتبعه فكان تفصيل الوجه وكلام منه كقول بعضهم حيا الله ثناياه فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكمله وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الخطاط وانس الفوارس قالته حين سميت ايهم افضل فانها قالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قال لكلثم ان كنت علم ايهم افضل وهم كالحلقة المفرغة لا يدري ابن طرفاها كذا ذكره جار الله وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سادا عنهم ايهم اخذا ي اشجع ولا ثناني بينهما بل هما مجتمعان على الصدق تواردا او بطريق اخذ المتاخر عن المتقدم ولا يخفى ان المراد بالخفي الخفي بحد ذاته فلا يخرج عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان وصف الحلقة اظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجري في المفصل ايضا وكانه خصه به للتنبيه على انه مع خفاء التشبيه بحذف الوجه والمراد بطرفاها طرفها الاعلى والاسفل اللذان لا فضل والادنى واذا لم يعلم الادنى والاعلى لم يعلم الوسط وايضا جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره اض لتقسيم المجمل ايضا اي عاد عودا و فايدته التنبيه على انه استيناف لتقسيم المجمل وليس لتقسيما للخفي اذ ذكر الوصف المشترك بوجه الشبه انسب بالخفي ومنه يعلم ان المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف واما ما قال الشارح ان احسانه ومنه دون اما واما للاستعارة بانه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين شقي تقسيم بل الوجه ان حصر تقسيمه اذ ذكره اذ يحتمل قسم آخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فاذا الزيادة باداة الحصر لترجيح التقسيم رعاية العدد المذكور به في كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المفصل وكانه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لما يراد ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره او الان ذكره في المجمل لدفع توهم انه ليس التقسيم مجملا مع ما يشعر بالوجه واداعي لذكره في المفصل منه اي من المجمل ما لم يذكر وصف احد الطرفين اي وصف يذكر له من حيث انه طرف وهو وصف يشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل السيد لان زيدا لا يثبت له الفضل من حيث انه مشبه بالاسد وانما ذكرنا هكذا حتى ان تقول هكذا ينبغي ان يفهم المجرد ما ذكر الشارح ان المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدمي وهو ما لم يذكر الخ على ما هو وجودي في الجملة وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي الصرف مع ان حق التعليم يقتضي العكس لحفظ الا شارة من وقوع فاصلة بينها ولو بالمثال ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده لم يذكر مثاله لانه ذكر انفا ما هو مثال له ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي نامر في الحسن بن سهل ستصبح العيس والليل عندفتى كثير ذكر الوصلة ساعة العصب العيس بالكسر الابل البيض تخالط بياضها شقرة وعراعيس

ومي عيسا اي سندخلي الابل والسير في الليل صباحا عند فتى صدقت عنه اي اعرضت عنه ولم
تصدف من حدضرب مواهبه عني وعاوده ظني فلم يجب كالغيث هو المطر او الذي
عرضه بريد ان جيته وافاك ريفه اي اوله وافضله والمراد اتاه الانسان وان ترحلت عنه
يلح البلاغ للخوض في الطلب وصف الغني بكثرة المواهب اعرضت اولم تعرض والغيث بانه يصيبك جيته
او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اي الافاضة حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال والاعراض
واما مفصل يحصل عند بل اما مجمل وهو ماذكر وجهه لما كان في هذا التعريف تسامح
بجعل ماذكرنا يستتبع وجهه كان الوجه داخلا فيما ذكر وجهة وكان ذلك التسامح سببا على تسامح اخر بنه على
هذا التسامح وعلى مشابهه احترازا للتعريف عن الابهام الذي هو غاية بتعده عن الاتقان والاحكام فقال وقد
يتسامح بذكر ما يستتبعه اي وجه الشبه مكانه والشارح جعل هذا اشارة الى تقسيم بعد التعريف
يعني المفصل قسمان ماذكر فيه وجه الشبه حقيقته وماذكر فيه وجه الشبه تسامحا كقولهم لذا كلام الفصيح
اي الفصيح وكلام الفتاح فيه كالصريح او البليغ والثاني هو الاشبه لانه احق بالتشبيه بالعسل هو كالعسل
في الحلاوة وتسامح هذا الشارح الى ان صار الحقيقة مجازية حتى لو قيل الكلام الفصيح كالعسل لا يتم القصد
الى انه مثل العسل في ميل الطبع اليه ولا يجعل المقصد ذلك بل لو سيل عن وجه الشبه لاجاب الابطلاوة فان
الجامع فيها لازمها وهو مثل الطبع اي محبه ومودته كما فسره السيد السند في شرح المفتاح وانما
جعل الجامع ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات ولا بعد ان يجعل
وجه الشبه نفس الحلاوة ويحمل بقوته في المشبه على سبيل التخييل كما في تشبيه المنية بالظفر والبدعة بالطامة
قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباره ميل الطبع وارتياح المجاب ويشبه ان يكون
تركب التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر تسامحهم هذا
ويحتمل ان يكون قصده ان تسامحهم ناش من تسامح البلغا من وضع المستتبع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام
البليغ كالعسل في الحلاوة وزيد كالغراب في سواده اي سواد الغراب او سواد زيد وقد يقال زيد كالغراب في سواده
فلما وضع البلغا الحسي الملزوم لوجه الشبه العقلي مكانه تولد عليا البيان العقلي الذي هو وجه الشبه منزلة جزئيانه
فقسموه الى حسي وعقلي ويحتمل ان يكون قصده الى ان تسامحهم الاول من قبيل هذا التسامح تنزيلا لغير وجه الشبه
منزلته فانهم نزلوا الحريري منزلة وجه الشبه الكلي فقسموه الى الحسي والعقلي والشارح العلامة جرى على الاول
لكن لم يسلك في تحقيقه مسلك السداد والشارح اعتمد على الثاني لكون المرجات في بيانه ما عليه الاعتماد ومن الله
الاهتداء والارشاد ولا يخفى عليك انه لشا من هذا التسامح ايضا التسامح في عد هذا التشبيه مفصلا والتسامح
في التعريف على ما عرفت بقي ههنا بحث وهو ان ذكر الحلاوة في مقام ميل الطبع من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم
وسلوك طريق المجاز ليس تسامحا وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل



اي غير مصون مراحد بل يعطى لكل ونيال المجد توجهه والابتذال عدم الصيانة وهو ما ينتقل فيه من المشبه
الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي ظاهر الراي فان جعل من بادئ بدا
فالاظهر من ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من بدا محمودا فوجه حذف الهمزة اجراؤها قلبت ياء لانكسار ما قبلها ذكره القاضي
في تفسير قوله تعالى بادي الراي بسورة هود ووجه جعل اول الراي ظاهرا تنزيلا اول الراي منزلة ظاهره
الشيء الذي يبدو اولا ولكن ان يجعل ح بمعنى اول الراي ولكن ان همزه كما في قراءة من قرا بادي الراي بالهمز
وجعل القاضي تقديره في الابتداء وقت حدوث بادي الراي على حذف مضافين ولكن يحمله ظرفا تنزيليا
فلا يستغنى عن حذف المضاف ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه
لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في بادي الراي وقوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه ان يكون المشبه بحيث
اذا نظر العقل فيه ظهر له المعنى المشترك الكلي الذي مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفات النفس
الى المشبه به من غير توقف ولم يكلف بناظر وجهه في بادي الراي لانه يتبادر منه الظهور بعدا للتشبيه وحضار
الطرفين وهو لا يكفي في الابتذال بل لابد ان يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة
المشبه اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من
المفصل وذلك لان التفصيل تحليل امر مجمل اذ يجمع امور مجملة وبالجملة المجمل اسبق الى النفس ولان النفس مجبولة
على درك المجمل وحفظ المجمل حتى ان التفصيل كانه خروج عن جبلتها ولان المجمل اجب عندها لان الذي سيق لها بعد التفصيل
فكان التفصيل وسيلة الى تحصيل مجمل الا ترى ان التراجيات التي هي تفاصيل وسايل معروفات هي مجملات حتى اذا
حصل المجمل اعرض النفس عن التعريف والتفصيل هذا ما خطر بالبال في تفصيل هذا الاجمال ولعله اجمل مما ذكره
الشارح المحقق في شرح هذا المقال حيث قال الادراك ادراك الانسان من حيث انه حي او جسم او حيوان اسود ونحوه
واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء اخر فلهذا كان
العام اعرف من الخاص على ما ذهب اليه قوله لهذا كان العام اعرف من الخاص نظرا الى العام من حيث انه يكون مفصلا كالجسم النامي
الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان وقال بعض الادباء ان الدوبة لا تقصد في اول امرها الى الوصف
على التفصيل ولذلك قيل النظرة الاولى حقا وفلان لم ينعم النظر وكذا سايل الحواس فانه يدرك من تفاصيل
الاصوات والطعوم في المرة الثانية ما لم يدركه في الاولى وفيه بحث وذلك لان ذلك ليس للاجمال قال الاجمال
بعد التفصيل في غاية المتانة بل لانه لا ابقاء في النظرة الاولى ولا يحصل احكام النظر لها لقلة امهاله او قليل
المفصل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين
المشبه والمشبه به مثلا اذ قد يكون غلبة الحضور لتا قا لقرب المناسبة ولا يخفى ان غلبة حضور المشبه عند
حضور المشبه به تجامع حضور المشبه به مطلقا فلا يبقا بد بينه وبين قوله مطلقا الا ان يقيد القيد عند
حضور المشبه به ليفيد فقط لكن لا يساعده المقام او يجعل الترديد لمنع الخلو كتشبيه الجرو الصغير بالكوز

في المقدار والشكل اذا اعتبر التركيب وامثاله اذ الامر يعتبر فيه ايضا امر جملي يشهد له ما سياتي من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد حيث لم يقل كلما كان العدد اكثر كان التشبيه ابعد وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجه الشبه ايضا من اسباب البعد والغرابة ويرد ان الحكم الصغير ايضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه به مطلقا والجواب ان كلا من الحكم والشمس مما يغلب حضور الكوز والمرآة عند حضور وجه التمثيل لغلبة حضور المشبه بهما شيئ وان كلا من المرآة والكوز مما يغلب حضور مطلقا لتكرره على الحس فكذلك وجه التمثيل لغلبة حضور المشبه به مطلقا بهما سبب فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لا ضائقة فيه او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه كالشمس بالجاه في حضور الامارة والكفاية او لكونه لازما لما يتكرر على الحس او غير ذلك لمعارضة كل من القرب والتكرر والتفصيل فان في وجه الشبه تفصيلا لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر والتفصيل الاحضر الاوضح لمعارضة غلبة الحضور للتفصيل واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي بخلاف القريب اي ما لا ينتقل فيه في بادي النظر من المشبه الى المشبه به لعدم الظهور المعهود وهو الظهور في بادي الراي سواء انتقل فيه من المشبه الى المشبه به في بادي الراي لكون المشبه به لازما ذهنيا لظهور وجه او لا ينتقل منه اليه كذلك اصلا والمهم شرح قوله وهو بخلافه بانه ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر وافقه الشارح ورد عليه التشبيه الغريب الذي المشبه به فيه لازم ذهني للمشبه الا ان يكلف فتامل

اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هيئة مشتملة على كثرة تفصيل كما سبق او ندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه فقد عرفت وجه الرد بينه وبين الندور مطلقا فذكر لبعد المناسبة كامر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا لكونه وهميا كالنيا بالاغوال او مركبا خياليا كالعلم يا قوت منثورة على رماح من زبرجد او عقليا عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا قدير فانه دقيق والظاهر ان المركب العقلي اذا كان عقليا قليل التفصيل ليس نادر الحضور كامر متعلق بقوله مطلقا وتمثيله بجميع اقسامه السابقة ولا يخفى ان كلامه هنا يفيد على ان ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جمليا او لا وكلاما سابقا يدل على ان كونه جمليا مطلقا موجب لظهور وجهه فبينهما تنافي والتحقيق ان التشبيه الغريب المبتذل ما يكون وجهه ظاهرا اما لكونه جمليا او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه او مطلقا والغريب البعيد ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله او تفصيل مانع من ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه او مطلقا او لقلة تكرره على الحس او عدم تكرره عليه او عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب استغنى بذكر قلة التكرر عنهما لانهما اولى بعليه الندور مطلقا ولكن يجعل قلة التكرار كنايه عن عدم كثرته

وتجعل الملقي شاملا للجميع كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل لم يقل كامرية نظائره لان ما مر كثير فيلتبس ولا يحصل ما هو المهم من التمثيل وهو التوضيح والفرق بينه وبين نظائره فيما سبق بعنوان ذكرها بخلافه فان مثاله فيما مر لم يكن لقلة التكرار بالاعتبارات اخر وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما تعلقه بعد تعقل الطرفين كما في الشرح فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادي الراي سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي ان يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به وينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موصوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا ينافي فالغرابة فيه اي في المثال المذكور من وجهين كثرة التفصيل وندور حضور المشبه به مطلقا لقلة تكرره على الحس والمهم منه التنبيه على ان المراد بما بين الطرفين في المتن ما يعم الجامع لئلا يلزم الخلو فلا مانع من الاجتماع والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف ويقع ذلك النظر على وجوه اعرفها اي اشهرها وجوها واظهرها ينقسم الى قسمين احدهما ان تاخذ بعضا ولا حظته وتدع بعضا لا يعني ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكلية والا فلا تكون المعتبرة في التشبيه الا البعض المأخوذ فان كان واحدا فليكون وجه شبه واحد لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه امورا نظر فيها واعتبر الجميع ويكون ملاحظة ما تركبه كالعدم في باب التشبيه بل المعنى ان تعتبر عدمه وتجعله داخلا في وجه السبة وتجعل الوجه هيئة حاصلة من وجود بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه تمام المعدوم فيه ذلك الوصف فكيف تشبه به في اليسه الحاصلة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما تشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمسبه بيرح امر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه امرا نظر فيه في اكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عندا لتحقيق الا انه قسم نظرا الى بادي الراي وميزين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضل اعمال ولذا قدمه كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينية اي رمحا ردينيا يقال رمح رديني وقناه ردينية ورديني امراه السمهري زعموا انهما رجلان وجدا غط هجر فقال رمح رديني وقناه ردينية ورمح سمهري وقناه سمهرية كان سنانه سنا ضوء البرق واللهب لهب كالفرس والفلس اشتعاد النار اذا اخلص من الدخان كذا في القاموس فيلغو قوله لم يتصل بدخان وفي حواشي السيد السند انه شعله نار يعلوها دخان لم يتصل بدخان فقد اخذ السنا مجردا عن الدخان لانه يقدح في التشبيه المتم والاتم وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابي الحسن ايضا من تشبيه الشيء بالشيء صورتا ولونا وحركة وهيئة ونحن نقول تحمل التشبيه في كثرة التاثير ومرعته ايضا ومن غرابة التشبيه و لطفه هنا ان يعتبر كون السنان متصلا بالخشب كاتصال اللهب بالخشب كما في الاغلب والثاني ان يعتبر الجميع كامر من تشبيه الثريا والشيخ جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثالثها ان تنظر الى خاصة الجنس كما في عين الديك حيث تشبهها بسقط من النار فانك لا تقصد فيه الى نفس الجرم بل الى ما للنار في كل جزء ثم قال انما جعلت هذا

المشبه في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف ٧ زيد قائما التفصيل لا يكاد يضبط وكان الهم عدل عنه ولم ينتظم الكلام
في سلك نظم الاعرف لما رآه كثيرا بالقسمين المذكورين وكلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه
ابعد لكون تفاصيله اكثر فلو قال وكلما كان التفصيل اكثر كان وجه اخصر ومن العلم في ذلك قوله تعالى انما
مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة وقد تنزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا
القرب لم يقل منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ما كان تركيبه من امور كثيرة اكن قلما اضرب عنه الظاهر
قد يقلت البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيئا منها فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام
الذي فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا او قريبا فرتما كان الخطاب
مع مخاطب يستدعي تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا فالمراد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا
من البلغا يعني التشبيه المخصوص بالبليغ المعتد عنده الغريب البعيد دون الغريب المبتذل او البليغ بمعنى الواصل
الى درجة المقبول من البلوغ بمعنى الوصول وكلاهما تكلف لكن لا بد منه وصنه فوائم المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة
والصريح لغرابته لا الى حد الخطأ المردود المعدود في الغقيد والمعاني الغريبة على ربته فعدخله التركيب فيه
قرب شريف يبرزه في معرض الحسن لحسه التركيب فيه ولان بناء الشيء بعد طلبه الك حتى انه
يقرب لما انفل اليه بعد الطلب بيرد الما على الظما ولا شيء في بينه وبين ما يستعملونه من ان حصول نفعة عن موقعه
الذ فان الطلب لا يليق الحصول الغير المرتق فانه لكن حصول النفع قبل وقت يرتقبه او غير موضع يطلب منه ويترقب
منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب تنزيل الدرجة العليا من اللذة وقد يتصرف في التشبيه القريب
لما يجعله غريبا قال وهو على وجوه منها ان يكون كقوله يعني في ان يجعل التشبيه مبنيا على
اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحيا للشمس في هذا البيت لم يرد هذا الوجه شمس نهار ما اي
لم ترد ولم تبصره الا بوجه ليس له حيا لان وقوعه عظيم القدر بعيد الغاية وعن حد الادب خلاف
الحيا والشمس قد تجاوز حد حياء في دعوى المشابهة فالتشبيه ضمني ويمكن ويجوز الشارح كونه لغوا بمعنى عارض اي لم
يعارض هذا الوجه شمس نهارنا فيكون التشبيه صريحا ويكون الملاقاة سببية تنبغي عارض اي لم يعارض هذا الوجه
شمس لهذا فيكون التشبيه صريحا ويكون الملاقاة عرا التشبيه وفي البيت وجوه اخر لا يسعها ان يجعل موجه للغرابة
احدها جعل التشبيه مكنيا وضمنيا وثانيها ما تضمنه جعل التشبيه ضمنيا من ان الشاعر يستحي من بيان دعوى
مشابهة للشمس صريحا فيجعله مكنيا ولو جعل هذا الوجه قائما لم يرد اشارة الى الشمس وشمس نهارنا كناية عن
الممدوح مفعولا لعقله لم يرد لكان فيه نقص غاية اللطف حتى عزا الشمس عن كونه شمس النهار وجعل كون الممدوح
شمس النهار امرا مقررا ومثله قول الاخر ان السحاب تستحي اذا نظرت الى يداك فقاسته نابها ومن لطائف
هذا التشبيه اثبات الحيا للسحاب يستتبع كون المطر عرق وجه السحاب لان الحيا يوجب عرق الوجه واسكاب
قطرات العرق ومنها ما يكون مثل قوله يعني في تعليق التشبيه بما عرض تعليقا صريحا او غير صريح نحو هو بدر



يمكن الارض فانه في قوة لو كان البدر يمكن الارض عزماته جمع عزمة للمرة من العزم وهو اراده الفعل مع القطع
عليه مثل البحور تواقبا من ثقبه بمعنى حرقه اي نافذ في الامور كالنجم الذي يحرق الظلمة وينفذ
فيها قال الشارح اي لو امعا وكانه جعله من ثقبه النار اي انفذت لو لم يكن للثاقبات الا قوله
اي غروب ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو التشبيه الذي يقيد فيه المشبه
او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي او مختلف يدل عليه بقرينة اللفظ او بسياق الكلام ومنها ما يكون كقوله
يعني بعد دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به في الدرجات العالية وبعدا عن المشبه في طلعة البدر شيء من
محاسنها والقضيب نصيب من تثنيها اي من مثالها وتعطفها ومنها ما يكون بجمع التشبيهات كفعله كانما تبسم البيت
وباعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت فجعل زيد في جواب من قال من يشبه الشمس اي يشبهها
زيد تشبيها مؤكدا نظرا لان حرف الاداة على هذا الوجه لا يشعر بان المشبه غير المشبه به فالوجه ان يفرق بين الحذف
والتقدير ويجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لا يكون مقدرة في نظم الكلام ويجعل الكلام خلوا عنها مشعرا
بان المشبه غير المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا اذا كان مثل وجي ثمر السحاب الخ
كون بتقدير مثل من السحاب بالقرينة تشبيه المرسل وبدعوى ان وجود الجامد عين من السحاب تشبيه المؤكد غاية
فانه من عوارف العاض وازهار روضة من رياض التي لا يفتح بانها الا للعارف المرتاض اهداه لك خلصا
عن شوب طمع الاعواض والاغراض ومنه اي قريب من هذا المثال شبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان
المشبه به فرع في الاول موضع اداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل
مضافا الى المشبه او نقيد في الاول بحيث تمكن تقدير اداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن اذ لا يصح ان يقدر مثل
الحيي الماء وجعل منه بمعنى من التبعيض ليؤكد اي بعض منه كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين فاده
واغتنمه فاحفظه واعتبر به امثاله نحو والصبح يعبث بالغصون اي يشابهها عبلا رقيقا لا عيفا هيفا
مع الريح بالاعتدال وهو الريح المطكما جاء في خبر اذا رأيتم ريحا فقولوا اللهم اجعلها رياحا
ولا تجعلها ريحا والواو حالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تعقيب حال حال سرادفا او متداخلا
ذهبا الاصيل اي ذهب لون الاصيل اي الوقت بعد العصر وهو شعاع الشمس فيه لانه مصفر ويوصف
بالاصفرار فالذهب يستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل فجعله من قبيل الحيي الماء كما نقله الشارح لا حقا
الحيي الماء يذهب الاصيل الجاري عليه لكونه نوعا منها فكن منقطا فاوخطابا مع النفس لامع النفس على الجبهي
الماء اصله ماكا الجبين وهو المتهم بالتشديد الجبين هو الفضة الخالصة نسبوها الماء البياض والصفا او مرسل
قيم للمؤكد وهو خلافه وهو ما قصد اداته لفظا او تقديرا لعدم تقيده بالمؤكد المستفاد من اجراء المشبه به على المشبه
فان قلت ظاهر زيد كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر في المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى
نفس اركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه كما مر من الامثلة المذكورة للتشبيه المذكور

فيها اداته ولك ان ترجع جميع ما مر من الامثلة من اول الكتاب الى هنا فالها تشبيه التاعده بالجزئي بذكر اداة التشبيه
ارجو منك التحسين في هذا التوجيه والافان لا تفصد في با التشويه كما هو ثمرة التقليد وتتجه الابتلا بالبعد الشديد
و التشبيه باعتبار الغرض ينقسم الى قسمين لانه اما مقبول وهو الوافي بافادته اي
الغرض كان يكون المشبه به اعرف بتي الاولى اعرف الطرفين بوجه الشبه في بيان الحال او
اتم بتي الاولى او اتمهما والظاهر الواو وتذبر فيه اي وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل
وفي التقرير ايضا او مسلم الحكم فيه معروف عند المخاطب ينبغي ليتيد قسمه ايضا كما لا يخفى فلو اخره
عن قوله في بيان الامكان لا مكن تعلقه بالاقسام الثلثة من غير بعد في بيان الامكان شبه ان يكون
كون مسلم الامكان معروفا كافيا واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين بيان الامكان والتربين والتسوية
والحق معه فلا وجه للعدول ثم هل يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه في التربين والتشويه فيه تردد ينشاء
من ان وجه الشبه هل هو الوصف الحسن او القبيح او مطلق الوصف فعلى الاول نعم وعلى الثاني لا او مردود وهو خلاف
والتسميه بالمردود والمقبول بالنظر الى وجه الشبه فقط بجوه اصطلاح والا فكلها اشتمل الشرط شرط من شرائط التشبيه
باعتبار الوجه او الطرف مردود ولكن لبعد الاصطلاح على جعل فاقت شرط الوجه او الطرف مقبولا لافادة الغرض
الا ان يقال الوفا بالغرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط التشبيه مطلقا خاتمه جعل تقسيم التشبيه بحسب
القوة والضعف منفردا عن سايرا التقسيمات بحث لانه لا يخص الطرف و لا الوجه و لا الاداة بل باعتبار كل من الطرف
والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان شدة صاحبه كما تتعلق
في تضمنه المبالغة في التشبيه دعت الى ان لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما امكن وخص البيان بالقوة وعدمها
باعتبار ذكر الاركان وتركها لان القوة باعتبار قوة المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالسرحان وباعتبار الاداة نحو
كان زيدا اسد فان فيه مبالغة ليست في زيد كالاسد لانه بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا ترى بعض ائمة النحو يقول
كان زيدا اسد مغير ان زيدا كالاسد وكان تركيبه من ان المكسورة وكاف التشبيه الداخل على خبرها وباعتبار وجه الشبه
نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه اقوى من قولنا في الشجاعة تستوي فيها العامة والخاصة ويخرج عن عهدها عارف
متن اللغة والقوانين هو المتعلق بيننا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فلهذا خص بالبيان لكن لا بد من
تحقيق معنى حذف سما عليه قوة المبالغة فانه اخفى في جلابيب بيان المفتاح ولم ينكشف في انوار المصباح الى طلوع هذا
الاصباح حتى ظن به ان المراد به ما يقابل الذكر وليس بذاك فان المسافة بين الملفوظ به والمقدر في نظم الكلام في
قوة الافادة قليلة قد حكم به المفتاح في اثنا هذا البحث ولنا شاع التقدير بل شاع في مقام الافادة فلا يفرق عاقل
بين قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وبين قولنا زيد في جواب من يقول من يشبه اسدا في الشجاعة في قوة المبالغة
او بين قولنا اسدا في جواب من يقول اي شيء يشبهه زيد في الشجاعة بل المراد حذف الاداة و الوجه بركنا وطرفيها
عن نظم البيان فالمقدر هناك اخص من الذكر فان مدار المبالغة في زيد اسد في الشيء على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع



التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه المشبه وهو لا يجامع تقدير الوجه لكن المراد بحذف
المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعنى المقابل للذكر وهذا الذي ستر الحق من عبارة المفتاح واخفاه على المحقد ابعد
عن الاتضاح حيث قارن حذف المشبه هذا المعنى حذف الوجه والاداة بمعنى آخر تجذب حذف المشبه حذفهما اليه وابرزه
في معرض الانظار فاختفى المعنى في ثنايا الاستار هذا وجعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانيه وفيه ان
حاصل مراتبه في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها ولا يخفى ان ما ذكر فيه جميع الاركان
لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة فالاولى اطلاق المراتب هذا الاعتبار وانما اوقع الوهم فيه نفي المفتاح القوة عن
هذه المرتبة دون اصل المبالغة لكن لا بد من تأويله على نفي المبالغة وضبط الشارح المراتب الثمانيه بان المشبه به
مذكور قطعا وجه اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى
التقادير الاربعة فالاداة اما متروكة او مذكورة واورد عليه وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه في جواب من يشبه
الاسد حيث عاب فقولنا زيد بلا ريب به تزاد المراتب ويرد ايضا ان هذا المثال من قبيل حذف الوجه والاداة ولا مبالغة
في تشبيهه فضلا عن كونه في اعلا مراتب التشبيه لكن الوارد يندفع بما حققناه دون ما اورده واجاب عنه الشارح و
السيد شرحهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد التسليم منع وقوعه في كلام البلغا ولا يخفى ضعفه
اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قال اخبارا بل تعيين للقاير ولا معنى لمنع الوقوع في كلام البلغا انه
حذف فيا شيء لما توقف وقوع مثله في كلام البليغ على السماع بل الجواب انه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم
يلتفت اليه اوان الجواب في حكم السوال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانيه ولما ردت بوجوب ذكر
المشبه به ما يشتمل التقدير فان المقابل حذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا ولكن في ضبط المراتب
الثمانيه ان الوجه والاداة اما مذكوران معا او ليس شيء منهما مذكورا او المذكور الوجه فقط او الاداة وعلى
التقادير الاربعة فاما ان يذكر المشبه او لم يذكر فصور الم اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر
الاركان او بعضها اشارة الى المراتب الثمانيه وقوله باعتبار متعلق بمحذوف نعتي للفعل المستفاد من اضافة المراتب
الى التشبيه فانه في معنى مراتب يثبت للتشبيه وقال الشارح انه متعلق بالاختلاف المدلول عليه سوق الكلام لان
اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كائنة قبل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها وما ذكرنا اقرب طريق فاقتصر عليه ومن ليس انه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان
فضلا عن قوة المبالغة وان حمل الكلام آبلا الى ان اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار احد المذكورين كذلك
ولا يوقف على ان يكون لكل من المذكورين مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل له في هذا الحكم تكلف
جدا لقوله باعتبار متعلق لمفهوم اضافة المراتب اطلاق التشبيه كما حققنا لا الى قوة المبالغة كما يتبادر ورمم فاعرض
عما ذكر لك وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه لا من اعلى مراتبها لانه لا قوة تادونه من المراتب بما حكم
بل ليس من مراتب قوة المبالغة ايضا لانه ليس في ما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة

وليس حذفهما ايضا على المراتب في قوة المبالغة بل على المراتب في المبالغة ولو قال واعلى مراتب التشبيه في المبالغة لم يبعد هذا **حذف وجهه واداته** معا **فقط** بدون حذف شيء من المسند والمسند اليه وفسره الشارح بقوله اي بدون حذف المشبه وله ايضا وجه لا يخفى على من اليه وجه الكلام **او مع حذف المشبه** مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو عوض عنه وترك بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في المرتبة هذا هو المتبادر واليه جرى بيان الشارح وسيعرف ما فيه ذلك ان شاء الله تعالى بتفسيره بان بعد هذه المرتبة الاعلى **حذف احدهما كذلك** اي فقط او مع حذف المشبه بقرينة قوله **وهو قوة لغيره** ولا يخفى ما عرف من لزوم كونهما على بعد المرتبة الاولى مع انه ينافي قوله ولا نوع لغو ونفي القوة عن غير المذكور من الامرين يفيد ثبوت المبالغة فيه والمبالغة مع ذكر الوجه والاداة ذكر المسند فنفي قوة المبالغة بنفيها لخاصل الكلام ان مراتب التشبيه باعتبار ذكر الاركان او بعضها ثمانية مزيد مبالغة في التشبيه هما ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واربعة منها مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واثنتان لا مبالغة فيهما هما ما ذكر وجهه واداته مع حذف المسند او بدونه واثنتان لا مبالغة فيهما هما ما ذكر وجهه واداته مع حذف المسند او ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بان المبالغة في الاول اقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بان الثاني اقوى واجاب السيد بانكار كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان في حذف الاداة جعلا للمشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان الشركة في جميع الامور ايضا ينافي المغايرة ويوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة لا يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل ايضا يوجب المغايرة ولكن ان يقال يكفي المغايرة بحسب التعقل في صحة الحمل وان التشبيه بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه يخصص بما يجامع الاتحاد بين المشبه والمشبه به في الصورتين الاوليين اقوى من الاربع المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه به عين المشبه بما اشتمل عليها لنوا قوى مما اشتمل على احدهما ووجهه عندي بان الاقوى في المبالغة دعوى الاتحاد فاذا لم يتعارفا صار لها بقي على مقتضاها والا فينتزل عنه الى ما بعده دون في حذف الوجه والاداة تحقق دعوى الاتحاد بذكر الوجه المبني عن المغايرة وتتجرى الهم في هذا البيان على ما عليه المحققون وذهب الشيخ في اسرار البلاغة من ان نحو زيد اسد واسد حذف زيد وتقديره كقرينه وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه او اضيف اليه نحو لجين الماء تشبيه لا استعارة كما ذهب اليه البعض وهنا نزاع لفظي مبني على جعل الاستعارة اسما لذكر المشبه به مع خلو الكلام عن المشبه على وجه ينبئ عن التشبيه او اسم لذكر المشبه به لا لاجزائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه على ما ذكره الشارح والاوجه انه مبني على انه هل يكفي في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به وصار فراده وهي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول امثال زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه لظهور قصد التشبيه فيها بادنى تامل لان دعوى البشرية بالمبالغة في التشبيه لظهور كذبها الحقيقة



فيضاف اليها بخلاف صورة التغيير فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد التشبيه الى مزيد تامل لان الدعوى التي ينتقل منها الى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروغ عنه فيحتاج الانتقال عنها الى بذل مزيد فضل نظر واحضار هاثم ان نقل عن اسرار البلاغة ان اطلاق الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن لانه تحسن خواص التشبيه من غير التصور لصورة الكلام فيقال زيد كالاسد بخلاف ما اذا كان المشبه به نكرة نحو زيد اسد فانه لا يحسن زيد كاسد والاكان من قبيل قياس الحال زيد الى المجهول وهو اسد ما فالمراد باسد فرد ما وهذا يحسن كان زيدا اسد لان المراد بالخبر المفهوم فالتشبيه بالنوع لا يفيد مما قيل كالتشبيه بالمجهول وانما يحسن خواص الكاف بتغيير صورته ونقل الكلام الى المعرفة بان يقول زيد كالاسد فاطلاق اسم الاستعارة هنا لا بعد ويقرب الاطلاق مزيد قرب بان تكون الكلام موصوفة بصفة لا يليق بالمشبه به نحو فلان بدر ليس كالارض وشمس لا يغيب فان لتقدير اداة التشبيه فيه مزيد عموض ويحتاج الى كثرة التغيير كان يقول هو كالبدر الا انه ليس كالارض وكالشمس الا انه لا يغيب وقد يكون في الصفات والصلات التي عين في هذا القبيل ما يجوز تقدير اداة التشبيه فيه استعارة لا اسم الاستعارة و يزيد قربه منها كقوله اسد دمه الاسد الهزبر خضابه موت قريب الموت منه بعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان بتشبيهه لجنس المجروح دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابه دليل على انه فوقه وكذا في الموت وايضا يلزم ان يثبت للاسد الموصوف ما ليس له فظهر انه انما اريد ان يثبت من الممدوح اسد له هذه الصفة العجيبة التي لم يعرف للاسد وهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح اسدا امر مفروغ وثابت وانما المفيد اثبات الصفة الغريبة فخصوص هذا النوع من الكلام انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه نظر من وجوه اما اولا فلان المفهم من زيد اسد المبالغة في تشبيه زيد هذا الجنس بادعاء انه فرد منه فلا يستدعي جعله تشبيها حسن لتقدير اداة التشبيه او امكانه بل يكفي فيه الاشتمال منه على المبالغة في التشبيه والقصد اليه واما ثانيا فلان نحو لئن دام بدر ليس كالارض حسن فيه دخول الكاف مع غير كثرة تغيير الصورة كما ترى مثل البدر ليس كالارض فيجعل ليس الارض صفة مثل المضاف الى البدر وجعله وصفا حين حذف المبدر قائما مقامه فاما ثالثا فلان نحو اسد دم الاسد الا انه خضابه ليس المفهم منه ادعاء حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها بل المقصود منه التشبيه بما ادعي حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون الممدوح مثل هذا الفرد الذي هو اقوى الافراد وهو ولا شك قصور لك كون هذا الفرد المشبه به اقوى الجنس خضاب به دم المشبه امر خيالي لا تحقق له فتدبر لاح لك مما ذكرنا ان الحق ما عليه ظاهر كلام المص من جعل امثال زيد اسد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ في بحث الاستعارة من انا لا نم ان قولنا زيد اسد يجب ان يعرف الى معنى قولنا زيد كالاسد لعدم صحة حمل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن في تقدير زيد رجل شجاع بان يكون الاسد

هكذا في بعض النسخ الصحيحة ولكن لا يخفى ان الوجه لا يوصف بكونه قويا او ضعيفا بل الوجه الوصف بكونه اقوى او اضعف والاولى ان يقال ان الاقوى في الوجه الاول والاضعف في الثاني

ايي الجعل مجازا

مستعارا برجل الحجاج بقرينة حمله على زيد فليس بشئ لانه لا ينكر امكان جعل الاسد في المثال المذكور استعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة لا تجامع ذكر المشبه او تقديره ولا خفاء في انه على ما ذكر ليس زيد مشبها بالمشبه الرجل الشجاع وهو ليس مذكورا في نظم الكلام ولا بتقدير فالاظهر ان يحمل على استعارة لان تعلق الجار يرجح اوضح لانه في معنى مجترى وان امكن التعلق حين قصد التشبيه ايضا لتضمنه معنى الاجتراء لكونه وجه الشبه وقد جعل السكاكي تخوله من زيد اسدا تشبيها والمصنف اخرجه من تعريف التشبيه باشتراط ان لا يكون على وجه التجريد ولم يجعله احد استعارة وانما خالف السكاكي فيه لان الاتيان بالملائم لمشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل ولم يجعل الاستعارة به بالاتفاق لانه لم يجز اسم المشبه به على المشبه لا باستعماله فيه ولا باثبات معناه له وهذا النزاع لفظي راجع الى تفسير التشبيه كذا يستفاد من الشرح وتحن نقول اذا قيل من زيد اسد بجعل زيد اسدا من زيد بجعل زيد اسدا وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيد بالاسد حتى صار اسدا بالغا غاية الجفس حتى جرد عنه اسد لكن هذا التشبيه مكنون في الضمير تحتى لان دعوى اسديته مفروغ عنها منزلة منزلة امر مستقر لا يشوبه شائبة خفاء ولا يجعل السكاكي هذا من التشبيه المصطلح وكذلك يتضمن التشبيه تجريد الاسد الحقيقي اذ لا يخفى ان المجرد عنه لا يكون شبه الاسد فيقترف الكلام الى تجريد الشبه تم في افادة التشبيه حكم رد العقل الى التشبيه فمنزلة حمل الاسد على المشبه تم والذي سماه السكاكي تشبيها ولا ينبغي ان ينازع فيه المهم معه وكيفه وهو ايضا في تقدير المشبه والاداة كانه قيل لقيت من زيد رجلا كالاسد ولا تفاوت في ذلك بينه وبين زيد اسد **الحقيقه والمجاز** قوله المجاز عديل لقوله التشبيه بعد قوله فالحصر الثلاثة يعني الحصر المفهم من البيان بالتشبيه والمجاز والكنايه فينبغي ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصد الثاني من البيان لا الذكر الحقيقة تنبيها على ان بحث المجاز يستتبع الغرض للحقيقة لانها ضده والاشياء انما تتبين باضدادها هذا الخصا لقوله المفتاح الاصل الثاني من علم البيان المجاز ويتضمن الغرض للحقيقة هذا وقدم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل لما هو مدار المجاز اعني الامر الموضوع له وسميت بالحقيقة الماخوذة اما من حق معنى بثبت فيكون فعيلا بمعنى فاعلا او من حق معنى علم فيكون فعيلا بمعنى مفعول والتاء على الوجهين للتانيث عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويونث سوا اجرى على موصوفه او لا كخروج رجل ظريف وامراة ظريفه واما على الثاني فلان الحقيقة تقدر مقولا من الوصف فتونث بحذوف وما قيل ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المونث والمذكر مخصوص بما اذا كان موصوفه مذكورا اما اذا كان محذوفا فتونيث للحوق التاء للتباس والتاء للنقل مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا نقل من الوصفية الى الاسمية تلحقه التاء علامة للنقل كما في الذبيحة وجعل الشارح توجيه احتاج تكلفا مستغنى عنه بما ذكره الجمهور ولعله تفصيل نظر المهم عليه في الايضاح وقال السيد السند دعاه اليه ان الاصل في التاء التانيث وتحن نقول الاصل في النقل النقل بالغلبة فالظاهر انه استقل الحقيقة في الكلمة بحذوفه الموصوف حتى صارت اسما لها وكذا التاء في الحقيقة التي هي صفة الاسناد اطلاقا على النسبة او الجملة بحذوفه الموصوف

صارت

صادرا اسما ولا يخفى ان الحقيقة المذكورة على توجيه المفتاح مغنية عن الحقيقة المعدية لاستغنائها عن تقديرها وصفا لمونث محذوف بخلاف توجيه القوم فان للاثر والمعتدية فيه سيان وسمي المجاز بالمصدر الميمي مبالغة في جوازه عن مكانه الاصلي حتى كانه عين الجواز حيث نصب قرينة له مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جاز مكانها الاصلي لكن لا بالكليه فاحفظه فانه وجه بديع يندفع به ما وجه نه نظر المهم انه لو كان التسمية بالمجاز لكون اللفظ جايزا عن مكانه الاصلي لنيابة سبب التسمية بالجايزة كالتسمية بالحقيقة فالظاهر ان التسمية لان اللفظ طريق الى المعنى ليسلكه السامع من قولهم جعلته مجال الحاجتي اي طريقها **وقد يعتبران باللغويين** ردعا لتوهم ارادة الاسناد والاكثر حمل الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقلي للاسناد اذ هذا التقييد حدوث التباس العام بالخاص فموكلها هرب من ورطة الى ورطة اشد منها فتامل وقد نبهناك لهذا على ما يصونك عن الوقوع في توهم ان تقسيم كل من الحقيقة والمجاز الى اللغوي والشرعي والعرفي العام العربي الخاص تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره ومثل هذا الوهم غير عزيز اذ الواهم في امثالها غير قائرة لكل ذي فطنة ضعيفه قاصرة حتى سابح ممثله في تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى غير ذلك والمولف عامة امره مع الضعفا فينبغي ان لا يحمل الذب عنها حتى تكون اسا حوا لوفا وتذكير يعتبران واللغويين لتغليب المجاز على الحقيقة لتذكيره وكونها هم **والحقيقه** اثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث **الكلمه** خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست توضع كما حقق في محله **المستعمله فيما وضعت** تلك الكلمة له من المعنى **في اصطلاح به التخاطب** متعلق بوضعت او بالمستعمله بعد تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح اي المستعمله فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظر اليه قول الشارح تعلقه بالاستعمال وهو لا معنى له عند التامل لما سياعده التامل وقوله السيد وايضا ينتقض المعرف بالمجاز الذي يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضعت غير معتمد فاحترز بالمستعمله عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له ولين بحقيقة كما سياتي والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع كذا ذكره المص ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا ايضا ينبغي ان يخرج عن المعرف كان يتلفظ بالانسان موضع الفرس غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور وينبغي ان يراد بالمستعمله المستعمله قصدا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية تخرج الغلط مطلقا من قيد المستعمله قبل ذكر قوله فيما وضعت له تمرد كران قوله في اصطلاح به التخاطب احتراز عن القسم الآخر من المجاز وهو ما استعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب كلفظ الصلوة يستعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعا مجازا اذ لم يوضع له في هذا العرف للدعا بل في اللغة ولا يخفى ان فايدة هذا القيد لا ينبغي ان يقتصر زعم المهم على اخراج هذا

المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز يخرج لفظ الصلوة التي استعملها الشارع في الدعا غلطا فانه يتناولها الكلمة المستعملة
فيما وضعت في زعمه نعم ينتقض عليها على ما مهدنا لك وما ذكره الشارح في المحصل ان المراد باصطلاح به التخاطب
اصطلاح به التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة عدول عن المتبادر من عبارته مراده المتبادر التخاطب بتلك الكلمة
بل عدول مع القرائن وهو انه يلزم ان لا تدخل في الحقيقة الحقايق المعدوده من غير تركيب وكلام لا يدخل مثل قولنا
اريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به التخاطب هذا الكلام بل التخاطب هذه الكلمة ثم
في تقدير الظرف اشاره لطيفه الى ان التخاطب لا يكون باصطلاح ثم استعمال الاصطلاح يوجب خللا في التعريف
اذ لا يطلق الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى ما وضع به التخاطب واما ما
يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القايل بان الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشيء لان وحده
الواضع في جميع اللغات لا يستلزم وحده الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح
التخاطب وبعد ما اصفناك ما نظنك شبعان بل ملان لو لم نعرض عليك لنا يذا نحن بها لنا في الاحسان فلا نعرض
عنا فانه وان لم يبق لك طاقة الاستفاده فتبقى منك بالمشاهده فنقول لا بد للمتوخي من ضبطها يجري في الاصوات
المشاركه للكلمات في كثرة الدوران على الالسنه في المحاورات حتى نزلوها منزلة الاسما المبنيه وضبطوها تبايينها كذلك
لا بد لصاحب البيان من الاتقان دقايق وسرايره يتعلق بها فان لم يتقنها ايضا يتداولونها يتداول المجازات الدقيقه فيقا
للمرائي لفعله المحبب به وهو في غايه الدناءة وفي تعجبا تهكما وتخاطبوه بالتنازل عن درجة العقلا الملحق بالحيوانات
باصوات تخاطب بها الحيوان تنزيلا له منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقه والمجاز شاملا لها حتى لكا اجرى
على ان اقول المراد بالكلمة اعم من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد بما وضعت له وغيرما وضعت له ثم نقول لا يخفى
ان كثيرا ما يستعمل الصيغه في غير ما وضعت له فتخصيص الحقيقه والمجاز بالكلمة دون التحت عن سرايره يتعلق بالهيئات
ولولا مخافة الاسهاب للزمني الاطناب في كل مقام لكثرة ما يفيضه الوهاب لكن نتمم ضيق حوصلة السامعين صنعني
عن ان ابوح بكثير مما خفي على ذوي الالباب ولولا ذلك لكان مطاعمة قلبي للقلوب تما تلذ به طيور المعاني اكثر مما
تسعه عرا او تطيفه سماء عدم سهولة تعريف الحقيقه للحقايق المركبه كلمة ظاهره مستغنيه فينبغي تقسيم الحقيقه
الى المفرد والمركب وتعريف المفرد منها بما ذكره على طبق تقسيم المجاز وما توقف معرفة الحقيقه والمجاز على تعريف الوضع
الماخوذ فيهما عقب تعريف الحقيقه وصدر تعريف المجاز به فتعريف الوضع لاجل من فهمنا الا الحقيقه فقط فقال والوضع
لا مطلقا والا لكان تعريفه تعريفا بالاخص لان الوضع المطلق تعيين الشي للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان او غيره
كالخط والعقد والاشاره والنصب والهيئات والوضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقه والا لكان تعريفا بالاعم
وحمل اللفظ على الكلمة بحمل اللام للعهد وان يصلح لكن تمنع عنه رعاية مصلحة المجاز الذي هو المقصد هنا ولا يخفى
انه فوت اتم مصلحة التعلم والتعليم حيث اخر تعريف الوضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلاله
الوضعيه فليت شعري بانه ما اذا اخره **تعيين اللفظ للدلاله على معنى بنفسه** ولا يخفى ان

وممكن

وممكن ان الاولى للدلاله على شيء لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فظرفا الوضع اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى
لانا نقول نعم لكن ظرفا الدلاله المترتبه على الوضع اللفظ والمعنى فكن متيقظا حديد النظر دقايق المعاني
لئلا تغفل عن لطايف البيان لكن الاولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشيء والاضافة
انما يتم حق الاتضاح بتعيين طرفيها على انك تستغني ح في معرفة الوضع عن تعريف الدلاله ويكون اخصر وكانه
اراد صاحب التعريف ايضاح العلة لا تتميم لا بد فان التعيين لا بد له من معين يدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى
بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصوريه للوضع والدلاله على المعنى بنفسه
هي العلة الغايه **فخرج المجاز** متفرع على تقييد تعريف الوضع بنفسه يعني خرج تعيين المجاز قال المص
فقولنا بنفسه احتراز عن تعيين اللفظ للدلاله على معنى بالقرينه اعني المجاز فان ذلك التعيين لا يسمى وضعا
فقول الشارح في الشرح ومحترزه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبه الى معناه المجازي تعسف وتحمل
ان يكون مقصود المص انه خرج المجاز عن تعريف الحقيقه لا ردلالته بقرينه وفيه نظر لان الدلاله على الجزء واللازم
الذين لا ينفك عن الدلاله على الموضوع له فلا بد له الدليل على خروج المجاز مطلقا نعم على ما حققنا ان الدلاله لا تكون
بد ون الارادة يتم هذا فتذكر اعترض عليه انه يخرج تعيين الحروف ايضا لانه لا يتاتى منه الدلاله بنفسه فلو
كان الغرض من تعيينه الدلاله بنفسه كان ذلك سفها من الواضع وقد اجاب عنه الشارح بما ينبيء عن انه على حروف
تحقيق معنى الحرف وعن تفصيلنا عنه في شرح رسالة الوضع وفي حواشي شرح الكافيه بالاجوبه الشافيه فان ظفرت
بهما لشبعت وان كنت بهما ومن سولخ هذا المقام ان الحرف موضوع لمفهوم لا يستعمل ابدا الا في ما يرى من جزييات
هذا المفهوم كما هو المستفيض فيما بينهم وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له وذكر المتعلق
لفهم المعنى المجازي **دون المشترك** احتراز عن المجازي لم يخرج تعيين المشترك او لم يخرج المشترك عن
تعريف الحقيقه لان تعيينه لكل من معانيه للدلاله عليه بنفسه والقرينه انما احتيج اليها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق
المشهور حتى ظن البعض ان المص ومن قال ان عدم دلالته على احد معنييه بلا قرينه لعارض الاشتراك فان الاشتراك
اخل بغرض الوضع فقد وكل بالقرينه فقد التبس عليه الدلاله بالارادة وابى احدهما عن الاخر ونحن مهدنا لك ما
يجعل هذا القايل محقا فتذكر وقال المفتاح لدفع هذا الاشكال على ما خصه الشارح ان الموضوع له بالنسبه
الى كل وضع احد المعنيين بعينه فوضعه للدلاله عليه بنفسه وبالنسبه الى الوضعين واحد من المعنيين غير معين
فاذا اقترنت القرينه معنى الظفر او المعنى الحيض فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينه لدفع مزاحمة الغير ولا
مدخل له في الدلاله فاذا اطلقت القرينه فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المص بان الدلاله على المعين
بالتقييد دلاله بالقرينه لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ممنوع ودفعه الشارح المحقق بان القرينه
في المشترك لدفع المانع وكم دخل لها في الدلاله خلاف قرينه المجاز فانها من تتمه الدال وان الوضع لكل معينات
يستلزم الوضع الثالث ضمنا فكان الواضع وضعه مرة للدلاله بنفسه على هذا واخرى للدلاله على ذلك وقال اذا

اطلق فهو يومه احدهما غير معين بينهما وفيه انه لما كان الوضع التعيين لغرض لا يلزم من تعيين التعيين تعيين ثالث
لغرض ثالث حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما
معينا في نفسه وعند المتكلم غير متعين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه
ليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين
معينين الوضعين واما انه وضع للواحد المردد اعني هذا المفهوم فيلزم لفهمه الاحتياج الى قرينه كالمعينين الاخرين
ويلزم ان لا يكون مشتركا بين الاثنين فقط ويلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملا في المفهوم المردد ويدفعه
الاحتياج الى القرينه لدفع المزاحمة وهي عدم قرينه احدهما بعينه والقول بالاشتراك بين الاثنين فقط يجوز ان
يكون معناه الاشتراك القصدي بين اثنين فقط على انه صرح الشارح في بعض تصانيفه بان الوضع الضمني لا يثبت
به الاشتراك ولا الحقيقة ولا المجاز ولذا لم يلزم من الوضع الضمني للالفاظ لا نفسها اشتراك جميع الالفاظ نعم
الاخفا انه لم يستعمل في المفهوم المردد بل استعمل في واحد معين فالسامع يفهم المعينين بحكم الوضع ويتردد في تعيينه
هذا وقال الشارح وفي اكثر النسخ دون الكنايه بدل قوله دون المشترك وهو صوفي الكنايه لانه اريد ان
الكنايه بالنسبه الى المعنى الذي هو مسماها موضوعة فالمجاز كذلك كالاسد في قولك رايت اسدا يرمي موضع
بالنسبه الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضع بالنسبه الى الازم المسمى الذي هو معنى الكنايه فساده واضح
لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينه هذا وايضا لو كان الكنايه موضوعه للازم لكان الكنايه
خارجة عن البيان اذ ليست لا لرتياح عقليه بل وضعيه ثم قال الشارح والمختصر ايضا لا يقال معنى قوله بنفسه من
غير قرينه مانعه عن ارادة الموضوع له او من غير قرينه لفظيه لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع
في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينه المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينه معنويه كان المجاز داخلا
في الحقيقه هذا وعلى تقول لا يتجه على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكنايه موضوعه للازم اصلا ويندفع ايضا
عما ذكر بان الكنايه لا تختص ببنيتها في المعنويه فخرج كنايه لها قرينه لفظيه وبان القرينه المانعه عن ارادة الموضوع
له لا دخل له في تعيين المجاز للدلالة على معنى انما هو موجب ارادة الغير والتي لها دلالة المجاز القرينه المعينه ولو
قيل من غير قرينه مانعه عن ارادة المعنى الاصلي لا يدفع الدور نفع هذا مما لا يفهم من عبارة التعريف لا يقال لم
تصحيح هذه النسخه بان الكنايه يجوز ان يراد منها معناها الموضوعه هي لها ومعناها اللازم للموضوعه هي له
صرح به في المفتاح فاذا اريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيخرج انه تخرج المجاز مطلقا عن تعريف
الحقيقه دون الكنايه يبقى بعضها داخلا لانا نقول ليس الاستعمال مجرد الارادة بل كون المراد من اللفظ مقصودا اصليا
قاله في المفتاح واعلم انا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمه فيما دل عليه او في غير ما يدل عليه حتى يكون المعرض
الاصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه لكن في كلام المفتاح مما يشعر بان الكنايه يصح ان تكون حقيقه فانظر في هذا المقام
فان وجه التوقف في اللام لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وبناءه

ماذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغوا الوضع بل تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة انتهى
الحاصل عقبه بقوله والقول بدلالة اللفظ لذاته فاسد دبا عن سابقه فقول
الشارح هذا ابتداء بحث ليس بذاك وان قلت قد قال في الايضاح وقيد دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر
الفساد فحكم بظهور فساده وهنا بان ظاهره فاسد ولو جرى بفساده فما الحق منهما قلت مراده في الايضاح ان ظاهر
ظاهر الفساد كيف وقد عقبه بانه ياوله البكاكي ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشار اليه بقوله بيّن
كانه قال ظاهره فاسد يستغنى عن البيان فلا صلح للفتاح من المعلوم ارد دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى مع استوا
نسبته اليهما ممنوع فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا يستدعي موثرا وذلك حكم
التقسيم اما الذات او غيرها اما الله تعالى وتقدس او غيره ثم ان من الى السلف من حكى عنه اختياره الاول ومنهم من
اختار الثاني ومنهم من اختار الثالث هذا كلامه يريد من حكى عنه سليمان بن عباد الصيمري ومن اختار الثاني الشيخ
ابو الحسن الاشعري حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين ومن اختار الثالث الهاشمي ومراده ان دلالة
اللفظ مع استوا نسبته ممتنع فلا تكون نسبته مستويه فاختلف في وجه الاختصاص لما توهم الشارح انه على ان
دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص للتساوي نسبته الى جميع المعاني فاختلف شيخه لان من المخالفين
من قال المخصص هو الذات فكيف تقول بتساوي النسبه ثم قال والحري انه فاسد فاري دلالة اللفظ على مسمى لكونه
لذاته كدلالته على اللافظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان ممتنع نقله الى المجاز لكان المجعله علما ولوجب
فهمنا معاني الهنديه كوجوب للافظ مرها ولكان ممتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين لان دايه المنافاة بالمتنافيين
من قولنا هو حر وهو عبد وجوه فساده اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصر هذا تمة كلامه مع تحقيق والحاصل ان دلالة اللفظ
لذاته يدرى الفساد ويدركه ما مبنيات والمبنيات عليها كثيرة جدا فالمخالفة في بعض ما ذكر وان يوجي الى ابطاله
لا ينفع بل لا يفيد بقليل ذي بال فنبه الا ان جعله دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محال لانه لعلامة عقليه الا
انه لو صح هما لا ينفك عنه الدلالة وكانه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا يكون
دايرة على اعتبار معتبر وقد اوله البكاكي اي الحكم بدلالة اللفظ لذاته البكاكي حيث قال
بدور في حلدي انه ركن وكانه تنبيه على ما عليه ابنية علمي الاستقاق والتصريف رحمهم الله من ان الحروف في انفسها
حواص بها تختلف كالجهر والهمس والشده والرخاوة والتوسط بينهما او عن ذلك مستدعيه في حق المحيط بها علما ان
لا تسوى بينها واذا احتيج في تعيين شي منها لمعنى ان الاجمال التناسب بينهما قضاء لحق الحكمه مثل ما ترى في الفصم
بالقاف التي هي حرف رخو لكسر الشي من غير بين والقصم بالقاف التي هي حرف شديد لكسر الشي حتى بين وان
للتركيب كما للفعلان والفعلي تحريك العين مثل الثرثار والحيدى لما في مسماها من الحركه وفعل مثل سوف
للافعال الطبيعه اللازمه خواصا ايضا فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تاييد لا نفس الكلام في اختصاصها
بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اورد به كلام ابن عباد خرجه عن ان يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلام ببعض

المعاني للوضع ويكون مدعيا لان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه اول كلامه على طبق ما في كتب الاصول وكانه
جعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التاويل بانه اراد بجعل الدلالة لذات اللفظ
نفي توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدال ليس الا نفس اللفظ وليس الوضع من تتمة الدال والمدلول
انه اراد ان بين اللفظ ونفس المعنى مناسبة يقتضي الانتقال وكان الانتقال الاول منه الى المعنى كالهام الله تعالى
تلك المناسبة فلما اشتهر كل لفظ في معنى استغنى في الانتقال منه اليه عن تلك المناسبة فالكتبي في الانتقال بالخط
الموضع فلم يلهم بالمناسبة بعد والوضع لا لله ولا لغيره والله تعالى اعلم ولا اعتداد الا بما الهم الهمنا رشدنا
ولا نضع عاجلا وآجلا بحمدنا ولا نكلنا الى انفسنا فانا لو وكلت ليس على شيء انفسنا قال الهم قد المجاز مفعل
من جاز المكان يجوز اذا تعداه اي تقدرت موضعها الاصلي ولم ينسبه الى السكاكي لانه ليس مخصوصا به باذكر
الشيخ في اسرار البلاغة مع وجه آخر وهو انه سمي جاز به المكان على معنى انهم اجازوا بالكلمة مكانها الاصلي فكون
المجاز معنى المجوز بها ولم يلتفت اليه المحشي لاحتياجه الى تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه وكانه جعل الشيخ على
الالتفات به ان يكون نظرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل او المفعول ثم قال المحشي وفيه نظر وبينه الشارح المحقق وتبعه
السيد السند فقال وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه مما لا يعبأ في مقام التسمية تكلفا
ومثله اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمعنى ولعل وجه النظر ان تسميتهم المجاز طريقا وتعريفهم البيان بايراد
معنى واحد بطرق مختلفة في الوضوح الى غير ذلك يبنوا ان يسمى مجازا بمعنى المجاوز لان الطريق ليست الجادة سلك بعلم
الجواز ولهذا قال والظاهر ان من قوم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه على
ما فهم الجوهري وغيره فان المجاز طريق الى المقصود معناه هذا واشار الشارح الى ضعفه حيث سمى قوله زعما وكان
وجهه ما ذكره السيد السند في حواشي شرح المفتاح انه لا يلايم ما ذكره الحقيقة لفوات التقابل وفيه نظر لانه
في قوة التقابل لكن لا يوجب اهمال هذا الوجه بل ترك ما ذكره الحقيقة الى ما لا يلابه فتسمية المجاز بذلك عناية الحس
ان المعنى المجازي كالسابلة التي لا يسلكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة فانه ممكن استقرينه المعنى الحقيقي فالتسمية
بالحقيقة تسمية باسم المعنى لان المعنى ثبت فيها فتدبر وعسى المتقابل ولم يخف ما له الفاضل وما لم يكن جمع المجاز
المفرد والمركب في تعريف واحد ولم تكن لها حقيقة مشتركة ثم تعرف المجاز المطلق بل قسمه اولا بقوله **والمجاز**
**مفرد ومركب** هكذا ذكر الشارح وهذا انما يتم لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز المفرد وبين
مفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ او المشترك والظاهر خلافه
وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكناية دل على ان المجاز هو اللفظ المستعمل في
لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه ان يقال لما استفيد من التقسيم السابق معرفة المجاز
مع وجوب تحديد المكتفي به وقسمه من غير تعريفه ولم يكتف بالكناية لبعده عن التقسيم المذكور **اما المجاز المفرد**
فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به المخاطب متعلق بوضعت او بالمعرفة باستعماله

على

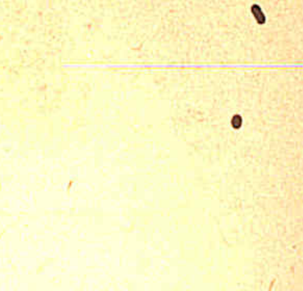

على معنى العناية او المستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر وبالجملة فهو احتراز عن اللفظ المستعمل في غير
موضوع له في اصطلاح به المخاطب فانه حقيقة مهما ان يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لكن المهم جعله
لادخال نحو لفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة
فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وبتعقد من جانبه وفيه نظر لانه داخل في الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له كما انه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له وكثير مما يتعلق بهذا التعريف سيرد شدك
اليه ما مر في تعريف الحقيقة فلا اطن ان يكون لك عنه مجال **على وجه يصح مع عدم قرينة ارادته**
اي ما وضعت له **فلا بد من العلاقة** لا بد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظ
المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقد اشار الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا بعد ان يقال العلاقة في الاصطلاح ليست
الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح وبكسر الاصل الحبل اللازم للقابل وبالفتح في الجمجمة ونحوها وبالكسر السوط
ونحوه كذا يستفاد من القاموس **فيخرج الغلط** اشارة الى فائدة قيد على وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به
فتذكر وهم مناقشة وهو انه كما يخرج الغلط يخرج مجاز الرتصب قرينة معينة للمراد منه فان استعماله على هذا الوجه
لا يصح الا ان يدعي ان عرفا خصص فتامل على وجه يصح في تعريف المجاز ما تحقق فيه العلاقة ولا يخفى انه لو قال الكلمة
المستعملة في لازم ما وضعت في اصطلاح به التخاطب لا ستغنى عن قوله على وجه يصح **والكناية** بيان لفائدة
قوله مع قرينة عدم ارادته **وكلاهما** اي من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصح به المحقق
في الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح **لغوي وشرعي وعرفي خاص**
الخاص صفة العرف والمقام ينسبه الى العرف الخاص ووجه العناية ان الخاص وصف للعرفي في عالم العرف وقس عليه
قوله **او عرفي عام** ولا حاجة الى تقييد العرفي بالعام كما حتاجه الى التقييد بالخاص لانه اذا طوى العرفي
والعرفي انصرفا الى العام وغير الخاص لما يتعين باقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي والعام منا لا
يتعين باقله وفيه ان النحوي مثلا يشمل العرب وغيرها كما ان العرب يشمل النحوي وغيره فجعل احدهما متعينا دون
الآخر او خاصا دون الآخر لا توجيه له ولكن ان يقال المتعين ما يكون واضعا اللفظ للاستعمال في تحصيل الامر مخصوص
والنحوي انما يضع اللفظ ليستعمله في تحصيل النحو بخلاف اللغوي فان نظره في وضع اللفظ ليس على استعماله لتحصيل
امر مخصوص قال الشارح تقسيم الحقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع وفي المجاز بالاعتبار اصطلاح به
التخاطب ولا يخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به التخاطب كما انه تجوز تقسيم المجاز باعتبار الواضع
فان الوضع معتبر في مفهوم المجاز مرادا باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضعت له
واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له **كاسد** نعت للفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مشترك
دائر بين المعنيين فتامل **للسبع** اي حيوان يصيد **والرجل الشجاع وصلوة للعبادة والدعاء**
وفعل للفظ المعروف والحدث **وابنه** لذي الاربع المعروف اي الحمار والبغل والجحش والانسان

والمعنى فتوضع كل تركيب الجاز الخطاب الحكم
فيه ويتبع الكناية الامر الموضوع
معه على ما مر

المهان والمجاز مطلقا سواء كان مفردا او مركبا مرسلا اوكانت العلاقة غير المشابهة لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هي الملائمة
بل ارسل وورد بين علاقات وقيد مرسل ومطلق عن الجانبين بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقا ابلغ
من الحقيقة لكونه كالمدعى مع البينة والا اي وان لم تكن علاقة غير المشابهة بل تكون علاقة المشابهة قال
الشارح فيما سياتي من قوله لهم والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية ما كانت علاقة المشابهة اي وقصد بها اطلاقه
على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق مخو المسافر للانسان فان اريد تشبيهها بمسافر الابل في
الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز
مرسل هذا ولا يخفى انك اذا قلت رايت مسافرزيد وقصدت الاستعارة وليس مسافرغليظا فهو حكم كاذب بخلاف
ما اذا كان مجازا مرسلا فاستعاره اخص المجاز المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز تكون العلاقة
فيه المشابهة وغيرها معا ولذا اطلق قوله والا فالاستعارة ما علاقة المشابهة لا غير ويتجه
عليه ان الاوجه لتوسط تسليم المجاز بين قسمي التقسيم الاول له وكثيرا ما نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق
حتى يكون المعنى السابق اقل تطلق الاستعاره لم يضم فاعل يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادة انه
معناه والمراد هنا نفس اللفظ على استعمال اسم المشبه به على المشبه الاولى على اخذ
لفظ المشبه به للمشبه ليستقيم اخذ المستعار منه بلا تكلف وليشتمل استعارة الفعل والحرف بلا تاويل وقد
اكد ذلك الاطلاق بقوله منه فقال نحو اي للمشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار
له واللفظ قد ينبه على انه اراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المسمى لا ما يقابل الفعل والحرف
مستعار اي ان اللفظ بمنزلة لباس طلب لغيره من المشبه به لاجل المشبه كذا في شرح والاولى لانه كما مر طلب
عارية وقد وهم من قال الاولى مستعارا ايضا اي كما انه استعاره لان كونه استعارة ليس بقيد الا طلاق المذكور
حتى يرد عليه ذكر ايضا المرسل كاليد في النعمة بالكسر الخنص والدعة وبالفتح النعم قال لهم لان من
شانها ان تصدر عن الخارجة ومنها تصل الى المقصود لها وقيد ان يكون في الكلام اشارة الى المولى لها يقال تسعت
ايادي فلان عندي ولا يقال تسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت تسعة النعمة ونحوها هذا وينبغي ان يكون
هذا الاستراك صنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والا لا سقض تعريف المجاز
بالصدق على يد مستعملة من النعمة من غير اشارة الى المولى لها والقدرة والاولى او القدرة عليه وهي صفة
بها يتمكن العالم من الفعل والترك فهي اخص من القوة وهي صفة بها يتمكن الحيوان مما زاوله من الافعال الشاقة وقد
جمعها المفتاح حيث قال حيث قادكما اذا اردت بها القوة او القدرة والمعنى رأى ان ذكر القوة غير ظاهر الجعل
او حشو فرقها لانها اما ان يريد بها المعنى المشهور فاستعمال اليد فيها قليل واما ان يريد بها القدرة كما
هو الخشن قال لهم لان اكثر ما تظهر سلطانها في اليد ونحا بكونها البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك
من الافعال التي تنبئ عن وجود القدرة ومكانها والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة

المادية

المادية او الصورية للقدرة وبهذا علم ان علاقة التشبيه والمسببية اعم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلته
لليد آلة لما لم يبعد والزيادة في المرادة وهي وعاء يستقى به يطلق عليها الراوية التي هي
البعير او البغل او الحمار ويستقى عليه كذا في القاموس فتفسير الشارح المزادة بالمزود الذي يحمل فيه الزاد اي
الطعام المتخذ للسفر سهو والعلاقة كون البعير حاملا له كانه العلة الفاعلية لانه به يصل المزادة الى المستقى
ولما كان البحث عن المرسل جاء به القلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك صوابا لقلة استعماله ازاح ذلك
الوهم بتكثير الامثلة لكن زاد يشعر بتكثير الامثلة بانه جرى على ما قيل ان المجاز يشترط فيه النقل في الاحاد حتى
لا يجوز استعمال مجاز لم يسمع مع ان الصحيح انه يتوقف على سماع نوع العلاقة حتى لا يجوز التجوز بعلاقة لم
يسمع نوعها واما احاد المجاز فلا يشترط فيها سماع دفعه بذكر تسعة انواع من العلاقة من الانواع الثلثة والله
والعشرين للمجاز المرسل فانهم ضبطوا انواع العلاقة خمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل كما للفرش المنقوش
والوصف اعني به الاشتراك غير الشكل والباقي للمجاز المرسل وفي بعض شروح مختصر ابن الحاجب عدها سبعة
وعشرين ذكرتها في رسالتي في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار المذهب المختار كان حقه ان يستوفي انواع
العلاقة لئلا يتوقف العصمة عن الخطا في التجوز على معرفتها وكانه يذكر التسعة لانه اختار ان الانواع خمسة كما ضبط
ابن الحاجب الشكل والوصف واللون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى عن ذكر المجاورة بتعداد سبعة اقسام
منها من السببية والمسببية والكلية والجزئية والحالية والمحلية والآلية قال الشارح اورد تسعة غيرما
سبق وما سبق لم يكن الا السببية على ما حققه وذكرناك فكانه اراد بالمغايرة ان السابق سببية تنزيلية
وما ذكر سببية حقيقية لكن يابا انه قال ما ذكره احد انواع العلاقة الخمسة وعشرين والمقصود
هنا تسعة غير ما سبق فانه يدل على انه اورد تسعة من خمسة وعشرين والسببية منها اعم من الحقيقة والتنزيلية
والا لزادت على خمسة وعشرين والظاهر من قوله ومنه وبعض المجاز المرسل في الاخبار به عن تسمية
الشيء باسم جزئه نشاع لكنه اوجب مما وقع في المفتاح حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد الرجل
بالعين فالتوجيه اما يصرف منه عن التبعيض الى الابتدا اي وناس من المجاز المرسل كذا او بحذف المضاف من المبتدا
اي منه دون تسمية الشيء باسم جزئه واما ما ذكره الشارح من انه عنى ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وجهه
خفي وتسمية الشيء باسم جزئه اما يصح اذا كان الجزء ملازما في المعنى الذي قصد بالكل كما ان مدار الرقابة على العين
دون غيرها من الاعضا حتى لا يصح التعبير عن الرقيب باليد مثلا فلا يبعد ان يقصد بقوله كالعين في الرسم
التقييد ايضا والرئيسة الطليعة من رباب الغوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال وعكسه كالاصابع
هي جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الباء من لغاتها اصبع وجمعها اصابع
كذا في القاموس في الاساس جمع انمله بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات الهمزة في حركات الميم وهي
من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت

اسمعل الاصابع في الاذن اذ ما يجعل في الاذن انما السبابه هذا اذا اريد بالاصابع تعميم الجمع على الجمع كما هو المشهور اما لو اريد جعل كل منهم اصابعه في اذنه فيفيد ذكر الاصابع الخمس واراده انملة وفيه مزيد مبالغه كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيء **وتسميته** اي ومنه تسميه الشيء باسم سببه **نحو رعينا الغيث** اي النبات الذي سببه الغيث **او مسببه** ليرتقل وعكسه تغنطا وكذا ذكر الواو في الاقسام تارة وذكر او اخرى **نحو امطرت السماء نباتا** وشرط بعضهم في المسبب ان يكون غاية في بابه بحيث يكفي تسمية الشيء باسم سببه واورد في الايضاح من امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم قال الشارح وظاهر انه مرسل لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب لديه والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم هذا وكن توجيه كلامه بانه جعل الديه داعيه الى القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالديه لم يقدم القاتل بالقتل ولا يناسبه بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد تكون علة من وجه الا ترى ان الغايه مسببه عن ذي الغايه فاشار الى بيان مسببية الديه عن الدم يعني انها مسببه عنه لانه سبب في الخلاص فلا تعجب من الدم ويتقي من الشارح ثم تعجب ولا تكن معجبا بآرائك الصحيحه فان الله هو الواهب الفاتح **او ما كان عليه** اي تسميه الشيء باسم الذي كان هو عليه في الزمان الماضي **نحو وآتوا اليتامى اموالهم** اليتيم والبيتيمه في الانسان من كان اجنبه اب له ما لم يبلغ الحلم وفي البهايم ما فقد الام قبل استغنائه من الام واتيآء اليتامى اموالهم بعد الحلم وعدم ايسوا بيتامى حينئذ فالمراد في الآيه اتوهم اموالهم بعد الحلم وعدم ايسوا بيتامى حينئذ فالمراد في اليتامى عليهم بعلاقة انهم كانوا يتامى من قبل **او ما يؤول اليه** اي تسميه الشيء باسم ما يؤول اليه ذلك الشيء في الزمان المستقبل **نحو اني اراني اعصر خمرا** اي عنبا يؤول الى الخمر اذ المعصور حينئذ هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله وابي وقال الشارح اي عصير يؤول الى الخمر وفيه خفا اذ العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الا ان يؤول العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه **او محله** اي تسميه الشيء باسم محله **نحو فليدع ناديه** النادي مجلس القوم نهارا او المجلس ما داموا فيه وفي التعبير عن اهل النادي به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادي **او حاله** اي تسميه الشيء باسم حاله له فيكون على وتيرة نظائره او حاله فيه كما هو الظاهر فيه **نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله** اي في الجنه التي تحل منها الرحمة وفي التعبير عن الجنه بالرحمة دلاله على كثرة الرحمة فيها كانها الرحمة نفسها **او آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين** اي ذكرا **حسنا** والتعبير عنه باللسان للدلاله على طلب ذكر لا ينقطع دلالته على خير كما لا ينقطع كلمات اللسان وخص الآخرين بالتفسير لحقا بهما فان قلت لو لم يجعل اللسان على حقيقتها فيكون واجعل لسان صدق في الآخرين بمعنى واجعلني اتفياني ويقع اللسان بعده له اما هو بان يذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا بفي بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفي ويحتمل ان يكون المراد واجعل الخلا صادقا باقيا في الآخرين اي اجعل لي لسانا في متكلما بكلمات صادقه باقيه في الآخرين بان لا ينسى ولا ينقطع ولا يحرف ولا يذهب عليك ان العلاقه

بتفصيلها



بتفصيلها غير معتبرة في الكنايه ايضا اذ لا فرق بين الكنايه والمجاز عندهم الا باشتراط المعنى الحقيقي في المجاز دون الكنايه فان قلت كل من العلاقات لا يستلزم الملزوم وقد سبق في مقدمة الفن ان كلا من المجاز والكنايه لفظ اريد به لازم معناه قلت لم يشترط العلامه ليفيد الملزوم اذ المعتبر الملزوم ولو بالتامل بالقرينه فلا يتوقف على العلاقه فان قلت قد دل ما سبق على ان تذكر الملزوم واراده اللازم يتحقق المجاز والكنايه فينبغي ان لا يتوقف على العلاقه قلت ما سبق قاصر بحسب ان يعتبر فيه ما يتم به فان قلت اذا اكتفي بالعلاقه والملزوم في الجمله فاوجه اشتراطهم في الجزء ان يكون معروفا للكل كالرقبه والراس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقه للجزئيه هذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المص في المجاز والحقيقه بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه حيث قالوا ان الرقبه ملزومه للانسان لان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف اليد وهذا معنى الملزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا ويمكن ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان اجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض مما لا يمنع قوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الراس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان ما لم يعتبر فيه اليد مثلا لا انه مع اعتباره جزء وجود الانسان بدون اطلاق الانسان وما وقع للشارح المحقق في هذا المقام انه اشتبه الملزوم هذا المعنى بالملزوم بمعنى سبق فاستعمله في تصحيح تحقيق الملزوم بالمعنى السابق مع العلاقات فتمكن ولا تبقع الزلة وان كنت مغلوب جرب دقه التقليد فانه ليس شان من له فطنه ما الماشان نليه اي نباشره **وبالاستعاره قد يقيد بالتحقيقه** عدل عن قوله السكاكي والاستعاره المصرح بها ينقسم الى تحقيقه وتخييليه لوجهين اما عن التقسيم الى المقيد فلان التحقيقه قيد التقسيم لا نفسه اذ لا يسمى القسم تحقيقيه بل استعاره تحقيقيه واما عن الاستعاره المصرح بها الى الاستعاره فلان معنى التحقيقيه تحقق المعنى فتقييد الاستعاره بالتحقيقيه تخرج التخييليه لانه عند المص ليس لفظا فلا يكون تحقق المعنى وكذا الاستعاره بالكنايه عنده لعدم التشبيه المضمر في النفس فلا يكون تحقق المعنى وايضا ما هو الاهم هو الاستعاره التحقيقيه لا الاستعاره المصرح بها التحقيقيه فلو قال والاستعاره المصرح بها قد يقيد بالتحقيقيه لاوهم ذلك واقاد بلفظ قد الى ان اطلاقها على الاستعاره التحقيقيه قد يكون على اطلاقها لسباد الفهم اليها واعلم ان الاستعاره التخييليه تخرج بقيد التحقيقيه عند السكاكي لان معناها شيء وهمي محض كما سيعرف واما الاستعاره بالكنايه فانما تخرج من المقيد لان المقيد بالتحقيقيه عنده انما تكون الاستعاره المصرح بها على ما عرفت والاستعاره بالكنايه داخله في الاستعاره التحقيقيه عند السلف لان اللفظ المستعار المضمر في النفس وهو تحقق المعنى ولا يذهب عليك انه كما يقيد الاستعاره بالتحقيقيه يقيد المستعار بالتحقيقي لان المستعار قد يكون تخييليا وكذا الاستعاره بالمعنى المصدري لكن لا تحقق معناها بل لتحقق معنى مستعارها وعباره المص لا تصلح ان تكون الاستعاره بالمعنى المصدري الا بتاويل تحقق معناها عنه الا بما قاله كقوله لذي اسد الا انه مسامحه لا محاله اذ المراد كاسد في قوله فليكن المراد كاستعاره اسد في قوله والضمير في قوله **لتحقق معنى حسن**

او عقلا راجع الى افراد الاستعارة والمقيد سابقا اما لفظ الاستعارة عند من ليست مشتركة بالاشتراك المعنوي
التحقيقه وبين التخييلية والمكنية عنه واما مفهوما فهو عند القائل بالاشتراك المعنوي هنا كالاستخدام ولعدته هذا
المعلل على حقيقته النسبة في التحقيقية وانه نسبه معنى الاستعارة الى التحقيق فالمحسن كقوله اي قد رهبني
من ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح في القاموس شاكي السلاح بتشديد الكاف وشايكه
وشوكه وشاكيه حديدة في الصحاح شاكي السلاح اللابس السلاح التام وشاكي السلاح وشاكيه حديد وقوله
الشاكي شاكي السلاح اي تام السلاح لا يوافق شيأ منها معقد هو كمعظم على ما في القاموس من رمى بالسهم
رميا اي حسم بنبل وفرس شاكي بالتحجيل اي مرمى في الوقائع كثيرا تامه لبده كعنب جمع لبده وهو الشعر
المتراكب بين كتفي الاسد وقيل للاسد ولبده وفي المثل هو اضبع من لبدة الاسد اظفاره جمع ظفر لم تقلم
التقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب ان يجعل المبالغة راجعة الى النفي ولا يجعل النفي داخلا على المبالغة ونظيره
قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف وحوائج الكشاف فلان مقلوم اي ضعيف وفي المصراع
مبالغات جعله ذا لبده فكانه اسود اذ لا تكون لاسد الا له وجعلها للبدة فيه كالبيدة تقديم الظرف والمبالغة في نفي
الضعف والعقلي مثل قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق يوصف الدين بالحق
لاشتماله على الاحكام المطابقة اذ الحق الحكم المطابق والدين امر متحقق عقلا وفي التعبير عنه بالصراط طلب لهدايته التي
تجعله كالمحسوس وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل
على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار للبسه الانسان عند جوعه من انتفاخ اللون وتغيره
ورثاثة هيئة هذا والمراد بقوله يحتمل الاحتمال الذي يساوي احتمال التخييل وبنافي كونه الظاهر والا فالاحتمال الاول
الظاهر وهينا جثان احدهما ما ذكره الشارح المحقق هذا المقام وهو ان الحمل على التحقيق ما ذكره الزمخشري حيث قال
شبه ما غشي الانسان والتبس من الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس الا انه يحتمل ان يريد بالحوادث الضر الحاصل
من الجوع فتكون الاستعارة عقلية وان يريد انتفاخ اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكر السكاكي فلا يكون
من عند السكاكي وهذا البحث مما ذكره الايضاح الا انه قال ظاهر كلام الزمخشري انها عقلية وظاهر كلام السكاكي انها
حسية فالشارح معه بان كلام الزمخشري يحتمل وكلام السكاكي نص وان كان الحق معه في الاول لكن ليس في الثاني
لجواز ان ذكر انتفاخ اللون ورثاثة الهيئة في كلام السكاكي على سبيل التمثيل والاظهر ان مراد الزمخشري بالحوادث
ما يعم الكل ولا يخص نفسي الحسي والعقلي ويمكن دفع ما اورده الشارح بان السكاكي اراد جمهور الاصحاب ولم يرد
بقوله عندي تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جمهور الاصحاب موافق للزمخشري على انه يمكن ان لا يريد رد
باصحابنا على المعاني بل اظهر عصر وثانيهما ما ذكره السيد السند ان احتمال التخييل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن
فان الجوع اذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو بصدده فلا بد وان يثبت له من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون
اللباس الذي لا مدخل له فيه هذا فيمكن دفعه بان لباس الشخص ما يبرز فيه فلما شبه الجوع بشخص اثبت له لباس

قوله او عقلا راجع الى افراد الاستعارة والمقيد سابقا اما لفظ الاستعارة عند من ليست مشتركة بالاشتراك المعنوي
التحقيقه وبين التخييلية والمكنية عنه واما مفهوما فهو عند القائل بالاشتراك المعنوي هنا كالاستخدام ولعدته هذا
المعلل على حقيقته النسبة في التحقيقية وانه نسبه معنى الاستعارة الى التحقيق فالمحسن كقوله اي قد رهبني
من ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح في القاموس شاكي السلاح بتشديد الكاف وشايكه
وشوكه وشاكيه حديدة في الصحاح شاكي السلاح اللابس السلاح التام وشاكي السلاح وشاكيه حديد وقوله
الشاكي شاكي السلاح اي تام السلاح لا يوافق شيأ منها معقد هو كمعظم على ما في القاموس من رمى بالسهم
رميا اي حسم بنبل وفرس شاكي بالتحجيل اي مرمى في الوقائع كثيرا تامه لبده كعنب جمع لبده وهو الشعر
المتراكب بين كتفي الاسد وقيل للاسد ولبده وفي المثل هو اضبع من لبدة الاسد اظفاره جمع ظفر لم تقلم
التقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب ان يجعل المبالغة راجعة الى النفي ولا يجعل النفي داخلا على المبالغة ونظيره
قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف وحوائج الكشاف فلان مقلوم اي ضعيف وفي المصراع
مبالغات جعله ذا لبده فكانه اسود اذ لا تكون لاسد الا له وجعلها للبدة فيه كالبيدة تقديم الظرف والمبالغة في نفي
الضعف والعقلي مثل قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق يوصف الدين بالحق
لاشتماله على الاحكام المطابقة اذ الحق الحكم المطابق والدين امر متحقق عقلا وفي التعبير عنه بالصراط طلب لهدايته التي
تجعله كالمحسوس وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل
على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار للبسه الانسان عند جوعه من انتفاخ اللون وتغيره
ورثاثة هيئة هذا والمراد بقوله يحتمل الاحتمال الذي يساوي احتمال التخييل وبنافي كونه الظاهر والا فالاحتمال الاول
الظاهر وهينا جثان احدهما ما ذكره الشارح المحقق هذا المقام وهو ان الحمل على التحقيق ما ذكره الزمخشري حيث قال
شبه ما غشي الانسان والتبس من الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس الا انه يحتمل ان يريد بالحوادث الضر الحاصل
من الجوع فتكون الاستعارة عقلية وان يريد انتفاخ اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكر السكاكي فلا يكون
من عند السكاكي وهذا البحث مما ذكره الايضاح الا انه قال ظاهر كلام الزمخشري انها عقلية وظاهر كلام السكاكي انها
حسية فالشارح معه بان كلام الزمخشري يحتمل وكلام السكاكي نص وان كان الحق معه في الاول لكن ليس في الثاني
لجواز ان ذكر انتفاخ اللون ورثاثة الهيئة في كلام السكاكي على سبيل التمثيل والاظهر ان مراد الزمخشري بالحوادث
ما يعم الكل ولا يخص نفسي الحسي والعقلي ويمكن دفع ما اورده الشارح بان السكاكي اراد جمهور الاصحاب ولم يرد
بقوله عندي تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جمهور الاصحاب موافق للزمخشري على انه يمكن ان لا يريد رد
باصحابنا على المعاني بل اظهر عصر وثانيهما ما ذكره السيد السند ان احتمال التخييل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن
فان الجوع اذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو بصدده فلا بد وان يثبت له من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون
اللباس الذي لا مدخل له فيه هذا فيمكن دفعه بان لباس الشخص ما يبرز فيه فلما شبه الجوع بشخص اثبت له لباس

يبرز فيه لا مطلق ما يلبسه فاذا قد لباس الجوع عبارة عن لوازمها في معرض الجوع وهيئة افادة انها ابتليت بالجوع
في الغاية حتى كانها نفس الجوع وبارزة لباسه وظاهره في معرضه وللاية تتمة نحث منع من بيانه خوف الاسام
فليرجع الى شروح المفتاح من اراد المرام وقدم تصوير الاستعارة تمام الاتمام ذكر المصنف في الايضاح هنا تعريضا له
فقال فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه ما وضع له والمراد بمعناه ما عنى به اي ما استعمل فيه فلم يتناول ما
استعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه به نحو رايت اسدا وراميه اسدا الاستعمال تشبيه الشيء بنفسه على المراد
بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والمجاز لا يكون مستعملا في ما وضع له وهذا
قد افاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه وفي قوله الاستعمال تشبيه الشيء
بنفسه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه ما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه عين الموضوع له
للزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج الاسد في الامثلة المذكورة عن التعريف مبني
على ما استقر عليه راي ان المراد بزيد اسد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل بها الى المبالغة في التشبيه
فان تم والا فلا ولا يجدي ما ذكره الشارح انا لا نسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في رجل
شجاع فيكون مجازا او استعارة اذ اصله زيد رجل شجاع فحذف المشبه واستعمل المشبه به في معناه فتكون الاستعارة
على انا اذا جوزنا كون زيد اسد محتملا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصد به ما تقدم فالمحذر عنه هو
الاسد بهذا المعنى واما ما ذكره السيد السند من ان الحق مع القوم فان الفرق بين قولنا مردي يحمى شيرست زيد
وبين شير يشت زيد يكشف عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما حمل على زيد وفي الثاني الى زيد لا ينفع
لان من يقول ان زيدا اسد في معنى زيد رجل شجاع يقول شير يشت زيد معناه مردي يحمى شير نيست زيد فلا
يفيده بتبديل الفارسي بالعربي شيأ واعجب منه انه قال انما اخرنا زيدا في المثال الاول لانه لو قدم احتمل الكلام رجوع
التشبيه الى زيد بناء على ان المجرد قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فتاخره للموافقة ودفع
توهم استناد الفرق الى التقديم والتاخير لان قولنا زيد مردي يحمى شير يشت لا يحتمل الا تشبيه ذات ما والا للغا
ذكر مردي وان مردي يحمى شير يشت في صورة التقديم خبر لوجب احتمال رجوع التشبيه الى زيد تعالم نعم لا ينكر
وجود ما قاله انك اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقدير الاداة لان الظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه مندرج
تحته مبالغة وتوهمت فاتت المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيد كالاسد فههنا تلك مراتبا الاولى ادعاء المشابهة
باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد و زيد الاسد الثانية ادعاء اندراجه تحت الاسد كقولك زيد
اسد الثالثة جعل اندراجه تحته مسلما فالاولى تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترتب
عن مرتبة صريح التشبيه حيث يسبق الكلام ظاهر الكونه فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات الشبه بطريق المبالغة
وتجوز تقدير الاداة نظرا الى المآل وان لم يحسن نظرا الى الظاهر ولا ينتفي ذلك بالمرة استعارة لان اللفظ هناك
قد استعير لمعنى آخر واطلق عليه فتسميتها بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص بينهما وسميها استعارة كما ذكر اراد

التنبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولا بد لمن يفسر الاستعارة بما يتناولها ايضا اذ تعريف لم لا يتناولها
كما عرفت ومما يجب فيه الاحتياط فيه مواضع اشتباه التشبيه بالاستعارة فانه ربما يشتبه لتعارض امارتها
حتى قال صدر الافاضل اذا ترك المشبه بالكلية واتي بوجه الشبه فعليه اشكال نحو رايت اسدا في الشجاعة
لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي
ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة قال الشارح ولاحت من بروج البدر بعد بدور ما بين جها
اكتئاب يعني لاحت من قصور مثل بروج البدر بعد بقرات وحشية وهي كالبدور والتبرج اظهار هن زينتهن للرجا
اختفاء والمها جمع مهاة وهي البقرة الوحشية قال الشارح والظاهر ان مثل التشبيه لان المراد بكونه المشبه مقدارا اعم
من ان يكون محذوفا جزء كلام او كون في الكلام ما يقتضي تقديره هذا بعني ما يقتضي اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام
وان لم يكن تقديره على وجه لا يختل فظام كذا يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه
بدون اختلال النظم فان في كل ما يعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال في نحو اني اسد تقديره جاءني مثل اسد وفي
جاءني اسد في الشجاعة جاءني مثل اسد في الشجاعة وينتج من هذا ان ثبات الاستعارة في كلام العرب مسلم
جدا ومما جعلوه تشبيها قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر واستدلوا عليه بان
بيان الخيط الابيض بالفجر وتبينه على ان الخيط الاسود ايضا يتبين بسواد الليل ولا يخفى ان الخيط الابيض اذا كان مشبها
به لا يجب ان يكون مبنيا بالفجر بل المبين به المشبه المقدر في الكلام فيه مسامحة وان البيان لا ينافي كون الخيط الابيض
استعارة لان استعارة الخيط الابيض للفجر بناء على ادعاء دخوله تحت جنس الخيط الابيض فلو بين ان المراد بالخيط
الابيض اي فرد منه من فرد به المعارف وغير المتعارف لم يكن بعيدا ومن علاقات الاستعارة ذكرها الشارح
وعدها السيد جيده هو ان يجعل وضع اسم المشبه مقامه كما في رايت اسدا يرمي فانه يجعل رايت رجلا شجاعا
يرمي ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه وفيه انه يجعل في التحديد ايضا مثل ذلك فيجب ان يقال رايت لغيث من زيد
اسدا لغيث منه رجلا شجاعا ولما كان تقسيم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة مبنيا على ان الاستعارة مجاز
لغوي لا عقلي احتاج الى اثباته وابطال كونه مجازا عقليا فاشتغل عقيب التقسيم به تقريرا للتقسيم فقال والدليل
الخ اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لامر منتزع منهما وذلك
معلوم من اللغة ومسلم عند من يخالف في كونه مجازا لغويا ويدعي كونه مجازا عقليا وما ذكره المفتاح وتم في بيانه
توضيح البديهي وهو انه لو كان الاسد موضوعا لاحد معنيين كان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة
التشبيه ولا يعقل مطلوب بنصب القرينة وهو منع الكلمة عن حملها على ما هو موضوعة له الى ايجاب حملها على ما هي
موضوعه وايضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصف الاسد هذا فلا مجال للمناقشة فيه بان كون المسند
بنصب القرينة منع الكلمة عن حمل على ما هو موضوعه له مع بقاء الحمل على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها
الموضوعة هي لها الى ايجاب حملها على بعض آخر كما هو شان المشترك وكون المستعار صفة لا يطرد في استعارة مثل



الناطق والمراد بقوله لا للمشبه انه لم يوضع للمشبه لا وحدها ولا مع المشبه به حتى يكون مشتركا بينهما فلا يتجه
انه لم يستوف ابطال الاحتمالات ولا يحتاج الى ان يقال اكتفى بمشاركة هذا الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا
للمشبه في اللازم وانما احتاج الى نفي كونه موضوعا لاعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا
لاعم يرجع استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام بعمومه ويقع على الخاص بقرينة القرينة من غير ان يستعمل
في الخاص كما اذا قلت رايت انسانا فيما رايت زيدا ولم يرد بالانسان المفهوم منه في العارف مستعملا فيما وضع له
لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن شانه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه
بخصوصه ظن انه مجاز واعترض عليه بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على ما ارتضاه صاحب
ان الدلالة المعتبرة في المجاز يشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا سوغ ان لا يكون بعيد ما تقلب مجازا في
مقابلة من قال اكرمت زيدا بان تكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة صيغة
للعام المستعمل لعمومه لزم ان لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذ لا يوجد في عام وقرينة صارفة
عن المعنى الموضوع له اذ كلما نظنه قرينة صارفة يحتمل ان تكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها
مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة ومثل انها مجاز عقلي لا بمعنى اسناد الفعل ومعناه الى ملابس
له غير ما هو له بتاويل بل بمعنى ان المعنى المجازي امر عقلي لا لغوي وهذا النفي مدار النزاع والا فلا ينكر
من جعله مجازا لغويا هذا الا دعاء وهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا وبين كونه مجازا عقليا
فتارة اطلق عليه المجاز اللغوي وتارة المجاز العقلي لا لتباس حقيقته الامر عليه فانه مما لا يتوهم في شانه ذلك بل
للتنبيه على انها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه اعتبار عقلي لان العلم يطلق على المشبه الابعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان سائغا جواب لما استعارها فيما وضعت له
يتعلق بالاستعمال فلا حاجة الى ما في الشرح انه في تقدير استعمالها فيما وضعت له يعني الاسد استعمل في مفهومه
الحقيقي وسراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرايته الى سائر افراده الحقيقية بنا على احاطته بالرجل لتضمنه الادعاء
المذكور ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفي في كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول الاسد فرد من مفاهيم
الهيكل المخصوص وغير متعارف هو الرجل الشجاع او ندعي ثبوت الهيكل المخصوص لفرد فقول الشارح في شرح التلخيص
ان جعلها مجازا عقليا مبني على اعتبار مرجح هو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير
متعارف لمفهوم منها لا وثوق به قال الم والدليل على الادعاء انه لو لاه لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت
استعارة لكان الاعلام المنقولة كبرد وبشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ المبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه والواضح ان يقال لمن قال رايت اسدا انه جعله اسدا لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه
جعله اسدا انه جعله اسدا لان جعل انا يتعدى لمفعول لكان لمعنى صريح وبعيد ثبوت ضده لشيء حتى لا يقال جعله امرا الا
اذا ثبت له صفة الامر هذا وفي الوجه الاول لا يلزم من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل الاسم استعارة بل للفعل العلا

المشابهة من غير وضع المتوقف عليه وفي الوجه الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجرد ان دعوى الشيء ببينته كما في سائر المجازات على ما سياتي والادعاء ليس الا الاخبار وهو انما لا يمتنع استعارة العلم **ولهذا** اي ولان اطلاق اسم المسبب به على المشبه بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به **صح التعجب في قوله** اي قول ابن الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله **قامت** فاعله نفس **تظللني** في الشرح اي توقع الظل علي **من الشمس** اي من اجلها او لدفع حرها او المراد من الشمس نفس الغلام اي توقع علي ظلا حاصلا من الشمس والاول هو الموافق لقوله شمس يظللني من الشمس **نفس اعز علي من نفس** بالاضافة الى ياء المتكلم او بتنكير نفس واشباعه كسرته كما في الشمس اي من كل نفس وهو بالغ **قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس** فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه ابنا نا آخر وفيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدامه من هو بالغ في الحسن درجة الشمس ومن انقياده له وحمعته له **والنهي عنه** اي عن التعجب في قوله **لا تعجبوا من بلى غلالته** هي ثوب تلا في البدن **قد زد** اي اشد **ازراره على القمر** فلولا ان جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكمال اما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة الانسان كالقمر في الحسن **ورد بان الادعا** مسلم لكنه **لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت** له اذ ما ادعي دخوله تحت معنى هو فيه ان لو اوجب صحة كون اذ معها حقيقة لكفى اذ معها الاضرورة في العقل بالتجوز قد عرفت كون المجاز عقليا على اقتضا الا عا لا استعمالا فيما وضعت به بل يكفي فيه ان يقال يرجع ان يكون الاسد مثلا مستعملا في معناه وهو الرجل الشجاع وسواء الحكم كما في ايراده ما لم يقصد به وان امكن ان يقال اذا قلت رايت اسدا وحكمت بروئيه رجل شجاع يمكن فيه طريقان احدهما ان يجعل الاسد مستعارا للمفهوم من الرجل وثانيهما ان يستعمل فيما وضع له الاسد ويجعل مفهوم الاسد آلة لملاحظة الرجل الشجاع ويعتبر تجوزا عقليا في التركيب الاسنادي الحاصل من حمل مفهوم الاسد عنوانا للرجل الشجاع فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد مبنيا على التجوز العقلي وان كان تقييد لا يكون هناك مجاز لغوي الا ترى انه لا يجوز لغة في قولنا في رمي صايم فقد حق العقل بان المجاز عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون وانما اراد الاستدلال اشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال **واما التعجب والنهي عنه فللبنا على اساسي التشبيه فقضا الى المبالغة** ولا يخفى ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كلما يترتب على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذا التعجب والنهي عنه لترتبهما دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له بلا استدلالهما على الادعا وقلما سلم الادعا ومنع اقتضاه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعا فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي المجاز اللغوي ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب ان لا يقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال **وكونها تفارق الكذب** اي الذي يتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به **لا تلتبس به** يوجهين بابينا



اي بسبب بنا الاستعارة اي ما يتضمنه **على التاويل** والصرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقاده الرجل ازاد الاسد مستعارا فاوغير مستعارف من غير اعتقاد بل لمجرد ايراد في هذه الصورة لتوسل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفي في المفارقة عن الكذب حمل الافراد قسمين لان الحمل عن اعتقاد هو الكذب **ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر** اذ لا يجامع الكذب نصب القرينة كما لا يجامع التاويل المذكور فقد افترقت عن الكذب بوجهين ولك ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب اذ جا في اسد تشبيه بالكذب لولا من هذين الوجهين هذا كله اذا اريد بالمفارقة نفي الاستلزام اما لو اريد نفي لزوم الكذب فلا حاجة الى شيء من هذين التاويلين لكون المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة اذ ربما كان ما قصد من المبالغة من سنان المشبه كاذبا غير مطابق ولقد حررت في هذا المقام كلام المفتاح احسن تحرير وعدلت عنه بالطف تعبير لما فيه من التطويل والخفا لانه قال والاستعارة لبنا الدعوى فرعها على التاويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبها يتبرا عن التاويل ويفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجرا الكلام على ظاهره فان الكذاب لا ينصب قرينة دليلا على خلاف زعمه وانى ينصب وهو لترويج ما يعوله وكاب كل صعب وذلول هذا ولما كان الباطل والكذب واحدا اما مطلقا او بالذات عند من فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع المقول في الباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا عن ذكر الباطل فالكتفى لذلك بذكر الكذب وصفى كلامه عن شوب التخصيص بلا مخصص حيث لزم المحتاج من تخصيص التاويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واغنى اشتغاله بكلامه عن موونة حمل الباطل على الباطل غير معلل البطلان عند متكلمه وحمل الكذب على ما علم كذبه ووجه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذي لم يعلم بطلانه في غاية البعد عن قصد التاويله فضلا عن نصب القرينة على خلافه الكذب فانه لا ينافي قصد التاويل وان لا يعلم قط وانا سالمي نصب القرينة اذ لا يخفى انه في غاية الخفا والاغلاق على ان ما هو المقصد لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر فيما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا المقال لكن صرفنا عن بيانه لك حوفا الملال **ولا يكون علما** قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى ان المراد غير العلم الجنسي فان المتبادر من اطلاق العلم ولا بعد ان يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالغلبة لانه علم اصطراري دعا الى العقل به احكام تخويجية يدخل علم الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة تحتاج في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعليه على جملة اسمية ولك ان تجعله عطفا على قوله يفارق الكذب فيكون التناسب موعيا **لمفارقة الجنسية** وبنا الاستعارة على جعل المستعار من افراد المستعار منه بادعا ان له قسمين قسما مستعارفا وقسما غير مستعارف فلما لم يكن للعلم مفهوم كلي جنس امتنع ان يستعار ولا امتناع ان يكون له الفرد فضلا عن ان ينقسم الى مستعارف وغير مستعارف قال ايضا ولان العلم لا يدل الا على معين من غير استعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعين ونحوه من العوارض التي لا يكفي شيء منها جامعا للاستعارة **الا اذا تضمن نوع وصفيه** الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج الى اداة النسبة المصدري الى الحاق ياء المصدري والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته او بسبب اتصاف

ما لو صف فان الوصف اللائم بمنزلة الموصوف له فيحصل الموصوف مرادا مستعارا فيه والمستعار له مرادا غير مستعار
هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخاله تحت
جنس وقد نبه الشارح لهذا الشيخ فقال التحقيق ان له استعارة نقيض وجود لائم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه
به فان وحدة ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما او علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه لا تقول فلم يكن مراد العلم
انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوصف لانه لا بد للاستعارة من وجه شبه له مزيد اختصاص بالمشبه به لانا نقول
قد فصل العلم هذا الكلام فلا يحتمل هذا التوجيه على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية هذا المعنى بالعلم اذ ان يقال
من اسم جنس الاول له وصفية واستهار بصفة فخلافا العلم فانه يندر فيه ذلك فلهذا اشترطت في العلم دون اسم
الجنس **كحاتم** اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعلا اسما لحاتم بن عبد الله بن الحشرج العلم في الكرم وساد
اسم فاعل من مد ر بمعنى طان صار اسم الخارق هو لئيم للبرله في البخل سهيم سمي به لانه سبق ابله فبقي في الحوض
قليل فسمح عليه ومدر الحوض وسحان على وزن عطشان علما للبليغ يضرب به المثل وهو في الاصل صياد
يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقل رجل يضرب به المثل في الغبي والبهامه من لو مر اشترى ظبيا باحد عشر درهما
فسيل عن شراه فتح كفيه ليشير باصابعه الى عدد العشر واخرج لسانه ليتم به الاشارة الى احد عشر فانخدعت
الظبي وقرينتها ما مر في تحقيق المجاز وهو الاستعارة القرينة المانعة فيتبادر من قوله **وقرينتها** قرينة الصارفة
الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة لكن لا يتعين ان يراد قرينة الاستعارة مطلقا صارفة كانت او معينة او كليهما ومن ادعى
انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجري في المجاز المرسل والكناية ايضا ولا ينكشف الباعي الى جعلهم قرينة
الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والبيد
نرشحها وايضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها متعددة وبين الاستعارة المجردة الآن يلزم **اما المر واحد كما**
**في فلك رايتا سدايري او اكثر** اي امران او امور يكون كل منها قرينة **كقوله** اي بعض الاعراب
على ما في الايضاح **فان يعافوا** اي يكرهوا يقال عافه الطعام او الشراب وقد يقال في غير ما تعاف وتعقد عيفا
وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه فلم يشربه **العدل** مقابل الظلم ولا بعد ان يحمل على التوحيد كما
فسره قوله ان الله يامر بالعدل خص بالذكر لانه اول الاحياء **والاماما** جواب لشرط محذوف اي يجاوزوا اليها وقوله
**فان اعانا سيرانا** عطف جملة الجزاء اقيم مقامه والبران امامج نورا وناره استعيرت للسيوف او الكل
بلمعان وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف واستعارتها من النار لا من النور كما هو المشهور منظور لبس للانظار السليم
منظور متعلق الكراهة بكل من العدل والاتيان قرينة على ان المراد بالبران آلات الحرب التي تشبهها في اللمعان احتقرتها
لانه يدل على ان الجزاء المحاربة وفي التعبير عن السيوف بالنار التي هي من جزاء الظلم والكفرة الشرع مظاهرة بينه وقد
يقال من القرائن قوله في ايماننا فان النار لا توحد بالايدي وفيه ضعف لا يخفى **ومعان ملتئمه** لكون المجموع قرينة
واحدة لقائل قوله اراكز ويصح كونه قسيما له كذا في التلويح وفيه انه لا يصح قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على

وايس لجمع العرب بخالب الخ الفضل بن يحيى فضل
انعافوا ويشربوا العدل وكل منها مما يوجب السداد في العقل
والفعل يحاربون ويحاولون الى الطاعة والانقياد
فانا قد ابنا سيوفنا فتح كانه قتيل لم الا يجوز انا
ذكرنا على الانقياد والتحكم فانا قتيل لم الا يجوز انا
يريد بالبيان ضعفها وعجزها وعدم
تخوفهم الاحراق واجيب بان القائل يدعي
الاقتدار بالشريعة وليس فيها احراق بالنار
للعلامة البرقي

ولك ان تحمل كما انه جمع فلم يبالغه
ملاحظة من الاشارة الى قلة الكفاه
والاخ ما فيه من اللطف
حرر حفظ

البسيط

البسيط لانه بقي اكثر من واحد في محركات واسطه وعلى اي تقدير بقي واسطه في معان معان غير ملتئمة تكون المجموع
قرينة دون كل واحد بعيد **كقوله** اي الحتري **وصاعقة** مجرور بواو رب او مرفوع موصوف بالصفة مستدل
خبره تكفي لها والصاعقة هي ما سقط من السماء **من نصله** بيان صاعقة اي صاعقة هي نصله جعل صاعقة في كلامهما
والتاثير او المراد صاعقة ناشئة من نصله في وهمه تخييليه فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاولياء ظاهر واليه
ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف ما لم يكن له مقبض على ما في القاموس فعلى
هذا حمل سيفه لا خفاء مقبضه في كفا الممدوح كانه لا مقبض له **تنكفي** اي تنقلب **ها** الباء للتعدية اي يقلب
تلك الصاعقة **على اروس** جمع راس للقلة يراد لها الكثرة لداعي مقام المدح **الاقران** جمع قرن بالكسر وهو
الكفي في الشجاعة او عام **خمس سحائب** اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطاء سحاب كذا
في الشرح ففي البيت حينئذ ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلائم ما يعرف كره المقام
ولك ان تجعل انامله سحاب العذاب في نزول الصاعقة والنار والمسطور تفسير السحاب بالانامل والظاهر ان المراد
بها الاصابع فكانه اريد مزيد المبالغة في الشجاعة حيث يكفي للاقران انامله لا يحتاج في هلاكهم الى اعمال
الاصابع وهذا عبر عن الاروس والاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن انامله الخمس بجمع الكثرة اشاره الى ان الاروس
مع كثرتها كانها قليلة بالنسبة الى انامله الخمس لاحاطة انامله اياها وشمولها لها فهو في مجموع المعاني الملتئمة التي
جعلت قرينة لارادة الانامل بالسحاب ذكر الصاعقة وبيان انها من نصل سيفه وحملها على اروس الاقران وجعل
السحاب معدوده بعدد الانامل مع ضميمه مقام المقام المدح فان قطع النظر عن مقام المدح عمل المراد
الاصابع فالتقسيم بالافاضل وترك ضميمه مقام المدح يورث الذم **وبي** اي الاستعاره بنقسم باعتبار الطرفين
وباعتبار الجامع وباعتبار البنيه وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر وقد يقال باعتبار آخر بالاضافة اي باعتبار امر اخر
هو المقارنة لما تلا بعض شيا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظايره ووافقه عبارة الايضاح هنا بقوله
باعتبار آخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار الخارج والشارح عدل لقوله فيما بعد وباعتبار
آخر تكميلا وتصريحا فقسم باعتبار آخر غير الاعتبارات السابقه **باعتبار الطرفين** اي طرفي الاستعارة
فيه مسامحه او طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاسبقاء اسم المعدوم للموجود يدل على ان القسم بالقسم باعتبار
معنى المصدر وقوله ومنها التهكميه والتلميحيه ومما استعمل فيه فرضه يدل على ان المقصود بالتقسيم باعتبار
وكانه نبه على ان الاستعاره بالمعنيين سيأتي في هذه التقسيمات **فان كان اجتماعهما** اي الطرفين **في شيء ما**
**ممكن نحو احييناه فاوحى كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه** استعار الاحياء من معناه الحقيقي
وهو جعل الشيء حيا للهدايه بجامع الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والجمع لا شك في جواز اجتماعهما قال
الشارح الاولى ان يقال الاحياء والهدايه مما يمكن اجتماعهما في شيء وفيه بحث لانه يجوز ان يكون اعتبارهم ان الجعل استعارة
الاماتة للاحياء وما فيه لعدم امكان اجتماع الموت والحياة فيه الهم ما ذكره على معنى امكان الاجتماع **ولتسم وفاقيه**

ي المدنو به الى الوفاق نحو الموافقه **واما ممتنع** كاستعارة الميت في الاية للضال اذ لا يجتمع الموت مع الضلال ولهذا قالوا نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه **وكاستعارة اسم المعدم للموجود لعدم غنائه** اي نفعه بالفتح ولا يوقف ذلك على عدم نفعه اصلا بل يكون الاستعارة للنافع في امر غير النافع في امر اخر باعتبار عدم نفعه قالوا ثم ان الضدان ان كانا قابلين للشده والضعف كالسواد والبياض فاسم الاشد للاضعف اولى لكل من كان اقل علما او ضعف قوه كان اولى بان يستعار له اسم الميت ولما كان الادراك اقدم من الفعل في الوقوع لتوقف فعاله المختصه بها على الادراك كان الاقل علما اولى بالاسم الميت او الجماد من الاقل قوه وكذا في جانب الاشد لان الادراك الاشد اختصاصا بالحيوان اشد تبعيدا له من الموت فكل من كان اكثر علما او اشرف علما كان اولى بان يقال انه حي هذا كلام الشارح ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشده والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستقم احدهما للاخر بالفهم انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشده والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعباره غير وافيه بذلك هذا لو قد هذا لتفكيك في العباره لغفله عن حقيقه التشكيك فان التشكيك بالاشد به ان يكون الاثار في البعض اكثر من بعض حقول الضداد فيما نحن فيه الموت والحيوه وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشديه التي هي التفاوت في الاثار نحو وذكر قله العلم وضعف القوه لبيان تفاوت الجهتين في الشده لتفاوت اثارها التي منها العلم والقوه فكل من كان اقل علما واضعف قوه كان الجهتين فيه اضعف وفي باسم الميت اولى لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من له اقل قوه وكلما كان العلم فيه اكثر واثار القوه فيه ازيد كان باسم الحي اولى وان عات واكثر علما اولى من ازيد قوه هكذا حقق المرام ودع التشكيك للغفله عن تحقيق المقام وكن مستفيضا من بوحه الملك العلام ولتسم ذلك استعاره عنادية لمعاندة كل طرف منها الاخر **ومنها** اي ومن العناديه الاستعارة **التهكميه والتمليحيه وهي ما استعمل** اي الاستعارة التي استعمل **في ضد** اي ضد معناها الحقيقي او نقيضه **لمامر** في باب التشبيه من تنزيل التضاد منزلة التناسب لواسطه تهلح او تهكم **نحو فبشرهم بعذاب اليم** اي اندرهم كما عبرت البشارة التي هي الاخبار عما يظهر سرورا في المخبر للانذار الذي هو ضدها باد خال الانذار في جنس البشاره على سبيل التهكم والنظم يوجهات اخر وهي انه امر نبي الرحمه بانذارهم شبه بالبشير في الانذار صدر فعل ازاله الاساحه من الانذار عنه فيكون استعاره التبشير للانذار بجامع كون كل منهما مرغوبا له صلى الله عليه وسلم وانهم في التسبب للانذار كمن يسبب التبشير لعدم مبالاتهم به فالاستعاره بجامع المشابهه في عدم الخوف منهما وانهم في الحذر في كل منهما العذاب الاليم كالراغب فيه فانذارهم به شبيه بالاخبار المرغوب فيكون كالتبشير فاحظها فانها من افاضة العليم الخبير **وباعتبار الجامع** يراد به وجه الشبه وسمي في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به **فقسمان** لانه **اما ان اخل** في مفهوم الطرفين **او** لم يخل عن هذه القسمين للاستعارة تارة من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا بد ان



سبق الاستعارة على ان وجب كون الجامع اخص بالمشبه به بوهم امتناع دخوله في مفهوم الطرفين لما تقرر ان الذاتي لا يتفاوت في الافراد ووجه صحته ان ما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات الحقيقيه دون الخارجيه فلا الاعتباريه **نحو** قوله عليه الصلاه والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه **في سبيل الله** اي صوتا يفزع منه اوضر باخافه من عدو **كلما سمع هيعة** اسناد طار الى الرجل مجازا اي طار فرسه لسعيه بهما ونمه الحديث او رجل في شعفه في غنيمه حتى يأتيه الموت يعني صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد او رجل اعتزل الناس وسكن رأس جبل في غنم قليل قنع بما فيها حتى لموت استعار الطيران لعدو الفرس والجامع داخل في مفهوميهما **فاذا الجامع بينهما** اي بين العدو والطيران **كما** اي **سبق** في قطع المسافه **اذ الطيران قطع المسافه بسرعه بالجناح والعدو قطعها بالاقدام سرعة** او لا **والاول قطع المسافة في الهوا والثاني قطعها في الارض** واعترض عليه الشارح بان السرعة غير داخلة في مفهوم الطيران بل هو مجرد قطع المسافة بالجناح غايته انه في الاكثر بالسرعة هذا والشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والفرس بان الاولين من جنس واحد هو الورود وقطع المسافه وانما الاختلاف بالسرعة لانها مما يقبل الشده والضعف وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا للاستعاره قسم آخر وهو ان الطرفين اما من جنس واحد او جنسين لكن حصر به الاختلاف في السرعه بناء على جعلها ما به الاختلاف نظرا يخفى على من نظر فيما سبق **واما غير داخل** عطف على قوله اما داخل اي معنوي مما وغير الداخل في مفهوم مما يحتمل ان يكون داخلا في احدهما كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافه بسرعة فانه داخل في العدو دون الطيران كما حقق وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتباره خول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعاره فذاك تقسيم التشبيه ووجهه اما غير خارج عن حقيقه الطرفين داخلا في القسم الاول وهنا جعله داخلا في القسم الثاني واذا اردت تطبيقها فاجعل الداخل في الطرفين تاويل الداخل في احدهما حتى يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعاره الطيران للعدو من استعاره الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجه فيه عن الطرفين لظهور ان الاسد موضوع للحيوان المخصوص والشجاع وصف له والمستعار لهو الرجل الموصوف بالشجاع والصفه خارجه ولا تعويل على ما قاله الشيخ في امر البلاغه من ان الاسد موضوع للشجاعة بكونه تلك الهيئه المخصوصه لا للشجاعة وحدها **وامثلة** تقسيم آخر للاستعاره باعتبار الجامع وهو انها **مبنية على المشابهة بين الطرفين في امر** اي **مشترك بينهما** اي بين الطرفين **او مبنية على ان احدهما** اي احد الطرفين **مدعى انه هو الآخر** اي مدعى اتحاده مع الآخر **ادعاء** اي **منسوب الى العامه** اي البعيدة عن العامه او عن كل احد الا ان الخاصه يدركونها لبعده سرهم **او الى الخاصه** اي البعيدة عن الخاصه **نحو رأيت اسدا يرمي** اي **قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسه بانه سوف انه اذا انزل عنه والقي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه حتى يعود اليه** **واذا اعتلى قربوس سرجه** القربوس متحركة ولا تسكن الا للضروره هو حنو السرج على ما في القاموس وفي الصحاح المعتمد الذي رأيناه القربوس السرج فالقربوس بعد مقدم السرج ولا حاجة الى الحذف مضاف اي بعد مقدم السرج كما توهمه عبارة الشارح حيث قال في توجيه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج **مواضع النقط** كالتسكين الحديثة المعروضة في القرطاس

يعني الى انصراف عزمه عن نفسه للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شان النابه اللبيب ويدل
عليه ما قبله عودته فيما ارود حبابي اهماله وكذا كل مخاطر والمخاطر طالبا لشفا على خطر هلاك اي مثلا ذاك
الرجل يريد نفسه في تعويد فرسه كل مخاطر شبه وقوع هبيد العنان في القريوس ممتدا الى جانبي فرالفرس لهيبه وقوع
الثوب في ركبة المحتبي ممتدا متحدرا الى جانبي ظهره فاستعاره للاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب
او غيره على تلك الهيئة **وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية** كما في قوله ولما وقضينا من منى كل حاجة ومسح
بالاركان من هو ماسح وشدت على وهم المهارى رحالنا ونيظ الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسا
**ب باعناق المطي الاباطح** التمسح كالمسح المهارى كالصحاح والجاري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان
بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى والنظر محركا بمعنى الانتظار يريد انا قرعنا عن
اداما مسكنا ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينظر الغادي الذي هو
رائح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في مرعة السير استعار السيلان للسير الحثيث في غاية السرعة
للابل والشبه فيه ظاهر عامي لكن قد يصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة **اذا اسند الفعل** يعني سالت **الى الاباطح**
**ذوو المطي** او اعناقها حتى افادت انه امتلأت الاباطح من الابل فانه انما اسند الجريان الى النهر اذا امتلأ من
الماء حتى لا يتميز من الماء **وادخل الاعناق في السير** حيث جعلت الاباطح سايلة مع الاعناق فجعل الاعناق
سابقة اشاره الى ان سرعه سير الابل وبطوءه انما يظهران غالبا في الاعناق وتبين امرهما فيه وسائر الاجزاء تستند
اليها في الحركه وتتبعها في الفعل والحقه هذا ما سطر في هذا المقام ولا يخفى ان الجاه من السيل يكون ماخذا من يحفظ
الفرق فجعل الاحاديث كما عدة اخذ بكل طرف منه واحد من المصاحبين ينبهد عليهما سيلان المطايا
بعد جعل سيرهن سيلا تصرف دقيق في التشبيه معه بريئة تحصيها اخص الخواص ثم انه يكن حمل التشبيه على ما خاص
في اصله بان يقال ثم تشبيه السير بالسيل في السرعه بل تشبيه المطايا وهي الابل التي لها لون السيل بنفس السيل الا ترى
والحمرة والسرعه وتشبيه اعناقها المرتفعه المتحركه تمايوي على السيل ولا يخفى ان هذه التشبيه مركب مستدرج في غاية
الدقه ولكان تريد بالاباطح الطرق ليكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل في السير فكسو تشبيه
السير بالسيل بضم تشبيه الطرق بالاباطح اليه دقه وخصوصا قال لهم وقد تحصل الغرابه بالجمع من عده استعارات في
الحاق الشكل بالشكل كما في قوله ترى الغيث وليل كوج البحر مرخ سدوله على بانواع الامور ليبتلي فحلت له لا متطى صلبه واد
اعجازا وناء بكلكل الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك باماثل اراد وصفا لليل بالطول فاستعار له
صلبا يمتطى به اذكان كاذي صلب بزيد شيء طوله عند تطيه بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا ترد في بعضها بعضا
ثم اراد ان يضعفه بالثقل على قلب ساءه والشده والمشقه له فاستعار له كلكلا مي صدرا ينوء به اي ينقل به هذا كلامه
قال الشارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعاره بالكنايه كما يدل للتمثيل يعني ليس مما غرض فيه من الاستعاره التصر
ولا يخفى ان التقسيم الى العاميه والخاصه مما يجري في الاستعاره بالكنايه ايضا لانه دائر على ظهور الجامع وعزلته ولا





يبعد ان نحو الاستعارة بالكنايه في الليل باعتبار تشبيه المتبد لها بالانسان باعتبار شيوع خطابه عربية مع عدم
استعارات تخييليه فيكون الليت نظر الماخ فيه وتيقنها على جريان هذا التقسيم فيه **و** الاستعاره **باعتبار الثلثه**
اي المستعار له والمستعار منه والجامع **ستة اقسام** لان الاستعارة التي جامعها عقلي وليس طرفاها حسيان
طرفاها اما عقليان مختلفان فهذه ثلثه اقسام اشار اليها ثانيا والاستعاره التي طرفاها حسيان جامعها اما عقلي
واما حسي واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلثه اقسام اخر اشار اليها ثالثا ولا يخفى ان استعاره العقلي للحسي
ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول فكفى شاهدا عليه وقوعه في القرآن على ما سيدكر لهم وانما احتمل
تعميما باعتبار الثلثه تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان وتقسيم باعتبار
الجامع ثلاثي وهو ان الاستعاره جامعها اما حسي او عقلي او مختلف جمعهما وسماه تقسيما باعتبار الثلثه ووجهه خفي
والاصفى لكل مشربه والاسهى ما هو حزبه وقد جعل السكاكي هذا التقسيم خماسيا لاهمال ما وجهه مختلف وبعتذر له تاره
بان لم يوجد له مثال في التنزيل وتاره بانه داخل باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه عقلي ولما
كان جعل الاقسام سته مخالفا لما ذكره استدل عليه بقوله **لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي**
**لحق فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار** الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظبي والسهام **فان المستعار منه والمستعار**
**له الحيوان** الحي الذي خلقه الله الحالي كقفل وبالفتح ما يزين به من مصنوع المعدنيات او الجان جمعه حلي كدلي
او هو جمع والواحد حليه كطيبه **القبط** بالكسر اهل مصر والنهم وينسب الثياب القبطيه بالضم على غير قياس **والجامع**
**الشكل** لا وجه لترك الخوار **والجميع حسي** يدرك بالبصر والخوار يدرك بالسمع وفي كون الايه استعاره بحث اذ جسد
له خوار صريح في انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقره وقد ابدل من العجل بدل الكل فظاهر انه
ليس عين العجل فلا محاله المراد بالعجل مثل العجل فمن نظر حتى يتبين له الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان ربما
الخيط بالفجر اخرجه من ان تكون استعارة الى التشبيه تكذا ابدل جسدا له خوار من عجلا اخرجه من ان يكون استعارة
فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك الهم من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه
وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح ومثل السكاكي هذا القسم بقوله تعالى واشتعل الراس شيبا قالا فالمستعار
منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما الانبساط ولكنه في النار اقوى والطرفان حسيان ووجه الشبه حسي
هذا واعتذر الهم عن ترك التمثيل به بان فيه تشبيه بين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا التشبيه
بالكنايه وكلاهما في الاستعاره التحقيقيه نعم صح التمثيل من السكاكي لان كلامه في الاستعاره مطلقا والثاني تشبيه
انتشار الشيب في الشعر باستعمال النار في موضوعه الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعاره ترشيحيه لكن الجامع
فيها عقلي هذا فيتجه عليه ان الموضوعه للانبساط حسيه وتعذر التلافي عقلي فالجامع مختلف لكن المتجه لا نضره ويتجه
ايضا انه لما كان الاشتعال الذي قرينه استعاره بالكنايه مستعارا للانتشار المذكور وهو امر محقق فقد وجد الانتقام
بالكنايه بدون التخييليه وليس في فصل الاعتراضات على السكاكي انه باطل بالاتفاق لكن التحقيق ما ذكرنا هنا فافهم

امكن عنها بدون التعيين وتبعه على السكاكي ان المستعار منه هو الشيخ ودون الثاني ان الاستعارة بالكناية عنه هي المشبه المستعمل في المشبه به نعم يصح على مذهب من قال ان الاستعارة بالكناية هي المشبه به المستعار للمشبه على سبيل المكر وسياتي تحقيقه واما على قوله اما حسي فنحو ابر لهم الليل نسلخ منه النهار اي نزع منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان المراد وموضع القرائن حمله المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يصلح احدهما قرينة عن الاخر بل الضوء عن وجه الظلمة فيه على ان تعلق السلخ بالنهار يجوز حقيقية سلخ الضوء لكن الاولى ان يقول عن ظلمة الليل مكانه قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل لخلو الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وان تمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة ولعدوله بالعدول عن عبارة المفتاح والشيخ حيث جعلوا المستعار له والمستعار منه الظهور من على انه لا يناسب السلخ المعتبر في جعل المستعار منه اظهار الشاة من الجلد والمستعار له اظهار الليل من النهار ونحو اي انكشاط الكشف المذكوران حسيان ولجامع ما يعقل ولا يحسن من ترتبا امر على اخر اي حصول امر عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا يخالف ما ذكر الشيخ عبد القاهر والسكاكي ان المستعار له ظهور الليل من ظلمة الليل لكن ريف ما ذكر ابان سلخ النهار من الليل يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار ويفيده ايضا بالمفهوم على ظهور النهار من ظلمة الليل الابصار ٢١٤ ظلام فيقتضي ذلك ان لا يعقب قوله فاذا هم مظلمون بل يعقبونا فاذا هم مبصرون واستصعب شكلك حتى الجأ البعض الى التعسف فقال عبارتهما محمولة على التلبيس المراد ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض الى التكلف بجعل ظهور النهار عن ظلمة الليل بمعنى زوال النهار من ظلمة الليل وتمسك في ورود الظهور بمعنى الزوال بقول الخماسي وذلك عاريا ابن ربطه ظاهر حيث شرف الدماء المرزوق برايل ويقول الباغي وعرها الى مثوى اي اجبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها وجعل من يقول ظهور ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب بقرينة مساوحة فذهب سيد الفاضل والسكاكي الى الثاني وغيره الى الاول فاستعمال الفاء التي للتعقيب بلا مهلة في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قولهما واما على قولنا فانما صح من حيث ان ظلمة الليل موضوعة لما بعد في العادة تاليا غير متراخ وهذا يختلف بالحال الامور والعادات وربما يطول الزمان بين الاول والثاني متراخيا لان العادة كانت تقتضي طول مرهذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير متراخ ويحتمل الفاء كما في الآية على قولنا فانهم حملا فاذا هم مظلمون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل وزوال النهار وهم وان كان متراخيا عن الاخراج بساعات النهار لان العادة تقتضي ان لا يفتح مثل هذه الاصقاع الا في اصناف هذه الساعات ولا يأتي الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتيانه على خلاف العادة كأنه جاء عقب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما انزع النهار من الليل مفاجاة دخول الليل فانه يستقيم حالا في ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء مفاجاة الظلام كما يستقيم ان يقال كشرت الكوز مفاجاة الانكسار لورود دخولهم في الظلام حين يحصل الظلام فتكون نسبة دخولهم في الظلام اوفر حظا من نسبة





الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول بعد هذا التوجيه بوجوه احدها ان المجعول الشيء انما يكون اذا استكمل على نوع استواء واستحكام بحيث سقط عن نوع افتقاد وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار وثانيها ان ظهور النهار المضيء انسب بظهور السالخ الابيض من الجلد السابق الذي ربما كان اسود مظلما من ظهور الليل وثالثها ان التحقيق وان كان طريان الضوء على الظلام منزلا لكن المتعارف المتبادر الى افهم العامة عكس ذلك حتى كانهم يعتقدون ويعدون من جملة الضروريات ان الظلام هو الذي يطرء على الضوء للستر منزلة لباس له وينكشف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا وقد سمعت تحقيقا في ترجيح قولنا وترييف قولهم حتى كاد ينقلب القول بالقلب ان فهم الظلام بعد انقضاء النهار من قولهم فاذا هم مظلمون بعيد عن النظم ويتبادر منه انه يترتب على سلخ النهار من الليل لا على ذوال النهار على انه لا يخفى التكلف فيما ذكر من تصحيح عدم التراخي وما رد به قول الجزائري لا يحسن حينئذ مفاجاة الاظلام لانه انما يستعمل فيما يوقع فيه بتاخ ولا بوقع حدوث ولا ظلام بعد زالة النهار خلا في الموقع حتى يرد ذكر المفاجاة وتكرر دفعه بان مفاجاة الاظلام انما يترتب على سلخ النهار من الليل وهم بعيد ونفاجيا لعدم علمهم بالسلخ وعدم توقعهم زوال النهار في هذا المقدار من الزمان وتكرر يقوبه كلام الخزاعي بان الليل اصل والنهار طارء كما هو التحقيق وحمل القرآن على ما هو الواقع هو المناسب على ما متعارف العامة لا انه المجدد فلا يليق به ان يفيد ما هو خلاف التحقيق نعم لو حمل كلامهما على ان معنى الآية مخرج النهار من الليل عقيب اخراجه بالتمام من الليل يظلمون بلا مهلة لكان فيه بغاة عن تكلفه في نفي التراخي واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية والاول بعلاقة انكما لشمس لا نك لو تريد بقولك شمسا معنوما انسان كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان لم تكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانا هو في الواقع كالشمس فيها لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد يجعل مثال هذا القسم مصنوعا على انه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلذا تركنا نفي المفتاح والا عطف على قوله ان كلا الحسين اي لم يكن الطرفان حسيين وانما اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا المعنى اما من ايقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفا واما من ايقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفا في انهما حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليا زيل على ان مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التي الاستعارة التبعية مبنية عليها ولهم فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع بينهما عدم ظهور الفعل والجمع عقلا يحتمل التنبيه على المراد كما يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد والاول ابلغ ونحوه احمد والظاهر ان الجامع مرجه تالي البعث كما قال المحقق السيالكوتي والاعتراف به مما يدعوا اليه اوسرعة البعث حتى ان زمنه الموت لم يكن الا زمان نومهم كما يقول ثم نقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعار له لحوه الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون ما بين فيهما مما لا حقيقة له ولا ثبات كما قال علي رضي الله تعالى عنه الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا واعترض على جعل الجامع عدم ظهور العمل بانه

الموت اخص فلا يصح علاقة لاستعارة الرقاد للموت ولكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفي
الظهور وهو بالنوم اخص لانه في الموت لتنزيله منزلة النوم خيالي لا حقيقي وسمعت بعض من استفدت منه هذا كان
خصه الله تعالى جزيل الثواب ان هذا لو كان كلام المومن كما يشعر به قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون
كان وجه الشبه الراحة وقد ورد في الخبر انه يقال للمومن في القبر نم كنومة العروس هذا على اهل السنة والجماعة
واما على المعتزلة المنكرين لعذاب القبر فوجه القبر مشترك بين المومن والكافر وقيل الجامع البعث الذي هو في النوم
اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه ومنع كونه اقوى بل كاد يكون الامر بالعكس لان المانع في الموت اقوى ممنوع لفاعلية
فيه اقوى ومنتقوض ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعي كون الكلام تشبيها كما في قوله ولاحت من بروج البدبعيد
فتامل ثم القرينة في هذه الاستعارة كونه كلام الموتى وقيل ذكر البعث ورد بانه لا اختصاص للبعث بالموت فانه يقال
بعثه من نومه اي ايقظه وسمعا لموتى اي الذراهم بل هو في النوم اقوى على ما قيل واما مختلفان عطف على
قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تومر ولقد اكد التنبيه على ان حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته باعتبار اصلها لا باعتبار نفسها بقوله فان
المستعار منه كسر الزجاجة هذا اذا كان الصحيح كسر الزجاجة لكن في القاموس ان الصحيح هو الشق في الشق
الصلب فالمستعار منه في شيء صلب لا يلتئم والمستعار له التبليغ هذا اذا فرضا صدع بما تومر من باظهر ما
تومر اي اظهر الامر اظهارا لا يتمشى كالا يلتئم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له ايضا حسي وله تفسيرات
اخر ايضا جمعها القاموس والجامع التاثير وهما عقليان واما كون ذلك عطف على قوله واما مختلفان
لا على قوله والحسي هو المستعار منه فالمعنى واما مختلفان والحسي هو المستعار له لا واما الحسي هو المستعار له لان اما
في المعطوف عليه لازم في العطف باما ولئلا يكون صريحا في انه يعادل قوله واما مختلفا واما احتاط
لانه اظهر في تحصيل الاقسام فتدبر نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية في القاموس طغا يطغو
طغوى وطغوانا بضمهما كطغى يطغى كرضي يرضى طغيا وطغيانا بالكسر جاوز القدر وارتفع وعتا في الكفر واسرف في
المعاصي والظلم فان المستعار له كثرة الماء والمستعار منه التكبر والجامع مطلق التعالي المشترك بين المعنوي
الحسي والمعنوي وقيل الجامع الاستيلاء الحسي وهو في التكبر خيالي وفيه ان وجه الشبه حينئذ يكون في المستعار منه اقوى
وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ اي باعتبار لفظها قسمان وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة
بخلاف التقسيمات السابقة فانها باعتبار معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع الى معنى الاستعارة
فانه تارة باعتبار ان معنى الاستعارة لا يجامع المستعار منه وقس عليه وانما جعلنا هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع
انه ممكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على المشبه الى الفاعل ولم يكن ما اعتبر وصف لم
يكن معنى حرفيا فاصلية والا فتبعية طلبا للاختصار ولان يحترز عن اللفظ فاعتبار نفس اللفظ في التقسيم انسب بحاله فلا
يحتاج وزعنه ما امكن لانه اي اللفظ ان كان اسم جنس اسم الجنس في العرف النحاة لا يشتمل اسامة وشمل غيرها

المشتقة



المشتقة فلا يرد ان يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور ان اسامة بدون استعارة اصلية والحال انا طلقا استعارة تبعية
فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرح المفتاح بريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما لمفهوم غير مشخص ولا
مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو جعل واسد وقيام وقعود وخرج عنه الاسماء المستفة من الصفات واسما
الزمان والمكان والالة قال الشارح وبقيده السيد المراد باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي اي المتاول باسم الجنس ليتناول
نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان الحاتم متاول بالمتاصف في الجود فيكون متاولا بصفة وقد استعير من
مفهوم المتاصف في الجود لمن له كمال الجود فهو استعارة شيء من مفهوم مشتق فلا يرد شيء من المشبه والمشبه به كان
يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المصدرين ونجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا
بالاستعارة التبعية دون الاصلية فاصلية اي فاستعارة اصلية لانها ليست تابعة لاستعارة اخرى اولانها
للاستعارة التبعية كاسد وقتل مثلا لان اسم الجنس اولا استعارة على تقدير استعمالها في الرجل الشجاع والضرب
الشديد والا اي وان لم يكن للفظ اسم جنس فتبعية اي فالاستعارة تبعية والتمثيل بقوله كالفعل
وما يشتق منه كما سبق وقوله ما يشتق منه عدول عن قول المفتاح والصفات لعدم تناول الصفة كاسم
الزمان والمكان والالة بالاتفاق ويقرب الصفة تاول على ذلك بمهمة في غاية الابهام باعتبار معنى هو المعنى لانها
لانها امتازت عن اسم الزمان والمكان والالة بالمقارنة الذات المعتبرة في تلك المشتقة لها تعين الكائنية
والزمانية والالية كذا قالوا ولا يبعد ان يقال المعنى ما قام بالغير والمتبادر منه ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت
الصفة بهذا الوجه ايضا من هوية الاسماء وفيه نظر اذ يجوز ان يكون ما وضع له اسم المكان خاتم يفعل فيها وكذا اسم الزمان
ويكون ما وضع له اسم الذات يفعل فيها وكانه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هذا غير صحيح لانتقاضه بهولا الاسماء
على ما نقله الشارح وظهر ان تشنيع السيد السند على دعوى الانتقاض ليس في موقعه واما انكاره عليه
بترجحهم بالانتقاض ودعوى ان الانتقاض زعم ضعيفة والمنصف المتفهم قريبة بلا مرية فاجوا ودعوى احاطة بالمنفي و
هذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فقول الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب التقسيم العقلي قسمان
فالاصلية استعارة اسم جنس لغير مشتق او حرف وشعار بها لاحد الامرين والتبعية استعارة مشتق واستعارة
احدهما لغرضها والواقع كل من قسمي القسم الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر او المتعلق يقتضي
ان يكون كل من المستعار منه وله مصدرا ومتعلق والحرف فالقوم زعموا ان استعارة المشتقات باعتبار المصدر
المصدر بمعنى مصدري والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق حكم سرايته استعارة الماخذ من غير تنبيه
بمعنى المشتق بشيء او من غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضح معنا
آلة لوضع لمعانيه الغير المشاهيه كالعلية فانه قد وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول ملاحظتها
للمفهوم العلية فيستعار لفظ لمفهوم ترتب شيء على شيء لتسبيه الترتب بالعلية فيجري ذلك الاستعارة في استعارة اللا
من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بتعلق معنى بالحرف حيث قالوا المعتبر

الاستعارة او كاين متعلق الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستقيم لمشتق او حرف انه لا يتكلم اولا بالمصدر و
متعلق الحرف ولا يستعير شيا منهما وهذا هو الذي يليق بالسكاكي ان يجعله وجها لرد المتبعيه الى المكنيه والذي حط
الهذه الدعوى على ما نقله الشارح عنهم ان الاستعاره عندهم التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه
الشبه او يكون مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفيه للحقايق الامور المتحققه المتقرره الثابته
كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقه لكونها مجردة عن متقررة بواسطه دخول
الزمان في مفهومها او عروضها لها وذ والحرف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو نجاح باسد وجواد فياض وعالم
غزير محذوف اي رجل نجاح واعرض عليه بوجوه بعضها مصرح في الشرح وبعضها مرموزا وضحه فيما نقل عنه
في الحواشي ومبني ان الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير المتقرره كالحركه وان
المدعي ان الحروف والافعال لا يقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو انه تتبع نوعها مشبهه فلا ينطبق الدليل
على المدعي وان الدليل لا يتناولها سيما الزمان والمكان والالة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس
فسيح ومنبر طيب والاستعارة فيها بتبعيه وان حصص المستقات بالافعال والصفات او لا مكل في انا اذا قلنا
بلعنا بقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل هذا وفي عدم
تناول دليلهم اسم الزمان نظر لظهور دخول زمان في مفهومه وقد اندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك
ان المستعار لعني الاستعاره التبعيه يجب ان يكون من جنس المستعار منه فكلمه الحاف الاستعاره التبعيه في
الافعال والحروف دعوى لها يقع مشبهه كما هو مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعي ولا يذهب عليك انه كما
لا يصلح المعنى الغير المستقل بجعله محكوما عليه لا يصلح لكونه معقولا ولا مجردا واما اذا حكم على المشبه بكونه
مشاركا للمشبه به لا بد ان يجعل مدخول الكاف او معقول المشاركة فلا يصلح الحروف لكونها مشبها بها وانه لا يصلح
الفعل ايضا لكونه معقولا بعد او مجردا عرف الحد فيتم هذا الوجه ايضا امتناع استعارها اصالة ودفعه السيد
السند بان التشبيه يستلزم اولا كون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به فيه ويلزم منه بعد وصف
المشبه بالمشاركة للمشبه وزاد في وجه النظر انه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبه وذا
من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييد به غير مقصوده بالاصالة من المجاره وامتزجت من تلك الامور بحيث صارت
كشي واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فيجعل محكوما بها
هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بالملاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعل محكوما بها باعتبار نفس مفهومها
كما في سائر المفهومات الكليه ورود ان الحكم عليه هو به على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر
ولك ان تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني ويرد سوى ما ذكره الشارح امورا احدها انه وصف هذا الدليل
معاني الافعال والصفات بكونها متحده غير متقرره الى غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها انه
لا معنى لكون البياض متقررا حين التعبير عنه بلفظ البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها ان معاني المصادر

ايضا

ايضا معروضه للزمان وايضا لو نظر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها زمان ولم يفرض لها ايضا
ثم قال الشارح فالاولى ان يقال ان المهم الاهم من الصفات واسما الزمان والمكان والالة هو المعنى القايم بالذات
لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المهم الاهم وكان
اراد اولى ما يمكن ان يقال مبالغة في توهم هذا لوجه ولم ير الامارة الى امكان تصحيح ما ذكره العوام لانه ظاهر الفساد
ومحل تردد الاولى ان يقال ما سوى المعنى المصدري مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات فلا استعاره عند
التحقيق الا من معنى مصدري فالاحق الاعتبار ان يعتبر هنا الاستعارة في المصدر اخراجا لما لا دخل له في الاستعاره او
يقال اعتبر الاستعاره في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق تحصيل حقايقها ويكون التناسب بين
المجازات والحقايق مرعيا واما السيد السند مما نقل عن العوام تسبير الحقايق بالامور المتقررة الثابته القابلة
للمتعددة وجعله من مظنونات الشارح ومن تبعهم من شارحي المفتاح وقال المراد بالحقايق كالذوات في بعض اسمائها
المفهومات المستقله الغير الملحوظة للغير بقاكما في الحروف والنسب المعتبرة في مفهومات الافعال فان معاني الحروف
التي لتعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصدا ونسب الافعال آلة ملاحظة طرفيها من الحدث المعتبر في مفهومها
والفاعل الخارج عنه غير مستقله بالملاحظة فلا يصح شيء من المعاني الحرفيه لان يصير شبها به محكوما عليه بالمشاركة للمشبه و
المعاني الفعليه لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبه والزمان غير مستقل بالملاحظة لدخول النسبه فيها والحدوث
وان استقل لكن اعتبر ابدا كونه مسندا فلا يصح ان يجعل مسندا اليه لان الشيء لا يكون مسندا ومسندا اليه معاني النسبه
التامه وان يكون مسندا اليه لنسبه تامه مع كونه مسندا النسبه غير تامه نحو اعجبني ضرب زيد عمرا واما الصفات
واسما الزمان والمكان والالة فلا يتم فيها ما ذكره العوام والوجه ما ذكره المتاخرون هذا تحقيق كلامه بعد حذف ما طوله من
تحقيق معاني الحروف والافعال اعتمادا على اشتهاره في تصانيفه وبلوغ تحقيقه الغاية في شرح الرسالة العضديه لتناولك
ان تقول لما لم يصح الاستعاره عن المعنى المطابقي للفعل اعرضوا عن استعارته اذا استعارته من المعنى التضمني كاستعاره الشيء
لا يملكه واعتبروا الاستعاره في المصدر ولم يرضوا بالفعل بين سايرا المشتقات والفعل في الاستعاره بعد كون الجميع
من فروع المصدر وبالجمله بحثه ان جعل معاني الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركه ملحوظه الفاظها الفعليه
والحرفيه والاستعاره نفس الاعتبار اهون من الحكم بالاستعاره في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا نسبا عدها الى
واذ الرجح التشبيه والاستعاره بالاصالة في الفعل وما يشتق منه وفي الحروف **فالتشبيه في الاولين بمعنى المصدر**
فيه ان التشبيه في الاولين لمعنى المصدر كما ان الفعل مستعار فيجب ان يعتبر في استعارته التشبيه معنى المصدر وكذا
الحال في قوله وفي الثالث متعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من ان المستعار له في الاستعاره التبعيه كما
المستعار منه ولا يكون دفعه بان التشبيه لمعنى المصدر صرحا يستلزم التشبيه له ضمنا فان المشبه به صرحا يشابه
ضمنا الان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان لا بد يلزمه من المشاركه من الجانبين فان قلت هل يجوز استعاره في
الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعتبره فيها واستعاره فيها فترى في الافعال قلت لا كما قال السيد السند

من ان مطلق النسبه التي هي متعلق نسب الافعال لا يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف
من الابتداء والانتهاء والظرفيه الى غير ذلك فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة من متعلق النسب الجزئيه المعتبره
في الافعال وهو النسبه الى الفاعل لها احوال مخصوصة لكن ان يشبه لها تشبه الفعل الى الآله وتنزل منزلتها
فيستعار لها لفظها بيان النسبه جزء معنى الفعل فلا يستعار عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل
يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يكون مثله في النسبه وهما بعد في الافتقار من استعاره التعبير
عن الماضي بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر لكونه نصب
العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعاره في الفعل على قسمين احدهما
ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه فعل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه
الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب ليكون المعنى المصدري موجودا في كل واحد
من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد معاير لقيد الآخر فيه التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة في
كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف تتحقق استعارته من احدهما للآخر حتى يلزم الاستعاره بتبعيته في
الفعل **وفي الثالث لمتعلق معناه** عطف على قوله في الاول ليس بعض المصدر عطف معمول العامل على معمول له
بحرف عطف واحد ولا مشاحة فيه انما المشاحة في العطف على معمولي عامل والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث الاخيرة
فيه الاستعاره التبعية من الفعل وما يشتق منه والحرف ومن العجب ان المحقق التفتازاني توهم ان ثالث اقسام الكلمة وقد حققت
مرادهم بمتعلق معناه كل ما يحمل على المتعلق النحوي اعني الذي لا يدل الحرف على المعنى الا به فلذا قال **كالمجرور في زيد**
**في نعمة** وجعل المجرور مثالا لما يقدر التشبيه فيه مما يحتاج ان تقدير التشبيه في معناه كما يفيده قوله وفي الاول بمعنى المصدر وذاهب اليه الم غريصح لان النعمة في زيد نعمة لم تستقر لشيء عندالم لانه لا استعاره للمشبه عنده
بل هي مستعمله فيما وضعت له وقصد تشبيهها بظرف واضرابه النفس وجعل استعمال في قرينه على هذا التشبيه **فيعتبر**
اي التشبيه **في نطقت الحال والحال ناطقه بكذا للدلاله** متعلقه بالمستتره تقدر وتجوز تعلق الجار بالضمير
العايد الى المصدر **بالنطق** اي تقدر التشبيه لدلاله الحال بالنطق في ايضاح المعنى ثم يحمل الدلاله في جنس
النطق بالتاويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه ما يشتق فكون استعاره في النطق اصليه وما يشتق
منه تبعيه ويرد عليه ان هناك ما يغني عن تكلف الاستعاره التبعيه وهو كون النطق مجازا مرسلا في الدلاله التي هي لازمه
لان ما لا دلاله له مجرد صوت لا يستحق قطعا وكيف ما كان فقد دفع الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن فرق لك الجواز لا يقتضي
احتمال الاستعاره فانما اذا اجتمع في مقام التجوز علامة متعدده فلك المحمل بانه ثبت لا ان كلا منها في ان الاستعاره التبعيه
تكلف لا يرضى به احد من غير اضطرار ولو انا نقل انا نستحسن هذا الجواب منه من قال ان الدلاله لازمه للنطق
فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا من غير قصد الى التشبيه لكون الاستعاره تحمل كلامه عليه وبين
استعاره النطق للدلاله استلزام الخ وهو ان ايضاح المعنى الذي هو صفه للنطق بالصفه للدلاله فالمشبه به دلاله الحال



دلاله النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال والناطق يستحق ان يشبه به ذو الحال **وفي لام التعليل** عطف
على قوله في نطقت الحال **نحو القطه الفرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعلم او** عطف على قوله للدلاله
**بعلته** اي الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى ان التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يفيد للعداوة بعلة فكلامه
ان يقول وفي لام التعليل نحو ليقطف الخ فاعرفه ان كنت من اهله وهذا الذي ذكرناه الم ماخوذ من كلام الكشاف حيث
قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن لما جعله
والتبني غرا ذلك لما كان تربيته مؤديا الى ما ذكر شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله لكنه خرج عما هو فيه من
كون الكلام استعاره تبعيه الى كونه استعاره بالكنايه وتحقيق الاستعاره التبعيه فيه على ما قالوا ان سببه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب علة القياس عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعه للدلاله على ترتب العلة الغايبه الذي
هو المشبه به فجرت الاستعاره اولا في العليه والغرضيه وبتبعيتها في اللام هذا وفيه بحث لان المرتب هي المعلوليه لا العلة
فلا مشابهة بينه وبين العليه حتى يستعار له اللام وانما يتم هذه الاستعاره لو كان وضع اللام للمعلوليه والترتب ومدخول
لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقلا احد ان وضع اللام للمعلوليه بل انفقوا ان اللام للعليه
ولان متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق السابق العليه مطلقا لا عليه العلة الغايبه للالتقاط **ومدار قرينتها**
اي الشارح الكثير فيه بلفظ المدار على ان القرينه قد يكون غير هذه الامور كقرينه الحال وكان يجعل القرينه النسبه
الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينه لا نفسها **في الاولين** اي الفعل وما يشتق منه بخلاف الحرف فان قرينته
غير مضبوطة عما قالوا ولانه لا تفاوت فيه بين قرينه وقرينه حتى يجعل البعض مدارا على ما يعود **على الفاعل نحو**
**نطقت لي الحال بكذا** فان النطق الحقيقي لا يثبت للحال **او المفعول** المتبادر منه المفعول به **نحو** قول ابن
المعتز في مدح ابيه خلع المعتضد لفساده من الخلافه ونصب وقاء بالخلافه كما ينبغي جمع الحق لنا في الامام فقلد
**البخل واجبى السماحا** هو بالفتح والكسر الجود والكرم كذا في القاموس والمراد هنا الجود فان القتل والاحياء
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ولا يخفى ان الفاعل ايضا قرينه في احد الامرين الاحياء الا من الله تعالى فيحمل كل
القتل والاحياء مما القرينه فيه المفعول فقط مبني على الغفله ووصف في المفتاح بالمفعول الاول وهو غير معهود
فيما لا يخفى نعم فلذا تركه المص **وبحو** قول القطامي لم يلق قومك مثل سرب اخوتهم منا عشية عري بالدم الوادي **بقتلهم**
اي الاخوة **طلد مياتهم** اللدم كجعفر القاطع من الاسنه والظاهر ان اراد بالمدمیات الطعنات والجراحات
واراقات الدماء باللدم وقد تحمل على نفس الاسنه ويجعل اليا للمبالغه كما في احمري للاحمر وبنه بالمثال الثاني الهاتدل
القرينه على المفعول الثاني ايضا فانه القرينه على ان فرى استعاره عن اتصال اللدمیات اليهم من غير بعد على وجه
النشاط كما هو شان الكريم المضاف تمه البيت بعدها القد لقطع المتصلا او المستطيل او الشوط ولا ما كان خاط
عليهم كل زراد من زرد الدرع نسجها **او المجرور بحو فبشرهم بعذاب اليم** فان العذاب قرينه استعاره
البشارة للانذار قال صاحب المفتاح او الى الجميع وضرب الفاعل والمفعول والجار والمجرور فاشكل بمثله تمامثله ه كن

قوله تقرى الرياح رياض الحزن مؤهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا ويحتمل ان يكون هذا الاشكال موجودا في المصباح في الايضاح وجه نظر كما يحتمل ان يكون موجه النزاع في كون الجميع كجزء واحد مدار القرينة بل هو ملحوظ في الذهن وزنما سوى هذه القرائن ووجه الاشكال انه لو جميع قرينة البيت الفاعل والمفعول الثاني والجار والمجرور اذ لم يتعلق في الاجفان بقوله تقرى بل بقوله سرى وتعلق العلامة في دفعه بما هو اضعف من الحشيش فقال قوله في الاجفان قرينة على ان السرى مستعار من السير بالليل فقد جمع البيت جميع القرائن المذكورة ولا كلام في قرينة الاستعارة واحدة كما لا يخفى على احد وضمهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول قابل الجميع بواحد من هذه الامور مراد به ما يجاوز الواحد من اثنين او ثلثة او اكثر ففي البيت تمثيلان تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثاني باعتبار قوله تقرى وتمثيل جميع من الفاعل في سرى ومن صفوات الشارح المحقق تفسير الحزن بالسهل وكاشهر من الشارح وكان عبارته مقابل السهل شقط المضاف من قلم الناسخ والا فهو سهل **وباعتبار** راجع غير اعتبار الطريق والجار والمجرور والمتكلم واللفظ وهو الذي سماه المصنف في الايضاح التقسيم باعتبار الخارج اي الخارج من اركان التشبيه والمراد الخارج الخاص والا فالاقسام باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لا تنحصر في الثلثة فان لها اقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية او لفظية واما واضحة او خفية فالمراد ان الاستعارة باعتبار اقتران ملايم المشبه او احد الطرفين سوى القرينة او الاستعارة الا وهي تقارن ملايم المستعار منه اعني القرينة فان لم تكن القرينة للخارج عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شارحو المفتاح خروج القرينة على الاعتبار حيث قالوا في تعريف المطلقة وهي ما لم يعقب بصفة ولا تفريع عن التعقيب فقالوا في لفظ التعقيب اشاروا الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة مكررة مع كونها من خواص المشبه ولذا جعلوا في الجمام اسد حلوا من الترشيح والتجريد عدلا عنه فقالوا **ثالثها اقسام مطلقة وهي ما لم تعرد** ولم يقل ما لم يعقب ولم يعده ما قصد به المكاكي لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من تمة الاستعارة فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بما يلايم وفيه **بصفة ولا تفريع** يريد بالتفريع ما يكون فرع الاستعارة سواء ذكر على صورة التفريع وهو تصديره بالفاء او لا نحو فاذاقها الله لباس الجوع حيث جعله التهيئ من التفريع لان ذكر اذاقة الناس مع اللباس فرع استعارته لشدايد الجوع والخوف ولما كان الصفة شاعت في التحويه قال **والمراد الصفة المعنوية لا النحوي** وتذكير النحوي لتذكير الصفة بعبارة المراد وقد الشارح موصوفة الغت على ما يقتضيه الايضاح ونحن تبعا داعي دقة النظر والصفة المعنوية تحمل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود وقد تبين مما ذكرنا ان التقريع ايضا كان محتاجا الى قوله **ومجردة وهي ما يقارن ما يلايم المستعار له** ينبغي ان يعيد ما يلايم المستعار له بان يكون فيه تنفيذ للكلام عن الاستعارة وتمهيد لدعوى الاتحاد وذكروا ان التجريد كالمبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس تجريد من اسناد التظليل الا من التعجب من التظليل اخرجه عن ان يوجب خللا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله **كقوله** اي قد كثر تصغير كثيرا ما



عزه **غمر الرداء** اي كثير العطاء استعير الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه من الاعباء والدناس لقرينه سياق الكلام وذكر الغمر للقرينة بل للتجريد لانه الما الكثير فاضافة الى العطاء مريد به الكثير وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف دون الرداء قال الزمخشري ولو لا قصده الى التجريد وكان قصده الترشيح يقال شايخ الرداء الا ان الرداء هو الموصوف بالبشيع والشنعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب المشايخ والغمر المطلق الما الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح اشبه على انه لو حمل على الكثرة لاحتيج الى التجريد من الما وههنا نكته لا بد من التنبيه عليها وهو انه اذا اجتمع ملايمان للمستعار له هل يتعين احدهما للقرينة او لا يختار الى السامع بحسب ايهما شاء قرينة والاخر تجريدا قال بعض الافاضل ما هو اقوى دلالة على الارادة للقرينة والاخر للتجريد ونحن نقول ايهما سبق في الدلالة على المراد قرينة والاخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق احد الامرين في الدلالة لا معنى لنصب الدلالة فعلى كون هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والاولى ان كلا من الملايمين المجتمعين ان صلحت قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردا **اذا تبسم** البسم والتبسم والابتسام اقل الضحك واحسنه فقوله **ضاحكا** حال موكدة ولك ان تجعله حالا مقيدة فان تبسم الكريم قد يكون في صغار الامور علامة لابتهاج السوال وقد لا يكون مجرد الضحك فقوله ضاحكا احتراز عن التبسم معطيا ومجيبا للسوال يعني بلغ من العطاء الى ان تبسم حال كونه ضاحكا من غير ارادة اجابة سوال تملك السايلين اموالهم والمراد التمليك في الواقع لا في ظن السايلين كما ظن فان فيه رعاية مقام المدح تفه البيت **علقت** بضحكه رقاب المال يقال علق الرهن بالمرتهن اذا فرقه والرهن على اشتراكهم وهذا مجاز مشهور واصله ان كان في الجاهلية اذا لواهن اذا فرق ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن كذا في الفائق يعني البيت اذا تبسم علقت رقاب اموالهم في ايدي السايلين قال التهم في الايضاح وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما تنقيحه ان الاذاقة تجريد اللباس المستعار لشدايد الجوع والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو السبب بالاذاقة وان كانت الاذاقة من ملايمات المستعار له مع انه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدايد وجرت مجرى الحقيقة في اصابتها فيقولون ذاق فلان البوس والضر واذاقه العذاب شبه ما يدرك في اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة استعارة بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اقتفى في ذلك اثر الزمخشري فقوله شبه ما يدرك من اثر الضر والالم من طعم المر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق في اصابة الشدايد وما نشا منه هذا التعارف لا بيان ان في الآية استعارتين احدهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث بالباس بجامع الشمال على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة فكون الاذاقة

استعاره تخييليه تجريديا كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشري اعتبار مكنيه الاستعارتين في الايه لان جعل الاذاقه قرينه الاستعاره بالكنايه يقتضي ارادة حقيقتها وجعلها تجريديا ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشدايد وكلاهما فان قال بعض ان لا باس بارادة حقيقه الاذاقه لجعلها قرينه على الاستعاره بالكنايه لاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقه الاذاقه هنا تحتاج الى قرينه تكليفيه تجعل قرينه على الاستعاره بالكنايه **ومرشحة** عطف على مجردة كما ان المجرده عطف على مطلقه والثالثه خبر مبتدء محذوف اي هي مطلقه ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقه على ملاحظة الربط ليصح جعلها جزءا من الكنايه عن الاستعاره الثالثه واما ما يشعر به كلام الشارح ان الثلثه احراز لهذه آن ثلثه اي الاول مطلقة والثاني مجردة والثالث مرشحة فبعيد ولعل مراده ليس ما تشعر به عبارته **وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه** ولم يلتفت الى ما يرد نقضا على ما يلايم المستعار له في الاستعاره بالكنايه مع انه ايضا ترشيح لانه ليس هناك لفظا يسمى استعارة بل تشبيه محض وكلامنا في الاستعاره المرشحه التي هي قسم للمجاز لا في ترشيح الاستعاره والتشبيه المضمر في النفس واما عدم التفات السكاكي فتوهم ما ليس عنده وهو ان المرشحه من اقسام الاستعاره المصرحه اذ التحقيق ان الاستعاره بالكنايه اذا زيد فيها على التخييليه ما يلايمها تصير مرشحه عنده **نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم** فانه استعار الاشتراء للاستبدال ثم رفع عليها ما يلايم الاشتراء من فوت الربح واعتبار التجارة وقد نبه على ان التقسيم اعتباري بقوله **وقد يجتمعان** اي التجريد والترشيح او على دفع ما يتوهم من التنافي بين التجريد والترشيح ان على رفع ما يتوهم من التنافي بين فان احدهما يدعو الى الاتحاد والآخر على التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقارن بالصفه والتفريع والمشبه به حتى يستدعي الدعوى بثبوت الملايم للمشبه به ايضا **كقوله** اي قول ذهبر **لدى اسد شاكي السلاح** اي حاد السلاح واصله شائك من الشوكه التي هي الحده واللباس وقد تحذف الالف بعد القلب وتجري الاعراب الكاف فلا يكتب الف والسلاح بالكسر آلة الحرب او حديدها وبالضم الفرس ومن التراكيب المشهوره بسلاحه شلاحه في طير يقال له بالعجميه تغدرك وهو كثير التجارب مع البازي بالبحر فانه يطير فوقه ويديم نحوه عليه حتى يسيل من رأسه الى قدمه فيبسقط ويحتجر عن الطيران قال الشارح هذا تجريد لانه وصف بلامر الرجل الشجاع قلت وكذا المقذف لوفر من اوفع في الوقايع كثيرا واما الوفر من كثر لحمه حتى كاد قذف وري بالضم فهل هو ترشيح وانسب بالاسد لا يبعد ان يكون كذلك وكانه لذا جعل الشارح واحدا في ترشيح البيت فقال بعد قوله **مقذف له لبد اظفاره لم تقلم** هذا ترشيح واللبد كعنب جمع لبده بضم فكسر وهي الشعر المتراكب بين كتفيه وهي جمع اللبد اشعار بانه من كمال ضخامته تعدد لبدته والتقليم القطع وفي كونه عدم التقليم ترشيحا نظر لان الاسد بعيد عن الوصف بعدم تقليم الظفر بالتجريد اشبه لانه انما يوصف بعدم تقليم الظفر ما دامت التقليم ولو اريد بعدم تقليم الظفر سلب لضعف على ما في الترشيح الكشاف من انه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف وهو مما لا اختصاص له بشيء من الاسد والرجل القوي الشجاع الا ان يقال

الوصف



الوصف بعدم الضعف اخص بالاسد **والترشيح ابلغ** من الاطلاق والتجريد وكذا الاطلاق من التجريد **والترشيح** الصرف من جمع الترشح والتجريد **لاشتماله على تحقيق المبالغة** في ظهور العينيه التي هي كمال المبالغة في التشبيه فيكون اكثر مبالغة وتمام مناسبة بالاستعاره فقوله لاشتماله يصلح ان يكون تعليلا على ما اريد بقوله ابلغ سواء كان من المبالغة او البلاغه **وسماه** اي مبنى الترشيح **على تناسي التشبيه حتى انه يبنى** اي تجري صيغة المضارع لحكايه الحال الماضية **على علو القدر ما يبنى** وتجري **على علو المكان** في مقام استعارة علو المكان لعلو القدر **كقوله** اي قول ابي تمام من قصيده يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه ويمدحه في هذا البيت **ويصعد حتى لا ظن** بلام الابتدا وانما في المعروف **ان له** على ما هو الروايه المشهوره وفي شرح العلامه يظن على صيغه المضارع **المجهول** فضلا عن الذكي العارف **بان له حاجة في السما** اشاره الى انه يظن انه لا يتوقف حتى يدخل السما ويشعر في الصعود كما هو سان الساعي في الحاجه فقد بالغ بكون المجهول في ظنه صعوده الى السما فلا يريد اذا ساء ظن الصعود الى كما مل الجهل قاصرة للمبالغه في صعوده اذ فيه كمال المبالغه وذكر الشارح في وجه ان ذكر المجهول اشاره الى انه غني بالله وظن الحاجه به جهل عظيم قال الحكم قولا ان قصده ان يتناسى التشبيه وينص على الكاء فيجعله صاعدا الى السما من حيث المبالغة المكانيه لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البنا على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يلزم انه لولا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه **ونحوه** اي مما بني البنا على المشبه به **القذر ما يبنى على علو المكان ما مر من التعجب** في قوله فاما تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي **عنه** اي عن التعجب في قوله لا تعجبي امن بلى غلالة قال في الايضاح غير ان مذهب المتعجب على مذهب النهي عنه فان مذهبه اثبات وصف تمنع تبعته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله **واذا اجاز البنا على الفرع مع الاعتراف بالاصل** قال في الايضاح واذا اجاز البنا على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه فهذا يحمل الفرع على المشبه به والاصل على المشبه فقد يتوهم ان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المتم في الكلام وناقشه السيد في شرح عبارة المفتاح وعن نقول لا يبعد في اطلاق الاصل على المشبه والفرع على المشبه به لكن لا يخفى ان البنا على الفرع هنا عبارة المفتاح في مجازه قوله حتى انه يبنى على القذر وعلى القذر هو المشبه ومع ذلك لا يرضى العارف بسياق الكلام ان يجعل الفرع عبارة عن المشبه به فلا تحمل عبارته على ما حمله الشارح لان المارح اقرب من الداعي بان يقول مراده بالفرع المشبه وبريد انه اذا جاز بنا حال المفتاح الاصل وهو المشبه به واجراه على الفرع والمشبه مع الاعتراف بالاصل وعدم الاحتراز عن انكار ان هناك مشبها صعيدا فضلا عن جعله بعضه اصلا وبعضه فرعا على ان توجيه ما في الايضاح والجمع بينه وبين ما في الكتاب ممكن بانه قصد في الايضاح الى بيان يؤول الى ما يؤول اليه ما ذكره هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما في المفرد حتى يكون كلا

الايضاح شارحا لخصوصيات هذا النظم كما في قوله اي العباس بن الاحنف يا للشمس سكنها السما فعد
اي احمل على الصبر انفرادي عما حيا فلن تستطيع الجبرا انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع
اي الشمس اليك النزولا فع جدة اولى هذا جواب قوله واذا احاجان اي فالتبا على الفرع مع جحد الاصل كما في
اولى ولا يخفى ان قولنا اي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصل فهو في الاستعاء استغنا عن
الاتحاد فجعله امرا مقررا ينبغي ان يقال واذا احاجان التبا على الفرع مع جحد الاصل فع تنزله اولى ولا خفا في ان كمال التبا
حال الاصل للفرع محتاج الى توجيه اثبات حال الفرع له مع جحد الاصل وتناسي التشبيه وجعل الفرع عين الاصل
الى توجيه كانه مع تناسي التشبيه وجعل اتحاد المشبه مع المشبه به نصب العين كيف يسوغ اثبات حال المشبه واضافة
ما هو من خواصه اليه فتوجيه الترشيح صار موجب خفا امر التجريد وقد قدمنا لك في توجيه اجتماعهما ما ينفعك
هنا ودنا يوجه بان التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعا فلكل وجهة هو مولاها وما قدمنا اعد
وتشرب البلاغة انسب واما المجاز المركب عديل لبيان المجاز المفرد بجعل البيان السابق في قولنا واما
المجاز المفرد فكذا تفصيلا لمطلق المجاز المعرف بصدر البحث وهو اللفظ المركب كانا اشارا الى
المراد باللفظ المركب وتركا لتقييد اعتمادا على ان تقييد المعرف بالتركيب يقتضيه فخرج المجاز المفرد بوضوح هذا التركيب
المستعمل فيما اي معنى شبه بمعناه الاصلي يعني المطابقي وهذا تمام تعريف المجاز المركب على الاتم
اراد التشبيه على ان التشبيه الذي يبتني عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيحه انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة
من عدة امور الى مثلها المراد وجه منتزع من عدة امور كما انفقت كلهم عليه وان يزنا ك على انه لا يتم فتدبر فوائد
قوله تشبيه التمثيل ولم يكتف بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز
عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف او عن اظهر احد المعنوين في المعرف والمعرف بقوله تشبيه التمثيل عن الاستعارة
المفردة فيعني عن اعتبار التركيب في التعريف لانه سيتبين منه ان طرفي التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي بحد ذاته
الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تكلما لا استعارة لا يصلح للتعويل ودعم السيد السند ان طرفي التمثيل
لا يجب ان يكون مفردا واما الشهرستاني كلامهم ظاهري مبني على المسامحة فتكلما بذكر الطرف مفردا منعه انفا مفقد
ينساق الذهن اليها فلم يكونا مفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والمفتاح المحقق وان لم يوافقه في هذا في
تمثيل التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغي تقديم قوله للمبالغة
في التشبيه على قوله تشبيه التمثيل لانتفا المعرفين تقديم المشترك الذي هو في عداد الجنس على الخاص الذي هو في
عداد الفصل وسياتي لهذا مزيد تفصيل بكشف الغطا عن وجه الحق ان شا الله تعالى وقد اشتمل المعرفين على العلة الغائية
وهي تمكن المتكلم المستعمل والصورية وهي الاستعمال لان الاستعارة معه بالفعل والمادية وهو التشبيه لانها معه
بالقوة فاراد اما تمام المعنى المستعمل على العلل تصريحا بالغاية بقوله للمبالغة في التشبيه وتنبه به على ان الادعا في هذه
الاستعارة ايضا مرعي في ان كون الصورة المنتزعة مبنية مطابقيا للمستعار منه خبرا كما يقال للمتردد في امر

وانما عدل عن الشبه بذا يعني وجه الكلام على ما مضى
عما سواه لان الشبه يعني وجه حال التشبيه



ان كان احتقارا لما في المفتاح كان المعنى لما يقال للمعنى المتردد في جواب المسئلة لكنه اخلاد وان كان عدولا الى المثال
جامع لما فيه ولغيره فالامر واضح وكانه على الاول حمله الشارح المحقق حيث قال عطفا عليه وكما كتب الوليد بن
يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى فاذا
بلغك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت فتامل وقوله اني اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى بيان لكلمة
ما وليس مقول القول فافهم والمشهور اراك على صيغة المعروف والمجهول ايضا صحيح بمعنى الظن وكل منهما
مقام واظهر من العبارة ان اخرى صفة رجلا وهو المشهود له في عبارة المفتاح حيث قال فيما خذ صورة تردده يعني المعنى
شبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى ثم يختار
صورة المشبه في جنس صورة المشبه به رومًا للمبالغة في التشبيه فيكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه توجه من الوجوه
على سبيل الاستعارة فقوله اراك اي ايها المتوقف تردد تقدم رجلا وتوخر اخرى وتشهد له عبارة الايضاح ايضا حيث قال
في بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده في المبالغة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاورد عليه ان المتردد لا يقدم رجلا وتارة ولا يؤخر رجلا اخرى خلفه
فدفعه الشارح المحقق بان مرجعه المفتاح بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى تقدم خطوة فتامل وتؤخر خطوة اخرى
خلفك واورد عليه ان تاخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتدائه الى خلف المتردد فالاولى تقدم خطوة وتوخر خطوة
اخرى وبعد يرد ان المشهود في التردد تقدم الرجل وتاخيرها الخطوة وبما عد السيد السند في التكلف فقال المراد
بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت مغايرة لها من حيث انها وقرت لكن الظاهر
ما ذكرنا ان اخرى صفة تارة اي تقدم رجلا تارة وتوخرها تارة اخرى فان هيئة تردد المتردد في الذهاب هكذا
وهذا يسمى التمثيل لاستلزامه التمثيل او لبنائه عليه مطلقا على سبيل الاستعارة لانه استعارة متضمنة
للتشبيه فالتشبيه التمثيلي فيه على طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا ولو بغير اسم التشبيه
فيقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلي ولا يطلق التمثيل مطلقا على التشبيه واعترض السالك على تعريف المجاز المركب بانه
غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها التشبيه كالاخبار المستعملة في الدعا والتحسر او التحزن او نحو ذلك ويبعد
ان يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجاز بالاصالة اجزاؤها الداخلة في المجاز
المفرد فلو عد اللفظ الذي صار مجازا للتجوز في جزيه قسما على حده من المجاز لكان جاريا في اسد وقوله تعالى واما الذين
ابيضت وجوههم ففي رحمة الله واما لما مجاراة مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها
استعارة لا تجوز في شيء من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من اجزائه فالمجاز المركب اللفظ
المستعمل من حيث المجموع فيما شبه معناه الاصلي وشيء مما ليس بعلاقة التشبيه كذلك حتى ان قولنا حفظت التوديه لمن
حفظها استعملت لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا ان يتكلف ويقال لحفظت التوديه لم يستعمل
لازم معناه بل افيد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتامل ثم انه يشكل استعارة المركب المستعمل في التشبيه

وهي غير مستقلة لانه ينبغي ان لا تجري فيه الاستعارة التبعية اولا وبعد كونه تبعية اعتبرت الاستعارة او لا في اي شيء

**موقوفا** اي انتشر **استعماله** اي المجاز المركب او اللفظ المستعمل في ما تشبه معناه الاصلي وجعل الضمير الى التمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا يوجب اعتبار الاستخدام **كذلك** فره الشارح بكونه على سبيل الاستعارة واحتربه عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه او في معناه الاصلي وهو ظاهر اذ شيوع استعمال التشبيه او اللفظ في المعنى الاصلي غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله المراد به عدم التغيير اي متى شاء كذلك من غير تغيير تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئه في المضرب وح يكون استدراكا لقوله ولهذا لا يغير الامثال ولتعلقه بقوله **يسمى مثلا** وجه اي كما يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة وتمثيلا مطلقا يسمى مثلا ولا يبعد ان القصد الى تسميته مثلا بخصوصه وتسميته تمثيلا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل لا في نوع المثل يشاركه كلمة متى فالتسمية مثلا ايضا بخصوصه **ولهذا** اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله ملتزما فيه هيئة المورد من غير تغيير لستدعيه المضرب **لا تغير الامثال** فلا يقال في خطاب الجمل الذي يطلب شيا ضيعه قبلك ضيعت اللبن بالصيف بفتح الباء بل بكسرها لانه كان وارد في امراه ولا يخفى ان ضيعت اللبن في مضربه لم يستعمل فيما استعير له في المورد بل نقل الى معنى اخر ونوا استعارة متفرعه على استعاره متفرعه على استعارة لصيرورة الاستعارة حقيقة في موردها وما ينبغي ان لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه ماخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم لعدم تغيير الامثال وللامثال تاثير عجيب في الاذهان وتقرير غريب لمعانيها في الاذهان فهي بين الالفاظ كالوجوه والمشاهير من الناس حتى يعبر بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ منه للحال والصفة والقصة اذا كان لها شان عجيب وكون ذلك التمثيل كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية اي حالهم او صفتهم او قصتهم العجيبة الشان الغريبة في نظر الاذهان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم قصتها العجيبة مما فرغ عن بحث الاستعارة وكان مظنه ان يوجد عليه بانه فانه استعارة بالكناية واستعارة التخييلية ولم يستوف اقسام الاستعارة وخالف السكاكي في موضع عقتها بفصلين احدهما لتحقق الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية على وجه يتبين انهما ليسا من اقسام المجاز اللغوي والاستعارة المذكورة فيما اهملنا الا لفوتها والغفلة عنها وتانيهما في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه وعدم فصل الاستعارة بالكناية والتخييلية لاعتنقه لما يخالف بيان السكاكي وفي فصل تزييف كلام السكاكي تزييف رايه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتتميم له ايضا **فصل** الاقوال في الاستعارة بالكناية ثلثة احدها ما ذهب اليه القدما وهو المسند به والمستعار للمشبه المسكوت عن ذكره اعتمادا على دلاله اثبات لازم المشبه به للمشبه على ان المشبه به مستعار له في قولنا نشبت اظفار المنيه بدلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنيه الذي لم يذكر اعتمادا على ما ان اضافة الاظفار الى المنيه تدل على ان السبع مستعار لها وزعم الشارح المحقق والسند ان كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله تصريحا بذلك حيث قال من سار البلاغة ولطايفها ان كنى عن



عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمز اليه بذكر شيء من روادفه فتثبته هو لذلك المرمز على مكانه نحو شجاع ينتوسر اذا رمز فيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وقالا هذا هو القول الصواب الذي لا خلل فيه وفيه ان المقصد من ادعاء السبع للمنيه الى دعوى ان كونها سبعا قد تقررت وصارت مسلمة لكمال المبالغة في التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنيه فانها تفيد كاطلاق السبع عليها ان كونها سبعا مسلم فمن الحكم بان ذلك سبعا مستعارا لها منوط بنصب اضافة الاظفار قرينة عليه بخلاف ما يشهد له الوجدان من غير حاجة اليه فالحق ان الاستعارة بالكناية هي استعارة السبعة للمنيه المسكوت عنها بالرمز اليها بذكر روادفه الذي هو الاظفار وفي قوله كما كشاف حيث قال عن ذكر الشيء المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله قفيه تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة الاسد للشجاع شهادة ظاهرة لما قلنا مع ان فيه الاستعارة دعوى ظهور لاسد به وكونه مسلمة لا دعوى انه اسد كما ذكره ولكن دفعه بان في قوله تنبيه تنبيها على ظهور الدعوى فتنبه وتانيها ما ذهب اليه السكاكي صريحا وان كان في كلامه ما يقتضي ان يجري على ما تقدم من قوله القدما انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به اد بقرينه استعارة لفظ ما هو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبيهة به اثبت للمشبه ولا عبار عليه بالحكم بانه مجاز وجعله هذا الاستعارة الداخلة في المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ لازم المشبه به مستعار لصورة وهمية شبيهة به تعسف لا حاجة اليه بل ابقاء اللازم على معناه واثباته للمشبه مجازا عن الدلالة على المقصود وقوى قرينة عليه هذه ان اثبات الحكم يرجع الى المسبه لا اليها فقولنا نشبت اظفار للاستعارة التخييلية ح المنيه لو اريد بها اظفار حقيقتها يفيد تعلق اظفار السبع لا تعلق الموت فلا يكون قصدا مرتبا للمنيه لفاتا المتم وهذا البيان كيف لا وما نشبت اظفار المنيه لو كانت الاظفار على حقيقتها نشبت اظفار السبع الذي اعدت معه المنيه لكمال الشبه بينهما ولا شبهه في انه يفيد تعلق الاظفار وتالثها ما ذهب اليه المحقق التفتازاني وهو شيء لا مستند له في كلام السالف وهو ينبغي على مناسبة لغوية اذ تسميتها بالكناية وان كانت في موقعها لكن تسميتها استعارة خالية عن المناسبة وكانه استنباط منه وغير يقوى ما يدل على ضعف مذهبه انه في قولنا اظفار المنيه بحمل كون المنيه سبعا مسلم الثبوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيه فلا يصح قوله وقد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ولا قوله ويدل عليه بان يثبت للشبه امر مختص بالمشبه به هذا فقوله **وقد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه** بشمل زيادة جواب من يشبه الاسد فاوجده بقوله **ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به** من غير ان يكون هناك امر محقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر **فتسمى** التشبيه **استعارة بالكناية** او استعارة **مكنيا عنها** اما الكناية والمكنى عنها فلانه لم يصرح به بل انما اشير اليه بذكر لازم المشبه به واما الاستعارة وان قيل انها مجرد تسميه خالية عن المناسبة كما مر فلانها استعيرت للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه ذلك الدال واداة التشبيه **وتسمى اثبات ذلك الامر** المختص بالمشبه به للمشبه **استعارة تخييلية** لاستلزامه استعارة لازم المشبه به في المشبه وتخيل ان المشبه من جنس المشبه به وهذا القول منه في الاستعارة التخييلية موافق

Property of the Library of the Theological Seminary, Princeton

الكلام السلف ومصرح به في كلام الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيما قدّمه السكاكي ضمنها قولان لا ثالث لهما ولا يذهب عليك ان
تعريف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم المشبه به للازم المشبه فان مجرد التعبير
عن لازم المشبه بلفظ لازم المشبه به يدل على التشبيه فانه لولا التشبيه لم يستعر المشبه به للمشبه
وقد جعل العلامة في الكشاف قوله تعالى ينقضون عهد الله من هذا القبيل حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال
العهود من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الفصله بين المتعاهدين الا انه لما زعم
المتم ان الاتفاق على ان القرينة المكنية لا تكون الا تخييلية كما سيجيء لم يحفظ تعريفها عن خروج مثلها عنه قال المتمم
في الايضاح ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه منه ما لم يكمل وجه الشبه في المشبه به دونه ومنه ما به
يكون قوام وجه الشبه في المشبه به وكانه اشار بقوله دونه الى ان يقول على ضربين الى انه لا حصر فيهما اذ يكفي للتعريف
اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه سواء كان له دخل في وجه الشبه او لا لا ترى ان قوله صحا القلب عن سلمى اذ جعل
فيه تشبيه القلب بالسكران مضمرا في النفس يدل عليه اثبات الصحو المخصوص بالسكران مع انه لا دخل له في وجه الشبه
الذي هو الحيرة وزوال العقل فعدول الشارح عن بيانه الى قوله ثم ذلك الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة والشاهد
الى الاول بقوله كما في قوله اي ذؤيب الهذلي مع ان الاحق بالتقديم هو القسم الثاني لزيد الاهتمام به
اذ فيه تنبيه على خطإ السكاكي حيث جعل قوله اي ذؤيب من قسم الثاني وقالا ان قوام اعتبار السبع للنفوس بالاظفار
فان قلت قد ذكره المتم في الفصل الثاني على وفق ما ذكر السكاكي فقد ناقض نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يعتد
هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقق الامر هنا واذ المنية من اعلام الموت انشبت اي علقت اظفارها
منه في نفسة المنيه بالسبع في اعتبار النفوس بالقهر والغلبه تفسير للقهر من غير تفرقة
بين نفاع وضار فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك فيه بد ونها وان تقوم بدونها
لان من اسباب اعتبار السبع الاظفار واشار الى الثاني بقوله وكما في قوله الاخر ولين نطقت بشكر برك مفصحا
فلسان حالي بالشكاية انطق يعني ضرب اكثر من بركم فتحمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن ادا
حقه هذه التوجيه فافهم فانه البديع التشبيه ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حال
من قبيل الحبر المؤان الظاهر انه لا فرق بينه وبين قول الهذلي فانه عند فيه الحال بالانسان في الدلالة على المقم والدليل قوام
دلالة الانسان باليد اسباب اخر من الاشارة والكناية الا ان كما لها به الان لم تكف وقال شبه الحال
بانسان متكلم في الدلالة على المقم وغايته قوام دلالة الانسان المتكلم هو اللسان ولا يخفى انه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع
مقتال بالاظفار كان قوام وجه الشبه بالاظفار لا انه تكلف ومن غرائب السراج وعجائب الدراج ان الاستعارة بالكناية
فيما يرجع الى استعارات اسنادية مبتنية على التشبيه تشبيه بعد الغرض منه الى المشبه به كذلك انشبت المنية
اظفارها استعارة مكنية استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائي واريد بالمنية معناها بعد جعلها
سبعا تنبيها على ان المنية بلغت الاعتبار المذكور ينبغي ان يستعير السبع عنها اسما دون العكس فالمنية وصف موضح للسبع



لكن هذا على ما جرى عليه السكاكي وكذا قوله وضمير حيث اثبت فيه للمشبه ما به قوام وجه الشبه فهذا اشارة الى
قوله الاخر صحا اي ذهب سكر بنوى القلب معرضا عن سلمى ففيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه
القلب بسكران واثبت له الصحو وترك القلب الصبي والميل الى المجهل معرضا عنها في القاموس مذاهب السكر وترك الصبي
وفي الترح اي سلا عجانا من الصحو والسلو الخروج من الحب وقاصر باطله اي اثنى باطله من لوازم حب سلمى
يقال اقصر وقص وتقاصر انتهى وهو لا حذف في الكلام والمعنى ظاهر ويقال اقتصر عنه اي عجز فالتقدير اقتصر عنه
باطله لاستحالة في الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شانه الاختيار وفي كلا
المتن حيث قال انه ترك ما كان يتركبه استعار بذلك ومن لا يتفطن لهذا يكاد يقول قوله انه ترك ما كان يتركبه في
تقدير تركه ما كان يتركبه وما كان يتركبه فاعل ترك ومفعوله العايد الى القلب محذوفا وقال الشارح يقال اقصر
عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر القلب عن باطله ولا حاجة اليه لصحة
يقال امتنع عنه باطله وتركه محاله هذا كلامه ولا يخفى عليك ان الترك لا ينسب الى ما يتركبه بالنسبة اليه بل الى
المتركب بالنسبة الى ما يتركبه فلا يتجاوز عن تحقق من له القلب وعرى فراش الصبى وبرد واحلامه من غير
تقريبه جعلته عريانا هذا هو المقم بالتمثيل ومثال ذلك للاستعارة بالكناية والتخييل دائر بينها وبين الاستعارة
التحقيقية وهذا في كلام السكاكي قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل الاستعارة تحقيقية وتخييلية ومحتملة لهما والمقم
لم يلتفت الى هذا القسم في مقام القسم لان المحتمل لهما لا يخرج عنهما واشار اليه في تحقيق مثال الاستعارة بالكناية في
هذه الاشارة فايده حسنه رزقناها والله الحمد الاعلى على منه ومي انه الاجابة على البليغ عدم التنصيص على مقصوده
فيما زاد على اصل المقم وبعد وضوحه وناظمه معه في تجويز ارادة كلامه محتملا لطرق معتقده يسلك المخاطب به سنا
يراد كذلك مما يريد به قدره ويدل على طول باعه وانشراح صدره ويزيد في نشاط المخاطب حيث نزله ذلك
المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان والفنه للمقصود بوجوه لمجرد امتنان البيان ولمرادات ضمنية في اصله التحقيق لا
تحقيقه هذا يقف على معرفة الاستعارة التخييلية فاشار اولا الى بيان التخييلية التي بوقيه بقوله اراد بهذا
يعني انه ترك ما كان يتركبه زمن مراد فالزمان المجهه من المجهل والفجر اعراض عن معاودته
لا دلالة في الكلام على ترك ما كان يتركبه زمن المجهه مطلقا على ما يقتضيه السوق فجهة انما يدل على ترك ما كان يتركبه
في حد ذاته الان يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم الجنس ثم لا دلالة فيه على الاعراض عن معاودته الان يوخذ
ذلك من اثبات آخر هذا الشعر والله اعلم فبطلت الليه اي الآمال القلب وكنا عود الضمير في معاودة توفقا
الشارح الضمير الى ما يتركبه وكانه حفظ البيت عوان يكون فيه قلب وهو مباحث وهو انه لم يقصد على مذهب المتن
الحنفية الا فراس والدراحل فكيف يدل على انه طلب الا به انا يلا يرد لك لو اراد با فراس الصبي الآمال ما يلزمه فجعل
الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعته في قوله تعالى ينقضون عهد الله او يوم للدلالات كما هو شان السكاكي ولو سلم
فلا دلالة على تقريبه افراس الصبى والدراحل على بطلانها تا يلا على امالها الى وقت الحاجة كما هو شان السابر مسيرة

اذا فزع عن سلوكها تشبيه زهب في نفسه البهيمة من جهات السير كالحج والتجاره وقضى منها
اي من تلك الجهة الوطر كالسفر هو الحاجه فاهملت الآلها ووجه الشبه الاستعداد التام وركوب المسالك الصعبه فيه
عن مثال لمملكه والاحتراز عن مركبه مع اهمال الالات وليس وجه الشبه تاما بدون ضميمه امهال الالات كما يدل عليه
الترجمه فهذا التشبيه المضمره النفس هو الاستعاره بالكنايه والتخييليه التي قرينتها ما اسند اليه بقوله فانبت له اي
للصبي الفراس والرواحل التي تخص جهة السير والسفر فالصبي على هذا من الصبوه اي من جنس الصبوه لا بمعنى الكون
صبيا فانه من الصبوه جهله الفتوه صبا صبوا وصبوءا وصبي وصبا وهما ذكره صدولا عن طريقه السكاكي
حيث جعل الصبي بمعنى الكهد صبيا فاحتاج الى حذف مضاف اي واوان الصبي واشار الى ان غيه غني وان لاصله به
حذف الزمان عن المصادر واما ما قاله الشارح لان الصاد يقال صبي صبا اي لعب به الصبيان فيدل عليه ما
نقلناه من القاموس على ضعفه على ان فتح الصاد يقتضي المد ولا يساعده النظم الاعلى وجه بعيد وهو ركاب قصد
للضروره ومن البين ان وجه الشبه في هذا المثال هيئه مركبه من عده امور فيحتمل ان يكون التشبيه على ان وجه الشبه
في الاستعاره بالكنايه ايضا قد يكون مركبا ايضا من فوائد هذا التمثيل واشار الى التحقيقيه بقوله ويحتمل انه اي ذكره
اراد بالافراس والرواحل واعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصله لها في استعمارها الذات او اراد بها
الاسباب التي قلما يتأتى احد اي تتفق وتجتمع في الاكثر اي الغالب واوان الصبي وعنفوان الشباب مثلا المال والمدد
والاعوان فتكون استعاره الافراس والرواحل تحقيقيه لتحقق معناها عقلا على الاحتمال الاول وحسا
على الثاني ولا يذهب عليك انه لا باس بان يراد بالافراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التردد كانه قصد
بكلمه او وضع المخلى وما فرع عن فصل الاول شرع في الثاني فقال فصل عرف السكاكي الحقيقه اللغويه
احتراز عن الحقيقه العقليه بالكلمه المستعمله فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو
قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعاره على اصح القولين وهو ان الاستعاره مستعمله في غير ما وضعت له على الخلاف
القول الاخر وهو ان الاستعاره مستعمله فيما وضعت له والتصرف امر عقلي فانه صح حقيقه لغويه ولا نسبح اخراجها
عن تعريف الحقيقه اللغويه ولا اخراجها بقوله من غير تاويل في الوضع على غير القول الاصح وقوله فانها بيان لوقوع الاحتراز
عنها بهذا القيد بانها مستعمله فيما وضعت له بتاويل اي وضعا ملتبسا بتاويل وصرف للوضع عن الظاهر
فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كما قيد الدعوى بقوله على اصح القولين
يجب ان يقيد الدليل الا ان تقييد احدهما يسوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفي به وقد عدل عن عباره السكاكي لاختلال
فيه على ما هو المشهور حيث قال واعاذكر هذا القيد ليحترز به عن الاستعاره فهي استعمال بعد الكلمه مستعمله فيما وضعت
له على اصح القولين وليس بحقيقه بل مجازا لغويا بناء على دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل
هذا والمراد بقوله دعوى اللفظ دعوى كون اللفظ على حذف المضاف الى اللفظ فاشعر بانه لا بد ان يجعل قوله على اصح
القولين متعلقا بقوله مستعمله فيما وضعت له اذ لا اختلاف في استعمالها فيما وضعت له في الجمله وانما الاختلاف في

استعمالها

استعمالا فيما وضعت له بالتحقيق لكن اصح القولين انتفاؤه وجعل الوضع على الوضع بالتاويل قيدا فتعين تعلقه بقوله
يحترز به فاختل النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين ومتعلقه بقوله في الاستعاره بعد الكلمه مستعمله
فيما وضعت له وبين قوله ولا يسميها حقيقه وقوله بعد الكلمه اي بعد قوله على اصح القولين هذا وعن نقول عدل عن المطلب الاخفى
الى الاخص وجرى على ما هو الاصح لكن كلام السكاكي يرى عاطل به من الخلل فان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعمله فيما وضعت له وراد
ما وضعت له بتاويل لوضوح القرينه المؤديه اليه بل لفظ العدد ينبي عن كونها مستعمله فيما وضعت له على سبيل التحقيق
واكتفى بتقييد الدليل بقوله على اصح القولين عن تقييد المدعى على عكس ما فعله المص لكن ما فعله المص انسب لان حواله امر
اللاحق بالسابق انسب من العكس واحفظ من توهم المص والمجاز اللغوي عطف على قوله للحقيقه اللغويه اي
عرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمه المستعمله في غير ما وضعت له بالتحقيق اراد به ما يقابل الشامل
في اصطلاح به التخاطب مع قرينه مانعه عن ارادته والى بقيد التحقيق اندرج مستعملا في تعريف المجاز بما
من انها مستعمله فيما وضعت له بالتاويل وهذا واضح وان كان ظاهر عباره السكاكي يقتضي ان هذا القيد لاخراج الاستعاره
حيث قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج في بعض النسخ احتراز ان لا يخرج الاستعاره لان ذلك الظاهر فاسد
فجعل الشارح كلمه لا زايده وجعل في المختصر الخبر والمجرور المحذوف احتراز ان لا يخرج كلمه اللام اي احتراز ليكون
وعن نقول المراد احتراز عن ان لا يخرج مدلول الاستعاره عما وضعت له فلا تدخل الاستعاره في المستعمله في غير ما وضعت
له ورد ظاهر ما ذكره السكاكي بان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع وان اطلق في شان
الاستعاره فيقال هو موضوعه للمستعار له تاويل وتطلق عليه الموضوعه بالتاويل لكن لا تطلق فيها الوضع
من غير تقييد بالتاويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا ما ذكره الشارح وفيه مر انه عن السكاكي
الوضع يتعين للفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قوله بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينه ولا شك ان دلاله
على الرجل الشجاع و تعيينه بازاء انما هو بواسطه القرينه لانه يجوز ان يكون تفسير السكاكي تفسيرا لاحد معنييه
ولا يلزم من تفسير احد المعنيين نفي الاخر نعم فيه زياده ايضاح للدخول وهذا التقرير ظهر ان ما اجاب الشارح عنه في
المختصر من انه اراد السكاكي انه عرض للوضع اشتراك بين معناه المشهود والوضع بتاويل ذكر قوله بالتحقيق قرينه
على المراد ليظهر فتدخل فيه الاستعاره لان الفرض عند اطلاق اللفظ المجرد بتاويل تبقى عروض الاشتراك ويرد ايضا توقف
الدخول على التقييد بانه يصدق على الاستعاره الكلمه المستعمله فيما وضعت له لان يصدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق و
الثاني باعتبار الوضع بالتاويل ولا يندفع لما ذكره الشارح في المختصر انه قرينه على تعيين المراد بلفظ الوضع الذي عرض له
الاشتراك ليلا يعمل على الوضع بالتاويل فتجوز الاستعاره لان عروض الاشتراك قد زيف واعلم ان الشارح قال
موافقا لما في الايضاح المراد بالوضع الوضع وما يشتق منه ليشمل في اثبات عدم الحاجه الى التقييد وضعت لعدم التاويل في
تعريف الحقيقه وبالتحقيق في تعريف المجاز ويمكن ان يقال بيان حال الوضع يكفي فيما هو بصدده ان المستعار تابعه للمصدر
في ذلك وبل عطف على قوله بان في قوله ورد واعاده الجار يدل عليه او كلام المعطوف والمعطوف عليه مستقل

الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ما ذكر بمجموع الامرين
فالاولى تركه اعادة الجار **التقييد باصطلاح به التخاطب** لاحصوصه **لابد منه في** تعريف
**الحقيقة** ليخرج المجاز المستعمل فيما وضع له كالصلوة التي استعملت في لسان الشرع بمعنى الدعا فيرد الاعتراض ان
المعرف غير مانع ورد بما يجاب بان المراد بالوضع في قوله غيرتا ويلي الوضع في الاصطلاح بالتخاطب وذلك لان تقييد
الوضع في غيرها وضعت له باصطلاح به التخاطب وهذا التدفع ما ذكره الشارح اذ لا يكفي العهد بل لابد من تقييد موضوع
ايضا في قوله فيما هي موضوعة له بخلاف ان الامر العهدي لا يصرف اللفظ الا الى الوضع مفهوم من قوله فيما هي موضوعة
وان قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله من غير تاويل في الوضع في تعريف الحقيقة بمعنى واحد بلا ريبه فلو اعتبر كون
من غير تاويل في الوضع عن قيد اصطلاح به التخاطب لاعنى عنه قوله بالتحقيق ومنهم من اجاب بان القيد مراد في تعريف
الحقيقة لا بد له للعلم من تقييد تعريف المجاز وهو غير ملتفت اليه لوجوه منها ان المركب بالمقايسة لا يليق بالتعريفات ومنها
ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف المجاز لا يمكن ذكره في تعريف الحقيقة لانه يستلزم الدور ومنها ان
المفتاح الذي هو بصدد توضيح المعرفين لما ان ذكر للتوضيح قوله من غير تاويل في الوضع مع انه لا حاجة اليه كيف يتوهم
به ترك القيد للمقايسة واجاب عنه الشارح وارتضاه السيد السند بان الامور التي تختلف بالاضافات لا يتم تعريفها
بدون اعتبار هيئة الحيثية كما في قولنا الجواد لا يحب سائله ومعلوم ان الحقيقة والمجاز من الامور الاضافية حتى
ان لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى معنيين بل بالنسبة الى معنى واحد فالمعنى هيهنا ان الحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له والصلوة المستعملة في لسان الشارع في الدعا لم يستعمل الموضوع
هي له من حيث انه موضوعه له ولا يجب ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه من حيث انه غير
ما هي موضوعة له لان استعمال المجاز به الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الوضع
له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا لم يترك التقييد باصطلاح به التخاطب في تعريف المجاز وهذه
بحث وهو انه لو اريد بقوله المستعمل فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه موضوعا له علة مستقلة للاستعمال
فلا يستقيم لان استعمال المتكلم واللفظ فيما وضع له لاجل انه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى في الحيثية بالتعيين
فيجوز ان لا مدخل لاختيار المتكلم في كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا انه لا يكفي بل لابد من ضميمة العلاقة مع
كونه غير هذا قال في الايضاح ثم بتعريفه للمجاز تدخل فيه الغلط كما تقدم تريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك خذ
هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب واجيب تارة بان الغالط لا ينصب قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع ورده الشارح بانا نشاهد الى الكتاب قرينة مانعة وفيه انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له لم يعتد المخاطب ساعيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادة التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ والمانعة
عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى ان ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع لعدم
ارادة المعنى من غير ان يلتفت الذهن اليه وتارة بان عبارة المخدش بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر الغلط ولنا



عنه السيد السند بان المراد بالغلط ليس ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطاء في اللفظ صادرا عن قصد وفيه ان
قوله كما تقدم ينادي بان مراده ما هو سهو ثم لو كان المراد ذلك لتم ان الغالط لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن
المناقشة في عدم كون هذا الغلط حقيقة لانه يحتمل ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استعملت فيما وضعت له
اعتقاد المتكلم عامته ان لا تكون حقيقة صحيحة **وقسم السكاكي المجاز** اي المجاز بالمعنى الذي سبق **الى الاستعارة**
**وغيرها** لم يرد انه قسمه اليهما حاصرا بل انه ذكر ما تحصل منه هذه القسمة لانه قسمه الى الخالي عن الفايدة وتتضمنها
وهو المتضمن لها الى الاستعارة وغيرها ومن البين انه يستفاد منه ان المجاز المطلق اما استعارة وغيرها **وعرف**
**الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الاخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به** اي لفظ
احد طرفي التشبيه به فجعل الاستعارة قسمين احدهما المشبه المراد به المشبه به وثانيهما المشبه به المراد به المشبه
ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا المشبه به حتى قال وعلى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك استعارا
منه واسمه مستعارا اما في مورد ارادة المشبه بالمشبه به فظاهر حيث استعير من المشبه به اسمه للمشبه واما في
ارادة المشبه به بالمشبه فيتبادر ان يكون المستعار منه بالمشبه لكنه اعتبر في اطلاق المستعار منه استعارة
لازم المشبه للمشبه فجعل اظفار المشبه في اظفار المشبه به مع انه اريد بالمشبه السبع لانه استعير من السبع
الاظفار للمشبه ولما خفي هذا ظن به انه خالف نفسه في هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكناية هيهنا السبع وله
جعل المشبه به مستعارا منه به لكن جعل اسم المشبه به مستعارا مخالفة بجعله الاستعارة وبالكناية المشبه الا
يقال اراد ان المشبه به نفسه سواء كان المذكور كما في الاستعارة بالكناية والمتروك كما في الاستعارة المصرحة سمي مستعارا
منه لما عرف بالتفصيل واسمه المذكور مستعارا كما هو المتبادر منه ومن ترك التسوية فيه بين المذكور والمتروك وما
توهم كلامه في هذا المقام انه جعل الاستعارة بالكناية الاظفار حيث بين الاستعارة واسمها قاسم الاستعارة كون
الاظفار مستعارا فمكن دفعه بانه جعل المشبه مستتبعة لاسم الاستعارة لاستلزامها استعارة الاظفار وقد انكشف
لك ما ذكرنا لك ان زعم القوم انه درج حفظا عظيما منه في تحقيق الاستعارة بالكناية واصطلاحه في كلامه ليس بوارد
نعم يجب انه كيف تكون المشبه مجازا وسيجيء ما يتعلق به ان شاء الله تعالى **وقسمها** اي السكاكي الاستعارة **الى**
**المصرحة** بها **والمكنى عنها وعنى بالمصرحة بها ان يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها تحقيقية**
سواء كان على سبيل القطع او الاحتمال **وتخييلية** كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع انه قال والمصرحة بها تنقسم
الى تحقيقية وتخييلية نفسنا وما قال الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه اراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على
القطع كما يتبادر الى الفهم وهو ايهام يسلم اليهما والمحتمل من التحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشيء لان الظاهر من قوله **وفسر**
**التحقيقية بما** اي ما يكون المشبه متحققا حسا او عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية
لا التحقيقية على القطع **وعد التمثيل** اي الاستعارة التمثيلية وتعرفتها وقد يسمى التمثيل مطلقا كما يسمى التمثيل على
سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما توهم تقرير الشارح **منها** اي من التحقيقية حيث قال قسم

الا استعارة المصرح بها التحقيقيه مع التقطع ومن الامثله استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ومن البين انه لا اختصاص للتمثيل بالتحقيقيه اذ لا مانع من تشبيه صورة مركبه من امور وتمثيلها بصورة محققه كان عبر عنه من المخاطبة المتمثله من امور متعدده صورة ويفهم مثلها للمشبه فكانه ذكر في التحقيقيه على سبيل الاستعاره بالكنايه واعتمد على المشبه منه على ملتئمه في التحقيقيه وعلى الاحتمال في التخييليه **وردبانه** اي التمثيل **مستلزم للتركيب المنافي للافراد** فلا يصح عده من الاستعاره التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد والا لزم كون قسمين الشيء منذ رجا عنه واجب عنه بوجوب اولها ما عد بابا واما ختاره الشارح المحقق والسيد السند وهو منع عدم صحة عده من الاستعاره التي هي قسم من المجاز المفرد لان المعدود من قسم الشيء لا يجب ان يكون معدودا منه لان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه فيقال للحيوان اما ابيض اغير والابيض اعم من الحيوان لا يقال هذه مسألة والقسم الحيوان الابيض فالاعم من وجه قيد القسم لا انه قسم فليكن تقسيم السكاكي ايضا من هذا القبيل وتابعها ما اختاره ايضا الشارح وهو ان ايها قسمه السكاكي من المجاز ليس ما عرفه وان وقع تقسيم عقيب التعريف بل المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينه انه جعل من اقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع الى الحكم الكلمة ومما لا يدخل في المجاز اللغوي بالكلمه المستعمله في غير ما وضعت له اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه اما نفس الاعراب فليس بكلمة والكلمة باعتبار الاعراب فهي غير مستعمله في غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم وسيجيء مجازا في القرآن وعقلي وسيجيء مجازا في الجملة واللغوي قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه ومتضمن لها وانه تسمى الاستعاره فالمجاز المنتسم وان كان اعم بجعل المجاز العقلي قسما منه لكن المنقسم الى الاستعاره وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعاره عنده قسما من المجاز المفرد كون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان اعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسما للمجاز العقلي والا لم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما له منه فالمراد به ما يطلق عليه المجاز لا نقول صدامع كونه كلمة في غاية السماحة برده ان ما يطلق عليه المجاز لا يختص بالمجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والا لم يكن الاستعاره اعم من المجاز المفرد فالوجه ان يقال المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به على ما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة حيث قال ورأى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وذلك لما بينهما من الشبه لا شتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وبسبب هذا لم يراد كل الحد شاملا له ولكن العمدة في ذلك على السلف رحمهم الله وتابعهم المجاز المعروف شامل للمركب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا ومنه قولهم كلمة الله ورده الشارح بان الكلمة في هذا المعنى مجاز في اصطلاح القرينه فلا يصح من غير قرينه سيما في التركيب مع انه صرح بان المنتسم الى الاستعاره وغيرها هو المجاز المفرد حيث قسم اليهما المجاز اللغوي الذي عنيه بقوله وهو ما تقدم وسيجيء مجازا في المفرد فقوله وهو ما تقدم وان لم يكن صريحا في ان المنتسم المجاز المفرد بناء على



تعميم الكلمة لكن قد يسيء مجازا في المفرد نص فيه بل يصرح في انه لا يصح تعميم الكلمة اي سلمنا صحة تعريف المجاز بالكلمة فهذا المعنى اما لان عبارة المفتاح غير مصونه عن التقييد واما لان القرينه قامت على هذه الارادة حيث قسم الى اقسام هي مركبات وسلمنا انه لم يصرح بان المنقسم الى الاستعاره وغيرها هو المجاز المفرد بناء على ان التسميه بالمجاز في المفرد يصح ان يكون بناء على الاغلب لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فاما ان يراد بالوضع الوضع الشخصي ليدخل المركب من الحقائق في تعريف الحقيقه ومن المجازات في تعريف المجاز لانه وان يصدق عليه انه الكلمة المستعمله في غير ما وضع هي موضوعة له لكن لا يصدق انها الكلمه المستعمله في غير ما هي موضوعة له في اصطلاح به التخاطب لانه لا وضع لها فضلا عن الوضع في اصطلاح به التخاطب حتى يتحقق غير الموضوع له في اصطلاح به التخاطب وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقه لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في الاصول هذا كلام الشارح مع غايه تحريره وتوضيحه وفيه نظر اما اولا فلان قوله مع انه قد صرح بان المقسم الى الاستعاره وغيرها هو المجاز المفرد يناقض ما ذكره في جوابه الثاني ان مورد القسمه ليس المجاز المفرد اللهم الا ان يقال لم يجعل الشارح المقسم المجاز المفرد بجعله المجاز اللغوي المنقسم الى الراجع الى معنى الكلمة والى الراجع الى حكمها غير المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد هذا المجيب لا يكلف بجعلها متغايرين بل بجعلها المجاز المعروف اعم ويتوهم انه يندفع بهذا اشكال فرد توهمه بان السكاكي صرح بان المنقسم المجاز المفرد بناء على كون المجاز اللغوي والمنتسم والقسم واحدا في زعمه لا يناقي الحكم بان المقسم ليس المجاز المفرد بناء على ان ركنا في الكلمه والحكم بان المقسم والقسم متغايران واما ثانيا فلانا شققنا ثانيا ونقول اراد بالوضع الوضع بلا قرينه سواء كان شخصيا او نوعيا ولم يتبين في الاصول ان المجاز موضوع بهذا المعنى والحاصل ان للوضع معنيين خاص وهو التعيين للمعنى بلا قرينه وهو المشهور والتقسيم الى الحقيقه والمجاز اليه يدور وعام وهو التعيين للمعنى ويدخل فيه تعيين المجاز فلكن هذا على ذلك يمكن ان يجيب عن كثير من المزالق واما ثالثا فلان هذا لا يدفع الاعتراض بلزوم على المحصر ايضا لانه فرع الاعتراف بالحقيقه والمجاز المركبين فاذا صرف مطلق الحقيقه والمجاز واحد الوضع في تعريفهما لقالا ان اريد بالوضع الوضع بالشخص الى ما ذكر والحاصل ان هذا الاعتراض لا يرد على جعل الاستعاره التمثيليه قسما للمجاز المفرد بل على جعله قسما للمجاز فكما يبطل به هذا الجواب يبطل به الجواب الذي اختاره الشارح وغيره وبالجمله ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها او قرانها بالف شيء لا يخرجها عن ان يكون حكمه فالاستعاره ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترنه بتاخر اخرى والمستعار له هو المتردد بانه كلمة مستعملة فيما وضعت له قال الشارح وهذا في غاية السقوط وان كان ممن هو في غاية الحذاقة والاستهتار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتوخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد ويوخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وخامسها وهو اسقط من الرابع وهو ان المراد بترك السكاكي ومن الامثله استعاره وصف احدى صورتين منتزعتين

من امور لوصف الاخرى ومن امثال الاستعارة ونظايرها فلا يلزم كونه استعارة والاستعارة المستعملة في بيانه من قبيل
اللغة وسادسها انا لانم ان التمثيل يستلزم التركيب لانه استعارة مبنيه على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي
وقد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فاذا اردت فيه التشبيه الى الاستعارة صار التقدير
تمثيليه مفردة ولا يخفى ان هذا المنع لا يضر لهم لانه يكفيه كون التمثيل مركبا ولا يتوقف رد عدد التمثيل من الاستعارة على
استلزامه المركب لا يقول فليكن التمثيل معدودا منها لانا نقول قسامه اي المفرد لا تنافي عدد السكاكي
التمثيل من الاستعارة مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة بما اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى على انتكس
تحرير عبارة المص على وجه يندفع عنه هذا المنع بان يقال مراده باستلزام التمثيل التركيب استلزام قسم التمثيل
للتركيب يعني ان هذا التقسيم لا ينفك عن فرد مركب وهذا ظاهر ضعف ما ذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفيه نظر
لانه ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيليه فهذا انما يصح لو كلام المص لا اختلاج كلام السكاكي كما انه
قد عد من الاستعارة التحقيقيه مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه فيه بمفرد
ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي على ان المنع المشار اليه بقوله
لو ثبت ان المشبه به يقع استعارة تمثيليه منع للسند وقوله لا مجاز في مفرد بل في نفس الكلام واعلم ان تخصيص هذا الجواب فلان
اذ المجاز نفس الكلام لا فيه فالصحيح لا يجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام واعلم ان تخصيص هذا الجواب فلان
الرابع واحد لانه ايضا مستلزم التمثيل التركيب لكن يسنده ان تركيبه تمثيل حتى قولنا اراك تقدم رجلا
وتوخر اخرى لانه التركيب كان نافعا خلاف المنع لهذا السند كما عرفت والسيد السند اثبت استلزام التمثيل
التركيب بالنقل لا من المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور
لوصف الاخرى وهذا الذي يسميه متمثلا على سبيل الاستعارة فقد صرح بكون المستعار منه والمستعار له مركبين
ورد بان الصورة المنتزعة لا يستدعي الا مستعدا تنتزع عنها ولا يقتضي للدلالة عليها لفظا مركبا فلم يعبر عن الصورة
المنتزعة المفرد مثل المثل واجاب بانه دلالة للمفرد اجماليه لا تلتفت النفس الى المتعدد المتضمن مفهومه قصدا
فلا يتعدد بقدر الفعل على انتزاع الصورة منها ولو فصلها العقل بعد فهما اجمالا لم يبق مدلول اللفظ المفرد وفيه
ان استعارة اللفظ الدال على الهيئة المنتزعة هيئة منتزعة اخرى لا يجب ان تكون من الهيئة المفصلة هيئة مفصلة
مفصلة بل لا يكون الا هيئة مجملة وربما يكون من هيئة مجملة اذ كان اللفظ مفردا الا ان ذلك لا جمال لقرينة تفصيل
الهيئة بحسب تفصيلها وتجعله العقل سببا تفصيلها ولذلك يكون لهذه الاستعارة شرف وفضل وبيان انه لا تنافي
الهيئة مجملة ان استعارة تقدم رجلا وتوخر اخرى من هيئة التردد في الذهاب تفصيلا لانفهامه من الفاظ
متعدده ينتقل من كل منها الى جزء من الهيئة لكل الهيئة التردد في جواب الاستفتا اجمالا اذ هيئة التردد فيه يفهم
من جميع هذه الجملة من حيث هو جميع من حيث هو جميع من غير تفصيل الفاظها على قدر تفصيل اجزاء الهيئة
فاجزاء الجملة بالنسبة الى الهيئة المستعارة لها كالحروف التي في المفرد واثبت ذلك الاستلزام ثانيا باستدلال بان



مبني الاستعارة التمثيليه على التشبيه التمثيلي وهو ان يكون الامر بين طرفين مركبين وذلك لانه عرف فيما يكون وجهه
منتزعا من متعدد والمتبادر منه الانتزاع عن متعدد هو غير اجزايه والا يقبل ما وجهه مولف او مركب من متعدد
هو غير اجزايه والا يقبل ما وجهه مولفا ومركب من متعدد وحمل التعريفات على ما يتبادر واجب والمصير عنه
صارف فلا بد ان يكون كلي من طرفيه مركبا وفيه ان صرف عن الظاهر ليس باصعب من تاويل الحكم بكون الطرفين
مثلهم كمثل اليهود مفردين وجعله حكما على سبيل التوسع وجعل ادخال الكاف عليه مبنيا على المسامحة لاتحاده مع
المشبه به كما ذهب اليه بحفظ ظاهر عبارة المعرف على ان اختيار الانتزاع على التاليف لا يجب ان يكون خروج المنتزع
عنه عن المنتزع به بل للتشبيه على ان المعتبر هو التركيب الاعتباري لا التركيب الحقيقي الثابت مع قطع النظر عن احتمال
الفعل ويصرف فلا انتزاع لا يتبادر منه الا التركيب الاعتباري لا خروج المنتزع عنه ولو سلم فلا يستدعي الا
كون مستعد متحققا في الطرف لا تركيبه المنافي للافراد كما حققناه لك على وجه اغناك عن بيانه هنا فان قلت قد
جوز صاحب الكشاف في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية ان يكون تشبيهات معرفه وان يكون
تشبيها واحدا مركبا ولا مريه في ان لا فرق بين المركب والمفرق الا بان العقلي يجعل المتعدد امرا واحدا ماخوذا
من حيث الاجتماع في المركب ويعتبر واحدا مشبها بواحد فواحدا بواحد في المفرق فكما لا بد من المفرق من اعتبار
الفاظ متوية في الطرف وان لم تكن مقدره في نظم الكلام لا بد في المركب فلا يكون الطرف الذي هو الهيئه المركبه
مدلولا للفظ المفرد قلت من جوز التركيب والتفريق في جملة واحدة لا يجب ان يعتبر في التركيب ما يعتبر في التفريق
فليكن من جملة فصل التركيب على التفريق عنا التركيب عن تقدير الالفاظ دون التفريق على ان احتاج التفريق
ايضا نظرا لم لا يجوز ان يكتفي في التشبيهات المفرقه بتحليل مفهوم المفرد واعتبار التشبيه بين جزء جزء منها وشتى
وقد قرع السيد السند الثاني بين الاستعارة التبعيه والتمثيل على وجوب تركيب الطرف في التمثيل ووجوب افراده
في الاستعارة التبعيه لانه يعتبر في المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جعله كلمة
على في قوله تعالى او كصيب على احدى من ريهم استعارة تبعيه وتمثيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع
بيننا مناظرة فيه واطنب في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فاعرضنا عنه وان كان لنا
فيما ذكرنا مباحث لكن نخشى ان لا يساعد القياس على ذي الاحساس بعد قياس المبنا على الاساس فنقتصر بالبصيره والبصر
واستعد بالله في المراقي عن ان تكون ممن مرى بيت الاحوى وما يشعر شعر وفسر السكاكي التخييلية بما
اي استعاره لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا فلا يرد الغول ونظايره فانه ليس معناه الا امرا
وهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم ايضا اخرجه
عنه بقوله بل هو اي معناه صورة اي ذو صورة فان الصورة جاءت لهذا المعنى ايضا وهميه اخرجها
المتخيله بما عاد الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى متخيله
واذا استعملها الوهم تسمى متخيله ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له بما عاد الوهم اياها سميت استعاره تخييلية

ومن لم يعرفه قال الماشيخ ان تسمى توهميه وعدا التسمية تخييليه من امارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصفه الوهميه بقوله **محضة لا يشوبها** نفي من التحقق العقلي او الحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان اطلاق الشيء عندهم امر محقق سابه توهم الثبوت للمشبه فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه امر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار نسبته وصرح بها للفظ في قوله **كلفظ الاظفار** اهنا ما يتمثلها هو في تخصيصه من التخييليه حتى لو حذف اللفظ وقال الاظفار لربما يسبق الوهم الى جعله مثالا للصورة الوهمية او لربما يسبق الوهم الى تمثيلها باثبات الاظفار للمنية كالاشتهر في قول الهذلي اي المعهود الذي سبق **فانه لما شبه المنيه بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم** باعمال المتخيله **في تصويرها** اي المنيه **بصورته** اي السبع **واخترع مثل لوازمه** بحسب الصورة لا بحسب الحقيقه فان الاظفار لا يلزم حقيقه السبع قال في المفتاح وفي الايضاح فيثبت لها ما يلازم صورته **لها** اي للمنيه **فاخترع لها مثل** صورة **الاظفار ثم اطلق عليه لفظ الاظفار** اي مثل المصور بصورها لانها من لوازم السبع لا بكل الاعتبار فيه لانها على حقيقتها سابقا ولا يعود الاغتيال الا بها على ما ذكره المفتاح وواقفه الايضاح هنا ولم يتعرض لما اعتمادا على ما سبق من تحقيقه فتعريفه هذا صار على لفظ مستعمل في صورة وهميه محضه من غير ان يجعل قرينة استعارة بالكنايه فلا يستلزم استعارة بالكنايه بخلاف تفسير السلف فانها لا ينفك عندهم عن الاستعارة بالكنايه وتصرح به حيث مثل للتخييليه باظفار المنيه بالسبع والسلف اما ان يذكروا المثال ويجعلوه مصنوعا او يجعلوا الاظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييليه وتصرح في فصل بيان جهات حسن الاستعارة ايضا حيث قال فلما تحسن الحسن البليغ بدون الاستعاره بالكنايه ولذلك استحسنت في قول الطابي لا تسقني هذا يريد قول ابي نمام لا تسقني ما الملام فاني صب قد استعذبت بكائي ويريد بالاستحسان ما نقل ان بعض اصحاب الطابي بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ما الملام فكتب في جواب ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ما الملام يعني ان فتح مني مثل واخفض لها جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكر في الجواب وجعل استحسانه بان كان لان الآيه ليست من قبيل ما الملام حتى يذب عنه الملام لان الطابي عند استعاره وتعطفه على اولاده يخفض جناحيه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ودهنه والانسان عند تواضعه يطاطي من راسه ويخفض من يديه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريق الاستعاره بالكنايه وايضا الجناح اليها قرينه لها فانها من الامور الملابسه للحاله المشبه بها واستبعد الحم وجودها بدون المكنيه جدا اذ لا يوجد له مثال في كلام البلغا وقال قول الطابي ليس فيه دليل على وقوعه لجواز ان يكون ابو نمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتمالها على ما يكرهه الملوم كما ان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لنشاعته ومرارته فتكون التخييليه في قوله ما فيه للمكنى عنها او بالما نفسه لان الملوم قد تسكن حرارة الغرام كما ان الما يسكن غليل الاوام فيكون تشبيها على حد لحس الما فيما مر لا استعاره والاستحسان على الوجهين كانه كان ينبغي له ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه هذا كلامه يعني تشبيهه مطلق الظرف او مطلق الما ليس على ما ينبغي وليس المراد ان عبارته





في ما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته فكيف لمن يقال المقام قرينه على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه او الما المكروه ولا اسم تحان على انا لا نم ان التشبيه بالمكروه يجوز ان يقول فلا نمر على سبيل المجاراة اني لا استعذب ما الملام مع عذوبته وانما استعذب ما بكائي فاحفظ ما لا مك ولا تضيعه **وفيه** اي في تفسيره التخييليه **تعسف** وخروج عن الطريق لما فيه من اعتبار انه لا حاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجه على اوضح بيان وامه مذكر **وخالف** عطف على تعسف بتاويل المصدر بتقديران في نحو منصوب والمعنى فيه تعسف ومخالفة **تفسير غيره لها بجعل اللام للشيء** والاخفى ان يصدق على كل معنى عقلي فلذا قيده في الايضاح بقوله كجعل اللام للشماله يا او كانه جعل اللام للعهد اي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه ولكان تعطفه على قوله وفيه تعسف عطف فعليه على اسميه وبالجمله تريدان تفسره مع كونه تعسفا غير موثوق به عقلا غير موثوق به نقلا لانه مخالف لتفسير غيره انه يقتضي كون الاظفار مستعمله في صورة وهميه وتفسير غيره يقتضي كونها حقيقه على ما عرفت ومخالفة الجم فيما هو الحق معهم بلا شبهة خسارة فلا يرد ما ذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب المفتاح في هذا الفن حصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بان ذكره مخالف لما ذكره غيره لان مقصوده الجم ان ما ذكره مرتب جدا لمخالفته مقتضى العقل وما ذهب اليه الجم باجمعهم **ويقتضي** ما ذكره السكاكي **ان يكون الترشيح تخييليه للزوم ما ذكره** في التخييليه من انه لما شبه المنيه بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته واخترع لوازمه لها **وهيه فيه** اي في الترشيح لانه ايضا اثبات ما اخترعه الوهم من لوازم المشبه به للمشبه بعد تصويره بصورته كما يقتضيه التشبيه فما ان يلتزمه من مزيد تعسف ومخالفة للغير واما ان يوافق فيه غيره فيلزم الحكم وما ذكرنا اقوى مما ذكره الشارح انه يلزم ان يكون الترشيح تخييليه مع انه ذكر صاحب الكشاف قوله تعالى واعتصموا بحبل جميعا ما يدل على ان الكشاف ليس من الاستعاره حيث قال انه يجوز ان يكون الحبل استعاره لعهده والاعتصام استعاره للوثوق بالعهد او هو ترشيح هذا يريد بقوله ليس من الاستعاره انه ليس بجميع افراده من بارئها بارئها فانه دل على ان الترشيح متحقق بدون الاستعاره سواء كان المراد بقوله او هو ترشيح او هو ترشيح بدون استعاره او كان المراد هو ترشيح على اطلاقه فلا يرد على الشارح ما ذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله او هو ترشيح او هو ترشيح فقط فلا ينافي تحقق الترشيح مع الاستعاره بل يجوز كما جوزه صاحب الكشاف بل الشارح نفسه ايضا في شرح الكشاف فان الاعتصام مع كونه استعاره للوثوق بالعهد ترشيح لاستعاره الحبل للعهد فان التعبير عن لازم العهد بعباره هي حقيقه في لازم الحبل ترشيح وجه كون ما ذكرنا اقوى انه لا يلزمه على ما ذكره الا مخالفته للكشاف لكن ما ذكره او فوق بتقرير الايضاح واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بان الامر الذي هو من خواص المشبه به ملن قرع في التخييليه بالمشبه كالمنيه منه حملناه على المجاز وجعلناه عباره عن امر موهوم ممكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يصح الا ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت عمرا كالاسد

امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والجرأة الموصوف بالتلاطم للحقيقي خلافا لظاهر المتن فانها مجاز عن الصورة الوهمية ليصح اضافتها الى المتن هذا ومحصلة ان حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبه به للمشبه يدعوا الجهلة الدال على اللازم استعارة ما يصح اثباته للمشبه ولا يحتاج الى التجوز في ذلك الاثبات وليس هذا الداعي والترشيح لانه اثبت للمشبه به فلا وجه لجعله مجازا ثم اورد على نفسه انه يلزم ان لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها واجاب عنه بانه فرق بين المتن المجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تابعه بدونه واورد عليه السيد السند بان هذا الفرق لا ينفع لان المشبه به اذا كان هو المتن لوصف كان ذلك الوصف من تتمته ولا يتم ذلك التشبيه لابطاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وترشيحه للمبالغة المستعارة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون ترشيحا اصلا وايضا اذا كان المشبه به هو المتن من حيث هو متن فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا يتم تلك الاستعاره بدون ذلك المتن هذا وايضا يرد على الشارح ان مثل له ذي اسد شاكي السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم لا شك ان شاكي السلاح مثبت للمشبه لا للمشبه به وليس من تتمه المشبه به فكيف قوله له لبد كقوله شاكي السلاح مثبتين للمشبه لا للمشبه به فلا بد من تجوز في الاثبات او في المثبت وان الترشيح كما يكون في الاستعارة المصرحه يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكنايه لم يقرن المشبه به وتمكن ان يفرق بين التخييليه والترشيح بان التخييليه لو حملت على حقيقتها لا يثبت الحكم المقيم في الكلام للمكنى عنها كما عرفت خلافا للمصرحه فان قولنا جاني اسد له لبد اثبت فيه اللبد الحقيقي للاسد المستعار في الرجل الشجاع مجازا للترشيح عن اثبات المجيء للاسد فان ما له جاني رجل شجاع لما شبه به لبد لكنه لا يتم في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحقيقي لفات ما قصد بيانه للغويه فلا بد من جعل الاعتصام استعارة لما يثبت العهد **وعنى** اي اراد السكاكي **بالمكنى عنها** ان يكون الطرف المذكور هو المشبه على وجه خاص اشار اليه بقوله **على ان المراد بالمنيه** في قوله **واذا المنيه انشبت اظفارها** **هو السبع بادعا السبعيه لها** وانكار ان يكون شيئا غير السبع **بقرينه اضافه الاظفار** التي هي من خواص السبع **اليها** اي الى المنيه فقوله على ان المراد بالمنيه يفيد ان المشبه المذكور يجب ان يراد به المشبه به فلا حاجة الى تقييد قوله او يكون الطرف المذكور هو المشبه بقولك ويراد به المشبه به **متيسر** الاستعارة المكنى عنها عند السكاكي عنها عند المصنف كما فعله الشارح المحقق وقوله بقرينه الاظفار اليها لو حمل على ان القرينه لها اضافة ما هو موضوع لما يختص بالمشبه به الى المشبه لم يفد وكانه حمله المصنف على الاول وقد مر فيما بعد ان الاستعارة بالكنايه مستلزمة للتخييليه **ورد** اي ما ذكره السكاكي من تعين الاستعارة بالكنايه وجعلها قسما من الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينه الاستعارة **بان لفظ المشبه بها** اي في الاستعارة بالكنايه كلفظ المنيه مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير الاستعارة بان يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعاره **ليست كذلك** فلا يصح جعلها قسما منها **واضافة نحو**

الاظفار



**الاظفار قرينه التشبيه** ولا يدل على اكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره انه قرينه الاستعارة وليس ضير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكنايه كما ظنه الشارح المحقق فانح يلغو قوله والاستعاره ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينه التشبيه تحتاج في دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كانه جواب سوال مقدر وهو انه لو اريد بالمنيه معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها على انه بعد ما عرف ان اضافة الاظفار قرينه التشبيه اعتبر رشح هذا السوال بعيد وقد بذلوا الجهد في دفع هذا الاعتراض وهو لقوته قاهر عساكر والكثر ماذكر ليس الا مجرد القوه وحكذا يكون سعي المجد في معاوصه الا قويا ولا علينا ان نسعى في البيان فانه من مطا ح الاذكيا فنهم من اجاب بان السكاكي قد ذكر انه كما ان استعمال المشبه به في المشبه في الاستعارة التصريحيه مبني على ما ادعاه ان المشبه داخل تحت جنس المشبه به وبذلك لا يصير المشبه داخلا حقيقة حتى ينافي الادعاء القرينة على ان المراد بالمشبه ليس ما وضع هو له اذ لا منافاة بين الادعاء والاعتراف بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمال المنيه في الموت بادعاء انه سبع مبني على دعوى الترادف بين السبع والمنيه حتى يتم ادعاء دخول المنيه تحت السبع بجعل الشيء قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يكون التعبير عنه بالمنيه مناقضا لهذا الادعاء ولا يخفى ان استعمال المنيه في الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال لها في غير ما وضعت له ومن البين انه ليس بنبي اذ الموت ما وضع له المنيه تحقيقا ولا يتم دعوى انها مرادفة للسبع على كونها موضوعة للموت تحقيقا كيف والسكاكي مصرح في اثناء البيان بان موت التشبيه ادعا لا ينافي بينه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينه على ان المراد غير الموضوع له مع دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع فان قد حاذكر السكاكي لا يتم الا ان ادعاء ان المنيه داخلة تحت السبع بجعلا فراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف لا يناسب دعوى الترادف بين السبع والمنيه بالمستلزمي كون السبع اعم قلت لعين المدعى ارجنس المنيه من افراد السبع بل ان المنيه المخصوصة التي تجرعنها تحت السبع وح لا يبعد دعوى الترادف ثم لا يتعين لكنه ابلغ فيما هو المهم من الادعا واوهن مما ذكر مما يجاب به من ان لفظ المنيه بعد ما جعل مرادفا للسبع استعمال فيما وضع له ادعا لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما يجاب به من انه لا يمكن ان يجاب بانكار ان المنيه مستعمله في المشبه هي به فيكون مجازا لظهور انها مستعمله فيما وضعت له تحقيقا وفي المشبهه هي به ادعا واجاب الشارح تارة بان الحقيقه هي الكلمه المستعمله فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنيه لم تستعمل في الموت من حيث انها موضوعة له بل من حيث انه فرد من افراد السبع وردبه تارة بانه لا يستعمل اللفظ في المعنى الا لكونه موضوعا له او لكونه لازما للموضوع له فاستعمالها في الموت لكونه موضوعا لها وتارة بانه وان خرجت لذلك عن كونها حقيقه لكنها لم تصر مجازا ومستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فلا يضر وتارة بان الاستعارة بالكنايه بالمعنى المصدري هو ذكر المشبه واراده المشبه به والاستعارة بالكنايه التي هي قسم المجاز المشبه المضمر في الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه بذكر لازمه كما صرح به السلف ولما ادى عبارته وان السكاكي بان المنيه استعاره بالكنايه عن السبع وكذا في اخواته اوله بان معناه ان ذكر المنيه استعاره بالكنايه ولا يخفى ان مقتضى جعل الاستعارة بالكنايه بالمعنى المصدري ذكر المشبه واراده المشبه به جعل الاستعاره بالكنايه بمعنى المستعار بالكنايه نفس المشبه فهذا بعيد عن

لا عتبار وجدا واجابا لسيد السند بان في المصرحه مصور غير الموضوع له بصورته وفي المكنية مصور الموضوع له بصورة
غيره فهذا عتبر في كلمنهما ماهو خارج عن الموضوع له وما استعمل فيه الخارج خارج فيكون مجازا كما المصرحة وفيه ان اعتبار
الخارج ليس فيما المستعمل الا ستعارة بالكنايه فيه بل انما استعملت فيما وضعت له وما آل الخارج من اضافة لازم المشبهه بنى
وقد جرى في ضاح هذه الاصوات على ان ترلمت فيما يلزم بان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحه ليست استعارة
حي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فليكن الاستعارة بالكناية حقيقه وهذا التقسيم منه كتقسيم للمجاز الى المجاز
العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز بالكلمه المستعمله في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب وكتقسيم
ان المنقسم ما يطلق عليه المجاز المجاز بمعنى عرف حيث عرف فتامل **واختار السكاكي ردا التبعيه الى المكنى عنها**
على خوقوله اي قول السكاكي في المنيه واظفارها حيث جعل المنيه استعارة بالكناية واضافة الاظفار استعارة للصوره
الوهميه التشبيهيه بالاظفار قرينتها لا جعل التبعيه مكنيا عنها **بان جعل قرينتها** اي قرينه التبعيه **مكنيا**
**عنها وجعل التبعيه قرينتها** في قولنا نطقت الحال بكذا جعل الحال الذي جعله الغوم قرينة التبعيه
استعارة بالكنايه باعتباره في متكلم ادعا وجعلوا اثبات النطق الذي هو من لوازم المتكلم له قرينه تلك الاستعارة لكن في
كون ذلك مختار السكاكي نظر لانه قال في آخر بحث الاستعارة التبعيه هذا ما امكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولما نهم
جعلوا قسم استعارة التبعيه من قسم الاستعارة بالكنايه بان قالوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينه
استعارة بالتصريح استعاره بالكنايه عن المتكلم بوساطه المبالغة في التشبيه على معتقى المقام وجعلوا نسبه النطق اليه قرينة
الاستعاره كما ترائم **في قوله واذا المنيه انشبت اظفارها** بجعلون المنيه استعارة بالكنايه عن السبع ويجعلون اثبات الاظفار
لها قرينة الاستعاره لكان قريبا الى الضبط فقد برهذا كلمه وهو حق في انه ردت استعارة التبعيه الى المكنيه على قاعدة الغوم في حيث
له الى استعارة قرينه المكنيه لتبقى حتى تبقى التبعيه مع ذلك محالها ولا يتعلل الا قسام هذا فلا يتم ما رد به الم رده فان قلت
لو جعل السلف استعاره بالكنايه المشبه المستعمل فيها المشبه به كما اعتبره في هذا الرد فكيف يقال لك توجيه كلام بان رده
على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا ولك ان تجيب بما ذكرنا والعهدة عليه في قوله كما ترائم في قوله واذا المنيه انشبت اظفارها
يجعلون المنيه استعارة بالكنايه ولا نيز نا فيما ذكرنا من توجيه كلامه **ورد** رد السكاكي التبعيه الى المكنى عنها **بانه**
اي السكاكي او الشان **ان قدر** اي السكاكي او ان قدر **التبعيه** فاعل **حقيقه** كما هو ظاهر غيره في قرينه المكنى عنها **لم**
**يكن تخييليه** على مذهبه **لانها مجاز عنده** ولا غنى ان هذا الرد يد قبيح لانه لما قال وجعل التبعيه قرينتها
على نحو قوله في المنيه واظفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقه الا لم يكن على نحو قوله فكان عليه ان يقول على نحو المنيه واظفارها تحسن
هذا الرد يد وايضا ينبغي ان يقول ان قدر التبعيه غير استعارة لم تكن تخييليه لانها مجاز عنده **فلم يكن المكنى عنها**
**مستلزمه للتخييليه وذلك باطل بالاتفاق** ليلا يجتمع المنع على قوله **والا** اي ان لم يقدر حقيقه **فتكون**
**استعاره** لجواز ان يكون مجازا مرسلا وان لا يبرهذا المنع لان الكون مجازا مرسلا ايضا ينا فيه الكون حقيقه في
الفساد واما اثبات الملازمه بان كون العلاقه بين المعنيين في المشابهه كما تصدى له الشارح المحقق قدونه خرط القتا



فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي معينا عاذ كل غيره ولا يحصل ما هو الغرض من الرد من تعليل الاقتا
لان تقسيم الاستعاره الى التبعيه وغيرها بعد تعالة الا ان التبعيه صارت برمتها قرينة الاستعارة بالكنايه وقد اجاب
عن هذا الرد بان استلزام المكنى عنها للتخييليه ليس متفقا عليه بل المتفق عليه عدمه كيف وصاحب الكشاف من السلف
صرح بان في نقضوا عهد الله استعاره بالكنايه بتشبيه العهد بالحبل والنقض استعاره لابطال العهد فقد وجد
الاستعاره بالكنايه بدون التخييليه عند غير السكاكي وموضح في بحث المجاز العقلي بان قرينة المكنى عنها اما مقدرة
بالاظفار في اظفار ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانيات في اثبت لربيع البقل واما الهر في هزم الامير الجند
فقد ثبت لا بنان المحقق قرينه للمكنى عنها فلم يجعل المكنى عنها مستلزمه للتخييليه فلم يكن استلزام المكنى عنها للتخييليه
ثابتا لا عنده ولا عند غيره على ان مذهب الغير لا يصلح دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف ونفيه الشارح بانه تتميم
في افساد كلام المحقق لا اصلاح كلام السكاكي كيف وقد جعل نطقت في نطقت الحال قرينه وهميه للاستعاره بالكنايه فقد
اعترف باستعاره التبعيه لا نا لا نعم ان ذلك اعتراف باستعاره نطقت لان كونها وهميه ليست لاستعارها لما نطق موهوم
كالاظفار بل لانه ليس مع الحال نطق بتوهم ثبوته لها كالانيات مع الربيع بل النطق كثبوته وهم محض سلمنا ان التعبير
باستعاره نطقت لصوره وهميه لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لا انكار في احتمال بعض صور استعاره التبعيه للاستعاره
بالكنايه بلا تكلف فمثيله بنطقت الحال لقرينة الاستعاره بالكنايه لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ينا في الرد الذي يفيده
لما ذكرنا سلمنا ذكر صاحب الكشاف في الرد على السكاكي رده استعارة التبعيه الى المكنى عنها من انه قد يكون تشبيه المصدر
هو المحقق الاصلي والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة ح تكون بتبعيه كما في قوله
تعري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى الغوم في الاجفان اغفاها فان التشبيه ههنا انما حسن بين هبوب الرياح عليها
وبين القرى ولا حسن للتشبيه ابتدا بين الرياح والمصيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم ملاحظة
التشبيه بين هذه الامور بعد ذلك التشبيه ولا يبعد ان يحكم بجعل التشبيه بين الهبوب والقرى سببا لتلك التشبيهات فلا يبعد ههنا رد التبعيه الى المكنيه عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضا اصليا
واما جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه بمثابة في عمل على الاستعارة بالكنايه كقوله تعالى ينقضون عهد الله
فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السويه في جاز
ان يجعل استعاره تبعيه وان يجعل مكنيه كما في نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلاله بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم
ابتدا مستحسن فظهر ان ما ذكره السكاكي من الرد مطلقا مردود ولعلى توجيه كلام المحقق بانه اراد انه ان قدر التبعيه
حقيقه لم تكن الاستعارة التخييليه قرينة للمكنيه اصلا وذلك باطل عند نا فاق الناس وذلك لانه اذا جعل قرينه المكنيه
في صوره رد التبعيه حقيقه يلزمه ان يجعل القرينة في غيرها ايضا كذلك لان الفرق تحكم فالمراد بقوله ان لا يكون مستلزمه
نفي مطلق الاستلزام لا عم من استلزام الجزئي والكلي حتى لو قال ولا يكون التخييليه قرينه المكنيه اصلا لم يتجه عليه شيء ومن وجوه
رد الرد ما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح في بحث الترشيح حيث قال وليت شعري ما ينقل المحقق الاستعارة التبعيه

في كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية وهذا في غاية القوة وغاية ما يمكن ان يقال انه لما كان مدار القرينة في التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به السكاكي يرد ان يجعل قرينة التبعية مكنية واما في نحو قلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فيحصل به مكنيا عنها واثبات القتل تخييلية ولا يجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد مثال لتبعية قرينتها حالية ولم يكن هنا ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها ومن تتبع الرد كلام من لا مساس له بكلام السكاكي نقله الشارح وطول الكلام في الرد عليه في حاشية الشرح وزاد في طول كلامه السيد السند ولم نطول ذكره لما الاطالة والابطال لما هو ظاهر بطلانه فاعرضنا عنه شفقة على الآذان وصيانة للاذهان **فصل** في شرائط حسن الاستعارة وتعيينه والمراد ببيان بيانه اصل الحسن ما يزيد فيحسن ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو اهمل لخرج من الحسن الى القبح **حسن كل من التحقيقية** اي كل فرد من افراد التحقيقية وقوله **والتمثيل** تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام بشانه كما لا يخفى وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين والا للغا ذكر التمثيلية فافهم **برعاية جهات حسن التشبيه** سوى ما ياتي من ان لا تعوي التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة ان يوجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكانه اراد الجهة المعهودة لسبقها ذهنا وهذه الجهة مما لا تسبق قال الشارح في تفصيل جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق وكانه اراد ظهور المشهود او المشهود عقيبا والا فشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه وانما كان الحسن برعاية جهات حسن التشبيه لانه مبنى الاستعارة نفعها وحسنها تابعان لصحته وحسنه وفيه نظر تامل تعرف **وان لا تشم رائحته لفظا** ظاهره ان المراد ان لا تشم كل من التحقيقية والتمثيل كما في السبع والصحيح تفسيره بان لا تشم منهما كما في المختصر والتحقيق ان المعنى ان لا يشم التحقيقية اذ التمثيل مندرج تحتها فلا حاجة الى عود الكناية اليه ايضا وانما قال لفظا اذ التشبيه معنى مما لا بد منه لكنه لفظا ينافي ادعاء دخول المشبه تحت المشبه به لدلالته على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه واذا قيل ظلما كتشبيه صدعتك بالمسند فقاعدة التشبيه لنقصان ما يحكى فاشمام رائحته لا يلائم الادعاء المذكور فينقص من حسنه فالاستعارة توجب انتفاء التشبيه لفظا وحسنه يستدعي انتفاء الاشمام فقولنا رايت بدرا في الحسن ليس باستعارة وقوله قد زر ازراره على القمر استعارة قليلة الحسن لان ذكر المشبه اشمام رائحة التشبيه وان ليس على وجه ينبي عن التشبيه كما حققه السيد السند في شرح المفتاح واظن ان في التجريد ايضا اشمام رائحته ولا يخفى انه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها يدور على جهات حسنه تدور على القرينة ايضا فحسنها برعاية حسن القرينة بان يكون في الخطاب مع الذكي غير واضحة جدا ومع البليد في غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكانه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص لها **ولذلك** اي ولان شرط حسنها ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا **يوصى ان يكون الشبه** اي ما به المشابهة **بين الطرفين جليا** بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح **لئلا تصير الاستعارة** التحقيقية **الغازا** اي بسبب الغاز وتعمية اي اخفاء لمراد القرينة كلامه اذا عماه اي اخفى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز نحو رطب وارطاب وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة بالكناية



٢٢٩

كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لان في المكنية تصريحا باسم المشبه فلا يصير لخفاء وجه الشبه سبب تعمية والغاز والتوجيه بالحاجة لا الى حد ينتهي الى الابتذال لان من شرائط حسن التشبيه ان يكون وجه الشبه غريبا غير مبتذل ويفهم من كون الوصية مبنية على الاحتراز عن الاشمام ان وجه الشبه الخفي لا يوجب كون الاستعارة الغازا اذا اشممت رائحة التشبيه **كما لو قيل** في التحقيقية **رايت اسدا** وتريد انسانا ابخر بالتحريك النتن في الفم وغيره **ورايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة** وانت تريد **الناس** تمثيل للتحقيقية والتمثيل ولا يخص التمثيل كما توهمه بيان الشروح لان التمثيل من التحقيقية وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة التي لا يوجد فيها راحلة في عزة وجود مرضي منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة بحيث لو ترك التشبيه لفظا انتقل الذهن اليه من ذكر المشبه به ولذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي رواية تجدون الناس كالابل المائة ليس فيها الراحلة الراحلة البعير يحمل الرحل جملة كان او ناقة اي يحط عليه رحله وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حالا او جملة مستانفة **وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا** اي اعم بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة عليه ونبه على ارادة العموم بينهما بحسب التحقق بتوله محلا والاعم اذا اطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر مما سبق الا ان التشبيه على الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة ما لم يظهر ان الاستعارة لا يفارق التشبيه وهو لم يعلم بل يعلم خلافه من انه قد يتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فبينهما عموم من وجه وليس كذلك ان يحمل العموم عليه لانه خلاف الظاهر ومع ذلك لم يظهر مما سبق وليس للاعم معنى اعم منهما حتى يحمل عليه اذ ظهر مما سبق احد العمومين ولما في عبارته هذا من الخلل غيره في الايضاح الى قوله وهذا ظهر انهما لا يجتمعان في كل ما يجيء فيه التشبيه **ويتصل به** اي بما ذكر من جهات حسن التشبيه تعين الاستعارة وان كان بينهما تفاوت فناسب جمعهما في فصل واحد وقال الشارح اي يتصل بما ذكر من تعين التشبيه واذا خفي الشبه انه تتعين الاستعارة اذا قوي الشبه هذا وفاعل قوله ويتصل به **انه اذا قوي التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة** لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه اذ لا يعود ما وجه البلوغ الى مرتبة الاتحاد من حسن الادعاء فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول في قلبي ما هو كالنور واذا وقعت في شبهة تقول انا في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة ومن هذا علم ان حسن في ابتداء الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه **والمكني عنها كالتحقيقية** في ان حسنها برعاية جهات التشبيه لا في ان لا تشم رائحة التشبيه لفظا لانه تشبيه مضمر في النفس فلا ينافي رائحة التشبيه نعم ينبغي ان يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه **و** الاستعارة **التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها** لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف فلذا لم يقيد هذا الحكم ان كانت تابعة لها كما قيده صاحب المفتاح لانه جوز وجود المكنية بدون الاستعارة بالكناية ولم يلتفت الى بيان جهة حسنها اذ لم تكن تابعة لها لقلته كما صرح به حيث قال وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها وينبغي ان يكون حسن الاستعارة التخييلية باعتبار ظهور اختصاصها بالمشبه به وباعتبار قوتها فيه وينبغي ان يكون ما به قوام وجه الشبه احسن مما به كماله قال الشارح ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية

على التشبيه فلم لو يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيق والمكنى عنها وان لم تكن دفعه بان المقاة التخييليه صورة وهمية مخترعة اخترعها البليغ واضافها الى المشبه مشابهة للازم المشبه به وهو ممتنع غير مصرح به في الكلام فلا يمكن بيان المقاة فيه وضبط درجات حسنه بتفاوت حسن التشبيه المعتبر فيه تأمل **فصل وقد يطلق المحاذاة** اما على سبيل الاشتراك او التشابه **على كلمة تغير حكم اعرابها** اضافيه لامية اي حكم اعرابها الى اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك فتوهم الشارح المحقق للبيان على نحو ما في المفتاح تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر **بحذف لفظ او زيادة لفظ** خرج نحو هذا العبد تغير حكم اعراب غير في مجيء الغلام غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ وزيادة بل لنقل غير من الوصفية الى كونه اداة استثناء لكنه خرج عنه ما ينبغي ان يكون مجازا وهو جعله بحذف ما اضيف اليها واقيمت مقامه غير ما رأيته مذ سافر فانه في تقدير مذ زمان سافر لان لا ان يقول قائل كلمة ما هاهنا من الكلمة حقيقة ومنها حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو اما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع بحذف احدى نوني ان وتخفيفها وغير ذلك مما نحن فيه لو كنت في ريب من القطن فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصلي **الى غير** اي غير الاصلي فان ربك في مجيء ربك تغير حكم اعرابه الاصلي بمقتضيه بالاصالة لا بتبعيه بالاصالة لا بتبعيه آخر وهو كون في المضاف اليه الى غير الاصل الذي حصل بمتابعة امر آخر كالرفع الذي حصل فيه بغرعية اضافة المحذوف وبنائه له وليس ما غير اليه الاعراب الاصلي في الامثلة المذكورة الى غير الاصل بل الى اصلي آخر وكذلك سيخلف فيه نحو ليس زيد منطلق ومازيد بقائم مع ان المفتاح صرح بانهما ليسا بمجازين وزاد فيما الاخراجهما بان قال او زيادة لفظ مستغنى عنه اصلا وانما نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم ومازيد بقائم وفرشارحوا المفتاح هاهنا الواضح نما لم يظهر لزيادته فائدة اصلا وزيادة الباء في النفي لتأكيده النفي قال شارح المحقق وظاهر عبارة المفتاح ان الوصف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب يريد به انه قال الحكم الاصلي لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز شبيه كذا قال النصب في قوله تعالى واسأل القرية مجاز والجر في ليس كمثله مجاز واعترض عليه بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله اذ تعدي الاعراب عن محله وقد صرح المفتاح بان اعتبار التجوز ههنا باعتبار مشابهة المجاز في المتعدي عن الاصل الى غير الاصل ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذي يجب حفظه انه نفس حيث قال وهو عند السلف ان يكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصلي الى غيره فقوله قوله واما الرفع فمجاز بان المراد بحكم مجازي بمنزلة المعنى المجازي في المجاز والمجاز سابق بالمعنى السابق لهذا المعنى فانه قلما يستعمل كما دل عليه قوله وقد يطلق اذا عرض متعلق به في فن البيان قال الشارح حاول المحقق البيدق عليه اقدم السلف وخطأ المتعلم عن الزلق عند استعمال المجاز بهذا المعنى هذا والاولى الاقتناعه بالوجه الثاني اذ لا بد لتعرض السلف لهذا المعنى من وجه وهي ليست الا اللفظ المذكور وتعرف تحقيقا لها على وجه يكون مقصودا في البيان فالاول **كقوله تعالى وجاء ربك** مستحيل مجيء الرب فيحتاج ان يحمل على ان المقدر جاء امر ربك او عذابه **واسأل القرية** للقطع بان المقصود الاهل



القريه وان الله قادر على انطاق الجدران ايضا وليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بنفسه اهل القرية حتى يقال لها اسأل القرية قالها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك فانه لا يحذف في امثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان التصرف هناك في السؤال والقصد من الامور بالسؤال بالتأمل في القرية الخالية عن اهلها والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكير لما كان ما تعلق به المخاطب من المنازل والمآرب **والثاني كقوله** تعالى **ليس كمثله شيء** فان الاصل ليس مثله شيء وتغير حكم اعراب مثله عن النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا اذا قيل بزيادة الكاف دون المثل كما قيل بدليل ان زيادة ثبات منه ونفي الاول بان الحكم بزيادة الحرف سيما حرف ليس الا حرفا انسب وبخن نترجح بان التوقد بزيادة المثل يودي الى التوقد بدخول الكاف على المضمر وان الحاجة الى تقدير متعلق للجار وقد يقال المقام من هذا الكلام نفي ان يكون شيء مثله تعالى وكما يكون قصد هذا المعنى بجعل الكاف والمثل زائدا يمكن ان يقصد بجعل شيء منهما زائدا بدليل التحصيل مع عدم الزيادة بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح وذكر الشارح المحقق له وجهين احدهما وهو ما نقله عن الكشاف وعامتهم قد قالوا المتكلم لا يخل شفاها البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوا عمن يماثله ويمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه كما يقولون قد ابقعت لذاته وبلغت اترابه بريدون انتفاءه وبلوغه في الارتفاع بين قوله ليس كاسد شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تخطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان منفيان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير قصور بدون بسط لها الا انها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له ولذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له هذا وينبغي ان يعلم ان نفي المثل عنه تعالى بنفي مثل المثل مجاز مستغرق على الكناية لانه لا بد في الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقي وهذا مما يمتنع فيما يكون في حقه المعنى الحقيقي واما فيما امتنع فلا يصح فان مجاز مستغرق على الكناية بان هذه الكناية لما نقل عن محل يصح فيه المعنى الحقيقي الى محل امتنع انقلب مجازا فاطلاق الكناية مسامحة شايعة تسمية للفرع باسم اصله هذا على حد وما حققوه واما ما يقتضيه الراي الصايب فلعله غير لائق اذ اجاز ارادة معنى الحقيقي للا نتقال الى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه فلم لا يجوز تلك الارادة فيما امتنع ان يكون كناية محضة ومما يتعلق بتحقيق هذا الوجه من الكناية وبه تمتاز عن الوجه الثاني الذي سنذكره لك ان نفي المثل عنه تعالى على هذا الوجه لا يرد نفي المثل عن مثله تعالى لانه اذا انتفى المثل عن مثله وعن هو على اخص اوصافه ينتفي عنه بطريق الاولى الا من جهة ثبوت مثل المثل لانه لثبوت مثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وبالعكس انه نفي للشيء ينفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وذلك لانه لو كان له تعالى مثل لكان لمثله مثل وهو ثابت تعالى لان المماثلة من الجانبين واورد عليه السيد السند انه لا تفاوت بين هذين الوجهين في باب الكناية لاتحاد العبارة وميز بذلك ان كلا الوجهين كناية في النسبة حيث ينسب النفي الى مثل المثل وارد تشبيه الى المثل فوجهها الى استعمال لفظ الآلة على نفي مثل المثل في نفي المثل الا انه عرى عن الاول بان ثبوت مثل المثل لا يستلزم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم

نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المماثل عمن هو على اخص اوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس بكناية بل هو من المذهب الكلامي بارادة حجة على نفي المثل على طريقة اهل الكلام فيكون المآل انه ليس كمثله شي فلا يكون له مثل اذ لو كان له مثل لكان لمثله مثل هو ذاته تعالى وح يكون لنا وجهان متميزا هذا وقد يفرق التمايز بين وجهي الكناية وان بناه على اختلاف وجه لزوم نفي المثل لنفي مثل المثل فيهما وكفى شاهدا في التمايز بينهما انه يتوجه على الثاني ما لا يتوجه على الاول وهو ان الاتم انه لو كان له مثل لكان ذاته مثلا لمثله لان مثل الشي ما هو ملحق به لحاق الناقص بالكامل على ما عرفته في باب التشبيه حتى لو تساويا لترقى الامر في باب البلاغة عن التشبيه الى التشابه فان قلت فقد سقط بهذا الفرق الوجه الثاني قلت كافي بصلاحيه هذا الوجه بقول ينبغي ان يكون المقصود من الايه اكثر من نفي الملحق بذاته لئلا يقصر عن نفي المشارك لكنا نقول لا نرضى بحمل ابلغ كل كلام على ترك ما هو احسن من العدول من التشبيه الى التشابه في امثال هذا المقام فنقول المراد على هذا نفي المثل ويلزم من انتفائه انتفاء المشارك بطريق الاولى ولا يقوم ما ذكره من وجه الكناية بل يتبين الحكم بزيادة الكاف نعم لو اريد التوجيه بطريق الكناية فالوجه الاول وبهذا ظهر سقوط المذهب الكلامي ايضا بتوجه على ما يحمل على المذهب الكلامي انه لا يختص بالوجه الثاني بل يصح ما ذكره الكشاف ايضا على المذهب الكلامي ولانه ليس نفي مثل المثل اوضح من نفي المثل حتى يستدل به على نفي المثل وللكناية وجه ثالث يتضمن التعريض لمثبت المثل بانك لم تتعقل بالواجب بل لم تتعقل الامثال له اذ لو تعقلت ذاته لم يثبت له مثلا فالابلغ حال الكناية في مقام نفي المثل عنه تعالى نفي المثل عن مثله تعالى فتنبه قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وكانه اراد انه لا يرضى بجعله مشاركا لما سبق في اسم المجاز ودخلا تحت مفهومه او جعل اللفظ مشتركا بينهما لان لفظ المجاز لا ينصرف في الاطلاق الا الى الاول ولا يراد به هذا الفرد الا بالقرينة لكن العهدة في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا او لفظيا على السلف كما يستدعيه تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يتوجه عليه ما ذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند عليه انه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفات فلا يعرف له ههنا رايا ينفرد به لانا نقول له نزاع معهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين اشتراكا معنويا او لفظيا كما يستدعيه تقسيمهم المجاز اليهما ثم نقول لا يبعد ان يعاد هذا النوع من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له الى غيره فان الكلمة وضعا افراديا ووضعا تركيبيا فهي مع كل اعراب في تركيب وضعت لمعنى لم يوضع له مع اعراب آخر فاذا استعمل مع اعراب في معنى وضع له مع اعراب آخر فقد اخرجت عن الموضوع له التركيبي الى غيره مثلا القرية بالنصب في اسال القرية موضوعة لمعنى تعلق به السؤال وقد استعملت في معنى تعلق بما اضيف اليه السؤال وح يمكن ان يجعل تحت تعريفاتهم للمجاز ويجعل مقصورا

لصاحب

لصاحب البيان لتعلق اغراض بيانية به فلما رتبه وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريفا للمجاز بالحذف عن الاحكام وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد السند فوايد في بيان المقصود والمرام الا انا خفنا عن السامة فتركناه فان شئت فارجع اليهما وان فاتك ما كنا نريد علمها لكن لا علينا فانك لا تخل بالدنيا **الكناية** مصدر قولهم كنيت عن كذا اكني من حد ضرب وكنوت اكنو من حد نصر اي تكلمت بما يستدل به عليه او تكلمت به واردت غيره او تكلمت بلفظ عاريه جانبا حقيقة ومجازا والمعنى الاخر قريب من المعنى المصطلح عليه اعني قوله **لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته** وقد اشار الى فايده قوله مع جواز ارادته معه وهو اخراج المجاز عن التعريف بقوله **فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه** الا انه لم يقل يخرج به المجاز مع انه اخص واوضح في المقصود مع الاشارة الى هذه الفايده تنبيها على ان العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره وهو قوله وفرق بيان الانتقال فيها اللازم لا ليس بشي وكما يخرج به المجاز يخرج بعض الحقايق الشرعية كلفظ الصلوة المستعملة في الدعا بحسب اللغة فانه يصدق عليها لفظ اريد به لازم معناه لكن لا يجوز ارادته معه اذ لا يجوز حين التكلم باصطلاح اللغة ارادة المعنى الشرعي فضلا عن ارادته معه ولا حاجة لاخراجه الى اعتبار حيثية اللزوم اي لازم معناه من حيث انه لازم معناه ولفظ الصلوة اريد بها الدعا من حيث انه موضوع له لا من حيث انه لازم الموضوع له فان قلت ما فايده قوله معه وهلا يكفي للفايده المذكورة مجرد قوله مع جواز ارادته قلت يكفي لما ذكر لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى بتبعية ارادة اللازم وليتنقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جا زيد مع عمرو ولهذا يقال جا فلان مع الامير ولا يقال جا الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالا ولا مانع من الجمع على وجه يكون احدهما تابعا للاخر ووسيله الى فهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا للجواز الذي ارادته معه الا ان يقال ان كلمة مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتامل ومعنى قوله انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها جايزة في الكناية كما ذكر في التعريف وممتنعة في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وح لا يتجه ما ذكره الشارح ان مابه المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه فبين التعريف وقوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه تناف ولانه لا يتفرع ظهور المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه ولا حاجة في دفعهما الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح فان قلت قد صرح صاحب الكشاف ان قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثله شي كناية مع امتناع المعنى الحقيقي في جهة تعالى فيمتنع ارادته فالتقييد بقوله مع جواز ارادته معه في الحد وفي بعض المراد فلا يخرج كناية يمتنع جواز ارادته المعنى الحقيقي في بعض المراد ولا يخفى انه في غاية البعد على انه تدخل هذه الكناية في تعريف المجاز لانه يصدق عليه انه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقول الشارح في المختصر ان المراد مع جواز ارادته معه من حيث انها كناية

وامتناع الارادة في هذه الامثله بواسطه خصوص المادّه وهو كلام خال عن التحصيل مع انه يوجب الدور في تعريف
الكنايه وتدخل هذه الامثله في تعريف المجاز والتحقيق انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي فهو مجاز وانما جعل الكشاف
الامثله المذكوره من باب الكنايه لانها كنايات وقد صرح بانها مجازات متفرعه على الكنايه بمعنى انها استعملت في المعنى
الكنايي كما بحث قطع النظر عن المعنى الحقيقي فصار ذلك سبب استعماله في محل امتنع المعنى الحقيقي فانقلب الكنايه
مجازا لكن اذا امكن المعنى الحقيقي ويكون ضعيفا يجعل كنايه كما في بسط اليد فيمن فقدت يده للنقصان في الخلقه فان
استعماله في كرمه كنايه لامكان المعنى الحقيقي فيه وفيه بحث لانه كما ان امتناع المعنى الحقيقي قرينه مانعه عن ارادته
كذلك انتقال الشارح وفي الايضاح ان الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع
جواز ارادة لازمه وهو ليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبالمعنى
المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه هذا كلامه وكانه اراد ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما سيذكره
وهيهات انياه من نبع الايضاح اي من جهة ارادة لازمه فلا يتجه عليه شيء فان قلت قد صرح في المفتاح ان الكنايه
يراد بها معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها
وغير معناها معا والاول الحقيقه والثاني المجاز والثالث الكنايه فينبغي ان يعرف الكنايه بما اريد به معناه مع لازمه
قلت زيف هذا الكلام منه بالتلويح به في انه كثيرا ما يقال طويل النجاد لمن لا نجاد له فهو كنايه مع انه ليس هناك
ارادة المعنى الحقيقي وجعل الموثوق به ما يشير به كلامه في الوجه الاول بين الكنايه والمجاز حيث قال ان الكنايه
لا تنافي ارادة الحقيقه بلفظها فلا تمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان تريد طويل نجاده من غير ركاب ماول
مع اراده طول قامته فانه يشعر بجواز ارادة المعنى مع لازمه وبنا هذا التعريف على هذا لكن فيه بحث لان انتفا
النجاده قرينه مانعه عن ارادته على ما عرفت ولمناقشة نذكرها لك وحان للكتاب ان يطنب رجاء ان يجد ذو نشاط كاب
في السماح فانه معجب للالباب وهو انه تمكن ان يجعل الكنايه كلها حقايق صرفه ويكون قصد ما يجعل معنى كنايا من
قبيل قصد المتكلم بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقه صرفه ذكرت دليلا على انه مضاف
فيكون التقدير فهو مضياف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد في المضياف وفرق لم ينسبه الى السكاكي مع انه
ذكره في كنايه لانه لا يعتد به كما صرح به في الايضاح بان الانتقال فيها اي في الكنايه من اللازم الى الملزوم
كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم
كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبات الى النبت ولا يخفى ان هذا لا يظهر به الاستعاره لان الاسد ليس ملزوما للرجل
الشجاع وكذا في كثير من المجازات المرسله ولو جعلت ملزومات بالقرينه فالكنايه ايضا ملزومه بالقرينه ورد هذا
الفرق بمنع ان الانتقال في الكنايه من اللازم الى الملزوم بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم
لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص وفيه انه لو عرف علامة للملزوم
والملزوم ينتقل عنه اليه لا محاله وان لم يعرف لا ينتقل من الملزوم ايضا وحينئذ اي حين اذ كان اللازم ملزوما



يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن
اخص او مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت ان اللازم كيف يكون اخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم
وجود الملزوم بدون اللازم قلت اراد باللازم التابع والمراد به كطول النجاد التابع لطول القامه وما ذكره
في موضع آخر من كنايه ان الانتقال في الكنايه على مساواة اللازم للملزوم فغير موثوق به وان وثقه الشارح في هذا
المقام وهذا ظاهر للجواب عن رد الفرق من ان السكاكي اراد ان الانتقال في الكنايه من التابع وفي المجاز من المتبوع ومنه
الشارح كرد الانتقال في المجاز من المتبوع وانما اذن لم يجز بالنبت عن الغيث وتمكن دفعه بان ذلك الفرق مبني على ان الموضوع
له مرادا بدا في الكنايه لكن ينتقل منه الى الملزوم فالموضوع له في الكنايه تابع في الارادة والانتقال من التابع في
الارادة الى المتبوع وفي المجاز انما انتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المختص للمعنى المجازي لانه الاصل بالنسبه
الى الخارج ولم تعرضه المتبعيه بحسب الارادة ولو بني الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكنايه يكون الفرق
بينهما في الجمله وهي اي الكنايه ثلثه اقسام الاول اي القسم الاول وتاييثه باعتبار الخبر لانه الكنايه
المطلوب بها غير صفة ولا نسبه كلي يغير صفه ولا نسبه عن الموصوف فكانه قال المطلوبها الموصوف كما في عباره
المفتاح ليكون تعريف هذا القسم من الكنايه بما هو معه وليظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين فمنها اي من الكنايه
ما هي معنى واحد اي عباره عما هو معنى واحد كقوله والطاعنين مجامع الاضغان فان مجامع الاضغان
معنى واحد كنايه عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان حصل بضم لازم الى لازم واطلق على الموصوف كقولنا
كنايه عن الانسان حي مستوي القامه عريض الاظفار وشرطها الاختصاص بالمكني عنه بحصول الانتقال منها الى المكني
عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر بديار بالمضيافه او صار كما ملا بها بحيث
لا يعقبه مضيافه غيره وفسر الشارح القسم الاول بان يتفق لا صفة من الصفات اختصاص الموصوف معين بارض فتذكر
تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف والقسم الثاني بان يرخصفة فيضم الى لازم آخر واخر لتصير جملتها مختصه
بموصوف ليتوصل بذكرها اليه وفيه ان تفسير القسمين على هذا الوجه يجعل اشتراط الاختصاص لغوا الا ترى انه لما ذكر
صاحب المفتاح القسمين المطابقين لهذا التفسير لم يذكر الاشتراط ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام
الثلثه من غير مخصص وحمل السكاكي الاولى يعني ما هو معنى واحد قريبه والثانيه بعيده قال العلم في الايضاح وقد
قال الشارح والعل وجه النظر انه فسر القريبه في القسم الثاني بان يكون الانتقال بلا واسطه والبعيده ما يكون
الانتقال بواسطه لوازم متسلسله والكنايه التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خاليه عن الوسائط
نظرا وان ليس الانتقال من حي مستوي القامه عريض الاظفار الى حيوان منه الى الانسان فالجواب ان القريب هنا باعتبار
آخر وهو سهوله الماخذ لبساطتها واختصاصها عن ضم لازم الى آخر ولتعيين بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص و
البعد خلاف ذلك هذا ولا يخفى انه يبعد ان يكون نظر العلم ذلك لظهور ان ما هو مناط القرب والبعد في كلام المفتاح
ما ذكره الشارح عين لا يخفى على من نظر في كلامه نظر اذ الاقربان وجه النظر ان جعل مناط القرب والبعد في هذا

القسم سهولة المأخذ وعدمها وفي القسم الثاني وجود الواسطة وعدمها حكم وفرق من غير فارق فلا صحاب
ما ذكره الشارح بإرشاد كلام السيد السند لزم من ان الواسطة وعدمها ظاهران في القسم الثاني دون الاول وليكان
يجعل النظر ان التكلف في الاختصاص قد يكون في القسم الاول كما اذ لم يكن للمعنى الواحد اختصاص الا بتحمل وتكلف
والبراءة عنه في القسم الثاني بان يكون اختصاص مجموع معان مشتهرا واضحا ويمكن دفعه بان التقسيم على هذا الوجه
من تفريقات المهم فيمكن ان تكون المرشحة عند المفتاح ما يكون اختصاصه ظاهرا بلا تكلف بان يقوى صفة
من الصفات اختصاص موصوف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيدة عنه ان يتكلف في
اختصاصها مركبة كانت او واحدة الا انه بين التكلف في المرشحة على سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب
ولا شموله لجميع افراده **الثانية المطلوب بها صفة** اي معنى ما قام بالغير والمكنى به طويل النجاد عند التحقيق
طول القامة لا طويل وكلام المحبب قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يخفى
انه ان اريد بالصفة ما قام بالغير خرج طويل النجاد وان اريد مدلول الصفة المفسر بما دل على ذات مبهمة باعتبار
معنى معين خرج نحو عجبني طول سجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طويل القامة **ومي ضربان** وتريبه
وبعيده **فان لم يكن الانتقال** من الكناية الى المطلوب **بواسطة قريبة** والقريبة فتمان **واضحة**
حصل الانتقال منها بسهولة ومن البين جريان هذين القسمين في القسم الاول من الكناية وكانها اهملا فيه لعدم
الاطلاع على امثلتهما في كلام البلغا **كقولهم كناية عن طول القامة طويل غباده وطويل النجاد**
وخص هذا القسم بتعدد المثال من بين الامثال اشارة الى تقسيم آخر كما اشار اليه بقوله **والاولى كناية** **ساذجة**
**لا يشوبها شيء من التعريض** **وفي الثانية التعريض** **ما تتضمن الصفة** المعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار
معنى معين **الضمير** الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه تشابهتها الفعل الذي لم يخل
عن مرفوع على ما قيل وليخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فعله فيبعد الاضافة عن افادة كون ما هو اضافة الثاني الى
نفسه لان الصفة عين فاعله على ما تقول فاضافة الصفة ابدا الى المفعول والمحتجبة لا يكون الى الفاعل قطعا لكن
هذه الاضافة لا تحسن بل تفهم ما لم يتضمن الصفة معنى قائما بضمير يتضمنها لا محالة حين الاضافة فان الطويل المسند
الى محاد احد يتضمن طول قامته فبهذا الاعتبار حسن اسناده الى ضمير بعد الاضافة لان اسناد الطول الذي هو صفة
النجاد في قوة اسناد طول القامة اليه بخلاف زيد اصفر فوره ولهذا التحقيق عرفت ان اسناد الطويل الى ضمير الموصوف
لا يجعله صريحا لانه اسناد طويل عوصفة النجاد بل يجعله في قوة التصريح لان الاسناد ملاحظة تضمنه طول القامة
فكانه اسند باسناده طول القامة وهذا حكم عليه بان فيه تصريحا ما فلا يرد انه اسند اليه الطويل الذي هو حالة كامنة
الشارح كيف ولو كان كذلك خص هذا الوصف بطويل غباده وطويل النجاد ويكون قولنا زيد كثير الرماد كناية سواء
كقولنا زيد كثير رماده وقد اورد بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل النجاد تصريحا كناية وبنا تصريحا وكلاف
في جوابه بان اعتبار الضمير لمجرد امر لفظي هو امتناع خلو الصفة عن مرفوع وقد احققناه لاغناء هذا السؤال **واخفيه**



عطفت عليها واضحة وخفيها وهابان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية ولا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتعريض
جاريتان فيه نحو عريض القفا وعريض القفا وكذا الواضحة والخفية بان يكون الانتقال في كل مرتبة واضحة او لا يكون
كذلك وكانه لم يعتبروا ان الكناية مع الواسطة مع خفاء المحالة **كقولهم كناية عن الابله عريض القفا**
فان عرض القفا عظم الراس بلا قراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلا واسطة
لكن هذا الاعتقاد ليس مشتركا بين الناس بل يختص به واحد دون واحد فلا ينتقل اليه الا بعد تامل قال صاحب المفتاح
قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عرفهم الكناية اعني قولهم عريض القفا قال المحبي وفيه نظر ووجه النظر محتمل
ان يكون ما ذكره الشارح من انه كناية بعيدة عن الابلاه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابلاه وح يندفع ما
ذكره في جوابه من انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى الملزوم وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر
كذلك فيما يكون الانتقال منه الى الملزوم بواسطة فتنبه صاحب المفتاح على ان الملزوم بالكناية قد تكون الواسطة اذا كانت
في افادة الملزوم وظهوره الملزوم منه كانه الملزوم نفسه وقد يكون الملزوم فلا يفتقر القصد من الجزاء الى الواسطة بل يذهب الملزوم
لكن يكون وجه النظر ما ذكره احتمال ضعيف لانه بعد ما قال السكاكي كناية قريبة عن هذه الكناية لا سوجه عليها
بعيدة عن الانتقال منها الى الابلاه بالواسطة فكيف نظن بالمهم مثل هذه الغفلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية
انما تكون اذا كانت الكناية المكنية مشتهرة ربما التحقت بالصريح فانه لا يكني بكثير الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت
القدر فانها ليست كالصريح في المضيافة وليس عريض القفا كالصريح والمهم يكن من الكناية الخفية كما اعترف السكاكي ولا
يخفى لطف هذا النظر ودقته والجواب عنه ان الكناية الخفية ما كان الانتقال منها محتاجا الى تامل قبل الشهرة وعريض
القفا اشتهر في الكناية عن الابلاهة الحق بالصريح فيحسن ان يكني عنها بعريض الوسادة ويحتمل ان يكون صنعا كون
قولهم عريض الوسادة كناية عن الكناية فانهم يقصدون به البلاهة وليس قصد عريض القفا عنه الا بمجرد فرض
وتقدير فلا يرد قول السكاكي كما في قولهم عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية وح لا جواب له ويحتمل ان يكون القرب
ما لا يكون بينه وبين المطلوب واسطة ولا خفاء ان المطلوب بعريض الوسادة الابلاه سواء قصد به عريض القفا او الابلاه
فلا يحتمل ان يكون قريبا وجوابه ان المطلوب عبارة عن المفهم من اللفظ لا ما لا يكون وسيلة الى شيء اخر بعد افادته باللفظ
**وان كان** اي الانتقال **بواسطة فهي بعيدة** فضلا عن ان يكون باكثر من واسطة وهم يقل والا فبعيدة لما
يشتبه المعطوف عليه ولان الاعذب مقابلة الاثبات بالنفي لا مقابلة النفي ونفيه **كقولهم كثير الرماد فانه ينتقل من**
**كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها** اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير يأتي الى كثرة قبلة **الى كثرة**
**الطباخ ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان** بكسر الضاد جمع ضيف **ومنها الى المقصود** وهو المضاف
وبحسب قلة الوسايط وكثرتها وسرعة الانتقال في كل مرتبة وبطئها تختلف الدلالة على المهم وضوحا وخفاء **الثالثة**
**المطلوب بها نسبة** سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فينفرد الكناية في النسبة او احدهما مذكورا
صريحا والآخر كناية فتجتمع الكناية في النسبة مع الكناية عن الموصوف او الصفة او كلاهما مذكورين فيجتمع الاقسام الثلث

فالاحتمالات العقليه سبعة اربعة منها اجتماع الثلث او اثنان منها ولا يبطل بشيء منها حصر القسمه لان المقسم مقيد بالوجه كما في سائر التقسيمات نعم قوله عليه الصلاه والسلام المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كنايه عن كف المؤذي المرضي به بان يقال هو كنايه عن ان هذا المؤذي كاف لانه لا يسلم المسلمون من لسانه ويده وكل من لا يسلم المسلمون عن لسانه ويده فهو كاف فكل كاف كذا رابعا من الكنايه **كقوله** اي زياد الاعجم **ان السماحة** اي الكرم والجود ليلا يكون لمدى تطويلا **والمروة** تضمين كامل الرجوليه **والندى** اي الجود **في قبه** اي تركون فوق الخيمه كما يقال بيت مقبب جعل فوقه قبه **ضربت علي ابن الحشرج** على وزن جعفر اسم رجل **فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج هذه الصفات** قال الشارح اراد بالاختصاص ثبوتا الصفات له سواء كان على طريق الحصر او لا يدل عليه انه جعل السكاكي من المقرونات بالاختصاص المتروكه الى الكنايه مسح بن الحشرج او حصل السماحه له او ابن الحشرج مسح ومن البين انه لا حصر في شيء منها ويريد ما ذكره في ايضاح فان حين اراد ان لا يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشرج جمعها في قبه تنبيها بذلك على ان محلها ذو قبه وجعلها مضروبه عليه لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكوره بطريق الكنايه هذا مع ارادة الثبوت بالاختصاص ان الاختصاص هو الثبوت والنفي عن غيره فاريد هنا بعض معناه وفي بعض شروح المفتاح انه مبني على ان الاثبات تخصيص بالذكر ولا يخفى ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر وليس الارادة متعلقه باثبات الاختصاص بالذكر بقي انه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوتا الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج هذه الصفات بمنزله ان يقال اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعباره الصحيحه اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لو جعل التعريف في السماحة والمروة والندي للجنس كما تقدم افاد حصر هذه الصفات في ابن الحشرج لان جميع افرادها اذا قامت به لم تقم بغيره اذ الصفه لا تقوم بمحلين وتكون مبالغة في كمال ابن الحشرج في هذه الصفات بحيث انتفت هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد ان يكون قوله الحصر انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحاصله تكون في البيت كنايتان احديهما جعل اثبات جميع افراد الثلثه له كنايه عن الاختصاص وثانيهما جعل حصول ما في قبه مضروبه عليه كنايه عن الثبوت له **فترك التصريح بان يقول انه مختص بها او نحوه** مجرور معطوف على ان يقول اي فترك التصريح نحو هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اي نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى من غير اختصاص بها واثبات له دون غيره ومن نحو مسح ابن الحشرج اذ ابن الحشرج مسح فيه وجه اخر قاصدا **الى الكنايه بان جعلها** اي تلك الصفات **في قبه مضروبه عليها** اي على ابن الحشرج فافاد اثبات الصفات المذكوره له لانه اذا ثبت الامر الذي لا يقوم بغيره في مكان لرجل ثبت له لان الصفات يثبت في المكان بتبعيه ثبوت محلها ولهذا كان هذا من قبيل الكنايه دون المجاز اذ لو امتنع ثبوتا الصفات في المكان لامتنع ارادة الحقيقه ولم تكن كنايه عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعلها مكان ابن الحشرج والمتبادر من اكون الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل بالذات لانفسه فكانه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروة والندى **ونحو** اي نحو قوله في الكون مثاله الكنايه المطلوبه بها النسبه **لهم**



**المجد** اي نيل الشرف والكرم او لا يكون الا بالاباء او كرم الاباء خاصه والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهه الاباء او نفس الرجل **بين ثوبيه** يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين في قوله والكرم بين بردي وانما قال وبخوه ردا على من جعل الكنايه فيه من قبيل طويل عاده ويقع في هذا الرد المفتاح حيث قال وقد يظن هذا ممن يريد طويل عاده وليس بذاك وطويل عاده باسناد الطويل الى العماد تصريح باثبات الطول للعماد وطول العماد كما تعرف فاير مقام طول القامه فاذا صرح من بعد باثبات العماد لزيد بالاضافه كان ذلك تصريحا باثبات الطول لزيد فتامل هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له وجه نحو الكنايه عن الصفه مع التصريح بالنسبه ووجه الى الكنايه عن النسبه من غير كنايه عن صفه الثاني ما شاهده المفتاح وهو انه جعل المجد فيما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كنايه عن ثبوته له ليكون ثبوتا فيما يكون فيه الشيء بالذات ولو اذ لك لامتنع الحقيقه وكان اللفظ مجازا والدليل على هذا ان يجعل التركيب كنايه عن كون المجد والكرم عينه لان كون الشيء بين بردي الشيء يدل على انه عينه لانه الذي يكون بين برديه والاول ما شاهده غيره وهو ان كون الشيء بين بردي الشيء كنايه عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه يثبت التصريح باثبات الاحاطه المكنيه بالكون بين البردين له على نحو التصريح لاضافة العماد الى الشيء بثبوتا الطول المكني بطول العماد له فيكون المجد بين ثوبيه بمعنى المجد محيط به وحري بنبغي ان يكون قول ونحوه للتنبيه على الفرق بينه وبين المثال السابق لا كون السابق نصا وهذا محتملا **والموصوف في هذين القسمين** يعني الثاني والثالث كثيرا ما يكون **مذكورا كما مر فقد يكون غير مذكور** لكن القسم الثاني يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكنايه عن الصفه مع التصريح بالنسبه بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثاني فانه يصح الكنايه عن النسبه الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفه **كما يقال** اي الموصوف الغير المذكور في الكنايه عن النسبه لا يهما كما هو المتبادر **في عرض يا لضم** اي ناحيه **من يؤذي المسلمين من سلم المسلمون من لسانه ويده** فكانك اسوت من ناحيه هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحيه اخرى هي للمؤذي فالصفه وهي الاسلام هنا مصرحه والموصوف وهو المؤذي غير مذكور والنسبه وهي نفي الاسلام عنه مكنيه حصر الاسلام في غير المؤذي على ما يفيده تعريف الجنس المسند اليه فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذي عباره عن ثبوته له ونفيه عن المؤذي فيكون نفي الاسلام عن المؤذي مصرحا قلت امر اجمالي يلزمه تفصيل النفي بحسب المقامات فيجوز ان يكفي هذا المجمل عن هذا المفصل على انه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفي تفصيلا يجوز ان يكنى بالكل عن الجزء و بجعل الكل وسيله الانتقال الى الجزء فيجعل الجزء مقصودا بالافاده ومثال الكنايه عن الصفه قولك يعرض بحقد حل الخمر وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كنايه عن اثبات الكفر له اذ الكفر باعتقاد حل الخمر وكنايه عن نفي الاسلام اذ الكفر تعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام قال **السكاكي** في اوايل الكنايه **الكنايه تتفاوت الى التعريض والتلويح والرمز والايماء والاشاره** وما قال الحديث يحرك لك اللئام عن ذلك قال العلامه التفتازاني لم يتعرض لها احد فيما وقفت عليه من كتب القوم ولم يميل بينهم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكنايه فقط بل اعم قال الشارح وفيه نظر لان

الله انما قارن لكلا ان هذه الاقسام قد تتداخل ويختلف باختلاف الاعتبارين الوضوح والخفاء وقلة الوسايط
وكثرتها اما وجه النظر فهو ان التعريض لهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها للبراعة من الكناية واما محصل
ماذكره من الوجه الاغرب فهو ان كثرة الوسايط قد تبلغ في الخفاء مرتبة التعريض وهكذا فلا يمكن تقسيم الكناية الى هذه
الاقسام الا بها غير منضبطة وفيه نظر لانه اذا سمي بالموصوف غير مذكور تعريضا ومالا وسايط كثيرة تلويحا فلا يحتاج
لتداخل الاقسام والاظهر انه قال ذلك لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام بالدقة والبلاغة دون
بقسم ثم قال السكاكي واخر بحث الكناية وفاقا لعدة شراح المفتاح عن هذه الاقسام اوقد وعيت ما الى علمك تعود
الى احرها ذكره ملخصا حاصله فالحصر لم تعود والمناسب للعرضية اي للكناية العرضية وهو لم يذكر الموصوف
فيها التعريض لان التعريض خلاف التصريح قال العلامة فيما اذا عرضت فلانا وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه بعيني لا يكون
القول مسبوقا له وانما تعنيه من عرض من عرضان تستعمل اللفظ فيه ولهذا لم يقل فانت تعنيه به ولغرها ان
كثرت الوسايط وهو الذي عبد المفتاح بذات مسافة بعيدة التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غرك من بعيد
وجعل السيد السند في شرح المفتاح الوسايط ما فوق الواحد والمناسب لغرها ان قلة الوسايط مع خفا
وهو الذي فسره المفتاح بذات مسافة قريبة وفسره السيد السند تارة لا واسطة فيها واخرى واسطة واحدة لكن
في كون ما لا واسطة فيه ذات مسافة خفا وشمول قلة الوسايط له اخفى منه والشارح ايضا بنى على شمول قلة الوسايط
لما لا واسطة فيها حيث جعل عرض القفا مثالا له الرمز اي تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه يشبه
بالشفة والحاجب والمناسب لغرها ان قلة الوسايط بلا خفا الا بها والاشارة قال السيد السند اما لانه
اذا لم يكن قيد زايدا كما في التلويح والرمز تغمض الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاطلق يتبادر
منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الابهام بما فيه شايبة لخفا فيبقى اسم الاشارة للباقي هذا كلامه ثم اي انتقل
السكاكي من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين التحقيق والانتقال تراخى بين كلامي السكاكي واعلم
ان السكاكي بعدما سمى احد اقسام الكناية تعريضا استقل عقيب تحقيق تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم
ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز فاذا قلت اذ سمى فستعرف واردت المخاطب ومع
المخاطب انسانا اخر معتمدا على قراين الاحوال كان من قبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من قبيل الثاني وقس
وعلى هذا فقس وفرع ان شيت فقد بينت لك هذا فالمراد بالتعريض ليس ما هو احد اقسام المذكورة للكناية بل ما
اشتهر من التعريض وهو الذي قال صاحب الكشاف في مقام الفرق بينه وبين الكناية ان الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه
الموضوع له والتعريض ان يذكر شيا يدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج اليه حين لا يسلم عليك فكانه اماله
الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح فيه ما يريده فقد فرق بين الكناية والتعريض بانه يذكر معنى
الكناية بلفظها والكناية غير موضوعه له بخلاف التعريض فانه لا يراد معناه التعريضي بالملفظ بل ينتقل اليه من غير
اللفظ فيه فبه يفترق الكناية عن التعريض انه مستعمل في غير الموضوع له بخلاف التعريض ولا يخفى ان هذا الفارق موجود

في المجاز فقد تضمن بيانه الفرق بين التعريض والمجاز ايضا وانت فيه ان تعريفه الكناية يصدق على المجاز لان مقصوده
الفرق لا التعريف وقد صرح ابن الاثير ايضا في المثل السايد بان التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد
من عرض اللفظ حيث قال الكناية ما دل على معنى بجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون المفرد
والمركب والتعريض هو اللفظ الدال لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ
المركب كقولك من يرقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا والمناهم منه
المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذا واراد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معنا لهما لا احدهما بلا قرينة وللاخر بقرينة
وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان كلام السكاكي في التعريض هذا المعنى لا معنى اصطلح عليه
من عند نفسه في باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا فهو في هذا المقام جرى مجرى
عليه غير من حيث عرف المجاز وقسم المجاز بمعنى اخر وعرف الاستعارة وقسم الاستعارة لا لهذا المعنى الى الاستعارة المصرحة
والاستعارة بالكناية على ما حققناه لك ولهذا ادرك لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على
سبيل المجاز ولم يقل تارة يكون كناية وتارة تكون مجازا او وحى بالتامل لمراى المقام مظنه غفلة لكن المهم على ما
هو ظاهر كلامه ظن اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التنبيه على هذا
بتقسيم التعريض اليها والى المجاز وظن ان التنبيه حصل بمجرد بيان انه قد يكون مجازا او التعريض بانه يكون كناية
نطويل اختصر كلامه فقال قال والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذا سمى فستعرف وانت تريد المسامع مع
تزيد في توضيح المثال وبين انه تحتمل الكناية فقال وان اردتهما جميعا كان كناية ثم نبه على قصور كلام
المفتاح بقوله ولا بد فيهما من قرينة حيث لم يشتمل كلامه الا على اشتراط القرينة في الكناية
والحق معه في هذا التنبيه وان عدم السكاكي على اشتهار وجوب القرينة في المجاز وخاف توهم عدم القرينة الكناية
من جواز ارادة الحقيقة لكن بابي نصرفانه على ما ترى وقد بينه العلامة ايضا على مراد السكاكي حيث قال في شرحه
معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما
الخطاب في غير ما هي موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة
للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له
وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر اذ حاصل ما ذكره ان التعريض ليس بمجاز
ولا كناية وان وقع في اثناء تقريره بعض ما لا يتجه فاعمل وما يقتضي منه العجب انه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف
وابن الاثير هذا المقام كيف زيف كلام العلامة باهذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان
يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى او مجازا او كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني
كناية كما صرح به الم وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذ سمى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به هذا
المخاطب فان استعمله في تهديد المخاطب وغيره من الموجودين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب بسبب الابداء بعلاقة

المخاطب دونه

استراكد للمخاطب الا ترى انما محققا او مامرضا وتقديرا كان تقديرا ويعم التوضيح نحو ليل السيد السند قد سل سيفه
لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف او اهانته فانما فاده من غير استعمال لفظ
يجعل كلام الشارح مبنيا على الفصله عن مستتبعات التراكيب وههنا مزيد تحقيق نفى الى الآن في ستر الاكنان
فلا علينا ان نهب لك من غرامتان كما وهب لنا الفياض المنان وان طال الكلام وحال السآم دونك وبين الافهام لا تنس
والسلام سقط فنقول فرق بين المعنى التعريضي المجازي وبين المجاز فانك في المجاز تنصب القرينة على عدم ارادة المعنى
الحقيقي وفي التعريضي تريد الحقيقة للانتقال الى المعنى التعريضي من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون اللفظ مستعملا
معنى باللفظ الا ان المعنى التعريضي يصرف النفس بالكلية عن الالتفات الى ما اريد به الى الالتفات الى ما هو موضوع عنه
اللفظ وكن لك فرق بين التعريض على سبيل الكنايه وبين الكنايه فانه في الكنايه لا يكون القصد الا الى غير الموضوع
له وان قصد الموضوع له كان الانتقال الى الغير بخلاف التعريض على سبيل الكنايه كما في ادسى ستعرف فان اللفظ
انفس واسماء الى وعبد المخاطب وغيره على سواء فصل اطبق اي اجمع من قولهم اطبق القوم على الامر
اجمعوا البلغا على ان المجاز والكنايه ابلغ يقال شئ ابلغ اي مبالغ فيه فالمعنى ان المجاز والكنايه مما يوجد
فيه مبالغة اكثر حيث يوفي في تقرير معنييهما وتحقيقهما قوله ابلغ شاذ من وجهين احدهما انه اخذ من المزيد كقولهم
هو اعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما انه بلغ بمعنى المفعول ولكنه جاوز الشذوذ الثاني الى التجوز في وصف اللفظ
بكونه مبالغا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغه فيكون المعنى ان كلا منهما فيه كنايه ومجاز
ابلغ من كلام فيه الصرفه ويكون وجه الابلغيه كونه اكثر مبالغه لان كثرة المبالغه لا يوجب البلاغه مطلقا
بل في مقام يستدعي المبالغة قرب حقيقة ابلغ من المجاز لوقوعها في مقام لا يسع المبالغة قال الشارح المحقق والسيد
السند في شرح المفتاح مراد البلغا علما هو الظاهر انهم الذين يظهر منهم الاجماع وممكن ان يراد جميع
البلغا فتجعل اجماع اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يجعلوا هذه الاصطلاحا
من الحقيقة اي الحقيقة المقررة واما الحقيقة المركبة التي هي الكنايه والمجاز ليس ابلغ منها كما ستراه كما في وجه المبالغة
فتعود والتصريح بقوله الا ان تجعل عطفا تفسيريا للحقيقة لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم
هذا متفق بينهم والسكاكي لانه وان جعل الكنايه ذكر اللازم اي التابع وارادة الملزوم اي المتبوع لكنه جعلها مشتركة
للمجاز في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم مما لم يصر ملزوما لا ينتقل منه ويرد على كون المجاز ابلغ من
الحقيقة ان منه المجاز الغير المفيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا انظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز
كان قابلا مقام احد المترادفين فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى
بعينه فلا يفيد مفيد كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفه لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني الخصوص المخصوص وذلك
القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه منزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام
الشفه فايدة خلاف اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد





العقدة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز الغير المفيد لا
يكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق به حده نحو الظاهر انما كدعوى الشئ بينه قال السيد السند
في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المفيد وايضا في رد من هذين بعني اطلاق الاصابع واليد دعوى الشئ بينه كما تسمع
وليس ذلك في المشفر لاعتاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المفيد وتبين كونهما كدعوى الشئ بينه بان
وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وفيه ان ما ثبت ان الانتقال فيهما من الملزوم في
التصور الى اللازم ووجود الملزوم في التصور لا يستلزم وجود اللازم وكانه اشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال
اي اقتضاء وجود الملزوم للازم ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما لا يتنبه لرد
فيظن ان الاشكال في بيان اللزوم الذهني فيعترض بانه بعد ما بين الشارح في اوائل بحث المجاز اللزوم فلا وجه لدعوى
الاشكال هنا وليس بشئ لان ما سبق بيانه هو اللزوم الذهني والبينه على وجود الملزوم اللازم الخارجي فاين ذلك
من هذا واطبقوا على ان استعماله ابلغ من التشبيه لانه نوع من المجاز اقول بعد وضوح كون الاستعارة مجازا
والتشبيه حقيقة ليس في ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاولى الا تطويلا وانما ذكره المفتاح لا رادة رد ليل اخر
سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه يتضمن الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه في وجه الشبه ثم كون التشبيه
حقيقة يرد ما حققوا ان قولنا زيد كالبدر عاريه عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكنايه الى
المجاز ومما يوجب ان ينبه عليه ان لهم ان يذكروا ان للاستعارة مزية على التشبيه فان في التشبيه الاعتراف
بنقصان المشبه به عن المشبه دون الاستعارة يرد ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس لسبب ان كون المجاز والكنايه
ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيد الاثبات المعنى لا يفيد خلافه
اذ لا يفيد رايت اسدا اريد من رايت رجلا يساوي الاسد في الشجاعة اما فضيلة الا وكد اثباتا على تاكيد فانه الشائع
وهكذا الامر في الكثير الرماد على المضياف كثرة القرى بل هو تاكيد فانه المضياف مع ايجاد المقام منها ووجه الرد
ان ذلك لا يصح في الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذا رايت اسدا يفيد شجاعة الاسد وزيدا كالاسد يفيد شجاعته
دون شجاعة الاسد ثم الشيخ بان مراده ان ليس لسبب في كل صورة ورفع الايجاب الكلي لا ينافي الايجاب الجزئي فالسبب
في كل صورة تاكيد اثبات المعنى خلاف خلافها واما المزية في المعنى فربما يكون كما في الاستعارة والتشبيه دون غيرها
ودونها وغير التشبيه كما في رايت اسدا ورايت رجلا يساوي الاسد في الشجاعة وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما
هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لا فتقارها الى تامل وانزل مراد الشيخ ان شيا من هذه العبارات لا توجب
ثبوت المزية في الواقع كما ذكر هو نفسه ان الجزم يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم
ثابت او منفي وذلك لان الكلام للفظه وقد تخلف عن المدلول ورده السيد السند بان هذا معنى ركيك فاسد كان ما نفاه
الشيخ مما لا يذهب اليه وهم حتى يرد فيه فانهما لا يوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل الفرجة الواقعة فكيف فهوم ايجابها
لزيادة فيهما بل في ايجابهما لثبوت الزيادة فهوم ايجابهما لثبوت اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما

فهمه الهم وان المخلط غالط والتشنيع ساقط هذا وبخ نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما وفى نفي ما نفاه الشيخ
لاثباته ان الابلغية فجود التاكيد فليكن لاعتبار زيادة في المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس ما ذكر المهم كما انه ليس ما ذكره
الشارح وان كان ما ذكره المهم اقوى بل مراده ان ليس الابلغية لا افادة شيء من المعبارات مرايه في المعنى دون خلافها والالم
يكن المقيس عليه للحقيقة والمجاز معنى واحدا وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاءني اسد ليس الا المراد بزيد كالاسد والالم
يكن لجعله ابلغ منه دون زيد كالحمار معنى وانما التفاوت بادعاء المساواة في جاني اسد وتاكيد تلك الدعوى بجعله عين
والانكار كون زيد انقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعترافا وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يؤكد دعوى التسوية
والادعاء لا يفيد مزية في المفهم بل مجرد تاكيد ومبالغة فيه فاما ليه جاءني اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت
المزية في الواقع بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ما ذكره في هذا المقام بون بعيد هذا آخر
ما وفقنا من شرح الفن الثاني بعد شرح الفن الثالث ونرجو منا من الغرايب والبدايع ونسأله التوفيق للترقي الى شرح
المقدمة والفن الاول والحفظ من الموانع انه هو لنا اقوى الدرايع التوفيق لاتباع اجلى الشرايع وبعد فاني انواع البعد
باسرار المعارف والبدايع واعنا باقاضة معاني بيانك العليه على العلوم الرسميه والصنايع بسم الله الرحمن الرحيم
استعين وبه الوقايع الفن في اللغة الضرب اي النوع او التزيين وكلا المعنيين مناسب لما سماه فانه في بيان نوع من مسايل
يتعلق بالبلاغة وبين بكثرتها انها الكلام الثالث اي الواقع في المرتبه الثالثه من الفنون الثلثه فالمعنى
الفن الذي هو ثالث ثلثه الا ان الفنون مترتبه في تحصيل البلاغة وتكميلها او ثالث الفنين فانه جعل الفنين المتعلقين بالبلا
السابقين عليه ثلاثه علم البديع هو في اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة الى
الفاعل وعلى الثاني الى المفعول اي علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات فقد ابتدع شيئا
متعلق بالكلام المبتدع ومنتجا لمعنى الجدل الذي هو فتل الحبل وتاره وثلث ثم فتل فالكلام الذي تم ترتيبه بهذه المحسنات
كالحبل الذي فتل وتاره وثلثه ثم فتلت فتلة المثانة وهو علم شرع الشارح المحقق العلم في نوعي المعاني والبيان لملكه
يقتدر بها على تحصيل ادراكات جزيئه متعلقه باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد تحقيق
المعنى شريف زمانه تجوز بزيادة التصديقات بتلك الاصول بل تحريرها لمعنى قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام
انه يعرف به كل وجه جزئي يرد على سامع الكلام البليغ او المتلفظ به مما اورد في هذا الكلام او اريد ايراده بمقتضى الحال
المعرفة السابقة في ادراكه الجزيي على طبق ما ذكره ذلك الشارح الجليل في تعريف علم المعاني من التفصيل الذي ذكرنا بيانا في شرح
قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام من قوله اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة محل نظر اذ تصور
معانيها اشاره الى ما يحصل من تعريفات لمفهومات الاصطلاحيه وهو معان كليه لا يوافق ايرادها استعمال المعرفه
السابقه في ادراكه الجزييات ومع ذلك ليس داخلا في العلم بالمعنى المذكور بل في العلم بمعنى المسايل والمبادي والموضوعات
وضبط اعدادها لا يكون من المقاصد العليه وتتابعها وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المعرفات
وهي ايضا مفهومات كليه ليست من المقاصد العليه وتتابعها وكانه لم يتاهه في هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات





طن ان مسئله فيه وليس كذلك لان المقصد بذكر كل من الاقسام الحكم على كليته بانه محسن للكلام البليغ قال الشارح
المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة في صدر الكتاب حيث قال وتتبعها وجوه التي يورث الكلام حسنا هذا
ووجه الاضافة جعل الاضافة للعهد وح يفوت قصد الاستغراق الذي لا بد منه في وجوه التحسين اذ ما يعرف به بعض
وجوه التحسين ليس بدينيا فينبغي ان يعاد المراد بتحسين الكلام التحسين العرضي المذكور في صدر الكتاب بقوله ويتبعها وجوه
التي يورث الكلام حسنا ولك ان تريد بالكلام الكلام البليغ لفهم المعهد من اللام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما
يكون خارجا عن بلاغته والا لصار بليغا هذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه
الخارجه عن البلاغة جعل الشارح لتعريف العلم تاما به وحكم بان قوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ووضوح الدلالة اي المخلوص من التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين ووجه ذلك انه يكون ايراد هذه الوجوه بدون رعايه الامرين لتعليق الدر على اعناق الخنازير
قوله بعد متعلق بالتحسين وكانه اراد من مزيد التنبيه والا فالعهد كما يكفل تخصيص الوجوه بالوجوه التابعه لوجوه البلاغة
يكفل التنبيه المذكور اذ لا معنى لتبعيتها لوجوه البلاغه الا عدم الاعتداد بها بدونها ولك ان تقول الوجوه
التابعه لوجوه البلاغة ربما يكون مقتضى الحال وكونه مظنه التباسها بالوجوه المبحوث عنها بالمديح فنبه على
ان التحسين التابع للبلاغة بالوجوه المبحوث عنها انما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة حتى لو لم
يتم شيء منهما بدون هذه الوجوه لم يعد في الكلام من المحسنات البديعيه واما ما قيل حمل الكلام على المعهد بعيد عن السياق
فالذي يقتضيه المقام التعريف حمل وجوه تحسين الكلام على مفهومها العام واخراج ما سوى المحسنات البديعيه من الوجوه الداخله
في البلاغه بقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بانه كما يخرج عن الوجوه الداخله في رعايه
المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعيه يخرج بعض ما هو داخل في البلاغة من الخلو عن التنافر ومخالفة القياس
والغرابة وضعف التاليف فينبغي الجميع في قوله وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ولك ان تدفعه
بان هذا لو حمل ووضوح الدلالة على ما هو المعتبر في البيان اما لو حمل على مقتضى ظهور البيان فما سوى الخلو عن التنافر
له مدخل في وضوح الدلالة اذ المخالف لقياس اللغة او القاعدة النحويه او الغريب لا يكون واضح الدلالة وان توهم المحشي
المدقق انه لا ينافي الوضوح الا الغرابة والتعقيد مطلقا واما التنافر فمما يعلم بالحس وكما تعلق له بعلم فلا يتوهم
دخوله في علم البيان لبعده به وبانه لو حمل الكلام على الكلام الفصيح او ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه
ما له دخل في الفصاحه اذ ليس لها تحسين الكلام الفصيح بل جعل فصيحا ويعلم مما ذكرنا انه لو قال يعرف به وجه تحسين الكلام
بعد رعاية البلاغة لكان اخصر واوفى ويكون قيد قوله بعد رعاية البلاغة محترزا لجميع الوجوه الداخله في بلاغة الكلام
بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر المعهد كما يرد على تعريفه انه يدخل في علم البديع الوجوه المحسنه للكلام
البليغ مما يبحث عنه في علم العروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الادبيه اذ ها بكتسب الكلام البليغ حسنا مزيد فيه
وهي ضربان اي الوجوه المحسنه نوعان معنوي بعيد حسن المعنى ويكون له مزيد تعلق بحسن المعنى وان كان لا يخلو

عن تحسين اللفظ كما يظهر لك في بعضها و لفظي له مزيد تعلق بتحسين اللفظ كن ذلك واما الضرب المتعلق بكليهما بان لا يكون له مزيد اختصاص باحدهما فما لا يوجد اما المعنوي بدايا بالمعنوي لان الاعتداد باللفظ لكونه وسيلة المعنى ولهذا تجمع ان اصل الحسنات اللفظيه ان تكون الالفاظ تابعه للمعاني دون العكس فنه المطابقة وما يلحق به اما بمعنى الموافقه او المساواه ويريد الثاني تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى المساواة و يسمى الطباق وهو مصدر مثل المطابقه كالقتال والمقاتلة سمي بها الموافقه الضدين في الوقوع في جملة واحدة واسقوا بها في ذلك مع بعد الموافقه بينهما والتضاد ووجهه ظاهر والتطبيق ايضا يقال طبق الشيء الشيء اذا عمم به الجملة عمم المقصد وشملها والتدبيج ايضا ووجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابق بين الشيئين اذا جعلت احدهما على حذو الاخر ومازنا اقرب فتامل وكذا بعد وهي الجمع بين متضادين هذه عباره المفتاح وما كان مراده هنا بالمتضادين المعنى اللغوي دون الاصطلاحي الكلامي على خلاف دابه لانه يدكن الاصطلاحات الكلاميه ويريد معانيها الاصطلاحيه تجنبا منه عن جمع المنقول والمعقول ذكره الهم بقوله اي معنيين متقابلين في الجملة سواكان تقابل الضدين اي المعنيين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف ادعاييه او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكه او تقابل النقيضين وسواكان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجعل النقائض تقابلا ولا يسمى الجمع بين الاثنين طباقا بل طباقا على ما هو الظاهر بل هو مراعات النظير اقرب ولكن يجعل التفسير بمجرد قوله معنيين متقابلين ويكتفى في تعميمه بعدم تقييده ويجعل قوله في الجملة متعلقا بالجمع اي الجمع مطلقا سواكان في جملة واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى اولا والاظهران يقول بين متضادين فصاعدا ويكون على طبق وهي الجمع وقوله ومن الطباق فمن فانك من المحسنين بلفظين اي بسبب لفظين من نوع قدمه لان لطف التضاد فيه اتم كيف والمتكلم كالجامع بين الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا اغرب من القسم الثاني وكانه اكثر دورانا على السنتهم يشهد بذلك انه لم يهمل شيأ من مثله اقسامه بخلاف اقسام ما يليه فانه لم يمثل الا لقسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجد الا هو ومن لا يتفطن لما القيناه لك ربما القياه يقوله هذا التقسيم تطويل لا طايل تحته نحو قوله تعالى وتحسبهم ايقاظا جمع يقظه على وزن عصا وكتف يقظان ورقود اي نيام او فعلين نحو قوله تعالى يحيي وتميت او حرفين نحو قوله تعالى فلها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لا يخفى على البالغ مرتبه رجال البلاغة حسن ما في هذه الامثلة من الطباق كيف وقد اوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع الموصوف المحكي عنه بينهما الزواج فيشاهد التطبيق بها من وجهين قال القاضي اي لها ما اكتسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكان احدية تحصيله واعتماد هذه عبارته والاعتماد هو الاضطراب في العمل او من نوعين عطف على قوله من نوع د القسمة يقتضي ان تكون ستة اقسام اسم وفعل او حرف واسم وحرف فهذه اقسام ثلثة تضاعف باعتبار التقدم والتاخر وهم مثل المصنف الا القسم الاول اما تمثيله للاسم المتقدم فبقوله نحو قوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه قال الشارح فان



الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهذا انما يستقيم لو كان الموت والاحياء معناهما كذا قاله الهم اي ضالا فهديناه هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلنا له نورا يمشي به في الناس قال القاضي مثل به من هداه الله واتقنه من الضلال وجعل له نورا يحق ويمكن تصحيح التمثيل على طبق ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التمثيل على طبق ما صوره ذكره الشارح الجليل بان المراد التمثيل ان كنت فطنا فعلى نهمك التعويل وبالجملة فالظاهر ان الاحياء مما يتعلق بها يقابل الموت فالمشار من قبيل اشد على الكفار رحماء بينهم واما تمثيله للفعل المتقدم بقوله في الايضاح يصاب وهو ليوم الروع صيد ولد فقد ذكر الصوت بلفظ الفعل اولا والبدل المقابل له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام الثلثه هو الاول فقط ونحن نقول لا يقتضيه اصل هذه المقدمات تارة وقع بل رد على ما وقع تكن لك نافلة فمثال الحرف والاسم للصحيح بل بقرد و على السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل مايض و على السقيم ما ينفع هذا وما ذكر من التفصيل لا ينافي الطباق بين لفظين واما الطباق بين اكثر فجوزبا قسامه باعتبار اجتماع الاقوال الثلثه و التقدم والتاخر المذكورة لك وضبط اقسامها مفوض الى فطانتك وهو ضربان اي المطابقه على طبق وهي الجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاه اليه تذكير الضمير او عباره الايضاح والطباق ينقسم الى طباق الايجاب وهو المتخلص كما تشعر به وهو ليس بمتذكر موثر لان التذكير باعتبار الجزء الاكثر من الاكثر وظهور ما نحن فيه من الايضاح طباق الايجاب كما مر اي كامثله مرت بخلاف قولها وطباق السلب قال الهم وتبعه القطب وهي ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي والمثال الاول للاول والثاني للثاني قلت تخرج من بيانه نحو لست بعالم وانا اعلم ونحو احسبك انسانا ولست بانسان نحو اضرب زيدا وما ضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والاولى وهو ان يجمع بين الثبوت والانتفاء نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون اي وعد الله وصدق وعده لجهلهم وعدم تفكرهم يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا اي ظاهرا هي الحيوة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذي هو الحيوة الاخرة او يعلمون ظاهر الحيوة الدنيا التي هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو وسيلة الحيوة الابدية كما قال وهم عن الاخرة هم غافلون ونحو قوله تعالى لا تخشوا الناس واخشوني نهى للحكام ان يخشوا غير الله في حكوماتهم ويراهنوا فيها خشية ظالم او كبير قال الهم فيدل ومنه قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يومرون اي لا يعصون الله في الحال ويفعلون ما يومرون في المستقبل وفيه نظر لان العصيان بقبل الفعل الماموربه تكيف يكون الجمع بين نفيه وفعله الماموربه وفيه نظر من وجه آخر ايضا لان ما امرهم بالي ان يجعل لا يعصون حالا ويقتضي ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يومرون فتوله لا يعصون معنى لم يعصوا عن الماضي بالمستقبل قصدا الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتا فوقتا كما في قوله لو يطيعكم وقد سبق وقال الطباق وقد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا نوع خفا كقوله تعالى مما خطيآتهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا نارا ومثله في الاسمين بالجمع من هاتا وتلك والشارح لم يلتفت الى تقسيمه هذا بل ذكر ما يشعر بانه لا يتولد هذا التقسيم وان ما هو من الظاهر داخل في الخفي بالطباق حيث قال ومن الخفي بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم احراقا فالمضاد



هذا ما وقفت عليه بعد التتبع والتفحص
والله ولي التوفيق وبيده ازمة التحقيق
والتدقيق وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه اجمعين

للاغراق وحتى تقول ما لم يكن بيما للعلي او الاسبي تضاد بل حصل التضاد بتصرف في احدهما او بنيهما في الاستعمال فان اغرقوا
وادخلوا فعلان لا تضاد بينهما وانما حصل التضاد بجعل معقوله نارا وكذلك هاتا وتلك ليس الا اسم اشارة فليس
هناك متضادان انما صار متضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بهاتا نارة بعيدا بعدا تاما وتارة بعيدا بعدا ما
الا انه اورد في مقام التمثيل للطباق وما هو ملحق به تنظيرا لما هو بصدده وتنبيها على جريان هذه القسمة في الملحق بالطباق
ايضا فتوهم انه وقع في هذا التقسيم لاشتباه الملحق بالطباق بالطباق الغير الظاهر وجعل عرض الشارح غير هذا سهلا
يتفطن له من يفهمه الى التوجيه به فاريق القصد فاغرقوا فاكر ذلك الرجل تجده **ومن الطباق** لم يقل ومنه ليلا يتبادر
الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى الطباق الايجاب وطباق السلب ففيه في جعل ضمير منه الى الطباق الايجاب **نحو قوله**
اي ابي تمام في مرثيته ابي فضل محمد بن حميد حين استشهد واراد بحتى قوله ما ضبطه ما سماه بعضهم تدبيجا بالدال
المهملة والباء الموحدة والجيم ومن محسنه بالجيم المهملة لم يرد الا تقسيما تردده الرواية والدراية اذ ليس من معاني
التدبيج ما يناسبه المعنى الاصطلاحي بخلاف التدبيج فانه التزيين بالديباج على ما في القاموس والتزيين على ما في الدستور
قال الشارح ذبح الارض المطر نباتها وتناسب المعنى الاصطلاحي الذي نقلوا لهم تفسيره بان تذكر في معنى من المدح او غيره
الوان لقصد الكناية او التورية وينبغي ان يقصد بالالوان معان متضادة اذ لو لم يقتضاد لكان من القسم الثاني من الملحق
بالطباق فالتدبيج بمقتضى ظاهر هذا التقسيم اعم من الطباق والملحق به ففي جعله من الطباق نظر ولا يظهر وجه تخصيص
التدبيج بما قصد بالالوان الكناية او التورية مردودا ان يشمل الاجمال والمقابلة فعلى التوهم انه قسم له كان توهم
تخصيصه باسم اوه فعلى التوهم انه من القسم الثاني من الملحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقي **ترى ثياب الموت حمرا فما**
**لها الليل الا وهي من سندس خضر** وفي هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان في تعريف التدبيج ما فوق
الواحد في الحواشي المنقولة عنه خضر مرفوع في البيت خبر بعد خبر كان بواقي القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ابياته قوله
وقد كانت البيض القواضب في الوغى اباتر وهي الان من بعده بتر على ما سيجيء في الجر على الصدر هذا ولا يخفى ان هذا لا يلائم
قوله في شرح البيت ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه واضح في جعل الخضرة
مختصة للسندس وهو الموافق للعرف فكانه اذا ذكر اصل الثوب جعل اللون صفة الاصل الثوب فالوجه ان يجعل خضر نعتا
خبر مبتدأ محذوف اي هو خضر فيحصل الجملة صفة سندس قال الشارح اي ارتدي الثياب الملطخة بالدم هذا فالمراد بثياب
الموت ثياب ذات دم والاضافة لا في ملابسه وفيه ان يراد بثياب الموت دما يلطخ بها بدنه وصارت كثياب لبسها ولا
الى الموت لانه لبسها الموت حتى لبسها نجيبه وفي جمع الثوب اشارة الى تعدد مراحاته حتى لبسته كل مراحاة لونا فالحسن
ارتدى الدمام فاتى ليلك الدما الليل ولم ينقض نومه الا وهي من سندس خضر والسندس رفيق الديباج معرب بلا خلاف في
والقصد من الثياب الجراحات القتل ونصب السيف ومن الثاني الجنة الابدية او لذات الجنة والمذة والنصب والقتل الملحوقة مضافا
فالبيت من قبيل الكناية وقال الشارح لا بقي الكناية فيه الا من لا يعرف معنى الكناية قد تقدم في نفي الكناية لا يتصور
الا بان اللون ليس كناية بل ارتدى الثياب الحمر والسندس الخضر والجواب ان المراد ان الالوان مدلولات مطابقية قصد الكناية لا ان نفسها



كنايات ومتى الهم لمدح التورية نحو قول اكثري ذا عزالي العيش الاخضر وانور المحبوب الاصفر اسود في الابيض وابيض فودي
الا سود حتى دق في العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر قال الشارح فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي
له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون توريه وذكر الالوان لقصد التورية لا يقتضي ان يكون في كل لون توريه
كما توهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان لقصد الكناية او التورية ان لا يخرج الالوان منها ولا مانع من الاجتماع ولا
ان يقال قوله اكثري مما اجتمع فيه كلاهما مما ~~اصفر~~ كناية فاغزالي العيش الاخضر كناية عن تكدر العيش الناشئ
واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وابيضاض الفودان جانبا الراس كناية عن وهن البنية كما ان اسود
كناية عن قوتها ثم نقول يحتمل ان يراد بالمحبوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة
بالحسن فيما بينهم وقال عليه الصلاة والسلام لاصحابه في الترغيب المغزية تبوكل هل لكم في بنات الاصفر فاروا المحبوب الاصفر
اي عدوله عنه كناية عن الغزو والحجر التام فالمثال للكناية وكانه لم يجد لهم لصرف التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير
متيقن فكانه لهذا لم يذكر للتورية مثالا ههنا **ويلحق به** اي بالطباق سببان احدهما الجمع بين معنيين يعلق احدهما
بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السبب والمسبب واللزوم **نحو** قوله تعالى **اشداء على الكفار رحماء بينهم** فان الرحمة
وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن الملين التي تقابلها الشدة سبب للعطف الذي يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل الشيء
مقابل له فيدخل في تعريف الطباق فلا معنى لجعله الحقا به خارجا عنه الا ان عمل المقابلة على ما ذكر في تعريف الطباق ومنهم
من تكلف وقال هذان الشيئان يدخلان في الطباق الا ان غيرهما من الطباق عرف في المقابلة بقيد على التفاوت بذكر لفظ
الالحاق وهذا التكلف يندفع بالاسهل فان قالوا هم وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول عن لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل لان الحركة ضربان حركة
لمصلحة وحركة لمفسدة والمراد الاول والثانية هذا فيه ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعدل عنه ويمكن دفعه بان
العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل بعض السكون للمصلحة ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما في ابتغاء الفضل من التنبيه على ان
كل ما ينتفع به من فضل الله تعالى لا مدخل لسعي العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال
النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق وقد مر ما يتعلق به فتذكر وثانيهما الجمع بين معنيين غير متقابلين غير عنهما
بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيان كذا ذكر الشارح وينبغي ان لا يخص باسم التضاد جمع ما يتضاد معنياهما الحقيقيان
بل يجعل منه جمع ما يتضاد معنياهما المجازيان المشهوران وان اداء عن المعنيين بلفظين يتضادان للفظين ابرز المعنيان في صورة
المتضادين فالحسن راجع الى المعنى هذا الاعتبار فلا توهم ان هذا جمع لفظين معنياهما متضادان فالحسن عائد الى اللفظ
لا الى المعنى فلا يرد جعله من المحسنات المعنوية **نحو قوله** اي دعبل كذا في شرح خزانتي راضي **لا تجبني**
**يا سلم** ترخيم سلمى اذا المراد يا سالما من الحوب فيكون السلم بمعنى السلامة المستعمل في السالمة **من بخل** يعني نفسه

عبر عنه برجل لتمكنه الوصف بالجملة **ضحك المشيب** هو كالشيب الشعر وبياضه قال الشارح اي ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور التام راما لان الظهور التام للشيب تجعل صاحبه مضحكة للناس اولان الضحك يستلزم ظهور ما خفي من مسرات الشفتين **براسه شكي** ذلك الرجل لتذكر الموت اوالتاسف على زمان الشباب فلا تقابل بين ظهور الشيب والبكا بل يمكن ان يكون بينهما تلازم لكن بين المعنى الحقيقي للضحك والبكا تقابل فيمكن ان يراد بضحك المشيب سروره تشبيها للمشيب برجل سار من قوته وغلبته وبالبكا الحزن فيكون من اصل الطباق **ويسمى المطابقة ايضا التضاد** لان المعنيين المذكورين الغير المتقابلين وذكرا بلفظين نوعا التضاد للتقابل بين معنييهما الحقيقيين او المجازيين مع القرينة **وهو خلاف ما يختص باسم المقابلة** وان جعله السكاكي وغيره قسما براسه من المحسنات المعنوية حيث ذكروها في المقابلة الطباق **وهي ان يوتى بمعنيين متوافقين واكثر ثم ما يقابلا ذلك على الترتيب** فيكون داخلا فيه فانه يصدق عليه الجمع بين معنيين متقابلين لان المراد الجمع بين معنيين متقابلين فصاعدا كما اشرنا اليه وانما كان يتجه عليه ان يجعله داخلا في الطباق دون مراعاة النظير لانه كما يصدق عليه باعتبار الجمع المتقابلين تعريف التضاد يصدق عليه باعتبار الجمع المتوافقين تعريف مراعاة النظير فعد بقوله **والمراد بالتوافق هنا والتقابل** الا التناسب فانها غير مشروطة بذلك بشواهد الاصله وهذا وان يرجح الحكم بدخولها في الطباق لكن لا ينفي كون بعض افرادها من مراعاة النظير لانه كما لم يشترط فيه عدم التضاد وقد توجه كلام القوم بان الطباق الجمع بين الضدين بلا فصل خلافا للمقابلة فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرهما ويرده تمثيلهم المطابقة بامثال قليلا وليبكوا كثيرا وقد توجه بان الطباق هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المتقابلات وفيه انه لو خص الطباق بجمع المتقابلين فقط لخرج جمع المتقابلات من غير ذكر على ترتيب المتناسبات المجموعة اولا منها وبقي مما لا مع انه من المحسنات البديعية المعنوية ثم قسم المقابلة الى الاقسام متقابلة الا ثنين بالاثنين والثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك مما لا يحصى ولما كان هذا التقسيم والتسمية من التطفلات بلا طايل لم يلتفت اليه المص وبنه على انها فاتت على تلك الاخبار بذكر الامثلة الثلثة **نحو** قوله تعالى **فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو قوله** اي قول رجل كتبي بابي دلامة على وزن تمامه **ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل** ذكر الرجل تغليبا وحينئذ المراد معلوم بطريق الاولى لان فساد الرئيس فيه اقبح الكفر والافلاس كما ان الرجل بجوليته كيفما يفعه نقصان المراد لكونها مراده **ونحو ما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى** اي بالكلمة الحسنى اعني كلمة التوحيد او بالخصلة الحسنى اي الايمان او بالملة الحسنى وهو الملة من عند الله او بالمثوبة الحسنى وهي الجنة **فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى** قال الشارح ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا لا المقابلة الا اتفاقا وكلهم تعنا به بقوله المراد **باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتق** وتمكن ان يقال لما كان ظاهر العبارة ادخال المقابلة في الطباق وكان المراد ادخال الطباق وما يلحق به بنه على ارجح الاقوال ولا استغنا عما يلحق بالطباق ليعلم انه اراد بقوله ودخل فيه



الدخول في الطباق وما يلحق به ثم نقول مقابلة استغنى عن الله بالتقوى ظاهر مستغن عن جعله في قوة عدم التقوى **واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وزاد السكاكي** قال الشارح المحقق في تعريف المقابلة وقد اخر فعرف بان يجمع بين شيئين صوا فقين واكثر وضديهما **واذا شرط اي اعتبر ههنا** اي عند ذلك الامر كما بين الامرين فانه لما جعل التفسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق وجعل ضده وهو التيسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها وهي البخل والاستغنا والتكذيب فعلى هذا لا يكون بينا في دلالته من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده بل الظاهر انه مبني على الافتراق اذ الافلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية في القبح هكذا شرح كلام المص والمفتاح وواقفه شريف زمانه ونحن نقول اثبات مذهب جديد للسكاكي بلا سند معتد به مما لا يستحسنه العقلا وقول السكاكي واذا شرط ههنا امر يرتفع به ضده كما يحتمل ان يكون بيانا لما لا بد منه للمقابلة يحتمل ان يكون بيانا لما به يكمل وبين بتحسينها بالسوق كلام مستحسن قال بعد التعريف ثم اذا شرط ههنا امر شرط ثم ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك بيان لما لا بد منه للمقابلة وهذا بيان ما به يكمل وله مدخل في كمالها ولكلام المص احتمال انه زاد السكاكي حكما على التعريف هو انه يكمل المقابلة بذلك لا انه زاد في تعريف المقابلة قيدا ثم تصرف في كلام السكاكي بما ادخل لها حيث غير قوله ثم اذا شرط الخ بقوله واذا شرط الخ ومما وقع في هذا المقام من الهم ان كلام السكاكي في تعريف المقابلة دخيل على ما يشعر به كلام الايضاح حيث زاد على تعريف السكاكي للمقابلة وهي ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر وضديهما او اضدادها واتخذه الشارح المحقق والمحقق الشريف مذهبا في شرح كلام المفتاح وصرحا بانه لا بد في الكلام من حذف معطوف اي او اضدادها وليس بذاك لان معنى كلام السكاكي ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر وضديهما او اضدادها بان ياتي بضد المعنيين المتوافقين وهو ضداهما وبضد الاكثر وهي اضداده واعم انزلا وجه لجعل الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من المحسنات ونشر لا على ترتيب اللف وكانه لذلك حذف السكاكي قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب عليك انه لا يجب ان يكون الشرط وضده خارجيين عن الاضداد والمتوافقات كما توهمه العبارة الاتية ان التيسير واحد من المتوافقات والتعسير واحد من الاضداد **ومنه** اي من المعنوي **سواء النظير** وتسميته هذا الاسم والموفق اي جعل الشيء موافقا للشيء والتلفيق اي ضم الشيء بالشيء بالخياطة نقل الاسم من افعال المتكلم به في مقام التكلم به ولو جعلت هذه الثلثة مبنيات للمعقول كانت تسميته باسم صفات الاجزا كالتناسب والايتلاف **ويسمى التناسب والتوفيق** وهي جمع امر وما يناسبه شامل للطباق والمشاكلة ومراعاة النظير فلخرج بقوله **لا بالتضاد** الطباق والمراد بالتضاد ما هو مصدر متضادين بالمعنى المفسر سابقا فيخرج الطباق راسا يبقى المشاكلة لانه جمع امر وما يناسبه سنا سنه الجوان بتعبير واحد فلا بد من قيد يخرجها وقد اهمله القوم ولا بعد ان يقال المتبادر من الجمع الجمع في التركيب لا الجمع في التعبير لا يقال الجمع في التركيب ايضا يصدق عليها لانا نقول ليس جمع المتشاكلين في التركيب جمع المتناسبين اذ التناسب

وزاد السكاكي ح
امر شرط ثم ضده ح

حصل الجمع والمانع عن المفتاح وهي الجمع بين المتشابهات لانه لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالتشبيه كما لقوس وجهم
والوتر منا ايما من التنزيل ما ذكره بقوله **نحو والشمس والقمر بحسبان** قال الزجاج الشمس والقمر في موضع
الابتداء وقوله بحسبان يدل على الخبر اي يجريان بحسبان اي يدلان على عدد الشهور والسنين وجميع الاوقات كذا ذكره
الطيبي **ومثالها** من شعر البلغاء ما اشار اليه بقوله **نحو قوله** اي قول البحتري في صفة الجبل المهزول **كأن قتامي**
**الحطفات** اي الاقواس المخيات من عطفا لعود وعطفه حناه **بل الاسهم** جمع سهم **مبريه** اي مخونه **بل**
**الاوتار** جمع وتر ومن لطائف هذا التناسب تجمع معهوما تجمع بينهما في الخارج وجعل الشارح المثال المحمول لجمع
متناسبين وللثاني لجمع ثلثة متناسبات وقال وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت بها الوزير اسمعيلي
الوعد سعيبي الوفي يوسفي العفو محمدي الخلق والمهلبي نسبه الى المهلب الشاعر بطيخه اسم المعقود من هلبه قليلا
هجاهم وشتمهم ابو المحاليه وذلك الوزير كان المهلبي واسمعيل عليه الصلاه والسلام علم في صدق الوعد ذكره في
تفسير الكواشي انه وعد رجلا ان يقيم مكانه حتى يعود اليه الرجل فذهب الرجل ونسي سنه وهو عليه الصلاه والسلام
بقي في هذا المكان سنه حتى تذكر الرجل وعاد وعفى يوسف مستغن عن البيان و سعيبي موفق بالعبادة والصلوه والخير
عن خلق محمد عليه الصلاه والسلام بقوله وانك لعلى خلق عظيم وستلتها نيشه رضي الله عنها عن خلقه قالت تخلقه القرآن ومن
امثلة ذكرها المع وفيه اكثر من اربعة اقوال ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم
احاديث يرويها السهول عن الحيا يعني المطر عن لحظ البحر عن كف الامير مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في
الضعفة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السهول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على ما يقال
ولهذا جعلها الممدوح اصلا للبحر مبالغة هذا كلامه وما في البيت الثاني وغلط عنه ومن تبعه انه جمع السهول لجمع
كثرة لقصر الروايه في كمال القوة بكثرة الرواة وبلغ حد الشهرة بل التواتر تفيد اليقين وفي هذا والضعفة اثبات ما ادعاه
من كون تلك الاحاديث اصح ولا يخفى ان صحة الضعفة وتكثير الراوي ودعوى الاصحيه من الامور المتناسبه فليتأمل لطيفين حاجين
عن التناسب ذكرنا لبيان لطائف البيت كما يوهم **ومنها** اي من مراعاة النظير **ما يسميه بعضهم تشابه**
**الاطراف** وهو ان يختم الكلام بما يناسب ما استهل به في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا **نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك**
**الابصار وهو اللطيف الخبير** اي العالم فان اللطف مناسب لما لا يدرك كالبصر والخبر مناسب ما يدرك شيئا ان الادراك
يكون خبيرا به كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشيء لا ما يناسبه فالاولى ان يقال الخبير يناسب كونه مدركا
للابصار لان الخبير هو المدرك لتحقق المناسبه باعتبار العموم والخصوص وقد يكون خفيا كما لا يخفى هذا الضرب قوله تعالى
فان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن اذا
امعنا النظر علم ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب كما من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب
من قولهم عزه يعزه كفر يغر غلبه ومنه المثل من عز بز اي من غلب سلب لم يجز ان يوصف بالحكيم ليلا يتوهم ان المغفرة
خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع الشيء في محله فهو احرز من حسن اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك

---

احد في ذلك والحكمة فيما فعليه هذا كلامه وتبعه الشارح ونحن نقول والله تعالى اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطناب
بل كما لا بد من الوصف بالعزة لتحقيق مكنه من المعرفة يستحق العذاب لا بد من الوصف بالحكمة لانه لا يغفر لمن يستحق
العذاب الا من ليس فوقه احد يرد حكمه عليه والمتفوق على الفاعل قد يكون متفوقا بالقدرة فيمنعه بالغلبه و
قد يكون متفوقا بالعلم فيمنعه بالحكمة فلا يستفاد نفي المتفوق عليه مطلقا فيجد حصر الحرم فيه بلا بد فيستفاد من
حصر الحكمة ايضا **ويلحق بها** اي بمراعاة النظير وليس منها كما يوهمه تمثيل المفتاح لها ببيت لسقط وحرف كنون
تحت راء ولم يكن بدال يوم الرسم عرى الفقط مع انه لا تناسب بين المعاني المرادة لهذه الالفاظ لان المراد بالحرف النائب
المعروفه وبالنون الحوت او معناه الحقيقي فان كلا منها يصح ان يشبه بها في الزاد فما قال الشارح وليس المراد لها
الحوت على وهم واهم ولذا فرع في شرح المفتاح بالجواب مع تأخره عن هذا الشرح وبرآ الراي من رابته صربت رسيته
وبدال الدالي اي السابق يرفى ويالرسم رسم الديار وبالفقط نقاط المطر على الرسوم لا اعراب الحرف وتلك المعاني
المرادة غير مناسبه والتناسب مما يتوهم من تعبيرها بالفاظ يناسب معانيها الاخرا ما التناسب فيما سوى الرسم
ظاهر واما الرسم فلان من معانيه رسم الخط وان يخفى الى الآن وقوله حرف عطف على الرهط في البيت السابق الخ
**ويحلى** عن الرهط اي اللباس **الاماي** اي لباس تلبسه الاماء فالرهط جلده تلبسها الاما الحيض
كان الازار **عنادة** اي ناعمة لينه تميل عنها من اللين وهنة تراعطافها فاعل تجعل لها **من عقيل** في مما لكها
**رهط** اي قبيل وقوله فما لعني تجعل عن اللباس الدني تلك الناعمة التي لها من عقيل في مما لكها فاعل وعن ركوب حرف
غايه الضمر ويكون تحت من يضرب رحله على رتبه لانه لا حراك له من الضعف يومئذ لكما الراي رسوم الديار التي غيره نزول
المطر والاظهر كما نبه عليه المعان يراد البيت في المفتاح تنظير لا تمثيل كما هو ابه وتنبيه على انه ممثل مراعاة النظير فلا
حاجة الى ما تكلف البعض ان مراد المفتاح بجمع المتشابهات في تعريف مراعاة النظير اعم من المتشابهات حقيقه ومن
المعربعبارات لها معان متشابهة فالمراد بقوله **نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان**
اي ينقادان لحكم الله تعالى ما جمع منه بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لها معنيان متناسبان كما انه جمع بين الشمس والقمر
والنجم مع عدم التناسب بين النجم وبينهما اذ المراد به نبات لا ساق له وانما جمع لايهام التناسب لتعبيره بالنجم الذي بناء
معناه الآخر للشمس والقمر وبعدادهم هذه المناسبه هي جمع الشجر ايضا لمناسبته للنجم المناسب لهما هذا ما قالوه عليه الا
وبالخبر به العلما ولك ان تقول النجم والشجر متناسبان للشمس والقمر لانهما جريان حكم تعالى في العلويات والسفليات
وخص الشمس والقمر لتحركهما ابدا بحكمه تعالى على نهج واحد من غير ظهور تغيير منهما بحكمه والنجم والشجر من السفليات لانهما
ينبتان في كل سنة مرارا وعيدان فاثر الحكم عليهما اظهر فكانه قاد ينقاد بحكمه تعالى العلوي والسفلي في الشجر والنجم مع
الشمس والقمر من جمع المعاني المتناسبه قال ثم اما ما يسميه بعضهم التفويف وهو ان يوتى في الكلام معاني متناسبة مرتبة
مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقوله من وصف سحابا تستر بلا وشيا من خز وتطرز مطارفها طرزا من البرق
فتى بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر وكقوله ذاك الجبل احمد وامرد وعر وانيع ولين واخشن

---

كالتبر

لان كون الجبل احمد وعر وكذا ما بعده من الصفات انما هو باعتبار بعض اجزائه لا كلها فتأمل

لعله

لا حد

ودش وابر وانتدب للمعالي فبعضه من مراعاة النظير وبعضه من المطابقة هذا كلامه اقول ولا في توضيح كلامه
التعريف ماخوذ من ثوب مفوف على صيغة المفعول اي رقيق و مخطط تخطوط بيض على الطول والسربال ليس السربال
اي القميص والفاني اللباس المنقوش والخز وجمع خز من حز من مريع له اعلام والطنج جمع طراز وهو علم الثوب فنظر
اي احدث الطراز والمطارف جمع مطرف وهو الذي معنى البيت لبس السحاب قميصا مفوفا من خزوف عليها اردية
مطرزة بالبرق كالبرد والباقي ظاهر الا ان فيه ان تفريع دمع بلا عين وضحك بلا ثغر على سابقه لا يظهر ود بك الجن
عبد السلام الشاعر ومعنى بيته احل كونك حاميا للاوليا وامورك على الاعداء وض للمخالف وانفع للموافق
وكن لنا الملاذ غير وحشا للعنف ودش اي اصلح حالك من تخلخل حالك وابر اي اخت واقطع المفسدين من بري العلم عتة
وانتدب للمعالي اي اجبه يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب قال الشارح فالاولى داخل في مراعاة
النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة وفيه نظر لان الضحك
لان الدمع والضحك ليسا من الامور المتناسبة بل المتضادة وقد تابع في نقد كلامه ان جعل العبارات متناسبة
المعتاد بالرقة والمقارب ليكون كعابها في التناسب لبسطها قالا تناسبا ومنه اي من المعنوي الارصاد
وهو في اللغة الاعداد فالمتكلم اعد قبل الاخر ما يدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب ولو ساعده اللفظ فوجه
المناسبة انه جعل المتكلم المخاطب رقيبا ينتظر الهجو وتسميه بعضهم التسهيم وكانه اخذ هذا الاسم من
السهم بمعنى النصيب اي اعطاء الكلام نصيبا من الحسن ومن السهم بمعنى البيت الذي اشتهر وجاز من بلد الى بلد فسمي
التسهيم لانه يجعل الشاعر نفسه سهما من السهم بمعنى حجر على باب بيت هي تصيد لاهله فاذا دخله صيد
وقع قد الباب فجعل في البيت قبل الهجو ما يصيد الهجو وقال الشارح هو من برد مسهم اي فيه خطوط مستوية بمكانه
جعله صقيلا لاجماع الترسين وهو ان يجعل اي الآخر وفيه خمس لغات الهجو مثلثة الحاء وكتف وكتف وتنوينت
فيبقى تانيث الضمير في قوله ما يدل عليه من الفقر هي بالفتح وبالكسر في اللغة لما انتضد من عظام الصلب من
الكاهل الى العجب ثم اشتهر في الحلي يصاغ على شكل فقرة الظهر وفي عرف الخص ما هو في المتن نزلة البيت في الشعر مثلا
قولهم يطيع الاشجاع بخواهر لفظه فقره ويتبع الاشجاع بن واخواتها وعظه فقرة اخرى الا ان البيت يكون هنا واحدا
والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى او من البيت ما يدل عليه اي الهجو وهو آخر كلمة من البيت والفقرة
وما يدل عليه قد يكون بحيث يدل عليه مطلقا اما في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليظلمهم يدل على الهجو واما في البيت نحو قوله اي قول
عمرو بن معدي كرب اذا لم يستطع شيا فدعه وجاوزه الى ما يستطيع فان قوله وجاوزه يدل على ان الآخر
ما تستطيع وقد يكون بحيث لا يدل عليه لو لم يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات ويحكوا ره
في كلامها وتنسب اليه القصيدة فيقال قصيدة لاميه او نونيه او نحو ذلك اما في النثر كقوله تعالى وما كان الناس الا
امة واحدة فاختلفوا او كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم في ما فيه يختلفون وما في الشرح من رواية وبينهم فيه تختلفون



سهو فانه لو لم يعرف بنا الفاصلة على النون لتوهم ان الهجو هنا فيما فيه اختلفوا فيه واما في الشعر فكقولي
احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقا دمي فليس لذي حلته تحلل ولا لذي حرمته تحرم فانه لو لم يرو
الروي لتوهم ان الهجو تحرم فقد لا مما يدل على الهجو بة الارصاد لا يتحقق كليا الا اذا عرف الروي فلذا قيد التعريف به
كذا يستفاد من الشرح وههنا بحث من وجوه احدها انه لا دلالة في قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
لو لا معرفة الروي لجواز ان يكون آخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظلمون ابدا الى غير ذلك ولكنا وكنا والبيت لجواز
ان يكون آخر البيت الذي ان يستطيعا وثانيها ان لا دلالة في قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة الآية على الهجو
مع معرفة الروي ايضا لجواز ان يكون مختلفون ويكون مختلفون بدلا او لان اولى طبقا مع الماضي السابق
الا ان يقال المراد بالدلالة على الهجو الدلالة على صيغته وصيغة مختلفون ومختلفون واحدة وفيه تكلف وثالثها
وهو ان معرفة الروي لا تجري في الفقرة لانه لا روي لها ولذا يقول في تعريف لزوم ما لا يلزم وهو ان يجيء قبل
حرف الروي او ما في معناه من الفاصلة اي الا ان يتكلف ويقال اراد بالروي ما يجيء ما في معناه ورابعها انه مع
معرفة الروي ايضا لا يعرف ان الهجو بة قوله وليس كذلك الذي حرمته نحو حرام لان الروي بة نحو حرام وحرام واحد
واجيب ان يقول اذا لم يعرف القافية ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهي في اللغة الموافقة والمناسبة
ظاهرة وهو في الاصطلاح ذكر الشيء بلفظ غيره وذلك يشمل الكل مجاز وكناية فقيده بقوله لوقوعه
في صحبته واللام للوقت اي وقت وقوعه في صحبته وما ذكر الشيء بلفظ غيره لا في هذا الوقت فلا يسمى مشاكلة
وليس اللام للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشيء معلل بالعلاقة والوقوع في صحبة الغير ليس من العلاقات الصحيحة
والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر في بعض الامثلة لخفائها على المحلل فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبخ على الخياطة
مثلا فقارة قالوا بان القول بالمشاكلة اثبت قسما آخر سوى المجاز والكناية وتارة قالوا بانه اثبت كون الوقوع في
صحبة الغير علاقة المجاز وعن بين لك علاقات امثلة الشارح على وجه تخلص من هذه الورطة وتتمكن في تخريج
العلاقة حيث لا يلتبس عليك ولا يشكل مشاكلة تحقيقا اي وقوعا محققا او تقديرا اي مقدرا قالوا ولو
كقوله قالوا اقترح اي علينا شيا اي سل من غير تفكر وتامل بيانا اقترحت عليه سيا اذا سالته
بلا تفكر وهذا انما يكون سؤالا صادقا واما ما قاله الشارح انه من اقترحت عليه شيا اذا سالته اياه من غير رويه وطلبته
على سبيل التكليف والتحكم فمن خلط المعنيين فان الاقتراح بمعنى السؤال من غير رويه على ما في الصحاح وبمعنى
التحكم على ما في القاموس على ان جادة الطبخ لا ينبغي ان يوقف على التكليف والتحكم بل ينبغي ان يتحقق بمجرد الاشارة وقد
يجيء بمعنى الابتداع وتحمله البيت اي ابتدع سؤالا وسل ما لا يعتاد سؤاله مثله بعد لك شبحة ولا يخفى ان البلغ
في الانقياد لا مر من لا انقياد لما يعتاد سؤال مثله والشارح المحقق ذهل عنه فقال ليس من اقترح الشيء استدعى
فانه غير مناسب على ما لا يخفى وقوله بعد لك جواب الامر من الاجادة بمعنى التحسين وهو مقتضى الرواية والدراية
وان كان لبعد من وجد وجه صحة قلبا بلحوا في بيه وقيصا عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها له

كونه مما ينبغي ان يكون مرغوبا لم لانهم لما قالوا نحذرك فقد علم انهم رغبوا في الطف له ورغبهم في الحياطة بتصويره بصورة الطف ومن هذا ظهر ايضا تاثير المشاكلة في المعنى واضمحل ما يوسوس في صدور القاصرين انه لا يتجاوز عن المشاكلة الالفاظ فحقه ان يعد في المحسنات اللفظية ولا يخفى ان هذا التغيير بلا يلائم كلا الملائمة كون الاقتراح بمعنى الرأي فانه سواء سمع لم يسمع قط من طف الخبز والقميص واشار بقوله **وتعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك** اي ذاتك الى تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع في المحجبة باعتبار انه وقع في جواب ما وقع فيه والطيف الثاني وقع في المحجبة باعتبار وقوعهما في كلام صادر من شخص واحد يقال لا يجوز اطلاق النفس على الله تعالى وان اريد به الذات بدون المشاكلة ولعلذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه تعالى توقيفا ولم يوجد اطلاق النفس في غير صورة المشاكلة واما اطلاق النفس على ذاته فعلاقته انه كما يقوم امور المتخص بنفسه يقوم امور به تعالى بذاته فنفسه نفس ذاته كما ان سمعه وبصره كذلك **والثاني** وهو ما يكون وقوعه في صحبته تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله **قوله صبغة الله** ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون فانه لم يقع المعنى المراد اعني المظاهرة في صحبة الصبغ اذ ليس في الكلام صبغ **ومصدر مؤكد لآمنا بالله** اي من قبيله في الدلالة على الفدر وهم اعترافا ويجب حذف عامله لذلك ولحذف عامله جهة اخرى وهو ان المصدر اضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل نحو فاعله الى مصدره اضيف اليه وكلما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضي واشار الى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله **لان الايمان يظهر الكون** فنبه به على انه لا يحتمل غير المظاهرة والالفاظ يحتمل تظاهر النفوس ثم اشار الى بيان وقوعه في صحبة الصبغة تقديرا بقوله **والاصل فيه** اي ما ينبغي عليه الامر في وقوعه في صحبته تقديرا وهذا اولى من شرح الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تظاهر الله في صحبة تقديرا بقوله والاصل فيه اي ذكر التظاهر بلفظة الصبغ فتامل **ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه معمودية** بقولهم اي بالصبغ هذا ما الاصفر او نحن في هذا الماء **تظهيرا لهم** قال الفاموس وتجعلونه منزلة للختان تقاما الله تعالى للمسلمين قولوا امنا بالله صبغة الله اي عمدنا الله في الايمان الذي كالماء الطهور صبغة من صبغ يده في الماء غمسها فيه او تلوين الله من صبغة كمعه ونصره وضربه لونه لا كصبغكم باحد المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمؤمنين او قولوا امنا بالله صبغة الله باحد المعنيين لا كصبغنا باحدهما اذا كان الخطاب للنصارى ومما ينجي عنه ما وقع للشارح المحقق في شرحه للتلخيص وشرحه للمفتاح انه اذا كان الخطاب للكفار فالمعنى على انه امر الله المسلمين ان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا كصبغنا ولا يخفى ان الخطاب يقولوا للنصارى لا يفيد الا امر النصارى بهذا القول لا امر المسلمين بان يقولوا لهم قولوا **فجر عن الايمان بالله بصبغة الله** لشاكلة لعلاقة انهم كانوا لا تظاهر بالصبغ في اعتقادهم لا تظاهر الا بالايمان في الواقع قال الله هذا كما يقال لمن يقرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان بريد رجلا يصطنع الى الكلام الكرام ويحسن اليهم ويخرج نحو اغرس كما يغرس فلان بحمل ان يكون لما ورد في الحديث ان ارض الجنة بيضاء واما غرسها العمل الصالح **ومنه المزاوجة وهي** في اللغة الازدواج وفي الاصطلاح **ان يزاوج** اختلفوا في

تصحيح نسخ المفتاح ففي بعضها صيغة الخطاب وفي بعضها صيغة الغائب المجهول من قبيل حيل بين العير والنزوان وبيانه في العلم الذي ملكته **بين معنيين في الشرط والجزا** وهذا التركيب مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع للمزاوجة من غير تكلف فالشارح قال ما استفيد به من كلام السلف ان يوقع الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزا في ان يترتب عليهما معنى واحد ولا يخفى ان هذا لا يستفاد من العبارة على ان المتبادر الواحد من كل وجه مع ان الواجب ان يحمل على ترتب معنى واحد بحسب الجنس فان لحلم العجز والحلم الهوى وليسا مختلفين الا في جنس الملائم فلا يدرى الاستغنائه بالامثلة في فهم المقصود ومنهم من قال ان يزاوج بين معنيين في الشرط والجزا بان يقارن احدهما بالشرط ثم يقارن الاخر نظرا هذا المعنى في الجزا بواسطة ان المقارن للجزا المقارن للشرط مقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان يقارن بين معنيين في الشرط وبين معنيين في الجزا بان يقترن معنى هو الشرط معنى ومعنى هو الجزا معنى قال الشارح المحقق في شرح المفتاح الثاني اورد من الاول وقال في الشرح والمختصر وهو فاسد اذ لا قائل بالمزاوجة في قولنا ان جاء زيد فسلم علي اجلسته فانعقت عليه هذا وفي كون الثاني اورد من الاول نحث اذ ما اورده في المختص مشترك بينهما والعجب انه وفق بالثاني بل اوفق من توجيه استفاده من السلف وتكلف في نقض التقسيم بتقييد المجتمعين اللذين وقع الازدواج بينهما بالشرط والجزا بكونهما مختلفين في الجنس كالقيد الازدواجي على توجيه الشارح بكونه في ترتب معنى مخصوص بترتيبه الا هذا وينبغي ان لا يخص المزاوجة بالمزاوجة بين الشرط والجزا ويجعل منه نحو التي هي اسمى من الهوى فلم يأتي الهوى اصاخت الى الواشي فلم بها العجز فانه يشارك المركب من الشرط والجزا المزدوج بين في هذا التقسيم البديعي فما ان لو لا الشرط والجزا ما يشمل هذا التركيب فتفطن **قوله** اي قول البحتري **اذا أمانى الثنا** ومعنى عن هواها **فلم** اي لزم **بي الهوى اصاخا الى الواشي** اي استمعا الى النمام الذي يثني حديثه ويزينه وصدقه فيما افترى علي وكانه اقترانه قبل نهي النامي الخ حسن ايضا الاصاخة نهي النامي **فلم لها الهجر** ومثله قول ابي تمام **اذا اجترت** اي عاربت الفرسان المذكورة في البيت السابق يوما **فضاضت** اي سالت **دماؤها** اي دما **تذكرت** البقية من الفرسان **فضاضت دموعها** ومن قال دما الفرسان معنى دماسكوها فتكلف لا حاجة **ومنه** المسمى باسمي **العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء من الكلام** على جزء ثم يؤخر عن ذلك الجزء او ما يفيد معناه فيشمل هن لباس لكم وانتم لباس لهن وقد مثل به المص ويشمل نحو عادات السادات بسادات العادات واعترض على ظاهر عبارة المعرف بانه يصدق على رد العجز على الصدر في النظم والنثر قال الشارح المحقق ما ذكره بعضهم حيث قال هو ان يقدم جزء ثم يعكس فيقدم ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك انه لو قال المعرض هو ان يقدم في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكفى والذي يشكل ويصعب دفعه انه ما الفرق بين رد العجز على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثاني من المحسنات المعنوية ويمكن ان يقال فيما نحن فيه للحسن باعتبار انه يجعل المعنى الواحد مرة مستحقا لتقديم لفظه وتارة مستحقا لتاخره بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل لفظه صدرا وعجزا من غير نظر في معناه في هذا التقديم والتاخير ظاهر التعريف يصدق على القلب نحو مودته تدوم لكل هول

وحد كل عود منه تدور فانه قدم فيه اجزا على اجزا مي حروف ثم عكس الا ان يقال المبتدا من الجزء الكلمات دون
الحروف ويقع اي التقدم والتاخير او العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه
اي الى ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات وكلام الملوك ملوك الكلام وعادات السادات
سادات للعادات فان العكس قد وقع بين احدى طرفي الكلام وهو العادات في سادات العادات وما اضيف
الى العادات من السادات وفسر الشارح ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات اليه وهو
السادات وما ذكرنا اقرب بالعبارة ويخرج من بيانه نحو مرعادات السادات سادات العادات فانه لم يقع العكس
بين احد طرفي الكلام سواء كان بمعنى طرفي النسبة او جانبي الكلام مرد ود بيانها ومنها ان يقع بين متعلقي فعلين
في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ——— اقول ومنها ان يقع بين متعلقي فعل وشبهه في جملة و
نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ومنها ان يقع بين لفظين طرفي جملتين اي جانبيها سواء كان
اللفظ طرفي النسبة او لا نحو هم حلوم اديهم فهم طرفا النسبة ومع قيد للطرف وكذا ولا هم حلوم الا من
لفظ هم فيه طرفا النسبة ولفظ من قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان يقع اللفظان نفس طرفي النسبة في الجملتين
كما نسب الشارح لنفسه طوبت باحزان الفنون وبيلها ردا سبابي والجنون فنون نحن تعاطيت الفنون وحظها
تبين لي ان الفنون جنون ففي جعل الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابلا لما ذكره المص مما وقع بين لفظين
طرفي جملتين بحث لا يخفى ومنه الرجوع سمي به لما يشعر به لغة من انه الرجوع على الكلام السابق بالنقض او انه
رجوع عن الحكم السابق وهو العود الى الكلام السابق بالنقض لنكته واما قال لنكته لان نقض الكلام
السابق لو لم يكن لنكته لكان مفسدا للكلام فلا يكون بحسن فان قلت اذا كان النقض لنكته كان مورد واحد البلاغة
تابعا ثلث كما ان التحسين قسمان كذلك النكته كقوله اي رحيم قف بالديار التي لم يعفها اي لم محها القدم
اي قدم العهد بلى اي بلى محاها القدم وغيرها الارواح جمع ريح كالرياح والارياح في الصحاح وقد يجمع
على ارواح لان اصله الواو قلبت الرياح ياء لكسر ما قبلها وزال الكسر في ارواح هذا وكان من الحق ان تقدم في
الدياس جمع روح وقوله وغيرها الارواح عطف على المحذوف بعد بلى كما اشرنا اليه فلا داعي الى
جعل الواو فيه زائدة وجعله في قوة بلى غيرها كما في الصحاح والديم جمع ديمة بالكسر وهي مطر دوم بلا رعد
وبرق او يدوم خمسة او سبعة او ستة او يوما وليلة واقله ثلث الرشاش والليل وأكثره ما يليه وذا الكلام السابق
على ان تقادم العهد لم تمح الديار واثارها فلا يدل انه لكذب ان اراد المخبر بانه محاها القدم وغيرها الارواح والديم
قائل بقوله نقضا له اذ لو قال لم يعفها القدم محاها القدم كان كلاما واهيا هو هو لان قائله يقوه بما لا يشعر
قبالا قال بلى علم انه نقض الكلام السابق محاه الاحجار رجحوها القدم وغيرها الارواح والديم معقولا لطيفا وكذلك
قوله اف لهذا الدهر لا يلام له فان نقض السابق بقوله لكنه لا يحسن الاضراب والنكته هي ذكره التنبيه على ان عاتبه
اضراب لا ترق والنكته في الاخبار ولا بما هو غير لائق اظهار حدوث الكآبة والحزن والدهش والحيرة بالوقوف على





الديار على ما نقله المص واظهار انه لكن رسوم الديار هي بصره ولكن خيالها في نفسه بحيث لا يزيف او لانه محا القدم
اثارها على ما تقول وهذه النكته مما مي من دواخل البلاغة كما لا يخفى والشارح المحقق ظن ان ما ذكره المص بيان تلك
النكته وفيه ما يريبك الى ما لا يريبك ومنه التورية وهو في اللغة الاخفا والايهام مصدر اوهم اي ادخل
الشي في الوهم وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد لقرينة خفيه وانما ترك ذكر القرينة لوضوح ان الكلا
البليغ لا يستعمل في المعنى البعيد لا القرينة وانه لا يتحقق بعد معنى المراد مع وضوح القرينة ولا خفاء ايضا في انه لا يلزم
ان يكون للفظ معنيان بل يجوز ان يكون له معان متعددة وكلما كون الظاهر اكثر يكون التورية او فر والكلام ابين
فالمختص الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضع له لقرينة خفيه ويشكل ان اطلاق اللفظ على غير ما وضع له
لقرينة خفية مما يتعلق باراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة تعود اخلالة في اصل البلاغة فكيف عد من البديع
ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغي من وضوح الدلالة حتى لو يكلف في الخفاء حيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ولا
بعيد توريته حسنا لفوات اصل البلاغة وكون رعاية الوضوح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتاجا الى تامل وورد
عن بادي الراي من المحسنات البديعية واعلم ان التورية لا يجب ان تكون النسبة الى المخاطب حتى لو نسب قوله
واضحه عند المخاطب خفيه على السامعين حتى لا ينتبهوا له الا بعد مزيد تامل كان في الكلام توريه وهي ضربان
مجرده وهي التي لا يجامع شيا مما يلايم المعنى القريب القسمة العقلية تقتضي ضروبا ثلثة ثالثها ما يجامع
شيا مما يلايم المعنى البعيد لكنه غير مختص به لانه يبقى في التورية بعد الاوجهها ثم ما يلايم المعنى البعيد واقله
القرينة نحو قوله تعالى الرحمن على العرش استوى فان معناه الظاهر المستقر والمكان ليس هناك مما يلايمه
وفيه بحث لان العرش يلايم المستقر ومعه للاستقرار لا للاستيلا وانما يلايم المستولي الملك والمراد البعيد هو الاستيلا
على العرش باجرا الاحكام وانزال الكتب منه حيث ما تقتضيه الحكمة والمرشحة ترك تعريفها بالامكان معرفتها ببيان
مقابلها والمرشحة قد سبق نعتها آخر في علم البيان وقد اجتمعا في قولنا رايت اسدا له لبدا ظفار لم تقلم خوفق
والمجامع بينها ما يفيد فان الواو بايد معناه البعيد اي كانه قدره ولا فاده الكلام جمع اليد وقد مرمن به ما يلايم المعنى
القريب وهو النبا لان النبا وان يطلب لقدرته لكنه طلبته لليد اكثر فلا يراد ذكر النبا لا يرشح التوريه في ايد
لانه كما يلايم المعنى القريب منها يلايم المعنى البعيد منها وقد يجتمع في الكلام توريتان كل منهما مرشحة للاخرى كقول
القاضي ابي الفضل عياض على ما في الايضاح وابن خياض على ما في الشرح نصف ربيعا بارد اكانون احدى من ملا
يشهر تموز انواعا من الخلل اذا الغزالة مرطوف المدى خرقت اي شد عقليا من باب نصر وضرب وكرم فانفرش
بين الجدي والحمل فان في الغزالة توريه حيث اريد نفاها الشمس او الرشا وقد رشح بذكر الجدي والحمل فانه يلايم المعنى
الحقيقي اللغوي وهو الجدي والحمل توريه حيث اريد بهما المعنى البعيد وهما البرجان دون ما هو حقيقة اللغة وذكر
الغزالة ترشيح له ومثل بيت السقط اذا صدق الجدي اي الحث اقرى لهم اي الجماعة من الناس للفتى مكارم لا يخفى ولان
كذب الحاسد اي تحمله والمظنه ما يظنه الجاهل ويشبه ان الترشيح توريه بتورية في بيت السقط دون سقوط القاضي هما

يلتفت اليه فان قلت كانون شهر من شهور الشتا فكيف تهدي اهداه بعض ملابسه لشهر تموز برودة الربيع قلت
مسيرة الهدية الى تموز هي الربيع فان قلت ما وجه ايجاب عدم تفرقة الغزالة بين الجدي والحمل برودة الربيع قلت وجهه
انه لما نزلت الحمل وقابل الجدي ظاهر في الحمل اثار الجدي كان الوقت للبرودة وحمل ابيتين من التوريه
على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم جعل الرحمن على العرش استوى مجازا مستفرعا على الكناية وقوله والسما
بنيناها بايد متمثلا وتفصيله في الكشاف موافقا لهذا لانه مجاز فلا ينقل في مفرداته عن معناها الى معنى اخر فضلا
عن النقل الى بعيد لكن لا ضنه في الاصل قالوا نعم ان الوهم ضرب من ضرب يصير مستحكما حتى يصير اعتقادا وضرب لا يبلغ
ذلك المبلغ ولكنه شيء يجري في الخاطر ولا يلتفت اليه اذا كنت تعرف حاله ولا بد من اعتبار هذا الوصف في كل شيء هي على التوهم
يعني لا ينبغي الاهتمام بحيث يصير اعتقادا لانه اخلال واما ينبغي رعاية القسم الثاني والمحافظة عليه ونحن نقول هذا في
التوريه على المخاطب مسلم واما في التوريه على السامع فلا تأمل **ومنه الاستخدام** صحح المحقق سريف زمانه
ثالثة اوجه بالمحسنين وسماه ثم محجه سمي به لانه يستدعي قرطه الضمير حما هو حجه اما اذا كان المراد بالضمير خلاف
المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد بالضمير الثاني خلاف ما اريد بالاول والاول على ما هو حجه فظاهر
ايضا واما اذا كان المراد بالضمير الاول خلاف ما اريد بالظاهر بالثاني ما اريد بالظاهر فلا يحق الضمير الثاني
ان يوافق الاول وان خالف حجه وبالجملتين من استخدمه معنى اشوهه خاد ما كان المعنى المراد من الظاهر يطلب جادما
تابعا فيجعل المتكلم المعنى الاخر تابعا له في الارادة في مقام ارجاع الضمير به **وهو ان يراد بلفظ له معنيان**
حقيقيان ومجازيان او مختلفان او اكثر **احدهما** او احدهما **ثم يضمر به الاخر** او يضاف به الاخر **او يعود ما**
**ضمير به احدهما** او باحد ضافيه احدهما **ثم بالآخر الاخر** او بالاخر الاخر وهذا القسم يستلزم القسم
الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضميرين الا ويتحقق باعتبار ضمير والاسم الظاهر ولا يخفى ان استخدام يخرج داخل في
التوريه اصلا الا ان يشترط في استخدام القرينه الواضحة وان سمي بطلق القرينه بكون بينهما عموم من وجه والثاني اظهر
**فالاول كقوله اذا نزل السما بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا** اراد بالسما المطر وبضميره النبت والظاهر
ان الظاهر وصف قومه بالجزاء والعطية على ما عدادهم من الاقوام حتى يرعون كلامهم وما لهم من غير رضا هم لكن كان من سمت
منه هذا المقام وهو من الاعلام بيوت هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى والتعاهد في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له نعما
يعني يقول الله تعالى اذا نزل السما بارض قوم مربيته وبجعله صلتا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين **والثاني**
**كقوله** اي البحتري **فسقى الغضا** دعا بان يسقي الله منزلا به الغضا **والساكنيه** اي ساكني محل
الغضا **وان هم شتموه** اي او مد وانار الغضا **جوانحي** اي ضلوع عن الترائب **وضلوعي** جمع ضلع كعنب يريد
بنار الغضا نار الهوى فالضمير الاول للغضا معنى محله والثاني لحقيقة واعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه
وباحد الضميرين نفس اللفظ وبالآخر معناه ويدخل في التعريف عند من يجعل نفس اللفظ معناه واما عند من لا يجعل وهو
التحقيق فاما ان يجعل داخلا في التعريف بضرب من التكلف بان يراد بالمعنى اعم من المعنى وما في حكمه او لا يجعل ويجعل ملحقا



بالمستخدم **ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل** متعلق بالذكر بتضمين معنى الضم والا بعد ان يقال
على هيئة بيان الموتيه يتعلق بكل فعل ويتعدى به كل فعل ويطلب للكشف عن وتيرته وعلامته صحة ادخاله على الجهة
او الطريقة ولذا قالوا في الايضاح على جهة التفصيل **او الاجمال** فاحفظه عنا ان كان قابلا للاحتمال فقوله على التفصيل او
الاجمال للتفهيم ولتكون في التعريف توطيه لبيان الاقسام ويكون البيان على اشد الانتظام وقوله **ثم ذكر ما لكل** بكلمة
ثم احتراز عن تقديم التفصيل على الاجمال فيما اذا كان اللف مجملا لانه ليس منه ولهذا وقع اللف في تسميته اي ثم ذكر ما لكل
واحد من المتعدد **من غير تعيين** احترز به عن التقسيم والمراد سلب التعيين مطلقا بان لا يقصد المتكلم الى معين وان كان
فاصرا في التعيين بحر واف لما قصده ولهذا يفرق بين التقسيم المحتمل واللف والنشر وسيجيء لهذا تتمة بيان في بحث التقسيم وبما
يقوله **فثقة بان السامع يرده اليه** ما لو ترك تعيين ما لكل مع عدم الوثوق بانه ان كان الترك مع قصد الاغفا
كان الكلام خارجا عن البلاغة فلا يكون ما عمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لغا ونثرا ولا يكون هناك محسن
بديعي بقي امران احدهما ان يذكر متعدد ويضاف الى البعض ماله ويضاف الى الباقي انه ليس له شيء لعدم التعرض لماله
فيقال جاءني محبي وعدوي ومن لا اعرفه فاكرمت وشتمت فافيد ان المحب مكرم والعدو مشتوم والثالث غير ملتفت بشيء
ولا يصدق عليه التعريف لانه لم يذكر فيه ما لكل الا ان يقال المراد بذكر ما لكل افادته التي تكون غالبا بالذكر ما لكل الا
التي تكون غالبا بالذكر وثانيهما ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يوتى بجمل مشتمل على متعدد يرد السامع من التفصيل
ما لكل مما ذكر في الجمل اليه فيقال اعطاني زيد وعمرو وبكر سبعة دنانير فاذا اقتران لعام زيد باربعة وعمرا بثلثة
وبكر واحد لا يزيد عليه ابدا فرد زيدا الى اربعة وعمرا الى اثنين وبكرا الى واحد ولا يخفى انه لا يقصر عما اذا ورد الاجمال
اللهم الا ان يقال ان اخر الجمل لم يعهد في كلامهم والوارد في هذا التركيب عطاني سبعة دنانير زيد وعمر وبكر فضلا التعريف على
الواقع فان وجد على هذا النظم فليجعل ملحقا باللف والنشر فلحل تامل واجعل التحمل بكر لك افضل التجمل **فالاول** وهو ان
يكون المتعدد على سبيل التفصيل **ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف** بان يكون المذكور في النشر
اولا للمذكور في اللف اولا وهكذا وتسميم اللف والنشر امر ترتيب **نحو ومن رحمته جعل لكم** اي خلق لكم **الليل والنهار**
**لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله** ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر فايده خلق الليل وهو السكون فيه و
فايدة خلق النهار وهو الابتغا من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون فايده خلق الليل
وابتغا شيء من الفضل فايده النهار ولا يلزم من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون له لانه لا تعين لانه كونه طرفا للسكو
ولا يلزم من ذلك كونه فايده خلق الليل لجواز ان يكون السكون في الليل من فوايد وجود النهار وابتغا الفضل في النهار
من فوايد وجود الليل واللف والنشر هنا باعتبار رد فايدة الخلق الى الاباعتبار رد المظروفية الى الطرفية هو هذا
الاعتبار تقسيم في هذه الآية تقسيم ولف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم تهتد لوجهه الشراح للجليل فاجاب عن
الاشكال بان لا تعيين في ضمير فيه لانه محتمل الرجوع الى النهار وبقيه المحقق سريف زمانه في شرحه المفتاح وستقف على المقصد
الى التعيين وان لم يكن المعين واضحا كما في التقسيم والشراح يعترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب فيه

السكون شرعا اذ لا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه لبيان معظم فائدته واغلب ما يتعلق به وهكذا ولبقية امن فضله ح

اما على غير ترتيب وذلك قسمان بان يكون على عكس ترتيبه وان يكون مخالفا للترتيب قال الشارح والاول معكوس الترتيب والثاني مختلط الترتيب وسماه في مفتاح المشوش والاول المعكوس وقيد بعض من على تفسيره وفوق المشوش بكسر الواو في الصحاح التشويش التخليط وانكر الناموس بثوته في اللغة وقال وهم الجوهري وصوابه التوليس

القوله اي قول ابن جوشن بالمهملة والياء المثناة التحتانية والواو المعجمة على وزن تنور والخوش الشيخ الطرائفي كنيته ابن زرق الله كيف اسلو سلاه دعته كرضي ودعا نسيه وانت حقف هو الرمل العظيم المستدير شبه به الكفل في العظم والاستدارة وغصص وغزار لخطا هو للغزال وقد الغصن وردفا للحقف والثاني كقوله عن شمس واسد وخرجوا وهما وشجاعه واراد بقوله والثاني ذكر المعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فقد ذكر اليهود والنصارى اجمالا بضمير الجمع او قولها اجمالا باسناد القول اليهما اجمالا وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر ما لكل من الفريقين او القولين وما كان للمعدد المجمل بينهما سواء كان للقولين او الفريقين شرح هذا المقال يخالف ما في الامثلة فقال اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف اي بين القولين او الفريقين لعدم الالتباس وعدم مظنه ارادة حكمهما جملة بان الداخل الجنة احد الفريقين لا غير كما هو ظاهر النظم للعلم بتضليل كل فريق صاحبه اي نسبه كل واحد صاحبه الى الضلال بالمعنى المقابل للاهتداء او بمعنى الهلاك قال الشارح في شرحه على المفتاح وقد جرى السعد في اللف

لا اجمالي على ان يذكر المنشر بكلمه او كما في الآيه الذي وقع عليه الاتفاق هو احد القولين وانما الوكود انما يفهم السامع فوق التعيين

وتوضيح ما ذكره ان في اللف لا اجمالي نشر بكل المجمل المذكور في المذكور والمفصل وليس نشر كل منهم بكون كل من ذلك المفصل لكل والا لم يكن لفا ونشرا بل نشر بكل في ان لكل واحد من هذا المفصل والتكمل لهذا معنى كلمة او اعلم انه اثبت صاحب الكشاف نوعا من اللف وقد وصفه بانه لطيف مسلك لا يهتدي توجهه الا الثقات المحدث من علم البيان ثم قوله تعالى ومن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعده من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العده ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون حيث قال لعلكم تشكرون محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العده ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون مع ذلك يعني حمله ما ذكر من اوامر الشاهد بصوم الشهر واوامر المخص لغير اعاة عده التظويه ومن الترخيص له اباحة النظر هو قوله لتكملوا عله الامر بمراعاه العده ولتكبروا علة ما علم من كيفيه القضا و الخروج عن عهده النظر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير هذا كلامه واورد عليه ان من المعلل المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يعين له علة ومما عين له علة تعليم كيفيه القضا وهو لم يذكر في المعللات المذكورة فيطبق المعلل منه غير موافق لبيان ما شرحه واجاب عنه الشارح المحقق بان قوله امر الشاهد في تفصيل المعللات ليس لا معلل بشيء من المعلل بل هو توطيه وتمهيد لشرح الترخيص ومراعاة العدة وكيفيه القضا عليه ويشهد بذلك انه لم يقل من اوامر المخص لغاية حرف الجر كما قال ومن الترخيص وفي الامر المخص بعده من ايام اخر دلالة واضحة على تعليم كيفيه القضا هذا كلامه وفيه



نظر لانه لو كان توطيه للتكمله كان من الداخلة عليه داخلة على المكمله فينبغي ان لا يدخل من على الترخيص ايضا ثم لو كان توطيه لمجرد امر المخص بعده من ايام اخر لكان لما ذكره وجه فالجواب اولا ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر بالكمال عدة ايام الشهر والتعريف المحقق بان القضاء التعليل بتكميل العدة الى ان قضا ما فات وتلافي المط بعدد الامكان واجب ولما كان المط او الصوم ايام مخصوصه لعذر معينه وقد فات بعدد ما من بمراعاة العدة حفظا له عن الفوات بالكليه وتحصيلا له بقدر الامكان فلا معنى لجعل اكمال العدة في الادآ علة لامر الشاهد بصوم الشهر كما تقول امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بعده من ايام اخر لتكملوا العده اذا الشاهد يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الا كمال والمرخص يعسر عليه الاكمال لو صام في الشهر فيكون عرضه لفوت الاكمال فبالرخصه يسهل عليه تعليل امر الشاهد بالاكمال في الجمله معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل لان تلافي المط واجب بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص صاحب العذر بالرخصه فيكون تعليل الامرين باكمال العده في غاية الحسن وثانيا انه جعل من تفصيل المعلل ما ليس بمعلل وترك في التفصيل ما هو معلل اشارة الى ان ظاهم اللف والنشر غير ما هو حقيقته وهذا الذي خص معرفته واهتدى به بالفعل المحدث كما ستعرف تفصيله وهذا كلام وقع في البين فحان ان نرجع الى ما كنا فيه من ان ذلك النوع من اللطيف من اللف الذي اهتدى اليه صاحب الكشاف ما هو فقال الشارح انه ذكر ما لكل من المعدد اولا تفصيلا وثانيا اجمالا فوقع اللف بين نشرين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذان وقوع النشرين اللفين يتصور على اربعه اوجه لا يعرف تخصيص اللطف بما ذكره وجه وانه لا يصدق على نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا والتاديب والاحسان اي فعلت ذلك حقا فان الثاني لم يذكر للف بل لتحقيق ما سبق وتاكيده فالاولى ان يقال انه ذكر ما لكل من ذكر المعدد اولا وثانيا متعلقا بالثاني كما في الآيه قال السيد السند شريف زمانه لا يخفى ان وقوع النشرين اللفين مفصلا مجملا لا يقتضي لطف مسلكا يحتاج لا هتدي اليه الا الثقات المحدث بل لا بد هناك من امر آخر وان كنت في ريب مما ذكر فتامل فيما اورد من المثال يزيدك من الدقه واللطافه ما الظن باطلع سلم حكم بذلك فالوجه ان هذا النوع عبارة عن لف يحتاج عن تحصيل بعض ما في ضمنه الدقه نظر لكان في الآيه تحصيل تعليم القضا كذلك ويكون رد بعض ما لكل اليه كما في تعليل الامر المعدة فان فيه اشارة الى تلافي المطلوب بقدر الامكان واجبا لما خر ما سبقه ويكون المعدد كله منه او بعض منه صالحا للرد الى غير ما ذكر له بحسب الظاهر لكن بالتامل الصادق ينكشف انه لما يرد اليه هذا بتفيق ما ذكره قلت ما ذكره كلام محقق لا عبار عليه ولا يوقف لطف النشر على جميع ما ذكر بل كل من ها يوجب لطفه فقد نال لطف الآيه العاريه ومن موجبات لطفه ان يكون اشتمال المعدد معا متعلق واحد من النشر كما ذكرنا او ان يكون للمعدد مذكورا بلفظ واحد ليستنبط منه على الترتيب فوقع الترتيب مستنبطا لا بالذكر صريحا فان قوله فعده من ايام اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفيه القضا وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب الحاصل في النشر باعتبار انه يستفاد منه رعايه العدة اولا ثم كيفيه القضا من كون يوم يوم ترخيص الترخيص وهذا انما يتم لو لم يذكر المعدد اولا مفصلا لانه اذا ذكر بلفظ واحد هذا واما ما ذكر على الشارح بانه لا يعرف له لطف لا يهتدي اليه

فلا يتجه الا ذكر ما لكل بعد المعقد فوجب جعله نشرا المعقد فاذا تعلق بالمحمل بعده ليس السامع عن كونه نشرا له ثم لما
نظر فوجد المحمل عين المفصل سبق وحدانه متعلق بالسابق معنى فانى نشر السابق فيه مريد فانه لنشر بحسب المعنى من
غير ان يكون في اللفظ اقتضاء بل مع اقتضاء به خلافه وتكرى بيانه الآتية على وجه لا يحتاج الى حذف شئ لكن عافى
النظم يلزم عن هذا الكلام الجميل فعسى ان اوفق لاذكره في تفسيره في تفسير لكتاب يشتمل على تقريره و قطميره متوكلا
عليه و متوسلا بيسيره ونذيره **ومنه الجمع وهو ان يجمع بين متعدد** في الذكر **في حكم** اي بحكم
محكوم به قال المحقق التفتازاني في شرح المفتاح وهو ان يحكم على المتعدد بكلي واما قيدت المتعدد في الذكر ليلا يدخل فيه
المال والبنون زينة الحيوة الدنيا ومحكوم به الواحد ما يكون واحدا في المعنى وان تعدد في اللفظ والا لم يكن قوله فوجهك
كالنار في حمرتها وقلبي كالنار في حرها جمعا وتفريقا في شأنه قلق وخفاء وكان وجه تحسينه ايراد الشئ في هيأت مختلفة
في تركيب واحد تارة في هيئة الكرة واخرى في هيئة الوحدة ولا يظهر عدم عد المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به المتعدد منه
فانه يشاركه في هذا المعنى كان يقال زينة الحيوة الدنيا مال وبنون وذلك لمتعدد وقد يكون اثنين كقولك تعالى المال
والبنون زينة الحيوة الدنيا وقدم الاية على الشعر على عكس ما في المفتاح ليكون النشر على الترتيب وذكر الاية مع الترتيب
**نحو ان الشباب والفراغ** والخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى **والجدة** على وزن العدة معنى **صحة** الكاف
في كتابه ان بالكسر واشكاله ذلك على ستار جيده فانه من شعر ابي العتاهية على وزن اكراهه لقبا ابي اسحاق محمد بن اسمعيل بن
سويد وانما لقب بذلك اسم فاعل ابن مسعده فقوله ان الشباب الخ جزء العلم بحذف نون المرة ونحن نقول يجوز ان يكون
البيت من اشعار المشهورة التي ضمنها ابو العتاهية يعني قد تجلت هذا البيت المشهور فانه قال صاحب القاموس ابو العتاهية
لقب ابي اسحق وليس كنيته كما وهم الجوهري وهذا غريب مخالف للمشهور من ان اللقب لا يصدر بالاب والابن والام وكل علم
كذلك فهو كنيته **مفسدة للمرء** شبه تغليب او كونه مفسدة للمرء بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة صدها اي
مفسدة **ومنه التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين** اي عدم تركب احدهما مع الاخر وصف يختص بالاخر
بالتباين ما يقابل المشابهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد في الجمع والتثنية هنا يوهم انه مختص بامرين فينبغي ان يقول بين متعدد
**من نوع** ليس احترازا عن ايقاع تباين بين امرين من نوعين فانه لا يكون بين نوعين ضحكا و تفصيلا ولا فايدة في قوله في المدح
او غيره لا التقسيم والتوضيح ووجه تحسينه يعلم مما ذكرنا في الجمع **كقوله** اي قول الوطواط **ما نوال الغمام وقت ربيع**
مع انه الربيع وقت تردد الغمام **كنوال الامير يوما عطاء** مع ان يوم العطاء يوم لا مير لكثرة السائلين وكما
بذله **فنوال الامير** اي كل نواله **بدرة** اي جلدة ولد الضان **عين** اي مملوة من الدراهم وقال الشراح
بدرة عشرة الاف درهم وانكر القاموس ان تكون البدرة عين اسما لعشرة الاف او سبعة او خمسة قال بل هي جلدة المخلة
**ونوال الغمام** اي كل نواله منه **قطرة ما** فلا يرد ان الظاهر قطرات ما ومن لطف هذا قوله من قاس جدواك
بالغمام فما انصف في الحكم بين كلتين اتاد الجدوى ضلكل بدا وهو اذا جاد دامع العين **ومنه التقسيم** شده اتصال
التقسيم باللف والنشر يقتضي ان لا ينفصل بينهما شئ ولا يقع بينهما التفريق **وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه**

على التعيين الاخصر ثم تعيين ما لكل قال المص تخرج بعيد على التعيين اللف والنشر ولم يذكره السكاكي فكلوت
التقسيم عنده اعم اذ يبعد ان يكون التعريف اعم قال الشارح ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس
في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يصعبه السامع اليه ويرده عليه فتامل فانه دقيق ودفع نظر
لان ذكر ما لكل ليس بلا اضافة اليه لان التركيب يدل على الاضافة ووصف على افادة ان كلا منها بواحد من المتعدد لكن لا
تعيين والتعيين مفوض الى السامع فاضافة ما لكل اليه يلزم ذكر ما لكل اليه اذ اضافة اجمالا بلا تعيين وتفصيل فتامل
فان هذا هو الدقيق **كقوله** اي قول امتمس جرير بن عبد المسيح **والايقيم** احد فانه المستثنى منه المحذوف اي
لا يتوطن في مواطن الظلم **على ضيم** اي مع ظلم **يراد به** اي بذلك الاحد **الا الاذلان** افعل من الذل **عير الحي**
العير الحمار الوحشي والاهلي واضافته الى عسره للاهلي وجعل الشارح نفسه لانه المناسب **والوتد هذا** اي عير الحي
**على الخسف** اي الذل **مربوط برمته** صلة الربط اي معطفه جعل باليه بسهل الخلاص معه عن الربط او مربوط
على الذل تمامه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته **وذا** اي الوتد **يشج** اي يشق راسه بالدق
**فلا يرثى له** اي للوتد ولا يرق ولا يرحم احد ولا يخفى ان عدم الرحم مشترك بين عير الحي والوتد فالاولى ان يجعل
ضمير له لكل منهما ويجعل قوله فلا يرثى متفرعا على الربط والشج ولا يخفى ان هذا وذا وان لا يتعيان لشئ مما اشير اليه لكن
الحكم المذكور مع كل صنف قرينة على انه اشارة الى المعين فان الربط يلائم العير والشج والوتد يلائم الاول فدفع ان الاضافة
في هذا البيت على التعيين وقد مر بحثا اللف والنشر ما يغيك عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والماب **ومنه** اي من
**الجمع مع التفريق** فيه انه لا معنى لجعل الجمع مع التفريق قسما من المحسن لانه من قبيل اجتماع القسمين وكذا اخواه لا يقال
ليس حسن الجمع مع التفريق حسن الجمع والتفريق بل حسن جمع الجمع مع التفريق ومما يشهد ان لا نا قوله في معنى للا قتضا
على النكتة بل ينبغي ان يعد من المحسنات جمع الطباق مع المناسب ولا يبعد ان يقال فليكن هذا ايضا من المحسنات الا انهم لم
ينتبهوا له و تنبهوا واكتفوا بالتنبيه عليه باعتبار نظايره عن بيانه **وهو ان يدخل شيان في معنى ويفرق بينهما في امر**
لو اريد بقوله الجمع مع التفريق المعنى التركيبي لاستغنى عن المتوالف كما استغنى بقوله الجمع مع التفريق والتقسيم فتامل **كقوله**
اي الوطواط **فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها** ادخل قلبه ووجه الحبيب في الشبه بالنار وفرق بينهما
بين جهتي الادخال باختلاف وجهي الشبه والاظهر انه اراد بجعل القلب في الحرارة حرق لا انه محترق كما ذكره الشارح ولو قال
فوجهك وقلبي كالنار ضوءا وحرها لكان جمعا مع التفريق ولغا ونثرا وقد قصد بتشريك قلبه مع وجهه بيانا بهذا
ينتفي التالف و يتميز وجهه عن قلبه المتحرز عن تحقق مماثل لوجه في الحس **ومنه الجمع مع التقسيم** التقسيم هنا
الحقيقي اي ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه لانه حصل بالجمع ذكر المتعدد واما التقسيم للشرح والضمني في قوله **وهو**
**جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس** فمن بمعنى اضافة لكل من المتعدد اليه لا ذكر المتعدد ثم الاضافة **فالاطلاق** اي
الجمع قبل التقسيم **كقوله** اي ابي الطيب في مدح سيف الدولة **حتى** للعطف على قاد المقانب في البيت السابق دليل يعرف
حركاتي وهمه عبارة الشارح متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب لان الجار لا يدخل الفعل **اقام** اي سيف الدولة اختار

على احاط اشاره الى تقسيم عزمه في فتح القلاع والحصون على انه يتوطن حولها ولا يفارقه حتى يفتحها والتضمين معنى الجعل
اي مستعليا على الارباض كما هو شان اهل الجراءة في محاربة الحصون قال في ارباض الحصون وهي جمع ربض بمعنى السور وهذا
التضمين اللطف من تضمين التسليط كما جاء به الشارح حرشف على وزن جعفر بلده من بلاد الروم يسقى به الروم
جنس للروم كما ان الترجنس للترك والصليان كعفران جمع صليب هو معبود النصارى والبيع جمع بيعة كقطعة
بمعنى متعبدهم يعني قاد المقانب جمع مقنب وهو ما بين الثلثين الى الاربعين من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة
حالكونه تسقى به شقاوه مستمرة هذه الكلمة جامعة جميع انواع الشقاوه من السبي والقتل والنهب والاتلاف وجمع المسعاة
حتى تتقفى ثم فصله بقوله للسبي ما نكحوا اي نكحوهن اتى بلفظ ما لانه فصل في موصوف اي المنكوحه وكذا في اخواته
وفي على اصله فلا حاجة الى ما قاله الناظرون فيه برسم انه لمراعاة الموافقة ما جمعوا وما زرعوا والاهانتهم بتنزيلهم
منزلة غير العقلاء وفي نكحوا تغليب اي ما نكحوا وبنكحون لوقوعها للمتحمل من كانت من نسائهم صبيه والفتاة ولدوا من
الذكور بقرينه ما يقابله ولو قوا ولد واجمعوا لا ي ولدوا منهم لصار مخصصا بالذكور والنهب ما جمعوا والنار ما
زرعوا فانتجارهم للاحراق تحت القدر ومزروعاتهم للطبخ وحمله على كونه للاحراق والتضييع لا يناسب لمن همه
فتح الحصن انما هو شان العاجز عنه الفاتح مجردا عن اهل الحصن ولم يتعرض لهم الى حصل التقسيم لما دخلت قوله
وارضهم لك مصطفا اي منزلا الصيف ومرتبع اي منزل الربيع في قوله الدهر مقتدر والسيف منتطر وارضهم لك
مصطاف ومرتبع من الارض وما فيها كلها خالصة للممدوح كما في المفتاح لان بيت دبوران في الطيب غير مختلف في ان هذا
البيت بعد قوله للسبي الخ معدة اثبات لما قبله كما في المفتاح والثاني اي التقسيم قبل الجمع كقوله اي حسان قوم
اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا سجيه خبر تلك منهم صفة سجيه فصل
بين الصفة والموصوف مبتدأ الموصوف غير محدثة الخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والناس وعلى الاول
جر غيرها البدع على ظاهره وعلى الثاني بحذف المضاف اي مرتكبي صاحب البدع فاعلم اعتراض الفاء شرة البدع على وزن
عنب جمع بدعه على وزن حكمه مونث بدع كعلم بمعنى الامر الذي وحدوثه وقد جاء بمعنى الحدث في الدين بعد الاكمال
او ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الاهوا والاعمال والمناسب هنا الاول ولا حاجة الى جعله مجازا عن المبتدع
متفرعا على المعنى الثاني كما في الشرح ولا يخفى ان المصراع الاخير يفيد ان شر الخلائق مسلوبة عنهم وهو لا يليق بمقام المدح والا
اثبات خير الخلائق لهم اي ان يقال المقصود تعريض مخالفيهم بان لهم شر الخلائق فتصير البيت الاول وما نحت سجية منهم غير محدثة
وجمعه في سجية منهم غير محدثة ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم قد عرفت وجه عدم تفريقه كقوله تعالى يوم
منصوب بتقدير اذكر او بقوله لا يتكلم ياتي اي امر الله بجعل الضمير لله محذوف المضاف اي يات اليوم اي هوله
بجعل الضمير لليوم وحذف المضاف كما قبل ولك ان تجعل لا يتكلم بتاويل عدم التكلم فاعل ياتي كما جعلوا تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه بشي الا باذنه اي باذن الله وهو كما هو لشارح اي لا يتكلم نفس بما ينفع من جواب وشفاعة يوجبان لا يكون
نفي التكلم مطلقا بغير اذنه بل كانوا يتكلمون بما لا ينفع وظاهر الاية يخالفه فلا بعد عنه الا لباح والمستثنى منه محذوف



اي لا تكلم شي بسبب من الاسباب الا باذن الله ولا يبعد ان يراد باذنه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شي ولا يحتاج الى تقدير
غيره ولا تدل الاية على ثبوت الاذن حتى تنافي قوله تعالى يومئذ لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لجواز ان لا يكون التكلم
الا بالاذن وينتفي الاذن فينتفي التكلم فتفي الاذن في الاية الاخرى لا ينافيه بل يكشف عن حاله فلا حاجة الى ما قيل ان
في هذا اليوم مواقف فالاذن في موقف ونفيه في الاخر او الماذون الكلام الحق والممنوع عنه العذر الباطل والحاصل
يمكن ان يقال الاذن في بعض اليوم والمنع في بعض اخر فمنهم شقي تقريق لا جمع تحت النفس التي تحت لوقوعها
في سياق النفي والمراد بالشقي ما يستحق المطلق وكذا بقوله وسعيد فيكون التفريق ظاهرا لكن لا يكون حاصرا
ولا باس به لانه ليس في النظم ما يدل على ارادة الحصر وقوله فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق
اي احساس النفس بحيث يدخل وتخرجه ويشده ومشقه ابو صوت الحمر خالدين فيها الاية تقسيم واضافة ما تكل
منها اليه بالتعيين ما دامت السموات والارض قيل هو في العرف للتابيد فلذا اكد به الخلود وقيل المراد سموات
الاخرة وارضها وهي بديه ويرد بان تاكيد الخلود بما لا يعرف تابيدا لا يليق ويمكن ان يجاب بانه يجوز ان تكون معروفة
فيما بين الموصفين قبل نزول هذه الاية او بانه مما يعرف بالقياس الى سموات الدنيا وارضها الباقية ببقائها ومن يقول بجواز
ان يكون المراد بالسموات الجهات العلوية وبالارض ما يقابلها الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا
ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ
اي غير مقطوع بل ممتد الى غير النهاية وهذا استثنا فاعمل فيه الفرق اكارم واختلفوا في وجهه المعتزلة واهل السنة
واكثر كل منهما على الاخير اكارم وليبانه مقاما خر سنبينه في مقامه ان وضعنا والاجل تاخر كان مما لا بد له فيما
بينهم وتخاف ان يفوت ما قد وهبنا من الحي الذي لا يموت فتذكره لك وهو ان الغرض من الاستثنا تعليق الخلود بمشية الله
لا اخراج زمان من ازمنة كون الفريقين في الدارين الا انه تخرج من ازمنه خلود بعض المستثنا في النار بعض الازمنه
للعلم بتعلق مشية الله به من الشرع ولا يخرج من ازمنه الخلود في الجنه شي للعلم بعدم ذلك المتعلق به وقد
يطلق التقسيم على امر اخرين فلا تثلثه معان ولا يخفى ان الاتسب ان لا يفصل بين المعاني بشي الا ان يقال اخره عن
الجمع مع التفريق والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعتبر في هذا القسم هو الاولود ون شي من الاخرين احديهما اب
يذكر احوال الشي مضافا الى كل ما يليق به يرد عليه انه يصدق على بعض ما هو لف ونشر مرتب كان يقال ضحك
الاولاد ولعبوا فلا بد من قيد الاضافة بعولنا على التعيين ومع ذلك يصدق على ذكر معقده من الاحوال شاملا قيد
ما تكل اليه على التعيين كان يقال اكتسب علم وكسب مال فذلك للاخرة والثاني للدنيا مع انه تقسيم بالمعنى الاول والاولى الا
يحترز عن صدقه على هذه الامور والاظهر ان المراد ذكر احوال الشي مضافا الى كل مع ذكر ما يليق به وهو المراد وفهم
كقوله اي ابي الطيب يقاد صفة مشاح في البيت السابق اي يعاد للشدة وطاعتهم على الاعداد على القتال الا لاواها
اي حاربوا خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم كثيرا اشدوا لمن راحد منهم يقوم مقام
جماعة قليلا اذا عدوا ذكر احوال المشاح مضافا الى كل منها ما يناسبها والاضافة الى كل ما يناسبه يتحقق في

اذا كان المناسب للاحاد واحدا واضيف الى الجميع فلا يجب في التقسيم كون المناسب على قدر الحاد والثاني استيفا
اقسام الشيء اي التقسيم الحاصر كقوله يهب لمن يشآء اناثا كلكتاب جمع انثى ويهب لمن يشآء الذكور او
يزوجهم ذكرانا هو على وزنه العقران كالذكور ضد الانثى والتزويج بمعنى النكاح سعدى اي معنى يزيد نفسه
وبمعنى المقارب الخالي في بالبا قال تعالى وزوجناهم بحور عين اي قرنا هم وهو المناسب للايه فقوله ذكرانا واناثا
مفعولان بنزع الخافض ولو قال ويزوج من يشآء لتعين الواو فلما عدل الى الضمير الراجع الى من في جعل السابق
تبدل الواو با وللثاني بين التزويج والاقتران بالنسبة الى فرقه واحدة والتوافق بالنسبة الى فرقتين وعلى التزويج
يا لفرقتين السابقتين حتى احتاج الى العطف با ولم يعلق بفرقه ثالثة ليعطف بالواو كما في الجمل السابقة تنبيها على ان
المشيتين السابقتين ليستا منهما واجبة عليه تعالى ولا هذه المشبه فتدبر كذا افاده المحقق شريف زمانه وفيه
بحث لان الثاني في مطلقا لا يأتي الواو ولا يجامع الاترى انه لو قيل لمن زيدا اناثا ان شآء ولهبه الذكور ان شآء يتعين الواو
مع ان المجلس عليه واحد فينبغي ان يحط مناط اختيار الواو والثاني مع التصريح بالشرط ومناط اختيارا والثاني مع عدم
التصريح بالشرط وفي تحقيق استيفا بالاقسام في الايه نظر فان عند الشارح المحقق بان الانسان اما ان يكون له
ولدا ولا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى لانه فرق بين ما ذكره الشارح وملخ الايه لان في الاول
يكون انه يكون له اناثا او ذكورا او كلاهما او يكون عقيما بقي ما يكون له انثى واحد وذكور واحد ويكون كلاهما وارادة
الجنس بالجمع المنكر بعيد وايضا اذا جعل ضمير يزوجهم للفرقتين السابقتين بقي قسم آخر وهو تزويج الذكور والاناث بغير
ويمكن دفعه بان من يشآ سابقا ما حوذ على وجه لا يخرج عنه شيء هذا ثم في الايه تقسيمان احدهما استيفا اقسام الانسان
وثانيهما استيفا اقسام المولود قال صاحب الكشاف انما قدم ذكر الاناث لان سياق الايه على ان الله تعالى يفعل ما يشآ لا ما يشآ
الانسان فكان ذكر الاناث اللائق من جملة ما يشآه الانسان احم لكنه لحرصا خر الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها
بالمذكر وكانه قال ويهب لمن يشآ الفرسان الذين يغنى عنكم ثم اعطى كلا التحسين حقهما من التقديم والتاخير تنبيها
على ان تقديم الاناث لم يكن لنقد مهن بل لنقيض آخر هذا ويمكن ان يقال سوق الايه على ان الاولاد ذكورا كانوا واناثا
مواهبة الله تعالى يجب الشكر عليها ولما كانوا ينقصون الاناث قدمهن في جعلها موهبة لانهن اهم في المغارم واحرى بالاغتنام
وتاخر هالان اللائق بشانهن الستر والمجهولية بخلاف الذكور فان اللائق بهم التعيين والظهور ثم ذكر هما على ما يقتضيه
انفسهما من التذكير والتقديم والتاخير وصنه التحريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة آخر مثله وقيد المثلية ليشمل
نظائره نحو لقيت من زيد وعمرو اسدين ولا نحو لقيت من زيد اسدين واسودا فالاولى ان يقال من امر ذي صفة
او اكثر امر آخر او اكثر مثله مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة كما في تلك الصفة في ذلك الامر حتى كانه
بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الحيث ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان اسدا للتهكم كما تقول
للجبان ما اسبه بالاسد لا يصح فيه انه انتزع منه مبالغة كما لما فيه بل صار مبالغة لنقصانها فيه فيلزم خروجه عن تعريف
التجريد الا ان يكلف بانه لاجل المبالغة في الكمال تهكما ولزم من تلك المبالغة المبالغة في النقصان وبعد تجده انه



ان التجريد يفيد المبالغة كالاستعارة ايضا يفيد المبالغة فما الذي اوجب جعل الثاني من حد واخل البلاغة والاولى من
ثانيهما فانه لا معنى لجعل التجريد مقابلا للمبالغة المقبولة وعد كل منهما محسنا برأسه بل هو ايضا من صور المبالغة
ومبنى هذا التعريف على ان التجريد بدعوى امكان الانتزاع من امر ذي صفة آخر مثله واما لو كان بدعوى تسنم الشجاعة
في زيد مثلا وصيرورته اسدا وكذلك تجسم صفات اخرى فيه وجعلها اجساما الخ حتى صار زيد بكماله شجاعة فتقول
لقيت من زيد اسدا اي اسدا بعض زيد هو جماعة من الاسد والبحر والحاتم مثلا بدعوى انه تجسم فيه الشجاعة والجود
واعلم بالبحر والكرم نحاتم فاذا لقيته لقيت جماعة كلا منهم بالحد وتقول لقيت فيه اسدا ولقيت به بمعنى فيه اسدا
على ما اظن لم ينطبق عليه التعريف ولا يخفى ان اعتبارنا اقرب وادق فاحفظ فانه طالما يقع التقليد فانه احد والمصلح
اوفق وهو اي التجريد اقسام منها نحو قولهم لي من فلان صديق حميم يريد بهذا القسم ما يكون بكلمة من
وبعض انحاء جعل التجريد من معانيها وبعضهم جعله راجعا الى الاستدا وقد جعلناها تبعيضية فقد كرا با
بعيكما خير والصديق حيث يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع وقد يفرق بين المذكر والمونث بالتا والحميم
القريب وقد للجمع المونث اي يليه من الصداقة حد ا اي المحبة حد صه صه اي مع ذلك الحد
ان يستخلص صنه اي من فلان اخر اي صديق حميم مثله فيها اي في الصداقة المكافيه مع القول
ومنها نحو قولهم لئن سالت فلانا تحتمل ان يكون سوال رفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر بالسماحة وان يكون
سوال رفع الجهل فيكون التشبيه بالبحر بكثرة العلم لتسالن به البحر واراد بنحو قولهم با لبا الداخلة على المنتزع
منه اذ كا يكون مع البا على المنتزع منه اذ ما يكون مع البا على المنتزع قسم اخر في مقابلة هذا القسم وانما لم يجعل التجريد
مع من قسمين كالبا لانه لم يجد فيه القسم الثاني وجعل بعضهم البا للتجريد وبعضهم جعلها للسببيه وقد جعلناها
بمعنى في فتذكر وقال الرضي ان نحو لقيت من زيد اسدا ونحو لتسالن به البحر على حذف مضاف اي لقيت من لقا زيد
جهته اسدا ولتسالن لسوال البحر والغرض التشبيه بالاسد والبحر وقال شارح المحقق هذا التقدير ضعيف في مثل
قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة حصلة في من حصوله صديق هذا يعني تشبيه بالصديق بفوت المبالغة
في الصداقة وهو صديق قلت يفوت المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق الحميم اما لو كان في حق الصديق الذي
ليس بصديق او في من ليس بشيء منهما فالمبالغة متحققة فيجوز ان لا يقع مثله الا فيمن ليس متصفا بحد حرفي التجريد
ويكون شبيها به ومنها نحو قوله في كون المنتزع مما دخله با المعيه وشوها اي رب سوها وهي من الجمل
الطويلة الرابعة او المرفلة رجل اشدقين والمخرين وكل منهما صفة محمودة في الجمل تعدو بي اي تسرع الصارخ
الوغى اي مستغيث في الوغى وهو اكرب مستليم اي لابس لامة وهي الدرع والبالملابسة والمصاحبة مثل
القذيق عن النخل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير شخصه من مكانه وارسله اي يعتدي ومعي من نفسي
لا يبس دريع لكمال استعدادي للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لا يبس دريع هذا اصل الشرح
وتمكن ان يكون مستليم متعلقا بقوله صارخ الوغى اي مستغيث في الحرب مستعد له حتى ينتزع مستعد آخر وذلك بالغ في وصفه

بين ما يكون بحرف وما يكون بطريق الكناية فان ما يكون بحرف ايضا قد يكون بطريق الكناية نحو لقيت من زيد طويلا
النجاد وايضا المنتزع قد يذكر بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما وقد يذكر بطريق المجاز نحو لقيت من زيد
اسدا وقد يذكر بطريق الكناية فمحل ما هو بطريق الكناية من الاقسام دون غيره لا بد من دعاء نحو قوله يا خير من
يركب المطي هو جمع مطية بمعنى الدابة التي تمطو اي تسرع في سيرها ولا يشرب كاسا بكف من بخل
صفة كاسا او متعلق بيشرب ذكر شربه بكف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكف بخيل وهو يشرب فيشرب بكف
الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما ان في الشرب بكف بخيل لا يستلزم الشرب بكف الجواد لثبوت الواسطة بين البخيل والجواد
ودفع بان الاستلزام المعتبر هنا المقارنة وبينهما ان اسناد الشرب بكف الجواد الى نفس ذلك الجواد لا يقتضي انتزاع جواد منه كما
ان قولنا يا من يشرب بكفه لا يقتضي انتزاع شخص آخر منه فالقول بالتجريد قد يبت ولذا قيل ان الخطاب ان كان لنفسه
فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل فلا يرد ما اورده الشارح المحقق
ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان خطابا لنفسه لم يكن الا القسم المذكور بعده لانه حينئذ مخاطبة الانسان
نفسه بان ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي عبر عنها والقسم المذكور بعده مخاطبة الانسان نفسه بان
ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام على انه لا يرد المعترض كونه عين ما جعل قسيما لا
داخلا في اعتراضه وان لم يرج به نحو لئن امكن اثبات التجريد بانه يتبادر من قولنا يا من يشرب بكف جواد جواز
مقام المدح اذ احمل على نفسه فالاولى ان يحمل على الانتزاع ليلا يخرج بالكلية عن المغايرة المفهومة منه مع
انه ايلم في وصفة بالجواد وانسب بما هو المقصود من الكناية اعني ايراد المعنى مستورا في لباس مزين ومنها مخاطبة
الانسان نفسه اي تجريد في وقت مخاطبة الانسان نفسه ففي العبارة مسامحة ولا خفاء في انه ليس لا تجريدا في
صحة الثقات على مذهب السكاكي فيها اخبار الانسان عن نفسه بطريق الغيبة كقوله اي ابي الطيب لا حيل عندك
تهديدا للممدوح ولا مال فليسعد النطق ندحه ان لم يسعد الحال اي لك وهو الفقر فقرا يسعد للاهداء
وانما يسعد الفقر وهو عادمه فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي والظاهر تفسيره بالفقر ذلك ان يحمل اسعاد النطق على
العذر بالفقر في عدم الاهداء ومنه المبالغة المقبولة نحو قوله خلاف المردوه فانها لا تكون من المحسنات
وفي عدها من المحسنات رد على من ردها مطلقا وفي التقييد بالمقبولة رد على من قبلها مطلقا والشارح حمل التقييد
بالمقبول رد عليها واما ما يقال في رده مطلقا ان خير الكلام ملجأ على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان انا الشعر
لبا مرئ يزوضه اي الشعر الذي على المجالس ان كيسا وان جعما فان اشعر بيت انت قايله بيت يقال اذا انشدته
صدقا اي صدق صدقا فيه انه فليكن المقبول شعر بيت بروح حسن نظمه معناه بحيث يعترف السامع بصدقه
وان كان كاذبا واما ما يقال في قبولها مطلقا ان احسن الشعر اكذبه قضيه مشهوره واشتهرت بين العقلاء تلقيها
بالقبول معاشرا لفضلا وان يولع فيه وهذا استدرك التابعه على حسان لما في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى
واسيافنا تقطر من نجدة دما حيث استعمل في وصفه بالكرم الجفنات وقيدها بوقت الضحى وهو وقت تناول



بالشجاعة لانه جعله في غاية الكمال الى ان بلغ بحيث لسرع الى مستغيث يستغيث مع كمال استعداده ولا يخاف ممن اضطر في
يده مثل ذلك المستغيث وعلى التقديرين يحتمل ان يريد بالغنى الرحل المنتزع فيكون مشبها بالصورة المنتزعة بالمنتزع
منه في كونه فخما مكرما مخصصا من مكانه مرسلا الى جانب العدو ومنها ما يكون بدون خلية في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم
فيها دار الخلد اي في جهنم وسمي دار الخلد قالوا الشارح لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاهل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لا في الشدة ثم انه لكن ان كان كون
في للانتزاع بل يكون لافادة ان دار الكفار ومنزلهم بعض من جهنم وكيف لا وكثير منها مشغول بالناس من المسلمين يأبى اوسع
من ان يشغلها جميع من يدخلها قال تعالى هل امتلأت وتقول هل من مزيد ومنها نحو قوله اي قول قتاده من سلة
للخفي قال الشارح اي ما يكون بدون توسط حرف هذا ولا يخفى انه لا تقابل بينه وبين ما سياتي فالمراد ما يكون بدون توسط
حرف ومدخلية كناية ومن غير مخاطبة الانسان لنفسه فليثن بقيت لا رحلن رحل كمنع بمعنى استقل بغرة
نحو الغنائم اي بجمعها صفة غرة والفاعل ضميرها او الضمير محذوف اي بحوي فيها الغنايم وهو التفات ان كان
التكلم الى الخطاب فني البيت ثلث التفاتات كل منها من قسم وروى نحو الغنايم رواية بعض وهو يوجب او تموت كريم
نحو مستغنى عنه بقوله فليثن بقيت فانه منصوب بمعنى الا ان تموت كريم وح يجب ان يجعل مستثنا من جميع الغنايم لا من الرحيل
والا للغا فاعمل ولو تحققا لرواية من الشاعر بالنصب لكن ان يرفع عطفا على يحوي اي غرة جميع الغنايم او استئنافا
عبر قبله بالموت اشارة الى انه ارفع من ان يقتله الخصم بل تموت لتحقق الاجل والجملة غير معينة بالكريم اشارة الى انه
بلغ في الكرم الى حد يجب ان تنتزع منه كريم آخر مثله وهذا لو يقل او تموت قال الشارح المحقق وهذا خلاف قوله انا اكثر
الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه هذا كلامه والفرق خفي فتامل وبحوز ان يكون او تموت كريم من وضع الظاهر
موضع المضمر للتعظيم وقيل تقديره او تموت مني كريم فيكون من القسم الاول وفيه نظر وهو اما
ما قال الشارح من انه لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدون واما انه يجوز ان يكون التقدير او تموت اي كريم
فلا وجه للحجز بانه من القسم الاول وقال الشارح وهذا يسقط ما قيل انه اراد في كون البيت من التجريد نظرا لانه من
الالتفات ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعله مخاطبا لنفسه كما لو توجه
نحو لبيك يا امامي والمنهج قوله اقول لها اذا جشأت وجاست مكانك تحمدي او تستريحي هذا كلامه ويرد بانه
لو كان النظر ما قيل لم يكن لتخصيصه بالبيت وجه بل يتجه على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريدا لانه الالتفات لا ان يقال الالتفات عند
السكاكي دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب المعاني فكيف يكون تجريدا معدودا في البديع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات
من باب المعاني وحينئذ بطريق التجريد من البديع حتى لو لم يعتبر به الالتفات تجريد لم يخرج عن البلاغة لكن باب محسن وذكر
المحقق الشريف رضائه ان مبنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لا ارادة معنى واحد في هيأت مختلفة فمبناه على
دعوى الاتحاد فلا يجتمعان نعم الرد مردود لمنع التجريد كونه التفاتا وما ذكره ضعيف لان ارادة المعنى الواحد في الواقع
في صور لا ينافي دعوى التعدد ومنها ما يكون اي منتزع بكونه مذكورا بطريق الكناية وفيه انه لا يفك

Ms. Or. Quart. 1218 f. 7

الطعام والمبالغة بتنفي جمع الكثرة وجودها في كل وقت وحيث قال في وصف سيفه الاسياف وهو المبالغة في
السيوف ووصفها بالقطع والمبالغة في الوصف بالسيلان فعنه ان احسن الشعر اكذبه بشهادة الامتحان على كذبات متفق
لا تجتمع اذا تفق عن اجتماع ولا يتأتى عن اجتماع وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة
على حسان فليس بحسان لانه لعدار الحسان ممن يلزم الصدق في الشعر كما استدل عليه بشعره السابق ان اضافة القلة
للكثرة غير عزيزة وفي وصف الجفنات بالغر الذي هو جمع كثرة نوع ايضاح لها وفي تقييد لمعان الجفنات بوقت الضحى
مبالغة في كرم الطعام حيث لا يقتضي لمعان الجفنات في هذه الوقت مع كثرة الاكلين فضلا عن الاوقات الاخر ووصف
السيف بالنظر هو الشايع دون وصف بالسيلان على انكما الشجاعة ان يقطع السيف سريعا بحيث يتخلص من العضو قبل
ان يصل اليه الدم ويختلط به كثير وبالجملة فالمهم اختار مذاهب لقصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصده لان على الشاعر
ان يبالغ فيما يصوبه نحو القوة شعر افتطها استوى في اقسام البراعة والتجويد واجلها من غير غلو في الاقوال ولا احالة في
المعنى ولم يخرج الموصوف الى ان لا يوصف بشيء من اوصاف لظهور الشرف في اثباته وشمول التردد لاقوال الكل كان بالاثبات قائلا
اولى وخالف في هذا الاثبات اكثر العلماء الغابرين للشعر العالمين به فانهم اختاروا الغلو لان القابل البليغ اذا ادخل
في بيانه المبالغة واسقط عن نفسه مطابقة الوصف والموصوف رعايه انما قابلة امتد فيما بانيه الى اعلى الرتبة وطير
نوبه في الصناعة ونمهر في الصناعة فتصرف في الوصف كيف شاء لان المحمل عنده على المبالغة والتمثيل المصادقة و
التحقيق كذا ذكره الامام المرزوقي في شرح الحماسة وجعل دليل من قال احسن الشعر اصدقه ان تخويفه قابله فيه مع كونه
في اشيا الصدق يدل على الاقتدار والحذق واشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتتعين المقبولة والمردودة
ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا اما مستحيلا او مستبعدا
كما قال الشارح وح بلوغه فاعل يتأتى واما مفعول يدعي وفاعله لوصف وبلوغه بدل منه مستحيلا او مستبعدا
قال الشارح وانما يدعي ذلك ليلا يظن انه اي ذلك الوصف خبر متناهيه اي في الشدة والضعف وتذكير
الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين المستفاد من كلمة او وليس المستفاد احدى الامرين مع تأنيث الشدة لتغليب
لتذكير او لتأويلها بالامرين شوق كلام الشارح دل على ان التعريض قبل التحليل والتحليل بيان لغاية المبالغة وهذا
اندفع ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ان تكون لهذا الغرض وانما كونها لهذا الغرض من شرايط قبولها ونحن نقول قوله
ليلا يظن احتراز عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا او مستبعدا لافادة الواقع لا دفع الظن فالدعوى المذكورة انما
يكون مبالغة اذا لم يقصد به حقيقة الدعوى بل دفع الظن فان كان المقام مقام المظنة فالمبالغة مقبولة والا فمردودة
وجعل التبليغ والاغراق مقبولة مطلقا نعم قبلهما مطلقا في مقام المظنة هكذا ينبغي الامر من كلام ذوي المحامد و
تخصصوا اي المبالغة لا تجرد كما ستعرف بل بدليل قطعي كذا في التخمير في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان
ممكنا عقلا وعاده لو اكتفى بقوله عادة لكفى اذ الامكان عادة يستلزم الامكان عقلا فتبليغ والا فاغراق والامكان العقلي
ان يكون الامكان بحكم الوقوع في اكثر الاوقات او احيانا فندخل في الامكان عقلا ما حكم باحالته العقل او وقوعه نادرا لكنه



خلاف العباده ولو لم يحمل العباده عليه لبطل الحصر والدليل كقوله اي امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرف
بكثرة العدو فعادى عداء العداء بالكسر الجواء بين الصبدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين
معمل عادى لاعدآ كما عرف في محله بين ثور اي ذكر من البقر الوحشي ونعجه اي الانثى منها دراكا اي متتابعا فلم
ينضح بماء اي لم يرشه بنا ولم يغسل بالماء فيغسل مجزوم على انه عطف على مدخول لم وفايدة قوله فيغسل
عرقا بالفاء حد الغسل بالغ في عدم عرق هذا الفرس بانه بلغ حدا مستبعدا حيث عدا عدادا كثيرا حتى صرع ثورا
فنعجه بلا توقف بينهما ولم يرش فضبط المبالغة عن الخروج عن حد الامكان عادة لان عدم النضح مطلقا خارج عن
حد العادة لكن عدم النضح المستتبع لعدم الغسل داخل في حد العادة وذلك ممكن عاده لكنه مستبعد وان
كان ممكنا عقلا لا عاده فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا اي ما دام في بيوتنا او في جوارنا ويؤيد الثاني
قوله ونتبعه الكرام حيث سالا ادعى بلوغه في اكرام الجار حدا يتبع اكرامه والعطآ على اثره وهذا ممكن
عقلا لا عادة وهي ما مقبولان مطلقا من غير شرط وقد عرفت معناه فقد كرواه اي وان لم يمكن لا عاده ولا
عقلا فغلو كقوله اي ابي نواس كخراج الحسن برهاني الشاعر واخفت اهل الشرك حتى انه ليخافك
النطف التي لم تخلق بالغ في اخافة الممدوح اهل الشرك بانه بلغ في الشدة الى ان خافه النطف التي لم
تخلق عبر عن الماضي بالحال حكايه وهذا ممتنع عقلا وعاده وكانه مثل به ولم يكتف بامثله الاهتمام لانه المبالغة
المردوده حيث لم يدخل عليها ما يقربها الى الصحة ولم يتضمن تخييلا حسنا ويمكن ان يقال لم يرد الشاعر انه تعالى كلف
النطف التي لم تخلق فلا تخرج من خزانة العدم الى المساحة الوجود فيتضمن تخييلا حسنا وان يقال ليس من الغلو كان المراد
بقوله يخافك المستقبل يعني يخافك النطف التي لم تخلق في وقت خلقها في الاستقبال بعد وجودها وبلوغها سن التمييز
ومما عدها ما فعلت مع ابائهم والمقبول منه اضافا منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة غو يكاد زيتها
يضيء ولم تمسسه نار ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت
سنابكها اي الجياد والمذكور في السابق البيت والسنابك جمع سنبك كبرثن معنى طرف الحافر عليها اي فوقها
عثير على وزن الدرهم الغبار لو تبتغي عنقا تلك الجياد هو السير السريع للابل والدابة عليه ع
ذلك المعقود لامكنا اي امكن اللحوق امكانا بعد امكان لو اعتبر امكانا نكرة للتكثير كما هو المناسب للمقام وغيرنا
جعل اللام للاشباع والاطلاق ادعى بلوغ الخبر الكثرة الى انه صار رضا لم يكن سير الفرس عليه سريعا وهذا
ممتنع عقلا لكنه تجعل حسن وقد اجتمعا اي الادعاء المذكوران قواده قبولا في قوله اي لفارسي الارجاني
اي المنسوب الى ارجان من بلاد فارس يخبك ان سمر الشهب اي شدت في الغاسق سمرة شديدة في الدجى
شبه الشهب في سيرها روس على وزن لامعه قد دقت حتى دخلت في الدجى واستحكمت فلا يرى سيرها وهذا احسن
من تفسير الشارح انه شد الشهب بالمسامير لانه دل عن كونها في شدت باهدابي الهمس اجفاني جعل
عدم انطباق اجفانه في الليل الحد شدت باهدابها الى الشهب المستحكمة في الدجى وهذا ايضا ممتنع عقلا دخل عليه

تخيل فضم به الى الصفة مع ذلك تخيل حسن ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اشكو وما الاسى ان عرضت على الشرع عدا ان ذا من العجب الكون من العجب مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر المحقق المشاهد بقوله ذا والحكم عليه ولو بكونه من العجب مما ينكر لانكار وجود ذلك الامر فافهم ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد سواء كان قياسا مبرهنا او قياسا فقهيا او غيره للخط على طريقة اهل الكلام وهو كون سيرتهم عدم الفتاعة بالدعوى والاهتمام باقامة الدليل خلافا لارباب المحاورات فان شانهم الاخبار بالصرف والتاكيد في مقام التردد والانكار ولا يلزم ان يكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للخط كما ذكره الشارح لانه لا يشمل التمثيل ونحوه مما اورده المص من قوله التالي بعده ظاهرا في التمثيل ووجه تحسينه للكلام انه اخراج الكلام في المحاورات مخرجا لا يتوهم وابرزه في صورة العليل وهذا اندفع ان ايراد الحجج لا يزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة كسائر المقاصد فلا تخفل موجب تحسين تجرد ايرادهما نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وهو فساد النسق والانتظام باطلا لعدم خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة قال الشارح وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث انكر مجيء المذهب الكلامي في القرآن وكان اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية وتعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة فالدليل ظني اقامي هذا كلامه وفيه بحث من وجوه احدها ان تاويل كلامه انما اوله به لا ينفعه لانه وقع في القرآن وهو الذي بيدي الخلق وهو بعيد وهو هون عليه فانه في معنى الاعادة اهون من البدء واسهل وكل ما هو اهون ادخل في الامكان ورفع ايضا سكاية فلا اقل قد الاحتمال وهو قوة الفراغ ودنو ليس بآفل فالقمر ليس بآفل فالقمر ليس برب وثالثها ان الآية برهان تضمنه بيان له محكم آخر وفقنا الله واياك للوصول اليه فتحصل لك ثابتا في المقرونا الثها انه لو كان كانت الآية قاعدة لكان دليلا تاما على معرفة الله تعالى بغير اليقين كما نبه ولا يجب تحصيل اليقين في العقايد الالهية والمذهب خلافه فالوجه في تاويله ان يقال انكر اقامة الدليل في القرآن على احكامه لان الاتيان بقول احكامه من غير طلب ليدل منه تعالى على معنى الآية امتثال لامره فلا يناسب الاستدلال الا هذا ومعنى وهو هون عليه للاخبار بان الاعادة اهون عليه تعالى لا غير وكذا الاحجاج الآتي فلين نقال الكلام ابرهيم عليه الصلاة والسلام وقوله اي قول التابعة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر بن ماء السماء عما بلغه انه مدح الآخذة بالشام فتكلم النعمان وكرهه حلفت فلم اترك لنفسك ريبة الريبة التهمة اي حلفت اني على محبة واخلاص بك وكنت عليه ولم اترك لنفسك ان تتهمني بان غيرت اخلاصي بك وابدلت بك غيرك في ليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فلا حياة مع الحلف الكاذب لمطلب غيره وبعد الحلف لا ينبغي ان تتهمني لما كنت تتهمني لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش واكذب فقد كان في خبره ما يوجب الحقد عليك ولكنني كنت امرا لي جانب اي جانب مخصوص من الاخلاق غير من الشعراء من الاغراض فيه مسرح اي محل طلب رفق ومدهب ملوك بدل من مراد وجعله الشارح في تقدير ذلك الجانب ملوك واخوان يعاملون فيه مع سلطنتهم معاملة الاخوان ولا يتكرون مني او يعطفون على عطف الاخوان اذا ما مدحتهم احكم في



اموالهم اي يجعلوني حكما في اموالهم واقرب اي اجعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم كتفعلك في قوم اراك اصطفيتهم اي احسنت اليهم فلم تروهم في مدحهم لك اذنبوا الاولى حذف لم ترهم مجهولا من الاداة فيكون تقييدا للظرف اي اسم مذنبين فان نفي الظن مما هو في حكم نفي العلم والمسهور ان المقام بالتمثيل قوله لتعلك نبئت الخ تعليل ولا تعاتبني على مدح الحنفية وقد احسنت الي كما لا يلزم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم وكما ان مدح اوليائك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لهم وممكن ان يكون قوله وليس ورآء الله للمرء مطلب ايضا مثلا لانه في قوة ان الحالف على المطالب لا يترك الريبة او في قوة الحلف بالله حلف باعلى المطالب والحلف باعلى المطالب اعلى الاحلاف ومنه اي من المعنوي حسن التعليل هو بيان علة الشيء وهو ان يدعى لوصف دعوى مجزوما به بتزيينة انه جعل كان السحاب الغر البيت ملحقا حسن التعليل لدخول كان المفيدة للظن على مناسبة له باعتبار اما متعلق بقوله يدعى او بالمستتر وهو اما منون موصوف باللطيف او مضاف اي باعتبار امر لطيف غير حقيقي اي غير حقيقي عليها بهذا الاعتبار وهو احتراز عن ايراد علة حقيقية ولو زعما كما في التعليل بعلة غير واقعة اشتهر عليها لان احتراز العلة لهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل سواء كان مذهبا كلاميا او لا ويكون ليس الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقة ليس من المحسنات كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامي فكيف يخرج من المحسنات والتقييد باللطيف بمعنى انه تكون فيه دقة تخص ذا بعض الاذكياء لاخراج التعليل بالعلة المناسبة باعتبار مستدل فانه لا يكون حسن التعليل وقال المحقق الشريف انه لاخراج التعليل بالعلة العادية التي كذب الحكم بعليتها لانها علة غير حقيقية لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف لظهورها بالعادة فقد عرف انها علة حقيقية زعما ولو كان الظهور كالتهما ينافي الحسن التعليل لتركيب المستعمل لحسن تعليل وقع في كلام غير واحد من البلغاء كما لا يخفى على المتتبع لكنه لا يليق بقطعي هو قوله لانتفاء الصفة المعهودة المذكور سابقا بعبارة الوصف اما ثابتة اي معلومة الثبوت فقصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها ببيان علتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان اللم واما احتمال الاثبات بالدليل الآني فخارج عن التعليل فضلا عن حسن التعليل اذ المتبادر منه بيان علة ثبوت الشيء في الواقع لا بيان علته في الذهن والاولى الانظر لها في العادة اي نظر الجميع او قلت وقوعها او اكثرها على ما هي معنى العادة عليه وان كان لا عاج في الواقع عن علة دخلت في هذا القسم ما يظهر له في النادر علة هي المذكورة وهو ليس من حسن التعليل بل تعليل بما هو علة في الواقع او غير المذكور فناسب ان يدخل في سلك القسم الثاني كما لا يخفى كقولك اي لمحبي الطيب لم تعك من حكيت فلانا شاهته وفعلت فعله او قوله سوا نائلك اي عطاك السحاب اي نائلها وانا حميت به اي صارت محمومة به اي بعدم مشابهة نائله نائلك وهو الظاهر او بسبب نائلك الفايق على نائله او بسبب نائله النازل عن نائلك فصيبها الذي كان الى الآن نائلا الآن الرحضا بالمهملتين ومعجمة على وزن السفها العرق اثر الحمى فزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا نظير لها له في العادة وقد علل بانه عرق حماها الحادثة بسبب احد من الامور المذكورة وفيه نظر لان نزول المطر سببا على اختلاف بين اهل الشرع والحكمة ولا يذهب عليك انه ممكن جعل البيت من قبيل اثبات صفة ثابتة خارجة

عن الامكان وهو ابيات العرق للسحاب **او تظهرها** اي للصفة **عليه غير** العلة **المذكوره** وذلك قسمان احدهما
ان يبقى عليه غير المذكورة ومثله الثالث والثاني وانما قال غير المذكورة لانه لو كانت هي المذكورة كانت علة حقيقية فلم
يكن من حسن التعليل في شيء كما ذكره الشارح المحقق ويعتبه المحقق الشريف مع الملازمة لجواز ان تكون الظاهرة في العادة غير
مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة فالقيد لانه ليس من حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار ودقة النظر
بحسب العادة وقد عرفت حقيقة البحث مما لا مزيد عليه فكن متذكرا متدبرا **كقوله ما به** اي مع الممدوح **قتل**
**اعاديه ولكن تبقى اخلاق انوجوا الذباب** من وجود القتلى بعد محاربة الفريقين فحبه تحقيق رجاء الراجين وكثرة
هيبة الرجاء دعاه الى قتلهم فلقتل الاعداء علة ظاهرة في العادة هي النجاة من سزم وخلوص الملك من مزعم فقد بقي
عليها حصر العلة في الامتناع من هيبة الرجاء وعلله بغير ما هو عليه في العادة قال الشارح وليستقيم مدحه بكمال الشجاعة
حتى ظهرت على الحيوانات الجمر نوسو بوجود القتلى في محاربته مع الاعداء وفيه ضعف لان المجزوم به للذباب وجود القتلى
من اعاديه وليس في الشعر اشارة اليه نعم كما قال يستقيم مدحه بانه لا يقتل لغلبة الغضب عليه وقوله الحضيبه ليست
متصفه برذيلة الافراط كما قال الشارح ومدحه بكمال الشجاعة حتى امن من شر الاعداء فلا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم و
**الثانيه** اي الغرض الثابته التي اريد اثباتها **اما ممكنه كقوله** اي قول مسلم بن الوليد **يا واشيًا**
من وشى به الى السلطان سعى وم **حسنت فينا اساءته** اي ما قصدت به اساءة او ما كانت اساءة في
حد ذاتها لكن حسنت لما ترتب عليه **نجى حذاركه** اي حذاري منك كما يدل عليه قوله لهم فيما بعد حذري
منه وقال الشارح اي حذاري اياك وهو يدل على تعذيبه بنفسه **انساني** الاضافة استغراقية اي كل من انسان
عيني **من الغرق** الجملة مبادي لما نعلم لاحسن التعليل تحقق بذكر ما يصلح علة سواء كان ما يشعر بالتعليل او لا فان
**استقصار اساءة الواشي ممكن** الظاهر فان حسن اساءة الواشي ممكن لا ان الظاهر ان الحمله علة لحسن الاساءة
المذكور ضمنا وكانه حمل قوله حسنت فينا على انه احسنت في نظرنا والا فالظاهر ان فينا متعلق بالاساءة **لكثرة ما خالف**
**الناس فيه** واستحسنوها **عجب بان حذاره منه نجى انسانه من الغرق في الدموع** حيث ترك البكاء خوفا منه
فان قلت المناسب ان يقول نجى نفسي من الغرق فانه الدال على كرم الدمع والمبالغة فيها دون عادكره فان انسان العين
يغرق بدمع قليل قلت بل المبالغة فيما ذكره لان انسان العين هو الساكن في المآ الماهر في علم المآ فاذا كان يغرق لكثرة
الدمع فغرق نفسه بالطريق الاولى والاخفى ما في هذا البيت من حسن تضمينه كمال الكآبة والحزن الموجب لكثرة الدمع في البكاء
**او غير ممكنه** عطف على ممكنه **كقوله** قال الشارح هذا البيت للهم وقد جعلته فارسيا فترجمه وقد هو
كه بتو در دي غمزم جونا خد منش كس بدي برمي اكر م
يقال حكم الشارح بان البيت للهم من قوله في الايضاح فكعني
بيت فارسي ترجمته لو ترك البيت لجعل قوله ترجمته على صيغة المتكلم وهو محتمل المصدر كما حمله عليه شارح الابيات
قلت الظاهر كونه مصدرا اذ لو كان ماضيا لتعدي الى المفعول الثاني بالباء فيجب ترجمته بترلي **لو لم تكن نية الجوزاء خدمته**
**لما رأيته عليها عقد منتطق** اسم مفعول من انتطق اي شد المنطقه وحول الجوزاء كواكب يقال له منطقة الجوزاء

وما في الشرح من قوله من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب تيقال لها نطاق الجوزاء فيه انه لا يساعده اللغة
اذ النطاق ككتاب ثقبه يلبسها المراه وتشد وسطها فترسل ما على الاسفل والاسفل تجر على الارض ليس لها حزم
ولا يتفق ولا ساقان فانتطق لا يجيء بمعنى شد النطاق بل انتطق بمعنى شد المنطقه وما الجوزاء تشبيه بالمنطقه لا بالنطاق
فنه الجوزاء خدمته الممدوح صنعة عجيبة ممكنه كما في الايضاح وليستفاد منه ان المحلل به الجوزاء خدمة الممدوح وتجب
عليه اولا ان نية الخدمة تشبه المنطقه دون العكس وثانيا ما ذكره الشارح ان اصل هذا امتناع الجزاء لامتناع الشرط
فيكون مفهوم العبارة ان عقد المنطق لنية الخدمة لكن لا يتجه ما ذكره الشارح انه فيكون من قبيل الضرب الاول من قوله
لو تحل نا بلك البليت لان المحلل هو رؤية عقد المنطق عليه اعني حال الشبيهة بانتطاق المنطق وهي صفة ثابتة فضد
تعليلها بنية خدمة الممدوح لانه يجوز ان يكون المراد ان تعلل لها عقد المنطق الحقيقي ويكون نفي الرؤيه عقد المنطق عليه
كنايه عن عدم عقد المنطق فيكون عقد المنطق الحقيقي معللا بنية الخدمة وكذلك لا ونية الخدمة علة للعقد الحقيقي لا لحالة
الشبيهة به ولا لرؤيتها وقد نبه على فساد ما في الايضاح من شرح كلام التلخيص مخالفا لما في الايضاح ولم يلتفت اليه
لدعوى انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة عقلية في الايضاح دون التلخيص لانه الاصلح فالحمل عليه ارجح فقال انه اراد ان انتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فليس محطما مرتين مرة في مخالفته كلام الايضاح
في شرح كلام التلخيص ومرة في جعل الانتطاق معللا مع ان المحلل رؤيه الحال الشبيهة بالانتطاق كما زعم الشارح فاعرف
المقام قال الشارح المحقق في المختصر ان محل لوهم هنا مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني على تقدير
بانتفاء الثاني على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة كون نيه الجوزاء خدمة الممدوح اي دليلا عليه وعلة للعلم به مع انه وصف
غير ممكن وقد زيف هذا الاوجه في الشرح بانه مخالف خروج عن الظاهر لان المتبادر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة له
العلة لنفس ذلك الشيء للعلم به وتحن حررنا في شرح كلام المتن على هذا الظاهر لان العدول عن الظاهر اشتق من حمل ما وقع
عنه في الايضاح على السهو فان قلت بل لا يجوز ان يجعل العلة اعم من علة العلم حقيقة ولا يليق في شانه كونه علة غير حقيقية
قلت الدليل ما لو سلم ثبت به المط وتجوز ان يراد بالحقيقي منه ينبئ به المط فلو كان مقدمة من مقدمات غير ثابتة بالمثبتة
على اعتبار لطيف غير حقيقي لم يكن دليلا كما فيما نحن فيه فان استدلال امرء عدم نيه الجوزاء خدمته لعدم رؤيه عقد المنطق
عليه مبني على اعتبار لطيف لا حقيقة له لكن جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقي لهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من
الدليل الحقيقي الا ما يصدق عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات بعد التوجيه الاوجه **والحوبه** بحس
التعليل **ما بني على الشك** المراد به ما يشمل الظن لان الظن انما جعل ملحقا به ادخالا فيه لان المعتبر فيه الاصرار
في الدعوى كما اوضحناه **كقولك** اي اني تمام **كان السحاب الغر** جمع غر والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لانها
اشر فان السحب **غنين تحتها** اي تحت الروابي وكرب في البيت السابق **جنيبًا** اي مجنوبه **فانثرق** اي ما لم يكن
ترقا مهموزا **لم يجن** اي السحاب **مدامع** جمع مدمع ونسبه السيلان الى المدمع كنسبه الجريان الى النهر وعدم كون
دموع السحاب اما الحرضا كما هو الظاهر او لدموع الارض بالسيلان فيعد الحديد المعنية تحتها في الشرح قال بعض النقاد

فرهذا البيت قوم فقالوا اراد حبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملاينة بمطلع القصيدة وهو قوله ان صدري من غراي بلاقح عشية ساقتني الديار الباقح هذا كلامه قلت كان وجه استثنا هذا الناقد استكفاف عن وجه التفسير عن نفسه بالحبيب ولا يبعد ما ذكره الشارح ووجهه انه حبيب المحاب لكونه معينا لها في اصالة المياه ونظره في عدم سكون مدامعه **ومنه التقريع** سمي به لانه توبيخ اثبات على اثبات **وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمتعلق آخر** لعادته فانه سبق ترتيب الاثبات الثاني على الاول فخرج نحو غلام زيد راكب وابوه راكب ودخل غلام زيد راكب كما ابوه راكب وخرج الاخراج الاول الى زيادة قيد على وجه يشعر بالتقريع والتعنيف كما ذهب اليه الشارح المحقق **كقوله** اي انكيت في قصيدة مدح نظما اهل البين **احلامكم** جمع حلم كنعل بمعنى العقل كما في المفصل فانه بمعنى الرويا **لسقام الجهل شافيه** وصف بالعلم التام والعقل المستلزم الكامل **كما دماكم تشتفي من الكلب** وصف بكونهم ملوكا واشرافا الكلب على وزن فرس شبه جنون نوع من الانسان من عضة الكلب الكلب على وزنه الكيف بمعنى الكلب الذي حرم من لحم الانسان ولا دوا له الا بحم من تعرب دم ملك وقيل يشتفي انهام رجله ويوضع ضمير الدم ثانيا لهم فرع على وصفهم بالاشفا احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفا دمايهم من آ الكلب وعنى بتعوذ جعل احلامهم بمنزلة الدما فان جوع العاقل بالعقل كالان جوع الحيوان بالدم والجهل بمنزله الكلب وقد عرض لاعدا اهل البيت وقاصدي دمايهم بانهم في سلك كلاب كلبه يستشفون بدمايهم قانهم المتهمكون في طلب الدنيا فقد ورد في حقهم كلام النبوة الذي تجيفه وقاليها كلاب فان قلت الظاهر انه فرع على وصفهم بشفا دمايهم من آ الكلب وعنى بتعوذ جعل احلامهم عن سقام الجهل فانه جعل مشبها به والمشبه ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه ان ذكر المشبه به قوي ذكر المشبه لانه اورد لبيان حاله فانبنا المشبه في الكلام وفرعه قاصل ووجه تحسين التقريع انه جعل المتعلقين من حيث هما مذكوران كانهما من تبطان في المعنى فيتطابق المذكور والمذكور **ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم** قال الشارح النظر في هذه التسمية على الاسم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم وقد يكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النسا الا ما قد سلف بمعنى ان امكن ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن فالقرض المبالغة في حرمته وليسم تاكيد الشي بما يشبه نقيضه اي فليسم ما سمي باعتبار الاسم الاغلب تاكيد المدح بما يشبه الذم تاكيد الشي بما يشبه نقيضه فانه العبارة المنطبقة على المراد وفيه نظر لانه لو كان تاكيد المدح بما يشبه الذم معنى تاكيد الشي بما يشبه نقيضه لوجب ذكر تاكيد الذم بما يشبه المدح مقابلا له ولم يجب ما ذكره في شرح المفتاح ان المفتاح الكنفي بالتعريف بما يفيده الاسم لان الاسم يفيد ما هو حق من تعريفه وايضا لا يجب حصره في الضربين المذكورين وايضا لا مرجح لادخال الصورة المذكورة في تاكيد المدح بما يشبه الذم على ادخاله في تاكيد الذم بما يشبه المدح فالحوالة على القرينة الدالة على امر منطبق عليه الاسم وبيان الخير بترك بالمقابلة **وهو ضربان المفضل** لاشتماله على فضل تاكيد **ان يستثنى من صفة ذم منفيه عن الشي صفة مدح** لذلك الشي باعتقاد انها صفة ذم فانه كلام كاذب وليس فيه تاكيد ولا تسليم انها صفة ذم مجازات المخاطب فانه ايضا كلام كاذب ذكر مطابقا لما يريد عند المخاطب ولا تاكيد فيه ولا مدح فهم انها ايضا منفيه مع صفة الذم

لقد ذم بيتها في الانتقاء في غالب الوفات كما هو المعتبر غالبا في الامثال باستثنى المنقطع واشتهر في كتب النحو فانها استثنيح لدفع توهم ناشئ من التفي السابق والتاكيد فيه بـ **اسقدير دخولها** اي صفة المدح **فيها** اي صفة الذم فاحترز بهذا القيد عن الامور الثلثه هكذا حقق المقام واحفظه فانه من المشوار عن اقوام بعد اقوام واعلم ان من فوايد المستثنى المنقطع تاكيد المشي بما يشبه النقيض على احد الوجهين المذكورين كما يستفاد من هذا المقام وبهذا ظهر فايدته في دفع توهم من سابق الكلام على ما مرا اي من بيان النحي فادخره واجتنب عن ريقة القليد التي لا تكون الا في اعناق الاباعر ويجتنبه انه خرج بهذا القيد تاكيد المدح بما يشبه الذم باستثنا ما ليس عيبا ولا مادحا فانه توكيد في صفة الذم كما يوكد استثنا المادح فالاولى ان يقول بدل قوله صفة مدح ما ليس بصفة ذم وتاكيد المدح باستثنا صفة مدح عن صفة ذم منفيه لا بتقدير دخولها بينا فانه يوكد المدح بالوجه الثاني فلا يقصر عن القسم الثاني من التاكيد ولم يدخل الثاني فاخل الحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لما اعتاد به لتقصير متكلمه فيه لفوت فضل التاكيد بلا موجب تخلف في القسم الثاني وهذا ظاهر ان الحصر في القسمين استقرائي غير بديل قطعي فلذا لم يستدل عليه كما فعله في كثير من التقسيمات واشكل الله على ما ذكر من التكريرات **كقوله** اي النابغة الذبياني معوية والذبيان بالمنقوط والمنقوطتين من تحت بالضم والكسر قيل كالحصل جمع فل لمد والفد الثلثه سواكان في حد السيف وغيره **من قراع** اي مقارعه **الكتايب** جمع كتيبه بمعنى الجيش فالعيب صفة ذم منفيه فما استثنى منه صفة مدح وهو على تقدير كونها من العيوب وهو انهم شجعان لان وصف سيف الرجل بالفلول من المجاربة كناية عن شجاعته ومنا شار الى ان الاستثنا بتقدير الدخول بيان مراد الشاعر بقوله **اي كان بالسيف فلول** اي الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من مضاربه الجيوش والا فالفلول قد يكون عيبا ثم اشتغل ببيان وجه التاكيد بقوله **فاثبت** اي الشاعر **شباسه** اي العيب **على تقدير كونه منه** اي من العيب هكذا حقق المقام ولا تتبع ما وقع للشارح من وساوس الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه في محشره لكونه من ذلل الاقلام **وهو** اي كون الفلول المذكور من العيب **على محال** لما عرفت **فهو** اي اثبات شي من العيب **في المعنى تعليق بالمحال** وارجاع العباره عن تعليق **فالتاكيد فيه من جهة انه ادعوى الشي ببينه** لانك قد علمت نقيض المدعا وهو اثبات شي من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فقد ظهر العيب ثابت وتمكن ان يجعله تقدير دخولها في المستثنى المذموم المنفيه لتنزيله منزله المذموم في جنب صفات اخرى للممدوح فالتاكيد جا من جعل هذه الصفة الكونه في جنب صفات اخرى له صفة ذم فللتاكيد في هذا الضرب جهات ثلث وهذا الوجه تحريري الضرب الثاني دون الوجه الذي ذكر تامل **ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثنا الاتصال** لانه حقيقة كما تقرر **صح** الاستثنا على ما قرر **وهو** الاصل الذي لا يعدل عنه بلا صارف هو الحقيقة **فذكر انه قبل ذكر ما بعدها توهم** الاظهار شهرته في الادلة الضعيفه وتوافقه اللغة لان الوهم بمعنى خطرة القلب وطرو المتردد المرجوح قلنا اعترض عليه بعض الشارحين بانه قيل ذكر ما بعدها لا يوافقه قوة فلا يليق التعبير بالاوهام ويمكن ان يجاب عنه بان الاوهام كثيرا ما يستعمل في ضعف المدلول ايضا وان كانت الدلاله قويه ويوافقه اللغه فان وهمت معنى غلطت واوهمت تحري اوقعته في الغلط واجاب الشارح بان الاوهام شهرته في الادلة الضعيفه والتباع اللغة

في الظن كما ان التوهم حوالظن فقال توهمت لشيء اي ظننته وتوهمت عمرا خرج شيء مما قبلها فاذا وليها صفة مدح
وتحول مستثنى الى الانقطاع حا التاكيد لما فيه من الاشعار بانه لم يجد صفة ذم فاضطر الى ذكر صفة مدح وقد تحقق
اما الاول فلان ذكر ما ليس يجب بعد اداة الاستثناء بتقدير انه من جنس ما يجب لا يوجب انقطاع الاستثناء بل هو استثناء متصل مفرغ
على الغرض والتقدير فالاولى ان يقال الاصل في الاستثناء الاتصال لتحقق فذكر اداته قبل ما بعدها يوهم ذلك فاذا
وليها صفة مدح محوجة في اتصال المستثنى الى التقدير جاء التاكيد واما ثانيا فلان كلامه يوهم ان تاكيد المدح انما يشبه الذم
موقوف على تجزئ البيت مثلا للاستثناء حتى انه جعل الاسم لا منصوبه او مرفوعه لذات التاكيد وليس كذلك لانه كما ان
الاصل في الاستثناء اخراج شيء يحقق الدخول في المستثنى منه الاصل في الوصف بعد اخراج شيء كذلك عن الموصوف بالتقييد
فالاخراج على تقدير الدخول تعلق بالحال وخروج عن اصل التقييد فجاء فضلا للتاكيد و الضرب الثاني من تاكيد
المدح لما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة استثنا يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك
الشيء لا مطلقا بل يقصد انه صفة مدح اخرى له حتى لو طرأ ذكر صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم او اعتقاد المخاطب كذلك
وبنا كلامك على التسليم لم يكن من التاكيد في شيء اذ لا يكفي قصد انه صفة مدح اخرى له بل ينبغي ان لا يكون لدفع الهام
السابق انها مسلوبة عنه كما هو المشروط في المستثنى المنقطع بل يكون لا بد اذا اضطررت الى ايراد صفة مدح اخرى بعد
خروج شيء مما قبل اداة الاستثناء كما هو الاصل نحو انا افضح العرب بيد اني من قريش بيد بمعنى غير مختص بالمنقطع
مضافا الى ان كذا في الروض ونعم المعنى ان بيد للتعليل فالمعنى انا افضح العرب لاجل اني من قريش ولا يخفى ان هذا التعليل
لا يثبت المدعى وحمل ابن المالك تقديرا الكلام لانقصان في فصاحتي الا اني من قريش وهو من الضرب الاول في القاموس بيد
بيد وباليد معنى عن ومن اجل وعلى هذا وجه على معنى على احتمال قوي فلا يفوتك نحو ما اصاب المستثنى منه اي في هذا
الضرب ايضا ان يكون منقطعا لان الاصل في استثنا ما ليس بداخل فيما قبل الا واخواتها ان يكون منقطعا بعد خروج
عن صله الذي هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير الدخول كما في القسم الاول خلاف الاصل و ربما يكون الشيء على خلاف الاصل
وعلى الاصل في هذا الخلاف الا ترى ان الاعراب بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل في الاعراب بالحروف وهو
كونها بالحروف الثلثة فلا تنافي بين هذا الكلام وما سبق ان الاصل في الاستثنا الاتصال لان هذه الاصالة بعد العدول عن
الاصل الاول وقد اجاب المشايخ بان الاصل في مطلق المستثنى الاتصال وفي استثنا ليس يدخل الانقطاع فلا تنافي وانما
قدرنا الدفع ان الواجب في الاستثنا به وما سبق ايضا ان يكون منقطعا فلا معنى قوله لان الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله
متصلا بالتقدير كما يدل عليه قوله لكنه اي المستثنى المنقطع في هذا الضرب لم يقيد متصلا كما في الضرب الاول
بل بقي على حاله من الانقطاع وهذا تاكد بعض اساء لك فاعتصم به فلا يفيد التاكيد بالوجه الاول الذي هو اثبات
الدعوى بالبينة الحاصلة من التعليق بالمحال فلا يفيد الا من الوجه الثاني وهذا اي كونه تاكيدا الضرب الاول على
فضل تاكيد كان الضرب الاول افضل في التاكيد او افضلية الاعتبار فانا ما واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا
ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما فيحتمل الوجهين واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتملها ومحتملا وجها ثالثا هو ان يكون



المستثنى من اصله متصلا لان معنى السلام هو الدعا بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من اللغو وفضول
الكلام لولا فايدة الاكرام هذا كلامه ويتجه عليه انه اتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفيه كما بصفه مدح مع
حرف استثنا بعد صفة مدح اخرى فكيف يحتمل كونه من الضرب الثاني واجيب بان معنى كونه من الثاني انه من قبيله في عدم
افادته التاكيد لا من وجه واحد وهذا اختل ترتيب الضرب الاول وتفصيله على الاطلاق او الحصر في الضربين والهذام
ما ذكرنا لدفعه فتدكر والحق ان يقال ان اعتبر لا بسمعون صفة مدح وتعين الوصف بعدم سماع اللغو في سماع اللغو
حتى يكون القصد الى نفي صفة ذم وح يكون الا سلاما بتقدير لكن يسلمون سلاما صفة مدح اخرى بعد اداة استثنا
لا يمكن تقدير ادخالها في الاول ويحتمل ان يعتبر نفيا لصفة ذم هو سماع اللغو ويكون الا سلاما مستثنى من اللغو فيكون
من الضرب الاول لا محالة لما قدمناه لك فلا تغفل بالهذام وكن لا غتنامه وانه لم يجوزان تكون لا بمعنى الا ولا ايضا محتملة
للثالث واجيب بان السلام لا يمكن ادخاله تحت النافي ولو بحسب الظاهر لان النافي ان يقال لا احد اثمت ولا يجوز اتصال
المستثنى والمستثنى منه لتعدده غير مستثنى منه وايضا يتجه على الاحتمال الثالث ان اهل الجنة اغنياء عن الدعا بالسلامة
لجواز ان يكون سلامتهم في الجنة وتقررها لانهم لا سكون عن السلامة فتامل ومحتمل الآية وجها رابعا بان يكون سلاما مصدر
حينيا اي لا يسمعون فيها لغوا وقتا الا وقت تسليم فيكون من الضرب الاخر ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب
اخر كالضرب الاول بعينه في افادة التاكيد فانهم قالوا حصروها في ضربين فالحصر منقوض واثبات ضرب اخر مبتدع منه
معقود فلا يناني وضرب اخر حسب لفظ ذاجه الى الاول حسب النظر الثاني للناظر فانه يؤول اليه معنى فضبط المهم هذا الفن
بان ياتي بكلا مثبتا مفرغا وهو قاصر لان من المدح ما يصدق عليه ان يستثنى من صفة ذم منفيه عن الشيء صفة مدح بتقدير
دخولها فيها فانه الشارح المحقق بان ضم اليه ويكون العامل مما فيه معنى النفي والمستثنى مما فيه معنى المدح وبتقدير عليه
ان الضرب الاخر لا يختص بالمفرغ بل يشمل مثل قولنا وما نقم منا عيلا الا ان امنا بايات ربنا فانه لا يستثنى فيه في الظاهر
صفة مدح من صفة ذم منفيه بل من عم صفتا نقم ماله الى الا استثنا من صفة ذم منفيه فانه في قوة ليس لنا عمل معيب عندكم
الا ان امنا فالصواب ان يقال ان تقوض عن ايضاح المهم وتبيين قوله نحو وما تنقم منا الا ان امنا اي ما تعيب منا
بايات ربنا يقال نقم منه وانتقم اذا عاقبه وكرهه وبه فسر الا به بان المراد بنحوه ان يستثنى صفة مدح من معمول
ما فيه معنى النفي بتقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق ذلك العامل هذا وقد جا نقم منه بمعنى عابه فيمكن حمل الا به عليه
اي ما نعا قبنا الا ان امنا بايات ربنا وح مستثنى متصل حقيقة وليس مما نحن فيه فان قلت على التفسير المشهور ايضا هو
مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من معمول عيب المخاطب نحو ان يكون الايمان معيبا عنده قلت الايمان بايات ربه
الكل مما لا يمكن ان يعيبه قايل المخاطب ثم نقول لنا ضرب اخر كما لضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح عام صفة مدح بتقدير
دخولها فيها نحو لفلان جميع المحاسن الا كفران النعمة فالصواب في تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفيه صفة مدح
بتقدير دخولها فيها او من صفة مدح منفيه صفة ذم بتقدير دخولها فيها ولم يتعرض لفظ لكن في هذا الباب ولم يتعرض
ح بقوله في هذا الباب ولم يقل منه ليلا يتوهم عوده الى الضرب الاخر كما استثناء فالمراد بالمستثنى الغير بين ما يتم الكلام

بالحمل على المستثنى حقيقة او حكما والا لفسد وتجري فيه الفرعان الثاني كما في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد الرمادي الخ
خلف بن المحسن في هو البدر والا انه البحر زاخرا اي ممتلئا سوى انه الضرغام بالكسر اسد كثير الوبل المطر الشديد
العظيم القطر والاول كان يقال لا عيب فيهم لكن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب والمكان مستدرك كالاستثناء لان في
الاستثناء المنقطع معنى الاستدراك ومنه تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة
مدح صفة عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيه كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه
والثاني ان يثبت للشيء صفة ذم وينفي عما يشاركه صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل
وعقبتها على عكس ما مر كيفيه التاكيد وجهته وانه لا ينحصر فيما يأتي منه ضربا خرون المراد بالاستدراك الذي في حكمه
ومنه الاستتباع وهو قدم في الايضاح التوجيه فكانه راى شبهة مناسبة التوجيه
لتاكيد الذم بما يشبه المدح في كونه جامعا للمدح والذم فلم يرض بتعيين الخلاص وعدله وايضا لم يقتصر على شبهة مناسبة الاستتباع ايضا
في كونها كالمدح وما كان مزيد الاستتباع اعم من تفسيره لم يرد منه الا كما يفيده الاسم واحتاج الى التفسير ولا
لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى المدح بشيء على وجه يستتبع الذم بشيء
اخر والمدح به وكانه من مسامحات ائمة العربية في مقام التفسير والتعريف فذكروا في التفسير المدح بشيء على وجه
يستتبع المدح بشيء اخر على طريق التمثيل الخ تحقيق فيكون بعينه الادماج ولذا لم يذكر السكاكي الادماج والمعنى
يذكره كقوله اي قول ابي الطيب بهت بين الاعمار ما لو حويته فهبت الدنيا بانك خالد
مدحه بالنهاية في الشجاعة حيث غلب على ما لا نهاية له ولو كان في محاربة واحدة لكن غاية في الدلالة على النهاية
في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها قال الشارح حيث جعل الدنيا تهاب خلود
ولا معنى للتهنئة بشيء لا فائدة له فيه هذا وذكر الاستتباع يحصل من قوله بهت من الاعمار ما لو حويته ايضا فان بهت الاعمار دون
الاموال وعدم جمعها بيد الان على انه لو بقي للقتل لصلحة تعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يتركها اموالهم لورثتهم ولجمع الاعمار فانه
لا مصلحة للنفس فوق البقاء المخلد فهو لصلحة الدنيا قاله المفتاح مدحه بالشجاعة على وجه يستتبع مدحه بكمال السخاء
وجعل استتباع كونه سببا لصلاح الدنيا لان استتباع كمال السخاء غير ظاهر الا ترى انه لم يكد له الشارحان المحققان بل التهنئة
انما تكون اذا كان للدنيا منه مال او كمال ويمكن ان يقال استتباع كمال السخاء في عدم ذهاب الاموال فانه يدل على انه لا قدر للمال
عنده وقوله وجعلا الخ قد مر وجه اخر اشارة الى ما ذكره المهم من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جعلا وقد
سواه ولا يخفى ان الاستتباع بن يديه سنا اذ كان الوصف المستتبع بحيث يدفع توهم مذمة نشأ من المدح بشيء كما في البيت فان
وصفه بالشجاعة ببيان ذهاب الاعمار توهم افساده في العالم فكما انه افاد تهنئة الدنيا بخلوده مدحه باصلاح الدنيا
بقي توهم افساده للدنيا بذهاب الاعمار وفيه اي في الاستتباع وجهان اخران وقال الشارح وفي البيت وجهان
اخران من المدح وما ذكرناه انسب وان قال المهم في الايضاح قال علي بن عيسى الربعي وفي البيت وجهان آخران من المدح
فالمراد بشيء اخر الجنس واحدا كان او اكثر وقيس عليه نظائره احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وذلك مفهوم من





تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال مع ان التهنئة بها اليق وهذا ينبئ عن علو الهمة او عن كمال العناية لا حاجة
له الى المال والثاني انه لو كان طالبا لماله فقد سلم والا لم يكن هالكا اذ لا مورود تخلوه لان وجود الظالم
سبب لحزن كل احد للخوف عن ظلمه فلا تتصور تهنئتهم بخلوده وتهنئة الدنيا تهنئة اهلها وايضا لو كان ظالما في قلم الكتاب
لمصلحة نفسه وهو اما للمال او البقاء فقد مر جمع الاعمار يدل على انه ليس طالبا لبقايه وعدم نهب الاموال دل على انه لم
يكن طالبا للمال وفيه وجه ثالث وهو انه لم يعبه والناس يجمع المال الذي دون الهمم فكم بينه وبين الناس وسيأتي الادماج
في اللغة لف شيء في الثوب وفي العرف ان يتضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر معطوفا او غير
المستدرك المعطوف الاول وقد ذكر التضمن احترز عن التصريح بمعنى مع معنى سيق الكلام لاجله كما في قوله في تهنئ بعض الوزراء
اعتد وزيرا ابا دهرنا اسعافا في نفوسنا واسعافا فيمن نحب وتكرم فقلت له تهانيهم انما وقع امرنا ان الهم مقدم
فان رد الهم على من قال ان هذا الشعر فيه ادماج الشكوى عن الدهر في التهنئة وقال اخطا ان الشكوى مصرح به بل فيه ادماج
التهنئة في الشكوى عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سيق للتهنئة فكيف تكون التهنئة ادماجا والشكوى اصلا على ان كون
الشكاية عن الزمان مصرحا به نظر فان ابا الدهر في واحد من امرين طلبا منه لتقديم الهم ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على
الشكوى وآخر كلامه مصرح بالشكر وهو اعم من الاستتباع ولا يخفى ان حق البيان ان لا يذكر مقابلة الادماج
بل يذكر الادماج من المحسنات وبنبغي على هذا دخول الاستتباع فيه كما فعله في الطباق والمقابلة وقد اشار بقوله فهو اعم من
الاستتباع ان ما مثل به الاستتباع مثالا له وانما اشار بقوله كقوله الى مثال له يفترق به عن الاستتباع فليس
الغرض به التمثيل ليلغو بل بيان الافتراق والضمير الى ابي الطيب في الواقع اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفانا في
جمع جفن كفقر وهو حط العين من على ناعسة كاني اعديها اي بالاسقام والتقدير بتقليبها ولو قال به ليرجع الى
التقليب لكان اظهر ولكن ان تجعله راجعا الى التقليبات المستفاده من قلب على الدهر الدؤبا ومعنى تقليب الاجفان
للعد ان امتداد النهار لكثرة ذنوب الدهر وطول مدة وكمال الوعيد فيه فاقتضى تعاليا لما يرعوب منع النوم ويسهل السهر فانه
ضم وصف الليل بالطول الشكاية عن الدهر الظاهر ان سوق البيت لوصف نفسه بالسهر فيه والحزن لا لوصف الليل بالطول
لان تقليب الاجفان ظاهر في السهر لا في طول قال الشارح المحقق وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت
ابي الطيب او اكثر كما في قد ابن بنانة بالموحدتين من فرق بالضم او الفتح فان كلتيهما مما سمي بها العرب والابدال من جملة
مثاله فمن لي بخل اي خليلا اودع الحلم عنده قال المهم انه ضمن الفرد يعني حد بشيء المحبوب به المجرب كونه حليما حيث استفهم عن وجود خليل
صالح للايداع وضمن المجرب بذلك الشكوى على الزمان بتعذر الاخوان وانعدامه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشان قال الشارح
الكاري وضمن ذلك انه لم يوثر على مفارقة حلمه ابدا وما يريده وقت ارادة الوصال فان الودايع يستفاد فيها تضمين معان
لا معنى واحد وقد نهناك عليه موافقة معه لكن في موضع هل حق هذا التنبيه ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة الى تكلف
عبارة التعريفين وصرف النكرة المشتملة على الحد الوحد الى الجنس لان مثل ذلك استتباعات وادماجات ولا يجب صدق
المعرف على المعرف من حيث المجموع بل على كل واحد فاحفظه فانه ينفعك في نظايره ولا تعد لنقض تعريف بلا موجب عن ظاهر واعلم انه

انعم بالفهم كافل بالعلم والعلم كافل بالمال والمال كافل بالعيش والعيش كافل بالسرور

يمكن ان يكون المضمر البيت كما مر قال الحلم وعزته بحيث لا يمكن ان يعتد في جملة امانة على اخ من الاخوان لا ان المكنى به عن الزمان
وجه التوجيه وهي محتمل الصدين ومن جهتها قيل المراد بقوله وهو اراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكونان مدحا وذما كقوله من قال قيل هو بشار قال لا عود يعني عمرو بن عثمان
لا ندري اجبه او ثنا اقول فيك شعر الاندري امدح ام هجا قال بشار خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سوا
قلت بيتا ليس يدري اموزن ام هجاء فانه يحتمل تنحي عمرو العينين وتنحي ابصارهما فيحتمل المدح بانه حسن الخياطة فيتمنى
ابصار عينيه ليزيد حسن خياطته ويحتمل الذم اي يبس الخياط فيتمنى عمى عينيه ليتخلص الناس من خياطته والفرق بينه
وبين الابهام لوجوب استواء الاحتمالين فيه ووجوب التفاوت في الابهام بعد المراد وقربه نظرا الى نفس اللفظ على ما قيل
وعلى ما نقول يكون احدهما منصبا عليه القرينة في الابهام وابتاؤهما هنا على الابهام فالمراد بكون الكلام محتملا لوجهين مختلفين
احتمالا لنسبة الارادة كما هو المتبادر او الاحتمال على السواء قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات
القرآن باعتبار اي باعتبار احتمال المختلفين وان لم يكونا متقابلين ولا الاحتمال على السواء قلت قال والمتشابهات
من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار هذه عبارته ولا بعد ان يحمل على ان بعض متشابهات القرآن كذلك باعتبار ما في
قوله واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام ح يكون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار من حيث تاويلها مقطعا
الحروف في اوايل السور فانهم لا يذكرون في تاويلها الا امورا متساوية بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة
شيء منها ومنه المزلق هو اللعب ويقتضيه الجد الذي يراد به الهزل وفيه انه ان كان ظاهر العبارة
هزلا فالكلام من قبيل الابهام وان استوى بالجد فهو من قبيل التوجيه وان كان لظاهر الجد فهو من قبيل ارادة المعنى لفظ
يحتمل خلافه احتمالا مرجوحا فلا معنى لعدة محسنا في الجد والهزل خاصة وايضا لا وجه لتخصيص المحسن بالمزلق الذي
يراد به الجد دون الجد الذي يراد به الهزل الا ان يقال اقتصر على الموجود كقوله اذا ما تمطى انك مفاخرا
عدس فا اي احسب من حملة ما تقوم به انه كيف اكلك للضب بفتح الضاد ومنه تجاهل العارف
ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام حتى تكون من محسناته وضع ذلك بحسب مقتضى الادب فاسوى كلامه تعالى
قال لدفع كلام النوعيمي وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره فهو صفة للكلام مبني بالسم ما هو صفة
المتكلم به ولم يخص ما سوى كلامه تعالى بالتسمية بتجاهل العارف لتسميه بالنطق الى الانام الاغلب وكانه لذلك قال السكاكي
الاحب تسميته بتجاهل العارف وقال غيره لاعتقاد ان كلام ربنا لغز وفي الحجة كاية عن الكراهة
وقوله لنكتة فما زاده على كلام السكاكي وليس في كلامه ولا في على ما لا يهامه انه داخل التسمية والاولى ان يقول
ومنه تجاهل العارف لنكتة وهو كما سماه ح كالتوبيخ في قولك الخارجية اما رحمي اصل اللغة كالحارجي
من يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم ابا شجر الخابور من نواحي ديار بكر ما لك مورقا من اورق الشجر صار ذا
ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي بعلم ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كان الدالة على
الشك لتوبيخ الشجر مبالغة في وجوب الجزع او لتوبيخ من لم تجزع كذا في الشرح ولا يخفى التجاهل بقوله كانك الخ بل التوبيخ

عن سبب كونه مورقا ايضا فالعلم ان السبب هو الفصل والوقت المقتضي لذلك والاشبه ان البيت من الدلة وانما
في المدح كقوله اي البحتري امح برق بيرق صفة برق امرضو مصباح ينبغي ان يصفه كالبرق
يكون في الليل ليفيد قوة الضوء وكانه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي او ارتبتهما منها بالمنظر الضاحك
بالمعاد المعجمة والحاء المهملة معنى الظاهر من ضحى الطريق ظهر بالغ في مدح ابتسامها بالنور نشرها حيث لم يفرق بينه وبين
لمع البرق وضوء المصباح وتحمل الدلة او المبالغة الذم كذا في الشرح فجعلها عدلة للمبالغة في المدح وكا وجه
للعطف بالواو فتامل فالاولى ان يجعل قوله والمبالغة في المدح اي الذم بمعنى المبالغة في احد الامرين تكمله عدلة
لاختها فيكون العطف بالواو في محله في قوله اي زهير وما ادري سوف اخال بكسر الهمزة والفتح كما هو القياس لغيه
اي اظن وهو بمعنى معترض بين سوف ومصحوبه ادري او امر اي رجال الا ان القوم عصم الرجال الظاهر ان
الحصن الا انه اراد تنكير الرجال ليفخموا بالتنسا قال الشارح فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه نظر اذ هو
مقابلة المجتمعة من النساء والرجال بالنساء الصرف والدلة الدله وغرارة هابا للفؤاد من رهم ونحوه ود لهة الجشي
تدليها فتدله كذا في القاموس فلا يلغى قوله في الحب نعم يلغى لو كانت دلة ذهاب الفؤاد من الهوى كما في الصحاح والا
ان النكتة لا يخص الدلة في الحب فالاولى ترك قوله في الحب قوله اي قول الحسين بن عبد الله وكثيرا ما يتوهم انه للمحبوب
تالله يا ظبيات القاع والمستوى من الارض قلن لنا ليلى منكن اضافها الى نفسه ليعلم انها ليست
ليلى مشهورة ولم يصف في قوله ام ليلى لانه كان التباس بعد الاضافة السابقة وقيل الاضافة للملابسة كوضع الظاهر موضع
المضمر من البشر والتردد في كون ليلى من هن او من البشر اما في حسن سواد عينها وبياضها واما في الشعر والوحشية قال الم
وكا التحقيق قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق
جديد كانهم لم يعرفوا منه الا انه رجل ما والتعريض في قوله تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين هذا وما سب
التجاهل التعظيم كانه لعظمته لا يعرف الا بعزة ذلك من الاعتبارات ومنه القول بالموجب اي الحكم لموجب اثبت لشيء
غيره ذلك او لموجب المتعلق المذكور وهو ضربان احدهما ان تنفي صفة اي دال على ذات موصوفة باعتبار معنى المقصود
في كلام الغير كناية عن شيء اي دالا على حقيقة لخصوص الشيء وعمومه الصفة والايراد الكناية الاصطلاحية اذ
ليس دلالة الاعم على خاص يتم بطريق الكناية بل بطريق التصريح اثبت له حكم صفة شيء فينتفيها اي تلك الصفة
نفي الاعم القائم بالخير فيه استحقار لغيره اي الشيء من غير تعرض لثبوته له الاولى لاثباته له او لانتفائه
عنه بدل او نفيه عنه فيوجد ذلك الاثبات في الحكم الذي اثبت لغيره نفيا بتلك الصفة واثباته المعبر عنه سبيل الاستعارة
والمجازات وهذا هو المقول بالموجب في هذا القسم نحو قوله تعالى ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمومنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن غيرهم والاذل وقعت
كناية عن المومنين وقد اتبعوا الغير بهم المكنى بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى الرد عليهم صفة العزة لغيرهم وهو الله ورسوله
والمومنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة لكن اوجب ذلك الاثبات نفي الحكم عن غيرهم

لغة

لام

واثباته للموضعين هذا وفق ما في الشرح وفي تفسير الفاضي وغيره عني بالاعتراف نفسه وبما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم

**والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله** احتمالا حقيقيا او مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا على الفايده كما يتبادر الى الوهم **بذكر متعلقه** اي ما يتعلق به سواء كان جارا او مجرورا كما يتبادر الى الوهم او غيره ليشمل مثل قد التعنزى في خطاب الحجاج معه لاحملنك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم وكما ذهب اليه فانه حمل الادهم في كلام الحجاج على خلاف القيد الذي هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيا يوجب كون الفرس اذا عرف هذا فلا خفاء ان هذا القسم من القود بالموجب من تلقي المخاطب بغير ما يترقب فيكون داخلا في المغالطة البلاغية لانا نعلمها فافهم **كقوله قلت تقلت** اي حملتك المونه **اذا نيت مرارا** ظرف لقلت او تقلت على تقيل عاقه بالايادي **قال تقلت كاهلي** اي عاتقي **بالايادي** اي بنعمي لانها سبب لاداء الشكر ونعمة قال الله وتبعه الشارح وقريب من هذا قول الاخر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها وكانوا للاعادي وحلوم سرهاما صابيات فكانوها ولكن في فوادي ولكن تجعله ضربا ثالثا وهو حمل اللفظ الكاين في ظنه معنى من غير ان يكون في كلام الغير على معنى اخر ومن ثم قيل هذا من قبيل التكلف في الضمير لاحمال اللفظ الواقع في ظنه معنى على معنى آخر فان ضمير فكانوها للدروع المذكور في ضمن دروعا في وهكذا في الضمير الراجع الى سرهام صابيات وبعد هذين البيتين وقالوا وقد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن زعموا فوادي قال الشارح وهذا تلبيث من هذا القبيل وفيه نظر بل المعنى لقد صدقوا في دعوى الصفا لكن عن حقدي بل عن ودادي فهو تصديق في بعض الدعوى وتكذيب في بعضه وليس فيه حمل اللفظ على غير ما اراد المتكلم في شيء فتامل **وصنف الاطراد وهو ان يأتي باسما الاولى** باعلام **الممدوح لان احتصاص الاطراد باسوى الكنى والالقاب غرضا ظاهرا** كما سيجيء **فيما يعرها** خلاف الاصل **الممدوح او غيره وابايه** عطف الممدوح والمراد به ما في قال لواحد ليسهل له المثال ولا ما اضيف الى الجميع ولهذا جمع وليس المقصود باسما الممدوح واسما آبايه كما يترجمه الشارح اذ لا يشترط في الاطراد ان يكون الممدوح او غيره اسما فضلا عن الاتيان بها **على ترتيب الولادة من غير تكلف** حتى لو تكلف كان يقال عتيبه الذي ابوه شهاب الذي ابوه حارث لا يسمى اطرادا فان قلت لا فايده لقوله على ترتيب الولاده اذ لا يكون الاتيان من غير ترتيب الا لكذب الانتساب فلا بد في عتيبة بن حارث ابن شهاب من هذا الترتيب اذ لو قيل عتيبه بن شهاب بن حارث لكذب قلت يحتمل كما لممدوح وابايه في الذكر بطريق الانتساب فانه لو قيل ممدوحي عتيبه وشهاب وحارث لكان من الاطراد **كقوله ان يقتلوك فقد تللت** اي هدمت **عروشهم** من ثل الدار هدمه **لعتيبه بن الحارث** اي بقتله فانه كان اتاك بجدهم ورئيسهم فيتحجهم بقتلك لا بقاء هم بعده واعترض الشارح في تحقيقه بانه من قبيل تتابع الاضافات وهو محل بالفصاحة فكيف يعد محسنا ورد بانه منع اخلال التتابع مطلقا بالفصاحة وقد ورد في الحديث الكريم بن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم ولا يمكن ان يدعى بانه مثال لاطراد المحسن ولا ينافي التمثيل حدوث ما يخل بالفصاحة من وجه لجواز ان يكون المحسن اتما يكون محسنا بعد تعايه البلاغة المشروطة بالفصاحة عندهم نعم لا يضر عند من لم يشترط في البلاغة واعلم انه كلما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ولذا اعجب عبد الملك بن مروان



قول زياد ابن الصمة قتلنا بعبد الله حرملة ذو اباب ابن اسماء بن زيد بن قارب روى انه لما سمعه عبد الملك قال لولا الفاقه لبلغ به ادم **واما الضرب اللفظي** من الوجوه المحسنه للكلام **فهو الجناس** سمي **بذلك** اي بالجناس **لتجانس** اي تشابه **اللفظين** تقييد الجناس بتشابه لفظ الجناس لم يخص اصطلاحا بالتشابه المذكور **حروفهما في اللفظ** اخرج اصافة التشابه الى اللفظين تشابه المعنيين ولو قال هو التشابه في اللفظ لخرج بقوله في اللفظ اي في التلفظ لانه لا تشابه بين المعنيين في التلفظ بل في اللفظ وقد يستعمل اللفظ بازاء التلفظ بنا على ان اللفظ يستعمل تعنيفين وان غرابة التعريف من جهة المعدود من تشابه الكلمتين كما في المفتاح ولو جهة اقوى يظهر من ان يخفى وتخرج عن التعريف تكرار اللفظ فان التشبيه يقتضي تغايرا والتغاير اللازم للمعده في التكرار لا يسمى بالحرف تغايرا ولهذا يثبت للفظ الواحد معان معدده بجعل يوم تقوم الساعه ما لبثوا غير ساعه لفظين يخرج الى تكلف وخروج من الحق ويخرج مع ذلك ان زيدا وضرب ضرب زيد الى مزيد بان يراد التشابه في التلفظ فتامل معنى عدم التشابه في المراد ولا يخفى بعده ولم يقيد بقوله في اللفظ ليتبادر التشابه في المعنى فاخرج به التشابه في المعنى سيما المطابق لكن التشابه في التلفظ اوسع من الجناس حتى انه يشمل ضرب وعلم لتجانسهما في التلفظ من حيث اشتمال لفظيهما على الثلاثيه الا ان المراد بالتشابه في التلفظ على وجه مخصوص يعرف بتفصيل انواعه لخرج ايضا اضافة التشابه بين اللفظين مما لا تكون تشابههما في التلفظ هكذا وسيجيء بعضها في اقسام المحسنات لحسن التاملية المقام فان سلوكه من خواص كرايم ذوي الالهام مرتبا بالخصوصين بالكلم الالهام والجناس ضربان تام وغير تام وسيأتي الى هذا التقسيم بقوله **والتام منه** اي من الجناس **ان يتفقا** اي اللفظان **في انواع الحروف** بكفي ان يعتد في الحروف الا المتدارج لفظ الانواع تنبيها على انه كل حرف من حروف المجانسة نوع وانما خالف عرف العربيه وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد التلفظ وعدد لفظا واحدا وان تلفظ به الحرف فتصحيحا لاعتبار الجناس في لفظ واحد يستعمل تعنيفين حتى تقوم الساعه ما لبثوا غير ساعه لانه يتوقف على التعدد والمراد بالانواع ما فوق الواحد وان لم يكن جنسا في الثنائي والمراد الحروف الملفوظة وان لم يكن دعائي مراده ما عدى فعلها ما من متجانسين تجنيسا تاما لعدم الاتفاق في عدد الحروف لان الاصل في الاول ادغاك **واعدادها** الاولى وتعدادها ادوا فوق ضرب وقتل في عدد الحروف لاني اعدادها اذ ليس كل اعداد لا يقال ان الاتفاق في الانواع يغني عن الاتفاق في الاعداد لان معنى اتفاقهما في الانواع ان يكونا مشاركين في انواع الحروف ولا يشارك المساق في انواع حروف المساق بل في بعض انواعها فلو قدم الاعداد على الانواع لكن احسن لانا نقول حلت وحلت متساويان في انواع الحروف وليسا متشاركين في اعدادها **وفي هيأتها** الاضافة ادنى ملابسة اذ الهيئة صفة للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة في الحروف والاولى في هيئتها اذ ليس شيء من المتجانسين هيئات حتى يتعقل في الهيئات وما اشتهر من تعريف الهيئة من انه ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على بعض فوجب ان يكون ذكر صيانتها معه عن ذكر ترتيبها وكانه لم يلتفت اليه لما رآى من انه يجب عليه انه يوجب ان لا يتحقق ضرب ودضرب فتحصل الترتيب خارجا عن مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف المشهور ولما يرد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة والسكون لا هيئة الكلمة كما هو المشهور لم يتجه شيء من المذكور لكن يحتاج الى حمل الهيئات على ما فوق الواحد كما **وترتيبها** اي تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع كل حرف في موضعه اللايق اولا فتامل واما عدل عن تعريف المفتاح وهو ان لا يتفاوت المتجانسان في التلفظ مع انه اخصر لان



دريا تصحيب اورد لفت
دريا تاكام واهيم
والتشديد والله

الى تفصيل التشابه المعنوي للجناس قال الم ووجه حسنه انه افاده في صورة الاعادة **فان كانا من نوع واحد** من انواع الكلمة **كاسمين** او فعلين او حرفين **سمي مماثلا** الاظهر ان يسمى التجانس مماثلا وكل من المتجانسين مماثلا ومستعرف وجه العدول قال الشارح التسمية بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام من ان المماثل الاتحاد في النوع اه قول هذا بعيد والاظهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة سمي التشابه الكامل بالمماثلة لكماله فكانه بلغ في الكمال الحد فامر به مماثل كما يقال رجل جلال **نحو يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة** واقسام كل من الاسم والفعل والحرف اصناف لانها اما ان تكون نحو قول الحريري ردى ذمام من عهدت ومنه ولا ذمام لمن يذهب الخ من الجناس المماثل مع ان الذمام الاول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البيرا القليلة الماء والقربة ضد وكل منهما وجه في البيت فعلى الاول معناه انه ليس لها ابار قليلة الماء في مسلك الغرب بل ابار كثيرة الماء بالسالكين وعلى الثاني معناه انه ليس له اباد كثيرة الماء في مسلك الغرب بل اباد كثيرة الماء بالسالكين لغلبة الشاوك ويجوز ان يكثر ماؤها لغلبة الشاوك فعول الشارح المحقق والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البيرا القليلة الماء قصر النظر من غير موجب وفي كونه من الجناس المماثل وجعل الكلمتين فيه من نوع واحد بحث لانه اريد النوع الحقيقي يكون الاسم والفعل والحرف كذلك وان اريد الاعم فالاسم المفرد والاسم المجموع نوعان اعتباريان لهما جنس وفصلان لان العام الداخل في مفهوم الاعتباري والخاص المعتبر في مفهوم فصله **وان كانا** اي اللفظان المتفقان **من نوعين** وهو ثلثة اقسام بالقسمة العقلية **سمي مستوفى** وهو في اللغة ما اعطي حقه بالتمام سمي به تنبيها على انه وان اختلف اللفظان نوعا لم ينقض من حق الجناس **كقوله** اي قول ابي تمام في مدح المعتصم **ما مات من كرم الزمان فانه بحيي** ابدا **الذي يحيى بن عبد الله** فانه لا يبعد ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال الشارح لانه كريم حي الكرم وجد وه عم وما درس ابلغ فاقهم وعلى توجيهه لو جعل بحتد يد الكرم لانتقض الكرم المنف الوجود بنقضي كرمه كما وجد فيه مزيد مبالغة ولطف ذلك ان يجعل ما مانا فيه ومن زائدة وقوله فانه تعليل وفي حكمه قول الآخر حسبه نحو يحيى فلم يكن الى رد امر الله فيه سبيل **وايضا** لا يخفى ان التقسيم السابق غير حاصر لخروج جناس التركيب من القسمة فينبغي ان لا يذكر قوله وايضا ليكون جناس التركيب في سلك القسم ويكون التقسيم ثلاثيا حاصرا لانه حينئذ يكون تقسيما للجناس التام الى المماثل والمستوفي وجناس التركيب والقول بان قوله وايضا ليس للتنبيه على استيفاء التقسيم كما حمله الشارح المحقق بل للتنبيه على انه ليس من اقسام التام وان خرج باختلاف اللفظين افرادا وتركيبا مع كمال الاختلاف على التام بعيد عن الافهام **ان كان احد لفظيه مركبا يسمى جناس التركيب** وان كان الاخر مفردا او ان لم تكن احد لفظيه مركبا فلا اسم له على اطلاعي بل المسمى بالاسم فحسب كما سيذكر ما يكون كلا لفظيه مركبا مثاله المتشابه والمفروق ومثال ما يكون احد لفظيه مفردا قوله مطايا مطايا وحدكن وحوكن فان الدال عليها ليس على تعدد فطا فعل ماض ومطايا هو المنادى واحد لفظي الجناس المركب من الفعل والحرف والاخر مطايا جمع مطيه والاقلاع عن الشيء الكف ومعنى البيت اطال وحدكن وحوكن مناول متكئه قطعهن منا يغني تقدير موت ظهر على كل مطيه من شدايد الطرق وزند عنكن راسخ في لا تكن قلعه عني فلا يمكن جاني عنه لان سببه هوى لا يزول وحوى مجر ليس بعده رجا الوصول فقوله زند عنها فيه التفات من الخطاب الى الغيبة والضمير مطايا حول الشارح وايضا ان كان احد لفظيه مركبا والاخر مفردا ليس ينبغي فان ذا



مركبه من حرف المثابة والاسم مركب حاملنا ظاهر غايه الظهور وبنا الامر على ان ذا هبة في حكم الكلمة الواحدة ولنا اجري الاعراب على الباء والمقصود بالتمثيل حاملا وحاملنا وجاملنا كلف بدعوى اليه داع مع انه خرج ح من البيان الى التعبيس بين جاملنا وجاملنا وكنا بناوه على ما قبل الاسم لا وجه له لان الاسم والفعل لا يقدران لفظا واحدا لاختلافهما في الحقيقة ولا عرفا فالفعل والمفعول مع استتار الفاعل في حاملنا فانهما يقدران في العرف لفظا واحدا كلفظ مع ان شيا منهما لا يجري فيما قيل به للمعروف ولا يصح من قوله لا نعترض على الرواة قصيده عالم بثبانه قبل هذا فلا يذهبها حتى عرضت الشعر غيري بذب عدوه منك وساوساهذي بها فان التقفا يعني اذا عرفت جنا س التركيب **فان التقفا** اي لفظا المتجانسين اللذان احدهما مركب سواكان الاخر مفردا كما عرفت ومركبا كما في المثالين **في الخط** ايضا **خص باسم المتشابه** كانه بلغ في الكمال حتى قام به تشابه على قياس التسمية بالمماثل **كقوله** اي ابي الفتح البستي والمنسوب الى بست بالضم بلد بحستان **اذا ملك لم يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبه** الفعل الاول جزاييه والثانية سببيه وذهاب الدولة كناية عن عدم بقائها **والا** اي ان لم يتفق اللفظان المذكوران احدهما مركب سواء تركبا للفظ الاخر اولا في الخط **خص باسم المفروق** لافتراق اللفظين في الخط اولافتراق اللفظين والخطين في التشابه **كقوله** اي ابي الفتح **كلم تذاخذ الجام ولا جاملتنا** اي لاجام ماخوذ لنا للملا فذاخذ الجام وان كان تقديرا للفعل العام اشيع **ما الذي ضد** ضمنهما معنا نكاري اي لم يصدر شيء **سدين الحام** من موضع الظاهر موضع المضمر وهو مفهوم في الشعر بلا نكته ووجوب لنكته اما هو في النثر **لو جاملنا** اي احسن عشرتنا ومن جنس الجناس ان لا جاملنا لا يفيد في المجاملة في اول السماع وهو صحيح في هذا المقام وانما قلنا اول السماع لان شرط تكرار الجملة على الماضي ورد كون جاملنا محمولا على الماضي فان قلت لا يصح قوله والا المفروق لانه مفروق او فرقوا لانه لان لم يتفقا في الخط فان المركب مركبا من كلمتين تفرق وان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة فوقوا كتعدل الحريري ولا تله عن تذكار نيك وايكه بدمع يضاهي الدر حال مصابه ومثل بجيئك الحام كتاب قضا الموت و وقعه الوقع بالسكون وقعه الضرب بالشيء ورد عه ملقاه بمطمع صابه الصاب جمع صابه وهو بمعنى رودهم الجوهري في قوله الصاب عصارة شجر مر صرح هذا التقسيم المحمد في الايضاح لعباره الكتاب بعيده عن الصواب تلك ما ذكره في الايضاح تقسيم المفهوم وكانه لم يرض به في التلخيص واراد بكون احد اللفظين مركبا كونه لفظا موضوعا بايد لجزء لفظه على جزء معنا لا مجردا مركبا مع الجزء ان صار بعد التركيب لفظا بهملا لا معنى له كما لمصاب الثاني ولم يلتفت اليه لان حسن التجنيس التام في المساق والساق تجنيسها تاما ولم يقل به احد لما فرغ عن تفصيل اقسام التام شرع بقوله **وان اختلفا** في تقسيم غير التام وجعله اربعة اقسام لان الجناس لا يجامع الاختلاف في امرين من الامور الاربعة المذكورة لبعد التشابه فاقل قلت لا خلاف في هذه الاعداد بستا فرعا الاختلاف في الهيئة بناية الانواع ايضا في مثل الساق والمساق قلت معنى الاختلاف في الاعداد انه بعد حروف الباقية لا يبقى اختلاف ثمة كانه تنبه لمساواة جمع الهيات فقال **في هيئة الحروف فقط** اي مع الاتفاق في الثلاثة الباقية **يسمى التجنيس محرفا** على صيغة المفعول من التحريف على صيغة المفعول من التحريف وهذا عنه غير الحكاكي فانه سماه في المفتاح ناقصا ووجه التحسين فيه ان فيه اظهارا وامور مختلفة من مادة واحدة او ان فيه حسن الافادة الصرفية مع ابهام بعض الافادة لان فيها بهام الاتفاق المشتمل على اعادة ما والاختلاف المفهوم من التحريف فيكون في حرف واحد **كقولهم**

جبه ثوب معلوم برد بالضم ثوب مخطط جنه سرد بالفتح معلوم والاختلاف في حرف واحد هو ألبا ونحوه في ان الاختلاف في حرف واحد كقولهم الجاهل اما مفرط اي مجاوز عن الحد او مفرط اي مقصر وليس له الحالة المتوسطة بين الافراط والتفريط ولما كان يتبادر الى الوهم ان الاختلاف في هذا المثال في حرف ما اي اي حرف كان اردف ذلك بالتنبيه الاول بقوله ونحوه والتعليل ثانيا بقوله والحرف المشدد في حكم المخفف ووجهه على ما قال المفتاح انه حرف واحد في الصورة الخطية ويلزم على هذا ان لا يكون اذ نباسم التفضيل مشتقا واذ نبا ضل ماض جمعا مذكرا من الخماسي الثلاثي المزيد فيه الثالث وبكون محمر مكرم ومحمر من الاحمرار مجانسين تجنيسا تاما وهو بعيد وعلى ما قال الشارح المحقق انه يرتفع اللبس عنهما لان كلا منهما واحد في الحرف الواحد كما انه لم يرد الا كيسه ويلزم على كل تقدير كون محمر لمحمد ومحمر مكرم مجانسين متفقين في اعداد الحروف وما ذكرنا من شرح كلامه اقرب مما ذكره الشارح المحقق من ان معنى قوله ونحوه المماثلة في كونه من التجنيس المحرف وقد يتبادر الى الوهم من ان التجنيس مع اختلاف عدد الحروف وليس من قسم المحرف هذا ولا يخفى ان قوله والحرف المشدد في حكم المخفف كالمتمم للحكم السابق توطيه للحكم اللاحق من قوله وكحرفي المدغم مشرك المشرك وان المشرك بالتشديد يقتضي ان يكون الاختلاف في الحرفين بالحركة والسكون بان يكون المتحركان في احد المجانسان ساكنين في الاخر والمقصود به التمثيل لكون المتحركين في احدهما بالفتحة مكسورا وساكنا في الآخر ويقال يقتضي ان لا يكون من التجنيس المحرف بل من الناقص والبدعة كالحكم الحدث في الدين بعد الاكمال اوما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الاهوا والاعمال والشرك محركة حبائل للصيد وما ينصب للقنص والشرك بالكسر اسم بمعنى الاشتراك والمراد بها الاشراك بالله وان اختلفا في اعدادها اي الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر ولا يكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزايد في اللفظ يسمى لجناس ناقصا قال الشارح لنقصان احد اللفظين عن الآخر وبخ بفتح الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة والهيئة والفتح وسماه السكاكي مذيلا وذلك ستة اقسام لانه اما بحرف واحد الخ واما بالكل وهو مثل ما بحرف واحد الا انه لم يذكر الاقسام واحدا مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق وذلك مبني على ان المشدد حرف واحد والا فالمساق لا يزيد على الساق او في الوسط نحو خبدق اي بخل او رزق او عظمي او حظي احمدي بالفتح اي مشقق وكون الحد ناقص من الحمد كالساق والمساق او في الاخر كقوله اي اني بناس منكون من باد اي بعض ابداء الحرب واعمال السيف لا بكون الا بيد فالمادة للسيف ليس الا مادة البعض ابد به فلا احش ايضا مع تجويزه زيادة من في الايجاب لا يرضى بجعلها زايدة هنا بل لا داعي اليه بجعلها زايدة على مذهبه او تقديره لسوء من ابد حفظا لمن على الزيادة كما فعله الشارح ذهولا عن معنى لطيف وعدول عن طريق خفيف وهنا في وقف مترتب وما ذكر الشارح مقابلا لتقدير انعطوف مرانه للتنقيص مع انه في تقدير سواعد من ابد ايضا للتبعيض اذ السواعد بعض الايدي فكان ينبغي على جعل من التبعيضية اسما وقد صرح به في شرح الكشاف وقال هذا مما استخرجته قواض من قصاه لسنه ضربه ضربة بالعصا عراصمر من عصم من حد ضرب بمعنى منع او وفى تمامه لوصل باسماء قواض اي قوى من قضى عليه قتله وهو انسب مما في الشرح من انه من قضى عليه حكم اي حكمه قواضبي من قضبه بمعنى قطعه من حد ضرب



اسمان قوابل للاسميات قل طه للاشيا ايا كان خشبا او حجرا او حديدا فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقوابل وكون الزيادة في الآخر لتقدم الاعتداد بالتنوين وربما يسمى قالوا لهم اعني الثالث مطرفا نقلا من الخيل الابيض الراس والذنب وسايرها مخالف فان اخره يخالف الباقي في كون اللفظ اعادة قال الم ووجه تحسينه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالمتمم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتى بها للتاكيد حتى اذا كان اخرها في نفسك وقعا معك انصرف عنك ذلك الوهم وحصل لك غاية بعد الياس منها هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان توهم التاكيد ليس عاما لانه لا يشمل مثل قولنا لم ابد عواصم واعني عواصم اذ لا مجال لتوهم التاكيد فينبغي ان يحذف قوله وانما اتى بها للتاكيد والثاني ان اختصاص الوهم بالزمان السابق على ورود الاخر انما يتم في مثل عواصم عواصم واما في عواصم عواصم فالوهم باق بعد ورود الاخر فالاولى ان يقال قبل معرفة الآخر ووجه تحسيني التقسيمين السابقين جمع النقاط المتناسبة فيما يأتي المحسنات للفظية نظير مراعاة النظير في المحسنات المعنوية وهذا الوجه يم اقسام الجناس واما باكثر فقد عرفت انه ثلثة اقسام كتسميه ولم يذكر منه الا قسما سمى باسم ببيان اسمه كفريسا اي الشاعرة وسمي الخنساء وبنات لها خناس ايضا اخت صخر ان الدما بالضم والكسر والثاني لكثرته فيها ونسب هنا همرا الشفاه من الحوى هو حرقة القلب والمراد مجرد الحرقة بقرينة قوله بين الجوانح اي الضلوع عن الترايب مما يلي الصدر جمع جانحة وربما يسمى هذا الضرب الذي يكون باكثر من حرف في الاخر مذيلا وجعل مطلق ما يكون الزايد فيه اكثر مرجع الضمير كما في الشرح ما يوثق به وبعد عن هذا الاسم وفي قوله وربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية وان اختلفا في انواعها اي في جميع الانواع الا ان في كل نوع كما كان المعنى كذلك في الاتفاق في الانواع يدل عليه قوله فقد شرط ان لا يقع اي الاختلاف باكثر اي في اكثر من حرف اذ لا بعد بصر وبكحل او ضرب وفرق متجانسين ثم الحرفان المختلف فيهما ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وحسن اي الحرفان فالظاهر ومما فيه راجع الى الحرفين بتاويل كل منهما وجعل الضمير الى المضارع بتاويل وهي اما حرفا ما في الاول بعيد جدا نحو بنى وبين كحتى اي يبتلي اذا ال اي مظلم وطرق طامس اي بعيد جعل الليل لاظلامه حايلا بينه وبين ما يريد كالطريق فكلا يرتفع الطريق بين لا يمكن الوصول فكذا ما يريد رفع الليل الدامس لا يمكن الوصول او في الوسط نحو وتنارون اي يبعدون منه او في الاخر نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخيل معقود بنواصيها الخير صيغة وهي منتهى منبت شعر الراس من جانبي الوجه الخير الى يوم القيمة والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين في المخرج سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو بل لكل همزة اي كاسر لاعراض الناس معتاد به لمزه اي طاعن فيها معتاد به لان بنا فعله للاعتياد او في الوسط نحو قوله تعالى ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون اي تتكبرون وهذا نظير لا تمثيل اذ كما ان الفرح والمرح متقاربان لكونهما شفويتين كذلك الميم والفا متقاربتان لكونهما شفويتين وان لم يسم احدهما في الاخرى ومثاله قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد او في الاخر نحو قوله تعالى فلا الامن

الكلام فيه كالكلام في المثال السابق بل اشد لان الدال والتون متقاربتان بحيث يدغم احديهما في الاخرى وغفلة
الشارح المحقق عنه مع التعرض بالسابق معضد والمثال المطابق تلاف وتلافاعتصم بالله فليس عنه من واق **وان**
**اختلفا في ترتيبها** اي ترتيب الحروف فقط **سمي تجنيس القلب** ولم يعده المفتاح من اقسام الجناس
بل جعله من القلب وهو ضربان لانه اما ان يعكس الترتيب من الآخر الى الاول **نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه**
هذا حاز للقول الاخف حسامك فيه لاحباب فتحه ورمحك منه للاعداء حتف **ويسمى قلب كل** واما ان لا يكون
كذلك **نحو** ما جاء في الحزالملهم راستر عوراتنا جمع عورة وهي الفعلة القبيحة **وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض**
وان لم يخل حرف منه من تقديم وتاخير كذا ذكره الشارح ولم يعثر على هذا التفصيل الا من كلامه وكلام من بعده وتحمل
كلام المفتاح على مراده بنحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه ما يكون في جميع حروفه قلب سوآء كان على الترتيب ام لا وبنحو عوراتنا وروعاتنا
ما لم يكن القلب الا في بعض حروفه وهذا اوفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض **واذا وقع احديهما** اي التجانسين
جناس القلب كذا فسر المتن وتبعه الشارح المحقق وفي المفتاح خصه بقلب الكل فظاهر عبارته انه اذا وقع احد القسمين
من قلب الكل وقلب البعض **في اول البيت والاخر في اخره يسمى** تجنيس القلب **مقلوبا مجنحا** لان اللفظين
كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى عن كفه في كل حال **واذا ولي احد المتجانسين** اي جانسه كان بترتيبه
العدول الى الاسم الظاهر ودلالة المثال **للاخر يسمى** الجناس **مزدوجا ومكررا ومردد اوخوفي** لترتعار
**وحيتئذ من سبا بنبأ يقين** وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة سوآء كان بينهما جناس لفظي ولا والمراد
التوافق مع قطع النظر عن الاعجام ويسمى تجنيس تصحيف وتجنيس خط ومنه قول الخفاجي في التجنيس اللاحق انه اذا اتفق
الخطان كتبه يسمى تجنيس تصحيف والمراد بهذا تجنيس اللاحق كما اومنه عبارته ولم يلتفت اليه المتم ولم يذكر في
التجنيس اللاحق ومن غرائب ذلك ما كتبه امير المومنين علي رضي الله عنه الى معويه حين تمرد عن اطاعته ترك عزك فصار قصاراك
ذلك فاخش فاخش فعلك فعلك فهذي هذي فاجابه معويه بقوله علا قدري علا قدري في كلام معويه الجناس اللفظي
مع الخطي وقد يعد في هذا النوع ما لم يطرفيه الى الحروف وانفصالها ويعد منه نحو مجانس مسعود ويعد المستنصر به مجانسا
المسي بصريه جه واستنصره نصره مجانس ابس تصحيفه ومجانس اثبت تصحيفه قيل تفاصل استنصره نصره ابس تصحيفه قال اثبت
تصحيفه وفي المفتاح ومن التجنيس ما يسمى مشوشا وهو مثل البراعة والبلاغة قال الشارح المحقق في شرح المفتاح وجه كونه
مشوشا انه يوهم كونه مطرفا لاختلاف المتجانسين بحرفين في المخرج وليس به لعدم التقائهما في صورة الخط وكونه بتجنيس
خط لاتفاق العين والغين في الخط وليس به لاختلاف الراء واللام في الخط وهو سهو من قلم الناسخ اذ لم يشترط في المطرف
الاتفاق في الخط بل مجرد قرب المخرج قال الشريف المحقق ليس مطرف لعدم اجتماع الحرفين القريبي المخرج وهو ايضا سهو
لانه لم يشترط في المطرف اجتماع الحرفين وقيل لو تحدعينا الكلمتين لكان تجنيس تصحيف ولو اتحد لاما هما كان مضارعا
فلما اختلفت الصيغتان صار مشوشا ولما لم يكن كلام المفتاح هنا ظاهر المعنى لم يلتفت اليه المتم وتكلف ارتكاب التجنيس
المشوش ما يكون بين حروف في كتابة المتجانسين تقارب كما في البلاغة والبراعة فانه لو اتصل الالف بالراء المتصلة باللام ولو



لم تنفصل عن اللام بالرأ قال الشارح المحقق ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس
باللفظ بل بالاشارة كقوله للشيخ لحيه فرعونيه سلط الله عليها موسى حلقت لحيه موسى باسمه وبرى واذا ما قلبا
**ويلحق بالجناس ويحيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق** عدل عن عبارة المفتاح وكثيرا ما يلحق بالتجنيس الكلمتان اللتان احداهما
اصل لهما واحد بالاشتقاق لما فيه من المسامحة لان اللاحق ان يجمع الاشتقاق اللفظين لا نفس الكلمتين ولانه لا يشمل القول والقايل
لانهما يرجعان الى اصل واحد بل القايل يرجع الى القول المتبادر من الاشتقاق الصغير فلذا شهره الشارح المحقق بتوافق
الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة مع الاتفاق في اصل المعنى لكنه ترك قيد الترتيب في الحروف الاصول في المختصر فجعل
تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير مثل جذ وجذب فكانه وجد في كلامهم ما اوجب التعميم لكن تعريفه يوجب عدم الاشتقاق
بين المشتق والمشتق منه فالتعريف الصحيح ردكلمة الى كلمة توافقها في الحروف الاصول والاصل المعنى ويبقى ان مراد بالاصل
المعنى ان صالا به منه التوافق فيه لا في التوافق في خصوص المعنى اذ المضرب مصدر مشتق من الضرب مع توافقهما في خصوص
المعنى ولا يخفى ان بين قال وقاد مصدرا جناس فيلزم كون المتجانسين محققين بما فكيف دفعه بان يقال وقال
توافقين توافقا في انواع الحروف واعدادها وهيئتها فانه ترتيبها من جنسه الحيثية تجانسا ومتوافقين الاشتقاق
من هذه الحيثية من المحققات فهي انه يلزم ان لا يكون بين الضعيف والضعاف جناس الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة
الضرب والمضرب **نحو فاقم وجهك للدين القيم** فانهما مشتقان من القيام وهو الانتصاب والقيم المستقيم
المعتدل لا افراط فيه ولا تفريط والقيم لمصالح العباد او على الاديان السابقة بالشهادة بصحتها **والثاني ان يجمعهما**
اي اللفظين **المشابهة وهي** اي المشابهة في هذا المقام باصطلاح **ما تشبه الاشتقاق** اي توافق تشبه
فان قلت لا فايدة لقوله وليس باشتقاق لان المشابهة التي لا تكون اياه قلت لا فايدة لقوله وليس باشتقاق لان هذا
التجنيس لا يكون لعلة رد لو حمل وهم المشابهة على الاشتقاق فضمير ليس للمشابهة لا لما يشبه حتى يكون لغوا وتدبر لتدرك
الحق فاعرفه فانه من المهمات والمراد بشبه الاشتقاق ما يتوهم في بادي النظر اشتقاقا ولم يكن **نحو فاني لعلكم من القاليين**
اي قالا لوط لقومه فان قلت قالين مما يتوهم في بادي النظر انهما من القول وليس كذلك قلت قالين من القلى البغض
الشديد كما في معنى التركيب فان قلت قالين وقالا لجوى وجوابه ان يكون بينهما تجنيس مذيل قلت فليكن من هذه الحيثية ومن حيث
الاشتقاق لا يحتمل ان يكونا من المتجانسين وقد عرفت نظيره **ومنه** اي من الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة **رد العجز**
هو في الشعر هنا كعضد وفي اللغة على خمس لغات كفلس وضفل وعلم وكتف **على الصدر** اي على مقدم الشيء فرد العجز على الصدر انما
يتحقق فيما وقع احد اللفظين في صدر البيت والمصراع واما اذا وقع في حشو المصراع الاول او اخره او حشو الثاني فلا لانه
لا يرد العجز على اعلى مقدم الشيء لا المصراع والبيت فما في الشرح ان المصراع لم يلتفت الى ما في حشو المصراع الثاني كما التفت اليه المفتاح
لانه لا صدارة لحشو المصراع المثاني فيه ضعف لانه لا صدارة لما في حشو المصراع الاول واخره ايضا فالوجه ان حسن رد العجز على
الصدر انه اعادة في صورة الافادة اذ الشارح في التكرار التوالي فاذا افصل بين المتكررين اوهم الافاده في غير المتكررين
نشا به اللفظ يوهم الاعادة فالافادة في نحو هل الاعادة شفا في حشو المصراع الثاني من المتكررين بلا فصل من العجز احسن له

واما اذا وقع فصل فهو كالباقي ولا حسن في حسن غير المتكررين ثم بقي الكلام في انه هل هناك شيء غير المتكررين تحسين سوى تحسين الجناس فتامل وظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده الهم بقوله وهو في النثر وانما له على الرد صار اهم فقدم **ان يجعل احد اللفظين المكررين** اراد به ما يتعدد معناه مع اتحاد اللفظ لان فيهما كالتكرار فلا بعد ان يصرف اللفظ اليه وكل منهما مكرر بالنسبة الى الآخر فيصح وصفهما بالتكرير المبني للفاعل والمبني للمفعول والمشهور هنا صيغة اسم المفعول **او المتجانسين** اي سجاس كان **او الملحقين بهما** اي الجناس **في اول الفقرة** بالفتح او الكسر وقد عرفتها في بحث الارصاد فلذا نسرد لمثالها **و اللفظ الاخر في اخرها** اي بالفقرة فتكون اربعة اقسام اشار اليها بالامثلة الاربعة بخلاف رد العجز على الصدر في الشعر فانه لا تكون اقسامه اربعة عشر قسما لانه يجوز ان يقع فيه احد اللفظين في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني وليس هنا الا فقرة فليس الا صدر هو عجز هم يتصور له ثمانية اقسام على اعتبار المكافي من جواز وقوع احد اللفظين في حشو المصراع الثاني فانه يجوز وقوعه في حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان يعتبر الاقسام الشعرية كلها في النثر في فقرتين بان يكون احد اللفظين في صدر الفقرة الاولى او حشوها او آخرها او صدر الفقرة والاخر في آخر الفقرة الثانية فانه لا تحسين كما يقع في بيت فتعود حشو الناس ومرضاهم والله احق ان ترضاه وتشاهد كمال قدرته وعلمه وتعناه ثم تصحيح هذه الصيغة بالمسجع والموزون لا وجه له بل ينبغي حسن كلام الا ان يقال التحسن الزائد على الجناس انما يتصور فيما يقتضي ايراد المتجانسين مثلا مزيد قدرة وتصرف وذلك الشعر الذي يكون المتطرق فيه في مضيق وكذا المسجع لان كل كلام يقال انه ينبغي ان يكون محسنا في كلام الترام فيه الموازنة لانه قد لا يسمح بعجل باعه المتكلم البيان فلمثال اللفظين المكررين قوله **نحو** قوله تعالى **وتخشى الناس والله احق ان تخشاه** ولا مانع ضمير المفعول كون تخشى في الآخر لانه بمنزلة الجزء من اللفظ **وللمتجانسين** قوله **نحو سايل الليم برجح ودمعه سايل** الاول من السوال والثاني من السيلان وضمير دمعه الى السايل المشهور وعلى الرجوع الى الليم وهو ايضا في الليم حيث لا يطيق السوال وللقسم الاول من الملحقين بالمتجانسين قوله **ونحو** قوله تعالى **استغفروا ربكم انه كان غفارا** وللقسم الثاني قوله تعالى **وفي** قوله تعالى **فاذاني لحملكم من التابرين في النظم** عطف على قوله في النثر وهو ان يكون **احدهما** اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما **في احد البيتين و** اللفظ **الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني** فهذه اربعة مواضع تضرب في الاقسام الاربعة تصير ستة عشر الا ان الم لم يرد من المشهرة استحقاق لا مثالا واحدا اما لعدم الظفر او لانه آتيا بامثلة الاستحقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريري بابا بالمثاني وهو متصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فيصعد غايتها العجلان بقال لم يظفر هذا المثال لشبهة الاستحقاق واما الاكتفا فلان الاكتفا بامثلة قسم من امثلة قسم اخر بعيد فالوجه ان يقال جعل المحققين بهما قسما واحدا فاكتفى بايراد اربعة امثلة لكل قسم الا انزاد منها واحدا في قسم وكلامه في الايضاح واضح في انه جعل المحققين بالمتجانسين قسما واحدا فلا يزيد الامثلة اثني عشر قسما غاية



انه ربما تكرر مثال بعض الاقسام مرة لكل قسم من الاقسام المذكورة في التعريف اربعة امثلة على طبق اقسام هذا القسم فيبقى لكل مثال نشر على ترتيب اللف الا انزاد للقسم الاخر مثالا للمكررين الاربعة الاول وللمتجانسين الاربعة بعدها وللملحقين الخمسة الباقية **كقوله سريع الوا بالعم سيلطم** اي يضرب بالكف لفتوحة وجهه وليس له **داع الندى** اي العطا **يسريح** وقوله اي قوله صفة على ورد ضمة بن عبد الله القشيري **تسمع** خطاب لضاربه يدل عليه البيت السابق **من شميم** هو مصدر كالشم **عراره** هي ورده ناعة صفر آطيبة الرايحة **عنم** ما خالف الغور من بلاد العرب وهي الغور تهامة **فما بعد العشية من عرار** فمن زايده فاعم ما اللفظ خبر والمعنى تلوين **وتو** اي اتي تمام **ومن كان بالبيض** جمع بيضاء **الكواعب** جمع كاعب وهي الجاريه حين يبتدو ثديها للنهود ولا يقال معرسا **كمعرس** من الغرام حاله معنى سير الحب والمولع بالشي وكلاهما هنا حسن **فما زلت بالبيض** جمع ابيض كنايه عن السيوف المصقولة **المهنده العواضب** اي القواطع **معرسا** يعني كان لدة الناس لمخالطة المحابيب الحسان لدتي لمخالطة السيوف القواطع ولو حمل على اني اولعت بالبيض القواطع في ايدي الشجعان القواضب على كل اولع بالبيض الكواعب فاستقبلا لا محالة **كما تقابل الناس البيض الكواعب** كان ابلغ في وصف شجاعته **وقوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليله** فاعلم ان لم يكن ضمير راجع الى المعرج الذي ضمن قوله المار في البيت السابق اياه بقرينه تعديته بعلى وهي يتعدى بالام يقال الربه اي نزل والبيت السابق المار على الدار التي لو وجدتها اهلها ما كان وحشا مقيلها اي محل القيلولة فيها وهي النوم في الظايلة اعني نصف النهار يعني ما كان خاليا مقيلها وهذا كناية عن تمتع اهلها وثروتهم لان اهل الثروة من العرب تستريح بالقيلولة بخلاف اهل المدر فانهم في الظايلة مبتلون بالسعي والشغل وتعذر الما على الدار الما معرجين ساعة الدار والتثنية للتعدد الما موه والضمير للمعرج وجع ظهر كون معرج ساعة خبر كان الظهور خلاف ما اذا كان الضمير للامام كما ترجحوا الشارح فانه مع الابهام والمرجع على ون اسم المفعول هنا بمعنى المعرج وهو الاقامة او حبس المطيه على المنزل وقليلا صفة موكدة للمعرج لا نضمام القلة من الاضافة الى الساعة قبل ذكر قليلا لا محاله ولا مجال لتقييد المعرج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح وقوله نافع خبران وقليلها فاعله ولا يجوز كونه مبتدا خبره نافع كما جوزه الشارح لانه يلتبس مع الناخير بالفاعل فيجب التقديم كما في زيد قايم ولا ينعكس جواز الامرين في ما قاما زيد لان تجويز كون زيد مبتدا مع الناخير والتباس لا ينافي بعارض الا لتباس كون قايم مبتدا اصطراريا فلا يكون في سعة من ان يبتدا يجوز فيه كون زيد مبتدا فلا يتم قياس ما نحن فيه وضمير قبلها الى الساعة بتقدير مضاف اي قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب ان يكون للمعرج تاويل الاقامة هنا وفي المباحث اذ لا بد من بيان فرق بينه وبين لو اختصر حتى يصح جعل اختصر ثم في حشو المصراع وجعل قليلها في الآخر دون الحشو **وقوله دعاني** تثنيه دع بمعنى اوكاني **عن هلا كما** الملام مصدر كالملامه **سفاها** بالفتح خفه العقل ونقيضه **فداعي الصبوة** الفتا للتعليل **قلما دعاني** فعل من الدعا والجناس بين دعاني ودعاني جناس التركيب لكونهما مركبين ولو ارادت تطبيقه على كون جناس تركيب بين مفرد ومركب لاعتبر فاجعل الجناس بين دعا ودعا وكونه آخر البيت كحشو قليلها

في اخره وقدم الكلام عليه ويحتمل ان يكون البيت من قبيل المكررين بان يكون قبلكما حرد اي الشوق اي داعي الشوق وكان قبلكما ويكون رد عائي في اخر البيت تكرار الاول لكن ما حمله عليه الجم الغفير لما في المفتاح والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع الصدر الى العجز الى التكرار **وقوله** اي التعاليي **واذ ابلابل** جمع بلبل وهو الطائر المعروف **افصحت** اي تكلمت بالفصاحة فالباء في قوله **بلغتها** صلة افصح بمعنى تكلم كما انه في تكلم بالشيء صلة تكلم او هو من افصح الصبح اي ظهر والباء للتعدية اي اظهرت لغاتها وجعلها متكلمة بلغات متعددة لاختلاف نغماتها **فاقت لبلابل** جعله الشارح المحقق جمع بلبال بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبلبلة والبلبال بمعنى شغل القلب والوسواس والجملة المراد بني بلابل محدث من افصح البلابل لان صوت اللطيف محرك احزان الهوى **باحتسا** اي الشرب **بلابل** جمع بلبل وهو من اكؤد شاربه التي تصيب منها البلبال اما اوجمع بلبل وهو اكولون الذي فيه بلبل اي جشب راسه والمقصد بني قوله الحزن لشرب الخمر كثيرا والمقصود بالتفضيل هو البلبال الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فليس بها قصد به التفضيل وان كان من هذا الباب عند السكاكي لانه ليس منه عند المصنف على انه لم يذكر المحل به هناك لكن شيء رد لما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح من انما لم نظفر بما نقل ما يكون بكلمة الاخرى في حكم الصراع الثاني في شيء من الصور **وقوله** اي الحويزي نصف اهل البصرة بان منهم الصالحين المشتغلين بتلاوة القرآن والناسكين فيها ومنهم اهل النشاط المتوغلين بالات النشاط هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون تفصيلا لاهل الحق من سكانه بان منهم الزهاد المشتغلين بالقرآن ومنهم اهل الوجد المفتونين بالاصوات الطيبة كما هو شان اهل الوجد فالفاء في قوله **فمستعرف** للتفصيل **بايات** اي بتلاوة **بينات** هو القرآن او ما تثنى منه مع بعد مرة او الحمد في مرآة او كل سورة دون الطوال وفوق المفصل او سورة الحج والقصص والنمل والعنكبوت والاحقاف وتنزيل والدخان والجاثية والذاريات والغاشية والاعراب ومن اوتاد العوذ الذي بعد الاول واحدها مع كذا في القاموس **ومنون** اي محروف اسم مفعول من الفتن بمعنى الجنون **برنات** جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت **المثاني** فعلت **وقوله** اي القاضي الارجاني والارجاني من بلاد فارس **اسلتهم** اي كنت راجيا مرهم **ثم تاملتهم** اي تفكرت فيهم **فلاح** اي ظهر ان **ليس فيهم فلاح** اي فوز ونجاة فقد فاد استعمال ثم الركان على الخطأ مدة مديدة لعدم التامل وبا ستعمال الفاء انه ظهر بادنى تامل فتامل **وقوله** اي المجوزي **شرا** جمع ضريبه بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا ومعنى المثل وهو المراد ثانيا وكلاهما مشتقان من الضرب اما الاول فمن الضرب بمعنى الصيغة يقال درهم ضرب اي مصوغ والطبيعة ما صيغ الشيء عليه او من الضرب بمعنى الخلط يقال ضرب الشيء بالشيء خلطه وطبيعة الشيء ما خلط به وتمكن فيه واما الثاني فمن الضرب بالصلاح **ابدعتها في السماح** بالفتح مصدر مبهم كالمرة **فلستا ترى** على صيغة المعروف معروف فاما بمعنى الابصار وقوله **لك** متعلق بقوله ترى وفيها حال من **ضريبا** مفعول ترى قدمت عليه لمكارته واما بمعنى العلم وقوله فيها مفعوله الثاني وتم للاهتمام به والاولى ان يكون ترى مجهولا بمعنى تظن **وقوله اذا المرء لم يحرز** اي ليحرز من حد ضرب عليه لسانه **فليس على شيء** الظاهر على نفسه ليعم ذوي العقول الا ان يراد بقوله **سواه** سوى سره **بحران** صيغة مبالغة من الخزانة ولا يخفى ان المقام يقتضي المبالغة



في النفي لا في المبالغة في الخزانة فيجب جعل صالغة الحران للنفي كما فعل في قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد **وقوله** اي في الحاله الواخترم من الاحسان زرتكم والعذب يجرى للفراطي لخضر بالمجمة والمهملة والتحريك البرودة وبكسر العين الباردة وفي البيت حسن التعليل **وقوله** فدع الوعيد فما وعيدك ضيرى الضير الضرر **اطنين** صوت اجنحة الذباب بالمعجمة **نصير وقوله** اي الي تمارى مرثيه محمد بن فضل حين استشهد **وقد كانت البيض القواضب في الوغى** بالمعجمة **بواتر** اي قواطع **وهي الان من بعده بتر** جمع ابتر بمعنى مقطوع الفائدة يعني لم يبق بعده من يستعملها استعمالة او استعمالها من يستحقه في متابعته وقد بقي من الهم ثلثة امثاله من شيمه الاستحقاق وقد اسلفنا واحدا منها فالاول من الباقين مثل قول الحريري وملاح يلجي مخوري العيان الى ملاي فسمحا له من لاح لاح فالاول ماضي يلوح والثاني اسم مفعول من لحاه يعنيه ويسمه والثاني مثل قوله الاخر لعمري لمكان الثريا مكانه اي منزلة من غاية الرفعة فكانه حركان والمراد جعله ظرفا اي كان الثريا في مكانه كمكان منزل الثريا منزلة تسكن فيه الثريا لخدمته رابا بالفتح اي علا وضحى الا سواه في الثرى فالممدوح وادي من الثروة والمقصور يائي **ومنه السجع** في القاموس هو الكلام المقفى او موالاة الكلام على روي جمعه اسجاع وكذا الاسجوعة بالضم رجعه كالراجع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة كما هو ظاهر الكلام الذي نقله من السكاكي **قيل وعوتوا طوا الفاصلتين من النثر** قرآنا كان او غيره **على حرف واحد** فقوله قيل هنا عديل لقوله وقيل الاتي بعد الفرآن اسجاع الخ ولقوله وقيل غير مختص بالنثر وكلام الشارح المحقق في هذا المقام يدل على ان الفاصلة مختص النثر فيحتاج الى قوله من النثر لكن ذكر الفاصلة في تعريف الموازنة مع شمولها النثر والنظم يوجب التعقيد **وهو معنى قول السكاكي هو في النثر كالقافية في الشعر** يعني السجع مختصة بالنثر معنى قول السكاكي هذا وتقدم ان كلام السكاكي يدل على كون السجع نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة دون تواطؤ الفاصلتين كما ذكره الشارح ويحتاج الى ما ذكره من ان مراده ان معنى قول السكاكي ومضمونه ان حقيقة فانه اذا علم ان السجع بالمعنى المصدري بمنزلة القافية علم ان السجع بالمعنى المصدري كالتقفية والقافية على ما في القاموس آخر كلمة في البيت وآخر حرف فيه الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن او الحرف التي تبنى عليها القصيدة هذا كلامه وجعل الشارح من المذاهب اخر حرف الى اول ساكن يليه مع متحرك قبله فجعل السكاكي الترصيع من جهات الحسن كالسجع والمتجه جعله من اقسامه حيث قال **وهو تعطف** على صيغة المفعول من التفعيل وهو الحديث من المآلف سمي به لان الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولى **ان اختلفا** اي الفاصلتان **في الوزن** العروضي كما هو المتبادر الا ترى ان الكوثر وقوله واغرنخالفتان في الوزن العروضي مع انهما جعلا مما لم يختلفا في الوزن **نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا** فالوقار والاطوار مختلفان في الوقار بالفتح بمعنى الوقر كالكلام بمعنى التكليم اي ما لكم لا تاملون توقير الله من عبده فلا تعبدونه بهذا الرجاء او لا تعتقدون من عبده واطوار جمع طور كثوب بمعنى المرة اي وقد خلقكم مرات او جعلكم اولا عناصر ثم مركبات ثم نباتا ثم انسان ثم اخلاطا ثم نطفا ثم علقا ثم مضغا ثم عظاما ولحوما ثم انشاكم خلقا اخر **والا** اي وان لم تختلف الفاصلتان في الوزن **فان كان ما في احدى القرينتين** من الالفاظ سوى الفاصلة فان اشتراط المماثلة وما مذكور قبل فلا معنى لذكره في هذا الشرط فلحظه فانه سيفعد **او كان اكثر مثل ما يقابله** اي يقابل ما في احدى القرينتين اكثر

ولا يصح رجع الضمير الى ما في احدى القرينتين كما في الشرح فاعرفه من القرينة الاخرى في الوزن والتقفيه مجاز عن
التوافق في الحرف الاخر فترصيع نقلا من التحليه او الباط والمناسبه ظاهره نحو هو يطبخه اي يعمل يقال طبخ السيف
والدرهم والخرز من الطبخ عملها الاسجاع المراد به الكلمات المتفقيات بحواهر جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع
به واضافته الى لفظه اضافة المشبه به الى المشبه وافراد اللفظ في مواضعه اراد المتعدد لكونه في الاصل مصدرا
وبديع بدق الاسماع جمع سمع وهو ان مصدر يصح افراده مع ارادة المتعدد قال الله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى
سمعهم وعلى ابصارهم لانه اوجب الاسماع بجمعه براوا حروفه افراده لكونه مصدرا ويعم المثالث في الترصيع بجميع
ما في القرينه الاولى مما له مقابل في الثانيه توافق مقابله في الوزن والتقفيه وما فيه مما لا يقابله شيء من الثانيه ولو بدل
الاسماع بالسمع او الروابي بالزاجر لكان مثالا لمواقفه الاكثر فليهوله تحصيل المثال للاكثر لم يدكر له مثالا والا فتوازن
اي ان لم يكن جميع ما احدى القرينتين مثل ما يقابله في الوزن والتقفيه من الاخرى او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى وذلك
اقسام احدها ان لا يكون لما في احدى القرينتين تقابل في الاخرى لعدم كون ذكر الكلمات فيهما على نمط واحد كموصوف وصفه
في قوله تعالى فيها سرر مرفوعه وفعل وفاعل ومعطوف في حصل الناطق والصامت على ما يشاهد من الامثله مثلا ما
اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وثانيها ان يكون لكل يكون جميعه او اكثره مخالفا لما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفيه
جميعا وجعل الشارح المحقق قوله نحو فيها سرر مرفوعه واكواب موضوعه مثاله وتبعه عليه فهناك ليس الاكثر
والا الجميع مخالفا بل المخالف والموافق متساويان اذ كلمة فيها كلمة وهي مثال الترصيع وقد انكشف لك الجواب عنه مما
وعدناك نفعه فاعرف مواضع النفع وهو مثال لما خالف فيه جميع ما في احدى القرينتين ما يقابله من الاخرى نعم هنا
قسم اخر لم يتعرضوا له وهو ان يكون المخالف والموافق متساويين وثالثهما بل رابعهما المختلفان في الوزن فقط نحو والمرسلات
عرفا فالعاصفات عصفا والحاسمات حسما المختلفان في التقفيه فقط نحو حصل الناطق اي العالم الظاهر والصامت اي العالم الخفي
وهلك الحاسد والشامت قال ابن الاثير من مزايا حسن الاستعارة ان تكون كلمة واحده من الفقرتين دالة على معنى والاكان
قطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بلحاظها ولا تعده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها كلا ابن
الدهور بكورها والصلوه على مرسل بتر للكفر تبرا الاطمسة ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين عدم اخلاق
العصور وعدم اجرام كور الدهور ولا بين محو الاثر وعفو الرسم هذا والملازمة المستفادة من قوله والا لكان نظرا
تحت الجواز ان يكون داع الى التكرار فيكون اطنابا وكانه لذلك لم يلتفت اليه المم قيل احسن السجع ما تساوت قرائنه
في كون السجع المطرف او المتوازي المتساوي القرائن احسن من المرصع الخير المتساوي القرائن نظر وكانه اريد ان احسن السجع
باعتبار تساوي القرائن وتفاوتها ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود اي لا شوك له او مشى
اغصانه من كثرة حمله وطلح هو شجر موز منضود نضد حمله من اسفله الى اعلاه وظل ممدود منبسط لا يتقلص
ولا تتفاوت وبعد فيه نظر لان من موجبات حسن السجع قصر قرائنه حتى قال ابن الاثير والحسن السجع ما كان قصيرا وهو ما
لم يكون من لفظين الى عشرة وما زاد فطويل وثانيه من جملة عشر لفظا ومن الطويل ما يقرب من القصير وان يكون ثالثه من احدى



عشر الى ثنتي عشر ولحسن القصير ما كان على تطبيق فلا يصح ترجيح المتساوي القرائن على متفاوتها مطلقا لجواز ان يكون المتساوي
من السجع الطويل والمتفاوت من القصير والتحقيق ان كان الترصيع والقصر والتساوي من موجبات الحسن فكل ما اجتمع فيه جميعها
الحسن او كثرت فيه فهو احسن وكلما انفرد فيه جهة حسن فهو احسن من الآخر من وجه ثم ما طالت قرينته الثانيه
منه بكلمة ثم على كثرة رجحان المتساوي على التفاوت والمراد بالطول الطول اللغوي بالنسبه الى القرينه الاخرى كما لا يخفى والمراد
طول لا تخرجه عند الاعتدال صرح به ابن الاثير نحو والنجم اذا هوى اي سقط ما ضل صاحبكم اي الرسول
وما غوى او قرنت الثانيه بشرط ان لا يزيد على الثانيه والاولى معاكثيرا فان الاولى بحسبان عدة واحدة صرح به ابن الاثير
قالا لهم وقد اجمعنا اي طولنا الثانيه والثالثه في قوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات
وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا فاصل نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه اي ادخلوه ولا يحسن ان يولي
قرينه اخرى مفعولا ثانيا للايلا والاولى قرينه باب عن الفاعل اقصر منها كثيرا وفيه رد على ابن الاثير من وجهين
حيث جعل قصر الثانيه مطلقا عيبا فاحدث بتقييد القصر بالكثرة وقصر العيب الفاحش الى كونه لا يحسن والاسجاع مبنيه على
سكون الاعجاز اي بنا السجع على سكون الجزء الاخر من الفاصلة اذا الغرض من السجع وهو الاذدواج لا يحصل
الا بالبنا على السكون وذلك السكون اعم من ان يكون في الفاصلة من اصل وضعها كما في دعا تشيه امرد وعا فعلا ماضيا
او يحصل بالوقف ولذا قال مبنيه على السكون ولم يقل مبنيه على الوقف ومما لا ينبغي ان يذهب عليك انه لو لم يكن توقف الفا
صلتين المختلفتين الاعواب لخرج الكلام به عن السجع لصدق تعريف السجع عليه وهو تواطو الفاصلتين على حرف وانما يفوت الغرض منه
فاوقفه في عبارة الشارح من انه لو اعتبر لتركه لفات السجع مسامحة وواضحة ملخ عبارة الايضاح انه يفوت عرض السجع
ما ابيد مافات وما توبد ماهوات لان مافات وان كان عن قريب فلا يمكن ان يدرك وما هوات يدرك وان بعد
ولذا قال خرا لقفلين انا والساعه كهاتين واشار الى اصبعيه المباركتين السبابه والوسطى هذا بعد خالف فان زاد في الحركة
لم يحصل غرض السجع بالوقف لانتفاء عن السكون الفاء الساكنين على حرفه لا نا نقول هو مفتقر في الوقف كما عرفت في
موضعه وكيفما كان في القرآن اسجاع اي لا يحكم هذا الحكم او لا يستعمل في شان القرآن الاسجاع بل يقال فواصل فيه بحث اذ
لا يفيد الفواصل فايده الاسجاع لانها اعم من الاسجاع والاعم لا يفيد معنى الاخص الا ان يكلف ويقال اراد انه لا يقال فواصل
متواطئه في الاعجاز قال الشارح المحقق وهذا شعر بان السجع هو الكلمة الاخيره او لا يقال الفواصل الا لها يريد ان
قوله فواصل يدل على ان المراد بالاسجاع في قوله ولا يقال في القرآن اسجاع هو الكلمة الاخيره او لا يقال الفواصل الا لها يعني لا يطلق الفا
على المعنى المصدري حتى يحمل الاسجاع المذكوره في مقابلتها معناها المصدري قيل وجه منع اطلاق السجع على القرآن انه في الا
مدرج الحمام وقيل عدم الاذن الشرعي ورد الشارح الثاني بان اطلاق الاسم على القرآن واجزايه ليس توقيفيا اما التوقيفي
اسما الله تعالى ويمكن تصحيحه بانه اراد هذا القايل ان اطلاق اسم موهم لما لا يليق به تعالى لا يصح الا باذن الشرع كاطلاق لفظ الله
واما له وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول الحامري تعالى به
ارشدني واثرت به يدي تبري كرضى معناه كثير ماله كاثري وفاضربه متدي بالكسر آلة القتيل والاصل واريد

به هنا المال القليل كما ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس الوذ بالفتح وبحرك وكتاب المال القليل لا مادة له وفي الديوان انها
جعلت بالفتح ومثله في الصحاح **واوري به زندي** وري الزند وكوعي ودلي وزنا ومعنى نه خرجت ناره واوريته
وورّيته واستوريته فعني اوري به زندي انه خرجت ناره لحي افعل بمعنى فعل وقال الشارح الهزم للصبورة اي صار
واوري وهو ايضا قول بالقياس اذا لم يثبت كتب اللغة اوري بمعنى الصبورة ولكن يجعله بمعنى الاخراج اي به اخرج زنده
ناره من نفسه ومنهم من صححه وجعله متكلم مضارع الافعال والرواية وظاهر الدراية خلافه وصاحبه للمتن الممدوح
المذكور في البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت اي ما دمت حيا وانني لاعلم ان فضل نصر من الحمد **ومن السجع**
**على هذا القول** يعني القول بعدم الاختصاص **ما يسمى التشطير** تعريف الجمع على ما سبق يصدق على التشطير
التشطير يوافق الفاصلتين من اثر على حرف واحد اما كل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص للتشطير من جعل السجع في الشعر
ايضا ولو لم يجز السجع في الشعر اصلا عند صاحب هذا التعريف لكان تعريفه مختلا **وهو جعل كل من شطري البيت سجعة**
اي كلاما مبنيا على ما عرفته من معاني لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام مسجوعا سجعه او جعل السجعة من اطلاق
اسم الجزء على الكل بناء على ان السجع المتعارف الذي يشتق منه المسجوع لم يعرف **مخالفة لاختها** اي مثلها
واطلاق الاخت على المثل شايع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها **كقوله** اي ابي تمام مدح المعتصم
بالله حين فتح عمورية بفتح الاول وتشديد الثاني مصمما وتثلثه بلدا بالروم من بلاد الروم **تدبير معتصم بالله**
يجوز ان يراد به الممدوح فيكون استعمال العلم في محل معتصم بالله على البدل موصوفا بما بعده وان يراد كل معتصم بالله ما
التكلم في الغور على قوله فيكون موصوفا بما بعده من الاوصاف **منتقم لله مرتقب في الله مرتغب** اي منتظر ثوابه
فقوله تدبير مبتدأ خبره مبتدأ البيت الثالث لم يروه قوما وبهندا الى بلد الا بعد مه جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول
ايضا ما يسمى التقريع وهو جعل البيت تامه سجعة بحيث يكون كل مصراع قرينه وغرضه عمل العروض وهو آخر المصراع الاول مقفى
بعينه الضرب وهو آخر المصراع الثاني وكأنه لم يتوض له الم هنا وخفي الغرض بالتشطير لا يلائم توقيف السجع لا يوجب
اختصاصه بالقول بجواز ان السجع في النظم فاحتاج الى التنبيه على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف لكل
القصور فانه ظاهر الاختصاص وذكر الشارح المحقق المقرنع تقسيما وتفصيلا حسنين في هذا الباب تطويلا وتكثيرا
توجيها وتعصيلا **ومنه الموازنة وهو تساوي الفاصلتين** اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين
**في الوزن دون التقفية** حتى لو تساويا في التقفية ايضا خرجتا عن الموازنة الى السجع فبينهما تباين ولا يلتفت الى الجعل
دون التقفية نعني في اشتراط التساوي في التقفية ايضا لانه خلاف الظاهر ولا يلتفت اليه سيما في مقام التعريف على ما لا يخفى
البدواح قال ابن الاثير المثل السائر موازنة تساوي الفاصلتين في الوزن لا في الحرف كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل
موازنة سجعا فعلى هذا يكون الموازنة اعم هذا على ما نقل الشارح المحقق كلامه في الشرح لكن ذكر في بعض نسخ المختصر انه
يشترط في السجع التساوي في الوزن والحرف الاخير فتحة شديد قريب من السجع وهو اخص من الموازنة وهذا مخالف لما في
الشرح وقد عرى الاخصية بظاهره وفي نفسه فتحة شديد وقريب من الموازنة دون السجع وهو اخص من الموازنة من وجه وهو



ايضا ظاهر الفساد لانه اذا لم يشترط في السجع التساوي في الحرف الاخير يكون شديد وقريب منه ولم يكن لكونه اخص من
الموازنة من وجه وحده نحو قوله تعالى **وما ارق** جمع فرقة بضم الراء وفتح الواو وضمها بمعنى المسند **مصفوفة**
بعضها الى بعض **وزرابي** وبسط فاخرة جمع زربية **مبثوثة** منبسطة **فان كان ما في احدى القرينتين** من الفاظ
**او اكثره مثلما يقابله من الاخرى او وزنا** قد عرفت شرح مثله فتقطن **خص** هذا النوع **باسم المماثلة** وليس لتضيقهم
واختلافهما فيها فصل مخصه بالنظم وقيل بالنثر فصرح بذكر المثلين على ان ليس على الاختصاص بشيء منهما كما يقتضيه
تعريف المماثلة فقال نحو قوله تعالى **واتيناهما الكتاب المستبين** اي الظاهر او المظهر وكلاهما حسن **وهدينا هما**
**الصراط المستقيم** وقوله اي ابي تمام **بهما بقر الوحش الان هاتا** اي هذه النساء **اوانس** خلاف في
بقر الوحش فكلوت مرجحه عليها **فنا الخط الا ان تلكا** القنا **ذوابل** و **تيك** فتاة ابل اي رقيق حتى
البشر النساء اواخر ادخل فيها فابرهن من القنا هكذا شرحه الشارح المحقق ولكن ان يكون الاشارة هاتا الى ما الوحشي
على طبق تلك وتكون وصفا للنساء بكمال توحشهن وحيلهن وتحمل على انه لا يمكن الوصول اليهن وح يمكن لكل ان يجعل قوله
القنا كناية عن اولها مما يحيط به الكف وعدم ذبولها من كناية عن كونها مما لا يمكن اخذها والاحاطة بها من باب الشرح الظاهر ان
الابيه والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيانهما
وهدينا هما وهاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاجم لم ار مثله قبل مطعما وافقر لم ار مثله قبل مرتجا فان لم تجد قبل مرتجا هذا لا ما يقابله
ولا احتمال سوى كونهما مثالا للاكثر كما ترجمه قوله والظاهر وكون ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله لا يتنا ولد بطلان
تكرار لم تجد فالظاهر ان البيت مثال الاكثر فتدبر **ومنه القلب** وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت
من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلوب والاصل مذكورين كما هنا كجناس قلب
والا فالقلب فقط فالمتقدم من ذكر القلب ما تقي من جناس القلب فقوله ارانا الاهلة هذا لا ما رأس جناس القلب وكذا كل
ما هو نحوه مما يكون كل مصراع من البيت قلب المصراع الاخر فلذا لم يلتفت اليه المصنف في هذا المقام ولم يمثل به ومثل لما يكون
مجموع البيت قلب المجموع ولم يمثل ايضا لما يكون مجموع بيت قلب المجموع بيت اخر فانه ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المصراع
قلبا لنفسه مثل شكر بتراز وي وراي بركش سومر و بلبل بلب رم موش **كقوله** اي الغاني الاجاني **مودته تدوم**
**لكل هول وهل كل مودته تدوم** قوله **وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر** مثال كما في التنزيل ومن لطيفه
قول عماد الدين الكاتب للقاضي الفاضل سر فلا كبابل الفرس وجوابه دام علا العماد والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف
وبالعكس ايضا ولذا تحقق القلب في كل من فلك لان المعتبر هو الحرف المكتوب والحرف المقصود في حكم الممدود كذلك وهذا يحقق القلب
في ارض خصآدا لا اعتداد برسم النقرة بل هو في حكم النقط ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق والمحشون في شكس قلبا
وجعله فارقا بين جناس القلب والقلب وقالوا من موجبات الفرق ان جناس القلب يوجب ذكر اللفظين جميعا خلافا لما ذكر
**ومنه التشريع** ويسمى التشريح وذا القافيتين ايضا **وهو بناء البيت على قافيتين** لا يعني ان معنى بيتا
على قافيتين ان يكون بحيث يتم عند قافيته وقف فلذا الكفي بقوله **يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما** اي القافيتين

ناه
القلب
كتب مع مقابلة على نسخة
قابلت هذا الموضع على نسخة
صحيحة معتمدة وعليها خط
المصنف رحمه الله تعالى
وعلى هامش النسخة المقابلة
عليها ما نصه بلغ مقابلة
على نسخة المصنف رحمه الله
تعالى

ولم يقل بيع المعنى والوزن وقال الشارح لفظ القافيتين اعني عنه اذ القافيه بلفظ في اخر البيت فلو لم يقع الوزن لم تكن قافيه

كقوله اي الحريري ياخاطبه من خطب لماه خطا الدنيا الدنيه اي الخسيسه انها شرك هو الحبالة للصيد الردى الهلاك وقرائه تقرأ الكمار جمع كدر كزمن بمعنى اكدوة او كدر ككتف بمعنى الصفه فلهذا البيت قافيتان احدهما الردى والثانيه دار وعلى ايهما وقفت يصح معنى البيت وبنا البيت على قافيتين اقل ما يجب في الترشيح ولا يقتصر عليه كما يشعر به التسميه بذا القافيتين ونظير الكلام ما تضمن كلمتين في وجه واذا تنازع الفعلان ومثله عبر غير بزيد كلامهم على انه قال الشارح في المختصر ان الاتيان على اكثر قليل بتكلف ومنه لزوم مالا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا لما ان المتكلم شدد على نفسه واوقعها في العنه اي المشقه وهو ان يجي قبل حرف الروي شر بانه حرف تبنى عليه القصيده وتنسب اليه فيقال قصيده لامية او نونيه هذا ولا يخفى ان القصيده باعتبار حقيقته في كل شعر والاولى ان يبنى عليه الشعر يقال ماذوي اي كثير مروم فالشعر يروي عنده عن التاليف والتركيب والمتكلم به يروى عنه عن التاليف والتركيب والمتكلم به المتكلم وهذا اولى من قول الشارح لان البيت يروى عنه لانه لا يظهر ما يروى عنه البيت عنه الا ان يتكلف ويقال يروى عن الاسناد وهذا هو الوجه في التسميه واما جعله من رويت البعير بمعنى سددت عليه الرواء بكسر الراء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من رويت الحبل اي فتلته لان الفتل يجمع بين قوى الحبل اي طاقاته كما ان الروي يجمع بين الابيات كما قال الشارح المحقق فكلف لانه لم يثبت للروي منه شيء يحتاج ان يقال هذا اسم مصنوع في القوافي هذا العمل والقول بصنعه مع وجود في اللغة تكلف لا داعي اليه وكذا ما يمكن ان يقال انه من روي الحديث لانه يروى كل بيت عند سماع آخر الابيات او من الروية لان الشاعر يتاملها ولا يجمع كلمات فيه روى الابيات ثم يقدم على نظم الابيات او ما في معناه عطف على حرف الروى اي ما في معنى حرف الروي من الفاصلة اي من حروف الفاصلة وجعلها الشارح من اطلاق اسم الكل على الجزء هذا اذا جعل من بيانيه كما يتبادر في امثاله ولو جعلت تبعيضيه فلا حاجة الى شيء من التكلفين

ما ليس بلازم في السجع هو قيد على مجيء لا يخفى انه لو يجي مرة في بيتين من ابيات القصيده ولا يلتزم ليس لزوم ما لا يلزم فالصحيح ان يلتزم بدل قوله يجي الا ان يقال قصد بالمضارع استمرار التزامي فتامل والمراد بالسجع الكلام المقفى سواء سجعا او شعرا وقد مضى هذا المعنى غير مرة فلا يرد انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في الشعر او السجع واما دفع الشارح ذلك بان المراد ان يجي ما ليس بلازم لو جعل الفاصلتان والقافيتان بحسبين فيه ان تحسين الشعر ليس التزام ما لا يلزم فيه لو جعل سجعه بلا التزام ما ليس بلازم في الشعر ولذا فسره بان يلزم المتكلم في السجع والتقفيه ما ليس بلازم من مجيء حركة مخصوصه او حرف بعينه او اكثر على ما نقله في الشرح في المرصد المبحث فان قلت قد مر في بحث الاستعداد الروحي معنى الذي يبنى عليه او اخر الابيات او الفقر فلا حاجة الى قوله ما في معناه من الفاصلة قلت كان ما مضى تجوزا بنا عليه في هذا التعريف واعلم ان لزوم ما لا يلزم تحقيق في بيت اذا كان قافيه الصراع الاول كما شبه الصراع الثاني فاقال الشارح المراد ان يجي ذلك في بيتين او اكثر او في بيت او اكثر على ما تحت حرفا ما ليس فلا تغتر

واما



واما السابع فلانه مثال لما في معنى الروي قدمه لانه احوج الى التوضيح اولان تغاير المثال المتمثل به في الجملة او لكونه قرانا فالآية بمنزلة الروي حتى قبلها يا ايها المفتوح في الفاصلتين وشيء من الفتح والهاء لا يلزم في السجع المتحقق السجع بين نظفر وتخسروا بين ينصر وتغفر قال الله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا ايه يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ويخوفه سأشكر عمرا وممدوحه ان تراخ عنيتي وفي شكر عمرو لتراخي المنية لطيفه وان لا تبقى صوصو اكنايه محمله على شكر العمر والبقا ايادي بدل اشتمال من عمرو ولو جعل بدل الكل مبالغة في ايادي عمر وكانه عين الايادي الموصوفه لكان لطيفا لم تتن اي لم تقطع او لم تخلط منه والوني اصل اللغة قطع الحبل فنفي المرام استعارة بالكناية في الابصار كالحبال او لم تسقط قبل وان مي جلت تحتمل الوصل بالشكر اي سأشكر وان مي عظيمه وشكر عظيم النعم مشكل جدا وفيه شيء وهو فرض عدم جلالة ايادي الممدوح والوصل بعدم القطع او عدم الخلط او عدم الاعطاء الاحد من قبل وفيه ايضا وصحة الغرض المذكور والمعنى الاخير الان مي ح راجعه الى ايادٍ اعطيت قبل فالبالغ في ايادي عمرو كانه سئل عنها فاجاب بقوله فتى اي هو فتى اي شاب اتصف بهذه الصفات المذكوره واجتماعها مع الشاب الغير او سخي كريم فان الفتى جاء بهذا المعنى ايضا غير محجوب ممنوع الغنى هذا الفقر اي لا يحجب ماله عن صديقه او لا يحتجبه الغنى ويكثره عنه فعلى الثانيه الاضافه معنويه اي يمنع صديقه عن ماله كما لا يمنع ولا يظهر اسم فاعل من ما هو المشهور ولا مانع من المحجوب جعله اسم مفعول مضافا الى مرفوعه الذي هو الشكوى اذا الفعل زلت اي زلت به بقايا الكتابة عن نزول الشر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت به النعل اي لا يظهر الشكوى اذا نزل به البلاء بل يصبر فالمعنى ان الصديق ينتفع بمنافعه ولا يتضرر بمضاره اصلا حتى لا يحزن لها انه غيبها ولا يظهرها وكان يجعل اذا النعل زلت عباره عن حال الصديق يعني زلت النعل بالصديق وابتلى الصديق اي لا يظهر الشكوى عن الابتلا باصلاح حاله وتقل التعبة في دفعه وبالله والاجابة وبتجعله ولو جعل ولا يظهر الشكوى على صيغة المعقول وذلك الفعل للصديق يعني لا يظهر الصديق تحمله عنده عند ابتلائه لعدم الحاجه لانه لكمال مراعاة حال صديقه لا يحوج الصديق الى اظهار الشكوى لكان سديدا لارتباط بابعده وان كان في هذا المعنى عنه نوع خفا فتامل راي حاجتي اي بالغ الحاجة والفقر في المثل السائر الحاجة مذعورة الى السلة اي السرقة فاحملها على اي المعنيين شئت من حيث خفتي خفا كان الشيء مبالغة في خفائه او المراد منه كانها وجودها يعني لكمال ترقب حالي ترى حاجتي بموضع اخفيها فيه عنه فكانت قذى عينيه كعلى ما يدخل في العين وتناذى به العين قال الشارح يعني يكون الكلام لازما له حتى تجلت عن اهتمامه هذا ويحتمل ان يكون كونه قذى عينيه انه لا يغفل عنه وتكون عيناه مستعولتين لها كما لا يغفل عن قذاه فالروي هو التا والمترم قبلها اللام المشددة المفتوحة وهو ليس بلازم في الشعر بل تم نزلت ومدت عمرو فالمترم هنا ثلثه اشياء لا يلزم شيء منها الفتحه واللام والتشديد فقول الشارح في البيت نوعان من لزوم ما لا يلزم فاصر قاصم في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين كقول الحريري وما انشاني اجتراح العمل من اختار الكسل يعني بالتحسين بلزوم ما لا يلزم التزام ما ليس بلازم في غير الفاصلتين كالتزام التاني اختار والانشاد ولم يرد انه داخل في لزوم ما لا يلزم وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروي وقوعه بلا فاصلة والالتزام يكون بالتقييد

به فايدة بل ينبغي ان يقال في تفسيره هو ان يجيء الفقرة او البيت ملبس بلازم في المجيء الا ان يقال مقصوده الا غراض على تعريف العموم والتنبيه على ما خرج عنه ليعرف حاله من الاختلاط والتفوت ما خرج عنه **واصل الحسن** لا يجوز كما لا يخفى **الضرب من المحسنات** اعني اللفظي ولذلك اوارد بقوله وهم يقولون ذلك **كله** ليدلا يوهم اختصاص الكلام ما هو من **لزوم ان يكون** اي وقت ان يكون **الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس** حتى لو كان كذلك لا سمي اصل بالمقلوب الى **الفتح لغوان** ما هو الغرض من ايراد اللفظ وتحسينه وهو كون المعنى مفضى اصغا اللفظ على سبيل التشاط ولكن ان تريد بـ **الحسن اصل الحسن البديعي** وهو البلاغة يعني اذا افات مصلحة المعنى برعاية المحسنات اللفظيه لم يبق الكلام بليغا فلا يقع الحسن **اللفظ لعدم** ثبات الحسن بفوات اصله وبالجملة يجتمع لا وجه لتخصيص هذه الوصيه بالضرب اللفظي باصل الحسن في جميع ذلك لفظيا **كان او معنويا بان لا يفوت** مصلحة المعنى فاده ٢ رعاية محسن معنوي ايضا الى اخلال بافادة اللفظ للمعنى ينبغي ان تخرج عنه **ولا يمكن** دفع الشبهة بهذا التقرير بان قوله ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني يريد على ان الكلام في المحسنات اللفظيه اراد ان يتبع **ممنوعه كيف ورعاية المحسن المعنوي والتكلف له ايضا رعاية اللفظ تابعا للمعنى ولو سلم فالكلام في التخصيص لا في جعل تابعا** الم على العموم فالذوق ان يحمل قوله والاصل في ذلك كله يعني ان الاصل في ذلك المذكور من المحسنات المعنويه واللفظيه ذلك **نبع فايدته وان كان غالب ما نفع فيه التكلف واكثر ما شاع فيه** التصنع رعاية المحسنات اللفظيه وهو الوجه في تخصيص **التوصيه بها لو خصت واحالة الحسن** المعنوي على تلك الوصيه لان الاهتمام برعية ذلك دون الاهتمام باللفظي **خاتمة**

قيل من الكتاب فالكتاب مرتب على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة وقال الشارح المحقق انه من الفن الثالث وللكتاب اجزاء اربعة والخاتمة من الرابع وتبعه في ذلك صدق دعواه بانه قال انهم في الايضاح هذا ما تيسر والله تعالى اجمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء تذكر عادة في اي في علم البديع بعض المصنفين منها ما يعتبر اهتمامه اما لعدم دخوله في فن البلاغة يعني سا يشمل الثلثة على خلاف ما يتبادر منه نحو ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع انه لا يخلو عن التكلف يعني لا يتيسر بدون تكلف جعل المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين مثلثتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الوصل وهو ان يوتى بكلام **يكون كل من كلماته متصلة الحروف** ومثل المقطع وهو ضد الوصل ومثل نخعا وهي الرساله او الخطبه او القصيده التي يكون **احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها** ومثل الرقطا وهي التي احد حروف كل كلمه منه منقوطة **والاخر غير منقوطة** ومثل الخذف والكتمان برسالة او خطبه لا توجد فيها بعض حروف المعجم وغير معتنى به قطعا مثل الترديد **وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى اخر تعلق نفسها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى نوتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم ومثل** التعديل وتسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسما مفرده على سياق واحد ومثل ما يسمى بتسابق الطبقات وهو تعقيب موصوف **بصفات متوالية وما العدم الفايدة في ذكره يعني في البديع** مثل ما يذكره بعض المتاخرين مما هو داخل في المعاني والبيان مثل ما سماه **بالايضاح وهو ازالة خفاء الكلام بالبيان ومثل التوشيح فانهما من الاطناب ومثل ما سماه بعضهم** حسن البيان وهو كشف المعنى **وايصاله الى النفس فانه صنعي على التخليط فانه قد يجيء مع المساواة يعني حسن البيان بانه تارة يكون لتحقيق** وتارة اطنابا وتارة مساواة وليس مرادنا زيادة عليها فلا يتجه ان كلا من محسنات البديع بانه يكون مع الايجاز وتارة



مع المساواه وتارة مع الاطناب ومرادنا بالاباس بذكره الاشتمال على فايدة وهو شيآن احدهما التقرير في السرقات الشعريه **وما يتصل به والثاني التقرير الاستدلال والتخلص والانتهاء فعقدنا فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلام المص يعني تفصيل** لا بد منه ووجه تمسك الشارح ان الضمير في الفن الثالث يذكر هذه الاشيا التي وصفها بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع **وبانه لا باس بذكرها وعقدها خاتمة وفصلا فعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليس خاتمة للكتاب فيخدش** على الفنون الثلاثة كالمقدمة هذا كلامه ونحن نقول الظاهر من خاتمة الكتب فيما التبس الحال انه كالمقدمه من اجزاء الكتاب الظاهر من تمهيد مقدمة في آخر الفنون لذكر الخاتمة في الايضاح ان الفنون الثلثة حيث ذكر في اخر المقدمة تمهيد الذكرها **وقوله ختمنا بهما الكتاب دون ان يقول ختمنا بهما الفن الثالث واضح في كون الخاتمة جزءا من الكتاب وضوحا تاما وليس وصف** بعد سرقة **شيا بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع دالا على انها منه في كتابه لانه ليس راضيا بما فعلوا وله وفي وصفها** دها **بانه لا باس بذكرها في علم البديع وعباره لا باس ساعت فيما تقدم او فعلم منه ان عدم ايرادها في علم البديع اولى فاين** **في الكتاب لا تمام لها على الفايدة ينبغي ان لا يكون في البديع على ان صاحب السرقات الشعريه من قبل ما ورد ها وكذا حسن** الاستدلال والتخلص والانتهاء قد يكون بالاشتمال على المحسنات البديعيه فلا اختصاص لها بفن دون فن فتي تكميل للثلثه و **متعلق لها تعلق اللاحق بالسابق هذا وفي قول الشارح عقدنا خاتمة وفصلا هو اخذه لانه يدل على ان المفصل خارج عن الخاتمة** مع ان المفصل داخل فيها على ما صرح به الشارح نفسه في بيان الفصل **في السرقات الشعر** بفتح الشين المعجمة سرقه **كفرحة اسم من السرق او بكسر فسكون مرقه كفرحة او سرق كفلس وهما ايضا اسمان من السرقه والسرقه كما يجري في الشعر وهو** اكثر ما يقع ولذا وصفه بالشعريه تجري في غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله **وما يتصل بها** ويويده انه قال فيما بعد وما يتصل بهذا العقود في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك اي ذلك **المذكور من السرقات الشعريه وما يتصل بها وهو العقود في الابتداء والتخلص والانتهاء جمعها مع السرقات الشعريه وما يتصل** بها جامع لها مما يجب مزيد احتياط فيها السرقات الشعريه وما يتصل بها وتفسير غرضك بالعقود في الابتداء والتخلص و **الانتهاء هو الذي جعلناه نقرعا من الشارح بان الفصل من الخاتمة** **اقتفاق** بالبناء للمفعول **يلي** بلفظ المضارع **المراد به ما فوق الواحد** او بلفظ التثنيه **الكفا** بالقصر **قال ما يقع** **ان كان في العرض على العموم** اي مشتملا على العموم او بنا على عموم الغرض وهي **للبلغا غير مختص بسليغ دون بليغ كما توصف بالسجاعه كلامه والسجعا** وحسن الوجه والبها اي الحسن مطلقا **ولا بعد سرقة** بفتح الدال او كسرها على ان تكون صيغة امر فيفيد الايجاب فيحسن قابليه مع قوله والاجازان يدعي فيه **السبق والزيادة او بضمها خبر مجهول على وجوب عدم البعد لان مطلقات العلوم مصروفه الى الوجوب او بتقدير** المقابلة وعلى التعاقب والاخذ ونحو ذلك مما يودي هذا المعنى **لتقرره في العقول والعادات وان كان** وجه الدلاله **على العرض كالتشبيه والمجاز والكنايه المشار اليها بقوله كذكر هيآت تدل على الصفه لاختصاصها** اي تلك **الهيات من الاولى ما هي اي الصفة له** ولا يخفى ان السرقه في وجه الدلاله كما يكون باعتبار طرف الدلاله المتفاوته **في الوضوح والخفا يكون باعتبار المحسنات البديعيه ايضا كوصف الجواد** اي المعنى والتنبيه **بالتبلد** اي فطلل

الوجه وهو كتهلل السحاب تلألؤه عند ورود العفاه جمع عاف وهو الصيف وطالب الفضل والرزق والكل حسن في هذا المقام وكوصف البخيل بالعبوس كما لا يخفى وجعله كالمقبول بعيد عن المقبول في قوله مع سعة ذات اليد قيد للتهلل والعبوس معا لان تهلل الجواد لا يكون مع قلة ذات اليد عند ورود العفاة والعبوس مع قلة ذات اليد ليس من خواص البخيل وذات اليد المال سمي ذات اليد لان اليد تنفعل معه ما لا تنفعل بدونه فكانه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد مملوك له فان اشتركا الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لا استقراء منا اي العقول والعادات كتشبيه المتجلد بالجواد بالبحر وهو كالاول اي كالاتفاق الاول في انه لا يعد سرقة ويخفى ان ما يتصل بالسرقة من العقد والحل ايضا كذلك فان الحل انما سمي حلا اذا كان لما في الشعر اختصاص بالشعر وكذا العقد انما يسمى بهذا اذا كان لما في النثر اختصاص بالكتابة كما قاله الشارح اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر وهذا التفسير على طبق تفصيل الايضاح ويجعل على انه نفى اتفاق القايلين في الغرض الغير المهم وهو مما جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة فلعله ترك الانسباق الذهن اليه بالمقايسة وعبارة المتن تصلح لما لا يقصر بيانه عن اتقانه وهو ان يجعل الاعم بين الذين يراد الحاق بينهما وهو ان يكون الغرض عاما او وجه الدلالة عاما فمعنى قوله والا وان لم يكن احدهما كذلك بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة خاصا او كلاهما كذلك والاخصر الاوضح ان يقال اتفاق القايلين ان كان في الغرض فهو العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء او في وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة والبخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا يعد سرقة والا جاز ان يدعى فيه اي فيما ذكر من الغرض او وجه دلالة الخاص السبق بقوله ان اتفق القايلان في الغرض ووجه الدلالة على العموم بعد سرقة ان كان تركيب العبارة المنطوقة او المحجوجة او المرجعة بها محسنا ذاتيا او عرضيا لا ينال اليه بفكر للسابق ولا يحصل عنه الا بامر ان يجعل وجه الدلالة على العموم بحيث لا يكون في المنال اختصاص باحدهما من حيث التركيب والنظم بوجه من الوجوه واما لم يقل جاز ان يدعي فيه الاخذ لما سيأتي ان الاحوط ان يقال فلان كذا وقد سبقه فلان اليه فقال كذا اعتمادا بذلك فضيلة السبق واحتياطا عن دعوى العلم بالغيب والزيادة يعني بدعي زيادة احدهما اما السبوق ان يأتي بامر زايد على السابق ولما السابق ان لم يات المسبوق بزايد فانه مع المساواة ايضا الفضل والزيادة للتقدم فلا ينبغي ان يتوهم ان الوافي ان يقال جاز ان يدعي فيه السبق والزيادة وليتأمل وهو اي مما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة او مما لا يشترك الناس في معرفة من الغرض او وجه الدلالة ضربان احدهما حاصل من اصله غريب لا ينال بفكر و الاخر عامي تصرف فيه شاع اخرجه من ابتذال الى الغرابة كما في باب التشبيه واستعاره من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه شاع اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثم الاخذ والسرقة عطف السرقة على الاخذ للتفسير لان هذا المعنى علم باسم السرقة سابقا دون الاخذ ولتفهم التنبيه على ترادف الاخذ والسرقة وهذا اولى من ان يراد بالاخذ والسرقة المسميان بهذين الاسمين اذ لا موجب لصرف اللفظ



من الحقيقة الى المجاز نوعان ظاهر وغير ظاهر بذكر الظاهر وغير الظاهر انما لتفصيل النوع فلا حاجة الى ما قيل التغليب اما الظاهر فهو ان يؤخذ معنى كلة اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده قوله او بعضه عطف على اللفظ ووحده على قوله مع اللفظ قال في الايضاح اما مع اللفظ كله او مع بعضه واما وحده هذا قد مر في تقسيم اقسام الظاهر الاظهر فالاظهر او انما هو اكثر سرقة فالاكثر ولهذا قدم الظاهر على غير الظاهر قال الشارح المحقق فالنوع الظاهر لهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والاول قسمان لان المأخوذ مع المحقق من اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه اقسام اربعة والاولان يقال والقسم الاول من الضرب الاول قسمان لان تمام اللفظ المأخوذ مع المعنى اما مع تغيير النظم او بدونه لان الاولى ما اشار اليها المتم بقوله فان اخذ اللفظ كله الخ وقوله اخذ مشتق من الاخذ الاصطلاحي لا من الاخذ اللغوي فلا يجتمع انه لا بد من قيد تنبيه عن التهمين حتى يصح قوله فهو مذموم اذ التضمين اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه وليس مذموما وينبغي ان يعد من اقسام الظاهر ما يؤخذ اللفظ وحده من غير اخذ المعنى كما اذا كان مشتركا يقصد به السارق المعنى الذي لم يقصده القايل الاول كما اذا قال قايل ما كان ما كان وقصد مثل معنى شعري شعري فقال لقائل الآخر ما كان ما كان وارادا انتفاء ما كان بحيث كان لم يكن من اصله من غير تغيير لنظمه اي لتاليفه واختيار النظم على التركيب على حسب ما يقتضيه الفعل الواقع في النطق كيف ما اتفق لان السرقة انما تكون لما له نظم وشان لا لما ترك كيف ما اتفق فهو مذموم لانه سرقة محضة لانه ابطال حق الغير وكذب محض ليس له تاويل صدق كما يدل عليها اسماء المذكوران بقوله ويسمى نسخا وهو في اللغة الابطال واصطلاحا وهو هنا ادعاء شيء لنفسه كما حكي عن عبد الله بن زبير والد زبير الشاعر وهو غير عبد الله بن زبير الصحابي المشهور احد الاعلام في القاموس وهو القايل لعبد الله بن الزبير لما رجعه لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان راكبها وفي الايضاح الزبير مع اللام ويوافقه القاموس انه فعل يقول لمعن بن اوس المزني اذا انت لم تنصف من نفسك وهو العدل اخاك اخوة الصداقة او النسب وجدته على طرف الهجران ان كان يعمل من باب ضرب اي وان كان يبقى عقله بعد ظلمك فيه اشارة الى انه يصير مجنونا بظلمك ويجوز ان يبقى عقله ويركب حد السيف اي يرضى بان يقتل بالسيف او يرتكب ما هو بمنزلة القتل به من ان تظلمه فجعل من للبدل اذا المركبين عن شفرة السيف اي حدة على ما في الصحاح مرحلا اي صيغة سوى قولك للضيم يقال رحل من باب ضرب رحولا اي بعد والمرحل ما يعد اليه كتابة القراح والشرح حث على المداراة مع الاحوان والتجنب عن الغلظة معهم والا لم يبق صديق ولا ظهير وفيه تلميح الى قوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك مع زيادة مبالغة حكي ان عبد الله دخل على معوية فانشد هذين البيتين فقال له معوية لقد شعرت بعض العين بعدي يا ابا بكر بعني اخذت الشعر بعدي ولم يعارضه عبد الله المجلس حتى دخل معن فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان والمنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان

فاقبل معويه على عبدالله بن الزبير وقال له المرء حيث اتهمالك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فواخي من الرضاعه وانا
احق بشعره يعني انا احق منه بشعره والمفهم كما دل الاتحاد **وفي معناه** اي معنى ما لم يغير فيه النظم في كونه مذمومًا وان
ليس منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اغارة ومسخا واخذ فيه المعنى وحده فيكون الاما وسلخا او في معناه في
كونه من السلخ والانحلال وملحق به اواد خل فيه ومعنى قولنا في التعريف اما مع اللفظ كله اما مع اللفظ او مراده ان
**يبدل بالكلمات** كلها **او بعضها ما يراد فيها** للمعنى الظاهر ان كونه مذمومًا اذا لم يبدل بالكلام حسن صحيح
او موازنة او زيادة فصاحة او سلاسة للشعر فان اراد ينبغي ان يترجح على الاصل ويزيد عليه فيقول قال الشارح كما
يقال في قول الخطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لطلبها واجلس فانك انت
انول يقال رجل طاعم وطعم حسن الجاد في المطعم ورجل كاس ذو كساء فيكون المعنى انت في الهمة نهاية ممتلئ الطعام والكسا
ولابد لطالب المكارم من همة عالية وكان المبدل جعل الطاعم اسم فاعل من طعم كسمع والكاسي اسم فاعل من كسي كرضي
لعنى لبسه اي انت طالب الشبع والثروة والمكارم لا يحصل لطالبها وما وقع في بعض حواشي الشرح انه قال اللابس من اللوس
وهو الذوق فقال ما لا اس لوسا اي ما ذاق ذوقا ولوضوح ما ذكره لكان مثالا لتبديل البعض بالمراد وفي الشرح اقرب
من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم
ثم الانوف من الطراز الاول سوم الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الاول هذا مما سيأتي ان القلب من الاخذ العنوي
الظاهر بحسب ان يخص به هذا الصنف من القلب **وان كان مع تغيير لنظمه** اي نظم اللفظ وضمير كان لاخذ اللفظ كله
**او اخذ بعض اللفظ سمي** هذا الاخذ **اغارة** لان صاحبه لا يخفي نسبته الى نفسه وينسبه الى نفسه علنا
وقوله بانه لا ينكر عليه لمعايرته للاول وهو غضب مما للغير على انه **ومسخا** وهو في اللغة تغيير الصورة الى ما دون
منها سمي هذا القسم باسم ما هو اكثر عيبا من افراده لان الشرقة عيب فيناسب التسمية بما هو اشد عيبا **فان كان الثاني**
**ابلغ من الاول** الاولى افضل من الاول ليتناول الافضل لحسن بديع والافضل لحسن ذاتي وجعل الابلغ شاملا لما لا
يخلو عن الحسن **لاختصاصه بفضيلة** لا توجد في الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذلك لا يوجب كون الثاني ابلغ مالم
يفضل على الاول في الفضيلة لجواز ان يكون اختصاص الاول اكثر **فممدوح** اي الاخذ ممدوح كما يقتضيه السوق وفي الشرح
اي فالثاني ممدوح فادرك حسن باعكا الممدوح واخر المعدود دون المجروح **كقول** فيه مسامحة والمثال اما احد سلم
ان قول سلم فالصحيح كقول سلم كما بعده قول **بشار من راقب الناس** اي خاف في الصحاح راقب الله في امره
خافه **لم يظفر بحاجته و فاز بالطيبات** اي الطيبات الرزق فكانه اشار الى ما في الكلمة يا ايها الناس كلوا من
طيبات ما رزقناكم **الفائك** اي ايها المخاطب على الامر الذي اعزى به وقد استمر الم على هذه
المساحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التمثيل للامرين اللذين وقع الاخذ فيهما اعني مجموع المأخوذ والمأخوذ منه فقوله
كقول بشار مثلا في تقدير انها كقول بشار **وقول مسلم** الخاسر للحاء المهملة سمي للخاسر لانه باع مصحفا واشترى
بثمنه ديوان شعر او لانه حصلت له اموال فبذرها على ما في القاموس او لانه اشترى بثمن مصحف ورثه عوادا يضرب به على

نقله



نقله الشارح من الاساس **من راقب الناس مات هما** مفعوله وجعله تمييزا كما في الشرح يوجب كون المعنى فات
هم فيكون اسناد الى السبب ومع صحة حمل الكلام على الحقيقة لانه يصار الى المجاز **وفاز باللذة الجسور** اي الشديد
الجراة روى عن ابي معاذ واوبة بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله ما بيتي فواخف صنه واعذب
والله لا اكلت اليوم ولا شربت الا بصاح وقول الاخطل ما لم خلقتا لهم في كل عين رحاجب بسم القنا والبيض عينا وحاجبا
وقول ابن بابانة بضم النون بعده خلقتا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فيبت بن بابانة الشاعر
بن باد، معنى وهو الاشارة الى الم قهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن الناس من جعلها منسأ ومن هذا كلامه
وقد شنع على من جعلها منسأ وبين بقوله ومن الناس ولا بوجب ما ذكره فضل بيت ابن بابانة لان في بيت الاخطل نهاية المبالغة
في الشجاعة حيث لم يعتد للخصام مع المواجهة على وضع سم القنا من اعينهم ووضع البيض عن حواجبهم وتكرر الطعن والضرب على
الاعين والحواجب اللاتي هو المعد من وقوع الضرب عليهن تكليف في بيت ابن بابانة استطراق في خلق الاعين والحواجب في
الظهور على خلاف ما هو المعتاد وانتم شاهدوا بها بتم حين الفرار كما شاهدوا حين الا قدام ايضا **وان كان الثاني دونه**
اي الاول لاختصاص الاول بفضيله ترك التعليل لانسياق الذهن اليه من التعليل الاول وفيه ما عرفت **فهو** اي الاخذ
او الثاني **مذموم** مردود وانما جعل ما هو مذموم ثانيا وبادي النظر يقتضي ان يجعل ما هو بعد من الذم ثانيا لانه اوقب الى
الممدوح لتظرق ان لا يهمله الامتوان وهو ان الابعد من الذم متوسط بين الممدوح والمذموم والمتوسط من حيث هو متوسط
متاخر عن الطرفين **كقول ابي تمام** في مرثية محمد بن حميد كرديد وكان قد استشهد في بعض غزواته **هيهات** اي بعد
المرقي وطال المسافة بيننا وبينه لانه وصل الى الجنة وكم بينها وبين الدنيا الدنيه واللفظ خبر والمعنى على التحسر فزاد في
التحسر بانه ليس لنا رجاء ما نتسلى به بعد فقال **لا بأتي الزمان بمثله** ليتسلى به وعلل عدم اتيان الزمان بمثله بعلة
للزمان لا ينفك عنه وهو قوله **ان الزمان بمثله لبخيل** وبلية فيه غاية التاكيد من ذكر ان واللام واسمية الجملة
وقد افاد الحماسه بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلا بمثله فبغله به اولى وقد اشار بافادة استمرار ان بخل الزمان لم
يات بمثله قبله وان الاتيان به كان خارجا عادته والشارح جعل ضمير هيهات اما للنسيان المذكور قبله في البيت السابق او
هو قوله اتنسى ابا نصر نسيت اذا بدى من حيث يخصر الفتى ويجل واما الان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو اضمار قبل
الذكر لضرورة الشعر ولا ضرورة لان يكابر او تخصيص بعد النسيان بالماضي لا اختصاص له هذا قال الشيخ عبد القاهر في المثل
المشكله قال الشيخ ابو علي الفارسي في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال هو لعزه او انه لا يكون
فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد احال بالغرض وجوز وجود المثل ولم ينفه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان
بان يجوز مثله وفيه بحث لان تجويز المثل وان ينافي ان مثله لا يكون لا ينافي انه يعز لعزه المثل وقلته بل لا يعز بخل الزمان به
**وقول ابي الطيب اعدى الزمان** يقال اعدى الامر جاوز غيره اليه فالمعنى جاوزه **سخاه** الى الزمان **فصحا**
**به ولعله يكون به الزمان بخيلا** لا يخفى ان هذا الشرح ماخوذ من الشرح الثاني لابي تمام وان كان بينهما فرق فان اباتمام
جعل البخل متعلقا بمثله حرى وابو الطيب بنفسه لان هذا المقدار من التفاوت لان ينافي الاخذ ولم يشترط اي ذا ما خوذ و

منه في المعنى من كل وجه كما توهمه البعض وان مصراع ابي الطيب حاز عن التقصير الذي اتحفه ابو علي في مصراع ابي تمام فلو تم التقصير لم يكن مصراع ابي الطيب دونه ومعنى البيت على ما ذكره ابن جني انه تعلم الزمان من سخايه فسخايه واخرجه من العدم الى الوجود ولون سخاه الذي استفاد منه ابخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه ورفيه بن قوبجة وقال هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء لم يوجد لا يوصف بالعدوي فالمعنى انه اعدى سخاه بعد وجوده الزمان فسخايه عليّ واستعد بوصال هذا وعلى التقديرين فيه وصمه وضع المضارع مقام الماضي لانه قصد ان الزمان كان به بخيلا فعدل الى المضارع للوزن كذا ذكره المهم وانا اقول الاظهر ان المعنى انه اعدى الزمان سخاه فسخا بسبب عدوي سخاه فضمير به للعدوي والسا للسبب وليس صلة للسخا اي فسخا بسبب سخاه بسبب العدوي ولقد يكون بعد الزمان به بخيلا اذ ليس سخاه بعده ليسري الى الزمان فتصير سخيا فيحق به ثم انه قال المهم انا لانعلم ان المعنى على الماضي بل المعنى ان الزمان هلاكه يكون بخيلا ابدا فينتفي عنه وجه الشهرة فعه بان الزمان لما سخا بسخاء المتخا البزل للغرفقد خرج عن تحت تقرفه فلا معنى للاخبار بانه لا يسمح هلاكه لان هذا الاخبار انما يفيد فيحق من يعتقد على هلاكه واعترض على الدرفه بان الزمان لما سخا به فقد خرج عن تحت تقرفه بالاتخا لانه تحصيل الحاصل واما تقرفه بالهلاك فباق فله ان يسمح به وان يخل واجاب الشارح عن اعتراض المهم بان احتمال الحمل على هذا المعنى لا يضر لانه مع ذلك الحمل ايضا دون من مصراع ابي تمام لاحتياجه الى تقدير مضاف لا يدل على قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد من فسر البيت والعلاوة ضعيفه وقد عرفت في اثناء شرح مصراع ابي تمام اشتماله على ما ينظله على مصراع ابي الطيب فاحفظه **فان كان الثاني مثله** اي مثل الاول **فابعد** اي فهو ابعد اي الثاني ابعد **من اللئم** من الثاني من القسم الثاني فان قلت هل للثاني في القسم الثاني بعد اللئم كما هو قضيه صيغة الابعد قلت يعم الاعرافي اللئم والاعرافي فيه ما اخذ فيه اللفظ كله من غير تغيير لفظه **والفضل للاول** **لقول ابي تمام لوحا** اي يطير الى الشيء نفسه وليس بقيد بسبيله **مرتاد المنية لم يجد** اسم فاعل من الارتياد بمعنى الطلب واضافة المنية بمعنى من لم يجد **الا الفراق** على التفرس **دليلا وقول ابي الطيب كم فارق الاحباب وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا** الضمير في لها للمنايا وهو حال عن المنايا وهو اقرب من جعله حالا من سبلا كما في الشرح ووجدت اما بمعنى العلم والمفعول الثاني قوله الى ارواحنا قدم على المفعول الاول واما بمعنى الاصابة وقوله الى ارواحنا حال قدمت على صاحبها لكونها وقيل لها جمع لهاة وهي اللحمة المشرفة على الحلق وفي بعضها رواية بدلها وافقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ اعني المنية ومرادف الفراق ومرادف لم تجد ومرادف النفوس اعني الارواح وحكم الشارح بان اخذ المرادف ليس الا في الارواح واما الفراق والمنية والوجدان فمن اخذ بعض الالفاظ بعينه محل نظر ولا يخفى ان بيت ابي الطيب اقصد حيث حصر اهدا المنايا الى الارواح في دلالة الفراق عليها بخلاف بيت ابي تمام فانه جعل الفراق دليلا على تقدير خرم المنية لا مطلقا وحيثما فاد ان الموت مع الوصال لا سبيل للموت الا حال الفراق قال الشارح وقوله وانما بعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة بالتفاق الوزن والقافيه والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والامان وان قلبت ركابي في البلاد وما ساقوت في الافاق بعدا الا ومن حد واكد الحلق وزاد وقول



ابي الطيب وابي عندك بعد غير بعاد وقلبي عن فنائك غير عاد تجنبك حيثما اتجهت ركابي وضيقك حيث كنت من البلاد هذا وفيه نظر لان المذمومية جدا مع الدلالة على السرقة مما لا ينبغي ان يخص هذا القسم مما اخذ فيه بعض اللفظ او كله مع تغيير النظم بل يجب ان يشترك بينه وبين القسم الثاني اضافي هذا القسم مع الدلالة على السرقة ايضا بعد من الذم من القسم الثاني فلا حاجة الى تقييد قوله وانما بعد بما اذا لم يكن دلالة على السرقة واظن انه سها في هذا المقام حيث قال القسم الثاني ايضا في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل على السرقة باتفاق الوزن والقافيه ايضا كقول ابي تمام

اما الجزالابيات المذكور يحمل السابع قوله هذا الضرب على القسم الثالث من المسخ والاظهر انه اراد هذا الضرب من المسخ من السرقة باهتمامه لان علة القبح مشتركة وهي الدلالة على السرقة ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال **وان اخذ المعنى وحده** وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ **يسمى** اي ذلك الاخذ **اهتمام وسلخا** قال الشارح من المرباسم فصله واصله من الهم بالمنزله اذ اوله به لهذا ووجه التسمية انه تصد تحفظ معنى الغير ولا بعد ان يجعل الاهتمام مفعولا من صيغة المفعول لانه مما يهتم به اي الاخذ اللفظ والمعنى من اللفظ الاول وقال الشارح النزع هو كشط الجلد عن الشاة واللفظ للمعنى بمنزله الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا وابسه جلدا اخر هذا والسلخ جا لكلا المعنيين **وهو ثلثة اقسام كذلك** اي كذلك اللفظ من الاقسام بمعنى الحمد وحا ومذموما وابعد من الذم كما عرفت وفي الشرح فهو كذلك مثل ما يسمى اغارة وما ذكرنا نصب بلفظ معنيين الاقسام **اولها** اي اول الاقسام وهو ما يكون محمودا وحا كون الثاني ابلغ من الاول **كقول ابي تمام**

**هو صحة البيان الصبح** اي الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة الشرطيه **ان يحمل وان يرث** اي يبطو **فالريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب وسخطه من الخير يطرق سيبك** اي تاخر عطايك **عني اسرع السحب في المسير الجهام** بالجيم الغيم الذي لا ماء فيه كذا في الصحاح وفي القاموس اهراق ماءه يعني تاخر عطايك عني بعد عن عظم نفسك كالسحاب الذي يبطو في سيره فان نفعه كثير قيت ابي الطيب مع اشتماله على زيادة بيان للمقصود ضرب المثل له بالسحاب تضمن تشبيه سيبه بالسحاب الماطر بجامع الكثير وفي احيا الموهوب له كاحيا السحاب الارض **وتاخيرها** اي تاني الاقسام وهو ما يكون مذموما لكون الثاني دون الاول **كقول البحتري واذا تالق** اي لمع **في الندى** في الصحاح الندى على فعيل لكن في القاموس كفرح مجلس القوم ما داموا فيه فان تفرقوا فليس بندى والشعر بيض عاد الصحاح **كلامه المصقول** اي المجلو **خلت لسانه من عضبه** في الشرح فيه استعارة بالكنايه حيث شبه الكلام بالسيف وابقى له التالق والصقالة كاثبات الاظفار للمنيه وفيه ان اثبات اللمعان او الصقالة تخييل والاخر ترشيح اذا التخييل لا يكون الا واحدا والا انه سنبه الكلام بالبريق الصافي عن الكدر وجعله تلك البريق ظاهرا من لسانه الذي كالسيف وضمن وصفه كالعضاضه وكون كلامه ماضيا كون سيفه قاطعا ووصفه بالشجاعه فليس فضد بيتا البحتري في مجرد اشتماله على الاستعارة التخييليه كما ذكره المهم في الايضاح وتبعه الشارح براهيه تشبيهات دقيقه واستتباع لطيفه ايضا **وقول ابي الطيب كان السم في النطق مد جعلت على اعاديها في الطعن قضاضا** في الشرح حرضا على الشجر قضضها وحرضان الرما

اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفظ مضاسنة رماحهم ونفاذها كان لسنتهم عند النطق بعلت اسنه رماحهم
عند الطعن فصارت تأتة سنه في النفاذ كالسنتهم هذا واما قوله في بيت ابي الطيب زيد صالغة في نفاذ كلامهم ليس في بيت
ربه البحتري حيث جعل سنتهم مشبهة بالسنتهم على التخييه المقلوب لكن مع ذلك بيت البحتري ابلغ لكثرة ما فيه
من المزايا **وثالثها** اي ثالث الاقسام وهو ما يكون ابعد عن الذم لكون الثاني مثل الاول **كقول الاعرابي** اي بدوي
**ولبريك** بحذف النون في الجزم لكثرة استعماله **اكثر الفتيان** بالكسر جمع فتى بمعنى السخي **مالا** وفي الايضاح وما
كان اكثر **ولكن كان ارجهم ذراعا** الذراع بالكسر طرف المرفق اي طرفا صحيح الوسطى والساعد وقد تركب
فيهما ورجل الباع والذراع والرجهما اي طويل الباع قد رمد اليدين **وقول اشجع** تمدح جعفر بن يحيى بن خالد
بن برمك جعفر ولا يصغون كما يصغر **وليس باوسعهم في الغنى ولكن معروفه** اي احسانه **اوسع واما**
**غير الظاهر فخمسة يشابه المعنيان** اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني **كقول حريز فلا يمنعك** على لفظ
النهي **من ريب** على وزن فرس وحاجة **لحامم** بالضم والكسر جمع لحيه بالكسر **سواد والعمامه** بالكسر وهي
المغفر والبيضة وما يلف على الراس وحملها على الاول ابلغ وعلى الثالث اوفق بقوله **والحماد** بالكسر اي سواد يخالط
بياضا وقد يفرق بينهما بتلك التسوية باستعمال الذ وفيهما على السواد **وقول ابي الطيب** في سيف الدولة يذكر تخضوع بني كلاب
وقتاله اياهم له **ومن في كفه منهم قناه كمن في كفه منهم خضاب** تغيير جريد بدي العمامة كتغيير ابي الطيب عنه من
في كفه منهم قناه وكذا التعبير عن الحراب بذات الخاز نمن في كفه منهم خضاب وفي بيت ابي الطيب مزيد مبالغة حيث جعل
المتبي للحرب منهم كالحراب المتعة التي في يدها الخضاب فانها اضعف من الحراب الخادمة المتمرية على الحمل والسعي التحمله
للشدايد وفيه صنعه التوجيه فانه يحتمل المديح بالشجاعة بان يحمل على ان من في يده منهم قناة تكون في كفه منهم خضاب
ليلطخه بدم الخصم وله احتمال اخر خرجه عن تشابه المعنيين وهو ان من في كفه منهم خضاب اذا ليس الخضاب الذي زينه وهذا
وان يدل على ضعفهم لكن لا بالتسويه بين النساء وبينهم في الايضاح ولا يخرج من البيتين المتشابهتين ان تكون احديهما
نسيا والاخرى مدتحا اوهجا او افتخارا وغير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عد احد المعنيين المختلفين لبيته حاكم
في احضابه فخر لفظه وعدل به عن نوعه وورثه وقافيته **ومنه** اي من غير الظاهر المحمل وهو **ان ينقل المعنى**
**الى محل اخر كقول البحتري سلبوا** اي ثيابهم **واشرقت** اي دخلت في شروق الشمس الدماء كانه عليهم فعليهم
حال من الدماء تعلق **محمرة** اي غير مخلوطة بماء لونها **كانهم لم يسلبوا** لان الدماء المشرقة
صارت بمنزلة ثيابهم **وقول ابي الطيب يسيل النجيع** هو من الدم ما مال الى السواد **عليه** اي على السيف
**فهو مجرد عن عمك فكانما عمد هو معمدا** لان الدم الذي يابسه بمنزلة الغمد له فقال والطيب المعنى من التسليم
والخروج الى السيف واذا وقع هذا النقل في البيت زاده خفاء في الاخذ **ومنه** اي من غير الظاهر **ان يكون معنى**
**الثاني استمل** من معنى الاول **كقول حرب اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا** لانهم
يعرفون مقام الناس كلهم فجعلهم بمنزلة كل الناس هكذا ذكره الشارح بل المتبادر انهم ينزل منزلة كل الناس في الغضب



تكون الخيل من قول ابي نواس من وجهين **وقول ابي نواس** كتبه الى هرون حين غار على الفضل ابو مكي لكثرة افضا
واخوته الى هرون امام المهدي عند اجتماع المجلس الخاص الشاعر الجامع — على شاربك من قدح فلسمثل
الفضل بالواحد اجتمعا **ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد** فامرهرون باطلاقه وانجفى
ان الفاء الموجب لعدم العموم والخصوص سواكان الاول اشمل شمول الحكم لكل خاص فالاتيان بخاص من خواصه سرقة
محضة ظاهرة فحصوص الاول فانه لا يستلزم الحكم على الخاص الحكم على العام فليس فيه سرقة محضة بل يشتبه ان
يكون فيه تدارك ما فات الاول فانه وان اخذ الثاني الاخص من معنى شعر الاول داخل في اخذ المعنى بعينه
**ومنه** اي من غير الظاهر **القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص** الخزاعي
**احذ الملامة في هواك لذيذة حتى الذكر فليلمني اللوم** جمع لائم كطالب وطلب والام للدعاء كان المناسب الطلب
على سبيل الخضوع للوم لانهم محتوم والمراد كل لائم كما يقتضيه المقام **وقول ابي الطيب احبه** الاستفهام للانكار
وهو في معنى لا احبه والضمير راجع الى القيد الذي هو قوله **واحب فيه ملامه** لانه حال لمقدر به بانا احب او
ليجتمع كون المضارع المثبت حالا بالواو للضروره او على سبيل الشذوذ واما مجيء الفعل الحال بالواو اذا كان مضارعا
مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم يعثر عليه مع التفحص البليغ واما جعل النفي للمجموع بجعل الواو للعطف فيه
تقصير لايراد ما يحتمل انتقاحه احتمالا ظاهرا وفي اختيار احبه على لا احبه التحرز عن لا احبه وضمير فيه في قوله واحب
فيه كضمير احب لكن بتقدير مضاف اي احب حبه على طبق به هواك او الى الحب المذكور في احبه معنى **ان الملامة**
**فيه** اي في حبه على احد الوجهين **من اعدائي** اي ممن يعاديه فكيف احب الملامات مع اعدائه وفيه ايماء الى ان الملامة
قد تكون من احبابه الذين لا يرون الملوم لائقا بدعوى حبه او المراد باعدائه من يعاديهم على ان يكون الاعداء جمع
عدو بمعنى المعادي وح يصفو المعنى عن شوب التردد وانما بين السببية بين البيتين على التقيضين لان الاخص في هذا النوع
ان يبين السبب لان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام وفتكة معتف جدواه اطلى على اذ بنيه من نغم السماع قوله
جدواه مفعول معتف وقول ابي الطيب والجراحات عندك نغمات سبقت قبل سمعه بسؤال فان كلا من التلذذ
بسؤال السايل والنائم لفوت العطا قبل السؤال منشا كرم في غاية الكمال وهو اظهر من ان يخفى بدون ذكره الحاذ
**ومنه ان يوجد بعض المعنى ونقيضه في بيت واحد كقول ابي الشمقمق** فهو من الاخذ الظاهر الذي فيه ابلغ
الاذى وهو في اللغة الواسع الفم او طويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين **وترى الطير** جمع طاير ويقع على الواحد
وجمعه طيور واطيار **على اثارنا** جمع اثر بمعنى العلم اي مستقل على اعلامنا مستقفه فوقها فكون الاعلام مظللة لها
**واى عين** الراي كالرويه مصدر ترى ورأى العين ان يرى الشي بعينه وهذا اذا كان قريبا واما اذا كان بعيدا
الاشبه لا يتميز عن الغرقه مفعول له من متعلق على اثارنا اي كانت على اثارنا لوقوفها **ان** اي بان متعلق بثقه
**سنابك** اي يستطع من لحوم من نقتلهم اعمادها بذلك فاراد تكوير غلبتهم على الخصم **وقول ابي علم قد طلت** اي التي
عليها الظل **عصبان اعلامه** التي من كان بعصبان في شرعه وصولها الى الخصم واصطياده للخصم **حتى بعصبان طير**

٢٧١
٢٧٠

العقبان كالحرمان جمع عقاب **في الدماثوا هل** باعتبار المشاهدة على النهل **اقامت** اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم القتلى **حتى كانها من الجيش** اي اقامت مختلطة مع الجيش **الا انها لم تقاتل فان** **تعلم فليس يخفى** اي لم تقصد شيأ من معنى قوله الا لوه راى عين وقوله ان اسماء بيان لكون الاخذ احد بعض المعنى لكن عدم المامه بمعنى راي عين نظرا لانه عبارة عن القرب وبعيد التظليل وما ذكر الشارح في دفعه من ان التظليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون الطير في السماء بحيث لا يرى اصلا يدفعه ان قوله مع الرايات يفيد ان التظليل مع القرب بالمشاهدة من ظلال القربة كما لا يخفى **لكن زاد** ابو تمام **عليه** اي على الالوه او على البعض الماخوذ والا فهو موافق للايضاح والثاني ملاحم قوله وبياضا اليه ما عنه **بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماثوا هل وبافامتها مع الاماحي كانها من الجيش** والاظهر وجه عدم ذكر الزيادات على الترتيب **وانها** اي الزيادات الاخر **لحسن** اعني قوله الا انها لم تقاتل اذ ذكرا فامتها مع الرايات هو الذي يوم مقاتلتها والجوع الى هذا الاسدراك وهل المراد ان هذه الزيادات تم حسنها لبيت الاول من بيتي ابي الطيب والا يبعد عن الصواب ولو افق عباره الكتاب ويكون الحاصل قوله الا يضاح وهذه الزيادات حسنت قوله وان كان وتركت بعض ما اتى به الالوه وعلى التفسير الاول يكون قوله الا يضاح وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقاتل ففي ما قاله الشارح والتفسير الاول هو الموافق للايضاح وعليه المعول بل نظر **واكثر هذه الانواع** المذكورة لغير الظاهر **ونحوها مقبول له** قد يمنع **نقول** ونحوها على ان يجب الظاهر لا ينحصر فيما ذكر وللعقل في استخراج نظايرها مجال لكن وجه ادراج الاكثر خفي جدا **لما منها** اي من هذه الانواع والصواب اي من هذه الانواع ونحوها اي من السرقة لان حسن التصرف في كل سرقة كذلك **ما اخرجه حسن التصرف من قبيل الابتداع الى خير الابتداع وكلما كان** اي كل نوع من هذه الانواع يكون **اشد خفا كان اقرب الى القبول** اي الى غاية القبول والا فالجميع مقبول وبعد بحمد ان غاية القبول خرجت عن هذا البيان فتامل **هذا المتاني لحسن الاتفاق** اي هذا الذي ذكرناه من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا ومردودا او تسميه كلا بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق فاورد هذا بتاويله المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التاكيد بقوله كلما كان يكون **اذا علم ان** بان يعلم انه كان حفظ قول الاول حين نظم او بان تخيره هو من نفسه انه اخذه منه والا فلا يكون شيء منها ادعاء السبق فضلا عما يترتب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء **لجواز ان يكون الاتفاق** اي اتفاق العالمين **من قبيل اوارد الخاطرين** اي **بحيث لا سبيل الى الاتفاق** او غير قصد الى الاخذ فيأتيه من شاء الناس الذين يدعون على من يذكر العلم بان سبقه غيره انه السارق بل يدعون على من خصه الله بفضل انه سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفضل من غيره اصلا حكي عن ابو عبادة اعني البحتري بن ابرد بن ابو بان الشاعر المنسوب الى امه مية وهي امه سودا انه انشد لنفسه مبيدو متلافا اذا ما ابنه فعال واهتز به اهتزاز المهند فقيل ابن تذهب بكلامك فقال الان علمت اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه ونوارد الخاطرين اكثر من ان تحصى والمعاني حكم بين وجد كل احد وان كان توارد الشعراء بعيده او بالكثير الفاظه قليلا ولا يخفى ان هذا الاحتياط فيما اذا لم يكن خارقا للعادة اما من



قصيده او ابياتا معدوده سبقه فيها غيره الى نفسه فلا يتامل في الحكم بسبق غيره عليه **فاذ المربعلم قيل قال فلان وقد سبقه اليه فلان هكذا كنا** بفتح بذلك فضيله الصدق وليلم مدعي العلم بالغيب ومن نسبه الغير الى النقص **ومما يتصل بهذا** اي بالسرقات الشعريه كما يقتضيه قوله خاتمه في السرقات الشعريه لانه يذكر به قوله **القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح** وستعرف وجه التسميه لكل في موقعه وفي قوله ومما يتصل اشاره الى ان المتصل لا ينحصر فيما ذكر بل لك ان تلحق به ما توفق لاستخراجه ووجه الاتصال في غاية الوضوح ولم يقسم الكلام سرقا ولم يقسم الى الشعريه وغيرها لان هذه الصنايع مبدية عن السرقة وانحلالها للغير كما لا يخفى **اما الاقتباس** هو اخذ الشيء او استفادة العلم وما شابهه بلا المعنيين بصفة الاقتباس ظاهرة لان المتكلم اخذ من القرآن والحديث في كلامه ما هو بمنزله جذوة نار يقتبس كلامه او استفادة علم البيان من احد **فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما من القرآن او الحديث** المراد من القرآن او الحديث اعم منه ومن مغير تغيير يسوي بتركيبه قوله ولا يضره التغيير اليسير فلا يرد ان الله راجون ما ليس قرانا ولا حديثا مما انه تضمن **لا على انه منه** بان يخلو عنه المقول والراوي فلا يقال قال الله او النبي كذا او في القرآن والحديث كذا وهو اما من القرآن او الحديث وكلاهما اما في النثر او النظم فالاول **كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اوب حتى انشد واغرب** والثاني **كقوله الا خر ان كنا وقعت** اي غرضت **على هونا من غرما جرم فصبر جميل وان بدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل** الثالث **كقول الحريري فلما شاط الوجى وقع الكلكل ومن يرجوه** فان قوله شاط الوجى لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين فاخذ النبي عليه الصلوة والسلام كفا من الحصباء فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقوله الحريري وقع الكلكل على صيغة المجهول من قعده الله اي ابعده عن الخير والكلكل كصرد الصدر والعجد والاحمق والرابع مثل **قول ابن عباد فالي الحبيب الى ما رقيبي شيء الخلق فداه** من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب **فلته عني وجهك الجد حفت بالمكاره** اي دعني ولا تنصحني فاني اعلم انه لا بد من تحمل مكاره الرقيب فان وجهك الجد حفت بالمكاره ولا بد لطالب الجد من مشاق الكاره دعني ولا تشغني من العتب بالرقيب فان وجهك الجد فلا بد له ملاقات المكاره فقوله حفت بكذا اي جعلته محفوفا فاحفظه فانه مما يخفى بالاقسام تضمن الكلام شيأ من كلام عظماء الدين ممن يتبرك بهم وبكلامهم سيما الصحابة الكرام والتابعين العظام ومن يخرط في سلك هذا النظام ولكن هذا مما لوح به في قوله ومما يتصل به كما هنا عليه **وهو** اي الاقتباس **ضربان ما انفك فيه المقتبس عن معناه الاصلي** بان استعمل في مفهومه الاصلي وان تغير ما استعمل فيه هذا المفهوم بالعرض **وان تغير ما استعمل فيه هذا المفهوم بتبدل قرينة كما تقدم** من الامثلة الاربعة فان قوله فصبر جميل استعمل في مفهوم اذا اريد فصبر جميل جدا وظاهر واما اذا اريد فامري صبر جميل فلان مفهوم امري صبر جميل واحد وان اختلف ما صدق عليه امري الامر في القرآن امر يعقوب عليه الصلاة والسلام وفي الشعر امر الشاعر وفيه نظر لان اتحاد المفهوم مع ضمير المتكلم لا يتم الا ان يكتفى بقاء التزام الالفاظ على مفهومه وهكذا حفت المكاره فان المكاره على مفهومه ولكن تغير الفرد وحفت

معناه والكل الضمير الى وجه الحبيب لجعله بمنزلة الجنة خلافه اي ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله
اي قول ابو الطيب لين اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع اي سخاءك
لا نفع له وهو اقتباس من قوله تعالى حكاية عن ابرهيم عليه الصلاة والسلام ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك
المحرم والمراد به واد لا نبات فيه ولا ماء ومن لطيف هذا النوع قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه تردد الحمام
عن لولد والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لمتن بين رأسه فقلت لقد اوتيت سوءك يا موسى ولا باس
بتغيير يسير في اللفظ للوزن او غيره فان التغيير لانه ابراد القرآن او الحديث لا على انه منه نم لو اورد
على انه منه لاربعه التغيير واما التغيير الكثير فيخرجه عن كونه اقتباسا والتغيير اليسير كوضع المظهر موضع المضمر كقوله
اي قول بعض المغاربة فذكان ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعون فان القرآن انا اليه راجعون او تبديلها
اللفظ بلفظ جنسا وي مفهومه مفهومه كتبديل ما خلق له بما هو مخلوق له كقول الغانمي منصور الهروي الازدي ولو كانت
الاخلاق تورث وراثة ولو كانت الاراء يتشعب لاصبح كل الناس تدضهم هوى كما ان كل الناس فيضهم اب ولكنها الاب قبل
كل ليس لما هو مخلوق له ومقرب فانه مقتبس من قوله عليه الصلوة والسلام اعملوا فكل ميسر لما خلق له او وضع راجح الى
نيا وي مفهومه مفهوم لفظ في المقتبس موضعه كقول عمر الخيام سبق العالمين الى المعالي بصايب فكره وعلومه ولاح
نور الهدى ليال للضلالة مدلهمة يريد الجاهلون ليطفيوه وبابى الله الا ان يتم نوره اي نور الله فوضع
موضع الضمير الراجع الى نور الهدى وهو نياوي نور الله واعلم ان قوله في الامثلة السابقة حفت بالمكاره من قبيل تغيير المقتبس
فانه وضع فيه ضمير الجنة موضعها في المقتبس واما التضمين فهو ان يضمن الشعر يقال ضمنت الارض الماء اي جعلت
الماء فيه والتضمين في العرف معنيين احدهما تضمين الشعر شيا وثانيهما جعل البيت بحيث لا يتم معناه الا بما يليه وهو يخص
الاول باسم تضمين الشعر والثاني باسم تضمين البيت كذا يستفاد من القاموس لكن لم سيصرح بتضمين ماد ون البيت وما فوقه
وتضمين المصراع وما دونه قلنا قد شيا من بشعر الغير يعني شيا كان دون قوله اودونه من المصراع وما دونه والشارح المحقق
جوز تضمين الشاعر شعره شيا من بشعر اخر له حتى قال فالاولى ان يقول شيا من شعر اخر لكنه لم يلتفت لذا دونه هذا وتحقيقه
على التعريف انه ان اريد بقوله من شعر الغير حتى يكون المعنى شيا هو شعر الغير لا يتناول تضمين المصراع وان اريد
البعض لا يتناول تضمين تمام شعر الغير مع التنبيه عليه اي على شعر الغير وفيه مسامحة نبه عليه الشارح
حيث فسر الضمير بانه شعر الغير ولكان يجعله للتضمين المستفاد من يضمن او مع التنبيه على التضمين ان لم يكن ذلك الشعر
مشهورا عند البلغا وان اشتهر قسم التضمين بدون التنبيه فقوله ان لم يكن مشهورا يفيد وجوب التنبيه لا
لاصل التنبيه بتبادر ولولا التنبيه او الشهرة لكان سرقة لا تضمينا وكذا حتى الشارح والظاهر انه لو كان الخطاب بالغير لمن
يعرف ان المضمن شعر الغير يتم التضمين بدون التنبيه والشهرة ولا يخفى ان قيد التنبيه او الشهرة ليتميز عن السرقة والتوارد
لا لمجرد التمييز عن السرقة اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد الغني الظاهر التهامي اذا ضاق
صدري وخفت لعدى تمثلت بيتا اى ملبق فوالله ابلغ ما ارجى وتالله ادفع ما اطيق العدى بالضم والكسر سمع



الاعداء وتمثلت الدنيا حاسدون التنبيه فكقول بعضهم كانت بليته الشيب بكره فحبب واستبدلت سيئ بجميل
وفقدت انتظار الغانيات كذلك في المحل فبانت دون المنزل من لعيش سعته من قولهم هو في شباب ابداو عيش ابد يراد عقل
صاحبها والبيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري واجتماع التنبيه والشهرة في قول ابن العميد كان كان مطويا على احن
ولم يكن في قديم الدهر اسدية وفي الاضلاع ولم يكن ضرب الشعر اسدية ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم
في المنزل الحسن البيت الثاني لابي تمام اخ كالبدء للحقد والجمع احن كعنب واسهلوا في السهل ضد الحزن واما تضمين
المصراع مع البيت كقوله اي الحريري على اني سامنح عند بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الاول
لغلام عرضه ابو زيد على البيع والثاني للعرجي الشاعر عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه عن عثمان والكم بيس
الى الفرج على وزن الفرس وهو منزل بطريق مكة وقيل لامية بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر فقوله ليوم متعلق
باضاعوني واللام للوقت والكريهة شدة الحرب وسداد الثغر بالكسر الخرق يشد بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من رؤس
البلدان والمعنى اضاعوني وفيه تقديم وبدو لما التنبيه فكقول الاخر اخرج ما كان الى وان كاملا من الفتيان اضاعوا
وفيه تقديم وبدو لما لتنبيه فكقول الاخر قد تلت مما اطلعت وجناته حول الشقيق الفض روضته اس وعذاع الساري
المحول توقنا باني وتوبك شاعه من باب المصراع الاخر فتمامه واما تضمين ما دون المصراع كقوله كنا معاني يوم بوسر
تكايده والعين والقلب منافي قدى وادى والان قبلتا لدنيا عليك نا هوى فلا تنسق ان الكرام اذا ركبوا اذكروا من كان يالفهم
مقاله واحسنه ما يصرف فيه لكن لا في لفظه لانه اذا كان لا يبقى مضمنا بل يقلب سرقة فالاولى للحفظ عن تستره ايضا ليكن
بعد عن السرقة بل في معناه باي نكته في لفظ المضمن كما يشير اليه قوله مازاد على الاصل بنكته ولطيفه كالتورية
وما عرفها والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا لوشم ابدى اي اظهر لي لماها اي ثريه سواد اللون
شفتيها او سمرتها في القاموس اللمى سمرة الشفة او سمرة سواد فيها وهذا هو لا يخلو عن وصمة فلذا اسند ابداها الى الوشم
الذي شانه الكذب وثغرها تذكرت ما بين العذيب تصغير عذب والعذب المستساغ من الطعام والشراب
او اعذب تصغير ترخيم والاعذبان الريق والخمر وبارق اي ثغرها التشبيه بالبرق يعني لما ابدى لي الوشم شفتيها
وثغرها واديح في ابداها شابه نقص شفتيها تذكرت ما بين ريق فيها وثغرها من لسانها التي تلذذت بها
ونصها ورفعت ما في القاموس اللمى من التردد في كالجها وجعل الشارح العذيب بمعنى الشفة وما بين العذيب والبا
بمعنى الريق ولعل ما ذكرنا اعذب وتذكرني الوشم من الاذكار من قدها ومدامعي بيان لما بعده قدم عليه بحر على البنا
جمع عالية وهو على القياده او راسه تصغير الذي بالسنان وجرى السوابق مفعول تذكرني اي جريان سوابق
الخيل يعني تذكرني الوشم قدها ومدامعي الجارية كسيران الخيل الذين جروا في الرواح ففيه تشبيه تمثيل لصورة قدها
الساكنة في العين المتصل بالمدامع الجارية المتلاصقة كالمدامع الجارية المختلطة بقدها السوابق الجارية للعوالي دمعا

هذا التشبيه اورد خيال الفه في المدمج فورد ذا الشاوري في البيت الاول على الاصل بالتورية ونعم التوديع اذ لا تورية
اروح مما مني في بيان حال المهوبة سجما حال ذكرها وفي الثاني بالتشبيه البديع الذي ظهر بالتوجيه الوجيه الذي له
فضل عند دونه اذ الاصل بناء في الطيب في مطلع قصيده له اعني تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومحرى العيس
والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين المعروفين وكانوا الموب للرماح عند مطاردة الفرسان وسيأتي قول
الخيل فابين العذيب معقول تذكرت ابدل منه مجر عوالينا او ظرف تذكرت او ظرف مجر وقدجوز تقديم الظرف على المصدر
والمعقول مجرد عرف هذا ان المتضمن نوعان ما بقي فيه المتضمن الظرف على المصدر المعقول مجرى على معناه الاصلي وما انتقل
فيه عن معناه الاصلي الى معنى آخر ولا بعد ان يشترط فيما اذا انتقل عن معناه الى معنى آخر ان يكون المعنى الثاني ايلة
من الاول اذ لو كان دونه لكان مذمومًا ولو كان مثله لكان ابعد من الذم ولا نظر اختصاصه زيادة الحسن لزيادة
على الاصل ولا يليق التفوه بالزيادة فيه اذ اصالة القرآن والحديث **ولا يضن** في المتضمن **التغيير اليسير**
لما قصد تضمينه قال الم في الايضاح لتدخل في معنى الكلام ولا بعد ان يدفع ضرر التغيير اي العصمة ايضًا وكلا
في قول بعضهم في يهودي به داثعلب اوله المعشر غلظوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو اسحلا وطلاع الثنايا
متى يضع العمامة تعرفوا والبيت لسحيم بن وثيل على وزن فعيل واصله مشهور فعبر من التكلم الى الغيبة لتدخل في المقصود
ولينتظم **العقيم** والمعنى غلظوا في حقه ونقصوا وضعوا من قدره يقال غض منه نقص ووضع من قدره وفيه تهكم
وترتب باستحالة الرشيد وفي المتضمن نكته وهو التعريض بان ثعلب فيه وانه غطى بعمامته دآة الثعلب فاذا اوضح
العمامة يظهر ما تحتي تحت العمامه **فربما سمى** وفي استعماله ربما اشارة الى قلة استعمال الاسم **تضمين البيت شا**
**زاده استعانه وتضمين المصراع فاذا وتنا يباعا** الى الشاعر الثاني فقد اودع شعره شيأ من شعر الغير هو بالنسبة
شعره قليل مغلوب وهذا وان لا يظهر منه تضمن بيت واحد صراعا لكنه وجه التسمية والاشتهار فيه **ورد** لانه
جعل شعر الغير مطمنا في صحة شعره والرفو جعل الغير مطمنا وقال الشارح لانه رفى خرق شعره بشعر الغير ومن نقول
لانه رفى خرق شعر الغير بشعره لانه لما اخذه فقد خرق شعر الغير فرفاه تماضل اليه **واما القصد فوان بنظم نثر**
وان كان قرآنا او حديثا لكن **لا على طريق الاقتباس** خرج به اقتباس القرآن والحديث وبقي عقدهما وهو النظم
مع تغيير كثيرا ومع البيت على انه من احدهما اما عقد القرآن فكقول الشاعر بالذي اسبوصيت خطا
واشهد قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا تخالكم وهما الوجوه لقوله اذا تابتم يدين الى اجل مسمى فا
واما عقد الحديث فكقول الامام الشافعي المطلبي ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه عمدة الخبر عندنا كلمات اربع
قالهن خير البريه اتقى المشتبهات وازهد ودع كلب نفسك واعمل بنيه عقد قوله عليه الصلاه والسلام الحلال بين والحرام بين
وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال
واراد الاربعة تنبيها على انه من بينها للوجوب وتاكيد على من خالفه في وجوب النيه في بعض الاعمال واتى بالامر مع التردد
لفظ الامر الذي في الحديث بعيد الامر والطلب استحبابا او وجوبا واحسن العقد ان يزيد بيانا على اصله ويحمل



اوضح كما تشاهد في هذا العقد ولو خالفه بالاقتباس لكان حسنا لان نظام قوله على طريق الاقتباس لخرج عقد غير القرآن
والحديث من غير تنبيه فانه من طريق الاقتباس لكن ليس باقتباس **كقوله** اي قول ابي العما **ما بال من وله**
**لطفه وجيفه اخو يتخم** اي ما سبب افتخاره وقوله يتخم حال **عقد قول علي رضي الله عنه ما لابن ادم والفخر وانما**
**اوله نطفه واخر جيفه** وقوله والفخر مجرور معطوف معه وما بالك والنصب فان قلت هل ليس لابن ادم الا اوله نطفه
واخره جيفه قلت فهو لمن يفتخر فتامل مما عقد من المثل قول الشاعر البس جدي بذكاني لابس خلقي ولا حدث من
يلبس الخلقا عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له اصله ما قالته عايشة رضي الله عنها وقد وهبت مالا كثيرا ثم امرت بثوب لها
ان يرتفع بضرب في المثل على استصلاح المال واعلم ان عايشة رضي الله عنها امرت بترقيع ثوبها **لتلبسه** وتنفق ما لها في
سبيل الله تعالى وارادت بقولها لا جديد لمن لا خلق له انه لا جديد من حلال الجدير لمن لا خلق له في الدنيا ولم يعرف الناس معنى كلامها
فاشتهر في غير مرامها وصار مثلا والله تعالى اعلم **واما الحل** وهو في اللغة الفتح ضد العقد وفي النظم ارتباط كل جزء
باخر بحيث لا يمكن ان يتاخر او يتقدم كما لا يخفى وفي النثر فانه لا اتصال هذه المثابة فمن النظم حل عقد
الارتباط **فلو ان بنثر نظم** قال الم وشرط كونه معقولا ان يكون سبكه مختارا والا تقاصر عن سبك النظم وان يكون
حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق اغر مصطرب هذا ولا وجه لتخصيص هذا الاشتراط ما يعد في العقد **كقوله**
**بعض المعاريد فانه ما فجع فلانه وحظان نخلاته** اي صارت نخلاته كلها لحظان في المرارة **لم ينل سوط الطلى يقيادة**
اي يعوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة **ويصدق توهمه الذي يعتاد** اي يجعله من عادته يقال اعتاده جوله
من عادة فجعل على مقتضى توهمه **حد قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم**
يشكو سيف الدوله واستماعه لقول اعدايه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيمن ظنه باوليايه وصدق ما يخطر على
من التوهم على اضاعه وكونه موضحا لما في النظم مفسرا له يزيده حسنا **واما التلميح** ملح اليه كمنح استلمح النظر كما ملح
والبرق والنجم لمعا والمراد من وجهها انك لو لمحت نحو بلمح تعقلا كذلك الحسنا ترى محاسنها ثم تخفيها كذا في القاموس فاخذا با
الصناعة التلميح فمعنى النسبة الى اللمح باخذ المعاني لان الكلام الملمح محل اختلاس النظر الى المعنى المشار اليه ومحل بلغة المعنى
المشار اليه كلمح البرق الخاطف ومحل كالا المعنى المشار اليه وقد جعل الشارح العلامة التلميح ايضا اسماله وهو في اللغة ايما
نبيح مليح وهو غير مشهور بل الم يعثر الشارح عليه حتى انكره وخطا العلامة والاحتياط الوقف فان العلامة بعد ان
يسوي بينهما من غير ان راه في كتاب وسمعه من ثقه فوان تبشان بنحوي الكلام الى قصة او شعر وزاد الشارح او
سائر ولا يخفى ان مند الاشاره الى حديث او اية لا يتاتى في وصف الاصحاب رضي الله عنهم والصلوة على اصحابه الذين هم
بمنزلة النجوم الا قدا والا هتدا فانه فيه تلميحا الى قوله صلى الله عليه اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وكقول الشاعر تخيلها
عند نا وانت تماعذ ك راض والراي مختلف فان فيه تلميحا الى قوله تعالى لكم دينكم ولي دين من غير ذكره راجع الى المشار
اليه المدلول عليه بقوله **فوان بشا الى قصة او شعر** او الى واحد من المذكور المستفاد من كلمة او
واقسام التلميح على ما ذكره الشارح ستة وعلى ما ذكرنا ما نيفة تالتها ما في النظم من الاشاره الى القصة **كقوله** اي قول

ثلث دعوات مستجابات فقالت اجعل لي واحده قال فلك فماذا تريدين قالت ادع الله ان يجعلني اجمل امراه بني اسرايل
ففعل فرغبت عنه فاراد ت سببا فدعا الله ان يجعلها كلبه نباحة فجاءوا بوها فقالوا ليس لنا على قرار
ها الناس ادع الله ان يردها الى حالها ففعل فذهبت الدعوات بشعرها وخاسمها التلميح الى المثل الكلوم
كلوم ومردون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل مردون علسان القتاده والخرط قارد كليب اذا سمع جساس
لاعقرن فخال وظن انه قرض نخل له يسمى عليان وهو وهم وفيه خرط القتاده بضرب اللام انسان والخرط ان تمر يدك على
القتاد من اعلاها الى اسفل حتى ينشر شوكها وساد سرها وسابهما التلميح الى القصه والتلميح الى الشعر كقول
الحريري فبت بليله تابغيه واعوان بعقوبته اشار الى قوله التابعه فبت كاني ساورتني صئيله من الرقش في انيابها السم
من قصيده يعتذر فيها الى النعمان يريد اني بت من سخطك على المرء كان ساورتني حيه دقيقة هاظفر سواد انيابها
السم مجتمع وخص الصيله لانها اخبث الحيات المشار اليه والصيله الحيه الدقيقه والرقش جمع رقشا
الحمر جمع حمرا وهي الحيه وفيها نقط سواد وبياض ولها ناب جمع ناب والناقع المجتمع من السم فما التلميح الى المثل
كقول العقم فيما بين هرم تعوا ولادها اشار الى المثل اعق من الرمة ناكل اولادها والعقوق ضد البر فصل من
الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء وانما يوصى بتحسين المواضع الثلث لان اشد ما يعاب على الصانع ان يقصر في اول فعله
لانه يدل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهوة الفعل في اول الامر فان فيه يتفرغ عنه الخاطب الغايه
ويعتقد حسن التخلص بترقبه كل احد وينتظر ان يشاهد ما عمله في الانتقال الى المقصد فان اول الكلام نوطيه اليه
فاذا لم ينتقل كما ينبغي ظن به انه سقط مع كمال تحفظ فليشهد عليه بضعف الرويه وتفصل الاستطاعه والانتهاء محل التقصا
القوه فاذا جاء كما ينبغي ظهر كمال الصانع وبدا سلطانه وتمكن حسن فعله الى نظيره وقاد المحل الابتداء ما يترع
السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى قبل السمع على الكلام فرعى جميعه والاعراض عنه ورفضه وان كان
الباقي في غاية الحسن والتخلص يترقبه السامع وينتظره انتكيف يقع فاذا كان حسنا سلايم الطرفين حرك من نشاط
السامع واعان على اصغا ما بعده والا فبالعكس والانتهاء هاهنا السامع ويرتم في النفس فان كان حسنا تلقاه السمع و
استكنه حتى جزم ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ يتناول معه الاطعمه الفهيه وان كان بخلاف ذلك كان على
الحلس حتى زما انساه المحاسن الموجوده فيما سبق واتول ومن هذا القبيل المبالغة في وصف حسن وجه المحابيب ثم موضع
النطاق من الساق والقدم ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي يعمل بالاتقان كذلك في الفاموس وقال
الشارح اي يعمل فعل المتانق في الرياض من تتبيع الانق والاحسن ان يقال تانق في الوضاة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي
يعجبه في ثلثه مواضع من كلامه حتى يكون اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل والغرابه
ومخالفة القياس وتخصيصه بالبعد عن التنافر والثقل مخل بالمقصد واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقد وضعف
التالف ويكون الالفاظ متقاربه في الجزاله والمتانه والسلاسة وتكون المعاني مناسبه الالفاظها من غير ان يكون
يكسى اللفظ الشريف المعنى الخسيف او على العكس بل يراعى صناعة مناسب وتلايم واضح معنى بان يسلم من كونه



اي تمام لحمنا باخرام وقد جزم الهوى قلوبا عهدنا طرها وهي وقع وقت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من نجا
الخدر تطلع بضاصوتها صبح الدجنة فانظوى لبهجتها ثوبا لسما المجرع فوالله ما ادري احلام نيام المت بنا
امكاد في الركب يوشع الضمير في اخرام للاحبة المرتحلين اي لحقنا بمن تاخر منهم وحتى الهوى اي اتحاد الهوى قلوبا عهد
اي عرفنا طرها وهي وقع جمع واقع اي ساكنة غير طايرة بعني وجدنا هم حين لحقنا بهم يدور قلبهم حول الهوى ولا يستقلون
بل حدف ما عهدنا وقت علينا الشمس حال كون الليل راغما مظلما كانه من ظلمة محمولا بالريح والغبار او حين كونه ذليلا
مشرفا على الزوال من ظهور الشمس والباء في بشمس لهم للتجريد اي زفت الشمس بشمس لهم اي بشمسهم حيث تجرد من شمس من
علينا من جانب الخدر اي من وراء الستر تطلع والخدر كالستر ستر يتخذ في ناحيه البيت للجاريه وكالهودج من بيت وعول
بضا اي اذهب ضوءها صبح الدجنة اي الظلمة من وجر المسا وانما يقال بضا الحضاب ذهبه تونيه وكانه عداه بالفاء
وصلة صبح الدجنة منفوبا بنزع الخافض والمجرع من الافعال والتفعيل كلما فيه سواد وبياض يريد سواد الظلمة
وبياض الكوكب وصف بخومه بنواجذ المرتحلين وطلوع شمس وجه بالاحبه المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب
الخدر في ظلم الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وتاهل تحيرا وتدلها وقال اهذا حلم اراه في النوم امكان في الركب يوشع النبي
عليه الصلاه والسلام اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه الصلاه والسلام واسيقاف الشمس اي طلبه
وتوقفها لشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما اوشكت الشمس ان تغيب قال ان تغب قبلا ان يفرغ منهم ويدخل السبت
فاحبل لم قاتل فيه فدعا الله تعالى فوقف له الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان يجعل قوله امكان في الركب يوشع
قبيل ان حاتم اي من رويه غاية الشمس واحسن ما تشاربه الى القصة ان يكون فيما اتت فيه نظاير خصوصيات القصة كان
يقتل في رد الشمس واستيقافه مصلحة المقابلة مع غليات السوق وجنوح البحر ورابعها التلميح الى الشعر كقوله
لعمرو مع الرمضا الرمضا الارض الحاره ترمض فيها القدم اي تحرق والنار عطف على الرمضا تلتظي حال من النار
ارق خبر لقوله لعمرو عامل في قوله مع الرمضا يقال رق له ذا رحمه واحفى من حفي عليه كرضي بالغ في الكرامة واظهار السرور
والفرح واكثر السوال عن حال سايل منك في ساعة الكرب على وزن الضرب كالكربه هو الغم الذي ياخذ النفس هكذا
بين به الشارح وفيه ان محمولا اسم التفضيل لا يتقدم الا على مثل هذا اطيب منه رطبا فلا وجه ان
قوله مع الرمضا حال هو المبتدا وتلتظي صفة النار مثل ما مر على الليم يسبني والمعنى لعمرو مع ابتلايه بالرمضا والنار الملتظيه ارق
واحفى منك مع ان المبتلى غيرك اشارا الى البيت المشهور والمستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضا بالنار يريد العمرو
وحساس بن مرة روى ان بسوس ارتاخرتها هيله امرحساس خاله لها من جرم بن ربان بطن من قضاعه فدخلت ناقه
الجرمي حماكليب فرماها واختله فرعاها فولت حتى بركت معقلا صاحبها فصلت بسوس واذلاه واغرياه فقال الحساس انها
الحي اهدي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلما ابا عد كليب عن الحي خرج حساس وبعقه رمى صلبه ثم وقف عليه فقال
يا عمرو اتخشى بثربه ما فاسرع قتله فقيل المستجير بعمرو عند البيت فاشد الكرب بين قطبه وبكير ابعين سنه كلها لتغلب على
بكر قال الشارح وهذا قيل شام من البسوس ويحتمل ان يكون اصل المثل من بسوس امراه من بني اسرايل اعطى زوجها

متكلفا نابيا للفظ وغير متناسبة وان تكون مبتذلة او غير مهمة في المقام ويسلم عن التناقض وابهامه وعن كونها معاني
متقاربة بحيث يشبه التكرار ولا يخفى انه بعد ما اشترط كون المعاني مناسبة لالفاظها وان تكون صناعة تناسب وتلايم
لا حاجة الى ما ذكره الشارح انه مما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد
وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتدا فاستدا الحسن في تذكار الاحبة والمنازل
كقوله اي امرئ القيس قفا التثنية للتكرير وصيغة التاكيد بالحقيقة قلب النون الفا اجرا للوصل مجرى
الوقف او المخاطبا اثنان كما يشهد به نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع
الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزا الدخول فبصير الدخول
كاسم الجمع مثل القوم والا لوجب الفا قال الشارح وقدح بعضهم في هذا البيت لما فيه من عدم التناسب لانه وقف
واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف البيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له في النصف الثاني بسايط
فيه معان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول والثاني قد نبه المص بايراده انه يكفي في حسن الابتدا حسن المصراع الاول وم
كقوله اي وحسن الابتدا في وصف الدار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام
في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي جعل جمال الايام لباسا له تشبيه له في الشرف بالكعبة لانه الذي
يلبس من بين البيوت وجاء عتبة الدهر ما يتطير به يستفاد منه ان موجبات حسن الابتدا ايراد ما يتفاءل به
كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى
المثل السوء واحسنه اي احسن الابتدا ما ناسب المقصد بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله
فيكون المبتدا مشعرا بالمقصد والانتها ناطقا بالابتدا ففرق بين هذه المناسبة وبين الملائمة المرعية في التخلص لانها
ليست بمعنى الاشارة بل مجرد عدم التباعد بين ما شبب به وبين المقص بحيث يكون جمع ما شبب به مع المقص جمعا مستحسنا فلا
يلزم ان تكون البراعة من شرائط حسن التخلص ويسمى اي الابتدا المناسب كما هو الظاهر او كون الابتدا مناسبا للمقص على
ما فسر الشارح براعة من برع فلان اذا فاق اصحابه في العلم وغيره او تم في كل كمال وجمال استهلال هو اول
صوت الصبي حين الولادة واول المطر اي تفوق وجمال تام بسبب كونه استهلالا اي اولا فادة للمقص كقوله اي قول محمد بن [illegible]
يهنئ الصاحب بولد بنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا يحتمل ان يريد بكوكب
المجد المولود فانه كوكب سما المجد جعل المجد كالسما واثبت له كوكبا هو المولود وان يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع
المجد اي ظهر هذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه في غاية الصعود وقوله اي كقول ابي الفرج الساوي في مرثية
اي مرثية فخر الدولة هي اي القضية الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار
اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة والغرض بلا الفم القول الصريح الظاهر اي تقول
موت المرثي ذلك لان موته يدل على انه لا نجاة من بطشه او تقول بعد موته لانه كان من اعاظم الدنيا مصلحا لها
وثانيها اي ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي المتكلم ان يتانق فيها التخلص اي وحسن التخلص الخلاص يقال

٢٧٥
٢٧٦
خلصه تخليصا اعطاه الخلاص ووصفي لهذا العمل التخلص المبني عن التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف ومقاساة
تعب في تحصيله مما شبب الكلام به اي او قد الكلام به ايقاد اشد بيانا حتى التهب يقال شببت النار
توقدت وشبت او وقدت لازم ومتعديا قبل المقص من الشعر تمرك وقد تردد به تاج البيان المقص
النهاية او اخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح يعني اول الشي اي ابتدي وافتتح به او من شبب الشعر زاد في لونه و
حسنه وجماله فمعنى شبب الكلام زين به واظهر جماله به فلا حاجة في حمل التشبيب على الافتتاح الى ما نقل الشارح عن
الامام الواحدي من ان التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتدا قصايد الشعر فسمي ابتدا كل
امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من نسيب اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار وغير ذلك الى
المقصد متعلق بالتخلص مع رعاية الملائمة بينهما اي بين ما شبب الكلام به وبين المقص واحترز به عن
الاقتضاب وهو ارتجال المقص من غير تمهيد مقدمة من المتكلم وتوقع من المخاطب في الصحاح الاقتضاب الاقتطاع و
اقتضاب الكلام ارتجاله واعلم ان التخلص في العرف مخصوص بالانتقال مما شبب به الكلام الى المقص مع رعاية الملائمة بينهما
على ما صرح به في الايضاح فالاولى ان يقال وثانيها التخلص اي الانتقال مما شبب به الخ ليعلم ان الثاني الاصطلاح
ولا يظن العارف للاطالة لكن ما ذكره الشارح من انه لا معنى لقوله مما شبب به الكلام من نسيب لان التشبيب بعينه هو النسيب
وهو ان يصف الشاعر حال المراة وحاله معها في العشق فقال هو تشبيب بفلان اي نسب بها فتشبيب الكلام بالنسيب ونحوه
مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر ما يفتتح به القصايد والمدايح نسيبا وتشبيبا ذكر التشبيب
واراد مجرد الابتدا والافتتاح فقد اندفع بما حققنا على انه مما يتعجب لانه لا مجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدي
ثم ان التخلص قليل في كلام المتقدمين كما سنشير اليه من ان مذهب العرب هو الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به
لما فيه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن الاقتضاب دعوى ان المقص من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول بحيث يمكن
في حره ابتدا وقع ثم وجوب التانق في التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دائرا على مذهب المتاخرين كما يكاد
يتقرر في الفهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى التخلص ينبغي ان يتانق فيه كقوله اي قول ابي تمام في
عبد الله بن طاهر تقول في قومس بالضم وفتح الميم صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل واقليم بالاندلس و
الظرف متعلق بتقول قومي فاعل تقول ولا يخفى شدة تناسب قومي وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان احدهما
ينقلب بالاخر كما في سادس وسادي وقد اخذت منا حال من قومي اي نقصت واثرت فينا يقال
اخذ منه اذا انقصه واثر فيه السرى اعتبر تانيث السرى على لغة بني اسد فيهما وفي هدى لانهما على وزن الجمع دون
المصدر دالا على استعمال قليل فتوهموا انهما جمعا سرية وهدية على وزن عرفة ولبرلتانيث لتغليب خطى على السرى
لانه المونث لا تغلب على المذكر والسرى والسير عامة الليل وخطى جمع خطوة كسجعه وهي ما بين القدمين المهرية
القود المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة قوم نجائب سبق الخيل فيقال الابل ابل مهرية والقود جمع اقود
وهو الشديد العنق وقال الشارح وهي الطويلة الظهور والاعناق اي تقول في قومس قومي والحال ان مزاولة السرى

ومسايرة المطايا بالخطى قد اتت قبلنا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا يعنى ان السرى اخذت منا ومن خطى الابل على ما يتوهم ومقصوده بقوله **امطلع شمس** مبتدأ خبره **تبغى** اى تطلب **ام قوم** اى تقصده **بنا** اى معنا يعنى هل يسرى معنا الليل الى مطلع الشمس محتملا ان يريد والشمس الحقيقى ويحتمل ان يريد وامتزل ممه وجه **فقلت كلا ولكن مطلع الجود** رجع للقوم وتنبيه يعنى لا اقصد مطلع الشمس ومع وجود مطلع الجود قال الشارح واحسن التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب نودعهم والبين فينا كانه فينا ابن يامج هجا فى قلب قلبق البين الفراق والقلبق الجيش **وقد ينتقل منه** اى مما شبب به الكلام **الى ما لا يلايمه ويسمى** ذلك الانتقال **الاقتضاب وهو مذهب العرب** اى العرب الجاهلية يريد انه قوله **ومن يليهم من المخضرمين** اى الذى مضى بعض عمرهم فى الجاهلية وبعضه فى الاسلام او من ادركهما او شاعر ادركهما فالنقلة المستفاد من قوله وقد ينتقل بالنسبة الى من بعد العرب والمخضرمين فاياك قومى التمثيل بشعر ابى تمام فى الاقتضاب الذى هو مذهب العربية ومن يليهم سيما وهو من اشعر المولدين على الاطلاق فى الدولة العباسية **كقوله** اى قول ابى تمام وهو من المشرقيين **لو راى الله** اى علم الله **ان فى الشيب خيرا جاورته الابرار فى الخلد** اى فى الجنة بقرينة الابرار **شيبا** جمع اشيب حال من الابرار لان اللابق ان يجاور الابرار على احسن حال والا لم تجد دار الخير ولا يخفى ان مقتضى المقام ان يقول جاورته احد من الابرار شيبا لا الا انه راعى مصلحة الوزن فجعل المعنى تابعا للفظ ثم انتقل الى ما يلايمه فقال **كهل يوم تبدى صروف الليالى خلقا من ابى سعيد غريبا** ويمكن ان يخرج هذا البيت من الاقتضاب الى التخلص بان يقال رجح بترجيح الشباب على الشيب الخلق الغريب الجديد على الخلق القديم او بان يقال يريد انه مع ابتلائى بالشيب لا بأس بظهور غرائب خلق ابى سعيد ولا يخفى انه لا يوافق نفى الخير عن الشيب ما جاء فى مدح الشيب وفضله فى الشرع فالدليل على ما قاله الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله **ومنه** اى من الاقتضاب **ما يقرب من التخلص** فى انه يئوب به شئ من الملابسة **كقولك بعد حمد الله اما بعد** قال قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخير فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شئ بعد حمد الله فكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما قبله **وقيل هو فصل الخطاب** فى القاموس اما بعد اى بعد دعائى لك واول من قاله داود عليه الصلوة والسلام وكعب بن لوى هذا ويعلم منه انه يقال اما بعد من غير ان يتقدم بعد حمد او غيره ومعناه بعد ما ذكر من حمد او غيره وفصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل او الخطاب المفصول المميز المتميز به وكل منهما نتيجة العلم بالشئ على وجهه الكامل وان قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح فى كلامه ذى شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد انه يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد هذا والمعقول المنقول ان المراد من هذا المنقول ان ما بعد من فصل الخطاب **وكقوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب** تذكر هذا يزيد فى التخلص لان فيه نوع ارتباط لان الواو وبعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبر محذوف اى الامر هذا او هذا كما ذكر او معنى هذا او مفعول فعل محذوف اى خذ هذا **و** قد يكون



الخبر مذكورا مثل **قوله تعالى** حيث ذكر جمعا من الانبيا واراد ان يذكر عقبه لجده واهلها **هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب** ولا يخفى ان التعريج بالجزئية بعض المواقع دون باقى الاحتمالات يرجح احتمال حذف الخبر وقال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل فى علاقة وكيد بين الخروج من الكلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص وكقوله هذا ذكر كذا ثم التفاوت بين الكلامين وعدمه فصل الكلام عن سابق بقولك اعلم **ومنه** اى من الاقتضاب الذى يقرب التخلص **قول الكاتب هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الاخر فجاة ومن هذا القبيل لفظ اخرى فى كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها الاتيها** اى ثالث المواضع الاتيها **كقوله** اى قول ابى نواس من قصيدة يمدح بها الخصيب على وزن الحسيب بن عبد الحميد **واتى جد براذ بلغتك يا منى** اى جد براذ بالفوز بالاماني **ان كنت املت منك حدين فان تولنى** اى تعطنى **منك الجميل فاهلا والا فانى عاذر** عن منعك او عن سوالى **وشاكر** لما صدر منك من سوال بقطع وارضا الى المدح والقوافى **واحسنه** اى احسن الانتهاءات **ما اذن بانتهاء الكلام كقوله** اى العزى **يبقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل** لان بقاءك سبب لكون البرية من امن فتحه وصلاح حاله والمعنى وهذا دعاء لا يخصنى بل يشارك فيه جميع البرية ووجه الايذان انه تعارف الايذان بالدعاء الاخر وقد قلت عبارة المتقدمين هذا النوع والمتاخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع **وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه** يقال هذا انما يصح على مذهب ابى حنيفه من ان البسملة ليست جزءا من السور والا فلا تفاوت بين الفواتح ونحن نقول المراد بفاتحة السورة الفاتحة ولو على بعض المذاهب **واكملها** من البلاغة **يظهر ذلك بالتامل** فى تلك الفواتح جملها ومفرداتها والتنبه لسر مورها واشارتها الا فى بادى النظر ربما يكون اول السورة دعاء على شخص او مذمة طائفة او تهديد ووعيد لكن بالتامل **مع التذكر لما تقدم** فى الفنون الثلثة يتضح عن وجوه مزايا تحيث لا يتعين رميه عليه وليس لذى بلاغة ما يدخل تحت الحصر البشرى هو اشهر مما احاط به خالق القوى البشرية **ولنكتف هذا اخر ما القينا اليك من البداية مع**

ولى الدين افندينك
فاتحه كائن كتابخانه

وقفيسى

268